سعيد أحمد الجناحي

الحركة الوطنية اليمنية

مِنَ الثّورة إلى الوحدة



الحركة الوطنية اليمنية

مِنَ الثَّورة إلى الوحدة

رؤية تاريخية

سعيد أحمد الجناحي



إصدار: مركز الأمل للدراسات والنشر

الطبعة الأولى

رقم الإيداع (٦٦) ١٩٩٢ ـ المكتبة الوطنية ـ عدن

إصدار: مركز الأمل للدراسات والنشر

الجمهورية اليمنية

ص . ب: ٢٨٢٨ صنعاء

عدن

هاتف ٤٣٤٩٠ فاكس ٤١٠١٢ عدن

الإهداء:

إلى الذين:

عشقوا اليمن شعبا.. ووطنا - كي لا تبقى في العتمة فمنحوها المعرفة.. والكفاح والتضحية.

فتوهجت بنور الثورة.. وتكلل مجدها وحدة.. وديمقراطية.. وعزة.

لكل هؤلاء... المجد.. والخلود.. والحب.

سعيد



سيرة الكاتب

- سعيد أحمد إسماعيل الجناحي، كاتب . . وصحفي يمني، من مواليد السابع من ديسمبر ١٩٣٩ م، ولد في قرية الأشعاب، محافظة تعز.
- درس في عدن، حائز على دبلوم الصحافة العالمية بالمراسلات ـ معهد دار عمان ـ الأردن عام ١٩٥٩ م.
- شخصية تقدمية بارزة، أسهم في نضال الحركة الوطنية، وتطورها، وشارك في قيام الثورة اليمنية ـ سمبتبر وأكتوبر.
- عمل في تأسيس صحيفتي (الثورة) و(الجمهورية) والتحق في إذاعة صنعاء بعد قيام الثورة السبتمبرية عام ١٩٦٢ م.
- عمل مديراً لتحرير صحيفة (١٤ أكتوبر) ومجلة (الثقافة الجديدة) في بدايات السبعينات ـ عدن.
- انتخب إلى المجلس التنفيذي والأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين لعدة مرات. وشارك في عدد من المؤتمرات والندوات الفكرية، والصحفية، العربية والدولية.
- أسس صحيفة (الأمل) في صنعاء (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) وترأس تحريرها.
- حاز على التقدير الآتي:
  - ميدالية ذهبية من منظمة الصحافة العالمية، ديسمبر ١٩٧١ م.
  - وسام الفنون والآداب من هيئة الرئاسة عدن، ١١ أكتوبر ١٩٨١ م.
  - وسام ثورة ١٤ أكتوبر في ١٩ مايو ١٩٩٠ م.
- يعمل مستشاراً للشؤون الإعلامية ـ مكتب مجلس الرئاسة، للجمهورية اليمنية ـ صنعاء.

مقدمة عامة

د. عبد العزيز المقالح
كلية الآداب ـ جامعة صنعاء

في مكان غير بعيد من الأرض وبالتحديد في الغرب الأوروبي الأمريكي يجرؤون بخفة ورعونة لا مثيل لهما على الحديث عن نهاية التاريخ، ونحن هنا نتردد كثيراً قبل أن نجرأ على الحديث عن بداية التاريخ المعاصر لشعوبنا التي ظلت ممزقة وجاهلة وفقيرة منذ أن التقت وجهاً لوجه مع هؤلاء الذين يتحدثون عن نهاية التاريخ. ثم لماذا نهاية التاريخ والآن؟ سؤال صاعق لكنه لا يحير أحداً، وسوف يتولى التاريخ القريب نفسه الإجابة عليه، فالحياة كالنهر الكبير لا تتوقف، وليس لها نهايات سلم بأمرها كما هو الحال مع الأفراد من البشر؛ وهم قطرات صغيرة في النهر الذي لا ولن يكف عن الجريان.

ويبدو لمن يتابع التاريخ الحديث في هذه المنطقة من جزيرة العرب أن اليمن الواحد قد عاش كل ما مضى من سنوات القرن العشرين في صراع حاد مع الآخر الذي يحاول الآن طمس التاريخ، أو يبشر بنهايته، كما عاش صراعاً حاداً مع نفسه. وكانت حصيلة ذلك الصراع الطويل والحاد أن وقف أخيراً ـ وعبر شرعيته الثورية ـ في المنطقة الصلبة؛ منطقة نهاية العذاب والانقسام؛ وأعني بها الوحدة. وهي حصيلة لا يستهان بها إذا ما تم استعراضها في ضوء الأحلام والمطامح الوطنية التي تحققت لهذا الشعب بعد نضال شاق استنفد الاحتلال الأجنبي والطغيان الإمامي خلاله كل طاقتها في قهره وترويضه. لقد عذبوه، وشردوه، وأجاعوه، وقتلوه، لكنه ظل واقفاً، وفي الصفحات التالية مشاهد محفورة في ذاكرة البشر؛ وفي وعي الزمن عن تلك الوقفة الخالدة والمتألقة التي لن يدركها الغياب، أو يعتورها الاضمحلال.

وبداية، يسعني القول إن الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) قد شكلت اختراقاً حقيقياً للتاريخ ودخولاً أصيلاً فيه، وكانت الضربة الأولى (سبتمبر) على درجة من القوة والعمق والسرعة بحيث أذهلت أعداءها، وشقت عالم الستينات إلى قسمين: أحدهما معها، والآخر ضدها، وكان الذين معها هم كل الناس الطيبين من كل الشعوب، أما أولئك الذين وقفوا ضدها فقد كانوا بعض الحاكمين، وكل الخائفين على مصالحهم، وكان

خوفهم الأشد أنها نقلت الشرعية من القتلة إلى الشعب، ومن الحاكم الفرد إلى الجماهير، وبذلك لم تكن الثورة اغتصاباً كما يدعي الخارجون من ركام الماضي، والحاقدون، وحثالات العهد القديم إلا إذا كان اغتصاباً للاغتصاب، وإنما هي استرجاع للحق، وتثبيت لشرعية الإنسان خليفة الله على الأرض.

وفي هذا الكتاب الذي قام بتأليفه وجمع وثائقه وصوره صديقي وزميلي العزيز الأستاذ سعيد أحمد الجناحي بداية جادة لرصد أهم ملامح المحاولات التغييرية التي هيأت للثورة اليمنية وقادت إلى حمايتها من نفسها ومن الآخرين، وما رافق تلك المحاولات من ضحايا وهزائم وانتصارات وانكسارات إلى أن تحقق النصر الكبير للثورة التي بقيت ناقصة ولم تستكمل مهمتها الوطنية حتى الثاني والعشرين من مايوم ١٩٩٠ م. عندما استعاد الشعب وحدته الوطنية، وطوى آخر صفحة في كتاب الانفصال الأسود.

بدأ الصديق سعيد كتابه بنبذة تاريخية مكثفة تستنبش المعالم الخلفية لما سيأتي بعدها من تفاصيل التاريخ الحديث والمعاصر. وهو في هذه الكتابة التاريخية لا ينظر في عقود مضت، ولا في أحداث قابلة للمدح والذم؛ وإنما يبحث وسط الركام الماثل من التفاصيل والوقائع عن المعاني الكبيرة التي تشكلت خلالها المواقف والعلاقات التي صنعت الثورة، ومكنت البلاد من أن تحبو إلى عصر التنوير، وأن تسعى بخطوات بطيئة ـ وأحياناً سريعةً ـ إلى تجاوز ما لم تعرف مثله بلاد أخرى في العالم أجمع من أشكال التخلف والاضطهاد.

ويلاحظ أن الحديث عن الثورة اليمنية ـ بداياتها، انكساراتها، انتصاراتها ـ يطول، وقد يصنع عشرات المجلدات، لكن العبارة الذائعة: (ما لا يدرك كله لا يترك جله) هي عبارة صالحة للكتابة التاريخية على وجه التحديد، فالتاريخ كتاب البشرية الأوسع، وليس هناك كتاب شامل لكل التاريخ أو لبعضه، وإنما هي أوراق وصفحات تستفيض حيناً، أو تختصر أحياناً الإشارة إلى وقائع بعينها تؤدي إلى تعميق وعينا بما حدث. ويمكن القول إن جزءاً كبيراً في فصول هذا الكتاب لم يكن وليد القراءة والمراجعة؛ وإنما هو استحضار تاريخي، وتسجيل لشهادة المؤلف نفسه، فقد شارك الأستاذ سعيد الجناحي كغيره من شباب الثورة في الإعداد لها، وعاش في خضم الأحداث الجسام والمتغيرات العميقة التي شهدها شطرا الوطن قبل التوحيد.

وإذا كان من الصعب مكافأة المؤلف على جهده ـ أياً كان نوع هذه المكافأة ـ فإنه لا أقل من أن يتقدم إليه القارىء بشكره العاطر، وهذا ما يتيسر لي أن أفعله في هذا التقديم البالغ الإيجاز والتواضع. ولله الحمد أولاً وأخيراً، ومنه الهداية والتوفيق.

مقدمة الكتاب

د . أحمد علي الهمداني
كلية التربية ـ جامعة عدن

تجربـة الحركة الوطنية اليمنية من (الثورة إلى الوحدة) هي تجربة عسيرة وشاقة، قطعت مراحل مضنية وفترات صعبة، فمن مرحلة الطفولة والتشكل إلى مرحلة النضج والانتصار. . . كان الطريق محفوفاً بالمخاطر والمغامرات، وكان الدرب شائكاً يصعب السير على هداه دون صوى ومعالم تحدد الطريق المؤدية والموصلة إلى الهدف. لقد تعددت اتجـاهات الحركة الوطنية واختلفت تنظيماتها، وتنوعت أسماؤها وبرامجها. . . تضاربت هذه الاتجاهات وتصارعت تلك البرامج والتسميات، لكنها كلها كانت تبحث عن إجابات شافية حول هذين السؤالين العويصين: من المذنب؟ وما العمل؟ وكانت كلها تبحث عن طريق الخلاص من الأجنبي، والتخلص من الحكم الإمامي المستبد. . . وجهان لعملة واحدة. . . هي الوقوع تحت أسر الجهل والفقر والمرض. لم تمض جميع هذه التنظيمات إلى نهايـة الطريق، ولم تقدم جميعها إجابات شافية كافية حول مجمل قضايا الوطن والحياة. توقف بعضها في بداية الطريق، وبعضها الآخر في منتصفه، ومضت بعض التنظيمات إلى آخر الشوط.

تعثرت التنظيمات والأحزاب التي رفعت شعارات ضيقة، وبرامج وقتية عابرة لا تفي بمتـطلبات الوطن والوطنية التي كانت تبحث عن برنامج متكامل تقدم من خلاله إجـابـات عن ماضي البـلاد وحـاضرهـا ومستقبلهـا. بيد أن النجاح كان حليف تلك التنـظيـمات: الاحـزاب، والهيئات التي جعلت الوطن اليمني كله محور نضالها وعملها الوطني اليومي. لكننا، مع هذا، لا نستطيع أن نصم هذه الأحزاب، أو تلك بالخيانة، وأن نصم هذه التنظيمات، أو تلك بالوطنية إلا بمقدار ما قدمته من تلك (الخيانة) أو تلك (الـوطنيـة) على صعيـد تحركها داخل الواقع اليمني، وعلى صعيد ما تبنته من أهداف

ومبادىء حددت مسارها داخل الحركة الوطنية اليمنية نفسها . وينبغي أن ندرك أن كثيراً من هذه الأهـداف والمبـادىء كانت تحددها ظروف الواقع اليمني الذاتية والموضوعية ، مراحل النضال نفسه ، وفترات الصراع مع الاستعمار والإمامة على السواء .

لقد كانت الحركة الوطنية اليمنية كلاً لا يقبل التجزئة والتقسيم على صعيد الوطن اليمني كله ، وإن بدا في بعض الأوقات أن الحركة الوطنية في الجنوب تختلف عن أختها في الشمال .

وفي الحقيقـة أوجـد النظامـان الحـاكـمان في شمال الوطن وجنوبه بعض التمايز ، فاختلفت أشكـال العمـل الوطني ، وتباينت الأهداف والبرامج الآنية التي كانت تعالج قضايا وقتية ومعينة ، لكنه كانت هناك أهداف عامة مشتركة تجمع الحركة الوطنية اليمنية تبلورت في وعي وأهداف كثير من رجال الحركة الوطنية ، وجدت طريقها فيما بعد إلى داخل الكثير من برامج الأحزاب والتنظيمات والهيئات الوطنية اليمنية . ونحن نجد في أسماء الكثير من قادة ورجال الأحزاب الوطنية على اختلاف اتجاهاتها شخصيات يمنية من مختلف المناطق في اليمن شماله وجنوبه . وكانت (الجبهة الوطنية المتحدة) ١٩٥٥ م هي بدايـة الطريق الصعب في هذا المجال ، وأصبح (المؤتمر العمالي) يشكل مركزاً هاماً من مراكـز النضال الوحدوي على صعيد الوطن اليمني بأكمله ، وضمت (مدرسة بلقيس) مجموعة كبيرة من رجال الحركة الوطنية اليمنية الذين تركوا بصماتهم على الواقع النضالي في الجنوب والشمال .

لقد احتضنت عدن في منتصف الأربعينات رجال (حركة الأحرار) ، والذين شكلوا في عدن (حـزب الأحـرار) و(الاتحـاد اليمني) و(الجمعيـة اليمانية الكبرى) ، وأصدروا صحيفتهم (صوت اليمن) . وكانت صحيفة (فتاة الجزيرة) وصاحبها الأستاذ محمد علي لقمان قد فتحا صدرهما واسعاً لرجال الحركة وأهدافها . وأذكى رجال الأحرار الأجواء الـوطنيـة ، وأحيـوا الـروح الوطنية في عدن ، فانتشر أوار الوطنية في عدن ، وامتد إلى حضرموت وبعض المناطق الأخرى في الجنوب . وأجبرت الكثير من أصحاب الدعوة إلى (عدن للعدنيين) أو (حضرموت للحضارم) وغيرهم إلى الحديث عن الوطن اليمني كله . وامتـلأت عدن بالنـوادي والهيئات القروية مثل (النادي الأغبري) و(النادي الذبحاني) وغيرهما ، وقد أصبح الكثير من رجال هذه النوادي والهيئات أعمدةً متماسكة شامخة داخل الحـركـة الوطنية اليمنية . لقد ناضل الأستاذان محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان

وغيرهما في عدن كما ناضلوا في صنعاء وتعز والقاهرة، وناضل الأستاذ محمد عبده نعمان في تعز كما ناضل في عدن، وكان الأستاذ سعيد الجناحي صاحب هذا الكتاب يتحرك في عدن وصنعاء وتعز وغيرها. وارتفع صوت المتاضل الشيخ عبد الله الحكيمي صاحب صحيفة (السلام) في عدن وتعز ولندن، وشكل الشاعر محمد سعيد جرادة والأستاذ الأديب عبده سعيد الصوفي صداقات واسعة في تعز وعدن وصنعاء، وكان المناضل الشيخ أحمد العبادي الذي قدم من إب إلى عدن يقول:

يا أباة الضيم يا أهل الفخارْ   ياليوثاً همهم حفظ الذمارْ
إن يسدنا غيرنا يا قوم عارْ   كيف نرضى إن يسدنا أجنبي

والأمثلة كثيرة جداً لا يحصى عددها...

لقد تعددت الأصوات واختلفت مصادرها، وتباينت اتجاهاتها، وشكلت في مجموعها صوت الحركة الوطنية اليمنية الواحد؛ ذلك الصوت الذي جمع في داخله مختلف التيارات الحزبية ـ السياسية؛ الصوت الذي امتدّ ليشمل أبناء اليمن في مناطقهم المختلفة، ويفجر ثورة ١٩٤٨ م وحركة ١٩٥٥ م وثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ م، الصوت الذي فجر انتفاضات القبائل الجنوبية المختلفة وخلق ثورة الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣ م التي تتوجت فيما بعد بانتصار الثورة في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧ م وتحقيق الاستقلال الوطني. ولم يقف مدّ الحركة الوطنية اليمنية عند هذا الحد، بل تعداد إلى ما هو أبعد من ذلك وأرحب، ليصل بعد تضحيات جسام إلى تحقيق الوحدة اليمنية أمل الجماهير اليمنية الذي داعب الأفئدة حقبا عددا.

اندفع الآلاف من أبناء الشعب اليمني في الجنوب إلى الدفاع عن الثورة السبتمبرية، وأصبح الكثير منهم فيما بعد في صفوف العمل الوطني المسلح في مناطق الجنوب المختلفة إبّان الثورة المسلحة التي قامت في وجه الاحتلال البريطاني، وكان الكثير من أبناء المناطق الشمالية فدائيين في عدن يقاومون الإحتلال، وسقط العديد منهم شهداء الوطن والثورة. وقد وقف أبناء الشعب اليمني يدافعون عن الجمهورية في حصار السبعين، فترابطت صفوفهم وتداخلت دون الالتفات إلى معنى من معاني المناطقية والقبلية، لقد كان جميعهم يدافع عن قدرهم ومصيرهم.

على هذا النحو لم تكن هناك قطيعة داخل الحركة الوطنية اليمنيّة على مستوى الشطرين آنذاك، وإنما كان هناك تواصل عميق ومتين يحدد نقاط التقاطع والالتقاء،

ويكون من الخطل والزلل البحث عن نقطة البداية، والحديث عن تاريخ معين ومكان معين انطلقت منه الشرارة الأولى للحركة الوطنية اليمنية ما لم يستوعب الوطن اليمني كله.

ولعل من الخطأ الحديث عن أن الحركة الوطنية كانت مفقودة في الجنوب، لأن بعض الشعراء أصدروا كتيباً تحت عنوان (تحية التاج) يمدحون فيه الملكة اليزابيت المتوجة بمناسبة زيارتها إلى عدن عام ١٩٥٤ م، إذ أن الاعتماد على حفنة من القصائد المنافقة في تقويم الحركة الوطنية داخل الوطن اليمني في الجنوب يضع الدارس والمؤرخ والقارىء الواعي أمام قضية البحث عن الموضوعية في التاريخ والأمانة في الدراسة. ولا ينبغي أن تكون الحركة الوطنية في هذا الجزء عياراً على الجزء الآخر إلا إذا أخذنا موقفاً متكاملاً يحدد الأشياء ويقوِّم الموضوع في صورة تامة متعددة الجوانب.

كتاب الأستاذ سعيد الجناحي يعمد إلى تأريخ الحركة الوطنية اليمنية من موقف متكامل، ومن منظور شامل يدرك الآفاق المستقبلية لهذه الحركة، ويفسر الظواهر المختلفة التي حدثت في زمان ما، ومكان ما من هذا الوطن. ويصبح هذا الكتاب رسالة الآباء إلى الأبناء، ووصية الأجداد إلى الأحفاد، إذ يعمل هنا الأستاذ سعيد الجناحي المؤرخ على تقصي الأسماء وتتبع الشخصيات ومواقفها من هذا الحدث أو ذاك حتى يعرف الأبناء والأحفاد مواقع آبائهم وأجدادهم من جملة الأحداث التي عصفت بالمنطقة. ولعل الكاتب هنا لا يؤرخ فحسب؛ بل ويوثق الحقائق والمواقف التي تدل على عظمة ما حدث وشموخ ما سيحدث. ولعل الكثير من الأحداث كان سعيد الجناحي شاهداً حياً عليها، فهو ليس غريباً عنها، لكنّه جزء منها لا ينقطع عنها، الشيء الذي أسبغ على الكثير من الأحداث الكثير من الصدق والدهشة.

لا يبدو هذا الكتاب عملاً من أعمال التأريخ الجامد، إذ يلجأ الكاتب والمؤرخ إلى الاستفادة من أسلوب (الرواية أو القصة التاريخية التسجيلية). يتجلى هذا الأسلوب في اعتماد الأستاذ سعيد الجناحي اللغة القريبة من حياة الناس، اللغة السهلة الممتنعة، وفي استخدامه عملية السرد المتلاحقة التي لا تقطعها سوى الحقائق والأرقام التي تظل على الدوام تذكرك بأن هذا العمل الماثل أمامك كتاب في التاريخ يحدد المعايير ويضع الأسس ويرسي المداميك؛ مداميك الحديث عن الحركة الوطنية على أنها كلّ لا يقبل التجزئة والتقسيم إلا عند الدرس والتحليل. وهو كتاب يجمع إلى الإمتاع والمؤانسة التسجيل والتحصيل الذي يقدم الحقائق في موضوعية بعيداً عن الذاتية.

يتحدث هذا الكتاب عن الحركة الوطنية اليمنية من خلال التنظيمات والأحزاب التي قامت في المنطقة، ويتخذ هذا الحديث من الموضوعية أساس التأمل في معاني الحقائق ودلالات الوثائق. يقف كل حزب أو تنظيم في مكانه الحقيقي الذي انطلق منه من دون محاباة أو مواربة. ويبدو الأستاذ سعيد الجناحي صادقاً ومنصفاً حين يتحدث عن هذه الأحزاب والهيئات، ويكشف ما لها وما عليها في صدق منقطع النظير.

وهو لا يلجأ إلى الحديث عن نفسه من خلال هذا الكتاب كما فعل ويفعل الكثير من الذين يكتبون عن الحركة الوطنية اليمنية، ولا يلجأ إلى تغليب موقف هذا الحزب على ذاك كما يصنع بعض الذين يتحدثون عن قضايا الوطن والوطنية. ولعل هذا الشيء وحده يجعل هذا الكتاب صالحاً لأن يصبح مرجعاً هاماً من المراجع عن الحركة الوطنية في مكتبتنا اليمنية، وينبغي أن يصبح كتاباً مقرراً في الثانوية والجامعة يرجع إليه الذين يبحثون عن التاريخ الصادق والتوثيق العدل. ولم تعد (جبهة التحرير) أو (حزب الشعب الاشتراكي) (حفنة أشرار أو عبدة دينار) كما تقول إحدى الأغاني المبتذلة، ولم يعد (كل الشعب جبهة قومية) كما جاء ذلك في أغنية يمنية مسرفة، وإنما تقف جميع الأحزاب والتنظيمات بكل ما لها من عيوب ونواقص، وبكل ما تملكه من إيجابيات ومحاسن.

تبدو الأحداث الوطنية الكبرى في هذا الكتاب متداخلة ومترابطة على مستوى الوطن اليمني كله، لا تنفصل هذه الحركة عن تلك، ولا يجانف هذا الموقف ذاك، وإنما يبدو التداخل والترابط العضوي المتين في الظروف والأحوال التي تخلق هذه الأحداث وتقدم هذا العمل الوطني أو ذاك. وتبدو كثير من المواقف والأحداث التي هبت هنا امتداداً مباشراً لما حدث ويحدث هناك. ويحمل هذا الكتاب الكثير من التفاصيل حين لا يجدي سوى التفصيل، ويعمد الكتاب إلى الإيجاز حين يكفي هذا الإيجاز، الشيء الذي يدل على أن الأستاذ سعيد الجناحي يمتلك موضوعه من جميع الجوانب.

يعتمد الكاتب أسلوب التسلسل الزمني في هذا الكتاب، الشيء الذي يساعده على تقصي موضوعه في الماضي والحاضر، ويسعفه في استشراف المستقبل والتنبؤ بما ينبغي أن يحدث ويضفي على الكتاب الطابع المنهجي، حيث يبدو هذا التدرج والتسلسل عاملاً هاماً من عوامل الكشف عن أبعاد الأحداث التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهي الشيء الأهم الذي كان الأستاذ سعيد الجناحي يهدف إلى إماطة اللثام عنه. ويمضي الحديث هنا عن الأحداث الكبرى في ثلاثة اتجاهات هامة تحمل البعد الأكبر الذي يشكل

موضوع الكتاب: هنا القضايا الاجتماعية، وهنا القضايا الاقتصادية، والسياسية، قد يبدو في بعض الأحيان أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية هي ممهدات تقف عليها وتمضي إلى الأمام القضايا السياسية. . . وهذا حق، بيد أن هذه القضايا جميعها لا تنفصل عن بعضها، وتدخل في وحدة عضوية متينة لا تقبل التجزئة، ولا يصحُّ هذا على الماضي وحده، وإنما يصحُّ على الحاضر، وعلى المستقبل في أغلب الأحوال.

يبدو هذا الكتاب عملًا تاريخياً متكاملًا يكشف عن حياة المنطقة على مدى نصف قرن أو أكثر. لكن هذه الفترة لا تنفصل عن مقدماتها الموغلة في التاريخ، إذ يلجأ الكاتب هنا إلى إلقاء الضوء على حياة اليمن واليمنيين قبل الإسلام وحتى بداية القرن الحالي، القرن الذي يصبح الموضوع الأساسي الذي يعمد المؤرخ إلى عرضه وكشف النقاب عنه في صورة مفصلة. ولعل الأستاذ سعيد الجناحي يريد من كل هذا أن يصل بالقارىء إلى الوحدة اليمنية، فهو في حديثه عن التاريخ اليمني يشدّد على فترات ازدهار الدولة اليمنية، وعلى قضايا الدولة المركزية الواحدة، وفترات توحد اليمن. وهو يقود القارىء في موضوعه بهدوء وتواضع بعيداً عن الادعاء والزعيق، أو التصنع والرياء.

يكتسب هذا الكتاب طابعاً تربوياً وطابعاً جمالياً ويتخذ البعد المعرفي مكانه في وضوح. يربي هذا الكتاب الناشئة على مآثر الآباء والأجداد، ويكشف الطريق الطويل الذي قطعوه إلى الوحدة، ويجسد المعاناة البريئة التي تكبدوها من أجل تحقيق الهدف الأسمى والأنبل، ويغرز هذا الكتاب في النفوس معاني البطولة والتضحية ودلالات الشرف والإباء، ويحمل في دفتيه الكثير من الأخبار والوثائق التي أصبحت حقائق ثابتة لا تقبل الدحض والجدال. ويجمع هذا الكتاب السرد، الأخبار والتفاصيل، كما يجمع التحليل والتعليل الذي يجعل من هذه التفاصيل والأخبار شاهداً حياً على حقبة بأكملها.

لا يجسد هذا الكتاب البطولات والمآثر وحدها؛ وإنما يبين الدسائس والمؤامرات التي كانت تحول دون المضي إلى الأمام، هنا فترات الصعود المستمرة، وهنا مراحل الانحدار إلى السطح. لكن يبدو في كل ذلك أن الحركة الوطنية كانت تمضي رغم كل هذه الصعوبات والمخاطر، وكل هذه الدسائس والمؤامرات إلى الأعلى، إلى الذروة، ولا تهمّ بعد ذلك الصراعات الجانبية والهامشية التي كانت تقود إلى بعض المزالق والمنحدرات. وقد يبدو في كثير من الأحيان أن هذه المزالق والمنحدرات فعل وردُّ فعل.

يصبح هذا الكتاب لوحة صادقة عن أشكال الوعي السياسي في بلادنا، . وأشكال

النضال المتعددة التي تعددت بتعدد الأحزاب واختلاف أساليبها في النضال. ويمكن أن يصبح هذا الكتاب أو يتحول إلى مسلسل إذاعي أو تلفازي إذا توفر المخرج الجيد، إذ أن منهج التسلسل الزمني وأسلوب الرواية أو القصة التسجيلية اللذين اتبعهما المؤلف في هذا الكتاب يساعد على هذا التحويل، هنا لا تنعدم الدينامية والحركة، وتبدو الشخصيات والأسماء في وضوح. وهنا الكثير من التنقلات والتحولات المنطقية والمفاجئة في بعض الأحيان. ويبدو أحياناً أن بعض الأحداث هي مسرحيات واقعية متكاملة مترامية الأطراف، متباعدة الأزمان، وهو الشيء الذي يخفف من جفاف السرد ورتابة الأخبار.

ولعل الأهم في هذا الكتاب... عنصر التشويق، فالأهداف المترابطة والتسلسل المتدرج الذي يبدأ من نقطة الصفر حتى يصل إلى الذروة... كل هذا يخلق عنصر التشويق، ويجبر القارىء على تتبع عناصر الإثارة التي تعتمد على دقة الملاحظة وعلى الإقناع والفائدة.

يجد قارىء هذا الكتاب نفسه يلهث وراء الكاتب، إذ يحاول أن ينتقل من واقعة إلى أخرى، ومن حادث إلى آخر رغبة في الحصول على أكبر قدر من المعلومات، ورغبة في إتمام ما بدأ في قراءته. ويجد القارىء نفسه مجبراً على مواصلة القراءة، إذ الانقطاع عن القراءة فترة زمنية طويلة قد يخلّ بالاستيعاب ويضرّ بالفائدة المرجوّة. ولعل هذا العنصر... عنصر التشويق قد اكتسبه الأستاذ سعيد الجناحي من عمله المتواصل في الصحافة الذي بدأ قبل ثلاثين عاماً تقريباً.

ومن المميز هنا أن الكتاب الذي يصور ضراوة المستعمر والإمامة وخطر المؤامرات، يصور ضراوة النضال وحدته في وجه هذا المستعمر والإمامة في وجه هذه الدسائس والمؤامرات. وعلى هذا النحو يتحول هذا الكتاب إلى ملحمة في تحقيق الوحدة اليمنية، ملحمة أبطالها الشعب اليمني في المدن والقرى... ملحمة التاريخ اليمني المعاصر.

وعلى هذا النحو يقدم لنا هذا الكتاب صاحبه الأستاذ سعيد الجناحي مناضلاً ثورياً ومثقفاً مبدعاً جمع في نضاله بين سبتمبر وأكتوبر، وهو لا يزال يقدم العطاءات الثرة في تواضع كبير لا يقف عند حد معين، حيث تمضي إسهاماته على مستوى الوطن اليمني كله.

ولم يكن الأدب والأدباء اليمنيون بمعزل عن مجمل التيارات السياسية والفكرية، لقد كان أدباؤنا في خضم الأحداث يخوضون خيرها وشرها، وكان لنا في هذا المجال الكثير من الأعلام الذين أصبح لتجاربهم الإبداعية صدى ومعالم تحدد الطريق، وترسم الآفاق

في درب الحرية وجادة البناء . نذكر من هؤلاء محمد محمود الزبيري، زيد الموشكي، إدريس حنبلة ، عبدالله البردوني، عبد العزيز المقالح الذي فتح فيا بعد نوافذ متعددة يطل منها أدبنا على العالم من حوله، وأخذ يخرج هذا الأدب من محليته الضيقة ليصل به إلى رحاب القومية والعالمية .

وعلى هذا النحو يكون الأدباء اليمنيون جزءاً من الحياة العامة ، جزءاً من الواقع السياسي والفكري الذي أخذ يتبلور في هذا الكتاب ويمتلك طابعه الشامل .

■ ■ ■

الفصل الأول

اليمن في العصر الحديث

لمحة عن:
الحضارة اليمنية القديمة

كتابة التاريخ تعتمد على منطق الحقيقة المجردة، ومن وحي ذلك المنطق كان عليّ هنا أن أقدم للقارىء عرضاً موجزاً، وأقصد فكرة عامة تدعم اعتقادي أنها لا تخفي الإشارة إلى أهم الأحداث من خلال قراءتي لمؤلفات كتاب ومؤرخين يمنيين وعرب، وأجانب أو من خلال اطلاعي على اتفاقيات ومعاهدات تخص اليمن إلى جانب معرفتي بالحياة السياسية منذ بداية نشاطي في إطار العمل الوطني عام ١٩٥٨ م، لقد استفدت من ذلك مستنداً إلى عدد كبير من الوثائق العلنية والسرية.

ولكي يستعرض المرء المراحل التاريخية لليمن لابد له من أن يتناول ـ ولو لمحة موجزة، ومقتضبة ـ دورها الحضاري في العصور القديمة، ووضعها في ظل الدولة الإسلامية، وحكم الدويلات المتصارعة كي يتسق تناول تفاصيل الأحداث السياسية ابتداءً من القرن العشرين حتى المرحلة الراهنة، وذلكم ما فعلت.

مرت اليمن بثلاث مراحل أو حقب تاريخية تشكلت فيها الدولة اليمنية الكبرى منذ أن تشكلت الأرض اليمنية وتميز الشعب اليمني، وما عدا ذلك فكانت تنشأ دول وإمارات تواجه بعضها البعض، وتعجز عن أن تحكم حكماً موحداً يشمل عموم اليمن. والدول الثلاث الكبرى هي:

- المعينية.
- السبئية.
- الحميرية.

يؤكد المؤرخون أنه في تلك العهود الثلاثة توحدت اليمن[1]، وامتد نفوذها الاقتصادي إلى خارجها، وحين ساد الصراع الداخلي في العهد الحميري تمكن الأحباش

من غزو اليمن حتى وصلوا إلى (ظفار) عاصمة الدولة الحميرية، وعندما تكاتف اليمنيون استطاعوا أن يحرروا بلادهم من ذلك الاحتلال الحبشي الأول وطردوا الأحباش منها.

وعاد الصراع الداخلي من جديد، اتسم هذه المرة بالصراع العقائدي الديني في عهد الملك الحميري (ذي نواس) بين معتنقي الديانة اليهودية والمسيحية. وكانت أطماع الأحباش في الاستيلاء على اليمن لا زالت تراودهم، فوجدوا مايبرر تدخلهم للمرة الثانية؛ مما جعل الفرس ينتصرون لليمنيين. وقدموا الدعم لسيف بن ذي يزن الذي تزعم مقاومة الأحباش. وبعد أن انتصر اليمنيون على الأحباش اغتيل (سيف بن ذي يزن) وتمكن الفرس الذين طمعوا باليمن لما تملكه من ثروة، فسيطروا على جزء منها وتمكنوا من حكمه. وشمل نفوذهم صنعاء والموانىء، التي من خلالها استطاعوا التحكم بالتجارة، وأمام ذلك اتحد اليمنيون بكل قبائلهم ورجالهم لمقاومة حكم الفرس، حتى تم رحيلهم من اليمن.

لقد أدركت دول اليمن الحضارية الكبرى مساوىء تمزق البلاد إلى كيانات صغيرة، فأقامت روابط اجتماعية وأسساً اقتصادية بأن قسمت المناطق اليمنية إلى وحدات زراعية وصناعية، ومهنية. وعلى قاعدة العمل التعاوني.. شيدت الحضارة التي أرست قواعد بناء السدود والري، وإنشاء المحافد والمدن والقصور، وبناء المدرجات الزراعية، وهكذا تنوع النشاط الزراعي والعمراني والصناعي اليدوي.. وسنت التشريعات والقوانين التي تنظم المجتمع.

ويتناول المؤرخون الحياة الاجتماعية في تاريخ اليمن قبل وبعد الميلاد، ويصفونها بأنها اتسمت بالطابع الإقطاعي، أي أن الملكية الزراعية للأرض كانت تؤول ملكيتها إلى رؤساء العشائر والمعابد وإلى الدولة، واتسمت الحالة الاجتماعية بالطابع القبلي.. فقد كانت القبيله هي أبرز وأقوى فئات المجتمع. وكان النفوذ القبلي المتعدد يختلف قوة وضعفاً تبعاً لضعف أو قوة الدولة، فحين يكون نفوذ الدولة قوياً يضعف نفوذ القبيلة؛ وهكذا يكون العكس..

لقد أقامت الفئات الحاكمة التي تنتمي إلى القبيلة الروابط الاجتماعية بين القبائل على أساس ضمان الأسس الاقتصادية، وبذلك ازدهرت في اليمن حضارة شامخة تعتبر من أرقى الحضارات في العالم. فقد كانت حضارة مادية، تقوم على الزراعة وبناء السدود والمحافد والقصور، والتعدين، إضافة إلى العمل في النقل البري والبحري والسيطرة على طرق التجارة، تحرسها مناطق مراقبة ومعسكرات داخل اليمن وخارجه، فقد كان اليمنيون صناع سفن وملاحين موهوبين مما ساعد على سيطرتهم على النقل البحري في البحر الأحمر،

والبحر الأبيض شمالاً، والبحر العربي والمحيط الهندي جنوباً، بفضل موقع بلاد (اليمن) الجغرافي الذي ساعد على امتداد نفوذ اليمنيين إلى خارجها.

وكـانت حضارة اليمنيين معنوية تمثلت بالنظم والقوانين والمجالس التي تمثل كبار القوم، وهي عبارة عن مجالس تشريعية. وتدل حضارة اليمن القديمة على رفعتها من خلال دور المرأة التي حكمت (والملكة بلقيس واحدة من مشاهير نساء اليمن). لقد خفف سنُّ النـظم والقـوانين من الأثر السيىء للطابع الإقطاعي، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين التعاونيات مما ساعد اليمنيين على بناء حضارة مجيدة ربما اعتبرت من أرقى الحضارات في العالم.

ومن أبرز المعالم العمرانية بناء مدن العواصم وقصورها أمثال قصر (غمدان).. في صنعاء وقصر (ريدان) في ظفار، وقصر (بنيون) في الحدأ، وقصر (سلحين) في مارب، ومن العواصم: مارب ومعين في الجوف، وشبوة وتمنع وظفار، وناعط ومدينة حاز وغيرها.

وفي مجال الزراعة بناء السدود وشق الترع والقنوات والأحواض ومختلف وسائل الري في مختلف المناطق.. من تلك السدود الشهيرة والباقية حتى اليوم سد (قصقان) من أكبر سدود يحصب في جبـل يريم، وسـد مارب في مارب، وسـد الخارد في الجوف، وسد (ريعان) وادي ضهر وسد حبره ـ عنس، وسد الخانق صعدة، وسد شاحك، خولان، وصهاريج عدن.

وعن اليمن تحدث الـرحالون.. والمؤرخون.. وحتى غزاتها الذين اندحروا أمام التصدي اليماني وعادوا منها مهزومين.. وأورد هنا بعضاً من أقوال هؤلاء عن اليمن:

● **كتب أرنستنيس اليوناني عام ١٩٤ قبل الميلاد:**

«إن بلاد اليمن هي بلاد ثروة ورخـاء عجيبـين، وإنها موطن اللبـان والـطيوب الأخرى، وإن أهلها يحبون الحرية ويتمتعون بها كل التمتع».

● **وقال بلنيوس الإغريقي الروماني (٧٩م):**

«فاقت سبأ، الجميع ثروة بما تتوافر في أرضها من أدغال ذات عطور ومناجم ذهب ومياه للري، وهي تنتج العسل والشمع بكثرة» إلى أن يقول:

فلو عرفت هذه الأقطار تماماً علمت أنها أغنى بلدان الأرض قاطبة، بما يتوارد إليها من كنوز الرومان ودولة الفرثيين.. (الفرس).

ويروي التاريخ أن الهجرة اليمنية استقرت خارج اليمن على الطريق التجاري، سواء كانت تلك الهجـرة لأسبـاب اضـطرابـات داخلية، أو بسبب تهدم سد مارب، وأسس

اليمنيون مراكز وإمارات على الشواطىء الإفريقية، ومدينة (يثرب) المدينة المنورة، ومن الإمارات التي أسسوها خارج اليمن (إمارة عمان) على مشارف الشام، وإمارة (لخم) على مشارف العراق، وإمارة (كندة) و(طي) في شمال الحجاز ووسطها.

ومن المدن اليمنية القديمة والتي اندثر بعضها ومع ذلك لازالت أطلالها ماثلة للعيون المجردة تنتظر التنقيب والنبش، ليجلوا الاندثار عن تاريخ شعب ما عرف الهوان إلى كبرئايه سبيلاً . . . ومن تلك المدن:

* **براقش أو يثل**: وتقع في منطقة الجوف وتطل على مدينة معين وكلاهما تعتبر من عواصم المعينيين، وقد ذكر المؤرخ اليمني المشهور الهمداني في الإكليل قوله محتفد اليمن براقش ومعين وهما بأسفل الجوف الرحب، مقتبلتان بين مدينة نشان (السودة) وبين درب شراقه. وقد نقل المستشرق (هاليفي) من مواقع المدن المندثرة ٧٩ نقشاً من معين، و١٤٤ نقشاً من براقش و٧٠ نقشاً من السودة (نشان).

* **مارب**: وترتبط مدينة مارب باسم سد مارب، ذلك الصرح الحضاري، الذي شيد بهندسة اليمنيين ليروي أرض الجنتين، تلك المساحات الزراعية الوافرة. . وتقع مارب بجانب السد المهشور، باسمها. . ذلك السد الذي أعيد بناؤه في زمن كان فيه اليمنيون يعدون العدة لاستعادة وحدتهم. . وبني سد مارب العظيم في وادي (أذنه) حيث مياهه تتدفق لتسقي ماحولها من الأراضي الشاسعة.

* **شبوة**: لازالت محتفظة باسمها مثل مارب منذ القدم، وتقع على الطريق الداخلي بين مارب وحضرموت.

* **تمنع**: مدينة كانت عاصمة للقتبانيين وتقع في بيحان.

* **ظفار**: كانت عاصمة حمير وتقع قرب يريم. . اندثرت. .

* **موزا، أو موزع**: ميناء تعرض إلى التدمير بمدافع الإيطاليين عام ١٩١٢ م أثناء الحرب بين إيطاليا والعثمانيين الأتراك.

* **صرواح**: كانت عاصمة المعينيين وتحتوي على آثار قيمة.

* **نجران وجيزان وميفع**: وهذه من مدن اليمن التي اشتهرت قبل الإسلام.

ولعله من المهم أن نسرد هنا عرضاً عن الحياة العامة في الدول اليمنية القديمة. . والذي كتبه المؤرخ الدكتور (نيكوس) واستكمله ونشره الدكتور (فؤاد حسنين هيكل) (التاريخ العربي القديم)، والذي تناول فيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي توصل إليها الباحثون في نقوش تلك الدول، يجملها المؤرخ الدكتور نيكوس بمايلي:

«ولقـد اطلع العالم على قوانين وأنظمة ومعلومات ووثائق تفصل بالاهداء والبناء والعمل، والزراعة وجباية الأموال والتشريع للأنظمة التي كانت سائدة. . ومنها يتبين أن الـزراعـة هي العمـود الفقري للحياتين الاقتصادية والسياسية للدول. . ونجد في هذه النقوش أخباراً تتصل بالحاجة إلى العناية بالمسائل الاقتصادية». وعن نظام الحكم في اليمن كتب الدكتور نيكوس:

«كـانت ترتبط كل طائفة أو فئة من الدول العربية الجنوبية على أسس متساوية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فكل بطن من بطون القبيلة كانت تشرف عليه الدولة لكي تعامله معاملة فيها شيء يتفق ومركز الوطن، لذلك من هذه البطون وتلك القبائل مجموعة الشعب التي كانت لها أنظمتها الخاصة التي أرادتها لها الدولة، ومن هنا كانت الرابطة التي تربط سائر الأفراد رابطة إجبارية وليست اختيارية، وعلى كل جماعة أو طبقة أن تعيش في الحـدود المـرسـومة لها، وتأتمر بالأوامر التي يقدمها لها المجتمع في الدولة. . وطوعاً لهذا الوضع. . كان أيضاً النظام الاقتصادي للدول. . فقد كان نظاماً فيه شيء من التدرج. . وعلى شكل هرمي قمته الملك وإن لم يكن مطلق التصرف».

تعاونياً أو الوحدات المجمعة:

«ويتصـل بالمكـان المخصص للإقـامة وصلة القبيلة بالتربة التي يراد إصلاحها أو استغلالها، ويتصل بالمكان أيضاً صلاحية العمل. . وبتعبير أدق فقدان الحرية، فالقبيلة التي ليست في حقيقتها عبارة عن جماعة تربط بين أفرادها رابطة الدم من السهل تقسيمها إلى بطون وأفخاذ حسب حاجة العمل وطبيعة التربة والظروف السياسية والإدارية المحيطة بها، فهي تنقسم إلى ثلاثة وأرباع، لذلك وجب عليها أن تتحد مع قبيلة أخرى تفرضها عليها الظروف وتدعو إليها الحاجة، وفي سبأ القديمة نجد نفس هذا النظام نفسه يتطور حتى ينجح في تكوين قبائل مدنية».

«وهكذا مع بعض الفروق تطورت في أوائل العهد الملكي للدولة السبئية القديمة، فقـد تعـاظم نفوذها تدريجياً حتى أصبحت مع مرور الزمن سيدة بلاد العرب قاطبة. . فالأحداث السياسية الداخلية منها والخارجية تكررت أكثر من مرة، ومنها تتجلى الرغبات المختلفـة للتوسع وإشباع الأماني وتحقيقها، وكلها لا شك كانت ضرورية للدولة، سواء كانت المطالب عسكرية أو اقتصادية، وذلك لأن أفراد القبائل كانوا في كثير من الأحوال في حاجـة إلى شيء من النـظام الاقتصادي الذي يكفل لهم الحياة، وذلك عن طريق منح المعدمين منهم بعض الإقطاعيات الزراعية التي يقومون على استغلالها، فتسد حاصلاتها

رمقهم، وتتطلب جميع هذه الحالات وضع التشريعات الاقتصادية والعسكرية دفاعاً عن الدولة من ناحية، وإنماءً لدخلها من ناحية أخرى».

تشريعياً:

في العصر القتباني. وربما قبل تأسيس الدولة السبئية الكبرى يوضح النقش (١٦٠٦) الحقيقة التي يجب أن نسلم بها مقدماً، وهي أن تلك البلاد عرفت نظاماً يتكون من مجالس تمثل البلاد تمثيلاً مناسباً، فقد تكون مجلس متقن إلى جانب العرش، كما كانت تمثل القبائل المختلفة في الهيئات التشريعية المتعددة، وكانت إدارة البلاد، وربما كان المجتمع ـ المجتمع القبلي ـ يعقد جلسته مرتين في العام، في عاصمة الدولة.

وكانت القرارات تتبع إصدار قوانين خاصة بتنظيم استثمار الأرض والعقار ودفع الضرائب، وهذه القوانين الزراعية كانت الأساس الذي بني عليه نظام الدولة فيما بعد.

تلك لمحة عن سير الحياة العامة في المجتمع اليمني القديم.. أما عن ديانة اليمنيين قبل دخول الديانة اليهودية فقد كانت تقوم كما هو الحال عند الآخرين في الغالب على عبادة ـ القمر والشمس ـ والزهرة ولعل مرد ذلك إلى المعاناة الحضارية واكتشاف حقائق وأسرار الوجود، وهي حوافز استكناه الحقيقة الغيبية ودوافع الجزم بوجودها، وجعل كل ما هو ملموس ومحسوس من الكواكب وغيرها إلهاً عليها وواسطة بينهم وبينها.. وهذه الحقيقة الغيبية الثابتة هي الله الواحد الأحد، والذي عرف عند اليمنيين في عصور متأخرة من عصورهم الحضارية القديمة (بذسموي) أي إله السماء.

وضع اليمن في ظل الدولة الإسلامية وحكم الدويلات

جاء الإسلام في زمن ساد في اليمن حكم الأقيال والزعماء حيث كان كل قيل أو شيخ قبيلة يتمتع بنفوذ محلي، إضافة إلى بقايا نفوذ الفرس في مناطق محصورة.

في العام السابع الهجري دخل اليمنيون الإسلام طواعية استجابة لرسائل النبي محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام، بعد أن بعث بها إلى العديد من أصحاب النفوذ في ذلك الزمان. لقد وجد الإسلام بين أبناء اليمن، في جميع المناطق تجاوباً كبيراً قضى على الخلافات والتمزق وحكومات الأقاليم والأقيال، وانشغل اليمنيون عن خلافاتهم بتعلم أصول الدين الإسلامي في البداية ثم بنشره. ولما انضمت اليمن إلى الدولة الإسلامية

كغيرها من المناطق أصبحت ولاية كسائر الأقطار أو الولايات الإسلامية.

وهكذا استمر الأمر في عهد الخلفاء الأربعة وفي ظل الخلافة الأموية والعباسية، يمنح الوالي صلاحيات في إمامة الناس للصلاة، وحشد المقاتلين، أو الجيوش وتموينها وتسيير مواكب الحج، والنظر بالأحكام الشرعية وإقامة الحدود، وجمع الزكاة والإنفاق على مستلزمات قيام الدولة واتساع شؤونها، تلك هي مهام الوالي أكان في عهد الخلفاء أو الأمويين أو العباسيين أو الفاطميين أو الأيوبيين أو الأتراك. وما أن استتب الإسلام وبدأ تشكيل الدولة الإسلامية حتى عينّ الرسول عليه الصلاة والسلام (باذان) والياً على اليمن ليكون أولَ والٍ يحكم اليمن في ظل الإسلام، وعندما مات (باذان) قسَّم الرسول الكريم اليمن إلى تسع ولايات هي: صنعاء والجند والأشاعر وهمدان وحضرموت وعسير ونجران كتقسيم إداري[٢].

بعد أن استتب الإسلام في اليمن، تدفقت جحافل اليمنيين إلى مراكز الدولة الإسلامية ليشكلوا مع غيرهم الجيوش الإسلامية التي سارت تحقق الفتوحات الإسلامية، وخرج من اليمن الآلاف من أبنائه الذين نقلوا معارفهم إلى أصقاع الأرض، في العراق والشام، ومصر، وإفريقيا وغيرها.

لقد فتح الإسلام مكانة اجتماعية تليق بجند آمنوا بالإسلام طواعية، ولبوا نداءه، وضحوا في سبيل نشره. وكأبناء حضارة عريقة صقلتهم مبادىء الإسلام، وتبوأ الكثير من اليمنيين الفاتحين مراكز اجتماعية في المجتمعات الجديدة مما مكنهم من نشر الإسلام.. ولذلك نزح اليمنيون وخاصة الأقوياء من أصحاب الحل والعقد من رؤساء القبائل وذوي الخبرات إلى الأصقاع العربية، واستقر الكثير منهم في تلك الأقطار.

وكما هو معروف فإن الحياة في اليمن تعتمد على الزراعة والتعدين، والملاحة والتجارة، وتظل الزراعة هي المورد الأساسي، وللنهوض بها شيد اليمنيون المدرجات على الجبال العالية، وأنشؤوا السدود الحاوية لمياه الأمطار، وأبدعوا في شق قنوات الري لسقي الأرض وزراعتها. وقد احتفظ اليمنيون بأرضهم، ولم ينتزعها الإسلام بسبب دخولهم الدين الإسلامي طواعية، كما احتفظوا بأوضاعهم القبلية، وتقاليدهم وأعرافهم التي ورثوها عبر تاريخ اليمن الطويل، ولم يمحها الإسلام؛ بل رسخ الكثير من القيم كالمروءة والوفاء والكرم والنجدة والدفاع عن العرض والشرف، والكرامة، والحقوق، أما الثأر فإن حوادثه تكثر في ظل غياب الدولة أو ضعفها، ويتلاشى في ظل هيمنة الدولة وقوتها.

لذا فإن العرف اليمني حدَّ من إراقة الدماء بعادة تهجير بعض القرى ليلجأ إليها

الخائف ويأمن، فلا يؤخذ إلاَّ بحكم شرعي أو عرفي. . إضافة إلى عادة الترفق بالمسافر والغريب وإجارته.

لقد نعمت اليمن في عهد الرسول الكريم وخلفائه الأربعة ـ وهي فترة دامت ثلاثين سنة ونيفاً ـ بالاستقرار، وعاشت عهداً ذهبياً لم يعشه اليمنيون منذ ازدهار حضارتهم قبل الميلاد. . فقد عم الرخاء من جراء ازدهار الزراعة. . وصدّرت اليمن منتجات الحبوب بأنواعها، والتمر، والزبيب، والعطور، والبخور والصمغ، وازدهر الإنتاج الصناعي، وخاصة صناعة الأسلحة: الرماح، والأقواس، والخناجر، واشتهرت السيوف اليمانية، كما ازدهرت صناعة الجلود، والمجوهرات، واشتهر النسيج اليماني، وصُنعت الثياب: السحولية والشرعبية، والحضرمية، والعمائم، والقلابن العدينية والثياب النجرانية، ومنسوجات التهائم، وازدهرت التجارة وحركة الموانىء، وصناعة السفن.

وظلت اليمن موحدة في عهد النبي الكريم، فاليمن كما هو معروف في التاريخ بحدوده الطبيعية موحدة منذ دولة حمير، بعد أن أرست وحدتها دولتا معين وسبأ اللتان سبقتا عهد حمير. وفي ظل عهد الخلفاء الراشدين، ودولة الأمويين، وفترة من عهد الدولة العباسية، أي حتى خلافة المأمون.

وكان اقتصاد اليمن يعتمد على أساس الزراعة والتجارة والتعدين، ولكن ما قلل من أهمية اليمن هو خلوها من رجالها الأقوياء الذين نزحوا مع الفتوحات الإسلامية، لذلك فقد بدأت الاستهانة باليمن منذ عهد بني أمية، بتعيينهم ولاة من العناصر العاتية والقساة، وكان همّ الولاة الذين تعاقبوا في عهد الأمويين أو العباسيين هو فرض الضرائب الزكوية، وغيرها لتغطية مصروفاتهم وإرضاء للخلفاء ووزرائهم بما يبعثون به إليهم من أموال وهدايا، ونفائس، ومجوهرات، حفاظاً على مراكزهم، مما أدى بتلك التراكمات إلى نشوء حركات استقلالية عن الحكم المركزي، وإن كانت قد أحدثت صراعاً عقائدياً بين السنّة والشيعة مما أحدث حروباً مستمرة.

ومنذ عهد الخليفة العباسي المأمون بدأت الاضطرابات من جراء تلك الأوضاع، ومحاولات الاستقلال عن المركز ـ أي الخليفة ـ فقامت إمارة آل زياد في تهامة، وإمارة آل يعفر في نجد، وفي حضرموت، وقد كانت الإمارتان ترتبطان بمركز الدولة العباسية في بغداد إلا أن بعضاً من تلك الحركات الاستقلالية كانت تقاد بعناصر غير يمنية، والتي تجد في اليمن مناخاً لها حيث التربة الخصبة لنشأتها بسبب الطبيعة الجبلية التي تحصن قادة حركات الاستقلال فيصعب الوصول إليهم. وتجد تلك الدعوات الدعم أكانت من منبع

يمني أو من خارج اليمن، لكون تلك الدعوات الاستقلالية تقوم على أساس من الدين، لذلك كان اليمنيون يلبونها ويلتفون حولها ويجاهدون في سبيل نشرها.

وفي غضون حكم الإمارتين الزيادية واليعفرية جاء الإمام الهادي بن الحسين بن القاسم الرسيّ من منطقة (الرس) وهي تمتد من جبال الحجاز إلى صعدة بدعوة من قبيلة (فطيمة) إحدى قبائل صعدة ونشر دعوته، وأسس نفوذ حكمه الإمامي في الأجزاء الشمالية من اليمن، وهكذا توالى عهد الأئمة من بعده.

وفي ظل حكم الدويلات الثلاث امتد نفوذ الفاطميين الذين حمل راية دعوتهم وحكمهم علي بن الفضل وحسن بن زادان الكوفي، وتمكن ابن الفضل من غلبة زميله ابن الكوفي على الإمارات التي كانت في عهده، واستقل عن الانتماء للفاطميين وعن الدعوة لهم، وأعلن حكماً يمانياً مستقلاً عن الفاطميين والعباسيين معاً ووحد اليمن، جميعه تقريباً، في ظل حكم واحد استمر حتى تمكن منافسوه من اغتياله، وأثناء دولة الصليحيين تربعت على الحكم السيدة بنت أحمد الصليحي (أروى)، تلك المرأة التي جمعت بين الدهاء وسداد الرأي والإقدام، ودام حكمها نحو عقدين من الزمن. كان حكمها حافلاً بالأعمال الجليلة، والنهضة العمرانية، والإنشاءات المتعددة، وشق الطرقات. لقد مثل حكم (أروى) حكماً فريداً هو أفضل حكم عرفته اليمن في ظل الإسلام، وظهر على أنقاض دولة الصليحيين نفوذ حكم الأئمة الذي كان ينحسر في بلاد صعدة، أو يمتد إلى غيرها في شمال اليمن بحكم العوامل التي تحيط باليمن والدويلات المتنافسة في الداخل، مما أنعش الطموح في إقامة الدويلات التي نشأت قبل بروز دولة الصليحيين، ومنها آل نجاح وآل زياد، التي انتمت إلى العباسيين، واستمرت دويلة الأئمة في الشمال تتسع وتضيق متسمة بطابعها في التشيع والانتماء إلى الخلافة الإسلامية التي كان يمثلها عندهم إمام قائم في الحجاز، ظاهر أو مختف، بحكم العوامل التي تحيط به.

ثم عادت اليمن إلى التجزؤ بين من خلفهم من الصليحيين وخلفائهم آل حاتم في نجد اليمن وصنعاء ونواحيها، وآل زريع في عدن ونواحيها، بعد أن خلفهم (بنو حاتم) الذين كانوا نواباً للصليحيين، يعاصر الجميع (آل نجاح) في تهامة وهم خلفاء (آل زياد)، ثم خلف (آل نجاح) (آل مهدي) ثم جاء الأيوبيون الذين احتلوا اليمن بعد أن قضوا على دولة الفاطميين بمصر، وقضوا على الدويلات التابعة لها في اليمن وغيرها[٣].

وخلف الأيوبيين في اليمن (بنو رسول) وفي كلا الدولتين المتعاقبتين الأيوبية والرسولية، توحدت اليمن إلى حد ما، ولا سيما في العهد الأول لدولة (بني رسول) وحتى

عهد الملك الرسولي علي بن داوود الذي انشغل في وأد التمردات التي اتسعت ضده من بين أسرته، مما جعل حكم الأئمة يتسع أكثر من ذي قبل، ثم جاء (آل طاهر) الذين خلفوا الرسوليين وظلوا في صراع مع الأئمة حتى جاء الإمام شرف الدين في عهد آخر ملوك (آل طاهر) وعامر عبد الوهاب والذي كان قد وسع نفوذ دولته وضيق حكم الإمامة مما دفع الإمام شرف الدين إلى انتهاز فرصة وجود المماليك في شواطىء البحر الأحمر والمحيط الهندي ليستدعيهم لنجدته للقضاء على حكم (آل طاهر). وقد صادفت تلك الدعوة من الإمام شرف الدين رغبة جامحة لدى المماليك للسيطرة على اليمن، تلك الرغبة التي ظلت تراودهم منذ تعرفهم على اليمن أثناء زيارات عديدة قاموا بها. وتمكن المماليك من القضاء على عامر عبد الوهاب ودولته بعد حروب قاسية ومدمرة حتى احتلوا اليمن، ولكن المماليك ضيقوا نفوذ الإمام وحصروه في أضيق نطاق لصالح نفوذهم. ولكن لم يلبث أن تغلّب السلطان سليم التركي على الملك (قانصوه الغوري)، ملك المماليك في مصر، وسيطر الأتراك عليها وعلى الأقاليم التي كانت تحت سيطرة المماليك ومنها اليمن حيث احتل الأتراك أجزاء كبيرة منها للمرة الأولى في النصف الأول من القرن السادس عشر للميلاد.. بينما احتفظ أمراء عديدون آخرون في الجنوب بمراكزهم من يافع، والفضلي، والواحدي والرصاص، والعوالق، ودثينة، ولحج، والصبيحة، وعدن، وحضرموت، ثم انحسر نفوذ الأتراك من جراء المقاومة البطولية لأبناء اليمن في القرن السابع عشر الميلادي، واستطاع الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم من خلال مقاومة الأتراك أن يبرز كقائد، ولما رحل الأتراك عن اليمن أسس دولته ـ التي في ظلها توحدت البلاد لفترة من الزمن، ثم انحسر ظل الإمامة في جنوب اليمن بفعل المقاومة الرافضة للإمامة، حتى عاد الأتراك إلى اليمن من جديد للمرة الثانية.

كانت الأوضاع في اليمن وخاصة صنعاء، قبل غزو الأتراك تعيش حالة من الأضطرابات والمنازعات بين الأئمة المتصارعين فيما بينهم، مما جعل بعضهم يطالب بوجود الأتراك، في زمن كانت القوى الأوروبية تتطلع إلى الشرق والمناطق الاستراتيجية المناسبة لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، وبسبب الأهمية الكبيرة التي تحظى بها اليمن فكّر الأتراك بالعودة إلى اليمن، ومكنهم الوضع المتردي فيها من احتلال صنعاء والاستيلاء على أموال البلاد، وعزل كبار الموظفين وإسناد مهام الدولة للأتراك منهم.

اقتسام النفوذ وتشطير اليمن

من المعروف أن الاهتمام العثماني (التركي) باليمن تضاعف بعد أن سيطرت تركيا على مصر، فقد توجه اهتمامها نحو البلاد العربية، وخاصة شواطىء شبه الجزيرة العربية، فقد كان البرتغاليون في العقد الأول من القرن الخامس عشر يعملون على إخضاع شرق إفريقيا لسيطرتهم واستغلالهم، ثم اتجهوا نحو الهند وجنوب شرق آسيا، وكانت سياستهم ترمي إلى السيطرة على منافذ الخليج العربي وباب المندب، والسيطرة على طرق التجارة والتحكم بها. وفي عام ١٤١٦ م حاول البرتغاليون احتلال عدن ولكنهم هزموا، في وقت كان عدد من السفن المصرية يجوب سواحل المنطقة، كما جهز العثمانيون أسطولاً حربياً لمحاربة البرتغاليين وإعادة الطرق التجارية عن طريق مصر، ولما فشل الأسطول العثماني في مهمته توجه لزيارة عدن عام ١٤٣٨ م، ثم توجه نحو شواطىء الحديدة حيث قام قائده بالاستيلاء على الحديدة وولى عليها واحداً من أتباعه لتصبح ولاية عثمانية، وعندما حاول العثمانيون ـ الأتراك ـ نشر نفوذهم في أنحاء اليمن اصطدموا بالمقاومة اليمنية، وخاصة بالأئمة الذين يطمحون في حكم البلاد تحت نظام الإمامة الزيدية، وظل الحكم التركي لليمن زهاء قرن من الحكم غير المستقر حتى رحلوا عنها عام ١٦٢٤ م، حين سلموا مدينة زبيد إلى الإمام محمد بن القاسم الذي بويع إماماً، وكان قد أخضع المناطق المختلفة لحكمه من عدن إلى صعدة بعد أن تسلم زبيد من العثمانيين ـ الأتراك ـ واستمرت اليمن حوالي القرنين تتمتع بالاستقلال، يحكمها الأئمة، وتنفصل بعض المناطق يحكمها مشائخ أو أمراء أحياناً، وتعاد إلى الحكم المركزي أحياناً أخرى، وكان ذلك يعتمد على قدرة الإمام في صنعاء في فرض نفوذه وسيطرته.

لقد أدت الخلافات الداخلية، والوضع القبلي، ونفوذ المشائخ أو الأمراء، والتنافس إلى حروب ومنازعات، كانت تؤدي إلى انفراد بعض الأقوياء فى حكم مناطقهم بعيداً عن سلطة الأئمة المركزية، فمع انسحاب الأتراك من اليمن عجزت الإمامة عن مواجهه انفصال يافع العليا والسفلى، وحالمين وحضرموت أثناء العقد الأول من القرن السابع عشر، وفي عام ١٧٣٢ م انفصلت لحج وعدن، وحكم هذه المناطق سلاطين وأمراء كما استقل شريف أبي عريش بتهامة بمقاطعة (جيزان) في القرن الثامن عشر. لقد ساعد ذلك الانقسام الذي عاشته اليمن على تمكن قوات محمد علي باشا حاكم مصر ـ بعد أن تغلب

على الوهابيين في نجد والحجاز ـ من السيطرة على تهامة وتغلغل النفوذ المصري إلى تعز مما استثار البريطانيين الذين حاولوا احتلال جزيرة سقطرة عام ١٨٣٢ م ولكنهم انسحبوا منها بعد أن واجهوا صعوبات جمة. وفي الوقت نفسه، زار الكابتن هينس ميناء عدن للاستطلاع.. ورفع تقريراً إلى حكومته شرح فيه رأيه بميناء عدن من أنه مرفأ عظيم يمتلك قدرات لا يمتلكها أي ميناء آخر في الجزيرة العربية، وأنه أنسب الموانىء بالنسبة لمواصلات الامبراطورية البريطانية عبر البحر الأحمر، وكان ذلك من أسباب مواجهة المصريين، الذين رحلوا من اليمن وأبقوا حاميات في ميناء المخاء والحديدة. لقد كانت القوى الأوروبية تتطلع إلى احتلالها، وجرت محاولات عديدة جربها البرتغاليون في القرن الخامس عشر، لكنهم فشلوا، وحاول الفرنسيون مد النفوذ إلى عدن عام ١٧٩٨ م بعد احتلالهم لمصر، وحين رأى البريطانيون احتمال التسلل الفرنسي تجاه الهند عملوا على قطع الطريق أمامهم فاحتلوا جزيرة بريم عام ١٧٩٩ م وانسحبوا بعد سنة بعد اطمئنانهم إلى نوايا سلطان لحج وعدن، وبعد أن عقدوا معاهدة صداقة مع السلطان أحمد عبد الكريم عام ١٨٢٢ م، والتي تعد أول معاهدة بريطانية تهدف إلى التدخل في شؤون اليمن. ثم بدأ تفكيرهم في إقامة قاعدة لهم في عدن، وبدأ الكابتن ستافورد هنس عام ١٨٣٢ م بمسح سواحل البحر الأحمر، بما فيها سواحل اليمن.. بتعليمات من حكومة بومباي (حكومة الهند البريطانية)، ثم توجه إلى المهرة، وتمكن من استئذان سلطان المهرة لمسح جزيرة سقطرة، ثم عاد ليحتلها بالقوة، ولكنهم رحلوا منها عام ١٨٣٤ م بسبب انتشار مرض الكوليرا بين الجنود الإنجليز.. وفي العام نفسه زار المستر هنس عدن وأعجب بميزاتها الطبيعية، وقدم تقريراً إلى حكومته كما أشرنا آنفاً جاء فيه:

«إن هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والإمكانيات ما لا يملكه ميناء آخر في الجزيرة العربية، فهو يحتل مركزاً تجارياً ممتازاً، ومن المؤكد أنه أنسب الموانىء الموجودة في المنطقة بالنسبة لمواصلات الامبراطورية البريطانية عبر البحر».

حاول البريطانيون عام ١٨٣٨ م الحصول على فرمان (إذن) من السلطان العثماني يسمح لهم بالاستفادة من ميناء عدن كمستودع لخزن الفحم، ولكنهم أدركوا أن السلطة الفعلية بيد سلطان لحج، فطلبوا منه التنازل عن عدن مقابل مبلغ من المال، ولكنه رفض، فاستخدموا أساليب الضغط السياسي والمناورات الحربية، وجاء غرق السفينة (داريا دولت)

في ٤ يناير ١٨٣٧م قرب عدن ليجعل منه البريطانيون مبرراً لاحتلال عدن. وفي ١٩ يناير ١٨٣٩م هاجم البريطانيون عدن بقيادة الكابتن هنس واحتلوها بعد مقاومة وطنية ضارية استشهد فيها ١٣٩ وأسر ٢٤ بطلاً يمنياً، وأصيب عدد كبير من المقاومين الوطنيين في وقت قتل وجرح فيه من البريطانيين ١٤ جندياً، وحاول اليمنيون استعادة عدن بهجوم اشترك فيه حوالي خمسة آلاف مقاتل بالتعاون بين سلطان لحج والفضلي، ولم ينجح ذلك الهجوم بسبب تفوق الأسلحة البريطانية، وجرت محاولات أخرى عام ١٨٤٦م ولكنها فشلت، وبقيت

المقاومة متقطعة بين الحين والآخر حتى عام ١٨٤٨م على شكل محاولات فردية، لكنها لم تكن ذات تأثير، واتبع البريطانيون سياسة تقوية مكانتهم في عدن، كما اتبعوا سياسة مرنة تجاه المناطق المحيطة بعدن.

ويؤرخ لهذه الفترة الزمنية الدكتور إبراهيم خلف العبيدي فيقول: «بعد ضعف المقاومة اطمأن البريطانيون على مركز وجودهم في عدن فاتجهوا نحو المنطقة المحيطة بها، فقد كانت سياسة بريطانيا التي ينفذها هنس ـ أول مقيم سياسي في عدن ـ بأن يقوي مركزه في عدن، ويتبع سياسة التهدئة والمرونة تجاه المناطق المحيطة بعدن، حتى لا تشكل خطراً على الوجود البريطاني في عدن، فعقدوا مع سلاطين وأمراء تلك المناطق معاهدات الصداقة[٤]، ودفعوا لهم الرواتب الشهرية والسنوية، بالإضافة إلى إطلاق مدافع الترحيب والتوديع لمن يزور عدن منهم، ومنحهم الألقاب والنياشين».

ولخص هذه السياسة المؤرخ الواسعي بقوله: «في البدايه معاهدة ولاء، ثم عطاء.. ثم استيلاء» إضافة إلى سياسة بريطانيا المشهورة (فرق تسد). واستمرت تلك السياسة بهدف التوسع، فقد عمد البريطانيون إلى السيطرة على المناطق المهمة لحماية عدن، فاحتلوا جزيرة كوريا موريا سنة ١٨٤٦م، وجزيرة ميون (بريم) سنة ١٨٤٧م، وجزيرة كمران عام ١٨٤٩م، كما استخدموا مختلف الأساليب مع شيخ العقارب واشتروا منه شبه جزيرة عدن الصغرى في ابريل عام ١٨٦١م، وبذلك أصبحت عدن والمناطق المحيطة بها قرب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والجزر الرئيسية في قبضة البريطانيين».

وكما كان لافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م أهمية كبرى لدى البريطانيين، فقد كان ذلك بالنسبة للأتراك العثمانيين، إذ أحدث تطورات سياسية لدى الدولة العثمانية التي رأت

تضاعف أهمية اليمن بعد تحول التجارة العالمية عن طريق البحر الأحمر عبر قناة السويس، ووجـدت «الحكـومة التركية ـ وقتها ـ فرصتها في إرسال قوات كبيرة إلى اليمن لاستعادة نفوذها، في وقت كانت صنعاء تعيش حالة قلقة مشوبة بالاضطرابات والمنازعات بين الأئمة المتنـافسـين على الهيمنـة والحكم، الأمـر الـذي سهـل على الأتراك احتلال صنعاء عام ١٨٧٣م. وكان من بين أسباب نجاحهم، بجانب المنازعات الإمامية، سأم أبناء الشعب اليمني من الحكام العاجزين، فقد دخلوا صنعاء أثناء تنازع اثنين من الأئمة في وقت كان الشعب يتوق إلى حكم قوي ينشر الهدوء. ورغم ذلك فقد اعترضت احتلال الأتراك للبلاد صعـوبات وانتفاضات، بتحريض من الأئمة.. ولكنهم تغلبوا عليها وساد نفوذهم من صعدة إلى باب المندب..». ومع ذلك لم يستمر استتباب الأمن، ففي بداية ١٨٩٠م تمكن الإمام محمد بن يحيى بن محمد والد الإمام يحيى من الوصول إلى صعده حيث جمع العلماء والأعيان، وطلب البيعة، وكان قد وضع يده على الأموال التي جمعها الإمام شرف الدين الذي طرده الأتراك. وأعلن دعوته لمحاربة الأتراك، فاستجاب لدعوته الكثير فبايعوه لما كان يعرف عنه من تمتعه بالنفوذ بين رجال القبائل الذين يُخشى بأسهم، ولقب نفسه بالإمام (المنصـور) وجـاءت دعوة الإمام (المنصور) بعد مرور قرابة ثمانية عشر عاماً من احتلال الأتراك لليمن نصبوا خلالها في المناصب الأساسية للدولة الأتراك وعزلوا أبناء اليمن، وكان اليمنيون قد سئموا وجودهم ومعاملتهم التي لا تخلو من القسوة والقسر، لذلك سرعان ما التفت حول الإمام المنصور الجموع الغفيرة من المقاتلين، وخاصة من رجال القبائل، وأول ما قاموا به هو محاصرة صنعاء عام ١٩٠١م، والتي دامت عدة أشهر، مما جعل أهالي صنعاء يعيشون أقسى وأسوأ حياة، وسلمت خلال الحصار بعض الحاميات التركية الأقل أهمية حتى وصلت قوات إمداد تركية بقيادة (أحمد فيضي باشا) الذي تمكن من فك الحصار بعد معارك عنيفة كلفت خسائر فادحة، وظل الإمام في الأهنوم، والذي كان يستقبل الأسرى، كبار الموظفين، بعد أن يتم احتجازهم من قبل رجال القبائل.. فقد انتشرت الفوضى والاقتتال وسقطت هيبة الحكومة، واحتل القبائل كثيراً من دور الحكومة، ولكن أحمد فيضي باشا تمكن من القضاء على تلك الاضطرابات، وعمل على مكاتبة الإمام المنصور، كما وصل مندوبون من الحكومة التركية وأجروا محادثات مع الإمام الذي أكد قدرة اليمنيين على حكم أنفسهم ونقل الاستياء الذي يعيشه الناس من جراء المعاملة السيئة. وفي الجانب الآخر طرح الأتراك مبرر احتلالهم، وهو حماية اليمن من الاحتلال الاستعماري كون اليمن محط اهتمامهم.

وفي عام (١٩٠١م) أرسلت الحكومة التركية بعض رجالها لإبرام الصلح مع الإمام، وانتهت المحادثات إلى تحديد شروط الصلح، وأرسلت إلى السلطان في تركيا ولم يوافق عليها، وظل الأمر كما هو عليه من فوضى واضطراب حتى توفي الإمام المنصور عام ١٩٠٤م.

كان الموقف البريطاني من النفوذ التركي محرجاً، فقد كانت بريطانيا تؤيد الدولة العثمانية ـ التركية ـ لمواجهة التوسع الروسي في أوروبا، ولكن الحكومة البريطانية المحتلة للهند كانت ترى أن احتلال عدن أمر مهم لخدمة المصالح البريطانية، وخاصة أن عدن ميناء طبيعي هام يقع بين الهند وأوروبا. ولذا كانت تقديرات حكومة بريطانيا في الهند احتلال عدن والتصدي للتوسع التركي المهدد للمصالح البريطانية، مما دفع البريطانيين إلى الإسراع بتوقيع سلسلة من معاهدات الحماية مع السلاطين والأمراء الذين سبق أن عقدوا معهم معاهدات الصداقة والولاء، منتهزين بذلك الخوف الذي اعترى سلاطين المنطقة من احتمال سيطرة العثمانيين على مقدراتهم. ويلاحظ على معاهدات الحماية تلك أنها كانت متشابهة إلى حد كبير، ولا تختلف إلا في أسماء الموقعين عليها، وتعهد السلاطين بموجب تلك المعاهدات بعدم السماح لأية قوة أجنبية بالتدخل في شؤون مناطقهم دون موافقة بريطانيا التي عليها الالتزام بحمايتهم من العدوان الخارجي. وهكذا تمكن البريطانيون من إحكام قبضتهم على المناطق المحيطة بعدن.

لقد تغيرت سياسة بريطانيا تجاه عدن من مجرد محطة لتزويد السفن بالفحم إلى كونها بالنسبة لهم قاعدة استراتيجية بحرية وعسكرية، ونقطة مهمة لمواصلات الامبراطورية البريطانية مما وضع بريطانيا أمام وضع جديد. ففي السابق لم تكن القوى المحلية الموزعة بين الشمال والجنوب اليمني والمنقسمة على نفسها تهدد الوجود البريطاني بشكل فعلي، لكن ظهور العثمانيين في شمال ووسط اليمن جعل بريطانيا تشعر بضرورة زيادة حجم قواتها العسكرية لمجابهة ذلك الخطر.

ورغم موقف بريطانيا من التوسع الروسي في أوروبا إلا أنها في الوقت نفسه كانت تخشى استمرار عملية العثمانيين التوسعية، وقدرتهم على جذب اليمنيين للجهاد في سبيل الله لإجلاء البريطانيين من عدن مما يهدد مصالحها. وبعد اتصالات بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية انسحب العثمانيون من المناطق الجنوبية، وتحول الخلاف من السيادة على عدن والمناطق المحيطة بها إلى تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ كل من الجانبين، والتي بقيت موضع خلاف منذ عام ١٨٧٢م، وحدثت مشاكل وصعوبات ومصادمات عديدة إلى أن

تم في يناير عام ١٩٠٢م تشكل لجنة مشتركة لتثبيت الحدود، واستمرت أعمال تلك اللجنة حتى عام ١٩٠٤م حيث تم الاتفاق بين الطرفين على خط حدود. ومما ساعد بريطانيا على اختلاق حدود في الوطن اليمني الاحتلال التركي وبداية انفصال بعض المناطق الواقعة في جنوب اليمن مع بداية الانسحاب العثماني ـ التركي عن اليمن عام ١٦٢٩ م.

لقد كانت الدول أو الدويلات التي تنشأ في اليمن عبر التاريخ أي منذ بداية النزعة الاستقلالية في عهد الخليفة المأمون العباسي، تعتمد على تأييد المشائخ أو الأقرباء أو العناصر القوية. ولقد أتاح الانسحاب التركي لبعض الأمراء والسلاطين فرصة حكم مناطقهم بأنفسهم والانفصال عن دولة الإمامة القاسمية التي حاولت مد نفوذها على كل أنحاء اليمن بعد الانسحاب التركي النهائي ١٦٣٦م، وقد بدأ بالانفصال سلاطين يافع العليا والسفلى وأمير حالمين الذين صدوا محاولة إخضاعهم إلى حكم الإمامة.. ثم امتد عونهم لسلاطين حضرموت (١٧٠٧م)، وانفصلت لحج وعدن عام ١٧٣٢م، إلى أن تمكنت بريطانيا من احتلال عدن وتوسيع نفوذها، والوصول مع الأتراك في صنع حدود بين المناطق الواقعة تحت نفوذ بريطانيا والأتراك، وبذلك تم وضعها في اتفاق بين الجانبين عام ١٩٠٤م.

استقلال دون سيادة

بينما كان الأتراك العثمانيون، والانجليز يقتسمون اليمن عام ١٩٠٤م توفي الإمام المنصور، حين كان ابنه يحيى قد بلغ الخامسة والثلاثين، وفي الوقت الذي نعى فيه أباه طلب من مؤيديه مبايعته رغم أن طبيعة المذهب الزيدي لا تحتم أن يرث الأبناء الإمامة، وقام بعض السادة يطالبون بالإمامة غير معترفين بإمامة يحيى. ولكن الإمام يحيى الذي لقب نفسه (بالمتوكل على الله) تمكن من القضاء على منافسيه بالقوة. وهكذا فقد قابل الإمام يحيى بعض الصعوبات عند مبايعته ولم تكن مبايعته جماعية. ولم يكن أمامه إلَّا أن يمضي على طريق معاداة الأتراك وتصعيد المقاومة الوطنية التي توطن اليمنيون عليها في مقاومة الوجود الأجنبي حتى وإن كان ذلك الوجود آخذاً الطابع الإسلامي. ولم يكن أمام الإمام الجديد سوى السير في السبيل نفسه، خاصة وأن أغلب ولاة الأتراك انتهجوا أساليب الهيمنة واللجوء إلى القسوة والاضطهاد، واستطاع الإمام يحيى استنهاض أبناء اليمن وحشد

المقاتلين حتى تمكن من محاصرة صنعاء، ذلك الحصار المشهور الذي استمر ستة أشهر، وكان وبالاً على أهلها، فقد مات العشرات؛ بل المئات من الجوع.

وصف المؤرخون ذلك الحصار «بأنه كان وبالاً على سكان صنعاء، فقد عانى الصغار والكبار عظيم الهول وباعوا جميع أموالهم والأمتعة، وعم الجوع ومات من قرية خارج صنعاء (١٦٠٠) نسمة، وكانوا يجدون الموتى على قارعة الطريق. وفي صنعاء أمر الحاكم التركي الجنود بالهجوم على منازل السكان والاستيلاء على ما لديهم من حبوب وما يؤكل لتوفير الطعام لجنوده من الأتراك». وهكذا استمر الحصار حتى انسحب الأتراك إلى حراز ليدخل المحاصِرون المدينة وفي مقدمتهم الإمام يحيى، ولكن الأتراك عززوا قوتهم بقيادة أحمد فيضي في أوائل سبتمبر ١٩٠٥م، وما أن وصلت تلك القوات (عَصِر علي) حتى انسحب الإمام تحت مبرر الخوف من نهب صنعاء وتدميرها، واستمرت المقاومة بشكل حرب عصابات، ولم يهدأ الحال عند استرجاع صنعاء، فقد كان أمام فيضي باشا مرحلة طويلة حتى يتمكن من استعادة النفوذ من المقاومة التي انتشرت في كثير من المناطق متخذة خططاً عسكرية مستدرجة القوات التركية، فكان اليمنيون ينسحبون باستمرار فتتبعهم القوات التركية ليبعدوها عن صنعاء، وليتم قطع صلتها بالعاصمة، وحيث المسالك الصعبة تتم مواجهتها وإبادتها، مما أوجد الاضطراب في صفوفها، ونتيجة للإجهاد وقلة الإمداد للفرق العسكرية التركية وهنت معنويات الأتراك، ووصلت خسائر جنودهم إلى فقدان أكثر من نصف الجيش رغم عودة قائده إلى صنعاء.

لقد خسر الأتراك في تلك العمليات خسائر كبيرة كلفت الدولة التركية الكثير من الأموال والرجال، وصفها المؤرخون بقولهم: «بينما كان العرب والأتراك يتنازعون حول تقرير المصير، كان تاريخ اليمن تاريخ السيف والنار، فهو تسجيل للمعارك والحصار، أماكن تؤخذ عنوة، وحاميات تخضع نتيجة الجوع، ومذابح وحشية وانتقامات قاسية - حتى قيل المثل المشهور: اليمن مقبرة الأتراك».

وبعد خسائر الأتراك قدم الإمام يحيى شروطه في أن يتولى السلطة الدينية، وجباية الضرائب على أن تكون المحافظة على البلاد من تعديات الدول الأجنبية راجعة للدولة العليا، وفي مؤخرة هذه الشروط نوه الإمام شارحاً وجهة نظره بأن قبولها سيؤدي إلى الاستقرار وعدم ورود العساكر إلى اليمن، وطالب بصدور فرمان سلطاني بقبولها، وأرخ الوثيقة بعد أن مهرها بختمه في ١٣ صفر ١٣٢٤هـ الموافق إبريل ١٩٠٦م.

ومن المعروف أن السلطات التركية رفضت شروط الإمام واعتبرتها انتقاصاً للسيادة

التركية. وعادت الأوضاع إلى الاضطراب وخاصة في القسم الأعلى من اليمن رغم زيارة وفد من علماء مكة إلى اليمن لبحث موضوع الصلح وزيارة وفدين من الأعيان اليمنيين إلى اسطنبول العاصمة التركية بناء على طلب السلطان عبد الحميد، الذي كان يميل إلى سياسة العنف وتولية مناوئيه.

وفي عام ١٩٠٩م أسندت الحكومة التركية الاتحادية ولاية اليمن للوالي محمد علي باشا الذي مارس سياسة البطش والقسر، مما صعد المقاومة الثورية وأوقع الأتراك في متناول الثوار في العديد من المدن، مما حمل الحكومة التركية على مضاعفة الحملات العسكرية، تم آخرها بقيادة عزّت باشا عام ١٩١١م الذي تمكن من دخول صنعاء بعد معارك عديدة، ومع ذلك خول صلاحيات واسعة من قبل الحكومة التركية بعد ثورة الدستور في تركيا سنة ١٩٠٨م، وتولى عزّت باشا مفاوضة الإمام من جديد. ووقع معه الصلح في قرية (دعان) الواقعة في عمران عام ١٩١١م.

لقد أجمعت الآراء على أن اتفاقية الصلح تلك تعتبر استجابة للواقع العثماني واليمني في آن واحد في ظروف العقد الأول من القرن العشرين، ولكن الاتفاق كما أجمع عليه العديد من المؤرخين جاء ليؤكد سيادة الدولة التركية على اليمن بشكل عام، وحتى بالنسبة للمناطق التي تعتبر تحت نفوذ الإمام، وأعطت الإمام يحيى قدراً من الاستقلال الذاتي، ومنحته وضعاً خاصاً مع اعترافه بالسيادة التركية.

وبعد عقد صلح (دعان) بعام أسندت الدولة العثمانية ـ التركية ولاية اليمن إلى الوالي محمود نديم بك عام ١٩١٢م ليسود الاستقرار والأمن، وعمل الإمام يحيى على دعوة السكان والقبائل على طاعة الدولة العثمانية وعدم الاعتداء على جنودها والانصراف إلى الزراعة والعمل، وجعل مدينة (خمر) مقراً لحكمه، وانهالت عليه الأموال والهدايا من الحكومة التركية، وأخذ يجمع ما أمكنه من الزكوات والضرائب من مناطق نفوذه ويدخرها، كما أن الجانب التركي أخذ يجبي الضرائب من جانبه ولحسابه، مما أوجد حالة من التذمر، في زمن كانت البلاد فيه تتجرع صعوبة العيش من جراء انتشار الأوبئة بسبب الوباء الذي أعقب الحروب، وعم القحط والجوع ومرض الجدري، مما سبب موجة من الوفيات.

ومع ذلك فقد انصرف أبناء اليمن إلى الزراعة، وأخذ الإمام يحيى يبعث رسله إلى مختلف القبائل لكسب ودها وتعزيز سلطته. ولكن ما كان يخشاه هو اتساع نفوذ محمد بن علي الإدريسي في عسير تهامة (المخلاف السليماني) والذي كان جده ـ أي الإدريسي ـ قد وصل إلى مكة من المغرب عام ١٧٩٩م ثم انتقل إلى تهامة، إذ كان يتنقل للوعظ والإرشاد

إلى أنه استقر في (صبيا) ليمارس فيها نشاطه الديني، وكسب ثروة مادية هائلة تركها لحفيده محمد الإدريسي الذي درس في مصر واستطاع بعد عودته إلى (صبيا) جذب رؤساء القبائل المتذمرين من الوجود العثماني في اليمن، ولم يهتم به الأتراك، فقد اعتبروه رجل دين سرعان ما سينطوي أمره. وأظهر الإدريسي في البداية ولاءه للأتراك، وكان الإمام يحيى يرى فيه سنداً له، وتوطدت علاقته به منذ عام ١٩٠٧م على أساس الهدف الواحد وهو مجابهة الأتراك. وكان الإمام يرى أنه من الممكن بعد أن يذعن الأتراك لشروطه أن يتخلص من الإدريسي بالقضاء على نفوذه في عسير باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من اليمن، ولكن كان للإدريسي اتصال بإيطاليا منذ أن كان يدرس في القاهرة، لذلك حظي بدعمها.

بعد عقد صلح (دعان) بين الإمام والأتراك قاد الإدريسي حركة تمرد ضد العثمانيين الأتراك في ١٣ مايو ١٩١١م معتبراً أن الإمام انحاز إلى الأتراك وحاصر (أبها)، ولكن سرعان ما طرد منها ليتوارى إلى جبال (فيفا). وتوافق تمرده مع إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية واحتلالها لطرابلس الغرب، ثم اتجهت أنظارها إلى اليمن لتفتح جبهة لإرباك الأتراك العثمانيين، واستعان الإدريسي بإيطاليا، إذ التقت رغبة إيطاليا في التحالف مع الإدريسي لمحاربة الأتراك، ورغبته الشخصية في التمرد على الإمام يحيى كي يتمكن من بناء إمارة يستقل بها لنفسه في عسير مستفيداً من مكانة أسرته، وبروز شخصيته، وما يتحلى به من العلم والخبرة والمعرفة بطبائع القبائل، إضافة إلى اطلاعه على مجريات السياسة العالمية، وقدمت له إيطاليا الدعم المادي والأسلحة التي ساعدته على مجابهة الأتراك والإمام يحيى في عامي ١٩١١م و١٩١٢م، وقام الأسطول الإيطالي بمحاصرة ميناء الحديدة وقصفه بمدافعها مما نتج عنه خراب المدينة وفرار أهلها إلى أرجاء تهامة، وتعرضت للقصف منطقة الشيخ سعيد المقابلة لجزيرة (بريم) وتمكن الإيطاليون من إغراق بعض القطع البحرية العثمانية الخاصة بخفر السواحل بينما سيطر الإدريسي على مباني (ميدي) وجيزان.

وكما هو معروف أن هدف إيطاليا كان فتح جبهة حربية جديدة لإشغال الترك عن استرداد طرابلس الغرب، بل وكان هدفها بسط نفوذها على الساحل اليمني المواجه لمستعمراتها في إرتيريا.

وبعد نجاح إيطاليا في السيطرة على طرابلس الغرب بدأت علاقاتها مع الإدريسي تفتر تدريجياً وتضعف مما جعله يتجه نحو البريطانيين عندما أحس بتخلي إيطاليا. فأسرع إلى تلبية نداء بريطانيا في مطلع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م وهو العام الذي صادقت فيه تركيا وبريطانيا على اتفاقية الحدود التي اختطتها بين المناطق التي يوجد فيها نفوذ كل منهما

في الـوطن اليمني، وفي العـام نفسـه تحالفت الـدولـة العثمانية مع المانيا، وهكذا بدأت اتصالات البريطانيين مع الإدريسي عن طريق المقيم السياسي البريطاني في عدن، ورحب الإدريسي والـبريطانيون بمحـاربـة الأتـراكم في عسـير، وعقدت معاهدة بين الإدريسي والبريطانيين في ٣٠ إبريل عام ١٩١٥م، وضمن الإدريسي الحصول على الأسلحة والأموال إلى جانب مساندة الأسطول البريطاني لتحركات قواته في تهامة، كما رأت بريطانيا أن ذلك التحالف إجراء وقائي ضد أي محاولات معادية قد يقوم بها الإمام يحيى الذي فضل البقاء على الحياد رغم تعاطفه مع الأتراك.

وتمكنت السياسـة البريطانية من خلال معاهدتها مع الإدريسي من إشغال الأتراك بحرب محلية تستنفد منهم جهداً يمكن أن يوجه ضد بريطانيا التي تحتل جنوب اليمن. وتعهدت بريطانيا للإدريسي بإمداده بكل ما يحتاج إليه من أموال ومؤن طوال فترة الحرب. كما تعهـدت بالمحـافـظة على أراضيه وحمـاية استقلاله من أي عدوان يهدده. واستطاع الإدريسي بفضل أحدث أنواع الأسلحة الإيطالية والبريطانية الثقيلة والخفيفة أن يهاجم ميناء اللحية في مايو ١٩١٥م، وساعده قيام الأسطول البريطاني بقصفه في يونيو ١٩١٥م مما مكن الأدارسة من الاستيلاء عليه، وحين حاول الأتراك إستعادته كان الأسطول البريطاني يقف بالمرصاد.

لقد أدت تحركات الإدريسي ضد الأتراك في عسير في مطلع الحرب العالمية الأولى، والتي ساندها البريطانيون من البحر إلى إضعاف القوات التركية، وعدم التركيز على الجبهة الجنوبية المواجهة للقاعدة البريطانية في عدن.

ومما أضعفهم أكثر بقاء الإمام يحيى على الحياد، وكانت قوات الأتراك قد زحفت نحو الجنوب في ٥ يونيو ١٩١٥م ووصلت إلى مدينة الشيخ عثمان الواقعة قرب مدينة عدن. ونجح البريطانيون في إجلاء الأتراك في ٢٠ يوليو ١٩١٥م فعادوا إلى لحج حيث تحصنوا وظلوا هناك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولأن الأدريسي لم ينجح نجاحاً كاملاً في حربه ضد الأتـراك في عسير، فقد عملت بريطانيا على دعمه عسكرياً واقتصادياً حتى يواصل مهمته بعكس الإمام يحيى الذي التزم الحياد، وظل يدعم الأتراك بمدهم بالأموال بصورة غير معلنة لتغطية نفقاتهم أثناء الحرب التي انتهت عام ١٩١٨م بانهزام ألمانيا وحليفاتها ـ تركيا والنمسا، ووقع اتفاق (مندوراس) في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م الذي يقضي بجلاء تركيا عن اليمن والحجاز والعراق وسوريا. ومع انسحاب الأتراك من اليمن كان توقع البريطانيين أن الإمام سيخلف العثمانيين الأتراك، وكان اهتمامهم شديداً في تثبيت الحدود التي رسموها

بالاتفاق مع تركيا في عام ١٩٠٤م. ولـذلك احتل البريطانيون الحديدة أثناء انسحاب الأتراك وسلموها للإدريسي بهدف تثبيت سلطته كمنافس للإمام الذي لا يطمئنون إليه من جهة، ولكي يضغطوا على الإمام ويساوموه في حال مطالبته أو زحفه على مناطق جنوب اليمن من جهة أخرى.

قـامت بريطانيا أثنـاء جلاء الأتـراك عن اليمن بضرب الحديدة واللحية والمخاء واحتـلالها بحجة تباطؤ الأتراك عن الانسحاب، في وقت بدأ الأتراك بإجلاء قواتهم في ديسمبر ١٩١٨م بما في ذلك قواتهم التي كانت موجودة في لحج بعد أن كاد اللواء سعيد باشا القائد التركي أن يحتل عدن أثناء الحرب حينما وصل إلى منطقة الشيخ عثمان ثم تراجع إلى لحج، بعد أن تصدت له القوات البريطانية بأسلحة فتاكة. ويئس ذلك القائد من إقناع الإمام يحيى بأن ناداه لاستلام باب المندب ولحج، ولكن الإمام لم يستجب لندائه، ولم يعبأ بتلك الفرصة لفرض السيادة على تلك المناطق، فلم يكن حياده تجاه الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وتركيا، بل كان حياده حتى بالنسبة لحرب الأتراك ضد الانجليز في جنوب الوطن.

لم يدخل الإمام يحيى صنعاء رغم صلح دعان الذي عقده مع الأتراك إلّا بعد هزيمة تركيا وقبولها بشروط الحلفاء، وهي الانسحاب من المناطق التي كانت موجودة فيها، بما في ذلك الجزيرة وبلاد اليمن.

وبـدخـول الإمام صنعاء تسلم من الوالي التركي جميع الممتلكات العائدة إليهم، وتسلم قصر غمدان بما فيه من معدات، كما تسلم الأسلحة الثقيلة والذخائر، ودعا الوالي التركي رؤساء القبائل للالتفاف حول الإمام الذي أطلق على المناطق التي آلت إليه اسم (المملكة المتوكلية اليمنية)، وهي الصفة نفسها التي أطلقها على نفسه: (الإمام المتوكل).

وفي أوائل عام ١٩١٩م أنهى الأتراك انسحابهم تاركين حوالي تسع مئة من ضباط وموظفين أتراك، ومن جنسيات أخرى للاستفادة من خبراتهم، ولكنهم لم يتركوا إصلاحات سوى بعض الثكنات العسكرية، وعدد من المستشفيات والمدارس، ولم يخلفوا أية معالم تذكر بها في ذلـك المنـاطق التي كانت تتمتع بالاستقرار إلى حد ما مثل تعز وإب والحديدة، عدا استغلالهم لملح الصليف لصالحهم، وكانوا قد شرعوا ببناء سكة حديد في شمال الحديدة باتجـاه صنعـاء، وتوقف المشروع بسبب الحرب، وتحولت القضبان الحديدية إلى أعمدة لأسقف منازل السكان.

اليمن في ظل ثلاث سلطات

بعـد الحـرب العالمية الأولى وهزيمة العثمانيين ورحيل الأتراك عن اليمن والجزيرة العربية أصبحت اليمن تتوزع بين ثلاث جهات، الانجليز في مناطق الجنوب، والإمام في المنـاطق الشـمالية، والإدريسي في منـطقتي عسير ونجران. . وكانت بريطانيا قد وعدت الشريف حسين بأن يكون ملكاً على الحجاز لقاء مقاومته للأتراك متوقعة اعتراف الأمراء الآخرين به، غير أن الأمر لم يكن كذلك، فقد كان الشريف غير راض عن الأمير ابن سعود في وقت كان الشريف حسين وولداه فيصل وعبدالله يرغبون في توحيد أهل الجزيرة تحت رايته، وكان الشريف ينفر من وجود إمارة الإدريسي في حدوده الجنوبية، ويعتبر الإدريسي مغتصباً، ويرى عسير جزءاً لا يتجزأ من الحجاز، وكان يتعارض مع الإمام في استعادة عسير كونها جزءاً من اليمن، إضافة إلى وجود عداء بين ابن سعود وآل الرشيد.

ولعبت السياسة البريطانية دوراً كبيراً في ترتيب الأوضاع في الجزيرة العربية، خاصة بعد اتفاق الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى بأن تسيطر فرنسا على سوريا ولبنان، وأن تبسط بريطانيا نفـوذهـا على العـراق وفلسطين، على أن يكون نصيب روسيا منطقة الأناضول التركية، وعلى أن تقام دول عربية اتحادية مستقلة في المناطق التي لا تستولي عليها أي من الدول الثلاث السابقة الذكر. وكانت هذه الاتفاقية مناقضة لكل الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع العرب والوعود التي قطعتها للشريف حسين شريف مكة.

ففي شمال الجزيرة العربية كان الانجليز قد عقدوا معاهدتين مع الإدريسي (في إبريل ١٩١٤م) ومع ابن سعود معاهدة صداقة في ٢٦ ديسمبر ١٩١٤م معترفة به حاكماً على أربع مناطق: نجد، والأحساء، والقطيف، وجبيلا وتوابعها، مقدمة له العون المالي خمسة آلاف جنيه، والعون العسكري من سلاح وذخيرة، وتعهد ابن سعود بعدم التصرف دون موافقة بريطانيا، واعـترف الانجليز بوجود إمارة الأشراف في مكة. وبذلك تمكن الانجليز من ممارسة التأثير في تنمية التناقضات التي كانت قائمة على الواقع المحلي، وتمكنوا من تقديم الأسلحة والعون المالي لمن يرغبون به، مما أدى إلى الاقتتال بين الشريف وابن سعود عندما تحول الخلاف إلى حرب بسبب واحة (الخرمة)، فقد اختلف حاكمها مع الشريف حسين وانضم إلى الوهابيين مما مكن ابن سعود من السيطرة عليها وتحقيق النصر.

وكان الشريف حسين قد حل به ضيق بعد قطع بريطانيا إعانتها في فبراير ١٩٢٠م لرفضه توقيع معاهدة لما جاء فيها من نص يعترف بالانتداب البريطاني في البلاد العربية.

وبعد فشل مؤتمر الكويت الذي استمر من ١٧ ديسمبر ١٩٢٣م إلى ٢٦ يناير ١٩٢٤م، والذي دعت إليه بريطانيا لتسوية النزاعات ومن ثَمَّ تجدد القتال، وخاصة بين الشريف حسين وآل سعود بعد أن أعلن في شرق الأردن أن الشريف حسين خليفة للمسلمين في ٧ مارس ١٩٢٤م واعترف به شرق الأردن وفلسطين وسوريا والعراق، وكانت بريطانيا قد قطعت المعونة المالية للأمير عبد العزيز سعود، الذي اندفع نحو الحرب تحت ضغط أنصاره الوهابيين والحالة الاقتصادية في صيف عام ١٩٢٤م، فهاجمت قواته حدود شرق الأردن، والجزء الآخر منها هاجم الطائف مما جعل علي بن الشريف حسين ينسحب إلى مكة. فدخلها الوهابيون بعد وقوع أعمال النهب والسلب، ثم انسحب منها احتراماً لقدسية مكة، وحاول المقاومة في جدة حيث حوصر لعدة أشهر، وبعد أن اكتمل زحف الوهابيين استسلمت ينبع، والمدينة.

وفي ١٨ ديسمبر ١٩٢٤م سلم علي بن الحسين، وانحسب إلى العراق للانضمام إلى أخيه فيصل، وهكذا انتهت الحرب في شمال الجزيرة العربية بتأسيس عبد العزيز آل سعود المملكة السعودية ليصبح ملكاً عليها.

وفي اليمن حيث تخطط بريطانيا لجعل عدن قاعدة لها لحماية مصالحها في الجزيرة والخليج والقرن الإفريقي، وكميناء هام يشكل محطة ترانزيت لسفنها التجارية والعسكرية، فإن أول ما شرعت به بريطانيا هو احتلال الحديدة أثناء جلاء الأتراك عن اليمن، بعد أن وافقت على مرورهم من عدن حتى تتأكد من رحيلهم، وأرادت بريطانيا باحتلال الحديدة كورقة لمساومة الإمام والاطمئنان على مستقبل الأوضاع في اليمن، وخاصة الوجود العسكري البريطاني، مما دفع الحكومة البريطانية في عدن إلى إرسال بعثة سياسية برئاسة (جيكوب) لمقابلة الإمام والاطلاع على آرائه، ولمعرفة مجمل الأوضاع بعد رحيل الأتراك. وما أن وصلت البعثة البريطانية في الثلاثين من أغسطس ١٩١٩م إلى مدينة باجل عن طريق الحديدة حتى وقعت في الأسر في أيدي القبائل في وقت كان الإمام يرحب بقدوم البعثة إلى صنعاء للتفاهم معها. وبعد تدخل الإمام والمساعي البريطانية الخاصة أفرج عن البعثة في ١٢ ديسمبر ١٩١٩م لتعود إلى عدن.

وهكذا ساءت العلاقات بين الإمام وبريطانيا خاصة بعد اتضاح النوايا البريطانية تجاه الإمام يحيى، وتسليم الحديدة واللحية للإدريسي بعد جلائها منها، ورغم رفض السكان لذلك الضم القسري ومحاولات الإدريسي إيجاد صلات مع قبائل تهامة وخاصة الزرانيق، مما جعل الإمام يتطلع إلى المحميات، فزج بقواته لاحتلال إمارات الضالع والشعيب والأجود والقطيب في عام ١٩٢٤م.

لقد استقبلت الدوائر البريطانية ذلك الهجوم بنوع من الريبة، مما جَعلها تغير سياستها إلى حدٍّ ما تجاه الإمام يحيى، وعملت على مفاوضة الإمام، وعين الإمام القاضي عبدالله العرشي مندوباً له ليصبح مبعوثاً معتمداً في عدن ظل فيها لمدة عامين ٢٢ ـ ١٩٢٣م. ولكن تلك المفاوضات لم تسفر عن نتائج إيجابية بسبب قلق الإمام من سيطرة الإدريسي على الحديدة في وقت تغيرت فيه سياسة بريطانيا فأصبحت ترى حق الإمام في استعادة المناطق التي احتلتها وسلمتها للإدريسي.

وجاءت وفاة محمد الإدريسي في مارس ١٩٢٣م في وقت كان نفوذه في ذروته، وحل محله ابنه علي ـ الذي كان صغير السن وعاجزاً عن الإدارة، مما أوجد منازعات بين الأسرة الإدريسية لتشكل تلك المنازعات بداية النهاية للإمارة الإدريسية. ولم يستطع عمل شيء السيد حسن ـ عم الأمير علي ـ الذي أقصى ابن أخيه وتولى حكمها، وبعد آن هيأت تلك الانقسامات الفرصة احتل آل سعود بعض جهات من عسير الداخلية في الوقت الذي تقدمت القوات بقيادة عبدالله بن أحمد الوزير لتعيد الحديدة، وتمكنت من استعادتها دون حروب، واتجهت القوات صوب عسير عام ١٩٢٦م. مما جعل حسن الإدريسي يتصل بابن سعود في فبراير ١٩٢٦م لإنقاذه من زحف جيش اليمن، ولكن ابن سعود رفض طلبه وفضل الحياد وسحب حامياته من صبيا وأبها، في وقت تقدمت فيه القوات اليمنية لاستعادة عسير وجيزان.

كانت سياسة ابن سعود في تلك الأونة هي تثبيت نفوذه وتقديم صورة للعالم الإسلامي بأنه لا ينتهج سياسة توسعية، ثم حاول حسن الإدريسي التفاهم مع الإمام على أن يحتفظ بالحكم تحت سيادة الحكم المركزي الإمامي، بعد أن كانت السيادة اليمنية قد استعيدت في باجل والحديدة ـ من دون حرب ـ وكذا الموانىء على البحر الأحمر ـ ابن عباس، والصليف، واللحية، وميدي، والزهرة، والمنيرة، والزيدية، والمراوعة، وغيرها.

وعين الإمام على هذه المناطق عمالاً وحكاماً، واستمر زحف القوات شمالاً مما جعل حسن الإدريسي يعقد معاهدة حماية مع ابن سعود بعد توسط السيد أحمد شريف السنوسي الكبير، الذي سارع من ليبيا لينقذ نسيبه حسن الإدريسي. وبذلك دخلت العلاقة اليمنية ـ السعودية مرحلة أخرى بعد أن خرجت السياسة السعودية بوجه جديد، بعد التحالف مع الإدريسي ـ الدخيل ـ ليبدأ تاريخ التوتر في العلاقات اليمنية ـ السعودية.

لم تكن هناك علاقات رسمية بين بريطانيا والإمام يحيى، رغم نظرة بريطانيا الارتيابية إلى الإمام من حياده أثناء الحرب العالمية الأولى، ولذلك سلمت بريطانيا (الحديدة) إلى الإدريسي عن كره من أهلها الذين يجنحون إلى السلام، ويرجع ذلك إلى كون جزء من الأهالي يعملون في التجارة وفي الميناء. وقد أثار ذلك حفيظة الإمام الذي وجه قواته تجاه المناطق الجنوبية؛ النواحي التسع المحيطة بعدن والمحمية من قبل بريطانيا، بعد أن وزع منشورات تؤكد على وحدة المنطقة وتدعو إلى وحدة الكلمة والاعتصام بالكتاب والسنة، وترك الخلافات والتفرقة، وأرسل تلك المنشورات إلى سلاطين وأمراء النواحي التسع ولقيت دعوته تجاوب بعضهم.

وفي عام ١٩٢٤م تمكنت القوات التي جهزها الإمام من احتلال الضالع والشعيب والأجود والقطيب فأرسلت بريطانيا بعثة جديدة عام ١٩٢٦م برئاسة السير جلبرت كلايتون السفير البريطاني في السعودية والذي نجح مع ابن سعود في حل مشكلات حدوده الشمالية مع العراق وشرق الأردن، وهو الأمر الذي اصطفاه للقيام بالتفاوض مع الإمام ولكن تلك المفاوضات فشلت بعد أن استمرت ٢٦ يوماً بسبب رفض الإمام للاتفاقيات التي عقدت مع الأتراك والسلاطين والأمراء.

لقد فشل البريطانيون في إقناع الإمام بفائدة التفاهم والتعاون، وعلل البريطانيون موقفه بسبب نشوة انتصاره على الأدارسة وأن ليس لبريطانيا فضل عليه. وبعد أن فشلت البعثة سحب الإمام معتمده القاضي عبدالله العرشي من عدن والذي عاد إلى صنعاء عام ١٩٢٣م، وقامت الطائرات البريطانية بقصف مناطق الضالع وقعطبة لعدة أيام ابتداءً من ١٤ مارس ١٩٢٨م.

ومما زاد توتر العلاقات بين بريطانيا والإمام تزايد النفوذ الإيطالي في شمال اليمن بعد توقيع معاهدة تعاون بين الإمام وإيطاليا حصل بموجبها الإيطاليون على حق شراء البن وتصريف منتجاتهم مقابل تزويد حكومة الإمام بالأسلحة، وتمكن الاتحاد السوفييتي بعد

اعتراف الإمام من إرسال بعثة إلى صنعاء نجحت في عقد معاهدة تعاون تجارية، وتأسست مكاتب تجارية لاستيراد وتوزيع المنتجات السوفييتية التي غطت احتياجات السكان بأسعار رخيصة.

ونظراً لخطورة الموقف على بريطانيا في عدن، فقد عززت بريطانيا الدفاع عنها، وخاصة تعزيزها للسلاح الجوي البريطاني كي تعيد بريطانيا هيبتها في المنطقة، وكان الرد البريطاني على تلك المعاهدتين أن قام سلاح الجو البريطاني عام ١٩٢٨ م بضرب مدن تعز ويريم وإب والقرى المجاورة، وبرر البريطانيون عدوانهم هذا بأنه رد على تعديات الإمام، وبجانب ذلك حاولوا إثارة النزعة الطائفية.. بين المذهبين الشافعي والزيدي، وهي السياسة التي عرفت بها بريطانيا والقائمة على مبدأ (فرق تسد).

وفي الوقت الذي كان فيه الإمام مشغولاً بحربه مع بريطانيا كان يعاني من تمردات داخلية في حاشد، في يوليو ١٩٢٤م، وتمرد قبيلة الزرانيق في مايو ١٩٢٨م والتي قمعت بشكل وحشي من قبل ابن الإمام يحيى الأمير أحمد الذي حاصر المنطقة ونكل بأهلها وزج بالمئات في سجون حجة.

لقد كانت الحدود الشمالية تشكل هماً من همومه بعد المعاهدة التي عقدها الإدريسي مع عبد العزيز آل سعود (١٩٢٦م) خاصة بعد أن استلم الإمام رسالة ونسخة من المعاهدة من الأمير ابن سعود يرجوه أن يأمر قواته بعدم مهاجمة الأدارسة. وكانت القوات في ذلك الوقت قاب قوسين أو أدنى من دحر الأدارسة والاستيلاء على مدينتي (صبيا) و(جيزان). وكان الإمام قد اعتذر للشريف حسين الذي طلب أن يدعمه ويقاتل معه ضد ابن آل سعود أثناء الحرب النجدية الحجازية التي احتدت بين شريف مكة حسين والأمير ابن آل سعود.

نشأت ظاهرة الاتصال بين الإمام وآل سعود عندما حاول الإمام يحيى التدخل في نهاية الحرب التجدية الحجازية إذ اتصل برقياً بالأمير علي بن الحسين أثناء الحرب باعتباره قائداً لقوات أبيه والأمير عبد الغزيز بن سعود الذي كان يقود القوات السعودية ضد الشريف حسين وعرض الإمام وساطته لإنهاء الخلاف القائم بينهما. وبذلك نشأت علاقة اتصال بين الإمام يحيى وعبد العزيز بن سعود، وسرعان ما توتر الأمر بعد حادثة وادي (تنومه) فقد كان حوالي خمسة آلاف يمني في عام ١٣٤٠ هـ - ١٩٢٢م في طريقهم إلى الحج براً، وجميعهم عزل من السلاح، ولما وصلوا إلى وادي (تنومه) وقعوا في كمين نصبه الإخوان الوهابيون وهاجموا الحجاج اليمنيين بالأسلحة والقنابل مما أدى إلى قتلهم جميعاً، ولم ينج سوى خمسة أو سبعة أشخاص، وسلب الإخوان الوهابيون أمتعة الحجاج وتركوهم في

العراء موتى، وعادوا بغنائمهم فائزين.

وكانت هذه الحادثة سبب التوتر بين اليمنيين والسعوديين وبين الإمام يحيى وعبد العزيز آل سعود.

لقد أوجدت المعاهدة السعودية ـ الإدريسية مفاجأة عنيفة لدى اليمنيين الذين يؤمنون بأن من يمين الكعبة ما هو إلا أرض يمنية، بل إن عسير في ظل كلّ دولة يمنية قوية كانت في إطار اليمن، تماماً كما هو الحال بالنسبة لمناطق جنوب اليمن. وبعد رحيل الأتراك رأى اليمنيون أن ذلك يتيح لهم استعادة عسير باعتبارها من الأراضي اليمنية المسلوبة، وما كان الإدريسي إلا شخصية وفدت من ليبيا مكنه الإيطاليون بما قدموا له من أسلحة ومال ـ من توطيد نفوذه والسيطرة بالقوة؛ تماماً كما فعلت بريطانيا حين سلمت الحديدة له.

وكان موقف الإمام يحيى بين أمرين، إما أن يقر المعاهدة، أو يأمر القوات بالتوقف عن القتال في وقت كان الإدريسي في الرمق الأخير، ولأن الإمام يحيى تسلم دعوة لحضور المؤتمر الإسلامي في مكة بدعوة من عبد العزيز آل سعود فقد رأى تسوية مشكلة عسير تسوية سلمية، عوضاً عن الدخول في مواجهة قتالية مع السعوديين، ودخل الطرفان في محادثات كانت بدايتها مع الوفد الذي وصل إلى صنعاء في يونيو ١٩٢٧م حاملاً المعاهدة السعودية ـ الإدريسية لعرضها على الإمام. ولم يصل الطرفان إلى نتيجة أمام إصرار اليمنيين على أن عسير ونجد جزءاً من بلاد اليمن، وعاد الوفد إلى السعودية دون اتفاق، وعرض الأمر على عبد العزيز ابن سعود الذي أصبح يلقب بالملك بعد أن تمكن من تأسيس دولته التي سماها المملكة العربية السعودية. وأعاد الملك عبد العزيز الوفد إلى صنعاء على أساس وضع الترتيبات التي تؤدي إلى تعيين حدود فعلية بين المقاطعة الإدريسية وعسير ونجران من جهة، وبين اليمن، ولم تصل المحادثات إلى إقرار تلك الوضعية، وعاد الوفد السعودي إلى مكة المكرمة ومعه ثلاثة من اليمنيين لاستئناف المحادثات، ولم يصل الوفدان إلى نتيجة، وعاد الوفد اليمني يحمل رسالة من الملك عبد العزيز إلى الإمام. . ومما جاء فيها:

«إنه ليس لنا أي غرض أو مطامع سواء فيما يتعلق بشخصكم أو بوطنكم، وكل ما نرمي إليه هو السعي للاتفاق وراحة وطنكم ورعيتكم . . ».

وظلت الأوضاع وكأنها أصبحت أمراً واقعاً، وأخذ كل طرف يعمل على تقوية قبضته على المناطق التي يتواجد فيها، وينظم سياسته وإدارته حتى عام ١٩٣١ م حين حدثت حادثة جبل (العرو). لقد بسطت القوات اليمنية نفوذها على جبل العرو على حدود عسير، وفرضت أخذ الرهائن، كما حرضت القبائل على التخلي عن ارتباطهم مع السعودية.

جاءت هذه الحادثة في وقت كان فيه الإمام يواجه التمردات، فقد تمكن من بسط نفوذه على الجوف وحريب. وفي عام ١٩٣١م نفسه كان الجيش النظامي يخوض معارك في مارب حتى بسط نفوذ الإمام.

وفي عام ١٩٣٢م حيث كان سيف الإسلام أحمد يعمل على إخضاع القبائل في الجوف لسلطة أبيه، احتدم القتال مع قبائل (يام) وفرت جموع من الرجال إلى نجران، ونتيجة لذلك كانت حادثة جبل (العرو).

وتجددت المفاوضات بين الطرفين، وبعد أن وافق الملك السعودي على التخلي عن المنطقة توصل الطرفان إلى معاهدة صداقة وحسن جوار وقعت ١٤ ديسمبر ١٩٣١م في حين كانت سياسة الملك عبد العزيز تقضي بأن لا يندفع في تحديد دقيق لحدود الأرض حيث كان يؤمن بتركها لاستقلالها الواقعي حتى تؤدي أوضاعها الداخلية الخاصة إلى الوقوع تحت سلطته ليتمكن من بسط نفوذه كاملاً.

وكان الإمام غير متحمس للدخول في توتر مع السعودية من أجل جبل في وقت كانت المشاكل مع الانجليز تخيفه كثيراً، خاصة وأن بريطانيا تحاول توطيد تغلغل نفوذها بعد أن عقدت مؤتمراً في لحج للأمراء والسلاطين عام ١٩٢٩م - ١٩٣٠م.

لقد تمكن عبد العزيز آل سعود في نوفمبر عام ١٩٣٠ بتحويل حماية الإدريسي إلى نظام وضعت في الإمارة تحت إدارة موظفين تابعين مباشرة إلى المملكة السعودية، وأصبح حسن الإدريسي مجرد رمز، مما أدى به إلى تحريض قبائل عسير على الثورة ضد السعوديين، واستطاع مهاجمة ميناء جيزان في نوفمبر ١٩٣٢ م وقبض على الأمير السعودي المعين على المدينة وسجنه.

ولما كان حسن الإدريسي مستعداً للمقاومة، فقد قامت القوات السعودية بمهاجمة نجران واحتلتها فيما هرب الإدريسي إلى صبيا، ولحقته القوات السعودية محققة انتصارها عليه، والتجأ إلى الإمام مع بعض من أنصاره، وبعض جموع من مؤيديه في الجبال، وحاولت السعودية طلب تسليم الأدارسة غير أن الإمام رفض ذلك، واتفق الطرفان في الأخير على بقائهم لدى الإمام، ولم تصل المشكلة إلى تسوية نهائية مما أدى إلى استئناف المباحثات في وقت كان الأمير سيف الإسلام أحمد موجوداً بقواته في نجران في مايو ١٩٣٣م لمطاردة قبائل (يام) حتى هزيمتهم، ثم توجه إلى مدينة بدر، ثاني أهم مدن نجران، وتطورت الأحداث إلى أن عقد مؤتمر أبها في عسير بين الطرفين في ١٦ فبراير ١٩٣٤م، ولم يخرج المؤتمر بحل، فأعلنت الحكومة السعودية فشل المؤتمر وأصدرت أمرها إلى ولي العهد

السعودي باحتلال عسير، واندلعت الحرب اليمنية السعودية. ويومها أصدرت المفوضية السعودية في لندن بياناً في ٤ أبريل ١٩٣٤م جاء فيه:

«إن جلالة الملك عبد العزيز بن سعود بعد أن يئس من الوصول إلى اتفاق مع الإمام يحيى أصدر أمره إلى ولي عهده الأمير سعود أن يزحف بجنوده لمهاجمة القوات الإمامية».

وتوزعت القوات السعودية التي كانت على أهبة الاستعداد إلى فرق منها قوات زحفت على باقم ـ وقوات إلى نجران وصعدة ـ وقوات إلى حرض ومنها باتجاه شاطىء تهامة، وقوات تحركت من نجد احتياطية للإمداد، وبدأت الحرب عنيفة بفعل اندفاع القوات السعودية، وعدم استعداد اليمنيين، فقد ركز الوهابيون جهودهم على قطع الاتصالات بين جبال عسير، وقاموا بحركة التفاف على نجران وتهامة، وتجنبوا الحرب في الجبال لأن اليمنيين أكثر دراية على حرب الجبال، وهكذا كان اختراق القوات السعودية والتقدم تجاه المناطق التهامية، فقد كان النصر حليف القوات السعودية التي وصلت إلى الحديدة في الرابع من مايو ١٩٣٤م وفي جهة (باقم) حيث وصلت القوات السعودية الوهابية وتمكنت القوات اليمنية من صدها بعد معارك عنيفة.

لقد كانت الخطة اليمنية ترمي إلى استدراج القوات السعودية الوهابية إلى المناطق الجبلية، وكذا استدراجها كي تتوغل في المناطق التهامية على أن تتم مداهمتها من المؤخرة.

كانت الأوضاع في اليمن في بداية ١٩٣٤م مضطربة تماماً، ففي الجنوب كان الضغط العسكري البريطاني والقصف الجوي ضد المدن في شمال اليمن، ونشر المنشورات التي تحرض ضد الإمام. وكان الإمام بسياسته العتيقة مع القبائل وسكان المحميات والتي تقوم على القهر التام وأخذ الرهائن؛ مما كان يتيح لبريطانيا الفرصة في تقديم نفسها حامية للسلاطين والأمراء وسكان المناطق الجنوبية رغم أن قوات الإمام احتلت عدداً من المناطق بما فيها جزء من العواذل في عام ١٩٣١م، في وقت كان التوتر اليمني السعودي قد بدأ مما جعل الإمام يوافق على إجراء محادثات سلام بينه وبين بريطانيا.

واستمرت المحادثات حتى أوائل عام ١٩٣٤م، حيث عقدت معاهدة بين الطرفين في ١١ فبراير ١٩٣٤م ووافق الإمام على سحب قواته من العواذل والضالع، والإفراج عن الرهائن من أبناء المحميات، وفتح الطريق التجاري، وتم ضم البيضاء إلى مناطق نفوذ الإمام باعتبارها لم ترتبط بمعاهدة حماية مع بريطانيا رغم أنها في الجانب البريطاني من (الحدود) الانجلو ـ تركية.

وبحكم تلك الأوضاع استطاع ابن سعود في فترة الحرب تحقيق ما عجز عن تحقيقه

بالطرق الدبلوماسية، كما أن الإمام فضل السلام على الاستمرار في الحرب، فقد أبرق إلى الملك السعودي يطلب الهدنة بعد أسبوع من اشتعال الحرب. غير أن الاتفاق على الهدنة تم في ١٣ مايو ١٩٣٤م ثم عقد مؤتمر الطائف للصلح في ١٨ مايو، وفي ٢٠ مايو ١٩٣٤م عقدت معاهدة الصلح بين النظامين.

المتغيرات وحكم الإمامة

بدأ عهد الاستقرار السياسي في الوطن اليمني منذ عام ١٩٣٤م، فقد أصبح الوضع السياسي في اليمن منقسماً إلى ثلاثة أقسام: الأول مناطق الشمال، حيث المملكة المتوكلية، أي حيث تمكنت الإمامة من بسط نفوذها، والثاني في المناطق الواقعة حيث بسطت السعودية نفوذها على نجران وعسير بعد اتفاقية الطائف التي قضت بتنازل الإمامة عن المناطق اليمنية لمدة عشرين عاماً، يتم تعديلها قبل ستة أشهر من انتهائها، والقسم الثالث مناطق جنوب اليمن، أو المحميات التسع التي احتلتها بريطانيا وحولتها من منطقة تابعة لحكومة بومباي ـ حكومة الهند إلى مستعمرة بريطانية في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٦م، وأصبحت عدن تتبع نظم إدارة المستعمرات البريطانية، يعين حاكمها من لندن ويتولى القيادة العليا للقوات المسلحة فيها، ورئاسة المجلس التنفيذي، والقضاء، يساعده عدد من الإداريين والضباط السياسيين. ويشرف ذلك الحاكم على شؤون المحميات. لقد فرضت بريطانيا لغتها الانجليزية كلغة رسمية في البلاد، كما أنها نجحت في التوغل الفعلي في المناطق التي يحكمها السلاطين والأمراء والمشائخ، وأصبحت تحت قبضتها السياسية من خلال تطوير معاهدات الحماية التي كان مضمونها حماية بريطانيا للحكام، على أن يلتزموا بعدم التفاوض، أو عقد أي اتفاق مع أية سلطة أخرى، ثم أضافت حماية الطرقات مقابل دفع المساعدات المالية، ورغم أن تلك المعاهدات كانت ذات طابع مفتوح أزلي غير محدود، فيتعهد الحاكم باسمه ونيابة عن ورثته إلى درجة لا يستطيع أن يتصرف إلا بإذن السلطات البريطانية. كما شددت بريطانيا قبضتها من خلال عقد معاهدات استشارة لا تلغي المعاهدات السابقة بل تكملها، وتبقي معاهدات الاستشارة شؤون الدفاع والخارجية والاستثمار بيد السلطات البريطانية، ويحق للمستشار أن يبدي آراءه حول جميع القضايا عدا

الشرعية (الزواج أي عقد النكاح، والوراثة)، ومقابل ذلك تمنحهم بريطانيا مساعدات سنوية.

لقد ساد في جنوب الوطن اليمني الطابع المفرط للتجزئة، وشجعت بريطانيا حالة الانقسام والتجزئة التي تمكن الحكام من الحصول على امتيازات، وتمكن بريطانيا من استمرار هيمنتها وبسط نفوذها بسهولة. وقسمت المحميات إلى قسمين أطلق عليهما المحميات الشرقية والمحميات الغربية، وفي كل قسم ينوب الحكام البريطانيين مقيم بريطاني. وهكذا أحكمت بريطانيا قبضتها على المنطقة من خلال المعاهدات، وكانت أول معاهدة استشارية تلك التي وقعها السلطان القعيطي ـ في حضرموت ـ عام ١٩٣٨م، وآخر معاهدة وقعها سلطان لحج عام ١٩٥١م. ومع ذلك بقي الوضع الإداري في تلك المناطق يعتمد على العرف القبلي، ويتولى الحكام السلطة التشريعية والقضائية.

اتسمت مرحلة الأربعينات بالتغلغل البريطاني، لقد شكلت معاهدة عام ١٩٣٤م بداية مرحلة جديدة واستقرار بالنسبة لحكم الإمامة في شمال الوطن اليمني، بعد أن انتهت مرحلة القلق. لقد دخلت الإمامة عهداً جعلها تطمئن على تأسيس نظامها، وأول ما قام به الإمام بعد تأكده من بسط نفوذه هو الانتفاضة، وإقصاء القادة الذين أخلصوا له وشاركوه بسط نفوذه وتأسيس دولته، أمثال عبدالله الوزير، وعلي بن عبدالله الوزير، وعبدالله إبراهيم وغيرهم من الذين عرفوا بالحنكة والمقدرة السياسية. لقد جعل الإمام من نفسه حاكماً مطلقاً، جمع كل مقاليد الحكم بيده، ووضع ثقته بالقاضي عبدالله حسن العمري. لما عرف عنه من ذكاء وجعله ساعده الأيمن وكاتم أسراره ومستشاره السياسي، وسماه رئيس الوزراء ووزير الداخلية وبمثابة وزير الحربية، وأسند وزارة الخارجية للقاضي محمد راغب بك التركي الجنسية، والذي آثر البقاء بعد رحيل قومه الأتراك، ولكي يوطد مركزه تزوج بنت الإمام القاسم، وأسند الإمام حكم أهم المناطق لأبنائه وولاهم الوزارات بعد أن لقب كل واحد منهم (بسيف الإسلام)، لقد عين الحسين أميراً للواء إب، ومنحهم صلاحيات غير محدودة، ويعتبر كل أمير لواء نائباً للإمام والحاكم بأمره، وبجانب كل منهم أمير للجيش، وأمين خزانة بيت المال.

وأسند وزارة الصحة لابنه القاسم، وأسند لعبدالله أمير لواء الحديدة وزارة المعارف، وجعل منه رئيساً للمجلس العسكري الأعلى، ومندوب الإمام في المؤتمرات العربية والدولية، وعلي وزيراً للاقتصاد والمواصلات والأشغال.

لم تكن حكومة الإمام هذه حكومة بالمعنى المفهوم، فقد كان الإمام يقرر بنفسه كل

صغيرة وكبيرة، ولم يحدد الإمام وزارة للمالية والقضاء فقد جعلها بيت المال ـ وهي الخزانة المالية ـ من شؤونه الخاصة، كانت البلاد تسير بدون وضع ميزانية، وفي بيت المال تخزن النقود، وفي مدافن تحت الأرض تخزن الحبوب التي تجبى من المواطنين، ولا يتم الصرف إلا بأمر الإمام أو أولاده.

وكان الإمام هو السلطة القضائية العليا، وحقيقة الأمر لم تكن الوزارات سوى مسميات، فرغم أن البلاد زراعية، والزراعة هي المصدر الوحيد للحياة إلا أنه لم تكن هناك وزارة للزراعة، ولا وزارة للتجارة، فقد اكتفى الإمام بالاتفاق مع وكلاء للتجارة في عدن وغيرها يتولون شراء ما يحتاجه الإمام وأسرته ونظامه.

وكان الإمام يسير السلطة من ديوان في قصره، ولم يهتم اهتماماً كبيراً بتطوير الأوضاع، كما اهتم بجباية الضرائب التي على ضريبة المنتجات الزراعية، فيدفع المزارع عُشر منتوج الأرض عيناً، أما الثمار فيدفع المزارع الثمن نقداً.

وكان يأخذ الزكاة على المواشي والدواب والدواجن، ويأخذ الزكاة من التجار والمخازن وحلي النساء وزكاة رمضان، إضافة إلى الرسوم الجمركية التي تبلغ ٤,٧٪، والرسوم على القوافل، ويفرض إعانة الجهاد، ويفرض الجزية على اليهود.

ولم يحتفظ الإمام بأسلوب النظام الإداري والقضائي الذي خلفه الأتراك، أو بمجالس الشورى التي تضم الأعيان وكبار القوم كما فعل الأتراك الذين كونوا مجالس إدارية في أواخر عهدهم لإرضاء جماهير الشعب الثائرة ضد وجودهم والتي كانت تتكون من نواب مختارين لإبداء آرائهم ورغباتهم لدى السلطة التركية، وفي العاصمة صنعاء سمي مجلس الإدارة بمجلس العموم، وكان يرأسه الوالي التركي، وينوبه عضو من أعضاء المجلس من اليمنيين. ولم يهتم الإمام بالصحة رغم الأمراض الفتاكة التي كانت تستشري بين الناس بين فترة وأخرى، فلا طب عدا ثلاث مستشفيات في صنعاء وتعز والحديدة، ولم يهتم بتطوير التعليم رغم أن الأتراك في أيامهم الأخيرة بدؤوا بإدخال التعليم الحديث فأسسوا إدارة المعارف، ودار المعلمين، ومدرسة الصنائع في صنعاء، ومدرسة الصناعة في الحديدة التي تدهورت بعد رحيلهم، ومدرسة لتعليم اللغات والكيمياء والحساب، وفي زمن القرن العشرين زمن الاختراعات والثورة الفكرية ألغى الإمام مدرسة الصنائع في صنعاء، واكتفى باعتماد تدريس العلوم الدينية واللغوية، وظل التعليم يعتمد على الكتاتيب والمساجد، وأنشأ مدرسة الأيتام، والمدرسة العلمية لتخريج القضاة، وأغلب طلبتها من أبناء الأسر الكبيرة، ومدرسة في كل مدينة، لا تساوي شيئاً بالنسبة لعدد السكان.

أما بالنسبة للاقتصاد فلم تكن هناك صناعات تسمح بالتصدير، ويقتصر التصدير على المنتوجات الزراعية، كالبن والزيت والجلود والحبوب أحياناً، ويستورد الاحتياجات الضرورية وهي الأقمشة والسكر والكبريت والغاز من الخارج. في ذلك الزمن لم يكن ثمة شهـوة استهـلاكية، ولا تسمـح الحياة التي يعيشها أبناء الشعب بامتلاك ما يفيد تطوير حياتهم. وكانت الأموال تكنز في خزائن الإمام. ولم يكن يعلم أحد على وجه الدقة رصيد أموال بيت المال غير الإمام وحده، وربما وزيره الأول. ومع ذلك فقد تبارى الكثير من الناس في تقدير رصيد بيت المال حيث قال بعضهم إنه يبلغ ١٤ مليون ريال من الفضة سنوياً، ولكن المعروف أن ما يتم صرفه سنوياً هو نصف الإير د، وذلك لا يعني أن أبناء اليمن كانوا يعيشـون حياة سعيدة، بقـدر ما كانوا يعيشون حياة الفاقة والفقر، وتعيش البلاد بدون مشاريع تفيد عامة الناس أو التطور. ولم يعمل الإمام يحيى على تأسيس بنك واحد على الأقل، وكانت العملة المتداولة هي (ماريا تريزا) الريال المصنوع من الفضة، ويرجع تاريخه إلى عام ١٧٤١م، وتم إيصال ذلك الريال النمساوي عن طريق الامبراطورية العثمانية، التي جعلته العملة الرسمية في أواخر عهدها. وتم ضرب عملة نحاسية في صنعاء لصرف الريال من أربعين جزءاً وسميت (بقشة)، وضرب نصف الريال وربع الريال من الفضة. وضرب الإمام يحيى لنفسه عملة الريال أسماه (بالعمادي) نسبة إلى كنايته باعتبار أن اسمه يؤول (بالعماد) ويشبه هذا الريال النمساوي بوزنه، ويختلف عنه في أن أحد وجهيه يحمل عبارة «أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين يحيى بن محمد حميد الدين نصره الله». ويحمل الوجه الثاني عبارة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ضرب بدار الخلافة صنعاء المن سنة ١٣٤٤هـ».

لقد كانت مملكة الإمام «المتوكل على الله» البلد الوحيد في العالم الذي لا عهد له بالنظام المصرفي من أي نوع، ولم يوجد في البلاد أي فرع لمصرف عالمي، إذ كان وكلاء الإمام التجاريون هم الذين يتعاملون مع المصارف أمثال الجبلي وكيله في عدن، والذي كان يتعامل مع البنك الأهلي الهندي، وكان للوكلاء التجاريين في الحديدة صلة بالمصارف في الخارج يتعاملون معها كونهم يعملون بتصدير المنتوجات الثمينة.

لقد كانت حياة الناس بدائية حيث نادراً ما يتناول الفرد قطعة لحم، فالحصول عليها لأغلب السكان لا يحدث سوى أيام الأعياد؛ وسوء التغذية هو الظاهرة التي تفتك بحياة الغـالبية العـظمى، فقـد كانت الـوجبـة الرئيسية هي العصيد، وكان الفقر والضرائب والتنافيد من الأسباب التي جعلت المئات، بل الآلاف من أبناء الشعب يرحلون إلى عدن

لطلب لقمة العيش والعمل، أو الهجرة إلى الخارج. لقد كان الفقر متفشياً، فارتداء الملابس المرقعة ظاهرة عادية، والمشي بأقدام حافية هو قدر الإنسان اليمني. والتسول ظاهرة لا تخفى. لقد انتشرت المجاعة والأمراض المعدية في عهد الإمام الذي كان لا يكترث ولا يعمل على إنقاذ الناس، ويرد ذلك إلى القضاء والقدر. وكما يقول من مات فهو شهيد ومن نجا فهو عتيد، في وقت كانت الأموال تتكدس في خزائنه.

وإذا كانت الزراعة هي المحصول الرئيسي لليمن. فقد شيد أبناء اليمن المدرجات والسدود، وعرف المزارع اليمني بالخبرة الواسعة بمواسم الزراعة والأمطار وبتواريخها جيلاً بعد جيل، ومرد اهتمام المزارعين اليمنيين بالزراعة كونها مدار معيشتهم ورزقهم.

وتعلم الإنسان اليمني وخاصة المرأة اليمنية الاعتماد على النفس من خلال ما يسمى اليوم الاقتصاد المنزلي، فأرض اليمن صالحة لزراعة كل أنواع الحبوب على مدار فصول السنة، وخاصة زراعة البقول والفاكهة. ويستعمل اليمنيون العسل مقام السكر، وزيت السمسم في الإضاءة بدلاً عن النفط أو الغاز، ويزرع القطن ويغزل وتصنع منه الأقمشة، كما يزرع التين والمشمش والموز والرمان والسفرجل والخوخ والكمثرى، وغيرها من المزروعات.

وإنه من الصعب أن يرسم الكاتب صورة عن تلك المرحلة المظلمة من حياة أبناء اليمن، ولعل الضابط العراقي الذي عمل في البعثة العراقية التي عاشت في صنعاء من ١٩٤٠م - ١٩٤٣م لتدريب جيش الإمام قد تمكن من وصف تلك الفترة. وبدأها عن المواصلات وهي شريان الحياة بقوله(*):

«ففي مجال المواصلات لم تشهد تلك الفترة مواصلات بالشكل الذي يتناسب مع مقام دولة تعيش في القرن العشرين، فالمواصلات بين العاصمة صنعاء والمدن المهمة، تقتصر على خدمات الجمال والبغال والحمير. وعندما فكر المسؤولون في عهد الإمام يحيى بالطريق التي تناسبهم لتحسين حالة بعض الطرق كي تسير عليها سيارات الحكومة والمسؤولين لم يجدوا من أسلوب سوى (السخرة)، وهو أسلوب يفرض على كل منطقة سكانية يمر فيها الطريق أن يقوم أهلها بتحسين حالة ذلك الطريق بوسائلهم الهزيلة التي كان يعمل بها إنسان القرون الوسطى.. وعند عدم استطاعة سكان المنطقة القيام بالسخرة المفروضة عليهم، وجب أن يدفعوا مبلغاً معيناً من المال للحكومة باسم فتح الطريق لأبناء الشعب. ولم تنجز سوى الطرق التي لا تصلح إلا لسير السيارات الجيب العسكرية بصعوبة في أحسن الأحوال بسبب سوء حالة الطرق التي تقطعها السيارة بعدة أيام. فقد كان السفر

من صنعاء إلى تعز يستغرق من خمسة أيام إلى أسبوع مما ترك البلاد معزولة عن بعضها، وكانت وسائل الانتقال الشاقة على الحمير، والبغال والجمال.

أما المواصلات السلكية، فكانت مقتصرة على أسلاك البرق بين العاصمة صنعاء وأهم المدن الرئيسية. ويرجع الفضل في إنشائها إلى الوالي العثماني (عبدالله باشا) عام ١٣١٨ هـ، وترفع تلك الأسلاك على مختلف أنواع جذوع الأشجار اليابسة والمثبتة في دعائم مبنية بالحجارة والطين بطرق بدائية وهزيلة، وكثيراً ما كانت الأمطار والسيول تتسبب في اقتلاع بعض تلك (الأخشاب) الحاملة للأسلاك، فتنقطع المواصلات لعدة أيام أو أسابيع، ويلزم الساكنون حيث تتعرض الأسلاك إلى الأضرار بإصلاحها. أما ارتباط مملكة الإمام بالعالم الخارجي فقد كان بواسطة التلغراف الدولي الذي يوجد في عدن تحت سيطرة الإدارة البريطانية.

وكانت هناك محطة لاسلكية من أقدم طراز في المبنى الملكي الذي لاصق المقام الشريف في صنعاء، ولا أحد غير الإمام وقلة من رجال حاشيته يعرف كيف ومتى تعمل تلك المحطة.

ولم يوجد في عهد الإمام يحيى أية مواصلات تليفونية على الإطلاق، وخدمة البريد كانت تعتمد على السعاة من البشر على البغال، وحين كان يبعث البريد بالسيارة فإنها تصل من مدينة إلى مدينة بعد عدة أيام بسبب وعورة الطريق.

لقد حافظ الإمام على السجون التي خلفها الأتراك وفتح سجوناً أخرى، فالذين يملكون صلاحية إصدار الأوامر بالسجن، شخصيات متعددة أولها الإمام، ولكل أبنائه حق الإيعاز بسجن من يشاء من المواطنين مهما كان ذلك المواطن، ويحق للعمال (مدراء النواحي) وأمراء الألوية والحكام، وقادة الجيش، والمعممين من السادة والأشراف توقيف أو إنهاء التوقيف لأي مواطن، وغالباً ما يصدر الأمر بالسجن مباشرة ودون تحقيق.

والتوقيف أو الحبس عند هؤلاء لا يحتاج إلى الإجراءات القانونية، فقد يتم ذلك بمجرد أمر شفهي أو تحريك الحاجبين، أو غمزة، أو إشارة بالعصا التي يتوكأ عليها ذلك الآمر.

ومهما كانت جريمة السجين كبيرة أو صغيرة، أو تافهة، فلابد من تقييد السجين بالسلاسل والأطواق الحديدية، ويظل يرسف بها حتى يتقرر الإفراج عنه. وعليه أن يدفع آجره العسكري الذي يضرب القيد على رجليه أو العساكر الذين يكلفون بفك القيد، ويدفع آجره العسكري الذي يتولى استدعاءه، وقد يسمح للسجين بالخروج إلى السوق أو

الحضـور أمـام المحاكم مقيداً. وتعتبر السجون العادية استراحة إذا ما قورنت بالسجون الرهيبة للمعتقلين السياسيين.

إن لكل بلدان العالم سجوناً متعددة، ولكن واحداً فيها لا يمكن أن يضارع سجون الإمامة في بدائيتها ووحشيتها.

ومن يدقق في نظام حكم الإمـام يحيى سيجـد أنه نظام مخلخل له وجهان: وجه إسـلامي بما يتعلق بالتشـدد في الأحكام الشرعية دون وضع أي اعتبار للظروف والحياة القاسية التي يعيشها الناس، والوجه الآخر إسلامي محرف. فقد اختلطت الإمامة بالملكية، فصار الإمام زيدياً، أي إماماً لجزء من الشعب اعتنق المذهب الزيدي، ولا يعتبر الإمام نفسه إماماً لبقية أبناء الشعب الذين اعتنقوا المذهب (الشافعي). والإمام ينتخب، فيصير إماماً، ولأن كنية الإمام (المتوكل) فقد فرض تسمية البلاد (المملكة المتوكلية).

وإذا كان مبـدأ الإمامة يتم على أساس من الانتخاب، فقد اختلط مبدأ انتخاب الإمام انتخاباً زيدياً ومبدأ ولاية العهد، أي الوراثة. فنسف بذلك الشروط التي يجب أن تتوفر في الإمام المنتخب.

ففي عام ١٩٣٦م ولىٰ الإمام يحيى ابنه سيف الإسلام أحمد ولاية العهد.

■ ■ ■

الفصل الثاني

الحركة الوطنية اليمنية
من النهي عن المنكر إلى الانتفاضة

عواقب من ينهي عن المنكر

قبل الحديث عن الحركة الوطنية ونشوء تنظيماتها في اليمن لابد من عرض موجز للأوضاع التي سادت الأربعينات. . وخاصة بعد أن اطمأنت بريطانيا إلى سلامة مخططاتها بعد معاهدة صنعاء ١٩٣٤م التي أنهت الخلاف بين بريطانيا والإمام، واعترف الطرفان باستمرار الوضع القائم وهو التقسيم الحدودي الذي اتفق عليه الأتراك والبريطانيون عام ١٩١٤م عدا منطقة البيضاء التي خرجت عن نفوذ البريطانيين إلى نفوذ الإمام لعدم شمولها بمعاهدة الحماية البريطانية.

لقد انتهى الخلاف باتفاق الطرفين على ترك موضوع الحدود كما هو عليه لمدة أربعين عاماً حتى يتم التفاوض بشأنه.

في أواسط الأربعينات قدر عدد سكان جنوب الوطن اليمني أو المناطق التي تحت الحماية البريطانية بـ ٧٣٠,٥٠٠ نسمة، من بينهم سكان عدن البالغ عددهم ٨١ ألف نسمة. ولم يكن سكان عدن يقتصرون على السكان المحليين، فقد شجعت بريطانيا الهجرة الأجنبية، ومكنتهم من الاستيطان في عدن، وبذلك تشكل عدد من الجاليات الأجنبية من أبرزها الهنود والباكستانيون الذين يشكل قسم منهم الجيش البريطاني، وكانوا يشغلون معظم الحرف والوظائف في الشركات والمصارف والمؤسسات الحكومية، والقسم الآخر منهم أفراد كبار التجار الذين يحتكرون معظم التجارة. ويأتي اليهود بعد الجالية الباكستانية، ولكن هؤلاء تقلص وجودهم بعد وأثناء حرب ١٩٤٨م عندما رحلوا إلى فلسطين، وبرحيلهم تمكن العديد من اليمنيين من شراء ممتلكاتهم التي باعوها بأرخص الأثمان فاتسع العمل التجاري بين أبناء اليمن بعد أن كان بازرعة يكاد يكون التاجر الوحيد في عدن. ومن الجاليات الأجنبية الأوروبيون والإيرانيون، وخلال الأربعينات تزايد عدد المهاجرين

الأجانب إلى جنوب الوطن وخاصة إلى عدن . . بينما بلغ عدد الهجرة من أبناء جنوب الوطن اليمني وخاصة حضرموت حوالي ٩٩ ألف مهاجر، استقروا في دول شرق آسيا وافريقيا وبريطانيا.

وفي الأربعينات، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م) دخلت عدن ضمن مناطق الصراع عندما انضمت إيطاليا إلى ألمانيا، وتعرضت للقصف الجوي من قبل السلاح الجوي الإيطالي، وجعل البريطانيون من عدن مركزاً لمواجهة إيطاليا في القرن الأفريقي.

وكان للحرب العالمية الثانية أثر على سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ـ عدن والمحميات ـ فقد أنشأ البريطانيون بالتعيين المجلس التشريعي في ١٩٤٧م وأشركوا عناصر محلية. وفي ١٩٤٥م أنشؤوا المجلس البلدي.

كما عززت بريطانيا في الأربعينات الحركة التجارية لتصبح عدن المنفذ التجاري لعموم مناطق اليمن، وركزت بريطانيا على تطوير الميناء، وسرعان ما أصبح ميناء عدن من أفضل الموانىء. . أهّله إلى ذلك إجراء التحسينات والتوسعات والخدمات التي تقدم للسفن. ويلغ عدد السفن التي مرت من ١٨٤٨م ـ ١٨٥٠م، خلال سنتين ١٥٤ سفينة عدا السفن المحلية، وازدادت أهمية الميناء بعد افتتاح قناة السويس، وقد شجع بناء القاعدة البريطانية على نمو حركة الميناء وحركة العمران.

أما بقية المناطق ـ لم تشهد أية تطورات اقتصادية واجتماعية ملموسة كما هو الحال في شمال اليمن ـ حيث النظام الإمامي. ولقد كان البريطانيون يدفعون مبالغ كبيرة وهبات للسلاطين والأمراء لتطويعهم. ووجه أولئك الحكام تلك الإمكانيات، لصالح أشخاصهم وأسرهم. فبقي معظم السكان في المناطق المحمية يعتمدون على الزراعة، وبعضهم يعتمد على الحرف بجانب الرعي وتربية الماشية. فقد كان في الأربعينات نسبة منهم تعتمد على الزراعة ٤٠٪ وعلى الرعي ١٥٪، وكانت حياة السكان المعيشية منخفضة لعدم وفرة المياه أو الآلات الزراعية الحديثة أو توسيع المساحة الزراعية.

وبدأت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تشهد تطوراً أفضل في نهاية الأربعينات، عندما حاول البريطانيون إدخال بعض المشاريع لامتصاص النقمة الشعبية من ناحية، ولكي تتميز المناطق الواقعة تحت حماية بريطانيا عن المناطق الشمالية الواقعة تحت نظام حكم الإمامة. في عام ١٩٤٥م خصصت بريطانيا بعض المبالغ لإصلاح السدود وحفر آبار المياه الجوفية، وأنشأت مشروعي (أبين) و(خنفر) لتطوير الإنتاج الزراعي، وقدمت بعض

المساعدات والمعونات للمحميات مما أدى إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى حد ما.

وفي منتصف الأربعينات بدأ انتشار المدارس وخاصة في عدن والتي بلغت ١٧ مدرسة، بلغ عدد الطلبة ٣٦٥٠ طالباً. وتعتبر تلك المدارس غير كافية بالنسبة لعدد السكان، إذ يتعلم ٤,٥٪ من مجموع السكان. ومع ذلك وبالمقارنة مع بقية المناطق اليمنية بما في ذلك نظام الإمام كان انتشار المدارس خطوة كبيرة جداً. وكان التعليم في المناطق المحمية لا يتعدى وضعية التعليم في المناطق التي يحكمها الإمام. وفي عدن كانت الأولوية في التعليم لمن يولد في عدن، أو أبناء الجاليات الأجنبية الذين يحق لهم الالتحاق في المدارس بعد مضي سنتين على إقامتهم في عدن. ويحرم من الالتحاق بالمدارس الحكومية أبناء الريف، أي أبناء بقية مناطق جنوب وشمال الوطن اليمني، ولذلك توجه الاهتمام نحو بناء المدارس الأهلية من قبل أبناء الشعب اليمني.

لقد فرضت بريطانيا اللغة الإنجليزية أساساً للتعليم معتبرة اللغة الإنجليزية في عدن هي اللغة الرسمية بهدف إضعاف الشعور الوطني والقومي.

وبجانب ذلك فقد كان التعليم في الخارج حكراً على أبناء الجاليات، ونادراً ما يجد واحد من المحليين منحة للدراسة في الخارج. لقد كان عدد ضئيل هم الذين يصلون إلى المدرسة الثانوية، وكان التعليم يستهدف تخريج صفٍ من الموظفين والكتبة للإيفاء بحاجة القاعدة البريطانية والشركات والمؤسسات والميناء والحركة التجارية.

كانت عدن في الأربعينات مدينة نشطة يكتظ فيها السكان الذين انتقلوا إليها من مناطق المحميات ومناطق شمال الوطن. لقد جذب التطور الاقتصادي الآلاف الذين تركوا مناطقهم القبلية وتحولوا إلى عمّال وشغيلة ومستخدمين مما شكل نقلة في الحياة الاجتماعية، واتساع الوعي، ساعد على ذلك الاحتكاك بألوان متعددة من الثقافات الاجنبية. كما اعتبرت عدن مكاناً مناسباً لإقامة الساخطين على نظام الإمامة لتوفر الحرية النسبية المحرمة في ظل حكم الإمام المستبد.

ورغم إقامة الآلاف في عدن من الساخطين على حكم الإمام، لم يبدأ العمل السياسي لمعارضة النظام الإمامي في عدن إلاّ بعد هرب الأستاذين أحمد محمد نعمان والشاعر محمد محمود الزبيري اللذين وصلا إلى عدن في ٤ يونيو عام ١٩٤٤م بشكل متخف. ساعدهما على ذلك جازم الحروي، هرباً من بطش الأمير أحمد بن الإمام يحيى حاكم تعز. لم يكن النعمان والزبيري وحدهما اللذين وصلا إلى عدن في ٤ يونيو ١٩٤٤م بدافع

سياسي، وليس لطلب العيش كما هو الحال بالنسبة للآلاف الذين فضلوا الإقامة في عدن لتوفر العمل والأمان. ولكون عدن مدينة يمنية وجزءاً من الوطن وقريبة من الأحداث، فقد كان التنقل بين المناطق اليمنية يتم بشكل عادي وحتى دون إثبات الهوية الشخصية، وذلك ما جعل المتنقل لا يشعر أنه خارج الوطن رغم وجود أربعة أنواع من الحكم في اليمن: نظام استعماري بريطاني مباشر في عدن، ونظام سلاطين وأمراء يقتسمون بقية مناطق جنوب اليمن الواقعة تحت الحماية البريطانية، ونظام إمامي طاغ في شمال الوطن، وعسير ونجران تحت النفوذ السعودي.

كان قد وصل إلى عدن في ١٤ مايو من العام ١٩٤٤م بدافع سياسي الشيخ مطيع دماج مع صديقه عقيل عثمان فراراً من بطش الإمامة. وكان الشيخ مطيع دماج قد جند نفسه في نشر المقالات والبيانات في صحيفة (فتاة الجزيرة) التي تأسست عام ١٩٤٠م، والتي كانت تندد بالإمام ونظامه الفردي الاستبدادي وبطش وجبروت أبنائه الحكام وتكشف الألم والظلم وجور الضرائب المفروضة على المواطنين. كما لحق بالأستاذين نعمان والزبيري بعد عدة أيام كل من زيد بن علي الموشكي والشاعر أحمد محمد الشامي الذي كان يتولى وظيفة حاكم مقام تعز وآخرون. ومن بين من لحق بهم: الشيخ عبدالله حسن أبوراس، والشيخ محمد ناجي القوسي، والشيخ محمد صالح حميره، والنقيب محمد أبوفارعه، والشيخ محمد عبدالوهاب نعمان، وعبدالله عبدالوهاب نعمان وأمين أحمد عثمان.

ولكن السؤال هو كيف اهتدى الأحرار إلى تشكيل حزب في ظروف مثل ظروف اليمن وفي عام ١٩٤٤م. ولماذا فرَّ النعمان والزبيري من تعز إلى عدن، وهل كان ذلك نتيجة لهدف مرسوم؟

لا شك أن دراسة النعمان والزبيري مع بعض زملائهم في مصر قد أكسبتهم ثقافة رفعتهم إلى مصاف المثقفين، وجعلتهم أكثر قدرة على الاستيعاب من زملائهم من الوطنيين المتعلمين والمتنورين. كما وأنه من البديهي أن يكونا أكثر إدراكاً من زملائهما، ومنهم الأستاذ علي ناصر العنسي، والشيخ البيحاني، ومحمد صالح المسمري، ولمعرفتهم بالفارق الكبير بين الأوضاع التي يعيشها الناس في الخارج وتلك الحياة التي يعيشها اليمنيون في ظل المملكة المتوكلية، والتي لم تكن أقل شأناً من الحياة في القرون الوسطى... ففي عام ١٩٤٠م شارك الطلبة اليمنيون إخوانهم الطلبة العرب الدارسين في مصر بتأسيس تنظيم طلابي (جماعة الطلبة العرب).

لقد أتاحت الفرصة في القاهرة لأوائل الدارسين ومنهم الزبيري، والنعمان، وعلي

ناصر العنسي، والبيحاني، والمسمري الالتقاء برجال الفكر والتجديد، واطلعوا على كتب رواد الفكر، وعلى تجارب مصر الحزبية خاصة بعدما عرف أن صلة وطيدة كانت تربطهم بالشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين، وتعرفوا على الفضيل الورتلاني وطه حسين. وعلى سبيل المثال فإن الزبيري يتحدث عن تجربته فيقول إن العمالقة الذين نقلوه إلى مرحلة الصفاء الروحي هم جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي والفضيل الورتلاني.

وفي القاهرة اشترك كل من المسمري، وعلي ناصر العنسي، والزبيري وأحمد محمد نعمان في جمعية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وهي جمعية أسسها (الإخوان المسلمون) في الأزهر.

وحاول الزبيري أن يكوِّن فرعاً في صنعاء حين حمل معه برنامج الجمعية. لقد عاد عام ١٩٤١م إلى صنعاء متحمساً، وكان مندفعاً تواقاً إلى رؤية نهضة وتطور في وطنه كما آلت إليه أوطان الآخرين. وكان في أحاديثه عن مصر والتطورات هناك ما يجذب إليه الشبان. وبدأ يتصل بزملائه الشبان على أمل أن يؤسس جمعية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، فعرض عليهم برنامج الجمعية الذي يدعو إلى الإصلاح بين الشبان، وخاصة أولئك الذين درسوا في الخارج أمثال الأستاذ الحورش، وأحمد حسين المروني، وعبدالله السلاَّل، ومحيي الدين العنسي الذين تعرضوا للاعتقال والمهانة وتطويقهم بالقيود الحديدية مما أثار استياء في أوساط واسعة من أبناء الشعب كونها أول اعتقالات سياسية لمجموعة من المثقفين والعسكريين الخريجين، إذ كانوا من الشباب المعروفين باستقامتهم. لقد أوجد اعتقالهم تذمراً ضد الإمام، رغم أنه نجح حين جعل من نفسه قديساً إلى حد أنه يتقبل الهدايا من الناس مقابل أن يدعو بالشفاء لمرضاهم. ولكي ينهي تلك اليقظة الوطنية ويطوق الأفكار العصرية التي بدأت تأخذ تأثيرها في الأوساط الاجتماعية، وينهي الاستياء ويجعل الآخرين يبتعدون عن أولئك الشباب الذين يبشرون بالأفكار العصرية أشاع الإمام أن تهمة المعتقلين، هي اختصار القرآن، فانطلى الأمر على العامة من الناس وصدقوا ذلك القول فتخلوا عن المعتقلين، وتردد من كان ينوي مراجعة الإمام لإطلاق سراحهم، بل لقد كان الناس يطالبون بما هو أكثر من الاعتقال.

قدم الزبيري نسخة من البرنامج إلى الإمام يحيى، بعد أن تشاور مع زميله أحمد المطاع، لعله يجد فيه ما ينفع ولكن الإمام أحال البرنامج إلى لجنة من العلماء برئاسة العلامة زيد الديلمي بعد أن قرأه. ووجد الإمام كما يدعي أن بعض فقرات البرنامج تتعارض مع

الشريعة الإسلامية، ومن ثم طلب من تلك اللجنة حكماً شرعياً. ولقد حاول بعض العلماء الموافقة على ملاحظات الإمام، لكنهم في الأخير توصلوا إلى أن الحكم على تعارض بعض الفقرات مع الدين الإسلامي خالٍ من أية أدلة وأن البرنامج عرض على الإمام ليبدي وجهة نظره فيه دون فرض.

لقد كان مجرد تقديم برنامج ديني يثير حفيظة الإمام ذي العقلية المتحجرة. ففي صنعاء دأب الوطنيون على تبادل وجهات النظر حول الأوضاع السائدة، ولم يكن أمامهم سوى بيوت الله ليعلنوا فيها كلمة الحق. وكان خطيب الجامع الكبير في صنعاء محمد أبو طالب واحداً من الوطنيين المتنورين الذين كانوا يسدون النصح علانية لرفع المظالم عن الناس. ولما منعه الإمام من إلقاء خطبة الجمعة تولى صديقه محمد محمود الزبيري إلقاء خطبة الجمعة والتي وصفت بأنها كانت لاذعة. وفي تلك الأونة وُزِّعَ منشور يطالب الإمام بحق الناس من بيت مال المسلمين المكدس في دار السعادة، وكانت المنشورات لا تزيد عن بضعة أسطر يطرح فيها كاتبوها القضايا المباشرة. لقد أثار ذلك العمل السياسي الإمام فأمر بحبس محمد الخالدي للاشتباه أن المنشور بخطه ونقل إلى سجن (وشحه). وداهم عساكر الإمام منزل محمد محمود الزبيري واعتقلوه، واعتقل معه الخطيب محمد أبو طالب وزج بهما في سجن الأهنوم. كما أمر الإمام بهدم منزل (الموشكي) واعتقل العزي الخالدي والصفي محبوب، واتسعت الاعتقالات في أوساط الوطنيين.

وفي فترات متباينة تم إطلاق سراح المعتقلين، فبعد عام من السجن تم إطلاق سراح محمد محمود الزبيري وزميله محمد أبو طالب في شهر ذي الحجة ١٣٦٠ هـ الموافق سنة ١٩٤١ م، وكذا بقية المعتقلين. لقد وطن الإمام ظنه أنه استطاع القضاء على أفكار ودعوة الشبان المستنيرين(٦).

بدايات العمل الوطني. . . وميلاد أول حزب

لم يكن الأمر صدفة حين أغلقت مجلة الحكمة التي صدرت في ديسمبر ١٩٣٨م عن إدارة المعارف وتولى رئاسة تحريرها المناضل أحمد عبدالوهاب الوريث الذي وضع شعارها (الإيمان يمان والحكمة يمانية). كان الإمام قد اضطر إلى إن يذعن لمقترح إصدار مجلة بعد المطالبة بإصلاح أجهزة الحكم وتطوير قوات الجيش، ورفع الظلم. لقد شعر الإمام بضعضعة بعد هزيمته التي مني بها حين أذعن للبريطانيين وعقد معهم اتفاق تفاهم. وبعد

هزيمته أمام الغزو السعودي. لقد كانت تلك الهزيمتان من الأسباب التي أوقدت النقد في وجه الإمام والمطالبة بإصلاح النظام الإمامي.

صدرت مجلة الحكمة عن إدارة المعارف. وكان قد صدر منها (٢٨ عدداً)، ثم أوقفت رغم أنها وجدت دعماً من عبدالله بن الإمام يحيى وزير المعارف الذي اقتنع بسياسة المجلة، وحاول تقديم نفسه على أنه شخصية متطورة على أمل أن يحظىٰ بأن يكون الشخصية المقبولة ليصبح إماماً خلفاً لأبيه في المستقبل.

شكّلت (الحكمة) متنفساً للاتجاه الإصلاحي الذي عبّر من خلالها بمطالبه الرامية إلى تطوير البلاد ونشر العدل والاهتمام بحياة الشعب، وألحت في الدفاع عن الوطن واستعادة الأجزاء المحتلة، وتحسين أوضاع الجيش وتطويره. وتعددت الأقلام التي تحرر المجلة بالإضافة إلى رئيس تحريرها وكتابها أمثال أحمد البراق، وأحمد الحورش، وعبدالله العزب، وأحمد حسين المروني، وزيد عنان، وعلي بن إسماعيل الأكوع، وأحمد الواسعي، ويحيى بن حمود النهاري، وأحمد المطاع، ومحمد العماد، وغيرهم.

لقد كانت الصحف ممنوعة ولا توجد سوىٰ صحيفة واحدة هي صحيفة الإيمان) التي صدرت في أكتوبر ١٩٢٦م كصحيفة رسمية تسبّح بحمد الإمام إذ لا يتعدى كونها صحيفة تقليدية يكتنفها الجمود الثقافي، لكنها سدت فراغاً في الحياة الفكرية والأدبية إلى حدٍ ما.

ومع بداية عام ١٩٤٣م ترك الشاعر الزبيري صنعاء إلى تعز حيث كان الأمير أحمد حاكم لواء تعز وولي العهد حينها يحاول إظهار شخصيته على عكس والده، فقد كان يذم بعض تصرفات والده ويخلق علاقات مودّة مع بعض الشبان من المثقفين.

لم تكن مجلة (الحكمة) سوى امتداد للنشاط الذي بدأه السيد أحمد بن أحمد المطاع. لقد كان المطاع يرى أنه لابد من تصحيح فكر ونظام الإمامة. وكان من الشباب المتنور وضابطاً في الجيش. وفكرة المطاع تلك حاول نشرها منذ ١٩٣٤م بعد أن نقل من الجيش للعمل في صحيفة (الإيمان)، ثم إلى التربية والتعليم. وتعرف على العديد من الشبان. وحين أراد توسيع الاتصالات، حاول أن يستخلص عذراً لزيارة المدن تحت مبرر عمل خارطة لليمن، أو لزيارة المدارس، فتمكن من زيارة حجة، وزبيد، وتعز، وإب، والمخا وذمار. وخلال جولته التقى بالشخصيات الوطنية.

لقد اختمر في ذهن أحمد المطاع تأسيس عمل تنظيمي يأخذ طابع العمل السري تحت اسم (هيئة النضال)[٧]، ولم يعرف ذلك التنظيم ولم تعلن وثائقه وأعضاؤه عدا من تم الاتصال بهم من قبل أحمد المطاع، ربما لطابعه السري. ومع ذلك فقد كتب عنه الشماحي

وحدد أهدافه وهي :

أولاً : الدفع بالعناصر الوطنية لتولي مناصب في مؤسسات النظام الإمامي ، ومعرفة ما يدور في قمة السلطة الإمامية ، وتوظيف ذلك في إذكاء الخلافات والتعارضات بين المسؤولين في السلطة بقصد إضعافها.

ثانياً : إحباط أي دعوة تؤدي إلى تماسك رجال السلطة الإمامية وخاصة بين أفراد أسرة الإمام يحيى ، والدعوة إلى تنقية الدعوة الزيدية مما علق بها من مفاهيم الدعوة وهي براء منها.

ثالثاً : نشر التوعية الوطنية ، وخاصة بين صفوف القبائل والمشائخ ، وفضح الأساليب الهمجية والاستبدادية للإمام ونظامه.

رابعاً : الاتصال بالصحافة في الخارج والشخصيات لفضح السياسة الإمامية والأوضاع المتردية التي تعيشها البلاد.

وعمل أعضاء الهيئة كل حسب إمكانياته وموقعه في زعزعة الثقة بين الإمام وإخوانه ، وإيغال الحقد ضد سيف الإسلام أحمد الذي حظي بموافقة أبيه بأن يكون إماماً خلفاً له.

وكان المذهب الزيدي يعطي الحق في أن يتولى الإمامة من تتوفر فيه شروطها من السلالة الفاطمية . ويوجد في اليمن عدد محدود من الأسر التي تنتمي إلى الأسر الفاطمية ، ومنها أسرة القاسم التي ينتمي إليها الإمام يحيى ، وأسرة عبدالله الوزير ، وأسرة شرف الدين . لقد كان التنافس على منصب الإمامة ظاهرة تؤدي إلى صراع يؤدي إلى العنف . ولم يشذ عهد الإمام يحيى عن ذلك ، فقد أنهى زعامات وجد فيها نزعة الحصول على منصب الإمام . ومن هؤلاء حسن يحيى القاسمي الضحياني ، وأحمد بن قاسم حميد الدين . وصادر أملاكاً لبيت أسرة شيبان في حجة ، وكانت سياسة الإمام تميل إلى التعيين في المناصب الهامة من عناصر ، إما من السادة ، أو القضاة الذين ليس لهم مطمع في الإمامة . وكان بذلك يخلق نوعاً من التنافس والتحكم بالتوازن . ومع ذلك فقد أحكم سيطرته على السلطة حين عيّن ابنه سيف الإسلام أحمد أميراً على لواء تعز بدلاً من علي الوزير ، وابنه السيف عبدالله أميراً للواء الحديدة بدلاً من عبدالله الوزير ، والسيف الحسن أميراً للواء إب بدلاً من أحمد المتوكل . وتمكن بذلك من إبعاد العناصر التي ترى أن الإمامة حق من حقوقها.

لقد أدت سياسته هذه إلى تفاقم الصراع بينه وبين أفراد أسر السادة الكبيرة ، وبينهم وبين أولاده . وشكل ذلك الصراع سبباً من أسباب التذمر . ومما ساعد على إذكاء الصراع تعيين الإمام يحيى ابنه السيف أحمد ولياً للعهد ، إن هذا التعيين يُعَدُّ فكرة غريبة على

المذهب الزيدي إذ يلزم أن يكون الإمام منتخباً ومستوفياً لشروط الإمامة. وبسبب ذلك أثيرت حفيظة إخوة الإمام.

إن سياسة الإمام تجاه نظامه خلقت جواً من التذمر، كان من السهل إذكاؤه. وفي الثلاثينات بدأت تلك الصراعات تدب بين أوساط الأسرة المتوكلية ورجالها. وفي عام ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦م بدأ الإمام يمارس هيبته في حبس أحمد المطاع والعزي وصالح السنيدار ومحمد المحلوي وعلي المجاهد الشماحي. وظل هؤلاء في السجن لفترة. وربما يعود السبب في ذلك إلى إحساس الإمام بنشاطهم، فقد أشاع أنهم يدعون إلى محاربة الدين وإدخال النصارى إلى اليمن.

وهكذا بدأت بذور المعارضة في أوساط العناصر المتنورة، وخاصة بعد عودة الأفراد الدارسين في العراق. منهم من درس دراسة عسكرية، ومنهم دراسة مدنية. وفي عام ١٩٤١م عاد الزبيري وأحمد محمد نعمان من القاهرة. وبعد عودة الزبيري من القاهرة وضع مع أحمد المطاع برنامجاً للإصلاح الإداري والاجتماعي انطلاقاً من الأسس الدينية (برنامج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). وظلت صنعاء مركز النشاط حتى استدعى السيد أحمد ولي العهد الزبيري والموشكي والشامي إلى تعز عام ١٩٤٣م، حيث جعل ولي العهد من نفسه مناط أمل للفئات الواعية بعد أن دب اليأس في نفوس الجميع من إقناع والده الإمام يحيى للقيام بأي إصلاح.

كان الدور البارز الذي لعبته النوادي والجمعيات والهيئات الشعبية التي ظهرت في جنوب اليمن هو نشر الوعي، لقد زاد من نشره ظهور وتطور الصحافة في عدن، ففي عام ١٩٤٠م ظهرت صحيفة (فتاة الجزيرة). وكان مكتب العلاقات العامة البريطاني قد أصدر العديد من النشرات الصحفية؛ منها (صوت الجزيرة) و(الصقر البريطاني) عام ١٩٤١م - والجريدة الرسمية (النداء الأميركي) ١٩٤٣م و(الأفكار) عام ١٩٤٤م.

لقد وجد الأستاذان أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري أن الظروف مواتية في عدن لنقل حركة المعارضة إلى مرحلة جديدة، مرحلة التماسك والتنظيم عندما وجدا تجاوباً شعبياً واسعاً، في وقت كان النازحون من أبناء شمال اليمن قد أسسوا نوادي قروية لتسهيل استقبال الواصلين لإيوائهم. وشكلت تلك النوادي مراكز نشاط اجتماعي وثقافي، وتجمع أثناء تناول القات في فترة ما بعد الظهر، وهو الوقت الذي فيه يتاح الحديث والنقاش حول مجمل القضايا التي تخص مناطقهم أو الوضع العام. وتكون تلك التجمعات فرصة لتناقل الأخبار والأحداث في شمال اليمن وما يقوم به نظام الإمام. لقد سهل انتشار النوادي

للأستاذين النعمان والزبيري فرصة الالتقاء بأكبر عدد ممكن من الساخطين على نظام الإمامة. وفتح نادي الاتحاد الأغبري ونادي الاتحاد الذبحاني في التواهي أبوابهما لتوافد عشرات من الشباب يومياً للقاء بالأستاذين والاستماع إلى محاضراتهما الهادفة إلى التوعية وإثارة الحماس للعمل الوطني. وتصدر الحاج محمد عبد سلام حاجب ذلك العمل فجعل من منزله مكاناً للاجتماعات، ولقيت أفكارهما تجاوباً وحماساً واسعاً، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود مترددين، وخاصة أولئك الذين يسكنهم الخوف من بطش الإمام يحيى وولي عهده أحمد بذويهم في القرى إذا ما عرف مواقفهم. ولكن المعارضين كانوا عدداً قليلاً، وبعد أسبوع انضم إليهما كل من الشاعر أحمد الشامي وزيد الموشكي اللذان فرا من تعز إلى عدن ليساهما في النقاش حول تكوين تنظيم للأحرار. ولم يكن النشاط مقتصراً على المحاضرات وبلورة المشروع، فقد امتد إلى الاتصال بالمهاجرين في الخارج، فتمت اتصالات مع الحورش والمسمري الموجودين في مصر، ومع المهاجرين في الحبشة وشرق إفريقيا وجيبوتي والسودان.

لقد تبلور المشروع بتشكيل حزب الأحرار. وفي منزل الحاج محمد سلام حاجب تم الإعلان عن الحزب، ونشرت صحيفة (فتاة الجزيرة) التي دأبت على نشر الموضوعات التي يكتبها الأحرار وتغطي نشاطهم نشرت نبأ إعلان قيام (حزب الأحرار) ووصفت ذلك النبأ بالقبول: «لقيت هذه الخطوة ترحيباً وحماساً وتأييداً من المستنيرين اليمنيين من أبناء الشمال والجنوب على حد سواء».

وهكذا تأسس أول حزب سياسي برئاسة أحمد محمد نعمان وتولى الشاعر محمد محمود الزبيري المدير العام للحزب؛ أي الأمين العام.

وأول نشاط مارسته قيادة حزب الأحرار كتابة رسالة إلى الإمام يحيى في التاسع عشر من يونيو ١٩٤٤م تضمنت إحدى عشر مطلباً لمعالجة الأوضاع والمظالم التي يعاني منها الشعب.

وجاء في مقدمة الرسالة: «فإن الواجب الديني والوطني يفرض علينا أن نلفت نظركم إلى حالة أمتنا اليمانية، وما تعانيه في الوقت الحاضر من الشدائد والأهوال، وما تقاسيه من البؤس والشقاء وأنتم عنها معرضون.

فنناشدكم الله أن تعيروا مذكرتنا هذه نظرة صادقة، وثقوا بإخلاصنا لجلالتكم وللأمة، فإن الشعب يسير بخطى سريعة إلى الفناء من المجاعة المخيفة، والتصرفات الشاذة، والفوضى السائدة، والظلم المنتشر. إننا لا نطلب من جلالتكم في هذه اللحظة

ما تطلبه سائر الشعوب من نظام الحكم وتوزيع السلطة على الأكفاء وتمكينهم من التعاون ومشاركتكم في الرأي والتدبر، ومساهمة أولادكم في إدارة شؤون البلاد. فهذه آمال لا نطمح إليها الآن ولا نطمع فيها. . كذلك لا نكلفكم بأي مشروع إصلاحي أو عمراني مما تقوم به الحكومات الأخرى، فلانريد مد السكك الحديدية، ولا إنشاء أسطول بحري أو جوي، ولا مصانع للسلاح والذخيرة، ولا تأسيس معاهد علمية، ولا نشر ثقافة، ولا مهندسين للري والزراعة واستغلال البلاد واستثمارها وتعميرها ولا غير ذلك، إنما نطلب جزئيات بسيطة ألجأت الضرورة لطلبها وهي قليل من كثير».

ولخص الحزب مطالب الأحرار بالنقاط التالية:

١ ـ إنقاذ الأمة من المجاعة المهلكة التي ألجأتها لقطع المسافات تبحث عن الشجر وتموت في سبيل طلبه، واضطرتها إلى أكل الحيوانات من بقر ميتة، وحمير وقرود، وغير ذلك، وسببت الأمراض المخيفة المتنوعة، والوفيات الكثيرة حتى أصبح كثير من الموتى في الطرقات تمر بهم قوافل الجمال التي تحمل أموالهم وثمار أتعابهم لتخزن في قصوركم، وفي المغارات التي أعددتموها لذلك.

٢ ـ السماح للأمة ببث شكواها، والجدال عن نفسها، وتمكين الأفراد من الدفاع عن أنفسهم أمامكم وأمام أولادكم حين توجه التهم إليهم فيساقون إلى السجن بسببها دون سؤال أو جواب، ولا محاكم وتحديد عقاب. تكرموا على الأمة بجزء من الحرية الشخصية، فتحرم مساكنها من اقتحام الجند لها، ومهاجمة السكان ومباغتتهم وهم آمنون في بيوتهم، وتحترم أموالهم من النهب والسلب بحق وبغير حق، ويؤذن لهم أن يجتمعوا بإخوانهم وأقاربهم ويعودوا مرضاهم ويشيعوا جنائزهم، اجتماعات بريئة نزيهة، فإن هذه الاجتماعات لابد منها، ومع ذلك فهم يتهمون عند كل اجتماع أنهم يتآمرون ضد الحكومة، وهذه مضايقة لحرية الناس لم يسبق لها نظير.

٣ ـ بناءً على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أول قاعدة من قواعد الأديان كلها، وفي مقدمتها الدين الإسلامي ينبغي تمكين بعض الأفراد من التعبير عما في نفس الأمة وإبداء رأيهم وإعطائهم حرية محدودة في القول والتفكير والوعظ والإرشاد والخطابة، والسماح لهم بتأسيس صحيفة دينية علمية يبينون فيها شكاتهم، وينشرون مظالمهم، ويسجلون فيها آلامهم وآمالهم ومعارفهم، أما أن تعطل عقول خمسة ملايين، وتلغى وتهمل فهذا مما يخالف الوضع الإلهي، لأن الله خلق الإنسان وخلق له سمعاً وبصراً وفؤاداً كل أولئك كان عنه مسؤولاً.

٤ ـ إعفاء الأمة الفقيرة عاماً أو عامين أو ثلاثة أو أربعة؛ بل مدة فقرها، وذلك الإعفاء من الضرائب التي لا حد لها ولا تقدير ولا نسبة عادلة، لقد ظهر عجزها، وانكشف عوارها، ونضبت مواردها، ولم تعد قادرة على العمل والكسب، ولا طاقة لها على الحرث والنسل، فإن الدين لم يفرض الزكاة إلا على الأغنياء الذين يملكون النصاب، وغالب الأمة ـ إن لم يكن كلها ـ في أشد الفاقة، ومنتهى المجاعة، والأرض غير صالحة للإنبات ولا مهيأة للاستثمار.

٥ ـ بناء على ما دعوتم إليه الناس في برنامجكم عند مناهضة الأتراك بأنكم ستتقيدون باسم الشريعة في كل معاملاتكم وحركاتكم، وحذرتم اليمن من الخضوع لتلك الدولة التي تستحل العشور.

وهنا نلفت أنظاركم إلى أن ضرائب الجمارك والواجبات الزراعية ونحوها تكاد تكون على الضعفاء الذين لا يستطيعون رفع شكاتهم، ولا نشر مظالمهم، أما الأقوياء، ولا سيما الذين يتجرون باسمكم وباسم أولادكم السيوف، وكذلك أجراؤكم ومن يمت إليكم بصلة فإنهم يعفون نهائياً، فانظروا ماذا يصيب الأمة الضعيفة من ضربات قاضية لا يعيش معها شعب ولا يقوم عليها ملك.

٦ ـ إزالة الجفاء الواقع بين العسكر والرعية، وذلك بإلغاء (التنفيذ) وتهدئة روع الضعفاء من سيطرة الجند، وتأمينهم في مساكنهم بين أولادهم، فقد هاجر أكثر السكان إلى الخارج فراراً من الجنود والمأمورين الذين اتخذتموهم آلة للتخويف والإرهاق والإرهاب وبث الرعب، وصورتموهم لإخوانهم بصورة مزعجة مخيفة حتى شطرتم الأمة شطرين، وصيرتموهم فرقتين متباينتين.

٧ ـ قبول أمانة الناس في جميع أنواع الزكاة، وليس لكم أن تحتجوا بأنهم لن يسلموا زكاتهم كاملة، وإنما عليكم أن تقبلوا منهم ما تقدمت به ذممهم وحسابهم على الله.

٨ ـ التورع عن إنزال العقوبات بالناس بدون محاكمة، فقد ثبت للأمة أن ليس لكم نظام شرعي ولا قانون مدني يكفل لها العدالة ويؤمنها من السجون، والاعتقال، والنفي والتشريد، وقد ألفتم محاكم ونصبتم قضاة، ولكن هذه المحاكم لا تتدخل إلا في الأمور التافهة التي يتنازع الناس عليها فيما بينهم.

٩ ـ إلغاء الضريبة الجائرة الغريبة التي فرضتموها للجندي على الفلاح المسكين الذي لم يبق له في هذه الحياة غير الدمع الغزير والعرق المتصبب، فإن هذه الضريبة لم يتحدث عنها التاريخ في أمة من الأمم، ولا وجود لها في العالم بأسره، وليس لكم فيها دليل ولا شبه

دليل، وإلى الآن لا يعرف الناس ما هو المسوغ لكم بفرض هذه الضريبة الجائرة التي لا يمكن أن يفلت الفلاح من يد الجندي إلا بها.

١٠ - رفع الخطاط عن الفلاح أيضاً، فلا يزال في كثير من الجهات، وهذا ما لا ترضاه العدالة، ولا يقره الدين.

١١ - النظر في قضية الأوقاف وحل مشكلتها فإن الرعية تلقى من الأذى والضرر على حساب الوقف أضعاف ما تلاقيه في تقاضي الضرائب المختلفة على حساب الزكاة، فقد جنى الآباء على الأبناء بما وقفوه وحبسوه عن المصالح العامة غير حاسبين حساباً لما تأتي به الأيام، وما سينكشف للمؤمن من (اختيارات الإمام).

لقد عبرت تلك الرسالة عن مطالب الأحرار في تلك الفترة، أي وقتما تأسس حزب الأحرار الذي ضم صفاً واسعاً من الشخصيات التي كانت موجودة في عدن والمؤيدين، وخاصة من ليس لهم حقوق المواطنة. وشكل العاملون من عمال البناء والدكاكين والمخابز والمطاعم والفنادق والحمالين والشاغلين، القاعدة الواسعة لحزب الأحرار. واعتمد الحزب في تأسيسه على التبرعات حتى يتمكن من الإنفاق على العناصر التي وفدت على عدن من شمال الوطن اليمني لأسباب سياسية، سواء أولئك الذين سبقوا وصول النعمان والزبيري أو وصلوا بعدهم.

تسلم الإمام يحيى رسالة حزب الأحرار التي وقعت من قبل القادة الأساسيين للحزب: الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيس الحزب، والأعضاء الثلاثة في الهيئة القيادية، الشاعر محمد محمود الزبيري، والشاعر أحمد محمد الشامي والأستاذ زيد الموشكي. وكان رد الإمام موجهاً برسالة مقتضبة إلى زيد الموشكي ومحمد محمود الزبيري ومن إليهما حسب تعبير الإمام. وجاء في رسالته:

«وصل الكتاب وأحسنتم بالإيضاح، واعلموا أنا لا نرضى شيئاً يخالف شريعة الله، والأحسن أن يصل إلينا الولد زيد والقاضي محمد ولهما الأمان للإيضاحات الأكثر إن لم نقل الكل مما ذكرتم، يخالف الحقيقة والذي علينا هو العمل بشريعة الله سبحانه «وتلك شكاة ظاهر عنك عارها» والسلام عليكم - ١٣ شعبان الوسيم ١٣٦٣ هـ.

ولم تستجب قيادة حزب الأحرار لمطلب الإمام المراوغ الذي أنكر مطالبهم التي كشفت كل ما يدور في الواقع. ومضى الأحرار في إجراء الاتصالات بالمهاجرين في الخارج وشرح قضيتهم لدى الشخصيات والحكام ففي بريطانيا ومن خلال الشيخ عبدالله الحكيمي، وفي الحبشة من خلال الوطني المعروف عبد القوي الخرباش، وأحمد عبده ناشر. وفي شرق

إفريقيا من خلال ناشر عبدالرحمن، وفي القاهرة من خلال أحمد الحورش ومحمد صالح المسمري، اللذين عملا على إصدار جريدتين في القاهرة تهتمان بالشؤون اليمنية وهما (الصداقة) و(العالم العربي) وفي عدن وجد الأحرار في صحيفة (فتاة الجزيرة) عوناً لهم لنشر مقالاتهم وأنباء نشاطاتهم.

بعد أن تمكنت حركة المعارضة من تنظيم وتصعيد نشاطها السياسي والنضالي بتشكيل أول تنظيم حزبي في عدن، التف حوله جموع واسعة من الوطنيين، وتمكنوا من إيجاد صلات مباشرة بالمهاجرين في الخارج. والأهم من ذلك، ونتيجة لقربهم من المناطق المحكومة من قبل نظام أسرة بيت حميد الدين في شمال الوطن اليمني، سعى عدد من الشباب في (إب) إلى تشكيل منظمة سياسية أطلقوا عليها اسم (جمعية الإصلاح) في العام نفسه[٨] برئاسة القاضي محمد علي الأكوع.

اتخذت هذه الجمعية شكلاً تنظيمياً، فقد وضع المؤسسون برنامجاً لها، وأوجدوا صلة بالأحرار في عدن. لقد اعتبروها رافداً من روافد حركة الأحرار. وفي عدن تولى الشاعر محمد محمود الزبيري مراجعة برنامج الجمعية وعمل على تنقيحه وطباعته، وتم طبع سندات للتبرع والاشتراك وأرسلت بعد الطبع إلى (إب).

ولكن هذه الجمعية لم تستمر سوى عدة أشهر كما أكد أحد مؤسسيها القاضي عبدالرحمن الإرياني، فقد وقعت النواة الأولى لها في فخ أحد عملاء سيف الإسلام الحسن، أمير لواء (إب) الذي تمكن من الاندساس ومعرفة أسرار المجموعة وأوشى بهم إلى أمير اللواء الحسن، الذي بدوره أبلغ ولي العهد السيف أحمد، أمير لواء تعز..

لقد نزل نبأ تشكيل حزب الأحرار في عدن نزول الصاعقة على الإمام يحيى ورجال نظامه مما أدى إلى احتجاجهم لدى السلطات البريطانية لسماحها بمزاولة نشاط عدائي ضد نظامهم.

كانت السلطة البريطانية في عدن قد سمحت لحزب الأحرار بممارسة نشاطه هادفة إلى إتاحة الحرية النسبية من ناحية، واستخدام ذلك النشاط للضغط على الإمام، ولكن حزب الأحرار لم يحقق آمال البريطانيين، بل العكس، فقد لعب دوراً رائداً في نشوء الحركة الوطنية وبلورة الوعي الوطني، ونشر الأفكار الوطنية المعادية للاستعمار في جنوب الوطن اليمني ونظام الإمامة في شماله.. وانتشرت تلك الأفكار بسرعة بين صفوف المثقفين ونظراً لامتداد نشاط الأحرار في مناطق نظام الإمام، وتسرب المنشورات والصحف التي تنشر المقالات التي تفضح سياسة وأساليب الحكم الإمامي فقد قامت السلطات الإمامية بحملة

اعتقـالات بدأتهـا في (إب) في أكتوبر ١٩٤٤م. فقد اعتقل الأعضاء المؤسسون لجميعة الإصلاح وشملت الاعتقالات عدداً من الأحرار في صنعاء، وتعز، وتم نقلهم مكبلين بالقيود والسلاسل إلى سجن حجة.

انعكاس العلاقات (الأنجلو إمامية) على الأحرار

أثنـاء الحـرب العالمية الثانية وبعد تشكيل حزب الأحرار في عدن وصل إلى عدن القاضي محمد بن عبدالله الشامي الشخصية التي تولت عدداً من المناصب الكبيرة، ويعتبر من رجال الإمام يحيى المقربين إليه. وكان ضمن الوفد الذي ترأسه سيف الإسلام الحسن إلى لنـدن للتبـاحث مع بريطانيا حول النـزاعـات الحدودية. وباعتباره خبيراً في الشؤون اليمنية ـ البريطانية، فقد أوفده الإمام يحيى للتفاوض مع البريطانيين والتنسيق حول النشاط المحـوري في البحـر الأحمر وباب المندب، ويحمل احتجاج الإمام على النشاط السياسي المعادي من قبل الأحرار، وطلبه بإيقاف ذلك النشاط وإعادة الهاربين أو عدم السماح لهم بالبقاء في عدن. وعلى ضوء تلك المحادثات أمرت السلطات البريطانية رئيس تحرير (فتاة الجزيرة) بعدم نشر أية مقالات للأحرار، وخاصة التي تنشر تحت أسماء قادتهم الأربعة، الزبيري والنعمان، والموشكي والشامي، ومنع حتى مجرد ذكر أسمائهم في الصحيفة.

وطلب الوالي لقاء وفد من حزب الأحرار بواسطة نجيب عزالدين. وفي لقائه بالوفد المكون من الأستاذ أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري وزيد الموشكي، أبلغهم بقرار السلطات البريطانية والذي ينص: «باسم حكومة صاحبة الجلالة، أحذركم من القيام بأي نشـاط ضد الإمـام يحيى أو ضد حكومته، وبقاؤكم في عدن من الآن فصاعداً سيكون مشروطاً بعدم القيام بأي عمل أو نشاط سياسي». ورفض الوالي أية مناقشة.

لقد كان الانجليز يرغبون في تحصين المواقع المطلة على البحر الأحمر وخاصة باب المندب، والتعاون مع حكومة الإمام أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن مندوب الإمام أبدى تشدد الإمام حيال مطلب البريطانيين مما أدى إلى فشل المفاوضات. ثم عاد الوالي ليعتذر لرئيس حزب الأحرار على موقفه القاسي وأبلغه أنه بالإمكان مزاولة نشاطهم السياسي بعد أن رفع الحظر.

لقد وافقت السلطات البريطانية على حظر نشاط الأحرار ولكنها كما يبدو رفضت

تسليم العناصر القيادية استجابة لطلب الإمام، ولذلك تحفظ مندوبه القاضي محمد عبدالله الشامي حول نقطة التعاون على تحصين باب المندب تجاه إيطاليا، فقد كان الإمام مرتبطاً بمعاهدة معها، كما هو الحال بالنسبة للمعاهدة مع بريطانيا. ولذلك تمكن الشامي من إيهام زيد الموشكي وأحمد محمد الشامي من أن الإمام عمل ذلك حرصاً منه على استقلال البلاد، وكأن الوجود البريطاني في عدن لا يعنيه.

ووجد الشامي مجالاً في تحريض الشامي والموشكي بتعليله أن الموقف الذي اتبعه الإمام إنما هو موقف وطني، حريص على استقلال اليمن. فكيف يجوز معارضته من خلال الأجنبي والكفار أعداء الدين والذين يحتلون جزءاً من اليمن.

ولم يكن ذلك التحريض إلا امتداداً للتحريض الذي قام به الحلالي، فور وصول الشامي والموشكي من تعز إلى مقره. فقد كانا لا يعرفان منزل الشيخ عبدالله الحكيمي الذي كان في ذلك الوقت مقراً يفد إليه الأحرار ويقيم فيه كل من الأستاذين أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري. وحاول الحلالي أن يشرح لهما أن الانجليز لن يسمحوا لهم بالنشاط وسيأتي الوقت الذي فيه يسلمونهم إلى الإمام. لقد كان الشامي والحلالي مكلفين بجانب مهامهما محاولة إقناع الشخصيات المؤثرة من الأحرار بالعودة، ويقدمان لهم الضمانات التي يطلبونها وأية مطالب لهم، ودغدغ الحلالي طموح أحمد الشامي من أنه سيتوسط لدى الإمام بأن يوفده للدراسة في القاهرة، وهو بذلك يدغدغ رغبته الدفينة في نفسه.

وتجاه ذلك الموقف قرر أحمد محمد الشامي العودة عن طريق القاضي محمد عبدالله الشامي مندوب الإمام يحيى الذي أبرق لولي العهد بعودة الشاعر محمد الشامي سكرتير حزب الأحرار. وعاد على السيارة التي تنقل بريد الإمام أسبوعياً من عدن إلى تعز، واستقبل بحفاوة بالغة ثم تبعه البعض بعد عدة أيام ومنهم زيد الموشكي، والشيخ مطيع دماج وعبدالله علي الحكيمي الذي عاد إلى المهجر والشيخ أبوراس والقوسي وحميزة. وصحبهم في عودتهم القاضي محمد عبدالله الشامي مندوب الإمام يحيى وعبد القادر مهيوب وكيل حكومة الإمام التجاري في عدن.

ورغم عودة تلك المجموعة من الأحرار والذين كان بعضهم يرون أن العمل في الداخل أفضل من البقاء بعيداً عن ملامسة الأوضاع، فإن النشاط لم يتوقف في عدن، ولم تتوقف الصلة بينهم وبين المهاجرين، فقد استمرت صحيفة (الصداقة) تصدر من القاهرة ومجلة (الرابطة العربية). ورغم الانكفاء إلاَّ أن النشاط لم يتوقف وفق مقولة المناضل عبده

عبدالله الدحان الذي تحدث بصراحة أثناء الاجتماعات الموسعة التي عقدت لدراسة الموقف. قال الدحان متسائلاً: «وهل حزب الأحرار حزبكم أنتم الأربعة فقط، ويقصد النعمان والزبيري والموشكي والشامي، إنه حزب اليمن كلها وسيظل الحزب قائماً دونكم، وستعقد جلساته الأسبوعية في أوقاتها. وسنقول ما نريد وننشر ما نريد وليأت الانجليز ويطردوننا جميعاً من عدن إن استطاعوا».

وبدأ التفكير في أساليب جديدة بعد التطورات التي حدثت في أوساط الأحرار. فبعد عودة مجموعة من العناصر القيادية والبارزة شعر الإمام أنه استطاع شق صف الأحرار. وخلال عام ١٩٤٥م تم الإفراج عن المعتقلين الذين ظلوا على صلة بزملائهم، فقد كانت الصحف والكتيبات والمنشورات تصلهم إلى سجون حجة، رغم عتاوة وتشديد حراستها.

لقد بدأ الأجرار استعادة نشاطهم تدريجياً بعد أن أصدروا جريدة (الصداقة) ومجلة (الرابطة العربية) في القاهرة وحافظوا على استمرارها مما مكنهم من الاستمرار في التعبير عن آرائهم وتشديد حملاتهم ضد الأوضاع في مملكة الإمام. وكانت الصحف تصل من القاهرة إلى الحبشة وشرق أفريقيا وعدن بانتظام ومن عدن كانت تسرب إلى تعز وصنعاء وبقية المناطق. لقد استمر المهاجرون والمؤيدون للأحرار في تقديم المساندة والدعم بالتبرعات. وهو الأمر الذي يسر الاتصالات وإصدار الكتيبات.

تنظيم الأحرار.. من حزب إلى جمعية

بعد الحرب العالمية الثانية رفعت السلطات البريطانية الأحكام العرفية في مستعمرة عدن مما ساعد الزبيري والنعمان على التحرك بحرية، وعاودا الاتصال بالسلطات وطلبا منحهما ترخيصاً بتأسيس (الجمعية اليمنية الكبرى)[9] والحصول على امتياز لإصدار صحيفة، ولما تم لهم ذلك تم الإعلان عن تأسيس (الجمعية اليمنية الكبرى) في الرابع من يناير ١٩٤٦م.

ومن المعروف أن تشكيل (الجمعية اليمنية الكبرى) هو امتداد لحزب الأحرار، فقد استوحى الأحرار من تجربتهم ما عمق خبرتهم، وهو ما يدور في تفكيرهم في إصدار صحيفة ووضع برنامج أكثر تطوراً.

لقد انطلقت (الجمعية اليمنية الكبرى) من هدف يرمي إلى دعوة أبناء اليمن إلى

الإخـاء والتعـاون والاتحاد وتبادل الثقة بينهم والإرشاد، وإلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله الأعظم والعمل بها، ونشر الثقافة بين الجاليات وتوجيهها إلى ما يجب عليها دينياً وأخلاقياً وثقافياً واجتماعياً، والاتصال بالهيئات العربية وإنشاء فروع للجمعية في كل بلاد توجد فيها جاليات يمنية. ووضعت الجمعية لها برنامجاً ثقافياً لنشر الوعي الوطني عن طريق المحاضرات وإصدار صحيفة أسموها (صوت اليمن) ونشر الكتيبات والمؤلفات الدينية.
وحدد برنامج الجمعية الأسس التنظيمية بأن ينتخب الأعضاء مجلساً إدارياً لها مكوناً من ثمانية أعضـاء، ثم انتخـاب رئيس وسكرتير عام ومساعد للسكرتير وأمين للمال من بين أعضائه. وحدد الجانب التنظيمي في البرنامج الاختصاصات والمسؤوليات وشكلت قيادة (الجمعية اليمنية الكبرى) وتولى الشاعر محمد محمود الزبيري رئاستها، والأستاذ أحمد محمد نعـمان سكرتيرها العام، وعقب الإعلان عن تأسيس الجميعة أصدرت بياناً إلى الشعب اليمني والعالم حددت فيه الأهداف الوطنية ورؤية الأحرار الجديدة لمجمل الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، منطلقين من النقاط التالية:

* السيادة الشعبية والحكم الشـوروي للأمـة اليمنية على أسـاس فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
* الحرية المطلقة في حدود الشريعة الإسلامية.
* النظام لجميع الدوائر الحكومية.
* العدالة الاجتماعية بين الطبقات.
* الأمن والسلام في المال والسلاح.

إن أهم ما طرحه البيان هو الأسلوب الذي يطالب به الأحرار في حكم البلاد الذي تضمن سبع نقاط هي:

١ ـ تكوين مجلس الشورى، يتألف من رؤساء الأمة وعلمائها ويكون منتخباً من الشعب.

٢ ـ وضع دستور يبين اختصاص مجلس الشورى وكيفية اختيار النواب والوزراء وسائر الموظفين الحكوميين.

٣ ـ المجلس المنتخب هو الذي يمثل الأمة ويسن القوانين التشريعية ويقرها.

٤ ـ تكوين حكومة دستورية تتألف من الرئيس للحكومة ومن الوزراء والقضاة وسائر الموظفين.

٥ ـ وضع دستور عام تحكم به الأمة، والدستور هو الذي يحدد النظم والقوانين العامة التي تسير على ضوئها الحكومة في أعمالها القانونية والسياسية والإدارية.

٦ ـ بما أن الحكم هو الذي يحدد العلاقات بين أفراد المجتمع وبين الحكومة فإن الحرية الشخصية والفكرية والعملية لازمة لكل فرد من أفراد المجتمع في حدود القانون المتعارف عليه.

٧ ـ وإذا كانت الحرية لازمة لكل فرد من أفراد المجتمع فإن المساواة بين طبقات الأمة والواجبات مفروضة ولازمة.

لقد استوحت الجمعية هذه النقاط لأسلوب الحكم، موضحة رأيها القائم على أن (المبايعة) في النظام الإسلامي إنما هي أساس النظام الشوري، وهي لا تكون إلاَّ عن رضى واختيار من أفراد الشعب، ولا تنعقد البيعة بالاختيار أو القوة أو بوسائل الإغراء، وإذا كان الدين الإسلامي لا يقر البيعة الإجبارية فهو لا يقر ولاية العهد ولا الحكم الوراثي، لأن الدين الإسلامي موضعه جمهوري، وهو يهدف في جوهره وشكله إلى الغايات والأهداف المحققة للعدالة الاجتماعية. والحكم الجمهوري يستند في أحواله العامة والخاصة إلى النظام الشوروي الصحيح، ويتوقف الحكم على الوعي الفكري والنضوج السياسي، أما الشعوب المتخلفة فكرياً وسياسياً فهي لا تعرف من الحكم غير الانقياد والتسليم لمن يحكمها.

وبعد تشكيل (الجمعية اليمنية الكبرى) اتسع نشاط الأحرار بين أوساط الجماهير وكان همهم هو إنشاء مطبعة خاصة بالجمعية تمكنهم من طباعة صحيفتهم ونشراتهم وما يصدر من مؤلفات وكتيبات. وقد تولى تذليل هذه المسألة المناضل جازم الحروي الذي تمكن بعد الإفراج عنه من سجن حجة من السفر إلى مكة لأداء فريضة الحج ثم انتقل إلى الحبشة ومنها إلى عدن. وفي لقائه بالأستاذين النعمان والزبيري طلب منهما أن يوكلا إليه توفير المطبعة، باذلاً استعداده في توفير المال اللازم، ولم يصدق الأستاذان أن حلمهما سيتحقق. ومن الفرحة التي اجتاحت مشاعرهما عبرا عنها مدحاً بجازم الحروي شعراً ونثراً.

شعرت سلطة الإمام أن نشاط الأحرار لم يتوقف وأن اعتقادها ذهب هباء حين أيقنت بأنها نجحت في إيقافه من خلال شق صفهم واحتواء بعضهم وإرهاب البعض الآخر من الذين زج بهم في السجون. لم يكن ذلك الاعتقاد إلاَّ وهماً، لأن بعض العناصر التي عادت كانت موقنة أن بقاءها في عدن بدون عمل يضفي تبعات مادية ترهق الأحرار، وأن وجودهم عن قرب من الأوضاع يمكنهم من الدفع بالحركة الإصلاحية. كان الذين اعتقلوا قد خرجوا من سجنهم وهم أكثر تصميماً على المضي في طريق المعارضة والعمل الوطني.

لقد شعرت أسرة بيت حميدالدين بالرعب والانزعاج من جراء اتساع تأثير حركة الأحرار المعارضة لحكمهم، والتي بدأت تحدد أهدافها ومطالبها بوضوح أكثر وخاصة حين

أصبحت جريدة (الصـداقـة) التي يصـدرها الأحرار في القاهرة تنشر المقالات والأخبار والمذكرات التي لم يكن بوسعهم نشرها في صحيفة (فتاة الجزيرة) في عدن. وبعد أن فشلت الوساطات التي بذلها سيف الإسلام أحمد ولي العهد في إقناع الأستاذين الزبيري والنعمان في عودتهما، وتكفل المهاجر أحمد عبده ناشر بتغطية نفقات بقائهما في عدن أو في أي منطقة خارج اليمن.

ونتيجـة لذلـك قرر السيف أحمـد ولي العهد النزول إلى عدن تحت ذريعة العلاج ليحاول بنفسه محاورتهما وإقناعهما بالعودة، فقد كان يدرك أن النعمان والزبيري قد أصبحا رمزين وطنيين لحركة المعارضة التي يتسع تأثيرها كل يوم.

في السابع من إبريل ١٩٤٦م وصل ولي العهد إلى عدن وقد استقبلته حشود من الناس، أكثرهم بدافع الفضول لرؤية الأمير أحمد الذي يصفونه بأنه جبار وشجاع، قاد المعارك ضد قبائل الزرانيق وبرز أثناء الحرب اليمنية السعودية.

رافق ولي العهد كل من صالح محسن أمين سر الشفرة، والشيخ محمد علي عثمان اللذين كان لهما صلة بالأحرار بطرق غير مباشرة. وكانا مصدر تحذير للنعمان والزبيري من مكر ولي العهد وخداعه للفتك بهما، بواسطة السم أو الاختطاف.

لقـد أدى الاستقبال الكبير الذي لقيه الأمير أحمد أن تصرف بعنجهية من خلال مجموعة العساكر المرافقين له من العكفة، واستخدام النفير (البورزان) للتنبيه حين وصوله أو خروجه إلى أي مكان وخاصة النوادي القروية بقصد إثارة الناس للتجمع وتحيته. وفي المقـايل التي حضرها كان يعمل على حل أي تظلم يقدمه أي كان ليظهر نفسه بالحاكم العادل من ناحية، وكسب الناس من ناحية أخرى.

وخـلال وجوده في عدن أكدت الدلائل أن ولي العهد طرح قضية تسليم النعمان والزبيري أو إرغامهما على مغادرة عدن أثناء لقائه بالسلطات البريطانية. وكان ولي العهد قد وسط علي محمد لقمان لإقناع النعمان والزبيري وزملائهما بالعودة إلى تعز لمتابعة نشاطهما. وفور وصوله اتصل بالشيخ محمد سالم البيحاني والذي يحتفظ بصداقة وطيدة مع الأستاذ أحمد محمد النعمان منذ أن كانا يدرسان في القاهرة. وكان البيحاني مرتبطاً بصداقة مع ولي العهد يتبادل معه الرسائل ويسدي إليه المشورة. أدرك ولي العهد ذلك فجعل منه وسيطاً وطلب من البيحاني أن يعمل على التقائه بالأستاذين: النعمان والزبيري. ولما اعتذرا عن ذلك طلب ولي العهد من البيحاني إقناعهما للعودة معه إلى تعز، وأنه سيعمل بنصائحهما مذكراً بما كانت عليه علاقته بهما في تعز.

وتجاه ذلك الطلب أبدى الأستاذان استعدادهما للعودة على أساس أن يقبل ولي العهد بخمسة مطالب وطنية ويعمل على تحقيقها، وإذا كان لا يملك الصلاحيات خوفاً من أبيه عليه أن يتعهد خطياً بتحقيقها عندما يخلف أبيه في الحكم. ولخصا تلك المطالب الوطنية بالآتي:

١ ـ تأسيس مجلس شورى للدولة يتكون من علماء البلاد وأعيانها وأولي الرأي فيها، وتكون مهمته الإشراف على أعمال الوزارة المسؤولة، ودرس المشروعات اللازمة لرقي البلاد وإنهاضها، ووضع المقترحات وإصدار الأنظمة.

٢ ـ تشكل وزارة من رجالات البلاد الأكفاء يكون لها منهج إصلاحي شامل، وسياسة مرسومة تقوم على أساس إنهاض البلاد ثقافياً وصحياً وأخلاقياً واقتصادياً وسياسياً وتكون مسؤولة أمام مجلس الشورى وأمام ملك البلاد (جلالة الإمام) كما الحال في البلدان العربية.

٣ ـ احتفاظ سيوف الإسلام بمكانتهم كأمراء وابتعادهم عن تولي المناصب في الدولة، وإعفاؤهم عن المسؤولية حفظاً لكرامتهم.

٤ ـ إصدار منشور ملكي من جلالة الإمام بشأن تأسيس الوزارة المسؤولة، وتشكيل مجلس الشورى، وصورة المقترح في تنفيذ السياسة الإصلاحية تمشياً مع تطورات العصر، على ضوء مبادىء الجامعة العربية.

٥ ـ الموافقة على تشكيل لجنة مراقبة من المواطنين تكون مهمتها مراقبة وتنفيذ المطالب السالفة على أن يكون مقرها بلد محايد مثل عدن أو القاهرة.

ولكن ولي العهد رفض قبول تلك المطالب قائلاً: «الشعب شعبي والبلاد بلادي فإذا كان لهما مطالب خاصة فليتقدما بها».

وتولت (فتاة الجزيرة) نشر تلك المطالب في ١٨ مايو ١٩٤٦ م ولكن ولي العهد عاد إلى تعز دون أن ينجح في تحقيق مآربه. ولأن الشيخ عبدالله الحكيمي كان من العناصر التي ترى عودة النعمان والزبيري مع ولي العهد طالما وأنه وصل بنفسه يعرض طلب عودتهم انطلاقاً من أن وجودهما على مقربة مباشرة من الأوضاع سوف يمكن حركة المعارضة من الدفع بالإصلاح بتأثير مباشر من خلال النصائح والاتصالات التي تشكل ضغطاً على حكام بيت حميدالدين. ويعتبر الشيخ الحكيمي أن النضال من موقع عدن وإن كانت يمنية إلاَّ أن الأحرار لا يستطيعون طرح كل أهدافهم.

لأن رأيه كذلك فقد وجه الشيخ عبدالله الحكيمي رسالة تحمل نقداً لاذعاً إلى كل

من الأستاذين أحمد محمد نعمان، ومحمد محمود الزبيري، على عدم تلبيتهما دعوة ولي العهد وعودتهما إلى شمال الوطن اليمني.

وكـان رد الأستاذين الزبيري والنعمان على تلك الرسالة القاسية أن شرحا للشيخ الحكيمي الخلفية التي دفعت بآل النعمان إلى المعارضة، والأسباب التي أدت باتخاذ قرار عدم العودة استجابة إلى دعوة الأمير أحمد ولي العهد، والأسباب التي جعلت الأحرار يتخذون من عدن مركزاً رئيسياً لحركتهم، ودلّلا بالقول: إن رفض ولي العهد للمطالب التي قدماها إنما يدل على خيبة الأمل فيه.

أول صوت لصحيفة حزبية

انكب الأحـرار في إعداد وسائل النشر التي لا شك وأنها ستخفف من التزاماتهم المالية، وبعد جهود مضنية بذلها جازم الحروي وصلت المطبعة. وساعدهم في الإعداد تخلي محفوظ مكاوي عن مبنى في كريتر ليكون مقراً للجميعة وإدارة الجريدة. وتم استئجار مكانٍ خاصٍ للمطبعة، وهي مطبعة مستعملة كانت تسمى مطبعة (نهضة مصر) لتصبح مطبعة لنهضة الحركة الوطنية اليمنية. وفي عدن سموها مطبعة (النهضة اليمانية)، وتمكنت قيادة (الجمعية اليمنية الكبرى) من التغلب على المصاعب بمساعدة المهاجرين، فقد بعث المهاجر الوطني أحمد عبده ناشر من الحبشة إلى عدن الفتى اليمني عبدالله طاهر لتشغيل المطبعة وتـدريب العمال. وتولى العمل في المطبعة مجموعة الشباب الوطنيين منهم: عبدالله عبد الوهاب نعمان، وعلي عبدالواحد، وعبدالرحمن أحمد قاسم، وحسين عبدالحق، وأحمد أمين عبـدالواسع، ومحمد عبدالله الفسيل، وهاشم طالب. وفي الواحد والثلاثين من أكتوبر ١٩٤٦م، كان الشعب اليمني والحركة الوطنية اليمنية على موعد مع العدد الأول من أول صحيفة حزبية هي: (صوت اليمن).

كتب الأستاذ محمد محمود الزبيري في العدد الأول مقالة تحت عنوان: ها هي (صوت اليمن) اقتطف منها هذه الفقرات:

«وبعد فإن الشعب اليمني يعتبر أرومة العرب الأولى، ويعد من أعرق الشعوب في الحضارة والسؤدد أيام كانت الأقطار مجاهل غافلة، والأمم أطفالاً سادرة، أصبح اليوم في عصر الثقافة والعلم والعمران طلسماً مشكلاً، ولغزاً غامضاً.

وقـد ظل هذا الشعب صامتاً نائماً في طريق التيار العالمي الجارف، إلى أن حركته فواجع الحرب الأخيرة، وساعده جو العالم الجديد على الحركة والتنفس والانطلاق، فخفت أرواح التبايعة والأقيال تنفخ الحياة في أشباح أحفادها.

(صوت اليمن) الداوي من أعماق التاريخ يسوق اليمانين إلى مجدهم سوقاً ويفرض عليهم أعباء الكفاح فرضاً. أيها اليمانيون المتمزقون المبعثرون:

هذه صحيفتكم ندعوكم إلى الألفة والاتحاد فهاتوا قلوبكم.

أيها الحائرون المشردون:

هؤلاء إخوانكم الأحرار يبحثون عنكم ويطلبونكم من كل مكان، فهلموا بأسماعكم وأبصاركم.

أيها المعتقلون والمكبلون:

هذه قاطعـة القيود وماحقة السجون وناسفة الأغلال فانتظروها لترد عليكم ضوء الشمس، وتضع على رؤوسكم أكاليل الغار.

أيها المعذبون والمستضعفون:

هذه هي المملكة العادلة التي تذود عنكم وتنتصف لكم، وترفع رؤوسكم وتمسح دموعكم».

وهكـذا تعالى ذلك الصوت الذي استنهض الوعي الوطني من حيث بدأ التوثيق للتاريخ لتطل روح الشعب اليمني على الوجود بعد أن حبسها الدهر. لقد كانت (صوت اليمن) ميدانـاً رحبـاً لانـطلاق العمل الوطني، وصرخة الشعب الذي لم يستكن لمعاناة الطغيان الإمامي في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية على جنوبه.

الأحرار بين التأثر الحزبي والتأثر (الإخونجي)

عندما تمكن الأحرار من تشكيل حزبهم في يونيو ١٩٤٤ م لم يكن تأثير ذلك العمل السياسي المنظم مقصوراً على الجموع الساخطة على النظام الإمامي الاستبدادي، بل لقد أثر ذلك في نشر الوعي الوطني في عموم الوطن اليمني، ففي حضرموت، أو في القسم منها، والذي كان يعرف في ذلك الوقت بالسلطنة القعيطية، وبعد استقلال أندونيسيا عام ١٩٤٤م عاد الكثير من أبناء حضرموت من المهجر إلى حضرموت، وكان للكثير من أولئك

العائدين صلة بالحركة الوطنية والتنظيمات السياسية في أندونيسيا، ومنها (الحزب القومي الأندونيسي) والأحزاب الإسلامية، وبعضهم كان لهم صلة بالشخصيات التي تنتمي إلى التيار الماركسي. وقد واكب ذلك تناقل أنباء نشوء (حزب الأحرار) في عدن في يونيو ١٩٤٤م واعتبروه عملاً وطنياً شجاعاً. وبدأت تتبلور في أوساطهم فكرة إنشاء تنظيم، مما جعل السلطة القعيطية تتنبه إلى ذلك، فأوعزت إلى بعض العناصر الموالية لها بتأسيس حزب يسمى (الحزب الوطني)، ولقد أرادت السلطة أن تمتص به فكرة النزوع إلى تأسيس حزب لن تستطيع السيطرة عليه. ولكي تعبر عن رأيها تمكنت العناصر الوطنية من الدخول في عضوية الحزب وسيطرت على قيادته، ممّا مكنها من طرح مطالبها باستبدال الموظفين الأجانب بموظفين محليين، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية، والمطالبة بالاستقلال التام بإنهاء الحماية البريطانية، والمطالبة بوحدة البلاد. ومنذ تأسيس الحزب وخلال النصف الأخير من الأربعينات تصاعد تأثير الوطنيين داخل ذلك الحزب.

يرتبط ذلك الأمر بما تناولته (صوت اليمن) في عددها الثاني الصادر في ١٧ نوفمبر ١٩٤٦م عن (الأوضاع في حضرموت) بقولها: «هناك أخبار مسرة تبعث على السرور وتحيي ميت الأمل، فيقال إن أبناء حضرموت أخذوا يوحدون صفوفهم وينظمون أنفسهم في كتلة واحدة».

وفي عدن رغم أن قيادة حركة الأحرار عملت على تغيير اسم (حزب الأحرار) بـ (الجمعية اليمنية الكبرى)، وحدد برنامج الجمعية الجديد أهدافهم السياسية والثقافية بوضوح أكثر بما يتلاءم مع تطورات الأحداث واتساع تأثير العمل الوطني، ولكي يشمل العمل الوطني الأطر القروية التي تمثلت في النوادي والجمعيات القروية. وخلال العام الذي تلا تأسيس تلك الجمعية؛ أي عام ١٩٤٧م قام الشيخ محمد عبدالله المحامي ـ والذي توفي في لندن عام ١٩٥٤، وهو شخصية باكستانية الجنسية ـ بتأسيس تنظيم سياسي سمي (الجمعية الإسلامية)[٩] وبدأ اهتمام هذه الجمعية بالأوضاع السياسية لكشمير وحيدر آباد. ثم تحول اهتمامها بالشؤون الدينية السياسية لمستعمرة عدن بشكل نهائي. ورغم انضمام عدد كبير من سكان عدن إلى عضويتها ـ أي الجمعية ـ إلا أنها اعتمدت على رئيسها الذي كان بمثابة المحرك الروحي لها، والذي سافر إلى لندن للعلاج والمطالبة بحقوق عدن السياسية، وتوفي هناك، وبوفاته تلاشى دور تلك الجمعية وتوزع أعضاؤها بين التنظيمات التي أنشئت فيما بعد.

صدر العدد الأول من (صوت اليمن) في ٣١ أكتوبر ١٩٤٦م عن مطبعة الأحرار التي

سموها مطبعة (النهضة اليمانية)، لتشكل همزة الوصل بين الوطنيين الأحرار في عموم الوطن اليمني. لقد كان تسريبها إلى مناطق شمال الوطن حيث النفوذ الإمامي يعتبر عملاً وطنياً جريئاً. وكانت سرية وصولها إلى الوطنيين تضاعف من اهتمامهم وإصرارهم النضالي، من خلال تناولهم لأعدادها. لقد وجد الأحرار الوسيلة ليعبروا عن آرائهم ومبادئهم من خلال رسائل مفتوحة يوجهونها إلى الإمام وولي عهده، وبقية الحكام، ونشر الأخبار والمظالم، وما يعلمونه من أحداث، فأحدثت في أوساط الأسرة الإمامية وبقية حكامهم خوفاً واضطراباً. فلم يعد العمل الوطني يعتمد على المنشورات المخطوطة بخط اليد لعدة عبارات وينشر بشكل محصور جداً، بقدر ما أصبحت قضية العمل الوطني تنتشر على أساس من وجهة النظر المتكاملة وصل تأثيرها إلى إحداث تصدع داخل الأسرة الحميدية نفسها، وبين حكامهم. وتعزز تأثير الصحيفة وحركة الأحرار بين المهاجرين الذين ازدادوا ثقة بصواب نهجهم. وكانت الصحيفة تتناول أخبار جنوب الوطن، بما في ذلك النشاط في حضرموت والمطالب التي تطرح هناك.

مع بداية عام ١٩٤٦م بدأت حياة الإمام يحيى تسوء بسبب كبر سنه من ناحية، وخاصة عندما أصيب بحالة مرض مما أثار التنافس بين أبنائه، فقرب ابنه الحسن أمير لواء صنعاء ووضع أمامه كل الإمكانات، وحاول السيف إبراهيم ترتيب الوضع بانتهاج سياسة جديدة في حالة موت الإمام تحقق بعض مطالب المعارضة في الإصلاح، ولكن رؤيته تلك لم تجد تجاوباً، فقد تمكن الحسن من عزل أخيه إسماعيل من الجيش وحل محله، وبعث إخوانه: المطهر والعباس والمحسن إلى الحج، وسمح لأخيه إبراهيم بالسفر إلى أسمرة للتداوي. وكان الأمير إبراهيم يحتفظ بصداقة أحمد البراق الذي تمكن من إقناعه بتبني نهج إصلاحي وكسب المعارضة، وإنقاذ عرش أسرتهم من التداعي والانهيار لدى مرافقته له إلى أسمرة، حيث أحاط به بعض المهاجرين من الأحرار منهم شائف محمد سعيد الذي لعب دوراً في إقناعه بالتوجه إلى عدن.

ومن هناك قرر السيف إبراهيم بن يحيى الانضمام إلى الأحرار ووصل عدن في ٢٦ ذو الحجة ١٣٦٤ هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٩٤٦ م يرافقه أحمد البراق، وأعلن انضمامه إلى عضوية (الجمعية اليمنية الكبرى)، واستقبل الأمير إبراهيم الذي تمرد على نظام أبيه استقبالاً حاشداً وفتحت (صوت اليمن) صفحاتها للرسائل التي كان يوجهها وينشرها إلى أبيه وإخوته وإلى الشخصيات والحكام العرب. وجعل منه الأحرار رمزاً لحركتهم مما أوجد تحولاً كبيراً في حركة المعارضة أكان في اليمن أو خارجه في الوطن العربي.

وقد واكب ذلك اهتمام الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا الذي تعرف على العناصر الوطنية التي درست أو كانت موجودة في القاهرة. وحين سافر البدر إلى مصر للعلاج لبى دعوة بعض المدرسين المصريين الذين عملوا في اليمن لحضور ندوة في مقر الإخوان المسلمين. وهناك تعرف على الشيخ حسن البنا، وتعرف على الفضيل الورتلاني، وهو شخصية جزائرية معروف بذكائه وسعة الاطلاع السياسي والمعارف الدينية، أبعده الفرنسيون عن الجزائر بسبب نشاطه النضالي. وتعرف البدر أيضاً على رجل الأعمال المصري صاحب شركة الباصات في القاهرة الحاج محمد سالم سالم، والذي كان صديقاً للشيخ البنا. وفي القاهرة كثف الاتصال بالبدر المؤرخ أحمد فخري أحد أعضاء الإخوان مستغلاً معرفته باليمن التي كان قد زارها في بعثة أثرية.

مهدت علاقات الإخوان المسلمين تلك بالبدر دخولهم إلى اليمن من خلال السعي لطلب بعثة مصرية للتدريس في اليمن، وإقناع البدر بتقديم ذلك الطلب وبلورة تأسيس شركة تجارية يتولى الفضيل الورتلاني تأسيسها كمندوب للحاج محمد سالم سالم، يرافقه الدكتور أحمد فخري. وتحمس البدر للفكرة بتأسيس شركة تجارية وطرحها على جده الإمام وأبيه الأمير أحمد ولي العهد؛ والذي أقنع أباه بعدة رسائل بأن الفضيل على جانب كبير من العلم والدين، وأنه واحد من الشخصيات المكافحة في الجزائر مما طمأن الإمام ووافق على مجيئه. وصل الفضيل إلى تعز عن طريق عدن يرافقه الدكتور أحمد فخري وحسين الويسي وكيل الإمام في عدن، والذي كان يعمل سراً مع الأحرار، واستطاع الفضيل الورتلاني كسب ثقة ولي العهد وأبيه الإمام، والاتصال الواسع والتعرف على الشخصيات والعناصر الوطنية. ولما عاد إلى اليمن للمرة الثانية في سبتمبر ١٩٤٧م كان قد استوعب تجمعات الأحرار من خلال معرفته المباشرة لأبرز شخصياتهم.. ففي القاهرة تعرف على الشاعر محمد محمود الزبيري، وما أن توطدت علاقتهما حتى أصبح الزبيري معجباً بالفضيل، واعتبره مناضلاً وعالماً دينياً ومثله الأعلى. كما تعرفه على محمد صالح المسمري، ومحيي الدين العنسي، والحورش، ويحيى زبارة، مما يعكس تأثر الأحرار بنهج الإخوان المسلمين، وخاصة الفضيل الورتلاني، وما برنامج (شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الذي حمله الشاعر محمد محمود الزبيري من القاهرة إلى صنعاء بعد انتهائه من دراسته إلا تأكيداً على ذلك. ويتضمن ذلك البرنامج أهمية القيام بنهضة إسلامية، والعناية باحتياجات الشعب عن طريق إدخال إصلاحات تقتدي بتجربة مصر.

وفي عدن التقى الفضيل بكل من الأستاذين النعمان والزبيري وبقية زملائهم

الموجودين في عدن في تلك الفترة، للتفاهم أثناء مروره بعدن وقبل وصوله إلى شمال الوطن اليمني في المـرة الأولى والتي استغرقت عدة أيام زار فيها تعز وصنعاء وغادرها عائداً إلى القـاهـرة. وتكرر لقاؤهم في المرة الثانية عندما عاد إلى صنعاء عن طريق عدن. وهكذا توطدت علاقته في تعز وصنعاء بكل من زيد الموشكي، وحسين الويسي، وأحمد المطاع، وعـلي محمد السنيدار، وحسين الكبسي، وعبدالله الوزير، ومحمد الربيع، ومحيي الدين العنسي، وأحمد محمد الشامي، وجميل جمال وعبد السلام صبره وغيرهم.

ومن خلال زيارة الفضيل الورتلاني الأولى في إبريل ١٩٤٧م تكونت الانطباعات العامة عن اليمن وأوضاعها، ومن خلال الحوار مع الأحرار تبلورت لديه فكرة استدعت الأحرار للإيمان بها بكل تجمعاتهم ومشاربهم الفكرية، جماعات وفرادى، وهي وجود ميثاق ينبع من الواقع اليمني، ويستجيب للتقاليد وأهمية التغيير السياسي بما تمليه تلك المرحلة. لقد تزايد اهتمام الإخوان المسلمين باليمن وتوطدت علاقتهم بالأحرار وخاصة بعد تأسيس (الجمعية اليمنية الكـبرى) وصـدور صحيفة (صوت اليمن) وانضمام الأمير إبراهيم إلى (حركة الأحرار)، والذي كان لا يتورع عن إبداء مظاهر السخط على النظام الاستبدادي المتحجر لأبيه، بعد أن أصبح عضواً في (الجمعية اليمنية الكبرى) في عدن مما أحدث هزة عنيفة في نفسية الإمام وشرخاً موجعاً بين أفراد الأسرة. وفشل ولي العهد من استرضائه واستجدائه للعدول عن مسلكه الوطني بأن بعث إليه أحمد الشامي رسولاً لإقناعه مقدماً له كل ما يريده من الأمان والضمان.

ولم يثر انضمام الأمير إبراهيم الخوف والتضعضع بين أفراد الأسرة المتوكلية، بل لقد أثر في نفسية العناصر المعارضة سراً للنظام الأسري، وخاصة تلك العناصر التي كانت ترى أن الإمـام يحيى بتعميد ابنه أحمد ولياً للعهد قد نكث بشروط الإمامة، وتأتي المبايعة أو الانتخاب في مقدمتها.

وبـانضـمام الأمـير إبـراهيم إلى الأحـرار تزايد اهتمام الإخوان المسلمين باليمن، ووجدوها فرصة مواتية لعون الأحرار. ومن خلال ذلك العون يضمنون وجودهم في اليمن من ناحية، وتحقيق أهدافهم من ناحية ثانية. وفي عدن تدارس الفضيل الورتلاني مشروع الميثاق مع عناصر محددة من قيادة الأحرار. وكان المشروع قد كتب في القاهرة، واشترك في كتابته وبلورته كل من محمد المسمري والحورش ومحيي الدين العنسي. وفي عدن تم وضع لمسات تعديلية، وتم استعراض كثير من الأسماء التي سيكون لها دور في تحقيق الميثاق، وحمله الفضيل إلى صنعاء وهناك تم استكماله بشكل نهائي ثم تم إرساله إلى عدن.

لقد كان مخطط الأحرار الإعداد لإمام دستوري يخلف الإمام يحيى بعد موته، بالسيطرة على مقاليد الأمور وإذعان الأسرة الحاكمة عن طريق الإجماع في وقت كانوا يدركون أن صحة الإمام يحيى بعد أن أصبح كبير السن تسوء، وأنه لم يعد قادراً على القيام بأعباء الحكم. وحدد (الميثاق) اختصاصات الإمام الدستوري والحكومة، بما فيها قائمة أسماء الوزراء، وأعضاء مجلس الشورى، والمسؤولين في الدوائر الهامة، ووضع القضايا الرئيسية لصياغة الدستور بعد الانتهاء من المرحلة المؤقتة, ومن تلك القضايا: سير السلطة، والتعليم والزراعة، والقضاء، والجيش والحريات. وحدد الميثاق أن يتولى الفضيل الورتلاني، مستشاراً عاماً للدولة، وحدد الملحق في القائمة الأولى التشكيل لمجلس الوزراء يرأسه السيد علي بن عبدالله الوزير، الذي شُكل من القضاة والمشائخ وعناصر بارزة من الأحرار، وأسند للأمير علي بن يحيى وزارة الدولة. وتضمنت القائمة الثانية مدراء الوزارات، وشملت القائمة الثالثة المواطنين الشورويين وعددهم ٢٩ عضواً،وأوكل للأمير إبراهيم مهام رئاسة مجلس الشورى، ينوبه الشيخ حسن الدعيس.

وتضمنت القائمة الرابعة كبار الموظفين، وأدرج في مقدمتهم القاضي عبدالله حسين العمري وزيراً للدولة، وأوكل لثمانية من العناصر البارزة تولي أمراء الألوية (محافظون• بعد أن أشير إلى تقسيم البلاد إلى ثمانية ألوية (محافظات).

والغريب أن (الميثاق) رغم كل التفاصيل التي سجلها لم يشر لا من قريب أو بعيد إلى حقوق المرأة، رغم أن الأحرار كانوا يتندرون على بخل الإمام يحيى، حين كان يشغل بعضاً من زوجاته لخياطة ملابس ضباط الجيش ويبخس أجورهن تحاشياً من أن يدفع تكلفة خياطة تلك الملابس مبالغ كبيرة. وإذا كان الإمام يحيى يبخس المرأة أجرها فالأحرار بخسوا حقوقها، رغم إدراكهم أن حكم الشورى في اليمن ارتبط بالملكة بلقيس. ولم يشر الميثاق إلى الموقف من وجود الاستعمار البريطاني أو قضية نجران وجيزان.

وعلى أية حال فقد كان أساس (الميثاق) التمشي مع ظروف تلك المرحلة التي لم تخرج عن إطار الإمامة. وكان الدستور مزيجاً من دساتير وجدت في مصر والعراق. . وفي زمن يسود البلاد العربية الأنظمة الملكية، والوصاية أو الاحتلال الأجنبي.

ودعا (الميثاق) إلى رفع المستوى الزراعي واستصلاح الأراضي، وبناء الطرقات والموانىء، والقضاء على الاحتكار التجاري من قبل كبار المقربين للإمام لتسويق أو استيراد المنتجات. وقدم مطالب عامة بالتعليم والصحة. وفي مجال العلاقات الخارجية دعا إلى القضاء على العزلة وإيجاد علاقات دبلوماسية مع البلدان العربية والأجنبية.

لقد ترك (الميثاق) اسم الإمام خالياً، ولكن الاتفاق كان قد ساد أن يتولى السيد عبدالله الوزير منصب الإمامة لما يتمتع به من البصيرة والخبرة، وانتمائه إلى أسرة الإمامة، ولتوفر شروط الإمامة في شخصه بما يوفر القناعة العامة حوله. وخاصة بعد أن أزيل توجس البعض من أن يكون الإمام الخلف للإمام يحيى هو ابنه إبراهيم الذي انضم إلى حركة الأحرار. لقد تمكن طرح الفضيل الورتلاني من التأكيد على أنه ليس شرطاً أن يكون الإمام الجديد الذي سيختاره الأحرار هو الأمير إبراهيم، وأنه من الممكن أن يكون شخصاً غيره من خارج بيت حميد الدين. وبعد مشاورات وقع الاختيار على عبدالله بن أحمد الوزير ليكون إماماً دستورياً. وعلى ذلك راح الأحرار يعدون العدة.

بعد أن استكمل النقاش حول (الميثاق) الذي يلبي مطالب الفئات المتعددة المصالح والانتماء، وتم اختيار الوزراء والعناصر التي ستتبوأ المراكز في السلطة ومجلس الشورى، تولى عبدالسلام صبره إرسال (الميثاق) مع قوائم الأسماء بواسطة الخادم غالب الوجيه إلى عدن ليطلع عليه الأستاذان: النعمان والزبيري. وكان عبدالله الوزير الإمام المرشح قد اعترض على أن يتولى الأستاذ أحمد محمد نعمان وزيراً للخارجية رغم المبررات التي طرحها الفضيل الورتلاني من أن للنعمان علاقات بكثير من رجال الفكر والسياسة في البلاد العربية. وحاول الإمام المرتقب إقصاء النعمان نهائياً، ولكنه عاد فقبل على مضض بأن يتولى وزيراً للزراعة، ويعود سبب ذلك إلى تفاقم الخصام بين النعمان والوزير في النصف الأول من الثلاثينات حين كان علي عبدالله الوزير أميراً على لواء تعز عندما حاول إيقاف نشاط النعمان الثقافي في الحجرية. وعلى أثر ذلك سافر النعمان للدراسة في القاهرة بينما أقصي الوزير ليحل محله الأمير أحمد.

انطلاقة الانتفاضة الدستورية

كان الأحرار قد وصلوا إلى قناعة مؤداها أنه لابد من الانقضاض على نظام أسرة بيت حميد الدين، وإنشاء نظامهم. . وكان السبيل إلى ذلك موضع اختلاف. هناك من يرى أن الإمام يحيى قد أنهكته الشيخوخة وأنه على وشك أن يودع الدنيا، ولابد من الإعداد بعد موته للسيطرة وتغيير النظام؛ فالأمير إبراهيم يرى أنه لابد من التمرد الشعبي فور وفاة أبيه الإمام يحيى، وبدأ يرسل إلى السلطان الرصاص في البيضاء يطلب مساندته وتأييده في تمرد

الأحرار الذي يرى أن يبدأ من البيضاء. وكانت تراود الأمير عبدالله الوزير فكرة التوزع على المناطق، ويخرج الجميع على الإمام مطالبين بتغيير أوضاع حكومته والمطالبة بالإصلاح، ورد الأمـر إلى الشـورى بين المسلمـين وإلغاء ولاية العهد. وبتحقيق ذلك يكون التحرك في المناطق، وتكون قد تحققت المطالب، وإن أعلن الحرب على ذلك الإجماع تكون المقاومة بالحرب، وإذا قتل الإمام فلن توجد ردة فعل عند العامة من الناس الذين يؤمنون بقداسته لوجود المبرر، وهو أن الإمام قتل أثناء حرب. وكان البعض يرى أنه لابد من اغتيال الإمام وابنه الأمير أحمد ولي العهد أمير لواء تعز في يوم واحد، وتحريك الجيش للسطرة. وبذلك يتم إسقاط النظام، وإعلان النظام الجديد تحت مبرر مباغتة الأسرة الحميدية قبل الاستعداد.

وكان هناك من يعتبر أن الخطر الحقيقي هو ولي العهد، ولابد من القضاء عليه، وهناك من يرى العكس، فالخطر الحقيقي هو الإمام. وبالقدر الذي كان للأحرار عناصر مقربة للنظام، وخاصة لدى ولي العهد يسربون الأخبار للأحرار، كان لولي العهد عناصر يعتمـد عليها تُسِرُّهُ ببعض الوقائع التي يعرفونها. وكان ولي العهد يترقب موت أبيه كي يصبح إماماً وأميراً للمؤمنين، والحاكم بأمره ولذلك أخذ يتحفظ على من حوله.

وما أن غير عبدالله الوزير رأيه، ووافق على التخلص من الإمام يحيى وابنه الأمير أحمد في آن واحـد. . حتى توالت الاجتـماعات، وخاصة في صنعاء. وعلم الأحرار في عدن بالخطة الرامية إلى الانتهاء من الإمام يحيى وابنه الأمير أحمد ولي العهد في يوم واحد، ليتم على أثرها مبايعة عبدالله الوزير إماماً دستورياً، وتعلن الحكومة ومجلس الشورى والميثاق.

ولم يكن أمـام الأحـرار سوى تجنيد واحد منهم اختبرته معارك خاضها مع أسرته والقوى المؤيدة له لمواجهة جيش الإمام يحيى عندما حاول الأخير إخضاع منطقة (مارب) لسلطته الفردية في الثلاثينات. لقد عبر أبناء (مارب) وغيرهم من أبناء المناطق التي رفضت قيام حكم أسري بديلاً لنظام الاحتلال التركي حيث (جَيَّر) الإمام يحيى النضال الوطني البطولي لجماهير اليمن لصالح أسرته. . وعموماً فإن تلك الشخصية هي الشيخ علي ناصر القردعي الذي عُرف بشجاعته، وتعرض إلى الاعتقال والسجن في (غمدان) ذلك المعلم الوطني الذي حوله الإمام إلى سجن، وأشاعت زبانية النظام الإمامي أن الشيخ علي ناصر القردعي أعدم إلى جانب زميله الشيخ علي عبدربه الحميقاني الذي أعدم فعلاً، لقد أراد الإمام معرفة ردود الفعل لدى أسرته وقبائله تجاه إعدامه فكانت النتيجة عكسية إذ هاجم أخو القردعي أحد مراكز حكومة الإمام، واعتصم في جبال (مراد)، وتمكن الشيخ علي

ناصر من الهـروب من سجنـه، ولم يكن ذلـك الوطني الشجاع يعارض النظام الإمامي فحسب، وإنما كان أيضاً يعارض الوجود البريطاني في جنوب وطنه، والذي امتد إلى منطقة بيحان الواقعة قرب محافظته (مارب). ومما جعل آل القردعي أكثر معارضة للإمام. . هو أنه هدّم منازلهم وشرد أسرهم.

ومن وحي تقييم الأحرار لدور القردعي ومواقفه تم اختياره للقيام بأخطر مهام، إنها تعتبر الفتيل الـذي سيشعل الثورة ضد النظام الإمامي. واختار القردعي العناصر التي ستكون معه لتنفيذ تلك المهام، وهم ثلاثة من العناصر التي يثق بها ويطمئن إلى شجاعتها، الشيخ محمد قائد الحسيني، والشيخ محسن هارون وابنه.

ولكي لا يجد الأمير أحمد ولي العهد مجالاً لمقاومة حركة الأحرار فقد كلف باغتياله في تعـز كل من حمود الجـائفي، والمقـدم محسن غالب، والنقيب حسن بن صالح الشائف والنقيب محمد بن حسن أبوراس. وحدد الموعد يوم الأربعاء من شهر ربيع أول ١٣٦٧ هـ، الموافق ١٢ يناير ١٩٤٨م، ولكن القردعي تردد في القيام بالعملية وطلب فتوى من العلماء في جواز قتل الإمام. وتولى الوزير إعداد الفتوى وسلمه الوثيقة التي وقعها العلامة حسين الكبسي. وهكذا تأجلت العملية إلى ٧ ربيع الثاني ١٣٦٧ هـ الموافق ١٧ فبراير ١٩٤٨ م. ولكن الذي حدث أن محيي الدين العنسي وأحمد الحورش اللذين وصلا إلى الحديدة في طريقهما إلى تعز للتمهيد للميثاق أسرا حسين الحلالي نائب الإمام في الحديدة بيوم العملية والترتيبات التي يقدم عليها الأحرار، وكان الحلالي يعمل مزدوجاً مع الأحرار ومع الإمام في آن معاً. وقد أبرق بالشفرة إلى ولي العهد أحمد في تعز وأنبأه بوصول الحورش ومحيي الدين إلى تعز، وأوعز له ان يعجل من ترحليهما إلى عدن بحجة ضرورة السفر إلى القاهرة لإكمال دراستهما، وحثه على عدم التساهل في بقائهما، وأنه سيوضح له الأسباب في وقت لاحق. ولما تم ذلك أوعز إلى محمد علي مرشد الوكيل التجاري لحكومة بريطانيا في الحديدة بأن يبرق إلى والي عدن بوفاة الإمام يحيى. ولعلم الخادم الوجيه بصلة الحلالي بالأحرار أسرَّه بكلمة السر، وهي وصول برقية إلى عدن بإرسال (خمسين بنده)، وتعني إرسال كمية من الميثاق، وفي حالة قيام الحركة يضاف إليها (السوق جيد)، وتعني أنه تم قتل الإمام، وعلى ضوء برقية المندوب التجاري لبريطانيا في الحديدة بعث الوالي مندوباً عنه إلى الأمير إبراهيم يعزيه بوفـاة والده الذي مات بطريقة غامضة، وأوفد عدداً من رجال الأمن لحراسة (الجمعية اليمنية الكبرى).

وبمجرد تسفير الحورش ومحيي الدين إلى عدن وردت البرقية المتفق عليها، وعلى

الفور اجتمع الأحرار في عدن لبحث الوضع ونشر الميثاق. ونتيجة لتأكيد الحورش والعنسي على برقية الشفرة، وهو الأمر الذي بدد شكوك واعتراض الأستاذ أحمد محمد نعمان الذي عدل عن رأيه بالتروي. وعلى أثر كل تلك المؤشرات، قرر الأحرار بكل حماس نشر الميثاق وقائمة الأسماء التي شملت إعلان اسم الإمام الجديد عبدالله الوزير والحكومة، ومجلس الشورى، والمسؤولين، وتم الاتصال بالإخوان المسلمين لنشر الميثاق في جريدتهم، فقد كانوا يحتفظون بنسخ منه.

وفي صنعاء، كانت الاجتماعات واللقاءات تعقد تمهيداً للعملية الانقلابية وتولى الرئيس جميل جمال المهام العسكرية، ووضع الخطط العسكرية مع عبدالله السلال وأحمد المروني.

في ذلك اليوم، الأربعاء ١٢ يناير ١٩٤٨ م، الأول من ربيع أول ١٣٦٧هـ ، تم الاتفاق على الخطوات النهائية بقيادة الرئيس جمال جميل، وكان الترتيب أن يتولى المشائخ اغتيال الإمام يحيى. وكان اختيار المشائخ من قبائل مختلفة كي تتحمل القبائل التي ينتسبون إليها مسؤولية العملية، وكان الإمام في ساحة العرض ينتظر استعراض الجيش لتتم العملية أثناء الاستعراض. ولكن تأخر الشيخ القردعي الذي تأجل حضوره بسبب طلب الفتوى من العلماء بشرعية قتل الإمام المستبد، أجل العملية رغم الاستنفار والتهيئة لسماع النبأ. وما أن مضى نهار ذلك اليوم حتى انهالت برقيات التهاني التي علم بها حسن العمري الذي كان يعمل مراقباً على سجل البرقيات، وتولى عامل البرق عبدالله طاهر تسليم البرقيات إلى ابن الإمام يحيى الأمير القاسم.

في وقت أقدم فيه الأحرار في عدن على نشر (الميثاق) وبرنامج الحكومة وأسماء الثوار والموظفين الجدد في الدولة. كما تكرر النشر في صحف الإخوان المسلمين، وأصبح الإمام وولي العهد وكل أقطاب النظام الإمامي يعرفون الخطة ورجالها، وفي الوقت الذي كشف ذلك النشر خطة الأحرار كاملة، ساد في أوساطهم في صنعاء حالة من الرعب والخوف من الإجراءات الانتقامية التي سيقدم عليها الإمام ونظامه، كما أوجد الشك والريبة تجاه زملائهم في عدن ظانين أنهم أرادوا الوقيعة بمن في شمال الوطن وخاصة في صنعاء، وتولى عبدالله أحمد الوزير مواجهة الموقف بشجاعة ومراوغة، لقد واجه عتاباً مريراً من الإمام واضطر الوزير إلى نشر تكذيب مطول في جريدة (الإيمان) الرسمية، ولكنه كان يعلم أن ذلك لن يشفع له ولزملائه.

وفي عدن أصيبت جموع الأحرار بخيبة أمل عندما عرفوا أن النبأ ما هو إلا إشاعة

كاذبة، ووقفوا حائرين تجاه ذلك المنزلق الخطير الذي وقعوا فيه. في وقت بدأ الإمام يعد العدة للقضاء على أعداء نظامه بأن أمر بتجهيز مئات القيود وصناعتها. وأعلن أنه سيمكن ولي عهده من مقاليد أمور النظام وسيتنحى عن الإمامة والحكم. وأبرق إليه عدة مرات ليصل إلى صنعاء، ولكن ولي العهد تقاعس في تلبية طلب والده، خوفاً من أن يؤدي وجوده في صنعاء إلى أن يقضي الأحرار عليه وعلى أبيه في الوقت نفسه، وواجه الموقف بدهاء الواثق، إذ لم يقم بأي رد فعل سريع، وأوهم الجميع أنه ينوي الانتقال إلى صنعاء واستلام دفة الحكم بطلب من أبيه، وبث الإشاعات لتخويف الوطنيين واتخذ احتياطاته الأمنية، وظل يراقب الموقف متوقعاً أن الأحرار سيقدمون على التخلص من أبيه بعد أن كشف أمرهم ليظهر كمطالب للثأر لأبيه.

تفاقم الوضع في صنعاء، وأصبح الأحرار والإمام ونظامه في موقع المواجهة، وأصبح عبدالله الوزير أكثر الناس تحسباً لقتل الإمام، وهكذا ما كان من الأحرار إلا أن أقدموا على اغتيال الإمام في ١٧ فبراير ١٩٤٨، أثناء خروجه إلى حزيز حيث كان القردعي و(خبرته) - أصحابه قد أحكموا وضع كمين له قتل فيه كما قتل بجانبه القاضي عبد الله حسين العمري رئيس وزرائه. وما أن بلغ الوزير النبأ حتى اتجه إلى قصر غمدان ليسيطر على الأموال والسلاح، وبذلك أصبح عبدالله الوزير إماماً.

وعلى الفور تم التحرك العسكري من قبل الضباط الأحرار، منهم أحمد حسين المروني، وعبدالله السلال، وأحمد مثنى، وحسين عنبه حيث كان بعضهم يدرس في المدرسة الحربية التي كان يديرها العقيد شوقي - ضابط من أصل تركي - والمدرسة الحربية والإشارة اللتين كانتا من بين المدارس التي أنشأها الإمام بعد رحيل الأتراك.

اتخذ الرئيس جمال جميل من إدارة الأمن مركزاً للتحرك، وغرفة عمليات مستعيناً بعدد من طلبة المدرسة الحربية من ضمنهم، عبدالله اللقية ومحمد العلفي، وعبد الكريم السكري، ومحمد علي الأكوع، وحسين الغفاري، وعبدالله بركات، وعلي النعامي وأحمد محمد الحيمي، وحسن عنبه، كما شارك في الانتفاضة كبار طلبة المدرسة العلمية الذين أوكلت إليهم حراسة أسوار المدينة.

بعد مقتل الإمام يحيى والذي لم يكن مفاجأة للثوار، بقدر ما كان مفاجأة للرأي العام، تم تحريك المجال العسكري بقيادة الرئيس جمال جميل، وتولى عبدالله السلال الجيش المظفر، وأحمد حسين المروني الجيش الدفاعي، وكلف حسين عنبه بقطع أسلاك الهاتف. كما تحركت قطاعات في المدفعية والمشاة وطلبة الكلية الحربية وتمت السيطرة على

القصـور والمـراكـز الـرسمية. وسارت الأمور كما يرام عدا مقاومة أبناء الإمام: الحسين والحسن اللذين قاوما ولقيا مصرعهما، ومـع ذلـك استتب الأمن والهدوء في العاصمة صنعاء. وفي اليوم الثاني توافد العلماء والمشائخ وكبار رجال الدولة إلى الإمام عبدالله في قصر (غمدان) لمبايعته، وبدأ توزيع السلاح على المقاومين من الشباب وطلبة المدرسة الحربية، وسيطر النقيب جمال جميل على القصور الملكية بعد مقتل اثنين من أبناء الإمام.

وفي تعز وبعد عدة ساعات من اطلاع ولي العهد أحمد على نبأ مقتل أبيه، أعلن أنه متوجه إلى البيضاء بأمر من أبيه ليتمكن من مغادرتها في موكب من السيارات المحملة بالجنود والحرس والعتاد والمال متنكراً في ثياب الحرس، وترك سيارته الخاصة، وحشر نفسه بين الجنـود في سيارة أخرى. وهكذا نجا من الاغتيال ووصل إلى الحديدة حيث اجتمع مع النائب الحلالي وجمع ما فيها من جنود الجيش النظامي وتوجه إلى باجل.

ورغم مبايعة عبدالله الوزير وتجمع الآلاف بجانب القصر لمبايعته جماعات وأفراداً، إلا أن الإحساس العام كان بين متشائم ومتفائل تجاه قتل الإمام باعتبار أنه رجل شائب. لقد اضطر الأحرار أن يقدوا على عملية الاغتيال اضطراراً بعد كشف مخططهم، وكما هو الحال، فإن مقتل الإمام يحيى أثار أسئلة محرجة، ولم يخف بعض العلماء والمشائخ استياءهم لعدم علمهم بالأحداث، واحتجاجهم لقتل الإمام.

وكان من الطبيعي أن يسيطر الانقلابيون الأحرار على الإذاعة. . والتي تولى العمل فيها الأستاذ محمد أحمد نعمان والشكعة وعدد من الأساتذة المصريين. وتم إعلان (الميثاق) والحكومة الجديدة، وتولت الإذاعة بث مساوىء العهد البائد وأسباب الثورة، إلا أن قدرة الإذاعة الإرسالية كانت محدودة لعدة ساعات فقط، ومع ذلك فإن وجود أجهزة (راديو) كان نادراً، إذ لا يوجد إلا عند المسؤولين الكبار، ويندر وجوده عند عامة الشعب، لذلك لم تؤد الإذاعة أي تأثير يذكر لدى عامة الناس والرأي العام.

وفي عدن كان الأحرار المتواجدون هناك متفقين في حالة التخلص من الإمام يحيى، أو حدوث انقلاب في صنعاء على أن يتم تحركهم عن طريق مكيراس ـ البيضاء، ومن هناك يزحفون مع أكبر قوة بشرية إلى صنعاء. وكانوا قد نسقوا مع الرصاص بواسطة محمد عبدالله الفسيل، وبعد مقتل الإمام يحيى أرجىء التحرك عن طريق البيضاء لإصرار الأستاذ أحمد محمد نعمان الذي فضل أن يتم التحرك عن طريق تعز لاعتقاده أن مناطق تعز وإب وذمار التي سيمر منها الأحرار ستكون أكثر المناطق دعماً لهم وتأييداً للنظام الشوروي والميثاق.

في ثاني يوم الثورة ١٨ فبراير أبرق حسين الكبسي وزير خارجية النظام الإمامي الدستوري الجديد ببرقية تعزية إلى رئيس مجلس الشورى الأمير إبراهيم الموجود في عدن . . يعزيه بفقدانه والده، ويبلغه أن يتصل بحكومة عدن ويبلغها رغبة الحكومة الجديدة في التعاون مع بريطانيا إلى أقصى حد ممكن. لقد أراد وزير الخارجية بهذا أن يطمئن بريطانيا خوفاً من أية مواقف عدائية قد تخلق إرباكات أمام الوضع الجديد الذي بدأ بخطورة كبيرة تمثلت بتمكن ولي العهد السيف أحمد من ترك تعز والهرب إلى الحديدة، وتمكن من النجاة من كمين كان قد اتفق عليه خارج تعز، بأن كلف الأحرار النقيب حسن الشائف ومجموعة من الشباب لنصبه في الوقت الذي قام الأمير إبراهيم باتصالات عن طريق البرقيات إلى الإمام الجديد عبدالله الوزير يهنئه بالثقة التي أحرزها لخلافة أبيه، وبعث ببرقيات إلى عزام باشا أمين عام الجامعة العربية بصفته رئيس مجلس الشورى أبلغه فيها ما يكنه للإمام الجديد ويعلمه أن الشعب غير راض على ولي العهد أحمد وأن الإمامة انتخاب وليس تعييناً، ولم يكن الأمير إبراهيم المبايع الوحيد من أسرة بيت حميد الدين للإمام الجديد، فقد بايعه ابن الإمام يحيى السيف علي ومحمد البدر نجل السيف أحمد ولي العهد.

التسابق على السلطة والتحايل السعودي

لما أبلغ الإمام الوزير تحرك السيف أحمد من تعز إلى الحديدة، أمر حسين الحلالي الذي ظل حاكماً للحديدة بأن يلقي القبض عليه. ولكن الحلالي أوهم الإمام الجديد أن السيف أحمد يهيم في أراضي تهامة، بينما التقى بالسيف أحمد وعرض عليه ما يدور في صنعاء وأشعره بأن يتوجه إلى باجل.

وفي باجل زود مجاميع من مناصريه بما يحتاجون إليه من الأموال والسلاح، وأمرهم بالتوجه إلى صنعاء ليكونوا طليعة لهم على أن لا يتجاوزا آنس، وأن لا يسمحوا لأي قادم من صنعاء بالمرور إلا بإذنه. لقد كان هم السيف أحمد الوصول إلى حجة. . وفي الوقت الذي أبلغ الحلالي الإمام الدستوري أن أحمد في باجل على رأس قوة لا يستهان بها مما جعل الإمام يفكر في منازلته، ولكنه أرسل ثلة من الجنود بعث السيف أحمد من باجل برسالة إلى الشيخ هادي هيج عامل (الزهراء) وهو شيخ إقطاعي يملك معظم الأراضي والقرى التي تفصل بين الحديدة وحجة. وكان للهيج صلة بالإمام الوزير وصداقة متينة بالملك عبدالعزيز

آل سعود وأخيه الأمير فيصل. وتضمنت رسالة السيف أحمد إلى الشيخ هادي هيج طلبه لمقابلته لأنه ينوي الهجرة إلى بيت الله الحرام بعد أن ضاقت به الحال بعد مقتل أبيه وأخويه، وأنه لا يريد أن يشعل نار الفتنة، ويطلب منه التوسط لدى الملك عبدالعزيز وإشعاره بأن يسمح له باللجوء مع مرافقيه إلى المملكة السعودية، وبعث برسالة بواسطته إلى الملك السعودي. وانطلت تلك الحيلة على الشيخ الهيج. كما بعث بثلاث برقيات من باجل إلى الإمام الوزير، يعلمه أنه وصل إلى باجل في طريقه إلى صنعاء، لما عرف بمقتل والده، وأنه بلغه أن الإمام الوزير يطلب البيعة له، وأنه ـ أي أحمد ـ قد سبق أنه بايعه في بيت الفقيه ولم يحدث نقضاً للبيعة.

ورد عليه الإمام الوزير بأنه سيكون البحث عن قتلة الإمام، وأن الناس قد بايعوه وحملوه الحجة، ودعاه إلى الدخول فيما دخل فيه الناس، وله كل التكريم والإعزاز.

وهكذا نفذ السيف أحمد إلى حجة ليصلها في ٢٠ فبراير ١٩٤٨م، أي ثالث يوم الثورة، فقد يسرت له خيانة الحلالي للثورة ورجالها أسباب النجاة ونجاح خططه. ولولا تواطؤ الحلالي ما استطاع أن يصل حجة، المنطقة التي يعتبرها معقلاً له. في وقت كانت أسرة بيت حميد الدين قد انهارت، ففي اليوم الذي وصل فيه السيف أحمد حجة، كان ابنه البدر قد أبرق معلناً مبايعته للإمام الدستوري الجديد.. كما وأن الصحف اللبنانية نشرت نبأ اتصال السيف أحمد بالملك عبد العزيز آل سعود، وحللت أنه يعيش حالة من الجزع، وغلبه اليأس، وكان الملك عبدالعزيز آل سعود لا يرى في عمل الوزير إلا جريمة وفتنة، فتجاوب مع السيف أحمد بن يحيى بما استثار فيه روح الاستبسال وأمده بما قواه..

ومن حجة تمكن السيف أحمد من بعث الرسل إلى كل قبيلة، يستجير بمساعدتهم وأخذ الثأر لإمامهم القتيل الطاعن بالسن، وأباح لهم صنعاء بمن فيها. واستنهض نبأ ظهوره من حجة معنوية مؤيديه وإخوانه الذين بقوا على قيد الحياة، وخاصة الحسن والمطهر اللذين أطلق سراحهما من السجن، وتمكنا من الوصول إلى منطقة حاشد لاستنهاض قبائلها.

كما واكب وصول السيف أحمد حجة سوء التفاهم الذي احتد بين الإمام الوزير وبعض مشائخ أرحب الذين طلبوا سلاحاً وقدموا شروطاً مقابل دعمهم للحركة، وهو ما رفضه الإمام الوزير مما استثار تذمرهم، وفي الوقت نفسه لم يضع قادة الثورة لحجة أية أهمية، ولم تُعد قوة عسكرية تكون على أهبة الاستعداد لمجابهة أية احتمالات.

وفي اليوم الخامس من أيام الثورة نشرت صحيفة (صوت اليمن) نبأ وصول وفد

الإخوان المسلمين إلى صنعاء برئاسة عبد الحليم بك عابدين سكرتير عام جماعة الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي، وعضوية تميم بك سكرتير تحرير جريدة الإخوان المسلمين، وأحمد فخري بك مدير المتحف الأثري في مصر والذي مثل اليمن في المؤتمر الأثري في دمشق قبل ثلاثة أشهر، واستقبل الوفد السيد الكبسي وزير الخارجية، والأستاذ محمد محمود الزبيري، وزير المعارف، والفضيل الورتلاني مستشار الدولة العام.

وفي اليوم الثاني للثورة قد توجه من عدن إلى تعز على رتل من السيارات قدرت بـ ٤٣ سيارة الأمير إبراهيم، رئيس مجلس الشورى، والسيد حسين الويسي وزير المواصلات، والأستاذ أحمد محمد نعمان وزير الزراعة، والقاضي محمد محمود الزبيري وزير المعارف، والبراق مدير وزارة الخارجية، والحورش مدير وزارة المعارف. ومعهم ٤٩ شخصاً من كبار رجال الأحرار من بينهم عبد الإله اغبري، ولقمان المحامي، والأستاذ محمد حسن خليفة، ومحمد عبدالله الفسيل. وكانت طائرتان مصريتان قد وصلتا إلى تعز لنقل الأمير إبراهيم ورفاقه من تعز إلى صنعاء. كما وصل إلى تعز الخادم غالب الوجيه وزير المالية، وجازم الحروي محمد مدير جمارك لواء تعز.

وشكلت في تعز هيئة استشارية برئاسة زيد علي الموشكي مدير وزارة الداخلية لتساعد أمير لواء تعز محمد أحمد باشا. ونشرت (صوت اليمن) تقريراً عن الحالة في تعز بأنها هادئة، وكان قد تم إطلاق سراح ٣٤٤٣ سجيناً و١٧٤٤ رهينة، واستقبل الناس الثورة بالفرح إذ كانوا عن بكرة أبيهم يطلقون الضحكات التي حبسها الطغاة في شفاههم زهاء أربعين عاماً.

وتوالت فرق الشباب المسلح بالقنابل اليدوية والبنادق الخفيفة يحرسون الدوائر الحكومية والمستودعات ومخازن السلاح والأموال، وحمل بعضهم السلاح بالاشتراك مع الجيش لحماية النظام العام. وإلى صنعاء وصلت جموع من الشباب جواً للدفاع عن صنعاء حيث سُلِّحوا وتم نقلهم إلى جبل نقم[١٠].

نشرت صحيفة (صوت اليمن) بأن حكومة النظام الشوروي الجديدة تنوي شراء أسلحة ثقيلة وخفيفة لتسليح الجيش ومنها شراء ٢٤ طائرة قاذفة للقنابل و١٠ مقاتلات و٤٠٠ مدفع ميدان وألف مدفع برن مضاد للدبابات وكمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة.

وتوجه الأستاذ أحمد محمد نعمان وبرفقته محمد عبدالله الفسيل وإبراهيم الحضراني مع جمع من الشباب من تعز إلى إب في طريقهم إلى صنعاء، وفي إب كان الحسن أمير اللواء متغيباً وينوبه القاضي أحمد بن أحمد السياغي الذي تسلم برقية من الوزير، وهي البرقية

نفسها التي عممت على الألوية بأن الإمام يحيى مات، وأن أهل العقد والحل قد كلفوه بالقيام بمهـام الإمـامـة، وطلب أخذ البيعة وحزم الأمور، كما طلب الإمام الجديد من السياغي التعاون مع عبد الرحمن الإرياني وأحمد محمد مفضل ويحيى عبدالقادر على تسيير أمور اللواء، وتمكن السياغي من التملص من المسؤولية بعد أن سمع أن السيف أحمد في حجة وترك إب ليلحق به بعد أن كلف يحيى عبد القادر بشؤون لواء إب يساعده القاضي الإرياني.

في ٢٨ فبراير وصل النعمان مع الجموع التي معه إلى إب، وكانت الأوضاع قد بدأ يتنـابهـا الارتبـاك، ورغم المحـاذير إلا أن الأستاذ نعمان واصل السفر تجاه يريم في ظل التقديرات التي تشير بأن الوضع غير آمن. ولنجدة صنعاء تمت الاتصالات وتجنيد بضعة آلاف من المتطوعين من أبناء لواء إب، ونقل بعض الأسلحة من تعز ليتولى الشيخ علي بن محسن باشا والشيخ أحمد بن حسن باشا والنقيب عبد اللطيف بن قائد بن راجح قيادة ذلك الجيش بعد أن تمكن القاضي عبد الرحمن الإرياني والسيد محمد المنصور من إيصال الأسلحة اللازمة.

وفي الأسبوع الثاني من قيام الثورة كان العديد من الوزراء قد وصلوا صنعاء، وعقد مجلس الـوزراء جلساته الأولى برئاسة علي عبدالله الوزير رئيس الوزراء لدراسة الموقف، وكذا فعل مجلس الشورى واتخذت العديد من القرارات. ومن تلك القرارات أن يتولى الأمير إبراهيم رئاسة الوزراء، والأمير عبدالله الوزير رئاسة مجلس الشورى، واتخذت العديد من القرارات العملية وهي :[١١]

* توجه الأمير علي بن عبدالله الوزير إلى تعز كونه تولى شؤون إدارتها في السابق لعشر سنوات لماله من دراية بشؤونها ومعرفة بسكانها وشخصياتها المؤثرة كي يحشد جيشاً يتوجه إلى حجة لمحاصرتها، ويتولى قيادته السيد حسين الحوثي الذي تبوأ منصب أمير حجة.

* توجه حسين عبد القادر وزير الدفاع إلى الحديدة لما للحديدة من أهمية كميناء رئيسي، وضبط أمورها بعد أن اتضح بما لا يدع مجالاً للشك خيانة حسين الحلالي للأحرار والقضية الوطنية وانحيازه إلى ولي العهد وصديقه السيف أحمد، بعد أن دعمه بكل ما مكنه من تجنيد للفرق العسكرية لتتوجه معه إلى حجة، إضافة إلى المال والسلاح.

* توجه محمد أحمد الوزير الذي كان يتولى شؤون عمران في مقدمة حملة لمواجهة الحملة العسكرية التي يقودها ولي العهد.

* يتولى السيد محمد بن محمد الوزير قيادة حملة تتجه إلى (شبام) و(كوكبان) ويتولى محمد

علي الوزير قيادة الحملة نحو (كحلان) لمحاصرة حجة.

* كما تقرر أن يتوجه الشيخ علي محمد نعمان إلى مقر عمله كأمير للواء البيضاء.

ولم تنفذ تلك القرارات، فقد كانت الأمور قد بدأت تسوء كثيراً، حين تعذر وصول حملة تعز المتجهة إلى صنعاء من إب، وانكسرت الحملة التي قادها محمد بن علي الوزير عندما اعترضتها القبائل، وقد أدى فشل تلك الحملة إلى ارتفاع معنويات القوى المؤيدة لولي العهد، وتمكن الأمير العباس بن الإمام يحيى من السيطرة على منطقة (عمران) بدعم من قبائل أرحب. وما أن انكسرت تلك الحملة حتى هاجمت قوات السيف أحمد بقيادة عبدالله أبو منصر (شبام) وساعده الأمير العباس الذي اشترك في محاصرة (شبام) التي تعرضت للنهب حتى تم استسلام القوات الدستورية وقائدها. لقد أباحت أسرة بيت حميد الدين نهب المدن.

ولأن حسين عبد القادر لم يتوجه إلى الحديدة فقد ظل حسين الحلالي يدير شؤونها. وإلى الحديدة توجهت قوات من الجيش والمتطوعين بقيادة الحوثي، وأظهر حسين الحلالي أمير لواء الحديدة حماساً غير معهود في تزويد تلك القوة بما تحتاج من المؤن والطعام. وفي الوقت نفسه أبرق إلى السيف أحمد يعلمه أن قوات لا يستهان بها تتجه إلى حجة بقيادة الحوثي وعبد القادر أبو طالب. وفي منطقة (الطور) قرب حجة تمكنت كمائن السيف أحمد من مواجهة تلك الحملة. وبعد معارك حامية فشلت الحملة وأسر قائداها الحوثي وعبد القادر أبو طالب.

كان الإمام الدستوري عبدالله بن الوزير قد أبرق إلى الملك عبد العزيز آل سعود يشعره بوفاة الإمام يحيى، ومبايعته، على أمل أن يؤيده ويبلغ الجامعة العربية للاعتراف بالوضع الجديد، لما له من علاقات حميمة تربطه به، غير أن الملك عبد العزيز لم يبد أي حماس للطرفين في البداية، وأعلم الوزير أنه أبلغ الجامعة العربية بما حدث وما ستقرره الجامعة لن يخرج عنه.

كانت الجامعة العربية حتى عام ١٩٤٨م مشكلة من سبعة أقطار عربية وقعت على ميثاقها وهي: مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان والسعودية واليمن. ولم تكن بقية الأقطار الأخرى قد حققت استقلالها بعد. وفي الوقت الذي أبرق الإمام الدستوري الوزير إلى الجامعة يطلب منها تأييد الإمامة الدستورية التي حلت محل الإمام الذي أخل بشروط الإمامة باستبداده وظلمه وتحجره وانغلاقه ورفضه لأي تطور في البلاد كان السيف أحمد بن يحيى قد أبرق إلى الجامعة العربية طالباً منها التدخل، وحكّمها بينه وبين الحكومة الدستورية

وانتدب شخصين لتمثيله هما علي المؤيد مندوب اليمن في الجامعة العربية والحسن بن علي بن إبراهيم، واللذين كانا في القاهرة وانتقلا إلى جدة لمقابلة وفد الجامعة العربية. وعلى ضوء ذلك أوفدت الجامعة وفداً مكوناً من مندوبيين لأعضائها السبعة برئاسة الاستاذ عبدالرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية لتقصي الحقائق.

وصل وفد الجامعة العربية إلى جدة ليلتقي بالملك عبد العزيز آل سعود الذي كان من المفروض أن يكون في جدة للاجتماع بالوفد، الذي كان عليه مواصلة السفر إلى صنعاء إلا أن الملك استدعى الوفد إلى الرياض.

كانت الحكومة الدستورية ترى أن وصول وفد الجامعة العربية إلى صنعاء سوف يعزز موقفها، ويساعدها على تثبيت وقف إطلاق النار الذي بدأت تدعو إليه. وهو الأمر الذي سيكسبها وقتاً لمعالجة حالة الارتباك والاستعداد لمواجهة الموقف.. وكان تأخير وصول وفد الجامعة العربية من صالح السيف أحمد الذي بدأ يحقق انتصارات عسكرية وتزايد وقوف القبائل معه، إما عن جهل أو طمع بـ (الفيد) ونهب صنعاء كما وعدهم، أو استجابة إلى استمرار السيف أحمد لأخذ الثأر لإمامهم الشائب الذي قتل ظلماً وعدواناً حسب تعبيرهم. وفي الوقت الذي كان وفد الإمامة الدستورية المؤلف من الخادم الوجيه وزير المالية، والموشكي في انتظار وفد الجامعة الذي سيصل من جدة إلى الحديدة على الباخرة، عرج الوفد على الرياض مستجيباً لنصيحة الملك عبد العزيز بالتريث لمداولة الآراء.

وفي تلك الاثناء كان ولي العهد السيف أحمد يعلن أن الملك عبدالعزيز والملك فاروق ملك مصر يقفان إلى جانبه، ولتضييع الوقت سافر وفد الجامعة إلى المدينة لزيارة قبر الرسول ﷺ. وفي تلك الأثناء كان القتال يدور في حصن (نقم) المرتفع العالي المطل على صنعاء بين جموع المتطوعين والطلبة العسكريين بقيادة محمد بن علي الوزير والملازم أول عبد الكريم السكري، والشيخ علي ناصر القردعي، وبين حامية (نقم) المؤيدة لإمامة بيت حميد الدين.

لقد كان الوقت يمضي لصالح بيت حميد الدين، وكي تستعجل حكومة الدستور وصول وفد الجامعة العربية قررت إرسال وفد برئاسة الأمير عبد الله بن علي الوزير وعضوية كل من الأستاذ محمد محمود الزبيري والفضيل الورتلاني إلى السعودية. بعد ١٨ يوماً من الثورة، ولم يكن ذلك الوفد سوى الوفد الثاني، فقد بعث الوفد الأول في ٢٥ فبراير ١٩٤٨م برئاسة عبدالله عبدالإله، أي بعد أسبوع من الثورة. وقدم وفد الحكومة الدستورية مذكرة شاملة إلى وفد الجامعة في العاشر من مارس ١٩٤٨م في الوقت الذي بدأ فيه الوضع العام

لا يبشر بخير من جراء الهزائم المتكررة، وكانت صنعاء تعيش حالة من التسيب. ولمعالجة الموقف كان الرأي أن ينتقل الإمام عبدالله الوزير إلى ذمار أو رداع كخط ثانٍ للمواجهة، إلا أن الإمام رفض ذلك الرأي الذي أكده الرئيس جمال جميل، ورغم تلبية قبائل بني مطر وبعض من قبائل بني حشيش ومن رجال رجام للدفاع عن صنعاء بالتمركز في ضواحيها إلا أن موقف الثوار كان يزداد ضعفاً.

تردد الإمام الوزير في طلب وقف إطلاق النار في البداية، إلا أنه وافق مضطراً بأن يقوم أبو طالب والعلامة قاسم العزي بدور المفاوض بين الطرفين من أجل وقف إطلاق النار. ولكن الموقف كان يميل بسرعة لصالح بيت حميد الدين، وخاصة بعد تأييد حاشد وجبل عيال يزيد، وعيال سريح وأرحب وهمدان وبذلك فشل العلامة قاسم العزي من أداء دوره وقفل عائداً إلى صنعاء من منطقة (عمران).

لقد ازدادت الهجمات باتجاه صنعاء شراسة واندفاعاً، وازداد تطويق الحصار على صنعاء، حتى كاد يخنقها، وفي الوقت الذي كان العديد من الجنود في الجيش في صنعاء يتسربون في اتجاه قوات ولي العهد، أو إلى قبائلهم المؤيدة له، انقلب علي بن حمود شرف الدين ضد الثورة بعد أن أيدها، وإذا به يزحف على رأس قوات من القبائل من الجهة الجنوبية ويحتل قرية (حدة)، وأمكن بذلك إطباق الحصار على صنعاء من الجهتين الغربية والجنوبية.

كان الأمل يراود المدافعين في صنعاء بأن تصل النجدة من جهة تعز وإب، ولكن تلك النجدة انقطعت أخبارها بعد أن قطعت أسلاك الاتصال اللاسلكي بين صنعاء وذمار. وهكذا خاب الأمل في وصول النجدة إلى صنعاء من تعز وإب عن طريق ذمار.

وفي ١٢ مارس ١٩٤٨م ساد صفوف الأحرار في المدينة صنعاء القلق والرعب، فقد كانت المعارك ضارية في (نقم) وكانت القبائل المحيطة بصنعاء مبيتة الانقضاض على المدينة التي لا زالت حتى ذلك اليوم تقاوم، وعزز انقطاع الاتصال تأكد الرئيس جمال جميل من أن قلعة (نقم) قد سقطت، ولا يعلم مصير الجموع التي تقاتل هناك، والتي من ضمنها مجاميع من الشباب الذين وصلوا من عدن. ومما زاد إحساسه بالكارثة الوضع في قصر (غمدان) حيث مكان اعتقال أولاد الإمام يحيى، إسماعيل، ويحيى، وعلي، والقاسم، والذين تمكنوا من الاتصال بالعساكر بسبب سجنهم غير المشدَّد وتوزيع الأموال، والاتصال بمؤيديهم في المدينة.

وفي ذات اليوم كانت تقديرات الرئيس جمال أن أولاد الإمام سيقومون من خلال

مؤيديهم باغتيال الوزير، الإمام الدستوري، وسيتم فتح الأبواب للقبائل، وحذر الرئيس جمال جميل الإمام بواسطة أحد أقربائه الذي تسلم المكالمة الهاتفية بأن يكون حذراً ولابد من تغيير الحراسة وتشديدها.

كان الثوار قد تمكنوا من الحصول على هواتف تصل بين بعض المواقع الهامة، ولم يكن ذلك هو التحذير الأول من الرئيس جمال جميل الذي كان يتمتع بحس عسكري وأمني فائق، فقد سبق أن نصح الإمام الدستوري بالخروج من صنعاء إلى مدينة أخرى، ذمار أو رداع. ولكن الإمام لم يعر تلك التحذيرات أي اهتمام، كما نصح بأن يتم إبعاد أولاد الإمام يحيى المعتقلين عن صنعاء إلى أي منطقة أخرى. غير أنه أبقاهم في سجن قصر غمدان بمثابة الاحتفاظ بهم كرهائن في متناول يده.

لقد كانت تقديرات الرئيس جمال جميل أن سقوط قلعة (نقم) سوف تكون القشة التي ستقصم ظهر البعير، إلا أن تقدير رجال القصر كانت ترى أن تلك المعلومات ما هي إلا إشاعات. وفي ذات الوقت بلغ الرئيس جمال جميل أن الأساتذة المصريين اعتذروا عن تشغيل الإذاعة. كان الرئيس جمال جميل يعيش حالة من القلق الشديد والتوجس، وكان يعتقد إذا مرت تلك الليلة بخير فربما يطول الصمود دفاعاً عن صنعاء. وفي المساء احتل المناصرون لبيت حميد الدين (نقم) بعد أن انضم بعض الجنود من القبائل الذين كانوا يقاتلون مع النظام الدستوري إلى القبائل المناصرة للسيف أحمد واعتقلوا من تبقى من المقاتلين في (نقم) وغيره.

ومما عزز موقف بيت حميد الدين تمكن أبناء الإمام من الهروب من السجن بواسطة حراسهم، وتمكن هؤلاء من الاشتراك مع مؤيديهم بضرب قصر غمدان. ورغم المقاومة لم يستطع المدافعون في القصر من الصمود، ولم يبق من المقاومين سوى عبدالله الوزير الإمام الدستوري، ومحمد بن حسين زيد، والحاج حمود الحسيني، وعزيز تقي، والقاضي محمد السياغي، حتى تم استسلام الإمام..

ومع سقوط قصر غمدان لم تعد المقاومة مجدية من قبل من بقي تحت قيادة الرئيس جمال جميل من تلاميذ وضباط المدرسة الحربية فأمرهم أن يحاول كل منهم النجاة بنفسه وبالطريقة التي يراها. وتوجه إلى أماكن حرس سور المدينة ليجدها خالية من الحرس، فقد تركوا الأسلحة بعد أن فتح أنصار بيت حميد الدين أبواب صنعاء، وتعالت أصوات المنادين بانتصار السيف أحمد والأسرة الحميدية، وبدأت عملية اعتقال الأحرار.. فقد كان أنصار بيت حميد الدين يسلمون الثوار إلى السجون تاركين مصيرهم للسيف أحمد وإخوانه.

واتجهوا وهم يهتفون: (وامتوكلاه) صوب المنازل يعيثون فيها نهباً وفساداً. وبذلك سقطت أول حكومة وطنية.

كان السيف أحمد بن يحيى قد أعلن عن نفسه إماماً عندما بدأ مباشرة كتابة عشرات الرسائل إلى أنصاره من المشائخ والقبائل باسم أمير المؤمنين. لقد أعلن عن نفسه إماماً، وبعد أن احتل مناصروه صنعاء عين أخاه الحسن أميراً لصنعاء، والعباس مسؤولاً عن القصور، وأباح صنعاء للجموع من مناصريه الذين دخلوها منتصرين ليهبوا إلى نهبها تحت إشراف إخوانه، فتعرضت الممتلكات للنهب، وسكان المدينة إلى الإرهاب والنساء إلى الهتك، لقد كان عملاً رهيباً لا يقبله العقل ولا المنطق ولا الإسلام أو أخلاقيات المنتصر.

لقد انهزم الأحرار بعد أن دام نظامهم الإمامي الثوري ٢٦ يوماً، ولكن الثورة لم تنته، لقد أخمدت نيرانها وتحولت إلى جمر تحت الرماد..

فشلت الانتفاضة.. ولم تنته الثورة

ينتاب من تابع أحداث انتفاضة ١٩٤٨م، أكان من العناصر التي عاشت أحداثها أو حتى من استقصى أحداثها قراءة لما كتب عنها، شعور بالرهبة، يجاذب مشاعره، ويبدو له أنه يستعرض أحداثاً درامية تتراءى له متراكضة.. لا تتوقف في عموم ساحة الوطن اليمني، خلال ستة وعشرين يوماً من عمر أول دولة تحققت على أرض الواقع؛ صنعتها تراكمات الواقع، ونضال الحركة الوطنية التي اندفعت نحو حلم أرادته أن يتحقق متماثلاً مع النظام نفسه الذي تداعى بسرعة مذهلة، وانبلج الحلم حقيقة واقعة أمام الثوار... وبعد ثلاثة أسابيع وأربعة أيام تلاشى الحلم الوطني، وانبرى النظام المنهار ينتصب من جديد. ليعمِّد بقاءه بجدول من الدماء التي سفكت من أوردة رقاب الوطنيين الذين وقفوا بشموخ في ساحات الإعدام وأمام السياف الذي يرفع السيف ويهوي به على رقاب أبطال الثورة.. وتبتر الرؤوس، وتجثو الأجساد المكبلة بالقيود على تربة ساحة الإعدام والدماء تتطاير من الأوردة الممزقة.

أمام تلك الوحشية في قتل الخصوم السياسيين، يدرك المرء أي نظام ملكي عاتٍ هو ذاك المتربع على شمال الوطن اليمني، ويدرك الفارق بين تعامل الثوار مع خصومهم من أبناء الإمام أثناء تلك التجربة المتدفقة بالأحداث التي استمرت من ١٧ فبراير ١٩٤٨م حتى ١٤ مارس ١٩٤٨م.

سقطت صنعاء بيد الأسرة الحميدية. . وتحولت إلى (فيد) حلل القتل والسلب والنهب، وسبي النساء، وتحطيم أبواب المنازل والمتاجر ونهب محتوياتها، والويل لمن يحاول أن يعترض حتى بكلمة، لقد حلل الإمام أحمد حميد الدين بعد انتصاره، كل شيء للقبائل التي ساندته على هزيمة سلطة الثوار؛ السلطة الثورية. وما أن أطمأن أن المدينة العاصمة قد أمست محتلة بالإثم والفجور والقرصنة معتقداً أنه قد انتقم من العاصمة التي أذعنت لحريتها من حكم نظام البغي والفجور لأيام معدودة، وما أن استعاد المدينة ليبدأ عهده الدموي حتى جرت اعتقالات لرجال الأحرار في كل المدن اليمنية، في ظل ارتباك كل الأوضاع، وسادت الاعتقالات بدون تعليمات أو تحديد، من قبل الأمراء من أبناء الإمام ومؤيديهم، وكذا القبائل، حتى الفارون كانوا يقعون بيد القبائل ثم يسلمونهم إلى مراكز السلطة.

وساد شمال اليمن جو أفظع قتامة من أي مرحلة في تاريخ اليمن، إذ تمكن رجال ومؤيدو النظام الإمامي من إقناع الرأي العام أن الدستوريين هم أناس يريدون اختصار القرآن، وأنهم يريدون تسليم البلد للنصارى، وملحدون، وقتلوا ظلماً وعدواناً الإمام التقي المسكين الشائب الكبير في السن. ولأن حركة الأحرار لم تتمكن من بلورة وعي وطني، ورغم أنها لم تتجاوز النظام الإمامي، فقد استبدلت حركتهم إماماً بإمام لإرضاء الرأي العام، وحتى ذلك الأمر لم يستسغ. فقد انضم إلى المعتقلين متطوعون بدافع تقديم خدمة إلى نظام الإمامة، أو بفعل الخوف من بطش الإمام أحمد، إذا عرف أن فلاناً أجار دستورياً أو رآه ولم يبلغ عنه أو يقبض عليه. لقد أضحت كلمة دستوري شتيمة لا تضاهيها أية شتيمة، إنها تعني الإلحاد والكفر، والخيانة، وتكدس الأحرار في السجون تمهيداً لنقلهم إلى حجة، حيث المدينة التي جعلت منها إمامة بيت الدين معقل التجائهم في زمن الحاجة أو الشدة.

في حجة، عدد من السجون ذات درجات، ومنها سجن (المنصورة) وهو سجن يطلق عليه (دار الضيافة)، ويليه سجن (القلعة) ثم سجن (نافع)، وهو أشد وأرهب السجون. نقل المعتقلون جماعات من المدن اليمنية إلى حجة[12]. . زرافات، كبلوا بالسلاسل والأغلال على رقابهم. ومنهم من نقل سيراً على الأقدام لمراحل بهدف التشهير واستعداء الناس عليهم من خلال الحاقدين ومؤيدي النظام الإمامي، الذين كانوا يرددون الشتائم ضد الأحرار، ويبصقون عليهم ويرجمونهم بالحجارة والقاذورات. . ويغرقون بالدعاء للإمام. . ويشيدون بانتصاره. ولعله من المهم أن نذكر هنا أن الإمام أحمد أعطى

لكل أقربائه ومؤيديه حق اعتقال كل شخص يشك أنه من أعضاء المعارضة والزج به في سجن المنطقة التي يتم الحصول فيها على الدستوريين، وهكذا استقبلت سجون صنعاء وتعز، والحديدة ورداع جموعاً من المعتقلين، ثم أمر بنقل العناصر القيادية إلى سجون حجة الرهيبة.

بعد أن اطمأن الإمام أحمد إلى سقوط صنعاء.. واعتقال العناصر القيادية من الأحرار انتقل إلى لواء تعز، ولم يدخل المدينة، فقد أقام (في القاعدة)، وهي منطقة تقع بين إب وتعز، ليطمئن من تصفية جيوب الأحرار في مدينة تعز التي جعلها مقراً لحكمه. وبذلك أطلق عليها العاصمة الثانية، فلم يستطع الإمام تجاوز صنعاء ودورها التاريخي كعاصمة رغم حقده عليها وإطلاق المسعورين لهد كيانها ونهب ممتلكات سكانها وإذلالهم حتى لا تكرر صنعاء عداءها للنظام الإمامي، ونسي أن صنعاء قد تمرست على الحصار والمؤامرات وجبروت الحكام الطغاة من قبله.

في القاعدة استنفر الإمام أحمد قواه لمواجهة علي بن محسن باشا في العدين، والذي اشترك بتشكيل فرق المتطوعين لدعم الثورة، ولكن الوقت القصير، وسرعة سقوط صنعاء أعاقت استكمال إعداد الفرق التي تجمعت بالآلاف. ولم يكن أمام علي بن محسن باشا إلا أن يتمترس في العدين ويعلن التمرد.. وأشرف الإمام من القاعدة على تسيير حملة، وفي الوقت نفسه سير وساطات من الأعيان الواثق بهم. وفي ٢١ جمادى الأولى ١٣٦٧ هـ استسلم الباشا.. وبعدها عاد الإمام أحمد إلى قصر المقام الشريف في عرضي مدينة تعز.

ومن هنا زاول لعبة الموت وأصدر أوامره بإعدام الأحرار جماعات وأفراداً على مدى حوالي نصف العام.

وفي ٢٩ جمادى الأولى ١٣٦٧ هـ، أعدم عبدالله الوزير، الذي تولى منصب الإمام بعد مقتل الإمام يحيى، وظل نظامه الدستوري ستة وعشرين يوماً.

وفي اليوم نفسه بعد إعدام الإمام عبدالله الوزير قطعاً بالسيف، قدم المناضل زيد بن علي الموشكي إلى ساحة (القاهرة) لتنفيذ حكم الإعدام[١٣].

صرخ زيد الموشكي وقال: من حكم عليَّ بالإعدام؟

وحين قالوا له.. الإمام قال: وأين الحكم؟

أخرج نائب الإمام من جيبه ورقة تلغراف.. تقول:

«من أمير المؤمنين إلى الأخ نائب حجة يكون قطع رأس زيد الموشكي والسلام».

وقال من حضر لمشاهدة إعدامه إن زيداً صاح قائلاً: «ليس هذا بحكم شرعي،

وخطف الوريقة ومزقها ونثرها بين رجليه، ورفع السياف حسامه ليقطع رأسه، وزيد يقول: لا تفتحوا هذا الباب يا مغفلون، ستندمون».

كتب عن زيد زميله أحمد محمد الشامي، الذي سجن وأطلق سراحه يقول: «أعرف زيداً شجاعاً ثابتاً، إنه لم يحزن لفراق هذه الحياة، لكنه رأى ببصره الدرك السحيق للعبث وراءه مداه، وكيف أن وريقة صغيرة صفراء في كف عسكري تكفي لإعدام حياة بلا قضاة، بلا محكمة، وخاف على مستقبل اليمن، وصرخ بمن حوله: ستندمون إن أطعتم الإمام بقتل من يريد، ودون محاكمة، وستفتحون باب العبث والفوضى. ولم يصْح الجهال فضربوه وشتموه، ولم يقطع رأسه السياف إلا بعد أن عذبه».

وصلبوا الجسمين في (حورة) وعلقوا الرأسين قبل نقلهما إلى صنعاء.

وتتابعت تلك الوريقات الصفراء بأوامر الإعدام عن طريق (التلغرافات) من الإمام أمير المؤمنين إلى النائب:

في ٣٠ جمادى الأولى يكون قطع رأس كل من:

محمد علي الوزير، ومحمد بن حسن بن قائد أبو راس، وحسن صالح الشائف، وعبدالله بن حسن بن قائد أبو راس، وأحمد البراق.

وفي جمادى الثانية ١٣٦٧ هـ وصلت وريقة تقول: يكون قطع رأس كل من:

أحمد المطاع، وعبدالوهاب نعمان، ومحمد بن علي الوزير، وعبدالله بن محمد الوزير.

في هذه الوجبة من الأحرار الذين أعدموا دون محاكمة العلامة محمد بن محمد الوزير الذي كان يعمل حاكماً للمقام، «ويعني منصب قاضي القضاة» مع ابنه الشاب عبدالله.

وفي الأول من رجب و١٥ شعبان ١٣٦٧ هـ، وبعد وصول الوريقات الصفراء التي تحمل أمر الطاغية أحمد ـ يكون قد أعدم كل من:

محيي الدين العنسي، وأحمد الحورش، ومحمد صالح المسمري، وحسين الكبسي.

ويصادف يوم رجب يوم عيد عند اليمنيين، إنه يوم إسلام أبناء اليمن، والخامس عشر من شعبان يوم مقدس لدى المسلمين، ولم يكن اختيار الطاغية للعيدين لإعدامه الأحرار إلا كي يحول الفرحة إلى قتامة وحزن وألم.

وفي ٧ ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ وبمناسبة مرور عامين على ثورة ١٩٤٨م، وبعد وصول الوريقة الصفراء التي كتب فيها من الإمام أمير المؤمنين يكون قطع رأس كل من:

علي عبدالله الوزير، الخادم الوجيه، عزيز يعني، محسن علي هارون.

وتوالت الوريقات.. وتوالى ضرب رقاب الأحرار وفصل رؤوسهم عن أجسادهم

وتعليقها، ومن أولئك المناضلين:

عبدالله صالح الحسيني، ومحمد عبد الله صالح الحسيني، ومحمد ريحان، وعلي العتمي.

وجبة للموت أخرى قدمها الإمام على مذبح الحرية وهم:

محمد قائد الحسيني، ومصلح بن محسن هارون، وأحمد العنجبة، وزيد الذيب المطري، والرئيس جمال جميل.. الضابط العراقي الذي صمم على البقاء في صنعاء حتى انتزع الموافقة لبقائه وانضم إلى الثوار مؤمناً أن المعركة ضد الظلم والاستبداد والتخلف والرجعية واحدة أينما وجد المناضل العربي.

وإعدم رمياً بالرصاص الشيخ المناضل أحمد ناصر القردعي في يوم عيد عرفة، وتلاه المناضلون محمد الحمزة، والحاج علي سنهوب، ومحمد سري الشائع، ومحمد مطهر السعيدي، وأحمد المقعش.

واستشهد في السجن مسموماً السيف إبراهيم بن يحيى، أخو الإمام أحمد، والذي تولى رئيس مجلس الشورى في حكومة الثورة. ومات شهيداً في السجن كل من:

أحمد الحافي، ومحمد عبدالله الإرياني، والشيخ علي طالب القردعي، وحيدرة الزبيدي، وأحمد ناصر القردعي.

أما علي ناصر القردعي وابن عمه محمد صالح القردعي، فقد استشهدا أثناء المقاومة البطولية الجبارة.

وفي صنعاء، قُدم البطل النقيب جمال جميل إلى ساحة الإعدام في ميدان شرارة. لقد أدرك ذلك البطل العراقي أن الثورة العربية واحدة، وأن الثورة على الطغيان في اليمن تشكل امتداداً للنضال القومي العربي.

لقد أدرك الإمام أحمد ـ والذي سماه الأحرار بالطاغية السفاح ـ مدى تأثير الفكر الثوري لجمال جميل بين طلبة المدرسة الحربية، ولكي يرعبهم فقد أمر بأن يعدم أمام أعينهم ليكون عبرة لهم. وحين اقتيد إلى ميدان شرارة ـ ميدان التحرير حالياً ـ كان طلبة المدرسة الحربية والإشارة قد أحضروا إلى المكان نفسه، حيث وقف البطل مكبلاً بالقيود وسط الميدان، وعلى الفور أمر الطلبة بأن يشكلوا دائرة حوله، وما أن تم ذلك طوقوا من الخلف بعساكر شاهرين أسلحتهم، وحين أخرج السياف سيفه من غمده قال الرئيس أو النقيب جمال جميل بصوت عالٍ: «لا يخيفكم دمي الذي سيراق يا أولادي» وهوى السيف ليجتز عنقه. فجثا البطل على أرض اليمن وكأنه يقبل تربتها ليسجل التاريخ أن جمال جميل أول

مناضل قومي يستشهد في سبيل الثورة اليمنية.

لقد كانت رؤوس الأحرار تتطاير ذبحاً بأمر الإمام، رغم الجهود التي بذلها الأحرار في إثارة الرأي العام للضغط على الإمام أحمد لإيقاف القتل، ورغم الاتصالات من الجامعة العربية وبعض الزعماء العرب وكبار المثقفين.. وكان الشيء الوحيد الذي عجز الإمام أحمد عن إيقافه هو إيقاع تطور الحياة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

سنوات الاستنهاض الثوري

١٩٥٠ م - ١٩٦٢ م

القوى الثورية تفشل البديل الانفصالي

في الخمسينات، كانت الوحدة اليمنية موضوع صراع بين مؤيديها، ورافضيها، وخاصة في عدن.

لقد دارت معارك سياسية واسعة ونقاشات في الصحف التي كانت تصدر في جنوب الوطن (عدن والمحميات حينذاك) بين دعاة الوحدة اليمنية بمختلف اتجاهاتهم الايديولوجية من جهة وبين معارضي وحدة الوطن من دعاة (دولة الجنوب) الذين دعوا إلى تكوين دولة (الجنوب العربي) من أقطاب (رابطة أبناء الجنوب العربي) لمواجهة دعوة تيار دعاة (عدن للعدنيين) من أقطاب وأعضاء (الجمعية العدنية) من اليمنيين والأجانب ممن ارتبطوا بالسياسة الاستعمارية، وأرادوا سلخ عدن عن اليمن، وربطها بعجلة الاستعمار البريطاني كوضع (هونغ كونغ) و(سنغافورة)، ودعاة فصل حضرموت عن اليمن ممن كانوا يدعون إلى (الأمة الحضرمية)، و(وحدة حضرموت).

بعد سنة من تأسيس حزب الأحرار عام ١٩٤٤م أسس أبناء حضرموت (الحزب الوطني) عام ١٩٤٥م، ولكن ذلك الحزب أنهي قسراً عام ١٩٥٠م. لقد دعا (الحزب الوطني) إلى استقلال حضرموت ووحدتها.. وطالب باستبدال الموظفين الأجانب بموظفين محليين، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية ووحدة حضرموت واستقلالها. غير أنه واجه ضربة قاصمة من قبل السلطة السلاطينية حين قام بمظاهرة في يناير عام ١٩٥٠م اشترك فيها معظم سكان المكلا.. وطوقوا قصر السلطان وهدموا سور القصر، وواجه المتظاهرون سيلاً من الرصاص من عساكر السلطان، وقتل من جرائها ٢٣ مواطناً وجرح حوالي مئة. وأعلنت الأحكام العرفية، وفرض منع التجول، وأغلق مقر الحزب وأنهي دوره السياسي، وظل الحديث عن (الأمة الحضرمية) يظهر أحياناً في الكتابات الصحفية.

ولكي يتسنى لنا معرفة خارطة القوى السياسية في الخمسينات، لابد من استعراض

الأحداث والتنظيمات التي نشأت خلالها وحتى السنوات الأولى من الستينات. لقد تعاظم تأثيرها خلال تلك الحقبة من الزمن وماتلاها، ذلك لأن نشوء كل تنظيم مهما كان لا يمكن أن يكون تكوينه معزولاً عن ظروف وواقع تلك الفترة الزمنية في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لليمن.

كان التوتر يسود الأوضاع السياسية في شمال الوطن اليمني بعد أن فشلت ثورة ١٩٤٨م التي خطط لها الأحرار المنتظمون في (الجمعية اليمنية الكبرى)، وأدت تلك الهزيمة إلى الارتياب وانتشار الفزع والخوف بين صفوف القوى الوطنية. وما أن وصل نبأ فشل الثورة وسقوط الحكومة الدستورية إلى مسمع الوفد الدستوري الموجود في الرياض: وهم الزبيري، والفضيل الورتلاني، وعلي عبدالله الوزير، الذين غادروا السعودية متجهين إلى عدن حتى أنذرتهم السلطات البريطانية بمغادرة عدن في غضون ثلاثة أيام. لقد ساد الوضع السياسي في عدن نوع من الاختلال إذ ظهر انتعاش ملحوض لنشاط العناصر المؤيدة للإمام والتي استغلت الموقف البريطاني الرامي إلى الاعتراف بالإمام الجديد، فحاولت مداهمة مقر (الجمعية اليمنية الكبرى) من ناحية، والاعتداء على الأحرار المعروفين من ناحية أخرى، ومنهم جازم الحروي، وعبدالله عبدالوهاب الفضول، ومحمد سعيد صغير، والحاج عبدالله غالب عون والحاج عبدالله عثمان الذي تعرض منزله في ذبحان إلى الهدم والإحراق من قبل السلطة. كما فجر عملاء الإمام قنبلة أمام منزل الحاج الأدهل، وتعرض الحاج عبدالله عثمان إلى الاحتجاز أثناء استقباله محمد الوريث في لحج الدي وصل من تعز. كما وصلت إلى عدن، أعداد من الهاربين من بطش الإمام.. أبرزهم: عبدالوهاب الشامي وأحمد محمد باشا. ورغم فترة الإنذار القصيرة فقد استطاع الأحرار ترحيل الزبيري والوزير على باخرة باكستانية، بعد اتفاقهم حول مواجهة الموقف والعمل على إنقاذ المعتقلين من بطش الإمام أحمد. وتمكن الفضيل من الوصول إلى بيروت بعد أن ظل فترة على باخرة مصرية ممنوعاً من النزول إلى الموانىء العربية التي رست فيها الباخرة.

بعد حوالي سنة من فشل ثورة ١٩٤٨م، تأسست (الجمعية العدنية) في ٢٣ يونيو ١٩٤٩م بزعامة محمد علي لقمان رئيس الجمعية ونائبه عبد الرحمن جرجرة وحسين بيومي، واستقطبت الأسر التجارية اليمنية والأجنبية. لقد كان هدف (الجمعية العدنية) استقلال عدن. ورفعت شعار (عدن للعدنيين)، ولكن تأثير تلك الجمعية ظل في عدن فقط، وبلغ عدد أعضائها ثلاثة آلاف عضو، ولم تستهدف في نشاطها الوجود البريطاني، بل كانت سياستها تتمشى مع السياسة البريطانية، مما دفع بالوطنيين للانفصال عنها، وبقيت محصورة

بكبار التجار والمتعاونين مع بريطانيا. . ولمواجهة ذلك التيار، تأسست (رابطة أبناء الجنوب) عام ١٩٥٠م. ولأن الرابطة شكلت اتساعاً وخطوة متقدمة وجدت استجابة كبيرة بين الفئات والعناصر الوطنية المعارضة للنزعة الانفصالية التي دعت إليها (الجمعية العدنية)، وأصبحت المحور الذي يتجمع حوله الوطنيون، وعارضت الرابطة في بياناتها السياسية نزعة العدنية وحددت موقفها المعارض من القوانين البريطانية، كقانون الهجرة الأجنبية، وناهضت مشروع الحكم الذاتي لعدن، والإجراءات التي ترمي إلى منع الشعب من التعبير عن مشاعره الوطنية، ونجحت في تعبئة الرأي العام والضغط على الإدارة البريطانية من أجل تطوير التعليم وجعل اللغة العربية لغة رسمية والسماح بتشكيل النقابات.

لقد كسبت الرابطة تأييداً شعبياً امتد على طول الساحة، وتولى رئاستها محمد علي الجفري، مشكلة خطوة متقدمة بالنسبة (للجمعية العدنية). وتمكنت من الجمع في عضويتها بين العناصر الشابة المثقفة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى بجانب عدد من أبناء الأسر الكبيرة والسلاطين والأمراء الذين اختلفوا أو قاوموا النفوذ البريطاني أو تدخلاته، ومثلت في قيادتها البرجوازية والإقطاع والسلاطين في الريف والمهجر.

غير أن (الرابطة) دعت إلى (اتحاد الجنوب العربي) ولم تختلف مع بريطانيا إلا حول الصيغة، إذ كانت تدعو إلى استقلال الجنوب وتشكيل دولة جنوبية. وبعد الاستقلال كان الرابطيون يرون أنه من الممكن خلق علاقة مع شمال الوطن. . وهي لذلك ترفض وحدة النضال للحركة الوطنية اليمنية. وفي عام ١٩٥٥م وافقت قيادتها على الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي التي قاطعتها الهيئات الوطنية السياسية والنقابات، مما أدى إلى انفضاض الكثير من العناصر الوطنية المؤثرة والتي مضت لتأسيس تنظيمات سياسية وعمالية ظهرت فيما بعد. ورغم وجود نشاط خارجي (للرابطة) إلا أنها لم تتمكن من مواكبة تطور العمل الوطني بعد أن تفككت قواعدها وأصبحت قيادةً بلا قواعد شعبية.

لم تكن (رابطة أبناء الجنوب) التنظيم الوحيد الذي تأسس عام ١٩٥٠م. . فرغم أن الأحرار واجهوا أقسى فترات المعاناة. . . خاصة بعد أن وجهت أجهزة النظام الإمامي نشاطها لتصفية نشاطهم من خلال مؤيديها وأجهزتها في وزارة الخارجية، فقد طالب الإمام أحمد، في اتصال برقي الرئيس الباكستاني محمد جناح، بتسليم الأستاذ محمد محمود الزبيري، وعلي عبد الله الوزير، ولكن الرئيس الباكستاني، أنكر وجودهما في الباكستان، في جوابه البرقي على الإمام، وأوفد، الإمام أحد عملائه: حسن إسماعيل إلى كارديف

لمواجهة نشاط العالم الجليل عبدالله الحكيمي الذي نجح في إيجاد انشقاق في (الجمعية العلوية) التي أسسها عبدالله الحكيمي هناك، وحرض ممثل المملكة المتوكلية في لندن للتآمر عليه.

ولأن الإمام أحمد يدرك جيداً مدى تأثير نشاط الأحرار في عدن فقد وسّط الملك عبدالله لدى الحكومة البريطانية بتبادل المجرمين، وفقاً للمعاهدة الإمامية ـ البريطانية، موعزاً أن الحكومة البريطانية في عدن أخرت الاعتراف به ملكاً، وأمر الإمام أحمد أخاه عبدالله مندوب المملكة في القاهرة بأن يكثف من نشاطه في مطاردة الأحرار. وجاء في أمره المبرق: «يجب أن ننتهز فرصة أثر صدمة النصر فنقضي على حثالة الحزب بعدن، ومصر وتدبروا ذلك بكل رأس عندكم واتصلوا بالدول العربية كلها وكذلك سفراء تركيا والهند وباكستان وفرنسا»[١٤].

وتقدمت وزارة خارجية الإمام أحمد بطلب إلى وزارة الخارجية الاثيوبية، طالبة تسليم عدد من الأحرار في اثيوبيا وفي مقدمتهم مطهر سعيد العريقي، وعبدالقوي الخرباش أغبري، وأحمد عبده ناشر العريقي، وعبدالله عبدالغني الشوافي، ومحمد علي الهريش، وعبداللطيف طارش، ومحمد مهيوب، وعباس الزبيري الفقيه، وأحمد عبدالولي العبسي وسيف حمود الذبحاني. وبررت الرسالة تسليمهم إلى إجابة خصومهم، وأن تلك الجماعة تنتمي إلى الحزب الذي قاد حركة الأحرار في اليمن، وتريد أن يكون لها في إمبراطورية الحبشة مجالاً للعمل والإجرام من جديد، ومن حق الصداقة الاستجابة إلى ذلك، ولكن ذلك الطلب عرض على البرلمان الحبشي فاعترض على تسليمهم.

وعمل الإمام أحمد معتمداً على مؤيديه من العملاء في عدن على تكوين نشاط إعلامي لمواجهة نشاط الأحرار، فأسس مؤيدوه جمعية أسموها (جمعية الشباب اليمني) لاستقطاب التأييد له ولنظامه. وعملت تلك (الجمعية) على إقامة المهرجانات للاحتفال بعيد النصر، واستئجار الخطباء لإلقاء كلمات التأييد للإمام ومهاجمة الأحرار واستفزازهم، الأمر الذي أدى إلى اشتباكات متكررة. ورغم ذلك فإن الأحرار تمكنوا من خلال استنهاض قواهم، وخاصة بعد أن أصدر العلامة عبدالله الحكيمي بعد انتكاسة ١٩٤٨م صحيفة (السلام) في ٦ ديسمبر ١٩٤٨م في مدينة كارديف في بريطانيا. وجاء إصدارها في أحلك وأقسى الظروف التي يعانيها الأحرار، في زمن كان الإمام أحمد يزهو بالنصر ويتلذذ بإعدام الأحرار على مجموعات. ومن المهجر أطلت (السلام) تحمل كلمة الحق والحرية، وتصرخ ضد الظلم، وتكشف للضمير العالمي مأساة الشعب اليمني، فتناقلها اليمنيون في المهجر

والداخل، حتى أوقفت في ٢٥ مايو ١٩٥٢م.

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٤٨م أصدر الأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان صحيفة (الفضول) في عدن، والتي حملت رسالة النضال الوطني بعد أن توقفت صحيفة (صوت اليمن)، وبأسلوبها الساخر كانت تلك الصحيفة تحمل لسعات ناقدة للأوضاع في شمال اليمن، معبرة عن وجهة نظر الأحرار حتى توقفت عام ١٩٥٣م.

وخلال تلك الفترة العصيبة وفي عام ١٩٥٠م اغتنم الأحرار وصول الوطني المعروف عبد القوي الخرباش إلى عدن. ومن خلال تجمعهم احتفاء به سنحت الفرصة لتبادل الآراء حول أوضاعهم، وأهمية تجديد إطارهم التنظيمي، فاتفقوا على تشكيل (الرابطة اليمنية). ولعب كل من محمد أحمد شعلان وعلي محمد الأحمدي دوراً بارزاً في تأسيس (الرابطة). غير أن السلطات البريطانية رفضت منحهم تصريحاً لمزاولة النشاط السياسي حتى لا تستثير (الحكومة اليمنية). واقتصر نشاط الأحرار على الاتصالات بالمهاجرين في الخارج ويمن تبقى من الأحرار خارج السجون، وجمع التبرعات للمعتقلين في سجون الإمامة ورعاية أسر الشهداء والمعتقلين[١٥].

بعد مرور سنتين على ثورة ١٩٤٨م، أي عام ١٩٥٠م بدأ الأحرار التفكير في استعادة نشاطهم الحزبي.. وبعد مشاورات بحضور الوطني الكبير عبد القوى الخرباش. وعندما رفضت بريطانيا السماح لهم بالنشاط تحت اسم (الرابطة اليمنية) عمدوا إلى الوسائل المألوفة في تأسيس النوادي القروية، فاستجابت السلطة البريطانية إلى طلبهم بتأسيس نادٍ اجتماعي وثقافي باسم (نادي الاتحاد اليمني). وبعد عام من المطالبة والمتابعة تمكنت العناصر التي نشطت باسم الهيئة الإدارية للرابطة من التحضير إلى اجتماع عام لتأسيس (نادي الاتحاد اليمني)[١٦]. وأقر المجتمعون برنامجاً راعى الوضع الذي يمر به الأحرار. وتشددت السلطة البريطانية بأن لا يتعدى نشاطهم الجانب الاجتماعي والثقافي، بمعنى أن لا تكون أهداف (نادي الاتحاد اليمني) سياسية، وتحددت الأهداف كما يلي:

- دعوة أبناء اليمن إلى الإخاء والتعاون والاتحاد وتبادل الثقة فيما بينهم.
- الإرشاد إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ والعمل بها.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- العمل على نشر المبادىء والمثل الإسلامية الصحيحة بين أبناء اليمن وتعريفهم بواجباتهم القومية وحقوقهم الوطنية.
- تنمية الوعي العام عن طريق نشر الثقافة الإسلامية وتوجيههم إلى ما يجب عليهم دينياً

وأخلاقياً واجتماعياً.

- التعاون مع الهيئات العربية والإسلامية المحلية وغيرها التي تهدف لخير العرب وعز الإسلام.
- مراعاة القوانين المحلية السائدة.

وشمل البرنامج الذي سموه دستوراً الوسائل التي تمكن الأعضاء من تنفيذ أهداف ناديهم: شروط العضوية، والنظم الإدارية، وصلاحيات الهيئات، وشكل الهيكل الإداري للجنة العليا، والهيئة الإدارية للجمعية العامة ـ مؤتمر الفروع. وانتخب المجتمعون هيئة إدارية برئاسة عبد القادر أحمد علوان وتولى علي الأحمدي الأمانة العامة.

لقد تشكلت القيادة على أساس من تمثيل خليط متباين في التفكير، ومن عناصر الرعيل الأول والعناصر الشابة ذات الارتباط بالجمعية اليمنية الكبرى.

حاول (الاتحاد) في البداية الابتعاد عن النشاط السياسي مع أنه وجد ليشكل حزباً سياسياً وامتداداً (لحزب الأحرار) و(الجمعية اليمنية الكبرى) كما هو الحال بالنسبة لأعضائه الذين كانوا أعضاء في (الجمعية اليمنية الكبرى). وكانت البداية التي استبعدت كلمة (نادي) وتثبيت تسمية (الاتحاد اليمني). وركز (الاتحاد) على النشاط الثقافي والإعلامي وخاصة التعليم. وبرزت جهود أحمد محمد هاجي من خلال فصول محو الأمية المسائية، والمحاضرات والندوات. وتطوع طلبة الثانوية العامة للتعليم، وركزت قيادة (الاتحاد) على إرسال الدارسين للدراسة في الخارج من خلال جمع التبرعات للمبعوثين الذين لا يستطيع أقرباؤهم تغطية تكاليف دراساتهم في مصر.

وتأسس فرع للاتحاد في القاهرة تولى إدارته الوطني علي الجناتي الذي تولى الأمانة العامة. ولما انتقل الشاعر المناضل محمد محمود الزبيري من الباكستان إلى القاهرة أوجد للاتحاد فعالية وحيوية وخاصة أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م المصرية ضد الحكم الملكي المصري وإعلان الجمهورية أوقدت، الوعي التحرري والقومي، ودفعت بالروح المعنوية لدى كل المناضلين الوطنيين العرب، وفي ساحة الوطن اليمني. وفي نهاية عام ١٩٥٢م أصدر الزبيري دستوراً، وهو عبارة عن تصور لشكل الحكم وشخصية الحاكم أسماه (آمالنا وأمانينا) دون الرجوع إلى المركز الرئيسي.

لقد شعر الزبيري أن الظروف السياسية في عدن لا تتيح (للاتحاد اليمني) إصدار وجهة نظره السياسية فكان عليه أن يبادر، وأصدر ذلك الدستور دون التشاور مع قيادة الاتحاد، وتم طبعه وتوزيعه مما عرض الزبيري إلى اللوم.. ومن يطلع على ذلك الدستور

سيجد أنه مستنبط من (الميثاق) الذي أصدره الأحرار عام ١٩٤٨م. وتقوم مبادىء ذلك التصور للحكم على أساس من الإمامة الدستورية. والجديد هو تحديد صلاحيات الإمام ومجلس الوزراء ومهام السلطة التشريعية المكونة من الإمام ومجلس الشورى وتحديد الحقوق والحريات والمساواة للمواطنين.

في منتصف يناير ١٩٥٢م أحدث وصول الشيخ عبدالله الحكيمي إلى عدن قادماً من بريطانيا ضجة سياسية اتسعت لها الصحف التي تصدر في عدن.. وعمت الفرحة نفوس الأحرار في عدن.. وانتعشت آمالهم وأمانيهم في عودة أحد أهم القادة الوطنيين في المهجر، ووجدوا بغيتهم بقائد سيكون على رأس اتحادهم. ولم تكن حفاوة الاستقبال للحكيمي إلا تعبيراً عن الحب والتقدير الذي تكنه له الجماهير الواسعة، ولكنها أربكت في الوقت نفسه من قبل أجهزة السلطة البريطانية التي سرعان ما دست بين عفشه مسدساً، ليكون مبرراً لاعتقاله ومحاكمته. وأفرج عنه بكفالة مالية، ثم قدم إلى المحاكمة ليودع في السجن في ٢٢ إبريل ١٩٥٢م. لقد نجحت الأجهزة البريطانية من منع الشيخ الحكيمي من مزاولة العمل السياسي ضد النظام الإمامي، وطلب الاستئناف في محكمة كينيا، فقد كان القضاء البريطاني في عدن يتبع المحاكم البريطانية في كينيا، وبعد عام صدر الحكم بتبرئته وأطلق سراحه. وتولى رئاسة (الاتحاد اليمني) حتى يوم وفاته في عدن مسموماً عام ١٩٥٤م.

الصراع حول ولاية العهد

حين كان الإمام ولياً للعهد كان ينتقد سياسة أبيه المتحجرة موهماً أن نهجه سيكون إصلاحياً حين يصبح على رأس السلطة. وما أن أصبح إماماً بعد فشل ثورة ١٩٤٨م حتى تحول إلى طاغية، معتقداً أن العنف والإرهاب سوف يمكنه من تثبيت نظام بيت حميد الدين، وركز السلطة بيد إخوانه، وابنه والعناصر التي توليه الطاعة، وخاصة تلك العناصر التي وقفت بجانبه وساندته في استعادة العرش.

لقد دشن حكمه بروح انتقامية، وقبض على دفة السلطة بنفسه كما فعل أبوه، فأصبح حاكماً دكتاتوراً لا يضاهى. وبسبب تلك الحالة لم يجد سوى (المورفين) سبيلاً لتهدئة نفسه وإسكان الغيض. والحقيقة لم يطمئن بقية المعتقلين من حركة المعارضة ـ الأحرار ـ إلا بعد أن أذعن الإمام أحمد للاحتجاجات.. والترجيات والضغوط والتذمر الشعبي الذي

يسود الأوساط الشعبية على المستوى الداخلي، وجاءت الثورة المصرية ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لتشيع في نفوس الوطنيين الأمل في التحرر وتستنهض الهمم الوطنية والقومية. وكان من أسباب استمرار وتصاعد الانتفاضات ضد النفوذ البريطاني في مناطق جنوب اليمن هو أن أخبار تلك الانتفاضات كانت تذاع من (صوت العرب) من القاهرة، أولاً بأول، لأول مرة في تاريخ النضال الوطني في اليمن.

لقد أدت تلك التطورات إلى إذعان الإمام أحمد بالإفراج عن مجاميع من (حركة الأحرار) الذين اضطلعوا بأدوار ثانوية في حركة ١٩٤٨م، بما في ذلك مجاميع الشباب الذين تطوعوا في الدفاع عن ثورة ١٩٤٨م ووصلوا من عدن إلى صنعاء أثناء الثورة. أما بقية المجاميع القيادية فقد تنفسوا الصعداء واستأنفوا نشاطهم من خلال تبادل الآراء فيما بينهم في السجون، وأطلوا على العالم الخارجي من خلال ما يصلهم من زملائهم، فقد انجلت حالة الرعب التي سادت أوساطهم وعمت البلاد.

ومن خلال تلك الوضعية استأنف بعضهم العمل السياسي، وتوصل البعض إلى استنتاج مفاده أن ثورة ١٩٤٨م بالقدر الذي أربكت (حركة الأحرار)، وحدت الأسرة الحميدية وتكاتف الجميع خوفاً من انهيار الأسرة، ووجد أولئك النفر أن المدخل إلى شق الأسرة الحميدية هو إثارة ولاية العهد، ووجدو في البدر بغيتهم وأنه سيكون أكثر قرباً إليهم. وهكذا عملوا على دغدغة مشاعره، والالتفاف حوله، فوجدت تلك الفكرة تجاوباً من البعض وتردداً من البعض الآخر، أكانوا في السجون أو خارجها أو في المهجر، ولكن ذلك الأمر كان مثار حماس الأستاذ أحمد محمد نعمان، وأحمد محمد الشامي وعبد الرحمن الإرياني الذي صاغ وثيقة البيعة لولاية العهد للبدر فور إطلاق سراحه من السجن عام ١٩٥٤م، فقد تحول إلى داعية للبدر وتولى جمع التوقيعات من العلماء والشخصيات، بعد أن مهد الشامي لذلك العمل بعد موافقة الأمير محمد البدر، وهو لا شك لم يكن إلا يرضي والده الإمام أحمد، إذ لم يستطع البدر أن يقطع أمراً إلا بإذنه.

لقد تحولت ولاية العهد إلى قضية سياسية، وأثارت حفيظة إخوان الإمام، وخاصة عبدالله الذي كان يعد نفسه لأن يكون خلفاً لأخيه، ويحاول أن يستغل موقعه في وزارة الخارجية للاتصالات وتقديم نفسه على المستوى الخارجي، والثاني الحسن الذي لم يكن يخفي طموحه بأن يكن خَلَفَ أخيه، وقد أدى ذلك الموقف السياسي لبعض الأحرار، والذي تحول إلى واقع التنفيذ إلى إثارة حفيظة العناصر الطامحة إلى منصب الإمام - أو الملك الخلف. كما أدى ذلك الموقف إلى نتائج سريعة. فقد كتب الحسن إلى أخيه الإمام أحمد

رسالة استعدائية ضد الأحرار، واحتجاجية على مبايعة البدر ولياً للعهد يقول فيها: «إن الذين قتلوا الإمام الشهيد، الإمام يحيى، وتآمروا عليه قد أطلقتموهم ليعملوا على تمزيق الأسرة وإثارة الفتنة، نطالبكم نحن وجميع أفراد الأسرة من رجال ونساء بإيقافهم عند حدهم وإعادة الإرياني والشامي إلى السجن» ونتيجة لذلك أمر الإمام بإيقاف كل عمل يتعلق بموضوع ولاية العهد.

ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فقد عاد عبدالله من الخارج، والذي كانت له علاقات طيبة مع كثير من الشخصيات من الضباط والأدباء والعلماء، ويحظى بتأييد أخويه العباس وإسماعيل وأبناء إخوته، ومن الحسن بن علي، وعبدالله بن الحسين، فكثف اتصالاته مع الشخصيات من الأحرار الخارجين من السجن بصورة مباشرة أو بواسطة الآخرين، ومن العناصر التي اتصل بها بشكل مباشر المقدم أحمد يحيى الثلايا. وكان يسرب معلومات أن أخاه الإمام أحمد ينساق مع المورفين وأنه لم يعد بقادر على إدارة دفة الحكم، وأن الوضع يستدعي خلفاً له ومبايعة شخص يستطيع أن يسيِّر دفة السلطة.

لقد صعَّد نشاط عبدالله من أجل ولاية العهد الصراع بينه وبين ابن أخية البدر، وهو ما دفع بالإمام أحمد إلى تخفيف القيود عن المعتقلين وإطلاق سراحهم الأول بعد الآخر. كما وأن الفكرة التي طرحها الأمير عبدالله على المقدم الثلايا وهي: خلع الإمام أحمد واستبداله بأخيه عبدالله استهوت المقدم الثلايا، خاصة وأن الأوضاع ازدادت تردياً، وأصبح إخراج البلاد من العزلة وإيجاد حكومة عصرية من أهم الضرورات، حتى مع بقاء الإمامة.

كانت رؤية المقدم الثلايا أن يقوم الجيش بحركة تستهدف استبدال الإمام بأخيه عبد الله باعتبار أن الإمام شخصية مرهوبة، وأنه من السهل الخلاص من عبدالله. ورغم تحذيرات البعض؛ ومنهم القاضي الإرياني للثلايا أن عبدالله أكثر مكراً ودهاءً واستبداداً، لكن التيار الذي اقتنع بتلك الخطة اتسع ليضم علي المطري وعبد الرحمن باكر ومحسن الصعر، ونشط الثلايا بين صنعاء وتعز للاتصال بالضباط والشخصيات المدنية والعلماء.

لقد كانت وجهة نظر بعض الأحرار أن المخاطر ستكون محدقة إن فشلت العملية، فسوف يبطش الإمام أحمد بالبقية الباقية من الوطنيين، وإن نجحت فسيكون التخلص من العناصر التي أوصلت أخيه إلى السلطة. كانت الفكرة التي استحوذت على المقدم الثلايا هي أن يلعب الجيش دوراً في عملية الانقلاب مستوحاة من التجربة المصرية حين تمكن الجيش من إقصاء الملك وإعلان النظام الجمهوري وسرعان ما تصاعد دور الثورة المصرية بقيادة عبد

الناصر، تلك الثورة التي غيرت مجرى التاريخ، ليس في مصر وحدها، بل وفي الوطن العربي بأكمله.

لقد كان كثير من الأحرار في تعز وغيرها وخاصة جديدي العهد بالخروج من السجون يتصرفون بشكل حذر، ولم يكن واحد منهم يفكر بالثورة أو يعبأ بآراء البعض بإمامة عبدالله أو ولاية عهد البدر. ولكن أحداث الحوبان فاجأت الإمام أحمد والسيف عبدالله والمقدم الثلايا وكل الشخصيات ذات التأثير السياسي والاجتماعي.

حركة ٥٥ من العراك.. إلى المشانق

بدأت الأحداث في التاسع والعشرين من مارس ١٩٥٥م حين ذهبت ثلة من العسكر إلى قرية الحوبان قرب تعز لجلب الحطب، فمنعهم سكان القرية من قطع أشجارهم، وشب عراك. عاد العساكر إلى ثكناتهم الواقعة قرب قصر الإمام في العرضي واستجلبوا سلاحهم مستنجدين بزملائهم، وعادوا في حملة هجومية إلى قرية (الشعبانية) واشتبكوا مع سكانها الفلاحين الذين دافعوا عن أنفسهم فدارت معركة ضارية ذهب ضحيتها ثلاثة من الفلاحين وجرح عدد منهم. وعاد العساكر هاربين إلى ثكناتهم تاركين أربعة من قتلاهم. ولما سمع بقية العسكر بمقتل أربعة من زملائهم اندفعوا نحو القرية والقرى المجاورة يسلبون وينهبون ويحرقون. ولما بلّغ الإمام أحمد بالحادث أرسل ابن أخيه الحسن بن علي إلى تلك المنطقة لإيقاف العسكر والسيطرة على الموقف، ولكن ـ الحسن بن علي ـ لم يحسم الموقف، وعاد ليبلغ الإمام رفض العسكر للتعليمات الشريفة.

واستمر العسكر يسلبون وينهبون وأشعلوا النار في منازل الفلاحين، وخرج الأطفال والنساء والعجائز هائمين في القرى واستاق العسكر المنهوبات بما في ذلك المواشي إلى ثكناتهم في العرضي ليقتسموا الغنائم.

إن تلك الحوادث دللت على ما كان عليه الوضع من تفشي الفوضى والتسيب، وضعف النظام الإمامي، وظل همُّ العسكر هو خوفهم من عقاب الإمام بعد فعلتهم تلك. لقد استشرت حالة من الخوف بين أوساط العساكر؛ الأمر الذي دفع أنصار عبدالله إلى استغلال الفرصة، فهولوا للعساكر ما ينتظرهم من عقوبة على يد الإمام الذي لا يرحم، وأوعزوا لهم بالحل بأن يتم خلع الإمام أحمد وتنصيب أخيه عبدالله.

وهكذا وضعت تلك الحوادث الجميع أمام الأمر الواقع.

وفي صباح اليوم الثاني ضرب الجيش حصاراً على قصر الإمام في العرضي، واحتل المراكز الحكومية ومخازن الذخيرة والسلاح واللاسلكي والمطار. وتولى الثلايا القيادة، فقد أدرك أن الظرف قد حان لتنفيذ الانقلاب، فأصدر تعليماته إلى الرائد أحمد معصار الذي أسند اليه مفرزة صالة، وهو أهم موقع عسكري بعد القلعة المطلة على تعز (ووقع ذلك الأمر في ٨ شعبان ١٣٧٤هـ) ثم استدعى الثلايا أعضاء الهيئة التشريعية، ونائب الإمام حمود الوشلي، وبعض الضباط والأمراء، وفي مقدمتهم سيف الإسلام عبدالله. كما استدعى القاضي عبد الرحمن الإرياني إلى اجتماع شرح فيه المقدم الثلايا الحالة بأن الجيش طلب منه قيادة حركة تهدف إلى إرغام الإمام على التنازل لأخيه عبدالله لأنه ـ أي الإمام ـ قد عجز عن القيام بالمسؤولية، وأنه لو لم يستجب ـ أي الثلايا ـ لكان أول من يُقتل، وأنهم سيقتلون كل من خالف أو قاوم. واتفق المجتمعون على إيفاد مجموعة إلى الإمام تطلب منه التنازل لأخيه عبدالله.. وكونت من كل من:

١ ـ العلامة الذاري، ٢ ـ محمد الحمدي، ٣ ـ اللواء محمد الحوثي، ٤ ـ أحمد زبارة، ٥ ـ الحسن بن علي، وبعد أن طلب هؤلاء من الإمام التنازل إخماداً للفتنة، وحقناً للدماء، وبعد نقاش ساخن كتب التنازل بالصيغة التالية:

«حيث طلب الجيش المنصر بتأثير العوامل الأجنبية والأصابع الاستعمارية أن نتنازل للأخ سيف الإسلام عبدالله عن الأعمال، فقد تنازلنا له عنها، وشرطنا عليه هو العمل بشريعة الله والعرض علينا فيما دق وجل».

وتمت مبايعة عبدالله وابتهج بعض أفراد الجيش بإطلاق الرصاص، ولكن الملاحظ أن بعضهم كان متردداً.

أرسل الإمام الجديد المبعوثين إلى صنعاء وبقية الألوية لأخذ البيعة وتولى الأستاذ أحمد محمد نعمان مع آخرين الذهاب إلى الحديدة. ولما تأكد البدر الذي كان في الحديدة من الانقلاب من الأستاذ أحمد محمد نعمان تحرك إلى حجة مع حشد من العسكر وأخذ معه من المال والسلاح ما أمكنه من ذلك، وأبرق إلى عمه عبدالله يحذره من مغبة فعله، ويهدد المتآمرين على أبيه من أنهم سيجدون جزاءهم (ووقع البرقية في ١١ شعبان ١٣٧٤ هـ).

ولا شك فإن قناعة الأستاذ نعمان لم تكن مع إمامة عبدالله، فقد كان يرى أن البدر هو أفضل من يخلف أباه، وربما كان موقف النعمان هو الذي دفع بالبدر إلى اللجوء إلى

حجة، حيث أطلق بقية المعتقلين من الأحرار وبدأ التجييش للزحف على تعز. لقد تحرك البدر بسرعة، وأرسل وفداً إلى الملك سعود ملك المملكة السعودية مكوناً من الأستاذ أحمد محمد نعمان، وأحمد محمد الشامي لشرح الأوضاع، وحدد الملك سعود موقفه في رده على برقية الإمام الجديد عبدالله، الذي أعلمه فيها بتوليه العرش وتنازل الإمام بعد استجابته لطلب الجيش. وكان جواب الملك سعود: «أنه قد تلقى الحقائق من البدر ويحذره من أن يمس الإمـام أحمد بسوء» وأكد له بقوله: «أنت تعلم ما بيننا وبين الأخ الإمام أحمد من عهود، ولا يمكن أن نتخلى عما قطعناه لأن الشهامة العربية والأوامر الدينية تأبى ذلك».

وبدأ الموقف يتدهور في اليوم الثالث ٣١ مارس ١٩٥٥م حين حاول اثنان من أنصار الإمام أحمد هما العماري وابن أخيه اغتيال المقدم الثلايا، فقتلا قبل تنفيذ العملية. وزاد الموقف تدهوراً تمرد عامل صبر والحامية من الجنود، والمعروف أن جبل صبر يطل على تعز. كما تمكن البدر وأنصاره من احتجاز بعض المبعوثين الذين كانوا في طريقهم إلى بعض الألوية لأخذ البيعة للإمام الجديد عبدالله. والخطورة أن خلافاً دب بين الجيش النظامي والبراني حين أوعـز الإمام الجديد للقائد المقدم الثلايا باحتجاز حميد الأحمر الذي كان يميل إلى البدر، ولكن القاضي الإرياني سوى ذلك الخلاف.

والتدهور الأخطر أن الحركة الانقلابية بدت تتعرض للهجوم من (صوت العرب) وكـان المنـاضـل محمد محمود الزبيري وراء ذلك الهجوم الذي يتهم عبدالله بأن له صلة بالأميركان، الأمر الذي يؤكد أن مصر غير مؤيدة للانقلاب.

وفي هذه الأثناء شعر الإمام الجديد أن التنازل الذي حرره أخوه تنازل عن أعماله، وليس عن الإمـامة، وتمكن الإمام عبدالله الذي قابل أخاه بصحبة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وبعـد إلحاح تمكن الإمام الجديد من استكتاب أخيه بتنازل واضح وقعه في ٩ شعبان ١٣٧٤ هـ. وكتب إلى ابنه البدر محرراً يلزمه بمبايعة عمه وتجنب الفتنة. وعمم الإمام عبدالله الذي لقب نفسه بالمتوكل ذلك التنازل[١٧].

ولكن الأمور مضت إلى الاسوأ حين تمكن الإمام أحمد في ١١ شعبان ١٣٧٤هـ من إجلاء قصره من النساء والأطفال، واستمال الضابط محمد علي إسماعيل الأكوع، المكلف بمحـاصرة الإمام أحمد، كونه تحت الإقامة الجبرية، مما سهل على الإمام أحمد الاتصال بمؤيديه وخاصة حامية قلعة تعز. وقد اكتشف الجيش خيانة الأكوع حين اعترضوه وقتل مع جنـديين. وهكذا أصبحت الضرورة تقتضي ضرب القصر، وحين أمر المقدم الثلايا حامية القلعة بضرب قصر الإمام أحمد ـ بعد أن بدأ إطلاق النار من القصر ـ لهده بمن فيه

انهالت قذائف المدفعية على مقر القيادة العسكرية ومقر الإمام الجديد عبدالله وضرب الحصار عليه. . وفي هذه الأثناء طرح الإمام عبدالله على من معه أثناء الحصار فكرة الاتصال ببريطانيا لطلب طائرات لقصف قلعة (القاهرة) والقصر والقبائل المؤيدة للإمام أحمد المتجمعة في عمران، ولما قيل له إن الشعب لا يمكن أن يقبل الاستعانة بالمستعمر الذي يحتل جزءاً من أرضه قال: سنعلن بأننا استأجرنا الطائرات، ورُفض اقتراحه.

وهكذا فشل الانقلاب، وفر المقدم الثلايا. ولكن تم القبض عليه، ونجح في الفرار إلى عدن الحاج مرشد السريحي، والملازم محمد قائد سيف، وتوالى القبض على قادة الانقلاب.

في عدن لم يتبلور أي موقف أو رؤية سياسية (للاتحاد اليمني) الذي تأسس بدستور لا يختلف كثيراً عن دستور أي نادٍ اجتماعي أو قروي تجاه الموقف من ولاية العهد للبدر أو من إمامة عبدالله. لم يتخذ (الاتحاد) موقفاً رغم أن قيادته عشية الانقلاب اجتمعت برئاسة الشيخ أحمد عبد الرقيب حسان وفي اليوم الثالث من الانقلاب، رأى المجتمعون انتظار ما يراه قادة الأحرار الموجودون في تعز، غير أن أحمد شعلان وعلي الضبة وعبدالملك الطيب، حاولوا الوصول إلى تعز من عدن رابع يوم للانقلاب فصادفهم فشل الانقلاب وتم القبض عليهم. كانت مبادرتهم تلك لدفع قادة الانقلاب للتخلص من الإمام أحمد، ولكنهم خلصوا إلى سجن حجة. وأرسل الإمام أحمد أخاه عبدالله الذي تولى الإمامة لعدة أيام إلى حجة حيث أعدم هناك.

ويوم استعادة الإمام أحمد للعرش أحضر إلى ميدان العرضي مجموعة من الأحرار لإعدامهم منهم المقدم الثلايا، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، ويحيى السياغي.

ونزل الإمام يتجول على حصانه بين الجنود يعلن العفو عنهم باعتبار أنهم من المغرر بهم من قبل المقدم الثلايا. وبعد أن سرد نعمه على الثلايا أمر بإعدامه.

كان القاضي الإرياني الرجل الثاني المرشح للإعدام، غير أن قدوم الجيش الذي أرسله البدر لإنقاذ أبيه كان على وشك الوصول مما جعله يصرف الأمر عن إصدار أوامر الإعدام وعاد إلى قصره. وفي اليوم الثاني أعدم (١٥) بين قاض وضابط في تعز وصنعاء دون محاكمة.

ظل الحكام البريطانيون في عدن في موقف المتفرج، وإن كان ما يدل على أن الإمام عبد الله طرح موضوع الاتصال بهم كنوع من التنسيق معه. أما على صعيد السياسة الخارجية للانقلاب فيمكن الإشارة إلى تكرار موقف السعودية من ثورة ١٩٤٨م، فقد

وقفت موقفاً متشدداً إلى جانب الإمام أحمد، وفسر قادة الانقلاب ذلك الموقف، وخاصة بعد استلام الإمام الانقلابي عبدالله برقية من الملك السعودي، أن رفض السعودية انتقال الملك أو العرش خارج التقاليد الوراثية قد يؤثر على التقاليد السعودية. أما بالنسبة لمصر رغم ما حدث فيها من تغيير سياسي إلا أن موقف القيادة المصرية اتخذ موقف المعارضة الصريحة من الانقلاب، وجندت (صوت العرب) للأستاذ محمد محمود الزبيري المسؤول عن (الاتحاد اليمني) في القاهرة، والذي شن هجوماً سافراً على الانقلاب مما كان له أثر معاكس في تنفيذه، بل إنه شكل واحداً من أهم عوامل فشل الانقلاب. والتفسير لذلك هو أن موقف الأحرار كان بجانب البدر، ويرون أنه الوحيد القريب منهم. وكان البدر يميل في علاقته إلى مصر، وفي الوقت نفسه كانت مصر في تلك المرحلة تخوض ذروة معركتها ضد الأحلاف الغربية، وكان عبدالله يصنف أن له ارتباطاً بالأميركان، وأن نجاح الانقلاب سوف يدخل شمال اليمن إلى دائرة النفوذ الأميركي، بل وينسب لعبدالله معارضته للسياسة المصرية التحررية من خلال موقعه كوزير للخارجية.

وعلى أية حال فإن انقلاب ١٩٥٥م لم يكن دون نتائج قيمة وخبرة يعتمد عليها، فقد وقع المزيد من التفكك في الأسرة الحميدية بعد أن أعدم الإمام أحمد أخويه عبدالله والعباس، وكان قد أودى بحياة أخيه إبراهيم. ومن خبرة انقلاب ١٩٥٥م أنه أغلق الباب أمام المعارضة الوطنية، ولم يعد هناك من خيار سوى الثورة على الإمامة واجتثاثها عن طريق الشعب، وتحقيق إرادة التغيير الشعبي في تحقيق النظام الجمهوري، ونسفت التمنيات التي تقول بإمام دستوري ـ أفضل من إمام مستبد، وإمام ديمقراطي أفضل من إمام دكتاتور.

ورغم أن درس ١٩٥٥م قد أوضح أن التقارب مع أسرة بيت حميد الدين لن يجدي مطلقاً؛ وذلك ما تبين حين علم القاضي عبد الرحمن الإرياني المشارك مقحوماً في أحداث انقلاب ١٩٥٥م أن اسمه في كشف المعتقلين الذي أعده الإمام عبدالله بعد يومين من الانقلاب. وربما كان ذلك هو السبب الذي استعاد القاضي الإرياني رأسه من ضربة سيف الوشاح في العرضي يوم انتصار الإمام أحمد الذي أعد الإرياني ليكون الذبيحة الثانية بعد الثلايا. ويومها كان الإرياني على مقربة من الإعدام حين شاهد بعضاً من الأحرار يتقدمون جيش البدر الذي وصل لنجدة أبيه الإمام أحمد ويتقدم ذلك الجيش عدد من زملائه في سجن حجة.

لقد انقسم الأحرار على أنفسهم، مما انعكس على نشاطاتهم السياسية بعد فشل انقلاب ١٩٥٥م، فقد تمزق (الاتحاد اليمني) على أثر الانقسام بين مؤيدين لإمامة عبدالله

ومؤيدين لولاية عهد البدر، ويطرح مؤيدو عبدالله أن فشل الانقلاب بسبب انحياز بعض الأحرار البارزين وإعاقة الإجراءات الانقلابية. وفي عدن انشق عن (الاتحاد) رئيسه أحمد عبد الرقيب مع إبراهيم الوزير وأخيه وجماعة من مناصريهم، وعمل أحمد عبد الرقيب مع إبراهيم الوزير وأخيه وعبد العزيز نصر في تأسيس (حزب الشورى)[١٨] إلا أن الحركة الوطنية لم تكن مقصورة على (حركة الأحرار).

خلال عام ١٩٥٥م توقفت حركة الانتفاضات المسلحة في مناطق الجنوب، لقد غير البريطانيون في سياستهم من اتباع سياسة الفرض العسكري إلى سياسة سموها (سياسة اللعب على الطريقة العربية) وتقضي هذه السياسة بأن يوكل لبعض السلاطين والأمراء بفركشة الانتفاضات والتمردات القبلية بوسائلهم الخاصة، وعلى المعتمد البريطاني أو الضباط السياسيين تقديم الأموال والسلاح.. وإلى جانب ذلك أدى فشل انقلاب عام ١٩٥٥م لصالح الإمام أحمد وابنه البدر - ووصول بعثة مصرية برئاسة حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة المصرية لتهنئة الإمام على النجاح حرصاً على العلاقة الودية بين اليمن ومصر - إلى أن تعود بريطانيا إلى إحياء فكرة تشكيل (اتحاد الإمارات) أو (الاتحاد العربي) بعد أن غيروا اسمه. وكان ذلك المشروع قد وجد معارضة وطنية أدت إلى تردد حكام الإمارات من الإقدام على تنفيذه.

شجع الاستعمار البريطاني التجزئة المفرطة في البداية عن طريق إغداق المال والسلاح والامتيازات للحكام. . وحول الجنوب إلى (٢٤) سلطنة وإمارة ومشيخة، ولم يُنتبه إلى ذلك الانزلاق إلا مؤخراً حين حاول جمع الإمارات المبعثرة بهدف إيجاد كيان أو كيانين لسهولة التعامل معه، ولضرب سياج قوي يحمي مستعمرة عدن.

بدأت فكرة الاتحاد من عام ١٩٥٠م وأخذت السلطة البريطانية تمهد لذلك (الاتحاد) وتقنع الحكام. وفي عام ١٩٥٢م تمكن المعتمد البريطاني من انتزاع موافقة أغلبية الحكام، وقدمت بريطانيا أثناء المحادثات مشروعين هما:

- تجميع الإمارات في اتحادين فدراليين بموجب التقسيم الإداري.
- والثاني: توحيد الاتحادين ضمن دولة واحدة هي دولة الجنوب العربي الاتحادية.

أما بالنسبة لمستعمرة عدن فقد كانت بريطانيا تريدها أن تبقى خارج الاتحاد.

طرح المستنيرون والمهاجرون من أبناء حضرموت وحدة حضرموت قبل المبادرة البريطانية، وكان مشروعهم قائماً على أساس قيام روابط وثيقة بين السلطات الحضرمية.

ورغم أن ذلك المشروع درس في مؤتمرين، الأول عقد في المكلا عام ١٩٢٧م، والثاني في سنغافورة في نيسان (إبريل) ١٩٢٨م، إلا أن المحاولة التوحيدية الأخيرة كانت عام ١٩٣٩م والتي توجهت مباشرة إلى السلطات الانجليزية في عدن حين قدمت (لجنة الإصلاح) وهي جمعية تمثل المغتربين من أبناء حضرموت بمذكرة إلى الحاكم البريطاني تطلب فيها توحيد حضرموت وإعلان استقلالها، إلا أن المحاولة لم تجد آذاناً صاغية.

استراتيجية عدن في الحسابات البريطانية

في الوقت الذي ظل فيه النظام الإمامي منطوياً على نفسه ولم يعمل على إنشاء أو تشييد المشاريع في ظل التطور الذي يشهده العالم شهدت عدن تطوراً ملحوظاً مع بداية الخمسينات، واكبه تصاعد التيار الوطني المعادي للاستعمار مع نشوء طبقات اجتماعية جديدة وفئات مثقفة تطلعت إلى مكتسبات اجتماعية واقتصادية مقابل البورجوازية التجارية. وتمكنت فئة المثقفين من قيادة ذلك التيار الوطني المعادي للاستعمار والإمامة من تأسيس النوادي والجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابات. وبدأت نواة الطبقة العاملة تتعزز خلال سنوات، وخاصة مع إنشاء مصافي الزيت عام ١٩٥٢م التي كلفت ٤٧ مليون دولار عندما تقرر إنشاؤها على أثر الأزمة التي احتدمت بين بريطانيا وإيران، لتقوم بسد احتياجات القوات البريطانية من المحروقات، وتموين السفن بالوقود والسوق الداخلية والبلدان المجاورة من النفط.

وكان أمل بريطانيا اكتشاف البترول في المحميات، ولعل من أسباب اشتداد الانتفاضات الوطنية ضد النفوذ البريطاني هو ما تسرب من أنباء مؤداها أن شركة البتروليم كونسيون ليمتد اكتشفت البترول في شبوة عام ١٩٤٥م. ويعود ازدهار عدن بشكل سريع إلى كونها ميناء أصبح شرياناً رئيسياً لمرور السفن، ففي ١٩٦٠م - ١٩٦١م مرت على المرفأ ٥٨٥٧ سفينة تجارية، أضف إلى ذلك كون عدن مركزاً للمبادلات التجارية مع المناطق الداخلية من اليمن، إضافة إلى كونها مدينة تجذب النخبة المثقفة.

لقد وضع البريطانيون في حسبانهم أن عدن نالت صفة منطقة استراتيجية، فبعد جلائهم من مصر والعراق حولوا القسم الأعظم من معداتهم ومن رجالهم إلى قبرص وعدن. وتحولت عدن إلى قاعدة استراتيجية ومقر للقيادة البريطانية العليا للشرق الأوسط

عام ١٩٥٧م. لهذا السبب كانت اعدن أهمية خاصة.

حولت بريطانيا عدن إلى مستعمرة في سبتمبر ١٩٣٦م ومنحتها التشريع المعمول به في المستعمرات البريطانية. وهكذا أنشأت مجلسين:

الأول مجلس تنفيذي، ويعتبر أول تشكيل حكومي في ظل الوضع التشريعي، ويتكون من الحاكم البريطاني وثلاثة موظفين تسميهم الحكومة البريطانية، يضاف إليهم موظفون أو خبراء يعينهم الحاكم البريطاني المعتمد بعد موافقة لندن.. ومعظم هؤلاء الأعضاء من البريطانيين.

والثاني مجلس تشريعي ويتولى إعداد التشريعات التي تطبق في عدن، ومن حق أعضائه اقتراح القوانين ما عدا ما يتعلق بالضرائب أو القرارات التي تصدرها لندن. وللحاكم البريطاني حق الاعتراض (الفيتو) حين يتخذ المجلس قرارات تتعارض مع المصالح البريطانية، وهكذا تتحول مهام المجلس إلى استشارية مجردة.

ويتكون أعضاء المجلس الذين يعينون من قبل الحاكم البريطاني ويتوزعون على ثلاثة زمر:

* أربعة أعضاء بريطانيون من دائرة المستعمرات.
* أربعة رسميين يتم اختيارهم من المستخدمين مع التاج البريطاني.
* ثمانية أعضاء يختارهم الحاكم من بين أبناء مختلف الفئات: البريطانيين، والعرب، والهنود، واليهود.

في عام ١٩٥٥م عرضت بريطانيا تعديل دستور المجلس التشريعي الذي يقضي بانتخاب أربعة أعضاء من أصل ثمانية عشر عضواً إلى المجلس التشريعي، وحدد حق الانتخاب والترشيح للمولدين في عدن والمقيمين من رعايا الحكومة البريطانية. ورُفض هذا العرض من قبل الهيئات الوطنية وحددت مطالبها بالتالي:

* أن يكون الحصول على نصف مقاعد المجلس التشريعي.
* إلغاء الترشيح للأجانب.
* إعطاء حق الانتخاب لأبناء شمال اليمن.

وبعد اتصالات واسعة في نوفمبر ١٩٥٥م اجتمع ممثلو مختلف الأندية والجمعيات السياسية وتم الاتفاق على مقاطعة الانتخابات.

وفي الوقت ذاته وافقت (رابطة أبناء الجنوب)[١٩] و(الجمعية العدنية) على المشاركة في الانتخابات. وفي ذلك الاجتماع انبثق تشكيل (الجبهة الوطنية المتحدة)[٢٠] والتي تشكلت

بزعامة محمد سالم علي رئيس الجمعية، ومحمد عبده نعمان الأمين العام، وحسين باوزير مساعده، ووضعت الجبهة برنامجها الذي تحدد في النقاط التالية:

* مقاطعة وإفشال انتخابات المجلس التشريعي.
* رفض التطور الدستوري لعدن.
* رفض (مشروع اتحاد الجنوب العربي).
* تبني المطالب العمالية والعمل على تحقيقها.
* رفعت شعارات وطنية مطالبة بالاستقلال والاتحاد مع شمال الوطن ورفضت الانفصالية.

نجحت (الجبهة) في نشاطها وتزعمت الحركة العمالية بعد أن دعت إلى سلسلة إضرابات ناجحة في شهر مارس ١٩٥٦م، مما جعل السلطات البريطانية تعرض استعدادها لإعطاء (الجبهة) تسعة مقاعد وإلغاء قانون التعدين ـ أي حق الانتخابات للمولدين في عدن، ولكن السلطات البريطانية أصرت على عدم منح أبناء شمال اليمن حق الانتخابات، مما أوجد خلافاً في صفوف قيادة (الجبهة). وحسم الأمر بالتشاور مع السلطة في شمال الوطن، فقد تولى الأستاذ محمد عبده نعمان السفر إلى تعز للتشاور مع الإمام أحمد. مما أدى إلى إبعاده من عدن بعد عودته من تعز في ١٩٥٥/٦/١٥م. واستمرت الجبهة تمارس نشاطها بإصدار بيانات، وأرسلت وفداً إلى بريطانيا لشرح مطالب (الجبهة) ولكن ذلك النشاط لم يوقف انهيار التحالف الوطني، فقد تركت العناصر البارزة (الجبهة) لتشكل أحزاباً سياسية.

ورغم الأفول التنظيمي للجبهة إلا أن دورها شكل علامة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، وتجربة أثبتت أن التحالف الجبهوي هو السبيل الوحيد لتأثير الحركة الوطنية خاصة وأن (الجبهة) رفعت شعار الوحدة اليمنية، وجاء تنظيمها معبراً عن ذلك الهدف الذي تتوق إليه أوسع الجماهير.

غير أن المخططات البريطانية وخاصة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦م كانت ترمي إلى جعل غالبية سكان عدن من الأجانب الذين منحتهم حق المواطنية لمجرد أن يمضي على بقائهم في عدن مدة سنتين. خلال تلك الفترة كانت عدن تستقبل سنوياً ٢٧ ألف مهاجر. وفي يناير ١٩٥٤م أصدرت السلطة البريطانية قانون الهجرة. تضمن ذلك المشروع قيوداً تضع حدوداً لهجرة الأجانب إلى عدن فيما عدا حالات خاصة تستدعيها مصلحة البلاد. ووضع قيوداً على أبناء ريف اليمن بما في ذلك ـ المحميات ـ ولم تمنع الهجرة الأجنبية منعاً باتاً، الأمر

الذي أثار مخاوف الحركة الوطنية، وواجه ذلك المشروع معارضة وطنية شاملة، وخاصة من قبل (الرابطة) التي طالبت بإلغائه وعدم السماح لغير العرب من دخول عدن، كما فعل (الاتحاد الوطني) و(الجبهة الوطنية المتحدة) والنوادي والنقابات، باعتبار أن الهجرة أصبحت خطيرة على عروبة عدن. . ولكن بريطانيا فرضت القانون تحت مبرر طرحه وزير المستعمرات البريطانية في مجلس العموم بأن الغاية منه توفير الأيادي الفنية، وهكذا تمخض القانون عن منع أبناء شمال اليمن من الدخول إلى عدن، كما أصدرت السلطة البريطانية قانون الجنسية الذي أطلق عليه قانون (التعدين)، حددت فيه الشخص الذي يحق له حمل الجنسية العدنية ويحق له ممارسة الحقوق السياسية في عدن. وأعطى القانون حق المواطنة للبريطانيين وكل أبناء الكومنولث الذين يعيشون لمدة طويلة أو قصيرة في عدن، وحرم حق المواطنة على كل أبناء جنوب وشمال الوطن اليمني، وقدمت (الرابطة) تعريفاً بحق المواطنة، وهو أن المواطنة حق لكل شخص عربي ولد في عدن، وجميع أبناء الجنوب، وكل عربي ولد في عدن أو الجنوب وانقطع عن موطنه الأصلي.

كما أصدرت السلطة البريطانية قانون منع جمع التبرعات لعام ١٩٥٥م الذي يحرم جمع أي تبرعات للأغراض الخيرية أو الوطنية إلا بترخيص. ونص القانون على عقوبة جامع التبرعات والمتبرع معاً. وكان هدف القانون منع الوطنيين من جمع تبرعات للحركة الوطنية.

كانت القيادة البريطانية قد شكلت كتيبة يمنية سمتها (الكتيبة الأولى) من الجنود من أبناء مناطق جنوب اليمن في عام ١٩١٨م، وكان الهدف من ذلك هو أن يفرضوا سيطرتهم على المناطق من خلال أبناء اليمن. وبذلك يجنبون جنودهم مخاطر الموت على أيدي اليمنيين. لقد أدرك البريطانيون من خلال استقرائهم للتاريخ اليمني أن الأتراك وجدوا مقاومة ضارية في اليمن أكثر من أي بلد عربي آخر خلال احتلالهم الأول ١٥٣٨م - ١٦٣٣م بسبب تلك المقاومة، حتى سميت اليمن (مقبرة الأناضول) - أي مقبرة الأتراك - ولم تشع تلك المقولة عبثاً، فقد سطرها المؤرخون الأتراك أنفسهم، ويقول مؤرخهم - أي مؤرخ الأتراك - قطيب الدين:

«ما رأينا مسبقاً أي مقبرة مثل اليمن لعسكرنا، كلما جهزنا إليه عسكراً ذاب ذوبان الملح، ولا يعود منه إلا الفرد النادر. ولقد راجعنا الدفاتر في ديوان مصر من زمن إبراهيم باشا فرأينا قد جُهز من مصر إلى اليمن في هذه المدة ثمانون ألفاً من العسكر لم يبق منهم في اليمن إلا سبعة آلاف نفر».

وفي كتابات البريطانيين شهدوا ببسالة المقاومة اليمنية في سبيل وطنهم، ويقولون لولا

أن المدافع اليمنية الرابضة على جبل صيرة كانت ثابتة لما استطاعت الزوارق البريطانية من الوصول إلى الشاطىء.

لقد نقل البريطانيون من عدن إلى لندن ثلاثة مدافع يمنية مصنوعة من النحاس من مدافع قلعة صيرة وقدموها هدية للملكة فيكتوريا، هدية بذكرى الاحتلال، ووضعت تلك المدافع على برج لندن. ومن تلك المدافع صنع البريطانيون الميداليات التي تمنح لمستخدميهم العسكريين تقديراً للخدمة العسكرية الممتازة في سبيل الامبراطورية.

ويدرك البريطانيون أنهم واجهوا مقاومة ظلت مستعرة خلال ١٥ عاماً واشترك في تلك المقاومة أبناء اليمن من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب،

وكان ذلك من الأسباب التي دعت البريطانيين إلى تشكيل فرقة من أبناء اليمن لاشتهارهم بالشجاعة والإقدام، وفي الوقت نفسه أرادوا أن يقدموا هبات عن طريق الرواتب والمكافآت لأوسع عدد ممكن من أبناء الريف يستطيعون من خلالهم نسج علاقات واسعة داخل المناطق. كما أنهم من خلال الفرق العسكرية يستطيعون فض وإنهاء الانتفاضات الوطنية المعارضة للنفوذ الانجليزي أو حلفائهم من الحكام المحليين. وكذلك التصدي للأتراك، واستعداداً لمجابهة السلطة الإمامية بعد انسحاب الأتراك.

لقد شكل البريطانيون أول فرقة في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ولكنهم سرحوا جنودها بعد أن شكوا بعدم ولاء الجنود اليمنيين الذين قتلوا القائد البريطاني لتلك الفرقة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاود البريطانيون إنشاء قوات وجيوش من أبناء المناطق والمحميات التي يحكمها السلاطين والمشائخ والأمراء بعد ارتباطهم بمعاهدات الحماية، فأنشؤوا جيش محمية عدن والذي سمي بعد ذلك بـ (الليوي)، وتولى كبار الضباط الانجليز قيادته، كما عمل البريطانيون أو الانجليز على إنشاء قوات محلية في المحميات، كالحرس الحكومي، والحرس القبلي، وجيش البادية الحضرمي، والجيش اللحجي، وجيش المكلا النظامي، والجندرمة القعيطية، والجندرمة الكثيرية.

وفي نهاية الأربعينات عمل الإمام أحمد على تشجيع ودعم تمرد وقع في الضالع والشعيب بهدف التغطية على سياسة القمع الدموية والإعدامات والاعتقالات ضد رجال المعارضة الوطنية بهدف كسب تعاطف الجامعة العربية بعد أن أصبحت اليمن عضواً فيها، ولكن القيادة البريطانية استخدمت قوات عسكرية كبيرة لإنهاء ذلك التمرد، ولم يحرك الإمام أحمد ساكناً. وفي بيحان فرض الانجليز شريف بيحان أميراً رغم رفض قبائل

مصعبين التي تمردت رافضة إمارة شريف بيحان. وتولى الانجليز انتزاع ولائهم بواسطة سلاح الطيران البريطاني الذي ضرب مناطق مصعبين، ونزح منهم من نزح إلى شمال الوطن اليمني، وبقي من بقي تحت حكم شريف بيحان المفروض بالقوة العسكرية البريطانية. وبنى شريف بيحان جمركاً وحصناً في منطقة (نجد مرقد) بموافقة البريطانيين بهدف تأسيس منطقة حدود فاصلة.. وادعى الإمام أن ذلك البناء يقع في أراض هي ضمن ممتلكاته، وقام ببناء حصن مقابل، فيما ادعى الانجليز أن تلك المنطقة تابعة لبيحان.. مما أدى إلى احتدام صدام مباشر بين قوات الإمام والقوات الانجليزية، وتمكن سلاح الطيران البريطاني من هد الحصن الذي بناه الإمام بالقنابل، ولاذ عسكر الإمام بالفرار.

بعد أن تربع الإمام أحمد على العرش لم يعمل على تطوير الجيش اليمني كي يجعله قوة تضاهي القوات البريطانية التي زودت بأفتك الأسلحة، وخاصة سلاح الطيران، خوفاً من أن وطنية الجيش قد تؤدي إلى الانقضاض عليه. وعن ضعف وافق الإمام على إجراء محادثات مع البريطانيين عقدت في لندن عام ١٩٥٠م ووقعت بينهما معاهدة لندن عام ١٩٥١م التي نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي، وتنمية التعاون الاقتصادي، وعلى تكوين لجنة لتسوية المنازعات. وكان الموضوع الأساسي هو موضوع ما سموه (الخطوط الحدودية)، وترك هذا الأمر إلى دراسات واتفاقات تتم في المستقبل. واللافت للنظر أن تلك الاتفاقية لم تمس اتفاقية ١٩٣٤م. وبعد تلك الاتفاقية تمكنت بريطانيا من استكمال سلطتها فرضاً على أربع مناطق هي: لحج، والعوالق السفلى، والعوالق العليا، ومنطقة العواذل. ورغم ذلك ظلت الانتفاضات الوطنية المعارضة للنفوذ البريطاني يشتعل أوارها بين فترة وأخرى.

نضال العمال... وتصاعد الانتفاضات المسلحة

جاء نشوء وتطور الحركة الوطنية في عدن لتشكل أحد أهم عوامل شد أزر الانتفاضات المسلحة في الريف، وقوة فعّالة لمواجهة المخططات البريطانية، وشكلت الحركة العمالية أهم الدعائم الأساسية للنضال الوطني.

بعد أن أصبحت عدن مقراً للقيادة البريطانية للشرق الأوسط، وبعد إنشاء مصافي تكرير البترول، ومن خلال الأعمال وازدياد التجارة، وتصدير البترول إلى أوروبا، وزيادة

مرور البواخر إلى ميناء عدن لكونها ميناءً حراً، أصبحت عدن مركزاً تجارياً للتصدير والاستيراد لعموم اليمن والبلدان المجاورة. إضافة إلى إنشاء العديد من المشاريع الزراعية، والاهتمام بزراعة القطن للتصدير، ونشوء المعامل، والعمران. وهكذا تدفقت الثروة إليها.. وازداد عدد العمّال بصورة كبيرة، وارتفع العدد من (٨٢٠٠) عاملاً عام ١٩٤٦م إلى (٨١,٩٧٥) عاملاً سنة ١٩٦٥م.

أسست الإدارة البريطانية إدارة العمل والشؤون الاجتماعية، وأصدرت قانوناً لتنظيم العمل حدد بموجبه العمل بـ ٤٨ ساعة في الأسبوع. وإذا زاد عن ذلك يمنح العامل أجراً إضافياً، وحددت الأجور للعامل العادي بـ (٧ شلنات) يومياً، وألزم القانون صاحب العمل بمنح العامل إجازة أسبوعية، وسنوية لمدة ١٥ يوماً، وإجازة مرضية لمدة شهر يدفع له نصف راتب. ويحق لصاحب العمل فصل العامل خلال ستة أشهر. وأعطى القانون لصاحب العمل حق تحديد عقود العمل. لقد كانت سلطة رب العمل مطلقة، كان العمّال الذين يأتون من أرياف اليمن إلى عدن يسكنون في الشوارع أو قرب العمل، أما ساكنو البيوت فكل ثلاث أو أربع عائلات تحشر في منزل واحد. لقد كانت أحوال العمال سيئة، ينظر إليهم وكأنهم آلة مسخرة.

وفي عام ١٩٤٢م صدر قانون تسجيل النقابات والنوادي، وبين عام ١٩٥١م - ١٩٥٤م تشكلت العديد من الجمعيات العمالية في بعض المشاريع والمؤسسات، ومنها (جمعية عمّال سلاح الطيران المدني)، و(جمعية موظفي وعمّال خطوط عدن الجوية). وفي عام ١٩٥٢م تشكلت (نقابة عمّال الطيران المدني)، ونقابة العمّال الفنيين وكالتكس والمصافي والميناء وشركة الملاحة وشركة البس ولوك توماس، وكوري براذر. ووصل عدد النقابات ١٢ نقابة عام ١٩٥٥م.

وبعد أن خاض العمّال سلسلة من الإضرابات للمطالبة بحقوقهم، أرادت الإدارة البريطانية غلق النقابات تحت مبرر مزاولة النشاط السياسي، وتنبهت قيادة (الجبهة الوطنية المتحدة) إلى المخطط البريطاني الهادف إلى تعليق العمل النقابي، فقرروا إنشاء (مؤتمر النقابات) ليتولى معالجة القضايا العمالية والمهنية، وتفويت الفرصة على الإدارة البريطانية، وأسهمت الصحف الوطنية في بلورة تلك الفكرة والاقتناع بها، ولعبت صحيفة (البعث) الناطقة باسم (الجبهة الوطنية المتحدة) دوراً كبيراً في توعية العمّال للقبول بذلك المشروع. واجتمع ممثلوا النقابات في منزل محمد الزليخي في مارس ١٩٥٦م وشكلوا من بينهم هيئة

إدارية كقيادة للمؤتمر يرأسها زين صادق رئيس المؤتمر[٢١].

وازداد انضمام النقابات إلى (المؤتمر) فبلغت ٣٢ نقابة تضم أكثر من ٢٢ ألف عضو، وتطور الجهاز الإداري للمؤتمر، فأصبحت السلطة العليا للمؤتمر تتكون من الهيئة العامة التي تتكون من ممثلي النقابات المنضمة إلى (المؤتمر) بمعدل عضوين عن كل نقابة، ومجلس المندوبين، ويتكون من الاتحادات الثمانية، ويتم انتخابهم لمدة سنتين، ويجتمعون مرة كل شهرين.

شكل المؤتمر العمالي أول إطار للوحدة الوطنية، وكان سلاح العمّال من أجل نيل حقوقهم من جهة ومشاركتهم في النضال الوطني من جهة أخرى. ودعا في المواقف الثورية القومية إلى الإضرابات والاشتراك في المظاهرات وإصدار المنشورات. ولم يكن الإضراب بجديد على العمّال، فقد بدأ أول إضراب عام ١٩٤٨م بسبب ارتفاع الأسعار بعد الحرب العالمية الثانية. ولعبت الإضرابات دوراً ملموساً في الضغط على السلطة البريطانية وأصحاب الشركات للتسليم بحقوقهم. وارتبطت الحركة العمالية بالحركة الوطنية، فقد أدرك العمّال أن صدامهم مع السلطة التي هي مصدر الامتيازات للشركات الأجنبية التي هي مصدر الحماية للاحتلال الاستعماري البريطاني هو جزء من نضالهم الوطني. وبسبب نضال العمّال ضد الوجود البريطاني وضد مشاريعه تعرض الكثير من العمّال وقيادتهم إلى السجون والنفي إلى شمال الوطن.

إنه من المهم أن نستكمل عرضاً لكل التنظيمات التي نشأت في فترة الخمسينات كي يعرف القارىء أهداف ومكانة تلك التنظيمات ويدرك أدوارها حين نستعرض دور الحركة الوطنية في النضال الوطني.

انتهى دور (الجمعية العدنية) ذات النزعة الانفصالية، والتي رفعت شعار (عدن للعدنيين)، وولد من رحم تلك (الجمعية) حزب يسمى (حزب المؤتمر الشعبي)، ليحمل لواء الدفاع عن الكيان العدني، وتولى قيادته علي محمد لقمان الأمين العام (للجمعية العدنية)، ويعتبر (حزب المؤتمر الشعبي) الوريث الشرعي للجمعية العدنية، وكانت مطالبه محصورة بما يلي:

١ ـ انتخابات تشريعية عامة تقتصر على عدن.

٢ ـ تشكيل حكومة وطنية عدنية، مسؤولة أمام المجلس التشريعي المنتخب.

٣ ـ أن تكون مهمة الحكومة تطبيق حق تقرير المصير وإعلان الاستقلال.

لقد كان هدف (حزب المؤتمر الشعبي) المطالبة بدولة عدنية تتمتع بالسيادة الكاملة

وتصبح عضواً في الكومنولث، ولقي ذلك الحزب دعماً من الفئة القليلة المتمثلة بالأسر العدنية ذات الأصول الأجنبية، والتي تخشى الطغيان الشعبي. وحظي الحزب أيضاً بدعم البيوتات التجارية الأوروبية والهندية التي تمول نشاطه من أجل إعاقة نشاط البرجوازية الوطنية التي تحاول استبعاد الرأسمال الأجنبي، وبقيت السلطة الانجليزية تساند نشاط محاورها الانفصالية.

وحين جاءت مقتضيات السياسة البريطانية تحول موقفها بأن أوعزت إلى تشكيل حزب جديد مؤيد للسياسة البريطانية فكانت ولادة (الحزب الوطني الاتحادي) ليعبر عن رغبة البريطانيين. وتولى قيادة ذلك الحزب حسين علي البيومي رئيساً - رئيس (الجمعية العدنية) السابق. ودعا ذلك الحزب إلى ضم عدن إلى الاتحاد، وإلى التعاون الوثيق مع الأمراء، والمحافظة على المصالح الاقتصادية والحربية لبريطانيا العظمى، وحظي ذلك (الحزب) بالدعم الضخم من قبل السلطات البريطانية، فقد كان برنامج (الحزب الاتحادي) يتطابق تماماً مع برنامج وزارة المستعمرات.

شجع الاستعمار البريطاني التجزئة للمناطق الجنوبية حتى وصلت إلى (٢٤) إمارة وسلطنة ومشيخة. وحين وجدت بريطانيا أن تلك التجزئة لم تعد تخدم مصالحها فكرت في إنشاء كيان يضم هذه الكيانات حتى تحقق كياناً منفصلاً عن شمال اليمن، ويضم ذلك الكيان إلى الكومنولث وإلى الأمم المتحدة. وبذلك تكون قد ضمنت كياناً بعيداً عن مطالبة نظام الإمام بالجنوب وتنهي آمال الحركة الوطنية التي تطمح إلى الوحدة اليمنية، ولتقليل بريطانيا من النفقات، والتي تقدم إلى ٢٣ حكومة. قدم حاكم عدن هيكنبوتام ذلك المشروع إلى الحكومة البريطانية في لندن، والتي وافقت عليه، ثم عرضه على حكام الإمارات. وكان المشروع يقضي بتشكيل اتحادين: الأول في المحميات الشرقية، والثاني في المحميات الغربية[٢٢]، ويكون حاكم عدن البريطاني رئيساً لكلا الاتحادين، ويشكل مجلس مستقل للأمراء في كل اتحاد، ويكون لكل أمير حق إيفاد ثلاثة أعضاء يمثلونه في اللجنة العليا المخولة بإصدار القرارات نيابة عن مجلس الأمراء، ويشكل مجلسان معينان: تشريعي وآخر تنفيذي في كل اتحاد. وتكون السلطة الاتحادية مسؤولة عن الجمارك والتعليم والصحة على أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية لكل إمارة. ووافق الحكام على المشروع وطلبوا استكمال دراسته مع مستشاريهم.

جوبه مشروع الاتحاد بمعارضة وطنية واسعة، كما عارضه الإمام أحمد الذي صرح بأن مخطط الاتحاد يتنافى مع اتفاقية ١٩٣٤م، كما عارضته جمهورية مصر ووصفت (إذاعة

صوت العرب) الأمراء بأنهم خونة لوطنهم ودينهم إذا وافقوا على مشروع الاتحاد. وبعثت الجامعة العربية وفداً برئاسة الأمين العام لبحث الموضوع مع الإمام أحمد وحاكم عدن وأعلنت احتجاجها.

أثرت المعارضة الشعبية والسياسية على حكام الإمارات الذين بدؤوا يطالبون بتأجيل مشروع الاتحاد خوفاً على مصالحهم ونفوذهم.

وفي مارس ١٩٥٥م زار وفد مصري برئاسة أنور السادات الذي أيد الإمام وأبدى مخاوف مصر من بريطانيا التي كانت تعمل على إدخال البلدان العربية في حلف بغداد.

ولكن بعد زيارة الوفد المصري لشمال اليمن بأيام واجه الإمام أحمد الانقلاب العسكري الذي قاده المقدم الثلايا في أوائل مارس ١٩٥٥، والذي كان وراءه أخو الإمام عبدالله، وكان أنور السادات أثناء زيارته تلك، وبعد أن أنهى محادثاته مع الإمام أحمد، قد مر بالحديدة لزيارة الأمير البدر. وأثناء مقابلته له طرح مخاوفه على صحة الإمام المتدهورة، ونبه البدر إلى تزايد نشاط عبدالله وصلاته بالفرنسيين الذين سيؤيدونه إذا قام بعمل، وأن لدى الفرنسيين قوة بحرية في جيبوتي مستعدة لعونه.

وبعد عدة أيام حدث الانقلاب الفاشل، وكانت مصر من أشد الجهات في معارضته، وفور انتصار الإمام أحمد على الانقلابيين أوفدت مصر حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة لتهنئة الإمام على نجاحه، وتوطيد العلاقات مع نظام الإمام. لقد كانت مصر وقتها تواجه ضغوطات من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا بسبب اتباع مصر لسياسة تحررية وطنية وقومية وتتصدى لحلف بغداد، وتدعو إلى الحياد الإيجابي، وكسر احتكار السلاح من قبل الغرب، وتدعم ثورة الجزائر. وكانت إسرائيل تصعد من عدوانها على قطاع غزة وتستهدف تحطيم الجيش المصري حتى لا يستوعب الأسلحة السوفييتية والتشيكية التي اشترتها مصر.

كانت مصر في تلك الآونة من الزمن تحاول كسب تأييد الدول العربية، وإن كانت ذات الأنظمة الملكية حتى لا تنجرف إلى المخططات والأحلاف الاستعمارية ومنها حلف بغداد، لذلك كان موقفها مع الإمام أحمد وضد أخيه الإمام عبدالله باعتبار أن نظام الإمامة (ميفرقش) عدا أن الإمام عبدالله كانت له علاقة مع أمريكا.

بعد مغادرة وفدي التهنئة السعودي والمصري أوفد الإمام أحمد وفداً برئاسة ولي العهد الأمير البدر وعضوية كل من الأستاذ أحمد محمد نعمان وأحمد محمد الشامي، وصحبهم الشاعر إبراهيم الحضراني إلى السعودية لتقديم الشكر الجزيل إلى ملك السعودية

على التأييد والمساندة التي قدمها الملك السعودي، وكان عاملاً مساعداً لنجاح انقلاب الإمام أحمد على انقلاب أخيه عبدالله. وفي جدة استقبل الوفد استقبالاً حافلاً، وإلى جدة وصل من القاهرة كل من الأستاذ محمد محمود الزبيري والسيد يحيى بن أحمد زبارة. وكان وصولهما كما يبدو لمعرفة مستجدات الأوضاع بعد فشل الانقلاب. والتداول حول موقفهم، وفي لقائهما مع النعمان والشامي، أبدى الأستاذ النعمان تفاؤله باعتبار أن الأحرار يمضون في مرحلة جديدة، تاركين الماضي بأتراحه، فقد ولى إلى غير رجعة. وأن المستقبل المشرق يطل بأفراحه وأمجاده، وأن الإمام أحمد سيشكل حكومة جديدة يرأسها ولي العهد البدر، وستكون هناك بعض الحقائب الوزارية لعناصر بارزة من الأحرار بما فيهم الأستاذان النعمان والزبيري. وطلب منهما مرافقة البدر إلى تعز للسلام على الإمام وتهنئته، وعند العودة تردد كل من زبارة بحجة أنه موظف في الجامعة، والزبيري بحجة عودته إلى القاهرة لاصطحاب أسرته.

لقد كان الشك يراود الكثيرين من أن يتغير موقف الإمام أحمد تجاه الأحرار. . عبر عن ذلك حديث الزبيري الذي طرح أن الأحرار سيعودون بما فيهم الزبيري وزبارة، «ويأمل من الإمام أحمد أن يوافق على استمرار (حزب الاتحاد اليمني)، وأن يقر برنامجه الإصلاحي ويأذن أن يكون مقره الرئيسي في تعز، وهو بهذا سيدفن الماضي تحت قدمه ويفتح صفحة جديدة من التاريخ».

كان الزبيري يطلب الحصول على ضمانات جماعية لكل الأحرار. وقبل عودة البدر من تلك الزيارة أمر الإمام بإعدام أخويه عبدالله والعباس في حجة، وكأنه أراد أن لا يحرج ابنه البدر أمام الأسرة من ناحية، وأن يوجه رسالة إلى بقية إخوته بأن لا معارضة لولاية العهد لابنه البدر من ناحية أخرى.

بعد عودة البدر إلى تعز أمره الإمام أن يسير على رأس وفد إلى مصر لشكر حكومتها رداً لجميل موقفها المؤيد، وكان الأستاذ نعمان عضواً في ذلك الوفد.

وفي القاهرة صرح البدر بأن الإمام عازم على العمل لتطوير اليمن وتقدمها والخروج بها من العزلة. «ولما سمع الإمام ذلك التصريح جن جنونه، فقد عرف أن وراءه النعمان، واتهم النعمان بأنه تجاوز حدوده بزعمه أن اليمن منعزلة وغير متطورة». وتوعد أن يحاسب النعمان حساباً عسيراً. وتلقى النعمان بعد عودته عتاباً قاسياً من الإمام. وظل يعيش في تعز في حالة قلق.

في مايو ١٩٥٥م - ٢٤ شوال ١٣٧٤ هـ أجرى الإمام أحمد تشكيل هيئة استشارية

برئاسة ابنه ولي العهد البدر. ومكونة من حمود الوشلي، وأحمد زبارة، وعبدالله عبد الكريم، وزيد بن يحيى عقبات، والقاضي محمد العمري، والقاضي محمد عبدالله الشامي، والقاضي أحمد السياغي، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي عبدالله المجاهد والقاضي عبدالله عبد الإله أغبري.

وفي ١٠ رجب ١٣٧٥ م، شكل الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين حكومة تولى هو رئاسة الوزراء فيها، وكان ابنه البدر ولياً للعهد ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع ووزيراً للخارجية، والقاضي أحمد بن أحمد السياغي وزيراً للداخلية، والقاضي عبد الرحمن السياغي وزيراً للمالية، والقاضي أحمد بن محمد الجرافي وزيراً للعدل، وأخوه سيف الإسلام القاسم وزيراً للمواصلات، وينوب عنه القاضي عبد الله الحجري. وأخوه سيف الإسلام علي وزيراً للمعارف وينوب عنه عبد القادر بن عبدالله، والقاضي محمد بن حسين العمري وزيراً للزراعة، والقاضي محمد عبدالله العمري وزيراً للدولة ونائباً لوزير الخارجية، وحسن بن علي بن إبراهيم وزيراً للدولة، والقاضي عبدالله عبدالإله أغبري وكيل وزارة الخارجية الدائم، وعبد الرحمن عبد الصمد، أبوطالب وزيراً للدولة، والقاضي محمد عبدالله الشامي وزيراً للدولة. وتولى إبراهيم بن محمد بن إبراهيم مديرية الصحة بنوله القاضي يحيى العمري، وتولى الصنو يحيى بن حسن شرف الدين مديرية الاقتصاد والصناعة والتجارة، ينوبه القاضي أحمد بن حسن السرحي، وتولى الشيخ محمد علي عثمان مديرية الأشغال العامة والإنشاء والتعمير، ينوبه حسن الومس، وتولى مديرية الأوقاف القاضي ناصر الظرافي.

لقد أراد الإمام من هذه التشكيلية الوزارية إيهام الرأي العام من أنه استجاب لما يريده الأحرار، والتي جمعت بين عناصر الأسرة الحميدية وعناصر من الأسر التي تؤيده، وبين إعطاء عناصر لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، والتي لها علاقة بالأحرار، مناصب ثانوية.

ومما عزز دورة الحركة الوطنية المعارضة للنظام الإمامي والاستعماري نشوء اتحاد طلاب اليمن، والذي دشن أول تنظيم يمني موحد، وكان قد وصل عدد كبير من الطلبة من أبناء عموم اليمن إلى القاهرة للدراسة سواء أولئك الذين وصلوا للدراسة بواسطة (الاتحاد اليمني) أو على حساب ذويهم من الميسورين، والطلبة الذين حصلوا على الدراسة من خلال المنح التي قدمتها مصر لحكومة الإمام أحمد. ففي عقد الخمسينات تعاظمت موجة الاهتمام بالتعليم، أكان من خلال محو الأمية، أو بناء المدارس الأهلية في عدن،

لتستوعب أبناء ريف عموم اليمن الذين حرمتهم السلطة البريطانية من الدراسة في المدارس الحكومية التي كانت لا تقبل سوى الطلبة الذين يحملون المواطنة (العدنية). . ومن خلال الطلاب نشط العمل الحزبي العربي، كالبعث وحركة القوميين العرب والماركسيين، في كسب أنشطة الطلاب، وعبر أولئك الطلبة نقلت الأحزاب أفكارها الأيديولوجية إلى الوطن اليمني.

ما أن وصل الأستاذ أحمد محمد نعمان القاهرة في ٩ أغسطس ١٩٥٥م بعد أن تنكر الإمام أحمد للأحرار، حتى احتضنتهم القاهرة إذ سمحت لهم بمزاولة نشاطهم، وسخرت لهم استخدام إذاعة (صوت العرب) للتنديد بالإمامة. وفي ١٥ أغسطس أعاد الأحرار إصدار صحيفتهم (صوت اليمن)، أي بعد أسبوع من وصول النعمان، بعد أن كان الشاعر محمد محمود الزبيري قد نال حق إصدارها قبل أشهر، وتولى الأستاذ النعمان الإدارة العامة، وتولى الأستاذ محمد عبدالله العطار رئيس تحريرها، والأستاذ أحمد محمد هاجي الذي كان قد ترك عدن إلى القاهرة سكرتيرها الإداري.

لقد شكّل استعادة الأحرار لنشاطهم إزعاجاً للإمام أحمد وحكومته ومع ذلك عاد إلى الوطن عشرة من الخريجين الجدد الذين درسوا في المدرسة الحربية في مصر. وهم: عبدالله جزيلان، ومطهر أبوطالب، وعبد الكريم المقحفي، ومحمد الأهنومي، وعبدالله المقبلي، وعلي عبدالله التهامي، وعلي سيف الخولاني، ولطف العرشي، ولطف الزبيري ومحمد محسن الشامي.

ولا شك أن تلك المجموعة من الشبان واكبوا حالة الانبعاث الثوري في مصر، وشكلوا رافداً في الجيش، بعد أن أعدم الإمام أحمد سبعة من قادة الجيش الذين شاركوا في انقلاب ١٩٥٥م وفر اثنان إلى عدن وهما مرشد السريحي ومحمد قائد سيف. لقد أحدث الانقلاب اضطراباً بين أوساط الجيش، وأحس الإمام أحمد باستشراء الأزمة ونشاط الأحرار والنقمة الشعبية، مما أدى به إلى استجابته إلى ما طرحه عبد الناصر الذي كان يقود ذروة معركة مصر ضد الأحلاف الغربية وخاصة حلف بغداد. وحاول عبد الناصر إقناع الإمام أحمد والملك سعود لعقد حلف ثلاثي، واستجاب الملك سعود نكاية بالأسرة الهاشمية التي تحكم بغداد. كما وأن الإمام أحمد وجد بغيته في مهادنة مصر للخروج من أزمته السياسية ولإيقاف نشاط الأحرار. وفي إبريل ١٩٥٦م عقد اللقاء الثلاثي، بين كل من الإمام أحمد وسعود وعبد الناصر في جدة حيث وقّع على (الميثاق الثلاثي) بين مصر ونظام الإمام والسعودية. وبذلك (الميثاق) تحقق لكل من الإمام وعبد الناصر مصلحة

أساسية، فقد كسب الإمام وقف تأييد حركة الأحرار فضلاً عن إحساس الشعب اليمني من أنه حليف مصر عبد الناصر، وكسب ذلك التحالف موقف مصر في وجه بريطانيا، وكسب عبد الناصر نجاحاً لتحركه المعادي لحلف بغداد.

ولم تتوقف العلاقة مع مصر، فقد سنحت الفرصة للبدر أن يقدم نفسه الرجل الذي يحب الإصلاح، واستغل فرصة رضاء أبيه عن مصر، ومن خلالها ليقوم بجولة خارج اليمن.

كانت مصر في منتصف عام ١٩٥٦ تواجه عدواناً إسرائلياً يواكبه ضغوطات استعمارية. فقد سحبت بريطانيا وأميركا في ١٩ يوليو ١٩٥٦م عرضها لتمويل بناء السد العالي، وأقدم عبد الناصر على إعلان قرار تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م. مما دفع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى إعلان الحرب ضد مصر التي خاضت معركة العدوان الثلاثي ببطولة فائقة. وتعتبر تلك الحرب نقطة تحول في المنطقة، إذ على الرغم من أن نتائجها العسكرية لم تكن لصالح مصر فإن نتائجها السياسية أدت إلى تصاعد حركة القومية العربية، وتصفية المواقع المتبقية للاستعمار البريطاني والفرنسي، وكان للتضامن القومي والعالمي مع مصر الدور الكبير في دحر العدوان.

وإذا كان ذلك العدوان قد أوقد غضب الجماهير اليمنية ضد الاستعمار وعملائه، وأحيطت مصر بالتأييد الكاسح، وتطوع الوطنيون من كل أنحاء الوطن العربي للقتال في بور سعيد ضد قوات الاحتلال بما في ذلك طلبة اليمن في مصر، فقد كان موقف الإمام أحمد حليف مصر معادياً لعبد الناصر، واصفاً عبد الناصر بأنه عسكري جاهل ومغرور، وأنه أوقع مصر في محنة، وأعادها إلى عهد الاحتلال، ولم يكلف نفسه حتى بإرسال برقية استنكار للعدوان الثلاثي.

في ١١ يونيو ١٩٥٦م زار الأمير محمد البدر ولي العهد الاتحاد السوفييتي ومكث فيه أسبوعين، أي أن الزيارة امتدت من ١١ ـ ٢٥ يونيه، زار خلالها العديد من عواصم البلدان السوفييتية، وأنجز محادثات مكثفة توصلت إلى التبادل الدبلوماسي بين البلدين، والتعاون بغية مساعدة المملكة المتوكلية اليمنية في تحقيق ما تنشده من تطور اقتصادي بتنفيذ مشاريع عمرانية والحصول على المواد التجهيزية اللازمة لذلك. وقدم الاتحاد السوفييتي تسهيلات في كل من المواد التي تتعلق بالطلبات التي تقدمت بها، وأشار الاتفاق إلى انتهاج سياسة السلام والتعاون الودي بين الشعوب، سياسة عدم الاشتراك في الأحلاف العسكرية العدوانية، ومؤازرة حق الشعوب في الحرية والاستقلال. ووقع اتفاق التعاون عن المملكة

المتوكلية اليمنية الأمير محمد البدر ولي العهد ونائب رئيس الوزراء. ون. أ. بولغانين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي في ٢٣ يونيو ١٩٥٦م.

بعد زيارته للاتحاد السوفييتي زار ولي العهد تشيكوسلوفاكيا ووقع مع رئيس حكومتها على اتفاق صداقة وتجارة وتعاون، ثم زار ألمانيا الشرقية.

وهكذا لم يتوقف توثيق العلاقات بين المملكة المتوكلية ومصر، بل تعداه إلى توثيق العلاقات الدولية، وكان الرئيس عبد الناصر قد لعب دوراً في إقناع السوفييت في منح المملكة المتوكلية صفقة أسلحة. في وقت صادف لدى السوفييت هوى في تواصل العلاقات مع نظام الإمامة، والتي بدأت عام ١٩٢٨م مع الإمام يحيى، صادف تلك المباحثات تغير السياسة السوفييتية تجاه الانفتاح على دول العالم الثالث بعد وفاة ستالين. وكان موقف بعض الدول العربية الرافض لسياسة الأحلاف الغربية هو الدافع لدى السوفييت بأن يقبلوا الطلبات التي تقدم بها الأمير البدر أثناء المحادثات وتعني طلبات الأسلحة.

بعد إبرام تلك الاتفاقية التي تضمنت صفقة من الأسلحة السوفييتية للمملكة اليمنية صاحبت الصفقة بعثة عسكرية سوفييتية لتدريب القوات المسلحة اليمنية على الأسلحة السوفييتية، كما أرسلت مصر بعثة عسكرية للغرض نفسه، ومع ذلك كان الحذر يشوب الإمام وابنه، فحرصا على توظيف نشاط العسكريين السوفييت والمصريين بما يخدم خطتهم التي حَددت العناصر التي تتدرب على أيديهم بمعرفة الإمام وابنه في أماكن منعزلة.

بعد ستة أشهر من زيارة ولي العهد للاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية توجه في الثالث من يناير ١٩٥٨م إلى جمهورية الصين الشعبية في زيارة دامت أكثر من أسبوع، دارت خلالها محادثات بين ولي العهد وشواين لاي رئيس حكومة الصين انتهت في ١٢ يناير بتوقيع معاهدة صداقة قائمة على وجوب إنشاء علاقة سياسية بين البلدين وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وعقدت أربع اتفاقيات، تجارية وعلمية وفنية وثقافية، قدمت الصين بموجبها ٧٠ مليون فرنك سويسري بدون فائدة، تُسدد بعد عشر سنوات وتستخدم في تحقيق المشروعات الآتية: بناء طريق الحديدة ـ صنعاء، طوله ٥٠٠ كيلومتر. وإنشاء مصانع للمنسوجات والسكر والزجاج والأسماك المجففة.

وبموجب تلك الاتفاقيات أنشأ السوفييت ميناء الحديدة، كما أنشأ الصينيون طريق الحديدة ـ صنعاء.

وفي اغسطس ١٩٥٨م زار ولي العهد محمد البدر بغداد على أثر نجاح الثورة التي أطاحت بالحكم الملكي العراقي، والتقى الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، وجرت أثناء

الزيارة محادثات مع الرئيس عبد الكريم قاسم لتوثيق علاقات البلدين.

لقد كانت سياسة الإمام أحمد الداخلية والخارجية مضطربة، فهو يقف ضد تشكيل اتحاد فيدرالي في جنوب اليمن، ولكنه لا يعمل على تحرير جنوب اليمن، فقد سمح بفتح برنامج في إذاعة صنعاء موجه إلى جنوب الوطن تحت إشراف الأستاذ محمد عبده نعمان وعبدالله حمران. وفي الوقت نفسه لا يقدم أية مساعدات ودعم بشكل جدي للعناصر الوطنية التي تعارض السياسة البريطانية في جنوب اليمن، واضطرت إلى اللجوء إلى تعز لطلب العون والدعم، فقد كان العون والمساندة التي يقدمها محدودة جداً، وكذا السماح بالنشاط السياسي أو العسكري في حدود ما يراه ملائماً لعلاقاته مع بريطانيا.

وفي الوقت الذي قبل أن يكون في الحلف الثلاثي وحليفاً لمصر، رفض حتى أن يبعث برقية تشجب العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي عام ١٩٥٦م على مصر، وفي الوقت الذي يوقع ولي عهده البدر مع الاتحاد السوفييتي معاهدة يتعهد بموجبها بعدم الاشتراك في الأحلاف العسكرية العدوانية، يستقبل الإمام في الرابع من مارس ١٩٥٧م سفير أميركا في جدة الذي وصل إلى تعز في زيارة رسمية، وقدم للإمام أحمد أثناء محادثاته معه مشروع (أيزنهاور)، وعرض السفير نظير الموافقة على المشروع تقديم مساعدات أميركية كبيرة. ولولا ضغوط العناصر الوطنية من حول الإمام والتي ذكرته أن أخاه عبدالله ما شجعه على الانقلاب عليه إلاّ صلاته مع الأميركان، وأن قبوله بمشروع (أيزينهاور) سيؤدي إلى خسارته للعلاقة مع مصر والاتحاد السوفييتي، وأن ذلك سيفقده السمعة الحسنة تجاه ما يطرح عنه أنه يواجه الاستعمار المحتل لجنوب اليمن. وأخيراً وبحسابات الإمام أحمد تراجع عن القبول بالمشروع، ولكن مجرد بحثه للمشروع مع السفير الأميركي عبر عن سياسة الإمام أحمد التي لا تؤتمن، وهو الأمر الذي أتاح للمعارضة الوطنية في القاهرة فرصة التأكيد على تقلب سياسة النظام الإمامي، وعدم الركون إليها.

لكن الإمام أحمد فاجأ الكثيرين حين أبرق إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم وحدة مصر وسوريا في مارس ١٩٥٨م طالباً أن لا ينفض الجمع حتى يتم ضم المملكة المتوكلية إلى دولة الوحدة. وبعد تشاور واسع بعث الإمام في ٤ مارس ١٩٥٨م وفداً شكل برئاسة الأمير محمد البدر ولي العهد ونائب رئيس الوزراء وعضوية السادة: حسن بن إبراهيم وزير الخارجية، وعبدالله الشامي عضو المجلس الاستشاري الإمامي، وعبد الرحمن السياغي وزير المالية، ومحمد الشامي محافظ البيضاء، وأحمد الشامي القائم بأعمال المفوضية اليمنية في مصر. ورافق الوفد القاضي عبد الرحمن الإرياني الذي أتاحت له فرصة وجوده في القاهرة

اللقاء بالأستاذين أحمد محمد نعمان، ومحمد محمود الزبيري، للتشاور. وكان القاضي الإرياني بعد فترة من نجاته من الإعدام قد وثق صلاته بالشيخ حميد الأحمر، والشيخ أمين عبد الواسع نعمان، والشيخ سنان أبو لحوم، والذين يشكلون محوراً من محاور الأحرار.

وفي القاهرة، في السادس من مارس ١٩٥٨م بدأت المحادثات بين الوفدين، ومثّل الجمهورية العربية المتحدة علي صبري وزير شؤون القصر الجمهوري، وعضوية محمد فهمي مستشار رئيس الجمهورية، وعلي الدسوقي وزير مصر المفوض في اليمن، والأميرالاي محمد حافظ إسماعيل رئيس هيئة أركان القيادة المشتركة. وانتهت المحادثات بين الطرفين بالتوقيع على ميثاق الاتحاد، وفي ٨ مارس ١٩٥٨م تم التوقيع على الميثاق في دمشق وسمي الاتحاد: اتحاد الدول العربية المتحدة.

وحدد الميثاق احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم الخاص بها، وأقر مساواة مواطني الاتحاد، وحق العمل وتولي الوظائف العامة والتنقل، وتوحيد التمثيل الدبلوماسي، وأن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة وينظم الشؤون الاقتصادية وخطط التنمية بهدف تنمية الإنتاج واستغلال الثروات، وينظم شؤون النقد في الاتحاد وينشىء اتحاداً جمركياً وينظم مراحل ووسائل التعليم والثقافة في الاتحاد.

وشكلت سلطة الاتحاد من مجلس سمي: مجلس الاتحاد يشكل من ١٢ عضواً، يمثل كل من المملكة المتوكلية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة على أن يتم اختيارهم وفقاً للقواعد المعمول بها في كل من الدولتين ولمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد، وكما حدد اختصاص المجلس أقر الميثاق أن يتبع مجلس الاتحاد ثلاث هيئات هي:

* مجلس الدفاع.
* المجلس الاقتصادي.
* المجلس الثقافي.

وفي ١٣ مارس ١٩٥٨م أصدر المجلس الأعلى لاتحاد الدول العربية قرارين وستة قوانين. تعلقت في تنظيم صلاحيات مجلس الاتحاد، والميزانية العامة للاتحاد، وتشكيل مؤسسة لإصدار النقد، وإصدار أوراق نقدية يمنية وسكّ عملة فضية. كما أصدر الاتحاد قراراً بوضع النظام الدفاعي للاتحاد والذي يتكون من هيئات ثلاث هي:

* المجلس الأعلى.
* مجلس الدفاع.
* القيادة العامة للقوات المسلحة.

وحدد اختصاصات القائد العام ورؤساء هيئة أركان الحرب، وأصدر قانون تنظيم المجـال الاقتصـادي والثقـافي. وفي ١٨ مارس بعث الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل إلى تعز للمشاركة في احتفال المملكة المتوكلية اليمنية بالذكرى الأولى لإنشاء الاتحاد.

كان تقييم الأحرار الذي دار بين كل من القاضي عبد الرحمن الإرياني والأستاذين: أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري للاتحاد في القاهرة أثناء تشكيل الاتحاد يتسم بالإدراك السياسي الصائب، فقد كان تحليل الأستاذين النعمان والزبيري أن الإمام لا يريد اتحاداً، وإنما يريد تغطية أزمة حكمه، ووضع الحواجز أمام المعارضة والنضال الوطني الذي بدأ يتعمق لإنهاء النظام الإمامي واستبداله بنظام جمهوري، وكان تحليل القاضي الإرياني أنه بذلك يشكل خطراً على الحركة الوطنية. إن الاتحاد الذي سعى إليه الإمام أحمد سيولد ميتاً، ولكنه يرى أن انعقاده أكثر جدوى للحركة الوطنية، لأنه إذا نفذ سيفيد الحركة الوطنية في رفـع الحـواجـز وتـدمـير أسوار العزلة التي تحيط بالشعب اليمني؛ فيحقق الاحتكاك والتواصل والتفاعل، وهو أي الاتحاد لن يضع أمام الحركة الوطنية من عقبات أكثر مما هو قائم. وإن جمد الإمام أحمد الاتحاد، وهو المتوقع، فسوف ينكشف القناع وتعرف القاهرة والرأي العام المحلي والعربي والعالمي، وستدرك القاهرة أن الإمام يراوغ ويستغل الظروف، وأنه بذلك يسخرها لأغراضه، وبذلك فلن يكون أمام القاهرة سوى العودة إلى مواجهة النظام الإمامي ودعم الحركة الوطنية.

وقد نقل الإحرار وجهة نظرهم إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول نوايا الإمام، متطلعين إلى أن قيام الاتحاد أفضل بمئات المرات من انضمام الإمام إلى حلف بغداد أو قبول مشروع (أيزينهاور).

فشلت دول الغرب وبريطانيا في مقدمتهم من إدخال الدول العربية (حلف بغداد)، وأجبرت قواتها على الجلاء من قناة السويس بعد العدوان الثلاثي، الشيء الذي أدى إلى انحطاط سمعة بريطانيا في الوطن العربي وازدادت النقمة عليها. لم يجرؤ البريطانيون ولا عملاؤهم من الأمراء من إعلان الاتحاد الفدرالي المزيف، وخاصة بعد دخول ـ المملكة المتـوكلية اليمنية ـ شمال اليمن في اتحـاد الـدول العـربية في مارس ١٩٥٨م، وتصـاعد الانتفاضات الوطنية المسلحة في مناطق جنوب اليمن، وفشل الأحزاب الموالية لبريطانيا في الحصول على تأييد شعبي، وتزايد نفوذ الحركة الوطنية.

وفي الـريف كانت انتفـاضـة قبائل الربيزي في العوالق على أشدها، فقد أرغمت

بريطانيا على الانسحاب من المراكز العسكرية التي أقاموها في العوالق، وتصاعدت المعارك بأن استخدمت بريطانيا سلاح الطيران والمدفعية في النصف الثاني من مارس ١٩٥٩م لقصف مناطق الثوار مما أدى إلى استشهاد عدد من الثوار وإحراق المزارع، وقتل الماشية، وتشرد المئات من السكان الذين لجؤوا إلى الجبال للاستمرار والمقاومة. وكانت قبائل دثينة قد انتفضت عام ١٩٥٧م ضد محاولة السلطات البريطانية فرض معاهدة استشارية تعطيهم حق التدخل المباشر في المنطقة، واعتقلت السلطة عدداً من الوطنيين الرافضين لسياستها وصادرت ممتلكاتهم، وامتدت الانتفاضات إلى الضالع في العام نفسه. وفي لحج رفض سلطانها علي عبد الكريم الانضمام إلى (اتحاد إمارات الجنوب العربي) وتآزر مع الحركة الوطنية وخاصة مع (رابطة أبناء الجنوب) التي كان لها نشاط مؤثر في لحج، وأرسلت السلطة البريطانية في مارس ١٩٥٨م جيشاً مكوناً من أربعة آلاف من جنودها مزودين بالمدفعية الثقيلة والرشاشات، إواحتلتها السلطنة وألقت القبض على علي عبدالله الجفري وزير المعارف ورئيس المجلس التشريعي، ولم تتمكن من إلقاء القبض على محمد علي الجفري رئيس (الرابطة)، وذهب سلطان لحج إلى لندن للاحتجاج على ذلك التصرف غير القانوني، ولكن السلطات البريطانية سحبت الاعتراف به، وعينت ابن أخيه سلطاناً بدلاً عنه، ومنعته من العودة إلى بلاده.

وفي يوليو ١٩٥٨م أعلن علي عبد الكريم سلطان لحج رفضه للإجراء البريطاني، وفي العام نفسه عرضت قضية جنوب اليمن في الأمم المتحدة، واتخذ السلطان علي عبد الكريم من القاهرة مركزاً لنشاطه المناوىء للاستعمار البريطاني مع (رابطة أبناء الجنوب العربي).

ومن أبرز الانتفاضات في تلك الفترة انتفاضة يافع السفلى عندما دخل نائب السلطان محمد بن عيدروس في خلاف مع الأجهزة البريطانية حول أثمان قطن مشروع (أبين) ومطالبته بطرد المستشارين البريطانيين من (يافع). وفي ١٨ ديسمبر ١٩٥٨م أرسلت السلطات البريطانية قواتها إلى يافع لعزل نائبها محمد بن عيدروس، ولكنه أعلن المقاومة وتحصن في (القارة)، وانضم إليه (٣٠٠) من رجال (ردفان) و(المراقشة) وأرسل له والده بالعودة، ولكنه أعلن أنه لن يعود إلاّ بثلاثة شروط وهي:

* إجلاء القوات البريطانية المسيطرة على المنطقة.
* وتأكيد نيابته.
* وإعادة الموظفين الذين التحقوا به إلى وظائفهم.

وأرسل والده السلطان مذكرة إلى الحاكم البريطاني يعلن تمسكه بولده، وكان النائب

قد أعلن أن يافع جزء من الجنوب العربي، وأن الجنوب جزء من الوطن العربي، وأنه لن يتوانى لحظة عن الكفاح في سبيل المبادىء التحررية وسيقاوم الاستعمار حتى آخر قطرة دم.

وفي فبراير ١٩٥٨م استخدمت بريطانيا سلاح الطيران لضرب المنطقة التي تحصن بها، ولكن مقاومته لم تضعف، وحاولت السلطات البريطانية استمالته بالمفاوضات، ولكنه رفض المساومة فعاودت قصف المنطقة مرة ثانية عام ١٩٥٩ من الشهر نفسه.

والانتفاضة الأخرى اندلعت في حضرموت عام ١٩٥٨م عندما عزمت السلطنة القعيطية على نزع السلاح من رجال القبائل الذين رفضوا ذلك واعتبروا تسليم أسلحتهم مهانة، ووجهوا إنذاراً إلى السلطان للعدول عن قراره وإلاّ فإنهم سيقومون بثورة ضد الحكومة، ولم يستجب السلطان، فاندلعت حركة التمرد في منتصف يوليو ١٩٥٨م واتسع نطاقها وتعددت العمليات، فاستقدمت السلطنة قوات من أفريقيا وكينيا، واستعان الحكام بسلاح الجو البريطاني. وفعلاً قامت الطائرات البريطانية بقصف مواقع الثوار وهدمت المنازل وأحرقت النخيل وقتل وجرح العديد. وقد أدى ذلك القصف الوحشي إلى إضعاف مقاومة الثوار.

المواجهة الوطنية للاتحاد المزيف

كانت الشروط السياسية تختلف اختلافاً بيناً بين المحمية الشرقية والمحمية الغربية. فالتجزئة بلغت حداً مفرطاً في المحمية الغربية حتى بلغ عدد الإمارات المعترف بها رسمياً حوالي ٢٤ إمارة، هذا بالاضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى كثرة حوادث ما تسمى بالحدود، خاصة بعد قيام ثورة مصر ١٩٥٢م، وتطور الخلاف بين الإمامة وبريطانيا، وأخذ يتعدى مشكلة الحدود. كان نظام الإمامة قد خرج من قوقعته وأخذ يقوم باتصالات دبلوماسية لدى الأوساط الدولية للحصول على دعم بلدان العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي والبلدان الأخرى المعادية لبريطانيا.

أقلق الانجليز تدويل الصراع، لذلك سارعت المملكة المتحدة البريطانية في إقامة دولة اتحادية لتمحو المظهر الاستعماري السابق بغية تفشيل المساعي المعادية للبريطانيين، وكسب عطف الأمم الإفريقية والآسيوية والأميركية اللاتينية.

ففي عام ١٩٥٥م قام سلطان لحج على رأس حركة تطالب بتوحيد مناطق جنوب اليمن. وكان يطمح في أن يكون على رأس الدولة الاتحادية، إلا أن طموحه اصطدم بباقي

الأمراء وبالسلطة الحامية التي اعتبرت هذا الموضوع سابقاً لأوانه.

بيد أن حاكم المستعمرة تقدم في الوقت الذي طرح فيه مشروع توحيد حضرموت، بمشروع مشابه لتوحيد إمارات المحمية الغربية. وقد كان فشل المشروع الأول درساً كافياً للسلطات البريطانية التي أخذت تظهر كثيراً من الدبلوماسية والحيطة لكي تتجنب غضب القوى المعارضة، وتكسب ثقة الأمراء.

لقد كان المشروع ينص على إقامة نظام فيدرالي يضمن الاستقلال الذاتي للأطراف المعنية، ويكون تحت إشراف مفوض سام بريطاني مسؤول عن السياسة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي.. الخ، كما كان ينص على أن الإمارات التي عقدت معاهدات تشاور هي وحدها مخولة بدخول الاتحاد.

وافـق الحـكـام المـحـليون على هذا المشروع، إلا أن هذا الانصياع للسياسـة البريطانية قد أثار عليهم عاصفة شديدة من النقمة في الخارج وخاصة في شمال اليمن. وقد كان رد فعل الإمام سريعاً إذ صرح بأن مخطط هذا (الاتحاد) يتنافى مع مبادىء معاهدة عام ١٩٣٤م، ثم ما لبثت الجامعـة العـربية أن شجبت هذا المشروع ووصفته بأنه نوع من الاستعمار الجديد. وهكذا رفعت القضية إلى مجلس الأمن.

ولم يقتصر النـزاع على تبادل الاحتجاجات، بل أخذ شكل سلسلة من الحوادث والاصطدامات على طول المناطق الفاصلة بين النظامين، وإلى تبادل التهم بالتسلل والغزو والتهديد بالحرب.

بعـد تدهور الوضع تراجع الأمراء وانسحبوا باستثناء شريف بيحان الذي أعلن ولاءه للمخـطط البـريطاني. عندئذ أعادت حكومة المحافظين النظر في سياستها مؤقتاً، وصرح موظف كبير في وزارة المستعمرات أمام مجلس العموم في إبريل عام ١٩٥٥م، بأن هذه المشاريع الاتحادية ليست إلا مجرد اقتراحات لا يفرض الانصياع إليها، إلا أنها تمسكت بالمبدأ. ورغم ذلك فقد هدأ هذا التصريح النفوس الثائرة، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بسبب التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط. فقد كانت انجلترا طيلة عام ١٩٥٥م تحاول إدخال أكبر عدد ممكن من البلاد العربية في (حلف بغداد) المشهور، وكانت ترمي من وراء ذلـك إلى خلق مجموعة عربية تخضع لإشرافها، غير أن القوى القومية العربية تضافرت لإجهاض المخطط البريطاني، وعندئذ لجأت انجلترا من قبيل التعويض عن هذا الفشل الجزئي إلى تنفيذ مخططها بالنسبة لجنوب اليمن في أسرع وقت ممكن.

فقد أدى الجلاء عن منطقة قناة السويس إلى ضرورة نقل مركز القوات البريطانية في

الشرق الأوسط إلى عدن. وأصبح إنشاء دولة اتحادية تضم مناطق جنوب اليمن وربطها بحكومة صاحبة الجلالة بمعاهدات تضامن ودفاع أكبر ضامن للمحافظة على مركز استعماري قوي ذي موقع هام، خاصة بعد أن قضى تدريجياً على النفوذ البريطاني في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي.

وقد أثارت هذه الخطوة كراهية وغضب معظم البلاد العربية التي وجدت فيها تهديداً جديداً لاستقلالها. فراحت توجه نقمتها للقضاء على ما تبقى لإنجلترا من مغانم في الأرض العربية. . وظهرت موجة من الدعاية المعادية لبريطانيا حرضت جماهير الشعب على إحباط المؤامرات التي يديرها الاستعمار.

ولكن الشيء الهام كان توقيع الميثاق بين شمال اليمن ومصر والسعودية عام ١٩٥٦م المهدد لعدن ومحميتها كونه ميثاقاً للدفاع العربي، وهكذا رأت بريطانيا نفسها مهددة جدياً، وأرادت أن تنقذ موقفها رغم كل الظروف. وفي هذا الجو المتوتر دعا حاكم عدن الأمراء عام ١٩٥٦م ليطلعهم على المشروع النهائي للاتحاد. وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية في مجلس العموم في ١٣ يونيو ١٩٥٦م «بأن قيام الدولة الاتحادية ونجاحها يتوقف على مدى الرغبة والتجاوب الذي يلقاه من الشعب ومن الزعماء».

وفي نهاية المحادثات أصدر الأمراء بياناً يقولون فيه: «إن تطور بلادنا وتقدمها يتوقف في المستقبل على التعاون الوثيق والوحدة فيما بين أجزائها».

غير أن هذه الخطوة لم تؤد إلى قيام الاتحاد بسبب نشوب العدوان الثلاثي على قناة السويس الذي بدل في المسلمات السابقة. فقد تدهورت العلاقات بين البلاد العربية والغرب إلى درجة لم تعد معها بريطانيا ولا الأمراء المحليون يجرؤون على إعلان قيام دولة الاتحاد. وكان عليهم أن ينتظروا حتى عام ١٩٥٨م حتى يستأنفوا المفاوضات. وقد تصلبت بريطانيا كثيراً في موقفها تجاه شمال اليمن بعد أن أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة تأثيراً عميقاً في مجرى الأحداث. كما ضغطت على الأمراء للموافقة على الدستور الفيدرالي الذي وضعته وزارة المستعمرات.

ولكي تواجه الحركة الوطنية الأسلوب البريطاني في محاولتها فرض الاتحاد الفيدرالي وبعثرة القوى الوطنية، لم يكن أمامها سوى توحيد الجهود الوطنية في تكتل العمل الوطني بأسلوب جبهوي للوقوف ضد السياسة البريطانية. وكان كل عمل جبهوي يتخذ لمعالجة قضية معينة.

ومن أبرز تلك التجمعات (المؤتمر الوطني) الذي تشكل عام ١٩٥٦م من (الجبهة

الـوطنية المتحـدة) و(رابـطة أبنـاء الجنوب) لمعارضة الحكم الذاتي الذي تبنته (الجمعية العدنية). وفي ٨ مارس تمخض ذلك التكتل على أن يكون هدف المؤتمر تحقيق قيام دولة مستقلة وحكم شعبي ديمقراطي، والتأكيد على أن شعب جنوب اليمن جزء من الشعب العـربي، وأنه لا يعترف بأية خطوات تقوم بها السلطات البريطانية والأمراء تخالف ذلك المبـدأ. وشكلت سكـرتـارية مؤقتة من محمد سالم علي، رئيس الجبهة الوطنية المتحدة، وشيخان الحبشي الأمين العام (للرابطة) لتنفيذ قرارات المؤتمر، وتقرر اختيار وفد لمقابلة وزير المستعمـرات. . وفي ١١ مارس ١٩٥٦م واجه المؤتمر وزير المستعمرات بمظاهرة تطالب بالاستقـلال وتستنكـر نفي الأستاذ محمد عبده نعمان، الأمين العام (للجبهة الوطنية)، ورفض الحكم الذاتي، وفرقت الشرطة المتظاهرين بالقوة واعتقلت ١٨ شخصاً. وفي يونيو ١٩٥٦م وعـلى أثر نفي شيخان الحبشي واجه (المؤتمر الوطني) ذلك الإجراء بالاحتجاج والإضراب العام لمدة ٢٤ ساعة، والمطالبة بوضع حد لسياسة النفي والإرهاب البريطانية. وأصـدر (اتحـاد طلبة اليمن) في مصر بياناً شجب فيه الإجراءات التعسفية ضد الحركة الوطنية، واستنكر الموقف السلبي الذي وقفه نظام الإمام.

وفي ديسمبر ١٩٥٦م تولى المؤتمر جمع التبرعات لصالح المقاومة المصرية بعد العدوان الثلاثي، ولما رفضت (الرابطة) مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي، انفض ذلك التجمع الوطني الجبهوي لتمضي الحركة الوطنية في تنفيذ مهام تتسق مع التطورات الجديدة التي تشهدها المنطقة، وخاصة في إطار العمل الوطني الذي رفد بقوى جديدة بفضل امتداد التيار القـومي التحرري، عندما شهد عام ١٩٥٨م نشاطاً ملموساً لحزب البعث العربي الاشتراكي[٢٣]، وهو حزب قومي وحدوي تأسس عام ١٩٤٧ بقيادة المناضل القومي ميشيل عفلق. . في سوريا، وامتد نشاطه إلى العديد من الأقطار العربية بما في ذلك اليمن من خلال طلبة اليمن الذين يدرسون في سوريا، والعراق، ومصر، وأصبحوا أعضاء فيه.

لقد تمكن أولئك الطلبة من كسب العناصر الوطنية النشطة سياسياً ونقابياً بين أوساط المثقفـين أمثال: النقابي محمد سعيد مسواط، ومحمد حميد، وأحمد حيدر، وعلي عقيل، وصـالـح الحبشي، وعبـد العـزيز المقـالـح، والكاظمي، وعبد الوهاب جحاف، ومن العسكـريين علي الجائفي وعبد اللطيف ضيف الله، وعبد الله الراعي، وناجي سريع، وغيرهم ليشكل هؤلاء الخلية المؤسسة.

تمكن حزب البعث في شمال اليمن من الانتشـار في صفوف العسكريين بالدرجة الأولى، وفي جنوب اليمن انتشر بين صفوف النقابيين. وتزامل امتداد النشاط البعثي في

اليمن مع امتـداد حركة القوميين العرب[٢٤]، وهي حركة قومية نشأت بين أوساط طلبة الجـامعـة الأمريكية في بيروت بزعامة جورج حبش ووديع حداد، وهاني الهندي، وأحمد الخطيب، وكما هو حال حركة البعث امتد تنظيم القوميين العرب إلى مصر، وإلى اليمن من خلال طلبة اليمن الذين يدرسون هناك.

وتولى التبشير بفكر الحركة وتأسيس فرع لها في اليمن كل من: فيصل عبد اللطيف الشعبي، وسلطان أحمد عمر، ويحيى عبد الرحمن الإرياني، ومن خلالهم تشكلت الخلية الأولى في عدن من: علي أحمد السلامي، وسعيد الجناحي، وسيف أحمد الضالعي، وطه أحمد مقبل، وسالم زين محمد، وفي تعز تشكلت الخلية الأولى من: عبد الرحمن محمد سعيد، وعوض الحامد، وشمسان مقبل الذبحاني، ومالك الإرياني، وفي عام ١٩٦١م انضم إليهم سعيد الجناحي. ومن العناصر التي برزت من الطلبة في القاهرة: عبد الكريم الإرياني، وعبد الحافظ قائد، وقحطان الشعبي.

رفعت حركة القوميين العرب شعار التحرر والوحدة، والثأر لاستعادة فلسطين. وسرعـان ما تأثـرت بالنهج الناصري، مما ساعدها في الانتشار في صفوف الفئة المثقفة، والطلبة والعمال، وبين العسكريين عام ١٩٦١م في تعز.

لقـد أضاف انتشار الحركة القومية قوة جديدة إلى الحركة الوطنية المحلية، وزخماً نضالياً لمقاومة الاستعمار البريطاني وعملائه من السلاطين والأمراء، والنظام الإمامي، مما مكن الحركة الوطنية من الاستمرار في تشكيل تجمعات وطنية وقومية جبهوية لتوحيد نضالها دون حزب (الرابطة) الذي خرج عن الإجماع الوطني.

وفي عام ١٩٥٨م تشكل (الاتحاد الشعبي) من (المؤتمر العمالي) والجمعيات والأندية والشخصيات الوطنية، وعارض ذلك التكتل الجبهوي النزعة الانفصالية، ودعا إلى ضرورة مشـاركـة أبنـاء شمال الـوطن في انتخـابـات المجلس التشريعي وحصولهم على الحقوق السياسية. وانتهى ذلك التجمع بتشكيل (التجمع القومي)[٢٥] عام ١٩٥٩م. والجديد في هذا التجمع هو اشتراك العناصر المنتسبة إلى (حركة القوميين العرب) و(البعث) بصفتهم الشخصية، ولعب دوراً في التوعية الوطنية والقومية وخلق وحدة النضال اليمني ومقاومة المشاريع البريطانية. وأعلن (التجمع القومي) إيمانه بالوحدة العربية، والنضال من أجل تحرير فلسطين وضرورة تحقيق المجتمع العربي الديمقراطي الاشتراكي، واستبعد التجمع القومي العناصر الماركسية من بين صفوفه في ظل الحملة المعادية للشيوعية في تلك الفترة.

شهدت بداية عام ١٩٥٨م، اشتداد الانتفاضات المسلحة في الريف والذي عكس

وضعاً عسكرياً محتدماً بين نظام الإمام والسلطة البريطانية، كان أخرها في ابريل عام ١٩٥٨م حين كانت المعارك تدور حول جبل جحاف بعد الاستيلاء على حصن (السرير) محاذاة منطقة الضالع، بعد معارك اشترك فيها أكثر من ألف مقاتل من أبناء الضالع شمال اليمن الذين حاصروا مركز الحرس الحكومي بما في ذلك الضابط السياسي البريطاني. وفشل جيش الحرس الحكومي الذي يسمى (جيش الحرس الاتحادي). . وبعد عدة أيام وصلت الإمدادات البريطانية بما في ذلك سرية ونصف من الجيش البريطاني، وباستخدام السلاح الجوي البريطاني تمكن البريطانيون من السيطرة على المنطقة وتعرضت قعطبة لقصف وحشي من قبل الطيران البريطاني.

بعد تلك الاشتباكات هدأت الحالة باتفاق الإمام مع بريطانيا على هدنة، وبعد اطمئنانه إلى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، وبعد أن ضمن إسكات (صوت العرب)، وتوقف نشاط (حركة الأحرار). كانت صحة الإمام أحمد مع بداية عام ١٩٥٩م قد ساءت من جراء إدمانه على حقن (المورفين) الذي اعتاد على استعماله للتهدئة النفسية من جراء اضطراب الأوضاع الداخلية، وشناعة ما أقدم عليه من إعدام العشرات من الثوار من بينهم ثلاثة من إخوته بجرة قلم دون تحقيق أو محاكمة. لقد أصبح الإمام أحمد يلقب بـ (أحمد ياجنّاه) حيث اعتمد على الإشاعات، ورسم صورة له بين عامة الناس أنه يعرف الجن، ويطوف البلاد بملابس شحاذ ليعرف رأي الناس ومن يقف معه ومن يعاديه. ساعدته ملامح وجهه بعينيه الكبيرتين اللتين تشعان ببريق عندما يغضب.

أخيراً أذعن الإمام لنصائح الأطباء بأن علاجه لن يتم إلا في مصحة في أوربا. . واستجاب إلى تحذيرهم من أن استمرار حالته تلك سيؤدي إلى مضاعفات تنهي حياته. وفي ١٦ إبريل ١٩٥٩م غادر الإمام تعز إلى إيطاليا للعلاج. . واصطحب معه ٦٤ مرافقاً معظمهم من النساء. . وترك السلطة لابنه محمد البدر ولي العهد، ونائب رئيس الوزراء، وهي المرة الثانية في تاريخ بيت حميد الدين يخرج الإمام أو الملك - الرجل الأول - من الوطن إلى الخارج، إنها الفرصة التي تتيح لخلفه إدارة البلاد. . علماً أن الإمام كان يدرك أن علاجه سيستمر أشهراً.

ما أن غادر الإمام أحمد إلى الخارج حتى تمرد بعض العساكر بين الفرق في تعز وصنعاء بسبب التردي المعيشي وقلة الرواتب. وفي نهاية يونيو تمرد بعض الجنود بسبب العقوبات التي فرضت عليهم بسبب تهمة سرقة الأسلحة. وفي تعز قتل علي وأحمد ابنا محسن الجبري. وفي صنعاء هاجم الجنود منزل أحمد العمري وأحرقوا مكتبته، مما اضطر البدر إلى إقصاء بعض

الضباط واستدعاء القبائل إلى صنعاء، ومنها قبائل حاشد بزعامة الشيخ حميد بن حسين الأحمر، الذي قدم له ولي العهد محمد البدر مبالغ من المال بقصد كسبه إلى صفه. وتمكن البـدر من إنهاء تلك التمردات، وخاصة في تعز بعد أن كاد المتمردون أن يسيطروا على المدينة، ولم يعاقب البدر المتمردين، فقد قام برفع رواتبهم. وفي محاولة لتخفيف التوتر في البـلاد أعلن ولي العهد البدر أنه سيقوم بنهج سياسة جديدة في المجال الداخلي، وإنهاء الاستبداد باتخاذ إجراءات إصلاحية يستفيد منها الشعب، وتحقيق إجراءات في المجالات الإدارية والتشريعية، وزيادة رواتب الجيش، وتـوفير المعالجة الطبية. المجانية ووضع حد للفساد. ودعا بعض الخبراء والمدرسين والمستشارين المصريين لدراسة الوضع ووضع خطة عامة لتطوير البلاد، ويقتضي من أجل تحقيقها تكوين مجلس مراقبة لتنفيذها يتألف من سبعة أشخاص برئاسة القاضي أحمد السياغي المعروف بآرائه المتنورة. وعكست إذاعة صنعاء التي كان يديرها الأستاذ أحمد حسين المروني، إعلان ولي العهد في برامج وتعليقات الإذاعة مبشرة بعهد جديد. ولم يتمكن البدر من الاستمرار في برنامجه، إذ قرر الإمام العودة في يوليو ١٩٥٩م، لقد قرر العودة جواً ثم عدل عن ذلك، بينما كانت طائرته قد خرجت من أجواء إيطاليا، وأنهى امتناع الطيار من العودة بتهديده مما اضطـره إلى الإذعان والعودة. وفي إيطاليا أمر أخاه الحسن الذي كان قد اصطحبه في رحلة العودة للسفر إلى مقر عمله في واشنطن، وقرر العودة عن طريق البحر مع نهاية شهر يوليو.

كان الإمام أحمد يتابع باهتمام الأخبار والتطورات، وساءه ما حدث، وكان قد علم ما يقال من أن ابنه البدر قد اتفق مع الرئيس جمال عبد الناصر أن يحتجزه في القاهرة ليتسنى له الاستمرار في تنفيذ برنامجه الإصلاحي، وهو ما عكس استقباله الحذر للرئيس جمال عبد الناصر الذي صعد إلى الباخرة لتحيته، عند توقف الباخرة التي تقل الإمام في السويس، ومع ذلك دام لقاؤهما زهاء الساعة، وواصل الإمام أحمد رحلته إلى الحديدة.

وصل الإمام إلى الحديدة في شهر أغسطس ١٩٥٩م. وفي اليوم الثاني من وصوله حشد جماهير واسعة ألقى فيهم خطاباً غاضباً ومهدداً للقبائل التي دخلت صنعاء من حاشد وبكيل، وقـال إنـه سيشرخ بسيفـه رؤوسـاً هدامة ويجدع أنوفاً متغطرسة، وعرّض بمن يطمحون إلى السلطة عن طريق إثارة الاضطرابات والتظاهر بالإصلاح والوطنية، وسل سيفه أمام الجماهير قائلاً: ومن يطمح إلى انتزاع الأمر من أهله، هذا الفرس وهذا الميدان، ومن كذب جرب.

وجعل إقامته في منطقة السخنة في الحديدة، ومن هناك أدار عملية القمع الجديدة.

لما أن أذيع خطابه المتغطرس من إذاعة صنعاء ـ والذي أثار الرعب في النفوس ـ حتى غادرت القبائل ومشائخها صنعاء إلى مناطقهم. وأمر الإمام القاضي أحمد السياغي بعد أن وجه إليه كلمات غاضبة بالسفر إلى صنعاء لإحضار الضابط شرف المروني، وبقية الضباط المتمردين، وما أن أنهى مهمته تلك حتى فر إلى بيحان ليلجأ إلى شريف بيحان الهبيلي المشمول بالحماية البريطانية، كما فر من صنعاء إلى عدن الأستاذ أحمد حسين المروني، مدير الإذاعة، وخلال ذلك عاد بعض المشائخ سراً إلى صنعاء وعقدوا اجتماعاً سرياً.

وفي الحديدة انضم إليهم سعيد حسن الملقب (إبليس) والذي كانت له صلة بالأحرار، وتفرغ لأعمال الاتصالات بعد أن مكنه زملاؤه الأحرار في القاهرة من منحه امتياز توزيع الصحف المصرية في اليمن. وتبرع له الشيخ سعيد الأصبحي ـ مهاجر في السعودية ـ برأس مال للعمل، وأهداه عبدالله محمد صالح الأديمي سيارة تمكنه من التنقل بين الحديدة وتعز وعدن لمتابعة عمل التوزيع كذريعة يغطي بها عمله كضابط اتصال، وأسس مكتبة في الحديدة، عمل فيها الأستاذ سعيد الحكيمي. ولعب سعيد حسن (أبليس) دوراً في نقل المنشورات والصحف الممنوعة، وكعادة الأحرار وجدوا مساعدة رفاقهم في الحديدة: أمين عبد الواسع، وحسين المقدمي، وعبدالله الصيقل، ومحمد الرعيني.

وفي ظل اضطراب الاوضاع في الشمال أعلنت بريطانيا رسمياً في فبراير ١٩٥٩م عن قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي، أي بعد مرور ٢٥ عاماً على توقيع معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤م. ثم وقع وزير المستعمرات على اتفاق مع الأمراء تتعهد بموجبه بريطانيا بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة حتى توصلها إلى الاستقلال الذاتي. وبالمقابل لا يحق للدولة الاتحادية بموجب هذا الاتفاق أن تعقد معاهدات أو تدخل باتصالات مع دول أو حكومات أو منظمات دون موافقة بريطانيا. وبالإضافة إلى ذلك تنص المادة الخامسة من هذا الاتفاق على أنه لا يجوز أن يرفض أي رأي تبديه حكومة صاحبة الجلالة حول حسن سير الحكم.

وفي صنعاء اتفق الأحرار على إيجاد تفاهم بين قبائل حاشد وبكيل، وجمع كلمة الجميع وإقامة العهود والمواثيق والاتصال بمن يعتمد عليه من العلماء والمثقفين.. للإعداد لتمردٍ شعبي. وكلف الشيخ سنان أبو لحوم والزايدي للعمل في خولان، والنقباء حمود ومحمد أبو راس، ودارس وزيد مهفل في برط، وعلي بن ناجي الشائف في الجوف، والشيخ حميد بن حسين الأحمر وابنه في حاشد، وكانت فكرة الجمهورية قد بدأت تتبلور منذ أن كان الإمام مستنفراً مؤيديه وعملاءه، وما أن عرف نبأ تحرك التمردات حتى بدأ الإمام يزاول

مراوغته بأن بعث إلى الشيخ حميد الأحمر يطلب منه إرجاع المبالغ التي استلمها من ابنه البدر، وأرسل إليه أكياساً فارغة، وأعادها ابن الأحمر بعد أن وضع فيها عيارات رصاص، وكان معتمداً على القبائل، ثم سيّر الإمام حملة عسكرية سبقتها إشاعات «أن ابن الأحمر مرتبط بالأحرار وأنهم مرتبطون بالنصارى وخدم لهم، وأن حميد وولده متأثران بهم». وهكذا وفي إبريل ١٩٦٠م أمر الإمام الجيش بالتحرك إلى حاشد وخولان والجوف ويرط. وتمكن من إلقاء القبض على ثلاثة من كبار المشائخ . . الشيخ حميد بن الأحمر وابنه والنقيب عبد اللطيف بن قائد . . وبعث بهم إلى سجن حجة حيث تم إعدامهم. وبذلك تمكن من وأد ذلك التمرد، وفر الشيخ سنان أبو لحوم مع جماعة من مؤيديه إلى عدن.

ورغم ذلك تابع سعيد حسن (إبليس) نشاطه، كانت له صلة بالشيخ أمين عبد الواسع نعمان، ومحمد الرعيني، والحاج سيف عبد الرحمن، والدكتور فضل الله، والملازمين محمد العلفي وعبدالله اللقيه، وظل في ذهنه ـ رغم ما حدث ـ التخلص من الإمام. ولما داهمت الشرطة مكتبته اختفى في منزل الحاج سيف عبد الرحمن، وقرر القيام بعملية انتحارية حين ذهب إلى السخنة للاستطلاع وكان قد حضّر حقيبة سلاح ومتفجرات، ولكن الشيخ يحيى منصر، عرفه فأقدم على اعتقاله، واعتقل معه منصور السريحي ـ صاحب متجر في السخنة ـ الذي أودع سعيد حسن الحقيبة لديه.

تعرض سعيد حسن إلى تعذيب مبرح، ثم ارسل إلى سجن حجة، وفي عام ١٩٦١م هرب من السجن مع محمد عبدالله الفسيل وحسين السحولي، وأثناء هروبه أصيب بكسر في رجله، واستشهد وهو يقاوم من تبعه من الحرس، وهناك من يقول إنه انتحر، وفر سعيد الحكيمي وعلي مارش معاوناه في المكتبة.

لم تؤد أساليب القمع الدموية التي اتخذها الإمام أحمد لمقاومة المعارضة إلا إلى اتساع حركة المعارضة وإصرار الثوار للتخلص منه، ففي مساء ٢٦ مارس ١٩٦١م تمكن ثلاثة من الضباط: محمد عبدالله العلفي، وعبدالله اللقيه، ومحسن الهندوانة من وضع كمين للإمام أثناء دخوله إلى المستشفى للقيام بفحوصات طبية، وزيارة بعض أفراد حرسه الخاص الذين أصيبوا قبل شهر في حادثة سيارة عندما داهمت سيارة عسكرية سيارة الإمام، وكانت تلك إحدى المحاولات لاغتياله. وحين كان الإمام في سرداب المستشفى انطفأت الأنوار وانهال عليه الرصاص، فانبطح أرضاً وفر حراسه وأصيب بعدة طلقات أخطرها اخترقت ساعده الأيمن وسكنت في كتفه الأيسر، وتمكن الضباط من مغادرة المستشفى لكن الإمام لم يمت، فقد نقل إلى قصره حيث اجتمع الأطباء هناك لمعالجته، وانتشر الجنود بحثاً عن

الضباط الثلاثة وألقوا القبض على كل من محمد عبدالله اللقيه، ومحمد عبدالله العلفي، أمّا الثالث محسن الهندوانة فقد قاوم الجنود حتى استشهد[٢٦].

لقد بدد الوطنيون أسطورة (أحمد ياجنّاه) الذي أشاع أن الرصاص لا يخترق جسده.. وهكذا ازداد تفاقم أزمة النظام الإمامي اتساعاً.

وفي أكتوبر من العام نفسه ألقى الإمام الجريح الذي بدأ يشعر بتدهور صحته خطاباً أذيع من إذاعة صنعاء أكد فيه أن ولده البدر سيكون إمام المستقبل، وهو بذلك أكد على وريث العرش. لقد أثار تأكيد الإمام ذلك، أخاه الحسن الذي كانت له علاقات وطيدة بالأميركان والسعودية، وكان قد هيأ لنفسه أنصاراً في الداخل.. ساعده في ذلك الوجود الأميركي من خلال النقطة الرابعة التي كانت تقوم بشق طريق المخا ـ تعز ـ صنعاء، وتمكن الخبراء الأميركان من نسج العلاقات مع بعض عناصر القصر، وخاصة الحسن بن علي وأنصار الحسن، وأغدقوا على ذلك الطابور الأموال لكسبهم.

لقد أوجد ذلك التأكيد الإمامي معارضة شديدة من قبل أنصار الحسن الذين برروا معارضتهم من أن الإعلان ما هو إلا تعيين وليس انتخاباً من قبل مجلس العلماء وأصحاب الحل والعقد. وانضم إلى أولئك الرتل أعضاء (اتحاد القوى الشعبية) وفي مقدمتهم إبراهيم الوزير، وهي العنصار التي انشقت عن (الاتحاد اليمني) وأسست تنظيماً أسموه (حزب الشورى)، ثم أعلنوا عن تنظيمهم الجديد (اتحاد القوى الشعبية)، وكان عبد الرحمن أبو طالب الوسيط الذي عمل على توحيد أنصار الحسن، وتمكن من خلال تأثيره على الإمام من تعيين عباس الوزير كبير المراقبين، وإبراهيم الوزير ملحقاً ثقافياً في القاهرة.

في تلك الفترة كان (الاتحاد اليمني) في بداية الستينات قد دخل في انقسامات إضافة إلى أولئك المنشقين بما فيهم أولاد الوزير والرباعي ومحمد عبد الرقيب الذين شنوا حملات شنعاء على (الاتحاد)، كما تحامل عدد من الأحرار على زعيمهم الأستاذ أحمد محمد نعمان حين نسبوا إليه أنه عطل انقلاب الثلايا عام ١٩٥٥م، وأيد جزءآخر تمرد قبائل حاشد وبكيل.. اتضح ذلك من خلال تقرير الأستاذ علي محمد الأحمدي الأمين العام للاتحاد في الثالث من سبتمبر ١٩٦١م ولقد فند التقرير تطور الوعي وتأثير الأفكار القومية والوحدوية على نضال الحركة الوطنية اليمنية، وبروز حقيقة فعالة هي مطالبة الشعب بالنظام الجمهوري ليحل محل النظام الملكي، وجاء في ذلك التقرير مؤشرات لطبيعة نضال الأحرار «وأنه من غير المنطق أن نخطط لمستقبلنا على النطاق القومي دون أن نحدد موقفنا في وضوح أمام أنفسنا وأمام الشعب والسلطات الاستعمارية والرجعية بالنسبة للوحدة القطرية،

ولذلك يجب علينا ونحن نستعرض بواعث الشكوى في مختلف المناطق اليمنية أن نجعل نصب أعيننا أن اليمن تعني المنطقتين المتوكلية والمحتلة، وأن نقيم المشاكل في بلادنا على أساس من الإيمان بوحدتها.

أما في المجال التنظيمي فينبغي أن نراعي ما يلي:

١ ـ الفصل التام بين القيادة وأعمال الإدارة في المنطقة.

٢ ـ الأخذ بالأساليب الديمقراطية من ترشيح واقتراع سري وتصويت.

٣ ـ مما ينضوي في الاصل تحت المقترح الثاني، الاقتناع بوجوب وجود المعارضة داخل المنظمة.

ولكن لأهمية ذلك أفرد له بنداً خاصاً. إذ يجب ألا نتهيب الخلاف فيما بيننا أو معرفة الآخرين ـ أياً كانوا ـ لهذا الخلاف بحيث يوجد جناحان داخل الهيئة، يعملان بالطرق الديمقراطية على تقوية الحركة، متخذين شعار: لنختلف دون أن نفترق، على ألا يلجأ جانب إلى الحملات خارج المنظمة، ولا سيما والمجال واسع داخلها لذلك.

٤ ـ أن تحدد الاختصاصات تحديداً واضحاً، بحيث يكلف كل واحد بالعمل في جهة من الجهات، مستعيناً بمن شاء من الزملاء على أن يظل هو المسؤول الأول أمام الجميع عن تلك الجهة.

٥ ـ لا يجوز اشتراك الطلاب في هذه المنظمة على أساس شخصي، بل تقوم بينهم كمجموعة منظمة في هيئة تشملهم جميعاً، وبين هذه المنظمة علائق محددة، وعلينا أن نبذل كل جهد لإقامة المنظمة الطلابية.

٦ ـ العلاقة مع المهاجرين ينبغي أن تطور على شكل تنظيمي، والشكل الأنسب هو الجمعيات الخيرية والنقابات العمالية. ويتم بين هذه التشكيلات وبين التنظيم المقترح ارتباط محدد. فإن لم تتم إقامة هذه التشكيلات بين المهاجرين بشكل رسمي، فيجب أن تؤلف لجان في المهاجر من أنصار الحركة تكون علاقتها بالمنظمة سائرة على شكل منظم».

ومع بداية عام ١٩٦٠م، اشتركت عشر هيئات سياسية وعمالية في تجمع وطني (تجمع الهيئات الوطنية الشعبية)، وتمكن ذلك التجمع من تعبئة الجماهير لمعارضة زيارة وزير المستعمرات البريطانية في إبريل ١٩٦١م، ونظم مظاهرات ضخمة وعقد مؤتمراً جماهيرياً في ساحة (المؤتمر العمالي) أكد فيه عدم اعتراف الشعب بالمجلس التشريعي، واتحاد الجنوب العربي، واستنكر جعل عدن قاعدة حربية، ورفع وثيقة إلى وزير المستعمرات ضمنها وجهة نظره السياسية حول مجمل الأوضاع، وطالب بعودة المنفيين وإلغاء كل التشريعات المكبلة

للحريات، وبانتهاء زيارة وزير المستعمرات تفرق ذلك التجمع.

لقد كانت تلك التجمعات تقوم كرد فعل مؤقت من أعمال السلطات البريطانية، ولأنها لم تكن تمتلك منهجاً محدداً تلتف حوله، فقد كانت سرعان ما تتبعثر. وكان يشوبها التنافس الحزبي القائم على طموح السيطرة، ومع ذلك فقد سجلت تلك التجربة بدايات لتشكيل العمل الجبهوي، وهو الأسلوب الذي أبرز مدى تأثير القوى الوطنية حين تتوحد.

وفي مارس عام ١٩٦٠م، انضمت دثينة، والعوالق السفلى، وإمارة العقربي، والتحقت الواحدي إلى اتحاد الإمارات العربية.

ولم يأت عام ١٩٦١م إلاَّ وقد أصبح عدد الإمارات التي انضمت إلى اتحاد الإمارات العربية إحدى عشره إمارة. ثم غير اسمه إلى (اتحاد الجنوب العربي) تمهيداً لانضمام عدن.

في اواخر الخمسينات، ومع بداية عام ١٩٦٠م حددت السلطة البريطانية مخططها الذي اتجه إلى السماح بتكوين الأحزاب بهدف بعثرة القوى الوطنية. وأغرى ذلك الاتجاه البريطاني عدداً من الشخصيات فتشكل في عدن خمسة عشر حزباً وهيئة سياسية. وكانت الأغلبية منها لا تحمل من مقومات العمل الحزبي سوى الاسم، إذ أنها لم تستند على قاعدة شعبية، وليس لها برامج عدا استغلال اسم الحزبية لتحقيق مآرب شخصية. ومن تلك الأحزاب (حرب الامة)، و(الحزب الديمقراطي)، وحزب الشعب الوطني التقدمي)، و(حزب الأحرار العربي التقدمي)، و(حزب الاستقلال)، و(حزب المؤتمر الشعبي الدستوري).

العمّال مبعث الوحدة اليمنية

لم تمثل أية حركة أوحزب القضية الوطنية ـ وأقصد هنا الإيمان العميق بوحدة النضال الوطني في عموم الساحة اليمنية والإيمان بوحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً ـ كما مثلته (الحركة العمالية) ومارست ذلك قولاً وعملاً، وتولت صحيفة (العامل) التي صدرت في الثاني من أكتوبر ١٩٥٧م رافقها شعار (الحرية ـ والخبز ـ والسلام) الدور البارز في بلورة الوعي الوحدوي أكثر من غيرها من الصحف الحزبية التي انتسبت إلى العمّال.

فعقب تأسيس (رابطة أبناء الجنوب) أصدر محمد عمر بافقيه عام ١٩٥١م صحيفة (الجنوب العربي) لتكون ناطقة باسم (حزب الرابطة) وواجهت في البداية دعوة انفصال

عدن.. . ونـظرت إلى سائـر المنـاطق ـ الإمـارات ـ بما فيها عدن كوحدة طبيعية سياسية واقتصادية لا تحتمل التجزئة. وحين قبلت (الرابطة) الدخول في انتخابات مجلس عدن التشريعي تحت ظل القانون البريطاني الذي حرم أبناء شمال اليمن القاطنين في عدن من حق المشاركة، حينها شعر الوطنيون أن (الرابطة) التي بدأت في محاربة النزعة الانفصالية العدنية والتي كانت تنطق باسمها صحيفة (القلم العدني) قد دخلت هي الأخرى في أتون النزعة الجنوبية. وحددت صحيفة (الرابطة) تلك موقفها عام ١٩٥٦م مع العناصر التي انشقت عن (الاتحاد). . ولم تتوان عن إفساح المجال لمهاجمة (الاتحاد اليمني) لصالح جماعة إبراهيم الوزير المنشقة. ورغم أنها توقفت في نهاية الخمسينات إلَّا أن صحفاً أخرى توالى صدورها، تعبر عن أفكار (الرابطة) وهي (النهضة) و(الرأي العام) و(الحق) و(الفاروق).

وعلى ضوء انحراف (الرابطة) تمكن محمد سالم علي عبده من الحصول على امتياز لإصدار صحيفة، وفي الأول من يناير ١٩٥٥م أصدر صحيفة (البعث) كصحيفة سياسية أسبـوعية، تبنت موقف (الجبهـة الوطنية المتحدة) وواجهت النزعة الانفصالية العدنية، والجنـوبية، وحرضت على مقاطعة المشاريع البريطانية، وفي رأس القائمة مشروع (اتحاد الجنوب العربي)، ومهدت لنشوء النقابات العمالية، ودعت إلى الوحدة اليمنية. وفي عام ١٩٥٧م توقفت عن الصدور.

وفي الأول من ينـاير ١٩٥٩م وحتى ١٩٦٠م وهي الفـترة التي صدرت خلالهـا (العامل) صحيفة (المؤتمر العمالي) وتولى رئيس تحريرها عبده خليل سليمان، لعبت (العامل) دوراً بارزاً في بلورة الـوعي الـوطني.. على أسـاس من وحـدة الشعب اليمني، ووحدة قضـاياه. وحملت الصحيفة على مشاريع الاستعمار البريطاني وعملائه في جنوب اليمن، وعـلى الرجعية الإمامية في شماله. وفي ديسمبر ١٩٥٨م أحيل عبده خليل سليمان رئيس تحريرهـا، ومحمـد سالم علي إلى المحـاكمـة بتهمـة التهجم على القضـاء، وصدر الحكم بسجنهما. وأعلن العـمّال الإضراب العـام والشامل، والسير في مظاهرات تندد بالحكم والـوجـود الاستعماري، وزحفت جماهير المتظاهرين إلى السجن لإخراجهما. . وتدخلت الشرطة التي استعانت بالجيش البريطاني لتفريق المظاهرات، وتحول الوضع إلى انتفاضة استمرت يومين. فقد هاجم المتظاهرون المؤسسات الحكومية، واستعمل الجيش والشرطة القنابل المسيلة للدموع، والرصاص الحي مما أدى إلى استشهاد خمسة وجرح ١٢ متظاهراً ما عدا رجال الشرطة، واعتقل ٥٦٠ متظاهراً، وكان من بينهم الأمين العام للمؤتمر. ونفي ٢٤٠ عامـلاً إلى شمال اليمن. ولم يكن ثقل صحيفة (المؤتمر العمالي) مقتصراً على قضايا

ومع ذلك استمرت حركة الإضراب وإن قلت، بل وامتدت الإضرابات عام ١٩٦١م إلى لحج وأبين، فقد واجهت السلطات إضراب العمّال المزارعين ضد المضايقات والتجاوزات التي يقوم بها الموظفون الإنجليز، واحتجاجاً على الأسعار المتدنية التي تفرض على القطن.

ومع ذلك فالحركة الوطنية لم تضمحل أمام الأساليب القمعية. فشهر أكتوبر ١٩٦١م شهد تأسيس تجمع ديمقراطي[٢٧] أسسته جماعة من المثقفين الماركسيين بقيادة الأستاذ عبدالله باذيب الكاتب والصحفي الذي برز نجمه كصحفي مشهور حين عمل سكرتير تحرير لصحيفة (النهضة)، والتي بدأت الصدور في نوفمبر ١٩٤٩م. ورغم أنها كانت تروج لدعوة الجنوب العربي إلاّ أنها فتحت صفحاتها للأقلام الشابة التي كانت تكتب بأسماء مستعارة مقالات جريئة مما جعلها صحيفة مقروءة.. وفي سبتمبر ١٩٥٥م نشرت (النهضة) مقالاً للصحفي عبدالله باذيب بعنوان (المسيح الذي يتكلم الإنجليزية) هاجم فيه الصحف التي تصدر باللغة الإنجليزية والتي تخدم لغة الحكام.. ومصالح أصحابها التجارية، وهو ما يسهم في إغراق اللغة العربية، ودعا إلى استعمال اللغة العربية في كل مجال من مجالات الحياة، وفي كل حقل من حقول الثقافة والنشر، لنسمع الحكام الإنجليز صوتنا بلغتنا. وبسبب ذلك المقال وفي ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م قدم الأستاذ باذيب إلى المحاكمة في التواهي حيث احتشدت الجماهير الغفيرة للاستماع إلى وقائع المحاكمة، وبسبب ذلك الموقف الوطني استغنى رئيس تحرير صحيفة (النهضة) عن الصحفي عبدالله باذيب، واستبدل صحيفة (النهضة) بصحيفة يومية سماها (اليقظة).

لقد اعتبر الكاتب عبدالله باذيب الذي اشتهر بكتاباته المعادية للاستعمار البريطاني أن انضمام النظام الملكي الإمامي في شمال اليمن في اتحاد مع مصر وسوريا من شأنه أن يخلق إمكانية تطوير شمال اليمن ودفعه إلى الصف العربي التحرري. وهو الأمر الذي أوجد تقارباً بين عبدالله باذيب والإمام أحمد الذي سمح له بإصدار صحيفة سماها (الطليعة)، أصدرها عن مكتب تحرير الجنوب اليمني، في تعز. وفي ٤ أكتوبر ١٩٥٩م أصدر باذيب صحيفته الأسبوعية السياسية في تعز وانتهجت (الطليعة) سياسة معادية للاستعمار البريطاني وعملائه، ومضت تفضح مخططاته ومشاريعه، كما كانت تدعو إلى تطوير الأوضاع في شمال اليمن وحماية وتأمين استقلاله، وتدعو إلى تحقيق يمن حر موحد وسعيد. وكانت السياسة التقدمية (للطليعة) تشيد بالمعسكر الاشتراكي، وتهاجم بشدة المحاولات الأميركية للتسلل إلى شمال اليمن من خلال (النقطة الرابعة) التي كانت قد شرعت في تقديم بعض

العمّال، فقد وقفت بجانب نضال المرأة داعية إلى تحررها ومساواتها مع الرجل. وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٥٩م جالت مجموعة من الفتيات الشابات بعد أن تخلين عن الحجاب على مكاتب الصحف يعلن أن المرأة قررت التخلص من الشيذر، والنضال بجانب الرجل، وامتد تأثير (المؤتمر العمالي) إلى المجال العربي والدولي حيث طرح قادة العمّال على المحافل والمؤتمرات العربية والدولية قضايا العمّال والقضية الوطنية.

ومع بداية عام ١٩٦٠م تصاعد تأثير العمّال وفعالية الحركة الوطنية. ففي فبراير امتد إضراب عمّال المصافي لمدة سبعين يوماً أصدرت بعده السلطة البريطانية قانون التحكيم الإجباري الذي يقضي بمنع الإضراب نهائياً، وسمحت لأرباب العمل بفصل العمّال المضربين. . وفي ديسمبر من العام نفسه، ويناير ١٩٦١ م جهزت السلطات البريطانية حملة جوية وبرية على منطقة (القارة) حيث التمرد الوطني ضد الوجود الإستعماري واستمرت المعارك بضعة أيام ارتكبت القوات البريطانية خلالها أبشع الجرائم في تدمير القرى بحالها، مما سبب استشهاد العديد من السكان وإحراق المزارع، وقتل الآلاف من المواشي. لقد أدت تلك المعارك إلى إضعاف حركة المقاومة الوطنية.

المساعدات ومنها شق طريق المخا - تعز - صنعاء. وقد أثار موقف (الطليعة) حكومة الإمام، وخاصة بعض العناصر التي لها صلات بالأميركان من رجال النظام الإمامي. وواجه الأستاذ باذيب صنوفاً من الضغوط والوصاية ورفض تغيير سياسة الصحيفة التي توقفت عن الصدور في ١٠ يوليو ١٩٦٠م بعد أن أصدر منها ١٣ عدداً، وعاد إلى عدن لمواصلة نشاطه السياسي.

في أكتوبر ١٩٦١م أسس تنظيمه الحزبي (الاتحاد الشعبي الديمقراطي) في عدن بشكل سري تحت شعار (نحو يمن حر ديمقراطي موحد) بعد أن أقر مؤسسوه ميثاقه الوطني الذي يدعو إلى تحقيق مهمات حركة الشعب اليمني الهادفة إلى التحرر الوطني والوحدة اليمنية والديمقراطية، ومن أجل الإسهام بقسط في بناء الوحدة العربية الشاملة على أسس صحيحة متحررة. ويستند الاتحاد في تحديد مهمات المرحلة إلى واقع وخصائص اليمن وطبيعة المرحلة التي تمر بها، ويسترشد بمبادىء الاشتراكية العلمية كدليل للعمل.

كما حدد الاتحاد أهداف نضاله في الجنوب في الكفاح ضد الاستعمار وعملائه، ومخططاته السياسية والاقتصادية وقواعده العسكرية، وضد الأنظمة الإقطاعية والاستبدادية في ما يسمى بالمحميات، والوقوف ضد القوانين المقيدة لحريات الجماهير الشعبية، وعلى الخصوص الطبقة العاملة، وتأييد نضالات المزارعين وفئات الشعب

الأخرى من أجل حقوقها المشروعة وحرياتها الطبيعية.

استقبل قيام (الاتحاد) بردود فعل معادية من القوى السياسية التقليدية التي كانت تسيطر على الحركة الوطنية والحركة العمالية في ذلك الوقت، وامتنعت معظم الصحف عن نشر البيان الصادر عن تأسيسه، بل واتهمته بعضها بأنه مشبوه العقيدة. كما رفضت معظم دور الطباعة في البلاد طباعة ميثاقه الوطني في كراس صغير.

وضاع اليمن في عهد الإمامة والاستعمار

قبل الحديث عن ثورة ٢٦ سبتمبر لابد من استعراض الأوضاع التي سادت الوطن اليمني قبل الثورة بإيجاز شديد حتى تتكون فكرة عامة عنها لدى القارىء.

لقد بقيت بريطانيا تدعي أن الأوضاع في المناطق التي تسيطر عليها من اليمن (عدن والمحميات) متطورة سياسياً أكثر من المناطق التي يسيطر عليها النظام الإمامي، وتلح أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في جنوب اليمن أفضل إذا ما قورن بالتخلف الشامل في شماله. ومن هذا المفهوم ادعى الانفصاليون أن توحيد اليمن ما هو إلا عمل فيه غبن لأبناء جنوب اليمن.

والحقيقة أن عدن شهدت ازدهاراً عمرانياً، وخاصة في الأعمال ذات المنفعة العامة، كبناء المساكن، كما شهدت ازدهاراً اقتصادياً، عزز ازدياد عدد السكان، وامتلكت شركات وتجار بضعة معامل تستخدم مواد أولية محلية. وأهم تلك الصناعات استثمار الملح، ومعامل لوازم البناء والأثاث، ومصانع الألمنيوم، والسجائر والتبغ، والصابون، ومنتوجات البطاريات، ومعامل المشروبات الغازية والمثلجات، ومشاغل وشم الملابس، وصناعة السفن. أما الصناعة اليدوية فقد كانت محدودة. لقد تطورت الصناعة الخفيفة بشكل محسوس ما بين ١٩٤٢م - ١٩٦٢م، وتصاعد الإنتاج.

ولأن عدن مستودع لخزن البضائع المخصصة لإعادة التصدير، أو تكون عرضياً مباعة في المنطقة فقد ساعد موقعها كميناء على تطوير الخدمات الأساسية، وخاصة التموين بالمياه والكهرباء وتنمية النقل والمواصلات والتعليم والصحة.

وأمام ضغط الرأي العام، والحاجة إلى اتساع التعليم وارتفاع مستواه، تم بناء مدارس متقدمة، بعد أن أنشئت العديد من المدارس الابتدائية والمتوسطة، وأنشىء معهد فني ومدارس ثانوية ومعهد للمعلمين. كما أنشأ الأهالي المدارس الابتدائية والمتوسطة،

والمعهد العلمي، وكلية بلقيس لاستيعاب الطلبة من أبناء الريف.

ويعود ازدهار عدن إلى الأسباب التالية:

ـ وجود الميناء الذي يشكل مركزاً لتموين السفن التجارية وتجارة الترانزيت، وكون عدن ميناءً حراً.

ـ أهمية عدن في الاستراتيجية البريطانية، فقد جعلت بريطانيا من عدن قاعدة عسكرية مما أدى إلى توسيع منشآتها العسكرية. وبناء وتوسيع المنشآت المدنية والعسكرية، مما أدى إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الحاجة إلى الاستهلاك، وزيادة حجم الاستيراد، وبناء المساكن والمرافق. لقد أدى الازدهار الثقافي إلى زيادة السكان والمهاجرين الأجانب إلى عدن.

وحين نتناول وضع المناطق الأخرى، المحميات، نجدها لم تشهد تطورات كبيرة في المجال السياسي والإداري. فالسلطة تتجسد فيها بشخص سلطان أو شيخ. وأن معظم المناطق لا تستحق تسميتها بالسلطة أو الحكومة. إنها لا تتعدى كونها وحدات لا تمتلك السيادة إذ هي خاضعة عملياً لحكم المستشارين البريطانيين الذين كانوا يمسكون بزمام الأمور.

أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي فإنه اقتصاد هزيل يغلب عليه الطابع البدائي. تقول التقارير إن سكان ذلك الجزء من الوطن بما فيه عدن بلغ المليون ومئة وخمسين ألف عام ١٩٦٠م، وإن عدد المهاجرين المحليين ١٢٠ ـ ١٥٠ ألفاً، وإن عدد المهاجرين إلى عدن من هنود وأوروبيين ٦٥ ألفاً. وإذا كانت الزراعة هي الأساس فإن نظام الأرض اتسم بطابع شبه إقطاعي، فهو يجمع بين الملكية الجماعية ذات الأصل القبلي، وبين الملكية الإقطاعية، والملكية الصغيرة العائلية، ومع ذلك ليس هناك ملكيات كبيرة إذ نادراً ما تجد الأراضي الشاسعة لمالك واحد.

ويأتي صيد الأسماك في المرتبة الثانية لأهميته، باعتباره مصدر غذاء للقسم الفقير من السكان، وهو يحل مكان اللحم الذي لا تطاله سوى قلة، وحظي هذا المجال بالاهتمام كونه المنتوج الذي ينقسم إلى حصتين: الأولى لتغطية الاستهلاك المحلي، والثانية للتصدير، ويتعلق قسم من المنتوج المحلي من الأسماك بعملية تحضير السمك المملح والمجفف، الذي يسوَّق في أرياف اليمن بطرق بدائية.

وأما عن استخراج النفط، رغم التأكد من وجوده، فقد ظل خاضعاً للأهداف السياسية، إضافة إلى دخول الشركات البترولية في منازعات، رغم أن أصولها بريطانية أو أميركية فقد كان تعارض المصالح البريطانية الأميركية ينعكس على الشركات البترولية التي

تمّ التعاقد معها. .

ولا توجد صناعات غير مصانع حلج القطن، وتعليب الأسماك، ومعامل استخراج زيت السمسم وبذر القطن. عموماً لقد مر التطور الاجتماعي بمراحل طويلة وتتراوح كثافته حسبما يتعلق الأمر ببيئة ريفية أو بيئة حضرية.

وكان النظام القبلي هو السائد إلى حد ما بحكم المقاومة للاحتلال الاستعماري. غير أن السلطة ظلت في يد السلاطين والأمراء والمشائخ وزعماء القبائل، أي السلطة الفردية والأسرية، وهي لا تختلف عن سلطة الأسرة الإمامية في شمال الوطن. ذلك ما يتعلق بالنسبة للإمارات، أما في عدن فقد أحدث التطور الصناعي ظهور فئة البرجوازية، وطبقة العمال، وأدى نهوض الحياة الاجتماعية والسياسية إلى وجود تعارضات اجتماعية لم تؤثر في مسار الصراع ضد العدو الرئيسي وهو الاحتلال الاستعماري والحكام العملاء.

ومن ثَمَّ فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي زعمته السلطة البريطانية بالنسبة لجنوب الوطن إذا ما استثنينا عدن وبعض الإنجازات في أبين ولحج، فإن التخلف عمَّ المحميات، ومن ثم ليس هناك أي فارق أساسي بين المستوى المتخلف في المناطق التي يسيطر عليها السلاطين والأمراء والمشائخ بحماية بريطانيا في جنوب الوطن، والمناطق التي يسيطر عليها النظام الإمامي الاستبدادي الأسري في شمال الوطن.

لقد ظل شمال الوطن متخلفاً بمعنى الكلمة، بل أكثر تخلفاً من مناطق جنوب الوطن إذا استثنينا عدن. ففي مجال الاقتصاد كان همّ النظام الإمامي يتوقف على جباية الضرائب التي تعددت وتنوعت، وتعددت سبل جبايتها إلى حد تشكيل جيش بحاله من رجال القبائل ـ الجيش النظامي الذي وزع لدى كل حاكم منطقة للتنافيذ على كل من تخلف عن دفع ضريبة الزكاة أو الباطنية أو المحصول وغيره.

ومع ذلك ورغم أن الزراعة هي المصدر الأساسي لقوت الناس، خاصة إذا أدركنا أن الغالبية العظمى من السكان المقدر تعدادهم حتى بداية الستينات أربعة ملايين ونصف، ومليون ومئتا ألف مبعثرون في بقاع الأرض خارج الوطن اليمني طلباً للمعيشة فإن الأرض تتوزع بين الملكية القبلية والملكية الإقطاعية، حايزوها أو ملاكها من الأسر الكبيرة. وأسرة بيت حميد الدين تتمتع بالنصيب الأكبر من الأراضي التي استحوذت عليها. كما وأن الأسر التي اغتنت من التجارة استحوذت هي الأخرى على أخصب الأراضي التي يشترونها من الفلاحين المضطرين إلى بيعها لشظف العيش.

لقد تعددت العلاقات الزراعية في عهد النظام الملكي الإمامي بين الفلاحين وهم

أكبر تجمع عددي من السكان، وهؤلاء يعملون بالأرض، إما كملاك صغار أو متوسطين أو أجراء. . أو على أساس من الشراكة. والمعروف أن السواد الأعظم من الفلاحين والملاك الصغار والمعدمين هم مستأجرون، وتختلف عقود الاستئجار من منطقة إلى أخرى، والشروط التقليدية السائدة هي أن يعطي مالك الأرض الأرض للفلاح الذي يعمل على زراعتها مع أسرته مقابل أن يعطي المالك الإقطاعي ربع محصول الأرض المؤجرة، وثلاثة أرباع المحصول للفلاح الذي يدفع الضرائب من نصيبه. ومثل الأمر في بعض المناطق أن يقوم الفلاح الذي لديه قطعة أرض خصبة بتأجيرها لأصحاب الفلوس. ويعمل في أرض أخرى كأجير.

لقد تناول الأوضاع الاقتصادية الكثير من الباحثين ومنهم الدكتور محمد سعيد العطار، والكاتبة السوفييتية إيلينا جو لوبوفسكايا، والصحف اليمنية، والمصرية، ومذكرات المعايشين لتلك المرحلة.

لقد كانت أغلب المؤسسات التي وجدت قبل الثورة ملكاً للإمام، وأنشئت بمساعدة الخبراء الأجانب. لقد أقيم عدد من المؤسسات والمعامل قبل الثورة. . ومن هذه المؤسسات:

- أفران خبز الكدم.
- معمل صنع الذخيرة، الذي بني من قبل الإيطاليين في العشرينات، ثم استعمل لترميم السلاح عوضاً عن صناعة الخشر، ثم أهمل ذلك المصنع ولم يستمر.
- في عام ١٩٥٧م أنشأ الإمام مصنع الغزل والنسيج في باجل، وقامت فرنسا بتجهيز المصنع وتدريب خبراء العمل اليمنيين، وافترضت كمية الإنتاج ١٠ آلاف متر من غزل القطن في اليوم، إلا أن المعمل لم يشغل، وذلك لأن أعضاء الأسرة المالكة وكبار تجار التصدير احتكروا كل التجارة الخارجية. وفجأة عرفوا ان تجارة تصدير القطن تعطيهم نصيباً وافراً من الأرباح أفضل من إنتاج الأقمشة القطنية. . فجمد المصنع.

بدأ إدخال الكهرباء بأن اشترى وشغل الإمام يحيى محولاً كهربائياً في قصره ولبعض الأمراء، ثم أنشئت في عهد الإمام أحمد محطات كهربائية لصنعاء وتعز و الحديدة، والتي كانت تعتبر من ممتلكات الإمام. وفي عام ١٩٦١م أنشأ الإمام مع بعض التجار شركات مساهمة اشترت الموتورات الكهربائية والمعدات من الإمام الذي اشترط أن تعاد قيمتها إليه بعد ثلاث سنوات، وكان تشغيل الكهرباء غالباً في الليل.

إن النظام الإمامي الملكي حاول وضع خطة لتحديث الفروع الصناعية، ومساعدة

التكوينات الرأسمالية في الصناعة والقطاع الخاص استجابة للمد الشعبي المطالب بالإصلاح.. ولتحقيق ذلك، ولإنشاء ورش صناعية كبيرة ومعامل حديثة. ولكون الحكومة الإمامية لا تود تقديم المال اللازم لإنشاء تلك المؤسسات. توجهت إلى الدول الأجنبية لطلب المساعدات أو القروض الاقتصادية. فعقدت الاتفاقيات مع البلدان الغربية والشرقية: أميركا وأوروبا والصين والاتحاد السوفييتي والبلدان الأشتراكية الأخرى، واتفق بموجب تلك الاتفاقيات على إنشاء مصنع الغزل والنسيج في صنعاء، ومصنع الزجاج في تعز، ومصنع الأسماك في الحديدة. ومجموعة أخرى من مصانع دبغ الجلود والسكر والإسمنت والسجائر والألمنيوم، ومع ذلك فقد بقيت أغلب المشاريع حبراً على الورق.

وما تم إنجازه هو بناء ميناء الحديدة الذي أنشأه الاتحاد السوفييتي. وفي أواخر عام ١٩٦١م بدأ تشغيل الميناء وأنشأت الصين طريق الحديدة ـ صنعاء (طريق إسفلتي).

وفي أغسطس عام ١٩٦١م أنشئت شركة المحروقات اليمنية، اشترك فيها الإمام بمرسوم إمامي أعطى الشركة حق احتكار استيراد النفط ومشتقاته، وحدد رأسمال الشركة بـ ٥٠٠ ألف ريال. وفي بداية عام ١٩٦٢م، أسست شركة الطيران برأسمال قدره ٥٠٠ ألف ريال، واشترت الشركة من الحكومة طيارتين (داكوتا) تقوم برحلات بين صنعاء ـ تعز ـ الحديدة ـ عدن. وفرض الإمام أحمد خصم ٣٥٪ من دخل الشركة للإمام مقابل سماحه للشركة بخدمة الأجانب. وبدأت الرأسمالية التجارية تنشط. لقد استفاد كبار الأغنياء من التجار الذين احتكروا الاستيراد، وخاصة السلع التي ارتبطت بالقروض وشراء العقارات. وكان صغار التجار ملاك الدكاكين الصغيرة الذين يشكلون تجمعاً كبيراً دخلهم يقابل لدخل الحمالين والحرفيين.

لقد هيأ التخلف الاقتصادي والاجتماعي غياب المؤسسات الصناعية.. مع مستوى انخفاض التعليم والخدمات الصحية، وكانت المدارس الثانوية محدودة مع انعدام كامل للمدارس التخصصية. وأنشأت منظمة الصحة العالمية مركزاً صحياً في صنعاء. وتخرجت أول دفعة عام ١٩٦٢م من الممرضات والممرضين، وكانت أجورهم لا تزيد عن ١٥ ريالاً شهرياً.. ولم يكن قد تخرج حتى طبيب يمني واحد حتى عام ١٩٦٢م.

ولكي تكون الصورة واضحة عن المقدمات التي أدت بالثوار ليلة ويوم السادس والعشرين من سبتمبر بأن اندفعوا بروح بطولية، مقدامة رغم الإمكانات المحدودة.. لهذ ذلك النظام الكهنوتي والذي تناولته الكاتبة السوفييتية جولوبوفسكايا.. أقتطف جزءاً من دراستها بالنص:

«وجدت في المملكة اليمنية سلطة الأئمة الأوتوقراطية. لقد لقب الإمام كذلك ـ لأنه الرئيس الديني للطائفة الشيعية الزيدية (أمير المؤمنين)، كما لقب بالملك لأنه الرئيس الدنيوي للدولة. وجمع الإمام في يده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ونظر بمفرده في جميع المسائل الصغيرة والكبيرة في حياة الدولة. وهو الذي يوجه المالية والتعليم والصحة والمواصلات والجيش.

وتكونت الركيزة الاجتماعية للإمام في جهاز الدولة وفي المناطق من ممثلي السادة الزيود والأشخاص الذين لا ينتمون إلى السادة، ولكنهم على صلة وثيقة بالإمام. وكانت في أيديهم جميع المراكز الحكومية والإدارية ومن بينهم عين الأمراء والعمّال والحكام ـ كممثلي الإمام في المناطق.

قسم اليمن إلى ألوية، تغيرت تسمياتها وحدودها أكثر من مرة وانقسم كل لواء إلى أربعة ـ ستة عزل، وضمت العزل أربع ـ ست قرى.

ترأس كل لواء محافظ (أمير) امتلك من الناحية الشكلية السلطات الإدارية والقانونية والعسكرية، وإن كان في الحقيقة يرجع باستمرار إلى الإمام للحصول على التوجيهات التي تحل بموجبها مشاكل المحافظة. وكان الأمراء الأولون عادة إخوة الإمام أو أشخاصاً مقربين من الأسرة المالكة. وعين الإمام في المحافظات نواب المحافظ الذين يقومون بأعمال الأمراء أثناء غيابهم، وكان العامل على رأس قيادة القضاء أو الناحية، وكانت وظيفته الأساسية جباية الضرائب وحفظ النظام في منطقته. وكان يعين العامل من قبل الإمام ويخضع من الناحية الشكلية للأمير، غير أنه في الحقيقة كان على اتصال دائم بالإمام يتلقى منه التوجيهات بواسطة التلغراف، وكان هؤلاء العمّال عادة من السادة.

لقد حصل كبار موظفي الدولة على مرتبات عالية تتراوح بين ١٠٠ إلى ١٢٠ ريالاً. ولم تكن مع ذلك رواتبهم هذه مصدراً لثرائهم، إذ كان المهم للأمراء إعطاؤهم سلطة غير محدودة من قبل الإمام في النواحي الاقتصادية والسياسية والإدارية في مناطقهم. حيث يصبح الشخص المعين بمنصب عامل قضاء أو ناحية، حاكماً إقطاعياً في منطقته وتجمع تحت قيادته جميع الوظائف الاقتصادية (جمع الضرائب، صرفيات خزينة الدولة، التجارة الخ...)، والإدارية (تعيين الأشخاص في الوظائف في منطقته)، وممارسة القضاء (حل المشاكل الاجتماعية المختلفة وأحياناً مشاكل السكان الخاصة). وكان نظام الحكم الإقطاعي في اليمن بالذات يعتبر مصدراً لإثراء الكثير من الأشخاص الذين استخدموا جميع وسائل الإكراه غير الاقتصادية طيلة فترة بقائهم في هذه المناصب الحكومية أو تلك.

أي بمختلف الأشكال والوسائل التي تنفذ. فمثلاً، لقد فرض هادي هيج في حدود (٨٥٠) بقشة أي أكثر من ٢١ ريالاً على كل عقد قران في المنطقة التي كان عاملاً فيها، وكان غالباً ما يعطي أوامره باعتقال الأشخاص (المذنبين) ويرميهم في السجن ويقيدون بالقيود ويوضعون في العراء حيث تلفحهم الشمس المحرقة. ومن أجل تجنب هذا العقاب كان (المذنب) مستعداً لأن يفتدي نفسه بأية وسيلة.. وكان من الشائع أن يماطل القاضي بالنظر في قضية ما، وخاصة فيما يتعلق بمسائل قسمة الممتلكات وحق السقي بالمياه... الخ. وكانت تصل المماطلة بالنظر في القضايا أحياناً إلى عدة سنوات، وكانت الأطراف المتنازعة أو ممثلوها يضطرون إلى المكوث في المدينة طيلة هذه الفترة يستعطفون الحكام أو يرشونهم للإسراع بالنظر في قضاياهم.

ولم تمارس الأوامر غير القانونية في المناطق المعزولة عن المراكز فقط، بل وفي العاصمة أيضاً، فقد وسع مثلاً رئيس محكمة الاستئناف في صنعاء مساحة عقاراته بشكل ملحوظ، وتكون هذه التصرفات ممكنة فقط بعد إصدار الأحكام غير الصحيحة، والمتعلقة بقطع أراضي الملاكين الصغار والمتوسطين. وهذا مثال آخر، هو شخص رئيس أسرة ارستقراطية مشهورة وموظف كبير، قد حصل على آلاف الجوازات من الإمام على شكل هبة، وباع هذه الجوازات إلى اليمنيين الذين ينوون السفر إلى الخارج بقصد العمل بقيمة تتراوح بين ٦٠ إلى ١٠٠ ريال للجواز الواحد، مع أن السعر الرسمي للجواز يعادل ١٧ بقشة.

كان جميع الموظفين الكبار والمتوسطين والصغار ممثلين لسلطة الإمام ويقومون بدور الوسيط بين الإمام والخاضعين له. وبدون أوامر الموظفين كان لا يمكن حل مسألة واحدة. وحتى في الوقت الذي يحصل فيه مقدم الطلب على موافقة الإمام على طلبه، يجب عليه جمع التواقيع الإضافية من الشخصيات الرسمية، حيث كان القيام بهذا العمل عسيراً بدون إعطاء الرشوات للمسؤولين، ومن الطبيعي على هذا الأساس أن تستاء جماهير الشعب الواسعة من انحلال وفساد موظفي مختلف أجهزة الدولة.

برزت المقدمات الاقتصادية والاجتماعية للثورة كنتيجة للتناقضات العميقة التي فرضها سير التطور التاريخي وخاصة في مرحلة حكم الإمام يحيى والإمام أحمد. وتعمق هذا التناقض بعد الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي، ونشوء النمط الرأسمالي الجديد.

وكان أحد الأسباب التي أدت إلى الثورة في البلاد، تطلع طبقات المجتمع اليمني المختلفة إلى اجتثاث سلطة الأئمة الأوتوقراطية الإقطاعية وجماعة بعض السادة التي أعاقت

تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي أبقت البلاد في مستوى البلدان الاكثر تخلفا والدول العتيقة في العالم.

استخدمت حكومة الأئمة الوسائل المختلفة من أجل الحفاظ على مواقعها وتقويتها ولذلك احتاجت إلى مساندة القبائل لها، فدفع الأئمة للمشائخ معونات سنوية. وهناك وسائل أخرى لتقوية سلطة الأسرة الحاكمة، كالزواج من بنات كبار مشائخ القبائل، فلأجل تقوية أواصر العلاقات مع قبيلة بكيل تزوج الإمام يحيى من أخت شيخ هذه القبيلة.

وإضافة إلى ذلك فقد عمم الإمام يحيى نظام الرهائن بهدف قمع الحركات الانفصالية المنفردة للمشائخ. فأخذ الرهائن من المشائخ الأغنياء الذين يستطيعون أن يشكلوا خطراً ولو محدوداً على النظام. فكانوا يرسلون أبناءهم رهائن كولاء وطاعة. وكان جميع الرهائن يعيشون في سجون معينة، أما نفقاتهم فعلى حساب قبائلهم، ولا يقدم الإمام لهم إلاّ قليلاً من وسائل العيش. وقد بلغ عدد الرهائن حتى نهاية الخمسينات حوالي الألفي رهينة تقريباً. وقد حددت مكانة القبيلة في السلم القبلي العام شروط حياتهم، وكذلك حددت أوضاع المشائخ الاجتماعية والمادية علاقة القبيلة بالسلطة المركزية، إذ لم يحصل أبناء المشائخ الكبار وأغنياء القبائل الرهائن على الغذاء والملبس الجيد والتعليم فحسب، بل وسمح لهم بالخروج من السجون إلى المدينة وزيارة الأهل في الأعياد. بينما عاش أغلبية الرهائن في ظروف قاسية من ناحية الغذاء السيىء والملابس الرديئة، فأصيب الكثيرون منهم بأمراض مزمنة.

ومن أجل تقوية السلطة المركزية استخدمت حكومة الإمام العداء بين القبائل التي تنتسب إلى مذهب ديني واحد، ووسع الإمام وأنصاره الخلافات القديمة بين القبائل، فحرضوا القبائل القوية منها على الضعيفة، وأشعلوا نيران الفتن بين مشايخ القبيلة الواحدة. وقد تحدث شيخ قبيلة الحداء نصار بن علي البخيتي لمراسل جريدة (الأهرام) أنه من القبيلة يوجد شيخان هو وإبن أخيه، وتخضع لكل واحد منهما نصف القبيلة، فاستخدم الإمام أحمد هذا الوضع من أجل أن يجذب له هذا الشيخ أو ذاك، وفي ظل هذا الوضع نشأ عداء دائم بين نصفي القبيلة.

لقد ساعد مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي المتدني على تشتت القبائل، مما مكن الإمام من إحكام قبضته ومراقبة كل قبيلة، وفي حالة ظهور أي استياء فسرعان ما يطفىء نيران السخط. إن القبائل كانت غير راضية عن سياسة الإمام طيلة مراحل وجود

الدولة اليمنية، واشتد هذا الشعور في سنوات ما قبل الثورة بالذات.

وكما سبق القول فإن وصول الإمام يحيى إلى السلطة لم يعن زيادة الضرائب التي تجمع من سكان القرى بشكل ملحوظ فحسب، بل وإرغامهم أيضاً على التجنيد بشكل مهلك مما أثر على أوضاع عائلاتهم وقوض بذلك وضع القبائل الاقتصادي. وأدى هذا إلى استياء مشايخ القبائل قبل كل شيء، حيث ارتبط هذا الوضع أيضاً بانخفاض دخل القبائل، وإضافة إلى هذا وذاك تطلع شيوخ القبائل إلى الاستقلال السياسي.

لقد كتب عبدالله باذيب عن الانتفاضة الفلاحية التي قامت في المقاطرة في السنوات الأولى من حكم الإمام يحيى: «إذ استطاع حميد الديك أن يكسب قلوب المقاطرة وأن يقنعهم بتسليمه جميع ما في حوزتهم من بصائر، وهي حجج ملكية الأرض، فأحرقها وجعل الأرض ملكية جماعية لهم يوزع محصولها بينهم بالتساوي بقدر حاجة كل فرد، وحقق نوعاً من المساواة بين الرجال والنساء على السواء وهم يلبسون اللباس نفسه، كالقمصان والعمائم البيضاء، وقد أذهل نجاحه الطاغية الإمام يحيى وأسرته، فحاربوه بكل وسيلة، حاربوه بالإشاعات التي تظهره بمظهر المشعوذ الدجّال الذي يكفر بالله ويعبد الديك، ثم أرسلوا حملة عسكرية للقضاء على حركته».

وأثارت الاضطرابات الفلاحية بين القبائل في حاشد وخولان عام ١٩٥٩م اهتماماً كبيراً. فقد ثارت قبيلة حاشد تحت قيادة زعيمها حسين بن ناصر الأحمر وابنه حميد، وكان سبب التمرد الاستياء الشديد من الضرائب الضخمة، فقام البدر الذي حل محل أبيه المسافر بإعطاء الشيخ معونة مالية كبيرة من أجل تهدئة العشائر. وعندما عاد الإمام إلى اليمن وعرف استياء القبائل، وإرسال البدر النقود إلى الشيخ استدرج الشيخ الأحمر للحضور إليه وأعدمه. وقد قامت انتفاضة خولان بقيادة كل من الشيخ الغادر والشيخ الصوفي، ولم تعرف الدوافع المباشرة للانتفاضة، كما ناهضت الحكومة قبيلة بكيل في بعدان (محافظة إب) بزعامة الشيخ عبد اللطيف بن راجح بن سعيد.

لا تعني قلة المعلومات عن التمردات القبلية في المملكة اليمنية، بأن هذه التمردات كانت نادرة. وحقيقة أن الطبقة الحاكمة استخدمت نظام (الخطاط) مما يؤكد قيام تمردات فلاحية كثيرة في البلاد تحت قيادة زعماء القبائل ضد الحكومة المركزية؛ حيث يتوجه العسكر بأمر العامل أو الحاكم إلى القرية المتمردة، فيعيشون ويأكلون ويشربون على حساب أهل القرية. وأن القبيلة التي تعرضت لهذه العقوبة لا تقاوم في هذه الحالة حتى إذا أضيف إلى الحملة جنود إضافيون.

وتؤكـد المعلومات المتفرقة عن الانتفاضات الشعبية على تعاظم التناقض بين قمة الدولة الإقطاعية والجماهير الشعبية، وإن شارك في معارضة الحكومة الإمامية بعض المشايخ وبعض الإقطاعيين.

كانت المعارضة الحادة لحكومة الإمام تضم سكان القسم الشافعي من البلاد، وكان سبب ذلك هو سياسة اضطهاد الشوافع التي بدأت منذ الأيام الأولى لحكم الإمام يحيى، واستمرت طيلة فترة الحكم الملكي».

لقد أدت سياسة التفرقة هذه خلال عشرات السنين إلى ازدياد السخط بين أبناء هذا القسم من سكان اليمن على تصرفات الأسرة الحاكمة بشكل أكثر فعالية في عام ١٩٦٢م. وقـد عبر عن هذا الاستياء زيادة الهجـرة التي بدأت منـذ السنـوات الأولى لحكم يحيى واستمـرت حتى قيام الثورة. ووجد في المدن الساحلية وخاصة الحديدة أشخاص قاموا بتجنيد اليمنيين للعمل في الخارج. وهكذا كتب أمين الريحاني عن الشيخ علي بن يحيى الذي عاش في صنعاء يعمل بالتعاقد مع العمّال اليمنيين، هؤلاء العمّال الذين تمكنوا من الهرب من الخدمة العسكرية ودفع الضرائب، أملاً في أن يغتنوا في الخارج.

لقـد كانت الهجـرة نوعين: هجرة طويلة الأمد، وهجرة قصيرة، وذهب للهجرة الطويلة في الغالب التجار وأصحاب الدكاكين الأغنياء، والأشخاص المضطرون لمغادرة البلاد لأسباب سياسية. وذهب للهجرة القصيرة الفلاحون والحرفيون وأناس آخرون من أبناء الفئات الدنيا.

ونتيجة لغياب الإحصائيات الحكومية في المملكة اليمنية لا يمكن إعطاء رقم محدد عن عدد المهاجرين اليمنيين إلى الخارج، وحسب ما أعلنته جريدة (الفضول) العدنية في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٥٢م بأن عدد المهاجرين بلغ أكثر من مليون ومئة وخمسة وعشرين ألفاً. وأكدت حكومة الجمهورية اليمنية أن الذين يعيشون في المهجر أثناء قيام الثورة مليون ومئتا ألف مهاجر.

أنشأ المهاجرون في كثير من بلدان أوروبا وآسيا وأميركا وأفريقيا (مستعمرات) يمنية ضمت حوانيتهم ومسـاجدهم ومدارسهم. ولم يقطع هؤلاء المهاجرون صلاتهم بوطنهم الـذي بقيت فيه عائلات الكثير منهم. وكانوا يقدمون لهذه العائلات مساعدات مادية. وكان الفلاحون شأنهم شأن الفئات الأخرى التي افتقرت مثل الحرفيين والصناع في ظل النمو الضعيف للعلاقات الرأسمالية، وغياب القاعدة الصناعية الوطنية، كانوا مضطرين لمغادرة البلاد والسفر إلى الخارج للعمل المؤقت. ولقد غادر الكثير منهم إلى العربية السعودية

للعمل في حقول النفط في شركة أرامكو، كما دخل بعض المهاجرين في الفرق العربية لجيش عدن. . إلخ . . التي عاش فيها الكثير من اليمنيين وعملوا كعمال غير مدربين في مصافي النفط، وكذلك كعمال مرافىء وبحارة وعمَّال غير ماهرين وسواقين. وكان أغلبهم يهاجر لفترات قصيرة مؤقتة لا تزيد عن ٣ ـ ٥ سنوات.

وقاسى التجار اليمنيون باستثناء مجموعة صغيرة مقربة من الإمام عن الظلم الملكي الإقطاعي الذي أناخ عليهم. وزوحم متوسطو وصغار التجار في أكثر الصفقات التجارية المربحة. كما احتكر الإمام والمحيطون به الفروع المربحة في التجارة الخارجية مع الاحتفاظ التقليدي الاصطناعي بأشكال الأنماط الاقتصادية. إن كل هذا قلص مجال نشاط البرجوازية الناشئة. وكان لغياب الضمانات والحريات الشخصية والممتلكات للتجار أن شدد الصعوبات وحال دون نمو التجارة الخارجية، وأدى هذا إلى أن يتجه التجار إلى أن يضعوا رؤوس أموالهم في بنوك الخارج، وإن تسربت رساميل في بعض الحالات المحصورة في حدود ضيقة إلى التراكم الداخلي، مما ضاعف بشكل أكبر نقص المواد اللازمة لنمو البلد الاقتصادي، إذ أن التجار لم يرسلوا النقود إلى الخارج فقط، بل إن أغلبهم تركوا البلاد وذهبوا إلى الخارج في هجرات طويلة. وفي المهجر اشتركوا بالنشاط التجاري، ولم يعد منهم إلى الوطن إلاَّ القليل عند الشيخوخة.

وعاش في المهجر أيضاً ممثلو المثقفين اليمنيين ليشكلوا معارضة للإمام وطغمته، ونزح الكثير من أبناء القسم الشافعي إلى جنوب البلاد.

أصبح وجود اتجاهات جديدة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي واضحاً للعيان، بعد الحرب العالمية الثانية وولوج البلاد في مجال الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى نشوء الأساليب والأشكال الرأسمالية في الزراعة. وأصبح جلياً للجميع ظهور تناقض بين النظام الأوتوقراطي ومتطلبات التطور الاقتصادي للبلاد، فوجدت عقدة التناقض الاقتصادي والسياسي، وهذا أدى بدوره إلى ظهور جو عام في البلاد يعارض حكم أسرة حميد الدين وجماعة السادة المؤيدين له.

وقد ساعدت عوامل التأثير الخارجي على سرعة التطورات في البلد، فمنذ بداية الخمسينات بدأت الحكومة اليمنية تكف عن نظام العزلة الرهيبة عن الخارج. فعقدت الاتفاقيات مع الدول الأجنبية بما فيها الدول الأوروبية، واتفاقيات ثنائية في مجال التعاون الثقافي والتكنيكي، وتوسعت كذلك الاتصالات التجارية، وبدأ الرأسمال الأجنبي يصل إلى اليمن بهدف المساعدات الاقتصادية والأعمال العسكرية، كما أرسل عدد أكبر من ذي

قبل للدراسة في الخارج. إن ذلك كله ساعد على ظهور الأفكار العصرية الجديدة.

وقد تعرف اليمنيون على الأفكار الحديثة والتكنيك المعاصر عن طريق إعداد الكوادر العسكرية أولاً وقبل كل شيء، فكما سبق القول فإن الإمام أحمد بدأ في نهاية الخمسينات بإعادة التنظيم المستمر للجيش في اليمن، وفي الوقت الذي انتشرت فيه الأفكار الجديدة في أوساط الضباط اليمنيين، توسعت الحركة التي تطالب بتحقيق إنجازات تقدمية في البلاد ففصل الإمام الضباط، وخاصة الذين اعتبروا بنظره واقعين تحت تأثير الأفكار الحديثة، ولهذا السبب عمل السلّال لفترة طويلة مديراً لبناء ميناء الحديدة، وعمل حسن العمري الذي أكمل الكلية العسكرية، لفترة طويلة أيضاً في تلغراف صنعاء.

وفي نهاية عام ١٩٦١م بدأت عودة الشبان الذين حصلوا على التعليم في الخارج إلى اليمن، وإن لم تستطع الحكومة أن تستوعب الشبان المتخصصين من جراء عدم وجود المؤسسات الصناعية والثقافية في البلاد. ووجدت سياسة حكومة الإمام ومن معها من جماعة السادة نفسها في السنوات الأخيرة للحكم الملكي في تعارض كبير مع المتطلبات الحيوية للمجتمع اليمني. كما أدى النظام الإقطاعي المحافظ عليه اصطناعياً في البلاد إلى استياء القسم الأعظم من سكان المجتمع اليمني، فانتشرت أفكار المعارضة بين أكثر الأوساط تقدمية، وبالدرجة الأولى بين سكان المدن، فعجلت بالمسيرة الثورية وحركت جميع الفئات المدنية، الحرفيين، والتجار، والمثقفين، وبعض أبناء طبقة الإقطاع.

وفي الوقت نفسه عبّرت القوى الأكثر رجعية من فئات الإقطاع عن استيائها من سياسة الإمام أحمد، فشكلت تجمعاً معارضاً آخر، وانتمى إلى هذا التجمع بعض علماء الزيدية، وبعض مشايخ القبائل، وبعض أبناء ممثلي أرستقراطية السادة التي كانت لها وجهات نظر محافظة مختلفة. إن هذه المعارضة عبرت عن استيائها من بعض خطوات التجديد البسيطة في البلاد، والتي حدثت في النصف الثاني من الخمسينات، مثل دخول الأجانب إلى البلاد وإرسال الشباب للتعلم في الخارج، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأجنبية. فقد اعتبرت هذه المعارضة الرجعية جميع تلك الخطوات خروجاً على تعاليم القرآن، كما كان استياؤها يكمن أيضاً في إعلان الإمام أحمد ولاية العهد لابنه الأمير البد الذي نظر إليه الكثيرون منهم على أنه شخص ليبرالي يمكن أن يقوم بإصلاحات.

وبناء على ما تقدم فإن قيام الثورة يفسره نشاط المعارضة التي انتمت إليها جميع فئات وطبقات المجتمع اليمني تقريباً.

وفي النصف الثاني من الخمسينات وخاصة عام ١٩٥٥م منح الإمام أحمد الشركة

الأمريكية/ يمن ديفلويمنت أف واشنجي/ حق المسح والتنقيب عن النفط والمعادن لمدة ثلاثين عاماً، وتمكن من إعفائها من مهامها إذ لم تقدم نتائج إيجابية. وفي العام نفسه بعثت الأمم المتحدة بعثة للمسح لتحديد الثروة الطبيعية للبلاد.

وفي يناير ١٩٦١م منح الإمام شركة أميركية أخرى (أفريكن نيسنت كوربوريشن) حق التنقيب. وبعد شهر واحد أعطى الإمام شركة أميركية ثالثة (ميكوم) حق التنقيب عن البترول في سواحل البحر الأحمر وحفر بئر في الصليف وكانت النتائج سلبية.

ولكن الإمـام أحمد فسخ كل الاتفاقيات وعادت تلك الشركات من حيث أتت، ولعل السبب في ذلك استعجال الإمام في استخراج البترول، فقد كان يحتاج إلى مزيد من المال، ولكن السبب الرئيسي هو التداخل السياسي، والقائم على النظرة الأميركية في إيجاد نظام يحوز على ثقة الأميركان، ويكون على رأسه إمام متفتح وإصلاحي وغير منغلق ووثيق الصلة بهم».

ومع بداية الستينات تمكن الأميركان من الاقتراب من العرش الإمامي من خلال النقطة الرابعة الأميركية والتي تولت تقديم المساعدات لبناء مشروع مياه تعز وشق طريق المخـا ـ تعـز ـ صنعـاء، وجعلت من تعـز مقراً لها، وتقديم العون لإنشاء مشاريع المياه الريفية. وشيدت النقطة الرابعة على جزء من منطقة واسعة فيلات لسكن الخبراء (كمب)، وفي الجزء الآخر مكاتب ومستودعات وتحولت تلك المنطقة إلى منطقة أميركية. ومن ذلك (الكمب) شرع الأميركان برسم خططهم السياسية لمعرفة ما يدور في المقام الشريف حيث الإمام أحمد. وشكل (الكمب) مكاناً مناسباً للقاء بمؤيدي الحسن شقيق الإمام يحيى، والـذي يجنـد الأنصـار لدعمـه معداً نفسه أن يكون الوريث لشقيقه الإمام أحمد. أوثق الأميركان الصلة بالأمير الحسن بن علي والذي كان القائم بالصلة بين الأميركان والإمام أحمـد، والمسؤول عن تذليل الصعوبات أمام الأميركان، فقد تولى مفاوضة العمّال الذين يعملون في مشروع طريق المخا ـ تعز ـ صنعاء ومشاريع المياه، بعد أن قام العمّال بإضرابين قبل الثورة بعدة أشهر مطالبين بإجازات أسبوعية وسنوية ومواصلات لنقلهم إلى أماكن عملهم. لقد كان الأميركان يعدون الأمير الحسن بن علي لأن يكون ولي عهد الحسن في حالة توليه الإمامة بعد أخيه، ويرون فيه ملك اليمن في المستقبل لما عرفوا فيه من ميول ليبرالية.

ولذلك نشط أنصار الحسن في الاتصالات وكسب الأنصار، ووصلت اتصالاتهم إلى أوسـاط الضباط محاولين إقناعهم بتبني الحسن كولي عهد بعد شقيقه الإمام أحمد والذي

كانت صحته تستاء باستمرار منذ أن أصيب بعدة رَصاصات على أثر عملية اغتيال في ٢٦ مارس ١٩٦١م.

لقد هيأ ذلك التنافس الذي وصل حد التحرك شبه المعلن لإيجاد مناخ مناسب للوطنيين وخاصة الضباط مما دفع البدر إلى فتح المدارس العسكرية وشكل فوجاً باسمه. وكان من السهل تبرير أي شكوك أو أنباء تصل إلى البدر أو رجال الأسرة الإمامية تمس العمل الوطني. وكان يومها وضع القوات المسلحة كما وصفه المقدم ناجي الأشول وهو واحد من الضباط الأحرار في دراسة منشوره.

وفي الوقت نفسه ومن أجل الغاية نفسها، وهي الخروج من أزمة الحركة الوطنية في تلك المرحلة، رفع (الاتحاد الشعبي الديمقراطي) أيضاً، وبمثابرة وإلحاح الدعوة إلى وحدة القوى الوطنية في جبهة ديمقراطية عريضة. ولكن القوى السياسية التقليدية ظلت ترفض هذه الدعوة وترفع بمعارضتها بشعارات تتحدث عن جبهة للتنظيمات المؤمنة بالعروبة والقومية العربية وحدها ولا مكان فيها للماركسيين الأمميين.

اتسعت الساحة الوطنية نتيجة لتبلور الوعي الوطني ـ والتمزق الذي ساد (الاتحاد اليمني) وتصاعد دور الحركة العمالية، وانتشار العمل السري لخلايا (حركة القوميين العرب) والتي بدأ تأسيسها من خلال تنظيم الحركة في القاهرة في صيف ١٩٥٨م، وفي بداية الستينات بدأت التشكيلات الحركية تتوغل في صفوف العمّال والمثقفين في عدن وتعز، ومن خلال الطلبة من أبناء ريف الجنوب الذين يدرسون في كلية عدن. . ويجمعهم سكن داخلي ساعد نشاط الحركة على اجتذاب العديد منهم والذين نشطوا أثناء إجازتهم الصيفية في الريف.

وجعلت (حركة القوميين العرب) من (نادي الشباب الثقافي) في الشيخ عثمان عام ١٩٥٩م مركزاً لنشر أفكارها في أوساط المثقفين والعمّال والطلاب، والموظفين. وتمكنت من تجنيد الشباب إلى أسلوب العمل الجديد والذي يتسم بالسرية والمركزية في التنظيم والتثقيف السياسي والتنظيمي من خلال تعاميم شبه منتظمة، واهتمت بالعمل الطلابي والنقابي، وتمكنت من إيجاد خلايا تنظيمية داخل المؤسسات النقابية والطلابية، والنوادي والجمعيات الثقافية والقروية. وساعد انتشار تنظيم (حركة القوميين العرب)، موقفها المؤيد للتجربة الناصرية وطرحها الوحدوي، ونهجها في التحرر من الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن وإسقاط النظام الإمامي في شمال اليمن، على طريق تحقيق وحدة الوطن اليمني، كخطوة نحو تحقيق الوحدة العربية.

كما أنه خلال السنوات الأخيرة من الخمسينات تسربت أفكار (البعث) إلى الوطن اليمني عن طريق الطلبة الذين درسوا في الخارج وخاصة في دمشق وبغداد، والقاهرة فنشرت أفكار (البعث) بين أوساط المثقفين وتبلورت خلال عامي ١٩٥٧م - ١٩٥٨م. وبدأ النشاط الفعلي لحزب (البعث) عام ١٩٥٩م كتنظيم سري في اليمن وفي عدن. ركز البعثيون اهتمامهم على الحركة العمالية، وعملوا ضمن (المؤتمر العمالي) بشكل أساسي واستقطبوا العديد من قادته. وأسهم (البعث) في تشكيل (المؤتمر العمالي)، ومن خلاله خاض (البعث) معارك سياسية ضد خصومه السياسيين من المنظمات السياسية الأخرى.

وفي مطلع عام ١٩٦٢م أصبح (البعث) تياراً بارزاً في عدن، غير أنه عجز عن الامتداد إلى الريف. ولعب (الحزب) دوراً في بلورة الوعي الوطني والقومي، وأكد على وحدة القوى الوطنية ووحدة التراب اليمني، انطلاقاً من مبادئه الداعية إلى الوحدة العربية وعارض بشدة (اتحاد الجنوب العربي).

وفي يوليو ١٩٦٢م عقد لقاء بين ممثلي (المؤتمر العمالي) و(حزب البعث العربي الاشتراكي) و(حركة القوميين العرب) لتشكيل جبهة وطنية، إلَّا أن التنافر الحزبي بين القوميين والبعثيين أفشل ذلك اللقاء، وهو الأمر الذي بلور فكرة تأسيس حزب لدى قيادة العمَّال، ومما ساعد على قبول تشكيل حزب في أوساط العمَّال هو احتياج العمَّال إلى حزب سياسي علني للحيلولة دون تمكن السلطات البريطانية من إغلاق (المؤتمر العمالي) تحت حجة ممارسة النشاط السياسي، إضافة إلى أن الظرف السياسي كان مهيأً.

وفي يوليو ١٩٦٢م أسس قادة العمَّال (حزب الشعب الاشتراكي)، وأصبح قادة العمَّال قادة للحزب وأعضائه الآلاف المنتمين إلى (المؤتمر العمالي)، فتولى عبدالله الأصنج، رئاسة الحزب، ومحمد سالم علي، نائباً للرئيس، ورفع شعار (وحدة - حرية - اشتراكية) شعار (حزب البعث)، وأصدر دستوراً حدد فيه الأوضاع التنظيمية وأهدافه ومبادئه. وأكد أن مبدأه يقوم على أساسين؛ الأول: اليمن إقليم واحد؛ المستقل والمحتل، وجزء من الوطن العربي، والشعب العربي في اليمن جزء من الأمة العربية.

والأساس الثاني: تحرير اليمن الطبيعية من الاستعمار والرجعية، وتوحيده على أساس ديمقراطي اشتراكي من أجل المساهمة في تحقيق وحدة الأمة العربية في دولة واحدة.

وطرح (الحزب) برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً تقدمياً، وبالنسبة للحكم أكد على النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي.

واتخذ الحزب أسلوب مقاطعة المؤسسات التي شكلها البريطانيون وأعلن عن التزامه

بما يصدر عن (المؤتمر العمالي) من قرارات، ودعا إلى الإضراب العام والزحف على المجلس التشريعي في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م، وتجاوبت معه كل الفئات والتنظيمات السياسية المعارضة لدمج عدن مع الاتحاد، وعارض المؤتمرات الدستورية التي دعت إليها بريطانيا وكذا القوانين التي سنتها.

الخلفية السياسية لتنظيم الضباط الأحرار والإعداد للثورة

لم يكن تشكيل تنظيم الضباط الأحرار الذي أعلن عنه في ديسمبر ١٩٦١م هو التنظيم الوحيد الذي تشكل كتنظيم عسكري له أهداف سياسية يطرح في مقدمتها إنهاء النظام الإمامي. ويشير تاريخ الحركة الوطنية إلى أن أول تنظيم عسكري تشكل قبل انتفاضة عام ١٩٤٨م بإدارة النقيب جمال جميل الضابط العراقي الذي اشترك مع مجموعة من الضباط في الثورة الدستورية التي استهدفت إنهاء الإمام يحيى وإقامة حكومة الأحرار الدستورية الإمامية.

لقد اعتقد الإمام أن ضرب الطوق على (حركة الأحرار) سوف ينهي حركتهم.. وأنه يحظى بتأييد شعبي في الداخل عند مساعدة عامة الناس له من خلال تطوعهم بإلقاء القبض على الأحرار أثناء فرارهم من الاعتقال.. إما عن خوف أو جهل.. أو لوعيهم الزائف، أو انطلاء كذب الإمامة بأن الأحرار ما هم إلا أناس يريدون اختصار القرآن بالدستور. وأنهم يتعاونون مع (النصارى) - ويقصد الانجليز الذين يحتلون جنوب الوطن - ويريدون الكفار - الانجليز - أن يحكموا كل البلاد بدلاً عن إمام المسلمين.

ولأن الحياة لا تتوقف.. كما وأن الزمن لا يتوقف، فإن نضال الأحرار لم يتوقف رغم معاناتهم، ولكنهم انكفؤوا على أنفسهم مسايرة للوضع. ومنهم من ظلوا في جنوب الوطن يواصلون نشاطهم بالقدر المتاح في ظل الإدارة البريطانية. ومنهم في المهجر أيضاً نشطوا وفق ظروفهم.

وهكذا ظهر تنظيم الضباط الأحرار من جديد.. وإن كان في محاور متوزعة بحكم العمل السري بسبب الخوف.. وفي إطار العلاقة مع (حركة الأحرار)، وإن كان يتخذ شكل الاتصال الشخصي في كثير من الأحيان لذات السبب، وفي عام ١٩٥٥م برز دور العسكريين مرة ثانية.

لم يكن إقدام ثلاثة من (الضباط الأحرار) وهم الملازمون: اللقية والهندوانة والعلفي على اغتيال الإمام أحمد في ٢٦ مارس ١٩٦١م أثناء زيارته للمستشفى مجرد مغامرة وقد كانت الخطة محكمة جداً، ومبنية على توقع نجاحها تماماً، إذ أن نجاة الأبطال الثلاثة أثناء الحادثة يدل على دقة تنظيمها.

لقد عجلت هذه العملية من نهاية الطاغية أحمد، وأربكت الأسرة الحميدية، كونها امتداداً لحركة (الضباط الأحرار) والتي كانت مبنية على اتصال وتنسيق مما يعني وجود تنظيم ما.

كل ذلك يوضح أمامنا الدليل على أن تنظيم (الضباط الأحرار) الذي أنشىء في ظرف عشرة أشهر ما كان إلَّا امتداداً لخلفية نضالية لزملائهم من ضباط وعسكريين، وحركة الأحرار، وتنظيم الحركة الوطنية والتقدمية التي كانت تتصاعد في ساحة الوطن، إضافة إلى أن الحركة القومية شكلت منهجاً جديداً لذلك التنظيم. فهناك العديد من الضباط انتموا إلى عضوية حزب البعث أمثال النقيب عبد اللطيف ضيف الله، والملازم عبدالله الراعي، والملازم عبد الوهاب جحاف، وانضم عدد آخر إلى عضوية حركة القوميين العرب، أمثال النقيب علي الكهالي، والملازم سعد الأشول، والملازم أحمد الكبسي، والملازم محمد الخاوي.. الذي حضر ثلاثة اجتماعات ـ ثم ترك، والملازم عبدالله الحيمي، والملازم محمد مفرح.. وشكل هؤلاء قوام الضباط الأعضاء في الحركة حتى سبتمبر ١٩٦٢م ثم تركوا العمل التنظيمي، وكان المسؤول عن تلك المجموعة سعيد أحمد الجناحي الذي نقل من عدن إلى تعز في أواخر عام ١٩٦١م لتعزيز القدرة التنظيمية للحركة.

عموماً من المهم تناول خلفية نشوء وتكوين تنظيم (الضباط الأحرار). فبعد أن اطمئن الأمير محمد البدر من أنه سيكون الوريث للعرش بعد أبيه رغم المعارضة المبطنة من قبل بعض أفراد الأسرة التي تميل إلى تأييد الحسن ليكون الوريث للعرش بعد أخيه الإمام أحمد، وأدرك أن عليه الاهتمام بالجانب العسكري، وهو الأمر الذي يعزز موقعه، وموقع المملكة المتوكلية تجاه المخاطر التي تهدد العرش من جراء وجود القوات العسكرية البريطانية التي حولت عدن إلى قاعدة، وأنشأت عدة جيوش للإمارات وهي جيش محمية عدن، الحرس الحكومي، الحرس القبلي، جيش البادية الحضرمي، الجيش اللحجي، جيش المكلا النظامي، الجندرمة القعيطية، الجندرمة الكثيرية. وكان هدف البريطانيين تقديم الهبات لأكبر عدد من الناس من خلال الرواتب، وكسب القبائل وحماية حكام الإمارات،

وقطع صلتهم بالمملكة المتوكلية ـ شمال اليمن ـ وأنهاء أية تمردات ضد الوجود البريطاني، والتوغل في الإمارات وخاصة المحاذية لسلطة النظام الإمامي.

كان الإمام يخشى وجود دولة موحدة باسم عربي تحت النفوذ البريطاني تمكنها من التوسع في مملكته في وقت كان البريطانيون يمهدون لذلك عن طريق المنشورات التي ينشرونها أثناء الغارات الجوية والتي توغل في استعداء الطائفية بتقسيم الشعب اليمني بين شوافع وزيود، رغم أن لقاءً تم بين الإمام أحمد والسير هيكينبوتم الحاكم البريطاني، وكانت مطالب الإمام انسحاب بريطانيا من العوالق العليا على الأقل. وفي يناير ١٩٥٥م جاءت زيارة وزير المستعمرات البريطاني اللورد كولتين إلى المحميات ليؤكد وفاء بريطانيا بالتزاماتها تجاه حكام الإمارات، وبدأت بريطانيا تخطط لإنشاء اتحاد الإمارات. وبعد انقلاب ١٩٥٥م اندفع الإمام أحمد للتحالف مع مصر لتطويق المعارضة، وحماية نظامه من الخطر القادم من الجنوب.

وزار ولي العهد الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا، وتمكن البدر من عقد صفقة أسلحة. وما أن وصلت ووصل الخبراء من مصر والاتحاد السوفييتي للتدريب والتدريس، حتى تم إعادة فتح الكلية الحربية، وكلية الشرطة، وفتحت مدرسة ضباط الصف، ومدرسة الأسلحة، وكلية الطيران ومدرسة الإشارة.

لقد تم اختيار العناصر التي يراد تأهيلها من المدارس الثانوية ودار المعلمين والمتوسطة، واستحدثت وحدات عسكرية خاصة سميت (فوج البدر)، كما التحق بتلك المدارس الحديثة العديد من الضباط العاملين في المؤسسات العسكرية المختلفة.

لقد شكلت تلك المدارس مواقع تجمع فئة من الشباب المتعلم والمثقف، ومدرسين من العسكريين اليمنيين الذين درسوا في الخارج إضافة إلى خبراء مصريين وسوفييت أثروا في تشكيل الوعي الثوري لدى عدد من الدارسين، وكان لوجود العميد حمود الجائفي كمدير للكلية الحربية، وخلفه المقدم عبدالله جزيلان خريج الكلية الحربية في مصر أثر كبير في غرس الأفكار الوطنية ساعد في تشكيل ذلك الوعي. إضافة إلى الأسلوب الذي اتبعه عدد من المدرسين المصريين، ومنهم: الصاغ صلاح الحرزي، والصاغ محمود عبد السلام، والنقيب عادل السيد والنقيب نبيل الوقاد. والتقى حماس الشباب وخبرة الخريجين من الضباط الذين التحقوا بالمؤسسات العسكرية في أوساط تلك المدارس. إن ذلك التآلف لم يكن معزولاً عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في ظل النظام الإمامي الكهنوتي الرجعي المتخلف. وبداهة أن يكون وعي شباب ذلك الجيل

قد استمد من خلال المعايشة لحياة التخلف والعزلة.. والفقر، والاستبداد، وعمقت الأحداث التي عاشتها تلك الجموع من وعيهم، وربما أسهم بها بعضهم، أو نفر من أقربائهم، أو معارفهم، وعاشوا، أو سمعوا روايات الوطنيين والإعدامات المزاجية وأخبار القابعين في السجون، وكذا أحداث النضال في جنوب الوطن والمتغيرات في الوطن العربي والعالم، وتصاعد تأثير حركة التحرر العربية والعالمية، ودور مصر الثورة واستنهاضها للوعي الوطني التحرري القومي، ودور المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفييتي. لقد جاء هؤلاء في ظرف النهضة التكنولوجية الموجه لموجات الإذاعات من (الراديو) والتي مكنت من اختراق العزلة.. واستشفاف الوعي.

لقد توصلت مجموعة من الشباب بعد مناقشات إلى أهمية وجود تنظيم يضم العناصر العسكرية الوطنية المعروفة، ولم تكن هناك أية صعوبة لمعرفة العناصر الوطنية، وذلك لقلة عدد العسكريين، أكان الذين درسوا في الخارج، أو تخرجوا من المدارس العسكرية التي أنشئت. ولأن عدد هؤلاء محدود فقد كان من السهل معرفة كل شخص وتقييمه، ولأن المدن اليمنية لم تكن في ذلك الوقت سوى قرى صغيرة يكاد الإنسان أن يعرف أغلب سكانها. لقد كان المجتمع بسيطاً مما يساعد على التعارف. ومعرفة ما يدور في ذهن الآخر، والمقايل كانت الوسيلة التي تؤمن اللقاءات بشكل مشروع لا يشوبه شائب.

ويبدو أن الفكرة تبلورت عند العناصر الأساسية التي كانت تحمل رتبة ملازم في صنعاء وهم: علي عبد المغني، وصالح الأشول، وأحمد الرحومي، وملازم علي الجائفي، وحمود بيدر، وناجي علي الأشول.

وفي تعز: الملازم محمد مطهر، والملازم عبد الله عبد السلام صبرة، والملازم محمد حاتم الخاوي، وأحمد الكبسي ويحيى الفقيه.

وفي الحديدة: علي الجائفي، وعبد الوهاب الشامي، وحسين الغفاري، وعباس المضواحي، وعتيق الحذا، والنقيب محمد الرعيني.

ولما استقر الرأي على وضع هيكل تنظيمي تم الاتفاق أن يكون شكل التنظيم على أساس أن تتكون قاعدة تأسيسية - وهي الجماعة المؤسسة - وحين يكثر العدد يتم انتخاب لجنة قيادية من بين الأعضاء تتكون من خمسة أعضاء تتولى قيادة المهام اليومية لمدة ثلاثة أشهر. ويتولى أعضاء الهيئة التأسيسية قيادة الخلايا الأساسية. ويتولى أعضاء الخلايا الأساسية قيادة الخلايا الفرعية. ووضع المؤسسون قسماً يؤديه العضو بعد أن توافق اللجنة القيايدية أو اللجنة التأسيسية على انضمام العضو الجديد، بعد أن تتوفر لدى العضو المرشح

القناعة للانضمام إلى التنظيم، وأول ما يبدأ به هو حلف القسم بأن يقسم «بالله العظيم والدين الإسلامي، وبكل المقدسات الوطنية أن يكون جندياً مخلصاً في جيش العروبة، وأن يبذل نفسه وما يملك فداء لقيادته ووطنه، وأن يكون منقاداً لما يصدر إليه من التنظيم من أوامر منفذاً لها ما دام يعلم أنها من أجل المصلحة العامة، التي من أجلها جاء الدين، وأن لا يخون أو يفشي سراً للمنظمة ولو أدى ذلك إلى الاستشهاد..».

ومن ديسمبر ١٩٦١م وحتى سبتمبر ١٩٦٢م تولى قيادة تنظيم الضباط الأحرار ثلاث لجان.. تشكلت الأولى فور التأسيس من:

الرئيس عبد اللطيف ضيف الله، والملازم أحمد الرحومي، والملازم ناجي الأشول، والملازم علي عبد المغني، والملازم صالح الأشول.

وفي فبراير ١٩٦٢م تشكلت اللجنة القيادية للمرة الثانية أي بعد ثلاثة أشهر من الأعضاء أنفسهم، باستثناء ناجي الأشول، فقد صعد بدلاً عنه الملازم حمود بيدر، وأقرت اللجنة أن يتولى الملازم ناجي الأشول أميناً للسر إلى جانب كونه المسؤول المالي.

وفي ربيع أول ١٣٨٥هـ الموافق ١٩٦٢م انتخبت اللجنة القيادية من:

الملازم علي عبد المغني، والنقيب عبد اللطيف ضيف الله، والملازم أحمد الرحومي، والملازم محمد مطهر زيد، والملازم صالح الأشول.

يضاف إليهم الملازم ناجي الأشول، أمين السر.. وهذه القيادة هي أعلى قيادة في تنظيم (الضباط الأحرار) عشية ثورة ٢٦ سبتمبر.

ترى كيف سارت الأمور؟

لقد حددت النظم الداخلية لتنظيم (الضباط الأحرار) إباحة دم كل من أفشى سراً للمنظمة. كما حدد مبلغ الاشتراك (ريال) شهرياً، وبوكل إلى كل عضو في القاعدة التأسيسية المسؤولية المالية.

وبعد استكمال التشكيلة التي تلبي نظام الهيكل التنظيمي تحدد التشكيلة العاملة في ديسمبر ١٩٦١م، وفق ما ذكره (الضباط الأحرار) في كتابهم: (وثائق وأسرار ثورة ٢٦ سبتمبر)[٢٨]

ومن هذه التشكيلة التي رواها الضباط يستنبط المرء أن الضباط الصغار اقتصروا في تشكيل تنظيمهم على الملازمين الزملاء لبعضهم، وفضلوا الصلة النضالية مع ذوي الرتب الكبيرة من الوطنيين، دون التزامهم التنظيمي لمواقعهم العملية، أو كنوع من الحرص الشديد الذي يضطره العمل السري، وذلك لا يعني أنهم كانوا يشكون بهم، وكما كانوا،

أي الضباط الكبار، يمارسون العمل النضالي كل بطريقته.. وقصة أحداث الثورة تروي إلى أي مدى كانت الثقة تشمل الوطنيين، أكانوا عسكريين أو مدنيين، ومن وحي تلك الوضعية تكاتفت كل الجهود والنضالات لتصب في مجرى واحد.. إنه مجرى الثورة الناس، أو الشعب صانع الأحداث والتاريخ، ودور الفرد مهما كان متميزاً إلا أنه لا يمكن إلا أن يكون من خلال العمل الجماعي.

بدأ (الضباط الأحرار) اتصالاتهم الخارجية من منتصف عام ١٩٦٢م في وقت كانت المؤشرات تتجه نحو صحة الإمام التي تتدهور باستمرار منذ أن أصيب بجروح بليغة من جراء عملية الاغتيال التي أقدم على تنفيذها الملازم اللقية، وزميله الملازم العلفي، ومنذ تلك الحادثة لم يجد الإمام العافية.. وكان التوقع السائد أن موته سوف يسهل إلى حد كبير القيام بحركة انقلابية تضع نهاية لنظام الإمامة.

كانت العلاقات بين القوى الوطنية في تلك الحقبة تتخذ طابع العلاقات الشخصية، مكانها عادة (المقايل)، ولم تتحول إلى علاقات تنسيق، إلا حين شعر الوطنيون بتضعضع الأوضاع، واحتياجهم إلى تعزيز العمل الوطني الجماعي بين محاور الحركة الوطنية التي كانت تزاول نشاطاتها بالسبل السرية، كمحور الأحرار، وهو محور متعدد الصلات. والبعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين، إضافة إلى نشاط عدد من العناصر ذات الاتجاه اليساري، وأخرى من الشخصيات التاريخية المناضلة. وكان كل محور يتبع نشاط المحور الآخر كما هو الحال في متابعة الأوضاع السياسية.

ومن تلك المؤشرات التي سادت العمل الوطني - خاصة في شمال اليمن - انتقال النشاط الوطني إلى صفوف الطبقة الوسطى من المثقفين، والضباط، والموظفين، والعمال، والطلبة، والتجار.

لقد عرفت تعز إضراب عمال مشروعي الطرقات والمياه اللذين تنفذهما وكالة التنمية الأمريكية، وواجه العمال إجراءات قمعية قاسية عندما تعرضوا إلى الاعتقالات في الشوارع. كان لُبْس (البنطلون) دليل عساكر الإمام الذين اقتادوا عدداً من المعتقلين إلى سجن المقام بعد أن ربط عساكر الإمام رقاب العمال بسلاسل حديدية. وفي بداية عام ١٩٦٢م شهدت تعز إضراب واعتصام طلبة المدرسة الأحمدية، وكان التجاوب الشعبي سندهم، فقد مدهم بما يحتاجون من طعام وماء.

عرف (الضباط الأحرار) وجود تنظيم (للقوميين) من خلال اشتراك عناصرهم في حلقة عسكرية، وكان اشتراكهم لمعرفة ما يدور؛ في وقت كان لبعضهم صلة شخصية بعبد

الغني مطهر، والذي تمكن من الحصول على بعض الإمكانات من مال وسلاح سربت من مصر لغرض دعم النضال اليمني. ولم تبدأ صلة تنظيم الضباط به إلا بعد أن أوعز السفير المصري من خلال اتصالاتهم به بالتعاون مع إخوة لهم من الوطنيين أمثال عبد الغني مطهر.
ولم تقتصر صلة القيادة المصرية بالضباط؛ فقد كان للمقدم عبدالله جزيلان مدير الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة؛ خريج الكلية الحربية المصرية صلة وطيدة بالقيادة المصرية. كما للأحرار صلة بها من خلال تواجد عدد من قادتهم في القاهرة أمثال الأساتذة: الزبيري، والنعمان، والعيني.

وفي صنعاء توطدت العلاقة بين المناضل عبد السلام صبره والعقيد حسن العمري بالمقدم جزيلان، وتبلورت فكرة كسب العسكريين من الضباط الشباب، وهي فئة بات ينظر إلى أهميتها كونها متواجدة في وحدات وأسلحة هامة في صنعاء، وتعز، والحديدة.
وتولى المقدم جزيلان الاتصال بعدد منهم؛ في وقت لم يكن يعلم أن جماعات منهم قد شكلوا تنظيماً سرياً شديد السرية والحذر، بعد أن أدرك مؤسسو ذلك التنظيم أنهم يستطيعون عمل شيء لإنقاذ البلاد في ظل تدهور الأوضاع، وانقسام الأسرة الإمامية بين مؤيد لولاية عهد البدر ورافض لها تأييداً للحسن. وكان الجميع يترقبون موت الإمام كي يحسم الموقف لصالحه. لقد خدم ذلك الانقسام العمل الوطني، وخاصة الضباط، وأتاح الفرصة للتحرك السياسي لكل الأطراف السياسية.

طرح المقدم جزيلان مع عدد من الضباط أهمية القيام بحركة يقودها العسكريون مما أثار أهمية الاتصال والتنسيق لدى تنظيم (الضباط الأحرار) فشكلو لجنة منهم مكونة من أربعة: ملازم علي عبد المغني، وملازم ناجي الأشول، وملازم أحمد الرحومي، وملازم صالح الأشول.

وجرت عدة اجتماعات حضرها المقدم جزيلان والمناضل صبره، والعقيد العمري، لتدارس الأوضاع، ومتطلبات أي عمل عسكري، ولأن (الضباط الأحرار) أقدموا على إيجاد اتصالات من منطلق عدم الإفصاح عن وجود تنظيم فقد أثار اندهاشهم حضور عبد الغني مطهر إحدى تلك اللقاءات، وإحساساً منه طرح أن هدفه هو هدفهم في إنهاء النظام المستبد، ولا قلق. وأثناء مغادرته المكان طرح إن كان هناك أي شيء فليكن عن طريق الأخوين: العمري وصبره؛ وكان ذلك الموقف من أسباب قرار تنظيم (الضباط) بتوجيه قيادة فرع تعز بالاتصال بعبد الغني مطهر, وكانت النتائج خلق تعاون وتنسيق لقيام حركة انقضاض على النظام في تعز في يونيو ١٩٦٢م، وكان موقف (الضباط الأحرار) إرجاء مثل

ذلك العمل باعتبار أن عملاً مثل هذا يحتاج إلى إعداد وتنظيم سليمين رغم أن القوميين في إطار المشاركة. وحقيقة فإن موقف قيادة تنظيم الضباط الذي نقله الملازم علي ضبعي كان سلبياً، إذ نبه إلى الاهتمام بتعز باعتبارها مقر الإمام، وفتح مجالاً للتعاون العملي تجسّد في نقل ذخائر خفيفة من صنعاء إلى تعز على طائرات شركة الطيران اليمنية بواسطة سعيد أحمد الجناحي عضو المرتبة المسؤولة لحركة القوميين العرب، كونه كان يعمل مدير حركة المطار لشركة الطيران اليمنية، وعبد الغني مطهر كونه عضو مجلس الإدارة. بل وصل الأمر إلى أن إشارة الصفر (التحرك) ليوم الثورة نقلها سعيد أحمد الجناحي من صنعاء إلى تعز بعد مقابلته للملازم علي عبد المغني، والمقدم جزيلان في (العرضي) بصنعاء. ولم تتوقف اتصالات تنظيم الضباط الأحرار بالقيادة المصرية منذ أغسطس ١٩٦٢م بل تطورت إلى تبادل وجهة النظر، والحديث عن تفاصيل تخص التصور إلى حد أن الرئيس جمال عبد الناصر طلب من السفير المصري محمد عبد الواحد أن يطلب من تنظيم الضباط معرفة أهدافهم، وكان الضباط حتى تلك الأيام يفكرون بإسقاط النظام الإمامي من خلال حركة انقلابية، ويعلنون فور نجاحها النظام الجمهوري، لكن حوارهم مع القيادة المصرية خلق حالة من التفكير والجدل، حول قضايا الشعب وأهدافه، وبعد نقاش مستفيض اتفقوا أن يعد كل واحد منهم أفكاراً تعبر عن الأهداف التي يريدون تحقيقها لثورة الخلاص. وبعد حوار اتسقت لديهم ستة أهداف على غرار أهداف ثورة ٢٣ يوليو وكانت صياغتها في البداية:

١ - تحرير الوطن تحريراً كاملاً من الاستبداد والاستعمار وإقامة حكم ديمقراطي عادل.

٢ - إنشاء جيش قوي لحماية البلاد وحراسة مكاسبها.

٣ - رفع مستوى الشعب المعيشي ومضاعفة الدخل القومي زراعياً، وصناعياً، وإزالة الفوارق والامتيازات المختلفة.

٤ - إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني اشتراكي.

٥ - العمل على تحقيق الوحدة الوطنية والوحدة العربية الشاملة.

٦ - المساهمة في إقرار الأمن والتعايش السلمي في العالم.

وحين بلغ ذلك الرئيس جمال عبد الناصر، كان رده بما معناه: على بركة الله.. لا يهمنا الأشخاص، وفور قيام الثورة لن تتردد مصر من تقديم الدعم والمساندة قدر المستطاع.

مع مؤشرات اقتراب قيام الثورة، خاصة بعد موت الإمام في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م

بدأ تداول قيام الثورة بين السياسيين اليمنيين في مصر، وبين القيادة المصرية. وعندما شعر الأحـرار وخاصة الأساتذة: الزبيري، والنعمان، والعيني بها يدور قرروا انتداب المناضل محمد عبدالله الفسيل، الذي انتقل من عدن إلى صنعاء لاستقصاء الوضع والنصح بعدم الاستعجـال، وتحـذير (الضبـاط الأحـرار) من نشـاط البيضاني المشبوه والمرتبط بأجهزة الاستخبارات المصرية. وعلى ضوء ذلك وصل المناضل الفسيل إلى صنعاء، وتمكن من القيام بالاتصـالات وحضـور بعض اللقاءات. وحين لمس أن الظرف مهيأ، واستشف جدية وقدرة (الضباط الأحرار) ومشاركة صف واسع من الشباب المثقف أمثال عبد العزيز المقالح، وعبدالله حمران، وأحمد المروني، وعبد الوهاب جحاف، وصالح المجاهد، وأحمد سرحان، ومحمد البرطي، وحسين القواس. والأهم من كل ذلك أن كبار الضباط أمثال العميد الجائفي والعميد السلال والعقيد السكري، وغيرهم كانوا في مقدمة المؤيدين لقيام الثورة، وأن تنظيم (الضباط الأحرار) حاول عدم إشراك كبار الضباط في التنظيم خشية من الفشل، وفي هذه الحالة سيتحملون النتائج وحدهم، وفي حالة النصر فإن الثورة ثورة الجميع.

تطويق المجلس التشريعي في عدن.. والزحف على قصر البشائر

قبل أن أسرد الأحداث الأولى للثورة.. وكيف سارت الأمور من وقائع عدد من منفذيها.. من المهم أن يعرف القارىء الأوضاع السياسية والاقتصادية في عموم الوطن عشية الثورة..

مضت بريطانيا في جنوب اليمن تخدمها الأوضاع غير المستقرة في المملكة المتوكلية - شمال اليمن - في تنفيذ مشاريعها بعد أن فرضت (اتحاد الجنوب العربي) وجاء دور ضم عدن إلى الاتحاد متحدية للإرادة الوطنية وقرارات الأمم المتحدة التي نصت بوضوح على ضرورة إنهاء الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن اليمني، وتصفية القاعدة العسكرية العدوانية في عدن، والتي تهدد أمن الأمـة العربية، وتهدد في الوقت نفسه سلامة وأمن شعوب شرق أفريقيا وغرب آسيا.. بل وتهدد السلام العالمي.

في ١٦ يناير ١٩٦٢م، وأثناء زيارة المستر جون بروفيمو وزير الدفاع البريطاني، وحين سئل في مؤتمر صحفي عما إذا كانت قاعدة عدن مزودة بالأسلحة النووية، أجاب: «إنه من غير المعقول أن يهمل المرء الاستراتيجية لأية قاعدة عسكرية، إن بريطانيا لن تتخلى إطلاقاً

عن قاعدتها الحربية في عدن».

وفي جواب وزير الدفاع البريطاني هذا. . اعتراف ضمني بأن عدن أصبحت فعلاً إحدى القواعد الذرية البريطانية، وفي السنة نفسها أشارت الصحف البريطانية أن عدن تعتبر إحدى المحطات الأربع العالمية لخزن القنابل الذرية والهيدروجينية. والقواعد الأخرى هي: بريطانيا، سنغافورة وقبرص.

وفي العام نفسه استمرت المحادثات بين حاكم عدن ووزراء الاتحاد، وعقد في لندن مؤتمر دستوري في ٢٣ يوليو و١٦ أغسطس ١٩٦٢م والذي أقر أسس الاتفاق، لإدخال عدن ضمن الاتحاد. . تضمن:

اعتبار عدن ولاية من ولايات الاتحاد ابتداء من يوليو ١٩٦٣م على أن لا تمس السيادة البريطانية فيها، وأن تحتفظ بريطانيا بمنشآتها العسكرية، وأن تحظى عدن بمركز متميز في الاتحاد، ونصت بحق عدن بالانسحاب من الاتحاد بعد ست سنوات إذا لم يعجبها الاستمرار في الاتحاد. ويحق لبريطانيا استثناء أو سحب منطقة أو مناطق من عدن من الاتحاد في أي وقت من الأوقات، إذا رأت ذلك ضرورياً لمسؤولياتها الدفاعية. وأكدت الاتفاقية اعتبار سلطات المندوب السامي فوق السلطات الاتحادية، واعتبار مجلس التاج البريطاني محكمة تعلو فوق محكمة العدل الاتحادية فيما يخص أي خلاف بين عدن وغيرها من الإمارات في الاتحاد.

رفضت الحركة الوطنية دمج عدن في الاتحاد انطلاقاً من رفضها للمشاريع البريطانية التي تخدم مصالحها في المنطقة. . وقوبل مشروع دمج عدن بالاتحاد برفض شعبي عام. . وفي الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م ، دعا (حزب الشعب الاشتراكي) الذي أصبح الحزب المهيمن على العمل السياسي لقوة تأثيره، خاصة وأن أبرز قادته يتولون قيادة (المؤتمر العمالي). . دعا إلى الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام، والتظاهر والزحف على المجلس التشريعي للحيلولة دون انعقاده للمصادقة على المعاهدة. وقامت السلطة باعتقال عبدالله الأصنج، وإدريس حنبله، ومحمد سالم علي، لإضعاف دعوة الزحف على (المجلس التشريعي). ولكن ما حدث هو العكس، فقد هاجت المشاعر وزحفت الجماهير على السجن و(المجلس التشريعي). وفي ٢٤ سبتمبر تفاقم الموقف أكثر، فقد تجددت المظاهرات الزاحفة على (المجلس التشريعي) فيما احتلت الشرطة أسفل التل الذي يقع عليه (المجلس التشريعي) في حي (كريتر) لمنع المتظاهرين من الوصول إلى مبنى المجلس، وأوصلت السلطة البريطانية أعضاء المجلس بواسطة طائرات الهليوكبتر، كما استخدمت

الشرطة القنابل المسيلة للدموع وأطلقت النار على المتظاهرين، واعتقلت عدداً كبيراً منهم، وتمكنت من توقيف المظاهرات.

وفي اليوم الثالث، ٢٥ سبتمبر١٩٦٢م، انتشرت الإضرابات والمظاهرات، فدعت السلطة البريطانية فرقاً من الجيش لمساعدة الشرطة للقضاء على الإضرابات، لكن ذلك لم يمنع من انتشار المظاهرات والاستمرار بها مما أدى إلى اصطدام المتظاهرين بالشرطة وجنود الجيش. . وخلال تلك المواجهة الشعبية الغاضبة سقط ثلاثة من الشهداء. . واعتقل ١٢٠ مواطناً، ومع ذلك فقد صادق المجلس على المعاهدة، وقدمت السلطة البريطانية القادة الثلاثة لحزب الشعب الاشتراكي إلى المحاكمة بتهمة توزيع كتب ومنشورات تحرض على المقاومة، وحكم على عبدالله عبد المجيد الأصنج رئيس الحزب بالسجن لمدة سنة، والشاعر إدريس حنبله، أحد قادته، بالسجن لمدة ستة أشهر، ومحمد سالم علي، نائب الرئيس ثلاثة أشهر.

وفي اليوم نفسه الأربعاء ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢م كان الثوار في صنعاء، وخاصة أعضاء تنظيم (الضباط الأحرار) وكل العناصر الثورية من الأحرار وأعضاء من (حركة القوميين العرب) الذين يعلمون أو أعلموا بالتحرك الوطني ضد النظام الإمامي يستعدون لصنع حدث لم يكن بحسبانهم الدقيق أن نجاحه سيقلب الأوضاع السياسية في ساحة الوطن اليمني رأساً على عقب.

أوضاع الجيش. . وأحداث قبل العاصفة

«حين نستعرض بإيجاز أوضاع الجيش النظامي عند قيام الثورة كان يقدر عدد الأفراد المنتسبين إلى القوات العسكرية النظامية بحوالي ستة عشر ألف رجل. وكانت تتكون من الآتي:

١ ـ الجيش المظفر: كان بقيادة الشريف محمد بن حسين الضمين، ويتألف من ست آليات مشاة وفوجين نامونة، وفوجين رشاش، ولواء مدفعية. نسبة الملاك ٦٥٪، نسبة الطاعنين في السن ٣٥٪، السلاح البندقية لا غير، موزع على المراكز الحكومية كافة في طول البلاد وعرضها، الروح المعنوية عالية.

٢ ـ الجيش الدفاعي: تحت قيادة الأمير عبد القادر أبو طالب ويتألف من الدور ١٧ عبارة عن ٩ سرايا مشاة؛ منها ثلاث سرايا في معسكر الجيش الدفاعي بصنعاء، وسريتان بمنطقة

البيضاء، وسريتان في منطقة حريب، وسريتان في منطقة مارب. نسبة الملاك ٧٠٪، نسبة الطاعنين في السن ٢٠٪، السلاح البندقية.

٣ ـ الجيش الوطني: تحت قيادة العميد محمد عبد الخالق حجر، ويتألف من اللواء الأول وطني بقيادة العقيد محمد عامر. وهذا اللواء عبارة عن ثلاث كتائب، الأولى بقيادة المقدم محمد حاتم، والثانية بقيادة المقدم عبد الواسع العلفي، والثالثة بقيادة النقيب محمد محسن الشامي، كلها كانت موجودة في صنعاء؛ والأفراد مستجدون ولا يزالون في دور التدريب الأولي، بلا سلاح.

٤ ـ فوج البدر: تحت قيادة العقيد محمد حميد، ويتألف من ٦ سرايا، منها ثلاث سرايا في معسكر الفوج جوار مبنى الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة من جهة الغرب تأخذ دورة تدريبية على الدبابات والمصفحات وبعض الأسلحة الأخرى بقيادة الملازم عبد الرحمن الترزي، وسرية في قصر السلاح بقيادة الملازم الشهيد صالح العروسي، وسرية في الإذاعة بقيادة النقيب حسين الحرازي، وسرية في ميناء الحديدة بقيادة النقيب عيد الكريم وحيش.

٥ ـ المؤسسات التعليمية وهي كالتالي:

أ ـ مدرسة الأسلحة بقيادة المقدم عبدالله قائد جزيلان.

ب ـ مدرسة ضباط الصف بقيادة العقيد محمد صالح الحلفي.

ج ـ مدرسة الإشارة بقيادة النقيب عبد اللطيف ضيف الله.

د ـ مركز تدريب المدفعية بصنعاء بقيادة العميد حمود رشدي قائد سلاح المدفعية.

و ـ مركز تدريب الأسلحة بتعز بقياد العميد أحمد الآنسي، قائد الجيش بتعز.

٦ ـ نواة قوات الأمن بقيادة العقيد عبدالله الضبي مدير الأمن العام.

٧ ـ الجيش البراني والعكفة، بقيادة المقام (مقام الإمام نفسه) وكان يوجد من الجيش البراني في صنعاء سرية في قصر السلاح، وسرية في دار الوصول (القصر الجمهوري حالياً)، وسرية موزعة على قصور الأسرة الحاكمة، كما يوجد في الجيش البراني فوج في معسكر (عمران) وسريتان في تعز.

هكذا كان شكل القوات العسكرية عند قيام الثورة.

لم تشهد ساحة الوطن اليمني تصاعداً متسارعاً للعمل السياسي كما شهدته أيام الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ١٩٦٢م. كانت الحركة الوطنية قد تعددت مشاربها.. ففي عدن اتسع نفوذ (حزب الشعب الاشتراكي)، الحزب الذي جعل من النفس القومي (الحزب البعث العربي الاشتراكي) منهجاً له.. فأصبح الحزب العلني المستحوذ على ساحة

النضال في عدن. ورغم خفوت نشاط (الاتحاد اليمني) إلَّا أن (حركة الأحرار) ظلت تعمل من خلال رموزها، أكان ذلك في الساحة اليمنية أو في القاهرة، كما وأن اتساعاً ملحوظاً للنشاط السري (لحركة القوميين العرب) بدأ يؤثر، وخاصة في أرياف جنوب اليمن، أو في تعز حيث اتسع نشاط الحركة بين صفوف المثقفين؛ أكانوا من المدنيين أو العسكريين. وكذا أصبح تأثير الحركة واضحاً في نشاطها الفعَّال في صفوف العمَّال، بعد أن قادت الحركة إضرابين في مشروعي الطرقات والمياه اللذين تنفذهما النقطة الرابعة الأميركية، وشكلت تنظيماً للعمل النقابي. وفي الوقت نفسه تعدد نشاط (الأحرار) أو تعددت قنواته، فقد ظهر نشاط للتجار في تعز بقيادة عبد الغني مطهر، وكان لذلك التجمع عناصره المعروفة ومنهم علي محمد سعيد، وعبد القوي حاميم، وأحمد ناجي العديني. ولهؤلاء اتصال بالمصريين بواسطة الطيار عبد الرحيم عبدالله الذي كان همزة الوصل بين ذلك التجمع وعبد الرحمن البيضاني في القاهرة.

ولهذا التجمع صلة بالضابط المعروف محمد قائد سيف الذي اشترك في حركة الثلايا عام ١٩٥٥م ثم جعل من عدن مقراً لنشاطه العملي التجاري والسياسي. وفي صنعاء ظل المناضل عبد السلام صبره يقود محوراً آخر من تجمع الأحرار الذي له صلة بالزبيري في القاهرة.. وعبد الرحمن الإرياني في تعز. أضف إلى ذلك كان (حزب البعث العربي الاشتراكي) قد حقق امتداداً تنظيمياً له بين صغار الضباط في المدارس العسكرية في صنعاء، ومن بين خضم الحركة الوطنية المتعددة المحاور والتجمعات شكل الضباط الصغار لأنفسهم تنظيماً خاصاً جعل أساسه أن يكون عسكرياً محضاً، وهو الأمر الذي برر قطع صلات الضباط التنظيمية ذوي الاتجاه البعثي أو الحركي والالتزام القاطع بالتنظيم الجديد (تنظيم الضباط الأحرار).. وكان ذلك مع احتفاظ أولئك بعلاقتهم الفكرية والسياسية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط؛ بل إن الضباط الذين انضموا إلى التنظيم العسكري من من الأحرار ومن كانت لهم علاقة مباشرة، تخلوا عن ارتباطهم والتزموا بالتنظيم الجديد.

والحقيقة فقد مثل (تنظيم الضباط الأحرار) تجربة تنظيمية وسرية، منذ أن تشكل حاملاً معه خبرة الحركة الوطنية والقومية التنظيمية والمحاذير التي أدت إلى فشل ما أقدمت عليه الحركة الوطنية في الماضي.

ومع ذلك فقد كانت الظروف مهيأة على المستوى الداخلي، إذ أصبحت صحة (الغول) الإمام (أحمد ياجنَّاه) تتدهور باستمرار بعد أن ظل يمثل الجسد المتبقي لاستمرار تلك الأسرة.

وقبل ثلاثة أشهر من سبتمبر، أي في يونيو جرى التفكير في الانقضاض على القصر في تعز وقيام الثورة . . وأعدت مجموعة من الضباط تصوراً لذلك. وكان من ضمن التصور تدريب مجموعة من الشباب القومي للمساعدة في الاقتحام، وبدأ عوض الحامد بالتحرك، وهو ضابط شرطة فر من عدن إلى تعز وعضو قيادي في (حركة القوميين العرب) يساعده علي الهلالي ـ الذي أصبح بعد استقلال جنوب الوطن من قادة الحرس الجمهوري. وتمت البداية الأولى باختيار بعض العناصر والذهاب بهم إلى منطقة (عصيفرة) في رحلات مشياً على الأقدام، (دورة) كتهيئة، ثم أرجئت تلك العملية وفق تقديرات مجموعة الضباط على أن يتم الإعداد وتكتمل الاستعدادات.

كانت الحركة الوطنية في تعز قد اشتد عودها، بحكم أن تعز في تلك الأيام كانت هي العاصمة، أي محور العمل السياسي، خاصة منذ بداية عام ١٩٦٠م، مع إنشاء العديد من الشركات . . وتنامي النشاط الأميركي الداعم للأمير الحسن بن يحيى والحسن بن علي، فقد كان الأميركان يرون في الأمير الحسن بن علي الملك الليبرالي الذي يصلح للمستقبل. وكان ولي العهد البدر قد قطع شوطاً كبيراً من خلال الاجراءات التي أقدم عليها لتوسيع نفوذه ودعم مركزه، ولكن الجناح التقليدي الأكثر تزمتاً ورجعية في الأسرة الحميدية لم يكن يرتاح إلى البدر بسبب علاقته مع مصر، ورعايته لبعض العناصر القيادية من الأحرار وخاصة الأستاذ أحمد محمد نعمان، ربما من إحساسه بتقدير أستاذيته عليه عندما عمل فترة في أوائل الأربعينات في تدريسه بتعز.

في منتصف سبتمبر من عام ١٩٦٢م ازدادت صحة الإمام سوءاً . . ورغم علم البدر بذلك إلاّ أنه فضل عدم البقاء في تعز ، وعدم زيارة أبيه الذي هده المرض منذ أن أصيب بجروح بليغة في ٢٦ مارس ١٩٦١م أثناء محاولة اغتياله. وكان قد حكم بالإعدام على الملازمين عبدالله اللقيه والعلفي، وعلق رأسيهما على فروع شجرة في ميدان العرضي، بعد تعرض الملازم اللقية إلى تعذيب من قبل زبانية الإمام، أقسى من تعذيب زبانية جهنم، على توقع أنهم سيستطيعون انتزاع اعترافات منه لمعرفة بقية المشاركين. وبصمود البطل اللقية وعدم اعترافه جنب الكثيرين من شركائه مغبة الاعتقال وافتداهم بحياته.

لقد تجنب البدر زيارة أبيه رغم أنه كان في حالة الاحتضار، وكان الإمام أحمد بعد نجاته من الموت اغتيالاً قد أكد ولاية ابنه الأمير محمد البدر كخلف له إماماً وملكاً . . وفي أواخر أيامه علم الإمام أحمد بنشاط بعض الضباط، ولكن حالته الصحية لم تمكنه من اتخاذ أية إجراءات . . ولذلك تجنب ابنه البدر زيارة أبيه حتى لا تقترن نهايته مع أبيه . . وحين

لفظ الإمام أحمد أنفاسه الأخيرة لم تستطع الأسرة الحاكمة إخفاء النبأ. . فقد نشرته الممرضة المصرية سعاد حرم النقيب علي عبدالله الكهالي. . والتي كانت تعمل مع طبيب الإمام الخاص الدكتور جمال وهو طبيب مصري. وفي اليوم الثاني ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م أعدت شركة الخطوط الجوية اليمنية طائرتين، الأولى لحمل نعش الإمام وبعض أفراد أسرته، والثانية لبقية أفراد الأسرة، وتمت الصلاة عليه في مطار تعز القديم.

كان النبأ قد وصل صنعاء وعلم به (الضباط الأحرار). . وآخر ما طلبوه من تعز. . مكبراً للصوت يعمل على الأحجار الجافة (بيتري) وكان الأخ عبد الغني مطهر قد طلب مني إيصاله إلى صنعاء. . على أن أسافر مع الطائرة التي تقل أفراد الأسرة الحميدية، وتم سفري بعد أن تغلبت مع عبد الغني مطهر الذي كان أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة على اعتراض العميد غالب الجرموزي الذي كان مدير المطار على سفري مع العائلة المالكة. . وسافرت باعتباري مسؤولاً عن (الحركة) في المطار، وأن إقلاع طائرتين فجأة إلى صنعاء أمر يتطلب. . أن أكون واحداً من طاقم الطائرة لضرورة العمل. وفي صنعاء نقلت (المكرفون) مع التاجر أحمد ناجي العديني إلى منزل حسن العمري الذي أصعقه وجودي.

استقبلت العاصمة جثمان الإمام بهلع. . لقد دخلها الطاغية الذي أباحها، جثة هامدة، بفعل جروح رصاص الثوار.

بموت الطاغية تداعى خوف الخائفين من جبروته، وسرت في النفوس حالة من الانفراج وروح الإقدام. ومن يومها شرع النشاط يتأجج دون مبالاة.

كان أمام قادة المدارس العسكرية فرصة إعلان حالة الطوارىء. . في وقت استشرت فيه حالة الخوف بين رجال الأسرة الحميدية، وانشغل الجميع في إجراء مبايعة الإمام الجديد محمد البدر. . والعمل على وحدة الصف. . في وقت استغل الثوار مبرر تحرك أنصار الحسن لتغطية تحركاتهم المتسارعة في ظروف لا يمكن أن تعوض للانقضاض على النظام الإمامي وهدّه.

وفي ١٩ سبتمبر، أذاع البدر نبأ وفاة والده ومعه نبأ اعتباره إماماً، وأعلن عن نواياه الإصلاحية لاسترضاء الأحرار والقوى الوطنية، وفي الوقت نفسه أعلن اعتزامه المضي على نهج أبيه لاسترضاء المعارضة المتزمتة، ولكي يرضي المناصرين لعمه الأمير الحسن، الرمز القوي المنافس له. . أخذ يقسم السلطة بينه وبين عمه؛ بأن يكون هو الإمام ويتولى عمه رئاسة مجلس الشورى الذي يتكون من أربعين عضواً بحيث يتم تعيين أعضائه من العناصر التي يركن على ولائهم، والعناصر التي يراد كسبها من المشائخ والشخصيات على أن يكون

الأمير الحسن بجانب رئاسة مجلس الشورى نائباً للإمام. لقد أراد الإمام محمد البدر بذلك التصور الذي وصل إليه بمشورة من حوله مواجهة زحف الأخطار المحدقة بعرش الإمام الـذي أصيب بالـوهن بعد موت أبيه الطاغية الذي جعل من نفسه مصدر رعب كابح لمعارضة النظام الإمامي.

وفيما كانت الاجتماعات التنظيمية تعقد بين أعضاء (تنظيم الضباط الأحرار) الذين انكبوا في الإعداد والتحضير، والاتصالات بعناصر (الأحرار) وإعداد خطط التنفيذ، كان قصر البشـائـر، مقـر الإمام محمد البدر يعج بنشاط لا يهدأ لترتيب السلطة، واستقبال المبايعين. وتولى حسن بن إبراهيم وزير الخارجية تحمل استقبال المباعين بتكليف ونيابة عن الإمـام البـدر. ومن ضمن من استقبلهم مجموعة من المشائخ الذين تقدموا أثناء جلسة المبايعة. . ببعض المطالب الإصلاحية، تتعلق ببناء المدارس والمستشفيات ومشاريع تؤدي إلى تحسـين الأحوال. وتولى الشيخ علي عبدالله القوسي قراءة المطالب التي التقى حولها المبآيعون. . وهو الأمر الذي استفز متلقي البيعة حسن بن إبراهيم الذي أصابه الذهول. لقد صدمه أن تقترن المبايعة بمطالب إصلاحية لم يعهدها النظام الإمامي من قبل. . فقد تعودوا أن تكون البيعة إعلان الولاء والطاعة للإمام، والقسم بطاعة الإمام وافتدائه بالمال والنفس والنفيس والقبول به حاكماً معصوماً من كل خطأ، أما أن تأتي البيعة مقرونة بمطالب شعبية للإصـلاح، وهـو ما يعـبر عن مدى اتسـاع الـوعي الوطني بين صفوف المشائخ والقبائل، فالأمر أثار غضب مندوب الإمام، ووصف ما حدث بقلة الأدب والتطاول على حق أسيادهم في الحكم، وهدد وتوعد الشيخ القوسي الذي تولى قراءة المطالب، وتفرق المبايعون. وما كان من الشيخ القوسي إلا أن اختفى، وطالت عساكر الإمام عدداً منهم اقتادوهم إلى السجن وفي مقدمتهم الشيخ عبد الوهاب دويد والشيخ عبد الولي القيري.
وفي الأسبوع نفسه علم البدر بتحرك عسكري، كما وصلته أسماء بعض الضباط مما أدى أن أوعز إلى الحسن بن إبراهيم والحسن بن علي للتأكد من العميد عبدالله السلال الذي كان وقتها يتولى قيادة حرس البدر والعقيد عبدالله الضبي أثناء حديث دار بينهم في دار البشائر حول الأخبار، وطرح الحسن بن إبراهيم متسائلاً: هناك أخبار تتردد عن أن بعض الضباط ينوون القيام بحركة ضد الإمام البدر فما صحة ذلك؟

ورد العميد السلاّل. . بطريقته المازحة. . لا يسمعكم أحد الضباط وأنتم ترددون هذا الكلام فيفكرون بالقيام بحركة فعلاً. حاول السلاّل والضبي طمأنة محدثهما من أن جميع الضباط يكنون كل الولاء للإمام، وأن مثل تلك الأخبار لا تعدو كونها إشاعات

مغرضة.

لقد أوجد علم قيادة (تنظيم الضباط الأحرار) من أن الإمام البدر قد علم بنبأ تحرك بعض الضباط يستهدفه حافزاً أدى بهم إلى مضاعفة الإعداد، خاصة بعد أن تأكد لهم موقف الحكومة المصرية للوقوف إلى جانبهم فور قيام الثورة، فقد نقل السيد محمد عبد الواحد، القائم بأعمال السفارة المصرية في صنعاء للملازم علي عبد المغني، موقف الرئيس عبد الناصر قوله إن «مصر تبارك العمل الوطني ونحن على استعداد لتقديم العون في حينه حسب ظروف وإمكانيات مصر».

كانت مصر قد اتخذت سياسة أكثر وضوحاً في الشؤون العربية بعد حركة الانفصال التي أنهت وحدة مصر وسوريا، ترمي إلى أن تعمل مصر على نقل دعوتها والمبادىء التي تضمنتها الثورة المصرية لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي، ولا ينبغي اعتبار ذلك تدخلاً في شؤون غيرها. وفي تطبيق هذه السياسة اعتمدت مصر على الاتصال بالحركات السرية والدعاية الإعلامية. وبالنسبة لليمن فتحت مصر اتصالاتها مع (الضباط الأحرار) و(حركة الأحرار) ومع الأطراف الأخرى. لأن (الاتحاد اليمني) في القاهرة يعيش حالة انقسام بين الأستاذين محمد أحمد نعمان ومحمد محمود الزبيري من جهة وبين الأستاذ الزبيري ومحسن العيني والدكتور عبد الرحمن البيضاني من جهة أخرى.. وكانت الاستخبارات المصرية قد أوجدت قناة لها بواسطة عبد الرحمن البيضاني الذي يمثل الفئة التجارية، والذي قدم نفسه على أنه يقف على رأس تنظيم يمني على اتصال ببعض الشخصيات الهامة من مشائخ وضباط وتجار داخل اليمن، وأنه يتوقع قيام الثورة بعد موت الإمام. واستهدفت بعض أحاديثه فئة السادة بشكل مطلق، وهو الأمر الذي يغذي النعرة الطائفية. وكان البيضاني يقود حملة على الأحرار بقسوة ويتهمهم بالإفلاس. وكان للدكتور البيضاني صلة وطيدة بأنور السادات الذي كان اختصاصه في القيادة المصرية في ذلك الوقت يشمل إدارة شؤون مكتب اليمن والخليج.

لقد ساعد توطيد موقف البيضاني لدى القيادة المصرية تطويقه لعبد الغني مطهر عندما وصل إلى القاهرة في ابريل ١٩٦٢م يحمل معلومات عن تطورات العمل الوطني في اليمن، وخاصة ما كان يعرفه عن نشاط وطني يدور بين أوساط الضباط الصغار. ووظف البيضاني تلك المعلومات لصالحه، ومبرراً اتهم به قادة الأحرار المتواجدين في القاهرة من أن لا علم لهم بما يدور في صنعاء ولا تأثير لهم، وأنه هو الذي يمتلك التأثير.

وهكذا نجح البيضاني وعبد الغني مطهر في توظيف المعلومات عن (الضباط

الأحرار) سبق أن نقلها القائم بالأعمال المصري إلى القاهرة لصالحهما، وهكذا، ليتسلم البيضاني بعض المساعدات من الأسلحة الخفيفة والمال أوصل بعضها بواسطة الطيار عبد الرحيم عبدالله، طيار الأسرة الإمامية إلى عبد الغني مطهر، زعيم التجار في تعز، وتصرف بها عبد الغني مطهر كما يريد.

ولكي يقطع الإمام البدر صلة مصر بالأحرار والضباط بعث ببرقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر ثاني يوم من توليه السلطة عزاه فيها بوفاة والده، وأبدى التعاون مع الرئيس جمال في كل الظروف. وقد اعتبر عبد الناصر تلك المبادرة بادرة تحسين للعلاقة بين البلدين، في الوقت الذي طرح بعض (الأحرار) على المسؤولين في مصر التعاون مع البدر. وهو الذي حدا بالرئيس جمال عبد الناصر إلى إيقاف الإذاعة والنشر ضد البدر أو معه ابتداءً من **٢١** سبتمبر **١٩٦٢**م.

■ ■ ■



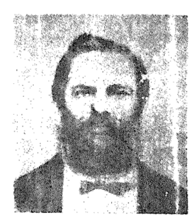
القاضي العمري رئيس وزراء دولة الامام والقاضي راغب وزير الخارجية

محمد علي الادريسي تآمر مع القوى الأجنبية واحتل عسير

السلطان أحمد فضل
سهل للبريطانيين احتلال عدن



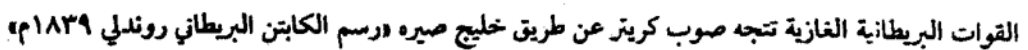
الجنرال التركي سعيد باشا
وصل الى ضواحي عدن



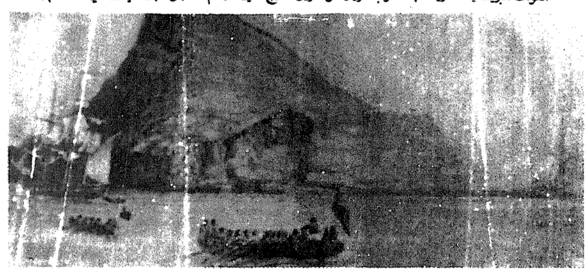
كولونيل مورث هنس
قادة حملة احتلال عدن



عبد الله الوزير والملك
عبد العزيز السعود،
أثناء المحادثات حول
الأرض اليمنية



القوات البريطانية الغازية تتجه صوب كريتر عن طريق خليج صيره «رسم الكابتن البريطاني روندلي ١٨٣٩م»





مجموعة من الأحرار (١٩٤٤م) من الذين نزحوا إلى عدن يظهر في الصورة محمد الشامي مندوب الامام لمحاورة الأحرار ويظهر في الصورة ـ النعمان ـ والزبيري، والشيخ مطيع، والفضول والدحان ـ والشيخ البيحاني، ومصطفى بازرعه.



الأمير أحمد بن يحيى ولي العهد يقف بين أعوانه ومنهم الدكتور البيضاني



صوت اليمن

لسان الجمعية اليمانية الكبرى

المراسلات

... الهندية تحيي مليكها صاحب الجلالة امام اليمن المعظم

صوت اليمن أول صفحة لأول صحيفة حزبية في اليمن.



جازم الحروي رجل المهمات الصعبة وفر مطبعة لـ «صوت اليمن»



زيد الموشكي نائب رئيس حزب الأحرار على يمينه الزبيري وعلى يساره عبد الله عبد الوهاب «الفضول».



عبد الله الوزير
(الامام الدستوري أثناء انتفاضة ٤٨م)

أحمد الشامي، حسين الكبسي، الفضيل الورتلاني، عبد الله علي الوزير (١٩٤٨م)

الأمير إبراهيم بن يحيى بعد انضمامه إلى حركة الأحرار (سيف الحق إبراهيم)على يمينه الأستاذ النعمان وعلى يساره الزبيري



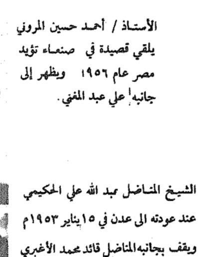
محمد عبد الله الوزير
يكتف على المقصلة
تمهيداً لقطع رأسه.

النقيب جمال جميل الضابط العراقي الذي آثر أن يضحي
بحياته من أجل الثورة اليمنية

النعمان، جازم الحروي ناشر عبد الرحمن عريقي أحمد
عبد الوهاب نعمان، محمد عثمان اليامي، السلاسل
تطوق أعناقهم، يقتادون الى سجن حجة بعد فشل
انتفاضة عام ١٩٤٨م.



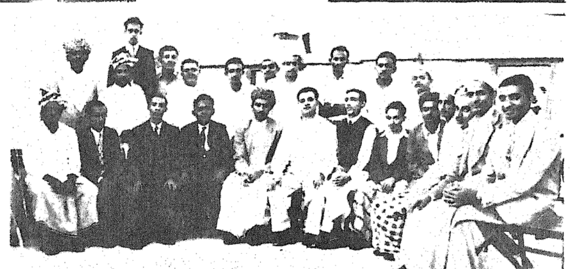
في الصورة تظهر مجموعة من الأحرار:
الأستاذ / قاسم غالب - القاضي الارياني - والقاضي الشامي، والمؤرخ محمد بن علي الأكوع والقاضي الحجي



الأستاذ / أحمد حسين المروني يلقي قصيدة في صنعاء تؤيد مصر عام ١٩٥٦ ويظهر إلى جانبه علي عبد المغني.

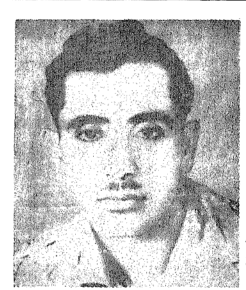


الشيخ المناضل عبد الله علي الحكيمي عند عودته الى عدن في ١٥ يناير ١٩٥٣م ويقف بجانبه المناضل قائد محمد الأغبري



عدد من أعضاء الاتحاد اليمني (١٩٥٢) ويظهر في الصورة عبد القادر أحمد علوان، محمد أحمد هاجي، أحمد محمد شعلان، علوان عبد الجبار، أحمد يحي الكحلاني، علي أحمد الأحمدي، عبد الله عبد الرب، صلاح أسعد، علي محمد عبده، وابكر يوسف

الشيخ حميد بن حسين الأحمر نقل التمرد الوطني إلى المناطق القبلية.

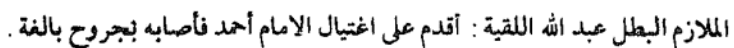


الملازم المناضل محمد عبد الله العلفي شارك اللقية في عملية الاغتيال



سعيد حسن الملقب (ابليس). مناضل حاول التخلص من الامام





الملازم البطل عبد الله اللقية : أقدم على اغتيال الامام أحمد فأصابه بجروح بالغة.



سعيد أحمد طاهر قاتل مع انتفاضة ٤٨م تذكره الرصاص الساكنة في ساقه



قائد الجيش البريطاني يتفقد الفرق المسلحة من اليمنيين



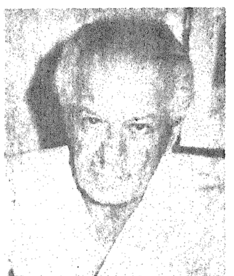
الامـام أحمد أثناء استعراض الجيش بمناسبة (عيد الجلوس) يوم انتصاره على الثوار ميدان العرضي (تعز)

أعضاء المجلس الاتحادي أمام مبنى مجلسهم «شنيبون لاين» خور مكسر «١٩٥٩».

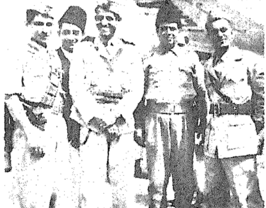




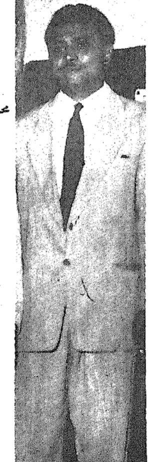
مظاهرة صاخبة يتصدى لها البوليس في المنتصف الثاني من الخمسينات



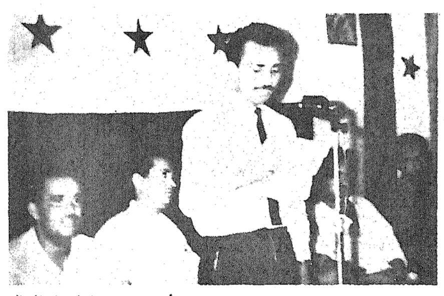
محمد عبده نعمان أمين عام الجبهة الوطنية المتحدة (١٩٥٦)



الملازم شرف المروني مع زميليه حمود الجائفي وحسين هبه



محمد سالم علي رئيس الجبهة الوطنية المتحدة



فاروق مكاوي أثناء مهرجان عمالي في نقابة المصافي

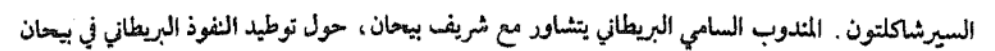


مظاهرات عمالية تواجه بالقمع



عمال ميناء عدن أثناء إضرابهم أغسطس (١٩٦٠)

اجتماع عمالي في المؤتمر العمالي، ويظهر في الصورة الأصنج وإدريس حنبله، ومحمد ناصر محمد



السيرشاكلتون. المندوب السامي البريطاني يتشاور مع شريف بيحان، حول توطيد النفوذ البريطاني في بيحان





القاضي يحيى السياغي من ثوار ٥٥م في ساحة الاعدام مضرجاً بدمائه الزكية



المقـدم أحمـد الثـلايا - تقدم الى ساحة الاعدام متحدياً الطاغية أحمد

حسين الغفاري الثاني بعد (عكفي الامام) قبل لحظات من اعدامه في ميدان العرضي (بتعز ميدان الشهـداء حاليـاً) وإلى جانبه الملازم محسن الصعر، أحكام مزاجية، فقد تم إعدام الصعر، وإطلاق حياة الغفاري الذي يعمل سفيراً في الخارجية





الضابط محسن المخدري يقف شامخاً وهو يخاطب الامام أحمد الذي ظل يعدد محاسنه عليه.. قائلاً بغير قطقاط وكلام فارغ انت انتصرت ونحن انهزمنا الى انتصار قادم.

كان الأئمة يعلقون رؤوس الأحرار على أبواب المدن وعلى فروع الشجر الرأس الأعلى ـ رأس الشيخ عبد الرحمن باكر. والرأس الآخر ـ رأس المقدم أحمد الثلايا

ثلاثة من رجال الأحرار بعد اعدامهم



الملازم حسين الجناتي مصفد بالقيود
قبل لحظات من اعدامه

الشهيد / الشيخ عبد الرحمن الغولي والسيف
يهوي لجز رقبتـه، إنـه صمود الأبطال عند
اللحظة الأخيرة في مواجهة الموت

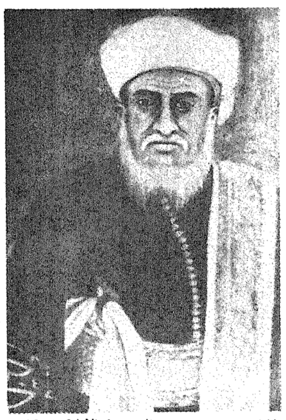
الشهيد / علي حمود السمه
يتقدم إلى ساحة الاعدام بهامة مرتفعة

الشهيد القاضي حمود السياغي شامخاً يقتاده عكفي الامام لاعدامه حاول مراجعة الامام لاطلاق سراحه أخوه يحيى فأمر الامام بسجنه ثم إعدامه.

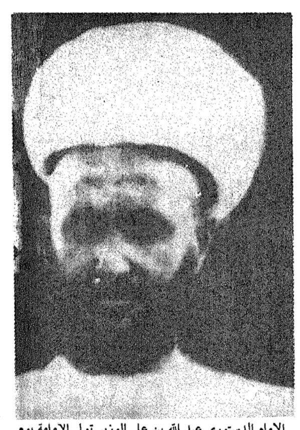




وخرَّ البطل السمه ساجداً على أرض الوطن



الامام يحيى بن محمد حميد الدين تولى الامامة (١٩٠٤م) حكم إلى عام ١٩٤٨م، اغتيل في ١٧ نوفمبر ١٩٤٨م



الامام الدستوري عبد الله بن علي الوزير تولى الامامة يوم الانتفاضة الثورية ١٧ نوفمبر ١٩٤٨م حكم ٢١ يوماً، اعدم بعد فشل الانتفاضة



الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين تولى الامامة في مارس ١٩٤٨م تنازل عن الامامة لثلاثة أيام في ابريل ١٩٥٥م أصيب أثناء محاولة اغتياله، مات في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م.



الامام عبد الله بن يحيى
حكم لمدة ثلاثة أيام
ابريل ١٩٥٥م



الامام محمد بن أحمد يحيى حميد الدين [الملقب بالبدر] إمام حاكم - تولى الامامة في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م ترك الحكم هاربا من ثورة الشعب في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م

الفصل الرابع

مسار الثورة اليمنية... ويمنان في يمن واحد

وما إن وضع بعض الضباط تصوراً أولياً لحركتهم تمهيداً للتنفيذ حتى وجدوا أنه من الأهمية بمكان أن يتولى ذلك ضابط كبير يتمتع بالقدرة القيادية والاحترام في أوساط الجيش والشعب، وإلى جانب قرارهم مشاركة المقدم عبد الله جزيلان، تطوع النقيب حسين السكري الذي يعمل في قيادة حراسة البدر بأن يقوم بخطوة فدائية وهي اغتيال الإمام البدر، وليكن ذلك العمل كمؤشر، وفي حالة عدم التمكن من ذلك لأي سبب من الأسباب يتم التحرك تحت كل الظروف، وأعدوا لقيام الثورة.

بحثت قيادة التنظيم ترشيح أحد الاثنين العميد حمود الجائفي وهو قائد تحمل إدارة الكلية العسكرية، ثم أخلى منصبه للمقدم عبد الله جزيلان بعد أن عينه البدر مديراً لميناء الحديدة لإبعاده من صنعاء خوفاً منه بعد أن كان قد سجن فترة.. وفر من السجن إلى عدن، ثم انتقل إلى القاهرة.. ثم عاد إلى موقعه في الجيش حين اضطر البدر إلى تحديث بعض جوانب الجيش بدافع تعزيز موقعه، وإيجاد جيش يجاري جيش الاتحاد الذي شكلته بريطانيا كقوة عسكرية منظمة لحماية حكومة (اتحاد الجنوب العربي) ولكي لا تظل المملكة المتوكلية دون جيش حديث. والقائد المرشح الثاني العميد عبد الله السلال، قائد حرس البدر، وكان السلال قد اشترك في الثورة الدستورية عام ١٩٤٨م، واعتقل في حجة، وعاد من حلبة الإعدام بعد أن نودي باسمه للخروج من سجن حجة إلى ساحة الإعدام، ثم غير المنادي الموقف بعد أن اكتشف أن السلال لم يكن هو الشخص المطلوب، وقضى في السجن سبع سنوات.

أوفد (التنظيم) كلاً من المقدم عبد الله جزيلان والملازم أحمد الرحومي إلى الحديدة للاتصال بالعميد الجائفي، وطرح موضوع اختياره لقيادة عملية الانقضاض على النظام الإمامي وهده، لكن العميد الجائفي تحفظ في قبوله مبدياً وجهة نظره بأنه لا ينبغي العجلة، ولابد من انتظار وجود جميع أفراد الأسرة في الداخل، وخاصة الأمير الحسن بن يحيى، ولابد من الإعداد الكافي، وأعلن أنه لن يكون إلا مع الثورة.

وأمام هذا المستجد، اجتمع أعضاء اللجنة القيادية (لتنظيم الضباط الأحرار) وهي اللجنة التي انتخبت في أوائل ربيع الأول ١٣٨٢هـ أغسطس ١٩٦٢م والمكونة من:

الملازم علي عبد المغني - النقيب عبد اللطيف ضيف الله - ملازم أحمد الرحومي -

ملازم محمد مطهر زيد ـ ملازم صالح الأشول ـ ملازم ناجي الأشول (المقرر).

اجتمع أعضاء اللجنة القيادية المكونة من الملازمين الستة المذكورين وهي القيادة الفعلية (للضباط الأحرار) ليلة السادس والعشرين من سبتمبر، واشترك في الاجتماع المناضل عبد السلام صبره، وتم خلال ذلك الاجتماع اختيار العميد عبد الله السلاّل لقيادة العملية الثورية، وتم الاتفاق أن يتولى المناضل عبد السلام صبره إبلاغ العميد عبد الله السلاّل الذي أبدى موافقته. وما أن نقل (صبره) موافقة (السلال) حتى قرر (الضباط الأحرار) التحرك.

كان يوم بعد ظهر الأربعاء، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢م، بداية التحرك لتنفيذ خطة الانقضاض على النظام الإمامي، بقصد إسقاطه واجتثاثه نهائياً من الوطن اليمني، حين أعلنت حالة الطوارىء القصوى بواسطة المقدم عبد الله جزيلان بين صفوف الضباط، وخاصة في الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة واستدعاء من كان من الضباط في منازلهم. ومضى الثوار لتجهيز أسلحتهم وتعبئة الدبابات والسيارات المدرعة بالوقود، وتولى الملازمان عبد الله عبد السلام ضبره، وصالح الرحبي الصلة بين القصر ومركز القيادة في الكلية العسكرية لاستقراء وتتبع أخبار الإمام البدر من خلال النقيب حسين السكري. وكان البدر قد خرج إلى الديوان المخصص للقاءات، وانهمك في اجتماع مع وزرائه؛ الأمر الذي طمأن قيادة الثوار. وفي المساء تم فتح مستودعات الذخيرة والأسلحة الخفيفة لتسليح الضباط ونقل الذخائر المتوفرة إلى الدبابات.. وكانت ساعة التحرك بعد أن يُقدم النقيب السكري على إطلاق النار على الإمام البدر أثناء مغادرته لقاعة الاجتماع عائداً إلى الجناح الآخر من القصر.. غير أن العملية تعثرت بسبب تصويب بندقيته على الإمام وضغط الزناد قبل أن يتأكد من رفع ساقطة الأمان، أو أن أحداً غير بندقيته المجهزة، ووقع في الحجز للتحقيق معه، وتمكن الملازم صبره بواسطة الملازم صالح الرجبي عن الملازم صالح العروسي (الياور الخاص للإمام البدر) من معرفة ما جرى. وهكذا تمكن المجتمعون في الكلية العسكرية من معرفة أن الإمام البدر قد عاد إلى مخدعه في القصر وأن الوضع عادي.

وفي الحادية عشرة مساء، وبعد اجتماع عام ضم كل الضباط الموجودين في الكلية العسكرية، تولى إعلان المهام الملازم صالح الأشول، ليظل كل من:

المقدم عبد الله جزيلان، والنقيب عبد اللطيف ضيف الله، والملازم علي عبد المغني، والملازم ناجي الأشول، والنقيب عبد الله الجائفي والنقيب علي القردعي والعريف عبد الله الدساني في مبنى الكلية الحربية التي تحولت من لحظة التحرك مركزاً للقيادة، ومنها يتم

الاتصال مع القوات المهاجمة، إضافة إلى ناصر سنهوب وحامد حنيش الذي تولى الاتصال حين كان الأمر يحتاج إلى التحرك بالسيارة أو الاتصال المباشر.

عندما وضع (الضباط الأحرار) خطتهم العسكرية للانتفاضة على النظام الملكي والأسري، حرصوا على أن يتولى قيادة الفرق عناصر من أعضاء التنظيم الأساسيين قدر الإمكان. . كما حرصوا على توزيع الضباط حسب مقدرتهم وتخصصهم، والاستعانة بكل العناصر الوطنية خارج التنظيم، فقد أوكل إلى الملازم صالح الأشول مسؤولية قيادة الدبابات بجانب مهامه في الاشتراك مع بقية زملائه في السيطرة على الاذاعة، وأوكل إلى الملازم أحمد الرحومي مسؤولية قيادة المدرعات والإشراف على التنفيذ.

لقد شرعوا في تحصين الكلية الحربية ـ مركز القيادة، وتولى حراستها أقل عناصر ممكنة ولكنها فعالة، وتصدر القيادة منذ اللحظات الأولى كل من المقدم عبد الله جزيلان، والنقيب عبد اللطيف ضيف الله، والملازم علي عبد المغني، والملازم ناجي الأشول.

واستهدفت الخطة، في أولوياتها دار البشائر ـ مقر الإمام البدر، والإذاعة، وقصر السلاح، وفوج جيش البدر، وتزامن مع تلك الأولويات السيطرة على سلاح المدفعية، وقصر الوصول، ومنطقة بئر خيران، وعملية اعتقالات للعناصر الخطيرة من أسرة بيت حميد الدين، وقادة الجيش.

وبالنسبة لتعز، وهي المدينة الأكثر أهمية بعد صنعاء، تم الاتفاق على أن تكون بداية الحركة فور إعلان إذاعة صنعاء عن الثورة، ونقل الاتفاق إلى تعز كل من سعيد أحمد الجناحي، وعبد القوي حاميم، اللذين وصلا إلى تعز من صنعاء يوم الثلاثاء، وكان الضباط الأحرار قد أبلغوا رفاقهم بطريقتهم. كان الاعتماد في تعز أساساً على مجموعة أعضاء (تنظيم الضباط الأحرار)، والحركة الوطنية بشقيها، تنظيم (حركة القوميين العرب) ومجموعة التجار الوطنيين، الذين يتزعم حركتهم عبد الغني مطهر، وكان عبد القوي حاميم واحداً منهم.

والأسلوب نفسه اتبع بالنسبة لميناء الحديدة.

في الساعة الحادية عشرة ليلاً تقريباً تم التحرك في صنعاء بست دبابات مع طواقمها، تحركت لاقتحام دار البشائر بقيادة ضباط يحملون روحاً فدائية. . تولى قيادتها كل من الملازمين: عبد الله صبره، ومحمد الشرعي، وعبد الله محسن المؤيد، ويحيى جحاف، وأحمد مطهر زيد، وعبده قائد. وتولى الملازم أحمد الرحومي قيادة عدد من السيارات المدرعة لحماية تحرك الدبابات المقتحمة لدار البشائر، حيث التحصينات والأسلحة الحديثة التي تمتلكها

حراسة البدر، ولأن حالة الطوارىء كانت شاملة تحت مبرر استتباب الوضع الإمامي الجديد، وتحسباً من أية حركة قد يقوم بها مؤيدو الأمير الحسن بن يحيى، والذي يعمل مندوباً في الأمم المتحدة، إلا أن أنصاره الأكثر رجعية يمتلكون نفوذاً واسعاً ودعماً من قبل الأميركان، ولهم مؤيدوهم بين صفوف الضباط.

كان اتفاق (الضباط الأحرار) إنذار الإمام محمد البدر بالتسليم حقناً للدماء، وكذا إنذار الحرس الملكي، أو الإمامي بعدم المقاومة. وبعد أن اتخذت الدبابات مواقعها بصعوبة حول القصر، الواقع بين منازل المواطنين والشوارع الضيقة المؤدية إليه، تولى الملازم محمد محسن السراجي مناداة قوات حراسة قصر الإمام قائلاً بواسطة مكبر الصوت: «أيها الحرس ستكونون بعد اليوم حراس الوطن، وليس حراس الطاغية، وها هي ثورة الشعب والجيش على وشك الانفجار، انضموا إلى صفوف الثورة؛ فإنكم إخوتنا، ولانريد سفك دماء إخوتنا، ومن سيقف أمام ثورة الشعب والجيش، سيعرض نفسه للهلاك».

وكان الرد أن انهالت الطلقات النارية من مختلف الأسلحة التي كانت جاهزة للاستخدام، وكانت الدبابة الأولى قد اقتربت من بوابة القصر، وتمكن حراس القصر من إغلاق البوابة، حينها بدأ لأول مرة في تاريخ القوات المسلحة اليمنية استخدام الذخيرة الحية من مدافع الدبابات، ودوت رعود بفعل قصف الدبابات المنتشرة حول القصر، أيقظت النائمين، وانطفأت الكهرباء لتظل المعركة تدور في الظلمة الحالكة.

وفي الوقت ذاته، أي ساعة التحرك، بدأ الملازم صالح الأشول، التحرك لاحتلال الإذاعة ثاني أهم موقع بعد قصر البشائر، على دبابة برفقة ثلاثة ملازمين هم: محمد الوادعي، ومثنى الخضيري، وعلي أبو لحوم..

وتولى الملازم علي قاسم المؤيد قيادة مدرعة مع طاقمها الملازمين أحمد ناصر، وعلي البهلولي، ومحمد النهمي، وعبد الله ضيف الله. وكان المفروض وفق الخطة أن يتم تحريك مدفعين مضادين للطيران عيار (٣٧ملم)، إلاَّ أنه أرجىء الأمر إلى بعد احتلال الإذاعة.

وما أن وصل الملازم صالح الأشول بدبابته مع مجموعته حتى أوقف دبابته بجانب سور الإذاعة، وعلى مسافة ليست بعيدة من بابها، لقد أصيبت بخلل طارىء، لحظتها شعر أنه وصل قبل زملائه مجموعة السيارة المصفحة، حينها هرع جماعة من عساكر مفرزة الإذاعة نحو الدبابة يتساءلون عن سبب وصولها. ومن موقع الحذر والاستعداد للاشتباك مع تلك المجموعة، تحدث الملازم الأشول مبرراً الأمر من أن وجود الدبابة بأمر الإمام البدر لتعزيز حراسة الإذاعة، وأثناء الحديث وصلت السيارة المصفحة مع طاقمها بقيادة الملازم المؤيد

مندفعة نحو باب الإذاعة، مما أدى إلى انسحاب عساكر مفرزة الحرس إلى داخل الإذاعة. . وما كان من الملازم الأشول إلّا أن ترك الدبابة بحراسة زميليه الملازمين مثنى الخضيري ومحمد الوادعي واتجه مع زميله علي أبو لحوم نحو باب الإذاعة. وبعد عدم الاستجابة لطلب فتح الباب اقتحمه الثوار بسيارتهم المصفحة، وفي ساحة الإذاعة وجدوا العقيد حسن العمري، والذي كان على علم بالتحرك، ومعه الملازم حسين السحيمي، وعدد من ضباط صف مفرزة حراسة الإذاعة الذين أصيبوا بإرباك، ولكنهم استجابوا إلى حديث الملازم علي قاسم المؤيد، الذي أنبأهم بثورة الشعب والجيش. . وتم في الحال توزيع المجموعة على نقاط الحراسة. . لقد أوجد تجاوب تلك المجموعة من عساكر مفرزة الحراسة اطمئناناً كبيراً، بل كان عاملاً مهماً من عوامل نجاح احتلال الإذاعة. . لكن ما أن كان الملازمان الأشول وعلي أبو لحوم يقطعان الطريق نحو استوديو الإذاعة حتى انهال عليهما رصاص المقاومة من قبل حسين الحرازي، قائد حامية الإذاعة والذي أراد أن يوعز إلى جنوده للمقاومة، ولكن خسر الموقف وخاب أمله برغم أن الملازم علي أبو لحوم أصيب بإحدى عيارات بندقيته، وكان موقف عساكر المفرزة وطنياً، فضلوا عدم المقاومة والميل مع الثورة، فقد كان دوي المعركة في قصر البشائر يهز العاصمة.

بعد محاولة إسعاف الملازم علي أبو لحوم، ولعدم وجود وسيلة نقل ظل في نوبة الحراسة بجانب الاستوديو، لقد كان على الملازم المؤيد تولي حراسة الإذاعة. . بينما كان على الملازم صالح الأشول أن يؤدي عملاً آخر، وما كان عليه إلّا أن يتصل بمركز القيادة ليضع القيادة بالصورة بالنسبة للوضع في الإذاعة. . كان المقدم جزيلان يتولى الاتصالات والرد عليها، وأعلم الأشول أن الوضع بالنسبة لقصر البشائر ليس على ما يرام. . فقد أصيبت دبابة الملازم محمد الشراعي بعطل؛ الأمر الذي أحال توقفها تقدم الدبابات الأخرى. وطلب الملازم الأشول مجموعة من الفيوزات الكهربائية لإصلاح دبابته، وتمكن السائق ناصر سنهوب من إيصالها. . غير أن الخلل لم يكن كما كان متصوراً، وأمرت القيادة بنقل القذائف الخمس، هي ذخيرة الدبابة لدعم الدبابات المشتبكة مع قوات القصر، وتمكن السائق سنهوب من نقلها، كان الموقف يزداد صعوبة. ولأن المهام التي أمام أبطال الثورة لم تكن مقصورة على ما أمروا به، فقد كان على الملازم صالح الأشول مواصلة مهامه في قيادة الدبابات، فتحرك بالمدرعة الوحيدة لحراسة الإذاعة إلى دار البشائر. كان العطل الذي أصاب الدبابة التي كان يقودها الملازم الشراعي التي تقدمت للاقتحام في جهاز الرجوع والإعادة في المدفع، ومن أول طلقة انكسرت يدا الملازم حسن خيران، وكان الملازم محمد

السراجي قد أصابه عيار رصاصة من جراء المقاومة، وتمكن الملازم الأشول من التحرك إلى منطقة بير خيران، حيث يوجد عدد من الدبابات، وأمر الملازم عبد الكريم المنصور بالتحرك للانضمام إلى مجموعة الدبابات المهاجمة لتعزيز المعركة في قصر البشائر. وعاد إلى الإذاعة ليتصل بالقيادة، طالباً دعم الدبابات بالذخيرة.. وكان موقف الثوار يزداد سوءاً.. والقلق يساور الضباط القياديين المطلعين على حقيقة الموقف، خاصة أن العميد عبد الله السلّال لم يصل بعد إلى مقر القيادة، والاتصالات تتوالى تتساءل عن وصوله أو تحثه على الإسراع.

كان العميد السلّال قد أُشعر من قبل المناضل عبد السلام صبره من أن الضباط قد اتفقوا عليه قائداً لهم في اجتماع ضم العناصر الوطنية المشاركة في الإعداد للثورة، رغم ميل المقدم عبد الله جزيلان إلى قيادة العميد حمود الجائفي، وربما أن ذلك هو السبب الذي جعل المقدم جزيلان يؤجل إرسال مدرعة لنقل السلال إلى مركز القيادة.

حاول العميد السلّال الوصول بسيارته، وبسبب كثافة النيران لم يتمكن، واتصل بالقيادة يطلب مدرعة ليصل عليها، ولما كان الموقف العصيب الذي تواجهه المجاميع التي تخوض المعركة في دار البشائر.. ونفاد الذخائر.. وصل كل من الملازمين أحمد الرحومي وصالح الرحبي في الرابعة صباحاً على مدرعة إلى منزل العميد عبد الله السلّال الذي توجه معهما على الفور إلى مقر القيادة في الكلية الحربية.

وفور وصول العميد عبد الله السلّال إلى مركز القيادة ترأس اجتماعاً ضم أعضاء القيادة وهم: عبد الله جزيلان، والنقيب عبد اللطيف ضيف الله، والملازم علي عبد المغني، والملازم ناجي علي الأشول، تم خلاله استعراض الوضع بشكل عام.. وكان الموقف يزداد صعوبة في قصر البشائر من جراء المقاومة المستمرة من قبل الإمام البدر ومعه قوات الحراسة.. فيما يواجه الثوار نفاذ الذخيرة، إضافة إلى امتناع المسؤولين وحراس قصر السلاح عن فتح مخازن الأسلحة والذخيرة التي تشتد الحاجة إليها.

وفي فوج البدر بدأ صف واسع من أفراده يتحركون استجابة لدعم الإمام البدر الذي كان يعمل على الاتصال بمؤيديه. وتمكن من إيصال رسائل لفوجه وبعض ضباط الجيش النظامي والدفاعي، وبعد تدارس الموقف واتخاذ الإجراءات السريعة كان لابد أولاً وقبل كل شيء من السيطرة على قصر السلاح للحصول على الذخائر بالوسائل السلمية، فلم يكن الوضع يسمح بفتح معركة جديدة، وتولى العميد السلّال الاتصال بالمسؤولين في القصر هاتفياً يأمرهم بفتحه، لكنهم طلبوا أمراً تحريرياً، وكتب الأمر موقعاً إياه باعتباره أمير

الحرس، ولما وصلهم الأمر المكتوب واصلوا امتناعهم بحجة أنه يجب أن يصدر من الإمام نفسه، وهي القاعدة التي أسست منذ أن احتل الأحرار القصر في اليوم الأول من ثورة عام ١٩٤٨م.

ما يزيد صعوبة الموقف اشتداداً في الساعات الأخيرة من الليل ومع الصباح، هو انتشار المقاومة من بيوت الأسر الملكية التي بدأت بإطلاق النار على السيارات أو المدرعات المارة في الشوارع، ثم تصاعدت باستخدام الرشاشات، ولم تكن المقاومة من قبل أفراد الأسرة الملكية بل يقف معهم أفراد حراسهم. . فدا، الشكر تحولت إلى موقع خطير إذ كان الأمير عبد الله بن الحسن مع سرية حراسة يطلقون الرصاص على المدرعات الدورية والسيارات أو المارة في مهمة، وكذا منزل علي زبارة نائب الإمام، كما حدث للعميد السلال، قبل وصوله إلى القيادة فقد أحرج من كثرة الاتصالات الملحة له بالانتقال إلى الكلية الحربية، مركز القيادة وتلقى مكالمات تحثة من عبد السلام صبره، والعميد محمد عبد الواسع نعمان، والعقيد حسن العمري وحسين الدفعي، كما وأن المقدم عبد الله جزيلان تلقى مكالمات تتساءل بقلق عما إذا كان السلال قد وصل أم لا . . ومن المتصلين كان الملازم صالح الأشول. وحين حاول الوصول إلى مركز القيادة حالت دون وصوله كثافة النيران، وعاد إلى منزله بعد أن أصيبت سيارته وكاد سائق السيارة محمد الحنبصي أن يصاب.

لقد وضعت قيادة الضباط الأحرار خطة التحرك بعناية ودراية ماثلة أمامهم الأخطاء القاتلة التي أدت في الماضي إلى فشل التحركات الهادفة إلى إسقاط النظام الإمامي، وكان وفق الخطة احتلال أهم المنازل المحيطة بقصر البشائر ومقاومة أية حركة مضادة، وتغطية تحرك الدبابات، وكان المكلف بذلك الملازم هادي عيسى مع مجاميع من ضباط الصف، إلا أن الملازم هادي عيسى لم ينفذ تلك المهمة، مما أوجد فجوة كبيرة، لدى المجاميع المقتحمة لقصر البشائر.

لقد ذهل الملازم صالح الأشول قائد الدبابات حين وجد الملازم هادي عيسى قد انضم إلى دبابة الملازم عبد الكريم منصور في منطقة بئر خيران حين وصلها، على مدرعة سحبها من المدرعات المشتركة في معركة قصر البشائر، بعد حادثة ارتطام مدرعته في جدار لأن سائقها لم يكن قد تدرب جيداً على السواقة.

كان الفجر قد أطل على الدنيا يوقظ النائمين ولم يكن سوى سكان صنعاء وضواحيها لم يدركهم النوم، لقد ظلوا يقظين يسهدهم سماع أصداء معركة بين جموع لم تعد تدرك معنى للموت في سبيل وطن حر ديمقراطي وشعب سعيد، وجموع تشبثت بالبقاء كي

تواصل فرض حياة القهر والظلم والاستغلال لملايين من البشر.

لقد كانت قلوب الثوار توجف نبضاً لولا هدير المعركة إذ لا يستمع الإنسان إلا إلى صوت نبضات تلك القلوب، ليس خوفاً، لأن الخائفين لا وجود لهم في تلك الساعات العصيبة، إنهم يرتعدون خوفاً في منازلهم، أما الذين تركوا منازلهم وودعوا أسرهم.. أمهاتهم.. وزوجاتهم.. وأطفالهم، بنظرات أخيرة، فقد كانوا يدركون أن رؤيتهم التوديعية تلك ربما تكون الأخيرة، وربما ستعود، ولكن بعد أيام.. كان وداع القلوب المؤمنة بحق شعبها في الانعتاق.. والحرية.. وبحق وطنها في الخروج من عهد المآسي والتخلف.. إلى رحاب عهد حددته نضالات آلاف الوطنيين. كانت القلوب إذ توجف قلقاً على مصير ذلك العمل العظيم الذي يصنع في تلك اللحظات من عرق تذرفه مسامات أجسام الثوار رغم برودة الطقس.. كان ذلك الحدث يُصنع بدماء تغلي في القلوب نبضاً وتسيل على تربة الوطن فداء.

كانت القلوب واجفة قلقاً، لذلك كان لابد من الاستمرار، فإما حياة كريمة وإما ممات شريفة.

في الساعة السابعة من صباح يوم الخميس.. بعد ثمان ساعات من بداية التحرك الثوري، سيطر قائد الجيش النظامي والبراني مع مجموعة من الجنود على مقر قيادة المدفعية وانضم قائدها إليهم، واعتقل قائد مجموعة الثوار الملازم حمود بيدر ومجموعته التي أوكل إليها السيطرة على مقر قيادة المدفعية وبدؤوا يحشدون أفراد المدفعية لقصف مقر قيادة الثورة.

ولأن المعركة التي كان الثوار يخوضونها لم تكن منفصلة عن بعضها فقد كان أبطال آخرون قد حققوا نصراً لا يستهان به مطلقاً لا يقل عن المعركة العسكرية.. فقد تولى الملازم علي قاسم المؤيد مسؤولية الإذاعة، وكان كل من الأستاذ عبد العزيز المقالح، وعبد الوهاب جحاف قد اختلقا عذراً للبقاء في الإذاعة تحسباً لانطلاقة التحرك الثوري، فقد كانا على صلة وطيدة بأبرز أعضاء قيادة (الضباط الأحرار)، وتمكن الملازم صالح الأشول، الذي عاد على مدرعة إلى الإذاعة من إحضار الفنيين العاملين في الإذاعة وهم: عبد الله صالح الهمداني، وحمود هادي مراد، ومحمد الشعبي.

وفي السادسة والنصف كان عبد الله حمران قد وصل إلى الإذاعة بعد أن ودع الشيخ علي عبد الله القوسي، الذي كان مختفياً في منزله منذ أن ألقى المطالب الإصلاحية أثناء الحضور لمبايعة البدر في منزل الحسن بن إبراهيم وزير الخارجية، ولم يوقف زبانية الإمام بحثاً عنه إلا انضمامه إلى صفوف الثورة. وما أن طلب العاملون الفنيون أمراً بتشغيل الإذاعة

حتى أصدر الأستاذ حمران الأمر باعتباره هو والأستاذ عبد العزيز المقالح نائبي الأستاذ أحمد حسين المروني مدير الإذاعة، والأخير عنصر عسكري مثقف ومن الوطنيين الأحرار. وعلى الفور وبعد عمل سريع تم تشغيل محطة الكهرباء الخاصة بالإذاعة، وما أن دب التيار الكهربائي وتشغيل أجهزة الإرسال حتى كان في استوديو الإذاعة ثلاثة يتحاورون، أي صوت يستحق أن يدشن الإذاعة التي كانت حتى مساء ذلك الصباح تتحدث باسم المملكة المتوكلية اليمنية.. من سيتولى إعلان اللحظة التاريخية إلى العالم.. فلم يكن حتى تلك اللحظة أحد يعلم أن المعارك لا زالت على أشدها، وأن معركة الوعي تتحفز إلى إعلان النصر.

كان محمد عبد الله الفسيل قد وصل إلى الإذاعة يشارك رفاقه شرف العمل في الإذاعة.. وطالب أن يكون المتحدث الأول وبإصرار. كانت الإذاعة قد بدأت تبث (مارشاً) موسيقياً عسكرياً. برر الفسيل إصراره من أنه تعب وقاسى الأهوال في سبيل هذه اللحظة التاريخية، وأيده عبد الوهاب جحاف، وتم الاتفاق أن يتحدث الفسيل ثم جحاف ثم عبد الله حمران.

توقف المارش العسكري.. ومن أعماق التاريخ، وفي اللحظة التي تعني قروناً من نضال الشعب اليمني ضد الغزو الأجنبي والسيطرة الإمامية، إنها تعني لحظة في عشرات من سنين نضال الحركة الوطنية منذ الأمر بالمعروف وحتى الجمهورية.. روت تربة الوطن من دم من أحبوها.. لحظة من أجلها قبر الطاغية رؤوس الأحرار في مكان، وأجسادهم في أمكنة أخرى.. لحظة في سبيلها علقت رؤوس الوطنيين على أبواب المدن وفروع الأشجار وتركت جثثهم تنهشها الطيور.. لحظة تحمل الوطنيون حياة التخفي، ومن أجلها صبر المساجين في السجون الموحشة.. ومن أجلها جففت الثكالى واليتامى دموعهن وتحمّل المهاجرون آلام الغربة.. وحنين العودة وفي تلك اللحظة.. دوى على الأثر صوت الفسيل:

هنا صنعاء.. إذاعة الجمهورية العربية اليمنية..

إذاعة الثوار.. إذاعة الأحرار..

وتلاها أنشودة الله أكبر.

وصل الأستاذ أحمد حسين المروني وانكب الجميع يكتبون الكلمات المعبرة والأخبار، وصاغ الأستاذ محمد عبد الله الفسيل أهداف الثورة من وحي النقاط المتفق عليها.

وتوالى صوت المذيعين، محمد الشرفي، ويحيى الأخفش الذي كان قد طرد من

الإذاعة. . إثر عملية الإمام أحمد في الحديدة.

لقد تأمن الموقف في الإذاعة تماماً، عندما أنبأ المهندس علي الأبيض الملازم الأشول أن النقيب حسين الحرازي قائد مفرزة الإذاعة قد استسلم وسلم سلاحه.

السابعة صباحاً، كان الفجر يطل بأشعته التي تدبُّ مبددةً ظلمة الليل في وقت كان هناك من ينسج من أشعة الفجر أحداثاً في ثوان يعجز الإنسان عن وصفها، عقارب الساعة تمضي إلى الأمام مواكبة بهاء نور الشمس المشرقة. تسابق نبضات قلوب مضطربة لأناس يمرون بأقسى حالات التوتر، الثواني بالنسبة لهم في عمر الزمن دهوراً. حينها كان التوتر على أشده في معسكر المدفعية، إنه من أهم المراكز العسكرية التي تملك قدرة عسكرية على إفشال ذلك الحدث الذي يصنعه أبطال من الجيش.

كان الملازم حمود بيدر في مقدمة ثلة من ضباط المدفعية، أبرزهم محسن سريع، ومحمد عبد الله صالح ـ الأحمر، وأحمد مسعود، يساعدهم جنود من آل العيني، وآل الحاوري، وآل الموجاني قد وصلوا إلى معسكر المدفعية تنفيذاً لمهامهم في السيطرة عليه، وفي وقت كانوا على وشك السيطرة على موقع القيادة فاجأهم وصول كل من أمير الجيش النظامي وأمير الجيش الدفاعي مع مجموعة من العسكر. لقد شكل وجودهما في تلك اللحظات إرباكاً كبيراً، وسرعان ما مال الموقف لصالحهما إلى حد السيطرة على الموقف بمساعدة قائد المدفعية حمود رشدي، واعتقال مجموعة الثورة.

وكان إجراءً ذكياً من الملازم حمود بيدر حين بعث الجندي المطري لإبلاغ القيادة بالوضع في المدفعية، كانت قيادة تنظيم الضباط الأحرار قد وضعت بعين الاعتبار أهمية تعطيل أي تحرك مضاد لحركتهم من قبل أمراء الجيش، أو عناصر النظام الإمامي الخطيرة، وحددت العناصر التي ينبغي اعتقالها، وأوكلت هذه المهمة إلى الملازم حسين الدفعي. ومن العناصر التي حدد اعتقالها أثناء التحرك أميرا الجيش النظامي والدفاعي، لكنه لم ينفذ تلك المهمة وتولى الملازم علي السلال الذي كان يعمل في الشرطة اعتقالهما، ونجح الملازم السلال في استدراجهما تحت مُبرر أن خلافاً نشب بين الإمام البدر والضباط، وأنه ـ أي البدر ـ يرى أن يحضرا كي يحلاّ الخلاف، وهكذا تم إحضارهما إلى شرطة باب اليمن بسيارتها ويرافقهما جنود الحراسة. ولما كان الملازم السلال يتصل هاتفياً بالقيادة يبلغها بما عمله أدركا أن الأمر لم يكن كما طرحه الملازم السلال، إنه يختلف، لقد شعرا أن التحرك يستهدف الإمام البدر، وتمكنا من الهروب وتوجها إلى ثكنة المدفعية.

ما إن وصل بلاغ الجندي المطري إلى القيادة في الكلية الحربية حتى كلف الملازم علي

عبد المغني بحسم الموقف في قيادة المدفعية، كونه عمل في السلاح نفسه مع زميله حمود بيدر، وعملا على إنشاء مركز للتدريب كي يكون نواة لمدرسة المدفعية، واختار مجموعة من ضباط الصف للتدريب على سلاح المدفعية ومنهم: محسن سريع، ومحمد الجبوري، وأحمد مسعود، وانضم هؤلاء إلى العمل الوطني. مما لعب دوراً في تحييد أفراد المدفعية أثناء اشتداد التوتر.

كان الملازم علي عبد المغني قد وصل على دبابة يقودها الملازم أحمد زيد مطهر، وتلازم وصوله في السابعة صباحاً انطلاقة صوت الثورة، يُعْلن من الإذاعة، ويردد قيام الثورة وإعلان الجمهورية. عمل الملازم عبد المغني على محاورة أفراد المدفعية مع الاستعداد لضرب مقر القيادة في حالة فشل الحوار، وتم الاتفاق على أن لا ينفذ أفراد المدفعية أوامر أميري الجيش، وعدم السماح لهما بالبقاء وإخلاء سبيلهما، ولأن الموقف سرعان ما تحول لصالح الثوار لم يكن أمام أميري الجيش إلا الفرار باتجاه جبل (نقم)، وعلى الفور كلف الملازم حسن البهلولي مع مجموعة من ضباط الصف بمتابعتهما، ولحقوا بهما في جبل (نقم)، حيث تم تطويقهما وإلقاء القبض عليهما. وفي الساعة التاسعة من صباح الخميس تم إيصالهما إلى مقر قيادة الثورة في العرضي.

وبعد أن تمت السيطرة على المدفعية ـ السلاح القوي ـ تحركت أطقم المدافع بقيادة الملازم محمد مطهر نحو قصر البشائر، وقصر دار الشكر، في وقت كانت فيه ذخائر الدبابات المهاجمة لقصر البشائر قد نفدت.

كانت مقاومة الإمام البدر معتمدة على أسلحة متنوعة وذخائر مكدسة في مستودعات القصر، وكان يدرك أن ذخائر الدبابات محدودة، لقد كانت تلك المعلومات كافية لدعم معنويات البدر وأنصاره الذين قاتلوا بشراسة على أمل أن تنفد ذخيرة الدبابات وتتحول إلى كتل من حديد فاقدة أي تأثير. لكن انضمام المدفعية إلى صف الثورة، هدَّ كل محاولة للمقاومة، حين وجهت المدافع على قصر البشائر ودار الشكر تصليهما بوابل من القذائف أفقدت (البدر) وأنصاره القدرة على الاستمرار في المقاومة.

أما بالنسبة لفوج (البدر) فقد تولى العميد عبد الله السلاَّل الذي أصبح رئيس مجلس القيادة معالجة الموقف، واجتمع في مقر الفوج بمن كان موجوداً من الرقباء والأفراد، وطرح معهم الرسائل التي وصلتهم من الإمام البدر، ونصحهم بعدم مواجهة الثورة، وأن البدر استسلم. وحين سئل القائد السلال. . كيف تقول إنه استسلم ورسالة منه وصلت قبل ساعة يحثنا على الصمود وضرب الذين أحدثوا الفتنة؟

رد القائد السلال إن الرسائل حررها قبل وصولي إليكم، وأنتم تعلمون أنني كنت مسؤولاً عنكم قبل نقلي إلى الحديدة، وأحب أن أنصحكم أنكم من الجيش وإليه وهذه الثورة هي ثورة الجيش. . وأبدى الجميع قناعتهم على أن يكونوا مع الثورة. . لا يقاومونها.

وكان ثلاثة من ضباط الثورة المسؤولين عن الفوج وهم: محسن جياشي، وعلي عنقاد وعبد الرحمن الترزي قد نجحوا مع بعض زملائهم في نقل الأسلحة والذخيرة التي كانت موجودة في المستودع إلى الدبابات والمدرعات دون علمهم.

حتى السابعة صباحاً لم يتمكن الثوار من الحصول على ذخائر قصر السلاح الذي يعتبر قاعدة إدارية يحتوي على مستودعات واسعة للأسلحة والذخائر، والحبوب والنفط ومشتقاته، كما يوجد فيه (الفرم) العام، أو المخبز العام (للكدم). وكانت الحراسة تتكون من مفرزتين من الجيش النظامي والجيش الشعبي المكون من القبائل يختارهم االإمام ممن يثق فيهم؛ إضافة إلى سرية مدفعية وفصيلة رشاش، وسرية من الحرس الملكي تشرف على السجن والمكاتب الإدارية. وكان تنظيم الضباط الأحرار قد كسب عدداً من الضباط منهم ملازم صالح الرحبي الذي تولى إنشاء خليتين بقيادة كل من الملازم مراد زامل قائد المفرزة النظامية يساعده الملازم أول صالح العروسي وقائد سرية الحرس الملكي. وكانت خطة السيطرة على قصر السلاح قد وضعت على أن تتم السيطرة على القصر من الداخل. . بأن يتولى أعضاء التنظيم فتح باب القصر لدخول الدبابات والسيطرة على الموقف من الداخل وتحييد من يعارض الثورة، والأهم هو السيطرة على مخازن الأسلحة والذخائر، وخصصت القيادة دبابتين مع طاقميها بقيادة كل من الملازمين حسين شرف الكبسي، وعلي محمد الشامي. ولأن الطريق يمر عبر باب اليمن أحد أبواب مدينة صنعاء السبعة، وفي صنعاء يتم إغلاق الأبواب في التاسعة مساء حتى الصباح. أوكلت القيادة للنقيب أحمد صالح فتح باب اليمن عندما يسمع قدوم الدبابتين، وتم ذلك للدبابة الأولى، ولمّا تأخر وصول الثانية أغلق الباب، وحين وصلت الثانية بقيادة الملازم الشامي اقتحم الباب مما سبب ضوضاء أيقظت أفراد المفرزة الذين استغربوا وجود الدبابتين وما يحدث. . وكان الصمت جواباً.

كانت القيادة قد بعثت الملازم هاشم صدقة إلى قصر السلاح لإقناع الملازم صالح العروسي بفتح مستودع الذخيرة لحاجة الثوار لها في وقت (الزنقة)، وأصر الملازم العروسي الحصول على أمر تحريري من العميد السلال. وعاد الملازم صدقة إلى القيادة يحمل من القائد السلال الأمر ونصه:

«الأخ أمير مفرزة القصر حياكم الله.

افتحوا الباب لنزول الذخيرة والسلام». أخوكم عبد الله السلال قائد الحرس الملكي، ٢٨ ربيع الثاني».

ولما تسلم الملازم العروسي الأمر، فتح الباب، وتمت تهدئة أفراد الحراسة الشعبية في قصر السلاح بحيلة تجاوبت مع ميول أكثرهم الذين عرفوا بأنهم من أنصار (الحسن). وتمكن الملازم أحمد المقاولي من نسج الحيلة بإخبارهم أن المعركة تدور بين البدر والحسن، وأن أنصار الحسن طلبوا نجدتهم بالذخيرة. فاطمأنوا إلى حد ما.. وسمحوا بفتح المخازن.

وكان الأسلوب الذي اتبعه الثوار في إقناع الآخرين بحكم معرفتهم الدقيقة بتفاصيل ما يدور، وتولى الكاتب محمد المترب، وعبد الرحمن عقبة ـ لمعرفتهما بالمخازن ـ إخراج الذخيرة وتحميلها على سيارة يسوقها عبد الله ناجي دارس.

وما أن وصلت الذخائر إلى المجاميع التي لا زالت تخوض معركتها مع الإمام وحراسه حتى ارتفعت معنوية المقاتلين. لقد أدركوا أن رفاقهم قد حققوا انتصارات وعليهم حسم الموقف.

وأبلغت القيادة بفتح مخازن السلاح والذخائر، وتم إطلاق سراح المعتقلين في سجن القصر، وما أن علمت القيادة أن الذخائر وصلت إلى القوات أو المجاميع التي تخوض المعركة الفاصلة مع الإمام وحراسه حتى تنفست الصعداء.. ويصل نبأ انتصار آخر، فقد تمكن الملازم علي بن علي الحيمي الذي تحرك بدبابته صوب قصر الوصول، مع رفيقيه الملازمين علي الحجري وعبد الرحمن السوسوه، وجنديين من مدرسة الإشارة. ورغم تعرض الملازم الحيمي لطلقات من منازل أنصار الإمام إلا أنه واصل التقدم عبر طرق ضيقة وداهم القصر، وحسم الموقف مع مجموعة أفراد الحراسة. أما السرية الشعبية، وهم من قبائل الأهنوم ـ فقد رفضوا التسليم مما دفع إلى التعامل معهم بالعنف، وتم إلقاء القبض على المتمردين، وتمت السيطرة على القصر، والتقى الملازم الحيمي مع أعضاء الوفود الساكنة في القصر الذين وصلوا لتهنئة الإمام البدر.. وها هو الملازم الحيمي يبلغهم تحية قيادة الثورة، ويشرح لهم الدوافع التي أدت إلى القيام بالثورة.

وفي المجال الآخر مضت حركة مصدرها إدارة الشرطة، فقد اشترك في مهام اعتقالات العناصر الإمامية الخطيرة الملازمون محمد الأشموري، وعلي الخولاني وحميد سوار الذي انضم إلى مجموعة الشرطة مع الفجر. كما انضم إليهم ضابط صف أحمد الترابي وجنديان ساعدوهم في مرورهم رغم أن الأوامر لا تجيز له فتح الباب إلا في الصباح. وتولى

هؤلاء إلقاء القبض على أخطر العناصر وعلى رأسهم السيد يحيى محمد الشهاري رئيس الاستئناف الذي استدرج هو الآخر تحت مبرر أن خلافاً حدث بين الإمام البدر والضباط حول الرتب وأنه ـ الإمام ـ في العرضي ينتظره لمساعدته على حل الإشكال. وحين خرج من منزله كان الرائد غالب الشرعي قد وصل بتكليف من القيادة للقبض عليه ونقله إلى القيادة حيث هاج عندما علم أنها ثورة وحاول استعمال العنف، ولكنه أردي قتيلاً، أوجد مقتله موجة من الرعب في صفوف أعوان الإمامة ومن كان يساورهم الشك بضعف الثوار وإمكانية التغلب عليهم، وفي الوقت نفسه تمكن الثوار من نقل المدرعات من منطقة بئر خيران بمساعدة السائقين والمساعدين الموجودين.

وفي شرطة باب السباح.. تم فتح مستودع الأسلحة من قبل الملازم علي علاية.. واشترك معه الملازم علي السلال ورفاقه في تسليح ضباط الشرطة الذين توافدوا إلى المركز للانضمام مع إخوتهم، ومنهم الملازمون محمد مرغم، ومحسن العلفي وأحمد السوسوة.. ولما كان الرائد حسين الدفعي وقتها في مبنى قيادة الثورة ـ الكلية الحربية ـ توجه الملازم علي السلال على مدرعته وبرفقته الملازمون محمد الأشموري، وعلي الخولاني، وحميد سوار، والعريف أحمد الترابي ومجموعة من الضباط الفخريين، وفي مبنى القيادة سلمهم قائد الشرطة قائمة شملت ١٧ اسماً للعناصر المطلوب احتجازهم وتم فعلاً اعتقالهم[٢٩].

ورغم أن الإذاعة أعلنت أن الثوار قد أكملوا قبضتهم على الوضع، وأن قصر البشائر هُدَّ على رؤوس المقاومين، وأن البدر تحت الأنقاض، ووجهت نداء إلى المواطنين بإلقاء القبض على كل عنصر من عناصر بيت حميد الدين الذين يجدونهم في حالة هرب، إلا أن المعركة لم تنته بعد، لقد تصلبت المقاومة حتى الصباح بفعل الأسلحة الثقيلة والمدرعات ومدافع البازوكا والميدان عيار ٧٥ مم والرشاشات والقنابل التي حالت دون استسلام المقاومة بسهولة.

بقيت الدبابات في تنقلات متواصلة من مكان إلى آخر لإحكام الحصار على القصر من جميع الاتجاهات الممكنة كي يكون ضربها مؤثراً لاستنزاف قدرات الحرس وإضعاف صمودهم. كان الثوار يطلقون من مدافع دباباتهم قذيفة واحدة أو دفعة من رشاشاتها تجاه النيران الغزيرة المتدفقة من أسلحة القصر المتحصنة في مواقع محكمة الإعداد. وأثناء المعركة تمكن قائد الدبابة التي أصيبت بعطب الملازم محمد الشراعي التراجع بها إلى ميدان (شرارة) وأفرغ ما تبقى في الدبابة من ذخيرة إلى دبابة أخرى، فقد كان الثوار حذرين جداً من انتهاء الذخائر، وتوجه إلى العرضي لجلب مدفع متحرك، وعاد إلى ساحة المعركة بعد أن تزود

بالذخائر بما فيه الكفاية فالذخائر قد توفرت بعد أن سيطر الثوار على قصر السلاح.

ومع تتابع انتصارات الثوار، ومع صباح يوم الخميس ٢٦ سبتمبر وهنت مقاومة حراس البدر ومن معه في القصر.. بعد أن استمر القتال الشرس ساعات ودون توقف.. لقد ضعفت المقاومة تدريجياً وبدأ البعض يترك مواقعه، وتمكن البدر من التسلل مستعيناً بمن بقي معه من أقربائه، وخرجوا بملابس غير الملابس التي اعتادوا لبسها، وفر إلى منزل الشيخ عاطف المصلي وأصحابه الذي قبل إجارة البدر طامعاً بما قدمه له من أموال، واستطاع الشيخ المصلي تهريبه إلى عمران.

في الساعة الحادية عشرة والنصف قبل ظهر الخميس ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م أكمل الثوار اجتثاث المقاومة في قصر البشائر، وانتهت آخر جيبوب المقاومة، وتمت سيطرة الثوار على القصر تماماً، وقتها كانت الجماهير في صنعاء قد هرعت إلى الشوارع وأحاطت بقصر البشائر ترقب لحظات نهاية النظام الإمامي الممثل بالبدر آخر إمام. إنها لحظات النهاية إلى الأبد.

وبعد ظهر يوم الثورة الخميس وصل العميد حمود الجائفي إلى صنعاء قادماً من الحديدة، فتوجه على الفور إلى مقر القيادة في العرضي، وحتى تلك الساعة كانت البيانات التي تصدر وتذاع تحمل اسم (القيادة العليا للجيش)، ولم يكن مجلس قيادة الثورة قد شكل، لقد كان الجميع في حالة من الانشغال الكامل بنجاح الثورة، وكان الضباط الأحرار قد رشحوا أربعة من أعضائهم لعضوية مجلس قيادة الثورة في حالة انتصارها، وهم: نقيب عبد اللطيف ضيف الله، وملازم علي عبد المغني، وملازم أحمد الرحومي، وملازم صالح الأشول.

على أن يضاف إليهم ثلاثة من كبار الضباط يكنُّ لهم الضباط الأحرار كل تقدير، واتفقوا بأن يتولى رئيس مجلس القيادة العميد حمود الجائفي، وفي حالة عدم موافقته يتولى العميد عبد الله السلال، أما الشخص الثالث من كبار الضباط فقد كان المقدم عبد الله جزيلان الذي عمل رئيساً لغرفة عمليات معارك الثورة منذ لحظة بدايتها، لم يكتب الضباط الأحرار قائمة أسماء مجلس قيادة الثورة خوفاً من فشلها، ولكي لا يتعرض أولئك القادة إلى الإعدام الذي سيكون مصيرهم الحتمي في حالة كشفهم.

وما أن وصل العميد حمود الجائفي إلى مقر القيادة، وبعد أن اطلع على مجمل التطورات حتى عرض عليه العميد عبد الله السلال أن يتولى قيادة الثورة، كي يتم تشكيل مجلس القيادة، لكنه رفض رفضاً قاطعاً، مباركاً لزميله العميد السلال الذي هو الآخر أصر

على أن يكـون العميد الجائفي هو رئيس مجلس القيادة والذي حلف مكرراً لعدة مرات تأكيداً لرفضه، وأمام إصرار السلال هدد العميد الجائفي بقتل نفسه، وبذلك قبل العميد السلال تحمل مسؤولية قيادة الثورة. وبعد التشاور اتفق على أعضاء مجلس الثورة خلال ليلة الجمعة، وفي صباحها أعلن المجلس من الآتية أسماؤهم:

العميد عبد الله السلال رئيساً وعضوية كلٍّ من: العميد حمود الجائفي، والمقدم عبد الله جزيلان، والنقيب عبد اللطيف ضيف الله، والنقيب محمد قائد سيف، والملازم علي عبد المغني، والملازم محمد مفرح، والملازم صالح الرحبي.

هنـا صنعـاء إذاعـة الجمهـورية العربية اليمنية. . إذاعة الثوار. . إذاعة الأحرار. . ويصدح نشيد (دقت ساعة العمل الثوري) في السابعة إلا دقائق من صباح يوم الخميس ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م يعانق مسامع المنتظرين بجانب أجهزة الراديو ذلك الصوت الآتي عبر الأثير من صنعاء: «لقد تداعى النظام الملكي الإمامي وانتهى إلى الأبد، وتحركت جموع الثوار في كل من تعز والحديدة وإب وحجة وبقية المدن.

كانت تعز المدينة الثانية بعد صنعاء من حيث الأهمية. . فقد كانت العاصمة في عهد الإمام أحمد، وفيها استقر العديد من أعتى العناصر المقربة إلى الإمام الذين يعتمد عليهم إضافة إلى أقرباء أسرة بيت حميد الدين ومؤيديهم.

كان تنظيم (الضباط الأحرار) و(حركة القوميين العرب) وجماعة التجار على علم بقيام الثورة، وصادف أن أمر العميد أحمد الآنسي الجيش بكل وحداته المرابطة في منطقة تعز (العرضي) أن تتجمع فجر يوم الخميس في ميدان (العرضي) للقيام بعرض عسكري كتعبير عن ولاء الجيش للإمام الجديد. ولم يكن يعلم العميد الآنسي قائد الجيش وصفٌ واسعٌ من الضباط والصف والجيش الذي اصطف منذ الصباح الباكر في الميدان أن جماعات من الوطنيين قد تقدموا مسيرة كانت محددة في أذهان المناضلين، وتوزع ذلك الجمع في فرق بعضها لا زال يقاتل حتى تلك اللحظة في صنعاء.

شكـل وجـود الجيش المصـطف في ميدان (العرضي) - تعز - حالة اطمئنان لدى (الضباط الأحرار) وحلفائهم مما أكد لهم أن سر عملية خطة تعز لم تفش. . ومع ذلك فلم يعد الأمر سراً بعد أن تحولت إذاعة المملكة المتوكلية اليمنية إلى إذاعة صوت الثورة. . إذاعة الجمهورية.

وأتاح ذلك الوضع للضباط الأحرار التحرك لتوزيع بعض من الذخائر والأفراد على بعض المناطق الهامة في تعز، وكان صوت المذياع يتعالى إلى الأسماع مما شد المستمعين وأثار

اندهاشهم. وفي الوقت ذاته كان العميد الآنسي في الميدان يستعد لاستعراض الجيش. وترافق ذلك حضور الملازم محمد الخاوي، والملازم سعد الأشول، والملازم محمد مفرح، والملازم الضبعي والملازم أحمد الكبسي للتفاهم مع العميد الآنسي. وكان النقيب علي عبد الله الكهالي وسعيد أحمد الجناحي وقد وصلا معاً إلى ميدان (العرضي) في وقت كان فيه ضباط الثورة يتجاذبون الحديث مع الآنسي قائد الجيش. كان الجو مشوباً بالتوجس والحذر في حين أكد الضباط للعميد الآنسي قيام الثورة، ولكنه طلب التأكد بنفسه أولاً من ضابط اللاسلكي، وتم تحرك الجميع إلى مبنى اللاسلكي الواقع عند نهاية ميدان العرضي والحديث يدور أثناء السير من أن الثورة انتصرت وانتهى البدر، وأن قائد الثورة العميد حمود الجائفي. وأعلن النظام الجمهوري. وطرح العميد الآنسي أنه مستعد لمساندة الثورة بعد أن يتأكد. لقد طرح بأن حمود الجائفي هو قائد الثورة لصلة قرابته بالعميد الآنسي. لقد أوجد نبأ إعلان الجمهورية من إذاعة صنعاء ارتباكاً شديداً لدى القوى المساندة للإمام، ومعنويات لا تقدر لدى القوى الوطنية. . وفي مبنى اللاسلكي تأكد العميد قائد الجيش من مسؤول اللاسلكي محمد الحيمي بقيام الثورة وبعدها أعلن العميد الآنسي أنه مع الثورة، وقيل له لتكن أنت القائد في تعز. وتولى على الفور إصدار تعليماته للجيش بالعودة إلى الثكنات. وتم الانتقال إلى مبنى القيادة ومن هناك تمت إدارة استكمال عملية السيطرة على المناطق بشكل عام. ساعد في ذلك وجود الضباط الوطنيين في مواقعهم وخاصة في مطار تعز.

ولم يعلم العميد الآنسي إلا مؤخراً بأن مأمور اللاسلكي محمد الحيمي الذي كان له صلة بالضباط الأحرار فبرك حركة الاتصال، وكتب الرد، القائل بأن الثورة قامت في صنعاء. كانت إشارة الصفر أو التحرك قد نقلها سعيد أحمد الجناحي يوم الثلاثاء ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م بعد لقائه بالملازم علي عبد المغني، والمقدم جزيلان، والتي تحددت بمراقبة افتتاح الإذاعة فجر الخميس، ومع سماع أول صوت يذكر الجمهورية يكون التحرك.

وكان التحرك قبل افتتاح الإذاعة في السادسة صباحاً. انتقل الملازم محمد الخاوي إلى منزل العميد علي الآنسي، آمر لواء تعز وقائد الجيش والذي يعتبر الرجل الأول في الجانب العسكري بعد الإمام، وتنفيذاً للخطة التي أعدها ضباط تعز لمواجهة العميد الآنسي وهي التحدث معه حول الثورة، وفي حالة رفضه كلف الملازم محمد مفرح والجندي علي واصل، من حراس الإمام، ومن أنبل العناصر الوطنية بالقيام بالقضاء على العميد الآنسي قبل وصوله إلى ميدان العرضي بإشارة من الملازم محمد الخاوي.

وبعد نقاش طويل . . وجدل في حالة من الاضطراب العصبي سأل العميد الآنسي، وهل سيتم تغيير إمام بإمام؟ أجاب الملازم الخاوي . . لا . . جمهورية بقيادة الجائفي .

أجاب : على بركة الله هيا . .

وفي الطريق . . كان الكمين جاهزاً، ولكن إشارة الملازم الخاوي للملازم محمد مفرح تعني انتهاء مهمته، فتوجه مع زميله علي واصل إلى ميدان العرضي .

تحول مقر قيادة تعز إلى خلية نحل، صباح يوم الثورة . . يوم الخميس في السادس والعشرين من سبتمبر كانت جموع (تنظيم الضباط الأحرار) الذين وهبوا أنفسهم لإنقاذ الوطن، تتقدم وبسرعة في عملية السيطرة على موقع (القلعة) حيث الموقع الذي ضرب حركة عام ١٩٥٥ منطقة (صالة) وها هم الوطنيون يخوضون معركة الشرف مع (الضباط الأحرار) في كل مكان .

لم يكن حضور سعيد الجناحي إلى ميدان (العرضي) سوى للمشاركة في صناعة ذلك الحدث العظيم منذ اللحظات الأولى، والتي كانت بدايتها التجوال في شوارع تعز على سيارة (لاندروفر) وضع عليها مكبرات الصوت للإعلان عن قيام الثورة إذ لم يكن يتوفر (الراديو) في تلك المرحلة إلا لدى الميسورين، ولم يكن أحد يتصور أن إذاعة صنعاء ستفتح في الصباح الباكر إلا العالمون بالثورة .

لقد عنيت قياده تعز الثورية بإكمال السيطرة على المواقع العسكرية الهامة . . ثم اعتقال العناصر الخطيرة من مسؤولي بيت حميد الدين . لقد كان (الضباط الأحرار) على رأس تلك المهمات، واكب ذلك تحريك الجماهير لتأييد الثورة . واشترك عدد من العمال مع رفاقهم الضباط في اعتقال العناصر الخطرة، وفي مقدمتهم عبدالله محمد ثابت ومجموعة من المثقفين تولوا التحريض وتنظيم المظاهرات بقيادة سعيد أحمد الجناحي . ومنذ ذلك اليوم أقدمت العناصر المثقفة على إصدار صحيفة (الثورة) التي صدرت في ثاني يوم الثورة، وفي مقدمة هؤلاء علي بن علي صبرة، وسعيد أحمد الجناحي، وسليمان طربوش، ويحيى بهران وآخرون . وتم تشكيل لجنة لحصر ممتلكات الإمامة تكونت من كل من القاضي عبد الرحمن الإرياني، وعبد الغني مطهر، وعلي محمد سعيد وعبدالله المقحفي الحزبي الوحيد في (حركة القوميين العرب) من أعضاء اللجنة . وحين تم الإعلان عن مجلس قيادة الثورة تولى الملازم محمد مفرح مسؤولية القيادة في تعز باعتباره عضواً في مجلس قيادة الثورة .

والحقيقة أن التحالف الثوري الذي أوجدته الثورة بين مجموعة (الضباط الأحرار) في تعز وقوى الحركة الوطنية المنظمة وجماعة التجار الوطنيين ورجال (حركة الأحرار) كان

السبب الأساسي الذي جعل من تعز شعلة ثورية، ومكنها من استقبال الآلاف من المتطوعين؛ أكانوا من محافظة تعز، أو من الواصلين من عدن . . للدفاع عن الثورة.

لقد كان الالتفاف الشعبي بين (الضباط الأحرار) وضباط الصف والجنود الوطنيين في الجيش والأمن والقوى الوطنية الأخرى من العمال والطلاب والتجار والمثقفين هو الذي حول عملية الانقضاض من حركة عسكرية انقلابية لتحقيق النظام الوطني إلى ثورة شعبية.

وفي حجة كان من الطبيعي أن ينال المعتقلون في سجونها في ذلك اليوم شرف التمتع بحريتين: الأولى حريتهم الشخصية بالإفراج عنهم من المعتقلات، والثانية حرية شعبهم . . لقد كان المؤشر لمعرفة الوطنيين هو استقراء ماضيهم، وكانت المعتقلات في حجة مكاناً لتعرف المعتقلين السياسيين ببعضهم، وتبادل الآراء بين المثقفين والاستفادة من خبرة بعضهم ومن الأخطاء التي أودت بهم إلى السجون، وتوعية العناصر العادية من المعتقلين وخاصة الأطفال أبناء المشائخ الذين يعيشون حالة سجن (كرهائن) لدى النظام الإمامي ضماناً لولاء آبائهم من المشائخ وأقربائهم وقبائلهم للإمام. وفي السجون كتب الكثير من الأحرار الرسائل إلى الخارج وإلى السجون، ورغم التشديد سرَّبَ الوطنيون الصحف والمنشورات والكتب، ومن يطلع على الكتاب الذي جمعه محمد أحمد نعمان يرى أن (الأحرار) حولوا تجمعاتهم في السجون إلى ندوات رغم أن كتاباتهم كانت تتسم بالحذر والمداهنة خشية وقوع تلك المواد المكتوبة بخط أيديهم في يد السلطة الإمامية فتحول إلى وثائق إدانه لن تكون النتيجة إلا بتر الرؤوس بالسيف؛ إذ لم يكن الطاغية أحمد في كل الأحوال يحاكم خصومه السياسيين.

في الحقيقة لقد حول (الأحرار) سجون حجة إلى ندوات سياسية ومدرسة للوطنية، ومن كان يدرك أن الدكتور عبد العزيز المقالح . . أحد المبدعين اليمنيين تعلم في صباه في سجن حجة عندما كان والده سجيناً وذلكم هو العزاء الذي كان يريح نفوس الأحرار المعذبة.

عندما تولى البدر الإمامة خلفاً لأبيه حاول التقرب إلى الوطنيين ليطمئنهم كما هو الحال حين رفع رواتب القوات المسلحة كي يطوق النشاط الثوري بين صفوفها، ومن أجل ذلك أطلق سراح عدد من المعتقلين الذين اعتقلوا في عهد أبيه، بعضهم اعتقلوا منذ عام ١٩٥٥م ومن هؤلاء النقيب علي سيف الخولاني، والنقيب هاشم الحوثي، والنقيب عبدالله المقيلي والأستاذ عبد الرحمن جابر.

وجاءت الثورة لتطلق البقية وفي مقدمتهم الشيخ حزام الأغبري، والشيخ علي بن

علي الشائف، ومن فئات المشائخ الذين احتفظ بهم الإمام رهائن فدخلوا حجة أطفالاً وها هم قد أصبحوا فتياناً وشباباً منهم مجاهد أبو شوارب.

في يوم الثورة تسلم النقيب علي سيف الخولاني من قيادة الثورة في صنعاء برقية تكلفه بأن يتولى مع زميليه النقيب عبدالله المقيلي والنقيب هاشم الحوثي مسؤولية قيادة حجة. وكان اختيارهم أن يتولى قيادة لواء محافظة حجة النقيب علي سيف الخولاني بالتعاون مع الوطنيين الذين خلّفوا وراءهم المعتقلات مفرغة من البشر لأول مرة في تاريخ سجون اليمن. وتمت السيطرة على مدينة حجة واعتقال نائب الإمام حمود عبد الملك، ووكيل الإمام يحيى العجمي، وتمكنوا من حشد كل العناصر والفئات الوطنية استعداداً للدفاع عن مدينة حجة التي ظلت معقل الإمامة، والمدينة التي تلجأ إليها اثناء هزائمها، وتخزن فيها السلاح والمال لوقت (الزنقة). استيقظ سكان المدينة الذين واكبوا وسمعوا مجازر الإعدامات التي أطاحت بأشرف أبناء الشعب من عسكريين وعلماء ومثقفين وتجار، وما أكثر ما سمعوا الحكايات عن الوطنيين وشاهدوا رؤوس من أعدموا في حجة، تحت تهم انطلت على عامة الناس هي اختصار القرآن، أو جلب النصارى إلى اليمن، أو مخالفة الدين الإسلامي والاعتداء على الأشراف؛ سلالة الرسول عليه الصلاة والسلام.. أو الخروج عن طاعة أمير المؤمنين.. لقد شهد هؤلاء منكر الإمامة تباعاً ويصمت، وجاء يوم الثورة ليتداعى صمت سكان حجة، فقد جاء زمن يستطيعون فيه أن يعبروا عن مشاعرهم.. فكان الاستعداد هذه المرة ليس لاستقبال الإمام ولكن لصده عن مدينتهم إذا حاول دخولها.

لم تشهد مدينة يمنية مآسي وعبودية القرن العشرين كما شهده ـ لواء ـ أي محافظة الحديدة، ما من غاز يمخر عباب البحر الأحمر إلا وكانت الحديدة هدفاً له.. فقد احتل البريطانيون الحديدة أثناء الحرب العالمية الأولى، ولما عجزوا عن البقاء فيها سلموها إلى الإدريسي الذي ضمها إلى بقية الأراضي التي يسيطر عليها، نجران وجيزان. وأثناء الحرب اليمنية السعودية عام ١٩٣٤م اجتاح الوهابيون تلك المنطقة بحد السيف وقوة الأسلحة النارية التي سلمت لهم من بريطانيا. وفي الوقت الذي ترك اليمنيون الجيش السعودي يتوغل في المناطق الساحلية وجعلوا مواقعهم على الجبال كي يتمكنوا من قطع طريق عودتهم.. قبل الإمام يحيى وقف القتال في وقت لم يكتمل بعد ما خططه المقاتلون اليمنيون، وتعرضت الحديدة إلى حصد كامل حين تمردت قبيلة الزرانيق على الإمام، واعتقل المئات الذين سجنوا في سجون حجة حتى لقوا حتفهم هناك ـ أي ماتوا عن بكرة أبيهم، عدا أربعة أو خمسة نجوا بأعجوبة.

وفي الحديدة كان جزء منها يعيش عهد القنانة، لقد كان الشيخ يملك القرى بشراً وأرضاً و(قراشاً). وتعرضت منازل ميناء الحديدة المبنية من القش إلى حريق ظل يلتهم المنازل حتى النهاية أمام انعدام المياه إذ كانت تجلب من آبار بعيدة.. كما تعرضت للمجاعات والأمراض الفتاكة التي كانت تحل في طول البلاد وعرضها.

وجاء نشوء (تنظيم الضباط الأحرار) في الحديدة تتويجاً للعمل الوطني فيها، وإن اختلف الأسلوب هذه المرة.. إذ اتخذ طابع العمل السري المنظم، فقد أنشأ (الضباط الأحرار) من بين زملائهم فرعاً تكوّن من النقيب محمد الرعيني، والملازم عبد الوهاب الشامي، والملازم حسين الغفاري، والملازم عتيق الحدا، والملازم محمد الطشي، والملازم عبد الكريم السكري، والملازم محمد المطري، والملازم محمد سعد عبد الغني، والملازم يوسف الشحاري والملازم عبد الكريم جحيش.

وفي صباح الثورة وبحكم وجود العميد حمود الجائفي مدير الميناء، والذي اعتذر بأن يكون قائداً للثورة إلا أنه باركها ووعد أن يكون معها.. مع فجر الثورة في يوم الخميس ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، كان عليه تولي عملية السيطرة على الميناء والمدينة.

لقد تمكن الوطنيون من السيطرة على الميناء والمدينة في يوم الثورة بتعاون الضباط من البحرية وفي مقدمتهم كل من الملازمين عبد الكريم محرم، وشرف الشامي، وعلي محمد الأشول، ولطف سنين، ومحمد علي المضواحي، ومحمد مرغم، وعلي حسين الكبسي، ومحمد المأخذي، ومحمد ناجي الأشول، وعبد الله العكام، ومحمد عبد الله الخولاني، ويحيى العلفي، وعبد الله الآنسي.. كما تولت الوحدات العسكرية المرابطة الانضمام إلى صف الثورة بقيادة الملازمين عبد الكريم جحيش ومحمد سعد عبدالله الآنسي.. وتمكن رجال الثورة من السيطرة على المدينة والميناء بمساندة بعض رجال وحدات الحرس الملكي المرابطة في المنطقة.. ولم يكن العسكريون وحدهم، فقد كانت الحركة الوطنية في الوسط الشعبي قد جددت من أساليب نضالها، وكانت قد شكلت نواة (لجبهة وطنية متحدة) بشكل سري خشية البطش بها من قبل السلطة الإمامية ضمت عثمان عميره، ويوسف الشحاري، وكان الوطنيون في الوسط الشعبي في الحديدة قد هيؤوا أنفسهم لمثل تلك المهام التي اضطلعوا بها صباح يوم الثورة وفي مقدمتهم الشبان والطلبة والتجار وعمال الميناء ومنظمة شباب اليمن بزعامة الأستاذ عبد الله الصيقل، ويوسف هبه، وإبراهيم صادق، وعثمان عميره لحماية الثورة. ولأن عملية السيطرة يوم الثورة تمت بالتفاف شعبي واسع لقد كان على العميد حمود الجائفي أن يترك الحديدة ثاني يوم الثورة، الجمعة ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢

متجها إلى صنعاء، مركز قيادة الثورة كي يسهم بجهد أشمل، وأوكل قيادة الحديدة للنقيب محمد الرعيني، عضو اللجنة العليا لتنظيم (الضباط الأحرار).

أما في لواءء ـ محافظة ـ إب؛ فقد شهد هذا اللواء في الأربعينات حدثاً أجج غضب الإمام حين تمرد عليه الشيخ مطيع دماج، وهو شيخ مستنير ومثقف، فقد أدرك أنه لا يمكن استمرار الطاعة لحكم الإمام يحيى الذي كرس النظام لسلطته الفردية وأسرته ومن يواليه، وأدرك الشيخ مطيع أن مرور ربع قرن من نشوء ذلك النظام لم يغير من الأمر شيئاً سوى المزيد من الضرائب والنهب لقوت الفلاحين.

في إب المنطقة الزراعية كثيفة السكان.. ورغم خصوبة وإنتاج أرضها إلا أنها تعتبر مجال نهب لا يتوقف، وخاصة أن أمير لوائها رجل لا يرحم، إنه الأمير الحسن بن الإمام يحيى. وانطلق الشيخ مطيع إلى عدن عام ١٩٤٤م ليكون من أوائل من تمرد على النظام الإمامي، واندفع يكتب في الصحف، وخاصة (فتاة الجزيرة) عن نظام الغاب، ويكشف أساليبه الجائرة إيقاظاً للوعي، ورغم الاعتقالات التي شملت أقرباءه فقد واصل نضاله، ولما عاد إلى إب قادماً من عدن كان ذلك رأفة بمن زج بهم في غياهب سجون حجة من أحبائه، وفي الوقت نفسه وجد أن العمل في إب وبين أوساط الناس أفضل من أن يظل بعيداً، ولم يعدإلا بعد أن نزل الأمير أحمد ولي العهد حينها إلى عدن عام ١٩٤٦م يطلب الود، وعودة (الأحرار)، وهو الأمر الذي جعل الشيخ مطيع دماج يدرك أن العمل في المنطقة وبين أوساط الناس أكثر تأثيراً، وظل يعمل بحذر بعد أن أصبح ولي العهد أحمد إماماً لم تساوره الثقة خوفاً من تمرد الشيخ مطيع، ففرض عليه تقديم ابنه زيد دماج رهينة، وكذا ابن أخيه أحمد قاسم دماج.. وفي إب كما هو الحال في بقية المدن لم تخل من وجود الحركة الوطنية.. وكان (الأحرار) في إب قد شكلوا (جمعية الإصلاح) كإطار سياسي ينظم نشاطهم، وحين اكتشف ذلك الإطار دفع مؤسسوه من حياتهم سنوات من المعاناة في سجون حجة.

ومع صباح السادس والعشرين من سبتمبر تصدر الشيخ مطيع دماج السيطرة على مدينة إب، وقد التف حوله الوطنيون من عسكريين شباب ومشائخ وفي مقدمة هؤلاء الشيخ عبد العزيز الحبيشي، وعبد الله الوصابي، وعبد الحفيظ بهران، ومحمد الربادي، وأحمد قاسم دماج وأحمد منصور أبو صبع.

وتولى الشيخ دماج إدارة لواء ـ أي محافظة ـ إب. وبالتفاف الشعب وخاصة جماهير الفلاحين من سكان الريف فلم يواجه أية صعوبة في السيطرة عليها.

وفي صنعاء ومع اقتراب الظهر كانت المعلومات لدى القيادة. . بسقوط شهيدين هما الملازم محمد الشراعي وعبد الرحمن المحبشي، وجرح أربعة هم النقيب حسين السكري، والملازم محمد الراجي، والملازم علي أبولحوم، وأصيب الملازم عبد الله الراعي بطلقة في ذراعه الأيمن أثناء محاصرته (دار الشكر) التي تواجد فيها أخطر العناصر من الأمراء.

كانت الإذاعة تذيع البلاغات والكلمات المعبرة التي كان يكتبها الدكتور عبد العزيز المقالح، بينما كان الأستاذ أحمد حسين المروني يصيغ بعض البلاغات ويبلغ. . الصياغة النهائية مجلس قيادة الثورة ثم يسلمها للملازم علي قاسم المؤيد الذي أصبح المسؤول عن الإذاعة. لقد شكل أولئك النفر في الإذاعة، إضافة إلى عبد الله حمران وعبد الوهاب جحاف ومحمد الشرفي، خلية نحل لا تتوقف، قد كانت يد كل واحد منهم على قلبه خوفاً من أن تتوقف الإذاعة، علماً أن طاقة عمل أجهزتها محدودة، ومع ذلك استمر الإرسال، وفي العاشرة وصل الشاعر محمد الشرفي أحد العاملين والذي لم يتمكن من دخول الإذاعة بسبب إجراء المنع كإجراء أمني. . وفي العاشرة سمح له بدخولها. . وكان الشاعر الشرفي قد انكب في منزله يكتب قصيدته من وحي الساعات الأولى صباح الثورة. . وحملها كي تكون أول عمل يقدمه من إذاعة الثورة.

رغم مرور أربع ساعات من الإعلان عن الثورة وحتى الساعة الحادية عشرة كان بعض الأمراء لا زالوا يقاومون، بل وتعرضت الإذاعة إلى طلقات البنادق من بيت الأمير الحسين يحيى حميد الدين ومن بيت الأمير العباس.

وتمكنت حامية الإذاعة من الرد على مصادر النيران حتى أسكتتها، وبعد ساعة من إسكات مصادر النار تلك تعرضت الإذاعة إلى هجوم ناري من منزل علي بن يحيى حميد الدين (دار الحمد) والذي يبعد حوالي نصف ميل عن الإذاعة، وكان لابد من الرد العنيف حتى لا تكرر تلك المقاومة المتقدمة، فتولى الملازم عبد الله عبد السلام صبره الردَّ بأن وجه دبابة صوب الدار وأطلق طلقة واحدة لتخترق قذيفة مدفع دبابته الطابق الثالث للمبنى، وخرج الأمير علي بن يحيى حاملاً راية بيضاء، وتولت جماعة من جنود حامية الإذاعة القبض عليه، وفي الثانية عشرة توقفت الإذاعة لإراحة الأجهزة والعاملين فيها، ثم استأنفت بثها لفترة بعد الظهر. كانت النيران تشتعل في قصر (دار البشائر) بعد أن سقط نهائياً بيد الثوار.

وفي اليوم الثاني للثورة، بل في العاشرة صباحاً. . أذيع بيان الثورة، كان (الضباط الأحرار) قد حددوا أهداف تنظيمهم، أهداف الثورة التي صاغوها من وحي روح العصر وتجاوباً مع إرادة الشعب اليمني وهي:

١ ـ التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإذابة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.

٢ ـ بناء جيش وطني قوي لحراسة البلاد وحماية الثورة ومكاسبها.

٣ ـ رفع مستوى الشعب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

٤ ـ إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، مستمد أنظمته من روح الدين الإسلامي الحنيف.

٥ ـ العمل على تحقيق الوحدة الوطنية، في نطاق الوحدة العربية الشاملة.

٦ ـ احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام العالمي ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

كان الوضع العام يشير إلى السيطرة على صنعاء، وتواردت برقيات التأييد، وخاصة من تعز، والحديدة، وإب ـ وهي المدن المهمة ـ وتوالت برقيات من المناطق الأخرى في جو من الفرحة مشوبة بالحذر من جراء نبأ هروب البدر بعد أن أعلن أنه انتهى بين الأنقاض في (قصر البشائر). كان لذلك النبأ وقع شديد ساد نفوس البعض، وخاصة لدى العامة إذ أن قسماً كبيراً من سكان صنعاء عاشوا ثورة ١٩٤٨م حين تشكلت حكومة (الأحرار) وانتصرت الثورة. ولكن الأمير أحمد وقتها استطاع الوصول إلى حجة، ومن هناك قاد المقاومة حتى أسقط الحكومة الدستورية التي لم تدم سوى ٢٦ يوماً. وتبادر إلى ذهن هؤلاء أن فرار البدر قد يعيد الكرة من جديد، ونسي هؤلاء اختلاف الظروف من ناحية، والأسلحة الفتاكة الحديثة ودورها، وهو ما أدركه قادة الثورة الذين أداروا عملية الانقضاض ليلة الثورة. لقد أدركوا المخاطر التي سوف تأتي بسبب هروب البدر، وبالقدر الذي أفاد إعلان وفاته من تأثير في معنويات مؤيديه بقدر ما أقنع من قابلهم مستغيثاً، وتوقعت القيادة أن البدر سيتجه إلى حجة، وعملت على التحرك في أسرع وقت ممكن لملاحقة البدر ـ الإمام الهارب للقضاء أو القبض عليه لتجنيب الثورة الكثير من المتاعب فيما لو نجح في الاتصال بالقبائل أو الوصول إلى السعودية. وتم تشكيل فرقتين، الأولى بقيادة النقيب محمد الأهنومي، والملازم عبد الله عبد السلام صبره، والملازم أحمد الفقيه، والملازم علي السلال، والملازم عبد الرحمن زين على أن تتوجه القوة إلى مدينة شبام ثم الطويلة والمحويت.

وتشكلت الفرقة الثانية بقيادة الملازم محمد مطهر والملازم حسين المسوري باتجاه عمران وكحلان.

وكان قد تم قبل ذلك تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي أصدر مرسوماً لتشكيل مجلس رئاسة برئاسة الشيخ محمد علي عثمان. . وفي اليوم الثاني ٢٧ سبتمبر أعلنت قيادة الثورة البيان الأول للثورة بعد أن تم تنقيحه[٣٠].

الخلاف الذي غير مجلس قيادة الثورة

لم يقتصر القيام بالثورة على الضباط الأعضاء في تنظيم الضباط الأحرار. . لقد اعتمد التنظيم على أعضائه الذين أقدموا على التحرك في الساعة التي حددها، ومع عملية التنفيذ انضم العديد من الضباط وصف الضباط والجنود من خلال تعاونهم مع الثوار. كما اشترك المثقفون الموجودون في الإذاعة استعداداً للعمل منذ لحظة السيطرة عليها. . ومع الصباح انضم طوعياً الوطنيون من عسكريين ومشائخ ومثقفين ومواطنين عاديين[٣١]. ومن أولئك العاملين في اللاسلكي الملازم علي النوبي ومحمد التهامي اللذين عملا على قطع خطوط الهاتف عن البدر لإعاقة حركته، وسهلا الاتصال لقادة الثورة، واشتركا كل في مجاله ووفق ما اقتضت حاجة الثورة. ومن هؤلاء أيضاً نقيب محمد الأهنومي، وملازم أحمد خليل، وملازم حميد سحار، ورائد غالب الشرعي، الذي تولى مع الملازم علي السلال اعتقال رئيس الاستئناف أخطر العناصر الإمامية، والنقيب لطف الزبيري، والملازم أحمد الداعري، والملازم محمد عبد الله صالح.

وفي صباح الثورة، وبعد أن تم تواجد ضباط الشرطة في إدارة الشرطة، تحرك الملازم علي السلال على مدرعة مع الملازم هادي عيسى والملازم علي علاية والنقيب لطف الزبيري والنقيب عبد الله بركات لتعزيز المعركة ضد (دار البشائر). . ومن العناصر المدنية التي أسهمت في يوم الثورة[٣١] في زمن تنفيذ الثورة كل في مجاله: عبد الله الديلمي، ومحمد السياغي، وهاشم طالب، وناصر كميم، وأحمد جابر عفيف، ومجاهد محسن، وأحمد البوسانس، وعبد الله الجائفي، وعلي الضبه، والقاضي الصرفي.

وحين تم الإفراج عن المعتقلين في سجني القلعة والرادع، انطلق هؤلاء إلى رحاب العاصمة صنعاء للمشاركة بالعملية الثورية. ومن هؤلاء المشائخ الوطنيين فيصل عوفان، وعبد الله دارس، وحمود محمد أبو راس، ووازع أبو صبيع، وأحمد فاضل وابن الشيخ مناع، وعبد الله الأحمر الذي أطلق سراحه من سجن المحابشة.

أحدث إعلان مجلس قيادة الثورة ارتياباً لدى (تنظيم الضباط الأحرار) فقد تكون

من ثمانية من الضباط بينهم اثنان من أعضاء تنظيم (الضباط الأحرار) فقط هما النقيب عبد اللطيف ضيف الله والملازم علي عبد المغني، وتم اختيار محمد مفرح باعتباره ممثلاً لزملائه. ولم يكن باعتباره منتمياً إلى (حركة القوميين العرب)، إذ قُطعت صلته نهائياً بها بعد الثورة هو والملازم سعد الأشول، كما أحدث ارتياباً لدى السياسيين من العناصر التي شكلت محوراً مع جماعة [٣٢] عبد الغني مطهر وخاصة من محمد مهيوب ثابت ود. عبد الرحمن البيضاني.

لقد انشغل أعضاء (تنظيم الضباط الأحرار) القياديون دون أن يضعوا أي اهتمام لمراكز السلطة.. ومضى هؤلاء يعملون لتثبيت دعائم الثورة، وخاصة بعد أن تأكد هروب البدر باتجاه عمران، وكانت الفرقة الأولى التي كلفت بمتابعته بقيادة النقيب محمد الأهنومي، أول من عرف بنبأ فراره إلى عمران من أحد المواطنين، وكان البدر ينوي احتلال (الطويلة) والسيطرة على حصن شمسان، وهو موقع عسكري مرتفع مزود بمدفع وذخيرة وافرة، ولكن مدير مفرزة شبام الملازم حسين الرماح أشعر النقيب الأهنومي قائد الحملة بذلك، وأمر أن يتسلم الموقع بتعليمات منه؛ في وقت كان البدر قد توجه إلى (مسور) لاحتلال حجة، ولكنه واجه مقاومة الحملة، كما واجه مقاومة الثوار في حجة، مما اضطره إلى الفرار عن طريق المحابشة ـ رازح ـ حرض حتى وصل السعودية.

مسكين البدر.. أو كما لقب (علي مقلى) كان يعتقد أنه سيحقق نفس ما حققه أبوه أحمد الذي وصل إلى حجة وقاد المقاومة ضد ثورة ١٩٤٨م وانتصر.. وأعلن عن نفسه إماماً. ونسي أن التاريخ لا يعيد نفسه تحت كل الظروف.

انتقلت المبادىء الأساسية لتنظيم (الضباط الأحرار) إلى بيان الثورة.. ولكنهم لم يحددوا القيادة التي ستقود السلطة. لقد كان كل همهم أن يكون ضابطاً وطنياً برتبة كبيرة ويحظى باحترام عام بين أوساط الضباط، ووضعوا نصب أعينهم العميدين حمود الجائفي وعبد الله السلال. وحين تردد العميد الجائفي اختاروا بمحض إرادتهم العميد عبد الله السلال، وكان جزيلان يشكل محوراً من خلال علاقته (بالضباط الأحرار) والقيادة المصرية بواسطة السفير المصير محمد عبد الواحد والعقيد أحمد أبو زيد أحد ضباط البعثة المصرية، وله في الوقت نفسه علاقة بالطيار عبد الرحيم الذي له ارتباط بمحمد قائد سيف وهو ضابط اشترك بثورة ١٩٥٥م فر إلى عدن وله علاقة بالدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي كان له ارتباط وثيق بالسيد أنور السادات الذي كان حينها مسؤولاً عن مكتب شؤون اليمن (شمالاً وجنوباً) والخليج في القيادة المصرية.

وكان المقدم جزيلان يتولى قيادة الكلية العسكرية ومدرسة الأسلحة، وتولى إعلان

حالـة الـطوارىء بعد موت الإمام أثناء تولي البدر الإمامة تحت مبرر أن أوضاعاً جديدة استجـدت، ويجب الاستعداد لأية مفاجآت، وفي الواقع كان الهدف تسهيل المهام أمام التحرك الثوري للإطاحة بالنظام الملكي. ورغم ديناميكية جزيلان إلا أنه سريع الغضب، ومـع ذلك شكل محوراً مهماً أثناء العملية الثورية. وكان تشكيل مجلس قيادة الثورة وفقاً لتقديرات العميد السلال وتقديراته[٣٣].

كان جزيلان يحدث الطيار عبد الرحيم عبد الله بكل ما يدور، والمعروف أن الطيار عبد الرحيم يعمل طياراً على الطائرة الملكية التي كان خط طيرانها يربط بين المدن اليمنية بما فيهـا عدن والقـاهـرة، وكان الطيار عبد الرحيم يضع صديقه البيضاني في الصورة عن أحداث اليمن أثناء لقائهما في القاهرة عندما يصلها مما حدا به، أي البيضاني ـ أن يقدم نفسه للقيادة المصرية على أنه يقود تنظيماً في صنعاء ولن تنجح الثورة إلا من خلاله، وهو الأمر الذي جعل القيادة المصرية وخاصة أنور السادات، ترى فيه الرجل الذي وجدت فيه ضالتهـا، وبـذلك تمكن من الحصول على الدعم المالي والأسلحة الخفيفة والسيطرة على (صوت العرب) بعد أن اختلف مع (الأحرار) في القاهرة مستغلاً خلافاً حدث بين الأستاذ محمـد محمود الزبيري والعيني من جهة، والأستاذ أحمد محمد نعمان، وهو الخلاف الذي عكس نفسه على جماعة (الاتحاد اليمني) في عدن، وأدى إلى انقسام تحول إلى حد العنف، مما أدى إلى تدخل (البوليس) في عدن، ولذلك كان إسهام (حركة الأحرار) في الثورة من خلال رموزها كأفراد.

ومن موقـع الدكتور البيضاني ونشاطه شن حملة واسعة ضد الهاشميين من صوت العرب بيد أن هذه الفئة كغيرها من الفئات فيها عناصر رجعية وعناصر وطنية وتقدمية، في مفهـوم الفرز الوطني، بصرف النظر عن كونها فئة تتمتع بامتياز ما من الناحية الدينية، وبالقدر الذي كان على (صوت العرب) أن يلعب دوراً إيجابياً مساعداً للعمل الوطني من خلال أحاديثه. . أوجد استفزازاً تكتلياً لدى القوى الرجعية الهاشمية مما أدى إلى رص صفوفها، كما أوجد استياء في صفوف الحركة الوطنية وخاصة (تنظيم الضباط الأحرار) وأعضاء من الضباط الهاشميين بما في ذلك المقدم عبد الله جزيلان. ولو لم يكن الضباط الهاشمويين المؤطرون في تنظيم (الضباط الأحرار) من العناصر الوطنية والتقدمية الواعية. . (لفركشوا) التنظيم وقضوا عليه. .

عاد إلى أرض الوطن الشاعر والوطني الكبير محمد محمود الزبيري على طائرة مصرية تقل الطيار عبد الرحيم عبد الله ثاني يوم الثورة والدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي لا

يعرف من خصوصية اليمن سوى لبس العمامة واللحية المبتذلة، وله ماض معروف؛ كان يكاتب الإمام أحمد ويبعث له بتقرير ويخط يده يخاطبه قائلاً: (أبوس تراب أقدامكم). ووصل على الطائرة ذاتها العميد علي عبد الخبير، المصري موفداً من الاستخبارات المصرية ليستطلع أوضاع الثورة عن كثب. وفي الوقت الذي كان هم (الضباط الأحرار) تثبيت الثورة فقد انكفأ عدد منهم في الإعداد لتدريب الآلاف من أبناء الشعب بعد أن اعلنت قيادة الثورة عن قبول المتطوعين في (الحرس الوطني) الذي كان الهدف منه التدريب السريع لأبناء الشعب لمواجهة أعداء الثورة من ناحية، وليكن (الحرس الوطني) القاعدة الأساسية لبناء جيش وطني بعد أن ترك الكثير من أبناء القبائل الجيش، وتطوع آلاف من أبناء الشعب إذ وصل إلى تعز عشرة آلاف متطوع في الأيام الأولى من عدن وبقية مناطق جنوب اليمن.

كانت العناصر السياسية ذات المحاور تبحث عن المناصب وهو الأمر الذي أثر في القرار السياسي عند تشكيل الوزارة. لقد فرض (البيضاني) نفسه على الجميع بصفته الرجل الذي تدعمه مصر، والذي أوهم قيادة الثورة أن الدعم المصري لن يكون إلا من خلاله، وعندما سئل البيضاني عن أخبار المساعدات التي وعدت بها القاهرة أجاب: إن القاهرة لن ترسل أي طائرة أو مساعدة إلا إذا عين نائباً للقائد العام وعُدل مجلس قيادة الثورة، وأن يكون نائباً للسلال في مجلس قيادة الثورة والوزراء.

وفي اليوم السابع والعشرين من سبتمبر تشكلت الوزارة برئاسة الزعيم عبد الله السلال وكان للدكتور البيضاني تأثير على تشكيلها إلى حد ما.

وتتضح لمسات البيضاني في تعيين وزير للطيران هو عبد الرحيم عبد الله في الوقت الذي لم تكن في اليمن سوى ٤ طائرات داكوتا، ولأن ما كان يطرحه البيضاني لم يعترض عليه الخبير المصري العميد علي عبد الخبير، فقد أدى بالقيادة اليمنية بأن تعتمد ما يقرره البيضاني، وهو الأمر الذي أوجد بوادر كان لها الأثر الكبير في إيقاد الخلافات بين الصف الجمهوري.. ومن الواضح أن القاهرة لم تتدخل بشكل مباشر وبتلك الصورة، غير أن الخبير العسكري الذي أوفدته إلى صنعاء في ذلك الوقت قد تصرف بما يؤكد الموافقة على مطالب البيضاني.

وهكذا تم تغيير مجلس قيادة الثورة بعد خمسة وثلاثين يوماً من قيام الثورة في ٣١ أكتوبر ١٩٦٢م، حين أعلن عن تشكيل جديد لقيادة الثورة ولم يكن من الصعب على القوى المعادية للثورة والنظام الجمهوري أن تدرك أن ذلك يعني أن خلافاً في قيادة البلاد قد نشب قبل أوانه في وقت كان عمر الجمهورية الفتية لم يتجاوز الشهر وعدة أيام.. وعلى أي حال

فقد كانت مصر أول من اعترف بالنظام الجمهوري في اليوم الرابع من الثورة وتلاها الاتحاد السوفييتي وسوريا والجزئر وتونس، وتوالت الاعترافات، وأحجمت العربية السعودية والأردن وأميركا وبريطانيا عن الاعتراف، واتخذت القيادة المصرية قراراً بدعم الثورة اليمنية بالخبراء المدنيين للمساعدة في المجالات المختلفة إدارياً وإعلامياً واقتصادياً، كما قررت دعمها عسكرياً بإرسال قوات عسكرية. وفي الخامس من أكتوبر وصلت أول سفينة مصرية إلى الحديدة تحمل فنيين مصريين ومساعدات في المجال العسكري والمدني.

كما وصلت طائرات حربية في وقت بدأ فيه أنصار الإمامة في مواجهة النظام الجمهوري من خلال العناصر الرجعية، وهو ما حدث في أكتوبر حيث استشهد علي محمد الأحمدي أول وزير للإعلام في مشارف مدينة رداع مكان مولده، وفي نهاية أكتوبر ١٩٦٢م استشهد الملازم علي عبد المغني عضو مجلس قيادة الثورة الذي أقدم على مواجهة تمرد حدث جهة مارب. لقد كان البريطانيون قد قدموا للعناصر الملكية المال والسلاح لتنفذ من منطقة بيحان وهي إمارة متاخمة لمارب، تحت الحماية البريطانية يحكمها الأمير الهبيلي فهيأت تلك الأموال والعتاد العسكري للملكيين البدايات الأولى لمواجهة الثورة، وبدون حادثة التمرد تلك فقد شهد شهر أكتوبر استقراراً عاماً.

بمجرد أن أعلن عن مصرع البدر من إذاعة صنعاء أعلن عمه الحسن الذي كان يعمل ممثلاً في الأمم المتحدة، عن نفسه إماماً، وصرح أن ما حدث ما كان إلا مجرد تمرد تؤيده مجموعة صغيرة من الضباط في الجيش، وأنه يتوقع التفاف الشعب والقبائل حوله، ثم غادر الولايات المتحدة إلى السعودية حيث التف حوله معظم أفراد أسرة بيت حميد الدين الذين تمكنوا من الهرب أو كانوا في الخارج.. واتخذ الحسن من نجران مقراً للملكيين ومنطلقاً لمقاومة الثورة والنظام الجمهوري. وهكذا أوجد السعوديون قاعدة للملكية، ونقطة انطلاق للأمراء للاتصال بالمناطق والقبائل المتاخمة لنجران لكسب التأييد.

كانت الشكوك تتزايد حول حقيقة مصرع البدر، وأكدت إذاعة عمان في ٩ أكتوبر وجود البدر حياً من خلال خبر أذاعته أنه بعث ببرقية إلى الجامعة العربية يطلب فيها تأديب (العصاة). وفي العاشر من نوفمبر عقد مؤتمراً صحفياً في الأردن وروى قصة هروبه. وروى أنه حشد الآلاف عندما وصل صعدة خلال أسبوعين، وأنه أنشأ مقراً لقيادته في منطقة (القاره) وأنه عبر الحدود إلى السعودية كي يقوم بالاتصالات لحشد التأييد الخارجي. وفي حقيقة الأمر أن البدر لم يعبر الحدود إلى السعودية إلا بعد أن فقد الأمل في إيجاد قاعدة داخلية للمقاومة، وأنه من المؤكد أن موقف القبائل منه كان بين العداء والفتور، ومكنته

بعضها من الهرب استناداً إلى إيمان القبائل بحماية المستغيث، وهي عادة قديمة تميز بها اليمنيون.

وما أن وصل البدر إلى السعودية حتى واجهت أسرة بيت حميد الدين مشكلة (عويصة)، فقد كان الحسن قد أعلن عن نفسه إماماً وشكل حكومة، وفي الوقت نفسه ظهر البدر الإمام (الشرعي)، وكانت إذاعة مكة قد أذاعت في ١٣ أكتوبر أن البدر لا زال على قيد الحياة، وأنه قد اعترف بالحسن إماماً، ولتوحيد صف أسرة بيت حميد الدين ومناصريهم اتفق الملكيون وعلى رأسهم الحسن باستمرار البدر إماماً بالنسبة لهم على أن يكون الحسن نائباً ورئيساً للوزراء.

منطلقات السياسة الدولية وامتداد الثورة تجاه الجنوب

وعلى أي حال فقد وافق المجلس التشريعي رغم عنف المعارضة الشعبية على معاهدة انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي تنفيذاً للسياسة البريطانية، وفي اليوم نفسه أحرزت الحركة الوطنية في صنعاء انتصاراً عظيماً في إنهاء النظام الإمامي.

واتضح للسلطات البريطانية أن شمال الوطن لن يكون إلّا قاعدة للحركة الوطنية المعارضة لبريطانيا ومشاريعها، فنظام الإمامة في الشمال حتى في عهد الإمام أحمد لا يمكن القول إنه اعترف بالوضع البريطاني في الجنوب، ولا يمكن إنكار قيام الإمام أحمد بدور في مساعدة الانتفاضات ضد الوجود البريطاني، والحث على قيام تلك الانتفاضات مستفيداً من علاقته مع مصر والاتحاد السوفييتي في منتصف الخمسينات، كما كان الإمام أحمد معارضاً لقيام اتحاد الجنوب العربي منذ بدء التفكير في قيامه خوفاً من أن يقلل من نفوذه وأن يشكل قوة جذب لمواطني الألوية المحاذية للإمارات المحمية من قبل الإنجليز.

ومع ذلك فقد أدرك الإنجليز أن نظام الإمام رغم ذلك لم يكن يمثل خطورة على بريطانيا، وأنه ـ أي النظام الإمامي ـ لا يمثل قوة تهديد للأوضاع البريطانية بأي نوع من أنواع المواجهة العسكرية. وهكذا كان وجود نظام وطني جمهوري في شمال اليمن يعني أنه سيشكل قاعدة للحركة الوطنية المعارضة للسياسة البريطانية والتي تؤمن بإنهاء الأوضاع التي أوجدتها بريطانيا في الجنوب، وتحقيق الوحدة اليمنية. اتضح ذلك أمام بريطانيا من خلال ما أبدته القاعدة الشعبية والتنظيمات السياسية من حماس هائل تجاه الثورة في الشمال اليمني المعبر في النتيجة إلى قوة المعارضة للحكومة البريطانية في عدن وبقية الجنوب العربي.

ولمواجهة الثورة في شمال اليمن انقسمت السياسة البريطانية بين من يرى أن المصالح البريطانية يمكن أن تصان بالاعتراف بالنظام الوطني في صنعاء، وبين من يرى أن النظام لن يصمد أمام المواجهة الملكية، وليس هناك ضرورة للاعتراف بالنظام الجمهوري. ويرى ذلك الاتجاه حماية السلاطين والمشاريع البريطانية من خلال تقديم المساعدات للملكيين، ويعتقد أن الوجود المصري لدعم الثورة في الشمال اليمني سيخسر لأنه سيدخل في حرب مكلفة منهكة داخلياً ستحد من نشاط عبد الناصر عربياً، وإن انسحب فلا شك أن النظام الجمهوري سينهار، وأكد (المستر زارنيل ماكلين) عضو البرلمان البريطاني، وهو ضابط سابق له خبرة في حرب العصابات، على أن المقاومة الملكية لم تكن أمراً عارضاً، وأن الوقت لن يكون لصالح الجمهورية.

وانتهى الأمر بالموقف البريطاني بعدم الاعتراف بالنظام الجمهوري. وهكذا جعلت بريطانيا من جنوب اليمن قاعدة لدعم الملكيين. وقد اتخذ ذلك الدعم أساساً على شكل تقديم الأسلحة والذخائر والمعونة الفنية والإعلامية.

أما أبعاد سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه اليمن بعد الثورة فقد اتخذت مسلكاً توفيقياً تمثل في محاولة تهدئة الثوار بالاعتراف السياسي، فضلاً من أن ذلك يوفر للأميركان قناة اتصال دبلوماسية في الجمهورية اليمنية يمكنها من القيام بجهود وساطة لتطويق امتداد تأثير العمل الثوري على السعودية، ودعم موقفها لحماية السعودية. والتي تعني في الأساس حماية المصالح الأميركية وخاصة البترولية

وإذا ما ارتأينا سياسة الاتحاد السوفييتي في ظروف انتصار الثورة اليمنية في أوائل الستينات، نجد أن السياسة السوفييتية كدولة مصدرة للنفط، ومن ثم كانت أهمية البترول في الشرق الأوسط بالنسبة للسوفييت تنشأ لا من الحاجة إليه بل من الرغبة في التنافس معه في أسواق أوروبا، ولذلك كانت مصلحة الاتحاد السوفييتي تتأتى في تحرير البلدان العربية من سيطرة المصالح الغربية واستبعاد النفوذ والسيطرة لدول الغرب وخاصة بريطانيا وأميركا، وللتدليل على ذلك فقد كان البترول والغاز يصل إلى الجمهورية اليمنية من الاتحاد السوفييتي في وقت كانت السعودية البلد الجار لليمن تمنع وصول البترول وأية سلع إلى الجمهورية اليمنية كإجراء يعبر عن موقفها وتقدم الدعم للملكيين، كالأسلحة والذخائر، والمال، وخاصة العملة الفضية ـ ريال (ماريا تريزا) ـ والعملة الذهبية ـ الجنيهات الذهب ـ البراقة والمغرية.

لقد أدرك الاتحاد السوفييتي اتساق الثورة اليمنية من خلال نضال الحركة الوطنية

معتمـداً على خبرة وجوده منذ أن بدأت علاقته التجارية مع الإمام يحيى، وعقد اتفاقية التعـاون عام ١٩٢٨م مروراً بتـطوير تلك العلاقة القائمة على احترام استقلال الشمال ـ المملكة المتوكلية ـ ورفضه للوجود الاستعماري البريطاني في الجنوب اليمني. ومن ثم أدرك أن دعم الثورة إنما هو قائم على اتساق سياسي، لذلك كان الاتحاد السوفييتي أول دولة غير عربية تعترف بالجمهورية، ولذلك أعرب الرئيس خروتشوف للمشير عبد الله السلال رئيس مجلس قيادة الثورة يوم الاعتراف السوفييتي بالنظام الجمهوري عن تمنياته لليمنيين بالنجاح في جهودهم لتعزيز استقلالهم السياسي والاقتصادي، وأعلن «إن أي تدخل أجنبي من أي نوع في الشؤون الداخلية لا يمكن السماح به».

وبعد استعراض المنطلقات الأساسية للسياسات التي حددت من المواقع التي كان لها الأثر المباشر تجاه ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ونظامها الوطني الجمهوري، لابد من عرض موجز للصراع السياسي الذي دار في الوطن اليمني منذ بداية الثورة وحتى نهاية الستينات.

جاءت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لتقلب الأوضاع في منطقة شبه الجزيرة العـربية رأسـاً على عقب، لقـد خشيت بريطانيا من تصـاعـد حركة المعارضة لوجودها ومشاريعها في الجنوب، وخشيت السعودية من امتداد تأثير الثورة إلى منطقتها، وصَعُبَ عليهـا أن ترى اليمن بدون نظام ملكي أسري.. متسق في تكـوينه مع التكوين الملكي الأسري الذي أوجدته الأسرة السعودية رغم الصراع الديني الحاد جداً بين المذهب الزيدي للسكان القاطنين في المناطق المتاخمة للسعودية والمذهب الوهابي الذي أوجده محمد بن عبد الوهاب في نجد والحجاز.

كان موقف السعودية من تصاعد المد التحرري لثورة مصر عبد الناصر والمبدأ القومي الذي تنشره الثورة المصرية والقائم على التحرر من النفوذ الأجنبي ونشر العدالة والاشتراكية موقفاً معادياً، ولذا فقد كانت السياسة السعودية متسقة في انطلاقها من دعم البقية الباقية من أسرة بيت حميد الـدين بكـل الإمكـانـات بأن سمحت لهم بإنشـاء قواعـد انطلاق ومعسكـرات في الأراضي التي تسيطر عليهـا، وهي في الأصل يمنية ـ نجران وجيزان ـ وقـدمت لهم السـلاح.. والإمـداد.. وحـرية التحـرك في أراضيها، والدعم السياسي والإعلامي لمواجهة الثورة اليمنية والوجود المصري في آن واحد.

ما أن وصل الحسن بن يحيى إلى السعودية حتى أعلنت الإذاعة السعودية في مكة أن الحسن قد أصبح إماماً وملكاً في المنفى، وشكل حكومة من رجال أسرته الذين هربوا أو

كانوا في الخارج، وحين عرف أن البدر لا زال حياً أعلنت إذاعة مكة السعودية أن الإمام الحسن قد تنازل عن منصب الإمامة، وأن البدر هو الإمام والملك الشرعي، وشكل حكومة المنفى برئاسة عمه الحسن بن يحيى. ثم تلاه بداية التحرك لإشعال نار الاقتتال والحرب الأهلية بين اليمنيين. وشجع ذلك الموقف بريطانيا التي رفضت الاعتراف بالجمهورية، وجعلت من أراضي جنوب اليمن قاعدة لتحرك الملكيين وتقديم كل العون.. من سلاح وذخائر ومال ومواصلات بالتواطوء مع السلاطين والأمراء والمشائخ العملاء حكام الإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية والمرتبطين باتحاد الجنوب العربي الذي أنشأته بريطانيا ليظهر أمام العالم كدولة واحدة.. ولم يكن هدف بريطانيا توحيد الإمارات، فقد ظلت كل إمارة تحكم من قبل حاكمها.. وجمعتها في اتحاد وشكلت حكومة له من بينهم بعد أن وقعوا على معاهدة تجعل أهم الأمور من اختصاص بريطانيا، الدفاع والعلاقة الخارجية والاستثمار. ولم تكن تلك الحكومة سوى إدارة تنفذ مخططات بريطانيا.. ولم يجرؤ أحد على اعتراضها، فقد كانت المدافع البريطانية والطيران تضرب مناطق الجمهورية. وانتقل القاضي أحمد السياغي الذي عين وزيراً في حكومة منفى الملكيين من معسكر الملكيين في نجران إلى إمارة بيحان للسيطرة على قلعة حريب. ومن نجران حيث تولى محمد بن الحسين قيادة ذلك المعسكر والتدريب والتموين بعد أن أُجبر عدد من العاملين اليمنيين الموجودين في السعودية على التدريب في معسكر الملكيين دعماً لحركة العدوان على النظام الجمهوري وتصعيدها.

ومن معسكراتهم التي أنشئت في نجران بدأ الأمراء الملكيون أمثال محمد إسماعيل، وعبد الله الحسن، والحسن بن يحى بالاتصالات بالقبائل، وإغراء الساكنين في المناطق التي ظلت طيلة عهودهم في حالة من العزلة والجهل وهو ما ساعد في تجاوبهم.. مقابل منح الفرد منهم بندقية حديثة ومبالغ مالية.. ريالات فضية وجنيهات من الذهب، ومن السعودية تولى أحمد محمد الشامي وزير خارجية الإمامة إدارة النشاط الخارجي، وهو من رجال (الأحرار)، ومن العناصر التي تولت قيادة (حزب الأحرار) الذي شُكل في عدن عام ١٩٤٤ وقضى سنوات عديدة في سجن حجة بعد ثورة ١٩٤٨م. ولكنه انضم إلى الملكيين وأصبح وزيراً لخارجيتهم فور قيام الثورة.

لقد وجد الملكيون الدعم الكامل من حلفائهم، ولم تقف الجمهورية وحدها أمام ذلك التكالب العدواني، فقد أُيدتْ بدعمٍ غير محدود من قبل مصر عبد الناصر؛ ففي الخامس من أكتوبر وصلت المساعدات الفنية والعينية وخبراء في مجال التعليم والإعلام

وعون عسكري من ضمنه سرب من الطيران.

كانت بداية الحرب التي بدأت من مواقع العدوان حسب تعبير (ادجار أوبالانس) كاتب بريطاني وصحفي ـ مراسل حربي عن بداية السنوات الساخنة:

«لقد تباينت آراء مجلس الوزراء حول النظام الجمهوري، ولكن لما كانت المملكة في عداء مع الثورة المصرية فإنها نظرت إلى الجمهورية ـ حكومة السلاّل ـ بفتور، وتم إغلاق المفوضية السعودية في تعز، حين بدأ الملك سعود إرسال مبالغ من الأموال والأسلحة والذخيرة والمدربين للجماعات المحددة من الملكيين اليمنيين المتجمعين في معسكرات أقيمت بموافقته حول جيزان ونجران، وفي بعض الأماكن الأخرى عبر الحدود الشمالية من اليمن، وازداد حجم تلك المعونات بمجرد أن عرف أن البدر المخلوع لا زال حياً».

وبعد أسبوع فقط هبطت في مصر طائرات من المملكة العربية السعودية المحملة بالإمدادات بدلاً من أن تهبط في نجران، وتكرر هبوط الطائرات في مصر بدلاً من جيزان ما بين الثالث والثامن من أكتوبر ١٩٦٢م والتجأ طياروها السعوديون إلى مصر.

وعن التحرك البريطاني يقول الصحفي البريطاني في كتابه (اليمن الثورة والحرب):

«في ٢٥ أكتوبر سمح البريطانيون لقوات الجيش الاتحادي من خلال إمارة بيحان أن تزود الملكيين بوسائل النقل والأسلحة والذخائر والعتاد وذلك لتعاطفهم معهم بغرض استخدامها في محور مارب. . وحين حاول الملكيون السيطرة على منطقة حريب وتولى سلاح الجو الجمهوري صدهم ـ أرسلت القوات العسكرية البريطانية غاراتها ـ من سلاحها الجوي ـ للقيام بهجوم مضاد على وجه السرعة. وفي التاسع من نوفمبر أعلن المشير السلاّل عن العدوان البريطاني على الجمهورية».

وفي الوقت الذي بدأت القيادة السياسية للجمهورية في تأسيس مؤسسات الدولة الجديدة، والتي لا شك أنها تتشكل من الصفر، إذ لم يترك نظام الإمام أية مؤسسات في شتى المجالات. وقد بدأ الاهتمام بتطوير المجتمع وتخليصه من الجهل والمرض، وإيجاد أسس الاقتصاد، بدأت في إنشاء بنك للإنشاء والتعمير، أول بنك ينشأ، وإصدار عملة ورقية، وبناء المدارس الثانوية بمساعدة مصر التي أوفدت المدرسين والخبراء للمساعدة في إنهاض البلاد. كما شُرع بتدريب المتطوعين في الحرس الوطني وإرسالهم إلى الجبهات لمواجهة الغزو الملكي القادم من المعسكرات التي أنشأتها السعودية.

فبعد الثورة ترك معظم أفراد الجيش الدفاعي الذي تشكل جنوده من رجال القبائل المقاتلة ولكن عدداً كبيراً منهم عاد لينخرط في الجيش النظامي الجمهوري. وكان فوج البدر

قد التحق معظم جنوده إلى المعسكر الملكي. لقد انضم (٦٠٠ جندي من ٨٠٠ جندي) وانضم ما تبقى (٢٠٠ جندي) إلى لواء التحرير في الجيش الجمهوري، وكذا فعل أفراد الجيش النظامي فقد انضم (٨٠٠ جندي) إلى معسكر الملكيين، وما تبقى منهم عاد إلى منطقته أو انخرط مع الجيش الشعبي الجمهوري الذي شكله الملازم هادي عيسى مما سارع إلى فتح معسكرات للملكيين بدعم سافرٍ من السعودية وتقديم المال والسلاح والعدة والعتاد مما أتاح إلى تسلل الكثير منهم إلى تلك المعسكرات، إما تحت إلحاح العوز والحصول على المال أو الولاء، أو لقصور الوعي الوطني في صفوف العساكر.

لقد انكبت السلطة الجمهورية منذ البداية على إنشاء جيش من بقية الأعداد من عساكر الجيش القديم المؤيدين للنظام الجمهوري.. وفتح معسكرات لتدريب (الحرس الوطني) وتهيئته بشكل سريع للانتقال إلى مناطق القتال، مع تكتل كل الجهود العسكرية للضباط وصف ضباط ورجال القبائل، وتسيير حملات إلى المناطق التي تمكن فيها الملكيون من إيجاد تمردات. ونتيجة للتدريب السريع للحرس الوطني وعدم معرفة المناطق فقد تعرضت عدد من سرايا الحرس الوطني إلى الموت بأعداد كبيرة في كمائن نصبها بعض الخونة الذين تظاهروا بالولاء للجمهورية. وفي الوقت نفسه كانوا يعملون لصالح الطغمة الملكية.. لقد أوجدت تلك الحوادث استياءً كبيراً في صفوف (الحرس الوطني) وغضباً في القيادة.. ورغم ذلك لم تمنع تلك الحوادث الوطنيين من الاستمرار في انخراطهم في (الحرس الوطني) تطوعاً.

منذ مرحلة الإعداد للثورة على النظام الملكي الإمامي المتخلف كان الثوار يدركون أن عملية إسقاط النظام الملكي في شمال اليمن وإعلان الجمهورية ليست مسألة هينة، خاصة في ظل الظروف التي كانت مهيمنة على المنطقة ووجود النفوذ البريطاني في جنوب اليمن، وتوقع موقف النظام الملكي السعودي الذي ظل طيلة المسيرة الماضية يقف مع الأسرة الحميدية ويدعمها عندما تتعرض إلى مواجهة ثورية كما حدث في ثورة ١٩٤٨م وحركة ١٩٥٥م. وانطلاقاً من الإحساس بتلك المخاطر الخارجية، والتي ستكون بؤراً تستهدف الثورة، فقد كان هاجس الدعم الخارجي من القضايا التي تقلق الوطنيين أثناء إعدادهم للثورة، وكان لابد من ضمانه. واتجه نظرهم صوب مصر.. حيث الثورة التقدمية التي يقودها جمال عبد الناصر.. والتي تتسق مبادئها التحررية والقومية مع أهدافهم وذلك ما جعل الاتصالات بمصر تتم قبل الثورة من قبل محور (الضباط الأحرار) ومحور التجار.. (البيضاني) ومحور (الأحرار) عبر القنوات المصرية القريبة من الرئيس جمال عبد الناصر الذي

أكد على دعم الثورة اليمنية بعد نجاحها، بصرف النظر عن أشخاصها. المهم أن تكون ثورة وطنية، وهو ما تم بالفعل بعد نجاح ثورة ٢٦ سبتمبر فقد لبت مصر نداء الثورة اليمنية منذ الأيام الأولى، وما أن بدأ التحرك العدواني الخارجي الذي كان هدفه تطويق الثورة من جهة السعودية وجنوب اليمن، وأمام ذلك العدوان الذي أحيط بالثورة كان قرار القيادة المصرية بتقديم الدعم العسكري بشراً وسلاحاً وإمكانيات لردع ذلك العدوان، ومن تلك المساعدات إيفاد ضباط عسكريين لتدريب جيش يمني ليشكل درعاً حامياً للثورة والجمهورية.

وخلال أكتوبر وصل إلى صنعاء (٢٥٠٠ جندي مصري) و(١٠٠) ضابط وصف ضابط وقوات جوية.. وتزامن وصول القوات المصرية مع تحرك قوات الملكيين التي انطلقت من معسكراتهم في نجران لإيجاد بؤر للتمرد ضد الجمهورية في حرض، وتمكنت جماعات منهم من السيطرة على منطقة (حريب) بمساعدة البريطانيين بعد أن تم التغلب على الحامية الجمهورية. بالأموال والسلاح المتدفق من السعودية مما يسرّ للجانب الملكي من إغراء ضعاف النفوس، كما مكن عناصر أسرة بيت حميد الدين ومؤيديهم من إنشاء مراكز قيادية لأنفسهم في كهوف الجبال والمناطق الحصينة الواقعة في أطراف البلاد. فقد تمركز البدر في جبل (القاره) غربي صعده، واستقر الحسن في منطقة (الملح) وتوجه عبد اله بن الحسين إلى الجوف، وتوجه الحسن محمد إسماعيل إلى بكيل، وعبد الله بن الحسن إلى خولان والأمير الحسن بن الحسن إلى مارب، وأحمد السياغي إلى حريب، وأصبحت نجران هي القيادة الفعلية للمعسكر الملكي بقيادة محمد بن الحسين.

ومع منتصف نوفمبر ١٩٦٢م، كانت القوات المصرية والتي بلغ عددها ٨٠٠٠ جندي بدباباتهم ومصفحاتهم ومدافعهم وسياراتهم وكل عتادهم العسكري قد بدؤوا يعسكرون خارج صنعاء، وبدأ العسكريون المصريون القيام بإعادة تنظيم الجيش اليمني الذي كان عدده في تلك الفترة ٧٠٠٠ مقاتل، تم تدريبهم على نسق الجيش المصري.

في البداية احتدمت واتسعت المعارك في صعدة ومارب، وحزم الجوف، وصرواح، واشتركت في المعارك ضد هجمات القوات الملكية القوات الجمهورية، والحرس الوطني، وفرق من المقاتلين من القبائل المؤيدة للجمهورية، والقوات المصرية. وتمكنت القوات الجمهورية من الدفاع عن صعدة، بينما دخلت القوات الملكية إلى مارب وأخذت تتجه نحو الغرب باتجاه صنعاء، وتمكنت القوات المصرية والجمهورية من إيقاف توغلهم، كما وأن القوات الملكية سيطرت على مدينة الحزم في الجوف.

حين سيطر الملكيون على (صرواح) كان هدفهم التوجه نحو صنعاء غير أن القوات الجمهورية تمكنت من احتلال التلين المشرفين على صرواح، وقامت القوات المصرية بإنزال مظلي فوق صرواح وقد كلفهم استشهاد ما يوازي عدد سرية من الجنود المظليين، وتمت السيطرة على منطقة صرواح وصد الملكيين عن التقدم إلى طريق مارب صوب صنعاء كما كانوا يأملون.

وأثناء الأسبوع الثاني من نوفمبر ١٩٦٢م تحركت من صنعاء تعزيزات من القوات البرية المصرية لتسند القوات الجمهورية اليمنية مما أدى إلى تصفية الجيوب الملكية على طول طريق صعده، ثم انطلقت نحو الجوف المنطقة التي تشكل ملتقى طرق الإمداد والتموين القادمة من نجران للملكيين. لقد تمت السيطرة على (المطمه) والحزم عاصمة محافظة الجوف التي حولها الجانب الملكي إلى مركز لقيادتهم بحكم موقعها المتحكم في طرق المواصلات من نجران إلى جميع المناطق داخل الجمهورية. ثم كان لابد من قطع طريق الإمداد القادمة من (بيحان) التي كانت تشكل طريقاً للإمداد من قاعدة الملكيين التي أنشؤوها في بيحان بمعاونة الأمير العميل شريف بيحان. ومنها تمكنوا من السيطرة على (حريب)، وهي منطقة تشكل بداية الطريق الممتد حتى الجوف مباشرة. وفي ٢٦ فبراير ١٩٦٣م دخلت القوات المصرية والجمهورية (مارب). وفي مارس دخلت (حريب) وشارك في ذلك الهجوم سلاح الطيران من خلال تعزيز العمليات البرية أو ضرب قواعد الملكيين في نجران وخميس مشيط وجيزان.

لقد شكل الهجوم الكاسح نصراً شاملاً بالمعيار العسكري، وكما سبق الطرح فقد ربطت السياسة الأميركية اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية بنوايا مصر والتي تتضمن سحب قواتها على مراحل من الجمهورية اليمنية بعد إنهاء الدعم الخارجي الذي تقدمه السعودية والأردن وبريطانيا للملكيين، ورأت الولايات المتحدة فض الاشتباك، وخاصة بعد أن تعرضت قواعد الملكيين الواقعة في إطار السعودية إلى هجمات جوية من ديسمبر وحتى يناير ١٩٦٣م، وقتها أعلنت الإدارة الأميركية برئاسة جون كينيدي من أن لأميركا مصلحة في الحفاظ على السلامة الإقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة. وكان الرئيس كينيدي قد بعث برسالة إلى الأمير فيصل في ٨ يناير ١٩٦٣م، لتأكيد النية الأميركية في الدفاع عن السعودية، وتأكيداً للنوايا الأميركية فقد أرسلت مدمرة أميركية لزيارة ميناء (جدة) في ١٥ يناير ١٩٦٣م، وأرسلت سرباً من الطيران حلق في سماء (الرياض) في مظاهرة تدل على أن الإدارة العسكرية ربما ترتكز على العنصر العسكري لحماية المصالح

الأميركية في السعودية. ومن خلال الرسائل والمندوبين بين الرئيسين عبد الناصر وجون كيندي، والأخير والملك السعودي، ومشاركة الأمم المتحدة من خلال أمينها العام تبلور مشروع فض الاشتباك، وفي أبريل كانت صيغة اتفاقية فض الاشتباك قد وافقت عليها الأطراف المعنية بعد أن تلقى يوثانت أمين عام الأمم المتحدة تأكيداً رسمياً من السلطات اليمنية والمصرية والسعودية بقبولهم الاتفاقية.

وفي ٢٩ أبريل ١٩٦٣م قدم أمين عام الأمم المتحدة صيغة الاتفاقية في تقرير إلى مجلس الأمن وهي على النحو الآتي:

اولاً: تتوقف السعودية عن مساعدة الملكيين ومنعها لهم من استخدام أراضيها كمراكز لمواصلة الكفاح ضد اليمن.

ثانياً: التزام مصر بالبدء في الانسحاب من اليمن على مراحل وفي أسرع وقت ممكن.

ثالثاً: قبول مصر بعدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد الملكيين بسبب أية مقاومة بدرت منهم قبل فض الاشتباك.

رابعاً: توقف القوات المصرية من القيام بأية عمليات عسكرية على أراضي السعودية.

خامساً: إنشاء منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود بين اليمن والسعودية، لمسافة عشرين كم على كل جانب، يعمل فيها مراقبون محايدون للتأكد من احترام شروط فض الاشتباك، كذلك فسوف يكلفون بتجاوز هذه المنطقة للتأكد من عدم وجود مساندة للملكيين من جانب السعودية ومن انسحاب القوات المصرية بمعداتها من مطارات موانىء اليمن.

سادساً: تتعهد مصر والسعودية، بالتعاون مع ممثل الأمين العام، أو أي وسيط آخر تقبله الدولتان، وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق حول جوانب فض الاشتباك والرقابة عليه.

في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢م احتلت الجمهورية العربية اليمنية مقعد اليمن في الأمم المتحدة، أي بعد يوم واحد من اعتراف الإدارة الأميركية بالجمهورية مما يوحي أن الإدارة الأميركية قد تبنت مبادرة فض الاشتباك بإلحاح. وفي أوائل مارس بدأ المستر (رالف بانش) بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة زيارة إلى اليمن ومصر للاستطلاع ومعرفة الإجراءات التي يمكن اتباعها والتفاهم للتوصل لإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية. في اليوم الأول زار (بانش) تعز وصنعاء ومارب، وخرج بانطباع نُشر في تصريحاته الصحفية؛ «من أن حكومة الجمهورية تسيطر على اليمن، ومن حقها المشروع في طلب المساعدة من

القوات المصرية». لقد كانت زيارة (بانش) تتفق مع مرامي الإدارة الأمريكية من أن مهمة (بانش) ربما لا تكون قد تجاوزت مجرد إجراء تقصي الحقائق. وفي ١٢ يونيو١٩٦٣م وصلت إلى صنعاء الوحدة المتقدمة من بعثة الأمم المتحدة لمباشرة مهامها، ووزعت وحدتها البرية المكونة من ١١٤ فرداً على عدة مراكز في جيزان ونجران وصعده، فضلاً عن الدوريات الجوية لست طائرات يعمل فيها ٥٠ فرداً اتخذت قواعدها في صنعاء ونجران وجيزان، إضافة إلى ستة من المراقبين. وخلال وجود البعثة تم سحب ٢٧٠٠ جندي مصري في سبتمبر، و٤٠٠٠ في نوفمبر١٩٦٣م.

ومع استمرار تنقل السيارات عبر الحدود من السعودية إلى اليمن تحمل سلعاً كما يدعي السعوديون أنها تجارة عادية، غير أنه خلال يناير وفبراير ١٩٦٤م تم مرور عدد كبير من السيارات تحمل الذخائر والأسلحة، واتضح أن عملية الرقابة لم تكن كاملة. في وقت كان يتم فيه سحب ألفي جندي مصري من اليمن خلال تلك الفترة. مما أثبت أن السعودية لم تلتزم بالاتفاقية الرامية إلى توقفها عن دعم الملكيين.

أول دستور جمهوري يعلنه الثوار

رغم المسؤولية الكبيرة التي كانت تواجه ثورة ٢٦ سبتمبر إلا أن خلافاً واضحاً نشب في قيادة السلطة منذ أن وصل الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي فرض نفسه فأصبح نائباً للمشير السلال في مجلس قيادة الثورة ونائباً لرئيس مجلس الوزراء. فضلاً عن استمراره وزيراً للاقتصاد والثروة المعدنية وشغل منصب وزير الخارجية. لقد تفاقم الصراع بين البيضاني والسلال ومجموعة (الضباط الأحرار) رغم المخاطر التي أحاطت بالثورة من قبل أعدائها. كان البيضاني موضع شك لدى الكثيرين في الصف الجمهوري. وجاءت تصرفاته العنجهية، وعدم قدرته على التعامل مع الخصائص اليمنية وبحكم يعده عن التعامل مع حقائق الأوضاع في اليمن لتؤكد ذلك، كان غير قادر على إبداء رأي صائب، عند التخطيط لأي عمل يهم البلاد، وكان الشعور أن صعود البيضاني السريع إلى السلطة يعني أنه جنى ثمار جهود الآخرين دون أن يقدم أي جهد يذكر في الإعداد للثورة. إضافة إلى نهجه الخاطىء حين جعل الصراع الطائفي أسلوباً يمارسه، وهو ما أثار غضب المستنيرين والمثقفين تجاه ذلك المسلك، إضافة إلى سياسته الحادة والمستفزة للسعودية. لقد أوجد صعوده السياسي السريع بؤرة غضب لدى كل الساخطين أو المتعضين من الوجود المصري الداعم للثورة، مما سبب في تذمر داخلي. وفي هذا المناخ وبعد رسوخ العون المصري

الـذي لا يمكن الـتراجع عنه في حالة تنحية البيضاني الذي فرض نفسه باسم مصر في اعتلائه للمناصب القيادية كان لابد من إقصائه. وما أن سافر البيضاني على رأس وفد يمني إلى القاهرة في يناير ١٩٦٣م حتى بعث الرئيس السلال إلى عبد الناصر رسالة يطلب فيها عدم السماح له بالخروج من القاهرة وإبقاءه في مصر بناء على إلحاح مختلف القوى السياسية الوطنية. واستجاب الرئيس عبد الناصر بعد تأكده من عدم شعبيّة البيضاني. وكان أن خرج البيضاني من السلطة، ولكن بطريقة الخروج بمهام ثم لم يسمح له بالعودة، وهي ظاهرة جرت نفسها على الكثيرين بعد ذلك. وفي ١٨ فبراير ١٩٦٣م صدر قرار جمهوري بتجريده من كل مناصبه وألقابه واتهم بالخيانة العظمى.

ولم يكن القرار الجمهوري بتهمة الخيانة على الدكتور البيضاني جزافاً، ففي أغسطس ١٩٦٣م وصل البيضاني إلى عدن لممارسة خيانته للوطن بشكل مكشوف تحت مبرر إنشاء بنك، وكان هدفه هو التحريض على قيام دولة شافعية في المناطق الوسطى، ولكن دعوته تلك واجهت الرفض والاستياء من القوى الوطنية الوحدوية التي تناضل في سبيل تحرير جنوب اليمن وتحقيق وحدة الوطن اليمني. ولم يتورع الغضب الشعبي من رجم البيضاني (بالشنابل)، الأمر الذي أجبره على الرحيل من عدن والعودة إلى القاهرة. وبسبب فعلته الخيانية تلك جرد من الجنسية اليمنية.

في بداية عام ١٩٦٣م دشن العمال في مدينة تعز أول إطار نقابي معلن في تاريخ الشمال اليمني، فقد كان العمال في تعز قد شكلوا نقابة سرية لهم عام ١٩٦١م قبل الثورة، وتولى عدد من العمال شرف قيادة أول نقابة عمالية وهم: عبد الله محمد ثابت، وعلي سيف مقبل، ويحيى عبد الملك، ومحمد إسماعيل سعيد، وعبد المؤمن شعلان، ومحمد الصغير، وعبد المولى النصاري، وناشر القادري، ومجاهد نعمان، ومحمد ناشر حمامه، وحمود غيلان، ومحمد القليقي.

كان العمال قبل الثورة قد أقدموا على ثلاث إضرابات للمطالبة بحقوقهم، ووقفوا مع إضراب الطلبة، وتعرض العديد منهم للاعتقال، وتم القبض على مجموعة منهم. وفور الاعتقالات التي تمت على شكل مطاردات في الشوارع ربط بعضهم بسلاسل في أعناقهم ونقلوا إلى سجن قصر العرضي أمثال: علي عبد الله القباطي، وعلي الهلالي، وحسن الطويل، وإبراهيم شمسان، وعبد الله مقبنه، وأحمد شمسان.. وها هم العمال في بداية عام الثورة الأول يفسح أمامهم مجال تنظيم أنفسهم.

كما تم تأسيس أول مدرسة للمدفعية، والتي شكلت النواة الأولى لسلاح المدفعية.

وخلال عام ١٩٦٣م، صدرت العديد من القرارات التي تنظم المجالات الهامة لتنظيم الحياة السياسية ومؤسسات الدولة، وفي مقدمة تلك صدور الدستور المؤقت، أول دستور يصدر في شمال الوطن في ظل النظام الجمهوري. لقد كانت كلمة (دستور) في ظل النظام الإمامي تهمة تؤدي بالإنسان اليمني إما إلى السجن أو المقصلة، تثير غضب الأسرة الحميدية، وها هي الجمهورية توطد الحياة السياسية بإصدار دستور مؤقت في أبريل ١٩٦٣م، تشكّل من ثلاثة فصول، الأول منه يحدد المنطلقات الأساسية للجمهورية:

* اليمن جمهورية عربية مستقلة ذات سيادة، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية.
* الشعب اليمني يحكم نفسه بنفسه، وهو مصدر جميع السلطات في الدولة.
* الإسلام دين الدولة الرسمي. . والتشريع فيه يستند إلى مبادىء الشريعة الإسلامية الغراء ولا يتعارض معها.

وحدد الدستور المقومات الأساسية للمجتمع اليمني. وفي الفصل الثاني حدد الحقوق والواجبات، ونظام الحكم على أساس أن لا يكون رئاسياً، على أن يتم تشكيل مجلس الرئاسة كهيئة عليا للسلطة، ويتم تشكيل مجلس تنفيذي وجهاز للقضاء، وحدد الدستور مهام واختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضاء.

وعلى ضوء الدستور المؤقت صدر قرار بتشكيل ثاني مجلس للرئاسة شكل من ٢٤ عضواً برئاسة المشير عبد الله السلاّل رئيس الجمهورية[٣٤].

لقد شهد عام ١٩٦٣م تطورات في صلب مهام الحركة الوطنية رغم القرار الذي صدر في ٢٨ مايو ١٩٦٣م الذي يقضي بحظر قيام الأحزاب، وهو القرار الذي لبى إلى حد ما تحسس القيادة المصرية من قيام الأحزاب بسبب الخلاف الذي تفاقم بين مصر والبعث بسبب اضطلاع (حزب البعث) بقيادة حركة الانفصال بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م. ولقد سبب ذلك التحسس من العمل الحزبي إغلاق (المؤتمر الشعبي) الذي أقيم في تعز بعد الثورة كإطار لتنظيم القوى الوطنية لدعم الثورة، ومع ذلك أتاح الوضع الجمهوري المجال أمام نشاط سياسي واسع للحركة الوطنية، وشكل قاعدة للنشاط السياسي لفصائل العمل الوطني التي لها وجود أو امتداد في الجنوب اليمني.

وفي ١٧ يونيو من العام نفسه قام الرئيس عبد الله السلاّل بزيارة مصر، وانطلاقاً من الإيمان بوحدة الهدف بين الشعبين ووحدة المصير عقدت اتفاقية دفاع مشترك وقعها كل من الرئيسين عبد الناصر وعبد الله السلاّل. ويقضي ذلك الاتفاق: «اعتبار كلا الدولتين أي اعتداء مسلح على أية دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها. ولذلك فإنه عملاً بحق الدفاع

الشرعي الفردي أو الجماعي عن كيانهما، تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الأخرى ضد المعتدي عليها، وأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة».

الكفاح المسلح والمأزق البريطاني

بعد قيام الثورة كان (حزب الشعب الاشتراكي)، التنظيم البارز والمؤثر في جنوب الوطن اليمني. وبعد الثورة فتح مكتبين في صنعاء وتعز، وكانت (حركة القوميين العرب) قد تمكنت من تعزيز وضعها التنظيمي في جنوب الوطن، وتوسع تنظيمها في شماله، وبرز العديد من أعضائها في النشاط النقابي والجماهيري، وخاصة الذين شاركوا فعلياً في ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، حين شارك تنظيم الحركة بالثورة منذ ساعاتها الأولى، وشارك أعضاؤها في اعتقال رجال بيت حميد الدين، ونظموا وقادوا المظاهرات المؤيدة للثورة، وانضمت مجاميع منهم في (الحرس الوطني)، وبدأ تنظيمهم يتعزز في صنعاء، وتمكنت الحركة من الجمع بين العمل العلني والسري، وفتح (نادي الشباب الثقافي) في تعز، ودعت إلى تشكيل (المؤتمر الشعبي) كتجمع للحركة الوطنية ولكن ذلك التجمع لم يستمر بسبب اتهامه بالطائفية كوسيلة لوأده.

وكان للحركة صلة مباشرة ـ بل شبه تنظيمية ـ مع رجال القبائل والمشائخ من أبناء الجنوب الذين وصلوا قبل الثورة إلى تعز هرباً من اضطهاد السلاطين والسلطة البريطانية لمعارضتهم المشاريع البريطانية في مناطقهم أمثال الشيخ ناصر السقاف وعبد الله المجعلي، وعوض الحامد وغيرهم. وفي عام ١٩٦١م كانت تدور في أوساط الحركة في جنوب اليمن أفكار مؤداها تشكيل (جبهة قومية) تمهيداً للكفاح المسلح.

وبعد ثورة ٢٦ سبتمبر كُلف قحطان الشعبي بالانتقال من القاهرة إلى صنعاء، وعين مستشاراً لرئاسة الجمهورية لشؤون الجنوب، مما مكنه من الالتقاء بمئات من أبناء القبائل، وخاصة قبائل ردفان والمشائخ وبعض ضباط (جيش الاتحاد) الذين كانوا موجودين في شمال الوطن، ومئات من (الحرس الوطني) الذين عادوا إلى صنعاء تاركين مواقعهم، ونتيجة لتدريبهم السريع وعدم معرفتهم بالمناطق فقد واجهوا صعوبات اضطرتهم للعودة إلى صنعاء بعد أن خاضوا معارك مسلحة في المناطق التي شهدت تمرداً على النظام الجمهوري. كما كان في صنعاء أعداد من أعضاء (حزب الشعب الاشتراكي) و(حركة القوميين العرب)

إضافة إلى حاجة الثورة السبتمبرية الدفاعية باتجاه المناطق الجنوبية حيث يحشد البريطانيون وحداتهم العسكرية ويمكنون (الملكيين) الموجودين في جنوب الوطن من فتح جبهات قتالية بهدف إحكام الطوق على النظام الجمهوري. من هنا وجدت أفكار القيام بالكفاح المسلح لتحرير جنوب اليمن تجاوباً كبيراً، خاصة وأن الظروف باتت مهيأة تماماً. . وأن وجود القوات المصرية يعتبر من العوامل المساعدة للقوى الوطنية في تنظيم نفسها في جبهة عريضة، وفي فبراير ١٩٦٣م بدأت في (دار السعادة) و(قصر البشائر) في صنعاء الاجتماعات التشاورية لتشكيل (جبهة وطنية). . حضرها جمع غفير من القبائل والجنود والضباط وأعضاء (حركة القوميين العرب) و(حزب الشعب الاشتراكي) والمستقلون، وكان العدد لا يقل عن الألف، واستقر الرأي على تشكيل لجنة تحضيرية تتولى الإعداد لمشروع (ميثاق وطني) بصيغة نداء يوجه إلى القوى الوطنية يدعو إلى تشكيل (جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل)، وتم اختيار ١١ عضواً برئاسة قحطان الشعبي[٣٥].

توصلت هذه اللجنة إلى مشروع (ميثاق وطني) في ٨ مارس ١٩٦٣م، ورفض (حزب الشعب الاشتراكي) قيام الجبهة تحت مبرر أن من يريد أن يشارك في المعركة عليه الانضمام إلى (حزب الشعب الاشتراكي)[٣٦] مما أدى باللجنة التحضيرية أن تقدمت بمذكرة إلى الرئيس عبد الله السلّال، حملها ممثلون عن (حركة القوميين العرب) وقطاع القبائل والجنود والضباط الأحرار يطالبون بفتح مكتب للجبهة، وحظي طلبهم بموافقة السلال، وأمر بإغلاق (مكتب حزب الشعب الاشتراكي)، إلا أن ذلك القرار واجه معارضة بعض الشخصيات القيادية في السلطة من أنصار (حزب الشعب الاشتراكي)، ولم تتمكن (الجبهة) من فتح مكتبها. ورغم الصعوبات لم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد وضعت (حركة القوميين العرب) كل ثقلها في تشكيل وإعلان (الجبهة)، ونجحت الدعوة إلى اجتماع آخر عقد في ١٩ أغسطس ١٩٦٣م حضره ممثلون عن:

حركة القوميين العرب، والجبهة الناصرية، والمنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، والجبهة الوطنية، التشكيل السري للضباط الأحرار، وجمعية الإصلاح اليافعي، وتشكيل القبائل.

ما عدا (حركة القوميين العرب) فإن التشكيلات الأخرى تشكيلات صغيرة، بعضها يؤثر عليها أعضاء من (حركة القوميين العرب)، موجودون ضمن تشكيلها، وتشكلت القيادة من (٦) ستة من أعضاء (حركة القوميين العرب) و(٦) ستة يمثلون الفئات الأخرى، وأصدر المجتمعون بياناً أعلنوا فيه قيام (الجبهة القومية) رغم معارضة بعض

الضباط السبتمبريين المتعاطفين مع (حزب الشعب الاشتراكي).

وفي ١٤ أكتوبر تمكنت قبائل ردفان من خوض معركة ضارية مع القوات البريطانية استشهد على أثرها غالب بن راجح لبوزة. وكان بيان (الجبهة القومية) الذي أعلن بداية الكفاح المسلح ومسؤوليتها عن أحداث ردفان قد عزز موقف القوى المؤيدة للكفاح المسلح، وأضعف موقف القوى المترددة، وأوجد استحساناً واسعاً وتأييداً لدى قيادة الثورة السبتمبرية والمسؤولين المصريين، وتمكنت (الجبهة) من الحصول على الدعم السريع بالمال والسلاح لاستمرار الثورة، وفتحت القيادة المصرية معسكراً في (صالة) لتدريب المتطوعين والفدائيين، كان أمر وجودهم سهلاً بعد أن اعتبرت (حركة القوميين العرب) كل أعضائها في جنوب اليمن أعضاء في (الجبهة القومية) بما في ذلك الخلايا السرية التي منها تم اختيار العناصر الفدائية كي تتدرب وتعود إلى مواقعها في المناطق وعدن.

بعد تشكيل (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل) أعلنت أنها ليست تنظيماً حزبياً، بل إنها جبهة مفتوحة أمام كل وطني يؤمن بالكفاح المسلح، وأمام كل جماعة تود المشاركة في النضال شرط أن تقبل الانصهار داخل (الجبهة القومية). وتنفيذاً لذلك قررت (حركة القوميين العرب) تحول أعضائها ذوي الصلة التنظيمية بجنوب الوطن اليمني إلى أعضاء في (الجبهة القومية) وظلت (الحركة) من خلال أعضائها في التنظيم المسيطرة، رغم انضمام ثلاثة تنظيمات سرية صغيرة إلى الجبهة هي: * منظمة الطلائع الثورية بعدن، * ومنظمة شباب المهرة، * والمنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل.

وهكذا صارت (الجبهة القومية) الفصيل المبادر لانتهاج الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني وعملائه.

شهد عام ١٩٦٣م انطلاقة الكفاح المسلح. وإذا كانت (الجبهة القومية) قد نجحت بأن تكون المبادرة إلا أنه في تلك الفترة كان حزب الشعب الاشتراكي يرى أن الكفاح المسلح لم يحن بعد، وذلك ما أكده واحد من قادته وهو محمد سالم باسندوه أثناء الحوار لانتهاج الكفاح المسلح أسلوباً للنضال في جنوب الوطن بقوله: «نحن متأسفون، نحن نرى أن هذا بدري علينا فسيروا على بركة الله ونحن ربما نلحقكم إذا اقتنعنا».

عملت (الجبهة) على توسيع العمل المسلح في المناطق الريفية ومهاجمة المعسكرات البريطانية، وفي الوقت نفسه عملت بالتعاون مع الخبراء المصريين على تدريب صفوف واسعة من المقاتلين على حرب التحرير الشعبية، كما عملت على تدريب الكوادر العسكرية، واختيار أصلب العناصر وأكثرها نضجاً في الوعي السياسي، والتي لها خبرة

تنظيمية لتتولى مهام العمل الفدائي في عدن، وتولى فيصل عبد اللطيف في البداية مسؤولية العمل الفدائي في عدن، ولما كُشفَ تولى عبد الفتاح إسماعيل قيادة العمل الفدائي[٣٧].

ولكي تتمكن (الجبهة القومية) مع توسع نشاطها في إدارة النشاط اليومي للعمل السياسي والعسكري شكلت مجلساً تنفيذياً تشكل من تسعة أعضاء في (حركة القوميين العرب) برئاسة قحطان الشعبي وعضوية: فيصل عبد اللطيف الشعبي، وعلي السلامي، وطه أحمد مقبل، وسيف أحمد الضالعي، وسالم زين، وعلي محمد سالم الشعبي، وعبد الباري قاسم، ومحمد جعفر.

ظهر ثقل ثورة ٢٦ سبتمبر واضحاً، فقد فجرت الطاقات الوطنية في جنوب اليمن، وخاصة في عدن. حيث كانت الجماهير تحتشد في الشوارع تردد الأناشيد الوطنية، وتردد تأيدها للثورة، ونشطت اجتماعات القوى الوطنية وخاصة الحركة العمالية و(حزب الشعب الاشتراكي)، وأوجد تأثير الثورة اضطراباً في صفوف التحالف الاستعماري وحكام الإمارات العملاء. فأخذت بريطانيا تعيد ترتيب الأوضاع على ضوء الظروف التي أوجدتها ثورة ٢٦ سبتمبر، وأدى بها الأمر إلى القيام بمزيد من القمع وتقديم تنازلات شكلية في أسلوب تطور دستوري لعدن والاتحاد الفيدرالي لتعطي الحكام العملاء شكلاً ديمقراطياً مقبولاً، خاصة وأن على مقربة منهم تتحرك ثورة أعلنت عن أهدافها لخدمة الشعب اليمني.

ففي ١٦ ينـاير ١٩٦٣م قام حسن بيومي رئيس (الحزب الـوطني الاتحـادي)[٣٨] بتشكيل وزاري بوصفـه رئيس الـوزراء، [٣٨] اختـار الأعضاء الأربعة والعشرين من بين مؤيديه، وخصص أربعـة وزراء في الحكـومـة الاتحـادية، ومنذ تشكيل الحكومة وجدت معارضة وطنية واسعة.

أما (اتحاد الجنوب العربي) فقد رأى في ثورة ٢٦ سبتمبر نهايته بسبب الاستنهاض الوطني والقومي العارم الذي وجد في عموم الساحة، وتقدم المجلس الأعلى للاتحاد إلى المندوب السامي البريطاني (كيندي تريفاسكس) لإعلان الاستقلال عام ١٩٦٩م، مع حق بريطانيا في تأجير القاعدة العسكرية في عدن وقام المندوب السامي بدوره بنقل الاقتراح إلى لنـدن. لقد قصد العملاء بذلك الاقتراح السريع مواجهة الموقف الذي ترتب على قيام الثورة في صنعاء ولتخدير الشعب وتحقيق استقلال مزيف يفوت على الحركة الوطنية أسباب نضالها.

وكان على بريطانيا أن تتصرف بسرعة، خاصة بعد تشكيل (الجبهة القومية) التي أعلنت حرب التحرير الشعبية حتى الاستقلال، ومع بداية الثورة في ردفان، أيقنت السلطة

البريطانية أنها لا تواجه هذه المرة اضطرابات قبلية عفوية تندلع ثم تخمد، إنها ثورة مسلحة لها سمة الاستمرار، تختلف عن النوعيات التي شاركت في الانتفاضات، فرجال الثورة هذه المرة شباب لا تفرقهم النزعات القبلية أو اختلاف المستويات الفكرية، لقد جاؤوا من كل القبائل ومن كل أنحاء اليمن يجمعهم ولاء واحد للثورة والتنظيم؛ منهم المدرسون والمثقفون والعمال والفلاحون، لقد تركوا أعمالهم وبيوتهم وانضموا إلى الكفاح المسلح.

وللخروج من المأزق رأت بريطانيا أن تجمع أصدقاءها في لندن في ١٠ ديسمبر ١٩٦٣م للتباحث حول مستقبل المنطقة وقانون الانتخاب، والتطور الدستوري، ووضع قاعدة عدن وقيمة إيجارها. وحين كان وفدا عدن والاتحاد من سلاطين ومستوزرين والمندوب السامي البريطاني وبعض المسؤولين على وشك مغادرة عدن إلى لندن في مطار عدن ألقيت قنبلة بينهم قتل من جرائها مساعد المندوب السامي، كما أصيب المندوب السامي بجروح مع عدد من مستشاريه وعملائه. لقد أوجد ذلك الحادث الجريء الذي أقدم على تنفيذه خليفة عبد الله حسن عضو (حزب الشعب الاشتراكي) حالة من الرعب في صفوف العملاء، وعطل اجتماع لندن الذي كان يراد به استباق الأمم المتحدة التي كانت تبحث الوضع في جنوب اليمن ومشاركة الحركة الوطنية بمندوبين عنها وخرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار تصفية الاستعمار في الجنوب اليمني وحق الشعب في تقرير مصيره.

حين نستعرض الأحداث عام ١٩٦٤م سنجد أنها امتداد لما يمكن أن نسميه بالفترة الملتهبة التي تمتد من عام ١٩٦٢م وحتى ١٩٧٠م.

لقد بدأت السلطات الجمهورية في بداية عام ١٩٦٤م بتنظيم سلطات الدولة، وأنشأت معهداً للإدارة لإعداد الموظفين، وأسست العديد من الشركات، وتم تشكيل هيئة سياسية عليا سميت المكتب السياسي كون من تسعة أشخاص برئاسة المشير عبد الله السلال وعضوية كل من:

اللواء حسن العمري، وعبد الرحمن الإرياني، ومحمد محمود الزبيري، ومحمد علي عثمان، ومحمد أحمد نعمان، وعبد القوي إبراهيم حاميم، وعبد السلام صبره، ومحمد مطهر[٣٩].

ويتضح لأي مراقب سياسي أن تشكيل (المكتب السياسي) إنما أريد به إلغاء مجلس قيادة الثورة، وإبراز عناصر سياسية كواجهة ترضي بها المشائخ والقوى الخائفة من القوى الثورية على أمل أن تقتنع بالقيادة التي تدير دفة السلطة على رأس النظام الجمهوري، وعلى أمل أن يحبط ذلك أية انحيازات إلى جانب المعسكر الملكي الذي يبرز على الحدود كقوة

مدعومة بالسلاح والأموال والعون الفني، وله ساحتان تشكل مواقع مفتوحة لنشاطه وهي السعودية تجاه شمال الشمال وبريطانيا باتجاه الجنوب. . حيث تحاول السلطات البريطانية بكل جهودها حماية ذلك (الاتحاد) الذي يُواجه بمعارضة وطنية وشعبية واسعة، ومع ذلك تخطط السلطة البريطانية لتحقيق استقلال شكلي لكيان جنوبي تحكمه القوى التي ترى بريطانيا أنها مخلصة لصداقتها وسوف تتمكن من حماية مصالحها وبقاء قواتها في القاعدة عدن.

وإذا كان ذلك على المستوى الداخلي، فقد كان على قيادة الجمهورية التحرك على المستوى الخارجي على أساس ضمان التأييد للنظام الوطني الجمهوري، والحصول على مساعدات للتغلب على التخلف، وللبناء ودعم الجانب العسكري للتخفيف من العون الكبير الذي تقدمه مصر عبد الناصر.

ومع نهاية شهر مارس ١٩٦٤م زار الرئيس السلال الاتحاد السوفييتي، ووقع على اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين البلدين، تمثل في أن يؤهل الاتحاد السوفييتي الكوادر اليمنية في مجال العلوم المختلفة أهمها المجال العسكري، وفور تلك الزيارة شيد السوفييت أول مدرسة فنية في تعز، وأوفدوا فنيين لتدريب الكوادر العسكرية اليمنية في مركز تعز العسكري، وأوفد الجانب اليمني العشرات من الطلبة اليمنيين للدراسة والتأهيل في موسكو، إضافة إلى تقديم الأسلحة، والمشاريع المختلفة كما تم توقيع اتفاق صداقة مع جمهورية الصين الشعبية.

شكل حضور الرئيس عبد الله السلّال مؤتمر القمة العربي انطلاقة لسياسة الجمهورية اليمنية باعتباره أول رئيس يمني يحضر مؤتمراً في مثل هذا المستوى. . والذي أتاح له فرصة اللقاء بالرؤساء والملوك العرب وشرح أوضاع اليمن. .

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد وجه دعوة إلى الرؤساء والملوك العرب لعقد مؤتمر قمة عربية لمواجهة المخاطر التي تترتب عليها نوايا إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن، وبعد عشرين يوماً من تلك الدعوة عقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر، وتم في ذلك المؤتمر الذي عقد في منتصف يناير ١٩٦٤م العديد من اللقاءات لتنقية الأجواء العربية. وكانت قضية اليمن بشقيه الجمهوري في الشمال والواقع تحت الاحتلال البريطاني في الجنوب موضوعاً للتشاورات باعتبارها القضية التي تصعد المواجهة بين ثلاثة أقطار عربية هي: اليمن ومصر والسعودية، وباعتبار أن الخلافات المحتدمة تشكل عائقاً أمام إرادة العمل الوحدوي. وفي لقاء بين الرؤساء تحدث الرئيس السلال في كلمة مؤثرة

قال فيها متسائلاً: «هل نلام لأننا ثرنا ضد التخلف والظلم والظلام . . كان يجب أن نلام لأننا تأخرنا عن الثورة، وإنني أدعو كل الملوك والرؤساء العرب كي يزوروا اليمن ليروا مدى التخلف الذي فُرض علينا ولكي يطلعوا على موقفنا، وعلى حقيقته».

ومنذ هذا المؤتمر تغير موقف المملكة الأردنية الهاشمية التي أنهت دعمها للملكيين وبـدأت تميل إلى تأييد النظام الجمهوري. وخرج بيان المؤتمر ليشير إلى حدوث محاولات لإزالة التوتر العنيف بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، وتشكلت لجنة مكونة من الجزائر والعراق، مَثَّلَ أحمد بن بيللا الرئيس الجـزائري أحمد المدني كما مثل السامرائي عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي، وفي نهاية الشهر نفسه، يناير، التقى الممثلان الملك سعود والأمير فيصل، وأجريا محادثات بشأن رأب الصدع اليمني، ونقلا إلى الرئيس جمال عبد الناصر وجهة نظر السعودية حول القضية اليمنية.

وفي مارس ١٩٦٤م أعلن عن عودة العلاقات المصرية ـ السعودية بعد زيارة قام بها وفد مصري مكون من المشير عبد الحكيم عامر، وأنور السادات، وأعلن بيان صدر عن السعـودية ومصر والممثلين الشخصيين للرئيسـين الجـزائـري والعراقي تأييد، استقلال اليمن، وحرية شعبه والوقوف ضد كل المحاولات الاستعمارية ضده، وتم الاتفاق على ذلك اللقاء على عقد اجتماع يضم ممثلين عن القوى اليمنية المختلفة. وعلى مستوى الواقع، ومع ذلك فمنذ بداية عام ١٩٦٤م وحتى منتصفه لم تتوقف أعمال التخريب، كما لم يتوقف الـدعم السعـودي للملكيين، بل كان يتصـاعد أكثر، وتجددت هجمات الملكيين خلال شهـري ينـاير وفبراير، وشنوا عدداً من الهجمات على المواقع العسكرية للقوات المصرية والجمهورية على طريقة (اضرب واهرب)، وفي حريب جرت معارك قتالية متقطعة، وكانت أشد المعارك عند محاولة الملكيين السيطرة على حجة والتي منيت بالفشل. . وجرى قطع متقطع لطريق صعدة ـ صنعاء خلال ثلاثين يوماً، ومحاولة لقطع طريق تعز ـ صنعاء بشكل جزئي . . وتعرضت معسكرات قوات الجمهورية العربية المتحدة في الجوف إلى هجمات متفرقة . . ولم يكن صد تلك الهجمات بالأمر الهين بالنسبة للقوات المصرية والجمهورية، فقد جندت كل الإمكانيات العسكرية واستخدمت القوات المصرية سلاح الطيران حتى تم إفشال خطط الجانب الملكي في بسط سيطرته على بعض المناطق وكانت الخسائر فادحة بين البشر في الجانبين، بل إن بعض الفئات القبلية المناوئة مع الملكيين، سئمت استمرار القتال . . وعادت إلى مناطقها.

وهكـذا ما أن أطمأن الجانب الملكي إلى الدعم العسكري والمالي من السعودية، وشكل حكومة في المنفى حتى اعتقد أنه يستطيع أن يحتل مناطق يستطيع أن يقيم عليها نظامه الإمامي الذي أسقطه الشعب اليمني، مما أدى إلى عقد اجتماع ترأسه الأمير محمد بن الحسين في الجوف حضره عدد من العلماء الموالين للإمامة لدراسة إمكانية وضع مسودة لدستور ملكي. . وهو المطلب الذي قدمه الأحرار عام ١٩٤٨م حينما جعلت أسرة بيت حميد الدين من كلمة (دستور) تهمة تؤدي إلى السجن بدون تحديد، أو ضرب رقبة الدستوري قطعاً بالسيف وإفناء حياته إعداماً. وكان غرض الإمام البدر الذي أصبح قصره جرفاً في (القارة) من ذلك هو الكسب السياسي للعلماء والمشائخ، وإيجاد إعلان عن أسلوب حكمه الذي سيكون فيها لو استعاد عرشه الذي هده الثوار. وفي مايو ١٩٦٤م عاود الجانب الملكي الاجتماع الذي ترأسه عبد الله بن الحسن، وحضرته جماعة من المشائخ بجانب العلماء لمناقشة سياسة حكومة المنفى بأن يكون انتخاب الإمام وقيام هيئة استشارية ومجلس للوزراء، وقضاء مستقل. إلا أن تلك الاجتماعات لم تثمر بسبب عدم وجود الأرض التي تقوم عليها مثل تلك السياسة. لقد كان المقدر لهم إيجاد نوع من التماسك والوحدة، وأسلوب جديد للحصول على المزيد من الدعم بالمال والسلاح والإمدادات السعودية، وذلك ما تم لهم فعلاً.

ناصر في اليمن يدعو للوحدة الوطنية . . وينذر بريطانيا

بعد كل التحركات الدبلوماسية المصرية، والوساطة ومشاورات القمة العربية إلا أن الموقف السعودي لم يتغير، ومن خلال الزيارات الميدانية لكل من المشير عبد الحكيم عامر باعتباره القائد العام للقوات المسلحة المصرية والذي زار الجمهورية اليمنية خمس مرات لم يتفقد قواته العسكرية فقط، بل اطلع على ما يتعلق بوضع النظام الجمهوري. . وتكررت زيارة أنور السادات لخمس مرات منذ قيام الثورة اليمنية وإعلان النظام الجمهوري حتى أكتوبر ١٩٦٢م، باعتباره عضو مجلس الرئاسة المصري ومسؤولاً عن شؤون اليمن والخليج فيه. . إضافة إلى زيارة كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة المصري أيضاً. من خلال تلك الزيارات التي اتخذت طابع الاطلاع المباشر على مجمل الأوضاع في اليمن، والمساعدة على حل المعضلات، ودعم المواجهة وفق ما تقتضيه العلاقة اليمنية ـ المصرية والاتفاقيات التي وقعت خلال العهد الجديد، اتضح للرئيس جمال عبد الناصر هول التآمر الذي يهدف

إلى إنهاء الثورة اليمنية ونظامها الوطني الجمهوري خاصة وأن بريطانيا والسعودية يطوقان الجمهورية شمالاً وجنوباً. فالقضية لم تكن مجرد خلق عوائق فقط، بل إن مغزاها هو إسقاط النظام الوطني الجمهوري الذي يشكل مجرد وجوده خطورة على أنظمة وراثية ملكية وسلاطينية ومشيخية في ساحة الجزيرة العربية.

ومن هذا الفهم ولمساعدة الجمهورية لتوحيد صفوفها، ودعم الثورة السبتمبرية وثورة ١٤ أكتوبر في جنوب الوطن اليمني كانت زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للجمهورية العربية اليمنية في الثاني والعشرين من أبريل ١٩٦٤م حين وصل إلى صنعاء في زيارة استغرقت عدة أيام.

كان لتلك الزيارة أهمية بالغة وأثر كبير على مسار الثورة اليمنية نقل خلالها نتائج المحادثات التي أجراها كل من المشير عبد الحكيم عامر وأنور السادات مع السعودية واطلع على حياة الشعب اليمني وأوضاعه.. وأبلغ ما كتب عن تلك الزيارة هو ما كتبه الدكتور عبد العزيز المقالح بقوله:

«وحين زار جمال عبد الناصر اليمن لأول مرة في ٢٢ أبريل عام ١٩٦٤م، ورأى بعينيه آثار الزمن الغابر على وجوه اليمنيين زاد تصميمه على الصمود، وزاد يقينه بانتصار الثورة، وآمن أن ذلك الذي حدث في اليمن قد كان معجزة، ولم يكن ثورة فحسب، وعندما وقف الرئيس عبد الناصر أثناء هذه الزيارة ليتحدث إلى الضباط والجنود في أحد المواقع المتقدمة على الحدود اليمنية لم ينس هذه الحقيقة، ولم ينس أن يذكر جنوده وضباطه الأبطال بمهمتهم الحضارية على أرض اليمن، وبالواقع المتخلف لضحايا الإمامة. لقد قال لهم:

«إنكم ترون هنا الشعب اليمني قد فاتته الظروف في التاريخ فقفلت عليه الأبواب ليُفرضَ عليه التأخر، وهذا الشعب إذا زال عنه التأخر، فإنه يستطيع التعاون مع الشعوب العربية الأخرى وأن يعمل الشيء الكثير».

وفي صنعاء التقى عبد الناصر وجهاً لوجه بجماهير الشعب، القبائل، العلماء، الموظفين، التجار، الضباط، الجنود والشباب، وكعادته تحدث إليهم مفتوح القلب، والوجدان، وذكرهم بماضيهم البعيد حين: «كانت اليمن معين الثورة ضد الطغيان وضد الاستبداد وضد السيطرة.. فبعد الثورة الإسلامية الكبرى سارت اليمن في هذا الطريق ونشرت الإسلام في ربوع آسيا وفي كل بلاد آسيا». «حينما كنت أزور آسيا منذ عدة سنوات وكنت ألتقي بالمسلمين كانوا يقولون إن الإسلام وصل إلى هنا بواسطة اليمن».

«كانت هذه أيها الإخوة رسالتكم ورسالة شعب اليمن الحر. شعب اليمن الثائر

الذي تثقف برسالة محمد بن عبدالله ﷺ وسار بها بين مشارق الأرض ومغاربها لينشرها من أجل الدين، ونجح في رفع راية الإسلام حتى أتت فترة من الزمن تحكمت فيها بهذه البلاد فئة من الطغاة أرادوا أن يحولوا حريتكم إلى إذلال، وأرادوا أن يحولوا كرامتكم وعزتكم إلى تكبيل بالحديد فقاومتم . . ».

ولم ينس عبد الناصر وهو في اليمن أن يلتقي بأبنائها ويتحدث إلى جماهيرها، ولم ينس ذلك العدو الرابض في الجنوب «إن بريطانيا لابد وأن تجلو عن عدن . . إن كلًا من عدن والجنوب أرض عربية وإنه من المستحيل تماماً على بريطانيا أن تُفرقَ بين عرب عن عرب أو يمنيين عن يمنيين».

وفي تعز وأمام عشرات الآلاف المحتشدة في ميدان (العرضي)، وجه عبد الناصر في خطابه إنذاراً لبريطانيا قائلاً: «إن بريطانيا التي تنظر إلى ثورتكم بكراهية وحقد يجب أن تحمل عصاها على كتفها وترحل من عدن، إننا نعاهد الله على هذه الأرض المقدسة أن نطرد بريطانيا من كل جزء من الوطن العربي ولقد بذلنا الدماء وضحينا بالأرواح وحققنا النصر وسنبذل الدماء ونضحي بالأرواح ونحقق النصر كما حققناه في مصر واليمن».

وخـلال زيارتـه أجرى الرئيس عبد الناصر محادثات مع المسؤولين في صنعاء وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عقد اتفاق تنسيق كامل بين اليمن ومصر في جميع المجالات وإقامة مجلس أعلى للتنسيق برئاسة رئيسي البلدين عبد الناصر وعبد الله السلّال. وقد تم الوقيع على اتفاق التنسيق في أثناء زيارة الرئيس عبد الله السلّال للقاهرة في منتصف يوليو ١٩٦٤م.

وفي نهاية شهر أبريل ١٩٦٤م وعلى أثر زيارة عبد الناصر عُقد مؤتمر شعبي في صنعاء أقر دستوراً دائماً للبلاد. وفي بداية مايو تغير اسم الحكومة من المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء برئاسة حمود الجائفي، وعين ستة نواب لرئيس الوزراء[٤٢].

لقـد كانت سمة تلك التشكيلة تمثيلاً للفئات السياسية التي تحتل مراكز قوى من ناحية، ومناطقية من ناحية ثانية. وعلى أية حال كانت الأوضاع السائدة في تلك الفترة تعكس الوحدة الوطنية بالشكل الذي تم فيه التشكيل الوزاري.

أما الوضع في عدن فقد كان حديث عبد الناصر مستوحى من الأحداث السائدة، ففي ردفان تصاعد هجوم الثورة حين قامت مجموعة من جنود جيش التحرير قوامها ١٥٠ مقاتلاً بهجوم متتال على دوريات الجيش الاتحادي حيث كان يعمل جزء من القوة الموجودة في (وادي ربـوة). واتسعت معارك الثوار مع القوات الاتحادية والبريطانية التي تساندها

المصفحات والطائرات، وأعلن عن الخسائر التي قدرت بمقتل ٣٤ جندياً بريطانياً وجنديين من الجيش الاتحادي، وجرح خمسة جنود، وتم تحريك فرقة مشاة إلى قرية جحاف وأخرى نحو الشمال تساعدهم طائرات هوكر هنتر لضرب الطريق على الثوار. . وكان عدد من الثوار قد استشهد وجرح في تلك المعارك.

وسرعان ما تجددت العمليات في الأسبوع الأول من فبراير. . حين أطلق الثوار النار على طائرة بريطانية في منطقة ردفان الجبلية التي تبعد حوالي (٦٠) ميلاً عن عدن، وأعلنت قيادة الشرق الأوسط البريطانية أن القوات البريطانية والعربية قامت بتأمين الجزء الأول من الطريق بممر (ربوه) وأن الطريق إلى مناطق الثوار أصبح ممهداً. إلا أن هجوماً مباغتاً قام به ٢١ من الثوار على دورية من الكتيبة الثانية لجيش الاتحاد في الرابع والعشرين من فبراير، قتل في ذلك الهجوم قائد الدورية، وأصيب أحد الجنود، مما أدى إلى استدعاء تعزيزات لمساندة القوات الحكومية.

وشهدت الضالع انفجار ثلاثة ألغام، الأول على بعد أربع مئة ياردة من مركز الحرس الاتحادي، والثاني في وادي حردبه، والثالث انفجر تحت سيارة لاندروفر كانت تتقدم رتلاً من السيارات العسكرية في طريقها من عدن إلى الضالع.

وفي مارس ١٩٦٤م داهم الثوار دورية من الجيش الاتحادي والبريطاني في قرية (الذنبة) وقتل جندي وجرح أربعة من بينهم صف ضابط وجندي بريطاني، واستمر القتال وأعلنت السلطة مقتل أربعة جنود، ومهاجمة قلعة الثمير ودورية في منطقة (دمنة) قتل على أثرها جندي وجرح آخر.

وفي الثالث من أبريل ١٩٦٤م شن البريطانيون هجوماً بالطائرات على قلعة حريب، ونشرت صحيفة (صوت الجنوب) النبأ تحت عنوان:

ثمان طائرات مقاتلة تدمر قلعة حريب في ١٠ دقائق.

ناطق بريطاني يؤكد عدم وجود للأحياء أثناء العملية.

وفي الواحد والعشرين من أبريل نشرت صحيفة (الأخبار) في عددها (٣٢٢) ما يلي:

كتيبتان اتحاديتان تجوبان منطقة ردفان. . فرقة من المشاة تصل من لندن والطائرات تمطر الثوار بالصواريخ.

وأعلن بلاغ رسمي أن القوات الاتحادية اشتبكت مع مجموعة من الثوار، وأن الطريق بين عدن والضالع ممهد. . فيما أعلنت الخارجية البريطانية أن فرقة من المشاة سوف تصل إلى اتحاد الجنوب العربي لمساعدة القوات الاتحادية حسب طلب تقدمت به حكومة

الاتحاد.

وفي مايو نشرت (فتاة الجزيرة): في صدر صفحاتها العناوين التالية:
- أنظار العالم تتوجه نحو ردفان في ثورتها.
- جيش الاتحاد وقوات بريطانيا في معارك مع الثوار.
- نجدة بريطانية: وصلت كتيبة من بريطانيا لتعزيز جيش الاتحاد بعد أن تبين أنه غير قادر على مقاومة الثوار والمتمردين.
- قصة المعركة الخطيرة التي التحمت بها القوات البريطانية وثوار ردفان.
- صيحة الراعي كانت الفاصلة.
- خمسة من الجرحى البريطانيين يصفون تجاربهم مع ثوار ردفان ويمتدحون تنظيمهم.
- ١٤ قنبلة ثقيلة فوق ثوار ردفان قرب الثمير.
- ١٠٠ شهيد ردفاني. . منشورات تحذر الذئاب الحمر.
- وزير الدفاع البريطاني يتحدث في مجلس العموم عن عمليات الجنوب العربي في ردفان.
- تعزيز طائرات سلاح الطيران لعمليات ردفان.
- مدير العمليات العسكرية البريطانية يزور ردفان.
- إصابة طائرتين بريطانيتين بنيران صاروخ.
- ثوار ردفان يواصلون المقاومة من داخل الجبال.
- اعتقال خمسة إثر إلقاء قنابل يدوية في بيحان.
- ثوار ردفان يعاودون الهجوم بالمدافع وينظمون صفوفهم بعد تراجع.
- انفجار في العوالق.

محاولات عربية لتوحيد الفصائل الوطنية اليمنية

في الوقت الذي عززت السلطات البريطانية مواقعها العسكرية في الحبيلين وردفان والضالع، بدأت بريطانيا تعد لعقد مؤتمر للتطور الدستوري كمحاولة للالتفاف على قرارات الأمم المتحدة، والاهتمام العالمي المتزايد بقضية استقلال جنوب اليمن، والتي أصبحت من القضايا التي تضعها الجامعة العربية في أولويات عملها، ومنذ أن أعلنت السلطة البريطانية

نواياها على عقد مؤتمر لندن في يونيو ١٩٦٤م واجه ذلك المشروع معارضة وطنية أجمعت عليها كل القوى الوطنية ، وفي مقدمتها (الجبهة القومية) التي تقود الكفاح المسلح . وكشف (حزب الشعب الاشتراكي) هدف بريطانيا من ذلك المؤتمر في تزييف إرادة الشعب، وأكد تمسكه بقرارات الأمم المتحدة، ووصف المشاركين فيه بأنهم سلاطين وإقطاعيون ووزراء مفروضون لا يمثلون الشعب، وأن قرارات (مؤتمر لندن) لن تكون ملزمة للشعب.

كانت بريطانيا وهي تعد لذاك المؤتمر الذي حددت موعده في يونيو ١٩٦٤م ، في لندن قد تجاهلت الأحزاب والتنظيمات التقليدية والوطنية المعتدلة ، رغم نهجها السياسي ورفضها الانضواء في إطار (الجبهة القومية) التي تخوض الكفاح المسلح ، فقد كانت تعوِّل على قبول بريطانيا بإشراكها في المفاوضات الهادفة إلى التطوير الدستوري لإحلال الاستقلال.

دفعت تلك الحالة الأحزاب التقليدية والمعتدلة إلى الاستجابة لدعوة الجامعة العربية في منتصف عام ١٩٦٤م التي تهدف إلى التقريب بين جميع الأطراف في العالم العربي، وفي اليمن على وجه الخصوص. . في وقت لم تقطع تلك الأحزاب والتنظيميات التقليدية الأمل في الاتفاق مع حكومة بريطانيا لحل قضية جنوب الوطن بالطرق السلمية.

وفي بداية يوليو ١٩٦٤م عقد لقاء لممثلي مختلف الأحزاب والقوى السياسية التي تنشط خارج إطار (الجبهة القومية) وحضر ذلك اللقاء ممثلون عن:

حزب الشعب الاشتراكي، وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي، والمؤتمر الشعبي في حضرموت، والاتحاد الشعبي الديمقراطي. ومن السلاطين: علي عبد الكريم، وأحمد عبد الله الفضلي. ومن المشائخ : محمد أبو بكر بن فريد. ومن أعضاء المجلس التشريعي بعدن: عبد القوي مكاوي، وعمر شهاب.

خرج ذلك اللقاء ببيان يؤيد النضال في جنوب اليمن، ويشجب مؤتمر لندن، ويطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وحقق ذلك اللقاء ما أرادته الجامعة العربية وهو الوقوف صفاً واحداً لمواجهة الاستعمار ودعم النضال ضده. وخلال الشهر نفسه عقدت التنظيمات التي تنشط خارج الجبهة القومية لقاءات للتنسيق فيما بينها تخلف عن حضورها تنظيمان هما الاتحاد الشعبي الديمقراطي والمؤتمر الشعبي ـ حضرموت، وتمت عدة لقاءات بين: حزب الشعب الاشتراكي، وحزب رابطة الجنوب، وهيئة تحرير الجنوب، وهو تنظيم ظهر دون إعلان يقوده محمد عبده نعمان. وعدد من السلاطين: علي عبد الكريم، أحمد عبد الله الفضلي، محمد عيدروس اليافعي، والشيخ أبو بكر بن فريد. وبحث في تلك اللقاءات تشكيل إطار تنظيمي.

وبعد مؤتمر القمة الثاني الذي أقر دعم حركة التحرر في جنوب اليمن وعُمان، ونادى بتصفية الاستعمار واصل ممثلو التجمع الوطني لقاءاتهم التي تمخضت عن اتفاقهم على دستور لمنظمة تسمى منظمة (التحرير)، حدد قيادة مكونة من (٢١) عضواً، وأن تكوين المنظمة على أساس من عدم حل التنظيمات والهيئات لنفسها، وهو يعني توحيد النضال وقيام قيادة مشتركة. وتحدد أعضاء المنظمة من التنظيمات التالية:

حزب الشعب الاشتراكي، وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي، وهيئة تحرير الجنوب اليمني.

ومن الشخصيات: السلطان علي عبد الكريم، والسلطان أحمد عبد الله الفضلي، والشيخ محمد عيدروس اليافعي، والشيخ محمد أبو بكر بن فريد العولقي.

وترك الدستور الباب مفتوحاً أمام الهيئات والشخصيات الوطنية الراغبة في الانضمام. وتم تكوين قيادة من (٢١) عضواً وقيادة تنفيذية من:

محمد علي الجفري ـ عن رابطة أبناء الجنوب، وعبد الله الأصنج ـ عن حزب الشعب الاشتراكي، ومحمد عبده نعمان ـ عن هيئة تحرير الجنوب اليمني، والسلطان علي عبد الكريم ـ سلطان لحج، والسلطان أحمد عبد الله الفضلي، والشيخ محمد أبو بكر بن فريد العولقي، والسلطان محمد بن عيدروس اليافعي.

لم يشارك عبد القوي مكاوي في قيادة المنظمة بسبب أنه في مارس ١٩٦٤م قبل تشكيل وزارة لولاية عدن برئاسته بناء على طلب المجلس التشريعي، وكانت السلطة البريطانية قد اختارته لقربه من (حزب الشعب الاشتراكي) مشيرة إلى إمكانية التقارب مع الحزب في حين كانت الصحف تنشر أنباء المعارك وتضمنت عناوينها بعضاً عن تلك الأنباء نوردها كمؤشرات وثائقية لتلك الفترة من الكفاح الوطني لتحرير جنوب الوطن بقيادة الجبهة القومية:

* القوات العسكرية المشتركة تشن هجمات من مختلف الجهات لإخضاع الرجال المتمردين.
* العثور على مئة لاجىء في كهوف الجبال والقرى المهجورة ونقلهم إلى مركز الثمير.
* القوات العسكرية المشتركة تواصل توغلها في منطقة ردفان.
* وصول مئة جندي من الجيش الاحتياطي للطوارىء.
* وزير المستعمرات يسأل عن الموقف في ردفان.
* مقتل جندي بريطانية وإصابة أربعة في (جبلية) في ردفان.

* انفجار في مبنى المندوب السامي في مدينة زنجبار.
* انفجار لغم تحت سيارة في ولاية دثينة.

وفي يوليو وأغسطس نشرت الصحف العناوين التالية:

* القوات البريطانية والاتحادية تبسط سيطرتها على أراضٍ كانت للمتمردين خلال الأسابيع الماضية.
* مركز الحرس في مودية يتعرض لهجمات الثوار.
* ثلاث قنابل تنفجر في العوالق العليا.
* انفجار صاروخ خلف البنك الشرقي بمدينة عدن.
* (الجبهة القومية) تعلن عن مقتل عشرة جنود بريطانيين وضابط في العواذل.
* المتظاهرون في سيئون يرمون البوليس بالحجارة والبوليس يطلق النار.
* الحرس الاتحادي يلقي القبض على جماعة أثر إطلاق مدفع بازوكا على مبنى المجلس التشريعي في مودية.
* راديو القاهرة يعلن: إن ثوار ردفان أسقطوا طائرتين.
* اكتشاف قنبلة زمنية في مبنى سكارتارية حكومة الاتحاد.
* تحطم عربة حمول بسبب انفجار لغم في الحسوة.
* اصطدام طائرة هليوكبتر ومقتل ملاحيها الثلاثة. الهليوكبتر تابعة للسرب ٢٦ لسلاح الطيران الملكي البريطاني.
* قنبلتان زمنيتانِ عثر عليهما في وحدة سلاح الطيران في مكيراس.
* انفجار لغم ومقتل جندي بريطاني في ردفان.

ومن التطورات الهامة في أحداث جنوب الوطن اليمني أن (حركة القوميين العرب) أعلنت في بداية عام ١٩٦٤م عن ضم تنظيمها السري إلى (الجبهة القومية)، وهو الأمر الذي مكن المجلس التنفيذي من اختيار العناصر الصلبة من أعضاء الخلايا التي تم تدريبها وإعادتها إلى مواقعها، وخاصة إلى مدينة عدن، وفُرغتْ عناصر فدائية لتخزين الأسلحة، ساعدها في ذلك التربية التنظيمية الحديدية للحركة.

كان ذلك الإعداد يهدف إلى نقل العمل المسلح إلى عدن حيث القواعد البريطانية بعد أن طوقتها السلطة البريطانية بحزام من خلال الأنظمة السلاطينية والمشيخية الإقطاعية العميلة لحمايتها. وكان بمقدور بريطانيا التزام الصمت حول معارك التحرير التي تدور في جبال الأرياف لكنها لم تستطع كتمان العمليات الفدائية في عدن.

وخلال عام ١٩٦٤م، تزايد النشاط العسكري للجبهة القومية، وكان لابد لقيادتها التنفيذية التي توزعت إلى إدارة مكاتب تابعة للمجلس التنفيذي للشؤون العسكرية، والإعلامية والدعائية، والسياسية، والمالية، ومكتب لشؤون الأمن. وفي القاهرة فتحت الجبهة القومية مكتباً سياسياً، وإعلامياً وكونت قيادتها من: قحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف، وعلي أحمد السلامي، وطه أحمد مقبل، وسيف أحمد الضالعي، وسالم زين، وعبد الباري قاسم، وعلي محمد سالم الشعبي، ومحمد جعفر. ومثل فرع (حركة القوميين العرب) اثنان هما: عبد القادر سعيد، وعبد الرحمن محمد سعيد، ومع تعاظم النضال المسلح عملت (الجبهة) على تشكيل وتطوير هيكلها التنظيمي.. وحددت لكل جبهة نظاماً داخلياً موحداً وإلزامياً لجميع المقاتلين. وفتحت خمس جبهات قتالية في المنطقتين الشمالية والغربية والوسطى، وفي الفضلي، والضالع والحواشب. ومع بداية عام ١٩٦٥م أضيفت ثلاث جبهات: الواحدي، ويافع، والعوالق. وأول ما فعلته هو تشكيل لجان إصلاح وهي اللجان التي تحولت إلى لجان شعبية، وبعد أن أنهت الجبهة القومية إعدادها كان لابد من أن تبدأ العمليات الفدائية في عدن. وعن تلك البداية كتب عبد الفتاح إسماعيل الذي تولى قيادة العمل الفدائي بعد فيصل عبد اللطيف: «بالرغم من نقاط التفتيش وعشرات الأميال من الأسلاك الشائكة تمكنا من إدخال السلاح إلى عدن، تارة مغامرة بالسيارات، وتارة أخرى على الجمال التي كانت تنقل القصب والأعلاف والخضروات من المزارع إلى سوق عدن. وفي داخل المدينة كنا نقوم بصنع القنابل البلاستيكية من بعض المواد الكيمياوية».

وهكذا نقل العمل الفدائي إلى عدن. في يونيو ١٩٦٤م حين هز انفجار مروّع مقر المجلس الاتحادي في مدينة الاتحاد - العاصمة -. وفي أغسطس اندلع الكفاح الفدائي في عدن وعدن الصغرى والشيخ عثمان والمنصورة، ووصل انفجار القنابل إلى مراكز الشرطة، وعلى الدوريات البريطانية. وبدأ الفدائيون بضرب بيوت ونوادي البريطانيين. وفي نوفمبر ١٩٦٤م حين وصل إلى عدن (انطوني جرينوود) وزير المستعمرات وشؤون الكومنولث الذي أفصح عن سياسة الحكومة البريطانية الجديدة بعد فوز (حزب العمّال) في أكتوبر ١٩٦٤م التي تهدف إلى: «تسليم السلطة في عدن وبقية المناطق إلى حكومة يشكلها (المؤتمر العمالي) ويشترك فيها بعض الساسة المجريين من العدنيين».

وأثناء حفل الاستقبال الذي أقامه المندوب السامي البريطاني على شرفه دوت أصوات الانفجارات في الشارع الرئيسي في المعلا حيث يسكن الضباط الإنجليز، وخلال الأسابيع الستة التي انقضت على زيارة وزير المستعمرات تصاعدت العمليات الفدائية..

وحسب اعتراف السلطات البريطانية التي أعلنت أن (١١) حادثاً وقع في عدن قتل من جرائها اثنان وجرح ٣٤ شخصاً. وحسب المعطيات البريطانية أن ٣٦ عملية فدائية نفذت خلال عام ١٩٦٤م قتل وجرح أثناءها ٣٩ شخصاً، أثناءها داهمت السلطة البريطانية بعض أماكن العمل الفدائي واعتقل عدد من الفدائيين، وما أن اكتشف فيصل عبد اللطيف كقائد للعمل الفدائي حتى نقل إلى الريف وتولى عبد الفتاح إسماعيل القيادة. . ولم يكن أمام قيادة العمل الفدائي إلاّ إنزال ضربة قاصمة بموظفي دائرتي المخابرات البريطانية والمحلية. ونجح الفدائيون في تصفية عدد من العملاء البريطانيين والمحليين من الخونة، وهو ما خلق حالة من الحماية للثوار، وأصيب المستعمرين بالهلع من جراء تصاعد ثورة التحرير الوطنية والعملية النضالية على نطاق أوسع.

أما في شمال الوطن اليمني، وبعد تشكيل الحكومة الجديدة في بداية مايو- يوليو ١٩٦٤م قام الرئيس عبد الله السلاّل بزيارة لمصر أجرى خلالها محادثات مع قيادتها، ووقع مع الرئيس جمال عبد الناصر اتفاقية تنسيق كامل في جميع المجالات، وشكل مجلس تنسيق بين الجمهوريتين اليمنية والمصرية برئاسة رئيسي البلدين. . على أساس قطع الطريق أمام السياسة السعودية التي تتذرع في دعمها للملكيين بسبب وجود القوات المصرية في اليمن. . في تلك الأثناء كانت عصابات الملكيين قادرة أن تقوم بأعمال تخريبية في نسف الطرق بعد أن زودت ودربت على استعمال المتفجرات، وجرت محاولة باتجاه حجة مرة ثانية إلاّ أنها قمعت بشدة من قبل القوات الجمهورية والعربية المصرية. . ومني الملكيون بهزيمة نكراء أجبرتهم على الاعتراف بمقتل الأمير علي بن الحسن و٢٥٠ من أعوانهم، بالإضافة إلى خسائرهم في العتاد، وتمت مطاردتهم في (السودة). وفي صعدة تراجعت عصاباتهم إلى الخلف، فقد كانوا في تلك المعارك يستعملون المدافع الآلية المضادة للطيران، ومدافع الميدان، وهي من العتاد الجديد الذي زودوا به من قبل السعودية بعد أن تم استدعاء مرتزقة أوروبيين لتدريبهم. . ومع ذلك فقد سيطرت القوات الجمهورية والعربية المصرية على المواقع المرتفعة بعد حملة تطهير شاملة. .

وكان على العصابات الملكية أن تسترد أنفاسها، وطوال أشهر استمرت الإمدادات تصلهم من السعودية بشتى السبل والأساليب لتعويض خسائرهم بما يمكنهم من الاستمرار في المواجهة.

ولم تتوقف مسيرة التآمر على الثورة والجمهورية، ففي يونيو وقعت وثائق بيد السلطات الجمهورية، كشفت إنزال الأسلحة للملكيين بالمظلات، ووجدت خطابات

موجهة إلى الرائد (كوير) بالإنجليزية كانت موجهة من النقيب طيار (أنطوني بويل) الذي كان يعمل مع المندوب السامي البريطاني بعدن. وبعد أن اعترف متحدث رسمي بريطاني بأن تلك الخطابات صحيحة، وكُشف فيها بعد «أن المرتزق البريطاني كان يعمل مستشاراً عسكرياً للإمام المخلوع البدر».

وعاد الملكيون إلى معسكراتهم في السعودية واستعادت الجمهورية السيادة على الجبال وتم الاستيلاء على كميات هائلة من العتاد الحربي تم عرضها على الصحفيين الأجانب في صنعاء والمدن الأخرى. ورغم تلك الهزيمة إلاّ أن الجانب الملكي مضى في إعادة تنظيم صفوفه المبعثرة على طول الحدود السعودية. وأنيط بالمرتزقة من الفرنسيين والبلجيكيين والبريطانيين والأميركان الذين كان معظمهم معلمي أسلحة، مهام تدريب فرق على أساس أن يخدم المتدربون لعدة سنوات أقلها عام، وتولى كل قائد ملكي قيادة فريق أو مجموعة للقيام بهجمات مباغتة، وعمليات تخريب، وجاء الدعم من السعودية وبريطانيا، وتلقت العصابات الملكية مدافع مورتر ومدافع ارتداد عيار ٧٥ ملم، وسافر محمد بن الحسين إلى إيران لجلب المزيد من المساعدات العسكرية ومدربين، وجاء زيادة العون المالي والعسكري السعودي أكثر فأكثر بعد أن قبل الجانب الملكي التعاون مع الجمهوريين المنشقين. ففي تلك الفترة أعلن عن نشاط (اتحاد القوى الشعبية) برئاسة إبراهيم الوزير وهي المجموعة التي أطلق عليها القوة الثالثة، والتي رفعت شعار التسوية السياسية تحت شعار (لا جمهورية ولا ملكية)، بل دولة إسلامية، ووجدَ ذلك التنظيم التأييد الكامل من السعودية. وفي الإسكندرية، وعلى هامش مؤتمر القمة الثاني في سبتمبر ١٩٦٤م جرى لقاء بين الرئيس جمال عبد الناصر والأمير فيصل نائب الملك، وحضر ذلك اللقاء الرئيس العراقي عبد السلام عارف والجزائري أحمد بن بيللا لبحث القضية اليمنية، وفي المحادثات المصرية ـ السعودية اشترك كل من الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والمشير عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، أسفرت عن اتفاق يقضي على ما يلي:

أولاً: عزم الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والمملكة العربية السعودية على التعاون التام في حل الخلافات القائمة بين الأطراف المختلفة في اليمن وتصميمها على منع الاشتباكات المسلحة.

ثانياً: أن تقوم الدولتان بالاتصالات اللازمة، وتتوسط لدى الأطراف المعنية لتهيئة جو من التفاهم للوصول إلى حل الخلافات القائمة بالطرق السلمية على أن تستمر هذه الاتصالات إلى أن تزول تلك الخلافات وتستقر الأمور في اليمن.

ثالثاً: تمسُّك الدولتين بالتعاون التام والتأييد المتبادل بينهما في جميع الميادين والظروف مادياً ومعنوياً.

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٦٤م، أعلن رسمياً في القاهرة والرياض عن عقد لقاء سري يضم الأطراف المتنازعة من اليمنيين لحل قضية بلادهم، وإيقاف الحرب الأهلية، وجاء ذلك الاتفاق على ضوء الاتفاق بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل الذي أصبح ملكاً بعد أن أقصى الملك سعود، ويقضي ذلك الجانب من الاتفاق والذي لم يعلن عنه حينها، ترتيب لقاء تمهيدي لبلورة مشروع تسوية شاملة للقضية اليمنية. وبذلك كان لقاء أركويت في ١٩٦٤/١٠/٢٩م[41] بين الجانب الجمهوري الذي مثله: محمد محمود الزبيري، والملكي الذي مثله: أحمد محمد الشامي. ومن عجائب ذلك أن يلتقي الزميلان اللذان بدأا حياتهما السياسية عام ١٩٤٤م، حين هربا من تعز إلى عدن حيث تم تأسيس (حزب الأحرار)، وكان الاثنان في قيادة (الحزب)، وفي عام ١٩٤٨م، كان الشامي من عناصر (الأحرار) النشطين، واشترك في الثورة الدستورية وقضى خمس سنوات في سجن حجة، ثم أطلق سراحه وعمل مستشاراً لولي العهد البدر في تلك الفترة، وبعد الثورة أصبح وزير خارجية حكومة الإمام البدر في المنفى - أو بالأصح في السعودية.

وخلال ذلك اللقاء اطلعا على الجانب غير المعلن في اتفاقية الإسكندرية الذي تضمن:

* وقف إطلاق النار، وعلى أن تسود هدنة خلال ستة أشهر تمتنع السعودية خلالها عن تزويد الإمام والملكيين بأي دعم مادي أو معنوي، كما تبدأ حكومة الجمهورية العربية المتحدة - مصر - بسحب قواتها العسكرية.

* يسعى كل من الجانبين - مصر والسعودية - على استبعاد الإمام محمد البدر واستبدال الرئيس السلال بشخصية مقبولة لدى الأطراف الملكية.

* تشكيل حكومة جديدة يشترك فيها بعض العناصر الملكية من غير أبناء أسرة بيت حميد الدين.

وحضر ذلك اللقاء مراقبون من مصر والسعودية، وأصبح وقف إطلاق النار نافذاً ابتداء من نوفمبر ١٩٦٤م.

وناقش الطرفان عقد مؤتمر وطني مكون من الجانبين يعقد في مدينة يمنية يضم ٦٣ عالماً و٦٣ من المشائخ، وتشكيل لجنة تحضيرية من ١٨ عضواً على أن يتم عقد المؤتمر في إحدى المدن اليمنية، في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٤م، وعلى أن يتولى ذلك المؤتمر

وضع أسس وشروط تسوية الخلافات القائمة، ومطالبة مصر والسعودية على المساعدة في تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه.

بعد عقد ذلك اللقاء ساد وقف إطلاق النار، وهو ما أتاح الفرصة للجانب الملكي في كسب الوقت واستعادة قواه بعد الهزائم التي مني بها ومكنته تلك الفرصة من التدريب والإعداد، وكان لهم خرق وقف إطلاق النار واستعادة بعض المواقع السابقة.

ومن الأمور البديهية أن تظل مثل تلك الاتصالات خافية عن قيادة النظام الجمهوري والعناصر السياسية، وهو الأمر الذي أثار حفيظة البعض، وفسره تآمراً.. ولم يكترث به البعض الآخر، إما عن رضى أو ترقب للنتائج، ومع ذلك فقد أوجد شرخاً في الجانب الجمهوري كان نتيجته استقالة الأستاذ أحمد محمد نعمان، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، ومحمد محمود الزبيري من مناصبهم، وهو ما عبر عن خلاف احتدم في قيادة النظام الجمهوري.

المؤتمرات وتقويم الحلول الوطنية

حين نستعرض الأوضاع في ساحة الوطن في عام ١٩٦٥، يمكن أن نسمي ذلك العام عام المؤتمرات في عموم الوطن اليمني.. ففي الأول من يناير منه عقد العمّال مؤتمرهم وشكلوا نواة لاتحادهم العمّالي.

إذ لم يكن النظام الإمامي يسمح بفتح ناد رياضي فما بالكم في قبوله بتشكيل منظمات جماهيرية، لذلك لم يعان الشعب اليمني في شمال اليمن من العزلة الخارجية، بل لقد عانى من العـزلة الداخلية، وهي انعدام التواصل لعدم شق الطرقات بين المدن الرئيسية إذا استثنينا طريق الحديدة ـ صنعاء، وعزله داخل المدن لانعدام النوادي أو الجمعيات. وبقيام ثورة ٢٦ سبتمبر فتحت آفاق رحبة لتطور نضال الطبقة العاملة حيث أمكن تكوين نقابات وفتح مقر (للاتحاد العام). وللحركة النقابية العمالية ماض نضالي، وهي ليست منفصلة عن خبرة ونضال الطبقة العاملة في جنوب اليمن، بل كان نشوء الحركة الثقابية مدعوماً بخبرة العمّال الذين انتقلوا من عدن إلى صنعاء أو عادوا من المهجر. وبدأ العمّال في تشكيل نقابة سرية لعمّال مشروع طريق المخا ـ تعز ـ صنعاء. تلك النقابة التي قامت بإضرابات لأثبات حقوق العمّال.. واشتركت في دعم إضراب الطلاب المشهور.. بل واشتركوا مع الطلائع العسكرية في اعتقال العناصر الرجعية، وشارك العمّال في الدفاع عن الثورة والنظام

الجمهوري، فقد كان العمّال على رأس المظاهرات التي انطلقت في شوارع المدن تعبر عن تأييدهـا المطلق لقيام الثورة، وكانت تعبئة الجماهير وتحريضها سياسياً للدفاع عن النظام الجمهوري عملاً يومياً. وكان ثلاثة أرباع فرق (الحرس الوطني) التي توجهت إلى الجبهة من العمّال، وعند اشتداد التآمر الرجعي الاستعماري على الثورة رفع العمّال شعار: (يد تبني ويد تحمل السلاح)، وتحت هذا الشعار جُنِّدت القوى الوطنية للذود عن سلامة الوطن وسيادته وانتصار الثورة.

وفي يوليو من عام ١٩٦٦م تم استكمال الاتحاد بعد أن تشكل من سبع نقابات، لعمّال الكهرباء، والطيران، والمهن الحرة، والطرقات، وعمال المخاء، ونقابة المطاعم والمخابيز، ونقابة السواقين. وانتخب العمّال قيادة لاتحادهم العمّالي العام تشكلت من: علي سيف مقبل، الأمين العام، ومحمد إسماعيل سعيد نائب الأمين العام، وعبد الجبار قائد المسؤول الثقـافي، وعبد الله راشد المسؤول المالي، وعبد الله محمد ثابت، وناشر القادري، وعبد القوي شعلان، ومجاهد نعمان، وعبد الله الحرازي، وحمود غيلان، ومحمد عبد الجبار عبد الحق، ويحيى عبد الملك، وأحمد فارع النجاده، وعبد الإله شاهر.

وفي يناير ١٩٦٥م وبعد استقالة الأستاذ محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان وعبد الرحمن الإرياني، كلف الرئيس السلاّل اللواء حسن العمري بتشكيل وزارة جديدة، ولم تكن الجبهـات صامتة. لقد استأنف الملكيون نشاطهم وتمكنوا من يناير حتى أغسطس ١٩٦٥م من تحقيق نجاحات واضحة. ففي يناير استولى الملكيون على جبال رازح وعلى سلسلة جبلية أخرى شمال شرقي صنعاء بعشرين ميلاً، وصدوا محاولات القوات المصرية والجمهـورية من التغلغـل إلى المنـاطق التي سيطروا عليها. وأعلن الملكيون عن خسائر فادحة، فقد ادعوا أن القتلى بين صفوف الجنود المصريين ٥٠٠ جندي وأسروا ٣٣٥ من المصريين واليمنيين، وأن خسائرهم مئة قتيل وجريح. وكذب المشير عبد الحكيم عامر، تلك الأرقام. وصرح أن خسائر القوات المصرية منذ أن وطئت أرض اليمن وحتى تلك الفترة بلغت ٥٠٢ جندي و١٠٥ ضابط.

ومن فبراير من العام نفسه وحتى مارس، وبعد توقف لفترة بسيطة حقق الملكيون السيطرة على مواقع جديدة، ففي ١٠ مارس تم لهم السيطرة على حريب بعد أن تمكن الملكيون من إيجاد تحالف مع بعض القبائل التي غيرت ولاءها بعد هزيمة الحامية المصرية القليلة العدد في مدينة حريب مما رفع الروح المعنوية لدى الملكيين وحلفائهم.

وإذا كانت أوضاع الجانب الملكي قد انتعشت فإن قيادة النظام الجمهوري عملت

مع القوات المصرية لمواجهة ذلك الهجوم والمدعوم من السعودية والإنجليز، في وقت كانت الأوضاع السياسية في الجانب الجمهوري تسير في منتهى الإرباك بسبب التعارضات التي بدأت منذ قيام الثورة وسرعان ما هيمنت على السلطة المركزية وتحولت إلى صراع خفي احتدم بين القوى الجديدة أو ـ الطبقة الوسطى ـ التي أعدت وفجرت الثورة والتيار التقليدي من عناصر (الأحرار) والذي يملك تأثيرا كبيراً على مشائخ القبائل والتجار ورجال الدين والعلماء.. كانت هذه الفئة هي التي يستعان بها عند الحاجة، وفي تعز في أكتوبر ١٩٦٤م تمكن رجال التيار التقليدي من إثارة النعرة الطائفية، والذي اعتبر أن مشكلة اليمن عبر التاريخ ما هي إلا وجود ظلم طائفي بسبب تركيز السلطة في صنعاء. وهو ما يماثل ما كان يتبعه النظام الإمامي، وطالب رموز هذا التيار الطائفي الذي اندفع وراء تحريك فتنة لم يكن القصد منها سوى تحقيق مصالح لمراكز القوى المشيخية وكبار التجار بتقسيم السلطات، وصدر كتيب يرتب تلك الأفكار القائمة على تقسيم السلطة بين الشوافع والزيود ـ المناصب الرئيسية في الجيش، والرئاسة والوزارات، والحقيقة لم يكن ذلك المحور الطائفي ببعيد عن المحور ـ الإقطاعي القبلي. وقد حاول البيضاني ـ المجرد من كل مناصبه والمطرود من اليمن ـ الإيغال في بث الدعاية لتلك الأفكار الطائفية التي حاولت التبرم من الوضع القبلي في الشمال، ونسبوا تعثر الثورة إلى الاجتذاب الملكي لتلك القبائل وإشعالها للحروب لاستنزاف الطاقات.. لكن ذلك التمرد الطائفي أحبط في المهد وبسببه فقد عبد القوي حاميم حياته مع مجموعة من أصحابه.

في الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٥م شكّل اللواء حسن العمري، وزارة مكونة من ٧ مشائخ وأربعة ضباط ـ وتاجر ـ وقاضيين ومثقفين، واستبعد من السلطة ثلاثة رموز لحركة الأحرار بسبب استقالتهم وهم الزبيري والإرياني والنعمان.. وفي تلك الأثناء، ومع اتساع الحرب جند الزبيري نفسه للخروج إلى القبائل في حاشد وبكيل، لنشر التوعية ولبلورة فكرة عقد مؤتمر في (عمران) ودعا إليه حشداً كبيراً من المشائخ والقبائل وشخصيات، عسكرية ومدنية تتسق رؤيتهم السياسية.

وفي الأسبوع الأول من مايو انعقد في مدينة عمران[42] مؤتمر ترأسه الأستاذ محمد محمود الزبيري، ومن الشخصيات التي حضرته الأستاذ أحمد محمد نعمان، والشيخ أمين أبو راس، والشيخ عبد الله الأحمر الذي كان وزيراً للداخلية في الحكومة. وحضر المؤتمر حشد كبير من المجمهرين والملكيين. وخرج المؤتمر ببيان تضمن مقررات المؤتمر وهي:

* التأكيد على الإيمان بالنظام الجمهوري.

* نبذ العنف وعدم اللجوء إلى استعمال السلاح في حالة وجود خلافات أو الخيانة.

* الضمان للفارين والمغرر بهم وصيانة الأعراض والأموال.

* تكوين جيش شعبي قوامه ٢٨ ألفاً (مبندقاً) على أن يكون مقره عمران مع القوات الرسمية لمواجهة من لا يستجيب لقرارات المؤتمر.

وطالب المؤتمر الحكومة:

* تخصيص معتقلات، وإلغاء عقوبات العهد البائد (القيود)، واستنكر المؤتمر الاعتداءات البريطانية على الحدود وما تذيعه إذاعة عدن من ترويج انفصالي، وأحاديث البيضاني ـ المسحوب الجنسية.

* وحيًّا المؤتمرين الرئيسين السلّال وعبد الناصر و(المؤتمر العمّالي) و(حزب الشعب الاشتراكي) لنضالهما ضد الاستعمار والانفصاليين، ودعا المؤتمر شعوب ودول ومنظمات العالم النظر إلى مؤامرات الاستعمار والرجعية، وأكد أن جيش مصر جاء اليمن لحماية الحدود من العدوان.

* النظر برواتب المسؤولين وزيادة القطعيات ـ الخصم ـ على من له رواتب عالية.

* تحويل مجلس المشائخ إلى مجلس للشورى بإضافة عدد من العلماء إلى عضويته.

* تحويل المحكمة العسكرية إلى محكمة شرعية.

* رفع القيادات العسكرية عن المدن التي لا تحتاج إلى عمليات.

* النظر بالرتب العسكرية.

وانتخب المؤتمر أمانة عامة تتولى التعقيب على قراراته، واعتبر عضوية المؤتمر مؤقتة إلى حين انتخاب مجلس الشورى، وحدد اجتماعات المؤتمر كل ستة أشهر، وكلف أمانته العامة إعداد قانون مشروع ميثاق إلى اجتماعه القادم.

وأهم ما طالب المؤتمر من رئيس الجمهورية إصدار دستور جديد وتكوين مجلس الوزراء بصلاحيات، وكلف الزبيري ـ أبو الأحرار ـ أن يعين مجلساً للوزراء ويحملونه هذه المسؤولية بالنيابة عن المؤتمر ويشددون في سرعة التنفيذ.

وما أن عاد قاد المؤتمر إلى صنعاء حتى بعثوا العقيد حسين الدفعي إلى القاهرة لعرض القرارات على الرئيس السلّال الذي كان في زيارة علاجية وإلى القيادة المصرية. ومن القاهرة أبرق الدفعي إلى الزبيري يبلغه بموافقة الرئيس السلّال على القرارات ما عدا تشكيل مجلس الشورى والوزراء اللذين يحتاجان إلى دراسة. . واشتاط الكثير من الذين حضروا مؤتمر عمران غضباً لإيمانهم أن قرارات الشعب لا تحتاج إلى مناقشة. . ولما استدعى

اللواء أنور القاضي قائد القوات المصرية في اليمن الزبيري ليطلعه على الوضع بعد مؤتمر عمران اعتقد البعض أنه سيحتجزه ويبعده إلى مصر. وأثناء تلك الأيام عاد الرئيس السلاّل إلى أرض الوطن ليواجه مظاهرات ضاغطة لتنفيذ قرارات مؤتمر عمران، ويومها خاطب الرئيس السلاّل المتظاهرين مؤكداً أنه مستعد لترك الكرسي تنازلاً عند رغبة الشعب. وليتسلم السلطة من يريده الشعب على أساس الحفاظ على النظام الجمهوري، وأنه سيضرب بيد من حديد على من تسول له نفسه مس النظام الجمهوري، المكسب الثوري العظيم..

وأشار الرئيس إلى أن تشكيل مجلس وزراء برئاسة الأستاذ الزبيري عليه تحفظ الجانب المصري.. من وحي ما تمليه اتفاقية التنسيق والتكامل المعقودة بين البلدين في منتصف يوليو ١٩٦٤م. لقد اتهم الرئيس السلاّل بالفردية والطاغية رغم أنه شكل في يوليو ١٩٦٤م مكتباً سياسياً استجابة لرغبة زعماء التكتل التقليدي، وشكل المكتب السياسي برئاسته وعضوية: اللواء حسن العمري، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي محمد محمود الزبيري، والشيخ محمد علي عثمان، والأستاذ أحمد محمد نعمان، والشيخ عبد القوي حاميم، والقاضي عبد السلام صبره، ومحمد مطهر (ضابط)، والذي وصفه الزبيري في كلمة مذاعة أنه - أي المكتب السياسي - يحقق الحكم الجماعي والشوروي الإسلامي، ويقضي على التسلط الفردي أياً كان نوعه. وأن المكتب السياسي هو السلطة العليا للدولة وله الحق الكامل في تعديل كل القوانين الأخرى أو إلغائها، وهو الهيئة العليا التي ستحقق حكم الشعب السليم وتجعل شريعة الله مصدر كل القوانين والتشريعات في جميع الأجهزة.

وكان السلاّل كرئيس للجمهورية يدرك أن إحداث تغيير في بنية السلطة لا يأتي من مؤتمر يعقد تحت التأثير العاطفي الآني، وفيه قوى واسعة تعادي النظام الجمهوري ليس من منطلق الحرص. ولكن بمنطلق الحرب الأهلية التي تستنزف اليمن شعباً وإمكانات.. ويدرك السلاّل أن العداء البريطاني والسعودي المتصاعد في دعم الجانب الملكي لا يهدف إلاّ إلى إسقاط النظام الجمهوري. وهو ما لم يدركه قادة المؤتمر الذين لم يفرقوا بين العنف الذي يستهدف الثورة.. والكفاح المسلح الذي يمضي في ثورة لتحرير أجزاء من الوطن من الاحتلال الأجنبي، أو مواجهة القوى المعادية للنظام الجمهوري.

وعن ظروف تلك المرحلة، يقول الأستاذ عبد الله البردوني: «لعل قادة المحاربين في كل الجهات كانوا مستفيدين من الحرب لذات الحرب، وكانوا يبذلون أقصى الجهود لطول مدتها.. لهذا دعا الزبيري إلى مؤتمر ثان يعقده (بخمر) تحت شعار (السلام بين اليمنيين) وقد تساءل الكثير هل كان الجمهوريون يريدون الحرب.. وكيف يسالمون من فرض عليهم

أعباء الحرب؟، في حين نزلت نشرة باسم (حزب الله) على بركة الله وباسم الشعب، ولم يصل اليقين إلى حزبية الزبيري وإنما تزايد الشك في استعارة اسمه».

ترك الأستاذ الزبيري صنعاء مع زميله الأستاذ أحمد محمد نعمان إلى برط . . يدعو إلى تشكيل (حزب الله).

كان الزبيري قد مر بتجربتين في اتصاله المباشر بالملكيين أصحاب القرار، وما نشاطه السياسي بين أوساط بعض القبائل إلا لإقناع مؤيدي الجانب الملكي بذات تجربته الأولى عند لقائه بالسيد أحمد السياغي في أواخر عام ١٩٦٣م في منطقة (كرش) وكان السياغي المسؤول المباشر عن محور حريب من اتجاه إمارة بيحان التي يحكمها الأمير الهبيلي، وزير الداخلية في حكومة الاتحاد الفيدرالي المزيف، ولم يخرجا بنتيجة لكن ذلك اللقاء شكل خيط التواصل، والثانية في أكتوبر عام ١٩٦٤م في (أركويت) في السودان حين التقى بشكل سري بأحمد محمد الشامي وزير خارجية حكومة الملكيين في المنفى عند ذلك خاطب الزبيري الشامي معاتباً: ياسيد أحمد ماذا جرى لك؟ لقد كنت مع (الأحرار). ورد عليه الشامي . . احكموا أنتم القضاة والعلماء وأبناء الناس، وسأكون معكم. أما ما دام المصريون وأولاد سوق الملح يحكمون فإننا نرفض أن نكون معكم. والمقصود من أبناء سوق الملح الإشارة إلى الشخصيات الشعبية التي تمثل القوى الوطنية الثورية.

واصل الأستاذ الزبيري الذي أحيطت به هالة الزعامة تنقلاته بين القبائل يصحبه الأستاذ نعمان . . حتى وصل برط. وقد أثار نشاطه قلق الجانب الملكي، لقد رأوا أن توغله السلمي في مناطق تؤيدهم يشكل خطورة على نفوذهم ويفقدهم المؤيدين. وفي برط، في الواحد والثلاثين من مارس ١٩٦٥م وحينما كان الأستاذ الزبيري يسير بين حشد من مؤيديه أطلق مجهول الرصاص ليصيب الزبيري بمقتل. . وتوارى الفاعلون عن الأنظار. . وأحدث اغتيال الزبيري ردود فعل وغضب الجماهير. . ويقول الأستاذ نعمان إنه لفظ أنفاسه وهو يردد بيتاً من الشعر:

بحثت عن هبة أحبوك ياوطني   فلم أجد لك إلا قلبي الدامي

وقبل استشهاده كانت الآراء تدور حول عقد مؤتمر في (خمر).

وفي عدن توالت العمليات الفدائية فكان أكثرها تأثيراً قنبلة السادس من يناير ١٩٦٤م انفجرت على محطة إرسال اللاسلكي في الحسوة، ونتج عنها إتلاف أعمدة إرسال إذاعة الجنوب العربي التي كانت موجهة من قبل السلطة البريطانية وحكومة الاتحاد ضد الثورة في شمال اليمن، وتكرس الدعاية للملكيين. وفي ١٤ يناير وحين كانت سيارة تحمل

جنوداً بريطانيين كانوا يقومون بتمارين تدريبية في المنطقة الغربية من ضواعي عدن انفجر لغم زرعه الفدائيون تحت تلك السيارة، وزعمت السلطة البريطانية حين أعلنت النبأ أن جنديين جرحا رغم هروع طائرة هيلكوبتر إلى مكان الحادث لنقل الجنود الذين أصيبوا في الحادث. وشكلت تلك العملية البدايات المتصاعدة لنضال الحركة الوطنية البطولي في حرب التحرير ضد القوات البريطانية الرابضة على أرض الوطن اليمني ومن عناوين الصحف، لأخبار نشرتها عن أحداث المقاومة الوطنية خلال عام ١٩٦٥م.. أورد ما يلي:

* انفجار قنبلة على مستودع للذخائر في المعلا، ١٩٦٥/٢/١٥م.

* انفجار قنبلة على دورية بوليس.. مقتل شخص وجرح خمسة من بينهم ضابط بريطاني، ١٩٦٥/٢/١٩م.

* أطلقت مساء أمس أربع طلقات من مدفع بازوكا، الأولى على بناية المعتمد البريطاني للاتحاد.. الثانية على عمارة السكرتارية وأطلقت على المدينة. وأثناء تلك العملية تعالت طلقات نارية من مدفع رشاش، (١٩٦٥/٢/٢٢م، وزارة الإرشاد والإعلام).

* في كريتر ألقيت قنبلة على دورية بريطانية وأصيب في الحادث مدني مرافق وعدد من الجنود البريطانيين.

وخلال شهر مارس نفذ الفدائيون ٩ عمليات إلقاء قنابل على دوريات بريطانية ومركز شرطة الشيخ عثمان، والبريقة، ومنزل البريجادير (برمورفتنار) مسؤول الإسكان في قيادة القوات البريطانية، وأطلق الثوار قذائف البازوكا على مركز بوليس الشيخ عثمان.. ومن عناوين الصحف:

* نقل كتيبة (موسكي) الملكية البريطانية من مالطا إلى عدن.

* الشهر القادم سرب من السلاح الجوي البريطاني يحل في عدن.

* وزير المستعمرات يقول ٢٤ حادثة هجوم في حوادث العنف المسلح التي قامت بها (الجبهة القومية) خلال الشهر الماضي.

* السلطة في ولاية الفضلي تعتقل ثلاثة بعد حادثة انفجار.

* بازوكا تصيب منزل الضابط السياسي بلحج تليها مطاردة واحتجاز شخصين.

* موقعان بريطانيان في الضالع يتعرضان إلى هجوم بمدافع الهاون.

* مقتل ثلاثة جنود بريطانيين وجرح حارس وضابط المدفعية الملكية.

* مقتل واحد من الثوار وجرح اثنين في معركة بولاية بيحان.

* وزارة الدفاع الاتحادي تعلن عن إغلاق طريق لحج ـ نوبة دكيم لمدة أسبوعين.

* وزير الدفاع البريطاني السابق يطلب من المستر دينيس، الوزير الحالي إغلاق طريق عدن ـ الضالع.

* القائد البريطاني لجيش الاتحاد يقول إن القوات الاتحادية تسيطر على منطقة الشعيري.

وفي أبريل ومايو.. اتهمت (الجبهة القومية) السلطات البريطانية أنها تزور منشورات باسم (الجبهة)، وحذرت العناصر العاملة في الخدمة البريطانية وفي أجهزة الاستخبارات والبوليس من تقديم معلومات للبريطانيين وعملائهم عن الثوار وأن من لم يرتدع فسوف يلقى مصرعه.. وخلال ذلك نفذ الفدائيون:

* انفجار هائل قرب منزل عبد القوي مكاوي.. كبير وزراء ولاية عدن.
* قنبلة على دورية بريطانية في الحسوة.. وعشر طائرات هيلكوبتر تمشط المنطقة.
* بعد محاولة اغتيال الشوذري، ناظر السجن.. يعلن حظر التجول.
* العثور على سلاح بازوكا.
* انفجار قنبلتين في ورشة إصلاح الطائرات والسقيفة في مطار عدن.
* مجهول يطلق النار ويردي (ورسمه) مساعد مفتش البوليس قتيلاً.
* رغم حظر التجول في كريتر.. انفجار في ميدان الباصات.
* انتشار جنود الجيش والبوليس.. في حملة تفتيش للمنازل المحيطة بموقع الانفجار.
* إلقاء القبض على (٢٠٠) مئتي مواطن.
* مقتل ضابط بريطاني وإصابة جندي في اشتباك مع الثوار في الضالع.
* قنبلتان على دورية بريطانية في الحسوة تصيب ثلاثة جنود.
* تفاصيل الهجوم على دار إذاعة القوات البريطانية.. صواريخ بازوكا وقنبلة يدوية ورصاص وإصابة شخص بسيارته.
* إصابة ثلاثة جنود إنكليز بإصابات بالغة إثر معركة بالمدافع في طريق الضالع.
* أنباء عن مقتل المستر (ألن) نائب قائد جيش البادية الحضرمي.
* ضابط بريطاني يقتل مواطناً بعيارات مسدسه قرب عمارة المقطري ـ المعلا.
* انفجار طائرة من طائرات السلاح الجوي البريطاني يستخدمها المندوب السامي البريطاني في رحلاته وتنقلاته.
* انفجار قنبلة في سيارة ضابط بريطاني تودي بحياته.

وفي الجانب الآخر كان التفكير بإقامة منظمة التحرير مجرد مشروع ليتم التحرك في إطاره، بسبب عمق التناقضات بين تنظيماتها وعدم جدية الإيمان بالكفاح المسلح. وتولت

الجامعة العربية متابعة تجسيد التكتل الواحد تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي الثاني. وفي ١١ مارس دعت إلى اللقاء بغرض إقامة تنظيم واحد. وحضر اللقاء أعضاء الجنوب العربي المحتل المشكلة من قبل الجامعة العربية المكونة من خمس دول عربية. . مصر. . اليمن. . السعودية وتونس والكويت. حضرتها الأطراف المشكلة للتنظيمات المختلفة ورئيس (المؤتمر العمالي) مراقباً و(الجبهة القومية). وتكرر اللقاء في ١٤ مارس ١٩٦٥م.

قدمت الجامعة العربية مشروعاً جديداً لميثاق. . أو بياناً تتفق عليه كل أطراف العمل الوطني في جنوب اليمن. . وأبرز ذلك الاتفاق:

* مواجهة الاستعمار البريطاني وتحركاته يداً واحدة.
* النضال المسلح المقدس ضده حتى يتم الجلاء.
* لا ترتبط الأطراف الموقعة على الميثاق أو البيان بالمؤتمرات التي تدعو إليها بريطانيا إلا بعد أن تتعهد مقدماً بتنفيذ مقررات الأمم المتحدة.

وافقت (الجبهة القومية) على هذه الصيغة واعترضت أطراف التجمع، وطالبت بالتعديل على أساس أن يكون النضال بشقيه السياسي والملسح وحذف كلمة (مقدس). والتعديل الثاني عدم ارتباط الأطراف الوطنية الموقعة على البيان بالمؤتمرات التي تدعو إليها بريطانيا على أن يكون «إلا على أساس مقررات الأمم المتحدة».

وهكذا فشلت كل اللقاءات بسبب التناقض بين الطرفين (الجبهة القومية) و(التجمع الوطني). إذ كان قادة (حزب الشعب الاشتراكي) و(رابطة أبناء الجنوب) يخططون للاشتراك في المؤتمر الدستوري الذي تخطط بريطانيا لعقده في لندن، والذي قيل عنه إنه سينقل السيادة للشعب وسيحقق الاستقلال وشكلوا من أنفسهم تجمعاً وطنياً.

وفي أول مايو ١٩٦٥م وصل أعضاء (التجمع الوطني) إلى تعز لعقد مؤتمرهم الأول لتأسيس (منظمة التحرير)، وواجه وصولهم مظاهرات ومنشورات محتجة على وصولهم لرفضهم انتهاج الكفاح المسلح ضد الوجود الاستعماري في جنوب الوطن. ولكن السلطة احتفت باستقبالهم، فقد كان وقتها الشيخ عبد الله الأحمر وزيراً للداخلية، والذي تولى استقبال السلاطين وبقية الأعضاء. . ولم يتمخض ذلك اللقاء سوى عن الإعلان عن اسم المنظمة على أن يتم في إطارها حل التنظيمات. وفي المؤتمر الثاني في يوليو ١٩٦٥م قررت قيادة المنظمة تعليق عضوية (الرابطة) حتى تحل نفسها، والتي أصرت على بقاء تنظيمها، مما أدى إلى استبعادها عن المنظمة.

أما (الجبهة القومية) فقد عقدت مؤتمرها الأول ما بين ٢٢ - ٢٤ يونيو في تعز، بعد

أن مضى على تأسيسهـا عام وثمانية أشهر. وتعتبر (الجبهة القومية) ثاني تجمع وطني بعد (الجبهة الوطنية المتحدة)، يتشكل على أساس من الاستمرارية؛ بينما التجمعات الجبهوية التي كانت تتشكل لغرض مجابهة ظرف سياسي، أو قضية، ينتهي ذلك التجمع مع انتهاء الظرف السياسي. . ولذا لم تدم سوى بضعة أشهر، و(الجبهة القومية) منذ إعلانها في أكتوبر ١٩٦٣م حملت مقومات استمرارها ومزودة بخبرات التنظيمات التي شكلتها وخاصة (حركة القـوميين العـرب) التي تمرست على العمـل السري، وشقت نضـالها بفكرها القومي، وحددت تحالفها منذ البداية مع كل القوى الأخرى. ولما شهدت (حركة القوميين العرب) ما بين ١٩٦٢م ـ ١٩٦٥ صراعاً فكرياً حول مسار نهجها الفكري، وهو الأمر الذي أفسح للاجتهادات الفكرية المتعددة التي سادت الحركة في مجال تطورها غير أنها افتقدت إلى برنامج.

وأثناء تلك الفترة برز تيار تقدمي في ظل المناخ الثوري الذي ساد الجمهورية العربية المتحـدة التي ضربت الرأسمالية وبقايا الإقطاع من خلال القوانين الاشتراكية. وانعكس ذلك المناخ الفكري على مؤتمر (الجبهة القومية) الذي أقر الميثاق الوطني، بعد أن عقد في تعز عام ١٩٦٥م.

لقـد قدم الميثـاق عرضاً لتاريخ جنوب الوطن اليمني، وقيم تجربة العمل الوطني والقوى المشاركة في الحركة الوطنية من مواقع طبقية، وحلل الأوضاع الراهنة في تلك الحقبة الزمنية، وحدد مسألة ضرورة النضال الثوري المسلح معتمداً على ثورة السادس والعشرين من سبتمبر كمقدمة لأهم العوامل لنهج الكفاح المسلح، وقيم تجربة الكفاح المسلح للجبهة القومية، وموقف الأحزاب والتنظيمات السياسية. . واعتبر القوى التي وقفت موقفاً معادياً للكفاح المسلح في جانب المعسكر الرجعي المعادي للثورة المسلحة. وطرح الميثاق أهمية وحـدة النضـال الجـماهـيري والاستفادة من التجربة الثورية العربية. وبالرغم من قصور وغموض الميثاق في بعض الجوانب إلا أن الميثاق شكل نقلة متقدمة، طرح مهام الوحدة والاشـتراكية العـربية الثورية، وقيم دور البلدان الاشتراكية التي تساعد منجزاتها حركة التحـرر الوطني. وتدارس المؤتمرون الأوضاع التنظيمية وتطورها، وحدد هيكلاً تنظيمياً جديداً للجبهة تمثَّل في مجلس وطني مكون من ٤٢ شخصاً كهيئة سياسية قيادية عليا، دخل في قوامه عند انتخابه ممثلو جميع جبهات القتال والمناطق، وانتخب المجلس الوطني من بين أعضائه (٩) أشخاص يتولون قيادة النشاط اليومي في الفترة بين دورات المجلس الوطني برئاسة الأمين العام. وحدد خمسة مكاتب أساسية لتنظيم المهام اليومية:

مكتب الشؤون العسكرية والأمنية، ومكتب الشؤون السياسية، والمكتب الإعلامي، والمكتب المالي، ومكتب التنظيم الشعبي.

وجرى في المؤتمر إلغاء بعض المبادىء التنظيمية التي كانت تقيد الديمقراطية وتحد من الصلاحيات الداخلية.

ورغم أن المؤتمر شد إلى حد كبير الوحدة الداخلية للجبهة القومية إلا أن ذلك لم ينه التناقضات التي برزت بين مختلف التكتلات، فقد برز بين أوساط القياديين تدريجياً جناحان، جناح الداخل الذي يخوض النضال المسلح، وجناح الخارج الذي تواجد خارج ساحة الكفاح المسلح، ليتولى الشؤون السياسية والاتصالات، ومع نهاية عام ١٩٦٤م اكتسب قادة الداخل وزناً كبيراً في التنظيم بعد أن تعاظم دور القطاع العسكري وبروز عناصر فعالة، وقطاع الفدائيين، وأنشئت قطاعات سرعان ما استشرى تأثيرها: القطاع النقابي، والقطاع الطلابي، والقطاع النسائي والقطاع الشبابي. وشكلت هذه القطاعات سياجاً للعمل الفدائي وحرب التحرير، وخاصة في عدن.. وقوى نشطة في المجال الإعلامي والشعبي، كما بسط قادة الداخل نفوذهم على القبائل في الريف، ولا سيما الفلاحين، وأوجدوا صلة مع الوطنيين من ضباط وجنود الجيش الاتحادي. وظل جناح الخارج يبتعد أكثر فأكثر عن علاقته بالداخل، لابتعاده عن ممارسة الكفاح المسلح، لذلك كانت قراراته لا تنفذ في كثير من المجالات.

وكما هو الحال حين تعجز القوى الاستعمارية عن التصدي لحركة التحرر الوطني، حين تسد أمامها منافذ التحرك السلمي، وتنهج أسلوب النضال المسلح تتهم بالإرهاب. وفي يونيو أصدرت السلطة البريطانية قانوناً اعتبر (الجبهة القومية) منظمة إرهابية، وحذر من «أن كل من ينتمي إليها أو يتعاطف معها معرض للسجن لمدة عشر سنوات». وفي شمال الوطن اليمني اتجهت الأنظار بعد استشهاد المناضل محمد محمود الزبيري إلى زميله الأستاذ أحمد محمد نعمان.. كي ينفذ ما بدأه.. واستجابة إلى الرغبة الواسعة بفعل الأجواء التي نتجت عن استشهاد الزبيري كلف الأستاذ أحمد محمد نعمان بتشكيل حكومة جديدة أعلن عنها في التاسع والعشرين من أبريل ١٩٦٥م، وشكل الأستاذ نعمان وزارته من ١٧ وزيراً اثنان من المشائخ هما: عبد الله بن حسين الأحمر ـ للداخلية، وعلي بن ناجي القوسي ـ وزيراً للدولة، وأربعة من الضباط، وثلاثة من رعيل الأحرار، والرابع من رعيل سبتمبر منهم علي قاسم المؤيد، وضمت الحكومة ثلاثة من القضاء.. وتاجراً هو علي محمد سعيد ـ وزيراً للمالية.. و(٧) من المثقفين الليبراليين بينهم مهندس هو عبد الله حسين الكرشمي ـ وزيراً

للأشغـال ودكتـوران هما الدكتور محمد سعيد العطار ـ وزيرا للاقتصاد، والدكتور حسن مكي ـ وزيراً للمواصلات، وتولى الأستاذ محسن العيني ـ وزارة الخارجية.

عقد مؤتمر خمر في الخامس من مايو ١٩٦٥م[٤٤] في ظل ظروف وملابسات متداخلة. . وكان الهدف الأساسي محاولـة جديدة لإحلال السلام والاستقرار. وخرج المؤتمر بهيئة دائمة للسلم الـوطني تتـولى الاتصـالات بشتى السبـل مع بقية القبـائـل المغـرر بها، وتقديم الاقتراحات اللازمة إلى الحكومة للقيام بالإجراءات التي تساعد على تنفيذها، وحدد الهيئة بـ (٩) أشخاص، خمسة من المشائخ وأربعة من العلماء لمتابعة تنفيذ القرارات التي خرج بها:

منح المؤتمر الثقة لحكومة النعمان وأكد عليه تنفيذ برنامجها الوزاري مع الاهتمام بما يلي:

أ ـ العمل بمختلف السبل والوسائل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام.

ب ـ تنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على هدى قرارات المؤتمر وروحه.

ج ـ السعي لإيقاف حالة التوتر في العلاقات مع الجيران.

د ـ إنشاء الجيش الوطني ودعم قوى الأمن.

هـ ـ تنمية ودعم الاقتصاد الوطني.

و ـ العمل على تصحيح الأوضاع في جميع الأجهزة والدوائر الحكومية باختيار الأكفاء المخلصين ذوي النزاهة والاستقامة.

رابعاً: يؤكد المؤتمر ضرورة المبادرة بإرسال وفود إلى الدول العربية جميعاً من أجل التعاون على إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام في اليمن.

خامساً: قرر المؤتمر تنفيذ المطالب الأساسية التي «وضعها الشهيد العظيم أبو الأحرار الأستاذ محمد محمود الزبيري ورفاقه المستقيلون في ٢ ديسمبر ١٩٦٤م، وهذه هي المطالب الأساسية التي يجب أن تقوم الدولة على أساسها»:

١ ـ تعديل الدستور.

٢ ـ إقامة مجلس جمهوري.

٣ ـ تأليف مجلس الشورى.

٤ ـ إعلان قيام تنظيم شعبي شامل.

٥ ـ تكوين جيش وطني قوي.

٦ ـ تأليف مجلس دفاع وطني.

٧ ـ تشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب.

سادساً: تكوين لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر تتولى المهام الآتية:

أ ـ مراقبة الحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات المؤتمر.

ب ـ العمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة بانتخاب مجلس الشورى في أسرع وقت ممكن لا يتعدى ثلاثة أشهر.

ج ـ مزاولة اختصاصات مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور المعدل حتى يتم تشكيل المجلس.

سابعاً: يحيي المؤتمرون باسم الشعب اليمني الجمهورية العربية المتحدة على ما قدمته من عون للثورة اليمنية ولشعب الجمهورية العربية اليمنية، ويقدسون الدماء الزكية وأرواح الشهداء الطاهرة التي حققت المعاني السامية للأخوة العربية.

ثامناً: يرحب المؤتمر في تقدير وامتنان بالقرار الأخوي الذي أصدره المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة، وذلك بالسعي لإقرار السلام في اليمن.

وفي الشهر نفسه، مايو، تم تشكيل مجلس جمهوري برئاسة الرئيس عبد الله السلاّل، وعضوية كل من القاضي عبد الرحمن الإرياني، والشيخ نعمان بن قائد بن راجح.. بعد أن استقال كل من اللواء حسن العمري، والشيخ محمد علي عثمان، كما تم تشكيل مجلس الشورى. ومع ذلك فإن حالة التوتر لم تهمد. والسؤال هنا ما هي أسباب الصراع ودوافع التوتر بين القوى الجمهورية!؟

إذا كانت مظاهر التوتر السابقة قد بدت مخففة بمجيئها في سياق مجموعة من القرارات المعبرة عن التأييد للقيادة الرسمية فإن الواقعة الثانية للانقسام الجمهوري يمكن أن تعد بحق البداية الحقيقية لهذا الانقسام، ففي ٢ ديمسبر ١٩٦٤م قدم كل من أحمد نعمان وعبد الرحمن الإرياني ومحمد محمود الزبيري استقالة جماعية من مناصبهم، وكانت هذه هي الواقعة الأولى من نوعها في النظام الجمهوري بحكم أنها أوضحت وصول الانقسام إلى داخل الفئة الحاكمة نفسها، وبدرجة عميقة أفضت إلى هذه الاستقالة، وقد أشار كتاب الاستقالة الموجه للسلاّل إلى ما يفيد بأن المستقيلين يعبرون عن ذات الاتجاهات التي سبق تبنيها من خلال قرارات مؤتمر عمران. وقد بدأ كتاب الاستقالة بالإشارة إلى أنه (بعد تجربة عامين كاملين وأشهر ثلاثة لم تحقق للشعب آماله ولم نكسب للثورة الجمهورية التأييد والدعم الشعبيين». وإنه بعد تجربة العامين تراكمت الأخطاء وتفاقمت المشاكل وانتشر الفساد ولا تزال الحرب مستمرة. وهكذا يمكن القول بأن العامل الأصيل المعلن كسبب للاستقالة هو

الفساد الداخلي والتجمد العسكري. وبينما كانت الإشارة إلى التجمد العسكري عابرة فإن الاستقالة تحدثت تفصيلاً عن مظاهر الفساد الداخلي، فوصفت الوضع القائم بأنه وضع انعدمت فيه المقاييس، وفقد فيه النظام، وامتهنت القوانين، وشاعت الاختصاصات.

وبالإضافة إلى الحديث المسهب عن الفساد الداخلي تضمنت الاستقالة إشارة واضحة إلى تزايد السخط الشعبي على المصريين بادئة بالإشارة إلى أن الأعداء يحاولون تشويه دورهم «ليس في مناطق العصيان فحسب، بل وفي المناطق التي كانت تعطي هذا الدور قيمته الوطنية والقومية والإنسانية الكاملة». وهكذا أصبح «هؤلاء الإخوة الأحرار الأبرار. يتعرضون معنا لقدر كبير من السخط الشعبي والتذمر الجماهيري إذ صورهم الأعداء والرجعيون حماة لفساد الوضع».

ويمكن قياس الأثر الذي أحدثته هذه الاستقالة داخل المعسكر الجمهوري ودرجة الانقسام الذي كانت تعبر عنه بمؤشرين أولهما: إنها قد أفضت خلال شهر واحد إلى تغيير وزاري، ففي ٦ يناير ١٩٦٥م أعلن عن قرار جمهوري بتشكيل وزارة جديدة حل فيها حسن العمري في رئاسة الوزارة محل حمود الجائفي الذي شغل هذا المنصب اعتباراً من ٤ مايو ١٩٦٤م. أما المؤشر الثاني فهو مقاومة تشكيل وزارة الجائفي بوزارة العمري، وتظهر هذه المقارنة أن اثني عشر شخصاً من أعضاء وزارة الجائفي البالغ عددهم اربعة وعشرين، أي بنسبة ٥٠٪ تماماً لم يشملهم التشكيل الوزاري الجديد الذي بلغ عدد أعضائه رقماً مقارباً وهو عشرون وزيراً، ويظهر كلا المؤشرين أن الانقسام الذي عبرت عنه استقالة النعمان والإرياني والزبيري داخل الفئة الحاكمة من الجمهوريين لم يكن انقساماً هيناً بأي حال.

انشقاق الجمهوريين.. والدعوة للدولة الإسلامية

إن التطورات في صفوف الجمهوريين لم تقف عند هذا الحد، ففي الشهر نفسه الذي قدمت فيه الاستقالة السابقة بدأت الأضواء تركز على ما أصبح يسمى فيما بعد بالقوة الثالثة تعبيراً عن مجموعة وصفت نفسها بأنها تمثل فريقاً من الجمهوريين المنشقين على النظام الحاكم في صنعاء، وعقد ممثلو هذه المجموعة مؤتمراً صحفياً في بيروت في ديسمبر ١٩٦٤م أوضحوا فيه أفكارهم التي أصبحت تمثل فيما بعد برنامجاً سياسياً واضحاً لهذه المجموعة، وهي تتمثل أساساً في معارضة استمرار الحرب باعتبارها مأساة يعاني منها الشعب اليمني برمته، ولا يستفيد منها سوى حفنة من الانتهازيين في صنعاء (أي الفئة الجمهورية الحاكمة) حسب

تعبيرهم وحفنة أخرى من الرجعيين في الكهوف والجبال (أي الملكيين)، وعلى هذا فإن الشعب اليمني أصبح يعارض هذه البنية برمتها، ويطالب بإنهاء الصراع في اليمن، والسماح لليمنيين بتقرير مصيرهم بحرية، ويتحقق هذا بسحب القوات المصرية وإنهاء المساعدة السعودية لمن يسمون بالملكيين، وبعد ذلك يعقد مؤتمر شعبي في اليمن يمثل الفئات كافة، ويختار حكومة مؤقتة تشرف على إجراء انتخابات عامة يسفر عنها تكوين برلمان أو مجلس شورى يقرر إرادة الشعب اليمني.

وفي يناير ١٩٦٥م، أصدر ممثلو الجمهوريين المنشقين بياناً أشار إلى أنهم قد أجروا محادثات مع الملك فيصل أسفرت عن وعده لهم بأنه سيكون مع إرادة الشعب اليمني أياً كانت، شريطة أن تكون هذه الإرادة حرة، واعتبروا هذه بادرة مشجعة، وأشاروا إلى أن إدراك عبد الناصر بوجود تناقضات داخل اليمن بداية تفهم أعم لطبيعتها وللإسهام في حلها بالتالي.

قد يبرز هنا تساؤل عن القوة الثالثة في سياق انقسام الجمهوريين على أساس أنها لا تحمل من الجمهوريين سوى الاسم فحسب، وفي الواقع إن القوى الاجتماعية التي عبرت عنها القوة الثالثة، والأفكار التي طرحتها لحل الحرب الأهلية والتحركات التي قامت بها لا يجعل لها مكاناً وسط المدافعين عن الجمهورية، فقد كان على رأس هذه القوة أولاً أحد الأفراد المنتمين لأسرة الوزير، إبراهيم الوزير، وكانت هذه القوة تستند بالأساس إلى قاعدة قبلية، والأهم من ذلك أن الأفكار التي طرحتها لم تكن تشير بأي حال ـ عكس موقف الجمهوريين المعتدلين ـ إلى شرط التمسك بالنظام الجمهوري من الناحية الشكلية، أما من الناحية الموضوعية فإن شرط إنهاء التدخل لمصلحة الجانبين كان يعمل في النهاية في مصلحة الملكيين فقط.

ومع ذلك فإن هذه القوة حين تقيَّمُ في سياق انقسام الجمهوريين لأنه لا مفر من الاعتراف بأنه على الرغم من كل ما سبق فإنها كانت تحصل على تأييد كبار القادة القبليين الذين تولوا مناصب رسمية في ظل النظام الجمهوري، لعل أهمهم سنان أبو لحوم الذي شغل مناصب هامة مثل نيابة رئاسة مجلس الشورى في فبراير ١٩٦٤م، ووزارة الدفاع في وزارتي الجائفي، ونعمان بن قائد راجح عضو المجلس الجمهوري أثناء حكومة النعمان، وحسين المقدمي وزير الصحة فيها؛ فضلاً عن بعض الجمهوريين الذين شغلوا مناصب ثانوية، ومن ناحية أخرى فإن تسمية الجمهوريين المنشقين التي ارتبطت بأنصار هذه القوة أفادت دعائياً في إظهار وجود انقسام خطير داخل الجمهوريين، والأهم من ذلك أنها مثلت

بؤرة محتملة لجذب العناصر المعتدلة بين الجمهوريين، خاصة في ظل ظروف الانقسام السابق التي كان الجمهوريون يمرون بها.

وإلى جانب التطور السابق وقع تطور آخر مشابه لم يستمر طويلاً في ذاته، وإن أدت الملابسات التي أحاطت به إلى انعكاسات في منتهى الخطورة بالنسبة لتماسك المعسكر الجمهوري، ففي أعقاب الاستقالة الجماعية للنعمان والإرياني والزبيري بدأ الأخير يعمل على تكوين (حزب الله). وتشير المعلومات المتاحة عن البرنامج السياسي لهذا الحزب إلى تشابه كبير بينه وبين أفكار القوة الثالثة. وكان قد سبق أن نسب إلى الزبيري أنه أجرى في يوليو وأغسطس ١٩٦٣م اتصالات سرية بالقائد الملكي أحمد السياغي بهدف التوصل إلى حل وسط وإن لم تسفر عن شيء محدد.

وفي أوائل أبريل ١٩٦٥م اغتيل الزبيري في برط بشمال شرقي البلاد، واتهمت الحكومة اليمنية الملكيين باغتياله، وأعلنت في اليوم التالي القبض على اثنين اعترفا بأنهما كلفا بذلك من قبل البدر، ولكن الملكيين ردوا باتهام مضاد للجمهوريين باغتيال الزبيري لاتجاهاته السياسية السابق بيانها، بل لقد انتشرت إشاعات تورط المصريين في العملية. ولا بد للمرء أن يسلم بأن الاتجاه الذي مثله النعمان والإرياني والزبيري لابد وأنه كان يحظى بتأييد قطاعات قوية داخل الجمهوريين في أعقاب اغتيال الزبيري على الأقل، ذلك أن التطورات التي تلت هذا الاغتيال لم تدع مجالاً للشك في هذا. فقد أتت إلى قمة الحكم بشركاء الزبيري في الاستقالة الجماعية في ديسمبر وباتجاهات تقترب كثيراً إن لم تكن تتطابق مع ما طالبوا؛ أو مع ما كان الزبيري يعمل له في (حزب الله). بعد ذلك ففي ٢٧ أبريل قدم العمري استقالة وزارته وأذاع راديو صنعاء أن السلاّل بدأ في إجراء مشاورات للعمل على توسيع قاعدة الحكم، وفي اليوم التالي بدأ الحديث عن عقد مؤتمر من رؤساء القبائل، وهو ما كان الزبيري يعمل له قبل اغتياله. وفي ٢٠ أبريل أعلن في صنعاء تشكيل مجلس للرئاسة يتولى تخطيط سياسة الدولة والإشراف عليها وتوجيهها برئاسة السلاّل، وعضوية أربعة أعضاء أحدهم عبد الرحمن الإرياني، وحسن العمري، والشيخ محمد علي عثمان، ونعمان قائد بن راجح. وفي اليوم نفسه تم تكليف أحمد نعمان بتشكيل الوزارة الجديدة للعمل على توسيع قاعدة الحكم ووضع برامج للنهوض باليمين وإصلاح أداة الحكم، وفي ٢٤ أبريل أعلن تشكيل الوزارة الجديدة التي يقول النعمان إنه شكلها دون أخذ رأي القاهرة، ولم يدخل فيها أي وزير من العناصر المعروفة بالتبعية لها، وأذاع النعمان بياناً عن سياسة وزارته كان وضع إعادة السلام إلى اليمن على رأس مهامها الداخلية، وأشار إلى

الاتصال بالدول الشقيقة لمعاونة اليمن في إقرار السلام، كما أعلن البيان العمل على بناء جيش وطني قادر على الدفاع عن البلاد بالاستعانة بالخبراء العرب، وقد كانت هذه إشارة مفهومة للرغبة في تقليل الاعتماد على القوات المسلحة المصرية وتحقيق نوع من النّدّية في العلاقات مع مصر، وهو ما أكدته إشارة البيان في مجال العلاقة مع مصر إلى العمل على توسيع وتنظيم التعاون معها. كما أشار البيان إلى مساعدة اليمن للوطنيين في الجنوب المحتل، وإن جاء اختفاء وزارة شؤون الجنوب المحتل التي ظهرت في الوزارات السابقة اعتباراً من فبراير ١٩٦٣م علامة على الرغبة في اتباع سياسة معتدلة تجاه بريطانيا.

وفي أعقاب ذلك بدأ تنفيذ الخطوة الخاصة بعقد مؤتمر شعبي، وفي ٢٦ أبريل وافق مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء على عقد هذا المؤتمر في (٥) مايو في (خمر) شمال صنعاء، وفي مايو بدأ المؤتمر جلساته التي استمرت حتى الخامس من مايو بحضور عدد كبير من الممثلين وانتخب عبد الرحمن الإرياني رئيساً له بالإجماع. وعلى الرغم مما مثلته التطورات السابقة من انتصار للمعتدلين داخل المعسكر الجمهوري فإنها لم ترض القوة الثالثة التي كانت تعتبر ما حدث إجهاضاً للتطورات التي سبقت اغتيال الزبيري، فقد كان المخطط قبل هذا الاغتيال أن ينعقد مؤتمر يحضره ممثلون لكل القوى في اليمن بما فيهم قادة القبائل المقاومين ـ أي المعادين للجمهورية ـ تكون مهمته وضع خطة لإحلال السلام في اليمن، وانتخاب حكومة تطبقها وليس العكس؛ تشكيل لحكومة تدعو للمؤتمر وتحوله إلى مؤتمر رسمي، وقد انعكس هذا الخلاف في تقييم الموقف على أعمال المؤتمر، ثم على قراراته التي يمكن اعتبارها مؤشراً واضحاً على الاتجاهات داخل المؤتمر.

لقد احتلت قضية السلام مكاناً محورياً في هذه القرارات فنص أولها على تشكيل هيئة للسلام الوطني تتولى الاتصال بشتى الطرق والوسائل ببقية القبائل المغرر بها «للتوصل معهم إلى التفاهم الأخوي التام الذي يؤدي إلى إقرار السلام، كما تتولى تقديم الاقتراحات اللازمة إلى الحكم للقيام بالإجراءات اللازمة لتساعدهم على نجاح مهمتهم». وأكد القرار الثالث «العمل بمختلف السبل والوسائل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام»، كأول اهتمام ينبغي أن يكون لرئيس الوزراء. ونص القرار الرابع على ضرورة المبادرة بإرسال وفود إلى الدول العربية جميعاً من أجل التعاون على إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام في اليمن، وناشد القرار العاشر اليمنيين «إنهاء أعمال العنف والتخريب وحل مشاكلهم بالسلم».

ومن ناحية أخرى جاءت قرارات المؤتمر في المجال الداخلي انتصاراً كاملاً لمقترحات نعمان والإرياني والزبيري في كتاب استقالتهم، وقد نص القرار الخامس على: «تنفيذ

المطالب الأساسية التي وضعها «الشهيد العظيم (الزبيري) ورفاقه المستقيلون في ٢ ديسمبر ١٩٦٤م». ثم حدد المطالب وفقاً لما جاء في مشروع الدستور المؤقت المرفق بكتاب الاستقالة، كما جاء مشروع الدستور الذي وضعه المؤتمر مطابقاً للمشروع السابق من زاوية تميزه بخطوط برلمانية واضحة، كذلك تضمن القرار الثالث للمؤتمر «العمل على تصحيح الأوضاع في جميع الأجهزة والدوائر الحكومية باختيار الأكفاء المخلصين ذوي النزاهة والاستقامة» وفي إشارة واضحة إلى الفساد الداخلي وعلاجه وفقاً لما جاء باستقالة النعمان والإرياني والزبيري. وعلى الرغم من أن القرار الثامن للمؤتمر قدم الشكر باسم الشعب اليمني لمصر «على ما قدمته من عون للثورة اليمنية والشعب اليمني» فإن قرارات المؤتمر عبرت عن نزعة استقلالية واضحة تعكس الاتجاهات السابق بيانها لحكومة النعمان إذ نص القرار الثالث على مطالبة رئيس الوزراء بالاهتمام «بتنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على هدى قرارات المؤتمر وروحه». و«السعي لإيقاف حالة التوتر في العلاقات مع الجيران» في إشارة واضحة إلى السعودية.

وهكذا لم يعد هناك أدنى شك في أن المعتدلين من الجمهوريين ممثلين أساساً في النعمان والإرياني قد كسبوا هذه الجولة من الصراع الداخلي في الوطن اليمني خاصة وقد بدأت قرارات خمر توضع موضع التطبيق، فأصدر السلال في ٨ مايو «بناء على قرارات خمر وما أقرته لجنة المتابعة الدائمة لقرارات المؤتمر» الدستور المؤقت الذي يجعل سلطاته شكلية بحكم طبيعته البرلمانية فضلاً عن النص على مجلس جمهوري يمارس اختصاصات رئاسة الدولة يختاره مجلس الشورى، كذلك بدأت حكومة النعمان على الفور تحركها الخارجي فأرسل النعمان في ١٠ مايو ١٩٦٥م برقية إلى الملك فيصل ملك السعودية يناشده فيها ببذل كل الجهود الصادقة المخلصة، واستخدام مساعيه الشخصية ومساعي حكومته من أجل إحلال السلام. وفي اليوم التالي رد فيصل ببرقية أكد فيها حرصه على إحلال الأمن والاستقرار في اليمن على أن يكون ذلك بالاتفاق بين جميع الأطراف المعنية فيها؛ وفي ظل ظروف تمكنهم من إقرار ما يريدونه بحرية تامة بعيداً عن أية مؤثرات خارجية عن اليمن، في إشارة واضحة إلى الملكيين، وكذلك الموقف السعودي الثابت من ضرورة انسحاب القوات المصرية كشرط يسبق أية تسوية.

كان واضحاً أن شقة الخلاف بين الموقف السعودي والموقف اليمني الجمهوري حتى في ظل حكم المعتدلين ما زالت قائمة، ولذلك كان التحرك الدبلوماسي في اتجاه إقناع السعودية بتعديل موقفها خطاً رئيسياً في عمل الوفد الجمهوري الذي قام بجولة في بعض

البلاد العربية في النصف الثاني من شهر مايو ١٩٦٥م تطبيقاً لقرارات خمر، وقد اتضح من خلال هذا التحرك أن الفارق الجوهري بين الجمهوريين المعتدلين من جانب، والسعودية والقوة الثالثة من جانب آخر، هو تمسك الفريق الأول بالشكل الجمهوري لنظام الحكم بعد انسحاب القوات المصرية، وبعد ضمان توقف التسلل من وراء الحدود. وفي القاهرة واصل الوفد اليمني الرسمي في مجلس رؤوساء الحكومات العربية الذي بدأ اجتماعاته في ٢٦ مايو ١٩٦٥م التحرك السابق، ولكن الوفد السعودي اعترض على إدراج العلاقات اليمنية ـ السعودية في جدول الأعمال وهدد بالانسحاب، وتحدث النعمان فقال إن اليمن لا تتقدم بشكوى ولكنها تمد يدها إلى السعودية طلباً للسلام، وعلى الرغم من موافقة المؤتمر بعد ذلك التوضيح على بحث المسألة تحت بند تنقية العلاقات بين الدول العربية فإنه قد اختتم أعماله دون التوصل إلى أية نتيجة بهذا الصدد.

ومع ذلك فقد ثابر النعمان على سياسته وانتهز فرصة إبداء الملك فيصل لاستعداده لاستقبال «وفد شعبي يمني يمثل جميع العناصر المتنازعة» لبحث الموقف في اليمن، وأعلن موافقته على هذا وعلى ضرورة تشكيل الوفد فوراً للسفر إلى الرياض، غير أن الامور لم تسر في هذا الاتجاه بسبب تطورات الصراع على السلطة داخل البلاد، فقد سبق أن رأينا أن قرارات خمر وإصدار الدستور الذي أعده المؤتمر قد مثلت تقلصاً كاملاً لسلطة السلّال، ومن الواضح أن السلّال قد قبل هذا كتراجع مؤقت يواجه تدهور الأوضاع في المعسكر الجمهوري في ذلك الوقت، ويتسق مع هذا أن صراعاً على السلطة قد تلا مؤتمر خمر بإصدار السلّال في مخالفة دستورية ـ قراراً في ٢٨ يونيو ١٩٦٥م بتشكيل أعضاء المجلس الأعلى للقـوات المسلحة من أربعة من العسكريين، وقد مثل هذا نقطة الذروة في الصراع بين الجمهوريين المتشددين والمعتدلين. وفي أول يوليو ١٩٦٥م أعلن عن تقديم الأستاذ نعمان لاستقالته إلى لجنة تنفيذ قرارات مؤتمر (خمر) وتلت ذلك أزمة سياسية حادة.

أوجدت استقالة النعمان مبرراً لتكتل سياسي للعناصر والقوى التي جعلت من مؤتمر خمر نهجاً سياسياً لها، وترى أن يتولى اليمنيون بأنفسهم إحلال السلام، ويرى هؤلاء أن الوجود العسكري المصري هو السبب الرئيسي في تفاقم الحرب الأهلية، ولذا يطالبون برفع القوات المصرية، ودون أن يشير هؤلاء إلى الدعم السعودي للملكيين بالمال والسلاح الذي كان سبباً في تجمع عدد من أسرة بيت حميد الدين وتشكيل قوات ملكية تحت وهم الاعتقاد أنه بأساليب العنف والقتال سوف يعود النظام الملكي، وفي ظروف الصراع من هذا النمط بدأت قوى تنشط بين صفوف الجمهورية سمت نفسها (اتحاد القوى الشعبية)، والتي عرفت

بالقوة الثالثة وهي قوة حددت منهجها لا جمهورية . . ولا ملكية . . بل دولة إسلامية ـ كحل وسط .

لقـد أوجدت تلك الأفكار في ظل غياب التنظيمات السياسية الوطنية انشقاقاً بين صفوف الجمهوريين ـ وبرز التيار الجمهوري المحافظ : الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ومحمـد الفضيل، وإبـراهيم الوزير، وعلي عبد العزيز نصر الذي انتقل إلى مناطق اتحاد الجنـوب العـربي مستجدياً المساعدة، وسافر بعض هؤلاء عبر المناطق التي يسيطر عليها الملكيون إلى السعـودية، وبعضهم عن طريق عدن، وبعثـوا برسـائل إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية يطلبون فيها انسحاب القوات العربية المصرية. وطالب هؤلاء بوضع حد لمساعدات الملكيين، وانسحاب القوات المصرية، وعقد مؤتمر يضم الملكيين والجمهوريين لوضع حد للحرب، وزعم محمد الفضيل الذي سافر إلى بيروت أن الحرب التهمت أرواح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف يمني، وما بين ٥٠٠٠ إلى ثمانية آلاف من المصريين. وفي ٢٣ يوليو ١٩٦٥م تجمع تيار الجمهوريين الذين سموا بالمنشقين، وجماعات القوة الثالثة، حيث رحب بهم الملك فيصل واستقبلهم بحرارة. لقد رأى فيهم ما يتسق وسياسته في جذب أكبر عدد ممكن إلى صفهم لتشكيل قوة ثالثة.

وفي الرياض عقد هؤلاء مؤتمراً اتفقوا فيه على حل وسط بأن تنشأ دولة إسلامية محل النـظام الجمهوري، على أن يتشكل مجلس رئاسي، يعاونه مجلس للوزراء ومجلس شورى يتكـون من ممثلي القبائل والشخصيات القيادية ويطلب من الشعب أن يختار بين الإمامة كملكية دستورية، أو الجمهورية. لقد أوجد ذلك التحرك السياسي غضباً في صفوف القوى الجمهورية التي طرحت أن أية تسوية لابد وأن تبنى أساساً على استمرار النظام الجمهوري تحت كل الظروف، وأن الجمهورية قادرة على ضرب قواعد التآمر.

وفي جنـوب اليمن وحتى نهاية عام ١٩٦٥م بلغت الثـورة المسلحـة نطاقاً واسعاً وتصعيداً حاداً، وواصل فدائيو (الجبهة القومية) تصفية الاستخبارات البريطانية والضباط والجنود والموظفين الإنجليز أمثال المستر (تشارلز) في سبتمبر ١٩٦٥م، وفي نهاية أغسطس ١٩٦٥م أردى الفدائيون كبير مفتشي الشرطة المستر (آرتوريري) قتيلاً. ومن بين ٢٢ عملية تصفية كانت عشرة موجهة ضد ضباط البوليس والمخابرات. وعجزت أعمال التعسف من قبل القوات البريطانية عن إيقاف العمليات الفدائية رغم الاعتقالات والتفتيش والدوريات في الشـوارع وحـالة الطوارىء ومنع التجول بين فترة وأخرى. . فقد بلغ عدد المعتقلين ١٥٠٠ وطني حتى أكتـوبر ١٩٦٥م. ومن إحصائيات السلطة البريطانية تبين أن مجموع

العمليات المختلفة بلغت ٢٨٦ عملية خلال عام ١٩٦٥م.

وبعد تصفية عملاء الاستخبارات البريطانية وإنزال ضربة بالبوليس أخذ الوطنيون يتصرفون بمزيد من الجرأة، وازداد تركيز العمليات في مستودعات ونوادي ومنازل البريطانيين. وفي الريف ازداد تصاعد الكفاح المسلح. وبعد أن اتخذت (الجبهة القومية) تشكيل جيش التحرير في المناطق الداخلية وتنسيق جميع الأعمال العسكرية فقد تم تقسيم المقاتلين إلى مفارز يتراوح عدد كل مفرزة ما بين ٣٠ ـ ٥٠ مقاتلاً. وتنقسم المفرزة بدورها إلى مجموعات لتشكل الوحدة القتالية الأساسية بعد أن يكون أفراد المفرزة قد تدربوا تدريباً جيداً حيث يتم تخصيص مجموعة في كل مفرزة من عناصر المنطقة نفسها والذين يعرفون مناطقهم، وهكذا كانت المفارز تعمل ضمن الجبهات وبعضها متحركة، وفي الجانب التنظيمي الشعبي تحولت لجان الإصلاح إلى لجان ثورية، والتي كانت تنظر في قضايا الخلافات والخصومات، وتحاكم العناصر التي تتعاون مع البريطانيين.

وبلغ عدد جبهات جيش التحرير إلى ١٢ جبهة. وحددت مصادر البريطانيين التي سجلت أن ١٣٧٢ عملية أو حادثة قام بها جيش التحرير، وبلغت الخسائر بين البريطانيين ١١١ بين قتيل وجريح.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٥م نشرت بعض الصحف عناوين أنباء الكفاح المسلح كما يلي:

* في دار إذاعة الجنوب.. الانفجار لم يسبب خسارة في الأرواح.
* اعتقال ١٦ شخصاً في ولاية دثينة بتهمة حوادث عنف.
* ثلاث قذائف بازوكا في مدينة الاتحاد وتبادل إطلاق النار.
* نسف محول كهربائي في الشيخ عثمان.
* لغم في الضالع يصيب ضابطاً وأربعة جنود، وانفجار في الحسوة يسبب مقتل ثلاثة.
* ثوار العوالق تمركزوا وشنوا هجوماً مفاجئاً على المراكز البريطانية.
* اغتيال السير آرثر تشارلز رئيس المجلس التشريعي.
* وزير المستعمرات يبرق للمندوب السامي معرباً عن صدمته لمقتل السير آرثر.
* انفجار قنبلة في كريتر أثناء منع التجول.
* الجبهة القومية تحذر السكان من الاقتراب من البريطانيين.
* رصاصتان وقنبلة ومحاولة اغتيال ضابط مخابرات.
* سلطات الأمن في عدن تعثر على مدافع برن وأسلحة وذخائر في عدن.

* ظهور تنظيم نسائي يؤيد الجبهة القومية للكفاح المسلح.
* عمال الميناء يرفعون الإضراب البطيء بعد نيل مطالبهم.
* إطلاق النار على بريطانيين وإلقاء قنبلة يدوية على صالون الركاب في المطار.
* انفجار لغم أرضي بسيارة بريطانية في منطقة الصبيحة.
* في بلاغ حربي.. معارك بين قوات جيش التحرير والقوات الحكومية في ردفان الغربية والحواشب.. وهجوم على المعسكر البريطاني في الحبيلين.
* فرض منع التجول على منطقة المعلا.
* مصادر وزارة الدفاع البريطاني تعلن عن خطط ترحيل ١٤ ألف من عائلات الجنود البريطانيين.
* نقابة عمال البترول تدعو إلى الإضراب احتجاجاً على اعتقال سكرتير النقابة محمد صالح عولقي.
* أعلنت سلطات الأمن بولاية عدن نبأ اعتقال ثمانية أشخاص: عبد الجبار مقبل سوقي، وحسن محمد سرحان، وصالح عبد الرحمن، ومحيي الدين أحمد سعيد، ومحمد عبد ربه، ومحمد عبد الله الطيطي، وتوفيق علي فارع عوبلي، وحسين علي صالح.
* انفجار عبوتين ديناميت على بعد نصف ميل من دار المندوب السامي.
* انفجار محول الكهرباء في طارشان.
* مسؤول بريطاني يصاب بجراح خطيرة من جراء إطلاق النار عليه.
* إحباط محاولة اعتداء على السلطان عبد الكريم سلطان لحج ووزير الدفاع.
* الجبهة القومية تهرب سبعة من أعضائها من سجن جعار في يافع السفلى.
* انفجار قنبلتين في مستودع التموين التابع لسلاح الطيران الملكي بالمعلا.
* انفجار في ثكنات الجيش الاتحادي يدمر سيارة شحن ومصفحة.

وفي جبهة أعداء الثورة، وبينما كان الجانب الملكي مبعثراً في الكهوف، حاول الإمام المخلوع إظهار الجانب الملكي بالجانب الذي يستكمل مؤسسات نظامه ـ الذي لا مكان له على الأرض اليمنية ـ فشكل مجلساً تمثيلياً تفرعت عنه لجان منفصلة مسؤولة عن الإدارة والدفاع والشؤون السياسية والقانونية.

وأعلن الجانب الملكي عن (ميثاق وطني) يتناول المساواة وحرية التعبير والنشر في إطار الشريعة الإسلامية، ودعا إلى تقرير مصير الشعب اليمني، وأنه سيقيم ملكية دستورية تترك السلطة لمجلس الوزراء وهيئة شورية ـ استشارية. كما أعلن أن أئمة المستقبل سوف يتم

انتخابهم من قبل الشعب.

ولم يكن لتلك التدابير شأن فعال بقدر ما كان للدعاية السياسية من ناحية ومحاولة كسب العناصر الجمهورية المنشقة. ومنذ منتصف عام ١٩٦٤م وابتداء من يونية تجدد القتال في ظل تضعضع أوضاع القوى الجمهورية وبروز ظاهرة المنشقين ودعاة الدولة الإسلامية مما مكن الجانب الملكي من رص صفوفه رغم أن البدر يعيش حالة مرضية وحالة من الإحباط، وتولى عمه الحسن رئيس الوزراء الشؤون السياسية، وأصبح محمد بن الحسين الرجل القوي الذي أقنع الكثير بالخدمة لمدة سنة واهتم بالتدريب وتشكيل ست فرق مكونة من ألفي مقاتل

في يوليو ١٩٦٥م سحقت القوات المصرية هجوماً من الجانب الملكي في منطقة حرض، وحين عاود الهجوم ووجه بعنف مما أدى إلى مقتل ٤٩ من الجانب الملكي، وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة عند محاولة تسلل ملكي بالقرب من برط. وفي صرواح وفي منتصف يونيو تجددت المعارك. . في الفترة من يونيو وحتى أغسطس ١٩٦٥م قامت القوات الجمهورية والمصرية بعمليات هجومية واسعة النطاق اعتبرت أكبر العمليات من نوعها منذ هجوم مارس ١٩٦٤م الذي سمي هجوم رمضان. وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يمكن القول إن تلك العمليات قد حققت نجاحاً لايمكن إنكاره، ولكنه لم يؤد إلى انتصار نهائي على المقاومة الملكية التي كانت قد شنت سلسلة منسقة من الغارات على المواقع والقوافل في المنطقة الواقعة بين الحرف والحزم وقطع الطريق. . ورغم التعزيزات التي قامت بها القوات المصرية تمكن الملكيون من قطع طريق صنعاء ـ صعده، واستولوا على جحانة ودخلوا مارب التي كانت في أيدي الجمهورية منذ فبراير ١٩٦٣م ومثّل ذلك كسباً له اعتباره.

منذ أن ترك النعمان السلطة ليتولى دفتها الرئيس السلاّل تصاعد الانشقاق في الصف الجمهوري. . وتواصل الخلاف الحاد في صفوف أصحاب العقد والحل المسؤولين الجمهوريين.

ففي ١٨ يوليو ١٩٦٥م أعلن تكليف السلاّل للعمري بتشكيل الوزارة، وكانت هذه هي الخطوة الأولى في سلسلة خطوات كسب الجولة الجديدة للصراع على السلطة، فقد شكل العمري وزارته الجديدة من ١٩ عضواً لم يكن بينهم سوى ثلاثة فقط من وزارة النعمان المستقيلة، فضلاً عن عودة وزارة شؤون الجنوب المحتل، كذلك عبرت كافة الوقائق التي أعلنتها القيادة الرسمية للجمهوريين في تلك الفترة عن الخط المتشدد، وقد تمثل في الحفاظ

على الجمهورية ورفض أي دور سياسي لأسرة حميد الدين، والتمسك بالسعي إلى السلام وليس الاستسلام، والعمل على القضاء على التمرد والمتمردين وأعداء الشعب من الرجعيين. وفي هذا الصدد كانت هناك إشادة واضحة بالدور المصري عموماً وقيادة عبد الناصر بصفة خاصة، مع دعوة الشعب اليمني إلى تحمل المسؤولية في الدفاع عن الثورة.

«وكان لهذه التطورات أثرها الواضح على سلوك قادة القوة الثالثة الذين ظلوا يمنحون تأييدهم الضمني لحكومة النعمان، أو على الأقل يهادنونه بحكم تعبيره جزئياً عن بعض مطالبهم، ولكن التحول الواضح السابق في مسار الصراع على السلطة وسع الشقة بين موقفهم وموقف الجمهوريين الرسميين بما أفقدهم حتى تلك الرابطة الاسمية التي كانت تربطهم بالمعسكر الجمهوري، وفي ٢١ يوليو ١٩٦٥م، أعلنت وكالات الأنباء وصول ٣٧ شيخاً من مشائخ اليمن (الجمهوريين) مع حوالي ٢٠٠ من أنصارهم إلى بيحان، وبعد ذلك انقسم هؤلاء إلى قسمين، ذهب أولهما إلى بيروت حيث عقد مؤتمر صحفي في ٢٦ يوليو ١٩٦٥م أكد فيه أن الجمهوريين الممثلين لقوى اليمن كلها (أي هم أنفسهم) لا يضيرهم اللقاء بالملكيين طالما أن الهدف هو وقف الصراع واستفتاء القبائل والشعب اليمني كله، وأن اليمنيين «لا يحاربون اليوم من أجل الملكيين أو الجمهوريين وإنما هم يحاربون في سبيل تطهير أرض اليمن من الجنود المصريين». أما الوفد الثاني فذهب إلى السعودية حيث أذاع في اليوم نفسه بياناً أدان فيه تصرفات السلّال، وأعلن التمسك بقرارات خمر وبحكومة النعمان باعتبارها الحكومة الشرعية في اليمن، واعترف بما قدمته مصر من عون لدعم النظام الجمهوري، وأشار إلى تقديس الضحايا من شهدائها الأبطال في اليمن. وعلى الرغم من ذلك فإن الحقيقة تفرض نفسها علينا جميعاً، الحقيقة أن السياسة التي انتهجها بعض القادة المصريين في اليمن؛ والإجراءات السياسية التي نفذوها في اليمن لم تتسق والظروف اليمنية والتناقضات التي احتدمت، ومن ثم ناشد البيان عبد الناصر والملك فيصل السعودي التعاون مع شعب اليمن في إنهاء الحرب وإحلال السلام بسحب الأول لقواته من اليمن في فترة محدودة، ووقف الثاني لكل المساعدات لأسرة حميد الدين، وتمكين الشعب اليمني ممثلاً في أولي الحل والعقد من الالتقاء في مؤتمر شعبي شامل بعيداً عن كل نفوذ خارجي، أو صفة رسمية ليختاروا حكومة وطنية تشرف على إحلال السلام في اليمن، وتدير شؤونه لفترة انتقالية يقرر الشعب بعدها مصيره بنفسه مختاراً نوع النظام الذي يريده».

وفي أوائل أغسطس ١٩٦٥م عقد في الطائف مؤتمر[*] تحت رعاية السعودية ضم ممثلي القوة الثالثة والملكيين، توصل في العاشر من أغسطس إلى ما أصبح يعرف (بميثاق

الطائف) الذي يجسد القاسم المشترك بين أفكار القوة الثالثة، والملكيين والسعودية، وينص الجزء العملي منه على:

١ ـ إقامة دولة اليمن تحت اسم (الدولة اليمنية الإسلامية)، وتقوم على أحكام الشريعة الإسلامية، ويسير أعمالها مؤقتاً مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة ويتألف من سبعة إلى ثمانية أعضاء، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية، ومجلس وزاري يقوم باختصاصات السلطة التنفيذية ويتألف من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيراً وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية، ومجلس شورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء، ويساعده في أداء مهمته ويتألف من ثمانين عضواً وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية.

٢ ـ مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقتة هي توطيد الأمن الداخلي والإشراف على سحب القوات المصرية وإيقاف المساعدات السعودية، والتمهيد لإجراء استفتاء عام في اليمن ينبثق عنه تقرير النظام الأساسي للحكم.

وقد راجعت حكومة العمري التطورات السابقة في اجتماع لها في أول أغسطس ١٩٦٥م أصدرت بعده بياناً وصفت فيه القوة الثالثة بالتحالف مع أعداء الثورة، وأنكرت أية قيمة تمثيلية لها، ونقمت عليها لعدم العرفان بالدور المصري. وفي ١٥ أغسطس أدانت حكومة العمري في تصريح لها مؤتمر الطائف، وأوضحت أن من يسمون أنفسهم بالجمهوريين المنشقين كشفوا عن هويتهم تماماً بلقائهم مع بقايا الأسرة الملكية وبالتبعية للاستعمار والسعودية. واعتبرت الحكومة أن عقد المؤتمر في السعودية يمثل استمراراً لأعمال العدوان ضد الثورة، وتدخلاً غير مبرر في شؤون اليمن الداخلية.

وقد سبقت الإشارة إلى موقف القوة الثالثة وبعدها عن أي موقع يمكن أن تسهم منه في تقوية القضية الجمهورية، غير أن التأييد القبلي الواضح الذي كانت تحظى به؛ فضلاً عن خروج القسم الأعظم من المعتدلين الجمهوريين من مؤسسات الحكم الجمهورية جعل المعسكر الجمهوري يبدو مع النصف الأول من شهر أغسطس ١٩٦٥م وكأنه قد فقد أدنى مظاهر التماسك.

من التحليل للأوضاع في تلك الفترة، والتناول السابق لمظاهر انقسام الجمهوريين يمكن أن ترد أسباب هذا الانقسام إلى مجموعتين من العوامل، الأول ذاتية، تنصب على البنية الجمهورية ذاتها، والثانية تنبثق من الواقع الاجتماعي المعقد، وتداخل مصالح القوى والفئات الجمهورية.

أما المجموعة الأولى فيسهل تبنيها من التذكير بالواقع الاجتماعي والتنظيمي لحركة

المعارضة اليمنية التي انتهت بالثورة على نظام الإمامة في سبتمبر ١٩٦٢م . وقد سبق أن رأينا أن الواقع الاجتماعي لهذه الحركة يستند إلى الطبقة المتوسطة بمعنى عام حيث يدخل فيها التجار والمثقفون والعسكريون فضلاً عن المساندة التي حصلت عليها الثورة في كل مراحلها من بعض القبائل القوية ، وعلى الرغم من أن هذا التنوع الاجتماعي الواسع قد مكن من إضفاء الشعبية على الثورة ، فإنه أوجد في صفوفها بذور الانقسام الذي لم يكن غريباً على حركة المعارضة اليمنية في نضالها الطويل ضد الإمامة ، خاصة وأن العسكريين وإن قاموا بالدور الرئيسي في تنفيذ الثورة إلا أنهم لم يكونوا يستطيعون الادعاء بالانفراد بفعل إعداد الثورة واستمرارها ، وقد مهد هذا كله لظهور الانقسام وفقاً لخطوط عديدة في معسكر الجمهوريين : انقسام وفقاً لخطوط عسكرية ـ مدنية يتضمن أبعاداً واضحة «كما يمكن أن ينظر للخلاف بين مجموعة السلال والعمري وغيرهما ومجموعة النعمان ـ الإرياني ـ الزبيري» . إنه انقسام وفقاً لخطوط قبلية «كما يمكن أن ينظر إلى القوة الثالثة في جزء كبير منها» . وقد ساعد على هذا غياب أي تنظيم يضم قوى الثورة ، خاصة بعد أن تخلى التنظيم السبتمبري عن الاستمرار ومُنِعَ العمل الحزبي .

وتتعلق المجموعة الثانية من الأسباب التي تفسر انقسام الجمهوريين بالعوامل الخارجية بالنسبة للبنية الجمهورية ، ويمكن لهذه أن ترد في التحليل الأخير إلى الخلاف حول المساعدة المصرية للجمهورية ، وهناك مجموعة من الفروض النظرية تشير إلى هذه المسألة ترتبط كلها بأثر جهود طرف ما في حرب أهلية للحصول على دعم خارجي على هذا الطرف نفسه . فالالتزامات التي يمكن أن يتحمل بها طرف ما لكي يدبر دعماً خارجياً يمكن أن تصبح مصدراً للنزاع بين أعضائه . ومن أهم الفروض بهذا الصدد الافتراض أنه كلما كان ذلك الطرف أكثر تنظيماً كان احتمال التأثيرات الانقسامية الناتجة عن جهود تدبير الدعم الخارجي أقل ، وكذلك الافتراض القائل بأنه كلما زادت الالتزامات التي يقدمها طرف ما لمصدر الدعم الخارجي لكي يؤمن حصوله على الدعم أكبر كانت التأثيرات الانقسامية أكبر . ومن الواضح أن هذه الفروض يمكن أن تنطبق بوضوح على العلاقة بين الجمهوريين ومصدر دعمهم الخارجي على نحو يشير إلى توقع أكبر قدر ممكن من الانقسام بشأن قضية الدعم الخارجي .

وقد سبق أن رأينا أن الخلاف حول الدرجة المطلوبة من المساعدة المصرية قد أثير منذ بداية الثورة ، وفي الواقع أن قضية الخلاف حول المساعدة الخارجية احتلت مكاناً بالغ الأهمية في حركة المعارضة اليمنية لنظام الإمامة ، ويرجع ذلك إلى القمع الشديد الذي

مارسه هذا النظام تجاه معارضيه مما استدعى النظر دائماً إلى مصدر للدعم الخارجي، ويعد أول تجربة لحركة المعارضة عام ١٩٤٨م ثم ثاني تجربة في ١٩٥٥م، أصبحت أهمية الدعم الخارجي في منتهى الوضوح بعد تلقي الإمام لمساعدات (إقليمية) حاسمة، وقد رأينا أن الثوار قد استفادوا بهذه الخبرة، فلم يقوموا بثورة ١٩٦٢م إلاَّ بعد التأكد من الدعم المصري، وثمة نقاش مثير دار بين مجموعة من السياسيين اليمنيين الذين تولى معظمهم فيما بعد مناصب هامة في النظام الجمهوري حول هذه القضية حوالي عام ١٩٥٣م داخل السجون في أعقاب انقلاب ١٩٤٨م. ومن المثير أن موقف بعضهم من قضية المساعدة الخارجية يضرب بجذوره إلى هذا التاريخ وقد قال السلاّل مثلاً في عام ١٩٥٣م ما فعله في الستينات: «أما إذا أردنا الطريق المختصر، فالمغامرة المحاطة باليقظة والحذر بشرط أن تكون مبنية على خطة تضمن لها النجاح.. وهذه لا تتم إلاَّ إذا استعنا باستقطاب العرب الذين يحبذون خطتنا ويضمنون لنا التعاون الذي يتم ما شرعنا فيه.. لابد لنا من الاستعانة والتعاون وعدم الاستقلال بنفوسنا، وهذه قاعدة تكاد تكون منطبقة على كل أمة تخلصت مما نحاول التخلص منه».

كذلك سبق أن رأينا أن أحد الأسباب التي فسرت موقف بعض القبائل المضادة للثورة كان الآثار الجانبية للتدخل المصري وبصفة خاصة العمليات العسكرية، ومن جانب آخر التجمد العسكري، وكان لهذا أهميته من زاوية أنه أقنع المعتدلين من الجمهوريين أن التدخل المصري لم يأت بالنتيجة الحاسمة التي تبرر تحمل تبعاته، وهكذا شهدت تلك المرحلة انقساماً واضحاً حول الموقف من الوجود العسكري المصري في اليمن اتخذ فيه المعتدلون والقوة الثالثة موقفاً متحفظاً أو معارضاً بل ومعادياً لهذا الوجود، وقد بدأ الموقف المتحفظ في الاستقالة الجماعية للنعمان والإرياني والزبيري، وكذلك في بيان حكومة النعمان وقرارات مؤتمر خمر، ثم ظهر الموقف المعارض والمعادي في موقف القوة الثالثة الذي بدأ بالمطالبة بسحب القوات المصرية وإنهاء المساعدة السعودية للملكيين، وانتهى بتوصيف الحرب الأهلية اليمنية كحرب (تحرر وطني) من المصريين والدعوة إلى دولة إسلامية.

اتجاه التسوية والصراع المصيري في حرض

أوضح التناول السابق لظاهرة انقسام الجمهوريين مدى العمق الذي وصلت إليه هذه الظاهرة خاصة منذ نهاية ١٩٦٤م، ومن المنطقي القول بأن القيادة المصرية كانت

تستقبل هذه الخلافات بضيق شديد، ويرجع ذلك أساساً لسببين أولهما أن انقسام الجمهوريين يزيد من تكلفة الالتزام المصري بحماية الجمهورية، وثانيهما أن ظاهرة انقسام الجمهوريين قد تضمنت كما سبق بيانه بعداً يتعلق بالوجود المصري.

«وعكست تصريحات عبد الناصر العلنية طبيعة إدراكه لظاهرة انقسام الجمهوريين' وإن لم تشر هذه التصريحات لموضوع الخلاف على الوجود العسكري لأسباب مفهومة، وتظهر متابعة هذه التصريحات أنها قد مرت بمرحلتين: مرحلة كان عبد الناصر يدرك فيها وجود هذه التناقضات ولكنه ينظر إليها كتناقضات طبيعية بالنسبة لمرحلة التطور التي تمر بها اليمن، والثانية أصبح يدرك فيها مدى عمق الظاهرة وخطورتها. ففي ديسمبر ١٩٦٤م صرح بأنه لا ينزعج بأي حال من ظهور متناقضات في اليمن، «لأن اليمن يرفع رداء التخلف وينتقل من القرن العاشر إلى القرن العشرين مرة واحدة، ولذلك لابد أن تظهر فيه متناقضات». وأوضح أن قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية تحاول استغلال هذه التناقضات، ولكنه أعرب عن ثقته في تمكن الشعب اليمني بنفسه من حل هذه التناقضات. ويلاحظ أن هذا التصريح قد أعقب الاستقالة الجماعية للنعمان والإرياني والزبيري في ٢ ديسمبر ١٩٦٤م. ومع تفاقم الانقسام الجمهوري في النصف الأول من ١٩٦٥م تغيرت نظرة عبد الناصر فأعلن في ٢٢ يوليو ١٩٦٥م، أي في ذروة التطورات التي شهدتها اليمن في أعقاب استقالة النعمان في أول يوليو ١٩٦٥م أن المشاكل التي تواجه الثورة في اليمن اثنتان: الأولى خارجية (الدعم الخارجي للملكيين) والثانية داخلية وهي الخلافات الجمهورية، وهكذا لم تعد التناقضات الجمهورية مسألة طبيعية لا تدعو للانزعاج إنما (مشكلة) تعترض الثورة اليمنية. وقد بلغ من تقدير عبد الناصر لخطر هذه المشكلة أنه أعطى الوحدة الوطنية وتقدير الجمهوريين للمسؤولية الدور الأصيل في إمكان تثبيت وترسيخ النظام الجمهوري المهدد منذ اليوم التالي مباشرة، فمن السهل أن نتصور نظرته لها في أعقاب هذا (الخروج) والتطورات التي ارتبطت به وصولاً إلى مؤتمر الطائف عام ١٩٦٥م.

ولا يصعب تبين الأثر المحتمل لظاهرة انقسام الجمهوريين وإدراك القيادة المصرية لها على سلوك هذه القيادة، فقد تضمنت هذه الظاهرة أولاً بعداً واضحاً يلح في طلب الحل السياسي من قبل المعتدلين الجمهوريين، ويصل في تحبيذ ذلك الحل إلى درجة التخلي عن شكل النظام الجمهوري بالنسبة للقوة الثالثة (اتحاد القوى الشعبية)، ثم كانت هذه الظاهرة تعني وفقاً لتصوير عبد الناصر لها في يوليو ١٩٦٥م أن المساعدة العسكرية المصرية

للجمهوريين يمكن أن تكون عقيمة طالما استمرت الخلافات على هذا النحو الحاد.

وأخيراً فقد تضمنت ظاهرة انقسام الجمهوريين التعريض بالوجود العسكري المصري سواء تلميحاً أو تصريحاً، وقد كان هذا يعني على الأقل أن هذا الوجود أصبح غير مرغوب فيه من قبل قوى معينة داخل اليمن، وهو الأمر الذي يرفع تكلفته، خاصة وأن القاعدة الاجتماعية للقوة الثالثة ـ اتحاد القوى الشعبية ـ كانت بالأساس قاعدة قبلية، أي تقع في نطاق العمليات العسكرية، فضلاً عما يقدمه موقف القوة الثالثة من القوات المصرية من مادة دعائية طيبة تضعف الطرف المصري وتقوي خصمه في الحرب النفسية الدائرة بينهما في ذلك الوقت».

وهكذا يمكن الانتهاء بأنه منذ أواخر ١٩٦٤م وطيلة النصف الأول من عام ١٩٦٥م بصفة خاصة تولدت في البيئة اليمنية ضغوط قوية في اتجاه التسوية، يفترض أنها قد أثرت على المسؤولين المصريين عندما توجه الرئيس جمال عبد الناصر إلى جدة عام ١٩٦٥م.

استغرقت زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للسعودية ثلاثة أيام، وفي ٢٤ أغسطس ١٩٦٥م وقع مع الملك فيصل اتفاقية لتسوية القضية اليمنية والتي عرفت باتفاقية (جدة)، تلك الاتفاقية التي كان لها أثر كبير بمسار الوضع السياسي في ساحة اليمن، شمالاً وجنوباً ولأهميتها أورد نصها:

« وفيما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالي من اليمن، فإن الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ـ بعد الاتصال بكل ممثلي الشعب اليمني وقواه الوطنية والتعرف على رغباتها ـ يريان أن طريق الحق والأمان لمواجهة المسؤولية تجاه الشعب اليمني، وضماناً للهدف الذي قصد إليه من الاجتماع، يتحقق على النحو التالي:

١ ـ يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ (نوفمبر) ١٩٦٦م.

٢ ـ تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب للاستفتاء المذكور.

٣ ـ تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في تشكيل مؤتمر انتقالي، يتكون من خمسين عضواً ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني، بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه. ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٥م، وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية:

أ ـ تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى إجراء الاستفتاء الشعبي.
ب ـ تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال.
ج ـ تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م.
٤ ـ تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمني المذكور وتدعمانها وتتعاون في إنجاح تنفيذهـا. وتعلنـان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما معاً للمتابعة والإشراف على الاستفتاء، وذلك فيما إذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة.
٥ ـ تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن.
٦ ـ تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة أشهر ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م.
٧ ـ توقف الاشتباكات المسلحة في اليمن فوراً، وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتي:
أ ـ مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة.
ب ـ مراقبـة الحدود والموانىء وإيقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها، أما المساعدات الغذائية فتتم تحت إشرافها. وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم وسائل التنقل اللازمة، ويمكن لها أن تستخدم بحرية الأراضي اليمنية، كما يمكنها أن تستخدم الأراضي السعودية ـ إذا دعت الضرورة لذلك ـ التي توصلها لنقط المراقبة التي سوف يتفق عليها.
٨ ـ تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان إيجابياً على تأمـين تنفيذ هذا الاتفـاق، وفـرض الاستقـرار في الأراضي اليمنية حتى إعـلان نتيجة الاستفتاء، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم للقضاء على أي خروج على هذا الاتفاق أو أي عمل على تعطيله أو إثارة القلاقل في سبيل نجاحه.
٩ ـ بغية دفـع التعـاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى التقدم، واجتياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعي كما كانت، وكما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين البلدين، يتم الاتصال مباشرة بين الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل لتلافي حدوث أي مصاعب تقف في طريق تنفيذ هذا الاتفاق.

أوجدت اتفاقية جدة ردود أفعال شعبية مختلفة في عموم ساحة الوطن اليمني، على المستـويين الشعبي والرسمي، لكونها تخص القضية اليمنية رغم عدم أخذ رأي القيادة السياسية للجمهورية. لقد اعتبرت الجماهير اليمنية أن الاتفاقية قد مست مصير الشعب

اليمني الذي حدده يوم ٢٦ سبتمبر. . الذي أنهى عهد الإمامة، غير أن السعودية تسببت في إنعاش طموح أسرة بيت حميد الدين لاستعادة عرشهم بما قدمته من دعم بدون حدود، واشتركت في صياغة مصير الشعب اليمني مع مصر التي قدمت الدعم والمساعدة لهدف الشعب اليمني الذي ناضل في سبيله ثلاثة عقود من الزمن، وتجاه ذلك فقد كان الموقف الرسمي، تجاه الاتفاقية في البداية يتسم بالصمت والتردد. . بينما اتسم رد الفعل الشعبي بردود أفعال متفاوتة، لقد اعتبر (اتحاد القوى الشعبية) ـ والتيار المتحالف معه أن الفرصة المواتية قد دنت لتحقيق هدفهم وهو قيام الدولة الإسلامية، ولعل اكتشاف صف واسع من المنشقين الجمهوريين الذين انساقوا معهم إلى الطائف في أغسطس ١٩٦٥م أن إبراهيم الوزير ـ قائد (اتحاد القوى الشعبية) يجرجرهم لتحقيق طموحه في أن ينصب نفسه إماماً على رأس الدولة الإسلامية، ومن ثم كان انفضاض الكثير من حولهم.

ويرى التيار الجمهوري الذي تشكل من فئات بعض المشائخ والمثقفين الليبراليين والقضاة والعناصر التي تنسب إطالة الحرب بسبب الوجود المصري وتدخل القيادة المصرية بالشؤون الداخلية، أن فرصة إيجاد سلطة تتولى التسوية قد حانت، بينما كانت السياسة المصرية تعمل باتجاه أن يتولى المراكز السياسية والقيادية عناصر تؤيد السياسة المصرية ضماناً لسلامة قواتهم التي أوقعت في مخاطر غادرة إلى الحد الذي ساءت تقديراتهم للصديق من العدو.

وترى القوى الجمهورية المتمسكة بالثورة والنظام الوطني الجمهوري باعتباره من أعظم المكاسب التي حققها الشعب اليمني بفضل نضال حركته الوطنية، واعتبر هؤلاء أن الأوضاع المتردية التي وصلت إليها الجمهورية جاءت نتيجة لغياب السماح لقوى الجماهير اليمنية من تنظيم نفسها وغياب الديمقراطية، وجاء حظر العمل الحزبي يمثل جانباً من جوانب القسر التي تعاني منها الحركة الوطنية، وأن السياسة التي شجعتها القيادة المصرية بالتعامل ودعم فئة كبار المشائخ والإقطاع والانتهازيين قد نتج عنه هيمنة هؤلاء على السلطة والإمكانات وبطء الإصلاحات الاجتماعية، والوقوف أمام عطاء القوى الوطنية والديمقراطية، وعدم إفساح المجال أمامها لتنظيم نفسها والالتحام بالجماهير لحماية الثورة والنظام الجمهوري. يمثل هذا التيار قوى واسعة من تنظيم (حركة القوميين العرب) ـ التي ظلت تنظم قواها وتتوسع بشكل سري ـ و(حزب البعث) و(الماركسيين) وصفٍ واسعٍ من طبقات العمّال والطلاب والجنود والضباط الثوريين والفلاحين والموظفين وصغار التجار وفئات المشائخ والقضاة الوطنيين، وتناضل هذه القوى في سبيل توطيد النظام الجمهوري

والدفاع عنه، وإكسابه محتوى ديمقراطيا.
واتضح الموقف الرسمي متناسقاً مع تلك القوى عبَّر عنه تصريح الرئيس السلاَّل الذي جاء فيه: «إن اتفاقية جدة نصت على أن يؤكد الشعب اليمني، رأيه في النظام الذي يريده وشعبنا في اليمن قد أعلن رأيه يوم السادس والعشرين من سبتمبر».
وعبرت (الجبهة القومية) عن رؤيتها في أن اتفاق جدة يسعى إلى إيجاد تسوية في شمال اليمن، وهو الأمر الذي يعكس نفسه على الأوضاع النضالية في جنوب الوطن. وخشيت من أن أي اتفـاق غير معلن قد يؤثـر على حركـة النضال المتصاعد للشعب اليمني ضد الاستعمار وعملائه في جنوب الوطن.
منـذ الأسبوع الأول لتوقيع (اتفاقية جدة) توصل الجانبان المصري والسعودي إلى اتفاقية تكميلية نظمت أحكام لجنة السلام، وفي ١١ سبتمبر بدأت اللجنة مزاولة عملها الـذي بدأتـه بتبـادل الأسرى، والإعـداد للمؤتمـر، ومـا كانت تخشـاه مصر سوى تشـدد الجمهـوريين، رغم أن عبـد النـاصر التقى في الإسكنـدرية قبل السفر إلى جدة في ١٩ أغسطس بكل من الرئيس السلاَّل واللواء حسن العمري والقاضي الإرياني والأستاذ نعمان، خاصة وأن السعودية اعتبرت اتفاق جدة انتصاراً لوجهة نظرها. ولكن مصر كانت ترى أن تقرير المصير يعطي اليد العليا للقوى التقدمية في اليمن لفرض إرادة الشعب اليمني، وعلى أساس من الوحدة الوطنية، وحدة كاملة للمعسكر الجمهوري بما في ذلك احتواء القوة الثالثة.
وتداعت كل أطراف المعسكر الجمهوري نحو وحدة الصف لكسب المعركة، وأول تعبير عن ذلك كان في ٤ سبتمبر ١٩٦٥م إذ تم تشكل مجلس جمهوري جديد برئاسة الرئيس السلاَّل وعضوية كل من القاضي عبد الرحمن الإرياني والشيخ محمد علي عثمان، والأستاذ أحمد محمد نعمان، واللواء حمود الجائفي. وبدأ التحرك الداخلي والخارجي، فقد قام وفد على رأسه القاضي الإرياني واللواء حسن العمري خلال أكتوبر بزيارة للعديد من البلدان لطلب الدعم الدبلوماسي والمساعدات لدعم النظام الجمهوري، وعلى المستوى الداخلي بلغ التحرك ذروته بعقد مؤتمر (الجند) يومي ٢٠ ـ ٢١ أكتوبر ١٩٦٥م حضره حوالي ٢٠٠ ممثـل لليمن على أسـاس جغرافي. وأكد المؤتمر التمسك المطلق بالوحدة الوطنية والنظام الجمهوري واستبعاد أسرة حميد الدين وانتخب لجنة من تسعة أعضاء لتقوم باختيار ممثلي الشعب إلى مؤتمر (حرض)، ورفع المؤتمر الشكر لمصر حكومة وشعباً على تضحياتها.
«وبعد أن استكمل الإعداد للمؤتمر بإقناع الجانب الجمهوري الذي أقدم على حضور المؤتمر تحت الضغط الذي مورس على القيادة الجمهورية، وسافر الرئيس السلاَّل إلى القاهرة

كي يبقى هناك بعيداً أثناء المؤتمر، تسهيلاً لسير أعماله ، فقد شمل الإعداد للمؤتمر من قبل السعودية ومصر التفاهم على أعضاء الوفدين الملكي والجمهوري ، وعلى أن يكون العدد بالتساوي ، وإبعاد العناصر الجمهورية المتشددة. . ويأتي السلاّل والعمري في مقدمتهم. وكان الخط الجمهوري قائماً على أساس من تمسك النظام الجمهوري والرفض القاطع لعودة أي فرد من أسرة بيت حميد الدين، من منطلق إذا أرادت الدولتان ، السعودية ومصر، حلاً لا يحافظ على النظام الجمهوري، ورأى الوفد الجمهوري أنه ليس أمامه إلاّ قبول هذا الحل أو الحرب ، فعليهم أن يعودوا إلى الشعب ليقول كلمته ، فإن رأى أنه مستعد للحرب وقادر عليها كان بها. وستكون مصر في هذه الحالة مستعدة للمساعدة، وإن رأى الشعب التسليم لما قررته مصر والسعودية فهذا شأنه.

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م عقد المؤتمر في (حرض) وأعلن عن أسماء الوفدين يومها حتى يكون اليمنيون أمام الأمر الواقع، وكان من ضمن الاتفاق أن يشمل الوفد الجمهوري ثلاثة من المنشقين والوفد الملكي خمسة من المنشقين وإلاّ انسحب الجمهوريون، ومع ذلك فقد كان عدد المنشقين في الوفد الملكي ثلاثة، وكان ذلك مؤشراً واضحاً على المرونة.

وفي ظل تلك الأجواء لمؤتمر حرض، الذي يدعم الجمهوريين ثقتهم من النصر، وتثبيت النظام الجمهوري الذي يحظى بالاعتراف الدولي. تم اختيار الوفد الجمهوري من العناصر الجمهورية المعتدلة، مكوناً من ٢٥[٤٦] عضواً برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وتشكل الوفد الملكي برئاسة أحمد محمد الشامي.

عُقد المؤتمر بحضور مراقبين من مصر هما: أحمد شكري ويحيى عبد القادر سفيرا مصر في اليمن والسعودية، ومندوب عن السعودية السيد رشاد فرعون، إضافة إلى أعضاء لجنة السلام المشكلة من الشيخ عبد الله السديري، واللواء عبد الهادي، من السعودية، والفريق محمد فريد سلاّم، واللواء عبد العزيز سليمان من مصر.

لم يصل إلى حرض أعضاء الوفدين فقط، فقد وصل إليها عشرات من الشخصيات اليمنية السياسية، مما أوجد جواً للحوار بين الفريقين وغيرهم لبلورة رأي سائد بأن تتم التسوية في إطار النظام الجمهوري. وبسبب ذلك تم عزل الجانبين بواسطة الأسلاك الشائكة.

عقد المؤتمر جلسته الأولى بحضور المراقبين واستمر انعقاده لأربعة جلسات، اتضح خلالها عمق الخلاف بين وجهتي النظر الجمهورية والملكية. . والتي لخصت ببعدين:

البعد الأول: يتعلق بقضية التمثيل ومسائل إجرائية، وتتعلق في وجود محمد عبد

القدوس الوزير حفيد الإمام يحيى، في الجانب الملكي، فضلاً عن تقييم الأعضاء وعدم وجود ثلاثة جمهوريين منشقين في الوفد الجمهوري وعدم تمثيل أهل الحل والعقد وعدم تمثيل خمسة من المنشقين في الوفد الملكي والاكتفاء بثلاثة.

والبعد الثاني: يتعلق باللائحة التنظيمية، فكان اقتراح الجمهوريين أن يكون التصويت بالأغلبية، وطالب الوفد الملكي أن تتم مناقشة اللائحة التنظيمية بعد مناقشة طريقة الحكم لمعرفة ما سيتم التصويت عليه.

واكتشف المؤتمر أن الملكيين يريدون الموافقة المسبقة من الجمهوريين بأن يتم الاتفاق على طريقة الحكم، يعني الاتفاق على إلغاء النظامين الجمهوري والملكي، وإقامة نظام وسط. وطرح الجمهوريون أن الحكم المشار إليه في الاتفاقية لابد وأن يجيء في إطار دخولهم كأشخاص في المناصب القيادية في المؤسسات الجمهورية، مع استعداد الجمهوريين لإعطائهم المناصب التي يريدونها. واقترح الجمهوريون حلاً للخروج من الأزمة يقوم على أساس تشكيل وزارة مؤقتة في ظل النظام الذي يحوز الأغلبية المطلقة للمؤتمر، ورفض الملكيون هذا الحل لخشيتهم أن تأتي النتيجة لصالح النظام الجمهوري، واقترح الجمهوريون أن يتم استفتاء فوراً بأية ضمانات يقبلها الجانب الملكي الذي رفض الاقتراح. وقدم الجانب الملكي مقترحاً بتشكيل لجنة فرعية لبحث نقاط الخلاف، والذي قوبل بالرفض من الجانب الجمهوري. وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٦٥م قدم الإرياني مذكرة عن طريق لجنة السلام يطلب فيها تأجيل المؤتمر إلى ٢٠ فبراير ١٩٦٦م، ورفض الجانب الملكي التأجيل في البداية. وحين كان معظم أعضاء الجانب الجمهوري قد سافروا، أبدى رئيس الوفد الملكي السيد أحمد محمد الشامي استعداده لاستئناف المؤتمر في أي وقت، وكانت هذه نهاية المؤتمر.

لقد كان فشل المؤتمر بسبب التعارض الصارخ بين الوفد الجمهوري والوفد الملكي، لقد فسر الملكيون الاتفاقية ـ كما هو واضح ـ بإلغاء النظام الجمهوري القائم، واختيار نظام وسط للحكم، لا جمهوري ولا إمامي، ووردت لجنة الرقابة أن المفهوم المتفق عليه ترك الأمر لليمنيين أنفسهم لا المؤتمر. إضافة إلى موقف الأطراف الخارجية، السعودية وبريطانيا والأميركان، فقد كانت مصلحة الأمبريالية والرجعية هي أن ينشغل الجيش المصري لأطول وقت ممكن مما يسمح لهم في تنفيذ مخططاتهم من خلال سياسة استنزاف مستمرة للقوات والإمكانيات المصرية في اليمن، ومما يؤكد دور المرتزقة في صفوف الملكيين الرامي إلى إقناع الملكيين بإمكانية النصر العسكري ودفعهم على التشدد. وهو الأمر الذي كان الاتحاد السوفييتي يعبر عن قلقه من تزايد استنزاف الجهد المصري في اليمن.

ورداً على سياسة السعودية وضعت القيادة المصرية سياسة استراتيجية جديدة سماها عبد الناصر، سياسة النفس الطويل، خاصة بعد التحرك السعودي بعد مؤتمر (حرض) في العديد من البلدان الإسلامية سعياً وراء تشكيل حلف إسلامي، وهي الدعوة التي لم تكن سوى سلسلة من المحاولات الاستعمارية لإنشاء أحلاف تابعة للغرب، بعد فشل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم حلف بغداد، ومشروع أيزنهاور. ومضت السعودية لإقامة النموذج نفسه، ولكن لتطويق مصر والأنظمة التقدمية إلا أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح.

فشل مؤتمر لندن.. وانتصارات الكفاح المسلح

وبالنسبة لقضية جنوب الوطن، اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٦٤م، قراراً أكدت فيه حق شعب الجنوب العربي في تقرير المصير، ونددت الأمم المتحدة بمحاولات بريطانيا في إقامة نظام في المنطقة لا يمثل الشعب، وسعيها الإبقاء على القاعدة العسكرية في عدن. كما نددت بعمليات المستعمر العسكرية. وطالب القرار بإلغاء حالة الطوارىء وسائر القوانين التعسفية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. ودعت جميع الدول إلى تقديم المساعدة لنضال شعب جنوب اليمن.

ولكن السلطات البريطانية رفضت تنفيذ القرار، أو التعاون مع اللجنة الخاصة بقضية شعب جنوب اليمن في الأمم المتحدة.

وطالب عبد القوي مكاوي في مايو ١٩٦٤م بالاعتراف بحكومة الجمهورية العربية اليمنية، وبتخلي بريطانيا عن استخدام عدن كقاعدة عمليات ضد الجمهورية، مما أزم العلاقات مع بريطانيا، التي حاولت عقد المؤتمر الدستوري في مارس ١٩٦٤م، بإشراك ممثلي الأحزاب السياسية غير المشاركة في الكفاح المسلح، في جو تعاظم حرب التحرير واتساع الأعمال القمعية للقوات البريطانية ضد المواطنين.

وفي أغسطس ١٩٦٤م عقد المؤتمر في لندن حضره وفد لحكومة عدن، وسلطنة الكثيري والواحدي و(حزب الشعب الاشتراكي) و(حزب الرابطة) وترأس الوفد البريطاني المستر (غرينوود) وزير المستعمرات الذي طرح مسألة تشكيل دولة يمنية جنوبية موحدة واستئجار القاعدة العسكرية لقاء ١٢ إلى ١٤ مليون جنيه استرليني في السنة، بعد نيل الاستقلال. وقد قوبل ذلك المؤتمر في كل مكان بمقاومة شعبية، رافضة وسمته (الجبهة

القومية) بمؤتمر الخيانة.

وفي المؤتمر اشترط عبد القوي مكاوي الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة. ولقد أدى الرفض الوطني للمؤتمر بأن دفع الأصنج والمكاوي بالمطالبة بإلغاء حالة الطوارىء وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتصفية القاعدة العسكرية. وفشل المؤتمر، وفور عودة الوفد اتخذت السلطات البريطانية إجراءات تعطيل دستور عدن، وأقالت حكومة عبد القوي مكاوي ووضعت عدن تحت إدارة وزارة المستعمرات البريطانية مباشرة.

ولم ينعقد المؤتمر بعد ذلك، ويعود فشل المؤتمر إلى النجاحات الجديدة للجبهة القومية، والتأييد الشعبي العارم للثورة المسلحة، وبفشل المؤتمر انهار أمل (حزب الشعب الاشتراكي) بالاتفاق السلمي مع حكومة حزب العمال البريطاني (لندن)، وخوفاً من العزلة النهائية ترك عبد الله الأصنج موقعه القيادي في (المؤتمر العمالي) وصرح أنه يبدأ الكفاح المسلح. وخلال الأعوام الثلاثة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ جرت أحداث سياسية وعسكرية هامة أثرت إلى حد كبير على الساحة اليمنية، يمكن إدراك ذلك من خلال استعراض للأحداث.

لقد كان من المؤمل أن يعقد اجتماع مؤتمر (حرض) في ٢٠ فبراير ١٩٦٦م، وحتى يتم انعقاده تستمر الهدنة.. ويظل الوضع كما هو في المواقع العسكرية.. مع وقف الحملات الإعلامية، وذلك لإتاحة الفرصة لتفسير اتفاقية (جدة). ولم تأت المشاورات المصرية والسعودية بنتائج لتفسير الاتفاق. وفي فبراير أعلن القاضي عبد الرحمن الإرياني بأنه ليس مطلوباً الحصول على تفسير الاتفاق، وأبدى استعداد الجمهوريين لاستئناف مؤتمر (حرض) في الموعد المحدد. وفي المقابل جاء اعتراض الملك فيصل على استئناف المؤتمر. وهكذا يصبح مؤتمر (حرض) في خبر كان.

كان تبادل الأسرى هو العمل الوحيد الذي تحقق، وتم خلال تلك الفترة انسحاب الآلاف من الجنود المصريين، والتي كان يطرح أنها بلغت ٧٠ ألف جندي. وبعد إخفاق مؤتمر (حرض) عندما لم يصل الوفد الملكي في ٢٠ فبراير ورفض استئناف المؤتمر، بعث الملك فيصل بمذكرة إلى الرئيس الاميركي يطلب المساعدات العسكرية بما فيها الدعم بالطيران الحربي استعداداً لتدخل السعودية بشكل مباشر في القتال مع الجانب الملكي في حالة استمرار بقاء القوات العسكرية المصرية في اليمن.

ورغم تحرش الجانب الملكي للقوافل العسكرية المصرية أثناء الانسحاب خلال يناير وفبراير ١٩٦٦م، مما سبب خسائر في الأرواح والعتاد، ورغم أن القوات المصرية لم تكن في

حالة قتال إلا أنها لم تتوان عن الدفاع عن نفسها ومد المساعدة للمواقع العسكرية الجمهورية.

وفي فبراير قاد الشيخ الملكي المعروف علي بن ناجي الغادر وأعوانه اشتباكات هجومية على القوات المصرية في منطقة خولان، ودارت معارك كانت خسائرها فادحة، واستمرت المناوشات ونصب الكمائن للقوات المصرية مع الاندفاع إلى إشغال الفراغ الذي تتركه القوات المسلحة المصرية.. وكانت خطة عبد الناصر الهادفة وضع استراتيجية النفس الطويل والانسحاب التدريجي على مراحل لتجميع القوات، وأعلن أنه لا يستطيع التخلي عن الثورة اليمنية، وسيظل يدافع عنها حتى تستطيع الدفاع عن نفسها، وأبدت مصر قدرتها على ضرب القواعد الملكية التي جعلت نجران وجيزان قواعد لها، وخاصة خميس مشيط وتحريرها باعتبارها تشكل معقلاً للتسلل والعدوان على الجمهورية العربية اليمنية التي تربطها بمصر معاهدة دفاع مشترك، وباعتبار أن تلك المناطق يمنية.

وأعلن الرئيس عبد الناصر أنه لن تنسحب القوات المصرية نهائياً حتى تتم تسوية شاملة، وتشكل حكومة تقوم باستفتاء شعبي، وتفي بريطانيا بمنح جنوب اليمن الاستقلال وتجلي قاعدتها من عدن. وخلال فبراير أعلنت بريطانيا بطريقة شبه رسمية أنها ستسحب قواتها من الجنوب بحلول عام ١٩٦٨م.

وفي فبراير ١٩٦٦م قام الفريق حسن العمري على رأس وفد رسمي لزيارة ألمانيا الديمقراطية للحصول على مساعدات وأسلحة لتقوية الجيش الجمهوري وتسليح ما يقارب من ١٨ ألف جندي، بما يمكنه من حماية النظام الجمهوري وصد العدوان. وكانت القيادة الجمهورية قد بدأت في منتصف ١٩٦٣م تركز على التجنيد من مختلف المناطق، ريمه، وإب، ووصاب، والحديدة، ومناطق أخرى، وتم تشكيل لواء النصر الذي تدرب بضعة شهور، وزج به إلى المواقع في بني مطر والحيمتين، وجبل النبي شعيب وخشله، وبوعان وجبل معدن، وبيت الحدي، وجبل الحصن، وجبل ظفار، والحيمة الداخلية وقرى سماره، وجبل النار، وخميس مديور ومفحق، وتم تشكيل فرق من الصاعقة، والمدفعية، والإشارة. كما بدأ خلال النصف الأول من عام ١٩٦٦م التجنيد لتشكيل لواء العاصفة من ريمه والحيمتين وبني مطر وغيرها.

وفي يوليو ١٩٦٦م جرت مشاورات سرية بين عناصر من التيار الجمهوري والعناصر الملكية المعتدلة.. وكان في مقدمة أولئك القاضي عبد الرحمن الإرياني، والشيخ محمد علي عثمان من الجانب الجمهوري، وأحمد محمد الشامي وزير خارجية الملكيين في المنفى

السعودي، واتفق الجانبان بالعمل على تشكيل مجلس شورى من ٩٩ عضواً ليكون السلطة التشريعية الحاكمة لمدة عام ويتم في نهاية العام الاستفتاء العام، في وقت كان الرئيس السلال في القاهرة لإجراء مشاورات مع القيادة المصرية في إطار مجلس التنسيق المشترك بهدف الوصول إلى مصالحة تضم أطراف القيادة الجمهورية باعتبار أن الوحدة الوطنية من أهم عوامل حماية النظام الوطني الجمهوري. وخلال تلك الفترة كانت الكويت تقوم بوساطة استمرت حتى أغسطس ١٩٦٧م لتقريب وجهات النظر بين مصر والسعودية حول القضية اليمنية، والتي تضمنت مقترحاً كويتياً بتشكيل حكومة انتقالية من القوى اليمنية بأغلبية جمهورية وأقلية ملكية تستبعد أسرة حميد الدين لمدة عشرة أشهر، وتسمى اليمن (دولة اليمن) تحاشياً لمصطلح جمهورية أو ملكية، وتنسحب القوات المصرية لتحل محلها قوات مشتركة من الدول العربية تشرف على الاستفتاء الشعبي، غير أن تلك المساعي لم توقف إصرار القوى الجمهورية التي أعلنت تمسكها بحزم بالنظام الجمهوري والدفاع المشترك عنه مع الجمهورية العربية المتحدة. وهكذا أخفقت تلك المساعي.

وخلال عام ١٩٦٦م طرأ حدث هام في أوساط المؤتمر العمالي الدرع الحصين للقوى الوطنية إذ لم يعلن الأصنج الكفاح المسلح، إلا بعد أن اختلف (حزب الشعب الاشتراكي) وبعض قادة (المؤتمر العمالي) حين أراد قادة (حزب الشعب الاشتراكي) إبعاد عناصر لها انتماء وعلاقة (بحزب البعث الاشتراكي). ويمثل الكتلة الأولى عبد الله الأصنج، وعبده خليل سليمان، وإدريس حنبله. والكتلة الثانية يمثلها علي حسين القاضي رئيس (المؤتمر العمالي) وقتها، وعلي الأسودي، وأمين الأسودي، وأحمد حيدر، وكان يسند كل تكتل عدد من النقابيين. . كان الخلاف في البداية حول رفد القيادة بعناصر جديدة. . وبعد الانتخابات حاز التكتل الأول - (حزب الشعب الاشتراكي) - ٩ أصوات إلى المجلس التنفيذي، بينما حصل التكتل الثاني ٨ أصوات، فتقرر إلغاء الانتخابات والإبقاء على ما كان عليه. وتفاقم الخلاف الثاني في أغسطس ١٩٦٤م، حين حضر المجلس التنفيذي عبد القادر أمين، وهو عضو بارز في (الجبهة القومية) يمثل نقابة المعلمين، وطلب رئيس المجلس خروجه مما أثار ممثلي خمس نقابات هي: ١) عمال البترول، ٢) عمال وموظفو البنوك، ٣) عمال البناء والإنشاء والتعمير، ٤) عمال البناء والمواصلات، ٥) نقابة المعلمين. . الذين أصروا على حضور عبد القادر أمين مما جعل قسماً من المجلس التنفيذي ينسحب ويعلن عدم اعترافه بالنقابات الست[٤٧] والتي دعت إلى الإضراب العام أكثر من مرة دون الرجوع إلى المجلس التنفيذي. وجرت محاولات لرأب الصدع، استمرت أربعة

أشهر ولكن كل المساعي فشلت. وعلى أثر دمج الجبهتين وإعلان (جبهة التحرير) في يناير ١٩٦٦م، وابتعاد عدد من قادة (المؤتمر العمالي) انضمت ثلاث نقابات إلى النقابات الست، وتم تشكيل مكتب تنفيذي، وامتد النشاط العمالي إلى حضرموت حيث تم تشكيل نقابات، وأجريت انتخابات في كل النقابات، وتم توحيد الحركة في تنظيم واحد بقيادة الجبهة القومية[٤٨].

نتائج الدمج القسري على مسار فصائل النضال الوطني

كان الدفع الدبلوماسي الذي تبنته القيادة المصرية يهدف إلى تخفيف العبء الاقتصادي المصري، وتوجيه طاقات الشعب المصرية وقواته تجاه الجبهة التي تشكل تهديداً كبيراً، وهي إسرائيل بعد أن تأكد أن التصور المصري لمساندة الثورة اليمنية لن يكلف مصر سوى مساندة جوية تقضي على الثورة المضادة، وتمضي الجمهورية في طريقها إلى البناء والتطوير، ولكن ذلك التصور لم يكن واقعياً، بل إن المستجدات في الواقع اليمني، اضطرت القيادة المصرية إلى تغيير نهج تعاملها بالنسبة للقضية اليمنية، ومن وحي ذلك عملت القيادة المصرية على تحقيق الوحدة الوطنية. . وجاء اتفاق جدة من أجل تحقيق حقن الدماء والتفرغ للبناء الاقتصادي بما يلبي مصالح مصر واليمن على أساس عدم التضحية بالنظام الجمهوري.

ولم ترض قوى واسعة من أبناء الشعب اليمني سواء في الشمال أو الجنوب عن اتفاق جدة، فقد اعتبرته بمثابة تسوية سياسية على حساب النظام الجمهوري في الشمال والثورة في الجنوب.

وإذا كانت التناقضات بين القوى الجمهورية في الشمال كانت تضيق وتتسع وتتفاقم بسبب الخلافات حول التسوية السياسية، ووجود القوات المسلحة المصرية، والتحسس من التدخل المصري في صياغة القرار السياسي الذي يريده المصريون في إطار حماية قواتهم، فقد امتد ذلك التأثير إلى ساحة جنوب اليمن حين شعرت الأجهزة المصرية الموكل إليها تقديم الدعم بشتى أشكاله: العسكري والمالي لثورة ١٤ أكتوبر بقيادة (الجبهة القومية) بأن (الجبهة القومية) بعد أن تعاظم دورها من الناحية التنظيمية والعسكرية وتأثيرها الشعبي تميل إلى صياغة القرار المستقل. وحين أعلن الأصنج أن (منظمة تحرير جنوب اليمن، تعلن تبنيها للكفاح المسلح. . بعد أن انسحبت من عضويتها (رابطة أبناء الجنوب) وانضم إليها

السيد عبد القوي مكاوي رئيس وزراء ولاية عدن المقال. ووجدت (منظمة التحرير) من الجانب المصري كل عون ودعم، وتمكن مسؤولو الأجهزة المصرية من استمالة بعض العناصر في (الجبهة القومية).. في ١٣ يناير ١٩٦٦م، أذاعت صنعاء وتعز، وتناقلت وكالات الأنباء خبر دمج (منظمة تحرير الجنوب اليمني) و(الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني) في منظمة واحدة هي (جبهة التحرير) وفي اليوم نفسه وقع على بيان الدمج كل من عبد الله عبد المجيد الأصنج عن (منظمة التحرير)، وعلي أحمد السلامي عن (الجبهة القومية)، دون أن يكلف السلامي أو يقرر ذلك الدمج في الأطر التنظيمية للجبهة القومية. وأعلن على الفور قحطان الشعبي أمين عام (الجبهة القومية) الذي كان في القاهرة يومها أن ما قام به السلامي إجراء غير شرعي.

والمؤكد أنه ليس لأي قائد في (الجبهة القومية) مهما كانت مكانته عالية في التنظيم الحق في عقد أي اتفاق دون تخويل، وأن تقرير مصير (الجبهة القومية) يعود للمؤتمر الوطني للجبهة القومية. وأعلن قحطان الشعبي زعيم الجبهة القومية أنه سيعقد مؤتمراً صحفياً، ولكنه لم يتمكن من عقده لسبب عدم سماح السلطة المصرية له بعقد المؤتمر، أو حتى مقابلة مراسلي صحيفة الحرية أو تاس أو البرافدا. وأصدر قحطان الشعبي بلاغاً صحفياً.. أكد فيه عدم شرعية التصرف الفردي لعلي السلامي، والذي لم يعط موافقة المجلس التنفيذي للجبهة القومية.

أوجد ذلك الدمج القسري، رفضاً جماعياً من (الجبهة القومية) قيادة وقواعد، عدا العناصر التي احتوتها الأجهزة المصرية.. علي السلامي.. طه مقبل وسالم زين، رغم أن الموقف من الوحدة الوطنية لم يكن متسقاً في (الجبهة القومية). ويفسر عبد الفتاح إسماعيل ذلك: «إن الموقف من الوحدة الوطنية في ذلك الوقت كان يمثل ثلاثة اتجاهات.. الاتجاه الأول، يمثله أنصار الوحدة دون قيد أو شرط، - طه مقبل - علي السلامي وسالم زين، والاتجاه الثاني، رفض الوحدة بشكل مطلق يمثله قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف، والاتجاه الثالث، تمثله القاعدة الواسعة من مناضلي (الجبهة القومية) الذين يؤمنون بالوحدة الوطنية، وضرورة توحيد كل فصائل العمل الوطني بشرط أن لا يشمل التوحيد العناصر المعروفة بعمالتها للسلطة الاستعمارية»، ويقصد المشائخ والسلاطين من أعضاء قيادة (منظمة التحرير).

وحين وصل قحطان إلى تعز منعته السلطات من مغادرتها، فقد كان في طريقه إلى الداخل (أي إلى مناطق جنوب اليمن). ووصل إلى القاهرة عضوان من القيادة المركزية

لحركة القوميين العرب هما جورج حبش ومحسن إبراهيم بغية شرح وجهة نظر (الجبهة القومية) للرئيس جمال عبد الناصر الذي وقف مع الدمج، فقد كان يتلقى تقارير مضللة من المخابرات، والتي كانت قيادتها تمارس ضغطاً مباشراً على قيادة (الجبهة القومية). ودفع ذلك الدمج القسري كل العناصر القيادية في الداخل إلى شجبها للدمج القسري الذي ووجه برفض من قبل فرع (حركة القوميين العرب) في شمال اليمن، وأصدر قراراً بتجميد المجلس التنفيذي وانتخاب قيادة جديدة برئاسة عبد الفتاح إسماعيل.

لقد أقحم ذلك الدمج القسري (الجبهة القومية) في أزمة خطيرة مما اضطر وصول ثلاثة من أعضاء القيادة المركزية (لحركة القوميين العرب) إلى تعز وهم: جورج حبش، وهاني الهدني، ومحسن إبراهيم، الذين حاولوا عرض تحليل للأوضاع والمستجدات أمام القيادة الجديدة.. وكانوا يميلون مع وجهة نظر القاهرة. ولم يكن أمام القيادة الجديدة للجبهة القومية سوى رفض (جبهة التحرير) رغم علمها أنها ستفقد كل التأييد والمساعدات من الجانب المصري والأوساط العربية في وقت أخذ فيه الإعلام بنسب كل نبأ يخص جنوب اليمن إلى (جبهة التحرير). وفي مارس ١٩٦٦م، اعترفت الجامعة العربية بجبهة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب الجنوب اليمني، وبإعلان (جبهة التحرير) قطعت (رابطة أبناء الجنوب) علاقتها مع القاهرة، واتجهت صوب السعودية.. وفي مايو ١٩٦٦م أعلنت قيادة الجمهورية العربية اليمنية قراراً بحظر نشاط (رابطة أبناء الجنوب العربي) على أراضي الجمهورية كتنظيم غير مرغوب فيه.

وللخروج من الأزمة اتخذت قيادة (الجبهة القومية) القبول بالأمر الواقع، وباتجاه التحرك في تهيئة دعائم قوى (الجبهة القومية) الذاتية، مصحوبة بنية الانسحاب من (جبهة التحرير) وترتيب العلاقة معها، مع الاعتماد على الذات في الحصول على الإمكانات عند التوقف المحتمل للمساعدات من الجانب المصري.

وطرحت قيادة (الجبهة القومية) اقتراحاً باعتبار قيادة (جبهة التحرير) التي ستشكل قيادة مؤقتة حتى يتم انتخاب مجلس وطني على أن يُعطى لجانب (الجبهة القومية) ثلثا المقاعد فيه، غير أن قيادة (منظمة التحرير) رفضت ذلك الاقتراح، بينما في الشهر نفسه عقدت قيادة الفدائيين اجتماعاً في المنصورة في عدن، وقررت تشكيل قيادة (حرس الفتوة)، وتم تشكيل فصائل (الحرس الشعبي) تحت قيادة علي صالح عباد (مقبل) وعبد الله الخامري لجذب صف واسع من الأعضاء للمشاركة في الكفاح المسلح وردم الهوة بين القطاعين العسكري والتنظيمي إضافة على الاعتماد على الذات واستحداث أسلوب إعلامي يواكب

النشاط النضالي والعسكري. ورغم انخفاض العمليات الفدائية ضد القوات البريطانية بسبب القيود التي وضعتها المخابرات المصرية أمام تزويد (الجبهة القومية) بالسلاح، بل لقد حاولت سحب الأسلحة الثقيلة من جيش التحرير، ومع ذلك استمر الكفاح المسلح. . وهـو ما تحدثت عن الأحـداث ونشرته أخبار الصحف الصادرة في عدن والتي عكست عناوينها امتداد العمل المسلح خلال عام ١٩٦٦م:

* الجبهة القومية تدين إطلاق النار من قبل الجنود البريطانيين على المارين من المواطنين.
* اغتيال قائد الحرس العبدلي.
* اعتقال ٦ أشخاص بعد حوادث إطلاق النار في الشيخ عثمان.
* قنبلتان في عدن والمعلا يوم أمس.
* انفجار داخل مستودع ذخيرة للجيش الاتحادي.
* انفجار قنبلة على دورية بريطانية وانفجار آخر في المنصورة.
* انفجار قنبلة في المعلا.
* اغتيال حسين محمد الوزير الذي يعمل مساعد ضابط سياسي مع حكومة الاتحاد.
* إصابة ٤ عرب وبريطاني.
* أربع بازوكات في مودية.
* مصرع جندي بريطاني رمياً بالرصاص.
* سلطات الأمن توزع منشورات تطلب فيها من المواطنين تسليم أسلحة مقابل جوائز مغرية.
* معارك جديدة في ردفان. . وصول جرحى بريطانيين إلى مستشفى عدن.
* مقتل السيد علي حسين القاضي.
* احتجاز عدد كبير من المواطنين بعد انفجار قنابل في الشيخ والتواهي ومركز البوليس.
* انفجار قنبلة في مستودع للمواد الغذائية تابع للجيش البريطاني في المعلا.
* اغتيال سجان سابع. . مقتل موظف بريطاني.
* رصاصة في عنق ضابط بريطاني وحظر التجول في الشيخ عثمان.
* مقتل رجل مخابرات في التواهي.
* اغتيال الضابط أحمد عواله.
* انفجار لغم تحت سيارة سلطان لحج.

* إصابة ٣٠ جندي بريطاني في بيحان على أثر انفجار قنبلة.
* اغتيال السلفي في الشيخ عثمان، أمين نقابة البنوك.
* دوي انفجار في مسكن للملكيين في المنصورة.. ومقتل كل من أحمد قائد القاضي وحسين يافعي.
* الانفجار على الملكيين يقتل اثنين ويصيب أربعة بجروح وهم يحيى صالح عبد الله وعبد الله مسعد سعيد، وعبد الله محمد غالب وعبده أحمد.
* مقتل ثلاثة وإصابة ثلاثة بريطانيين في معركة بردفان.
* قنابل في عدن والتواهي وألغام في مكيراس.
* هجمات جوية بريطانية على يافع بعد اشتباك مع الثوار.
* اعتقال شرطي في حادثة انفجار قنبلة.
* انفجار لغم في الشيخ عثمان.. قنابل في المنصورة والمعلا..
* انفجار قنبلة على سيارات الجيش البريطاني ـ ٨ بين قتيل وجريح.
* لغم في المعلا وقنبلة في التواهي.
* تأجيل محاكمة ٣٨ شخصاً في حضرموت متهمين بأعمال تخريبية.
* احتجاز حسين دقمي، وعبد الله مهدي، وعبد الله أحمد عمر.
* مواد متفجرة تنسف الطائرت فقتلت ٢٨ راكباً.
* انفجار مروع في دار (الحزب الوطني الاتحادي).
* إحراق محكمة جعار العرفية.
* انفجارات في المنصورة وكريتر.
* نجاح الإضراب الذي دعا إليه (المؤتمر العمالي) ١٠٠٪.
* قتل وجرح (٦) قرب مقهاية زكو.
* انفجار قنبلة في كريتر تصيب ١١ عربياً وبريطانياً.
* مصادرة (٤١) مدفع هاون في عدن (راديو عدن).
* انفجار قنبلة في كريتر يعقبها إطلاق الرصاص وأخرى أمام مركز بوليس التواهي.
* انفجارات وقنابل في الشيخ عثمان.
* دوي انفجار بالقرب من مبنى (حزب الرابطة) في طريق حقات.
* السلطات البريطانية تعلن عن فقدان طائرة هليكوبتر في المسيمير.
* أطلق مدفع رمضان فرأى الرصاص ينهمر حوله.

* ألف طن من المؤن حلت على متن السفينة (مايور).
* نسف منزل العفيفي في الصعيد.
* إطلاق بازوكا على منزل ناصر جعبل في (زاره).
* انفجار أمام دار العطاس وزير السلطنة القعيطية.
* اعتقال ٥٠٠ مواطن في العوالق.

لم يتعزز موقع (الجبهة القومية) في الإطار العمالي فحسب، بل لقد اتسع في تشكيل تنظيم للقطاع النسائي والطلابي. وأقدمت قيادة (الجبهة القومية) على البحث عن مصادر تمويل داخلية من بينها جمع التبرعات، ولعب الشيخ مطيع دماج وأعضاء (حركة القوميين العرب) في الشمال اليمني دوراً فعالاً في دعم (الجبهة القومية) التي أمنت أطر وقيادات مستقلة لمجمل العمل السياسي والتنظيمي، وركزت على الإعلام الداخلي كتوزيع المنشورات على أثر كل عملية، وإصدار النشرات المتعددة كنشرة - التحرير - التلال وغيرهما.

في مارس ١٩٦٦م أعلن في القاهرة عن تشكيل مجلس قيادة لجبهة التحرير.. مكون من ١٢ عضواً، ستة منهم من جانب أعضاء (الجبهة القومية) وهم: ١) عبد الفتاح إسماعيل، ٢) سيف الضالعي، ٣) علي أحمد السلامي، ٤) طه مقبل، ٥) عبد الله المجعلي، ٦) سالم زين.

ومن جانب منظمة التحرير: ١) عبد القوي مكاوي الذي تولى الأمين العام، ٢) عبد الله الأصنج، ٣) محمد سالم باسندوة، ٤) عبد الله علي عبيد، ٥) السلطان أحمد عبد الله الفضلي، ٦) السلطان جعبل بن حسين العوذلي.

وأعلن أن المجلس الوطني سينتخب ثمانية أعضاء يمثلون جبهات القتال في القيادة.

وفي نهاية شهر مارس فصل السلطانان الفضلي والعوذلي تحت ضغط الجانب القومي.. ولكي تتم المراجعة الشاملة للجبهة القومية إذ بدأت تتبلور أفكار جديدة في تحرير المناطق والخروج نهائياً من الأزمة وتحديد مصير تنظيم (الجبهة القومية).. وموقفها من الوحدة الوطنية. وفي ١١ يونيو عقدت (الجبهة القومية) مؤتمراً سرياً في منطقة (جبلة)[٤٩] في محافظة إب. استعرض المؤتمر الأوضاع السياسية والتنظيمية وقيم نشاط (الجبهة) منذ المؤتمر الأول وحتى يوم انعقاد مؤتمر (جبلة)، ووجه انتقادات إلى المجلس التنفيذي، وعمل المؤتمر على تثبيت البنية التنظيمية المتغيرة، واعتبر فصل محمد علي هيثم وناصر السقاف من عضوية (الجبهة) أمراً خاطئاً وعلق عضوية كل من قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف

الشعبي وعلي الشعبي وجعفر علي عوض. وحدد سياسة (الجبهة القومية) في الحفاظ على البنية التنظيمية دون قطع الصلة بجبهة التحرير لكسب الوقت وضمان تأييد الجمهورية العربية المتحدة. وأعربت الجبهة القومية عن موافقتها على الوحدة الوطنية والتحالف مع (حزب الشعب الاشتراكي) ضمن إطار (جبهة التحرير). ومكنت وفداً يمثل القيادة العامة كُون من: ١ ـ عبد الملك إسماعيل، ٢ ـ عبد الفتاح إسماعيل، ٣ ـ سيف الضالعي، ٤ ـ أحمد صالح الشاعر، ٥ ـ محمد علي هيثم من السفر إلى القاهرة للاشتراك في المحادثات بشأن الوحدة الوطنية للقوى الثورية.

وتم تشكيل القيادة العامة من ١٥ شخصاً من بينهم:

١ ـ عبد الفتاح إسماعيل، ٢ ـ محمود عشيش، ٣ ـ أحمد صالح الشاعر، ٤ ـ علي سالم البيض، ٥ ـ محمد أحمد البيشي، ٦ ـ علي عنتر، ٧ ـ فيصل العطاس، ٨ ـ علي صالح عباد (مقبل)، ٩ ـ سالم ربيع علي، ١٠ ـ محمد علي هيثم، ١١ ـ عبد الملك إسماعيل.

وأوكل المؤتمر إلى الأعضاء المنتخبين تعيين ثلاثة يضافون إلى القيادة العامة، وحدد المؤتمر تشكيل القيادة العليا من خمسة أعضاء على أن يكون أغلبيتهم في الداخل.

واستمر الحوار بين (الجبهة القومية) و(منظمة التحرير) في إطار (جبهة التحرير) بعد أن هدأ التوتر، وإن كانت محاولة الجانب المصري لم تهدأ في الضغط باتجاه إذابة (الجبهة القومية) في (جبهة التحرير).. ونشط دور (جبهة التحرير) على المستوى الخارجي وخاصة في الأمم المتحدة.

وفي اجتماع قيادة (جبهة التحرير) في ٢٦ يونيو ١٩٦٦م أعلن سيف الضالعي أن عضوين في قيادة (جبهة التحرير) لا يمثلان جانب (الجبهة القومية) وهما علي السلامي الذي فصل، وعبد الله المجعلي الذي أنهى ارتباطه (بالجبهة القومية) في العام الماضي، وأن (الجبهة القومية) ستظل ممثلة بعضوين ١ ـ عبد الفتاح إسماعيل، ٢ ـ سيف الضالعي.

وظل يمثل (حزب الشعب الاشتراكي) ثلاثة هم: ١ ـ عبد الله الأصنج، ٢ ـ محمد سالم باسندوه، ٣ ـ عبد الله علي عبيد، وكانت صفة عبد القوي مكاوي الأمين العام، مستقلاً.

وسرعان ما احتدم خلاف حاد بين (الجبهة القومية) و(منظمة التحرير) حين أعلن محمد سالم باسندوه في أواخر يونيو ١٩٦٦م من إذاعة تعز انعقاد المجلس الوطني لجبهة التحرير، وأن المجلس قد شكل من ٣٠ عضواً بعد أن أجريت الانتخابات. وأرسلت الدعوة إلى الأعضاء لحضور الاجتماع. وندد سيف الضالعي في بيان نشره بذلك القرار

الذي تم دون التشاور مع (الجبهة القومية)، وأن الانتخابات جرت خلافاً للقواعد المتفق عليها بتمثيل القطاعين العسكري والمدني، وهي لذلك غير شرعية. . وأبرق إلى الرئيس جمال عبد الناصر أنبأه أن الوحدة الوطنية تتعرض للخطر، ووجه قادة جبهات القتال للجبهة القومية برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر نحمل المعنى نفسه موقعة من قبل: عبد الكريم محسن عن جبهة ردفان، ومحمد البيشي عن جبهة الضالع، وأحمد صالح الشاعر عن جبهة عدن، وحيدره مطلق عن جبهة حالمين، وعلي المحضار عن جبهة يافع، وصالح مصلح عن جبهة الشعيب، وعلي ناصر محمد عن المنطقة الوسطى.

وشنت قواعد (الجبهة القومية) حملة احتجاج ومظاهرات في عدن والشيخ عثمان شاركت فيها جموع واسعة من الطلبة والنساء والشباب وجماهير الشعب وأصدرت (النقابات الست) بياناً شجب ذلك التصرف، ووجه مئة (١٠٠) معتقل سياسي في سجن المنصورة بياناً إلى جماهير الشعب موقعاً من قيادتهم في السجن وهما: محمد صالح عولقي، وعبدالعزيز عبدالولي، شجبوا فيه ذلك التصرف والدمج القسري والأساليب غير الديمقراطية.

وفي ظل تلك الأجواء عقدت في ٨ أغسطس ١٩٦٦م بالإسكندرية محادثات تهدف إلى تشكيل تنظيم جبهوي مشترك وليس تنظيماً موحداً كما حدث في الضم القسري. وعرف ذلك اللقاء باتفاق الإسكندرية مثّل (الجبهة القومية) كل من: سيف الضالعي، وعبد الفتاح إسماعيل، وطه مقبل، وسالم زين، وعلي السلامي. ومثّل (جبهة التحرير): عبد القوي مكاوي، وعبد الله الأصنج، وعبد الله المجعلي، ومحمد سالم باسندوه، وعبد الله علي عبيد.

ومن الأمور التي ناقشها اجتماع الإسكندرية وأقرها المجتمعون ما يلي:

١ - توحيد صفوف المقاتلين.

٢ - توحيد جبهات القتال.

٣ - دمج التنظيمات على المستوى السياسي والعسكري والتنظيمي.

٤ - تشكيل قيادة مشتركة للتنظيم الواحد تضم (الجبهة القومية) و (جبهة التحرير) وعلى أن تمثل (جبهة التحرير) بثلثين و(الجبهة القومية) بثلث.

٥ - انتخاب مجلس وطني يمثل كل القطاعات الشعبية والعسكرية.

٦ - الكشف عن الأسلحة وتوزيعها على المقاتلين بالمساواة.

٧ - اعتبار (جبهة التحرير) هي التنظيم الوحيد في المنطقة.

٨ - اختيار مجلس قيادة للثورة من قبل المجلس الوطني.

٩ ـ عدم الاعتراف بالسلاطين والمستوزرين وإشراكهم في الحكم.
١٠ ـ عدم مهاجمة الجيش العربي.
١١ ـ عدم الاعتراف بالأحزاب العميلة.
١٢ ـ عدم فصل أية جزيرة أو منطقة عن الجنوب.
١٣ ـ إحصاء المقاتلين من الكشوف الموجودة لدى الجبهتين؟

وبعد ذلك أقر المجتمعون البرنامج السياسي التالي كملحق (ب) لاتفاقية الإسكندرية.

توصل الجميع إلى قناعة كاملة بأن (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) التي تكونت من القوى الوطنية المناضلة التي تقود الثورة المسلحة هي الممثلة الوحيدة لشعب الجنوب.. واتفق الجميع على الالتـزام بتحسـين هذه القناعـة على كافـة المستـويات وفي مختلف المجالات.. وذلك بالتمسك بالمبادىء التالية:

أولاً: بأن (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) هي الممثلة الوحيدة لشعب الجنوب، وعلى بريطانيا أن تسلم بهذه الحقيقـة مسبقـاً وتعترف بها، وتدخل في مفاوضات مباشرة معها رسمية وغير رسمية.

ثانياً: اعتبـار قرارات الأمم المتحـدة الصادرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥م لا تمثل كل مطالب الشعب الأساسية.. بل هي تمثل الحد الأدنى من المطالب التي يناضل شعبنا من أجلها. و(جبهة التحرير) تقبل أن تدخل مع بريطانيا كطرف وحيد يمثل شعب الجنوب للتفـاوض حول الأسس والتفـاصيل المتعلقة بتنفيذها شريطة أن تبادر بريطانيا بالإعلان الرسمي عن تسليمها بقرارات الأمم المتحدة نصاً وروحاً.

ثالثاً: تقوية النضال المسلح وزيادة المقاومة الشعبية، وتوجيه المعركة عسكرياً ودعائياً ضد كل القوى المعادية للثورة، ومن ضمنها السلاطين بصفة أساسية.

رابعاً: إيجاد التفاف شعبي واسع حول (جبهة التحرير)، وتوحيد كل القوى الوطنية التقدمية في إطارها.. والعمل بكل جهد وإخلاص لجعلها ممثلة للوحدة الوطنية بالمعنى الصحيح.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية العامة، اتفق الجميع على الإسراع في تنفيذ الخطوات التالية:

١ ـ تشكيل حكومة وطنية في المنفى بأسرع وقت ممكن.
٢ ـ إجـراء اتصـالات سياسية سريعـة بكـل الدول للاعتراف بهذه الحكومة وبجبهة

التحرير كممثلة وحيدة لشعب الجنوب.

٣ ـ رفض أي تدخل من قبل الأمم المتحدة ما لم يتم أولاً اعتراف بريطانيا بجبهة التحرير، والدخول معها في مباحثات حول كيفية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وهنا يتحتم إشعار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا فوراً.

واتفق الجميع أنه في حالة الدخول مع بريطانيا في مباحثات حول كيفية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فإن وجهة نظر (جبهة التحرير) في الجنوب المحتل بهذا الشأن تتلخص فيما يلي:

أولاً: التنفيذ السريع والفوري للمطالب الواضحة والمحددة التالية:

١ ـ إعلان واضح، ووعد لا يقبل التأويل من قبل بريطانيا، بقبول قرارات الأمم المتحدة الصادرة في ٥ نوفمبر ١٩٦٥م بكاملها نصاً وروحاً.

٢ ـ إيقاف العمليات العسكرية والعدوانية والتعسفية ضد شعب المنطقة فوراً.

٣ ـ إلغاء حالة الطوارىء وكل القوانين والإجراءات الصادرة بموجبها.

٤ ـ إطلاق الحريات العامة، وتعميم حقوق الإنسان في كل المنطقة.

٥ ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، وذلك يشمل كل من اعتقل أو سجن لمواقفه أو أعماله الوطنية أو الانتماء إلى تنظيم أو منظمة سياسية. . وإلغاء أية عقوبة صدرت بحق أي واحد منهم، وإسقاط أي حق للسلطات في مقاضاتهم، أو حرمانهم من حقوقهم السياسية بسبب ذلك.

٦ ـ السماح لجميع المنفيين والمبعدين عن المنطقة بالعودة إليها، والسماح لهم بالنشاط السياسي وجميع الحقوق السياسية.

ثانياً: أما بالنسبة للقرارات المتعلقة بتشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات عامة في المنطقة فلابد أولاً أن تقوم بريطانيا بالموافقة على الخطوات الدستورية التالية:

١ ـ إلغاء الاتحاد الفيدرالي بكل أجهزته التشريعية والتنفيذية، وإلغاء دستوره.

٢ ـ إلغاء دستور عدن بكل بنوده وأجهزة عدن التشريعية والتنفيذية، وإلغاء أية دساتير خاصة بأية منطقة من مناطق الجنوب، وتلك الخاصة بجزر كوريا موريا، وكمران، وميون، وأية أجهزة تشريعية أو تنفيذية أو استشارية أينما وجدت في الجنوب.

٣ ـ عزل كل السلاطين والأمراء عن مناصبهم الحالية كحكام للولايات، وإلغاء هذه المناصب نهائياً، وكل ما يتعلق بها من سلطات.

٤ ـ حرمان الحكام السابقين للولايات، أو أي فرد من أفراد أسرهم الذين سبق لهم

التمتع بالحكم بأية صورة من الصور من حق الترشيح والانتخابات والتمثيل، حتى لا يكون لنفوذهم السابق أي تأثير على سير الانتخابات.

٥ ـ إلغاء كل المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع الحكام السابقين بشكل جماعي أو فردي.

٦ ـ تصفية كل القواعد العسكرية في كل المنطقة تصفية كاملة، وسحب كل القوات البريطانية من كل أجزاء المنطقة.

٧ ـ إلغاء كل صلاحيات السلطة البريطانية، وسحب كل المستشارين البريطانيين.

ثالثاً: دخول بريطانيا فوراً في مفاوضات مباشرة مع (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل)، كممثل وحيد لشعب المنطقة من أجل:

١ ـ إقامة حكومة انتقالية.

٢ ـ الاتفاق حول الترتيبات والإجراءات لإيجاد أوضاع بديلة حيثما يكون ذلك ضرورياً.

٣ ـ الاتفاق حول موعد الاستقلال والخطوات المهمة لإعلانه.

٤ ـ الاتفاق حول دستور مؤقت وقانون للانتخابات.

٥ ـ الاتفاق حول موعد محدد لجلاء القوات البريطانية والترتيبات اللازمة له.

أحدث الاتفاق استياءً كبيراً في أوساط أعضاء (الجبهة القومية) في الداخل، وخاصة في صفوف العناصر المقاتلة، واعتبروا اتفاق الإسكندرية يقود إلى إنهاء (الجبهة القومية)، ودعا هؤلاء إلى اجتماع موسع، وعقد الاجتماع في سبتمبر ١٩٦٦م، حضره القادة السياسيون والعسكريون، كما حضره مندوبون عن (حركة القوميين العرب) فرع شمال اليمن. وناقش المجتمعون بنود الاتفاق، وكانت الأغلبية ضد الاتفاق، ولم يصل الاجتماع إلى قرار واضح بينما كانت النية تتجه إلى ضرورة انسحاب (الجبهة القومية) من (جبهة التحرير).

بعد اتفاق الإسكندرية تجدد النشاط العسكري المتصاعد للجبهة القومية، وسعت إلى توسيع الكفاح المسلح، بعد أن تجاوزت الإرباك الذي حدث في صفوف مناضليها بسبب (الدمج القسري). ورغم الهمود الذي ساد الجبهات العسكرية إلا أنه لم يستمر عندما اتخذت القيادة سياسة التصعيد يصاحبها الإعداد للخروج النهائي من الأزمة المفروضة.

في وقت كانت (جبهة التحرير) لا تملك القدرة في المشاركة الفعلية في الكفاح المسلح، إلا أنها تخطت ذلك العجز بعد اتفاق الإسكندرية حين قررت المشاركة الفعلية.

وشكـل الـدعم المصري غير المحدود دافعاً قوياً بعد أن تزعزعت ثقة المصريين بفدائيي (الجبهـة القومية) الذين واصلوا التصرف باستقلالية، وارتأت الأجهزة المصرية تشكيل تنظيم عسكري فدائي تحت إشرافهم بقيادة (جبهة التحرير)، ووجد عدد قليل من العناصر الفـدائية التي تركت ارتباطها (بالجبهة القومية) فرصة الانضواء في التنظيم الذي سمي (بالتنظيم الشعبي للقوى الثورية). وانضم إلى ذلك التنظيم العناصر الراغبة في خوض الكفاح المسلح من أعضاء (جبهة التحرير) والمستقلة، وعناصر موالية للجهاز المصري، وبعضها لها علاقة بالبعث، ولم يكن لذلك التنظيم برنامج واضح سوى أسلوب التعبئة والمنشـورات، وأعلن أنـه يتبـع (جبهـة التحرير)، إلا أنه شكل الجناح العسكري لها. ويستنتج من تعميمه الذي أصدره في أكتوبر ١٩٦٦م أنه يضم قطاعات من أبناء الشعب من عمال ومثقفين وطلاب وفلاحين وموظفين. وانضم إلى (التنظيم الشعبي للقوى الثورية) منظمة سرية كانت تعمل باسم (اتحاد القوى الاشتراكية)، وهو تنظيم ناصري، لا يدين بالـولاء للحزبية، ويعمل على انتصار الثورة وتحقيق آمال الشعب في الاستقلال في إطار (جبهة التحرير). وانضم إلى التنظيم الشعبي عدد من الفدائيين كانوا أعضاء في (الجبهة القومية).

وهكذا تشكلت نواة (التنظيم الشعبي)، وعرف ذلك التنظيم بالناصرية ـ أي أنه تنظيم ناصري لما وجد من دعم كبير من قبل أجهزة القيادة المصرية، ذات العلاقة بالثورة في جنوب الوطن، والتي كان مقرها في تعز.

يلاحظ من يستعـرض الأحـداث في جنـوب الوطن أن الكفاح المسلح تعثر عام ١٩٦٦م، إلى حد ما، وهـو أمـر طبيعي بسبب الصدمة التي أحدثتها حركة الدمج بين أوساط قيادات وقواعد وجبهات القتال للجبهة القومية، ومنذ ذلك الوقت استمر الصراع ومحـاولـة كل جانب تأكيد وجـوده داخـل القيادة.. ورغم رأب الصـدع بعـد اتفـاقية الإسكندرية في أغسطس ١٩٦٦م، إلا أن الجو العدائي استشرى في العلاقات بين قواعد (الجبهـة القومية) و(التحرير) مما شكل ضرراً في وحدة الصف الوطني.. إضافة إلى أن (جبهـة التحـرير) اعتـبرت نفسهـا الجبهـة الـوحيدة، فكـانت كل العمليات العسكرية والتحركات النضالية تذاع باسم (جبهة التحرير) رغم أن تنظيم (الجبهة القومية) كان هو مصدر كثير من تلك العمليات، ولكن هذا لا يعني أن العمليات العسكرية توقفت بشكل عام، فمع قرب نهاية عام ١٩٦٦م زادت العمليات العسكرية بفعل التنافس بين الجبهتين، وعززت (الجبهة القومية) من إعلامها الداخلي ونشراتها السرية والمنشرات التي كانت تعلن

من خلالها مسؤوليتها عن العمليات التي تقوم بها.

ولعبت صحيفة (الأمل) التي كان يرأس تحريرها الأستاذ عبد الله باذيب دوراً في إبراز وجهة نظر (الجبهة القومية) وأنباء عملياتها العسكرية. لقد وصلت العمليات والأحداث إلى (٥٠٠) عام ١٩٦٦م، وفق الإعلان الرسمي، وهي أقل ما هو في الواقع قتل أثناءها ١٠٨ وجرح ٨٧٦ من العسكريين والمدنيين البريطانيين وجنود وضباط جيش الاتحاد ومدنيين.

في ١٤ أكتوبر ١٩٦٦م وبمناسبة ذكرى الثورة أصدر التنظيم الفدائي والجماهيري للجبهة القومية في عدن منشوراً أعلن فيه عودة (الجبهة القومية) للعمل بشكل مستقل.. وفي جو من المظاهرات وزع البيان الذي أكد على استمرارية الكفاح المسلح والتمسك بالثورة والميثاق الوطني للجبهة.. والعمل على تجسيد الوحدة الوطنية على أسس سلمية وديمقراطية. ودعت (الجبهة القومية) إلى تكثيف العمل العسكري ضد بريطانيا مستعينة بالإمكانات الذاتية والمحدودة. وتمكنت الجبهة ـ من تجنيد أعضائها في جيش الليوي ـ من استعمال أسلحة الجيش بواسطة القائد عبد القوي.. وأعلن بيان (الجبهة القومية) مسؤوليتها عن ٣٤ عملية في فترة أسبوع، وعاد الفدائيون يستعملون مدافع البازوكا.

وكانت مبادرة جبهة عدن التابعة للجبهة القومية بمثابة انقلاب مدعوم من قواعد (الجبهة القومية) وقيادة الصف الثاني، رداً على انقلاب الدمج في ١٣ يناير ١٩٦٦م.

وبسبب الظروف المستجدة عقدت (الجبهة القومية) مؤتمرها الثالث في الفترة من ١٩ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٦٦م، في منطقة (حمر)(*) لبحث الأحداث ووضع الحلول المناسبة، وكان الاتجاه السائد اعتبار أن أساس الأزمة هو عجز (جبهة التحرير) في تحقيق الوحدة الوطنية. وخرج المؤتمرون بقرارين أساسيين:

الأول: إعلان انسلاخ (الجبهة القومية) عن (جبهة التحرير)، ومزاولة نشاطها الوطني بصورة مستقلة.

والثاني: استعداد (الجبهة القومية) بالسعي المستمر لتحقيق الوحدة الوطنية على أسس ثورية وسليمة. وشكل المؤتمر قيادة جديدة مكونة من أعضاء قياديين قبل المؤتمر ـ قيادة مؤتمر جبلة ـ وأعضاء جدد.

وتعود أسباب الانسلاخ إلى أن الدمج تم بصورة قسرية، وأن الدمج أفرز سلبيات أثرت بشكل حاد على الوحدة الوطنية وأدى إلى ارتباك قوى الثورة، وعدم الانسجام بين أطراف العمل الوطني مما أثر على مسار النضال، ومكن الإدارة البريطانية من إنعاش

مراميها، وعاودها الأمل في تمرير مخططاتها من خلال محاورها المؤيدة لها، كالسلاطين والأمراء والمستوزرين.

كان من نتائج الانسحاب أن شهدت المنطقة تكثيفاً واضحاً في العمل العسكري، ووجه الانسحاب ضربة إلى التسويات السياسية التي كانت قد انتعشت، وأدى إلى حرمان (الجبهة القومية) من الدعم المادي والمعنوي الذي كانت تتلقاه من أجهزة القيادة المصرية في إطار (جبهة التحرير)، ودفع بها أن تعتمد على إمكانياتها الذاتية، وعلى التبرعات من قبل الجماهير والسطو على البنوك، وتنشيط عناصرها في الجيش مما ساعدها على التحرك واعتمادها على الداخل.

كما أدى الانسحاب إلى تصاعد الخلافات بين الجبهتين. لقد واجهت (جبهة التحرير) والتنظيم الشعبي للقوى الثورية، ذلك الانسحاب بالرفض واتهمت البيانات التي صدرت عنها المنسحبين والمؤيدين له بأنهم فلول الحزبية والمفلسين والمخربين الذين يمارسون البلبلة ضد الثورة، وهي عناصر تعيش نهاية مطامعها، وأن (الجبهة القومية) تتلقى تعليماتها من الخارج. وحاولت تلك البيانات الإيقاع بين (الجبهة القومية) وأجهزة القيادة المصرية مشيرة إلى أن (الجبهة القومية) تقف ضد سياسة القيادة المصرية في اليمن.

واعتبرت (جبهة التحرير) أن الانسحاب غير شرعي، وأنه يمثل تخريب وحرف الثورة، واتخذت موقفاً يرمي إلى عدم الاعتراف بالانسحاب، كما اعتبرت أن المنسحبين هم جماعة حزبية لا يمثلون (الجبهة القومية). وجددت الجامعة العربية دعمها لجبهة التحرير واعتبرتها المعبر الشرعي للكفاح في جنوب اليمن. وأبدت الدول العربية تأييدها لموقفها، وتحفظت السعودية التي كانت تدعم (رابطة أبناء الجنوب).

كما رفضت (حركة القوميين العرب) مركزياً خطوة الانسحاب وجمدت علاقاتها مع (الجبهة القومية).

ومن نتائج الانسحاب انتهاء عملية الجدل في صفوف (الجبهة القومية) ووحدت صفها إلى حد ما، ولكنه أوجد في الوقت نفسه صراعاً بين الجبهتين (التحرير والقومية) تصاعد تصاعداً كبيراً.

عودة الرئيس السلاَّل وتصاعد معارك التحرير

لقد قدمت كل جبهة تصورها للوحدة الوطنية في ظل استعار اختلاف وجهات النظر، وسلكت كل جبهة سبل تعزيز مواقفها السياسية والعسكرية والتنظيمية والإعلامية. وظلت (جبهة التحرير) متفوقة إعلامياً، إذ كانت أجهزة الإعلام الرسمية في شمال الوطن والوطن العربي تتحدث عن نضال ومواقف (جبهة التحرير) في الوقت الذي اتجهت (الجبهة القومية) إلى تعزيز إعلامها في الداخل من خلال صحيفة (الأمل) والمنشورات والنشرات، وصحيفة (الأيام) التي اتجهت نحو تأييد (الجبهة القومية).

وبالنسبة للأوضاع في شمال الوطن اليمني، عاد الرئيس عبد الله السلاَّل إلى صنعاء قادماً من القاهرة، وكان قد حل بها من أغسطس وحتى ١٢ أكتوبر ١٩٦٦م تحت الرغبة الملحة لإتاحة الفرصة للمصالحة السياسية. وأثناء قدومه إلى صنعاء حاول الفريق حسن العمري اعتراض وصوله حين شدد الحراسة على مطار صنعاء والإذاعة، إلاَّ أنه تراجع عن قراره، بعد أن أذعن لضغوطات مارستها القيادة المصرية وسفير مصر باعتبار أن المشير السلاَّل لا زال رئيساً للجمهورية. وقد استفزت عودة الرئيس السلاَّل الكثير من المشائخ والعناصر الجمهورية المنشقة التي تتهم السلاَّل أنه سبب الوجود المصري، وتتهم مصر بالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وبعث هؤلاء برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر يحتجون فيها على عودة الرئيس السلاَّل، ويتهمونه بالتدخل بشؤون اليمن الداخلية وفرضه السلاَّل على الشعب اليمني، وطالبوا بسحب القوات المصرية من اليمن.

وفي ٩ سبتمبر ١٩٦٦م سافر عدد من السياسيين والوزراء إلى القاهرة وفي مقدمتهم الفريق حسن العمري رئيس الوزراء، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان، واللواء حمود الجائفي، كوفد لشرح وجهة نظرهم للقيادة المصرية. وحاولوا مقابلة المشير عبد الحكيم عامر ولكنهم وجدوا اللواء شمس بدران، وانسحب اللواء العمري معتبراً أن اللواء بدران ليس في مستوى مركزه. وعندما سأل شمس بدران الحاضرين عما نشرته الصحف البيروتية عن الأحداث في اليمن ـ وكان ما نشر هجوماً صارخاً على السياسة المصرية في اليمن ـ رد عليه الأستاذ نعمان أن عليه أن يسأل الذين نشروا.

لم يجر حوار في ذلك اللقاء بقدر ما حدثت مشادة على أثرها انسحب الجميع. وفي ١٦ سبتمبر تم احتجاز الجميع، عدا القاضي عبد الرحمن الإرياني واللواء حمود الجائفي اللذين حددت إقامتهما.

وفي ١٨ سبتمبر أعلن السلاّل عن تشكيل وزارة جديدة برئاسته. وتولى اللواء عبد الله جزيلان نائباً لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، كما عين العقيد محمد الأهنومي وزيراً للداخلية، وتشكلت بقية الوزارة من العناصر الجمهورية المتشددة والتي تؤيد السياسة المصرية.

وأشاد السلاّل في بيان تشكيل الوزارة بدور مصر العظيم.. «وأن الأساس الأول للسياسة الخارجية اليمنية السير جنباً إلى جنب مع حامل راية الحرية وقائد القومية العربية الرئيس جمال عبد الناصر».. وهاجم الخونة والمنحرفين الذين قادوا حملة تشكيك بين مصر واليمن. وخلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٦م شهدت البلاد حملة تطهير واسعة للخصوم السياسيين والتي لم تخل من الاعتقالات والعنف.

كما شهدت البلاد سلسلة تفجيرات وإطلاق رصاص وأعمال تخريبية، وقدم ١٤ شخصاً من العناصر العسكرية والمدنية إلى المحاكمة، ولحق ببعضهم حكم الإعدام، وحكم على الآخرين بالسجن لفترات مختلفة.

وفي الجانب الآخر شب خلاف بين الملكيين عندما قدم الملك فيصل المساعدات المباشرة لاتحاد القوى الشعبية، القوة الثالثة، وكان زعيمهم إبراهيم الوزير قد جعل من الرياض مقراً لقيادته فقد كان يطمح أن يكون إماماً. وأعلن أن القتال الذي يدور في اليمن إنما يدور بين القوات المصرية واليمنيين، وأنه يعمل على إيجاد قيادة مؤقتة لا جمهورية ولا ملكية، وإنما قيادة ـ لدولة إسلامية ـ وكان فيصل يؤيد أفكاره تلك، والتي يريدها أن تتجسد في الواقع اليمني.

وفي تلك الآونة وافق الإمام البدر المخلوع على تشكيل مجلس إمامة مكّون من عشرة برئاسته، وأن تصبح الإمامة دستورية، وبرز محمد بن الحسين كنائب للإمام المخلوع.

وفي سبتمبر استؤنفت الغارات الملكية، فقد أعلنوا الحرب الشاملة وتجددت المعارك في الجوف ومناطق أخرى.

كان الملك فيصل يرى أن القوة الثالثة ستكون القوة التي ستتمكن من الاستيلاء على الحكم في اليمن، ولذلك أجل استمرار المعارك حتى أكتوبر ١٩٦٦م حين عقد لقاء بين الملكيين وممثلين عن القوة الثالثة ومندوبين عن اتحاد الجنوب العربي من السلاطين والأمراء و(الرابطة) واشترك ممثلون سعوديون لتشكيل جبهة ضد المصريين. وتشكل مجلس لقيادة تلك الجبهة. وفي الشهر نفسه شن المصريون هجوماً جوياً على جيزان أدى إلى خسائر في الأرواح وصفت أنها فادحة.

ومما أوجد الثقة للسعودية باستمرار العدوان ما قدمته بريطانيا لها من قواعد صاروخية أرض ـ جو، وزودت مطار خميس مشيط بالمعــدات الحـديثـة، وزودت سلاح الـطيران السعـودي بعـدد من الطائرات المقاتلة مما شجع الجانب الملكي على خوض سلسلة من المناوشات في مناطق عديدة.

ورغم أن سياسة الرئيس السلّال قد أوجدت خصومات سياسية لاتسامها بالعنف، إلّا أن الوضع شهد حالة من استتباب الأمن.

وفي ديسمبر ١٩٦٦م أعلن الإمام المخلوع البدر أنه قد سلم أغلبية سلطته الفعلية إلى مجلس الإمامة وانخفض عدد المجلس إلى ستة أعضاء.

وفي الشهر الأخير من عام ١٩٦٦م وصل الملك المبعد سعود إلى القاهرة، والذي صرح أن طريق عبد الناصر المؤمن بعروبته ودينه هو الطريق السليم، ومن صوت العرب تحدث عن الأوضاع في السعودية موضحاً تورط السلطة السعودية مع الاستعمار في حرب اليمن، وأنه ترك السلطة حقناً للدماء. وارتبطت زيارة الملك المبعد سعود إلى مصر بسلسلة من حوادث الانفجارات شهدتها السعودية، والتي استمرت حتى أبريل ١٩٦٧م. وأعلن تنظيم (اتحاد شعب الجزيرة) بزعامة ناصر السعيد الذي كان له مكتب في صنعاء مسؤوليته عن التفجير في مقر القيادة العسكرية الأميركية في الرياض، ومبنى الأمن العام في الدمام، وأجـزاء من قصرين ملكيين، وجـزءاً من القـاعـدة الجـوية في خميس مشيط. واعترفت السلطات السعودية بوقوع تفجيرات نسبتها إلى عناصر يمنية ادعت أنها تلقت تدريباً على يد المخابرات المصرية. وفي مارس ١٩٦٧م أعدمت السلطات السعودية ١٧ يمنياً بتهمة القيام بتلك العمليات دون وجود أية شواهد مؤكدة، ودون محاكمات.

وفي يناير من عام ١٩٦٧؛ وعلى أثر تسلل للملكيين من نجران تعرضت نجران لغارتين قام بهما سلاح الطيران المصري، قدرتها السعودية بعشر طائرات لقي على أثرها عشرة مصرعهم، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى وأضرار مادية. وشهدت الجمهورية اليمنية خلال الأشهـر الأولى من عام ١٩٦٧م هدوءاً إذا ما قيس إلى درجـة القتـال في السابق، ولم يخل الوضع من حوادث صغيرة، وكمائن، وتلغيم الطرقات، والغارات من قبل الملكيين كانت تقابل بعمليات تأديبية من جانب القوات المصرية وإغارة جوية على قواعدهم.

«ومن متابعة الأحداث يمكن القول إن استراتيجية النفس الطويل حققت نجاحاً، خاصة وأنها حققت مردوداً عسكرياً وسياسياً. وتم ترشيد المساعدات التي كانت تقدم دون

ضابط لبعض مشـائـخ القبـائل لشراء ولاء قبائلهم للنظام الجمهوري، وأصبحت تلك المسـاعـدات تدفع لقاء مهام محددة كحراسة الطرق، وفي حالة عدم الوفاء تتوقف تلك المسـاعدات، وأصبح عدد متزايد من القبائل يتبع الجمهورية. وشهد شهر مايو وأبريل ١٩٦٧م تحولاً كبيراً في ولاء القبائل إلى جانب الجمهورية مكن القوات المصرية والجمهورية من دخول مدن هامة مثل مارب وحريب، وفي الوقت نفسه تدهور النفوذ الملكي إلى حد كبير، ومكن ذلك من تخفيض جديد للقوات المصرية إلى ٢٥ ألف جندي. وشهدت تلك المرحلة حملة دعائية عنيفة مضادة لمصر شارك فيها الملكيون والسعوديون ودوائر غربية كثيرة، اتهمت سلاح الجو المصري باستخدام الغازات السامة ضد الملكيين، وجوبه ذلك الاتهام بالنفي الرسمي المصري القاطع، ولم يوجد أي دليل يثبت صحة الاتهامات التي كانت زائفة ولتشويه السمعة المصرية».

في مطلع ١٩٦٧م استأنفت (الجبهة القومية) وجودها المستقل، ولم يكن ذلك بالأمر السهـل بعـد أن حرمت من المسـاعدات، لكن ساعدها على ذلك المخزون القديم من الأسلحة، والعمل السري الصارم، واستخدام السلاح الموجود مع القبائل، والبحث عن مصادر مالية داخلية، ومساعدة الشعب.

ووجدت (الجبهة القومية) في ١٩ يناير ١٩٦٧م، ذكرى الاحتلال الإنجليزي لعدن فرصة كي تثبت وجودها حين أعلنت الإضراب العام، وفشلت (جبهة التحرير) في محاولتها عرقلة الاضراب الذي حقق نجاحاً كبيراً، وفي اليوم الثاني نظمت (الجبهة القومية) مظاهرة في المـدينـة عدن ومسـيرة تحمل توابيت مغطاة بأعلام بريطانيا، وحمل المتظاهرون أعلام (الجبهة القومية) ـ المشكلة من الأسود والأبيض والأحمر، وأقدم فدائيوها على العديد من العمليات أصابت ١٤ بين قتيل وجريح. وخلال عام ١٩٦٧م تصدرت الصحف في عدن أخبار النضال المسلح في عناوين منها:

* ثلاثة حوادث مسلحة في المعلا والشيخ عثمان وعدن الصغرى.
* القول إن الإرهاب يبرر ممارسة التعذيب، منطق مرفوض.
* تقرير المستر (براون) يؤكد تعذيب المعتقلين.
* الأوبزرفر تطالب مجلس العموم متابعة تقرير المستر (براون).
* العسكريون البريطانيون يستجوبون المعتقلين، ومارسوا عمليات التعذيب والتحقير المشينة.
* إحراق مطبعة (الوطن) التي تصدر صحيفة (الأمل) ويتولى إدارتها عبد الله باذيب.

* انفجار في مدينة الاتحاد واغتيال في الشيخ عثمان .
* استجواب مئات الأشخاص في حادثة اغتيال ضابط البوليس نيازي محمد حسين .
* إلقاء قنبلة على دورية بريطانية .
* الإفراج عن ستة عشر معتقلاً سياسياً بعد أن قضوا مدداً مختلفة في السجن .
* ثلاث رصاصات تصيب بريطاني موفد من هيئة الإذاعة البريطانية .
* أسماء المعتقلين المفرج عنهم هم :

أحمد ناجي أحمد ـ نور الدين قاسم صالح ـ محمد سعيد مقبل العبسي ـ عبد الله صالح ـ محمد أحمد جازم ـ محمد حسن علي ـ سعيد ناجي محمد ـ سعيد عبد الله منصور ـ أحمد عبده راجح ـ محمد علي جرجرة ـ محمد عمر ـ عوض حسين عبد الكريم ـ غازي محمد عبده ـ جواد قائد عبده ـ محمد علي خان ـ مرشد سالم الطاهري .

* نجاح الإضراب العام الذي دعت إليه (الجبهة القومية) يوم الخميس، مظاهرات تشمل مناطق عدن الخميس والجمعة ـ ٢٢ يناير ١٩٦٧م .
* وقوع مظاهرات وانفجارات أخرى بعد صلاة الجمعة في كريتر والشيخ عثمان والبريقة .
* مقتل (٦) وجرح (٢٠) في دار سعد .
* طلقات مدافع رشاشة في المنصورة .
* طلقة مدفع على منزل الضالع .
* نسف سيارة ونجاة الخبير الزراعي في لحج .
* إلقاء قنبلة يدوية على دورية عسكرية في المعلا .
* اغتيال جميل شينة في الميدان كريتر .
* الشيخ عيدروس بن زيد يصاب على أثر طلقات نارية من مجهول .
* السجناء في لحج يضربون عن الطعام ويشعلون النار في السجن .
* بلاغ لحجي عما وقع في المعتقل خلال العيد .
* انفجار في مدينة الاتحاد .
* المعتقلون السياسيون في سجن المنصورة يضربون عن الطعام إلى أجل غير مسمى[٥١] .
* المعتقلون يرفعون برقيات إلى منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر حول اعتداء الجنود عليهم .
* الإنجليز اعتقلوا عائلة هذه الأسرة الوحيدة .

* مريم بنت سعيد ترفع برقية تشكو اعتقال ولديها محمد وعلي سعيد أحمد.
* برنامج جديد لترحيل العائلات البريطانية من عدن.
* مجهولون يهاجمون مركز عمران.
* قيادة الشرق الأوسط تعلن عن انسحاب العائلات ابتداء من أول مايو.
* انفجار قنبلة في شارع الملك سليمان.
* مقتل عبد الرحمن خان صاحب فندق سي فيو.
* احتجاج يمني على اختراق طائرات بريطانية الأجواء اليمنية.
* قنبلة تنسف إذاعة الجنوب العربي. وانفجار قرب البنك الأهلي.
* مقتل وإصابة ثلاثة جنود بقنبلة بلحج.
* مظاهرات في لحج تهاجم الدوائر الحكومية والمجلس التشريعي.
* (الجبهة القومية) تنسف الإذاعة.. نسف غرفة الضبط الفني وتوقف الإرسال.
* إطلاق النار على رجل بوليس.
* أربعة أيام عاشتها عدن.. عدد الضحايا من الوطنيين (١٦) قتيلاً و(٤٨) جريحاً والمعتقلون ٩٠٠ شخص.
* (الجبهة القومية) تشيع جثمان الشهيد مهيوب علي غالب (عبود) في مسيرة مهيبة عصر يوم أمس - ١٥ فبراير ١٩٦٧م.
* (الجبهة القومية) ترد على رويتر ولندن.
* على أثر أحداث عنف ومظاهرات سلطات لحج تفرض حظر التجول حتى إشعار آخر.
* الاتحاد اليافعي يصدر بياناً حول قضية آل احميد.
* السلطات البريطانية تضرب آل احميد واستشهاد عبد الرب الحاج حسين عبد الله.
* عشرون انفجاراً في المعلا واعتقال ٢٢٠ شخصاً.
* (١٦) شهيداً و(٨٠) جريحاً خلال أربعة أيام لم تشهد عدن مثيلها من قبل.
* (٥٠) قنبلة يدوية، (١٥) حادث إطلاق نار. مقتل (١٢) عربياً وإصابة (١٨) جندياً بريطانيا و(١٥) رجل بوليس ومقتل رجل بوليس.
* الحوادث بدأت عندما دعت (الجبهة القومية) و(جبهة التحرير) إلى الإضراب العام.
* نزول ١٣٠٠ جندي بريطاني إلى الشوارع تدعمهم السيارات المدرعة والمدافع المحمولة على سيارات الميدان الكبيرة.

* قنابل تنهال على الدوريات البريطانية خلال الأيام الثلاثة السابقة.
* القوات البريطانية تعلن أنها أصابت وقتلت ١٧ رجلاً مسلحاً.
* نشر أسماء الجرحى والقتلى. . الاعتقالات تبلغ ٥٧٠ شخصاً.
* اعتقال محمد سالم باسندوه وإعادة فرض حظر التجول.
* تبادل إطلاق النار.
* بازوكا على منزل كمشنير البوليس.
* مقتل طفل وجرح سبعة في جعار على أثر قنبلة على دورية بريطانية.
* بازوكا على معسكرات البوليس المسلح بكريتر.
* انفجار قنبلة في محطة الكهرباء في عدن الصغرى. ولغم في المنصورة.
* احتجاز السلطان ناصر عبد الله الواحدي بعد تحريات تحطم طائرة الخطوط العدنية.
* انفجار قنبلة في ساحة منزل حسين خدابخش.
* اغتيال سعيد محمد حسن أحد وزراء ولاية عدن.
* وزارة الدفاع البريطانية تقول لا علم لها عن حوادث مقتل (٥٠) عربياً على أيدي الجنود البريطانيين.
* منظمة العفو الدولية تؤكد العدد من العرب الذين قتلوا في الحوادث الأخيرة.
* الأسماء الكاملة للشهداء والمصابين خلال أحداث الأسبوع الماضي (فتاة الجزيرة ١٠ أبريل ١٩٦٧م).
* النار تنهال من فوق رؤوس الصحفيين الأجانب في الشيخ عثمان.
* وزير بريطاني يشترك مع المندوب السامي في إدارة الأمور بعدن.
* رئيس البعثة الدولية يرفض العودة إلى عدن.
* فشل البعثة الدولية لتقصي الحقائق في عدن ومغادرتها البلاد.
* الملك سعود يتبرع بمئة ألف دولار لجبهة التحرير.
* محاولة إحراق دار المصير بعدن.
* خالد هندي يقتل برصاص مجهول.
* البدء بسحب العائلات العسكرية في عدن.
وقرار بسحب ٩٠٠٠ امرأة وطفل من العائلات البريطانية.
* مقتل أربعة وإصابة آخرين في عدن.
* طيار بريطاني يصاب بجروح خطيرة على أثر إطلاق الرصاص عليه.

* تبادل إطلاق النار بين دورية بريطانية والفدائيين في كريتر.
* مقتل جنديين بريطانيين على أثر تبادل إطلاق النار.
* ازدياد نسبة الهجمات على البريطانيين بعدن.
* ١٨ حادثة في ٢٤ ساعة.
* إطلاق مدافع البرن والرشاشات على سفينتين بريطانيتين ترسوان على الساحل الحضرمي.
* انفجارات متوالية في حضرموت.
* إضراب المدارس احتجاجاً على معاملة الجنود للطالبات.
* حوادث وإصابات في عدن ولحج.
* معركة دامية واسعة النطاق في ردفان.
* مقتل ضابط بريطاني يعمل في خدمة جيش الجنوب.
* ستون حادثاً يوم الخميس في عدن والشيخ عثمان.
* سبعة قتلى من المواطنين (٩ أغسطس ١٩٦٧م، فتاة الجزيرة).
* إشعال النار في المحكمة الشرعية في لحج.
* استقالة نائب دثينة بعد اقتحام المعتقل.
* (الجبهة القومية) تعتقل الشيخ قاسم المفلحي شيخ ولاية المفلحي عضو المجلس الأعلى للاتحاد.
* في حوادث الخميس الماضي مقتل جندي بريطاني وجرح أربعة واستشهاد سبعة من العرب:

محمد أحمد كندي ـ محمد علي ـ عبد الحق عبد الرب ـ علي عبد الله أحمد ـ غير معروف ـ زبيدة محمد ناشر ـ عبد الغفار[٥٢].

وأما الجرحى فمنهم:

محمد عبده غالب ـ علي عبد الله صالح بيحاني ـ عبد الله قائد محمد خالد ـ آمنة علي عراقي ـ عبده شرف راوح ـ محمد عبد الله اللحجي ـ محمد سعيد مصلح ـ نعمة علي جامع ـ محمد أحمد ـ سعيد عبد الله منصور.

* جهاز أمن (الجبهة القومية) يتعقب أعداء الشعب.
* هجوم بالهاون موجه على دار المندوب السامي.
* استعمال مدافع المدرعات في مدينة الشيخ عثمان.

* قطع طريق زارة بعد معارك دامية.

* إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين والباقي يفرج عنهم قريباً (٣ سبتمبر ١٩٦٧م).

أسماء المعتقلين السياسيين المفرج عنهم من سجن المنصورة:

محمد عوض محضار - فاروق مكاوي - عائش عوض سعيد - صالح عبد الرزاق شعبي - أحمد علي صالح - أحمد العديني - الحاج حيدره - علي سعيد زعيلي - إبراهيم حسين علي باحبيب - عادل إبراهيم حداد - أحمد صالح حيدره عولقي - خالد محمد صالح - توفيق عوبلي - عبد العزيز عثمان مقطري - نجيب أحمد عون - أحمد سعيد فارع - أحمد سعيد باعريشه - سعيد علي حسني - محسن أحمد محمد - عاطف حسين عبد الكريم - إسماعيل عمر عبد الله - عبد الواحد أحمد ثابت - يحيى محمد صالح - أحمد عبد الملك - يحيى ثابت - عبد المجيد مقبل هري - علي أحمد شاعري - عبد الملك غالب - علي صالح بيضاني - عبد الله محمد علي - عبد الرب علي - فضل محمد علي - هاشم عمر إسماعيل - عبد الوهاب ثابت - سعيد محمد ناصر - أحمد محمد هاشم بليس - سالم ناصر - أحمد عوض فضلي - جعفر عبد المجيد حزام - محمد أحمد ثابت - حسن أحمد أغبري - أحمد سالم عمر عوذلي - سالم عمر سعيد حمامه - أحمد سعيد صالح رداعي - أحمد منصور شريف - مقبل عبد الله محمد دلالي - محمد محسن منصور ردفاني - بدر عبد المجيد حسين - سليمان إبراهيم سليمان - محمد علي أحمد - جابر عبد الله علي أحمد.

* قحطان الشعبي يعلن في مؤتمر صحفي استعداد (الجبهة القومية) للتفاوض مع بريطانيا بصفتها الممثل الحقيقي لشعب الجنوب العربي.

* الشعبي يعقد مؤتمراً صحفياً في زنجبار بولاية الفضلي ٤ / سبتمبر ١٩٦٧م.

* اختفاء طائرة هليكوبتر بريطانية بعد هبوطها في مطار ميفعة بولاية الواحدي.

* حسين بيومي وزير الإعلام والإرشاد يعلن صراحة أن حكومة الاتحاد انتهت وعلى بريطانيا أن تسحب اعترافها بها. . وتتفاوض مع الوطنيين.

* قوات (الجبهة القومية) تعتقل الشيخ علي عاطف الكلدي رئيس المجلس الأعلى لحكومة الاتحاد في جعار.

* (الجبهة القومية) تعتقل حاكم ولاية يافع السفلى وحاكم ولاية العقربي.

في الخامس عشر من فبراير ١٩٦٧م شيعت (الجبهة القومية) واحداً من أصلب عناصرها الفدائية الشهيد مهيوب علي غالب (عبود)، والذي استشهد أثناء معركة مباشرة

مع قوات الأمن البريطانية في الشيخ عثمان استمرت يومين. ولم تهدأ المعركة إلا في الثالث عشر من فبراير وقتل خلال تلك المعارك ١٦ وجرح ١٩ بينهم ٢١ جريحاً بريطانياً، ولمواجهة الثوار جندت السلطات البريطانية ١٣٠٠ جندي. فكان تشييع الجثمان المهيب عبارة عن تظاهرة شعبية ومسيرة طويلة تصدرتها النساء حاملات الأعلام السوداء وصوراً للشهيد.. ومن مسجد الأهدل في كريتر اتجهت المسيرة حتى مقبرة القطيع حيث سجي الشهيد في مثواه الأخير..

بعد أن أصبحت (الجبهة القومية) تزاول نشاطها بشكل مستقل شكلت تنظيماتها الجماهيرية الشعبية.. لقد تم تشكيل القطاع النسائي حين تولت أبرز العناصر النسائية الشابة قيادته على المستوى التنظيمي والحزبي، ومنهن نجوى مكاوي، وزهرة هبه الله[٥٣]، وثريا منقوش، وعائدة على سعيد يافعي، وأنيسه الصائغ، وشقيقه علي صالح، وفوزية جعفر وأخريات. كما تمكنت العناصر التنظيمية والسياسية من تشكيل اتحاد المنظمات الاجتماعية الشعبية التي ضمت ١٧ جمعية ونادياً، وتم تشكيل (المؤتمر العمالي) لجنوب اليمن المحتل والذي أصبح يضم عشر نقابات هي:

نقابة الحكومة والحكومات المحلية، نقابة القوات المسلحة، نقابة الصناعات المنوعة، نقابة النقل والمواصلات، نقابة الإنشاء والتعمير، نقابة البترول، نقابة عمال ميناء عدن، نقابة المعلمين، نقابة البنوك، اتحاد الطيران المدني.

وفي منتصف عام ١٩٦٧م أخذ (التنظيم الشعبي الثوري) ـ الجناح العسكري لجبهة التحرير يباشر نشاطه الفدائي ضد القوات البريطانية، ولكن الكفاح المسلح لجبهة التحرير اقتصر على عدن، ولعب التنافس بين الفدائيين في الجبهتين دوراً في تصعيد الكفاح المسلح، غير أنه شكل في الوقت ذاته أداة توتر بين الجبهتين. بلغ عدد قوات (جبهة التحرير) وفق التقديرات ما بين ١٥٠٠ ـ ١٧٠٠ مقاتل جزء منهم في عدن والجزء الآخر في الأطراف، بينما كان تنظيمُ (الجبهة القومية) منتشراً في كل المناطق بما في ذلك المهرة وحضرموت، حيث تمكن تنظيم (الجبهة القومية) من إنشاء حزب ـ (الحزب العربي الاشتراكي) بقيادة علي سالم البيض، وعلى قاعدته الجبهة الشعبية الديمقراطية التي جمعت القوى الوطنية في جبهة واحدة تقودها العناصر النشيطة من أعضاء (الجبهة القومية). وأعلن ذلك التجمع الجبهوي برنامجه المعادي للاستعمار وقوى السلاطين وشجبه (لحزب رابطة أبناء الجنوب)، وطالب إلغاء حكومة الاتحاد وعزل السلاطين، وأكد على وحدة الجنوب وجلاء قوات بريطانيا عنه.. وحذر من تدخل السعودية والأميركان.

لقـد كانت السلطات الـبريطانية تحاول الاستفـادة من (الرابطة) كونها أقرب إلى الاتحاد، وعلى الأقل لا تؤيد الكفاح المسلح مما جعل السلطات البريطانية تدعم اتصالاتها بالرابطة وتسهل نشاطها، وكان لها مكتبان في عدن والمكلا.

وفي أواخر فبراير ١٩٦٧م رميت قنبلة زمنية على منزل عبد القوي مكاوي، الأمين العام لجبهة التحرير ذهب ضحيتها ستة من المواطنين من بينهم ثلاثة من أولاد المكاوي. وفي يوم الحـادث قامت مظاهرات واضطرابات عنيفة، استنكاراً لذلك الحادث الأليم. وردت القـوى الـوطنية مبـاشرة على تلك الفـاجعة واعتبرتها من فعل السلطة البريطانية وعملائها. بهدف الإيقاع بين (الجبهة القومية) و(جبهة التحرير). اتهمت بريطانيا (الجبهة القومية) ولكن ذلك الدس لم ينطل على القوى الوطنية، فقد شاركت (الجبهة القومية) في حملات الاستنكـار والتظاهر، وقامت بكشف (حزب الرابطة) والسلاطين كونهم يقفون وراء تلك المؤامرة. ونددد بذلك العمل الدنيء فدائيو (الجبهة القومية) المعتقلون في سجن المنصورة في رسالة وقعها عنهم أبو بكر شفيق، وعبد العزيز عبد الولي، وعلي عبد العليم. وحضر جنازة الشهداء حوالي عشرة آلاف مواطن، وجرى تصفية اثنين من أعضاء الرابطة، وتمكن الجنود البريطانيون من حماية مقر (الرابطة) وصد محاولة تدميره. وأخذت العمليات الفدائية تغدو أكثر شدة وعزماً، رغم أن السلطات البريطانية فرضت عملية تفتيش كبيرة في النصف الأول من عام ١٩٦٧م حيث خصصت السلطات الـبريطانية فصيلة الخيّالة الملكية لتفتيش مدخل عدن، وتعرض ٤٨٨٤ سيارة و٢٣ ألف شخص للتفتيش و٤٤٩ جملاً وحماراً، واكتشفت فرقة التفتيش واقعة واحدة لا غير.

ورغم ذلك استمر التعاون بين (الجبهة القومية) و(جبهة التحرير)، وجرت محاولة للاتفاق، إلا أن (جبهة التحرير) في منتصف عام ١٩٦٧ م أعلنت عن تشكيل حكومة في المنفى برئاسة عبد القوي مكاوي دون التشاور أو إشراك (الجبهة القومية). وفي مطلع فبراير ١٩٦٧م اقترح عبد الله الأصنج بالاتفاق مع جمال عبد الناصر تشكيل حكومة انتقالية من زعماء منتمين إلى تنظيمات وطنية قبل وصول بعثة الأمم المتحدة إلى عدن، ودلل ذلك أن قادة (جبهة التحرير) كانوا يعولون على الاتفاق مع بريطانيا ويعلقون آمالاً على مجيء بعثة الأمم المتحدة.

وفي حديث للأصنج مع صحيفة (الأوبزرفر) أعرب الأصنج عن موقف مسالم للغاية من السلاطين، معلناً أنه «لا يرغب أن يراهم أمواتاً أو مسجونين، وأن كل ما يسعى إليه هو إقـامـة نظام أكثر تحضراً، وأن تنقل بريطانيا السلطة بطريقة سلمية». وحين قررت

بريطانيا استقبال لجنة الأمم المتحدة أبدت (جبهة التحرير) استعدادها لمقابلتها إلا أن (الجبهة القومية) أوردت وجهة نظرها من أنه رغم صدور قرار الأمم المتحدة بشأن الجنوب إلا أن بريطانيا لا زالت تحتفظ بقواعدها العسكرية وتقوم بإجراءات قمعية ضد الشعب، وأن مهمة الأمم المتحدة هي تلمس إيجاد حل سلمي للمشكلة يرضي الجميع، ولكنه لا يتفق وأهداف الشعب وثورته، وأن على بريطانيا أن تتوجه إلى القوى الوطنية التي تمثل الشعب وهي (الجبهة القومية) و(الجبهة الشعبية الديمقراطية) في حضرموت والأطراف الوطنية في (جبهة التحرير).

ورفضت (الجبهة) أية محاولات للتسوية السياسية بإشراك السلاطين والمستوزرين و(حزب الرابطة). وبذلك وقفت (الجبهة القومية) ضد مجيء بعثة الأمم المتحدة إلى عدن، مشيرة إلى أن في عدن وكل أنحاء جنوب اليمن تجري حرب تحرير وطنية تقودها (الجبهة القومية) بشكل ناجح.

وقبل وصول بعثة الأمم المتحدة بأيام رفعت (جبهة التحرير) إلى الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة احتجاج قبل مجيء البعثة. وبذلك تخلت عن موقفها السابق وقبلت بموقف المقاطعة.

وصلت اللجنة وسط إجراءات أمن مشددة، ولم تتمكن من القيام بمهامها منذ أن وصلت في ٤ أبريل ١٩٦٧ حتى مغادرتها عدن بسبب الغليان الذي حدث في عدن من إضرابات ومظاهرات.. والتفجيرات والقنابل التي تلقى على الدوريات، بمعدل ١٦ عملية تحدث يومياً. وأثناء زيارتها للمعتقلين أقام المعتقلون العوائق أمامها، وتعالى هتافهم تسقط بريطانيا وفي الوقت نفسه كانت تدوي أصوات القنابل والمدافع، ولم تتوقف المعارك إلا في ٧ أبريل حين غادرت البعثة المنطقة حاملة إحصاء العمليات في ذلك الأسبوع والتي بلغت ٢٨٠ عملية و١٤ قتيلاً و٤٠ جريحاً وصلت إلى حد كاد الوطنيون يسيطرون كلياً على مدينة الشيخ عثمان، وقطع الطريق بين عدن وبقية المناطق.

مع انسحاب (الجبهة القومية) أعلنت إيمانها بالوحدة الوطنية على أساس:

* أن تتحقق الوحدة الوطنية عبر خيار واقتناع كل أطراف العمل الوطني، ومعنى هذا ألا تتم بشكل انقلابي أو قسري.
* أن يُجمع أطراف الوحدة الوطنية على برنامج عمل موحد وتوضع خطة تكفل تنفيذه.
* أن يسود الانسجام والتفاهم بين القوى الوطنية داخل إطار الوحدة الوطنية.

وقدمت مشروع برنامج تفصيلي بأن يكون لقاء استراتيجي ومرحلي «أن تبدأ الوحدة

الوطنية بالتنسيق مع القوى الوطنية في المجالات المتعددة تتغلب على الخلافات التي تسود العمل الوطني، واستراتيجي . . يهدف إلى انصهار القوى الثورية في بوتقة واحدة في تنظيم ثوري تقدمي».

لقد أدى انسحاب (الجبهة القومية) إلى تطوير مضمون الوحدة الوطنية عند (جبهة التحرير). فأصبح تصور (جبهة التحرير) للوحدة الوطنية على النحو الآتي:

الوحدة الوطنية توفرها (جبهة التحرير) بالخروج عن ذلك الإطار الذي يظهر قوى الثورة ممزقة، والمطلوب تصحيح أوضاع (الجبهة القومية) ضمن إطار (جبهة التحرير). وفي الوقت نفسه تصحيح خطوة الانسحاب بوصفها إجراء خاطئاً منحرفاً يضعف الوحدة الوطنية.

وأصـدر (التنظيم الشعبي للقوى الثورية لجبهة التحرير) بياناً يرفض حلول وسط ومفهوم (الجبهة القومية) للوحدة الوطنية، وتحدى البيان الانتهازية والحزبية وحذرها من النتائج لتصرفاتها، «ووصف المساومة خيانة وتآمراً وأن الموت جزاء الخونة والمتآمرين، واعتبر (جبهة التحرير) الممثل الوحيد لشعب الجنوب».

وفي مايو ١٩٦٧م بدأ اتصـال ثنـائي بين الجبهتين في القاهرة، تم في مايو- يونيو ١٩٦٧م وتركزت المحادثات على أن تكون الوحدة الوطنية على أساس جبهوي، وإبقاء كل جبهة محتفظة بتنظيمها الخاص، على أن يتم توحيد القيادة. وطالب ممثلو (الجبهة القومية) العودة إلى قواعدها، وعادوا في بداية يونيو ليطرحوا في المحادثات أن يتم تغيير اسم (جبهة التحرير) إلى اسم (الجبهة المتحدة لتحرير جنوب اليمن المحتل)، وأن تكون الوحدة على أسـاس التنسيق العسكـري والسياسي الموحد بين الجبهتين، وأن يكون التمثيل القيادي مناصفة بين الجبهتين.

مع بداية ١٩٦٧م وفي يناير توجه قادة الجمهورية في شمال اليمن إلى إنشاء تنظيم سياسي. . مع بداية الإحساس إلى وجود تنظيم جماهيري يرص الصفوف الوطنية حول الثورة والجمهورية، لقد أنشئت النقابات وتأسس (الاتحاد العام للعمال) لكن العمل الحزبي كان محظوراً، والمعروف أن الثورة ما كانت لتنجح في ذلك الوقت لولا نشوء تنظيم (الضباط الأحرار)، إلا أن ذلك التنظيم لم يستمر بسبب انشغال مؤسسيه في الدفاع عن الثورة، والصراع السياسي الذي كان يحتدم بين فترة وأخرى.

ولئن كانت قد جرت محاولة تشكيل (المؤتمر الشعبي) إلا أن تلك التجربة أحبطت في المهد. . ومع ذلك استمرت (حركة القوميين العرب) في ممارسة العمل الحزبي بشكل

سري وعلني، وتوسعت بين صفوف القوى الجديدة بما في ذلك العسكريون؛ من خلال أعضائها الذين التحقوا بالقوات المسلحة. . وأعضائها في النقابات، وحيث التجمعات الدراسية في الخارج. كما وأن (حزب البعث) لم يوقف نشاطه السري، وبدأ يتبلور وجود (تنظيم ناصري) من العناصر التي انجذبت إلى التجربة الناصرية بقيادة الدكتور محمد قائد أغبري والأستاذ عبد نعمان عطا. لقد تم تشكيل تنظيم سياسي بدافع رسمي بعد اقتناع الرئيس السلاّل بفكرة تنظيم جماهيري واسع للدفاع عن النظام الجمهوري سمي (الاتحاد الشعبي الثوري)، بعد أن تبلور لدى القيادة السياسية للجمهورية أهمية وجود تنظيم سياسي تعبوي يقوم بمهام التعبئة السياسية لدعم السلطة الجمهورية، على أن لا يقوم ذلك التنظيم وفق الأسس التنظيمية الحزبية. ومن ١٨ إلى ٢٠ يناير ١٩٦٧م، عقد مؤتمر شعبي في صنعاء حشد له كل الشخصيات وممثلو الطبقات والفئات الجمهورية الوطنية في كل أنحاء اليمن. وحضر المؤتمر عبد القوي مكاوي، الأمين العام لجبهة تحرير الجنوب، وممثلون للألوية ـ أي المحافظات ـ ووفود القبائل والقطاعات الشعبية من الفلاحين والعمال والتجار، والمشائخ والمثقفين والموظفين والمهنيين، وممثلون عن القوات المسلحة. وبعد كلمة الرئيس عبد الله السلاّل، تداول المؤتمر تقريراً عاماً عن الأوضاع السياسية في البلاد والتطورات في المجالين العربي والدولي.

وخرج المؤتمر بعدد من القرارات التي تؤيد الحكومة الوطنية برئاسة المشير السلاّل، «والخطوات الثورية التي اتخذها في تجديد الثورة وتطهير البلاد من الخونة والمنحرفين، أعداء الثورة والجمهورية». وطالب المؤتمر الاستمرار في انتهاج تلك الإجراءات الحازمة. وأعلن المؤتمر قيام الاتحاد الشعبي الثوري، كتنظيم يشكل درع الثورة الحصين. وحيا صمود القوات المسلحة والأمن لتصديها للعدوان والمؤامرات الرجعية والاستعمارية، وتسلل النفوذ الأجنبي، ونـدد بعوامل التفرقة وأكد محاربته للعنصرية والطائفية والحزبية، والإقليمية. ودعا إلى التنسيق الشعبي والرسمي للقضاء على ركائز التآمر وتطهير الأجهزة الحكومية من العناصر الانتهازية والمرتشية المستغلة، ودعم أجهزة الدولة وأجهزة الإدارة المحلية. وتحقيق مبادىء الثورة في القضاء على التخلف والنهوض باتخاذ خطوات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية في كل الميادين. وأهمية مشاركة (الرأسمال) الوطني في الداخل والمهجر في مشروعات التنمية الاقتصادية، والزراعية والصناعية، وفق مخطط مدروس، وتوفير ضمانات تشجع الاستثمار، بما يحقق مصلحة الشعب دون إجحاف أو استغلال، والاهتمام بمجال الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والمرافق العامة. وطالب المؤتمر بتطوير

ـ ي بما يتفق والشريعة الإسلامية. وأيد المؤتمر الكفاح المسلح الذي تخوضه القوى الثورية في جنوب اليمن واستعداد الجماهير لحمل السلاح إلى جانب إخوتهم. كما حيّا القـوات المسلحة المصرية وموقف مصر وقائدها جمال عبد الناصر، ودعم اتفاقيات التنسيق بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية. ودعا إلى اتخاذ خطوات أوسع في هذا المجال لما من شأنه تدعيم النهضة اليمنية ومصلحة الشعبين.

ودعـا المؤتمـر إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن مستقبل الجنوب اليمني المحتل، واستنكر التنسيق بين الرجعية الأردنية والسعودية في عرقلة مسار الثورة الفلسطينية، وحيا نضال الشعب الفلسطيني، والشعب في الخليج العربي، وأيد نضال سوريا وكفاح حركات التحـرر في العالم، ودعا إلى السلام والنضال القائم على العدل وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وانتخب المؤتمر الشعبي الثوري في نهاية جلساته لجنة دائمة برئاسة المشير عبد الله السلاّل وتولى الأستاذ يحيى بهران منصب الأمين العام للاتحاد الشعبي الثوري.

ومن خلال الاستعراض الموجز لما دار في ذلك المؤتمر والقرارات التي اتخذها، يدرك المـرء شمولية المؤتمر، والذي لم يعالج قضية بذاتها كما هو الحال بالنسبة للمؤتمرات التي سبقته، بل لقد طرح رؤية وطنية شاملة وخرج بتشكيل تنظيم سياسي تعبوي، وشكل قيادة.

وفي سياق الصراع الجمهـوري، وبعد ثلاثة أشهر من عقد المؤتمر الشعبي الثوري وقيام تنـظيم (الاتحاد الشعبي الثوري) بدأ تحرك سياسي باتجاه عقد مؤتمر مناوىء لذلك المؤتمر، فقد شكلت لجنة تحضيرية برئاسة الشيخ سنان أبو لحوم للإعداد لمؤتمر عقد في أرض قبائله (نهم) التي استضافت المؤتمر في الثالث من مارس ١٩٦٧م. لقد أكد المؤتمرون في (نهم) شرعية لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر (خمر) والتي اعتمدت كأعلى سلطة في البلاد، وفقـاً لقـراراته. وقرر المؤتمرون تكوين هيئة سياسية يطلق عليها (الجبهة الثورية اليمنية) لتتحمـل مسؤولية قيادة نضـال الشعب اليمني في نضاله التحرري من السيطرة الأجنبية والتدخل الخارجي بكل صوره وأشكاله، على أن تنتخب القيادة العليا، والأمانة العامة للجبهة الثورية من بين أعضاء لجنة المتابعة وحكومة (خمر). واعتبر المؤتمرون الجبهة الثورية الهيئة السياسية الشرعية المعبرة عن الإرادة الشعبية الممثلة لكل القطاعات والفئات اليمنية. وأكـدوا على تمسكهم بشرعية المجلس الجمهـوري وحكـومة الفريق العمري، ورفضهم لحكـومـة السـلاّل، باعتبـارهـا حكومة مفروضة، وحملوا الحكومتين المصرية والسعودية مسؤولية فرض الحـرب في اليمن. وقـرر المؤتمـر مقاومة التدخل الخارجي بكل الوسائل

والعمل على سحب القوات المصرية من الأراضي اليمنية وإبعاد أسرة بيت حميد الدين.

وشجب (الاتحاد الشعبي الثوري)، واعتبره مزيفاً ومفروضاً من الخارج، كما قرر المؤتمرون تشكيل جيش يمني مكون من (٣٠) ألف مقاتل يطلق عليه جيش التحرير اليمني، وتعهدوا بتمويله من جمع الزكاة، ومن عون الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والهيئات الدولية وإرسال وفد شعبي إلى الدول العربية والصديقة والأمم المتحدة لشرح القضية اليمنية.

ودعا المؤتمر القوى والهيئات الوطنية في الجنوب إلى توحيد الكلمة والصف أمام المخاطر. وقدم الشيخ عبد الله بن الأحمر نيابة عن المؤتمر خمسة مطالب إلى القيادة العربية بهدف إفساح المجال أمام توحيد الصف الوطني وفق قرارات المؤتمر وهي:

١ ـ تغيير الوزارة الحالية التي يرأسها المشير عبد الله السلاّل ـ رئيس الجمهورية حينذاك ـ وإشراك العناصر الوطنية ـ المعارضة ـ في وزارة جديدة.

٢ ـ سرعة إطلاق سراح الزعماء اليمنيين المعتقلين في القاهرة وإعادتهم إلى اليمن.

٣ ـ السماح بعودة المنفيين اليمنيين الذين تأثروا بأحداث أغسطس ١٩٦٦م وإعادتهم إلى أعمالهم وصرف مرتباتهم.

٤ ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين الموجودين في سجون صنعاء وتعز والحديدة الذين اعتقلوا بعد أحداث أغسطس ١٩٦٦م.

٥ ـ استمرار المساعدات العسكرية التي تقدمها القيادة العربية للقوات اليمنية المرابطة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية.

كان زمن مؤتمر (سبأ) في أوج الصراع الجمهوري ـ الجمهوري، فقد شكل الرئيس السلاّل وزارة في يونيو ١٩٦٦م، بعد أن جنح الفريق حسن العمري لرؤية التيار المؤيد للتسوية السياسية، ومع ذلك التشكيل ترك صنعاء (٦٦) شخصية سياسية من المشائخ والقضاة والضباط، وعدد من المثقفين إلى القاهرة لطرح وجهة نظرهم للقيادة المصرية إلا أنهم احتجزوا فيها حتى نهاية أكتوبر ١٩٦٧م، حين دعا الرئيس السلاّل إلى الوحدة الوطنية وعودة المبعدين من الخارج للمشاركة في الحياة السياسية.

ويتضح للمتتبع السياسي لقرارات مؤتمر (سبأ) أنها كانت محتدة، لقد رفض المؤتمرون وجود تنظيم في وقت أباحوا لأنفسهم تشكيل تنظيم آخر، والمسألة هنا لا تتعلق بالفهم الديمقراطي، وفي الوقت نفسه يشكلون قيادتهم من خلال قيادة مؤتمر آخر. وهذه المسألة أيضاً لا تتعلق بالفهم التنظيمي. لقد كان هدف المؤتمرين هو تسجيل موقف تجاه حكومة

الرئيس السلّال والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين والمبعدين.

إن تناقض قرارات المؤتمر تدل على الاضطراب السياسي الذي يدعو إلى رحيل المصريين عن اليمن في الوقت الذي يطلب منهم تقديم المساعدات للقوات اليمنية. وفي الوقت نفسه الذي يعلنون فيه التصدي للتدخل الأجنبي ويعتبرون القوات المصرية هكذا، لا يدينون الجهات التي تقدم العون والمساعدات للجانب الملكي ابتداءً بالسعودية، مروراً بإيران وبريطانيا والأميركان.

لقد كانت مثل تلك المؤتمرات مجرد استعراض سياسي للقدرة المشيخية على التهديد والتأثير وحشد القبائل.

ومن الأحداث البارزة في تلك الأثناء سحب الأردن اعترافه بالجمهورية، ووصول الملك سعود في ١٤ أبريل ١٩٦٧م، إلى صنعاء معترفاً بالجمهورية ومؤيداً لها. . وكان الملك سعود ملك السعودية قبل إقصائه عن الحكم من ألدّ أعداء النظام الوطني الجمهوري بل وعدواً لدوداً لجمال عبد الناصر، رصد مليوني دولار لاغتياله، وبعد أن أقصي عن الحكم أدرك مغبة أخطائه حين قدم مليون دولار مساعدة منه للجمهورية التي حاربها منذ قيامها وحتى يوم إقصائه عن عرشه السعودي.

وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧م تصاعدت أعمال التخريب والتفجيرات وخاصة في تعز، وقد اتضح أن بعض العناصر الأميركية من العاملين في وكالة التنمية الدولية (النقطة الرابعة) وراء تلك الأعمال التي قصد بها إرباك حكومة الرئيس السلّال. وألقت السلطات الأمنية القبض على أميركيين وأمرت برحيل ١٣٠ أميركياً.

كانت السياسة الأميركية معادية للثورة المصرية لأنها تشكل خطراً على مجمل المخططات الاستعمارية، ومصالحها بما في ذلك اليمن حيث لم يسرها وجود نظام وطني جمهوري في شماله.

كانت هذه السياسة تتوجس شراً إذ كان التوقع قائماً من أن الثورة في جنوب اليمن على وشك دحر البريطانيين وتحريره، مما يزيد من نفوذ عبد الناصر، إضافة إلى اندلاع المواجهة الثورية داخل المملكة السعودية نفسها. لقد كان دور مصر التحرري يتعاظم من الجزائر حتى اليمن. لقد أدرك الأميركان أن رايات عبد الناصر سترتفع في الجزيرة العربية، وأمر مثل هذا لم يكن ممكناً استمراره من وجهة نظر الأميركان، خاصة وأنه يمس مصالحهم البترولية ومصالح الغرب وحلفائهم، ليس هذا بل إن التطورات السياسية التي حدثت في سورية بعد حركة شباط ١٩٦٦م اقتربت من خط عبد الناصر وتطورت علاقات سورية مع

السوفييت بشكل ملحوظ، مما أدى إلى التقارب بين مصر وسورية. وتأكد ذلك التقارب بعد اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، وأفضى ذلك إلى تزايد التوتر مع إسرائيل منذ أواخر عام ١٩٦٦م وحتى يونيو ١٩٦٧م. فقد كانت إسرائيل تخشى القوة العسكرية، واحتمالات نمو الكفاح المسلح، وتصاعد حرب التحرير التي انتهجتها المقاومة الفلسطينية المسلحة منذ مطلع ١٩٦٥م، إضافة إلى السياسة السورية الجديدة. وكان عدوان يونيو ١٩٦٧م الذي حدث بفعل تواطؤ أميركي وتنسيق أميركي - اسرائيلي، وكان المقصود بذلك العدوان إخراج القوات المصرية من اليمن وإضعاف القوة المصرية التي تهدد الوجود الإسرائيلي.

لقد أوجدت هزيمة حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧م) حالة من الألم، وساد حزن عميق كل أرجاء الوطن العربي. وحين قدم الرئيس عبد الناصر استقالته المذاعة، هاج الشعب المصري وكل القوى الوطنية في الوطن العربي طالبة منه مواصلة المسيرة. وكان من الطبيعي أن ينعكس وضع الهزيمة على القضية اليمنية.. ففي جنوب اليمن تصاعد الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، وكانت (الجبهة القومية) في تلك الآونة قد حققت وجوداً تنظيمياً بين أوساط الضباط الصغار وجنود الجيش والأمن. وفي ١٦ يونيو أصدر جماعة من الضباط منشورات ضد تعيين العقيد ناصر بريك، المعروف بولائه للسلاطين قائداً عاماً للجيش الاتحادي، وطالبوا بنظام عادل عند تعيين الضباط في المناصب القيادية. وبسبب ذلك جرى تنحيتهم عن مناصبهم، مما أدى إلى تمرد في ثكنات الجيش (ليك لين).

وفي ٢٠ يونيو بدأت الإضرابات في مدرسة أبناء الجيش الواقعة في المعسكر نفسه حيث أحرق قسم من المباني وامتدت الإضرابات إلى ثكنات الشرطة المسلحة (شامبيون لين) الواقعة قرب المطار. وفي أثناء ذلك تعرضت سيارة نقل جنود بريطانيين إلى إطلاق النار أدى إلى مصرع ٩ جنود. واتسع إطلاق النار كما امتد التمرد إلى فصيلة الشرطة المسلحة في مدينة الاتحاد حيث جرى تحطيم النوافذ والأبواب واقتلاع أعلام بريطانيا والاتحاد، وعلى أثر هذه الأحداث اضطر وزراء الاتحاد تحت عامل الخوف بإعادة حقوق الضباط المنقوم عليهم.

وفي أثناء ذلك انتقلت حركة التمرد إلى الشرطة المسلحة في كريتر حيث استفادت (الجبهة القومية) من المشاعر المعادية للبريطانيين، واشتبك الفدائيون في معركة تبادل إطلاق النار مع البريطانيين في كريتر وهاجم الوطنيون مبنى السجن وحرروا بضعة مئات من المعتقلين، وحين اقتربت ثلاث سيارات محملة بالجنود البريطانيين (دوريات) من ثكنة الشرطة المسلحة أطلقوا النار عليها بصورة فجائية، ولم يبق حياً سوى جندي بريطاني

واحـد، وشملت العمليات كل أنحـاء كريتر. ولم يتـوقف الكفاح في الأحياء الأخرى، وتمكنت (الجبهة) من الاستيلاء على مدينة كريتر ولم يستطع البريطانيون دخول المدينة حتى ٤ يوليو ١٩٦٧م، بعد أن قامت القوات البريطانية بإنزال قواتها جواً في منطقة معاشيق. وقام البريطانيون بحملة تفتيش إرهابية ضد السكان، ولم يتسن لهم العثور على الفدائيين.

وعن تلك الأحداث والسيطرة على مدينة كريتر لمدة أسبوع يقول المندوب السامي البريطاني تريفاسكس: «لقد كان ذلك هزيمة ساحقة بالنسبة للبريطانيين، وأكثر سحقاً بالنسبة للحكومة الاتحادية التي يعتقد أكثر العرب أنها قامت بكل خيانة وغدر باستدعاء حلفاء إسرائيل إلى مقاتلة إخوانها العرب، ذلك آخر مسمار يدق في النعش الاتحادي».

وفي المقابل أوجدت تلك القدرة للعمل الفدائي والنضالي زخماً جديداً لحرب التحرر الوطني، وشرع وطنيو (الجبهة القومية) في وضع خطة للسيطرة على المناطق الريفية، وقد ألهمهم النجـاح والتـأييد الشعبي بتنفيذ تلك الخـطة، ففي ٢٢ يونيو ١٩٦٧م استطاع منـاضلو (الجبهـة القومية) السيطرة على إمارة الضالع بقيادة علي عنتر، وبعد ثلاثة أيام سقـطت الشعيب بيد الثـوار واعتقـل شيخها. وخلال شهر أغسطس سيطر الثوار على المفلحي واعتقـل شيخهـا، وولاية لحج بعـد هروب الأسرة الحـاكمة. ودثينة والعوالق وزنجبار بعد هروب حكامها، ويافع السلفى بعد اعتقال سلطانها.. وفي سبتمبر سيطر الثـوار على مشيخـة العقـربي والعـوالق السفـلى، وولاية القعيطي وبيحان وفر السلطان الشريف الهبيلي إلى السعـودية، وتم تحرير منـطقة حريب من الملكيين، وفي أكتوبر تمت السيطرة على ولاية الكثيري، والمهرة، وفي نوفمبر تمت السيطرة على مدينة نصاب عاصمة سلطنة العوالق. وخلال الاستيلاء على المناطق تـم تشكيل لجان شعبية لإدارة السلطة في كل منطقة. وفي عدن تشكلت فرق من الفدائيين والحرس الشعبي حدد لكل منطقة فرقة كاملة.

الاقتتال الأهلي.. والدور البريطاني في إذكائه

تميز الوضع في جنوب الوطن اليمني خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧م بالتوتر الشديد بين القوى الوطنية، وخاصة منذ أن عملت الأجهزة المصرية المشرفة على عمليات المساعدات التي تخصّ قضية الثورة في جنوب الوطن اليمني على تحجيم الجبهة القومية، لقد ساءها نزوع قيادات (الجبهـة القومية) الاستقلالي واتخاذ القرار خارج مشورتهم، وهو ما أخاف تلك

الأجهزة لعدم قدرتهم على التحكم بأحداث الثورة بما يخدم المواقف السياسية المصرية تجاه اليمن وخاصة في الجنوب.

وهكذا عملت تلك الأجهزة على احتواء ثلاثة من العناصر القيادية في (الجبهة القومية) لتمرير مخططها الذي كان دافعه احتواء (الجبهة القومية) وإنهاء استقلاليتها تحت مبرر تحقيق هدف سامٍ ونبيل، وهو تحقيق وحدة القوى الوطنية والوحدة الوطنية التي يصعب معارضتها، غير أن الأسلوب الذي تم به تحقيق مخطط تلك الأجهزة، والذي أدى إلى دمج الجبهتين في جبهة واحدة عمق الخلافات وسهل بروز التناقضات التي وصلت حد التناحر بدلاً من التوحد. فقد اتفقت الأجهزة المصرية على إعلان الدمج مع علي السلامي الذي كان عضواً في قيادة (الجبهة القومية) ويتعاطف معه كل من طه أحمد مقبل، وسالم زين محمد، وعبد الله عبد المجيد الأصنج رئيس (حزب الشعب الاشتراكي) وعضو في قيادة منظمة التحرير.

وفي ١٣ يناير ١٩٦٦م أذيع بيان الدمج من إذاعة صنعاء معلناً دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير ليصبح العمل الوطني المسلح في جنوب اليمن يمارس تحت اسم (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل).

لقد اعتقدت الأجهزة المصرية والعناصر المتعاونة معها حين أوجدت لعبد الله الأصنج وغيره من الذين رفضوا الكفاح المسلح في البداية مخرجاً لنقلهم من العزلة الشعبية إلى الصدارة في قيادة الكفاح المسلح، أنها من خلال قدرتها على تطويع الإمكانات المتوفرة لدعم نضال جماهير جنوب اليمن، والتي كانت تقدم من قبل القيادة المصرية، وشمال الوطن اليمني، والدول العربية والصديقة، كونها تُقدم للمناضلين عن طريقها تستطيع فرض التوحيد بتوجيه كل الإمكانات إلى الجبهة الجديدة، جبهة التحرير، وكبح استقلالية (الجبهة القومية) وإذعان قواعدها في إطار (جبهة التحرير) بما يمكنها من توجيه الثورة كما تشاء.

كان قرار الدمج الذي تم دون حوار أو موافقة قيادات (الجبهة القومية): جبهات القتال، والعمل الفدائي، والمنظمات العمالية الشعبية قد أحدث ردة أفعال رافضة له.

ما عدا العناصر التي احتواها الجهاز المصري فقد قوبل الدمج بالرفض ابتداءً من قحطان الشعبي الأمين العام للجبهة القومية وكل القيادات الميدانية وقواعدها التي تعمق وجودها وانتشر تأثيرها بين أوساط الجماهير.

وكان ذلك الرفض مبنياً على كونه حدث دون موافقة قيادة (الجبهة القومية)، وهو ما

يخالف الأسس والمبادىء التي تنبني عليها الوحدة الوطنية، ويمثل اختراقاً ونسفاً للشرعية ووثائق الجبهة وبرنامجها وقرارات مؤتمرها الوطني. كما أوجد ذلك الدمج القسري شرخاً في وحدة المناضلين داخل (الجبهة القومية) في البداية إذ ساد انقسام بين مؤيد للدمج خوفاً من أن تفقد (الجبهة القومية) قدرتها في حالة توقف الدعم وبين رافض له. وزاول الجهاز المصري شتى أنواع الضغوط لإجبار (الجبهة القومية) على القبول بالدمج والعمل تحت مظلة (جبهة التحرير)، فأوقف المخصصات المالية لجبهات القتال والأفراد وتزويدها بالسلاح والذخيرة، ومنع العناصر الموجودة في القاهرة من العودة إلى اليمن، والعناصر الموجودة في تعز من العودة إلى الجنوب غير أن الإجراء الأخير أفشله فرع (حركة القوميين العرب) ـ فرع شمال اليمن ـ والذي رفض الدمج بأن هرب كل العناصر القيادية الموجودة في تعز إلى داخل مناطق الجنوب.

وأمام تلك الوضعية قبلت (الجبهة القومية) الدمج على مضض مسايرة للأمر الواقع، وتم تشكيل قيادة موحدة لجبهة التحرير، إلا أن ذلك القبول لم يكن إلا مرحلياً حتى يتسنى (للجبهة القومية) إيجاد ظروف ملائمة للتخلي عنه.

وإذا كان الطور الأول للخلاف بين فصائل الحركة الوطنية في جنوب الوطن قد بدأ حول شكل النضال: أن يكون الكفاح المسلح، أو النضال السياسي هو الشكل الرئيسي، إلا أن جذور الخلاف الذي تصاعد إلى حد العنف جاء نتيجة الدمج القسري، وما حدث من تأثيرات سيئة في نفوس أعضاء (الجبهة القومية) وأشعل جذوته تعبئة شعور كل طرف ضد الآخر إلى درجة كادت تحدث مذبحة بين الطرفين عندما دعي المجلس الوطني لجبهة التحرير إلى الانعقاد في تعز، وكان المجلس قد تم انتخابه بعيداً عن قناعة جانب (الجبهة القومية) وهو الأمر الذي أدى إلى رفض تشكيلة المجلس أو انعقاده في يونيو ١٩٦٦م. وفي (المؤتمر العمالي) تصاعد الخلاف حتى تم انفصال ست نقابات مما أدى إلى مزاولة العمل النقابي خارج مبناه، حين تمكنت (الجبهة القومية) من السيطرة الكلية على المؤتمر، وتخلل ذلك الصراع اغتيال شخصيتين بارزتين هما المناضل النقابي علي حسين القاضي المنتمي إلى (حزب الشعب الاشتراكي) ومن ثم (جبهة التحرير)، والمناضل عبد الله عبد المجيد السلفي العضو البارز في (الاتحاد الشعبي الديمقراطي) التنظيم المناصر للجبهة القومية، وجاء تفجير قنبلة في ساحة (المؤتمر العمالي) وانسحاب (النقابات الست) ليشعل الصراع، إضافة إلى تهديد (جبهة التحرير) للصحف التي كانت تنشر أخبار (الجبهة القومية)، وتهديد الأستاذ عبد الله باذيب رئيس تحرير صحيفة (الأمل) التي كانت بمثابة لسان حال (الجبهة

القومية) وأحرقت مطبعتها.

أعلنت (الجبهة القومية) انسحابها من (جبهة التحرير) في ديسمبر ١٩٦٦م، واعتبرت انسحابها عملية تصحيح لمسار الثورة، إلا أن (جبهة التحرير) أنكرت عليها ذلك الحق وأعلنت عدم الاعتراف به. وهاجم (التنظيم الشعبي) الجناح العسكري لجبهة التحرير (الجبهة القومية) واتهم أعضاءها بالعمالة. وهكذا شكلت الحملات الإعلامية المتبادلة واحداً من عوامل إذكاء الصراع.

وكانت فاجعة أبناء المكاوي الذين قتلوا بفعل تفجير قنبلة محكاً آخر للصراع، خاصة وأن تلميحات حاولت إلصاق الحادث بـ (الجبهة القومية)، بل إن السلطات البريطانية اتهمتها صراحة. وجاء إقدام (جبهة التحرير) على تشكيل حكومة في المنفى دون التشاور مع (الجبهة القومية)، والاحتكاك الذي حدث بين الجبهتين أثناء وجود بعثة الأمم المتحدة في عدن إلى تصعيد التوتر والصراع وجعله قابلاً للانفجار.

لقد كان من الطبيعي مع استعار الصراع بين الجبهتين أن يكون لأجهزة الاستخبارات البريطانية دور في إذكائه بهدف إضعاف القوى الوطنية مما يسهل تمرير المخططات البريطانية ويمكنها من تشكيل الاستقلال بالطريقة التي تضمن مصالحها، وقد اتضح مؤخراً أن العملاء من بعض السلاطين قد شكلوا فرقة اغتيالات سرية للقيام بالاغتيالات وأعمال مسلحة لتأجيج الاقتتال بين الجبهتين.

في يونيو ١٩٦٧م اختلت موازين القوى لصالح (الجبهة القومية) على حساب (جبهة التحرير)، فقد تمكنت (الجبهة القومية) من قيادة انتفاضة ٢٠ يونيو والسيطرة على مدينة كريتر لأكثر من أسبوعين بعد معارك بطولية مع القوات البريطانية، وهو ما أبرز قوتها وأوجد لدى (جبهة التحرير) توقعاً بانحسار الدعم المصري وتحوله للجبهة القومية.

لقد عجلت تلك الانتفاضة بقدرة (الجبهة القومية) للسيطرة على المناطق الريفية لتعديل الظروف وإجبار بريطانيا على التعجيل بإعلان انسحابها من المنطقة، وجاء اغتيال أحد قادة انتفاضة كريتر الفدائي عبد النبي مدرم ليزيد الصراع اشتعالاً، وعلى أثر حادثة اغتياله احتجزت (الجبهة القومية) أربعة من أعضاء (جبهة التحرير) واتهمتهم باغتيال الشهيد مدرم.

وفي ٢٦ أغسطس ١٩٦٧م وبينما كان عضوان قياديان من الجبهة القومية: فيصل عبد اللطيف الشعبي، ومحمد أحمد البيشي وبرفقتهما ١٤ مناضلاً في طريق العودة بعد مشاركتهم في تحرير منطقة (المسيمير) يومها طوقوا بكمين وضعته لهم فرقة من (جبهة التحرير) مما حدا

بهم إلى عدم الاشتباك وتسليم أسلحتهم. . وتم احتجازهم ونقلهم إلى تعز حيث سلمتهم (جبهة التحرير) إلى الجهاز المصري. . الذي أجبر فيصل الشعبي والبيشي على السفر إلى القاهرة. واعتقل البقية في شقة تحت حراسة (جبهة التحرير). . ومع رحيل المصريين تمكن تنظيم (حركة القوميين) من تخليصهم ليعودوا إلى مواقعهم.

استمر الصراع على هذا المنوال أثناء تمكن (الجبهة القومية) من السيطرة على المناطق. ففي يونيو ١٩٦٧م سيطرت على الضالع والشعيب، واعتقل أميرها شعفل بن علي وشيخ الشعيب. وفي أغسطس تمت السيطرة على ست مناطق: المفلحي، لحج، دثينة، العواذل، زنجبار، يافع السفلى. وفي سبتمبر سقطت بيد ثوار (الجبهة القومية) مناطق أخرى هي: يافع العليا، مشيخة العقربي، أحور. وتلا هذه المناطق في أكتوبر منطقة (الكثيري) وكان مصير حكام تلك المناطق إما الاعتقال أو الهرب إلى السعودية. وعلى أثر تهاوي تلك المناطق تحت قبضة الثوار شكلت (الجبهة القومية) لجاناً شعبية مدنية وعسكرية لكل المناطق المحررة لإدارة شؤونها ولحفظ الأمن والنظام.

وأمام ذلك الوضع أقدمت (جبهة التحرير) نحو مناطق ريفية للسيطرة عليها، غير أنها فشلت، ومن ثم حاولت التركيز على عدن وضواحيها والقرى المحيطة بها، وأصبح الوضع أن (الجبهة القومية) تسيطر على عدن، وقسم من الشيخ عثمان. وتسيطر (جبهة التحرير) على حي المنصورة وقسم من الشيخ عثمان، وأدى الاحتكاك بين مقاتلي الجبهتين إلى تفجر الاقتتال الأهلي الأول في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧م.

لقد شكل الرفض الشعبي لوحشية الاقتتال بين الوطنيين ضغطاً كبيراً، ووجهت قطاعات الشعب ومنها القوات المسلحة (جيش الاتحاد) نداءات إلى قيادة الجبهتين والرئيس جمال عبد الناصر الذي بذل مساعيه وتم توقف جحيم ذلك الاقتتال.

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٦٧م اتفقت الجبهتان على اللقاء، وبحث إجراءات الاستقلال، وكانتا قد رفضتا دعوة الجامعة العربية بأن ينضم إلى اجتماعهما بعض السلاطين والمعارضين. ومثّل (الجبهة القومية) في ذلك الاجتماع أربعة من عناصرها القياديين: قحطان الشعبي، وعبد الملك إسماعيل، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، ومحمد البيشي. كما مثل (جبهة التحرير): عبد القوي مكاوي، وعبد الله الأصنج، ومحمد سالم باسندوه.

ورغم أن المحادثات سارت ببطء شديد وبدون جدوى إلا أن المصادر حينها ذكرت أن الجبهتين اتفقتا على تشكيل الحكومة المركزية الانتقالية على أساس، من الاقتسام بالشكل الآتي:

* مجلس رئاسة: يتولى أحد أعضاء (جبهة التحرير) رئاسته على أن يكون له نائبان من الجبهتين.

* الحكومة: رئيس الوزراء من (الجبهة القومية) وله نائبان من كلا الجبهتين، على أن يكون للجبهة القومية ستة وزراء وخمسة وزراء للتحرير.

وكان رأي (الجبهة القومية) أن يكون التمثيل بحجم كل جبهة، فطلبت أن يكون أربعة أخماس لها وخمس (لجبهة التحرير)، ثم وافقت أن يكون لها ثلاثة أخماس مقابل خمسين لجبهة التحرير، غير أن (جبهة التحرير) رفضت تلك القسمة. وطرحت (جبهة التحرير) أن يتم إصدار بيان لإعلان الاتفاق، ولكن (الجبهة القومية) رفضت لتنفرد (جبهة التحرير) بإصداره في الأول من نوفمبر ١٩٦٧م. أشارت إلى الاتفاق معلنة أنه لن يمضي سوى أيام قلائل حتى يعلن أسماء الوفد المفاوض مع بريطانيا.

لقد سارت الأمور بسرعة مذهلة، فقد أعلن وزير الخارجية البريطاني في الثاني من نوفمبر ١٩٦٧م أن بريطانيا سوف تنسحب من المنطقة وأنها قررت منح الجنوب الاستقلال، يومها شهدت عدن أحداثاً دامية ابتدأت في الساعات الأخيرة من الثاني من نوفمبر واستمرت عدة أيام استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة قتل من جرائها ٧ وجرح مئة.

وفي ٤ نوفمبر ١٩٦٧م وجهت الجبهتان بصوت كل من قحطان الشعبي وعبد القوي مكاوي بياناً من صوت العرب لوقف الاقتتال، وأعلنا تشكيل لجنة تحقيق لتحديد مسؤولية الجبهة التي أشعلت الاقتتال، وإنزال العقوبة الصارمة بمن بدأ بالاقتتال.

وأعلن الجيش (جيش الاتحاد) تأييده للجبهة القومية، والذي كان قد تدخل لحسم القتال الأهلي الذي بلغ ذروة امتداده من الشيخ عثمان حتى منطقة صبر في لحج. لقد بلغت الخسائر حسب معطيات السلطة البريطانية ٢٤٠ قتيلاً و٨٠٠ جريح، ونزح المئات إلى شمال الوطن، وبحسم الموقف لصالح (الجبهة القومية) أعلنت (الجبهة القومية) أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب. لقد انحاز الجيش إلى (الجبهة القومية) لأسباب عدة، منها وجود (جبهة التحرير) التي كانت تدرب وحدات عسكرية في منطقة الحوبان في تعز وخوفه من أن تكون تلك الوحدات بديلاً له، وميل العقيد عشال قائد الجيش إلى (الجبهة القومية) كونه من المناصرين لها، إضافة إلى قدرة (الجبهة القومية) على ضبط عناصرها عندما كانت تتخذ موقفاً محدداً، وخاصة وقف إطلاق النار بينما كان ينقص (جبهة التحرير) الانضباط. . وهو الأمر الذي أغضب وحدات الجيش.

بعد أن استكمل (جيش التحرير) سيطرته على الريف بقيادة علي عنتر وسالم ربيع

علي، وخاصة على لحج ونواحي عدن، وقطعوا الإمداد عن (جبهة التحرير) التي كانت تصلها من تعز وسيطرة (جيش التحرير) التابع للجبهة القومية على الشيخ عثمان والمنصورة، أصبحت كل البلاد تحت قبضة ثوار الجبهة القومية في عدن، حي خورمكسر، كريتر، المعلا والتواهي حيث تجمعت القوات البريطانية التي تستعد للجلاء. في الوقت الذي شكلت (الجبهة القومية) لجنة حددت مسؤوليتها لتولي إدارة السلطة.

اتفاقية الخرطوم. . وحركة (٥) نوفمبر

في أوائل أغسطس ١٩٦٧م وتمهيداً لانعقاد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم وجه وزير الخارجية المصري مذكرة تلخصت في مبادرة مصر لعقد المؤتمر مؤكدة حرصها على إتاحة الفرصة أمام العمل العربي الشامل بسبب الظروف القائمة، وإدراك مصر أن خلافها مع السعودية يمثل عقبة في هذا الصدد، وأشارت المذكرة إلى جهود التسوية التي سبق أن بذلتها القيادة المصرية مفسرة إخفاقها بسبب دور القوى الخارجية، منها الاستعمار البريطاني في عدن الذي يسعى إلى ضرب الثورة اليمنية وإجهاضها، وإعاقة احتمالات استقلال الشعب في جنوب اليمن، وإبعاد القوات المصرية من أرض المعركة مع إسرائيل.

في أوائل أيام المؤتمر بالخرطوم عقد اجتماع ثنائي بين الرئيس جمال عبد الناصر وفيصل ملك السعودية في منزل الرئيس محجوب حضره محمود رياض والأمير سلطان عبد العزيز انتهى بالموافقة النهائية على الاتفاقية التي أصبحت تعرف باتفاقية الخرطوم، بعد أن كانت مصر قد بادرت بصياغتها من خلال القنوات الخارجية. وتنص اتفاقية الخرطوم على ما يلي:

أولاً: تتكون لجنة ثلاثية يعهد إليها بمعالجة المشكلة تتكون من ثلاث دول عربية تختار السعودية إحداها وتختار مصر الثانية، ويتم اختيار الثالثة من قبل وزراء الخارجية العرب، أو بالاتفاق المتبادل بين الطرفين.

ثانياً: تضع اللجنة الخطط لضمان انسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدات العسكرية المقدمة إلى اليمنيين بواسطة السعودية.

ثالثاً: تقوم اللجنة بكل ما في وسعها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار، وذلك تمشياً مع رغبة أهل البلاد الحقيقيين وتبنياً لحق اليمن في السيادة والاستقلال الكاملين.

رابعاً: تتشاور اللجنة مع السعودية ومصر في كل المشكلات التي تعوق تقدمها بغية

تذليلها والتوصل إلى تفاهم تقبله كل الأطراف المعنية.

واختارت مصر لتنفيذ هذه الاتفاقية العراق كما اختارت السعودية المغرب، وتم الاتفاق بأن يكون السودان الدولة الثالثة، غير أن الرئيس عبد الله السلّال رئيس الجمهورية العربية اليمنية رفض تلك الاتفاقية رغم محاولة الرئيس عبد الناصر إقناعه بقبولها، وطرح الرئيس السلّال أنه لا يعترض على انسحاب القوات المصرية طالما أن تلك هي رغبة مصر، وترجّى عبد الناصر أن يترك بعض الأسلحة والعتاد العسكري لدعم القوات المسلحة اليمنية لكفالة قدرتها للدفاع عن النظام الجمهوري، ووعد الرئيس جمال عبد الناصر بتنفيذ ذلك الطلب.

ومع ذلك أصدرت الحكومة اليمنية بياناً أعلنت فيه: «أنها لا تقبل أي شأن يمس سيادة واستقلال اليمن، وأنها غير ملزمة باتفاقية الخرطوم، لأنها ليست طرفاً فيها، وأن الاستفتاء ما هو إلا تدخل في الشؤون الداخلية، وتتمسك اليمن باتفاقيتي الدفاع المشترك والتنسيق مع مصر».

وفي ١٧ سبتمبر ١٩٦٧م اجتمعت اللجنة الثلاثية في بيروت بممثلي الملكيين والقوة الثالثة ـ اتحاد القوى الشعبية ـ وعدد من السياسيين الذين اعتبروا أنفسهم ممثلين لمؤتمر خمر، وفي القاهرة أجرت مشاورات مع جميع اليمنيين المقيمين في مصر والمسؤولين المصريين، وفي ٣ أكتوبر ١٩٦٧م وصلت اللجنة إلى صنعاء بصحبة الفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المصرية بدعوة من الرئيس السلّال الذي أشعرها فور اتصالها به عند وصولها طالبة مقابلته «طالباً مهلة لبعض الوقت لكون أن بعض المشائخ يرغبون اللقاء باللجنة، وأن القادة العسكريين يرفضون ذلك، وأنه في وضع لا يريد إغضاب الجانبين. وفي العاشرة من اليوم نفسه أي بعد أربع ساعات من وصول اللجنة قامت مظاهرة جماهيرية كبيرة اتجهت صوب مبنى القيادة العربية بصنعاء حيث حلّت اللجنة، وتم تفريق المظاهرة.

وفي اليوم نفسه أصدرت اللجنة نداء إلى قيادات الجمهورية ومشائخ القبائل ليبلغوها بآرائهم في ثلاثة مواضيع هي:

* عقد مؤتمر مصالحة وطني.
* إجراءات إعادة توطيد الاستقرار والسلام في اليمن.
* التوفيق بين وجهات النظر المختلفة.

واتضح أن النقاط التي طرحتها اللجنة في ندائها كانت عامة رغم أن مهامها تنفيذ اتفاقية الخرطوم، وفي الوقت نفسه رفضت استقبال المشائخ الذين طلبوا مقابلتها حتى لا

يزداد الموقف تعقيداً، ولذلك تولى الشيخ عبد الله بن الأحمر تقديم وجهة نظر المشائح نيابة عنهم، والتي تلخصت بموافقتهم على عقد المؤتمر، وأنهم يفضلون عبد الرحمن الإرياني في تقديم أسماء المشائخ المندوبين إلى المؤتمر المرتقب.

وفي اليوم الثاني عادت اللجنة الثلاثية إلى القاهرة حيث التقت هناك بالقاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان، والفريق حسن العمري بعد أن رفع عنهما الحجز مع بقية زملائهم، وأبدوا رأيهم بإمكانية قبول مهام اللجنة الثلاثية، وأجرت اللجنة مشاورات مع المسؤولين المصريين الذين أعلنوا اهتمام مصر بنجاح اللجنة في عقد مؤتمر وطني لحماية مصالح الشعب اليمني وتحقيق وحدته وفقاً لرغبته. ثم سافرت اللجنة إلى السعودية حيث اقترح عليها الملك فيصل بأن تلتقي الإمام المخلوع البدر، ونائبه محمد بن الحسين الموجودين في المناطق الحدودية اليمنية السعودية. غير أن اللجنة أبدت عدم استعدادها. وفي منتصف أكتوبر أعلنت اللجنة تحديد يوم ٦ نوفمبر موعداً لانعقاد مؤتمر المصالحة اليمنية.

فيما كانت اللجنة الثلاثية تقوم بالاتصالات للتهيئة لعقد المؤتمر الوطني، كان الرئيس السلّال خلال شهر أكتوبر يقوم بمشاورات واتصالات مع قادة القوات المسلحة والقوى الوطنية، وكان في أغسطس قد أعاد تشكيل لجنة (التنظيم الشعبي الثوري) وإعادة تنظيمه بحيث يضم جميع قوى الشعب، وفي ٤ أكتوبر ١٩٦٧م أعلن أن الرئيس السلّال اتفق مع قادة القوات المسلحة على برنامج للعمل الوطني وتوسيع قاعدة الحكم استجابة لمطالب الضباط التي قدموها في ٣ أكتوبر الماضي، ووجه الرئيس السلّال دعوته إلى العناصر السياسية الموجودة في القاهرة وعددها ٦٦ شخصية بالعودة للمشاركة في بناء الوطن، وشكل وزارة برئاسته مستبعداً العناصر المتشددة. ودعا إلى الوحدة الوطنية وتجاوز الماضي والاستعداد للدفاع عن الثورة والجمهورية. وفي ٢٦ أكتوبر وصل إلى الحديدة أربعون من الشخصيات السياسية والعسكرية التي كانت موجودة في القاهرة، وفي الحديدة عقدت جلسة حوار بينهم وبين الرئيس السلّال. واتهموا السلّال أنه وراء حجزهم في القاهرة. ورفضوا كل الآراء التي طرحها، وشعر السلّال أن النية تتجه إلى إقصائه. ومع ذلك سافر السلّال لزيارة القاهرة وبغداد مصطحباً معه مجموعة من وزرائه لطلب المساعدات العسكرية، وترك رسالة للقاضي الإرياني يطلب منه فيها أن يحل محله هو والشيخ محمد علي عثمان، ونصت رسالة المشير عبد الله السلّال أنه غادر الوطن وأنه واعٍ باستعدادات انقلاب. وأوضح أنه اتخذ القرار ليجنب اليمن ويلات صدام دموي بين أنصاره

ومعارضيه.

ولم يكن نبأ انقلاب ٥ نوفمبر مفاجئاً للمشير السلاّل حين علم به وهو في بغداد، والذي لم يواجه بأية مقاومة عدا تمرد الحرس الجمهوري وفي مقدمتهم العميد محمد القوسي، والرائد أحمد ناشر وعدد من الضباط، وتمكن القاضي الإرياني تطويق ذلك الرفض بوساطات تولاها العقيد علي الكهالي رئيس هيئة الأركان، والعقيد علي الحوري وأربعة مشائخ هم عبد الله الأحمر، وصالح بن ناجي الرويشان، والعواضي، والمطري.

لقد كان هدف الحرس الجمهوري من حركتهم الرافضة تلك هو خشيتهم أن يتعرض أنصار المشير السلاّل إلى الاعتقالات، وإفراغ الأحقاد في ظل إقصاء الزعيم السلاّل، وكانوا يدركون أن الكثير من الوحدات أذعنت إلى الانقلاب بسبب انتشار الخطر المحدق بالنظام الجمهوري في ظل انسحاب القوات المصرية، وأهمية رص الصفوف. وبعد أن أكّد لهم بعدم الاعتقالات، وتعرض أنصار الزعيم السلاّل إلى الامتهان أو الإهانات أنهى الحرس الجمهوري تمردهم، وكتب القاضي إلى المذيع محسن الجبري في إذاعة صنعاء لفتح الإذاعة والسماح بإذاعة بيان الانقلاب الذي أذاعه يحيى الشامي بصوته مستهلاً مقدمة البيان:

يا شعب اليمن يا سيد العارفين!

ودعا البيان إلى المصالحة السياسية والحرص على بقاء النظام الجمهوري، بغض النظر عن أشخاص قيادة الانقلاب وتحسين العلاقة مع السعودية، فقد كان واضحاً أن (حزب البعث) قد لعب الدور الأساسي في ذلك الانقلاب الذي تم رغم الاستياء الشعبي العارم والمظاهرات الرافضة.

أعلن الانقلابيون عن تشكيل سلطة ٥ نوفمبر، فقد شكل المجلس الجمهوري من ثلاثة أعضاء هم: القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيساً وعضوية كل من الأستاذ أحمد محمد نعمان، والشيخ محمد علي عثمان، وتولى الأستاذ محسن العيني تشكيل الحكومة برئاسته ينوبه القاضي عبد السلام صبره. ووزع حقائب وزارته على ١٤ وزيراً.

في هذه الأثناء كانت القوات المصرية قد أخلت مواقعها جميعاً وتجمعت في الحديدة، وحاولت سلطة ٥ نوفمبر إثبات حسن نواياها تجاه مصر وتقدير دورها فوافقت على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية على أن تعقده اللجنة الثلاثية في صنعاء وليس في الخرطوم. وشنت حملة اعتقالات استهدفت صفاً واسعاً من أنصار الزعيم السلاّل والمصريين، والعناصر التي أعلنت عن موقفها المعارض للحركة، أمثال: سعيد الجناحي، سعيد الشيباني، وعبد الغني

مطهر وآخرين.

بعد أن أعلن القاضي عبد الرحمن الإرياني موقف حكومته تجاه مؤتمر المصالحة الوطنية على أن يعقد في ٨ نوفمبر في صنعاء وليس في الخرطوم، ثم عاد ليعلن عن رفضه معلناً أن اللجنة الثلاثية ما هي إلا تدخل في شؤون اليمن الداخلية، وبرز ذلك التراجع بأن القيادة اليمنية في الخارج - وهو منهم - كانت ترى بإمكانية قبول مهمة اللجنة الثلاثية، ولكنها غيرت رأيها تحت تأثير القوى الجمهورية الجديدة من الشباب في الجيش وخارجه.

وعلى الرغم من عملية انسحاب القوات المصرية المنتظرة للسفن المصرية في ميناء الحديدة لنقلها إلى مصر، وإبعاد الزعيم السلاّل، ووصول التيار الجمهوري المعتدل إلى السلطة، إلا أن السعودية لم توقف تدفق مساعدتها للجانب الملكي حسب اتفاق الخرطوم، ومع تصاعد النشاط الملكي لم تستطع سلطة ٥ نوفمبر الإبقاء على المعتقلين، فقد اضطرت إلى الإفراج عنهم تحت ضغط القوى الوطنية التي نادت بتوجيه كل الطاقات الوطنية إلى مواجهة خطر الزحف الملكي، وكان من البديهي أن يتصاعد رص صفوف الوطنيين تجاه ذلك الخطر الذي يهدد بإسقاط النظام الجمهوري بعد تضحيات جسيمة لا تحصى[٥٤].

وأخيراً رحلت بريطانيا عن أرض اليمن

رسمت (الجبهة القومية) خطة تحركها فرتبت الأوضاع في البلاد، وأعلن قحطان الشعبي موقف (الجبهة القومية) في التفاوض مع بريطانيا على النحو الآتي:

* تحقيق الاستقلال الفوري وانتقال السيادة إلى الحكومة الوطنية، والتأكيد على وحدة أراضي الجنوب بما في ذلك الجزر.

* رفض الاتفاقيات العسكرية بما في ذلك الدفاعية على أن تقوم بريطانيا بتسليم ممتلكات الجيش البريطاني في الجنوب إلى حكومة الثورة.

* رفض الأحلاف السياسية، ورفض الانضمام إلى الكومنولث، ومقاومة أي قيود سياسية، وطلب إلغاء معاهدات واتفاقيات بريطانيا السابقة مع السلاطين والاتحاد.

* رفض القيود الاقتصادية والمالية، ومع ذلك تقبل (الجبهة القومية) الارتباط بمنطقة الاسترليني لفترة محددة، قابلة للتجديد أو الإلغاء، وستقوم (الجبهة) بطلب معونات مالية غير مشروطة.

وفي الحادي عشر من نوفمبر ١٩٦٧م أبلغ سيف الضالعي بصفته رئيس المكتب

السياسي (للجبهـة القـومية) وزير خارجية بريطانيا برسالة عن طريق البرق أكد فيها أن (الجبهة القومية) تعبر عن الإرادة الشعبية وأنها تتولى السلطة الفعلية في البلاد، وأنها قد شكلت وفداً أوكلت إليه مهمة التفاوض مع بريطانيا لنقل السلطة السياسية إلى حكومة وطنية، واقترح أن تتم المفاوضات في ٢٠ نوفمبر، ووافقت بريطانيا وتم إختيار جنيف مكاناً للتفاوض.

وقبل سفر الوفد أجرت (الجبهة القومية) اتصالات ومشاورات كان أولها مع الرئيس جمال عبد الناصر، في وقت كان الإعلام المصري لا زال يتبنى (جبهة التحرير)، وفي القاهرة قابـل عبـد الناصر وفداً برئاسة عبد الفتاح إسماعيل وعضوية كل من قحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف، وسيف الضالعي.

وصف عبد الفتاح إسماعيل ذلك اللقاء بأنه لقاء تاريخي، فقد طرح الوفد العديد من القضايا أمام الرئيس جمال عبد الناصر. وتطرق إلى المصاعب والممارسات التي واجهتها الجبهة من قبل الأجهزة المصرية، رغم أن تنظيم (الجبهة القومية) منذ أن نشأ يعتبر تنظيماً ثورياً يؤمن بأهـداف التحـرير والاستقـلال وأوضح الرئيس عبد الناصر. . أن الأجهزة المصرية عند بداية الثورة في جنوب الوطن اليمني كانت قادرة على السيطرة عليها، ولكن الثورة كبرت وحققت كثيراً من الانتصارات والنجاحات، وتوسعت مما جعل الأجهزة غير قادرة على التحكم بها، ولهذا السبب بدأت هذه الأجهزة بخلخلة الثورة من الداخل كي تحكم قبضتها، وقال عبد الناصر بمرارة إن تلك الاجهزة نفسها كانت تتآمر عليه.

وفي ذلك اللقاء تم التشاور حول الموقف الإعلامي المصري من (الجبهة القومية)، وأصدر عبد الناصر على الفور توجيهاته برفع الحظر الإعلامي عنها، كما تم التشاور حول محادثات الاستقلال. وتم الاتفاق أن يحضر ممثل شخصي للرئيس جمال عبد الناصر إلى جنيف يكـون قريباً من الوفد المفاوض ليقدم العون والمشورة، وكان هناك ممثل شخصي للرئيس الجزائري هواري بومدين للغرض نفسه. ووعد الرئيس جمال عبد الناصر أن تكون مصر أول من يعترف بالنظام الوطني فور إعلان الاستقلال.

تحرك الـوفد المفاوض إلى بيروت حيث عقد مؤتمراً صحفياً تناقلته وكالات الأنباء العربية والعالمية، ولم يخف الرأي العالم دهشته لبروز (الجبهة القومية) المسيطرة على الوضع في جنوب اليمن، والتي في طريقها إلى جنيف للتفاوض بشأن الاستقلال، بينما كانت (جبهة التحرير) قبل أيام هي المتناولة إعلامياً.

ما أن وصل الوفد المفاوض في الواحد والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧م حتى بدأت

المفاوضات في اليوم الثاني.

وكان وفد (الجبهة القومية) مشكلاً من سبعة أعضاء برئاسة قحطان الشعبي وعضوية: سيف أحمد صالح الضالعي، وعبد الفتاح إسماعيل، وخالد محمد عبد العزيز، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، ومحمد أحمد البيشي، والعقيد عبد الله صالح عولقي، ويساعده عشرة من المستشارين من بينهم اثنان من العسكريين برتبة مقدم(**).

وترأس الجانب البريطاني اللورد شاكلتون وعضوية ثلاثة عشر شخصاً واثنين من المترجمين.

بدأت المفاوضات بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٦٧م بعد أن تم الاتفاق على ورقة عمل شملت النقاط التالية:

أ ـ تشكيل الحكومة، ب ـ استمرارية سريان مفعول القانون، ج ـ الوفاء بالالتزامات الدولية، د ـ الخدمة العامة، هـ ـ تأسيس سفارة، و ـ استئناف حقوق والتزامات ومسؤوليات الحكومة السابقة، ز ـ خلافة لقب أراضي التاج، ح ـ الجنسية، ط ـ عضوية الأمم المتحدة، ي ـ المساعدة.

واستمرت المفاوضات بين الجانبين من ٢١ حتى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٧م كان وفد (الجبهة القومية) قد ناقش كل القضايا قبل بدء المحادثات، وتوصل إلى صيغ مشتركة، فقد كان يدرك أن المباحثات ستكون صعبة وأنها لن تخلو من المفاجآت. ومن تلك المفاجآت وصول الوفد البريطاني مصطحباً كمال أدهم مستشار الملك السعودي. وطرح الوفد البريطاني أنه يحبذ أن يتم لقاء بين وفد (الجبهة القومية) وبين كمال أدهم، وأن ذلك يخدم (الجبهة القومية) ويمكنها من التفاهم مع الحكومة البريطانية، أكان فيما يتعلق بالاستقلال أو فيما يتعلق بالعلاقة الثنائية بين النظام الجديد وحكومة المملكة العربية السعودية. وبدون تردد أوضح وفد (الجبهة القومية) أنه غير مستعد لإجراء أية لقاءات أو مشاورات مع كمال أدهم أو السعودية إلا بعد الاستقلال واعتراف السعودية بالنظام الجديد.

وأهم قضايا المباحثات تناولها عبد الفتاح إسماعيل في حديث له:

«المسألة الأولى: كانت تتعلق بمسؤولية بريطانيا المالية تجاه بلادنا عشية الاستقلال، خاصة وأن بريطانيا قد صرحت من قبل بوعدها حكومة الاتحاد التي كانت تريد أن تسلمها الاستقلال بأنها ستقوم بدعمها بمبلغ ستين مليون جنيه استرليني على ثلاث سنوات، وكان هذا المبلغ حينها كبيراً، ولكن أثناء المحادثات أراد الوفد البريطاني أن يتنصل من مسؤولياته تجاه بلادنا، أي يتنصل من أية مسؤوليات مالية. وناقشنا هذا الموضوع طويلاً، ويبدو أن

هدف الوفد البريطاني كان ممارسة ضغوطات كبيرة علينا بحيث أنه لا يلتزم ولا يقدم لنا أية التزامات مالية إلا إذا وافقنا على الشروط التي يريدها، وعندما كنا نحاول إقناع الوفد البريطاني بأنهم استعمروا بلادنا أكثر من القرن وربع قرن، فإننا حتى لو اعتبرنا أن هذه الأرض كانت مؤجرة يعني أنهم استخدموها لصالحهم براً وبحراً وجواً فإن مبالغ ضخمة ستترتب على ذلك، وإذا اختصرنا الأمر على هذا فإن واجبكم أن تفوا من جانبكم بالتزاماتكم المالية، هذا إذا أخذنا الموضوع على هذا الشكل. . أما إذا المسألة من جانب المسؤولية فإن على بريطانيا أن تفي بمسؤولياتها إزاء كل الترتيبات التي تركتها مثل الدولة وأجهزتها ومتطلباتها، ويفترض أن تواصل دفع التزاماتها لأن هذا الجهاز الموروث كان تحت تصرف النظام الاستعماري البريطاني وفي خدمته. ورغم كل الحجج التي قدمناها بهذا الخصوص، إلا أن الرفض كان مستمراً من جانب الوفد البريطاني وعندما رأوا تشددنا وأننا سنوقف المحادثات ونعود إلى الوطن. . لأنه عملياً وثيقة الاستقلال ما قيمتها ونحن كتنظيم للثورة أصبح بأيدينا زمام الأمور للبلاد كلها، وبإمكاننا إعلان استقلالنا سواء بموافقة بريطانيا أم بعدم موافقتها لأن الاستقلال صار أمراً واقعاً ومحسوماً. وقلنا هذا الكلام للوفد البريطاني. . إن من الأشياء الأساسية للمباحثات أن تفي بريطانيا بالالتزامات التي كانت قد وعدت بها من قبل، هذا كان أحد أسباب الخلافات الرئيسية، إلا أنهم بعد ذلك بدؤوا يفصحون عن رأيهم بأنه ممكن أن يقدموا مساعدات مالية إذا ما قبلنا بوجود بعثة بريطانية كبيرة. . أكثريتها من المستشارين العسكريين، وأبدوا رغبتهم، أن يكون لهذه البعثة البريطانية كامل الحرية والصلاحيات والحقوق لمختلف النشاطات دون أية رقابة أو تعقيد لحرية الحركة والنشاط لهذه البعثة البريطانية. . نحن رفضنا هذه الشروط رفضاً كاملاً، وفهمنا أن الوفد البريطاني يريد أن يساوم بهذا على حساب الاستقلال، لأن مخاطر مثل هذه الشروط وأبرزها البعثة البريطانية هذه كانت واضحة وجلية ولا تحتاج إلى ذكاء كبير من جانبنا كي ندرك المخاطر التي تترتب على استقلال بلادنا إذا ما وافقنا على مثل هذه الشروط.

وعندما رفضنا هذا وطالبنا بمنطق بضرورة أن تفي بريطانيا بالتزاماتها المالية، أو أننا سنوقف المحادثات، وأن هذه ليست هبة منها، وأنه لابد من الإيفاء بالالتزامات المالية من جانبها، وأننا نرفض أية شروط مهما كانت صغيرة أو كبيرة توقفت المحادثات وعاد رئيس الوفد البريطاني إلى بلاده لبحث هذا الموضوع. وعند عودته استمرت المحادثات ووافقوا على أن يقدموا بعض هذه الالتزامات وهي التزامات مالية جزئية ولفترة زمنية قصيرة لا

تتعدى عدة أشهر، وقد اضطررنا للاجتماع بشكل مستقل لتدارس هذا الموضوع، وقررنا أن نقبل بهذه الالتزامات البسيطة والقليلة والمجحفة بحق بلدنا على أن لا نفرط بأي شكل من الأشكال باستقلال بلادنا، أو أن نقبل بأي شروط مهما كانت بسيطة تمس بهذا الاستقلال. وكانت هذه المسألة مثار نقاش قوي وشديد ومتوتر بين وفدنا والوفد البريطاني.

وهناك مسألة أخرى أيضاً استجدت، وهي مسألة الجزر اليمنية، فقد كان كما هو معروف أن من ضمن قرارات الأمم المتحدة لنيل بلادنا الاستقلال بكل الجزر اليمنية، ولكن الوفد البريطاني رفض أن يسلم بشمولية قرار الأمم المتحدة الواضحة والصريحة بأن تكون كل الجزر اليمنية تابعة لسيادتنا ويسري عليها قرار الاستقلال، وتكون ضمن السيادة الوطنية اليمنية. لقد أصر الوفد البريطاني على الرغم من كل ذلك في تحفظه على بعض الجزر مدعياً أن بعض الجزر ليست يمنية، وجرت مناقشات جادة حول هذا الموضوع، وأكدنا من جديد عدم الشرعية القانونية لدعوى الوفد البريطاني تجاه بعض الجزر، وأن وفدنا لا يمكن أن يقبل بالتنازل عن أي شبر من أراضي وطنه.

وبعد نقاش طويل ومكرر وافق الوفد البريطاني على أن تثبت في وثيقة الاستقلال أن كل الجزر يمنية، ولكن الوفد البريطاني يحتفظ بوجهة نظره.

المهم لقد ثبتنا حقنا في وثيقة الاستقلال وأكدنا سيادتنا على الجزر بغض النظر عن الادعاءات التي كان يحاول الوفد البريطاني طرحها لينتزع منا موقفاً للتخلي عن بعضها..».

وفي صباح التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧م تم الإعلان عن القضايا التي تم الاتفاق عليها بين الوفد، والتي احتوت على (١٧) بنداً قضت على إنهاء الاحتلال البريطاني وإحلال الاستقلال في جميع الإمارات التي كانت تحت الحماية البريطانية، بما في ذلك عدن. واتفق على تسمية الوضع الجديد، بجمهورية اليمن الجنوبية.. الشعبية (نص الاتفاق في معاهدات شطرت اليمن).

استقلال.. ويمنان في يمن واحد

وفي اليوم الذي تم فيه التوقيع على وثيقة الاستقلا في جنيف؛ والتي وقعها عن حكومة المملكة المتحدة اللورد شاكلتن الوزير بدون وزارة، وعن التنظيم السياسي الجبهة القومية لتحرير اليمن المحتل قطحان محمد الشعبي كانت بريطانيا قد أجلت قواتها العسكرية ومضت آخر دفعة من الجنود البريطانيين في طابور بشكل كرنفال متجهين صوب

صيرة، ومن شواطئها ركبوا زوارق حملتهم إلى بارجة حربية لتكون آخر بارجة تترك عدن متجهة إلى بريطانيا.

لقـد رحل جنود الاحتلال من حيث دخلوا قبل ١٢٩ عاماً تاركين وراءهم مدينة البطولات عدن.

رحل المستعمرون أذلاء وسط هياج فرحة النصر، لكنهم حرموا جموعاً من الأبطال من التمتع بتلك الفرحة؛ أولئك الذين افتدوا الوطن بحياتهم في خضم معارك البطولة والشرف، عزاؤهم أنهم كانوا على يقين من أن رفاقهم سيواصلون المسيرة حتى النصر الذي حلموا به، وها هو حلمهم تحقق وشعبهم في عموم ساحة الوطن اليمني يحتفل بيوم النصر المجيد، في وقت يفرد التاريخ الوطني صفحاته ليسجل خلود الشهداء الأبطال الذين كان في طليعتهم غالب بن راجح لبوزة.

وطفق من عاش من رفاقهم الذين قاتلوا في صفوف جيش التحرير أو خاضوا المعارك الفدائية يتذكرونهم وهم جذلى بافتخار شعبهم بهم.

وكان المستر هنري ترفلين آخر حكام بريطانيا (المندوب السامي) قد غادر عدن عائداً إلى لندن في الثامن والعشرين من نوفمبر مصطحباً قائد القوات البريطاني بعد أن أصدر عدداً من الإجراءات منها: إلغاء قانون الطوارىء لعام ١٩٦٢م ـ والذي ظل منذ بداية الثـورة وحتى الجـلاء، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. ورحل رجل المخابرات من المحليين إلى بريطانيا خشية تعرضهم للانتقام.

وفي صباح الـ ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٧م وصل الوفد المفاوض إلى عدن تستقبله زغاريد الفرحة، لقد خرجت الجماهير إلى الشوارع تهتف وتغني وترقص طرباً، وفور وصول الوفد إلى مدينـة الاتحـاد، والتي أصبحت تسمى مدينة الشعب عقدت القيادة العامة للجبهة القومية أول اجتماع لها في ظل الاستقلال برئاسة قحطان محمد الشعبي. وفي ذلك الاجتماع اتخذت القيادة العامة قرارات حاسمة حددت بموجبها مصير جنوب الوطن لتأسيس نظام ـ دولة ـ بعد أن تغلب رأي الأغلبية على ما طرح من تشكيل حكومة مؤقتة انتظاراً للحوار مع السلطة في شمال الوطن في الوقت الملائم لتحقيق الدولة اليمنية الموحدة.

عبر بيان الاستقـلال الصـادر عن اجتـماع القيادة العامة عن اعتبار القيادة العامة للجبهـة القـومية الممثلة الـوحيدة والشرعية للشعب، وأنها السلطة الفعلية. ومن ذلك المنطلق أصدرت القيادة العامة القرارات التي دشنت قيام نظام جديد في جنوب اليمن.

* تسمية المناطق التي كانت تسمى عدن ومحمياتها الشرقية والغربية والجزر التابعة لها

بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

* اعتبار القيادة العامة للجبهة القومية السلطة التشريعية حتى يتم إعداد دستور مؤقت للجمهورية.

* حدد لون العلم، رمز النظام الجديد.

* تم تعيين قطحان الشعبي رئيساً للجمهورية. والذي أعلن في اليوم نفسه عن تشكيل حكومة وطنية برئاسته من العناصر التالية:

سيف أحمد الضالعي وزيراً للخارجية، علي سالم البيض وزيراً للدفاع، محمد علي هيثم وزيراً للداخلية والصحة بالوكالة، محمود عشيش وزيراً للمالية، عبد الفتاح إسماعيل وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية، فيصل عبد اللطيف الشعبي وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط. عادل محفوظ خليفة وزيراً للعدل والأوقاف، فيصل بن شملان وزيراً للأشغال والمواصلات، محمد عبد القادر بافقيه وزيراً للتربية، عبد الملك إسماعيل وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، سعيد عمر العكبري وزيراً للإدارة المحلية ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي بالوكالة.

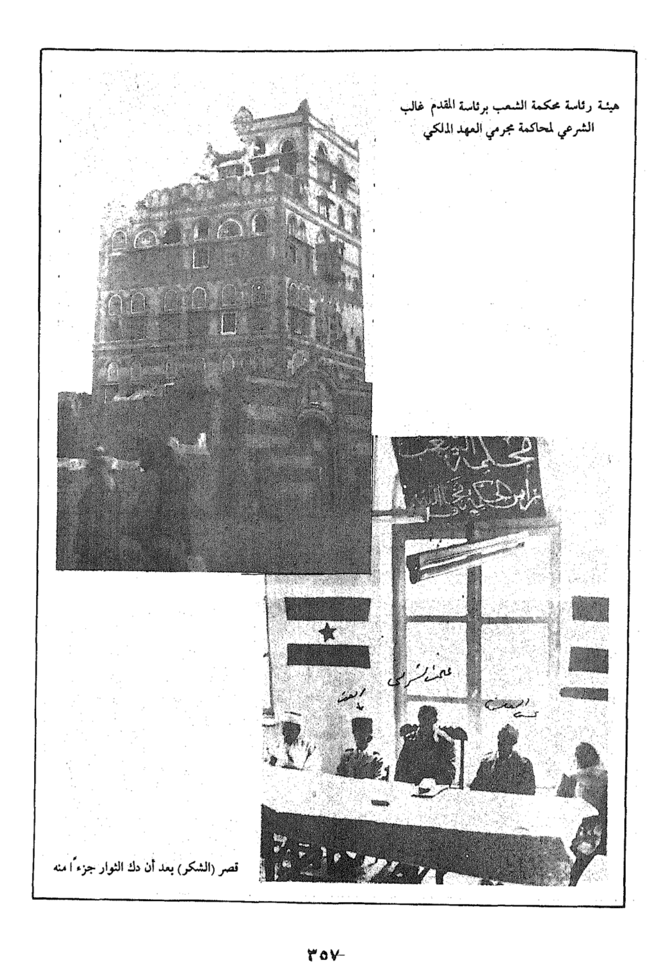
وهكذا ولدت سلطة النظام في جنوب اليمن، لقد انفردت (الجبهة القومية) بالسلطة وعزلت (جبهة التحرير) التي شجبت النتائج التي تمخضت عن الاستقلال. فقد كانت (جبهة التحرير) ترى أن يتم التفاوض مع بريطانيا مع الجبهتين حتى يتم الضغط على بريطانيا لتفي بكل التزاماتها. وكان المفروض أن يترتب على نيل الاستقلال إعلان قيام الوحدة لولا قيام حركة خمسة نوفمبر ١٩٦٧م التي أقصت المشير السلاّل، وصعدت إلى السلطة التيار الجمهوري التقليدي الذي اعتقد أن الظروف قد تهيأت له ليقوم بالتسوية مع السعودية والجانب الملكي، ومع ذلك فقد كانت الأوضاع في شمال الوطن يشوبها الاضطراب والمخاوف على بقاء النظام الجمهوري.

ها هي اليمن يحكمها أبناؤها فيسود الشمال سلطة خمسة نوفمبر بعد انهزام النظام الإمامي، ويرتفع العلم الجمهوري على ربا شمال اليمن بألوانه الثلاثة الأسود والأبيض والأحمر وتتوسطه نجمة حمراء، ويسود جنوبه سلطة ٣٠ نوفمبر سلطة (الجبهة القومية) ويرتفع علم آخر بألوانه الثلاثة الأسود والأبيض والأحمر ومثلث أزرق تتوسطه نجمة. وفي الشمال سادت تسمية الجمهورية العربية اليمنية وفي الجنوب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. يمنان في يمن واحد، وعلمان في لون واحد، وأكدت ذلك برقية القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في شمال الوطن اليمني التي عبرت عن تهنئة

اعتراف ضمني بقيام نظام في الجنوب. ولكن العلاقة بين النظامين بدأت محفوفة بالخطر تتحاشى التسمية المعبرة عن وجود يمنين، ودخل القاموس السياسي اليمني تسمية شطريه ـ الشطر الشمالي والشطر الجنوبي ـ بعد أن شهد الخامس من نوفمبر في الشطر الشمالي انقلاباً أعاق التقارب مع الشطر الجنوبي الذي تحرر، من الاستعمار وعملائه. وحقق النصر.

رغم ذلك هبت رياح ساخنة وعاتية في ساحة الوطن اليمني.. ما هي تلك الرياح؟! ذلكم موضوع الفصول التالية من هذا الكتاب.

■ ■ ■



هيئة رئاسة محكمة الشعب برئاسة المقدم غالب الشرعي لمحاكمة مجرمي العهد الملكي

قصر (الشكر) بعد أن دك الثوار جزءاً منه



رتل من المتطوعين من العمال والشباب الذين شكلوا الحرس الوطني بعد أن تدافع الآلاف للدفاع عن الثورة السبتمبرية (١٩٦٢م)



لقد سقطت الملكية إلى الأبد مظاهرة صاخبة في صنعاء وأخرى في تعز لقد خرجت كل فئات الشعب تؤيد قيام الثورة بحماس منقطع النظير





العميد عبد الله السلال وبجانبه النقيب عبد اللطيف ضيف الله، والعقيد عبد الله الضبي في مقر قيادة الثورة

باخرة مصرية تحمل الدعم للثورة اليمنية - ميناء الحديدة -

أربعة من قادة الثورة المشير عبد الله السلال، عبد الله جزيلان، عبد الغني مطهر، محمد مفرح

خمسة كانوا أوائل الشهداء، اثناء
الأيام الأولى للثورة



عبد الرحمن المحبشي

محمد الشراعي

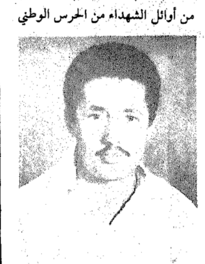



علي عبد المغني عضو مجلس قيادة الثورة

أحمد محمد الأحمدي
وزير الإعلام في حكومة الثورة



عبده أحمد غالب
من أوائل الشهداء من الحرس الوطني





الشيخ مطيع دماج، سيطر على مدينة اب ـ في الصورة ـ يلقي خطاباً بمناسبة الذكرى الأولى لقيام الثورة وإلى جانبه يحيى بهران وأحمد منصور أبو اصبع

في الإذاعة كان صوت الأستاذين المقالح وحمران من اوائل اصوات الثورة

مهرجان جماهيري ـ بقيادة الشباب القومي، في مقدمتهم الجناحي

رجال الصاعقة اثناء عرض عسكري في تعز



الرئيس السلّال في مطار تعز كانت الطائرة «داكوتا» والمطار ترابي

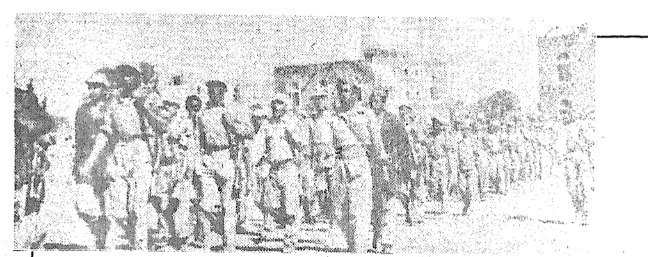
هموم الثورة، الرئيس السلّال لم يجد الراحة حتى في سكنه، يستمع إلى أحد القضاة وإلى الأستاذ أحمد محمد نعمان، وخلفه العقيد/ علي محمد الربيدي، وأحد العلماء

فرقة من بلوك «البدر» الجيش البراني ـ ولما سمعوا أن الإمام البدر وصل السعودية تركوا الجيش وانضموا إليه



المندوب السامي البريطاني يستعرض جيش المحميات وبجانبه سلطان لحج، لقد قررت بريطانيا عدم الاعتراف بالجمهورية اليمنية ودعم الملكيين ومساندة العملاء من سلاطين وأمراء

النقيب المناضل عبد الله أحمد الضراسي وإلى جانبه ماجد عبد السلام، ومحمد عبد الرحمن قاسم، كان النقيب الضراسي قد تمكن من القاء القبض على فرقة عسكرية بريطانية حاولت التسلل من «المفاليس» والصورة الثانية طابور الفرقة البريطانية في منطقة الراهدة



فرقة من الحرس الوطني في طريقها إلى جبهة القتال رغم أن فرقاً من الحرس الوطني فر أفرادها بسبب وقائع خادعة قام بها عدد من الخونة، إلا أن فرق الحرس الوطني لم تتوقف عن الانتقال إلى جبهات القتال

مظاهرات في عدن تأييد للثورة السبتمبرية

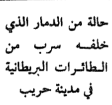
لقد كونت السعودية وبريطانيا وشاه إيران جيشاً زود بالسلاح والمال ومدربين عسكريين غربيين مرتزقة الصورة لموقع تدريب ذلك الجيش تحت راية الملكيين ويتقدم الفرقة قائدها أحد المرتزقة الاوربيين



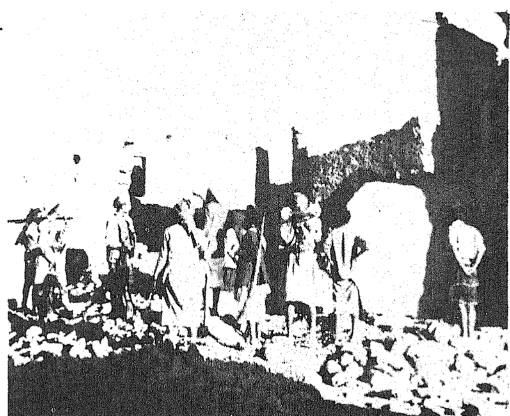
مجلس الـوزراء عام (١٩٦٣م) يبحث الـوضع ويظهر في الصورة: نائب رئيس الوزراء د. البيضاني والوزراء حسن العمري، حسن مكي، عبد الغني مطهر، أحمد حسين المروني، عبد القوي حاميم، عبد السلام صبره

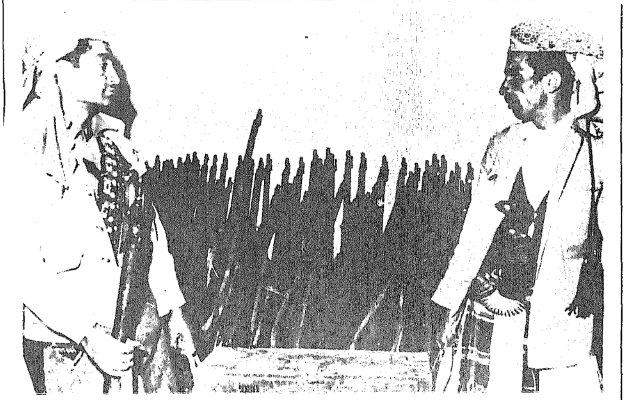
القائد البريطاني يتشاور مع ضابطين من قادة جيش الاتحاد المزيف انه التنسيق لمحاولة خنق الثورة في شمال الوطني اليمني واجتثاث الخطر حسب رأيهم



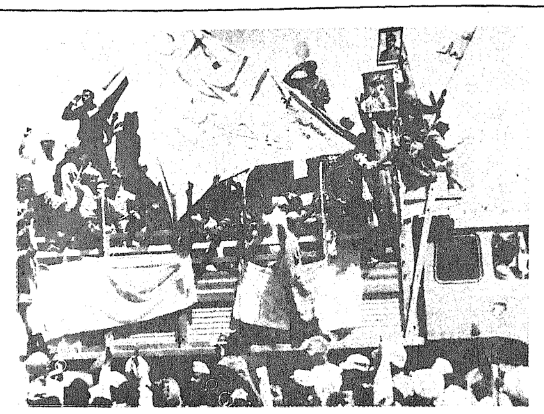


حالة من الدمار الذي خلفه سرب من الطائرات البريطانية في مدينة حريب





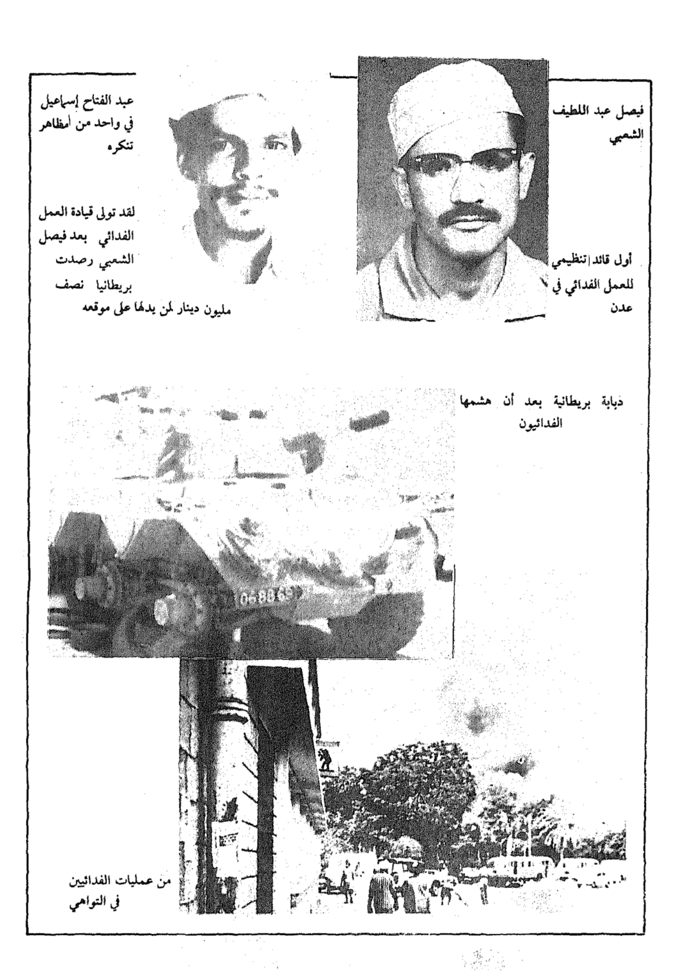
أنواع من الأسلحة للجانب الملكي يحرسها (عكفيان)، وزع الملكيون مئات الآلاف من البنادق لكسب تأييد القبائل
(السلاح من أمريكا والسعودية والدم من راس القبيلي)



الحرس الوطني.. تطوع بالآلاف.. واصحاب سيارات النقل تطوعوا بنقلهم



دفعة من المظلات في القوات المصرية تصل لدعم الثورة اليمنية



فيصل عبد اللطيف الشعبي

أول قائد تنظيمي للعمل الفدائي في عدن

عبد الفتاح إسماعيل في واحد من أمظاهر تنكره

لقد تولى قيادة العمل الفدائي بعد فيصل الشعبي رصدت بريطانيا نصف مليون دينار لمن يدلها على موقعه

دبابة بريطانية بعد أن هشمها الفدائيون

من عمليات الفدائيين في التواهي



بعد الثورة عززت بريطانيا قواتها العسكرية في عدن، وبقية مناطق جنوب اليمن

فرقة دبابات للجيش الجمهوري في خضم المعركة



البطل والقائد العربي جمال عبد الناصر بين جماهير اليمن، (إبريل ١٩٦٤م) كل الدعم لانتصار الثورة اليمنية، وصدق عبد الناصر، حين قال على بريطانيا ان تحمل عصاها وترحل، ورحلت بريطانيا العظمى صاغرة من اليمن

خمسة من أوائل شهداء
ثورة ١٤ أكتوبر



لطيفة الشوذري رمز نضال المرأة



ماهر محفوظ خليفة رمز نضال الشباب والطلبة

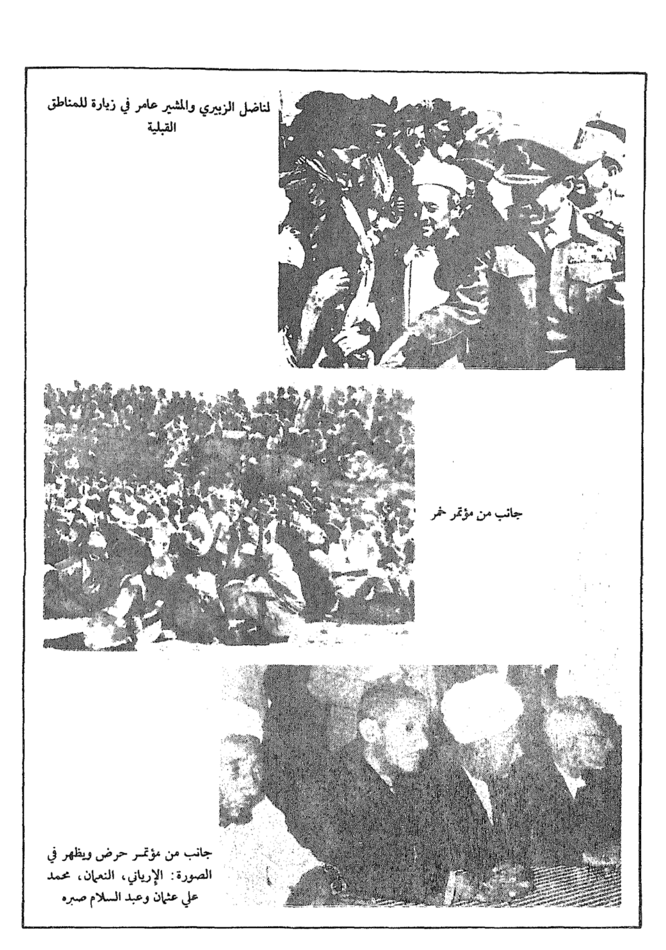


المناضل راجح غالب لبوزة قاد أول معركة واستشهد فيها في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، رمز جيش التحرير

الرائد عبد القوي رمز الشهداء الوطنيين في جيش الاتحاد

الشهيد (عبود) محمد مهيوب غالب رمز بطولة وشجاعة الفدائيين





لناضل الزبيري والمشير عامر في زيارة للمناطق القبلية

جانب من مؤتمر خمر

جانب من مؤتمر حرض ويظهر في الصورة: الإرياني، النعمان، محمد علي عثمان وعبد السلام صبره



صورة، في مقر قيادة الجانب الملكي ويظهر مدفع متحرك بجانبة عكفيان، وجندي أجنبي من المرتزقة

من بين الانقاض التي خلفها العدوان الملكي السعودي، تخطط ثلة من قادة القوات المسلحة الجمهورية

موقع من مواقع القوات البريطانية لمواجهة الثوار

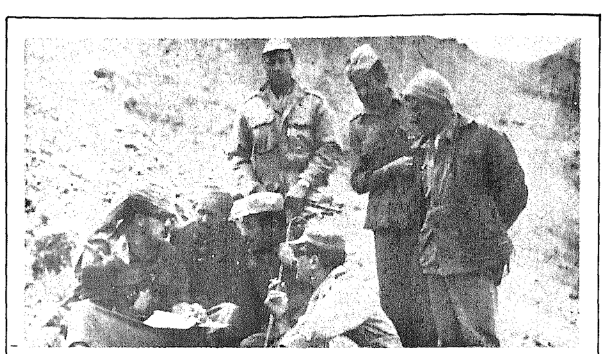


فرقـة من جيش التحرير ويظهر في الصـورة قائد صالح حسين، عبده حسن يحيى، صالح علي الجبري، حسان ثوابه، حسين مانع

مظاهرة نسائية ضد الاحتلال البريطاني تأييداً للكفاح المسلح

المقاتلة أم محمد أحمد صالح

جزء من طائرة حربية لسلاح الجو البريطاني اسقطها الثوار



الشيخ عبد الخالق الطلوع مع بعض المقاتلين يتداولون الآراء قبل الاقدام لمواجهة القوى المعادية



صورة يبدو انها في اجتماع أو مؤتمر، يظهر في الصورة محمد عبد الواسع، علي الربيدي، لطف العرشي، حسين الغفاري،
زيد الشامي، علي علاية، حسن السكري، الهيصمي، علي مصباح، أحمد خليل



عبد القوي مكاوي رئيس الوزراء مع قائد القوات البريطانية

طائرة هليوكبتر من السلاح الجوي الملكي البريطاني اصابها الثوار

طعام الثوار خبز ناشف مع الماء
في الصورة قائد صالح ، وامامه علي شائع ، وإلى جانبه علي عنتر

مظاهرات صاخبة في عدن ضد الوجود البريطاني



تحالف القوى المعادية للنظام الجمهوري

البدر|الإمام المخلوع بين السلاطين العملاء

الضابط السياسي البريطاني مع الأميرين شعفل ومحسن

فرقة من جيش التحرير فور انتهائها من معركة مع القوات السلاطينية والبريطانية



عائده يافعي، مناضلة لم تكل



زهـره هبـة الله، كانـت مسؤولة التنظيم النسائي



المقاتلة دعره بملابس الرجال

جنود بريطانيون يبحثون عن اسلحة ومنشورات

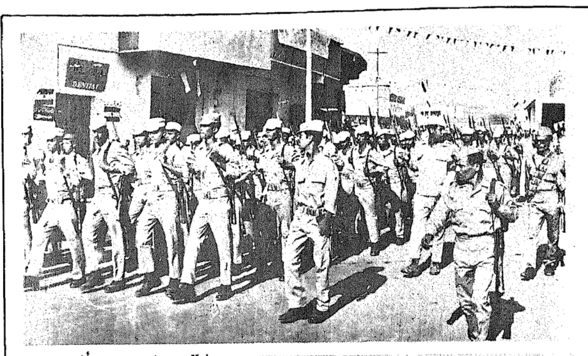




أنيسه السائغ دور بارز

رجاء أحمد





فرقة من جيش سبتمبر بعد أن تم تدريبهم

المشيران عبد الله السلّال وعبد الحكيم عامر يطلعان على سير المعارك في غرفة العمليات، ويظهر في الصورة محمد قائد سيف

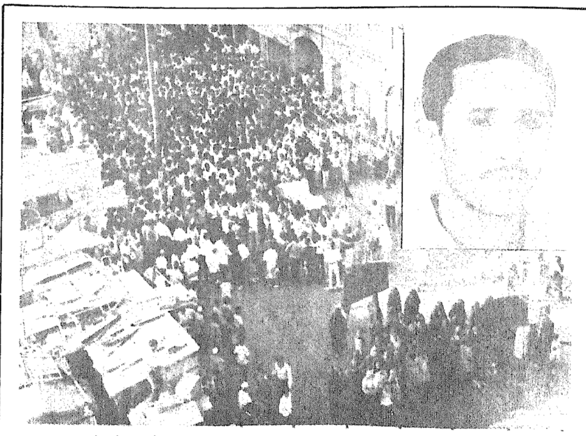


في أحد المواقع مقاتلون من ابناء مصر، في فترة استراحة ويظهر المقاتلان اليمنيان، العميد حسين الدفعي، وأحمد الداعري



منظر لموقع . . توقفت فيه (المعركة) من معارك الدفاع عن النظام الوطني الجمهوري قبل ساعات

مجموعة من المرتزقة يرفع أحدهم الراية البيضاء وينكسون اسلحتهم . .
انهم في حالة تسليم انفسهم إلى موقع قتالي



جنازة عبود (محمد مهيوب غالب) سقط شهيدا في الشيخ عثمان بعد معركة خاضها الثوار بقيادته ضد جنود القوات البريطانية



جنديان بريطانيان يجبران المواطنين على تفتيشهم بحثاً عن الاسلحة



رتل من الدبابات البريطانية في طريقها للتصدي للثوار

مجموعة من الثوار يطلعون على الاخبار، أحدهم يقرأ نشرة التحرير الناطقة باسم الجبهة القومية

ثلاثة من المقاتلين الثوار في وضع استراحة بعد معركة حامية

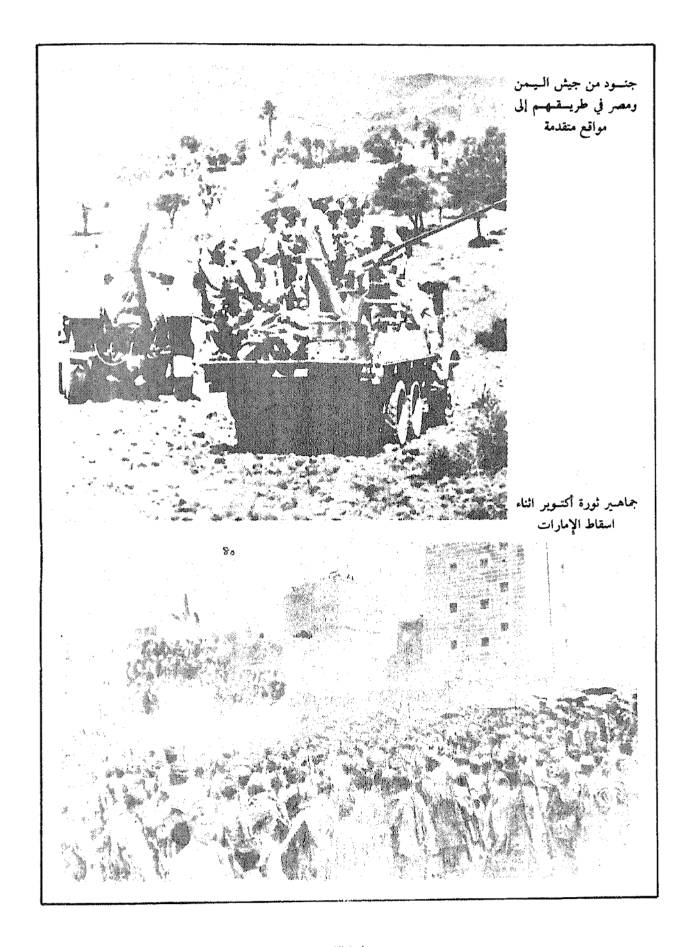


المشير عبد الحكيم عامر يستقبل الابطال العائدين من جيش مصر بعد عودتهم إلى أرض الوطن مصر

رئيس واعضـاء المجلس الجمهـوري نوفمبر ١٩٦٧م القاضي الإرياني والأستاذ أحمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان، ويظهر محمد قائد سيف في الصورة

السلّال والملك سعود

اثناء زيارته لصنعاء في إبريل ١٩٦٧م

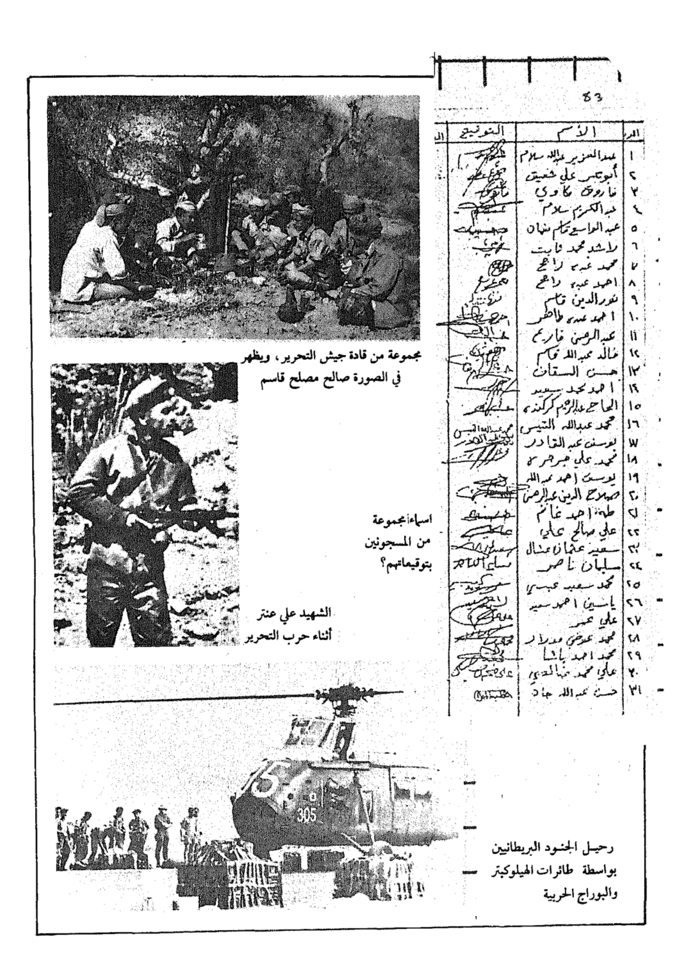

جنـــود من جيش الـيـمن ومصر في طريــقــهــم إلى مواقع متقدمة

جماهـير ثورة أكتـوبر اثناء اسقاط الإمارات

اثناء الاحتفال بذكرى ثورة سبتمبر
- يظهر في الصورة
الرئيس السلّال، الطيار عبد الرحيم، سعيد الجناحي،
محمد قائد سيف، عبد الغني مطهر، علي محمد سعيد،
عبد القوي حاميم

عدن حولها الثوار إلى جحيم يحرق القوات البريطانية





83

الرقم	الاسم	التوقيع
١	عبدالعزيز عبدالله سلام	[illegible]
٢	أبوبكر علي شفيق	[illegible]
٣	فاروق مكاوي	[illegible]
٤	عبدالكريم سلام	[illegible]
٥	عبد الواسع تمام نبهان	[illegible]
٦	راشد محمد ثابت	[illegible]
٧	محمد عبده راجح	[illegible]
٨	احمد عبده راجح	[illegible]
٩	نور الدين قاسم	[illegible]
١٠	احمد عبده طاهر	[illegible]
١١	عبدالرحمن فارع	[illegible]
١٢	خالد محمد عبدالله قاسم	[illegible]
١٣	حسن السقاف	[illegible]
١٤	احمد محمد سعيد	[illegible]
١٥	الحاج عبدالرحيم كركنده	[illegible]
١٦	محمد عبدالله التميس	[illegible]
١٧	يوسف عبد القادر	[illegible]
١٨	محمد علي جرجره	[illegible]
١٩	يوسف احمد عبدالله	[illegible]
٢٠	صلاح الدين عبدالرحمن	[illegible]
٢١	طه احمد غانم	[illegible]
٢٢	علي صالح علي	[illegible]
٢٣	سعيد عثمان عشال	[illegible]
٢٤	سليمان ناصر	[illegible]
٢٥	محمد سعيد عبدربه	[illegible]
٢٦	ياسين احمد سعيد	[illegible]
٢٧	علي عمر	[illegible]
٢٨	محمد عوض مدرار	[illegible]
٢٩	محمد احمد باشا	[illegible]
٣٠	علي محمد الحديدي	[illegible]
٣١	حسن عبدالله جاد	[illegible]

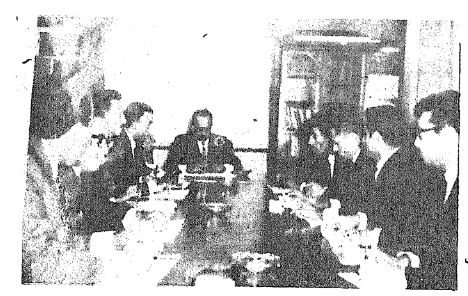
مجموعة من قادة جيش التحرير، ويظهر في الصورة صالح مصلح قاسم

الشهيد علي عنتر أثناء حرب التحرير

اسماء المجموعة من المسجونين بتوقيعاتهم؟

رحيل الجنود البريطانيين بواسطة طائرات الهيلوكبتر والبوراج الحربية

صورة في يوم الاستقلال ٣٠/ ١١/ ١٩٦٧م: قحطان الشعبي، علي سالم البيض، عقيد حسين عشال، عبد الملك إسماعيل، سيف الضالعي، محمود عشيش، فيصل عبد اللطيف، محمد علي هيثم، عادل خليفة، عبد الفتاح إسماعيل، عبد القادر أمين



اجتماع أول مجلس للوزراء



الرئيس قحطان الشعبي يصافح مستقبليه، وبجانبه الزعيم جمال عبد الناصر اثناء زيارته لمصر بعد الاستقلال

الفصل الخامس

المعارك الفاصلة باتجاه المستقبل

خطة (الجنادل) لاكتساح صنعاء
(هوب وكانت جمهورية)

قبـل الحصار بشهرين جرت محاولة لتطويق (حاشد) من كل الجهات، عندما قاد محمد بن الحسين حملة هاجم خلالها منطقة (دبين). تحرك من أرحب باتجاه (ناعط) وتحرك عبـد الله بن الحسـين من جهـة الشرق باتجـاه مدينة (خمر)، وعلي بن إبراهيم من جهة (مسوره)، وتمكن من احتلال جبلَي (عربان). وتولى كل من علي بن علي يحيى حميد الدين ومحمـد بن إبـراهيم ومحمـد بن إسـماعيل التحـرك من منطقة (القفلة) و(شهارة) باتجاه العصيمات، غير أن تلك الحملات صُدَّتْ وتمت المصالحة بين القبائل المؤيدة للجمهورية والمؤيدة للملكيين. ثم تواجد الأمير محمد بن الحسين في (خولان) مع الشيخ علي بن ناجي الغادر ـ وهو شيخ قوي وخطير أعلن تمرده على النظام الجمهوري منذ الأيام الأولى تحت حجة رفضه تواجد القوات المصرية ـ ولما كانت القوات المصرية قد انسحبت راسله الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر مبيناً له أن الوجود المصري قد انتهى، وهو ما كان يريده، ودعاه للوصول إلى صنعاء، إلاّ أن الغادر لم تعيه الحجج والمماطلة، ثم كانت المباغتة بأن هجم الملكيون على المواقع العسكرية في جبل (حروه)، ولم تستطع حامية الموقع رغم اشتراك قبائل من حاشد مقاومة الهجوم الملكي، إلا أن الارتباك الذي ساد القوات الجمهورية كان سببه عدم معرفتها جيداً بالمنطقة مما أدى إلى استشهاد عدد كبير منهم وانسحبت بقية الحامية إلى (ريمة حميد)، وعُزِّزتْ الحامية بقوة من الحرس الجمهوري بقيادة الفريق حسن العمري الذي اصطحب معه مجموعة من المشائخ منهم علي بن ناجي القوسي، وسالم عبد القوي الحميقاني، وصالح بن ناجي الرويشان، إضافة إلى الشيخ ابن الأحمر الذي شارك في معركة التصـدي المنهـزمـة. ثم دارت معارك كان فيها التراشق بالنيران كثيفاً، حققت القوات الجمهورية تقدماً بسيطاً إلا أنها انكسرت وتم سحب المدافع الثقيلة إلى صنعاء، وبذلك سقط مركـز (سنحان) وتمكن الجانب الملكي من السيطرة على نقيل يسلح وقطع طريق

صنعاء ـ تعز، ووصلت القوات الملكية إلى (حزيز) بقيادة الشيخ الغادر الذي بعث برسالة إلى الشيخ عبد الله الأحمر يقول فيها: «هذا إليك من دقم الغراب فقد احتلينا المنطقة سهلها والجبل وغداً يتوجه الموكب المنصور إلى صنعاء، فإذا كنت تريد العز والشرف فلك الوجه والأمان، وستكون برفقتنا، وإن كان الغير فالوجه أبيض». بكل تلك الثقة كان التحرك الملكي تجاه العاصمة صنعاء، فقد كان الملكيون قد تمكنوا من السيطرة على صعدة، واعتقلوا المسؤولين العسكريين والإداريين والعناصر التي عرفت بحماسها للنظام الجمهوري، وفرضوا ضريبة الزكاة على السكان للسنوات الخمس المنصرمة ـ أي الفترة التي سادت فيها السلطة الجمهورية ـ ومارسوا كل أساليب القتل والتعسف والسجون، وبعد أقل من أسبوع حاصروا حجة والمحويت.

كانت تقديرات الدوائر الغربية والعربية، وخاصة السعودية أن النظام الجمهوري مصيره السقوط بعد رحيل القوات المصرية التي شكلت القاعدة الوحيدة لقوته، أما الجانب الملكي فبرغم مرض الإمام المخلوع محمد البدر وضعفه، إلا أن العناصر التي كانت تقود عمليات التخريب والقتال في المناطق أصبحت تُسمّى بالعناصر العسكرية، وكانت تؤكد دعاواها بأنها قادرة على إنهاء النظام الجمهوري وإعادة النظام الإمامي الملكي، وخاصة عندما شاهدت تحرك القوات المصرية وهي تنسحب مع كامل أسلحتها من مدافع ودبابات، كما رحلت القوات الجوية بطائراتها ومعداتها، ذلك السلاح الذي يعتبر أخطر الأسلحة الرادعة لفلول الملكيين والذي قام بمطاردتهم حتى نهاية الحدود، مما أكد ـ زعم قادة الملكيين ـ لدى صفوف واسعة من المشائخ والقبائل بأن النظام الجمهوري لن يوهب له البقاء، وأن الفرصة التاريخية قد حانت لإعادة النظام الإمامي. . وهكذا بدأ محمد بن الحسين نائب الإمام عزمه للانقضاض على العاصمة صنعاء. لقد شرع يستعد لشن الهجوم على صنعاء بعد أن وضع خطة مؤداها قطع الطرقات لعزلها، والاستيلاء على الجبال والتبب المحيطة بها لتكون المواقع التي تمكنه من السيطرة على مدينة صنعاء. وتصور الخبراء من المرتزقة الذين هندسوا الخطة أن ضرب الحصار على صنعاء من كل الجهات سيؤدي إلى انهيار الوحدات العسكرية الجمهورية والتي لا يزيد عددها عن (٣٥٠٠) جندي مما يسهل احتلالها، وكما قال الكولونيل ديفيد سمايلي المرتزق البريطاني: وبعد ذلك سنقول: (هوب وكانت في اليمن جمهورية).

وما إن بدأت الأنباء تتواصل عن التحرك الملكي، وبدأت عمليات قطع الطرقات فكان أولها محاولة قطع طريق الحديدة ـ صنعاء عند باب (الناقة)، وطريق الحديدة ـ تعز،

حتى توجهت إلى هناك لجنة شكلت من اللواء حمود الجائفي والمشائخ الجمهوريين ناجي بن صالح الرويشان، وأحمد المطري، وحمود الصبري وانضم إليهم العقيد الحوري، واصطحبت اللجنة حمل عسكرية أفشلت تلك المحاولة دون قتال في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧م.

لقد انتابت قيادة حركة ٥ نوفمبر الاضطراب وكان الموقف الشعبي مختلفاً، فما أن استشعرت الجماهير الخطر المحدق بالنظام الجمهوري حتى بدأت مبادرة للدفاع عن الوطن تتقدمها القوى الثورية التي وقفت ضد التسوية ورفضت اللجنة الثلاثية في ٣ أكتوبر[٥٠]، وتتمثل تلك القوى بالقوى الاجتماعية الواسعة من عمال وشغيلة، وجنود، وموظفين، وطلاب، وشباب وصغار التجار ومشائخ وطنيين، وفي طليعة هؤلاء المثقفون الثوريون الذين هبّوا من كل أنحاء الوطن منذ الساعات الأولى لقيام الثورة للالتحاق بالحرس الوطني للدفاع عن الجمهورية.

وارتفع في شوارع العاصمة صوت هذه القوى تطالب بالتدريب وحمل السلاح. عن تلك الوضعية تحدث الأستاذ عمر الجاوي في ريبورتاج كتبه عن حصار صنعاء واصفاً الوقائع من وحي حدوثها:

«لم ترض الفئات الشعبية في اليمن كله بالتحالف الذي صنعته حركة ٥ نوفمبر والمكون من الساسة المعادين لحكم المشير عبد الله السلّال من المشائخ وكبار الضباط، وأما التجار فقد انقسموا إلى فئتين بحكم العداء والتحالف مع حكم ما قبل انقلاب ٥ نوفمبر.

وبالنسبة للمنظمات السياسية والنقابية فقد كان الوضع أكثر وضوحاً، وليس سراً عندما نقول إنّ كل المنظمات، وحتى الشخصيات الوطنية قد وقفت موقفاً سلبياً من انقلاب ٥ نوفمبر والتي كانت موحدة آنذاك وهي: حركة القوميين العرب والماركسيون المستقلون، والناصريون، والاتحاد العام لعمال اليمن، والعناصر المؤيدة للمشير السلّال، وحتى منظمة الإخوان المسلمين. كل هذه القوى وقفت موقفاً سلبياً أو معادياً لتلك الحركة الانقلابية، والاستثناء الوحيد هو موقف حزب البعث العربي الاشتراكي».

وما إن استشعرت هذه القوى بخطورة المدّ الملكي والقوى المعادية للثورة حتى جمدت معارضتها للتيار الانقلابي، وهبت تشكل المقاومة الشعبية بقيادة المثقفين الذين عقدوا اجتماعاً في مجلس الشورى في صنعاء وحددوا مهام المقاومة الشعبية التي تنطلق من وحدة الصف الوطني، ورصّ الصفوف للدفاع عن الجمهورية ودرء الخطر الملكي. ومن أجل تحقيق ذلك كان لابدّ من التلاحم بين القوى المدنية والقوات المسلحة والأمن.. مهما كانت الظروف. وحددت المقاومة أهدافها بما يلي:

* حراسة العاصمة صنعاء والمدن الأخرى، وإطفاء الحرائق، والقيام بالإسعافات الضرورية.

* كشف العناصر المشبوهة والجواسيس الذين يعملون ضد الثورة والنظام الوطني الجمهوري.

* توعية الجماهير وتعبئتها عسكرياً وسياسياً لتكون قادرة على مواجهة الأخطار والمؤامرات التي تحاك ضد الجمهورية.

* محاربة الإشاعات المغرضة التي تستهدف إثارة البلبلة والمساس بالثورة والجمهورية.

* التصدي بصلابة للنعرات الطائفية والعنصرية والانفصالية التي ترمي إلى تمزيق قوى الثورة والجمهورية، والوحدة الوطنية.

* تأمين الطرقات العامة في المدينة صنعاء والمدن الأخرى، والقيام بالحراسة للمرافق العامة دعماً لقوات الجيش والأمن.

وخلال ذلك الشهر في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧م عملت الحركة الوطنية بقيادة العناصر المثقفة من الوطنيين، وخاصة ذات الانتماء الحزبي إلى تنظيم قواها في تنظيم سمته (المقاومة الشعبية) استشعاراً منها بأهمية وجود تنظيم جماهيري يقوم على قناعة وطنية بعد أن فشل التنظيم الشعبي الثوري التنظيم السياسي الذي شكله الرئيس السلال في يناير ١٩٦٧م بهدف إملاء الفراغ للعمل السياسي.

لقد جاء تكوين المقاومة الشعبية من وحي الضرورة الوطنية التي تقتضي الدفاع عن الثورة والجمهورية من تصاعد النشاط المعادي لهما، مستوعبة درس ٣ أكتوبر حين تمكنت القوى الرجعية من تحويله من المعارضة السلمية إلى كارثة، مستغلة غياب جهة منظمة للعمل الوطني. وهكذا تشكلت المقاومة الشعبية، وتم انتخاب قيادة لها تمثل الأطراف الوطنية المتعددة والمتحالفة وفي مقدمتهم الأستاذ عمر الجاوي، وعضوية كل من: أمين النزيلي، وعبد الله جبارة، ومالك الإرياني، وعلي مهدي الشنواح، وعبده سلام، وسيف أحمد حيدر، ويحيى الشامي وعبده علي عثمان.

ومع نهاية نوفمبر ١٩٦٧م تجمعت القوات المصرية في الحديدة بقيادة قائد القوات المصرية عبد القادر حسين، لم يصدق الاعتقاد السائد أنه بمجرد أن يرحل المصريون سيتم نوع من التراجع من قبل السعودية والقبائل التي كانت تؤيد الجانب الإمامي تحت مبرر معارضة وجود قوات أجنبية ـ القوات المصرية ـ.

ولحماية طريق صنعاء ـ الحديدة اعتمدت قيادة وحكومة (٥) نوفمبر على المشائخ

لحراستها، إضافة إلى تمركز قوات الصاعقة والمظلات في الحيمتين وجبل (المنارة)، وتولى كل من المشائخ: عبد الله الأحمر، وحمود الصبري وأحمد المطري والنقيب نعمان بن قائد بن راجح ترتيب جموع من قبائلهم لحراسة طريق صنعاء ـ الحديدة.

كان الجانب الملكي قد أعد العدة لحصار صنعاء، ووضع خطة شاملة عرفت بخطة الجنادل[٥٧] لاكتساحها، تولى وضع الخطة خبراء من المرتزقة الأجانب أمثال: وينارد، وبيكي ماكلين، والنقيب محمود ـ إيراني ـ والميجور بد قلي، والكولونيل ديفيد سمايلي، وهو الخبير البريطاني المشهور والمتخصص بمقاومة الثورات. وكان اختصاص المرتزقة الأجانب التدريب، والتخطيط وتسيير عملية الاتصالات الداخلية والخارجية، والعمل على المدافع الصاروخية، والإشراف على التموين وتزويد السعودية وإيران والصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء الأجنبية بالمعلومات والأخبار. وكانت الخطة قد استهدفت احتلال المواقع المحيطة بصنعاء، وقطع الطرقات المؤدية إليها والقيام بتفجيرات داخل المدينة بالاعتماد على بعض الخونة من عملائهم بعد أن تم تدريبهم وتسريب الأجهزة اللاسلكية لهم إلى منازلهم. كما استهدفت الخطة ضرب الثكنات والمطارات والمؤسسات الحكومية والشوارع والكهرباء والإذاعة، والقيام بعمليات وهمية لتشتيت القوات المدافعة على المواقع الاستراتيجية حول صنعاء، وخلق حالة من الرعب والدعاية والأراجيف لإضعاف الحالة المعنوية، وتدمير مراكز الإمداد الرئيسية وخاصة قصر السلاح، وعزل الوحدات العسكرية المتمركزة خارج صنعاء والتقليل من فعاليتها.

ولتنفيذ تلك الخطة أعد الجانب الملكي (٧٠) ألف مقاتل من القبائل.. إضافة إلى القدرة على جمع (٦٠) ألف قبيلي احتياطي، كما تم إعداد (١٠) آلاف جندي نظامي تم تدريبهم في المعسكرات والكليات السعودية، يلبسون الملابس العسكرية أثناء التدريب، ويقاتلون بزيهم الشعبي أثناء المعارك.

كما امتلك الجانب الملكي أنواعاً من الأسلحة الثقيلة من المدافع ذات المدى البعيد عيار (١٥مم) و(١٠٥مم)، ومدافع أميركية عيار (٧٥مم) ومدافع هاونات عيار (٥٠ بوصة و٣٠ بوصة) وبنادق أميركية م. وان، وقنابل هجومية، عبوات تي. إن. تي، وألغام مضادة للدروع والأفراد.. وأجهزة اتصالات لاسلكية متنوعة، وكل الأسلحة من صنع إنجليزي وأميركي. وتقضي الخطة استخدام حرب المواقع المبعثرة، أي أن يتم الهجوم بتقدم (٢٠٠) من القوات النظامية تتبعهم عدة آلاف من القبائل، ولكي يضمن قادة الملكيين صمود مقاتليهم فقد وعدوهم بدفع حوافز الحرب جنيهات ذهب بجانب المقرر، فعندما ينجح

فريق من المقاتلين بالهجوم على موقع معين ويتمكن من احتلاله يدفع له مبلغ من الذهب بجانب رواتبهم. وكان ذلك الأسلوب يهدف إلى ضمان عدم فرارهم.

في ظل تصاعد تلك الهجمة كان الأستاذ محسن العيني، رئيس الوزراء قد طاف عدداً من البلدان العربية في جولة لشرح الأوضاع التي تواجهها اليمن، وعدم التزام السعودية بوقف المساعدات والدعم رغم التزام مصر بسحب قواتها وفقاً لاتفاقية الخرطوم. ولم يستطع الأستاذ العيني طلب المساعدة من الدول، وخاصة التي ردت عليه بأن تتم المصالحة والتصالح، كانت مصر ترغب بأن تؤكد للسعودية تخليها الكامل عن اليمن، وأبدت سوريا والجزائر تعاطفاً واستعداداً لتقديم المساعدة. وبعد عودة الأستاذ محسن العيني إلى صنعاء قدم استقالته، فقد كانت الأوضاع تستدعي وجود رجل عسكري يستطيع قيادة البلاد في ظروف الحرب. ولذلك اختير الفريق حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة الذي شكل حكومة برئاسته، كما أصبح عضواً في المجلس الجمهوري بدلاً من الأستاذ أحمد محمد نعمان الذي لم يعد إلى أرض الوطن منذ أن أعلن تعيينه بعد حركة ٥ نوفمبر الانقلابية، وكان الأستاذ النعمان قد عقد مؤتمراً صحفياً في بيروت في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧م أعلن فيه مبرر استقالته بقوله: «إن حكومة الجمهورية في صنعاء لم تبذل أية محاولة لعقد مباحثات السلام الموعودة لأنها تتهيأ لاستئناف القتال». وكأنَّ الأستاذ النعمان لا يعلم أن الملكيين قد حشدوا كل قواهم وإمكاناتهم بدعم سعودي كبير باتجاه صنعاء. وتم توزيع الجبهة العسكرية المحاصرة لصنعاء بقيادة الأمير محمد بن الحسين إلى أربعة محاور:

١ ـ المحور الشمالي بقيادة الشيخ عبد الوهاب سنان.

٢ ـ المحور الشرقي بقيادة الفريق قاسم منصر.

٣ ـ المحور الجنوبي بقيادة الشيخ علي بن علي الغادر يساعده الشيخ عبد الله جرعون، والشيخ غالب الأجدع، وناجي الهردي.

٤ ـ المحور الغربي بقيادة اللواء محمد عبد الله شرده.

تشكيل القيادة الجمهورية وخطة توزيع القوات

ما إن أخلت القوات المصرية المواقع القريبة والمطلة على صنعاء، حتى بدأ الإحساس بالخطورة التي تتهدد صنعاء من قبل الملكيين، وخاصة بين الوحدات العسكرية المتواجدة في معسكراتها في العاصمة، وهو الأمر الذي دفع بضباط القوات المسلحة إلى عقد اجتماع

موسع في نادي الضباط ـ الذي كان مقر الشؤون العامة والتوجيه المعنوي حالياً ـ وواصلوا اجتماعهم الثاني في مقر القيادة.

وكما هو معروف فإن العرف العسكري يقضي بأن تصدر أوامر عند تشكيل قيادة الوحدات والأسلحة في الجيش، غير أن الأجواء التي أحاطت بصنعاء في النصف الثاني من شهر نوفمبر ١٩٦٧م أوجدت إحساساً بأن الوضع يعتبر مصيرياً ويستدعي وجود قيادة لإدارة معركة الدفاع عن النظام الوطني الجمهوري تتشكل من بين صفوف ضباط الوحدات العسكرية التي يثقون بإخلاصها ويركنون إليها في مثل ذلك الوقت العصيب وبفعل ذلك أقدم ممثلو الوحدات العسكرية على انتخاب قادتهم، ومن بين الذين تم انتخابهم إلى مجلس الدفاع المقدم عز الدين حسن المؤذن، والمقدم يحيى المتوكل، والمقدم حمود بيدر، ولقيادة الوحدات العسكرية انتخب النقيب محمد صالح فرحان قائداً لسلاح المشاة، والنقيب علي مثنى جبران قائداً لسلاح المدفعية، والمقدم محمد شائف جار الله قائداً للقوات الجوية، والمقدم محمد عبد الخالق قائداً لسلاح المدرعات، والمقدم محمد مانع، قائداً لسلاح الإشارة.

وعمل في مجلس الدفاع عدد من الضباط أمثال المقدم علي قاسم المؤيد، والمقدم طيار محمد الديلمي، والمقدم علي الضبعي، والمقدم عبد الله الصعر، والنقيب حزام داوود.

لم يكن العمل العسكري يقتصر على البقاء في المكان المعين، بل كانت المهام القتالية تقتضي أن يترك الضباط موقعهم لينتقلوا لتنفيذ مهام عسكرية يكلفون بها، وبعد الانتهاء منها قد يعودون إلى مواقعهم وربما يعودون إلى مواقع أخرى، فقد ترك المقدم طيار محمد الديلمي موقعه في مجلس الدفاع لينضم إلى رفاقه الطيارين في مطار الحديدة، ليتولى قيادة طائرته الحربية وتنفيذ المهمات القتالية التي يكلف بها من قبل قائد سلاح القوات الجوية. وللمشاركة في اتخاذ القرار والتنسيق بين الأسلحة انتدبت قيادة القوات الجوية نقيب طيار سلطان قائد وكذا فعلت القوات البحرية إذ انتدبت المقدم بحري محمد الأشول إلى القيادة العامة في صنعاء.

وبجانب القادة المنتخبين أصدر الفريق حسن العمري القائد العام قرارات عين بموجبها العقيد حسين الدفعي نائباً للقائد العام، والمقدم عبد الكريم السكري وزيراً للدفاع، والمقدم علي سيف الخولاني رئيساً للأركان، والمقدم حسين خيران نائباً أول لرئيس الأركان، والمقدم علي المنصور، والرائد علي محمد هاشم نواباً لرئيس الأركان، والمقدم علي الضبعي مديراً للعمليات الحربية، والمقدم عباس المضواحي نائباً له.

وكـانت القوات المسلحة في النصف الثاني من شهر نوفمبر ١٩٦٧م تقدر بحوالي سبعة آلاف جندي، يتواجد في صنعاء حوالي نصف العدد، والجزء الآخر موزع خارج صنعاء في وحدات وألوية. ولم تكن تسميات ألوية سوى تسميات شكلية، إذ لم يوجد بعد لواء متكامل من حيث العدد والسلاح، فقد كان تعداد اللواء لا يزيد عن بضعة مئات من الجنود، لا تتعدى أكثر من (٨٠٠) مقاتل.

وكـان أول ما أقـدمت عليه القيادة العامة للقوات المسلحة[٥٨] هو سحب القوات المـرابـطة في المواقع القريبة من صنعاء كي تتجمع داخل العاصمة، ثم وزعت القوات المـوجـودة على المـواقـع الهـامة حولها للدفاع، فقد كان التسابق على أشده بين القوات الجمهورية وقوات الجانب الملكي للسيطرة على المواقع الهامة التي أخلاها الجيش المصري والواقعة حول صنعاء. وهو ما جعل القيادة العامة توزع القوات العسكرية رغم معرفتها بعدم تكاملها، فقد تمركزت كتيبة من لواء النصر بقيادة الرائد صالح ناصر الشقيري في جبل (براش)، وتمركز طلبة الكلية الحربية في جبل (نقم) بقيادة الرائد محمد علي الجبري مدير الكلية مع ضباط ومعلمي الكلية، فلم يعد ثمة فارق بين الطلبة والضباط، فمعركة المصير أنهت وجود أية حساسية تضع التفاضل بين الجنود والضباط أو الطلبة ومعلميهم.

كما تم توزيع سلاح المـدفعية في عدد من المواقع منها موقع (الحفاء) بقيادة النقيب عباس العماد، والنقيب محمد المقبلي وموقع (التبة الحمراء) والمطار الجنوبي بقيادة علي مثنى جبران والنقيب أحمد العسيري، وموقع مطار الرحبة بقيادة النقيب محمد محرم والنقيب يحيى عثرب. وفي موقع جبل (عصر) وغيرها، وتولت كتيبة من الوحدات المركزية التمركز في جبل (حدين) بقيادة المقدم عبد الكريم حميد، وتمركز اللواء العاشر في جبال عصر بقيادة المقدم طاهر الشهاري يعاونه عدد من رفاقه الضباط. وسيطر المقدم عبود مهدي على الجزء الشمالي من جبل عصر بفصيلة من المظلات ومدفعية ميدان، وعدد من الدبابات ومدفعية مضادة للطيران تحت قيادة النقيب يحيى الغفاري. وتمركز طلبة كلية الشرطة في مطار الرحبة مع مدير الكلية المقدم يحيى الرازقي، وتولى قيادة الموقع الرائد، طيار علي صالح الشيبه، وعزز الموقع بمجموعة من المقاومة الشعبية. وتمركز في الجبل المشرف على منطقة (القرية) ووادي ضهر سلاح المدرعات والمدفعية بقيادة المقدم سعد الأشول، يساعده عدد من رفاقه الضباط وقادة الدبابات والمدفعية.

وفي جبهة الشرق من الجبل تمركز مجموعة من الضباط بقيادة الرائد أحمد العذيب، وعلى التبة المرتفعة منه تمركزت سرية من اللواء العاشر بقيادة الملازم محمد علي صالح، وفي

الأزرقين، تمركزت فصيلة من المدرعات والمدفعية والمشاة والمقاومة الشعبية على التبة السوداء بقيادة المقدم عبد الله المؤيد، والمقدم حسين الرضي، والنقيب أحمد عبد الوهاب الآنسي، وكتيبة من لواء الوحدة واللواء الخامس توزعت على موقع (خشم البكرة) وطريق بني حشيش بقيادة المقدم زيد الشامي، والنقيب أحمد سالم، والنقيب حيدرة. أما تبة (المقلاع) المواجهة لجبل الطويلين، فقد تواجد فيها المقدم عبد الله دارس، ووضعت وحدات الصاعقة بقيادة النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب، والمظلات بقيادة النقيب حمود ناجي تحت التأهب المستمر لنجدة المواقع التي تنهار أمام قوات العدو، والقيام بعمليات اختراق للقوات الملكية، وشن غارات خلف مواقع العدو.

أما كتيبة المدرعات التي كانت متمركزة على تبة (رسلان) بقيادة علي المنصور فقد تولى قيادتها المقدم لطف السنيني، بعد أن وزعت على المواقع وانضم جزء منها إلى شمال غرب مطار الرحبة تبة (العره) حيث تمركزت وحدة من لواء النصر بقيادة النقيب حسين عبد الغني، والرائد عقيل عبد العزيز، والملازم عبده علي ناجي.

وبهذه الطريقة تم توزيع القوات المتواجدة في صنعاء لمواجهة الزحف الملكي الذي يقترب من العاصمة، وهي قليلة العدد إذا قيست بقوات الحشد الملكي، فعشية رحيل القوات المصرية لم يكن النظام الجمهوري قد امتلك جيشاً متكاملاً، لقد درب المصريون كتائب وفرقاً في القاهرة وصنعاء لتشكل عوناً مساعداً لقواتهم، وأسدل الاتكال على القوات المصرية تقاعساً في بناء قوات مسلحة يمنية يمكن أن تحل محلها، وجاء تنبيه القيادة الجمهورية لإنشاء جيش في وقت متأخر، ففي منتصف سبتمبر ١٩٦٧م تم تشكيل اللواء العاشر بعدد قدر بـ (١٥٠٠) جندي تم تجنيدهم من بين الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم بين الثالثة عشرة والعشرين من العمر. وجاءت هجمة الحصار في نهاية نوفمبر ١٩٦٧م حين أمر قائد اللواء طاهر الشهاري بتوزيع اللواء على بعض المواقع، وكان القائد يدرك أن جنوده لم يستكملوا التدريب العسكري بعد، ولم تكن حيرته سوى تعبير عن تلك الوضعية، إذ كيف يزج بشباب في ربيع الزهور إلى أتون معارك لم تكن بالحسبان، وكان أفراد اللواء حديثي التجنيد، والسلاح المتوفر بنادق (تشيكي) و(شميزار)، وقنابل يدوية، وبوازيك، وعلى قائد اللواء أن ينفذ الأوامر، والوقت ضيق، وقوات الملكية تزحف، وعليه أن يتحرك مع كتيبة لاحتلال جبل (الجعادب).

ولم يكن بإمكانه إلا أن يستعين بالشؤون العامة، فقد طلب من المسؤول النقيب نعمان المسعودي ومعاونه الرائد قائد محمد مقبل فيلماً حربياً - كي يعرضه على جنوده ليتعرفوا على

معنى القتال ولو بالمشاهدة. ومن حسن الحظ كان لدى الشؤون العامة فيلم عن الحرب العالمية الثانية، تم عرضه على جنود اللواء، وما أن أضيئت صالة العرض في نهاية الفيلم حتى سأل قائد اللواء جنوده مشاهدي الفيلم القادمين إلى جحيم المعارك دفاعاً عن الوطن:

ـ هل تستطيعون القتال دفاعاً عن الثورة والوطن مثل ما شاهدتم في الفيلم؟

دوى صوت واحد، ولكن بكلمات متداخلة بالإيجاب.. نعم.. أيوه.. نستطيع. نقدر، بكل تأكيد كانت المعنوية سلاح الإرادة. وفي الليلة نفسها، كانت كتيبة من الأطفال الشباب يحمل كل فرد منهم بندقية، و(كنبل) بطانية، وفي جنوبهم ثُبِّت حامل الرصاص، وقنابل، تتجه نحو موقع القتال. كانت ليلة ممطرة، وتسلق الأبطال التبب غير عابهين بتدفق السيول، وبعزيمة الوطن انبلج نور الصباح وقد تمركزوا على الموقع وأعدوا عدتهم لمواجهة أعداء الوطن.

اندلعت المعارك كي لا تتوقف، لقد احتل الملكيون جبل (حروه) في سنحان جنوب شرقي العاصمة، وجبل (الصمغ) في أرحب شمال شرقي المطار الدولي، وأطبقت سيطرتهم على طريق صنعاء ـ الحديدة وصنعاء ـ تعز، وقطعت طريق عمران، ومني دفاع القوات الجمهورية بالفشل، ولم يبق للعاصمة سوى منفذ وحيد هو مطار الرحبة والمطار الجنوبي، وما أن تم للقوات الملكية احتلال جبل الطويل، وتمكنوا من تثبيت المدافع الصاروخية، حتى أصبح مطار الرحبة والمدينة تحت رحمة دانات مدافعهم، وتم لهم السيطرة على (عيبان) وأغلقت المطارات نهائياً ولم يبق أمام المدافعين إلا خوض المعارك.

لقد أوجد ذلك النجاح ارتباكاً.. وساد الخوف في الأوساط الشعبية والعسكرية في بداية الأمر، خاصة وأن الخطوط التموينية للقوات الملكية كانت مؤمنة عبر الحدود المتاخمة للمملكة العربية السعودية، إضافة إلى الدعم والمساندة التي تقدم من السعودية وإيران والدول الغربية، ووسائل الإعلام وتلفيق الأنباء، إلى حد أن إذاعات العالم الرئيسية العربية والعالمية بثت نبأ اقتراب سقوط صنعاء وعودة الملكيين، تلك الأنباء التي بنيت على تقدير أن القوات المصرية في اليمن التي كانت تشكل الدرع الحامي للنظام الجمهوري قد رحلت، وأن القوات اليمنية مهما كانت لن تستطيع الصمود أمام القوات الجبارة التي يمتلكها الملكيون، وكان ذلك التقدير قريباً إلى الواقع خاصة إذا علمنا أن عدد قوات الجيش اليمني لا يتجاوز (٧٠٠٠) سبعة آلاف جندي وصف ضابط وضابط، نصفه خارج صنعاء، لقد عزز ذلك الأمر الثقة لدى الملكيين بأنهم سيسقطون صنعاء من خلال حصارهم الذي أطبقوه، وأنهم قادمون إليها في كل الحالات. ومن ذلك التقدير كانوا يتصرفون بكل ثقة.

لقد ساد الوضع الجمهوري ـ وخاصة في صنعاء ـ حالة من الخوف، بسبب المخاطر الجسيمة التي تجابه النظام الجمهوري، غير أن ذلك الشعور لم يخلق الإحساس بالإحباط، بل خلق روح التحدي نتيجة للإيمان بأن النظام الجمهوري يتعلق بمصير ومستقبل الشعب، وفي الوقت نفسه فإن الشعور بهول ذلك الخطر الجسيم وحد كل الطاقات الوطنية لدى جماهير الشعب بكل طبقاته وفئاته، بما في ذلك القوات المسلحة، واستشعاراً للخطر كان الإحساس الجامح الاعتماد على الذات وكل الإمكانات المتوفرة. ولم تكن تلك الوضعية مستشرية في صنعاء وحدها، فقد امتدت إلى أغلب المدن اليمنية بما في ذلك مدينة (حجة) المحاصرة، لقد أوجد الاستشعار بالمسؤولية الوطنية تحالفاً وطنياً متيناً، وتكاتفاً لم تعرف اليمن مثيلاً له في أي عهد من عهودها.

وحين يستعرض المؤرخون تلك الحقبة من الزمن سيدركون أن المخطط المعادي للثورة اليمنية كان يهدف إلى اجتثاث الثورة وإنهاء النظام الوطني الجمهوري في شمال الوطن، ثم الانقضاض على النظام الذي استقل مع بداية حصار صنعاء في جنوب الوطن، ثم توحيد اليمن تحت نظام الدولة الإسلامية، إذ أن الاستقراء القائم في تلك المرحلة كان يرى أن إعادة نظام الإمامة لم يعد مجدياً أمام العداء الذي يكنه الشعب لذلك النظام الذي ثار عليه في سبتمبر ١٩٦٢م، وكان (السيناريو) هو إسقاط صنعاء أولاً، وبذلك تكون نهاية النظام الجمهوري، ثم تتشكل المرحلة الثانية باتجاه جنوب اليمن.

لقد بدأ تجييش السلاطين والأمراء وأعوانهم الفارين من غضب الشعب بعد أن عجز الاستعمار البريطاني بقواته العسكرية عن حمايتهم، ولم يكن أمامهم سوى الفرار إلى السعودية حيث وجدوا كل سبل الدعم والمساعدة، وبعد أن فشلت بريطانيا في فتح حوار مع السعودية في محادثات (جنيف) مع الجبهة القومية بشأن استقلال جنوب اليمن.. حين اصطحب الوفد البريطاني مستشار ملك السعودية وطلب رسمياً من وفد الجبهة القومية المفاوض اللقاء به، بهدف ترتيب أوضاع عملائه من السلاطين والأمراء والمشائخ، غير أن وفد الجبهة القومية رفض طلب بريطانيا انطلاقاً من أن أية اتصالات لا يجوز القيام بها إلا بعد الاستقلال، وعلى ضوء الموقف السعودي من الاستقلال.

هكذا شكل استقلال جنوب الوطن اليمني في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م انفراجاً للجمهوريين في شمال الوطن وشد من أزرهم معنوياً، وشكل القاعدة الخلفية للقوى الوطنية، وثورة ٢٦ سبتمبر، تماماً كما شكلت ثورة سبتمبر في شمال الوطن اليمني قاعدة أساسية للكفاح التحرري في جنوبه، ومن هذا المنحى يكون ترابط النضال الوطني

ووحدته، لقد أمَّن النظام الجمهوري ساحة الجنوب ليكون ساحة داعمة للقوى الجمهورية في الشمال بعد أن كانت ساحته داعمة للملكيين، وأول ما أقدمت عليه الجبهة القومية بعد الاستقلال هو إنهاء جيوب الملكيين في الجنوب، وخوض معركة تطهير مدينة (حريب) من التـواجد الملكي. ولم يكن بإمكان النظام في عدن تقديم الدعم العسكري، لقد ورثت السلطة الوطنية جيشاً شكلته الإدارة البريطانية لحماية حكام الإمارات، وأسهم في قمع الحـركـة الوطنية والحركة الكفاحية المسلحة، وإن كانت فئة من الوطنيين في الجيش قد انضمت إلى صفوف القوات الجمهورية أثناء الحصار. ومع ذلك انشغل الوطنيون في جنوب الوطن بترتيب السلطة لكنهم وحدوا الإمارات والمشيخات تحت نظام واحد، وشكل توحيد (٢٤) إمارة ومشيخة ـ بما في ذلك عدن ـ خطوة لا يستهان بها على طريق الوحدة اليمنية.

بدأ الزحف من قبل الجانب الملكي يتصاعد مع بداية انسحاب القوات المصرية من المنـاطق المتـاخـمة للسعـودية، فقد رحلت أول دفعة من القوات المصرية في ١١ سبتمبر ١٩٦٧م، وفي ٩ أكتوبر أعلنت القيادة المصرية إخلاء محافظة صنعاء بما في ذلك العاصمة من القوات المصرية، وفي ٢٤ أكتوبر أعلن أن كافة القوات المصرية قد تجمعت في الحديدة بما في ذلك مركز القيادة، وفي ٢٦ نوفمبر أعلن أن القوات المصرية قد تناقص عددها إلى خمسة آلاف جندي. وفي ٢٩ نوفمبر أقيم وداع رسمي لها حضره الفريق حسن العمري، وفي ٨ ديسمبر ١٩٦٧م غادرت ميناء الحديدة آخر باخرة تحمل آخر دفعة للقوات المصرية، وتم شحن المئات من المدافع والمركبات المدرعة إلى مصر، وسحبت كل أسراب الطائرات الحربية المقاتلة، وطائرات النقل، بل لقد تم سحب مئة طائرة سوفييتية كانت في صناديقها في الحديدة وصنعاء، وبررت القيادة المصرية أن تلك الطائرات مصرية خزنت في اليمن لبعدها عن مدى الطائرات الإسرائيلية أمام الطرح اليمني الذي يقول بأنها طائرات قدمت من الاتحاد السوفييتي لليمن بواسطة القيادة المصرية، وأن الدفعة من الطيارين اليمنيين الذين تدربوا في الاتحاد السوفييتي كان تأهيلهم لغرض قيادة تلك الطائرات. ومع ذلك فقد تركت القيادة المصرية عدداً من الطائرات المقاتلة والنقل بعضها كانت تحت قيادة طيارين سوفييت.

وفي تلك الأثناء حاولت القيادة الجمهورية إحلال بعض الفرق العسكرية في المناطق الهامة، واعتمدت على ولاء بعض المشائخ للنظام الجمهوري، الأمر الذي لم يمكن الجانب الملكي من نشر نفوذه، إضافة إلى ما أقدمت عليه حركة ٥ نوفمبر من إبعاد الرئيس السلّال والعناصر الجمهورية ذات الاتجاه الثوري غير المساوم ـ أو كما وصفوه: الجناح الجمهوري

المتشدد ـ فقد اعتقد الجانب الجمهوري المعتدل ـ كما يسمونه ـ أن ذلك التغيير في السلطة سوف ينال رضى السعودية وعدد من المشائخ الذين عللوا تأييدهم للملكية بوجود قوات مصرية ووجود المشير عبد الله السلاَّل وعدد من ضباط سبتمبر في قمة السلطة، وهي النغمة نفسها التي يرددها الجانب الملكي والمملكة السعودية.

ويرى هؤلاء أن يتولى السلطة قضاة أو مشائخ، أي أعيان اليمن، وليس من العناصر المعادية، والتي لا تنتمي إلى نسب (أبناء سوق الملح) كما كان يطلق على ضباط الثورة.

لقد تداعى ذلك الاعتقاد لدى القيادة الجمهورية رغم أن مجلس الرئاسة في انقلاب ٥ نوفمبر تشكل من القاضي عبد الرحمن الإرياني ـ وهو عالم ديني معروف عمل في الديوان الإمامي كقاضٍ قبل الثورة، . وتولى عضوية المجلس اثنان من الشخصيات اليمنية ذات الحسب والنسب وهما الشيخ محمد علي عثمان، وهو شخصية معروفة تولى مهام وزارية في عهد الإمام أحمد، والثالث الأستاذ محمد أحمد نعمان من الشخصيات ذات الثقافة الواسعة وهو من بيت النعمان المشيخية.

لم تعجز السعودية من فبركة عذر جديد حدده الملك السعودي فيصل لدعم الجانب الملكي بعد رحيل القوات المصرية وإبعاد المشير السلاَّل عن السلطة، وهو أن السوفييت حلوا محل المصريين في دعم النظام الجمهوري. وواصلت السعودية والقوى الأخرى المعادية للنظام الجمهوري بما في ذلك (شاه إيران) دعم الملكيين بكل الإمكانيات المادية والعسكرية والخبرة الأجنبية. ووصل النشاط الملكي العسكري ذروته بنجاح في القيام بمد نفوذه في المناطق التي أخلتها القوات المصرية. لقد تم بنجاح تطويق كامل لصنعاء ابتداء من أول ديسمبر، وبدت كما لو كانت كافة دعاوى الملكيين والملكية السعودية والدوائر الغربية صحيحة: «نظام لا تحميه سوى الحراب المصرية، من المحتم أن يسقط بمجرد زوال القاعدة الوحيدة لقوته»، لكن الأمور لم تسر وفقاً لذلك التصور.

معركة (يسلح) والقتال في ضواحي صنعاء

كانت القيادة الجمهورية تستشعر خطورة قطع طريق صنعاء ـ تعز قبل عدة أيام من سيطرة الجانب الملكي على جبل (يسلح)، حيث تمر الطريق قرب قمته وتنحدر مارة بوسطه حتى نهايته المتصلة بقاع جهران. وقد أدى ذلك إلى أن قدم رئيس المجلس الجمهوري

القاضي عبد الرحمن الإرياني كل الإمكانيات لعدد من المشائخ الذين أكدوا له بأن يجمع كل واحد منهم ألف مقاتل من قبائلهم ليتواجدوا في صنعاء، ولكن ذلك لم يتم، ولم يكن يتواجد في صنعاء من القبائل سوى أعداد من قيفه، وإب، وسنحان، ونهم، وذو حسين يقدر عددهم بـ (١٥٠٠) شخص و(٤٠٠) أربع مئة من قبائل حاشد. ومن هؤلاء تشكل الجيش الشعبي الذي شارك في فك الحصار.

كان هم القيادة الجمهورية في البداية فتح طريق صنعاء ـ تعز بعد أن تمكن الجانب الملكي من السيطرة على جبل (يسلح) ونجح في قطع الطريق، ولكي يتحقق ذلك تحولت منطقة (معبر) الواقعة في جهران إلى معسكر.

ولأهمية فتح طريق صنعاء ـ تعز، فقد كان في مقر قيادة قوات معبر القائدان علي قناف زهره، ودرهم أبو لحوم.

في الثالث من ديسمبر ١٩٦٧م أوفد القائد العام الفريق حسن العمري نائبه العقيد حسين محمد الدفعي الذي اصطحب معه ثلاثة من الضباط هم أحمد قاسم المؤيد، وأحمد الوشلي، وعبد الرحمن الترزي، لقيادة الحملة.

كانت منطقة (معبر) قد تحولت إلى معسكر تأسس بسرعة كبيرة، وتواجدت فيه كتيبة من القوات المسلحة بما تشمله من الدبابات والمدفعية، والمشاة، ولواء السلام، وفرق من مقاتلي التنظيم الشعبي الجناح العسكري لجبهة التحرير بقيادة هاشم عمر، وسالم يسلم الهارش، ومجموعة من الجيش الشعبي من عنس والحداء ولواء إب.

بعد وصول العقيد المدفعي نائب القائد العام ومرافقيه تدارسوا مع قيادة (معبر) الإمكانات العسكرية الموجودة، والمهام الموكلة إليها، واستعرضوا قوات الأعداء من الجانب الملكي، وكان تقديرهم أن فتح الطريق بقوة غير متكافئة أمر غير ممكن، خاصة وأن قوات الجانب الملكي تسيطر على قمة جبل (يسلح)، ويبدو من الصعب جداً الإقدام على محاولة يائسة.. ولابد من مضاعفة الاستعداد، ولما أشعر القائد العام بذلك التوقع كانت أوامره الدفع بالحملة باتجاه قمة الجبل ولتكن المعركة لتخفيف الضغط على صنعاء من الجهة الجنوبية، وإذا تم فتح الطريق فإن ذلك سيكون انتصاراً عظيماً.

ما أن وصلت تعليمات القائد العام حتى شهدت (معبر) حركة غير عادية، إنها حركة الاستعداد، فقد تحركت فرق استطلاعية بقيادة الضباط من الملازمين، وتم جمع المعلومات

عن الجانب الملكي المتمركز على جبل (يسلح) وبلاد الروس، ونشطت حركة تجهيزات المعدات العسكرية والأسلحة. . وبعد أن أكملت قيادة الحملة استعدادها برئاسة نائب القائد العام ـ والذي وضع خطة الهجوم على أن تشترك القوات الجوية في المعركة حين تطلب منها قيادة الحملة ـ كانت الجاهزية في أوجها، وتم إشعار القيادة العامة، وهكذا بدأت الدبابات والمدفعية بفتح المعركة؛ تبعها هجوم قوات المشاة التي تمكنت من تطهير المواقع الأمامية في منتصف جبل (يسلح)، وهي مواقع متقدمة لقوات الجانب الملكي، واستمر الهجوم حتى اقتربت القوات الجمهورية من قمة (نقيل يسلح)، وكانت الثغرة القاتلة تأخر السلاح الجوي في المشاركة في المعركة وضرب مواقع قوات الملكية، وهو ما مكن الهجوم الملكي المضاد من توجيه ضربة قاصمة لقوات المشاة المقتربة من قمة النقيل، ودارت أعنف المعارك، استخدمت فيها قوات الملكية والمرتزقة الأجانب القنابل ومدافع (الهاوزر) والمدافع الصارخية والرشاشات الأميركية عيار (٥٠مم) والقنابل اليدوية. وكانت النتيجة هي تقهقر القوات الجمهورية انحداراً حتى سفح الجبل، مخلفة وراءها مئات الشهداء.

تبعثرت قوات الجيش الشعبي وعاد الأحياء منهم إلى (معبر)، بعد أن فقد قادتهم من المشائخ السيطرة عليهم، أما فرق التنظيم الشعبي فقد استشهد أغلبهم. . فقد كانوا في مقدمة المعركة.

ولم يكن أمام قيادة الحملة في تلك الوضعية إلا أن تأمر بقية القوات بالانسحاب لتحاشي المزيد من الخسائر ولم يبق سوى قوات الأسلحة الثقيلة وعدد من كتيبة لواء السلام، والتي حددت لها مواقع دفاعية بعد الانسحاب.

وبعد أن اطمأن العقيد الدفعي على القوات المتبقية في مواقعها الدفاعية في وقت وضعت فيه قيادة (معبر) خطة الاستعداد لمعارك قادمة عاد نائب القائد العام مع زميله المقدم علي قاسم المؤيد إلى صنعاء ليمارس مهامه نائباً للقائد العام ومهام رئيس الأركان في ظل غياب العقيد علي سيف الخولاني الذي ظل في القاهرة رغم تعيينه رئيساً لهيئة الأركان العامة، وقبل مغادرته (معبر) لم ينس أن يأمر بالتحقيق مع مرتزق أجنبي كان قد وقع في الأسر والذي رفض أن ينطق بكلمة واحدة منذ أسره.

معارك الصمود . . من موقع الدفاع إلى الهجوم

بعد أن استكمل الجانب الملكي إعداد مخططه مستغلاً انسحاب القوات المصرية، كان المخطط السعودي والأميركي والإيراني قد استكمل تزويد الملكيين بكل أنواع الأسلحة، ولم يبق أمامهم سوى تزويدهم بالطائرات العسكرية.

ويتضح ذلك الأمر من مذكرات الكولونيل (ديفيد سمايلي) التي نشرها في كتاب بعنوان: (مهمة في الجزيرة العربية). وعن الإعداد للحصار يقول: «في ١٠ أغسطس طرت إلى نجران حيث اصطحبت مرافقي القديم (جمعان) وركبنا السيارة إلى (العنان) لرؤية محمد بن الحسين. ورغم أني أضعت أسبوعين في جدة أحاول معرفة إن كنت لا أزال محسوباً في خدمة أرباب عملي القدامى السعوديين أم في خدمة الملكيين اليمنيين، وتكشَّف لي أن أعمل في المستقبل مع الملكيين في مهمة خاصة كمستشار عسكري لمحمد بن الحسين، وكانت المهمة الأولى التي كلفني بها عندما قابلته في (العنان) هي القيام باستطلاع في أرض الملكيين بما في ذلك المناطق التي أخلاها المصريون مؤخراً، وأن أفتش عن أرض صالحة لهبوط طائرات النقل، ولاح لي أن الشاه ربما سيرسل إمداداته إلى اليمن مباشرة. كما لاح لي أن طائرات عسكرية سيزودون بها».

وفي النصف الثاني من أكتوبر ١٩٦٧م، كان الكولونيل المرتزق (سمايلي) قد وصل إلى (بيت بوس) ليلتقي باللواء الملكي محمد عبد الله شرده.

ولا شك أن تجشم ذلك المرتزق للمتاعب، ووصوله إلى الحيمتين لم يكن للنزهة، لقد بدأ الحصار بتهديد طريق الحديدة ـ صنعاء باعتباره شريان الحياة بالنسبة للعاصمة، إنه الطريق الوحيد الذي يصل العاصمة بالميناء. . وفور انسحاب القوات المصرية بدأ الجانب الملكي بتنفيذ خطته الرامية إلى محاصرة وحدات الصاعقة المرابطة بالمنار لعزل تلك الوحدات عن العاصمة كي يسهل بغد ذلك تطويقها والقضاء عليها، وبالتالي السيطرة على المواقع الحامية للطريق وعزل العاصمة عن الميناء.

وحين بدأت قوات الجانب الملكي في قطع الطريق بين (المنار) والعاصمة، كان لابد من المواجهة السريعة، وفي ١٧ نوفمبر ١٩٦٧م أصدرت القيادة العامة أوامرها للمقدم عبود مهدي بالتحرك لفك الحصار عن قوات الصاعقة والمظلات، وتم تجهيز دبابتين ورشاشين (١٤٫٥) محمولة على عربات بقيادة الملازم أحمد ريحان والملازم يحيى الغفاري ومجموعة من

المشاة. وما أن وصلت تلك القوة العسكرية إلى (متنه)، حق لحق بها الفريق حسن العمري مع فرقة من الحرس الجمهوري والذي شارك مع القوات التي يقودها عبود في تطهير المنطقة من فلول الملكية. وبعد أن اطمأن على ذلك، عاد إلى صنعاء لتواصل قوات المقدم عبود تقدمها، ولكن فلول الملكية عادت فسيطرت على الطريق مرة ثانية، مما اضطر قوات المقدم عبود للعودة لتطهير المنطقة مرة ثانية والتمركز في (متنه) لتظل تقارع فلول المرتزقة المتواجدة على الجبال المطلة على (متنه) لمدة أربعة أيام متواصلة، حتى وصل أمر وزير الدفاع إلى قوات الصاعقة والمظلات بأن تنسحب إلى المدينة صنعاء. كانت مدافع الجانب الملكي قد بدأت بضرب العاصمة.

لقد أدركت القيادة العامة خطة الملكيين، فكان انسحاب القوات المرابطة في المنار، وكان على قوات المقدم عبود أن تغطي انسحابها أثناء مرورها من (متنه) حتى تم ذلك، ثم أمر قواته بالانسحاب رغم أنه واجه قصفاً مركزاً من فلول الملكية، لكن قواته تمكنت من مواجهة ذلك بالرد على القصف بقصف مماثل، حتى تم الانسحاب إلى منطقة (عصر) حيث تم استطلاع للجبال المحيطة ببيت (عذران) المطلة على صنعاء من الجهة الغربية والتي تشرف على (ضلاع همدان)، وفي تلك المواقع التي وجدها خالية أمر قواته بالتمركز.

وهكذا في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧م دخلت قوات الصاعقة إلى صنعاء، يومها هاج سكان العاصمة بالفرح، وأطلقت وحدات الصاعقة والمظلات النار في الهواء، لقد وصلت وحدات من أشد وأصلب وحدات القوات المسلحة تدريباً وقدرةً قتاليةً رغم قلة عددها. فقد كان عدد الصاعقة يقدر بـ (٥٠٠) خمس مئة مقاتل والمظلات (٤٠٠) أربع مئة مقاتل. لقد كانت القوات المسلحة في أنحاء الجمهورية لا تتعدى سبعة ألوية إضافة إلى الصاعقة والمظلات إذ كانت تسمية لواء لا تعني أنها قوات متكاملة، فلواء الثورة كان من أكبر الألوية ويقدر عدده بـ (٣٠٠) جندي.

كل شيء غدا مستقراً في المدينة، حين تصل إلى منزل الفريق حسن العمري الواقع في القاع ترى الجنود في حالة من التأهب القصوى. . وتلك كانت الحياة في صنعاء، تأهب دام أكثر من شهرين، الجنود يتسلمون القنابل اليدوية. . والذخائر. . والسيارات (اللاند) المكشوفة عليها الرشاشات والذخائر، عشرات الأفراد من الحرس الجمهوري تميز كل نفر منهم من لباسه، إن كان من المشائخ أو من المقاومة، وكان الحرس الجمهوري قد أضيفت إليه مهام أخرى بجانب الحراسة، وهي تحوله إلى قوات متحركة تصاحب الفريق حسن العمري أثناء زياراته للمواقع، ولم تكن تلك الزيارات في مثل هذا الوقت العصيب لمجرد

تفقد القوات أو المعسكرات، فلم يعد ما يتفقده القائد العام بعد أن توزعت كل القوات في مواقع المواجهة لقوات الملكية المطوقة صنعاء من كل الجهات.

كانت الأنباء العاجلة قد وصلت إلى القائد العام تقول إن جماعة من الملكيين قد احتلوا التباب المطلة على الروضة وعلى طريق المطار وإنها تطلق النار على السيارات المارة بين المدينة والمطار، من على مرتفع جبل (الطويل) حيث توجد منطقة دائرية نصب فيها الملكيون مدافعهم التي بدأت بالقصف المركز على المطار، وكانت طائرة حربية سورية قد وصلت إلى مطار الرحبة، تحمل معدات عسكرية وذخيرة. . حين تحرك القائد العام يرافقه المقدم يحيى المتوكل بصحبة فرق الحرس الجمهوري محمولة على سيارات عسكرية، وتولت مدرعة محمولة بالحرس الجمهوري تطهير المنطقة بين المدينة والمطار، وهرع القائد العام إلى المطار حيث تم الإسراع بإفراغ الطائرة السورية التي غادرت المطار على الفور بعد ثلاث ساعات من هبوطها، بعدها قام القائد العام والقوات المرافقة، من بينها جماعة من الجيش الشعبي (القبائل) بقيادة المقدم عبد الله دارس باستطلاع التبات المجاورة، (للروضة) الواقعة قرب مطار (الرحبة)، وكانت المفاجأة حين انهال الرصاص على قواته من تبة (المقلاع). وما كان على القوات الجمهورية إلا أن تندفع في هجوم على تبة (المقلاع) اشتركت فيه مدرعة وسيارتان مسلحتان، وتمكنت من اقتحام الموقع واحتلاله ومطاردة الملكيين، ولم يتوقف القتال إلا عند الغروب، ومن الطبيعي فقد عاد القائد العام ليترك للمقدمين: دارس والمتوكل إدارة تلك المعركة.

كان الملكيون في الأيام الأولى قد حاولوا التسلل إلى ظهر حمير ومنطقة شعوب، واحتلوا قرية الدجاج. ولكن حملة من المقاتلين من المظلات، والأمن العام، والجيش الشعبي (قبائل برط) اشتركت في تطهير ضواحي صنعاء. ولكي لا يتكرر مثل ذلك التسلل فقد تم إزالة كل الأشجار الكثيفة، وخاصة أشجار (الأثل) التي كانت تساعدهم على الاحتجاب عند التسلل، وتراكم أكوام من الحطب، كان نافعاً للأيام العصيبة.

وهكذا بعد احتلال تبة (المقلاع)، أوكلت القيادة للمقدم دارس مع فرقة من المظلات وجماعة من الجيش الشعبي بالتمركز في تلك التبة التي شكلت موقعاً هاماً، وارتبط صمود قائد الموقع وقواته في ذلك الموقع العسكري باسم قائد الموقع، لقد شكل معلماً، فمعظم البلاغات العسكرية والاتصالات كانت تحدد التبة وتذكر اسم (دارس). . ومن ثم ارتبطت تلك التبة باسمه. لقد اقتلع الصمود البطولي اسم تبة (المقلاع) وأصبحت تعرف اليوم باسم تبة (دارس).

شكـل احتلال قوات الملكية (جبل الطويل)، المطل على الروضة ومطار الرحبة، خطراً كبـيراً يهدد العاصمة، فقد نصب الملكيون على ذلك الموقع مدافع عيار (١٠٦)، (١٢٠)، و(٨٩)مم، وبـاتت دانات تلك المدافع تنهال على المواقع والمنشآت العسكرية وتصل إلى شوارع المدينة، وتمكنت من السيطرة على مطار (الرحبة) الذي توقف نهائياً.

وكان لابد من إسكات ذلك الموقع بأية طريقة، لكن عملية هجومية مثل هذه تحتاج إلى قوات كبيرة تتمكن من اختراق سياج القوات الملكية والاستيلاء على الجبل وهو أمر غير متوفر لدى القوات الجمهورية المبعثرة في عشرات المواقع حيث تخوض معارك دفاعية تعيق القوات الملكية من اختراق دفاعات الجمهورية والدخول إلى صنعاء.

كانت وحدتا الصاعقة والمظلات قد قسمتا إلى فرق؛ بعضها اتخذت مواقع قتالية مع القوات المسلحة الأخرى، وبعضها كانت تقف على أهبة الاستعداد لنجدة أي موقع يحتاج إلى النجدة أو طلبها، وقد اختير لهذه المهام أقوى وأصلب العناصر المقاتلة، وتم تخصيص عدد من الفرق للعمليات الفدائية والتي سماها قائدها النقيب هائل محمد سعيد بالقوى الضاربة.

استعـد (٥٠) مقـاتـلاً من الصاعقة والمظلات لتنفيذ خطة انتحارية لمداهمة جبل الطويل بقيادة الملازم محمد مهيوب الملقب بـ (الوحش). وانضم إليهم المقدم الشيخ مجاهد أبو شوارب، مع جماعة من القبائل، وكان المقدم مجاهد في طريقه لفك الحصار عن حجة قبل الحصار بأيام في مقدمة (٤٠٠) مقاتل من القوات المسلحة والجيش الشعبي (القبائل). إلا أن إطباق الحصار على العاصمة جعل القيادة تطلب منه العدول عن ذلك والعودة إلى صنعاء، وعاد عن طريق منطقة عمران بعد معارك خاضها مع القبائل التي أيدت الملكية. ومن عمران عاد جواً مع ٦٠ إلى ٧٠ مقاتل، وهبطت طائرة الداكوتا التي أقلتهم في مطار (الجـراف) في منطقة الحصبة من ضاحية العاصمة فقد تم إصلاح منطقة ترابية لتصبح مطاراً، بعد أن أغلق مطار الرحبة، ولم يتم نقل ما تبقى من عمران، بعد أن سيطرت القوات الملكية على المواقع المرتفعة.

تحركت وحـدة الصـاعقـة والمظلات بقيادة الملازم الوحش ليلاً عن طريق (وادي سعوان) وصعدت التبب الخلفية لجبل (الطويل) تحت مناوشة مدفعية تولاها المقدم محمد أبو لحوم، صعد الفريق الفدائي من الصاعقة والمظلات حتى وصل إلى الموقع، وعن قرب من القوات الملكية التي فسرت صوت حركتهم المسموعة بأنها من قواتهم، فلم يتصوروا أن أي قوات جمهورية يمكنها أن تصل إليهم من الخلف حيث أحكموا سيطرتهم المطلقة. وعند

وصولهم صرخ أحمد الملكيين قائلاً: من أنتم. . أجاب المقاتل ثابت جرمان، جماعتكم لا ترموا علينا.

ورد عليه اطلعوا. . وبذلك تمكنت القوة الانتحارية من التوزع السريع بين متارس القوات الملكية، وكانت المباغتة. معارك قتالية، بالقنابل والاشتباك عن قرب، أربك القوات الملكية التي أخلت الموقع بين قتيل وجريح وهارب، واستولت القوات الجمهورية على الأجهزة اللاسلكية والمدافع، وتمكن المقدم مجاهد من الحديث مع قاسم منصر بواسطة جهاز ترانزستور صغير، الذي كان ينادي قواته بالانسحاب.

في تلك الأثناء كان شريف بلقاسم، مبعوث الرئيس هواري بومدين، الرئيس الجزائري قد وصل إلى الحديدة في طريقه إلى صنعاء، ولما كانت الفرق الفدائية قد سيطرت على موقع جبل الطويل، تمكنت الطائرة التي أقلت المبعوث الجزائري من الهبوط في مطار الرحبة، وفي الروضة أقام الفريق حسن العمري حفل غداء تكريماً للضيف حضرها مجاهد أبو شوارب الذي ترك الموقع ليكون في استقبال الضيف، ليتولى الملازم محمد مهيوب الوحش قيادة الموقع، ولأن القوات الجمهورية كانت موزعة على المواقع الدفاعية، فقد تم تعزيز الموقع بمجموعة من الوحدات المركزية بقيادة المقدم عبد الكريم حميد.

ظلت سيطرة القوات الجمهورية لمدة ثلاثة أيام، فقد تمكن الفريق الملكي قاسم منصر من القيام بهجوم مضاد، أعد له كل ما تمكن من قوات اكتسحت المواقع الخلفية التي تمركز فيها جنود الأمن المركزي، وضربت حصاراً على وحدة المظلات والصاعقة، التي كانت تتمركز في الموقع على قمة الجبل، ودارت معارك متواصلة سقط فيها العشرات من الجانبين، ولما وجد قائد الموقع الملازم (الوحش) أن المعركة غير متكافئة أمام زحف القوات الملكية، أمر بتدمير كل الأسحلة الثقيلة، وأمر بانسحاب ما تبقى من جنوده أفراداً وجماعات.

استعادت القوات الملكية الموقع، ولم يكن انسحاب ما بقي من جنود المظلات والصاعقة مصحوباً بمرارة الهزيمة، فقد أثبتت تلك المعركة قدرة القوات الجمهورية على اختراق جبهة العدو وهي التجربة التي استمرت تزعزع الثقة في صفوف القوات الملكية.

لم يكن للقيادة العامة مقر محدد، وكذا للاجتماعات عندما يحتاج الأمر إلى التشاور والتنسيق، ولذلك أنشأ الفريق حسن العمري مكتباً ملاصقاً لمنزله ليكون بمثابة مكتب عمليات مصغر، وعمل فيه في بداية الحصار كل من المقدم يحيى المتوكل، والمقدم عز الدين المؤذن، والمقدم محمد الحيدري، وشاركهم لبعض الوقت العمل المقدم علي الضبعي

والمقدم طيار محمد الديلمي، وأولى للعاملين في غرفة العمليات المصغرة تلك مهام متابعة ما يدور في كل المواقع وجبهات القتال، وموافاته بكل جديد.

كان الفريق العمري كغيره من قادة الحصار لا يعرفون متى يمكن أن يخلدوا للراحة. . ولا متى عليهم التحرك لمواجهة الضغط الشديد الذي يقوم به المحاصرون للعاصمة، وغالباً ما كان بين العاملين في غرفة الغمليات المصغرة.

في منتصف إحدى الليالي وصلت المعلومات بأن القوات الملكية تعد العدة للهجوم على صنعاء من كل الجهات، وأن الهدف هو اجتياح صنعاء المدينة، ولم يكن أمام الفريق حسن العمري القائد العام إلا أن يتحرك إلى وزارة الداخلية للاجتماع بالمقدم عبد الله بركات وزير الداخلية وضباط الوزارة، ولم يعد ممكناً الاجتماع مع القوات المسلحة أو حتى ضباطهم القياديين، فالجميع مشغولون في المواقع والمواجهة. وبعد تدارس الموقف من كل جانب، ووضع الاحتمالات على ضوء إمكانات القوات الجمهورية، كان الاستشعار بالخطر في المنطقة الجنوبية والشرقية، وتم إبلاغ المواقع التي يتمركز فيها أفراد الكلية الحربية، وفرق الصاعقة والمظلات ولواء النصر للاستعداد لأية مفاجآت يقوم بها الأعداء في اتجاه مواقعهم في جبل (نقم) وجبل (براش)، ولابد من تحريك قوات إلى منطقة (دار سلم) وما جاورها، وبعد استطلاع قوات الملكية يتم احتلال مواقع مواجهة لها. وتم إبلاغ كل المواقع للاستعداد الكامل لردّ أي هجوم مهما كان.

ولم يكن أمام القيادة في ذلك الوقت إلَّا أن تجمع كل من تواجد من ضباط وجنود في الأمن وفي مقدمتهم المقدم محمد الشامي والمقدم علي الفقي، وكان الشيخ عبد الخالق الطلوع متواجداً في صنعاء مع جماعة من الجيش الشعبي (خولان)، ومن القوات المسلحة المقدم عبود مهدي مع مجموعة من جنوده، وتم التحرك. . مع شروق الشمس في طابور من السيارات المسلحة والحرس يتقدمه الفريق حسن العمري والمقدم يحيى المتوكل باتجاه (دار السلم) مروراً بالتبب الواقعة على سفح جبل (نقم) حيث ترابط فرقة من المدفعية بقيادة المقدم أحمد السماوي. كانت عملية التقدم تلك قد تمت بعد دراسة دقيقة، وكل المؤشرات لدى القادة كانت تنبيء بأن تلك الحملة تُقْدِمُ على عملية انتحارية، ولكن لابدَّ منها. وعلى مقربة من المنطقة واجهت القوات الجمهورية وابلاً من الرصاص والقذائف من عدة اتجاهات، وهو ما جعلها تنتشر خلف تبب للتحصن، ورغم رد القوات الجمهورية بشكل عشوائي على مصادر إطلاق النار والقذائف إلَّا أنها لم تكن قادرة على تحديد مصادرها من جرّاء كثافتها، ومع ذلك وبعد وقت قصير أدخل الملكيون مدافعهم في المعركة من تبا

النهدين، ومع اشتداد المعركة اضطر الفريق حسن العمري للعودة بعد أن كاد يلقى حتفه، فخلال نصف ساعة فقط، استشهد عشرات، وأصيب المقدم محمد الشامي بإصابة بالغة، وكذا المقدم علي العتمي، والمقدم مهدي عبود، وأشعلت النيران بسيارتين مسلحتين، وما كان على تلك الحملة سوى الانسحاب.

كان ذلك الموقع يبعد عن المدينة ببضعة كيلومترات، ولذلك يعبتر خطأً خطراً يمكن قوات الملكيين من النفوذ، ورغم انسحاب بقية القوات حاملة جرحاها وشهداءها، شاعرة بالانكسار والقلق، لكنها لم تشعر بالهزيمة؛ إذ كان الانسحاب تراجعاً لمواصلة المعركة.. وفي الطريق مئات من أعضاء المقاومة الشعبية وجنود في طريقهم إلى ذلك الموقع. كان من بينهم وزيران هما د. محمد سعيد العطار، وأحمد عبده سعيد، ولم يعد ثمة ما يُفرِّق بين الوزير والفراش، أو مقاتل وضابط. كل من كان في صنعاء في ذلك الوقت جندي في أي موقع يتواجد فيه.

أضيف للعمل في مكتب القائد العام، المقدم إبراهيم الحمدي والمقدم محمد الإرياني، والأخير ترك منصبه كقائد عسكري لمحافظة تعز بعد أن عمل مع زملائه هناك على تلبية مطالب المقاومة الشعبية، فقد انضم مئات العمال، وخاصة عمال مؤسسة مشروع مياه تعز، والمؤسسة العامة للمياه والكهرباء، ومئات الموظفين والطلاب، والمثقفين، وتولى الضباط والجنود تدريب المقاومة التي انتشرت للحراسة، ومواجهة أي عمل عدواني على النظام الجمهوري، وهو ما أتاح للقيادة العسكرية نقل جنود وضباط القوات المسلحة والأمن لتعزيز المدافعين عن العاصمة بما في ذلك المجندون وخاصة المقاتلين من جبهة التحرير الذين كانوا يدربون في معسكر (الحوبان)، بعد إبعاد الجبهة القومية لجبهة التحرير بعد استقلال جنوب الوطن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م. وبعد عشرين يوماً من الحصار أوفد قائدا الصاعقة والمظلات مجموعة من أفضل العناصر لتتولى فرز العناصر الصالحة للوحدتين من مقاتلي جبهة التحرير، وتم إيصال المختارين إلى صنعاء عن طريق الجو.

رغم الحصار البري المطبق على العاصمة من كل الجهات، إلا أن القيادة العسكرية عملت على تعزيز قواتها المدافعة بنقل القوات المتواجدة في المحافظات. في ظل الفترة الأولى من الحصار، فترة الدفاع المستميت أمام الضغط العسكري للملكيين،كان اهتمام القيادة العسكرية الجمهورية بالمناطق المطلة على صنعاء كبيراً، مما جعل الفريق العمري يقود مجموعة من جنود الجيش والحرس باتجاه جبل (عيبان) وظفار حيث تمكن من الإشراف على ترتيب فرق التمركز، وبعد عودته إلى صنعاء، وفي اليوم الثاني تمكنت قوات الملكيين من

مهـاجمة القوات الجمهورية والاستيلاء على الموقعين، مما أصاب قيادة النظام الجمهوري بصدمة شديدة، ولمنع تسلل الملكيين إلى ضواحي صنعاء رابطت فرق من الجيش مع عدد من الجيش الشعبي بمعية الشيخ ابن الأحمر في منطقة (عطان). غير أن القوات الملكية تمكنت من احتلال الجبال المطلة على (القرية) وضلاع. ولخطورة المنطقة القريبة من صنعاء فقـد جهـزت القيادة العسكـرية قوة كونت من مئات من الحرس الجمهوري واستعانت بجماعات أربع من المشائخ هم علي بن علي القوسي، وأحمد الذهب، وصالح الرويشان، والجبري، وما أن وصلت تلك القوات الجمهورية منطقة شملان حتى بدأت المعركة مع القوات الملكية، إلا أن القوات الجمهورية تمكنت من اقتحام مواقع الملكيين في التفاف قام به فريق الحـرس الجمهوري مع سيارة مسلحة بقيادة المقدم يحيى المتوكل، غير أن ذلك الفـريق وقـع في حصـار الملكيين حتى تمت نجـدتهم حين اكتسحت القوات الجمهورية مرتفعات جبل ضلاع، بعد أن قدموا خسائر كبيرة في الأرواح وفي مقدمتهم الشيخ الوطني صالح الرويشان.

قذائف إلى القصر وبيت الشيخ تطارد القادة

كانت صنعاء تُضربُ بقذائف المدفعية من (بيت بوس)، والقذائف تتساقط بشكل عشوائي في الشوارع، والمؤسسات، ورغم الذعر إلا أن كل من كان في صنعاء.. يقاوم. فقد طالت القذائف البيوت والمساجد، كانت القذائف الصاروخية تخطف أرواح الناس فجأة، ومع ذلك فقد درب المرتزقة عناصر من الملكيين على تشغيل أجهزة لاسلكية تصحـح ضرب المدفعية على المؤسسات الهامة، وخاصة القيادة، والإذاعة، والكهرباء، والمصانع، ومواقع المعسكرات. لقد هدت قذيفة غرفة في القصر الجمهوري حيث كان رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الإرياني يزاول عمله فيها، فترك القصر على الفور إلى منزل الشيخ محمد علي عثمان، عضو المجلس الجمهوري في (بئر الخير)، وبعد ساعة فقط كان ذلك المنزل هدفاً لمدفعية الملكيين. وهو الأمر الذي جعل القيادة السياسية تتخذ قراراً بأن ينتقل القاضي عبد الرحمن الإرياني والشيخ محمد علي عثمان إلى خارج صنعاء والبقاء في الحديدة أو تعز تحاشياً لقتلهما مما قد يهز المعنويات لدى المدافعين.

ومع الغروب كانت محطة الكهرباء الوحيدة في صنعاء تتعرض للضرب كي يسدل

الظلام على المدينة وهو ما يوصل رسالة إلى كل منزل تنيره الكهرباء (من أن الملكيين قادمون لا محالة). وفي كل مرة كان عمال الكهرباء الذين يعيشون في حالة استنفار مستمر يصلحون ما عطب في محطتهم لينيروا المدينة من جديد ليثبتوا أن ظلام المحاصرين لن يطفىء إرادة الإنسان وصموده.

الجبهة التي عجز الأعداء عن إسكاتها

تظل ذاكرة الوطنيين الذين عاشوا أياماً صعبة لوقائع حدثت لهم أو صادفتهم مصدراً حياً، فحياة كل مدافع عن الثورة والجمهورية في تلك الأيام شكلت جزءاً من الملحمة الثورية الرائعة. كان المرتزقة الأجانب قد جمعوا كل المعلومات عن المدينة وحددوا المواقع العسكرية والمدنية الهامة، وكان موقع الإذاعة من أولويات تلك المواقع التي وضعت في مخطط القوات الملكية لتدميرها وإسكات صوتها، مما يعني ذلك إحداث حالة من هز الثقة في النفوس، وبما سيترتب عليه من فهم أن النظام الجمهوري قد انتهى، ولتظل إذاعة الملكيين هي المسيطرة على الرأي العام.

ولكن كيف يكون لهم ذلك؟

كان الرد على تلك الخطة قد بدأ مع أول طلقة مدفع يصوبها الملكيون على مبنى الإذاعة، لقد أدرك العاملون أن الإذاعة هي الصوت الذي يربط الشعب بكامله بالثورة ونظامها الجمهوري. وكان عليهم التصدي لكل ما من شأنه الإضرار باستمرارها، وإحباط خطط الأعداء.

كان محمد عبده نعمان وزيراً للإعلام، والأستاذ عبد الله حمران مديراً للإذاعة، واقتضت السياسية الإعلامية وقتها دحض الإعلام المعادي، فقد كان للملكيين إذاعة مسموعة، ويعزز إعلامهم إذاعات البلدان التي تساندهم، يومها كان الإعلام الملكي قد فقد إذاعة واحدة هي إذاعة عدن التي كرسها البريطانيون لدعم الملكيين. في أواخر نوفمبر كان الثوار قد سيطروا على الإذاعة بعد إسقاط سلطة السلاطين والأمراء والمشائخ العملاء ولم يعد لبريطانيا إلا الرحيل، وبذلك كان الجنوب يتحول إلى قاعدة للقوى الجمهورية التي تخوض معارك فك الحصار عن صنعاء. وبجانب التصدي للإعلام المعادي كانت المهام تقتضي الرد على الشائعات وفضح العملاء، وإدارة معركة لا تقل أهمية عن المعارك

المسلحة، فقد كانت إذاعة صنعاء تشكل الصلة الوحيدة مع العالم الخارجي والتي تنقل الأخبار إلى العالم مؤكدة استمرار الجمهورية، وخاصة بعد أن تناقلت وكالات الأنباء والإذاعات العربية والغربية بما في ذلك موسكو أن صنعاء على وشك السقوط، وأن النظام الجمهوري في مهب الريح، بل لقد ترددت الأنباء معلنة سقوط صنعاء، وكأنه أمر مؤكد، أو على وشك الحدوث، فما الذي حدث فعلاً؟

حين انهالت القذائف على صنعاء دبّ في القلوب الهلع والرعب في البداية، ولكن سرعان ما تحول إلى تحد، واندفاع للتصدي والصمود، وسرعان ما استوعب رجال الإعلام خطة القوى الملكية، وكان القرار أن تعلن إذاعة صنعاء أنها تذيع من صنعاء وتعز احتياطياً في حالة ضرب الإذاعة في صنعاء.

كان ذلك القرار حكيماً، وتجند المذيعون والصحفيون والمهندسون والإداريون كلياً للعمل في الإذاعة، وتدرب من رغب من المقاومة الشعبية، وكانت المشاركة في الحراسة جزءاً من الوقاية. كان العمل يجري رغم دوي القذائف التي كانت تقع قرب الإذاعة، عدة قذائف يومياً، وكان الجنود من مذيعين، وكتاب الأخبار والبرامج والفنيين والإداريين يعملون كفريق واحد يجتمعون صباحاً برئاسة مديرهم عبد الله حمران ويوزعون المهام بعد التشاور. لم يعد ثمة من خارطة إذاعية ثابتة، فكل شيء يخضع للمتغيرات، . وليس ثمة من ينتظر مقابلاً لعمل إضافي أو مكافأة. كان الجميع يعملون بتفان وتضحية، وحين اشتد سقوط القذائف على الإذاعة من جبل عيبان، اتخذ قرار وضع المحاجي التي رصفت جداراً من (الجواني) المملوءة بالرمل، وتمت الاستعانة بقيادة المقاومة الشعبية التي دفعت بثلاث مئة مقاوم أنجزوا العمل مع العاملين بالإذاعة. وانتصبت المحاجي لتقي محطة الإرسال من أضرار الضرب المدفعي.

لم يكن العمل يقتصر في الإذاعة على العاملين، فقد كانت ملحمة الصمود فرقة واحدة، كان النقيب حمود زيد عيسى يذيع برنامج (صالح علي)، وهو برنامج شعبي صاغه حمود زيد عيسى إبداعاً مواكباً للأحداث ينفذ إلى المشاعر، وتولى عبد الصمد القليسي مع بعض زملائه من المقاومة الشعبية برنامج المقاومة الشعبية، وتولى نعمان محمد المسعودي مدير إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة برنامج صوت القوات المسلحة، وبجانب ذلك أسهم مع النقيب حمود زيد عيسى في تدريب العاملين في الإذاعة على استعمال السلاح، والذين شاركوا بجانب أعمالهم في حراسة الإذاعة.

كان الأسلوب الذي اتبعته الإذاعة هادئاً إلى حد إثارة غضب القوى المعادية للثورة،

وكان للفنانين دور إيصال الكلمة المعبرة، ليس من خلال الاغنية فحسب، بل لقد اتخذ الفنان علي الآنسي أسلوب الاتصال المباشر، وكان ينتقل من موقع إلى موقع حاملاً (عوده) يغني للمقاتلين الذين كانت معنوياتهم تتحول إلى اندفاع قتالي يرهب الأعداء.

(آنست ياحالي.. يا روحي الغالي) كانت أغنية محمد البصير، ومن كلمات الشاعر مطهر الإرياني (جمهورية من قرح يقرح) تردد باستمرار إلى حد أنها قرحت قلوب الملكيين غيظاً..

كم ليل مثل الغراب أسفعْ
على سمانا بنى أوكاره
وسد عن سمانا المطلعْ
وفي الهلال أنشب أظفاره
وأعور عيون النجوم أجمعْ
نقر ضياها بمنقاره
لكن.. ويا خيبة المطمعْ
ما شد ما خابت اسفاره
فجر اليمن في السّماء شعشعْ
والليل وأهله طوى استاره

لم يكن الإعلام الجمهوري يقتصر على الإذاعة فحسب، فالقوات المسلحة نشطت إلى الحد الأقصى في إدارة الشؤون العامة، لما للتوجيه المعنوي من صلة مباشرة بالوحدات العسكرية باعتباره وسيلة للتعبئة الدافعة لمعنويات الجنود ورفعها، وخاصة أثناء القتال. ولم يقتصر عمل الشؤون العامة أثناء حصار السبعين على القوات المسلحة، فقد ربطت بين مهامها تلك ومهام التعبئة الشعبية، من خلال الإذاعة المتنقلة على عربة، التي كانت تجوب شوارع العاصمة، ومكبرات الصوت تصدح بصوت عال بالأناشيد الحماسية: (اشهدي أيتها الدنيا)، (الله أكبر فوق كيد المعتدي) وغيرها، وخلال الأناشيد تذاع بلاغات عسكرية وإرشادات للمواطنين، ولم يكن دور العاملين في التوجيه المعنوي الذي أداره نعمان المسعودي في المدينة، فقد كان العمل الأساسي التواجد بين المقاتلين في المواقع يحملون السلاح بيد، وأجهزة الإعلام باليد الأخرى، حيث يقيمون المحاضرات ويذيعون

البـلاغـات العسكـرية، ويقيمون الحفلات مع الفنانين الذين تطوعوا للعمل في المواقع القتالية أمثال: علي الآنسي، وعبد الرحمن الآنسي، إضافة إلى إيصال إصدارات الشؤون العـامـة: مجلة (الجيش) والنشرات والمنشورات والصحف. ونتيجة لذلك الإقدام قدم العاملون اثنين من رفاقهما، حين سقط في ساحة المعارك شهيدان وهما أحمد سالم المعمري في موقع (خشم البكرة) وعبد الله علي بغده في (الجرداد) جنوب صنعاء.

كانت القوات المسلحة تخوض حربين، حرباً قتالية، وحرباً نفسية لمواجهة إعلام الأعداء، وإشاعة عامل الثقة ورفع المعنويات.

القوات النَّاجِدَة.. لكل المواقع

لم ترث الثورة من النظام الإمامي سوى عدد من الطائرات المروحية، وطائرات نقل اليوشن ١٤، سلمت للقيادة المصرية في وقت لم يكن فيه طيارون من أبنـاء اليمن. وفي الحديدة خلف النظام الإمامي سرباً من الطائرات استوردها الإمام من الاتحاد السوفييتي وركنت حتى دب فيهـا الصدأ، وأصبحت دون جدوى، لقد خشي النظام الإمامي من تدريب طيارين من أبناء اليمن خوفاً من وجود سلاح جوي قد ينقض على نظامه. وفي الوقت نفسه كان يريد مجاراة بريطانيا التي كانت تشن غاراتها بالقنابل على بعض مناطق الأطـراف المحـاذية للمنـاطق الواقعة تحت حمايتها عندما كان يشتد الخلاف بين النظام الإمـامي والإدارة الـبريطانية في عدن بسبب لجوء بعض الثـوار الـذين كانـوا يقـومـون بانتفاضات مسلحة بين فترة وأخرى، وخاصة خلال الخمسينات، ثم يفرون إلى شمال الوطن.

كما كانت الطائرات الحربية البريطانية تسقط المنشورات التي تنذر وتهدد، وتثير النزعة المذهبية كما هو حال السياسة البريطانية (فرق تسد).

ولم تكن مقاومة القوات الإمامية للطائرات البريطانية بطلقات الرصاص من بنادقهم تجدي نفعاً، أيامها كانت المعارضة الوطنية تنسب بيتاً من الشعر على لسان الإمام أحمد يقول:

باللحـا باللحـا نبيـد قواهم   وبـالمسـاويك نسقط الطائراتِ

كان بيت الشعر هذا تردده المعارضة كتعبير لمقاومة الإمام للاستعمار البريطاني الذي يحتل جزءاً من الوطن، وجعل من عدن قاعدة عسكرية برية وبحرية وجوية، ومع ذلك يزاول اعتداءاته على الجزء الذي يحكمه النظام الإمامي دون مقاومة. ورغم ذلك لم يقدم الإمام أحمد على بناء جيش حديث يحمي نظامه الممتد على شمال الوطن.

ورغم أنه حصل على سرب من الطائرات من الاتحاد السوفييتي إلا أنه أقلع عن تدريب الطيارين على قيادتها خوفاً من أن ينشروا المنشورات ضده أو ينقضون عليه من السماء، حينها لن يستطيع بمسواكه إسقاطها.

حتى نوفمبر ١٩٦٧م كان السلاح الجوي المصري بطائراته وطياريه ومهندسيه هو القوة الحامية لتحركات القوات العسكرية في مواجهة اندفاعات فلول الملكية القادمة من الحدود السعودية في محاولتها المتكررة إيجاد مناطق تمكنها من الثبات عليها، لتكون واقع الشرعية لإثبات وجودها.

عادت القوات المسلحة المصرية وعادت القوات الجوية معها إلى مصر آخذة الطائرات والمعدات والبشر، وهو السلاح الذي كان يرعب فلول الملكية ويتعقبهم، لذلك لم يكن مستغرباً أن يترقب العالم سقوط الجمهورية العربية اليمنية ليسجل التاريخ أن جمهورية ارتفعت رايتها في صنعاء لمدة خمس سنوات وشهرين تداعت لمجرد خروج حماتها القوات المصرية، وأن الشعب الذي اختار ذلك النظام هده ولم يترك لنفسه فرصة الاحتفاء بذكراه السادسة.

بينما كان ذلك التوقع ينتشر بشكل درامي، كانت هناك طلائع من الشباب اليمني التي أنهت تدريبها في الاتحاد السوفييتي، بموجب اتفاق الصداقة والتعاون الذي وقعه الرئيس عبد الله السلال أثناء زيارته لموسكو في مارس ١٩٦٤م.

في أغسطس ١٩٦٦م استقبلت صنعاء الدفعة الأولى من الطيارين والمهندسين والملاحين [١٠] الذين تم اختيارهم من بين المقاتلين في الحرس الوطني وفي القوات المتطوعة التي تشكلت بعد قيام الثورة مباشرة. لكن هؤلاء لم يجدوا السبيل للعمل في السلاح الجوي باعتبار أن القوات الجوية تابعة للقيادة المصرية وليس للقيادة اليمنية أية سلطة عليها، فقد كان الطيارون المصريون ينوبون عنهم دفاعاً عن الجمهورية. ومع بداية رحيل القوات المصرية عرف هؤلاء طريقهم إلى المطارات، والتي كانت حتى تلك الحقبة من الزمن ممرات مرصوفة.

ولكن كيف يكـون لهم مزاولـة مهامهم في مطارات فارغة، ولكي يتم ذلك أوفد القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس مجلس الرئاسة، والفريق حسن العمري القائد العام لجنة من الطيارين والمهندسين للاتصال بالسفير السوفييتي، لبحث أهمية تشكيل السلاح الجـوي اليمني، وفق اتفـاقية الصداقة والتعاون، وكان السوفييت يخشون سقوط النظام الجمهوري ويرون أن صموده لن يتأتى إلا بوجود عوامل الدفاع عنه، وهو الأمر الذي تمت الاستجابة له وبوقت قصير.

وفي الوقت الذي كانت صنعاء تعيش حياة تجاذب بين بقاء النظام الجمهوري، أو قدوم النظام الملكي، أو الدولة الإسلامية، كان الاتحاد السوفييتي يقيم جسراً بين (أوديسا) وصنعاء والحديدة عن طريق الخرطوم لطائرات النقل الأنتينوف التي تقل طائرات ميغ ١٧ المقاتلة، وتولى المهندسون السوفييت يعاونهم المهندسون اليمنيون تركيبها وتجهيزها، وتولى الخـبراء المدربون السوفييت تجريبها وتدريب الطيارين اليمنيين، فقد كان لابد من دورة إنعـاشية بمرافقة طيار سوفييتي قبل انفرادهم بالطيران. وفي بداية الحصار كانت بعض المعارك تحتاج إلى تدخل السلاح الجوي، فكانت توجيهات الملحق العسكري السوفييتي للطيارين السوفييت بأن يتولوا تلبية تعليمات القيادة اليمنية للقيام بطلعات قتالية وأن يعتبروا موسكـو صنعـاء، وصنعـاء موسكـو، حتى يتمكن الـطيارون اليمنيون من إنهاء الدورة الإنعاشية فيتولون مهامهم القتالية، على أثر ذلك سقط قائد سرب الميغ السوفييتي في خولان أثناء قيامه بطلعة قتالية، بعدها كان عدد من الطيارين قد أنهوا الدورة الإنعاشية فانطلقوا إلى سماء اليمن يذودون عن نظامهم الجمهـوري بكـل شجاعة وإقدام. وهكذا شهدت المطارات حركة جديدة روادها طلائع شكلت النواة الأولى للقوات الجوية بقيادة نقيب طيار محمد شائف جار الله الذي عين قائداً للقوات الجوية.

وفي عدة أيام فقط تمكنت الصقور اليمنية من الطيارين المقاتلين من استعادة قدرتهم على الـطيران، وغطى السلاح الجوي اليمني ثغرة قتالية، فكان عاملاً حاسماً في انتصار القوات المقاتلة على الأرض، وكانت جبهة الجو القتالية تخوض المعارك في معظم الجهات على مدار ٢٤ ساعة.

لقد ضربت القوات الجوية معسكرات (البدر) ابن الإمام الذي يسقط الطائرات بالمساويك، ومواقع أعوانه في صعدة، وكانت الناجدة لنداء كل موقع قتالي.

تفاصيل مثيرة عن معارك الأزرقين

مع أواخر نوفمبر ١٩٦٧م تمكن الشيخ الغادر من شن هجوم على منطقة (ريمة حميد)، ولأن القوات الجمهورية لم تكن متكافئة، حقق نصراً مكنه من الاستمرار في التقدم حتى وصل إلى قرية (دار سلم)، على مشارف العاصمة صنعاء الجنوبية الشرقية، والتي تبعد عنها بحوالي ٨ كيلومرات. ومن هناك عمل على الاتصال ببعض مشائخ بني بهلول وسنحان وبلاد الروس، مما مكنه من إغراء أولئك البعض الذين عززوا قوات الملكية بقبائلهم وسمحوا له بالتحرك داخل مناطقهم؛ الأمر الذي مكنه من السيطرة على جبل (يسلح) المرتفع الهام، وبسيطرته على تلك المناطق تم قطع طريق صنعاء - تعز، وعلى إثره تم احتلال (سواد حزيز) وبعض المرتفعات الجنوبية الغربية المطلة على صنعاء.

تزامل ذلك الهجوم بهجوم آخر قاده الفريق قاسم منصر من جهة (بني حشيش) شمال شرقي العاصمة صنعاء، تمكن على إثره من احتلال (جبل الطويل) و(ذباب) وبعض المرتفعات المطلة على الشمال الشرقي للعاصمة.

وكان اللواء الملكي (شرده) قد تولى السيطرة على المرتفعات الهامة والمسيطرة على جبل (النبي شعيب) والمشرفة على طريق الحديدة - صنعاء.

وفي الجهة الشمالية تم للملكيين بقيادة محمد بن إبراهيم احتلال جبل (الصمغ) المطل على مطار الرحبة، ومرتفعات همدان و(جبل الحمراء) حتى قرب منطقة الأزرقين.

ولمواجهة تلك الهجمة، أقدمت قيادة القوات المسلحة للجمهورية على توزيع القوات المتواجدة في صنعاء إلى مواقع المواجهة مشكلة حزاماً دفاعياً لصد تقدم القوات الملكية باتجاه المدينة صنعاء.

وباتجاه الأزرقين تم فرز قوة بقيادة أحمد عبد الوهاب الآنسي ينوبه الملازم أحمد علي حسين قوامها: دبابتان (تي ٣٤)، ودبابتان مدافع اقتحام، وعربتان مدرعتان (٤١/٤)، ورشاشان متوسطان، ورشاش ثقيل (١٢ر٧)، ومدافع هاون (٨٢ ملم). وكان قوام القوة البشرية مكون من (٣٠) جندياً وضابطاً وصف ضابط وما يقارب (٧٠) من أفراد المقاومة الشعبية من طلبة الثانوية العامة والإعدادية والعمال والمثقفين وفي طليعة الطلبة أحمد حسن، وعلي محمد زيد، وحميد الصاحب، ومحمد مصلح الحديد، ومن طليعة العمال أحمد محمد الجهراني، ومن المثقفين محمد عبد الدائم السادة، وكان سلاح الجنود والمقاومة بنادق

(جرمل) و(بلغاري) و(تشيكي)، ونصف آلي . كانت فصائل المقاومة الشعبية تحت إمرة قيادة الموقع، رغم تردد ثلاثة من قيادة المقاومة: عمر الجاوي، ومالك الإرياني، وعلي مهدي الشنواح على موقع الأزرقين لتفقد زملائهم.

واجهت قيادة الأزرقين في بداية الأمر مشكلة تحايل قيادة موقع (تبة الحاوري) الجمهوري والمجاور لموقع الأزرقين. والذي تولى قيادته ثلاثة ضباط من أبناء قرية (الحاوري) هم النقيب أحمد حسن الحاوري، والنقيب محمد أحمد الفقيه، والملازم عبد الكريم الحاوري، وكان يتم تزويدهم بالذخيرة من موقع الأزرقين، غير أن إغراء الجانب الملكي دفعهم إلى الانضمام إليه. واكتشف أمرهم حين كاد النقيب الآنسي ونائبه أحمد علي جسين، أن يقعا في الأسر، وهكذا تحول ذلك الموقع إلى أخطر موقع ملكي يهدد القوات الجمهورية.

ولم يكن مثل ذلك الأمر بغريب، فإن انزلاق ثلة إلى أحضان الخيانة ربما لتقديرهم بانتصار الجانب الملكي لكثرة عددهم وعتادهم العسكري وغدق إمكاناتهم المادية دون أن يحسبوا القدرة المستميتة التي تتجلى في إرادة القوات الجمهورية.

كان ذلك في بداية يناير ١٩٦٨م وفي أوج المعارك.

ليكن.. كانت إحدى الدبابات في موقع الأزرقين بدون واقٍ يحفظ مكنتها (الموتور) مما يشكل صعوبة كبيرة في استخدام مدفع الدبابة بدونه، ولم يكن ممكناً الحصول عليه من سلاح المدرعات، وكان قائد الأزرقين النقيب الآنسي، على علم بأن في منطقة بني حشيش (ذباب) عدد من الدبابات قد أحرقت وعطبت أثناء معارك دارت بين قوات الجانب الملكي والقوات الجمهورية كانت نتيجتها اندحار القوات الجمهورية، فطرأت فكرة لدى النقيب الآنسي بأن يداهم المنطقة لسحب واق صالح للاستعمال وقطع غيار إن أمكن، رغم معرفته أن المنطقة تحت سيطرة الجانب الملكي وأنها مقر قيادة الفريق قاسم منصر، إلا أنه أقدم على العملية مع نائبه وثلة من الجنود وساروا في المغامرة الخطيرة قاطعين منطقة (خشم البكرة) الموقع الجمهوري الذي يتولى قيادته الملازم أحمد علي إسماعيل الذي زوده بفردين من قواته لهم خبرة بالمنطقة أحدهما الرقيب أحمد عبده علي، ووصل القائد الآنسي مع فريقه وتمكن الفنيون من انتزاع (واق) وبغض من قطع الغيار. وأثناء العودة أنبأ مواطن الفريق أن الجانب الملكي قد قطع عليهم طريق العودة، كان ذلك في ٩ يناير ١٩٦٨م، ولم يكن أمام ذلك الفريق سوى العودة من الطريق التي أتوا منها، فالطريق الآخر يؤدي بهم إلى التوغل تجاه مناطق يسيطر عليها العدو، وكان ما نبه إليه ذلك المواطن صحيحاً، فقد وقع الفريق

في كمين محكم مكن الجانب الملكي من وضعهم في حالة تعجزهم عن الدفاع، وكان الأسر هو المصير الذي أحضرهم أمام القائد الملكي قاسم منصر، كان الملكيون أثناء الحصار لا يتورعون تجاه من يقع في أيديهم، فالإعدام مصيره دون تردد.

كان القائد الملكي يعرف الآنسي من خلال معارك (ذباب) وحين سأله ما أتى بك؟ ردّ عليه «نحن أسرى افعل ما تريد». ثم سأل الرقيب المدفعي أحمد عبده علي قائلاً: وأنت لا زلت تقصف مواقعنا حتى يوم أمس، (سأقتلك). رد عليه: «أنا بيدك أسير ومجرد من السلاح ويمكن أن تقتلني امرأة، ولكن إذا كنت شجاعاً اطلقني وواجهني من موقعي». لقد أثار كلام الرقيب المدفعي الفريق قاسم منصر، ولكي يثبت شجاعته أمام الحاضرين أطلق سراحه ومكّنه من سلاحه الشخصي وتركه يغادر المنطقة ليعود إلى موقعه.

أما الآخرون فقد تدخلت معجزة لم يتوقعها أحد حين تصدر الموقف العقيد الوطني حمود المعافي عامل بني حشيش من قبل السلطة في صنعاء قبل احتلال الجانب الملكي للمنطقة، وكان يعرف النقيب الآنسي جيداً ومعجباً بشجاعته. قال للفريق قاسم منصر لا داعي لأسر هؤلاء، فقد قدموا ضيوفاً عليّ، وكان للعقيد المعافي علاقة مع قاسم منصر الذي استجاب إلى كلامه، فأمر بإطلاق سراح الفريق وتسليم أسلحتهم. كان ذلك مع نهاية النهار بعد أن حاول إقناع النقيب الآنسي وفريقه بالعمل معه أو التنسيق. غير أنه رفض رفضاً قاطعاً واكتفى بتعهد بعدم منازلة الجانب الملكي من أي مكان، وأخلي سبيلهم.

كان الفريق قاسم منصر يتحدث وكله ثقة من أنه على وشك الدخول إلى صنعاء، وقال وقت اخلاء سبيلهم: «وغداً نلتقي في صنعاء بعد يومين أو ثلاثة أيام».

كان نبل العقيد حمود المعافي قد نجّا القائد الآنسي وفريقه من الموت المحقق، لكن القوات في المواقع الجمهورية المجابهة لم تفهم ذلك، فأخذت تطلق النار عليهم أثناء عودتهم إلى موقعهم بالرغم من أنهم قاموا بمحادثتهم من الجهاز اللاسلكي الذي كان بحوزتهم. لقد كان البعض يعتقد أن ذلك الفريق قد انحرف عن مبادئه، وأن ذهابهم إلى الجانب الملكي وعودتهم بهذه السهولة يدل على شيء ما، وأنهم بلا شك قد تسلموا ما قدم لهم من مال، إذ لا زالت واقعة قيادة موقع (الحاوري) ماثلة في أذهان قوات المواقع الجمهورية، كما اعتقد البعض أنهم عناصر ملكية، وكان الرد عند وصولهم إلى مواقع الجمهورية الواقعة في طريقهم هو شرحهم لحقيقة ما حدث فتحول الموقف إلى الاحتضان الحميم المعبر عن الحب الذي كان يسود القوات المقاتلة، ثم الاستماع إلى حكاية مغامرتهم، وتوجت تلك المغامرة

بفرحة أفراد موقع الأزرقين حين وصولهم، لقد محت الفرحة عودتهم بسلام قلق الانتظار وتجهم الحياة القتالية.

كان البلاغ لدى القيادة في صنعاء أن مدرعة من مطار الرحبة اتجهت إلى (بني حشيش)، وأكد المقدم محمد عبد الخالق قائد سلاح المدرعات وقتها أنه لا توجد مدرعة ٤×٤ في مطار الرحبة، وأن ذلك النوع من المدرعات موجود في الأزرقين.

في اليوم الثاني كان على قائد الأزرقين ونائبه الانتقال إلى صنعاء لتوضيح ملابسات الحادث للقيادة العامة، وأول من قابلهما النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس الأركان الذي كان ممتلئاً غضباً وتساوره الشكوك في إخلاصهما. كان قد تلقى أمراً من القائد العام باحتجازهما، رغم ثقة رئيس الأركان بزميل الدراسة العسكرية النقيب الآنسي الذي طالب بمقابلة القائد العام، ورتب رئيس الأركان ذلك بحضور قائد سلاح المدرعات، لتوضيح ملابسات الموقف، مع وصول مندوبين عن الموقع للبحث عن قائديها وخشيتهم أن يكونا قد تعرضا لسوء بسبب تأخرهما عن العودة، وكان جنود الموقع قد قرروا ترك الموقع والانسحاب في حالة عدم عودتها. ثم تم اللقاء وتحول الموقف مع القائد العام إلى حالة من المزاح والمداعبة.

سأل العمري: كيف وجدتم الفريق قاسم منصر؟

وكان الرد.. «فريق أكبر منك أيش ما تحسب إلا أنت فريق وحدك».

قال العمري: «الآن وبعد أن اطلعتم على مواقع الجانب الملكي أريد أن أسمع ما يسر، عودا إلى قواتكما، عليكما إفشال حلم الفريق منصر من الدخول إلى صنعاء كما قال لكم».

وعادت المياه إلى مجاريها.. ولكنها تدفقت ساخنة في الأزرقين.

فقد خاض موقع (الأزرقين) معارك بطولية انكسر فيها تارة، وتقدم منتصراً تارة أخرى، وفي إحدى المعارك المتقدمة وقع نائب قائد (الأزرقين) الملازم أحمد علي حسين مع فريق من قواته ودبابتين، في كمين ملكي، غير أن المواقع الجمهورية كانت تهب لنجدة من يحتاج إلى النجدة دون الانتظار للأوامر، وذلك ما فعله علي عبد الله صالح الذي هب إلى نجدة قوات الأزرقين. فقد كان في مرتفع يشاهد المعركة المحتدمة، حينها تقدم الملازم علي عبد الله صالح بدبابته لضرب موقع الملكيين مما مكن الملازم علي حسين وزملاءه من إخراج دبابتهم إلى موقع التخلص من الحصار، وصد القوات الملكية. وحين عاد إلى موقعه وروى لرفاقه قصة نجاتهم أدركوا أنهم ليسوا الوحيدين في مواجهة الأعداء.

لقد صمد موقع الأزرقين حتى نهاية الحصار، لكنه فقد قائده الشجاع النقيب أحمد عبد الوهاب الآنسي.

المقاومة الشعبية تجربة جبهوية رائدة

لا يمكن لكل متحدث أو كاتب عن ملحمة السبعين إلا أن يورد ذكر المقاومة الشعبية مهما كان اتجاه ذلك المتحدث أو الكاتب الذي شارك أو عايش أحداث معارك الصمود السبعينية.

لقد تناول الهدف الثالث لثورة السادس والعشرين من سبتمبر مجال العمل السياسي الشعبي في إطار العمل الداخلي (بتأطير جماهير الشعب في تنظيم شعبي موحد يشارك في عملية البناء الثوري، يمكنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة يمنعها من الانحراف عن أهداف الثورة). وكفل أول دستور مؤقت صدر بعد الثورة الحريات العامة في حدود القانون، وبعد ثلاثة أشهر من قيام الثورة شكل العمال في مدينة تعز أول تنظيم نقابي علني، بعد أن كانوا يمارسون نشاطهم بطريقة سرية قبل الثورة.

والمعروف أن العمل التنظيمي شكل أحد أهم عوامل نجاح الثورة، فقد، كان للضباط الأحرار تنظيمهم واتصالاتهم رغم أن بعضهم كانوا أعضاء في حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وتشديداً لسرية ذلك التنظيم العسكري تخلى وابتعد الضباط الذين كانوا منضمين في إطار حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي. ومن البديهي أن تكون تجربتهم وخحبرتهم التنظيمية قد أثرت على حياة تنظيمهم العسكري، تنظيم الضباط الأحرار.

وبعد الثورة لم يواصل تنظيم الضباط الأحرار نشاطه السياسي الحزبي نتيجة لانشغال رجاله المباشر منذ اليوم الثاني للثورة في مطاردة الإمام البدر الذي تمكن من الفرار بعد أن تداعت قدرته على صدّ الثورة. ونتيجة للعداء التآمري الذي واجهته الثورة كان الدفاع عن الثورة وإرساء جذورها من أوليات مهامهم الكفاحية، كما وأن الوجود المصري العسكري الداعم للثورة أثر كثيراً على الضباط الأحرار في عدم استمرار تنظيمهم، ربما تجاوباً مع موقف السياسة المصرية التي دخلت في عداء مع حزب البعث العربي الاشتراكي بعد الحركة الانفصالية عام ١٩٦١م والتي تزعمها حزب البعث، وأدت إلى انفصال سوريا عن مصر

بعد أن تمت وحدة البلدين وشكلت نواة للوحدة العربية الشاملة.

بعـد قيام الثـورة استمر العمل الحزبي للبعث، وحركة القوميين العرب، وتوسع تنظيمهما بين الأوساط العسكرية والمدنية، وكان التوسع البعثي يسير ببطء وحذر بسبب الحالة العدائية التي يواجهها من قبل السياسة الناصرية التي دعت إلى تشكيل تنظيم شعبي واحد هو الاتحاد الاشتراكي العربي وقادت حملة قاسية ضد الحزبية، وخاصة ضد حزب البعث، بينما سنحت الفرصة لحركة القوميين العرب بالتوسع بسبب رضى سياسة الرئيس عبـد الناصر عليها، وخاصة بعد أن نجحت في تشكيل (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن) بعـد حوار مع القـوى الوطنية الأخرى، على أساس تبني الكفاح المسلح أسلوباً للنضال لتحرير جنوب الوطن اليمني، وأتاح لها رفض القوى الوطنية الأخرى لنهج الكفاح المسلح الانفراد في قيادة النضال المسلح ليشكل فرع تنظيم حركة القوميين العرب في جنوب اليمن العمود الفقري القائد للجبهة القومية، رغم أنه أعلن حل نفسه. وفي الوقت ذاته استمر فرع شمال الوطن في نشاطه التنظيمي الذي ظل يزاوله بسرية متخذاً شكل العلنية من خلال الاتصالات السياسية، كما هو حال حزب البعث. وخلال الفترة منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢م وحتى فترة ملحمة السبعين لم يتعرض العمل الحزبي إلى الخطر، ولكن ذلك لا يعني أن أفراداً من القائمين به لم يتعرضوا للسجون والمضايقة والإبعاد، وخاصة العناصر البارزة، وحين تهيأت الفرصة لحزب البعث في المشاركة بحماس في حركة ٥ نوفمبر، تعرض صف واسع من أعضاء حركة القوميين العرب، والعناصر الناصرية المؤيدة للرئيس عبد الله السـلال الـذي استهدفه الانقلاب إلى الاعتقال، غير أن خطورة الزحف الملكي باتجاه صنعاء أجبر حكام ٥ نوفمبر على إطلاق سراحهم، وحتى ذلك الوقت لم يكن للإخوان المسلمين أي تأثير يذكر، أو أية مشاركة في الثورة أو في العمل الوطني منذ انتفاضة عام ١٩٤٨م، ضد الإمام يحيى، وبعد أن كانوا قد نجحوا في تحقيق موقع لهم فيها من خلال تأثيرهم على الطلبة الذين درسوا في مصر في الأربعينات في الأزهر ودار العلوم، وفرغت حركة الإخوان المسلمين الفضيل الورتلاني، والدكتور أحمد فخري للنشاط بين الوطنيين اليمنيين، وبعـد عودة محمـد محمود الزبيري من مصر إلى اليمن حمل معه برنامج (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، ولعب الورتلاني دوراً في ثورة عام ١٩٤٨م في اليمن، وعين مستشار الدولة العام بعد قيامها. لكن سلطة الأحرار تلك لم تدم سوى ثلاثة أسابيع حين استعاد ولي العهد أحمد السلطة وأعاد النظام الإمامي وأصبح إماماً. لقد اتخذ الإمام الجديد موقفاً عدائياً من حركة الإخوان المسلمين التي تدهورت أوضاعها بعد اغتيال الإمام حسن

البنا، ولسبب موقفها العدائي من ثورة يوليو ١٩٥٢م، ومحاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر، ومنذ تلك الفترة وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر لم يعد لنشاطهم أي تأثير يذكر، إذ لم يكن بإمكانهم مواجهة النظام الإمامي ببرنامج سياسي ديني، بعد أن اقتضت مواجهة النظام الإمامي ببرنامج ومطالب وطنية وديمقراطية، وهو ما نهضت به أوساط الحركة الوطنية الحديثة، تمثلت في التنظيمات الحزبية الوطنية والقومية، كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، ومنظمة الضباط الأحرار والتيار الماركسي وكل القوى الوطنية الأخرى.

وخلال الفترة منذ قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م وحتى قيام ٥ نوفمبر اتخذ الإخوان المسلمون في اليمن وخارجها موقفاً شديد العداء للثورة والنظام الجمهوري، وكان متسقاً مع سياسة السعودية والملكيين الذين وجدوا دعماً مستمراً من السعودية والاستعمار البريطاني لإنهاء الثورة ونظامها الجمهوري. وخلال الصراع بين الجمهوريين المؤيدين للتسوية والرافضين لها احتمى الإخوان المسلمون خلف التيار الجمهوري المتذرع (بالذات اليمنية) في مواجهة الدعم المصري للثورة اليمنية بقصد إضعافها والانقضاض عليها. في تلك الأثناء تصدر الوطنيون من المثقفين (المبادرة) للدعوة إلى تشكيل المقاومة الشعبية[٦١] عندما استشعروا خطر الزحف الملكي القادم، وهو الأمر الذي قلل من حدة الصراع بين الفئات الحزبية أمام العدو الرئيسي الذي لا يفرق بين أحد من أعضاء هذا أو ذاك الحزب. ومع نهاية الأسبوع الثالث من أكتوبر ١٩٦٧م، وفي جو تعددت فيه مظاهر وأشكال التعبير المتقد للدفاع عن الثورة والجمهورية، والمطالبة بتسليح الجماهير، عقد اجتماع ضم صفاً كبيراً من الوطنيين من مختلف الطبقات والفئات الشعبية في مقر مجلس الشورى، وتم تكوين المقاومة الشعبية وانتخاب قيادة لها مكونة من ٩ اشخاص أبرزهم: عمر الجاوي، وأمين النزيلي، وعبد الله جباري، ومالك الإرياني، وعلي مهدي الشنواح، وعبد الجليل سلام، وسيف أحمد حيدر، ويحيى الشامي، وعبده علي عثمان.

لقد كان هدف المقاومة الشعبية تعزيز الدفاع عن الثورة ونظامها الجمهوري، ودعم القوات المسلحة وتأمين ظهرها وحفظ الأمن، ومكافحة التخريب المعنوي والسياسي، والمتسللين والمندسين. في البداية لم تكن المقاومة على صلة وثيقة بالقواعد، وكانت المبادرة الجماهيرية هي السائدة، فقد كان الحوار يجري بين أعضاء اللجنة التأسيسية للمقاومة، والتي لم تتفق على برنامج محدد في الجانب السياسي، بحكم التناقض بين بعض العناصر الحزبية في قيادة المقاومة، لذلك ساد روح من التململ بسبب الحوار الذي كان يدوم

ساعات حول قضايا تنظيمية بحتة، إلا أن اشتداد الخطر على النظام الجمهوري وتصاعد نفوذ الجانب الملكي أدى إلى استشعار تلك المخاطر والخوف على مستقبل النظام الوطني الجمهوري. لقد شكلت أوائل ديسمبر ١٩٦٧م بداية تجميد التعارضات بين فصائل الحركة الوطنية القومية، البعث، وحركة القوميين العرب، وتم تشكيل أو قيادة للمقاومة الشعبية من (٩) أشخاص من أعضاء حركة القوميين العرب، والبعث والعناصر المستقلة، وكان الاتحاد العام للعمال المنظمة الجماهيرية الوحيدة التي كانت قد تشكلت وكان لها ممثلها النقابي عبده سلام.

وفي بداية المبادرة لتشكيل المقاومة والتي اتخذت، جهوداً متعددة وبعد مظاهرة شعبية تطالب بالتسلح، تم تسليح المقاومة وتدريبها بشكل غير منظم، كما وأن قيادة عسكرية للمقاومة تم تشكيلها من وحي رغبة بعض الضباط وموافقة العناصر القيادية في المقاومة من المدنيين. وتم في البداية تسليح (٢٢٠٠) من أعضاء المقاومة الشعبية دون تسجيل، لقد اتخذ التسليح عدة طرق، منها من قبل ضباط الأمن، ومنها عن طريق ضباط في القوات المسلحة. غير أن تلك المبادرات اتخذت أشكالاً منظمة بعد منتصف ديسمبر ١٩٦٧م، بعد أن وزعت المقاومة على مناطق العاصمة التي قسمت إلى ست مناطق، وانتقلت مجاميع من المقاومة التي تم تدريبها سريعاً إلى مواقع القتال، وخاصة موقع الأزرقين، وموقع (٣٢) في جبل نقم. ولتفادي تلك الوضعية التي يمكن أن تؤدي إلى تسليح عناصر قد تكون مدسوسة، وخاصة بعدما عُرف أن الجانب الملكي قد درب مجاميع من عملائه المرتزقة، وعادوا إلى العاصمة، ليقوموا بدور بث الإشاعات والأراجيف والتبشير بقدوم الملكيين، والقيام بأعمال تخريبية، بعد أن تم تدريب عدد منهم على تشغيل أجهزة لاسلكية للاتصال بمواقع الجانب الملكي المحيطة بالعاصمة لنقل أخبار ما يدور في صنعاء، وإستلام التعليمات الجديدة. . ومنها تصحيح ضرب المدفعية لقد استعد الجانب الملكي تماماً وأوجد له مجاميع من مؤيديه. لقد كان ذلك جزءاً من الخطة الشاملة لإسقاط صنعاء.

أوجد تشكيل قيادة المقاومة الشعبية نوعاً من العمل المنظم حين كانت الجماهير تتجاوب مع أي جهة تدعو إلى القتال وتقدم الأسلحة، وتعمل على تدريب الناس، وهو الأمر الذي وجدت فيه قيادة المقاومة نفسها مضطرة إلى ملاحقة المقاتلين من المتطوعين في المقاومة والذين انضموا إلى المواقع العسكرية دون علم القيادة لتقدم لها التموين الغذائي، رغم أن أغلب المنضمين كانوا يجدون تموينهم الغذائي مع زملائهم في الوحدات العسكرية، لقد كانت (الكدم) والشاهي الغذاء الرئيسي.

وبعد منتصف ديسمبر ١٩٦٧م، تمكنت القيادة من وضع بعض النظم الأساسية للمقاومة، فشكلت لجنة للدعاية والثقافة، ولجنة للتموين، وأصبح للمقاومة ركن خاص في إذاعة صنعاء، وأصدرت نشرة (المقاومة الشعبية) تحت شعار (الجمهورية أو الموت) تحمل علمي اليمن (علم الشمال وعلم الجنوب). وحتى نهاية ديسمبر استطاعت قيادة المقاومة من خلال الآلاف الذين انضموا إلى المقاومة من الطلاب، والعمال والعاملات، والموظفين وصغار التجار، استطاعت تنظيم نفسها، وتم تنظيم التسليح والتدريب، فقد كان التسليح يتم من خلال المؤسسات والدوائر التي يعمل فيها المتطوعون، وتم تسليح الطلبة من خلال اللجنة الطلابية، وخصص لمصنع الغزل والنسيج وضع خاص، إذ أوكل إلى النقيب عبد الباسط فضل مسؤولية قيادة المقاومة في مصنع الغزل والنسيج بالتعاون مع مسؤول المصنع عبد الله عامر.

وكان عمال وموظفو وعاملات المصنع اللاتي بلغ عددهن (٢٤٠٠) متطوعة يتدربن ويدافعن عن المصنع ويعملن في الوقت نفسه. كما تولى الملازم عبد الباري هاشم تدريب عمال الكهرباء.

ومع تصاعد دور المقاومة واتساعها، إذ لم تعد مقتصرة على صنعاء، فالرجعية الملكية بقواتها العسكرية المحاصرة لصنعاء كانت لها عناصر وفئات تساندها في المناطق الأخرى، ولمواجهة تلك القوى، ودعم الصمود البطولي في العاصمة، ورفد المقاومة والقوات المسلحة في صنعاء بالرجال، كان لابد من تشكيل المقاومة الشعبية حيث يمكن أن تتشكل، بعد أن تحددت أهداف المقاومة بشكل جلي وهي:

أولاً: حماية المدن بالتعاون مع أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وتمكين الجنود من الانتقال إلى العاصمة لرفد المواقع العسكرية.

ثانياً: للدفاع عن أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والنظام الجمهوري.

ثالثاً: كشف العناصر الرجعية والملكية ومحاربة العناصر المشبوهة، والانتهازية والجواسيس الذين يعملون ضد الثورة والنظام الوطني الجمهوري.

رابعاً: توعية الجماهير وتعبئتها عسكرياً وسياسياً لتكون قادرة على محاربة الأخطار والمؤامرات، التي تحاك ضد الجمهورية ومكاسب الثورة.

خامساً: محاربة الإشاعات المغرضة التي تستهدف إثارة البلبلة والمساس بالثورة والجمهورية.

سادساً: التصدي للنعرات الطائفية والعنصرية، والانفصالية، التي تهدف إلى تمزيق

قوى الثورة والجمهورية والوحدة الوطنية.

سابعاً: تأمين الطرقات العامة في المدن والقيام بالحراسة للمرافق العامة تدعيماً للأمن والجيش.

ثامناً: حماية القوى الوطنية من القوى المعادية للثورة والجمهورية.

ولم تأت أواخر ديسمبر ١٩٦٧م إلا وقد تشكلت فصائل المقاومة الشعبية في تعز، والحديدة، وإب، ورداع، والمحويت، ودمت، وحجة، وجبن، وعمران، والبيضاء ويريم.

لقد استمدت الجماهير قدرتها والتفافها حول الثورة والجمهورية من خلال الجو السياسي الذي أتاح للقوى الثورية حرية المبادرة والإقدام، وكان موقف ممثلي المقاومة الشعبية متميزاً في الاجتماع الموسع الذي عقد في الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٦٧م والذي ضم عدداً من رجال السلطة وقيادات الوحدات العسكرية، والمقاومة الشعبية، وحضره بعض المشائخ، وترأسه الفريق حسن العمري القائد العام ورئيس الوزراء. وكان الموضوع المطروح هو استعراض الوضع السياسي والعسكري، والخروج من الأزمة المستحكمة بالحصار المعادي للثورة والجمهورية، وإمكانية دعوة اللجنة الثلاثية[٦٢] المشكلة للمصالحة السياسية. وفي ذلك اللقاء أبدى ممثلو قيادة المقاومة وجهة نظر متصلبة، وطرحت رفض وصول اللجنة الثلاثية إلى صنعاء، واستمرار الصمود والدفاع عن الجمهورية حتى النصر، وساد الاجتماع وجهتا نظر: من يرى أنه لابد من التسوية، ومن يطرح أنه لابد من الصمود حتى النصر، وقدم ممثلو المقاومة مذكرة تحليلية للوضع وإمكانية الصمود، كما أشارت إلى الثغرات التي حدثت بقصد متعمد أو بغير قصد.

واستعرضت المذكرة المآثر البطولية لأبناء اليمن، والتي جاءت لإنهاض الروح المعنوية للأمة العربية، فبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م رد الشعب اليمني على الهزيمة بأن تمكن الثوار في عدن من الاستيلاء على مدينة (كريتر) رغم القوات البريطانية الضاربة التي تجعل من عدن قاعدة عسكرية لها. لقد تمكن الثوار من السيطرة على تلك المدينة التي كانت تعتبر من أعتى المعسكرات البريطانية.

لقد شكل استقلال جنوب اليمن قوة دافعة لصمود صنعاء مما أمن خلفية ثورية للصامدين في الحصار.

وقدمت المذكرة، وقائع بالأسماء والأرقام لمشاكل التموين، وتهريب الأسلحة والذخائر من صنعاء إلى بني حشيش، وخاصة ذخيرة مدافع الهاون، وواقعة ترك المدفعية

في موقع (نقم) بدون ذخيرة أو حراسة حتى كاد أن يسقط ذلك الموقع .

وقدمت المذكرة تصور المقاومة الشعبية لوضع الحلول الجادة لفك الحصار وحماية صنعاء.

كان الحاضرون ذلك الاجتماع الخطير في ٢٨ و٢٩ ديسمبر ١٩٦٧م خليطاً من الاتجاهات المتباينة، واتخذ الاجتماع في البداية سمة الرضوخ لشعار الدولة الإسلامية، وكان ممثلو القطاع العسكري ينقسمون إلى فريقين، بعض الضباط الكبار الذين شعروا بالعزلة بعد أن اشتد نفوذ الضباط الصغار الذين أقدموا بكل شجاعة على مواجهة العدوان المحاصر لصنعاء، وكان هدف بعض الضباط استعادة مكانتهم من خلال اشتراكهم بحكومة الأطراف المعنية (ذات القاعدة العريضة)، لذا كانت وجهة نظرهم مع وصول اللجنة الثلاثية إلى صنعاء، أما الضباط الصغار ذوو الخبرة المتواضعة في الجانب السياسي، فقد كانوا عمليين إلى درجة عدم فهمهم لما يدور ويجري من حولهم.

وكان موقف المقاومة الشعبية مدخلاً لهم كي يطرحوا وجهة نظرهم مع المقاومة، التي اشترطت في حالة وصول اللجنة أن تعلن قبل وصولها إلى صنعاء أنها لا تعترف إلا بالجمهورية، وأن مهامها لا صلة لها باتفاقية الخرطوم، وأن وصولها إلى صنعاء للاطلاع على التحرشات السعودية، ومن الطبيعي أن تكون تلك الشروط تعجيزية.

وفي خضم النقاش الساخن تبلور موقف صف واسع من الضباط الثوريين، وأعلنوا عن موقفهم بأنهم سيقاتلون حتى النهاية، ورفضهم الاستسلام للجنة والدولة الإسلامية. ورغم مغادرة النقيب هائل محمد سعيد الاجتماع لتلبية طلب النقيب طاهر الشهاري قائد اللواء العاشر لإمدادات سريعة للمعارك التي تدور في منطقة (عصر) بين القوات الجمهورية وقوات الجانب الملكي، إلا أن الاجتماع استمر، وكان القرار الذي اتخذ مستجيباً للموقف الرافض لوصول اللجنة إلى صنعاء، وتشكيل وفد للقاء اللجنة الثلاثية[٦٣] في بيروت، وطرح الموقف الجمهوري باستمرار الصمود.

لقد شكل ذلك الموقف تصاعد الإصرار على دحر العدوان، وأثبت صلابة الموقف السياسي للقوى الثورية، وقاد ذلك التحول بأن دفع إلى تصعيد دور المقاومة، وقامت جموع القبائل الجمهورية بعلميات جريئة في سحار محافظة (صعدة) وفي (رداع) حيث أقدمت تلك الجموع بقيادة عبد الله العامري على مهاجمة المرتزقة واستولت على أسلحتهم.

وفي صنعاء كان دور المقاومة الشعبية يشمل مهمات متعددة، فرق انتقلت إلى مواقع القتال جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة، وفرق تشكلت لحراسة الأحياء ومداخل المدينة،

وفرق تولت مهام تموين المواقع، والأخرى توزيع المواد التموينية على المواطنين.

لقد كانت المعركة التي لا يسمع دويها هي معركة تحصين الجبهة الداخلية، الجبهة الصعبة والتي واجهت تكاتفاً سرياً بين الفئة الرجعية الملكية التي كانت مهامها بث الشائعات والأراجيف وتكتل العناصر المؤيدة للملكية، وفي المقابل إثارة النعرات الطائفية، والمذهبية بقصد إثارة التفرقة وتمزيق الصف الوطني الجمهوري، كما اقتصرت مهام عدد من الخونة على القيام بتفجيرات لإثارة الرعب وهز معنويات سكان العاصمة صنعاء التي كان يبلغ تعداد سكانها مئة ألف نسمة تقريباً.

والحديث عن مهام الخونة الذين كانوا يعملون في الداخل ليس من نسج الخيال، فثمة حوادث وقعت وتم التأكد منها ونذكر بعضها هنا على سبيل التدليل.

- من الحوادث المعروفة أثناء اشتداد الحصار تعرض القصر الجمهوري الذي كان يسكن فيه القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري للضرب المدفعي، فأصابت قذيفة مدفعية الغرفة المجاورة لغرفة الرئيس، مما اضطره إلى الانتقال إلى منزل الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري في منطقة (بئر خيران). وبعد ساعة واحدة كان بيت الشيخ محمد علي عثمان هدف المدفعية الملكية، مما اضطرهما إلى الانتقال إلى منزل الفريق حسن العمري، وعلى إثر ذلك اتخذ قرار بأن يبتعد القاضي الإرياني والشيخ محمد علي عثمان عن صنعاء، وظل مقرهما متنقلاً بين تعز والحديدة.

- في الجامع الكبير حدثت مجزرة ذات يوم أثناء الحصار حيث ألقى رجل كان يعمل في بيع (المدر) في سوق الملح قنبلة بعد انتهاء المصلين من صلاتهم، قتل اثنين وجرح ثلاثة عشر من المصلين، كان إسماعيل الرقيحي واحداً من الجرحى، ولم يتمكن الجاني من الفرار فقد أصابته شظية، واعترف أن الأمير الملكي محمد بن الحسين غرّر به.

- ويحكي أحد الضباط الذين عملوا في إدارة أمن صنعاء، المقدم علي الواسعي إنه كان هناك اتصال بين العناصر العميلة باللواء الملكي قاسم منصر قائد المنطقة، وتتولى تلك العناصر جمع المعلومات لصالح الملكيين والاتصال ببعض التجار لجباية الأموال، حتى الكعك كان يصل إلى قاسم منصر بواسطتهم، وتولى بعض الشباب من المقاومة متابعة تلك العناصر، وفعلاً توصلوا إلى معرفة أسمائهم ومنازلهم.

- ذات يوم بينما كان المقدم علي الواسعي والمقدم إبراهيم الحمدي في وزارة الداخلية مستغرقين في عمل دؤوب داهمت امرأة من نساء صنعاء مكتبهما، إنها زوجة رجل يتعامل مع الملكيين، واندهش الضابطان حين بلغتهما أن زوجها لديه جهاز لاسلكي، وطلبت

عدم الإفصاح عن بلاغها، وحددت موقع الجهاز قائلة: «يخفي الجهاز في الدهليز حق البيت»، وحـددت زمن التشغيل، وتمت مداهمة المنزل، وقبض على الرجل وهو يشغل الجهاز، وصودر الجهاز فعلاً وظل في السجن أربع سنوات وأفرج عنه.

ـ تمكنت المقاومة من إلقاء القبض على العديد من الخونة، وأفشلت محاولة (التنصير) إشعال النار على أسقف المنازل إشارة إلى انتصارات الجانب الملكي.

لقـد كانت الجبهـة الداخلية الوطنية متماسكة يسودها العمل المشترك، أكان وفق تكليف أو مبادرات، لذلك تم الكشف عن العناصر المعادية، وتم التحفظ على العشرات منهم في السجون، ومع ذلك واجهت المقاومة صعوبات لا حدود لها من جراء خلافات كان بعضها يتصاعد إلى حد التوتر، ومنها:

ذات ليلة ضربت (الكهرباء) في العاصمة بقذيفة مدفعية وساد الظلام، وفي الوقت الذي هرع الفنيون من عمال الكهرباء لإصلاح العطب، وانتشرت المقاومة لتشديد الحراسة خاصة على الشوارع التجارية، فوجئت المقاومة بنزول جماعة من الجيش الشعبي من قبائل آل غنيم إلى الشوارع التجارية، ولأنه أمر لم يحدث من قبل، ولم تشعر المقاومة به للتنسيق، و كان الجانبان مسلحين ـ القبائل برشاشات آلي وقنابل، أما سلاح المقاومة فقد كان بنادق تشيكي، ليلتها كان الاقتتال وشيكاً حين طوقت المقاومة جموع الجيش الشعبي من القبائل، لكنه تم تفاديه بانسحابهم.

ومع تطور المقاومة واتساعها، أضيف تشكيل لجان جديدة للمالية ولجنة للعلاقات العـامـة والاتصـال بقيادات المقـاومـة الشعبية في المناطق الأخرى، والمنظمات الجماهيرية والسياسية العربية والدولية، وكذا التنسيق مع المقاومة الشعبية التي تشكلت في عدن جنوب الـوطن اليمني، حيث تشكلت منظمة للمقاومة الشعبية، تقودها لجنة عليا تولت تعبئة الجماهير اليمنية هناك، وجمع التبرعات، عينية وغير عينية، وأصدرت نشرة باسم المقاومة. وبعثت قيادة المقاومة لجنة من أعضائها إلى شمال الوطن كان على رأسها سالم صالح محمد، وعبد الرحمن محمد عمر حاملة معها المساعدات من مؤن وأغذية وبطانيات قدمتها مباشرة إلى وحدات القوات المسلحة، والمقاومة.

في خضـم الصراع المسلح بين القـوى الجمهورية والقوى المعادية لها، تجلت إرادة القوى الثورية الجديدة، إرادة شعب ثورة سبتمبر بأوج من التضحية والصمود المستميت. كانت تلك القـوى مؤمنـة بحتمية التطور، وتدرك أن تاريخ النضال الوطني قد اكتسب تجارب تراكمت عبر نضال الشعب اليمني، وأن الصورة المقيتة لانكسار ثورة ١٩٤٨م لا

يمكن أن تتكرر.

كل شيء من أجل الجمهورية وحمايتها، النصر أو الموت. لقد كانت المواقف البطولية للقوات المسلحة وقادتها من الضباط ذوي الرتب الصغيرة والكبيرة والمقاومة الشعبية مثار حقد لدى أولئك الذين تركوا مواقعهم، أكانوا من الضباط ذوي الرتب الكبيرة، أو المشائخ بعد اجتماع الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٦٧م، ومثار حقد وعداء القوى الرجعية في الوقت نفسه، والفئات الخائفة على مصالحها، ومقاولي الحروب. ومن وحي ذلك كانت المقاومة الشعبية مثار فخر واعتزاز الشعب اليمني، وتجربة وضع لها خصومها ألف حساب.. بما في ذلك السلطة.

ولم يكن قرار القائد العام للقوات المسلحة في ٧ ديسمبر ١٩٦٧م ببعيد عن مخاوف السلطة المستقبلية من تنظيم جماهيري يمتلك الحنكة السياسية والسلاح. لذلك أصدر قراره بتشكيل قيادة عسكرية للمقاومة الشعبية. والحقيقة أن أعضاء قيادة المقاومة الشعبية التي عينها الفريق حسن العمري بقيادة العميد غالب الشرعي من العناصر الوطنية التي لا يمكن الشك فيها، إنهم من أبطال الصمود، غير أن فحوى ذلك القرار كان الهدف منه إلحاق المقاومة بالقوات المسلحة، وإيجاد شرعية للقيادة العسكرية في التحكم بها، وإلغاء شرعية الصلاحيات للضباط الذين شكلوا القيادة العسكرية للمقاومة وفق رغبتهم وموافقة قيادة المقاومة الشعبية المنتخبة. لقد كاد ذلك القرار أن يوجد انقساماً في الجبهة الوطنية المتلاحمة شعباً وجيشاً، فقد دخلت قيادة المقاومة الشعبية المنتخبة في صراع مع القيادة السياسية التي تمثلت بالفريق حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء وعضو مجلس الرئاسة، وباعتباره رجل السلطة الأول الوحيد الذي يتخذ القرار في صنعاء في ظل ابتعاد رئيس المجلس الجمهوري القاضي الإرياني، وعضو المجلس الشيخ محمد علي عثمان عن ساحة المعركة. ورغم أن ذلك الإجراء لم يكن سبباً إلا أن قيادة المقاومة الشعبية اقتنعت على مضض بأن الهدف من القرار هو تنظيم الجانب العسكري، وأن شرعية القيادة المدنية قائمة ولم تمس.

ولكن في ١٢ فبراير ١٩٦٧م تخلى العميد غالب الشرعي قائد المقاومة الشعبية العسكري عن القيادة وقدم استقالته، بسبب التململ الذي حدث في صفوف المقاومة الشعبية. كما ترك بعض الملازمين المعينين للعمل في المقاومة الشعبية. وعلى إثر ذلك طالبت القيادة المدنية بأن توكل قيادة الجانب العسكري للمقاومة للملازم عبده قاسم لما يتميز به من شجاعة وجرأة وإخلاص. وكانت قيادته تواصلاً لدور المقاومة الذي شكل صفحة

ناصعة في معارك الأيام الأخيرة من فك الحصار، حتى تم الزحف مع القوات المسلحة وسيطرت القوات الجمهورية على أخطر المواقع التي احتلتها قوات الجانب الملكي، في (ارتل) و(بيت بوس)، حين فر الأعداء والمرتزقة تاركين معداتهم، وأسلحتهم الثقيلة. ورغم أن عدداً كبيراً من القوات المسلحة والمقاومة الشعبية قد سقطوا شهداء. إلا أن ١٢ فبراير ١٩٦٨م كان آخر يوم تعرضت له العاصمة للضرب المدفعي مع الانتصار الساحق لأبطال الصمود في السبعين.

الحصار.. والحصار الاقتصادي

ورث قادة ثورة سبتمبر وضعاً متخلفاً تنعدم فيه مؤسسات السلطة، أو مقومات الدولة. ومن ثم لم يكن الدعم المصري مقتصراً على الدعم العسكري بقدر ما شمل المجالات الفنية، والاقتصادية، والتربوية التي بدأها الثوار من الصفر. فبعد تسعة أيام من قيادة الثورة أصدرت حكومة الثورة عملة وطنية ورقية استبدالاً لعملة الريال الفضي (ماريا تريزا) وبعد ٩ أيام من ذلك القرار صدر قرار بإنشاء أول بنك وطني، وفي يناير ١٩٦٣م تم عقد اتفاق للتعاون الفني والثقافي مع مصر، التي قدمت بموجبه قرضاً طويل الأجل. وبجانب وصول الوحدات العسكرية، وصل العشرات من الخبراء في المجال الإداري والاقتصادي والتربوي، الذين ساعدوا إلى حد كبير في إنشاء مؤسسات الدولة الحديثة.

لقد كان الكفاح المرير يسير في اتجاه تأسيس النظام الجديد والبناء من جهة، والدفاع عن الثورة من جهة ثانية.

وبعد اتفاقية الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧م، بين مصر والمملكة السعودية؛ والتي قضت بانسحاب القوات المصرية من اليمن، ووقف المساعدات العسكرية المقدمة إلى اليمنيين، والقصد (الملكيين) بواسطة السعودية، التزمت مصر بالاتفاق من جهتها، بينما كان الجانب الآخر يعد إعداداً مكثفاً مع الملكيين من النواحي العسكرية والمالية. ولم يتوقف ذلك الإعداد عند هذا الحد، فقد كانت السعودية تدرك أن اقتصاد الجمهورية يعتمد إلى حد بعيد على الإمكانيات المحدودة التي كانت تقدمها مصر، إضافة إلى حوالات المغتربين العاملين في المملكة السعودية. وحتى بداية ١٩٦٧م كانت تلك الحوالات تصل عن طريق مكاتب شولق في السعودية، ومكاتب البنك اليمني للإنشاء والتعمير والمغتربين في عدن.

ومـع بداية الحصـار الاقتصادي اتخذت السعودية إجراءات لوقف التحويلات إلى شمال الوطن اليمني، فأغلقت مكاتب شولق. وفي نوفمبر ١٩٦٧م، ونتيجة لاضطراب الأوضاع في عدن توقف عمل المكاتب هناك، لقد كانت تلك المصادر، سواء التي كانت من مصر، أو من حوالات المغتربين في السعودية أو بقية البلدان تحفظ التوازن الاقتصادي إلى حد ما.

وجـاء الحصار العسكري في بداية ديسمبر ١٩٦٧م مقروناً بالحصار الاقتصادي، خاصة بعد انسحاب الخبراء والمدرسين والمؤسسات البنكية المصرية، ولم يبق سوى البنك اليمني للإنشاء والتعمير، ذلك ما أشار إليه الأستاذ علي لطف الثور الذي كان يعمل في البنك أثناء الحصار. «كان لمصر دور رئيسي بالنسبة للوضع المالي وموازنة الدولة من خلال الاتفاقيات التي كان آخرها اتفاقية التسوية المالية بين الجمهوريتين المصرية واليمنية، تُقَدِّمُ مصر بمـوجبهـا الـدعم والإنفـاق على الجـانب العسكري بما فيه شؤون القبائل وتموين العمليات العسكرية، ويتحمل الجانب المصري كل النفقات، وخاصة بدل السفر اليومي للوافـدين، والتي تقدر ما بين (٦ ـ ٣) جنيه استرليني للفرد، وقدر حجم الإنفاق أثناء الوجود المصري (١٢٠) مليون جنيه مصري و٥٠ مليون جنيه إسترليني، كما وأن مصر كانت تمنح البنك اليمني (١٥٠) ألف جنيه إسترليني حر في البنك اليمني يدفع للقوات المصرية بالريال، إضافة إلى تصدير السلع الاستهلاكية بكميات كبيرة، وحصيلتها تخصص للإنفاق على القوات المسلحة. كان مثل ذلك الدعم المالي يدعم ميزانية الحكومة اليمنية ويساعدها على تغـطية الاستيـراد للمـواد الضرورية. وإذا كانت كل هذه المصـادر قد توقفت مع الانسحاب المصري فكيف مونت صرفيات حرب الصمود.. ومن أين؟

لقد تزاملت العديد من العوامل لاجتياز الحصار الاقتصادي. فالصمود البطولي كان صموداً واحداً في الجبهة العسكرية والاقتصادية معاً، لقد كان زمام الأمور الاقتصادية هو في القـطاع العـام والمؤسسات العامة والقطاع المختلط، ولم يؤد القطاع الخاص أي دور يذكـر، إذ لم يكن له وقتهـا صناعات أو شركات، كانت الدولة هي التي تتبنى الجانب الاقتصادي، ولذلك كان البنك اليمني للإنشاء والتعمير هو العمود الفقري الذي كان يتولى مهام الدولة بتسلم إيراداتها، ويتولى صرفياتها، ويدير العملية المتعلقة بالقروض الخارجية والتسويات المالية. والأهم من ذلك أنه كان يقرض الدولة، وشكلت إيداعات المواطنين والمغتربين عماداً لإقراض الدولة وتمويل المعركة، وهذا يعني أن قطاعات واسعة من المواطنين ساهموا بشكل مباشر في تموين معارك الحصار، إضافة إلى أن البنك استخدم النقد المحلي الذي ليس له غطاء (نصف وربع الريال) استخداماً جيداً.

وإذا أدركنا أنه منذ يونيو ١٩٦٧م وحتى يوليو ١٩٦٨م كان دخل الدولة يساوي (٣٠ مليون ريال) وأن الصرفيات قدرت بـ (٧١ مليون ريال)، (٢٥ مليوناً) منها نفقات عسكرية وأمنية، نستطيع من هذه الأرقام أن ندرك إسهام المواطنين، ليس من خلال مدخراتهم، بل من خلال القناعة والتضحية والقدرة الفائقة التي قامت بها المقاومة الشعبية في التقنين والتوزيع للمواد الغذائية والمحروقات والزيت، ووصول بعض المواد الغذائية من تعز على طائرات الداكوتا، التي كانت تخترق الحصار جواً وبمخاطرة وشجاعة الطيارين الذين كانوا يهبطون في مساحات شقت أو على الطريق، مخاطرين بحياتهم من أجل إيصال كمية من القمح والزيت والجاز. ومثل هذا الأمر لم يكن عادياً أو سهلاً، لقد كان لدى جماهير الشعب وقواته المسلحة قدرة على تحمل المعاناة والصبر، إضافة إلى حسن تصرف المقاومة الشعبية الذي ارتقى إلى مستوى الحدث.

وثمة عمليتان تموينيتان ساعدتا على فك الحصار الاقتصادي، الأولى وصول القائد الجزائري شريف بلقاسم الذي زار صنعاء في أوج معارك الحصار، وقدم مليون دولار معونة من حكومة الجزائر. والثانية تمكن الأخ حسن مكي وزير الخارجية يومها من إقناع القيادة المصرية بتقديم قرض، وفعلاً قدمت مصر قرضاً بمبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني على أن يودع في حساب الغطاء مقابل إصدار عملة يمنية نقداً. ونفذت لجنة النقد اليمنية ذلك على الرغم من أن ذلك القرض كان خلافاً لما كانت عليه القروض سابقاً، والتي كانت تقدم بشكل سلع يتم تسويقها، وترصد قيمتها للإنفاق العسكري لكن تلك العملية فتحت أول نافذة لتموين الجانب العسكري».

الجروح البليغة لا تعيق عودة الأبطال إلى المواقع

بينما كان كل من الملازمين ثابت عبد، وأحمد عبده حسن العسيري في طريقهما إلى مبنى هيئة الأركان بعد أن تركا موقعهما للحصول على إمداد، وجدا في طريقهما قذيفتين صاروخيتين لم تنفجرا بعد، فاقتربا منهما. قال العسيري «آه لو كان لدى جيشنا مصانع لأخذنا هذين الصاروخين للاستفادة منهما»، فرد الملازم ثابت عبده على زميله: «قل يالله السلامة. . ، الذخائر تكاد تنفد من موقعنا، ولولا الحظ كنا في خبر كان، هيا أسرع كي نسعف رفاقنا بالحصول على إمداد».

كانت صنعاء يومها تحت وابل من القذائف الصاروخية التي تطلق من مدافع الجانب الملكي الذي نجح في التمركز على جبل (عيبان).

كانت قذائف قد أصابت مبنى القيادة العامة، والأركان والقصر الجمهوري، وكان قد عمم على كل ضابط ومقاتل موجود في المدينة صنعاء بأن ينتقل إلى المواقع من أجل الاستطلاع ومعرفة ما يحدث، وتبليغ القيادة أو وحدته على الأقل. وأيضاً من أجل رفع معنوية السكان والمقاومة الشعبية التي كانت منتشرة في الشوارع والأحياء للحراسة بديلاً عن جنود الأمن الذين انتقلوا إلى المواقع القتالية.

وصل الزميلان إلى مسكنهما الذي يقع في شارع علي عبد المغني والمعروف ببيت الضباط، فقد كان يسكنه مجموعة من الملازمين العزاب، كان وصولهما لقضاء فترة للراحة بعد أن تركا سيارتهما في قصر السلاح ليتم تحميلها بالمؤن، وبينما هما يصعدان سلم البيت سمعا انفجارات هائلة كانت قريبة بلاشك. لقد كان شارع علي عبد المغني، وميدان التحرير هدفين للملكيين يحلو لهم دائماً رشقهما بالدانات بين آونة وأخرى. اعتقدا في بداية الأمر أن الانفجارات ما هي سوى عبوات ناسفة، فقد كان للملكيين عناصر داخل المدينة تقوم برمي القنابل، أو التفجير لمزيد من زعزعة الأمن، وزرع الرعب، وإثبات أن القدرة التي وصل إليها الجانب الملكي لا تكمن في سيطرته على الجبال وإطباق طوق الحصار، ولكنه متغلغل داخل المدينة.. فأين المفر؟

صعد الزميلان إلى سقف المنزل لمعرفة اتجاه التفجيرات وإذا بقذيفة تنفجر بجانب المنزل، والأخرى على المبنى، ورغم أنهما تمددا أرضاً إلا أن شظية أصابت كتف الملازم ثابت عبد ويديه، وعلى الفور حمل الملازم العسيري زميله وهو مدفعي يتمتع بجسم طويل وبنية قوية. كان الدم النازف يسيل على ملابسه وهو يهرول نازلاً من سلم المنزل إلى الشارع.

وما أن شاهده سلطان القرشي الذي كان يقود سيارته (الفلكس واجن) ونادراً من كانت لديه سيارة في تلك الأيام حتى توقف ونقلهما إلى مستشفى صنعاء، وكان الأطباء المصريون قد تركوا صنعاء مع المرضين والممرضات ورحلوا مع القوات العسكرية، وكان المستشفى يعج بالجرحى، والأطباء اليمنيون لا يغادرون المستشفى، فقد كان عليهم العمل ليل نهار. ولم يكن قد تخرج في مهنة الطب سوى عدد ضئيل أمثال د. عبد العزيز السياغي، ود. عبد الله المقصص. وإلى جانبهم انتقل عدد من الأطباء الصينيين الذين تركوا إب للعمل في صنعاء حيث الحاجة الملحة جداً. تحولت مساحة الطرقات في المستشفى إلى عنابر لإيواء الجرحى، كان جندي من جنود المظلات قد فقد بصره، ورجليه، ويده وأعضاءه

التناسلية من جراء قذيفة، لقد تحول إلى كتلة من لحم. تضاءل جرح الملازم ثابت عبد وهو يشاهد مثل ذلك المنظر.

قال جندي مظلات . . . لم يبق لي إلا الرأس سليماً . ماذا أفعل به بدون أطراف . . الموت أعز.

لم تكن ثمة أية إمكانيات لنقل الجرحى المصابين بجروح بليغة إلى الخارج، ولم يكن لدى البلاد اختصاصيون، وكان الجراح الصيني هو الوحيد في المستشفى، ولم يكن الوضع الاضطراري يمنع أن يجري الطبيب العام عمليات جراحية تحت توجيه الطبيب الجراح الصيني.

ليس غريباً حين تجد ثلاثة جرحى من قرية واحدة، قرية (بر) من مديرية يافع، فالوطن واحد والمعركة واحدة. . في أحد تلك الممرات عدد من رجال الكلية الحربية ومن القرية نفسها وهم، صالح حسين البري وعبد الله سالم البري، كان أخ الأخير قد استشهد في الجبهة الأخرى، في معارك الكفاح المسلح في جنوب اليمن. ومن الجرحى الملازم أول صاعقة حسين أحمد صالح البري الذي أصيب في معركة سعوان عندما تولى قيادة فصيل من أفراد الصاعقة لفك الحصار عن الملازم محمد مهيوب الوحش وفرقته. وكانت إصابته بليغة سرحت به في غيبوبة، وكان صوت أنينه هو المنبىء أنه حي. وبجانبه يقف أخوه منصر أحمد صالح الذي كان عمره ١٤ عاماً، يرقب أخاه بنظراته المتحسرة. وقتها وصل النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب، رئيس الأركان وقائد الصاعقة والذي كان يوازي رفيقه الفريق حسن العمري القائد العام ديناميكية، لا يتوقف بين مركز قيادة الصاعقة والمواقع العسكرية والقيادة العامة، وتجنيد أفراد للصاعقة، وتفقد الجرحى في المستشفى. كان الطالب الصغير منصر يترك أخاه في كثير من الأحيان ويلبي طلبات بعض الجرحى، ويحضر لبعضهم الشاهي، ولكنه كان بجانب أخيه حين سأل رئيس الأركان الطبيب عن حالته.

قال الطبيب: حالته صعبة جداً، ثمة أمل ضعيف في أن يعيش، تساقطت دموع الصغير على خديه، وشهق من شدة الحزن، كان قد ترك القرية ليستقر في صنعاء بناء على طلب أخيه ليدرس فيها.

ربت الملازم ثابت عبد بيده السليمة على كتف الصغير قائلاً . . إنها الحرب. عليك أن تتشجع يامنصر، انظر إلى حولك. وأشار إلى طلبة من أبناء صنعاء يكبرونه بعامين بترت سيقان بعضهم على أثر معركة في موقع (الجرداء) الواقع قرب (سواد حزيز)، كانوا يواجهون الأعداء، إنهم في المقاومة الشعبية، واحد منهم من أبناء الحدا.

مسح الطفل دموعه وخاطب رئيس الأركان: أريد أن التحق بالكلية الحربية من اليوم، هل لك في مساعدتي؟ حاول رئيس الأركان إقناعه بأنه لا يزال صغيراً، وأن طلبة الكلية الحربية كلهم في المواقع القتالية، وأن الدراسة توقفت في المدارس العسكرية والثانوية، وأغلب الطلبة من المدنيين في المقاومة الشعبية، وأن عليه أن يلتحق بالمقاومة، وبعد انتهاء الحرب والانتصار على العدو سيقع خير.

وافق منصر أن يلتحق بالمقاومة الشعبية، على أن ينال موافقة رئيس الأركان بالالتحاق بالكلية الحربية لاحقاً، وما كان من رئيس الأركان إلا أن لبى طلبه بأن كتب له أمراً بقبوله في الكلية الحربية بصورة استثنائية.

تماثل الملازم حسين أحمد صالح للشفاء بعد أن تغلب على حالته الخطرة، وعاد إلى مواقع القتال في منطقة عصر، وأصيب مرة ثانية بشظايا بازوكا، ولكن جرحه لم يعقه عن مواصلة القتال مع القوى المتقدمة لتطهير جبل (عيبان)، فبعد معركة ضارية استشهد في موقع قمة ظفار (حده) ليحمل أخاه راية مواصلة الدفاع عن الجمهورية في المقاومة الشعبية تحت شعار الجمهورية أو الموت.

ويطيب للجرحى الحديث مع بعضهم يتذكرون زملاءهم، والحالة التي يعيشونها، كان شتاء صنعاء أثناء المعارك قارساً، وكانت البطانيات غير كافية، لم تجد سخونة المعارك شيئاً لدرء البرد، الغذاء كدم وشاهي، وما أطيب طعمها، فرن الكدم لا يتوقف، فقد ظل المصدر الوحيد لغذاء القوات المنتشرة في مواجهة المواقع الملكية، كان التحدي يدل على قول البعض «لن تمروا إلّا على جثثنا الهامدة، وما دام ثمة نبض قلب يدق.. لن تمروا إلى العاصمة». كان كل شيء غدقاً في الجانب الآخر، جنيهات من الذهب لكل مقاتل ملكي، والغذاء ذبائح ومعلبات، ورز، ولكل من يتقدم إلى موقع ويصمد مكافأة يحددها قائد الموقع الملكي، لكنهم كانوا يفتقرون إلى المعنوية، ورغم توفر كل مقومات القتال ورغم الحرب النفسية، ووضوح إذاعاتهم، وتناقل الإذاعات، ووكالات الأنباء الغربية، بل والعربية، أخبار انتصاراتهم إلا أنهم يفتقدون القضية التي من أجلها يقاتلون. إنهم يقاتلون من أجل إعادة أسرة بيت حميد الدين وإعادة النظام الملكي الذي رفضه الشعب وأطاح به في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م.. وكانت الأسلحة الفتاكة التي يحملونها قد وهبت لهم من قوى أجنبية، من السعودية، والأميركان، والبريطانيين، وشاه إيران، والعناصر التي تدربهم وتعمل معهم في تشغيل المدافع الصاروخية، والأجهزة اللاسلكية أجانب من بلجيكا، وبريطانيا وإيران، وأميركا. إن الإحساس بالقتال من أجل الوطن،

من أجل الشعب هو المسألة التي أعيتهم.

قال مرة محمد بن الحسين، قائد القوات الملكية: «كل ذا الضرب على صنعاء وكأنه أمزان مطر». من المهم الإعداد لكي يتم الاجتياح والدخول إلى صنعاء ذلكم هو المهم.

وسمع صوتاً شجاعاً من بين صفوف قواته يقول.. إنهم في صنعاء يرفعون شعار (الجمهورية أو الموت)، أما شعارنا: «أدو زلط وسلاح وإلاّ رجعنا البيوت».

ورد عليه:.. «بكل الوسائل سندخل صنعاء.. صنعاء لنا.. سنصلي قريباً في المسجد الكبير، وسنحتفل بالنصر قريباً إن شاء الله».

كانت نجوم صنعاء أقرب إليهم منها.. لقد صنعت إرادة القتال والصمود سياجاً لا يخترق.

كان المقاتلون الذين يتحصنون دفاعاً عن صنعاء في البداية، ثم هجوماً على المحاصرين لا يجدون الوقت لخلع أحذيتهم أو تغيير ملابسهم، ملابس المقاومة الشعبية من القمصان (الزنن) صبغت بلون داكن من جراء المعارك تغير لونها ولم تتغير إرادة لابسيها.

في جبل نقم حيث طلبة الكلية الحربية يمارسون دراستهم وامتحاناتهم، معارك صدت محاولات قوات الجانب الملكي لاحتلاله. لقد خاض طلبة السرية الأولى، طلبة وضباطاً معارك عديدة في (دار الحيد)، جنوب شرقي براش، وتم الاستيلاء على مدفع عيار ٧٥ أميركي الصنع، وكان في المقدمة أبطال أمثال: علي الهيصمي، وصالح حسين البري، ومحمد منصور العودي، وأحمد المحبشي، ومجاهد القهالي، ومحمد عبد الله دارس، ومطهر غالب القمش، وعلي سيف عبده، وعبد الله سالم، وسعيد هزاع، وصالح المولد.

وفي المستشفى تحدث الجرحى عن ذكريات وأسماء لمعت في خضم المعارك، وكان الجريح م/ ثابت عبد يتحدث إلى زملائه الجرحى، الذين لم يكونوا يتحدثون عن أسرهم أو أحوالهم الخاصة، لقد كانت قلوبهم مع أخبار المعارك المستعرة:

«أذكر صعوبة الموقف في جنوب صنعاء حيث كنت على صلة مع بعض الزملاء أمثال الملازم أحمد عبده عسيري والذي كان في موقع (الحفاء) على مدفعه، وبجانب ذلك الموقع كانت تتمركز وحدات من الصاعقة والمشاة والقوات الشعبية، كان قائد سرية المشاة الملازم أحمد فرحان، صمد أمام الهجوم الذي قاده (قاسم سقل) والذي كان الذراع الأيمن للفريق الملكي قاسم منصر، موقعه في التبة الحمراء جنوب شرق نقم، قاتل الملازم فرحان مع فرقته حتى النهاية ورغم انسحاب ما بقي من سريته إلى موقع (الحفاء) مدفعية، وتم احتلال الموقع، وعاودت القوات الجمهورية هجوماً معاكساً، اشترك في ذلك الهجوم الملازم

حسين محسن سالم، والملازم عبد الرحمن عبد الوهاب الآنسي، وعبد الرحمن الفرس، والملازم يحيى مذكور، قائد مدفعية الهاون في موقع الحفاء. لقد عمل على رش الأرض بالماء أثناء المعركة حتى تمكن من التقدم عبر تباب صغيرة ليصل مدى المدفع إلى موقع الملكيين».

ومن الأبطال الذين خاضوا غمار تلك المعركة الملازم يحيى علي الطهيف، والملازم عبد الله نصيري، الذي جرح في جبل (الطويل)، وأحمد فضل الذي استشهد في (عيبان) أثناء قيادته لمجاميع من المقاومة الشعبية لتطهير جبل (عيبان)، ومحمد عثمان سعد من المظلات، والملازم ناصر الجرادي والذي جرح في (سعوان) حيث استشهد الملازم أحمد الصغير محمد سعيد، كما اشترك في تلك المعركة أمين أحمد سيف الملقب (بتونج)، وعلي محمد العلفي، وعبد الرحمن حمزه، والملازم أول فؤاد علي محمد قائد كتيبة مظلات في نقم، والملازم أول علي عبد المغني قائد قوة المشاة المتمركزة في براش.

لقد دمر الأبطال التبة من جراء كثافة النيران حتى تمت استعادتها، واستشهد الملازم أحمد فرحان قائد الموقع.

لا.. لن يخترق خائن سياج الصمود على العاصمة، ما دام نبض الحياة يجري في عروق الوطنيين الشرفاء..

ورغم الجروح.. ظل الملازم ثابت عبد يتذكر زملاءه الذين سقطوا في معارك الدفاع عن الثورة. أمثال: محمد جبران قاسم، والكور عمر حسن، وثابت سعيد محسن، وعلي أحمد صالح، ومحمد سليم محسن، وناجي سعيد عبد الله الذي استشهد مع أول شهيد لثورة ١٤ أكتوبر غالب بن راجح لبوزة.

أكبر حملة هجومية تجاه صنعاء.. وانتهى الحصار

في أوائل يناير ١٩٦٧م، عملت القيادة الجمهورية على دعم القوات في صنعاء من تعز وإب والبيضاء ورداع، وتجييش المتطوعين باتجاه معبر، والحديدة لفك الحصار المطبق على الطريقين الرئيسيين، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى الالتفاف من الخلف على المواقع التي تسيطر عليها قوات الجانب الملكي، وهي الجبال المطلة على صنعاء والطرق المؤدية إليها.

تجاوزت القوات الجمهورية بصمودها مرحلة الدفاع، وكان لابد من الإعداد للهجوم الذي هو في حد ذاته دفاع متقدم.

وفي تلك الأثناء أمر القائد العام النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس الأركان بتكليف عدد من الضباط للتحرك إلى المناطق لجمع المتطوعين من المقاتلين للانضمام إلى معسكر معبر، ونقل من يمكن نقلهم جواً إلى صنعاء. انتقل رئيس الأركان إلى تعز بصحبة النقيب عبد الكريم لطف بادي، أحد الضباط الذين كانوا يعملون في الحرس الجمهوري بعد أن انضمت إليه فرق من اللواء العاشر لتشكل قوى متحركة سريعة بقيادة الفريق العمري. كان سفر رئيس الأركان جواً مغامرة خطيرة، فقد أغلقت دانات الملكيين مطاري الرحبة والمطار الجنوبي، وفي الحصبة، حيث (حديقة ١٣ يونيو الحالية) تم شق مساحة لهبوط طائرة (الداكوتا) التي كانت تملكها شركة الطيران، إلا أن ذلك المطار اكتشف وأصبح هدفاً لدانات الجانب الملكي، فهبطت الطائرة في مساحة غرب شارع الزراعة الحالي، حيث تم إفراغ ما تحمله من معدات عسكرية، وأقلعت تحمل رئيس الأركان وحرسه والنقيب عبد الكريم بادي إلى تعز.

لقد كلف عبد الكريم بادي بجمع المتطوعين من (الشعر) والمناطق الأخرى من (إب)، واندفع المئات للتطوع بأسلحتهم، وساعده طاهر صالح مرشد المقالح، والشيخ أحمد محمد حوتر، وتولى هاشم طالب محافظ لواء إب ونائب القائد تقديم كل المساعدات للمتطوعين الذين وصلوا على سيارات الشحن، وبعضهم وصلوا سيراً على الأقدام، وانضم إلى تلك الحملة الضباط والجنود الذين كانوا يقضون إجازتهم في مناطق، وفي مقدمتهم الملازم أول حزام طاهر وصالح العودي. وقد استكمل تجمع قوات المتطوعين في معسكر الأمن العام في مدينة إب، وبينما كانت تلك القوات بقيادة النقيب عبد الكريم بادي تتهيأ للانتقال إلى معسكر (معبر) أمر رئيس المجلس الجمهوري القاضي الإرياني بأن تتوجه إلى الحديدة عن طريق تعز لتنضم إلى القوات التي تعد لتطهير طريق الحديدة ـ صنعاء من فلول قوات الجانب الملكي، والمشاركة في فتح الطريق. كان دق الطبول وزعيق ونفير (البورزان) يتقدم القوات المتطوعة التي مرت بتعز. وفي طريقها كان ينضم إليها من يرغب في التطوع، وفي تعز انضم إليها من تم جمعهم، وتولى محافظها الشيخ أمين عبد الواسع نعمان تجهيز السيارات (القلابات) الخاصة بمشروع الطرقات والأشغال لحمل المقاتلين إلى الحديدة، حيث تولى المقدم عبد العزيز البرطي وقائد لواء الحديدة تجهيز الحملة بكل ما تحتاجه من التموين والذخائر وسيارات النقل. لقد كان سلاح تلك القوات جرمل وتشيكي وبرغالي، وموزر، ورشاشات دكتاريوف، وقنابل، وتولى الملازم طاهر نائباً لقائد الحملة، وبعد التدريب والتجهيز السريع وتوزيع الضباط الذين قطعوا إجازتهم وانضموا إلى

الحملة، تحت مسؤولية قيادة المتطوعين، بعد أن تم تقسيمهم إلى فرق مع عدد من مشائخ الشعر الوطنيين: علي دحان اللعبي، وعلي أحمد الكبش، ومحمد علي السمة، وعايض أبو شعر، والجهيم، ومصلح عبد الرب.

تم تحرك تلك الفرق المقاتلة إلى منطقة (مناخة) حيث استقبلها الشيخ الوطني نعمان بن قائد بن راجح الذي كان في مقدمة جمع من قبائله، وهناك تمركزت الفرق في مواقع متفرقة، منها قلعة الحيمتين التي تحوي مستودع ذخيرة لبنادق (اللوزر) من أيام الإمام استدل عليها بعض عساكر النظام من حراسها، لتحل أزمة حاملي بنادق (اللوزر) تمونوا بذخيرتها.

كان العميد عبد اللطيف ضيف الله الذي عين قائداً لأكبر حملة تعدها القيادة الجمهورية باتجاه فتح الطريق المؤدية إلى صنعاء قد وصل (مناخة)، ووصلت معه وحدات من القوات المسلحة وسلاح المهندسين مكونة من ثلاث سرايا مشاة، وعدد من الضباط والدبابات، والمدرعات، وبطاريات مدفعية ميدان (٣٧م. ط) مع أطقمها من المقاتلين. وكان الجميع ينتظرون قدوم المتطوعين من الجيش الشعبي (القبائل) بقيادة الشيخ الوطني أحمد عبد ربه العواضي الذي كان قد توجه بحماس لجمع المئات من المقاتلين المتطوعين من قبائل البيضاء وحريب.

كانت منطقة (السوادية) منطقة تجمع. لقد بلغ عدد المتطوعين أربعة آلاف مقاتل. وفي منتصف الأسبوع الثاني من يناير ١٩٦٨م، تحركت تلك القوات عن طريق رداع، ولكنها واجهت عدداً من الكمائن من الجانب الملكي، وبعد معارك شرسة سقط خلالها عشرات من الجانبين بين قتيل وجريح حددت خسائر القوات الجمهورية بعشرة أفراد.

كان الهدف إعاقة تلك الحملة، فقد كان الجانب الملكي يعتقد أنها تتجه إلى معبر للمشاركة في إنهاء التمركز الملكي على جبل (يسلح) الذي أدى إلى قطع الطريق باتجاه صنعاء، وكان الشيخ عبد القوي الحميقاني قد سبق الشيخ العواضي إلى معسكر الجمهوريين في معبر ـ المنطقة الواقعة على بعد بضعة كيلومترات من جبل (يسلح)، حيث المواقع العسكرية للجانب الملكي.

بعد معارك الكمائن غير الشيخ العواضي سير الحملة ليصل إلى إب ومنها إلى تعز والحديدة، حيث كان القاضي الإرياني قد وصلها قادماً من تعز ليكون على مقربة من التحرك إلى الجبهة مستجيباً لكل مطالب المتجهين إليها مع قائد الحديدة ومحافظها الشيخ سنان أبو لحوم.

في السادس عشر من يناير ١٩٦٨م، وصلت القوات الشعبية بقيادة الشيخ العواضي

إلى منطقة (باب الناقة)، حيث استقبلها القاضي الإرياني رئيس المجلس الجمهوري، ومحافظ الحديدة، وبعد أن ألقى القاضي عبد الرحمن الإرياني كلمة حماسية مؤثرة أمام الآلاف الذين تم تجهيزهم بالمؤن والذخائر والمعدات، للالتحاق بالجموع التي سبقتها، من المتطوعين والمقاومة الشعبية وسرايا من القوات المسلحة والأسلحة الثقيلة. وتحرك مع تلك الحملة اثنان من الطيارين هما: م/ طيار محمد غالب مالك، وم/ طيار عبد الله الكميم مع عربة عسكرية تحمل محطة اللاسلكي لتأمين الاتصال بالقاعدة الجوية في مطار الحديدة، وليدلا الطيارين على مواقع الجانب الملكي أثناء المعارك بواسطة الشفرة.

كان العميد عبد اللطيف ضيف الله قائد الحملة، ونائبه المقدم أحمد المتوكل قد جعلا من غرفة في مبنى مركز منطقة (مناخة) غرفة للعمليات، وتمكنا من إيجاد صلة مباشرة بينهما وبين كلا الشيخين الوطنيين أحمد علي المطري، وحمود الصبري اللذين كانا على رأس المواجهة مع جزء من قبائلهما مع الجانب الملكي، والذين تمكنا من كسب أعداد كبيرة من قبائل بني مطر. ولم يكن الشيخ المطري في مقدمة الجمهورين مواجهاً الجانب الملكي فحسب، وإنما كان يعمل على اتصال بالقبائل التي غرر بها لإقناعهم بالعودة عن غيهّم.

وصل العواضي في مقدمة الجيش الشعبي، ثم تحركت قوات الحملة ليتولى الشيخ الوطني نعمان قائد بن راجح وقبائله حماية مؤخرة الحملة، حتى وصلت القوات إلى (الحيمة الخارجية) و(الحجرة)، حيث بقيت يومين لحل إشكالية ما أقدم عليه سكان الحيمتين الذين وزعوا المسلحين منهم على التباب تعبيراً عن خوفهم من تعرض منطقتهم للسلب والنهب من قوات الحملة الجمهورية بعد أن نجحت فلول الملكيين من بث تلك الإشاعات المغرضة، وكان لوصول الشيخ الوطني حمود الصبري مع بعض أعيان الحيمتين إلى المنطقة شأن في إزاحة ذلك الوهم الذي كاد يسبب صداماً مسلحاً.

وما أن انتهى ذلك الإشكال الذي أخر القوات ليومين استغلتهما في تنظيف وإعداد الأسلحة، حتى أبدت قبائل (الحيمتين) كل الاستعداد لتأمين الطريق وحراستها ليلاً ونهاراً وتأمين مؤخرة الحملة، وانضم عدد من المقاتلين من قبائل الحيمتين تحت قيادة الشيخ حمود الصبري ليشكلوا قوة متقدمة للحملة.

وما أن وصلت القوات الجمهورية منطقة (شغدر) حتى بدأت الاشتباكات المسلحة مع مواقع الجانب الملكي، الواقعة شرق وغرب قرن (بني مطر) ومنطقة (الحدب) وبيت جمعان، المناطق المجاورة. استخدمت فيها القوات الجمهورية الأسلحة الثقيلة، وتولت القوات الشعبية الزحف مستخدمة الأسلحة الخفيفة، والرشاشات والقنابل اليدوية،

وعززت القوات الجمهورية بالفرق الشعبية التي قضت ليلتها في المناطق: (خميس مديور)، و(سوق العميل)، و(مفحق)، وتولت مجاميع من القوات الشعبية مع أبناء الحيمتين تأمين الطرق الخلفية.

وفي اليوم الثاني من المعارك عرقل تغير الجو استمرار المعركة، فقد كان من المقرر اشتراك القوات الجوية، لكن الأمطار الغزيرة، وظهور الضباب بكثافة غطى المنطقة. في منتصف الليل بعد قصف غزير من المدفعية والدبابات أنهك الجانب الملكي وتراجعت قواته ليتم زحف القوات الجمهورية منتصرة نحو منطقة (بوعان)، لقد كان من مهام القوات اختراق منطقة (قرن بني مطر)، وتمركزت القوات الجمهورية من المشاة والمدفعية وأسلحة مدرعة في اتجاهات متعددة، ثم تقدمت القوات نحو (بوعان) حيث تم فك الحصار عن الشيخ أحمد علي المطري وقواته الشعبية التي طوقت من قبل قوات الجانب الملكي.

سقط ثلاثة شهداء وعدد من الجرحى من الجانب الجمهوري، أما خسائر الجانب الملكي والمرتزقة فقد كانت كبيرة في الأرواح والجرحى، واستولت القوات الجمهورية المتقدمة على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر المتنوعة التي تركها العدو حين اندحر باتجاه جبل (النبي شعيب) والمرتفعات المحيطة به والمواجهة لجبل (بوعان).

كان ذلك في الأيام الأخيرة من شهر يناير ١٩٦٨م، وفي منتصف يناير كان الجمهوريون يعدون حملة للمرة الثانية في (معبر) قوامها جزء من وحدات القوات المسلحة، وجموع من المتطوعين في المقاومة الشعبية تسندها مدفعية ومدرعات بقيادة النقيب محمد ناصر العنسي قائد منطقة ذمار، وتوجهت تلك الحملة صوب جبل يسلح بهدف دحر قوات الجانب الملكي عن مراكزها على الجبل وفتح الطريق إلى صنعاء، وهو ما يشكل ضغطاً على الملكيين وإرباكهم بما يدعم هجوم القوات في بوعان. وعلى الرغم من تراجع تلك الحملة أمام القصف الملكي المكثف إلا أنها أدت جانباً من هدفها، وفي مطلع فبراير ١٩٦٨م، تولى المقدم الكهالي قيادة المحاولة الثالثة التي باءت بالفشل في وقت كانت المعارك تدور باتجاه (متنه)، فبعد انضمام الشيخ أحمد علي المطري مع القوات الشعبية ومع القبائل بعد أن خرج من الحصار الذي طوقه من اتجاهين: اتجاه القرن ـ الحديده واتجاه متنه ـ صنعاء، وبعد أن أتمت قيادة الجبهة وضع تحصينات في منطقة (شغدر) قوامها دبابة مصفحة (٦×٦) ومدفع مع رشاشات (١٢ ـ ٧ ـ و م) ومجموعة من المقاتلين تم في اليوم الثاني مواصلة المعارك باتجاه (متنه).

كان قائد القوات الملكية في تلك المناطق أحمد بن الحسين، والذي كان قد أمر قواته بنسف جسر (عصيفرة) لعرقلة تقدم القوات الجمهورية التي كانت تخوض معارك مستميتة لم تتوقف، وأدت القوات الجوية دوراً أصعق الملكيين، وكان للأسلحة الثقيلة من الدبابات والمدفعية دور لا يستهان به في ضرب مواقع الملكيين الذين كانوا يقاتلون بشراسة، وكانت مدافع الهاون من المناطق المرتفعة في جبل النبي شعيب، وقرية (القارة) المطلة على الطريق - حيث يقع جسر عصيفرة - ومن (الظهار) تصلي القوات الجمهورية حمماً من القذائف، ومع ذلك كان على سلاح المهندسين بقيادة محمد مريط أن يشق طريقاً من حول الجسر المدمر لفتح الطريق لمرور الأسلحة الثقيلة. لم يكن فريق المهندسين وحده الذي يعمل على شق الطريق، فقد اشترك جزء من القوات في عملية الشق بما في ذلك قائد الحملة العميد عبد اللطيف ضيف الله، ورغم اشتداد المعركة، والقصف الملكي فقد تمكنت القوات الجمهورية من شق طريق يمكن عبور الأسلحة الثقيلة التي كانت تتقدم في خضم المعركة. لقد كان اجتياز ذلك المنعطف من الطريق يعني التمكن من نقل الأسلحة الثقيلة إلى المواقع لتكون فيه أكثر قدرة على السيطرة على مسرح المعارك. وفعلاً وبعد اجتيازها المنعطف الخطير، بدأت فاعليتها في المعارك لليوم الثالث على التوالي، باتجاه جبل (النبي شعيب) حتى الفجر حين تداعت جبهة الملكيين الذين تراجعوا باتجاه غرب وجنوب عيبان.. وهكذا سيطرت القوات الجمهورية على (متنه). وبالقدر الذي حقق تقدم القوات الجمهورية ووصولها إلى (متنه) نصراً كبيراً بعد احتدام المعارك مع الملكيين، خفف الضغط الملكي على صنعاء، فقد بدأ الجانب الملكي يتراجع عن أسلوبه الهجومي الموجه من جبال (عيبان) و(ظفار) على صنعاء، وتحولوا إلى الدفاع عن مواقعهم الخلفية في (بني مطر) حتى لا يتم فتح الطريق فتنفرج الأزمة وضائقة العاصمة المخنوقة بالحصار منذ شهرين.

ولم تكن معركة فتح الطريق مقتصرة على تقدم حملة فتحها من اتجاه الحديدة، ففي تلك الأثناء أمر المقدم مهدي عبود بالتقدم تجاه منطقة (المساجد)، وتحرك مع دبابتين ورشاشين (١٥/٤) وثلة من المقاتلين لم تكن كافية، وعزز بعدد من الأفراد والضباط من رجال الأمن العام منهم المقدم محمد نجاد، والمقدم أحمد الظفيري، والملازم عبد الله محمد السياغي، ومدرعة (٦×٦) من الحرس الجمهوري. وما أن وصل (المساجد) ليلاً حتى كان دوي المعارك في منطقة (عصيفرة) ينبىء بتقدم القوات الجمهورية، وتحرك عبود مع القوة التي يقودها تجاه (متنه) ليسند القوات القادمة بشن هجوم على الملكيين من الخلف لتخفيف

الضغط على القوات الجمهورية المتقدمة، ثم عاد إلى موقع (المساجد)، حينها وصل الشيخ علي المطري. لقد بدأت تباشير فتح الطريق. . لقد كانت القوات الجمهورية تخوض عملية تطهير المواقع، وقبل وصول القوات إلى متنه بيوم كانت فرق من الصاعقة والمظلات والمقاومة الشعبية والمشاة والحرس الجمهوري، وفي مقدمتهم الفريق حسن العمري تخوض محاولة التفاف على مواقع الجانب الملكي من خلف جبل (عيبان) لاحتلالها . . وفي منتصف النهار أوقف القائد العام تلك المحاولة لعدم وجود قوات كافية، لقد كانت واحدة من المعارك الهجومية الخاطفة.

في صباح الثامن من فبراير توجه العميد حسين الدفعي نائب القائد العام مع فرقة من جنود اللواء العاشر بقيادة المقدم طاهر الشهاري الذي ظل طيلة الحصار مسؤولاً عن مرتفعات عصر تجاه (متنة) ليجد أن القوات الفاتحة للطريق بقيادة العميد عبد اللطيف ضيف الله والشيخ أحمد العواضي، والمقدم يحيى المتوكل قد وصلت متنة.

وفي اليوم ذاته تحرك القائد العام يصحبه المقدم يحيى المتوكل والدكتور محمد سعيد العطار والمقدم علي أبو لحوم مع فرق من القوات المتحركة، بما فيهم حرسه باتجاه (المساجد) حيث أطلت فجأة أمامه الفصائل الأولى من القوات الفاتحة للطريق.

وتكلل النصر بفتح طريق الحديدة ـ صنعاء في ٨ فبراير لتعم الفرحة والتهاني والأهازيج وإطلاق النار إلى الهواء، والتعانق. . فبعد ظهر ذلك اليوم أذاعت صنعاء ذلك النبأ الذي أمد القوات الجمهورية بمعنوية جبارة لمواصلة القتال، فقد كانت أمامهم معارك شاقة. حقاً ما أعظم تقدير الشعب لأبطال ملحمة السبعين[٦٤].

لم تتوقف المعارك بين القوات الجمهورية والجانب الملكي بعد أن تم فتح طريق الحديدة ـ صنعاء، لقد تم فك الحصار، وأصبح لصنعاء منفذ أساسي وهو الطريق التي أصبحت سالكة ومؤمنة من صنعاء حتى ميناء الحديدة، وقد تدفقت المؤن العسكرية والغذائية والجاز والبترول والأسلحة والذخيرة المخزونة في متسودعات الحديدة. وبذلك انفرجت الأزمة عن المقاتلين الذين تضاعفت قواتهم في وقت أصيبت القوات الملكية بروح الانكسار والهزيمة على الجبهتين العسكرية والسياسية. لقد مكن الصمود البطولي للقوات المسلحة والجماهير المؤمنة بالجمهورية من تصاعد التأييد السياسي الخارجي، وكذا تزايد الدعم العسكري، وخاصة تدفق الأسلحة من الاتحاد السوفييتي بعد أن أفشل الجمهوريون

مؤتمر اللجنة الثلاثية للمصالحة الذي انعقد في بداية يناير ١٩٦٨م في بيروت.

وجاء فك الحصار في ٨ فبراير ١٩٦٨م ليؤكد ثقة الجمهوريين ورفضهم اللقاء بالوفد الملكي، وقتها أبدى الملك فيصل ملك السعودية قلقه وانزعاجه مما أسماه بالتدخل السوفييتي في شؤون اليمن، وهدد رئيس الوفد الملكي بأن القتال لن يتوقف حتى يوقف السوفييت مساعدتهم للنظام الجمهوري ويسحبون خبراءهم وفنييهم، ودفع الرئيس جمال عبد الناصر ثمناً لتصريحه الذي أعلن فيه «إن من حق الجمهورية العربية اليمنية السعي للحصول على مساعدات خارجية». وكان الثمن أن علقت السعودية (٥٠) مليون دولار حصتها في دعم مصر وفق قرار مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بعد نكبة يونيو ١٩٦٧م.

بعد أن فتح طريق صنعاء ـ الحديدة، بدأ الجمهوريون في ٨ فبراير ١٩٦٨م خوض معركة تطهير (جبل عيبان) ومنطقة (بيت نعم) و(بيت بوس) باتجاه جبل (حده)، حينها تولى الجيش الشعبي بقيادة الشيخ أحمد عبدربه العواضي عملية تمشيط عيبان وجبل (حده) و(بيت بوس) و(أرتل) غربي (سواد حزيز). وقد تولت القوات المسلحة والمقاومة الشعبية عملية القتال وتطهير المنطقة من اتجاه (بيت نعم) وراء جبل (حده) واشتركت في معارك التطهير المدفعية والمدرعات. وخلال يومين انسحبت بقايا قوات الجانب الملكي إلى خولان، وتواصلت المعارك في الجانب الآخر، فقد استمر الضرب من الجانب الملكي من جبل (الطويل) على مطار الرحبة والمواقع الشرقية حيث تولت القوات المسلحة من المظلات والصاعقة والمقاومة الشعبية والجيش الشعبي عملية تطهير منطقة (سعوان) ومواجهة الهجوم المعاكس من قوات الجانب الملكي الذي كان يقاتل بشراسة.

ورغم التراجع في (سعوان) إلا أن فرق المظلات والصاعقة ولواء الوحدة استمرت في خوض المعارك تجاه جبل (الطويل) حتى تمت السيطرة عليه، بينما نقل قائد المحور الملكي قاسم منصر أسلحته الثقيلة تجاه منطقة (سعوان) وأخفاها تحت الأشجار ليتمكن من ضرب المواقع الجمهورية الواقعة على جبل حمير. غير أن هجوماً قامت به القوات الجمهورية بالدبابات والمدفعية والصواريخ مكنها من السيطرة على منطقة (سعوان)، كاد في تلك المعركة أن يلقى حتفه كل من الدكتور حسن مكي وزير الخارجية، والمناضل محمد عبد الواسع حميد وآخرون من الذين وصلوا إلى الموقع لتفقد احتياج المعركة الفاصلة، لقد كانت معارك الحصار تهم كل فرد في المدينة صنعاء، وكان الجميع يعمل من أجل النصر. وبعد

تلك المعارك والسيطرة على جبل (الطويل) أصبح مطار الرحبة موقعاً آمناً، وبه تم فك الحصار جواً، فاستقبل المطار هبوط وإقلاع الطائرات دون أية خطورة، وتمكن الشيخ أمين أبو راس، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر من التفاهم مع القبائل على فتح الطريق تجاه عمران ـ صعدة، رغم أن صعدة ظلت بيد الملكيين، كما هو حال (حجة) التي لا زالت محاصرة.

لقد تقهقر الجانب الملكي عن المواقع المحيطة بصنعاء وتم إخلاؤها لتتحول إلى مواقع حامية للعاصمة، واستمر الزحف الجمهوري بالسيطرة على المناطق.

ظلت مدينة حجة محاصرة، وكان لابد من التحرك لفك الحصار عنها، وكلف مجاهد أبو شوارب بتلك المهمة، والذي جمع ما تمكن من رجال القبائل الجمهوريين، وكان نبأ الانتصارات للقوات الجمهورية وانكسار الجانب الملكي قد خلخل تأييد القبائل للجانب الملكي. وبدأ الميل إلى النظام الجمهوري، وهكذا تم استقطاب القبائل الساكنة في المناطق التي تمر منها الطريق إلى حجة، تارة بالعرف القبلي، وتارة بإرضائهم وإعطائهم حفنة من المال وتارة بالمواجهة المسلحة. كان البدر لا يزال في المحابشة، والاشتباكات على أطراف حجة، ولم يكن للقوات الجمهورية سوى فرقة من لواء الوحدة مكونة من ثلاثين جندياً في منطقة (ظفر) حين وقعت في الحصار، وطلب منهم الجانب الملكي استسلامهم إلا أن ضابطاً رفض الاستسلام إلا بعد طبع (الوجيه) وفقاً للعرف القبلي بعدم الإيذاء، ثم وافق على الاستسلام ليهرع العشرات نحوه للقبض عليه. لكنه انقض عليهم بالقنابل اليدوية التي حصدت سبعين منهم. بتلك الروح المقاومة كان جنود الثورة والجمهورية يستبسلون في المعارك. وقتها كانت الحملة المتجهة إلى حجة قد وصلت إلى عمران وفي مقدمتها الشيخ مجاهد أبو شوارب، وإبراهيم الحمدي، والشيخ عبد الله بن الشائف، ويحيى محسن القولي، وأحمد حمود الأشول، وأحمد ضبعان، ترافقهم أربع دبابات، وقوتان صاروخيتان، من قوات الاحتياط العام، ومدفع (٣٧مم) ورشاشات. وتمكنت تلك الحملة من التصدي للقوات الملكية واختراقها والوصول إلى حجة. وبعد فترة حوصرت حجة من جديد، وكان على القوات الجمهورية أن تسيطر على المناطق المحيطة بالمدينة، واستمرت المعارك حتى تم احتلال منطقة (القدم) و(عبس) إضافة إلى السيطرة على المناطق المحيطة بحجة، تم ذلك في أوائل نوفمبر ١٩٦٨م يومها تولى علي صلاح قائد كتيبة لواء الوحدة القيادة العسكرية في حجة إضافة إلى محافظها محمد عبد الله الكحلاني، وهكذا استعاد النظام الجمهوري السلطة في حجة.

من أنباء الاستقلال والصمود

نوفمبر ١٩٦٧م

٢/١١/١٩٦٧م:

أعلن وزير الخارجية البريطاني أن بريطانيا قررت الانسحاب من عدن في أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٧م. وجاء ذلك التصريح ليحرك التنافس بين (الجبهة القومية) و(جبهة التحرير) والذي تحول إلى صراع اتسم بالعنف.

٥/١١/١٩٦٧م:

أعلن في صنعاء عن نجاح انقلاب عسكري أطاح بحكومة الرئيس عبد الله السلاّل، والذي غادر صنعاء قبل أيام للقيام بجولة لزيارة مصر والعراق والاتحاد السوفييتي.

لم يواجه الانقلاب أية مقاومة عدا تمرد في الحرس الجمهوري والذي فض تمرده بعد أن أكد له أن إجراءات انتقامية لن تمس القوى التي تناصر المشير عبد الله السلاّل في حين وقف (حزب البعث العربي الاشتراكي) إلى جانب الانقلاب والتيار الجمهوري المحافظ بكل قواته. بينما قابل أعضاء (حركة القوميين العرب) الانقلاب بالتعليل، إلا أن معارضة شعبية واجهت الانقلاب منذ اليوم الأول.

في اليوم نفسه تشكلت سلطة (٥) نوفمبر والتي أطلق عليها مؤيدوها (الانقلاب الأبيض) بينما سماها معارضوها بحركة (٥) نوفمبر الرجعية.

تشكلت السلطة من مجلس الرئاسة.

٨/١١/١٩٦٧م:

وافقت حكومة نوفمبر على اجتماع اللجنة الثلاثية - الخاصة بالتسوية اليمنية بين الجانب الجمهوري - والجانب الملكي، والتي سميت بالمصالحة الوطنية، واشترطت حكومة ٥ نوفمبر أن يتم اجتماع اللجنة في صنعاء وليس في الخرطوم كما كان مقرراً.

١٠/١١/١٩٦٧م:

أشعرت (الجبهة القومية) وزير خارجية بريطانيا بواسطة المندوب السامي البريطاني (السير هنري تريفيلين) حاكم عدن عن أهمية (الجبهة القومية) في أن تتولى السلطة الفعلية في جنوب اليمن، وأنها شكلت وفداً للتفاوض مع بريطانيا، واقترحت (جنيف) مكاناً،

ويوم ٢٠ نوفمبر زمناً للتفاوض بشأن الاستقلال.

١١/ ١١/ ١٩٦٧م:

أكـدت (الجبهـة القـومية) سيطرتهـا على منـاطق جنوب اليمن، وأعلنت (جبهة التحرير) استعدادها الاشتراك في الوفد المفاوض من أجل الاستقلال.

١٢/ ١١/ ١٩٦٧م:

قررت القيادة العامة للقوات المسلحة في صنعاء نقل الطائرات العسكرية من صنعاء إلى الحديدة حيث أصبحت مقراً لقيادة القوات الجوية.

١٧/ ١١/ ١٩٦٧م:

احتل الملكيون صعدة مما مكنهم بعد ذلك من مد نفوذهم ومحاصرة حجة والمحويت.

١٢/ ١١/ ١٩٦٧م:

تمكنت القوات الملكية من قطع الطريق بين صنعاء والحيمتين بعد عزل وحدات من الصاعقة والمظلات التي كانت مرابطة في جبل المنار.

ـ كلف المقدم مهدي عبود بالتحرك على رأس قوة عسكرية لفك الحصار عن وحدات الصاعقة والمظلات. وعزز جهده العسكري الفريق حسن العمري الذي لحق به على رأس قوة عسكرية متحركة، وتم فتح الطريق وتمركزت قوات المقدم مهدي عبود في (متنة) لتأمين الطريق.

٢١/ ١١/ ١٩٦٧م:

بعد استقالة حكومة رئيس الوزراء محسن العيني كلف رئيس المجلس الجمهوري الفـريق حسن العمـري القائد العام للقوات المسلحة بتشكيل حكومة برئاسته، وشكل حكومة على النحو التالي:

١ ـ الفريق حسن بن حسن العمري	رئيساً للوزراء
٢ ـ السيد عبد السلام محمد صبرة	نائباً لرئيس الوزراء
٣ ـ الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً للخارجية
٤ ـ الدكتور محمد سعيد العطار	وزيراً للاقتصاد
٥ ـ السيد أحمد عبده سعيد	وزيراً للخزانة
٦ ـ المقدم أحمد الرحومي	وزيراً للدفاع
٧ ـ العقيد عبد الله حسين بركات	وزيراً للداخلية
٨ ـ القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل

٩ ـ السيد محمد عبده نعمان	وزيراً للاعلام
١٠ ـ السيد عبد الملك الطيب	وزيراً للتربية والتعليم
١١ ـ المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
١٢ ـ العميد عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للمواصلات
١٣ ـ السيد علي عبد الله المطري	وزيراً للصحة
١٤ ـ السيد محمد عبد الله عبد الغني	وزيراً للزراعة
١٥ ـ القاضي عبد الكريم العنسي	وزيراً للإدارة المحلية
١٦ ـ القاضي حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٧ ـ السيد عبده محمد نعمان	وزيراً لشؤون الوحدة

٢١/١١/١٩٦٧م:

ـ بعد معارك ضارية دارت بين القوات الجمهورية والملكيين، اشترك فيها الفريق حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة، انكسرت على أثرها القوات الجمهورية، وتم للجانب الملكي السيطرة على نقيل يسلح المسيطر على طريق صنعاء ـ تعز وتم لها قطعها دارت المعارك بين ٢١ ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧م.

٢٣/١١/١٩٦٧م:

ـ قدم الأستاذ أحمد محمد نعمان استقالته من عضويته في المجلس الجمهوري وكان لا زال خارج الوطن اليمني منذ أن تم إعلان تعيينه. وعزا استقالته إلى أن سلطة النظام الجمهوري غير راغبة في المصالحة الوطنية. وعلى أثر ذلك عين رئيس المجلس الجمهوري الفريق حسن العمري عضواً في المجلس الجمهوري بدلاً عنه.

٢٥/١١/١٩٦٧م:

ـ أصدر وزير الدفاع أوامره إلى وحدات الصاعقة والمظلات بالانسحاب من الحيمتين إلى صنعاء لدعم المجهود العسكري للدفاع عن العاصمة. تحركت تلك الوحدات في اليوم التالي.

٢٦/١١/١٩٦٧م:

ـ وصلت وحدات الصاعقة والمظلات إلى صنعاء بعد أن أصمتت في طريقها بعض المناوشات وكان لوصولها أكبر الأثر على معنويات السكان في صنعاء والقوات المسلحة والأمن.

٢٧/ ١١/ ١٩٦٧م:

- باغت الجانب الملكي القوات الجمهورية بأن شن هجوماً متناثراً من المنطقة الشمالية الشرقية شمال (قرية الدجاج) و(المطلاع) و(ظهر حمير) ومنطقة (باب شعوب)، وهي ضاحية ملتصقة بالعاصمة. وعلى الفور هب الجمهوريون من الوحدات العسكرية والأمن ومن الصاعقة والمظلات، اللتين عرفتا بشراستهما القتالية، وكذا المقاومة الشعبية، وحتى المواطنين العاديين لمواجهة أخطر اختراق ملكي على العاصمة. ودارت معارك متلاحمة استخدم فيها المقاتلون السلاح الأبيض. وكانت خسائر الجانب الملكي من الأرواح فادحة جداً بالنسبة إلى خسائر الجانب الجمهوري.

لقد استمرت المعارك حتى تم اندحار قوات الجانب الملكي التي عادت إلى مناطقها تحت المطاردة، وبعد عملية تمشيط تلك المناطق تولت قوات الجمهورية تصفية أشجار الأثل والأشجار الأخرى التي كانت تشكل عاملاً من عوامل تخفي قوات الملكيين أثناء عملية اختراقهم تلك.

- دارت معارك بين الجانب الملكي وفرقة مشكلة من جنود الشرطة العسكرية كانت مرابطة على (جبل النبي شعيب) مما أدى إلى اندحار تلك الفرقة أمام كثافة القوات الملكية.

٢٨/ ١١/ ١٩٦٧م:

- أطبقت قوات الجانب الملكي على طريق صنعاء - الحديدة، بعد أن سيطرت على (جبل النبي شعيب) واستمرت السيطرة على التبة المطلة على منطقة بني مطر والطريق.

٢٩/ ١١/ ١٩٦٧م:

- في الوقت الذي كان وفد (الجبهة القومية) قد أنهى محادثات استقلال جنوب اليمن مع بريطانيا تم التوقيع على وثيقة الاستقلال. كانت آخر وحدات جنود الجيش البريطاني تغادر عدن بعد احتلال دام ١٣٨ عاماً.

٢٩/ ١١/ ١٩٦٧م:

- اقيم في الحديدة حفل توديعي للقوات المصرية التي تجمعت في الحديدة إيذاناً بعودتها إلى مصر على متن السفن التي وصلت لنقلها. وكان في مقدمة المودعين من المسؤولين اليمنيين الفريق حسن العمري.

٢٩/ ١١/ ١٩٦٧م:

- تم تعيين العميد حسين الدفعي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة والذي قام بمهام رئيس الأركان في تلك الفترة بجانب مهامه كنائب للقائد العام بعد أن عين العقيد علي

سيف الخولاني رئيساً لهيئة الأركان بعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م غير أنه ظل أسبوعين ثم غادر صنعاء إلى القاهرة حيث بقي هناك.

- تولى العميد حسين الدفعي حين عرف من خلال التقارير بنقص الذخيرة وخاصة ذخيرة بنادق (الجرمل) الاتصال بالقائم بالأعمال للسفارة المصرية في الحديدة، وطلب منه إبلاغ الرئيس جمال عبد الناصر بحاجة الجيش اليمني إلى ذخيرة، وبعد أسبوع وصلت الذخيرة المطلوبة (٥) مليون طلقة وأسلحة خفيفة متنوعة تم نقل كمية منها إلى صنعاء والكمية الأخرى زودت بها المقاومة الشعبية في الحديدة وتعز وذمار ويريم والبيضاء ورداع. كما قابل وفد الجمهورية العربية اليمنية برئاسة الدكتور حسن محمد مكي وزير الخارجية الرئيس جمال عبد الناصر عندما كان في طريقه إلى بيروت لمقابلة اللجنة الثلاثية.

٣٠/ ١١/ ١٩٦٧م:

- وصل إلى عدن قادماً من جنيف الوفد المفاوض من أجل الاستقلال وفي اليوم نفسه أعلنت القيادة العامة للجبهة القومية رسمياً استقلال جنوب اليمن وإعلان النظام الجديد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، واعتبار القيادة العامة السلطة التشريعية التي عينت قحطان محمد الشعبي رئيساً للجمهورية وكلفته بتشكيل حكومة وطنية لإدارة البلاد.

- شكل اليوم الأول من ديسمبر ١٩٦٧م يوم بداية حصار صنعاء عاصمة الجمهورية بعد أن تمكن الملكيون من إحكام سيطرتهم على كل الطرق المؤدية إلى صنعاء، وصنعاء - تعز، صنعاء - الحديدة، صنعاء - عمران، صنعاء - صعدة.

٧/ ١٢/ ١٩٦٧م:

- أصدر الفريق حسن العمري قرار القيادة العامة بتشكيل قيادة المقاومة الشعبية على الشكل الآتي:

أولاً: تقرر تعيين الآتية أسماؤهم في قيادة المقاومة الشعبية:

١ - عميد غالب الشرعي - قائداً.

٢ - مقدم محمد حسن السراجي - نائباً للقائد.

٣ - ملازم أول علي محمد هاشم - رئيس عمليات القيادة.

ثانياً: تشكيل لجنة من ضباط الجيش والأمن من التالية أسماؤهم للقيام بمهام وإعداد وتدريب المقاومة الشعبية:

١ - نقيب محمد صالح الكميم.

٢ - ملازم أول نعمان محمد المسعودي.

٣ ـ ملازم أول عبده قاسم الحبيشي.
٤ ـ ملازم أول محمد أحمد الجبري.

من ضابط الأمن:

١ ـ النقيب صالح الجراد.
٢ ـ الملازم أول أحمد الكدادي.

ثالثاً: تمنح هذه القيادة كافة الصلاحيات وتكون مسؤولة أمام القيادة العامة للقوات المسلحة في إعداد وتسليح وتدريب قوات المقاومة الشعبية.

رابعاً: يعتبر المقر السابق للمدرسة القانونية مقراً مؤقتاً لقيادة المقاومة الشعبية.

خامساً: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره

صدر هذا القرار في القيادة العامة للقوات المسلحة.

بتاريخ ٧ ديسمبر١٩٦٧م الموافق ٦ رمضان ١٣٨٧هـ.

القائد العام للقوات المسلحة.

ـ في هذا اليوم تحركت آخر باخرة من ميناء الحديدة تحمل الدفعة الأخيرة من جنود القوات المصرية العائدة من اليمن إلى مصر. وتلقت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من ميناء الحديدة ما يفيد بأنه ابتداء من الحادية عشرة من ضباح الثامن من ديسمبر لم يعد لمصر أي جندي في اليمن، وبذلك غادرت أرض اليمن آخر دفعة من القوات المصرية تاركة اليمن لقدراتها.

٨/١٢/١٩٦٧م:

ـ جاء يوم الثامن من ديسمبر وكانت قوات الجانب الملكي قد تمركزت في (عيبان) و(بيت بوس) و(أرتل) و(حدة) وبذلك تمكنت مدافعهم من الضرب العشوائي على مدينة صنعاء، وكانت القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية الجمهورية قد وزعت في مواقع دفاعية، واقتصرت المواجهة على فعالية المدفعية والسلاح الجوي.

٢١/١٢/١٩٦٧م:

ـ حشد الجانب الملكي الإمامي قوات كثيفة، فشن هجوماً للاستيلاء على جبل نقم الذي يطل عن قرب على العاصمة صنعاء، وكانت قوى من طلبة الكلية الحربية ومعلميها قد تمركزت على ذلك الجبل. وتمكنت تلك القوى من الصمود البطولي في معاركها الدفاعية ضد القوات المهاجمة وساعدها في المعركة اشتراك القوات الجوية حتى تم اندحار قوات الجانب الملكي الإمامي بعد خسائر في الأرواح والعتاد من الجانبين.

١٩٦٧/١٢/١٦م:

ـ تمكنت قوات الجانب الملكي من احتلال جبل (الصمع) المشرف على مطار (الرحبة)، وبذلك كان المطار والكلية الحربية ومنطقة الروضة في متناول الضرب المدفعي المستمر.

١٩٦٧/١٢/١٧م:

ـ تمكنت قوات الجانب الملكي الإمامي من التسلل من اتجاه منطقة بني حشيش بهدف الاستيلاء على قصر السلاح، والمؤن والتموين، وهبت قوات الجانب الجمهوري لمواجهة ثاني أخطر اختراق للعاصمة، ودامت المعارك بين الجانبين ست ساعات استخدمت فيها مختلف الأسلحة. وكانت النتيجة أن أجبر المتسللون على التراجع والهرب مخلفين خسائر كبيرة من القتلى والمعدات العسكرية.

ـ قامت قوات الجمهورية مشكّلَةً من فرق تعدادها (٥٥) جندي و(٧٠) جندياً من الصاعقة بأول هجوم على مواقع الجانب الملكي المسيطر على (جبل الطويل) وكان على ذلك الموقع عدد من المدافع عيار (١٠٦) و(١٢٠) و(٦٧) التي مكنت الملكيين من الضرب المتواصل على مطار الرحبة مما أدى إلى شل حركته، واشترك في ذلك الهجوم المقدم مجاهد أبو شوارب، وتولى محمد أبو لحوم مناوشة الجانب الملكي أثناء التحرك عن طريق (وادي سعوان) وهو مفاجيء به الجانب الملكي فتلك الطريق كانت تحت سيطرتهم.

كان ذلك الهجوم عبارة عن اقتحام فدائي لإسكات مدافع القوات الملكية، وتمكنت تلك القوى من السيطرة على تبات الجبل وقمته بعد معارك ضارية.

وتولى الوحش قيادة الموقع بعد السيطرة عليه لمدة ثلاثة أيام، إلا أن هجوماً معاكساً قاده الفريق الملكي قاسم منصر على من تبقى من القوات الجمهورية وخاصة المظلات التي كانت قد احتلت قمة الجبل والتي واجهت الهجوم باستماتة رغم استشهاد عدد كبير منهم. ولما أدرك القائد الوحش عدم إمكانية البقاء أمر بتدمير المدافع الثقيلة وانسحب مع من تبقى من جماعات وأفراد، وتمت السيطرة من جديد على الجبل.

عادت حركة الطيران إلى مطار الرحبة حيث هبطت الطائرة التي أقلت القائد الجزائري شريف بلقاسم مبعوث الرئيس الجزائري هواري بومدين. وفي الروضة التي كانت في متناول المدافع الملكية أقام الفريق حسن العمري مأدبة غداء حضرها القاضي عبد السلام صبره، والمقدم يحيى المتوكل والمقدم مجاهد أبو شوارب الذي نزل من الموقع لحضور الحفل.

ـ أغارت مجموعات من جنود لواء الوحدة على جبل (الطويل) بهدف استعادته، وبعد

معارك ضارية مع قوات الملكية الإمامية اكتسحت قوات الجمهورية الموقع لعدة ساعات ثم انسحبت. لقد كلفت تلك العملية الفدائية خسائر كبيرة، وكان الهدف منها الضرب في عمق مواقع العدو لهز معنوياته.

٢٧/١٢/١٩٦٧م:

- من أبرز الهجمات الفدائية التي كانت تقوم بها فرق فدائية تشكل من خلال اختبار أصلب العناصر وأشجعها من جنود بعض الوحدات هجوم مجموعة فدائية من الصاعقة على موقع ملكي في (دار الحيد). وقد تمكنت من تدمير الموقع واستولت على بعض المدافع.

٢٧/١٢/١٩٦٧م:

- دارت معارك هجومية قامت بها قوات الجانب الملكي على (جبل النهدين) المطل على المدينة السكنية التي شيدت في بداية الثمانينات - بهدف اختراق خط الدفاع الجمهوري والنفوذ إلى مدينة صنعاء ودارت معارك شديدة بين القوات المهاجمة والقوات الجمهورية المدافعة وتم التمكن من صد الهجوم وتقهقر الجانب الملكي.

٢٩/١٢/١٩٦٧م:

- تولى قائد الملكيين الأمير محمد بن الحسن بنفسه حشد جيش من القوات النظامية والقبائل ليشن هجوماً على منطقة (عصر) بهدف اكتساح المنطقة والنفوذ إلى داخل العاصمة صنعاء، وكانت مواجهة القوات الجمهورية لذلك الهجوم مستميتة، دامت المعارك بشكل متواصل لـ ٢٤ ساعة. كادت القوات الملكية أن تحقق النجاح واكتساح خط الدفاع حين تواصل القتال اشتباكاً بالسلاح الأبيض؛ إلا أن النجدة السريعة من وحدات الصاعقة وتدخل سلاح الطيران مكن قوات الدفاع الجمهوري من صد ذلك الاختراق ورد قوات الملكية إلى مواقعها. كانت الخسائر مئات القتلى والجرحى من الجانبين.

٣٠/١٢/١٩٦٧م:

- عقد اجتماع موسع برئاسة الفريق حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة حضره أعضاء مجلس الدفاع الموجودون في صنعاء، وقادة المحاور والوحدات العسكرية، والمقاومة الشعبية، وعدد من الوزراء والمشائخ الجمهوريين الموجودين. شرح فيه القائد العام الوضع العسكري والسياسي بعد شهر من الدفاع والمقاومة، ومع ذلك لا زال النظام الجمهوري في موقف الدفاع، وكانت الرؤية القيادية السياسية قبول اللقاء مع اللجنة الثلاثية للتسوية والمصالحة مع الملكيين والتي عزمت أن يكون اجتماعها في بيروت للخروج مع الوضع الخطير الذي يواجه الجمهورية وقوبلت تلك الرؤية بالرفض من قبل صف واسع من قادة المقاومة

والـوحـدات العسكـرية والاستعـداد للقتـال حتى الموت، وكانت نتيجة ذلك الاجتماع الاستجابة لذلك التصميم.

وتم تشكيل وفد لمقابلة اللجنة الثلاثية في بيروت وإبلاغ الموقف الجمهوري الرافض لقاء الجانب الملكي والرفض القاطع للمصالحة. وخرج المجتمعون وهم أشد إصراراً على مواصلة الصمود والقتال حتى النصر.

٣٠/١٢/١٩٦٧م:

ـ اجتمعت اللجنـة الثـلاثية في القاهرة لترتيب تسوية سياسية بين النظام الجمهوري والجانب الملكي، وحدد الثاني عشر من يناير ١٩٦٨م لعقد مؤتمر (للمصالحة الوطنية في اليمن).

ـ ونتيجة للاتصال الذي قام به علي عقيل وعبد الحافظ نعمان ـ وهما عضوان بارزان في حزب البعث بقيادة سوريا قدمت سوريا للنظام الجمهوري دعماً عسكرياً مع ذخيرة وسلاح، ورفدت سلاح الجو الجمهوري بثمانية من أفضل طياريها شاركوا في معارك صمود السبعين.

يناير ١٩٦٨م:

ـ في أوائـل ينـاير ١٩٦٨م أقـام الاتحـاد السوفييتي جسراً جوياً لمد النظام الجمهوري بالأسلحة، ونقلت طائرات الأنتينوف (٣٠) طائرة من طراز ميغ ١٧ وقاذفات ٢٨، وتولى الخبراء السوفييت مع المهندسين اليمنيين تركيبها في مطار الحديدة وتسلمها الطيارون اليمنيون.

٥/١/١٩٦٨م:

ـ من ٥ يناير ١٩٦٨م وحتى بداية فبراير استمر القتال في كل المواقع وعلى كافة المحاور، كما استمـر الضرب المـدفعي على المواقع العسكرية في صنعاء والمنشآت الهامة: الإذاعة والكهرباء ومصنع الغزل والنسيج والشوارع وموقع القيادة العامة والقصر الجمهوري، مع غارات وهجمات استنزافية خاطفة ومستمرة بقصد إنهاك المقاومة الجمهورية. ومع ذلك فقد استطاعت القوات الجمهورية من استعادة نفسها والتحول إلى مواقع الهجوم.

١٠/١/١٩٦٨م:

ـ بعد أن كلف الشيخ أحمد عبدربه العواضي بتشكيل جيش شعبي من المتطوعين لنجدة القوات الجمهورية التي تخوض معركة ضد الحصار في صنعاء كان في ١٠ يناير قد اجتمع أربعة آلاف مقاتل من أبناء القبائل وتحرك في مقدمتهم، وما أن وصل إلى منطقة (بوب

الفلاك) في رداع حتى فوجىء بعدد من الكمائن لإعاقة تحرك قواته، وبعد معارك سقط خلالها عشرات من القتلى والجرحى من الجانبين واصل الجيش الشعبي سيره باتجاه إب ثم تعز حتى وصل الحديدة لينضم إلى القوات المسلحة التي أعدت لفتح طريق الحديدة ـ صنعاء من القوات الملكية التي سيطرت على جبل النبي شعيب ومنطقة بني مطر.

١٠/ ١/ ١٩٦٨م:

ـ عين النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب قائد وحدات الصاعقة رئيساً لهيئة الأركان العامة بعد أن كان قد أجمع على ذلك القادة، ورقي إلى مقدم فرفض النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب المنصب، ولكنه قبل تحت إلحاح شديد، كما تم تعيين النقيب عبد الرقيب الحربي نائباً لرئيس هيئة الأركان.

وشكل رئيس الأركان قيادات الأسلحة كما يلي:

١ ـ عبد الرقيب عبد الوهاب قائد سلاح الصاعقة.
٢ ـ نقيب حمود ناجي سعيد قائد سلاح المظلات.
٣ ـ محمد صالح فرحان قائد سلاح المشاة.
٤ ـ مقدم محمد عبد الخالق قائد سلاح المدرعات
٥ ـ نقيب علي مثنى جبران قائد سلاح المدفعية.
٦ ـ مقدم مرشد سنين قائد سلاح الإشارة.
٧ ـ المقدم الشقيري قائد لواء النصر.
٨ ـ مقدم الشهاري قائد اللواء العاشر.

١٢/ ١/ ١٩٦٨م:

ـ أعادت المقاومة الشعبية في صنعاء تشكيل قيادتها، والتي تشكلت بالانتخاب العام من قبل قواعد المقاومة الموجودة في صنعاء وهم:

عمر الجاوي، سيف أحمد حيدر، مالك الإرياني، محمد دعبش، علي مهدي الشنواح، عبد الجليل سلام، محمد البشاري، علي محمد زيد، صالح أحمد السلامي.

١٢/ ١/ ١٩٦٨م:

ـ كان هذا التاريخ هو الموعد لعقد مؤتمر بين النظام الجمهوري ـ في شمال الوطن اليمني ـ والجانب الملكي.

حضر إلى بيروت وفد جمهوري شكل برئاسة الدكتور حسن مكي وزير الخارجية وعضوية كل من: عبده علي عثمان، يحيى الشامي، محمد عبده نعمان، وانضم إليهم

الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي أعيدت له الجنسية اليمنية ـ وعين سفيراً في بيروت. كما حضر إلى بيروت محمد الأهنومي ممثلاً لتيار السلاّل والأستاذ أحمد محمد نعمان الذي أوجدت تصريحاته استياء لدى الجمهوريين.

كما حضر المؤتمر وفد ملكي برئاسة الأمير عبد الرحمن بن يحيى حميد الدين وعضوية أحمد الشامي، ومحمد عبد القدوس الوزير وقد فشل المؤتمر إذ رفض وفد الجمهورية العربية اليمنية اللقاء بالوفد الملكي، وطرح أية تسوية يجب أن يتم في ظل النظام الجمهوري، وأن الحصار المضروب على صنعاء سينتهي بانتصار الجمهورية تحت كل الظروف. وأعلن رئيس الوفد الملكي أن القتال لن يتوقف إلى أن تتوقف المساعدات السوفييتية للنظام الجمهوري ويسحب السوفييت خبراءهم.

وفي تلك الأثناء أنهى الرئيس جمال عبد الناصر الهدنة الإعلامية وأدلى بتصريح أوضح فيه:

«حق الجمهورية العربية اليمنية كدولة مستقلة معترف بها دولياً في السعي للحصول على مساعدات خارجية كيفما شاءت». وعلى أثر ذلك أوقف الملك فيصل قسط المملكة العربية السعودية والتي حددها مؤتمر القمة العربي بـ (٥٠) خمسين مليون دولار تعويضاً عن خسائر توقف قناة السويس.

١٥/١/١٩٦٨م:

ـ وصل السلاح الجوي ضرب مواقع الملكيين في جبل (الصمع) لإسكات مدافعهم، وأثناء تلك المعركة أصيبت طائرة الملازم طيار سعد محمد الربيعي ولكنه نجا حين ترك طائرته المحترقة وقفز لىقع أسيراً بيد قوات الملكيين الإمامية التي أقدمت على إعدامه والتمثيل به انتقاماً من فعالية السلاح الجوي وإرهاباً للطيارين.

منتصف يناير أصعب أيام الحصار

في منتصف الأسبوع الثاني من يناير ١٩٦٨م ركزت القوات الملكية والمرتزقة الأجانب هجومها على (براش) و(نقم) و(عصر) و(بيت عذران) وكانت القوات المدفعية في وضع صعب فرغم صد الهجوم إلاّ أن تعزيزات القوات الملكية مكنها من معاودة تصعيد الهجوم.. ولذلك كانت برقيات طلب تعزيزات وتدخل السلاح الجوي تصل إلى القيادة

في كل نصف ساعة من المواقع الثلاثة. وصل الأمر بأن هددت قيادة المواقع بالانسحاب ما لم يتدخل سلاح الطيران، وكان رأي القيادة القتال حتى الموت في الجبال أشرف من الموت في شوارع صنعـاء. وإلى لحظة اليأس لقـوات تلك المـواقع كانت النجدة تنتظر وصول تعزيزات بجنود من الصاعقة والمظلات، والتي جهزها النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس الأركان، وتمكنت القوات الجوية من إسقاط قنابل مضيئة وراء جبل نقم وبراش وعصر وبيت عذران لكشف مواقع الأعداء والتي وصلت حـد القتال بالسلاح الأبيض.

١٩/ ١/ ١٩٦٨م:

ـ عقد الفريق حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة اجتماعاً موسعاً في القيادة العامة وشكل مجلس دفاع.. يتولى مهام متابعة سير العمليات العسكرية. وضم مجلس الـدفاع الوطني ـ الذي تشكل برئاسة العميد حسين الدفعي نائب القائد العام ـ رئيس الأركان المقدم عبد الرقيب عبد الوهاب وثلاثة من المقدمين هم:

يحيى المتوكل، حمود بيدر، عز الدين المؤذن. وتم تشكيل قادة المحاور على الشكل الآتي:

١ ـ المحور الجنوبي ـ بقيادة المقدم عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس الأركان قائد وحدات الصاعقة.

٢ ـ المحور الشرقي ـ بقيادة نقيب حمود ناجي قائد وحدات المظلات.

٣ ـ المحور الغربي ـ بقيادة نقيب محمد صالح فرحان قائد سلاح المشاة.

٤ ـ المحور الشمالي ـ بقيادة المقدم محمد عبد الخالق قائد سلاح المدفعية.

٢٦/ ١/ ١٩٦٨م:

ـ دارت معـارك شديدة بين قوات الجـانب الملكي المتمركزة في منطقة (بيت جمعان) والجبال المحيطة بها، واستمرت المعارك حتى اليوم الثاني ٢٧ يناير، ومنيت قوات الجانب الملكي بالهزيمة بعد خسائر كبيرة من الجانبين.

وفي اليوم نفسه ٢٦/١/١٩٦٨م تمكنت القوات الجمهورية القادمة من اتجاه الحديدة لفتح طريق صنعاء ـ الحديدة من دعم الجموع التي كانت تقاتل القوات الملكية بقيادة الشيخ أحمد علي المطري والتي كانت في حالة حصار، وتم فك الحصار عنها لتنضم إلى القوات الجمهورية المتقدمة مما مكن القوات الجمهورية من السيطرة على منطقة (بوعان).

٢٧/ ١/ ١٩٦٨م:

ـ بعد تحقيق التقدم إلى (بوعان) أعدت قيادة القوات الجمهورية خطة جديدة لتصعيد الهجوم على قوات الجانب الملكي باتجاه فتح طريق الحديدة ـ صنعاء، فتم تقسيم القوات إلى أربع فرق.

الأولى بقيادة المقدم أحمد سالم العواضي، تتقدم نحو جهات منطقة (عصيفرة) والثانية بقيادة الشيخ سالم عبد القوي الحميقاني، باتجاه (الرحاني) والثالثة بقيادة النقيب ضيف الله حسين العواضي، والأخيرة بقيادة الشيخ محمد أحمد العواضي لحماية المؤخرة.

٣٠/ ١/ ١٩٦٨م:

ـ شنت قوات الجانب الملكي حملة واسعة للتقدم واختراق الدفاعات الجمهورية صوب منطقة عصر لفتح ثغرة لدخول العاصمة، وتصدت لها القوات الجمهورية المدافعة عن المنطقة، وتمكنت قوات الملكيين من الوصول إلى بيت معصار، ودارت معارك شديدة وصلت إلى حد الاشتباك بالسلاح الأبيض، وكان للتعزيزات الداعمة للقوات الجمهورية من وحدات الصاعقة، والمظلات والمقاومة الشعبية والحرس الجمهوري، الدور الأساسي في صد تلك الهجمة الشرسة والتي دحرت بعد خسائر كبيرة من الجانبين.

٨/ ٢/ ١٩٦٨م:

ـ مع الانتصار الذي حققه الجمهوريون بفك الحصار عن صنعاء أصيبت قوات الجانب الملكي بنوع من الهستيرية، فكثفت القصف على صنعاء مستخدمة كل أنواع المدافع من مواقعهم في (بيت بوس) و(أرتل) و(سواد حزيز) وغيرها من المناطق الجنوبية، وانهالت القذائف على الشوارع والمناطق المكتظة بالسكان.

والمعروف أن تلك المواقع تقع على سلسلة جبل عيبان الواقع جنوب صنعاء، وتمتد من مشارف طريق الحديدة حتى (سواد حزيز) والمسيطرة على تلك المواقع. اتجهت القوات المسلحة والمقاومة الشعبية وكل مسلح في صنعاء بقيادة المقدم عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس الأركان الذي كان يوجه المعارك من جهاز لاسلكي حمله على ظهره.

استمرت المعارك من الثامن من فبراير وحتى الثاني عشر منه في وقت لم يتوقف إطلاق القذائف من مدافع القوات الملكية خلالها على صنعاء، والتي حصدت حتى المرضى وحراس المستشفى. وفي اليوم العاشر من فبراير انضمت قوات الجيش الشعبي بقيادة الشيخ أحمد عبد ربه العواضي إلى المعركة، كما اشترك السلاح الجوي. وبعد معارك بطولية تمكنت القوات الجمهورية من السيطرة على تلك المواقع بعد أن فرت بقية قوات الجانب

الملكي والمرتزقة الأجانب الذين كانوا يعملون على المدافع التي تركوها، ولم يستطيعوا تدميرها كما تركوا بزاتهم العسكرية أو بطاقاتهم، كما ترك الأمير أحمد بن الحسين قائد الملكيين أوراقه الرسمية وفر إلى خولان، وكان يوم ١٣ فبراير آخر يوم تعرضت فيه العاصمة صنعاء للضرب المدفعي.

■ ■ ■

الفصل السادس

الحزبية وسياسة سلطتي الشطرين

الحزبية وسياسة سلطتي الشطرين

بعد استقلال جنوب الوطن اليمني، صدر مرسوم جمهوري في ديسمبر ١٩٦٧م يلغي الكيانات التي كونتها السلطة البريطانية وعملاؤها، والتي بلغ تعدادها ٢٤ كياناً، وألغيت سلطة السلاطين والأمراء والمشائخ مع سلطة المستعمرة عدن، وصودرت ممتلكات السلاطين والأمراء والمشائخ وسائر العملاء. وكان بعض هؤلاء قد وقع في قبضة الجبهة القومية، وهرب البعض الآخر إلى السعودية، وفي الشهر نفسه قسمت المنطقة إلى ست محافظات هي: عدن ـ لحج ـ أبين ـ شبوة ـ حضرموت والمهرة، لتصبح كل المنطقة تحت سلطة مركزية واحدة مركزها عدن، كعاصمة. وبعد أن توالت الاعترافات بالوضع الجديد أصبحت منطقة جنوب الوطن دولة ثانية في اليمن. كان المكسب الوطني هو توحيد تلك الكيانات في كيان واحد، وهو مكسب وطني شكل خطوة بإتجاه الوحدة اليمنية.

ومنذ البداية انشغل الوطنيون في جنوب الوطن في تأسيس مؤسسات الدولة الجديدة التي واجهت منذ أيامها الأولى صعوبات اقتصادية، فقد ترك الاستعمار البريطاني اقتصاداً متخلفاً في عموم المنطقة، عدا عدن التي شهدت ازدهاراً بحكم كونها ميناءً هاماً، وموقع القواعد العسكرية البريطانية وقيادتها في الشرق الأوسط. وخلفت السلطة البريطانية مشكلة عويصة وهي رواتب الموظفين بعد أن رفعتها قبل رحيلها من عدن ليصل بعضها إلى (٣٠٠) ثلاث مئة دينار شهرياً.

ففي عام ٦٨/١٩٦٩م بلغت الواردات (١١) مليوناً و(٣٠٠) ألف دينار، وبلغت المصروفات (١٤) مليوناً و(١٣٠) ألف دينار باستثناء حضرموت التي كانت ميزانيتها لا زالت منفصلة، وقدر العجز في الميزانية بـ (٣) ملايين و(٨٠٠) ألف دينار، وكان وفد الجبهة القومية الذي فاوض بريطانيا من أجل الاستقلال قد اتفق مع حكومة بريطانيا بأن تقدم لحكومة الاستقلال (١٣) مليون جنيه استرليني كمساعدة، وهو المبلغ الذي وعدت به بريطانيا حكومة الاتحاد السابقة، إلا أن بريطانيا تحايلت على ذلك المبلغ فقطعت منه ديوناً

متخلفة، ولم تقدم سوى مليون و٧٠٠ ألف جنيه متعمدة إبقاء الوضع الجديد في حالة العوز ليذعن للمساعدات الغربية المشروطة.

وحين استؤنفت المفاوضات مع بريطانيا حول المساعدات المالية في مايو ١٩٦٨م، أبدى الوفد البريطاني استعداده بتقديم التزاماته كاملة شريطة قبول اقتراح بريطاني يقضي بوقف الملاحقات بحق أعوان بريطانيا، ولكن الوفد اليمني رفض ذلك الاقتراح، وندد بالموقف البريطاني. ومنذ ذلك الوقت لم تستؤنف أية محادثات بشأن المسألة المالية.

كان الرئيس قحطان الشعبي قد حدد سياسة السلطة الوطنية بأنها تقوم على المبادىء الأساسية القائمة على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والحياد الإيجابي وعدم الانحياز والتضامن مع شعوب البلدان النامية والعداء للإمبريالية والاستعمار، والوقوف مع الشعوب المقهورة والتواقة إلى الحرية والاستقلال وكان أمام الحكومة الجديدة مهام أساسية في حقيقة الأمر شأن داخلي في إطار اليمن. وفي الوقت ذاته مهام نضالية وطنية، وهي دعم ومساندة النظام الجمهوري في شمال الوطن الذي يواجه هجمة شرسة من قبل القوى المعادية للثورة اليمنية وتجاه ذلك التحدي تحددت سياسة الدعم على المستويين الحكومي والشعبي للنظام الجمهوري والمقاومة الشعبية، وجرى تدريب المتطوعين في المقاومة الشعبية، وجمع التبرعات لدعم فصائلها في الشمال إضافة إلى تحرك عسكري، فقد تم تحرك فرقتين من جيش جنوب اليمن بمساندة فرقة من المقاومة الشعبية باتجاه بيحان، وقامت تلك القوى بالاشتراك مع فصيلة من جيش الشمال بالهجوم على القوى الموالية للملكيين، وتم تصفيتهم وتأمين كل المناطق المحاذية للجنوب من أي نشاط ملكي، وتولت اللجنة المسؤولة عن المقاومة الشعبية تقديم العون للمقاومة الشعبية، وقدمت الحكومة الذخائر والسلاح لجيش الشمال.

لقد كان الموروث الذي خلفه الاستعمار كبيراً، فالازدهار الاقتصادي الذي وجد في عدن كونها موقع القواعد العسكرية، واضطرار بريطانيا لإنشاء مصفاة عدن التي تملكها شركة (بريتيش بتروليوم كومباني) التي تكرر البترول الخام المستورد في الخمسينات في ظل سيطرة إيران على بترولها في عهد (مصدق)، ورغم محاولات المسح والتنقيب عن البترول إلا أن السياسة البريطانية لم تمض باتجاه استخراج النفط لعدم ثقتها بالمستقبل، وساد الوضع الزراعي أشكال من الاستغلال بواسطة رسملة الزراعة، كانت الزراعة تلبي ما لا يقل عن نصف حاجات البلاد إلى جانب تلك الأوضاع واجهت السلطة الوطنية مشكلة عويصة خلفها الاستعمار وهي تضخيم جهاز (البوليس) والذي كان يسمى (ارم بوليس) أي الشرطة المسلحة، وكان ذلك الجهاز أداة لقمع وضرب القوى الوطنية، إضافة إلى أن

الجيش كان يشكل خطراً، رغم أن قوات داخل الجيش في فترة النضال من أجل الاستقلال تصرفت كقوى وطنية مع الثوار.

وجدت السلطة الوطنية أمامها قضية جموع جيش التحرير والحرس الشعبي وفصائل الفدائيين، هذه القوى الثورية التي وهبت حياتها في سبيل الثورة كان أفرادها يقبضون مساعدة زهيدة، مقدارها لا يتعدى ١٥ ديناراً في الشهر كان الإجماع على أن هذه القوى هي القادرة على تأمين النظام وحماية الثورة. وقد أثبتت الأحداث ذلك حين بدأت القوى المضادة للثورة بتنظيم صفوفها بمساعدة النظام السعودي وقامت الجماعات التي تضررت من جراء إبعادها بحكم الصراع الذي احتدم بين الجبهة القومية وجبهة التحرير بسلسلة من الانفجارات في أوائل ديسمبر ١٩٦٧م في حي المنصورة لإرباك الاستقرار، وتولت مجاميع الفدائيين والحرس الشعبي مجابهة مثيري تلك الحوادث التي أثارها المخربون، ولم تكن تلك الحوادث سوى بداية مؤشر لتحركات معادية من قبل السلاطين والأمراء والمشائخ العملاء الذين لجؤوا إلى السعودية حيث بدأ تشكيل جيش الإنقاذ وكان الحال نفسه في شمال الوطن، حيث لقيت الأسرة الإمامية الإمكانات من أموال وسلاح وتدريب، ودعم من إيران وبريطانيا والأميركان والسعودية التي شكلت أرضية للتحرك العسكري والسياسي وإعلامي، واستجلاب المرتزقة الأجانب لتدريب ما يتجمع من أبناء اليمن، منهم من غرر بهم، ومنهم بدافع الحصول على المال، أما الذين يوالون الملكية عن إيمان فهم قلة من أولئك الذين أفقدتهم ثورة ٢٦ سبتمبر مصالحهم في الحكم والجاه والملكية.

وها هي العملية نفسها تتكرر أما جموع جبهة التحرير فقد وجدوا مستقراً لهم في شمال الوطن اليمني، انضمت جموع منهم إلى القوات المسلحة والأمن للدفاع عن الجمهورية، وآخرون تفرغوا لمعارضة نظام سلطة الجبهة القومية في الجنوب.

كانت هناك كثير من المعضلات التي تواجه حكومة جنوب اليمن التي تشكلت من عناصر غالبيتها كان يطلق عليها جماعة الخارج في وقت كانت قيادات الجبهة القومية الأساسية تتجمع في عدن. لقد ساعدت النظم الإدارية الحكومة الوطنية على تسيير الأوضاع في العاصمة عدن بينما الأوضاع في بقية أجزاء البلاد كانت مشابهة إلى حد ما للأوضاع التي خلفها النظام الإمامي في شمال اليمن ومع ذلك فلم تكن القيادة العامة للجبهة القومية التي شكلت الحكومة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م على عجل متجانسة فكرياً إضافة إلى الخلافات التي احتدمت خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال، تلك الخلافات السياسية والفكرية التي جمدتها ظروف المعركة تجاه العدو الرئيسي والخصوم

الوطنيين وما أن تحقق الاستقلال حتى بدأ التصادم في الجبهة القومية والذي بدأ من الماضي بتقييم المواقف، ولكن الاستقلال أضاف إلى ذلك التصادم، تصادماً آخر، وهو الخلاف حول الرؤية أو التصور الذي يمكن أن تسير السلطة على ضوئه.

ويمكن تلخيص ذلك التصادم بالانقسام إلى تيارين، أو فريقين يحمل كل منهما تصوراً معيناً، فتصور الفريق الأول، والذي يقوده قطحان الشعبي يرى:

- قيام نظام الحكم الرئاسي بسلطات واسعة لرئيس الدولة.
- التمهل في الإجراءات ومراعاة أوضاع التخلف وفقر موارد البلاد.
- مواجهة القوى المعادية للجمهورية.

وكان أعضاء الجبهة القومية يؤيدون وجهة النظر هذه يرون أنه لابد من الإبقاء على مؤسسات الدولة القديمة مع إدخال تحسينات عليها بالتطهير والتطعيم بعناصر جديدة، ويرون أهمية بناء أجهزة الدولة بدرجة تفوق بناء التنظيم السياسي.

واعتمد هذا الفريق داخل الجبهة القومية، على العناصر الإصلاحية والفئات البرجوازية وزعماء القبائل وكبار ضباط الجيش، وصنف ذلك التيار من قبل التيار الآخر والذي كانت رموزه، علي صالح عباد (مقبل)، وعبد الله الخامري، وسلطان أحمد عمر، بقولهم: «إنه تيار يميني لا يؤمن بالتغيير الجذري، وإن موقفه الطبقي برجوازي إقطاعي».

وطرح التيار الثوري والذي يمثله (مقبل) تصوراً، وهو استيعاب لطرح نايف حواتمة الذي وصل إلى عدن ليشارك في وضع الاتجاهات الثورية لأول سلطة وصلت إليها حركة القوميين العرب وتمثل ذلك التصور بالنقاط التالية:

- تعميق فكر واستراتيجية الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء.
- تقويض مؤسسات الدولة القديمة وخاصة مؤسسة الجيش والبوليس، والجهاز الإداري الموروث.
- البدء بإقامة الحزب الطليعي، على طريق إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.
- إجراء إصلاح زراعي بانتزاع الأرض من الملاكين الأغنياء بدون تعويض، وتوزيعها على فقراء الفلاحين، وتطوير الإطار التعاوني لخلق علاقة إنتاج على طريق العلاقات الاشتراكية.
- تحويل الاقتصاد من الخدمات إلى اقتصاد إنتاجي للتحرر من التخلف.

وأطلق على هذا التيار بالتيار الثوري الديمقراطي، وعرف بالتيار اليساري، وصُنف

بأنه أقرب الجميع إلى الفكر الاشتراكي العلمي. غير أنه لم يكن متجانساً، فقد وجد من بينـه من يقدم اجتهاداً لرؤية أخرى، وهي أهمية وضع برنامج لاستكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي لتأمين التعايش الضروري بين مختلف القوى داخل التنظيم السياسي وفي المجتمع من خلال إجراء تحولات وطنية ديمقراطية، والتعاون مع القوى الديمقراطية الأخرى والأحـزاب وخاصة الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب الطليعة، ويمثل هذا الاتجاه عبد الفتاح إسماعيل.

كما وأن بين هذا التيار تمحـورت العنـاصر ذات النزعة المتطرفة والفوضوية والتي تستبعد دور المثقفين، وتصر على إحراق المراحل.

بذلك احتدم الصراع السياسي في صفوف الجبهة القومية في وقت كان الجميع يرى أنه لابد من عقد مؤتمر عام يحسم الخلاف ويخرج ببرنامج، غير أن اشتداد الخلاف كان بسبب ممارسة كل فريق لما يراه وخاصة في محافظة عدن وحضرموت.. ففي حضرموت حيث تولى عبـد الله الأشـطل وفيصـل العطاس تأميم دور السينما، وانتزاع الأرض من الفلاحين، وفي عدن حيث تولى سلطان أحمد عمر المسؤولية التنظيمية، والذي انفرد مع علي صالح عباد (مقبل) وعبد الله الخامري في محاولة تشكيل مجالس ومحاكم شعبية في نهاية يناير ١٩٦٨م، ونشروا في صحيفة الثوري افتتاحية دعت إلى ضرورة إعادة تركيب جذري للدولـة، واتهمت حكومة قحطان بالانتهازية مما أدى إلى اجتماع القيادة العامة في فبراير ١٩٦٨م، وبعد نقاش ساخن أقرت تجميد عضوية العناصر الثلاثة من مناصبهم الحزبية حتى المؤتمر، لتهدئة التوتر بين الفريقين الذي بلغ أوجه في وقت استجابت الحكومة لما طرحته القيادة العامة، وبإصرار التيار الثوري الديمقراطي (اليساري)، اتخذت عدداً من الإجراءات تحت ضغط الوضع المالي والاقتصادي المتردي. فقد تم تخفيض رواتب الفئة العليا من موظفي الدولة وضباط الجيش والبوليس، الذين يتقاضون رواتب كبيرة، كما تقرر الحد الأقصى للراتب الشهري لموظفي الحكومة (١٦٦) ديناراً، وخفض ٤٠٪ لإيجارات المساكن، ورفعت الرسوم الجمركية على السلع غير الضرورية، وخاصة المشروبات الروحية والسجائر، والقات والتبغ.

وبين الفريقين كان الجيش والأمن يرقبان الأوضاع بشيء كبير من الحذر والخوف. والمعـروف أن الجيش والأمن هي القـوات المسلحة التي أقامتها بريطانيا لخدمة الاتحاد، وكانت تشارك القوات البريطانية عملية القمع ضد الحركة الوطنية إبان الكفاح المسلح رغم وجود جيب تنظيمي بين أوساطها للجبهة القومية.

في النصف الثاني من يناير ١٩٦٨م، شكلت القيادة العامة لجنة تحضيرية تتولى الإعداد للمؤتمر العام الرابع، والذي تقرر أن يعقد في مارس ١٩٦٨م قوامها:

عبد الله الخامري، وعلي صالح عباد (مقبل)، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، وعبد الفتاح إسماعيل، غير أن هذه اللجنة لم تؤد مهامها بسبب غياب عبد الفتاح إسماعيل الذي كان خارج البلاد، وتجميد العضوية التنظيمية لكل من عبد الله الخامري و(مقبل)، وقد أدى الوضع أن قام كل فريق بإعداد الوثائق التي تعبر عن وجهة نظره فالتيار ـ اليساري ـ شكل لجنة مؤلفة من كل من عبد الله الخامري، وعلي صالح عباد (مقبل)، وسلطان أحمد عمر، وعبد الله الأشطل.

وتولى الخامري و(مقبل) وسلطان أحمد عمر ونايف حواتمة وضع مشاريع الوثائق التي ستقدم إلى المؤتمر، كما أعد الفريق الآخر وثائق تمثل وجهة نظره، وشهد اختيار المندوبين إلى المؤتمر تنافساً شديداً فقد حرص كل فريق أن يكون له أغلبية من المندوبين في المؤتمر، ووصل الأمر إلى حد اعتقال مجموعة من أعضاء (الجبهة القومية) بعضهم أعضاء في القيادة العامة ينتمون إلى التيار اليساري.

وبعد عودة عبد الفتاح إسماعيل وعلي سالم البيض من الخارج قاطعا اجتماع القيادة العامة حين لم يتم اتخاذ إجراءات رادعة ضد منظمي محاولة الاعتقال.

إنعقد المؤتمر في بداية مارس ١٩٦٨م حضرة (١٦٧) مندوباً يمثلون التنظيمات في المحافظات وأعضاء القيادة العامة، وممثلون عن الفدائيين والجيش. . واحتدم الخلاف في المؤتمر حول مندوبي الجيش، فقد كان الفريق اليساري يرى أن تمثيل الجيش في المؤتمر يجب أن يتم من خلال اللجنة التنظيمية المسؤولة، وتم الاتفاق على أن يحضر المؤتمر ممثلان عن اللجنة التنظيمية، وممثلان عن كبار الضباط. غير أن الذي أثار الاعتراض هو وجود ٦ من الضباط الكبار، وهو الأمر الذي أثار حفيظة التيار (اليساري)، واحتجاج علي سالم البيض وزير الدفاع، ورغم تهديد الضباط باستخدام العنف إلا أن الرئيس قحطان ومؤيديه وافقوا على مشاركة الأربعة الذين حضروا المؤتمر. ومن الطبيعي أن يدرك المرء ظروف تلك المرحلة التي كانت فيها حركات التحرر الوطنية، في الوطن العربي والعالم الثالث تعيش بداية استنهاض شاملة «في وقت كانت الصراع بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، والذي أفسح المجال للحركة التحررية للشعوب المستعمرة والمضطهدة من قبل

الدول الرأسمالية، والتي تتوق إلى التحرر ووقف بجانبها يسندها ويقدم لها الدعم والعون، وبين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ويقف معها كل دول الغرب الاستعمارية. في ظل ذلك الصراع كان التوجه الاشتراكي الداعي إلى تبني الفكر الماركسي اللينيني كنظرية للتحليل واستنباط البرامج السياسية لانتهاج سبل التغيير لصالح العمال والفلاحين، وحزب الطبقة العاملة الذي يمثل مصالح الكادحين، وينهي استغلال أقلية من الرأسماليين، وإرساء العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة لصالح الأغلبية الكادحة».

في ظل تلك الظروف عقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وقدم الجناح الثوري الديمقراطي (اليساري) مشاريعه التي أعدها كبرنامج للسلطة، وهو برنامج التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي، وهو مهام الطريق اللارأسمالي للتطور ثم الانتقال إلى الاشتراكية، إضافة إلى البرنامج الداخلي للتنظيم السياسي (الجبهة القومية) والذي يشكل أساس بناء تنظيم الجبهة القومية كأداة تنظيمية لقيادة السلطة وتطوره اللاحق كحزب، وقدم عدداً من المواضيع التي تطرح تلك التصورات، حول (الخطوط العريضة لأشكال الدولة) و(المجالس الشعبية وكيفية تشكيلها) و(الميليشيا الشعبية) و(مرسوم حول المسألة الزراعية). وقدم الجناح الآخر إلى المؤتمر وثيقة تضمنت وجهة نظر التيار الوطني بعنوان (وجهة نظر حول القضايا المطروحة في جدول أعمال المؤتمر). وكانت وثائق الجناح الثوري (اليساري) قد انتقدت الحكومة، واقترحت وضع برنامج واسع للتحولات الوطنية والديمقراطية في كافة الميادين، وقدمت عدداً من المطالب منها:

- تأميم كل ملكية الشركات الأجنبية والبرجوازية الكبيرة المحلية، وإغلاق الميناء الحر وفرض رسوم جمركية وتخفيض رواتب موظفي الدولة.

- إجراء إصلاح زراعي على الفور، على أن يكون الحد الأعلى لملكية الأرض خمسة أفدنة في الأراضي المروية وعشرة أفدنة في الأراضي البور. وتوزيع الأراضي المصادرة بدون تعويض على الفلاحين الفقراء، وإنشاء تعاونيات.

- تطهير جهاز الدولة وحل الجيش والبوليس القديمين وإنشاء الجيش الشعبي الثوري على أساس تشكيلات الفدائيين، وجيش التحرير والحرس الشعبي المحاط بميليشيا شعبية منتجة بحدود (١٠٠) إلى (١٥٠) ألف مقاتل، وإقامة مجالس شعبية من العمال والفلاحين الفقراء والجنود، وتشكيل مجلس الشعب الأعلى، وتمنح هذه المجالس السلطة الكاملة.

- استبدال السلطة الفردية لرئيس الجمهورية بقيادة جماعية ـ مجلس رئاسة.

- تطوير العلاقات مع البلدان الاشتراكية والاستفادة من تجربتها.

ـ إعادة بناء تنظيم الجبهة القومية ونقله إلى موقع الاشتراكية العلمية وإشاعة الديمقراطية في الحياة الداخلية للجبهة.

ـ إعطاء علنية النشاط الحزبي لحزب البعث العربي الاشتراكي، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، وإقامة تعاون معهما وإشراكهما في العمل على صعيد الحياة الاجتماعية ـ السياسية والسلطة، والبدء في الحوار معهما حول توحيد التنظيمات الثلاث.

وجرى في المؤتمر نقاش واسع، اتسم بالجدية أثناء بعض الجلسات ولم يخل من التشنج، فقد دافع الجناح الوطني عن وجهة نظره، في إيجاد التطور الإصلاحي بالتدريج ودون القفز على الواقع، ولكي يتسنى لمثل هذا البرنامج أن يتحقق لابد من تعزيز سلطة رئيس الجمهورية، وطرح الضباط كرد على إنشاء الجيش الشعبي معلنين: «إنهم ليسوا بحاجة إلى الحرس الأحمر»، واعترض البعض على إجراء إصلاح زراعي، وتشكيل مجالس شعبية.

غير أن معظم المندوبين أيدوا من حيث المبدأ برنامج (اليسار) رغم أن بعض بنوده تعرضت لانتقاد الكثير منهم، وللخروج بحل يرضي كل أطراف المؤتمر، اتخذ المؤتمر قراراً بإحالة أمر استنباط القرارات المناسبة إلى القيادة العامة، وأصدر المؤتمر بياناً سياسياً يعكس وجهة النظر التي وقفت إلى جانبها أغلبية المندوبين وهي:

ـ تشكيل قيادة عامة من ٤١ شخصاً وكان قد رشح (٦٥) مندوباً.

ـ إعادة النظر في الأوضاع التنظيمية للجبهة القومية وتوجيهها صوب النهج الاشتراكي العلمي، على طريق تحويلها إلى حزب طليعي.

ـ إجراء محادثات بين القيادة العامة والقوى الثورية في الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) للوصول إلى تشكيل تنظيم سياسي يمني موحد في المستقبل.

ـ إقامة مجالس شعبية ومجلس الشعب الأعلى كسلطة تشريعية عليا.

ـ تنفيذ الإصلاح الزراعي لصالح الكادحين.

ـ إنتهاج سياسة اقتصادية ترمي إلى التحرر من الرأسمال الأجنبي، وتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد إنتاجي، إقامة القطاع العام.

ـ الإبقاء على الحرس الشعبي، ويقدم الدعم له.

ـ تطهير جهاز الدولة والجيش من العناصر التي لم تعد صالحة لمرحلة ما بعد الاستقلال.

ـ إقامة ميليشيا شعبية من العمال والفلاحين والطلاب وتعميم معسكرات التدريب على السلاح وخاصة لكافة أعضاء الجبهة القومية.

ـ القيام بحملة محو الأمية .

ـ دعم القوى الثورية في الشطر الشمالي من الوطن، ودعم حركات التحرر في الجزيرة العربية والخليج العربي، وتقديم المساعدة لحركة المقاومة الفلسطينية .

ـ التضامن مع حركات التحرر الوطني في جميع البلدان النامية .

ـ التفاعل والانفتاح على كافة تجارب الأنظمة الاشتراكية في العالم .

ـ إدانة الاستعمار والإمبريالية وأعمالها في بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية .

ورغم أن المؤتمر العام الرابع قد انتهى بهذه النتائج، ونجح في أن يضم إلى عضوية القيادة العامة القوى والعناصر من التيارين، وكانت الغلبة منها للتيار أو الجناح الثوري الديمقراطي (اليسار)، إلا أن تبايناً واضحاً كان قد ساد الجبهة القومية عبر عن ثلاث قوى هي :

الأولى : التيار الثوري الديمقراطي والذي يمثله؛ (مقبل) وعبد الله الخامري، وعبد الفتاح إسماعيل .

الثانية : التيار الوطني ـ والذي يمثله : قحطان الشعبي، ومحمد علي هيثم، وعبد الملك إسماعيل .

الثالثة : وهي التي أوجدت لها محوراً في مؤسسة الجيش والأمن و التي تمثل القيادات العليا بقيادة العقيد محمد أحمد السياري .

لقد أدركنا أهداف ومرامي وجوهر الخلاف بين القوتين الأولى والثانية والقوة الثالثة، وهي مؤسسة الأمن والجيش التي استغلت الخلاف بين أوساط الجبهة القومية، وتخوف الجناح الوطني المعتدل من شعبية الجناح الثوري الديمقراطي (اليسار)، والتأييد الذي يحظى به بين أوساط الجبهة القومية، والتنظيمات الجماهيرية في المدن والأرياف، وخاصة بين جماهير العمال والفلاحين والتنظيم النسائي والطلابي والجنود والضباط الصغار .

لكن مؤسسة الجيش والأمن ممثلة بقيادتها العليا العقداء محمد أحمد السياري، وبلعيد، وزنجبيلة وقفت ضد الجناح الثوري الديمقراطي، مشيعة أنهم شيوعيون. لقد شعر قادة الجيش والأمن وكبار موظفي أجهزة الدولة بقلق على مستقبلهم بعد المؤتمر .

انتقل الخلاف من المؤتمر إلى خارجه، ففي دورة القيادة العامة من ١٥ ـ ١٨ مارس ١٩٦٨م وهي الدورة الأولى اتضح أن كل فريق يود تنفيذ قرارات المؤتمر وفق قناعته . في وقت كان العقيد حسين عثمان عشال قد أنبأ الرئيس قحطان الشعبي أن وضع ضباط الجيش مضطرب بسبب طلب الجناح اليساري حل الجيش . وسرعان ما بدأ الصراع على

مستـوى الشـارع حين دعت قيادة تـنـظيم الجبهـة القومية لمحافظة عدن إلى عقد اجتماع جماهـيري في مقر الجبهة لتأييد قرارات المؤتمر العام الرابع، وحين تدخل الجيش والأمن بفصيلة من الجنود لمنع الاجتماع، ولكي لا يؤدي ذلك التصرف إلى صدام مسلح بادرت قيام تنظيم عدن بإلغاء الاجتماع.

لقد شكل ذلك التصرف استفزازاً لدى القواعد الواسعة في الجبهة القومية، كما وأن بعض من قادة الجيش كانوا قد استاؤوا من محاكمة السلاطين والأمراء والمشائخ وأعضاء حكـومة الاتحاد وغيرهم من رجالات العهد السابق من العملاء ذوي الارتباط بالإدارة البريطانية الاستعمارية، بحكم قرابة بعضهم بهم. إضافة إلى تعويل بريطانيا على أن يحل الجيش في السلطة محل الجبهـة القـومية، بعـد بضعة أشهر، وكانت قد تخلت عن دفع التـزامـاتهـا المـالية التي قطعتهـا في عهد حكومة الاتحاد قبل انهيارها كي تواجه حكومة الاستقلال ـ حكومة الجبهة القومية ـ أزمة مالية تثير السخط عليها وتهيىء الفرصة أمام مؤسسة الجيش كي تحكم البلاد، إذ لم تكن المطالبة بتخفيض الرواتب التي رفعتها الإدارة البريطانية قبل الاستقلال إلا من أجل أن يعاني النظام الجديد الأزمة المالية الخانقة.

وهكذا تحرك الجيش صباح ٢٠ مارس ١٩٦٨م واحتل مبنى الإذاعة وطوق بعض الشـوارع واعتقـل ٣٠٠ من العناصر القيادية في الجبهة القومية، ومناضلين من الحرس الشعبي والفدائيين، وصغار الضباط، ومن أعضاء الاتحاد الشعبي الديمقراطي. وحظر انقلاب المتمردين التجول في عدن والمناطق المجاورة لها، وأعلنوا إغلاق الحدود، وأخذت الإذاعـة تذيع بيانـات قيادة الجيش والأمن والفدائيين، فقد أضافوا الفدائيين من أجل التمويه على هوية الانقلاب العسكري. وأهم ما أعلنته البيانات أنهم ينقذون البلاد من الشيوعية.

وفي مساء اليوم نفسه ٢٠ مارس ١٩٦٨م حاصرت قوى التمرد دار الرئاسة وطلبوا من الرئيس قحطان الشعبي تشكيل حكومة جديدة وإنقاذ البلاد من الخطر الشيوعي. لقد علقت القوى الاستعمارية ـ بريطانيا وأميركا ـ آمالاً كبيرة على ذلك التمرد، وإعادة نفوذهم من جديد إلى جنـوب اليمن، وقد أشارت الدلائل على دور الملحق اعسكري الأميركي المستر باري الذي كان موجوداً في معسكر عشرين.

رفض الرئيس قحطان الشعبي طلب الجيش فقد كان يدرك أنهم يريدونه أن يكون جسراً لهم، وحاول إقناعهم بالعدول عن بعض التصرفات، لقد كان المتمردون يرون أن قحطان خصم للتيار (اليساري)، وكان هو غير واثق من قادة الجيش، خاصة وأن العديد

منهم التحق بالجبهة القومية بعد أن تأكد لهم انتصارها على البريطانيين وتداعي حكم السلاطين والأمراء في الريف بيد الجبهة القومية في الشهر الأخير من قرب الاستقلال. ونتيجة لذلك واجه قحطان الشعبي التهديد، وقد قدمت بعض العناصر من المتمردين الواثقة من نجاح الانقلاب لضربه وحاولوا إجباره على الانتقال إلى مبنى التلفزيون ليصرح بتأييد الانقلاب. ولم يواجه قحطان فقط الضرب، فقد واجه العديد من قادة الجبهة القومية الضرب وتوجيه الإهانات، فقد ضرب عبد الفتاح إسماعيل مما أدى إلى إصابته بعموده الفقري.

ولم تمض سوى ساعات حين واجه الانقلاب ردود أفعال واسعة، ورغم حظر التجول إلا أن تحركات واسعة مذهلة قام بها مئات من أعضاء الجبهة القومية بين أوساط الجنود والضباط الصغار، وتحرك الحرس الشعبي والعناصر الفدائية لمواجهة الانقلاب بشتى السبل. فقد أطلقوا سراح ١٦ معتقلاً من أبرز العناصر القيادية منهم: سالم ربيع علي، وعبد العزيز عبد الولي، وعلي سالم البيض، وعبد الله الأشطل، وسلطان أحمد عمر، وعلي صالح عباد (مقبل)، وعلي عنتر، ومحمد صالح مطيع، وصالح مصلح، والذين انتقلوا إلى أبين والضالع ويافع، للإعداد للمقاومة. وتمكن جيش التحرير من تطويق معسكرات الجيش النظامي الواقعة في المناطق الريفية، واعتقل قادة المعسكرات، وجردهم من السلاح، ومع بداية الانقلاب خرجت الجماهير في المدن في مظاهرات صاخبة تطالب بإطلاق سراح المعتقلين، ومحاكمة الضباط المتمردين، وتطهير أجهزة الدولة، وتشكيل المجالس الشعبية. وفي عدن ورغم منع التجول سارت المظاهرات المناهضة للانقلاب، وأصدرت التنظيمات الجماهيرية بيانات شجبت التمرد وتؤيد قرارات المؤتمر العام الرابع ومنها اتحاد العمال، والاتحاد النسائي، واتحاد الطلبة. وفي المهرة وحضرموت خرجت مظاهرات حاشدة. وفي القوات المسلحة أعلنت عدد من فرق الجيش: السادسة والرابعة عشرة، والعشرين والثلاثين عن إخلاصها للثورة وقرارات المؤتمر العام الرابع ونددت بالتمرد.

لقد أدت تلك الأحداث المتسارعة في يوم واحد والتي كادت تضع البلاد في أتون حرب أهلية، إلى تراجع قادة الجيش، الأمر الذي أتاح للرئيس قحطان الشعبي وأنصاره من القيام بمبادرة صلح ليلة ٢١ مارس، فقد أدرك الضباط أن السيطرة على السلطة أمر مستحيل، ولذا قبلوا المبادرة وعودة العسكر إلى الثكنات، وإطلاق سراح كل المعتقلين، وإخلاء مبنى الإذاعة والتلفزيون، مقابل عدم اتخاذ أية إجراءات ضد كل من قام بالتمرد.

وأذاع قحطان الشعبي بياناً أعلن فيه انتهاء التمرد، وتحاشى التنديد به، ووصفه أنه «اجتهاد فردي مخلص وخاطىء قام به بعض الضباط أثارته سياسات يسارية متطرفة».

وكان من الطبيعي إطلاق سراح المعتقلين من الجناح الثوري الديمقراطي (اليسار)، غير أن بعضاً منهم ترك عدن لينضم إلى العناصر التي لجأت إلى الريف، ونقل عبد الفتاح إسماعيل إلى مستشفى الجمهورية، حيث زحفت الجماهير في مظاهرة، تعبيراً عن انتصار المدّ الشعبي على حركة التمرد الانقلابية.

وأثناء ذلك اضطر عبد الفتاح إسماعيل للسفر إلى بلغاريا للعلاج، بينما ظلت بعض العناصر اليسارية تنظم أنصارها في المناطق الريفية، رغم أن الرئيس قحطان الشعبي اتخذ إجراءات بتسريح (١٥٠) عسكرياً وموظفاً من أجهزة الدولة، وأصدر قانوناً للإصلاح الزراعي في ٢٤ مارس، قضى بمصادرة أراضي جميع السلاطين والأمراء ومشائخ وحكام العهد البائد بشكل فوري وبدون تعويض وقضى بمصادرة كل الأراضي المملوكة والمهجورة والتي لا تفلح خلال ستة أشهر من صدور القانون، واعتبر قانون الإصلاح الزراعي كل الأراضي البور ملكاً للدولة، وحددت الملكية الزراعية بـ ٢٥ فداناً من الأراضي المروية و٥٠ فداناً من الأراضي البعلية والمراعي، وأن يدفع تعويض عن الأراضي المصادرة بأقساط متساوية بعد (٣ سنوات) من تاريخ الاستيلاء، وفي مدة ٢٥ سنة من لحظة صدور القانون.

ونص القانون على توزيع الأراضي المصادرة والمستولى عليها على أسر شهداء حرب التحرير، والمقعدين، والعمال الزراعيين المعدمين، والفلاحين الفقراء المالكين لأقل من الحد الأدنى المسموح به والمواطنين المهاجرين من المدن والصحارى.

كان إسراع الرئيس قحطان بإصدار قانون الإصلاح الزراعي. يفهم على أنه سائر في تنفيذ قرارات المؤتمر العام الرابع، إلا أن مهادنته للضباط الذين خرقوا الشرعية وقادوا حركة التمرد الانقلابية، وعدم تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع بالنسبة للمؤسسة العسكرية، وتشكيل الجيش الشعبي جعل التيار الثوري الديمقراطي يقف موقف المعارضة تجاه السلطة، ويعد العدة لتغييرها، مواصلاً اتصالاته في أرياف جنوب اليمن، ومستعيناً بمؤيده في (الشمال) مصراً على التصحيح.

شكل استشعار نفوذ القوى العسكرية التي خرجت منتصرة بعد حصار السبعين بما في ذلك المقاومة الشعبية لدى سلطة (٥) نوفمبر ريبة كبيرة وخشيت استمرار ذلك النفوذ. ورأت كبحه قبل أن يستفحل، وكانت البداية أن أصدر القائد العام الفريق العمري قراراً يقضي بإلحاق المقاومة الشعبية بوحدات القوات المسلحة لمن يرغب وتسريح من لا يرغب،

وأمرٌ مثل هذا لم يكن ممكناً أن يترك العمل والموظفون أعمالهم، والطلبة دراستهم من أعضاء المقاومة ويلتحقون بالجيش. لقد كان إلغاء المقاومة هو الهدف الحقيقي من وراء ذلك القرار في الرابع من مارس ١٩٦٨م عقد أعضاء المقاومة مؤتمراً لهم، وخرج المؤتمر بالمطالب الآتية:

اولاً: يرفض المؤتمـرون كل عمل يستهدف عزل الصفة الشعبية عن أعمال المقاومة، وذلك حرصاً على وحدة المقاومة وتماسكها، واستمرار تطورها.

ثانياً: يرفض المؤتمرون كل عمل من شأنه تجزئة المقاومة وتفكيكها والتقليل من سلطتها الشعبية.

ثالثاً: يجدد أفراد المقاومة الشعبية ثقتهم بالقيادة العامة المنتخبة ويعتبرونها الجهة الوحيدة التي يتلقون منها الأوامر والتوجيهات.

رابعـاً: تطالب القيادة العـامة وأفراد المقاومة الشعبية الحكومة بضرورة تراجعها عن قرارها الخاص بجعل المقاومة قوة احتياطية للأمن والقوات المسلحة.

خامساً: تطالب القيادة العامة للمقاومة الشعبية من كل الهيئات والاتحادات التقدمية والمنـظمات الـديمقـراطية في داخل الوطن وخارجه بأن تقف إلى جانب المقاومة الشعبية باعتبارها الطليعة الثورية الصاعدة لنضال الشعب اليمني.

سادسـاً: إن المقاومة الشعبية قيادة وقاعدة تجدد العهد وتؤكد العزم بوقوفها دائماً إلى جانب القوات المسلحة الباسلة والأمن والشعب، كما تجدد العهد باستمرار وتصاعد نضالها المسلح في سبيل الجمهـورية وديمومة الثورة من أجل الشعب اليمني، وأن يظل شعارها الجمهورية أو الموت.

ولم تستجب السلطة إلى مطالب المقـاومـة لأنها كانت تدرك أن القوى الثورية التي خرجت مع العاصمة صنعاء منتصرة أصبحت قوة لا تؤثر بالقرار السياسي فحسب، ولكنها تصيغه، وأخذت العناصر من بعض قادة الجيش التي تخلت عن واجبها وتركت العاصمة صنعاء إلى الخارج تشعر بالريبة، كما أن المشائخ الذين وقفوا مع الملكية ساورهم شعور بالانقباض تجاه القوى الثورية والمخاوف نفسها سادت الأوساط السعودية والقوى الإمبريالية التي شرعت بإيقـاف العـون عن الجانب الملكي ابتداء من مارس ١٩٦٨م. لقد غيرت خططها بالاتجاه إلى الداخل، فبعد فشل الحركة الانقلابية التي قادها كبار قادة الجيش في جنوب اليمن في ٣٠ مارس ١٩٦٨م من خلال المجابهة الشعبية، بدأت القوى الرجعية والإمبريالية تحسب حسابها للقوى الثورية اليمنية ومدى تأثيرها المستقبلي في حالة توحدها. ومع وصول دفعة كبيرة من الأسلحة من الاتحاد السوفييتي إلى ميناء الحديدة في مارس من

العام نفسه شعر بعض رجال السلطة أن الأسلحة ستؤدي إلى تقوية القوات المسلحة التي اجتازت معارك بطولية مما يمكنها من التوسع من خلال صفوف المتطوعين وهي من الصنف نفسه مما يؤدي إلى إحكام سيطرتها على السلطة.

ولذلك كان الاتجاه هو إبعاد تلك الأسلحة عن القوى التقدمية بأن تسلم للجيش الشعبي (القبائل) فتواجد الفريق حسن العمري القائد العام ورئيس مجلس الوزراء، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والشيخ سنان أبو لحوم في الحديدة كي يتم استلام الصفقة وتوزيعها على المشائخ وأتباعهم. ومن الطبيعي أن يثير مثل ذلك التوجه حفيظة القوى التقدمية في رئاسة الأركان وأوساط القوات المسلحة والمقاومة الشعبية التي أبدت رفضها لذلك التصرف الذي يتنافى مع أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر في بناء جيش وطني قوي، يقوم على أساس من التقاليد العسكرية لمختلف الجيوش متجنباً النزعة الطائفية وهي النزعة التي حاولت القوى الرجعية إثارتها لتمزيق الوحدة الوطنية، وبسبب ذلك تفاقم الخلاف، وكان عدد من المشائخ قد تجمعوا في الحديدة مع أعداد كبيرة من (القبائل) بحثاً عن نصيبهم من الأسلحة. وسبب وجودهم في الحديدة والزج بالمجاميع القبلية في ٣١ مارس ١٩٦٨م للاستيلاء على الأسلحة التي تكدست على أرصفه الميناء إلى تفجر الخلاف، وفي الوقت نفسه دفع المشائخ بمجاميع من العناصر العسكرية المؤيدة لذلك الإجراء بعضها من العناصر التي تركت مواقع القتال أثناء الحصار لمحاصرة مقر المقاومة الشعبية في الحديدة، ومقر الاتحاد العام للعمال ثم مداهمة المقرين، بل لقد ضرب مقر الاتحاد العام للعمال بمدفعية مصفحة، وتمت محاصرة وحدات معسكرات الجيش ونهبت أموال وممتلكات المقاومة الشعبية واتحاد العمال، وتم اعتقال قادة المقاومة الشعبية وعشرات من الوطنيين من العمال والعسكريين.

ففي ليلة ١٩ مارس أقدم الجيش على حركة انقلابية في جنوب اليمن ـ كما أسلفنا ـ حين حاول الاستيلاء على السلطة، وأقدم على اعتقال (١٦٠) من الأعضاء القياديين في الجبهة القومية التي عرفت أثناء قتالها ضد الاستعمار البريطاني، وفي صباح ٢٠ مارس اعتقد البريطانيون في لندن أن كل شيء يمضي في عدن وفق المخطط البريطاني المرسوم، ولم تكن حركة ٢١ مارس في الحديدة ببعيدة عن مخطط استهدف ضرب القوى الوطنية التقدمية ولذلك أوجدت الحركتان ـ ٢٠ مارس في عدم و٢١ مارس ١٩٦٨م في الحديدة ـ بداية صراع حقيقي بين القوى التقدمية في شمال الوطن والسلطة، وبين القوى التقدمية في جنوب الوطن والقوى المعادية للتقدم في الجيش والسلطة، وهكذا دخلت اليمن في عموم الساحة

مرحلة الصراع الداخلي في ظل سلطة في الشمال تتجه نحو تصفية القوى الثورية والتقدمية في القوات المسلحة وبين الأوساط الشعبية تمهيداً للتسوية السياسية.

أدت تلك السياسة إلى خلق خلافات وتوتر لم يكن مبرراً، بل وأثارت بين أوساط المشائخ الوطنيين أمثال الشيخ مطيع دماج، وهو شيخ مثقف ومستنير يدرك أن المتغيرات لا تخدم سوى الجديد وهو لذلك برز كشخصية سياسية ترى أن الديمقراطية للجميع هي أساس الحكم والشرعية والاستقرار ولا شك فإن لأفكاره هذه تأثيراً على مطالب اجتماع (ريدة)، والتي تميزت عن كل المؤتمرات السابقة، وانفردت في تشخصيص مكامن الأزمة التي شملت كل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فأثرت بشكل مباشر على بنية الجمهورية منذ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

ولخصت مطالب اجتماع (ريدة) الأسباب بالآتي:

١ ـ عدم وجود خطة عمل وطني تحدد سير النظام الجمهوري وتدفع باتجاه خلق أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية مستقرة.

٢ ـ عدم تحديد قوى النظام الجمهوري، الأمر الذي جعل قوى الثورة المضادة تتجول بين العواصم الرجعية المعادية وعواصم المخابرات الأميركية للتزود بخطط التآمر على النظام الجمهورية بالمال، في الوقت الذي تكون قد ضمنت العودة إلى المراكز في الدولة وتخريب النظام الجمهوري وتقويضه من الداخل.

٣ ـ ضرب المبادرات الوطنية الشعبية سواء أكانت على مستوى التنظيمات النقابية وغير النقابية، أو كانت على مستوى التعبير عن إرادة التغيير بالمظاهرات أو وسائل التوعية.

٤ ـ رفض التوجه الفعلي لإيجاد دولة حديثة لها جيشها الوطني المنظم القوي وأمنها النزيه القادران على حماية الجمهورية سياسياً وعسكرياً.

٥ ـ الإصرار على إبقاء الجهاز الإدراي أداه للارتزاق ومجالاً للترضيات السياسية والأسرية.

٦ ـ عدم تطوير أجهـزة القضاء الأمر الذي جعل من الأجهزة مجالاً للإثراء والمتاجرة بالعدالة والشريعة.

٧ ـ عدم الاهتمام بالريف سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، الأمر الذي أدى إلى تقليص الإنتاج الزراعي وانعدام الموارد الثابتة للدخل العام.

٨ ـ عدم توظيف القـروض والمسـاعـدات في المجـال الإنتاجي والخدمات الضرورية وتوزيعها غنيمة بين كبار الحكام وبين الكتل المختلفة.

لهذه الأسباب وغيرها عاشت الجمهورية العربية اليمنية أزمتها الطاحنة وما زالت تعيشها حتى اليوم.

وإزاء ذلك فإن المخرج السلمي الوحيد من هذه الأزمة يتلخص في المطالب الآتية:

اولاً: ضرب العناصر الملكية وعناصر الدولة الإسلامية باعتقالها ومحاكمتها وإنزال العقاب الشديد بها.

ثانياً: دعم المقاومة الشعبية بتوسيعها وتسليحها وتدريبها.

ثالثاً: إعادة تشكيل المجلس الجمهوري بحيث يضم:

١ - اثنين من المشائخ.

٢ - اثنين من القوات المسلحة.

٣ - اثنين من المثقفين.

٤ - واحداً من العمال.

٥ - واحداً من المقاومة الشعبية.

٦ - إعطاء الثقة للقاضي عبد الرحمن الإرياني كي يبقى رئيساً للمجلس الجمهوري.

رابعاً: تشكيل حكومة جديدة تضم أكفأ العناصر الوطنية المنسجمة.

خامساً: رفض تشكيل أكثر من جيش واعتبار الجيش الحالي هو الإطار الذي يمكن توسيعه وتدزيبه بأحدث الأسلحة.

سادساً: المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء يلتزمان بتحقيق الآتي:

أ - تشكيل لجنة عليا (متفرغة) للرقابة والتخطيط مهمتها دراسة الاقتصاد الوطني ووضع خطة للتنمية الاقتصادية تلتزم بتطبيقها الحكومة بعد موافقة المجلس الجمهوري عليه.

ب - تطهير أجهزة الدولة سواء في الإدارة أو في القوات المسلحة والأمن من العناصر الرجعية العميلة والمرتشية والعديمة الكفاءة.

ح - إطلاق حرية العمل الشعبي بتشجيع العمل النقابي والطلابي وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية في الريف، وإطلاق جميع الحريات العامة.

د - اختيار لجنة من أكفأ العناصر الوطنية المثقفة لوضع ميثاق عمل وطني تلتزم به الدولة وتسير على هديه.

هـ - تحديد موقف وطني واضح من الثورة والنظام الجمهوري في الجنوب اليمني بما يضمن عدم فتح المجال للعناصر المتآمرة على الثورة في الجنوب حتى لا يصبح الشمال اليمني مركزاً لتصدير مخططات الاستعمار إلى الجنوب،

لقد عبرت مطالب (ريدة) عن عمق أزمة السلطة إذ اشتد الصراع بين السلطة والقوى الوطنية وخاصة مع (حركة القوميين العرب) بعد أن أذعن (حزب البعث) للسلطة، وتجانس معها رغبة منه في تحقيق مواقع في السلطة، خاصة وأنه الشريك الأساسي في انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، وضمن الصراع كان هناك مئات من أعضاء (جبهة التحرير) الذين أقصتهم (الجبهة القومية) عن المشاركة في السلطة فتوجدوا في الشمال موقع بقائهم، واتخذوا موقف التحالف من (حزب البعث) والسلطة، لقد وجد جزء من هؤلاء مواقع لهم في القوات المسلحة وخاصة في الوحدات التي بدأ العقيد علي سيف الخولاني بتشكيلها في الحديدة باسم (العاصفة) وفي الأمن الوطني الذي أوكل إلى الرائد سلطان القرشي، لتشكيله وهو ضابط بعثي. لقد كان هدف السلطة في شمال اليمن تحجيم نفوذ الوحدات العسكرية صانعة نصر السبعين كي لا تجد قيادة السلطة أية معارضة تجاه أي قرار تتخذه بعد أن أنهت المقاومة الشعبية، والتي أصبحت موضع الملاحقة ولكي يتسنى ذلك الأمر للقيادة استدعت العقيد علي سيف الخولاني، والذي عين رئيساً لهيئة الأركان أثناء الحصار، لكنه رفض العودة إلى صنعاء وبقي في القاهرة، استدعي لتشكيل قوات (العاصفة) وفتح معسكر تدريب في منطقة (السخنة) في الحديدة وفتح باب التجنيد الذي اتخذ طابعاً طائفياً، إضافة إلى قبول العناصر الموالية لهم، وتم تشكيل صاعقة للوحدات المركزية بقيادة المقدم عبد الكريم حميد، وتم استقطاب بعض العناصر من وحدات صاعقة القوات المسلحة ليعملوا كمعلمين في تدريب صاعقة الوحدات المركزية، وهكذ بدىء بالإعداد في تشكيل وحدات لم يكن الهدف منها تعزيز الجيش وتقويته، بقدر ما كان الهدف إيجاد وحدات عسكرية موازية للوحدات صانعة نصر السبعين.

كان ذلك التشكيل يتم بعيداً عن هيئة الأركان العامة بقيادة المقدم عبد الرقيب عبد الوهاب في وقت بدأت الاتصالات السرية مع السعودية عن طريق بعض العناصر السياسية والمشيخية، والتي أدت إلى إيقاف المساعدات العسكرية للملكيين في مارس ١٩٦٨م. لقد أيقنت السعودية أنه من المحال إسقاط النظام الجمهوري وإحلال نظام ملكي دستوري، أو حتى نظام لدولة إسلامية بعد أن أثبتت ذلك تجربة الحصار، وكان لابد من تغيير سياستها تجاه النظام الجمهوري خوفاً من أن تتمكن القوى الثورية من السيطرة على السلطة، خاصة بعد فشل انقلاب الجيش في جنوب اليمن.

ولمواجهة نظام جنوب اليمن فتحت السعودية المجال للهاربين من السلاطين والأمراء ورجال العهد البائد ومؤيديهم و(رابطة أبناء الجنوب) للنشاط المعادي ضد سلطة (الجبهة

القومية)، مستغلة فرصة الانقسام، ولتنفيذ مخططها فتحت المعسكرات لتدريب جيش أسمته (جيش الإنقاذ)، وفي الوقت نفسه عملت على التقرب من النظام الجمهوري وكانت عملية إيقاف المساعدات العسكرية على الملكيين (الطعم)، أو الخطوة العملية الأولى

وفي مايو ١٩٦٨م، شهد الخلاف بين الجناح الإصلاحي، والجناح الثوري الديمقراطي (اليسار) في جنوب اليمن تطوراً جديداً، فقد أعلن الجناح الثوري أنه سيناضل ضد قيادة الجيش والبوليس بجميع الوسائل بما في ذلك الوسائل المسلحة ما لم تتولى حكومة قحطان الشعبي معاقبة مدبري انقلاب مارس ومحاكمة جميع من لهم علاقة به، ووقع على ذلك البيان (١٨) عضواً من أعضاء القيادة العامة في (جعار) و(زنجبار) حيث بدأ الجناح الثوري حركتـه المسلحـة بعـد أن جمع الحرس الشعبي وكل مؤيديهم من عناصر جيش التحرير والقبائل لخوض الكفاح المسلح معتقداً أنه يضع بداية الشرارة الأولى لانتفاضة مسلحة تمكنه من إسقاط سلطة قحطان، بينما كان فريق آخر بين صفوف الجناح الثوري يعتبر أن الظروف لم تنضج لقيام انتفاضة مسلحة، وأنه من غير المناسب الاستعجال. ورغم الحملة التنـظيمية التي قامت بها قيادة الجنـاح الثـوري (اليساري) في المحافظات لرص صفوف مؤيديه، وإقناع ممثلي الجيش في زنجبار لرفض تنفيذ أية أوامر تقضي بتحركهم ضدهم، وفي حالة صدورها عليهم رفضها، غير أن ذلك لم يتم، فقد ندد قحطان الشعبي بـ (التمرد) وأرسلتْ إلى زنجبـار وحـدات من الجيش، وبعد معارك ضارية استمرت يومين تراجع الجناح الثوري، واعتصم قسم منه في مناطق يافع والضالع، وقسم اجتاز الأطراف إلى الشمال، ولقي بعض القادة حتفهم، واستمرت الملاحقة. ورغم تلك الهزيمة إلا أن حركة (١٤ مايو) أثبتت صلابـة وثبـات الجناح الثوري وساعدت على التماسك بين مؤيديه في الأرياف والمدن، وعززت التنسيق بينهم عسكرياً وسياسياً.

بعـد تلك الأحـداث بدأت الأمور تستقر، وفي (٦) إبريل ١٩٦٨م تخلى قحطان الشعبي عن رئاسة الوزارة وشكل فيصل عبد اللطيف الشعبي وزارة جديدة برئاسته في وقت ظل بعض قادة (اليسار) متخفين في الجبال، وبعض منهم في شمال اليمن. وفي بداية يوليو عقد الجناح الثوري (اليسار) اجتماعاً موسعاً لمراجعة الأوضاع وتطورها واستخلاص العـبر والـدورس، وفي تلك الأثنـاء كانت السعودية قد أقامت معسكرات على أراضيها للمرتزقة من السلاطين والأمراء السابقين وأعوانهم، وكذا (رابطة أبناء الجنوب العربي) وجزء من عناصر (جبهة التحرير). لقد كانت تعد العدة لفتح جبهة مسلحة ضد النظام الوطني في جنوب اليمن مقدمة مساعدات كبيرة لتلك القوى، إضافة إلى إقامة معسكر لما

يسمى جيش إنقاذ حضرموت، انضمت إليه مجاميع من أبناء حضرموت المهاجرين ذوي الميول الرجعية، وبات للسعودية آمال في مخططها ذاك الرامي إلى سلخ حضرموت، لتجد لها منفذاً يطل على المحيط العربي، كما وأن الإنجليز والأميركان يفترضون وجود احتياطات نفطية في حضرموت غير مكتشفة.

بعد أن أنهى الجيش قمعه لانتفاضة الجناح الثوري الديمقراطي (اليسار)، وساد نوع من الاستقرار اعتقد معه الرئيس قحطان الشعبي أنه قد ثبت أركان السلطة في وقت نشأ نوع من الصراع بين قيادة الجيش بحكم تكوين الجيش القبلي. فقد عهد الاستعمار البريطاني بقيادة الجيش إلى عناصر من أبناء منطقتي (العوالق) و(دثينة).

ومنذ الفترة الاستعمارية كان يدور صراع قبلي بين قيادة الجيش وجَّهته الجبهة القومية لصالحها.

وأمام تجدد الصراع القبلي في الجيش وتأزمه انحازت حكومة قحطان إلى جانب مجموعة (دثينة)، واستمالت السعودية إليها مجموعة العوالق. وفي ظل تأزم العلاقات بين قيادة الجيش والأمن بدأت في ٢٨ يونيو١٩٦٨م اضطرابات مسلحة في الصبيحة، والعوالق وردفان كان من ورائها السلاطين و(الرابطة) و(جبهة التحرير) بدعم من السعودية في وقت حاول فيصل عبد اللطيف الشعبي رئيس الوزراء احتواء بؤرة التخريب في العوالق باستدعاء مشائخ العوالق العليا بما لهم من وزن في المنطقة بسبب هيمنة العوالق على الجيش إلا أنهم رفضوا، كما رفضوا التحادث معه في مناطقهم مما زاد الوضع تفاقماً. لقد كانت تتمركز في منطقة العوالق قوات عسكرية كبيرة بقيادة ناصر بريك العولقي. وفي ٢٧ يوليو ١٩٦٨م قامت هذه القوات بتمرد وانضمت إليها القوى المعادية للثورة مستغلة ذلك التمرد، بدفع بقية المناطق كلها إلى التمرد بهدف الإطاحة بالسلطة، ولم تستطع قوات الحكومة التي أرسلتها إلى العوالق قمع ذلك التمرد.

وفي ظل هذا الوضع عرض الجناح الثوري الديمقراطي (اليسار) مساعدته للتصدي للقوى المعادية للثورة، وما أن قبلت حكومة قحطان التي أرعبها نطاق التآمر المدفوع من السعودية حتى عادت فصائل الفدائيين والحرس الشعبي وجيش التحرير، وجمع الجناح اليساري كل قواه باتجاه التصدي للتمرد والاضطرابات المعادية، وبعد معارك دامية تمكن الثوار من قمع التمرد، بعد قتال دام حتى ٧ أغسطس ١٩٦٨م.

ولم تكن السعودية وحدها التي تجمع الفئات المعادية للنظام الوطني في جنوب اليمن، فقد سمح الفريق حسن العمري لجبهة التحرير بزعامة عبد الله الأصنج أن تزاول نشاطاً

معادياً ضد الجنوب، وفي يوليو ١٩٦٨م شكلت (جبهة التحرير) (قيادة ثورية) في تعز، والتي جعلتها قاعدة لإثارة القلاقل في جنوب اليمن.

ورغم القضاء على التمرد في (العوالق) و(ردفان) والمناطق الأخرى، ورغم وجود فرق من الجيش في جميع المناطق المحاذية للسعودية والأطراف اليمنية إلا أن غارات شنت على منطقة مكيراس في أكتوبر ١٩٦٨م.

ونتيجة لموقف الجناح الثوري الديمقراطي (اليسار) البطولي في التصدي لأعداء الثورة والنظام فقد اتسعت سمعته وهيبة تشكيلاته المسلحة بين أوساط الجماهير، خاصة بعد عودة قيادته إلى عدن، ففي بداية أغسطس عاد عبد الفتاح إسماعيل إلى تعز بعد أن أمضى فترة علاجه في بلغاريا، وفتح حواراً مع كل من الرئيس قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي بواسطة سعيد أحمد الجناحي كانت نتيجته لقاء مطار تعز الذي تم بين عبد الفتاح إسماعيل وعبد الله الخامري وفيصل الشعبي رئيس الوزراء أثناء زيارته للشمال.

وخلال ذلك اللقاء تم الاتفاق على عودة البقية الباقية من العناصر الموجودة في شمال اليمن، وفي مقدمتهم الخامري وعبد الفتاح إسماعيل الذي كان قد أعد برنامجاً لاستكمال مرحلة التحرر الوطني. لكن الخامري عاد إلى الشمال مطروداً ليقع في اعتقال سلطة الشمال مع عدد من الأعضاء القياديين للجبهة القومية منهم: عوض الحامد، ومحمد صالح مطيع، ومحمد علي أحمد الذين فروا من سجن تعز، وظل الخامري وعبد العزيز عبد الولي وفضل ميسري وآخرون في سجن القلعة حتى نهاية عام ١٩٦٩م.

وفي الأسبوع الثاني من أكتوبر ١٩٦٨م عقدت القيادة العامة دورة لمناقشة وإقرار برنامج استكمال مرحلة التحرر، والذي شكل القاسم المشترك بين الفريقين حيث حافظ بشكل أكثر اعتدالاً على قرارات المؤتمر العام الرابع.

وحتى نهاية عام ١٩٦٨م سارت الأمور في جنوب الوطن باتجاه تأسيس مؤسسات الدولة، فقد شكلت لجنة للإشراف على إنتاج القطن وتصديره وأنشئت غرفة التجارة والصناعة الوطنية لمؤازرة النشاط الاقتصادي، وتم وضع قانون يضع الثروات والأراضي غير المزروعة في البلاد ملكاً للدولة.

لقد ساهمت مجمل الإجراءات في تعزيز البلاد وتعزيز المنظمات الجماهيرية وتحرير الاقتصاد من الاحتكارات والاستغلال، وتحويل الاقتصاد الخدماتي إلى اقتصاد إنتاجي صناعي وزراعي، وإقامة قطاع عام تملكه الدولة والذي من شأنه أن يقود الاقتصاد،

وتشجيع الرأسمال الوطني، وتصفية العلاقات الإقطاعية، وإشاعة الثقافة الاشتراكية.

ومن أهم ملامح التوجه الجديد الذي أقره برنامج استكمال التحرر الوطني، اعتبار الجيش والأمن مؤسسة وطنية، ورفع مستوى وعي العاملين فيها كمهمة أساسية، ورفدها بالعناصر الوطنية من جيش التحرير والفدائيين، كما أكد البرنامج على دعم حركات التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار والعنصرية ومن أجل حظر السلاح النووي والسلام.

وعلى مستوى الدولة أكد البرنامج على أهمية القيادة الجماعية، وتشكيل مجلس بمثابة هيئة تشريعية تتولى إعداد الدستور من أجل طرحه للاستفتاء وتنسيق العلاقة بين أجهزة الدولة والأجهزة الحزبية، وطرح البرنامج أهمية توحيد الوطن اليمني.

ولم تكن الأمور هادئة تماماً فقد استمرت المناوشات العسكرية المعادية للنظام في جنوب الوطن، والحملات الإعلامية المعادية من السعودية.

وإذا كان مارس ١٩٦٨م قد شكل بداية لتراجع التآمر السعودي على ثورة سبتمبر ونظامها الجمهوري الوطني، فإنه شكل في الوقت نفسه بداية إعداد تآمري ضد النظام في جنوب اليمن والذي جاء بعد فترة وجيزة من الاستقلال، كما هو الحال بالنسبة للعدوان التآمري على ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والذي بدأ منذ أيامها الأولى. ولقد راهنت بريطانيا والسعودية على سيطرة الجيش على السلطة في حركته الانقلابية في ٢٠ مارس، ولما فشلت عادت لتدبر أساليب تآمرية جديدة ففتحت معسكرات لتدريب القوى المعادية للثورة، وخاصة الحكام الذين ارتبطوا بالمخططات الاستعمارية البريطانية، وقد تزامن مخطط فتح الجبهات العسكرية مع استمالة مجموعة من الضباط من أبناء العوالق، وخاصة الضباط المعروفين لدى القيادة العسكرية البريطانية التي عملت على قيادة الجيش بشكل مباشر. وإذا كان الخلاف في جيش الجنوب قد دب على هذا الأساس، فإن خلافاً بين وحدات القوات المسلحة وقيادة السلطة في شمال اليمن قد بدأ تفاقمه في مارس ١٩٦٨م، حين تم توزيع دفعة الأسلحة التي وصلت من الاتحاد السوفييتي بشكل لا يخدم استكمال بناء جيش ثوري، ولا يخدم تماسك القوات المسلحة.

وكما هو متوقع فإن فتيل العنف ضد القوى الثورية الذي أشعلته السلطة لم ينطفىء إلا بعد عقدين من الزمن.

لقد اتسم ذلك العنف بخنق الديمقراطية التي أتاحتها ثورة السادس والعشرين من سبتمبر للقوى الجديدة وحركتها الوطنية الديمقراطية، أكانت التي ناضلت من أجل تفجير الثورة أو التي اندفعت للدفاع عنها، ابتداء بالحرس الوطني حتى قيام المقاومة الشعبية.

مغادرة الفكر القومي . . والأدلجة الحزبية

ومع ذلك، فقد جرت محاولة للقوى الوطنية الثورية لتجد لها مخرجاً يعزز من قدرة تماسكها، فتولى المناضل عبد القادر سعيد فتح حوار مع العناصر والفئات الديمقراطية يهدف إلى تأسيس حزب سياسي ينظم القدرات الشعبية، وكانت الرؤية الناضجة في تلك المرحلة تحويل حركة القوميين فرع شمال اليمن إلى حزب وطني ديمقراطي يضم إلى صفوفه بجانب أعضائه العناصر والفئات الوطنية والديمقراطية من الذين اختبرتهم المعارك الوطنية مستقلين أو منضويين في أحزاب أخرى. وكانت الجهود تجري بشقين، الأول تثقيفي وفق برنامج عمم بين صفوف أعضاء الحركة، والثاني عملية الحوار، لكن بعض العناصر التي استهوتها الحركة الثورية من خلال قراءتها ونقل تجارب الآخرين بشكل ميكانيكي انزلقت إلى الدعوة إلى قيام حزب شيوعي يمني يقود المعركة الطبقية. وكرد فعل على إجراءات السلطة حاولت تلك العناصر القيام بانقلاب عسكري كان قيامه ممكناً بحكم وجود صف واسع من العسكريين من أعضاء الحركة في الوحدات العسكرية إلا أن الظروف لم تكن ملائمة بحكم أن مناطق لا زالت تحت تأثير الملكية من حجة حتى صعدة، وفي الوقت ذاته تهيبت القيادة المدنية من تحمل فصيل وحده السلطة، من هنا أذعنت العناصر العسكرية للتراجع.

وفي نهاية يوليو ١٩٦٨م عقد مؤتمر فرع حركة القوميين في قرية حارات تحت إجراءات شديدة من السرية، بعد أن كان قد تم عقد اجتماع موسع في مدينة (جبلة) تحت رعاية المناضل عبد الله الوصابي عام ١٩٦٧م، وخرج الاجتماع بقرار انفصال فرع الحركة عن المركز والمضي إلى عقد مؤتمر تأسيسي لحزب يمني يمتلك حق النضال واتخاذ القرار على ضوء مصلحة الوطن اليمني.

وكان السبب الرئيسي الذي قاد إلى ذلك الموقف هو نشوب الخلافات بين القيادة المركزية والقيادة المحلية، فقد كان القرار المركزي لا يعبر عن الاهتمام المناسب بالقضية اليمنية أو ظروفها، مما أوجد تبايناً تحول إلى خلاف، وأدى ذلك الخلاف إلى تراكم أبهت العلاقة، حتى وصلت إلى حد الانقطاع عام ١٩٦٦م.

وكانت تلك المرحلة قد اتسمت ببروز وتصاعد حركة التحرير الوطني عربياً وعالمياً، وانتعاش الحركة الشيوعية التي نُظر إليها كملجأ لإحقاق حقوق الجماهير الكادحة. وفي تلك

الحقبة اعتمدت الحركة في اليمن برنامجاً فكرياً كان أساسه قراءة الكتب الماركسية بشتى توجهاتها، مما جعل استيعاب النظرية الماركسية من وحي الفهم الناتج عن ذلك الدور التثقيفي، لكن تصوراً شمولياً لحزب ذي قاعدة كبيرة لم يتحقق بفعل استعجال تلك العناصر التي كانت تأمل أن تخرج من المؤتمر وهي في مركز القيادة والقرار خاصة سلطان أحمد عمر الذي كان قد أعير مع عبد الأشطل عام ١٩٦٦م لرفد الكادر القيادي في الجبهة القومية في جنوب الوطن. . عاد إلى شمال الوطن مغبوناً عندما طرده قحطان، كما طرد عبد الله الأشطل وعبد الله الخامري.

ومن منطلق رد الاعتبار لم يكن أمام سلطان أحمد عمر سوى المزايدة أسلوباً لتعطل الحوار الذي كان المناضل عبد القادر سعيد قد بدأه مع عدد من المثقفين لتشكيل حزب وطني، لهذا السبب رفض حضور المؤتمر حين طرح برنامجاً لحزب ماركسي يقود الصراع الطبقي، وحرب التحرير الشعبية.

ولم يكن أمام العناصر الناضجة في المؤتمر سوى بذل الجهد لتجنيب خروج المؤتمر بتسمية (الحزب الشيوعي)، رغم أن تلك العناصر قيمت بأنها برجوازية. . مع ذلك تغلب رأيها في التسمية وهي (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني).

خرج المؤتمر التأسيسي (للحزب الديمقراطي الثوري اليمني) بالنتائج التالية:

١ ـ إدانة نهج (حركة القوميين العرب) الإيديولوجي.

٢ ـ إعلان تأسيس (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني)، وتم انتخاب اللجنة المركزية. ,

٣ ـ التزام (الحزب الديمقراطي) لإيديولوجية الماركسية اللينينية.

٤ ـ أقر المؤتمر البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب.

٥ ـ أقر المؤتمر استراتيجية حرب التحرير الشعبية والإعداد لها بغية إسقاط السلطة.

لقد خرج أعضاء (حركة القوميين العرب) سابقاً أعضاء (الحزب الديمقراطي)[٦٦] ليخوضوا تجربة جديدة قائمة على إسقاط السلطة بخوض حرب التحرير الشعبية، وبعد ثلاثة أسابيع واجه الحزب أحداث أغسطس ١٩٦٨م، في وقت لم تتبلور تجربته الجديدة بعد.

سياسة التسوية ومؤتمرات للشرعية وأخرى للتحريض

كانت الأوضاع السياسية في جنوب اليمني خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٨م تسير نحو التئام الاتجاه الإصلاحي والاتجاه الثوري الديمقراطي (اليسار)، والتقى الخطان على برنامج لاستكمال التحرر، وكان العدوان الخارجي للقوى المعادية للثورة ونظام الجنوب هو أحد الدوافع المؤدية إلى إعادة الاتفاق على برنامج شكل الحد الأدنى لطموح كل منهما. وكان كل طرف يعد العدة ليحقق طموحاته الكاملة. أما في شمال الوطن فقد أدت هزيمة الجانب الملكي في حصار السبعين إلى فقدان الأمل في إسقاط النظام الجمهوري، وأدى قطع المعونات العسكرية السعودية إلى إنهاء نفوذ الجانب الملكي، فقد فقد إمكانيات إغراء القبائل بالسلاح والمال لقطع الطرقات أمام القوات الجمهورية عدا قلة من الأتباع واصلوا الولاء عن جد. وهكذا كان على قادة الملكيين إما العودة إلى قبائلهم إن كانوا من المشائخ، وإن كانوا من الأسرة الملكية كان عليهم ترك المناطق باتجاه السعودية، كما أصبح عبد الله بن الحسين هو الأمير الأعلى. لقد تداعت سلطة البدر، وعمه الحسن، وانتقل عبد الله بن الحسين من مشارف صنعاء إلى صعدة. وفي تلك الأثناء كان من السهل استعادة المناطق التي انضوت تحت نفوذ الملكية إما بالاتصالات بالمشائخ أو بواسطة الحملات العسكرية.

ولكي يتنسى لقيادة (٥) نوفمبر إعلان تسوية سياسية، تقوم على أساس إبعاد أسرة بيت حميد الدين، وعودة من يرغب من الملكيين، وتكثيف الاتصال بالقبائل التي ساندتهم لإجازة ولائهم للجمهورية، وفي الوقت الذي كانت الاتصالات السرية تجري مع القبائل، والشخصيات القيادية من غير بيت حميد الدين، والسعودية، كان العقيد علي سيف الخولاني ينجز تشكيل وتدريب الوحدات الجديدة ونقلها إلى مواقع تطل على صنعاء وإحكام نقاط التفتيش في الطرقات، والتي كانت تمارس تصرفات استفزازية تجاه تحركات أفراد أو مجاميع من الوحدات الأخرى. ولإثارة المماحكة والخلافات بين وحدات القوات المسلحة القديمة والحديثة منحت الوحدات الحديثة تعيينات وعلاوات مضاعفة، ومنحت بدلات الصاعقة والمظلات المموهة لعناصر لم تجتز الدورات الخاصة وفق العرف العسكري. وفي يوليو ١٩٦٨م وصلت الدفعة الثانية من شحنة الأسلحة من الاتحاد السوفييتي والتي اشتملت على دبابات وقواعد صاروخية (كاتيوشا) ومدافع وأسلحة رشاشات آلية. وكان في استقبالها المقدم عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس الأركان، ونزل الفريق حسن العمري

القائد العام عنوة، كما كان في الحديدة بعض المشائخ في مقدمتهم الشيخ احمد علي المطري، والشيخ عبـد الله الأحمر، والشيخ سنان أبو لحوم. وفي هذه المرة أصدر الفريق العمري أوامره بأن يتم توزيع الأسلحة وفق الخطة التي يراها، بعيداً عن رئيس الأركان.

فقد منح الدبابات للمقدم درهم أبو لحوم نائب القائد العسكري لتعز والمقدم عبد العـزيز الـبرطي، والعقيد علي سيف الخـولاني والشيخ عبـد الله الأحمر. ومنح القواعد الصاروخية للعقيد علي سيف الخولاني لتسليح وحدات الاحتياط العام التي شكلها حديثاً. وتجاه ذلك احتدم الخلاف بين القائد العام ورئيس الأركان الذي كان يرى أن يتم اجتماع للقيادة العسكـرية، ويتم توزيع الأسلحة وفق خطة تهدف إلى تطوير القوات المسلحة، ولكن القائد العام وزع الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة وفق مشيئته الشخصية. وكان ذلك سبباً في انسحاب رئيس الأركان من الحديدة وعودته إلى صنعاء غاضباً، حيث عقد اجتماعاً مع قادة الوحدات وشرح لهم حقيقة ما يجري.

وأثناء ذلك كان عدد جنود الاحتياط العام قد وصل من ٨ ـ ١٢ ألف جندي سلحوا بالرشاشات الآلية، ووضعت وحدات من العاصفة والمدرعات في مواقع (عصر) و(همدان) و(المـطار الجنـوبي) لتطويق الوحدات غير المرغوب بها وأنشئت نقاط تفتيش عسكرية في (راس القرن) و(الحيمة) و(عصر) و(يسلح) لاحتجاز أي جندي من المظلات أو الصاعقة أو المشاة عند مرورهم.

لقد توتر الجو، وفشلت لجنة شكلت لاحتواء الخلاف، ومما زاد الصراع اشتداداً أمر القائد العام الفريق العمري إنزال بقية وحدات المظلات المرابطة على جبل (نقم) وإنزال بقية وحـدات الصاعقة المرابطة في جبل (عيبان)، و(ظفار) ومواقع السلسلة الجبلية فيما بينها، وإنزل وحدات الصاعقة والكلية الحربية المرابطة في جبل (الطويل).

ولم تطع أوامـر القـائـد العـام سوى وحـدات الكلية الحـربية، لقـد أثارت تلك الإجراءات استياء الوحدات المقاتلة في السبعين، مما دفع رئيس الأركان إلى أن يدعو إلى اجتـماع بقـادة الـوحدات. حضر الاجتماع[٦٧] قادة أسلحة المشاة، والمدفعية والمظلات، والصـاعقـة، وقائد اللواء العاشر وقائد اللواء الخامس، إضافة إلى العديد من الضباط الآخرين لدراسة الوضع. كان ذلك الاجتماع في ٢٠ أغسطس ١٩٦٨م، وبعد أيام من مؤتمر المشائخ الذي عقد في الروضة، اتضح أن توزيع الأسلحة الذي تم بشكل اتفاقي اتخذ سمة طائفية من ناحية، واستفزازية للقوات التي قاتلت في السبعين، إذ لم تسلم سوى كمية من الـرشاشات الآلية للمشاة فقط، رغم أن كميات كبيرة سلمت للمشائخ تحت

ذريعة تسليح الجيش الشعبي (القبائل)، في وقت كان توجُّه القائد العام يقضي بتغيير قادة الـوحدات التي برزت في السبعين، كما عاد إلى صنعاء كبار الضباط الذين تركوها أثناء الحصار مطالبين لأنفسهم بمواقع قيادة في القوات المسلحة، وخرج المجتمعون بقرار عودة كل واحد إلى وحدته ورفض أي تغيير، كما اتخذ قرار برفض تسليم كمية الاسلحة الموجودة في مدرسة المشاة.

لقد ساد جو من التوتر المشوب بالقتال تماماً، فشلت معه الوساطة التي تبناها الدكتور محمد سعيد العطار وزير الاقتصاد. لقد اعتبر القائد العام أن ما حدث هو تمرد، ولابد من إخماده بتحريك الدبابات للسيطرة على مدرسة الصاعقة في (العرضي) ومدرسة المظلات في (شعوب)، مما جعل جنود الصاعقة ينتشرون لإحباط تقدم الدبابات وتم لهم ذلك، كما تم احتجاز رئيس المجلس الجمهوري وأغلب الوزراء، واحتدم القتال في مدرسة المشاة حين حاولت فرق من الجيش الشعبي اقتحام المدرسة للسيطرة على مخازن الأسلحة. استشهد أثناءه قائد سلاح المشاة النقيب محمد صالح فرحان، واستمر الاقتتال على مدار ٢٤ ساعة خلال يومي ٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٨م، ولم يوقف القتال سوى هجوم شنته قوات الملكية التي كانت لا تزال تسيطر على جبل (يسلح) حيث لا زالت طريق صنعاء ـ تعز مقطوعة. . لقد تقدمت القوات الملكية إلى منطقة (سواد حزيز)، وأمام ذلك الهجوم توقف الاقتتال المؤسف بين القوات الجمهورية وتوجهت الأسلحة لصد ذلك الهجوم. وفي الوقت نفسه تم الإفراج عن المحتجزين.

تحولت البنادق من صدور بعض (صـدور الخصوم) إلى صدر العدو الذي انتهز الفرصة ليعيد الكرة من جديد، وكان فعلاً قد حقق تقدماً ووصل إلى بعد عشرين كيلومتراً من العاصمة، ولكن الوحدات العسكرية تنبهت إلى الخطورة التي تعرضت لها العاصمة، فأسرعت إلى تناسي خلافاتها واندفعت إلى أتون المعركة بدافع الإخلاص وحب الوطن، وتغليب المصلحة الوطنية. غير أن انشغال القوات المقاتلة بصد العدو أتاح للقيادة السياسية فرصة إعداد الإجراءات التي بها استكملت تحجيم القوات المقاتلة في السبعين، وأعدت الترتيبات اللازمة لتنفيذ خطتها.

وفي ١٠ سبتمبر ١٩٦٨م غادر صنعاء ٢٢ ضابطاً[٦٨] من ضباط القوات المسلحة إلى الجزائر للإقامة هناك، تحت مبرر إبعاد العناصر التي تسببت في الفتنة، وفي مقدمة تلك العناصر النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب، رئيس الأركان ونائبه النقيب عبد الرقيب الحربي والنقيب حمود ناجي قائد الصاعقة، والعقيد علي سيف الخولاني. لقد تصدر قائمة الإبعاد

الضبـاط الذين قد يحرج السلطة اعتقالهم، كما كانت بعض الأسماء غطاء لإبعاد رئيس الأركان الذي أصبح عقبة أمام أي قرار يتخذه القائد العام للقوات المسلحة. أما الضباط الآخرون فقد كانت السجون المكان المناسب لإبعادهم عن وحداتهم . أمثال: هائل محمد سعيد، نائب قائـد الصـاعقـة، وعـلي مثنى جبران قائـد المدرعات. لقد اشتدت حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف القوات المسلحة، وعمم على نقاط التفتيش إلقاء القبض على كل جنـدي ينتمي إلى الصاعقة أو المظلات أثناء مروره، واتسعت الاعتقالات بين المدنيين وخاصة العناصر التي عرفت بارتباطها بالمشير السلّال أمثال عبد الغني مطهر. ولم تخل سجون المحافظات الأخرى من معتقلي المقاومة الشعبية والعناصر الثورية الأخرى، وكـانت (المـطابق) وهي غرف تحت الأرض، وغـرف انفرادية أخرى هي مقر العناصر القيادية أو الخطيرة. كما كانوا يسمونها. وكانت القيود والمراود، تطوق أرجل كل السجناء والزيارات ممنوعة إلا من كان يسمح له. والطعام (كدم) بعضها كان يصل إلى السجن متعفناً، ومياه الشرب في السجن (القلعة) كانت ملاذاً للحشرات السابحة. وكان الحقد يتقـد على كل المعتقلين تحت تسمية (الشيوعيين)، وهي التسمية التي كانت تستعملهـا بلاغات الملكيين التي كانت تذاع من إذاعتهم. منها على سبيل المثال بلاغ من قائد منطقة بني مطر: «قـامت قواتنـا المـدفعية المؤمنة بضرب دار الحمد وقتل من جرائها اثنان من الشيوعيين». بل لقد أفتى الملكيون أن من يصلي وفي جيبه ريال جمهوري فإن صلاته باطلة، وأي جمهوري يتزوج من امرأة ملكية أو العكس فإن تلك الزيجة لا تصح، وتعتبر سفاحاً لا ترضي الله ولا رسوله.

أما البطل الملازم هائل محمد سعيد نائب قائد الصاعقة والذي اشتهر بشجاعته الفذة في معارك السبعين فقد أذهله ذلك الوضع وأصيب بالجُنون، وأما البطل الملازم محمد فيروز فقد مات في السجن. ومن المعتقلين السياسيين الملازمين: عبد الكريم عبد الله، ومحمد يحيى العفريت، ومبارك أحمد حسن، وم/عبد الكافي محمد عمر، وعبد الوهاب الغانش، ومحمد الطشي، ومحمد علي جابر، وعيدروس محمد حسن والمساعد سيف الظرافي والرقيب مغلب جار الله، وم/ محمد عبد السلام منصور، ونقيب أحمد ناشر القلّيل وآخرون. وكان المقاتل ملازم مظلات محمد مهيوب الذي لقب بـ(الوحش) الذي تسمى الفرقة الفدائية التي يقـودها بالقوات الضاربة، والذي باغت بعدد منها القوات الملكية في جبل الطويل واحتل الموقع لمدة ثلاثة أيام ولما حاصروه دمر مدافعهم ثم انسحب، وكانت الفرق الفدائية تداهم المواقع الملكية وتستولي على الأسلحة، ويتم عرضها في ميدان التحرير، فقد اختير

ذلك الميدان لاغتياله، بعد السبعين.

تلك أمثلة من الوقائع التي تعرضت لها القوى الثورية بعد مرحلة السبعين والتي أريد بها هدُّ مركز الثقل الثوري تمهيداً للتسوية السياسية. لقد كانت معركة (سواد حزيز) المعركة الأخيرة التي خاضتها قوات الجانب الملكي على مشارف العاصمة صنعاء، وخاصة بعد هروب الملك الـذي أطلق عليه ثوار سبتمبر الإمام المخلوع، وأطلق عليه ثوار السبعين (الإمام الهارب) والذي وصل إلى عاصمة أسياده حيث أقنع بأن يرحل إلى بريطانيا، بعد أن تبلورت التسوية السياسية بأن ترفع السعودية يدها عن أسرة أبناء حميد الدين، ويتم التفاهم مع الآخرين للعودة، ولهم الضمان والأمان، بما في ذلك المشاركة في السلطة. وهكذا بدأت سياسة التسوية، ولكن من موقع إرضاء السعودية والملكيين، وموقف العداء من النظام الثوري في جنوب اليمن، ففي شهر أكتوبر ١٩٦٨م بدأ الفريق قاسم منصر يمهد بدفع القبائل ومؤيديه بتغيير ولائهم من الجانب الملكي إلى الجانب الجمهوري.

واقتنع بالعودة وعاد بنفسه، وأقنع أحمد محمد الشامي وزير خارجية حكومة المنفى الملكية بأن السلطة الجمهورية لن تكون إلا لذوي الحل والعقد، ولن تكون لأبناء (سوق الملح) وهو الوصف الذي أطلق على الكثير، وفي مقدمتهم المشير عبد الله السلاّل، فأصبح الشامي عضواً في المجلس الجمهوري[٦٩].

لقـد اتضح مع نهاية عام ١٩٦٨م الموقف السعودي الجاد من خلال سلوك قادته حيث أوقفت المعـونـة المـالية، وقتهـا كان على المرتزقة العرب والأجانب الذين جندتهم السعودية للعمل في إطار الملكية الإمامية أن يرحلوا ليعودوا إلى بلدانهم، بعد أن تسلموا حقوق عملهم كمرتزقة. لقد وجد هؤلاء أن الإطار الملكي الذي عملوا من أجل انتصاره قد تداعى وانهار أمام أعينهم، وتفاقم الصراع بين القادة العسكريين الملكيين حين انقطعت عنهم الأموال وانفضت القوى البشرية من حولهم، بما فيهم أولئك المرتزقة الذي جاؤوا من وراء البحار.

كان عام ١٩٦٩م العام الأخير لعقد الستينات، عام الصراع السياسي بين جناحي (الجبهـة القـومية)، فقـد كان كل فريق يعمل على تثبيت طموحه، رغم برنامج مرحلة استكمال التحرر الذي شكل القاسم المشترك، وهو ما جعل الرئيس قطحان الشعبي يقوم بزيارة طويلة للاتحـاد السوفييتي دامت (١٢) يوماً في مطلع يناير ١٩٦٩م، وجرى توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والفني والتجاري والثقافي وجرى تسيير خط جوي منظم بين عدن وموسكو. لقد أرادت حكومة الاستقلال الخروج من المأزق المالي الخانق، خاصة بعد أن

استؤنفت المحادثات مع بريطانيا في مايو من العام ١٩٦٨م والتي رفضت بريطانيا خلالها الالتزام بوعودها المالية لحكومة الاتحاد العربي السابقة والتي تبلف (٢٠) عشرين مليون دينار.

ولم تكن الصعوبات المالية هي التي تواجه الوضع في جنوب اليمن، فقد زامله صراع سياسي، إذ تم إعداد مشروع دستور أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات إعلان الحرب، وإقالة الوزراء والقادة، ولكن ذلك المشروع رفض من غالبية القيادة العامة، وحين أقال الرئيس قحطان الشعبي محمد علي هيثم وزير الداخلية من منصبه في ١٩ يونيو ١٩٦٩م ورفض أن يجري بحث ذلك الإجراء في اللجنة التنفيذية أو القيادة العامة التي تتمتع بحق إقالة الوزراء اعتبر ذلك خرقاً لمبدأ القيادة الجماعية، وعلى أثر ذلك عقدت القيادة العامة دورة استثنائية. ووجه ممثلو الجناح الثوري الديمقراطي (اليسار) انتقاداً لاذعاً إلى الرئيس قحطان الشعبي واتهموه بإقامة حكم فردي ديكتاتوري، وعندها قرر الرئيس قحطان تقديم استقالته معتقداً أن الجيش لن يقبل استقالته، وقبلت القيادة العامة استقالته، خاصة وأن محمد هيثم ومحمد صالح عولقي صوّتا إلى جانب قبول الاستقالة، ولعب ذلك دوراً كبيراً في جذب الأكثرية الساحقة من الجيش والأمن.

وفي ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، إذاع قطحان استقالته، وكان الجناح (اليساري) قد سيطر على الإذاعة كي يتمكن من إذاعة قرار القيادة العامة بقبول استقالته من كافة مناصبه وتشكيل مجلس رئاسة برئاسة سالم ربيع علي[٧٠]، الذي كلف محمد علي هيثم بتشكيل مجلس للوزراء في وقت تم فيه إحباط محاولة بعض كبار قادة الجيش للسيطرة على العاصمة عدن بتحريك بعض وحدات الجيش. وجاء فشل تلك المحاولة ليعزز موقف الحركة التصحيحية التي قوبلت بتأييد كبير في الأوساط الشعبية والعسكرية، مما اضطر كبار الضباط المتورطين للهرب إلى مناطق قبائلهم، ومن هناك رحل البعض إلى شمال الوطن وآخرون إلى السعودية. في وقت هيأ الوضع الجديد لتطهير أساسي للعناصر غير المرغوب فيها في القوات المسلحة والأمن، وفصلت القيادة ٢١ عضواً من أعضاء الجناح الإصلاحي الموالي للرئيس السابق قحطان الشعبي، وأشركت في الحكومة الأستاذ عبد الله باذيب، أمين عام (الاتحاد الشعبي الديمقراطي) والذي صار وزيراً للإرشاد والتعليم. وسنحت الفرصة لتشكيل الميليشيا الشعبية والقوات الشعبية، وجرى نشاط متسارع في الإطار التنظيمي والتثقيفي للجبهة القومية. وفي أغسطس أقيل محمد علي هيثم، وعين علي ناصر محمد، رئيساً للوزراء، وخفض مجلس الرئاسة ليصبح مشكلاً من ثلاثة برئاسة سالم ربيع علي وعضوية

عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام، وعلي ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء.

وعكست حركة ٢٢ يونيو التصحيحية سياسة جديدة للسلطة في جنوب الوطن تبلورت في قرارات القيادة العامة وهي أن البلاد تجتاز مرحلة جديدة، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وأن جميع التحولات الاجتماعية والاقتصادية لابد وأن تتجاوب مع مهام المرحلة الجديدة، مع التأكيد على أن يتم ذلك وفق الطابع التدريجي للتحولات، بأن يكون التجاوب مع النواة الثورية الحقيقية في تنظيم يتحاشى القفز على الواقع والذي كان احتمال حدوثه وارداً في ظل الحماسة وتدفق الطاقة لدى القيادة الجديدة وأعضاء (الجبهة القومية) ولدى الجماهير الشعبية.

وتقرر العمل على توحيد جميع القوى الوطنية في البلاد في إطار تنظيمي سياسي واحد قائم على مبادىء الاشتراكية العلمية. وعلى أساس بناء حزب طليعي في المستقبل، وسرعان ما بدأ الحوار بين الجبهة القومية، وحزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الشعبي الديمقراطي.

وفي شمال الوطن حمل العام الأخير من عقد الستينات استمراراً للصراع السياسي القائم، فبعد إبعاد ٢٢ ضابطاً من القوات المسلحة، عاد أغلبهم إلى صنعاء، ولكن النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب، والنقيب حمود ناجي قائد المظلات عادا إلى جنوب اليمن، ولقد حاول النقيب عبد الرقيب الاطلاع على ما يجري من أوضاع في جنوب اليمن، لكنه وجد أن موقعه في صنعاء هو الأفضل، وقد أدرك أن العلاقة بين السلطتين في الشمال والجنوب يسودها التوتر بسبب احتضان السلطة في الشمال لجيوب المعارضة لنظام الجنوب، والسماح لتلك الجيوب بالنشاط من خلال تقديم الدعم لها، إضافة إلى الوضع العدائي الذي تصاعد بين القوى الثورية التي لها علاقة بجنوب اليمن كالحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وحزب البعث الذي كان موقفه مداراة السلطة بهدف كسب مواقع تنظيمية وسياسية له، ومن وحي تلك القناعة عاد النقيب عبد الرقيب إلى صنعاء، وحل في موقع (ظفار) حيث تتمركز المظلات، ومن هناك بدأ ينسج اتصالاته مع بعض الوحدات والضباط بهدف تصحيح الوضع وإعادة الأمور إلى مجاريها. وكان العقيد علي سيف الخولاني من بين العناصر التي اتصل بها والذي طلب منه الوصول إلى منزله لكي يتم اللقاء بالفريق حسن العمري القائد العام للحوار والتفاهم، وبناء على ذلك وصل النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب إلى منزل العقيد الخولاني مع عشرة من أفراد الصاعقة، وفوجىء أن حصاراً يطوق المنزل بأفراد من الجيش تدعمهم دبابات، وطلب منه تسليم نفسه، وأمام رفضه

اندلع تبادل إطلاق النار، وأثناء المعركة وصل الشيخ عبد الله بن الأحمر، وطلب من النقيب عبد الرقيب تسليم نفسه (بالوجه) وهي عادة قبلية تضمن من يسلم نفسه، ومع ذلك قتل عبد الرقيب في منزل زميله. وحين حاول بعض الموتورين سحله كان اعتراض الشيخ أحمد المطري الذي وصل إلى مكان الحادث وأوقف عملية المعتوهين الرامية إلى سحله، وقال مقولته الشهيرة: إن أمثال عبد الرقيب أفضل المقاتلين في السبعين، وبطل من أبطال الصمود لا يسحل، وقام بتكفينه وقبره.

لقد أدت حادثة مقتل النقيب عبد الرقيب إلى تصعيد التوتر من ناحية، وكانت فرصة ثمينة لإنهاء البقية الباقية من وحدات الصاعقة والمظلات، فقد ترك بعضهم العمل وآخرون وجدوا طريقهم إلى جنوب الوطن اليمني بحثاً عن الأمان.

وخلال عام ١٩٦٩م أقدمت سلطة ٥ نوفمبر على اتخاذ العديد من الخطوات السياسية لترتيب سلطتها، ففي مارس ١٩٦٩م دعت إلى عقد مجلس وطني حضره مؤيدو السلطة، وشكلت مجلساً وطنياً من ٤٥ عضواً وانتخب الشيخ عبد الله بن الأحمر رئيساً له، ومضى السياق بأن قدم القاضي الإرياني رئيس المجلس الجمهوري استقالته إلى المجلس الذي أعاد انتخابه رئيساً للمجلس الجمهورية وعضوية كل من الفريق حسن العمري والشيخ محمد علي عثمان، وتولى الفريق العمري تشكيل مجلس الوزراء.

جاء عام ١٩٦٩م وقد تمكنت سلطة نوفمبر من إضعاف القوى العسكرية الثورية في القوات المسلحة ونجحت في إخضاع التوازن لصالحها، فشرعت في استكمال بناء المؤسسات المكملة لسلطتها، وتأسيس مجلس وطني[٧٢]، (كبرلمان). وفي ظل ذلك التوجه شكل الشباب والطلاب والمثقفون الوطنيون لجنة تحضيرية من عشرة أشخاص ضمت علي لطف الثور، وأحمد دهمش، وأحمد ضيف الله، ومحسن السري، وعبد الله حمران، ومبارك عبد الجبار، وعبد الله عامر، ويحيى محمد شجاع، ومحمد الحيمي، وحسين العيني.

وعقد مؤتمرهم لدراسة الاستعدادات لتشكيل مجلس وطني، والتي تمت على أسس غير سليمة. ودحض الشباب التحركات المريبة والتي باسم القاعدة العظمى، ورفعوا آراءهم إلى رئيس مجلس الرئاسة والتي تضمنت الآتي:

«إننا نؤمن بأن الدستور والتعجيل بتكوين مجلس الشورى هما الضمان الوحيد لتوفير الاستقرار الدائم والحكم الديمقراطي الصحيح، وتلك القاعدة يقصد بها اليوم إشعال نار الفتنة بين قطاعات الشعب الرئيسية، وبالأخص بين قواتنا الشعبية والقوات المسلحة المجيدة وهي تلتقي بذلك مع المخطط السعودي والتكتيك الجديد بعد الفشل الحربي

للانقضاض على الثورة والجمهورية من الداخل.

وإن الحاضرين يبرئون جانب من دفعوا للتوقيع على تلك القاعدة دون معرفة أبعادها الحقيقية كما يدينون ملفقي تلك القاعدة.

أما بالنسبة للمجلس الوطني فإننا نرى أنه يجب أن ينشأ على أسس ثورية حقيقية تستمد من أهداف ومبادىء السادس والعشرين من سبتمبر، وتنسجم مع معتقدات وحاجات شعبنا ومطامحه المشروعة للحرية والعدالة والتقدم والسلام.

وبالنسبة للاستعدادات للمجلس الوطني فإنه بناء على ما يضعه الناس من علامات استفهام حول طريقة اللجنة التضحيرية السابقة ومن اختيارها غير الموفق لأعضاء المجلس، نرى ضرورة تشكيل لجنة تحضيرية من ممثلي القطاعات الشعبية الحقة وهي:

١ ـ القوات المسلحة.

٢ ـ القبائل.

٣ ـ المثقفون والطلاب.

٤ ـ العمال.

٥ ـ التجار وأصحاب المهن الحرة.

٦ ـ العلماء.

للقيام بما يلي:

١ ـ تحديد من تنطبق عليهم صفات قطاع لمنع أي لبس أو ازدواج.

٢ ـ توزيع مقاعد المجلس على القطاعات المختلفة بنسبة يراعى فيها حجم كل قطاع على حدة.

٣ ـ الإشراف على حسن اختيار هذه القطاعات لممثليها في المجلس.

وخرج المؤتمر بالقرارات التالية:

اولاً: يشجب المؤتمرون الأسلوب اللاديمقراطي الذي اتخذته اللجنة السابقة في عملية انتخاب ممثلي الشعب في المجلس الوطني.

ثانياً: يشجب المؤتمرون الاختيار غير الموفق واللاديمقراطي لممثلي الشباب في المجلس الوطني كما يشكرون الحكومة لإتاحة الفرصة للشباب لانتخاب ممثليهم.

ثالثاً: يطالب المؤتمرون بجعل مقاعد شاغرة لتمثيل مواطنينا في الجنوب اليمني في المجلس الوطني.

رابعاً: يطالب المؤتمرون بسرعة انعقاد المؤتمر الوطني الذي سبق وأن دعت إليه الحكومة

الموقرة لإعادة الوحدة اليمنية. . كما يقترح المؤتمرون توسيع مهمة المؤتمر الوطني العام بحيث يضطلع بمهام وضع ميثاق وطني عام تحدد فيه مسؤولية القوى الوطنية الثورية في الشمال والجنوب لتحقيق أهداف الشعب من الثورة في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قطرياً وعربياً ودولياً، وتعاد فيه طرح مواد الدستور المؤقت لإدخال التعديلات الضرورية التي قد يراها المؤتمر.

خامساً: يشترط المؤتمرون في اختيار العضو الممثل في المجلس الوطني أن تتوفر فيه الصفات الآتية:

أ ـ أن يكون يمني الجنسية يدين بالولاء السياسي للثورة والجمهورية ويعمل لصالح اليمن.

ب ـ أن يكون ممن ساهموا في بناء اليمن وتدعيم الثورة والجمهورية والدفاع عنها وعمل ويعمل لها بنزاهة وشرف.

ج ـ أن يكون ذا قدرة وكفاءة تؤهله لتحمل المسؤولية.

د ـ أن لا يكون من أفراد الأسرة الحميدية المطرودة والسلاطين أو ذا صلة بالاستعمار والرجعية.

هـ ـ أن لا يكون ممن يتهمه الشعب بالعمالة والاختلاس وسوء السلوك.

وانتخب المؤتمرون ممثلي الشباب في المجلس الوطني من الأشخاص الآتية أسماؤهم:

السيد أحمد قاسم دهمش، السيد عبد الله عطية، السيد مالك العزاني، السيد يحيى علي البشاري، السيد فتحي الأسودي، السيد مطهر علي الإرياني، السيد أحمد الجرادي، السيد محمد المجاهد، السيد عبد الله حمران، السيد عبد الرحيم القاضي، السيد عبد الواحد الشيباني، السيد جعفر عيدروس، السيد يحيى الشامي، السيد علي الكهالي. السيد علي حسين الزاوية، السيد يحيى راصع.

سادساً: نطالب الحكومة الموقرة بوضع خطة اقتصادية محددة للسنوات الخمس القادمة توضح فيها واجبات كل وزارة ومؤسسة في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة والتعدين والمواصلات والخدمات.

سابعاً: نطالب بإعادة تنظيم الجيش والأمن على أسس وطنية سليمة وحديثة، وتزويدهما بالإمكانيات التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها في حماية الشعب ومكاسب الثورة.

ثامناً: نطالب بوضع حد للفوضى الإدارية ووضع كل موظف في مجال اختصاصه، واحترام الاختصاصات على جميع المستويات حتى يكون الموظف قادراً على الإنتاج لصالح

البلد. كما نطالب بمحاسبة كل العابثين بأموال الدولة وسمعتها ومقدراتها في جميع أجهزة الدولة وتكوين محكمة أمن الدولة لمحاكمة العابثين والخونة.

تاسعاً: نطالب العناصر السياسية التي انشقت عن الصف الثوري وعادت من الخارج أو ستعود أن تجدد موقفها للشعب علناً، كما حددته العناصر العسكرية والقبائلية التي حاربت الثورة وعادت صادقة وعن اقتناع وساهمت في الكفاح لتدعيم الثورة والنظام الجمهوري.

عاشراً: تقرر تشكيل سكرتارية دائمة للمؤتمر مكونة من السادة الآتية أسماؤهم:

السيد محسن السري، السيد علي بن علي صبره، السيد حسين العيني، السيد علي محمد العلفي، السيد صالح الغزالي، السيد عبد الله عامر، السيد عبد الله حمران، السيد أحمد دهمش.

تقوم بالمهمات الآتية:

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.

ب ـ إيجاد إطار وطني عام للشباب حتى يمكنه الإسهام الفعلي مع القطاعات الشعبية المختلفة لضمان بقاء الثورة واستمرارها والمحافظة على مكاسب الشعب الوطنية وتحقيق أهداف الثورة في الشمال والجنوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

فور انعقاد مؤتمر الشباب الوطني الديمقراطي تحركت جماعة الإخوان لعقد اجتماعات بين أعضائها ومؤيديها لمعارضة مؤتمر الوطنيين من الشباب في الزمن الصعب، حين كان الشباب الوطني يتصدى للحصار العدواني السعودي، بالإقدام والتضحية والفداء لم يكن لهؤلاء حس يذكر أو لجماعة الإخوان المسلمين. في تلك الأثناء كان المئات من الوطنيين يقبعون في السجون، في وقت كان الملكيون يعودون إلى صنعاء ويستقبلون من قبل إخوانهم شباب الإخوان بكل حفاوة وترحاب، وحين شعر هؤلاء بنشاط الشباب الوطني وعقد مؤتمرهم وإصدار قراراتهم الوطنية، عقد جماعة الإخوان المسلمين اجتماعاً أسموه مؤتمر الشباب المعارض، وكان أول قرار لهم شجبهم لمؤتمر الشباب المنعقد في صنعاء في ٨ مارس ١٩٦٩م، وشجب لجنته التحضيرية وقرارات المؤتمر وأشخاصه المنتخبين، واعتبروه غير ممثل للشباب بأي حال من الأحوال. وأسف شباب الإخوان لموقف الحكومة المتراخي الذي أتاح للحزبيين استخدام أجهزة الدولة وبالأخص أجهزة الإعلام للإعلان عن أهدافهم الحزبية التي لا تعبر عن إرادة الشعب اليمني.

وطالب شباب الإخوان بما يلي:

ـ يطالب الشباب بتطهير الجهاز الحكومي من الحزبيين والعملاء أياً كان نوعهم وفي أي قطاع كانوا. كما يدعو الشباب الجيش والأمن وكل فئات الشعب أن يكونوا على حذر من تسرب الأفكار الأجنبية الهدامة التي لا تتفق مع عقيدة وتقاليد وأعراف شعبنا، وأن يقفوا صفاً واحداً أمام الحزبيين ومؤامراتهم المقنعة.

ـ يطالب الشباب بقيام محكمة شرعية عليا لأمن الدولة يقدم إليها كل الحزبيين والعملاء والمرتشين والعابثين بأموال الشعب والمخلين بالأمن العام وكل المحاولين إشعال نار الفتنة.

ـ يطالب الشباب بأن لا يقبل أي شخص في المجلس الوطني ما لم تتوفر فيه كل الشروط للعضوية سواء كان منتخباً أو معيناً، وأن لا يكون حزبياً متعصباً لفكرة مضادة للشريعة الإسلامية بأي شكل من الأشكال، أو يعمل مدفوعاً من قوى خارجية لا تهمها مصلحة الشعب اليمني.

ـ أن لا يكون ممن أيد حكم الإرهاب المباحثي الديكتاتوري الماضي، أو كان سبباً في تشريد المواطنين ونهب حقوقهم وسفك دمائهم.

يرفض الشباب رفضاً قاطعاً دخول أي حزبي في المجلس الجمهوري أو مجلس الوزراء. والشباب مستعد لتقديم أغلى التضحيات من أجل تجنيب البلاد الحكم الحزبي البغيض، ويكفينا عبرة أحوال الشعوب المنكوبة بالحكم الحزبي العميل.

ـ يرفض الشباب رفضاً قاطعاً حكم الوراثة وحكم الاغتصاب وحكم الاحتيال بكل أشكالها وصورها ويؤيدون نوعاً واحداً من الحكم، هو حكم الشورى لا سواه.

ـ يعتبر الشباب أن كل ما يسيء إلى إخواننا العائدين إلى صف الثورة والجمهورية يسيء إلى الشعب اليمني وإلى الثورة والجمهورية، ويسيء إلى الأمن والسلام. كما يرحب الشباب بعودتهم ترحيباً حاراً ويعتز بهم كقوة جديدة من قوى الشعب اليمني.

ـ قرر الشباب اليمني انتخاب ممثليهم في المجلس الوطني من الأشخاص التالية أسماؤهم:

محمد فرحان عبد السلام، يحيى البشاري، حسين سريع، علي الكبش، يحيى عبد الله شويطر، يحيى عبد الله مكرم، خالد محمد سعيد، علي يوسف المؤيد.

كما يقترح الشباب أن يكون من ضمن الأعضاء الذين سيعينهم المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء الأشخاص التالية أسماؤهم:

إسماعيل عبد الله العنسي، محمد عبد الله الثور، محمد عبد الله السنفي، يحيى حسين العرشي.

وفي تعز تجاوب مع شباب الإخوان المسلمين أعضاء حركة الإخوان المسلمين الذين رفعوا المطالبة التالية:

١ ـ إبداء الرأي حق لكل مواطن، له أن ينشر رأيه بمختلف الأساليب المشروعة بعيداً عن الافـتراء والتضليل، ودون استغلال الإمكانيات العامة لمصلحة شخص أو جماعة ـ والمجتمعون إذ يعلنون هذا يؤكدون بهذا ضرورة التطبيق الثوري لأهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المباركة وتمكين شباب الثورة من المساهمة الفعالة في النهضة والبناء، غير أننا نرفض كل الأساليب الحزبية والادعاء الثوري، والعمل لتيارات مستوردة سواء حملها شباب أو شيوخ أو كهول.

٢ ـ نقدم احتجاجنا واستنكارنا لوضع أجهزة الإعلام تحت تصرف جماعة معينة تتخذ منها منبر محكمة تصدر من فوقه الأحكام الحاقدة على من تريد وعلى من تشاء، علماً بأن هذه الأجهزة ملك لكل أبناء هذا الوطن، ولا يصح مطلقاً إخضاعها لصالح فرد أو جماعة.

٣ ـ نطالب الحكـومـة أن تقف موقفاً حازماً وواضحاً من كل النشاطات الحزبية التي تمارس العمل على نشر أفكار لا تتفق وواقعنا وظروفنا وتراثنا الديني والقومي، وألا تكون قد يسرت فتح باب لكل الانقسامات والاقتتال على السلطة والزج بشعبنا في صراعات توقف تيار نهضته وتستنزف كل إمكانياته البشرية والمادية.

٤ ـ نؤكـد للجميع أن الكثـير من المجتمعن هنا هم ممن ناضل وكافح ضد الطغيان الإمامي، وقام بدور فعال لخلق شباب ثوري مؤمن يستمد ثوريته من واقع أمته وظروفها مستعيناً بكل ما هو صالح من تجارب مختلف الأمم، ولسنا جميعاً ضد أحد أو ضد كل عمل مثمر ومفيد ولكننا جميعاً ضد الحزبية وكل الأعمال التخريبية والمفاهيم المتعارضة مع عقيدتنا الدينية، ونعلن شجبنا لكل المحاولات الهادفة إلى إيجاد هوة سحيقة بين مختلف أبناء الشعب.

٥ ـ إننا نستنكر ونشجب بكل ما في كلمات الشجب والاستنكار من معانٍ مقررات المؤتمر الـذي أعلن عن انعقـاده من إذاعتي صنعـاء وتعز، ونطالب الحكومة بعدم فتح الباب لتحطيم المجلس الوطني، ونحملها المسؤولية في أي تقصير حول هذا، والله الموفق.

كان عام ١٩٦٩م من الأعوام الصعبة في تاريخ وحياة القوات المسلحة، لقد كان صف واسع داخل القوات المسلحة يشعر بالغبن وهو يرى أن عشرات من أبطال القوات المسلحة في السجون، ومئات تركوها ورحلوا إلى قراهم أو هاجروا أو انتقلوا إلى جنوب الـوطن، ويزداد الإحسـاس بالغبن وهم يرون جموع العائدين من مربض الملكية يجدون

الترحاب وكأن شيئاً لم يكن.

في تلك الأثناء اتجهت النية إلى تشكيل المجلس الوطني (كبرلمان) فاتجهت وحدات القوات المسلحة إلى عقد مؤتمر وانتخاب ممثليها إلى المجلس الوطني. وفي ١١ مارس ١٩٦٩م، عقد مؤتمر القوات المسلحة والأمن في صنعاء، وبعد تداول الأوضاع العامة أصدر المؤتمر بيانه الذي استعرض فيه كفاح الشعب اليمني وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر كمدخل عظيم لبناء المجتمع اليمني الجديد.

وندد البيان بحكم الفرد العابث والطغمة العميلة التي ترفض العمل في ظل دستور يضعه الشعب، ونظام يحرسه القانون. وأشاد بمؤتمر (خمر) واعتبر مؤتمر (حرض) حافزاً على إيجاد الذاتية اليمنية، وندد بأحداث ١٩٦٦م. وأشاد بحركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، ومر على السبعين مرور الكرام - بفقرة هي: «وبصمود السبعين يوماً تم تقديم الدليل القاطع على أن الثورة عندما تكون أصيلة في نفوس أبنائها تبقى ظافرة، مهما تكالبت عليها قوى الشر والعدوان».

وتحدث بيان مؤتمر القوات المسلحة عن المرحلة الحالية، وقرارات أعضائه بالدعوة إلى الثورية والتي في مقدمتها قيام المجلس الوطني المؤقت الذي نوليه فيما يلي اهتمامنا الكبير ورعايتنا المخلصة في إرساء قواعده المتينة حتى لا ندخل في حرب سياسية تكون بديلة لحرب عسكرية دامت سبع سنوات نتيجة أخطاء فرضت على ثورتنا وجمهوريتنا دونما ترو أو تبصر بالثمن الذي ستكلفه علينا تلك الأخطاء.

وبناء على هذا فإن القوات المسلحة وقوات الأمن تضعان رأيهما في النقاط التالية:

١ - إننا نحن العسكريين نرفض أن تكون الثورة في ظل الحكم العسكري أو الاختراق ولكن استمراراً لتحمل المسؤولية في السير بمصير الثورة في طريقها المقدس نرى أنه لابد من مشاركتنا مع القوى الوطنية الأخرى في تمثيل القوات المسلحة والأمن في المجلس الوطني.

٢ - دخول العناصر الثورية الشريفة الممثلة للقوى الوطنية الشريفة والمنتخبة (أي غير المعينة) يجب أن يتم انتخابها من خلال الشعب لا من خلال التأثيرات السياسية المختلفة.

٣ - أن تكون شروط العضوية في المجلس الوطني هي نفس الشروط التي ينص عليها الدستور المؤقت.

٤ - أن لا يدخل المجلس الوطني أي عضو يشغل منصباً الآن ما لم يقدم استقالته لئلا يستغل نفوذه الراهن في سبيل كسب عضوية المجلس الوطني.

٥ - اعتبار المجلس الوطني مجلساً تحضيرياً لمجلس الشورى لا سلطة تشريعية دائمة

تنتهي شرعيته بانتهاء المدة المحددة له.

٦ ـ تتحدد مهام المجلس الوطني في النقاط التالية:

أ ـ إعداد مسودة الدستور الدائم.

ب ـ إعداد قانون الانتخابات لمجلس الشورى.

ج ـ إعداد مسودة الميثاق الوطني.

د ـ تشكيل مجلس جمهوري ومجلس وزراء مؤقتين.

٧ ـ على المجلس الجمهوري المؤقت والحكومة المؤقتة الإيفاء بالتزاماتها الداخلية والعربية والدولية.

٨ ـ أن يكون رئيس المجلس الوطني من ضم أعضاء المجلس الوطني المعينين.

٩ ـ أن تكون أقصى حدود أعمال المجلس الوطني هي أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الستة.

١٠ ـ أن يضع المجلس الوطني المؤقت في اعتباره وهو يزاول مهامه العظيمة قضية وحدة التراب اليمني والوحدة الوطنية، وأن تتم الوحدة الوطنية من خلال الشعب في الشمال والجنوب لا من خلال الحكام. وبناء على هذا نطالب بفتح مقاعد في المجلس الوطني تمثل شعبنا في الجنوب، وإن جميع أبناء القوات المسلحة وقوات الأمن في الشمال ترى أنها وأبناء القوات المسلحة والأمن في الجنوب قوة ثورية واحدة ليمن واحدة.

ورفع مؤتمر القوات المسلحة خمس توصيات هي:

١ ـ إن القوات المسلحة وقوى الأمن تؤمنان بسياسة الباب المفتوح أمام كل أبناء الشعب اليمني الذين يتزايد إيمانهم بالثورة والجمهورية فيتزايد توافدهم إلى صف الثورة والجمهورية وإعطاؤهم الفرصة الكاملة ليصنعوا المواقف المشرفة التي تصنع لهم الرصيد الذي يخول لهم ما لإخوانهم العاملين في صف الثورة والجمهورية من الحقوق والواجبات.

٢ ـ تبارك القوات المسلحة وقوات الأمن التفاعل الثوري المتمثل في بيان الشباب الصادر في ١٩٦٩/٣/٨م.

٣ ـ توصي القوات المسلحة وقوات الأمن القوى الوطنية أن تعمل على إيجاد قواعد تنظيمية لها حتى لا يأتي انتخاب مجلس الشورى إلا من خلال قواعد شعبية ثورية منظمة تنصهر مستقبلاً في تنظيم شعبي واحد.

٤ ـ إن القوات المسلحة وقوات الأمن لتشيدان وتقدران الدور الوطني الذي وقفته القوات الشعبية في سبيل انتصار الثورة والجمهورية وتحقيق الذاتية والسيادة الوطنية

فسجلت بذلك أنصع صفحات في تاريخ الشعب اليمني الكريم.

٥ ـ إن المبادرة التشريعية لأول مرة في تاريخنا الثوري بإتاحة الفرصة المواتية لكل قطاعات الشعب في أن تمارس حقها الثوري في إرساء قواعد الحكم الديمقراطي الذي يعتبر حصيلة كفاح ونضال قرون طويلة؛ إن هذه المبادرة تعتبر أروع مثل في نكران الذات وفي سبيل تحقيق الديمقراطية، وتلى مؤتمر القوات المسلحة مؤتمر المشائخ.

انعقد مؤتمر المشائخ لاستعراض الأوضاع وتمثيل المشائخ في المجلس الوطني، وفي الخطاب الذي ألقي على المؤتمرين تناول عرضاً للأوضاع في ظل الحكم الإمامي، ودور أبناء القبائل في معارضة الحكم الإمامي، واستعرض قيام الثورة ودور المؤتمرات في عمران مروراً بخمر، وأشاد بدور القاضي الإرياني والأستاذ نعمان، ووصف صمود السبعين بفقرة قصيرة جاء فيها:

«لقد كانت حرب السبعين يوماً فارقاً حاسماً، وفيصلاً قاطعاً بين الشك واليقين، بين الأوهام والحقائق». وأشاد بعملية التطهير التي تمت في القوات المسلحة بعد أحداث ٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٨م ووصفها أنها جاءت لتقضي على كل نفس من أنفاس المغامرة العسكرية. وفي نهاية الاجتماع تولى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر قراءة القرارات والتوصيات والتي نصها الآتي:

١ ـ يؤكد المؤتمرون ثقتهم الوطيدة بالقيادة السياسية للدولة، ويوجهون شكرهم المخلص على خطوتها التاريخية الحكيمة بالعمل على إقامة المجلس الوطني المؤقت، ويؤكدون ثقتهم بالأسلوب الذي نهجته الحكومة في سبيل إقامة المجلس الوطني المؤقت.

٢ ـ يسجل المؤتمرون التقدير العظيم للقيادة العسكرية الوطنية التي قادت معركة الصمود إلى النصر.

٣ ـ يؤيد المؤتمر السياسة الرشيدة التي انتهجتها الحكومة في الداخل والخارج، والهادفة لتدعيم السلام في البلاد، وتأكيد الاستقلال الوطني وضمانة الحكم الجمهوري الشعبي. كما يؤكد التزامه المطلق بالمبادىء الستة لثورة السادس والعشرين من سبتمبر.

٤ ـ يرحب المؤتمر بكافة الإخوة المواطنين العائدين إلى الصف الشعبي الوطني وإعلان ولائهم الراسخ للنظام الجمهوري.

٥ ـ يرفض المؤتمر أية صيغة من صيغ التفريق بين المواطنين الموالين للنظام الجمهوري، ويدينون أي عمل من الأعمال التي تؤدي لتفريق صفوف الشعب تحت أي شعار من الشعارات.

٦ ـ يعلن المؤتمر إيمانه الراسخ وتمسكه الشديد بالذاتية اليمنية العريقة ويرفض كل دعوة أو أسلوب من أساليب العمل للإخلال بالقيم اليمنية السليمة أو المعتقدات الإسلامية الطاهرة القويمة.

٧ ـ يرفض المؤتمرون أية دعوة دخيلة أو أي انتماء تنظيمي إلى مؤسسات حزبية أو عقائدية خارج الوطن ويدين العاملين على ذلك في أي اتجاه كان.

٨ ـ يرحب المؤتمر بكل عون نزيه لا يمس استقلال البلاد، ويدعو المؤتمر الحكومة إلى توطيد علاقاتها الخارجية مع كل دول العالم دون انحياز، والالتزام التام بمبدأ الحياد الإيجابي.

ومن توصيات المؤتمر حث الحكومة بعدم إقامة أي علاقة رسمية مع السلطة في الجنوب اليمني من شأنها تأكيد الانفصال. كما يطالب المؤتمر الحكومة بالدعوة لمؤتمر يمني شامل يضم أبناء الجنوب والشمال لاتخاذ الخطوات الكفيلة بإنجاز الوحدة الفورية بين شطري اليمن. كما يوصي المؤتمر بتخصيص مقاعد شاغرة في المجلس الوطني لتمثيل إخواننا في الجنوب اليمني.

جاء انعقاد المؤتمرات التي عقدت بتوجيه من السلطة أو برضاها في مارس ١٩٦٩م تلبية لإرادة السلطة، وهي المؤتمرات التي عقدت لاختيار أعضاء يمثلون تلك الجهات في المجلس الوطني الذي تقرر الإعلان عنه في ١٤ مارس ١٩٦٩م، كمجلس برلماني، وهو أسلوب اتخذ عوضاً عن الانتخابات العامة لتثبيت سلطة ٥ نوفمبر والمؤتمرات التي عقدت هي:

١ ـ مؤتمر الشباب ٨ مارس ١٩٦٩م.

٢ ـ مؤتمر الشباب المعارض ٩ مارس ١٩٦٩م.

٣ ـ مؤتمر القوات المسلحة ١١ مارس ١٩٦٩م.

٤ ـ مؤتمر المشائخ ١٤ مارس ١٩٦٩م.

وحين يستعرض أي باحث تلك المؤتمرات الأربعة واتجاه الرأي العام المقرب والمدعوم من السلطة، في ظل السجون التي حوت المئات من الوطنيين قيادات وأعضاء اتحاد العمال والمقاومة الشعبية. أمثال: علي سيف مقبل، وحسن الجراش، ومحمد إسماعيل وغيرهم. ومن القوات المسلحة أمثال النقيب هائل محمد سعيد، والنقيب أحمد جبران، والملازم فيروز والملازم محمد عبد السلام منصور، وجار الله عمر وغيرهم، ومن المشائخ الوطنيين أمثال: الشيخ أحمد عبد ربه العواضي. ومن التجار الوطنيين الذين قدموا كل

المساعدات للمقاومة: سلام علي ثابت، وعبد الغني مطهر. ومن ثوار جنوب الوطن: عبد الله الخامري، وعبد العزيز عبد الولي، وفضل مبسري. ومن المثقفين: القاص محمد عبد الولي، وسعيد أحمد الجناحي، ومالك الإرياني، أحمد قاسم دماج، وعبد الحافظ قائد، وغيرهم.

لقد ساد في تلك الوضعية اتجاه يقلل من ملحمة الحصار البطولية ولا يشير إلى العدوان الذي دعمته الرجعية والاستعمار بقيادة الأميركان وشاه إيران. ويطالب بمحاكمة ثوار ٢٦ سبتمبر ويطرحون محاكمة (طغمة) ـ أغسطس ١٩٦٦م حسب قولهم ـ، والمقصود المشير السلال ـ قائد الثورة ورفاقه، والذي اتهم بالفردية رغم أن قادة الثورة أعلنوا صباح الثورة عن تشكيل مجلس سيادة برئاسة محمد علي عثمان، بجانب مجلس قيادة الثورة، واسسوا مؤسسات الدولة الحديثة من العدم. وخلال الفترة من سبتمبر ١٩٦٢م وحتى نوفمبر ١٩٦٧م شكل مجلس الرئاسة، ومكتب سياسي ولجنة مركزية للمشائخ، وصدر دستور. ولم يكن الوضع العسكري يمكّن الثوار وهم يقاتلون أكثر من أربعين جبهة من جهة الشمال عدواناً سعودياً سافراً، ومن الجنوب الاستعمار البريطاني وعملاءه من سلاطين وأمراء ومشائخ من الاستقرار وتطوير الحياة السياسية.

١ ـ الأمر الذي لم يكن بحسبان الجميع هو أن المخطط الأميركي بدعم بريطانيا والسعودية، وشاه إيران كان بدافع من تكثيف العدوان والتآمر والسير في المراوغة السياسية بقصد إطالة الحرب واستنزاف القدرات المصرية بشراً وإمكانيات، لإضعاف قدرة مصر عبد الناصر القتالية لتهيئة الظروف لإسرائيل لإنزال ضربة صاعقة ضد مصر، لإضعاف دورها التقدمي في الوطن العربي، يمهد إلى استسلامها، وذلكم ما حدث في ٥ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧م، وحتى حزب البعث العربي الاشتراكي فاته ذلك الإدراك وانزاح إلى دياجير المساومة وذلك هو الاستنتاج الأول.

٢ ـ الاتجاه الذي ساد في أوساط الإخوان المسلمين والمشائخ بما فيهم العناصر الراضية عن حزب البعث اتجاه محاربة العمل الحزبي، والقصد من ذلك ضرب الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وحزب البعث في آن واحد كي يتاح للإخوان والمشائخ تشكيل البديل للعمل السياسي المنظم وتتاح الفرصة لحركة الإخوان المسلمين التي تنكر عن نفسها صفة الحزبية رغم أنها تشكل تنظيماً حزبياً كي تشكل القوة السياسية الوحيدة في الساحة بما يمكنها من التوسع التنظيمي والتأثير السياسي في المجتمع.

٣ ـ حاول ذلك الاتجاه الإيغال في تعميق الخلافات بين شطري اليمن، حين تجاهل ترك

ساحة شمال الوطن مكاناً للنشاط المعادي للنظام الوطني في جنوب الوطن بما في ذلك العمل العسكري في وقت فتحت السعودية معسكرات وشكلت جيش (الإنقاذ)، لضرب النظام الوطني في الجنوب.

٤ ـ أما الدلالة الرابعة وهي الأهم، فهي مسألة الديمقراطية، والتي تحرم حق الآخرين وتجيز حق القوى المؤيدة للسلطة، بما في ذلك القوى التي عادت النظام الجمهوري لأكثر من سبع سنوات ويحرم من الحقوق الديمقراطية أولئك الذين صدوا ذلك العدوان.

تلك هي الدلالات التي يمكن استنباطها من تلك المؤتمرات الموجه وذكرها في السياق التاريخي يضعنا أمام تجربة الماضي لتكون مصدر إلهام للرؤى السياسية المتعمقة وبعيدة المدى تجاه المستقبل. أما الجانب الملكي فقد ازداد سوءاً بعد أن استقال الأمير محمد بن الحسين من عضويته في مجلس الإمامة، وهو ما يعني يأس أقوى قائد عسكري للملكيين بعد أن احتدم الخلاف بينه وبين (البدر).

وفي يونيو ويوليو ١٩٦٩م بدأت الاتصالات بين سلطة (٥) نوفمبر والسعودية للتوصل إلى تسوية سياسية، وفي ٢٥ يوليو سقط الأمير عبد الله بن الحسن صريعاً برصاصات أطلقها عليه الشيخ حسن قائد مجلي، الذي سهل مهمته العميد مجاهد أبو شوارب الذي كان يزحف لاستعادة صعدة من النفوذ الملكي، وهو الأمر الذي تحقق في سبتمبر ١٩٦٩م، كما وأن فتح طريق صنعاء ـ تعز تم بسهولة وتأكيداً على جنوح السلطة في صنعاء نحو سياسة الغرب أعيدت العلاقات مع ألمانيا التي قدمت قرضاً بمليون ونصف مليون جنيه إسترليني لإصلاح وتوسيع مطار الرحبة الدولي في العاصمة.

وهكذا جاءت نهاية عام ١٩٦٩م، ليتوقف القتال نهائياً في شمال الوطن اليمني، ولكن الوضع الداخلي في الساحة كلها يشوبه نوع من التوتر بين النظامين ـ في شمال وجنوب الوطن اليمني[٧٢].

الجبهة القومية ومفهوم حزب السلطة الطليعي

لقد حبذت أثناء العرض التاريخي لكفاح الشعب اليمني في الفصول السابقة من هذا الكتاب أن أستعرض أحياناً بعض التفاصيل التي أجدها ضرورية للقارىء اليمني والعربي، وفي هذا الفصل، ارتأيت أن أختصر العرض قدر الإمكان، وخاصة فيما يتعلق بمسار وتطور التنظيمات السياسية خلال العقدين الماضيين، إذ أن الموجود في تفاصيل نشوء وتطور

كل فصيل في الحركة الوطنية يحتاج إلى حيز كبير، بل ربما يصل إلى تأليف كتاب، لذلك سوف أقتصر على التوسع في تعريف التنظيمات الجديدة التي نشأت خلال الفترة التي يتناولها هذا الموضوع.

في مطلع عام ١٩٧٠م ظهر جلياً أن التنظيمات الحزبية التي تزاول نشاطها العلني في اليمن هي:

التنظيم السياسي الجبهة القومية. وهو التنظيم العلني والحاكم في جنوب الوطن اليمني. ونتيجة لانفراد الجبهة القومية بالسلطة، نزحت أعداد كبيرة من أعضاء (جبهة التحرير) إلى شمال الوطن اليمني، لتنضم إلى المجاميع التي لم تنتقل بعد إلى جنوب الوطن إبان الاستقلال، وبعض العناصر إما هاجرت أو ذهبت إلى السعودية، حيث وجدت معسكرات للحكام السابقين الذين فروا إلى السعودية مع مؤيديهم. إضافة إلى (رابطة أبناء الجنوب) التي جعلت من السعودية مقراً لها، وفي شمال الوطن عمل عبد الله عبد المجيد الأصنج مع عبد القوي مكاوي رئيس جبهة التحرير على إنشاء تنظيم مناوىء للنظام في جنوب الوطن اليمني سمي (مجلس الثورة في جنوب اليمن) برئاسة عبد القوي مكاوي، وانضم إلى قيادته ممثلو قيادة الجيش الذين تركوا مراكزهم في الجيش ولجؤوا إلى مناطقهم القبلية، ثم استقروا في الشمال بعد فشل حركتهم الانقلابية في ٢٠ مارس ١٩٦٨م. ومن تلك العناصر العقيد حسين عثمان عشال الذي تولى منصب قائد الجيش النظامي، محمد خميس، وتولى علي بن هادي منصب قائد الجيش الشعبي، والشيخ يوسف حسن قطيبي مسؤولاً للأمن، ومحمد سالم باسندوه مسؤولاً مالياً وإدارياً يعاونه أحمد محمد بلعيد. وتولى محمد سالم علي عبده مسؤولية المكتب السياسي وكان العضو أحمد صالح بن الأحمر الوحيد الذي لا يتولى مسؤولية في مجلس الثورة في الجنوب. وأصبحت ليبيا مصدر دعم ذلك التنظيم بعد أن أصبح شمال اليمن قاعدة للتمركز والانطلاق والتدريب في ثلاثة معسكرات في السخنة وزبيد. ومن ليبيا وصلت الأسلحة الثقيلة عن طريق ميناء الحديدة وشملت الدفعة الأولى ٣٠ دبابة صلاح الدين و٢٠ مدفع هاون، (٢٠٠٠) رشاش آلي أميركي، وأسلحة أخرى. وكان الدعم الليبي ينطلق من محاربته للقوى التقدمية، فقد توافق موقفها هذا مع موقفها ضد الانتفاضة السودانية في ١٩ يوليو ١٩٧١م مما صعد التوتر أكثر بين شطري اليمن.

شكلت الحركة التصحيحية في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م انتصاراً لخيارات الجناح الثوري

الـديمقـراطي (اليسـار) وهـو ما حدده المؤتمـر العـام الخامس[٧٣] الذي انعقد في مارس ١٩٧٢م، فقد أقر ذلك المؤتمر برنامج الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية على أساس تحالف العمال والفلاحين، والجنود، والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة، على أن يقـوم ذلـك التحـالف، تحت قيادة الـطبقة العاملة، وطليعتها، والذي يعني الحزب الطليعي، وأكد المؤتمر أن الحزب الطليعي هو الضمان لقيادة المرحلة وإنجاز مهامها، واعتبر المؤتمر التنظيم السياسي للجبهة القومية أداة الثورة الوطنية الديمقراطية، والإطار الواسع بين القوى الديمقراطية. لقد جاء ذلك الطرح على أساس تحويل تنظيم الجبهة القومية إلى تنـظيم يتبنى إيديولوجية الاشتراكية العلمية، وهو ما أقره المؤتمر العام السادس للجبهة القـومية في مارس ١٩٧٥م، وهـو المؤتمـر الذي أعلن تبني الجبهة القومية للإيديولوجية الثـورية، وتبني الاشـتراكية العلمية كنهج للتنظيم، واتخذ المؤتمر العام السادس[٧٤] قراراً بتـوحيد الجبهـة القـومية مع الاتحـاد الشعبي الـديمقـراطي، وحـزب الطليعة الشعبية (البعث). وكان ذلك القرار يتوافق مع روح الحوار الذي قاده عبد الفتاح إسماعيل كممثل للجبهة القومية مع زعيمي التنظيمين الآخرين ـ عبد الله عبد الرزاق باذيب، وأنيس حسن يحيى، وتثبيتاً لذلك أوصى المؤتمر العام السادس للجبهة القومية بالإعداد لمؤتمر توحيدي للتنظيمات الثلاث.

بدأت بوادر التحول الإيديولوجي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الوطن العربي عام ١٩٦٣م عند تسلم البعث السلطة في سوريا. وفي مؤتمر حزب البعث الثالث الذي انعقد في سبتمبر ١٩٦٥م جرت مراجعة موقف البعث مع النضال المسلح، وخاصة حين أراد أن يعبر عن موقف يميزه عن سياسة حزب الشعب الاشتراكي، خاصة وأن علاقات وطيدة سادت بين الحزبين في المرحلة السابقة.

وفي مؤتمر البعث في سبتمبر، جرت الإشارة إلى المحاولات الأولى التي قام بها البعث من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن العمل المشترك مع الجبهة القومية، بينما أقر الحزب أشكال النضال التي اعتمدتها الجبهة القومية، ورفض بالمقابل موقف الجبهة المتمثل في عدم الرغبة بقيام تحالف عريض يشمـل تنـظيمات أخرى كالبعث، والاتحاد الشعبي الديمقراطي. وكانت العلاقة بين التنظيمات الثلاثة في تلك الأثناء يسودها الشك والخلافات السياسية والإيديولوجية، ولم يكن الظرف مهيأ لحسم مثل تلك الخلافات، فقد كان كل من البعث والجبهة القومية معاديين للماركسيين، كما كانت العلاقة بينهما غير ودية بسبب ولاء كل منهما

إلى خطين قوميين متناحرين، هما خط عبد الناصر، وخط حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اصطدم بالنهج الناصري.

وعندما قامت جبهة التحرير في عام ١٩٦٦م رفضت التحالف مع أي اتجاه كقوة سياسية مستقلة.

لقد تم تشكيل جبهة التحرير على أساس من تخطيط مسبق من الأجهزة المصرية، مفاده احتواء الجبهة القومية في إطار جبهة التحرير وتطويعها من ناحية، وحل حزب الشعب الاشتراكي وحزب الرابطة، والتخلص من تنظيمين حزبيين ليتحول أعضاؤهما في إطار جبهة التحرير، واستجابة لذلك وافق حزب الشعب الاشتراكي بينما رفضت رابطة أبناء الجنوب، والتي عوقبت بحظر نشاطها في اليمن ومصر فلجأت إلى السعودية وأنشأت مقراً لها هناك.

لقد شكلت جبهة التحرير، حجر عثرة في طريق الحوار الوطني ومصدراً من مصادر التوتر بين منظمة البعث في اليمن وقيادتها في المركز وهي سوريا، وهي القيادة التي حثت منظمة البعث في اليمن على الانخراط في جبهة التحرير. وكان من إجراءات مؤتمر حزب البعث العربي الاشتراكي التاسع والذي عقد في سوريا ١٩٦٦م طرد مندوبي منظمة بعث اليمن لبروز تحول ماركسي بينهم.

ومنذ البداية سيطرت الأزمات والانقسامات علي مسيرة البعث في اليمن، وكانت نتيجة ذلك أن برز في وقت لاحق اتجاهان داخل البعث يدين الأول لسوريا، بينما يدين الآخر بالولاء للعراق، وقد أخضع فرع حزب البعث في اليمن لتقديرات وقرارات وتوجيهات من قبل قيادة الحزب القومية، والتي لم تستوعب خصوصيات وواقع التجربة اليمنية. إن مثل هذه العوامل حالت دون تمكين البعث من لعب دور فعال في السياق النضالي والكفاح المسلح في جنوب اليمن، كما وأن سياسته في شمال الوطن كانت مضطربة.

وبعد استقلال الجنوب اليمني تعرض أعضاء فرع منظمة البعث إلى الاضطهاد، نتيجة موقف البعث الداعم لجبهة التحرير، وحركة ٥ نوفمبر في شمال الوطن، ومع ذلك بدأ البعث منذ عام ١٩٦٨م ينحو منحى إيديولوجياً مختلفاً، فقد أقر مؤتمر حزب البعث الأول بعد الاستقلال الذي انعقد في أغسطس ١٩٦٨م في عدن ضرورة إعادة بناء التنظيم البعثي على أساس الاشتراكية العلمية، ومثل ذلك التطور سهل عملية التقارب بين البعث والجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي، فقد دعا البعث في مؤتمره ذاك إلى جبهة وطنية

ديمقراطية تلتزم بالماركسية اللينينية، وأكد على الحاجة إلى ربط النضال الاجتماعي بالنضال القومي في الخليج والجزيرة العربية. وعلى الرغم من أن البعث في اليمن نظر إلى حركة ٢٢ يونيو التصحيحية داخل الجبهة القومية فيما بعد نظرة ودية يشوبها الشك في البداية إلا أنه قام بدعم الحركة على أمل أن تنظر إليه الجبهة القومية فيما بعد نظرة ودية، وبعد الحركة التصحيحية واستلام الجناح (اليساري للسلطة، أصبح كل من البعث والاتحاد الشعبي الديمقراطي ينشطان بطريقة أقل سرية؛ أي شبه علنية. وفي يناير عام ١٩٧١م عقد حزب البعث مؤتمره الثاني، وأعلن عن انتهاء علاقة منظمة البعث في اليمن بالحزب مركزياً وتنظيمياً وإيديولوجياً، وانتقد الفكر القومي ووصفه بالتناقض والقصور، على أثر ذلك أعد البعثيون تحولهم إلى (حزب الطليعة الشعبية) تحت اسم المجلس الوطني (منظمة البعث سابقاً).

وبادر صف واسع من أعضاء البعث في شمال اليمن بتأسيس حزب الطليعة الشعبية وأعلنوا تبنيهم نهج الاشتراكية العلمية، كحزب مستقل، وفي جنوب الوطن عقد المجلس الوطني مؤتمراً حدد فيه برنامج تحوله إلى حزب مستقل، وهكذا شهد عام ١٩٧٤م تحولاً جديداً، فقد خرج البعثيون في جنوب الوطن بتأسيس (حزب الطليعة الشعبية) وكان الاتفاق بأن يضع كل حزب برنامجه وفق ما تمليه المرحلة وهي وجود سلطتين في اليمن، ووضعين سياسيين مختلفين على أن تكون العلاقة بين التنظيمين متصلة على مستوى القيادتين، ويحق لكل عضو قيادي حضور الاجتماعات حيث تواجد في شمال الوطن اليمني أو جنوبه.

وعلى أثر إعلان حزب الطليعة الشعبية في جنوب اليمن التزامه بالاشتراكية العلمية أعلن أنه سيعمل مع التنظيم السياسي الجبهة القومية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي على تأسيس حزب طليعي واحد.

بعد استقلال جنوب اليمن، وفي ينار ١٩٦٨م، أصدر الاتحاد الشعبي الديمقراطي تعميماً أعلن فيه أهمية الحزب الطليعي، واعتبر أن الأداة الوحيدة القادرة على قيادة البلاد إلى الاشتراكية هي تأسيس حزب طليعي، وناشد الجبهة القومية بالسعي إلى تحقيق مثل هذا الهدف مؤكداً «أن مصلحة ثورتنا تتطلب التخلي عن الأفكار الحزبية الضيقة، وعن عوامل الحذر والخوف من الماركسيين، والتخلص من روح التذبذب، والتردد والخوف من انطلاقة الجماهير، والتخلص من كل ما هو من طبائع وصفات البرجوازية الصغيرة صاحبة الأوهام، الصادرة عن إمكانية بناء الاشتراكية بدون اشتراكيين، في غياب حزب طليعي

يسترشد بمبادىء الاشراكية العلمية».

وفي عام ١٩٧٠م عقد الاتحاد الشعببي الديمقراطي مؤتمره الثاني في عدن وخرج ببرنـامـج جديد يتلاءم مع المتغيرات في جنوب الوطن اليمني، وتم في ذلك المؤتمر إقرار استقلالية فرعه في الشمال، على أن تظل العلاقة بين التنظيمين من خلال لجنة مشتركة على مستوى قيادي رفيع للتنسيق والحفاظ على الخط الفكري الواحد، ومواقفهما السياسية تجاه القضايا اليمنية في شطري الوطن اليمني.

بعد أن أصبحت التنظيمات الثلاثة في جنوب الوطن اليمني ملتزمة بالنهج الاشتراكي العلمي التـزامـاً علنياً، وبعـد حوار طويل تم الاتفـاق على أسس التـوحيد في ٥ فبراير ١٩٧٥م، والتي تضمنت توحيد الفصـائـل الثـلاثـة في تنظيم سياسي موحد تحت اسم (التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية) كخطوة نحو بناء الحزب الطليعي، الشرط اللازم لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، والانتقال إلى بناء الاشتراكية. وقامت أحكام ذلك الاتفاق التوحيدي على اعتماد برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية، الذي أقره المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية برنامجاً للتنظيم السياسي الموحد، وجرى تشكيل لجنة من التنظيمات الثلاثة لإجراء التعديلات عليه، وقدم إلى المؤتمر التوحيدي، وكذا جرى الاتفاق على التقرير السياسي، على أن تحدد النسب التمثيلية للفصائل الثلاثة على امتداد المرحلة الانتقـالية في اللجنـة المـركزية، وفي الهيئات التنظيمية كافة على أن تكون نسبة التنظيم السياسي الجبهـة القـومية ٤ من ٦، حزب الـطليعـة الشعبية ١ من ٦ الاتحـاد الشعبي الديمقراطي ١ من ٦، على أن يكون التمثيل لحزب الطليعة والاتحاد الشعبي الديمقراطي في المكتب السياسي، عضواً أساسياً، وعضواً مرشحاً لكل منهما. ووقع ذلك الاتفاق في ٥ فبراير ١٩٧٥م كل من عبد الفتاح إسماعيل وسالم ربيع علي عن الجبهة القومية وأنيس حسن يحيى، وسعيد سالم خيبه عن حزب الطليعة الشعبية، وعن الاتحاد الشعبي الديمقراطي الأستـاذ عبد الله باذيب وأحمد سعيد باخبيره بحضور كل من نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ونديم عبد الصمد، أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني.

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٥م، عقد المؤتمر التوحيدي[٧٥] ليصبح التنظيم السياسي الموحد الجبهـة القـومية الإطـار التنـظيمي الانتقالي، وتم بناء الأجهزة التنظيمية بشكل يسمح بالمشاركة الجادة للتنظيمات الثلاثة بعد أن تم الاتفاق على برنامج التنظيم السياسي الجديد لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وكذا البرنامج الداخلي، كما تم الاتفاق على المرحلة

الانتقالية لتأسيس الحزب الطليعي خلال سنتين.

لقد سارت عملية التوحيد في الأطر التنظيمية في المرحلة الانتقالية بصيغة أكثر تطوراً نحو الدمج، حتى أكتوبر من عام ١٩٧٨م يوم انعقاد مؤتمر الحزب الطليعي.

الحزبية وأحزاب اليسار

كان الحزب الديمقراطي الثوري اليمني قد تأسس في يونيو ١٩٦٨م في (عبس) عزلة الأعبوس في لواء تعز، وأقر استراتيجية حرب التحرير الشعبية والإعداد لها لإسقاط السلطة في الشمال. لقد ولد الحزب وهو يحمل بذور المغامرة نتيجة لعدم وضوح الرؤية العلمية وتأثير الأفكار اليسارية المغامرة الرائجة آنذاك. وفي عام ١٩٧٠م عقد الحزب مؤتمر الأول في (أبين) في جنوب اليمن، وأكد على نهجه في خوض حرب التحرير الشعبية بعد أن دفعت قيادته للقيام بعمليات مسلحة لتضع أعضاء الحزب أمام الأمر الواقع رغم عدم توفر الظروف الموضوعية للكفاح المسلح، وفي أغسطس ١٩٧٢م اتخذت اللجنة المركزية قراراً بتشكيل (منظمة جيش الشعب) كجناح عسكري، وجاء ذلك القرار في ظل التوتر بين الشطرين، فقد كان البعض يرى تكريس مفهوم إحاطة نظام الجنوب بسياج من خط أمني لحمايته، في وقت كان هناك في الشمال من يرى أنه لابد من إرباك نظام الجنوب من خلال عمليات عسكرية لإضعافه ثم الإطاحة به. وفي ظل تلك الظروف، وبعد الحرب التي اشتعلت بين النظامين في نوفمبر ١٩٧٢م، عقد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الثوري اليمني في (زنجبار) دون أن تستكمل وثائق المؤتمر. لقد عقد في عجلة لتفويت الفرصة أمام التيار الرافض تحويل الحزب إلى كتائب عسكرية، ومن ذلك المنحى أقر المؤتمر وجود يمين في الحزب. وكان المقصود العناصر التي عارضت الكفاح المسلح منذ المؤتمر التأسيسي، والتي كانت تحرص على تجنيب أعضاء الحزب ضربات انتقامية في وقت كان الحزب يمتلك تواجداً مؤثراً في القوات المسلحة والمنظمات الجماهيرية، وبادر إلى إنشاء التعاونيات الريفية التي كانت منفذاً له للتواجد في أوساط جماهير الريف الواسعة، ومع ذلك فقد اتهمت تلك العناصر باليمين، وخرج المؤتمر محدداً سبعة أهداف مفادها:

١ ـ تحقيق الوحدة اليمنية بمنظور وطني وديمقراطي.

٢ ـ إسقاط السلطة في شمال الوطن.

٣ ـ تحرير الفلاحين في الريف من الاستغلال واضطهاد كبار الملاك.
٤ ـ قيام دولة وطنية ديمقراطية شعبية في الشمال.
٤ ـ تطوير الاقتصاد الوطني.
٦ ـ التحرر من حياة العصور الوسطى.
٧ ـ تثبيت النظام الوطني الديمقراطي في الجنوب.

دعا الحزب إلى قيام جبهة وطنية على أساس الكفاح المسلح، وفي منتصف عام ١٩٧٣م بدأت قيادة الحزب تتراجع عن الكفاح المسلح حين اشتد ضغط القواعد، ولكن الوقت كان قد فات، فقد تشكلت منظمة المقاومين الثوريين، وكانت بعض عناصرها قد تركت الحزب الديمقراطي.

لقد دفعت السلطة في جنوب الوطن إلى تشكيل المنظمة كقوة عسكرية احتياطية، وكان هدف تلك المنظمة خلخلة الوضع في الشمال، وإضافة فصيل للحركة الوطنية في شمال اليمن يؤيد الدفاع عن نظام الجنوب.

وفي شمال الوطن ونتيجة لتشكل حزب الطليعة الشعبية الذي تشكل من منظمة البعث، سعت جماعة من المثقفين إلى تأسيس حزب الشغيلة ـ حزب العمل، وحدد أهدافه بالنضال في سبيل السيادة والاستقلال، وإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وإعادة وحدة الوطن، وبناء اقتصاد وطني متطور ومستقل، والعمل لإيجاد وضع أفضل للعمال والمستخدمين، وتحرير الفلاحين والمرأة، وتحقيق ثقافة شعبية تقدمية، ومن أجل بناء جيش وأمن وطنيين يدافعان عن الوطن واستقلاله ومكاسب الشعب، وإطلاق الحريات الديمقراطية. وعلى المستوى الخارجي، تأييد ودعم حركات التحرر، والنضال من أجل توطيد الصداقة بين الشعوب، وشعوب البلدان الاشتراكية.

ويتضح من ذلك أن فصائل العمل الوطني التي أصبحت معروفة حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٧٤م هي:

ـ الحزب الديمقراطي الثوري اليمني.
ـ حزب الطليعة الشعبية.
ـ الاتحاد الشعبي الديمقراطي.
ـ حزب العمل.
ـ منظمة المقاومين الثوريين.

وكل هذه الفصائل زاولت نشاطها بشكل سري. ويظل أمامنا نشوء حركة الإخوان

المسلمين، تلك الحركة التي برزت بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، وخاصة بعد حصار السبعين. ولابد من معرفة خلفية الإخوان باختصار قبل تناول دورهم.

لقد بدأ نشاط حركة الإخوان المسلمين في الأربعينات حين بدأ اهتمام حركة (الإخوان المسلمين) المصرية بالطلبة اليمنيين الذين يدرسون في الأزهر ودار العلوم في القاهرة، وتفرغ الفضيل الورتلاني والدكتور أحمد فخري للنشاط بين أوساط حركة الأحرار اليمنية، وحمل الشاعر محمد محمود الزبيري معه إلى صنعاء برنامج (شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بعد تخرجه وعودته من مصر، وبعد أن عرضه على الإمام يحيى، كلفه عاماً من السجن. ويقول المشير السلاّل إن مجموعة من حركة المعارضة تركوا صنعاء إلى القاهرة هرباً بعد أن أفرج عنهم من السجن «وقد بدؤوا العمل الوطني في القاهرة بالاتصال بجماعة الإخوان المسلمين بزعامة الشهيد حسن البنا». وفي بداية النصف الأخير من الأربعينات حول (الإخوان) نشاطهم بين أوساط المعارضة اليمنية أثناء الإعداد لحركة ١٩٤٨م الدستورية، وخاصة بعد وصول الورتلاني إلى صنعاء عام ١٩٤٦م، وفي عام ١٩٤٧م نجح في إنشاء شركة للصناعة والتجارة والزراعة في صنعاء مما جعله بعيداً عن شك الإمام وعيون النظام. ومكنه ذلك من أن يلعب دوراً بارزاً في تقريب وجهة نظر مجاميع المعارضة اليمنية حول الميثاق الوطني المقدس، وهو الدستور الذي أعده مع الأحرار، وأطلعت عليه قيادة (الإخوان) في مصر - كنهج للنظام الإمامي الدستوري - نظام الأحرار المرتقب ليحل خلفاً للإمام يحيى الذي عرف كحاكم فردي مستبد، لقد أيقن (الإخوان) أن اليمن تشكل أرضية ومناخاً لتأسيس دولتهم الإسلامية، وحين تمكنت المعارضة من اغتيال الإمام يحيى في فبراير ١٩٤٨م وإقامة سلطتهم الدستورية بزعامة الإمام عبد الله الوزير عين الفضيل الورتلاني مستشاراً عاماً للدولة، غير أن سلطتهم لم تدم سوى ثلاثة أسابيع عندما استعاد ابن الإمام يحيى السلطة، وهكذا نجد أن فشل ثورة ١٩٤٨م في اليمن بعد اغتيال زعيمهم حسن البنا وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢م وما تلاها من تدهور مركزهم وحظر نشاطهم، وتصاعد الدور القومي التحرري بقيادة عبد الناصر سبب تدهور نشاطهم في اليمن. ومنذ تلك الفترة وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م لم يعد لنشاطهم أي تأثير يذكر، إذ لم يكن بإمكانهم مواجهة النظام الإمامي ببرنامج سياسي ديني بعد أن اقتضت مواجهة النظام الإمامي ببرنامج ذي مطالب وطنية وديمقراطية وهو ما نهضت به أوساط الحركة الوطنية الحديثة التي تمثلت في التنظيمات الحزبية والقومية كحزب البعث وحركة القوميين العرب، ومنظمة الضباط الأحرار، والتيار الماركسي، وغيرهم.

وخلال الفترة من قيام الثورة وحتى انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م اتخذ (الإخوان) في اليمن وخارجها موقفاً شديد العداء للثورة، وكان متسقاً مع السياسة السعودية والملكيين الذين وجدوا دعماً متواصلاً لمحاولة إجهاض الثورة. خلال الصراع بين الجمهوريين الرافضين للتسوية والمؤيدين لها احتمى (الإخوان) تحت ظل التيار الجمهوري المتذرع (بالذات اليمنية)، وفي مواجهة الوجود والدعم المصري لثورة سبتمبر، وأيدوا (مؤتمر الطائف) الذي أبرز قيام (الدولة الإسلامية) كحل وسط بين الجمهورية والملكية.

لقد كانت فرصتهم الأولى حين عين أحد أبرز أعضائهم عبد الملك الطيب في حكومة ٥ نوفمبر وزيراً للتربية والتعليم، فقد أفسح المجال لتغلغل (الإخوان) في الوزارة والهيمنة عليها فَتقَوىً نفوذهم في صفوف المعلمين، وتحت مبرر التعليم الديني أنشؤوا (الهيئة العلمية) التي أصبحت وزارة بجانب الوزارة، وأنشؤوا المعاهد الدينية لمختلف المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية بلغ عددها عام ١٩٨٧م، (٧٥٥) معهداً تضم (٣١٥, ١٠٠) طالباً، ويعمل في تلك المعاهد (٣٩٣٠) مدرساً، إضافة إلى مدارس تحفيظ القرآن، كما امتدت سطوتهم على مكتب الإرشاد، وأشرفوا على تخرج مئات المرشدين الدينيين الذين توزعوا في المساجد، وفي صفوف القوات المسلحة والأمن، ومن خلال مكتب الإرشاد أصدروا مجلة (الإرشاد)، واستطاعوا التأثير على التوجه التربوي من خلال تغيير المناهج التربوية التي كانت على غرار المناهج المصرية والسورية. ومع الانفتاح على السعودية منذ بداية السبعينات وما أحدثه من تأثير كبير على السياسة الداخلية، برز (الإخوان) في تنظيم صلاتهم الخارجية بالاتصال بالهيئات الإسلامية في العالم الإسلامي، وخاصة السعودية لمتابعة النشاط التربوي الإسلامي، وشكل ذلك العامل الخارجي مورداً لتدفق المساعدات ودعم مركزهم. وفي الجانب السياسي أخليت الساحة لهم بسبب سياسة القمع التي واجهت بها السلطة القوى الوطنية والتقدمية ـ وخاصة الحزبية ـ منذ بداية النهج التصالحي مع السعودية والملكيين، والتي وجدت معارضة من القوى الوطنية التي خرجت منتصرة بدحرها لعدوان الحصار على صنعاء من ديسمبر ١٩٦٧م، وحتى بداية فبراير ١٩٦٨م. وما كان لتلك التسوية أن تتم لولا إضعاف القوى الوطنية الثورية بالقهر الذي وصل حد العنف مما سبب احتدام الصراع المسلح بعد أن شكل الوطنيون الجبهة الوطنية الديمقراطية للتصدي للسلطة. لقد أوجدت تلك الوضعية مناخاً (للإخوان) والتيار الإسلامي السياسي، انتعش فيه، ووجد الدعم الكامل، وانفرد بالساحة السياسية لمواجهة (الخطر الشيوعي والحزبية) حسب زعمهم.

وفي عام ١٩٨٢م شكل الرئيس علي عبد الله صالح لجنة للحوار الوطني تمثل مختلف الاتجاهات السياسية بما في ذلك (اليسار) للإعداد لميثاق وطني أصبح برنامج المؤتمر الشعبي العام. وشكل (الإخوان) في إطاره التيار الفعال، باعتباره تجمعاً أنكر على نفسه الانتماء الحزبي، بينما ظل اسم (الجبهة الإسلامية) يتردد كتنظيم لمواجهة الحزبية والخطر الشيوعي.

لم تكن ساحة الشمال خالية من الوجود البعثي بعد أن تأسس حزب الطليعة الشعبية كحزبين أحدهما في الجنوب والآخر في شمال اليمن، لقد ظلت عناصر تدين لحزب البعث العربي الاشتراكي وتنشط باسمه، وحين اتضح انقسام الحزب بين العراق وسوريا، نشط البعثيون كجماعتين، الأولى تدين بولائها للعراق، والأخرى لسوريا، وكلا التنظيمان يزاول نشاطه بشكل سري، وكانت عناصرهما تبرز وفق الظروف التي تتيحها العلاقات السياسية منفردة لكلا الشطرين مع سوريا وبغداد.

وبرزت شخصيتان في قيادة البعث هما: د. قاسم سلام، عضو القيادة القومية والمسؤول عن تنظيم حزب البعث في اليمن المرتبط بالقيادة القومية العراقية، ود. عبد الحافظ نعمان، المسؤول عن تنظيم حزب البعث المرتبط بالقيادة القومية السورية، علماً أن نشاط التنظيمين ظل محظوراً بشكل علني في كلا الشطرين.

وحين شعرت السلطة في شمال الوطن بوجود فراغ سياسي، في وقت ظلت الساحة مقتصرة على نشاط (الإخوان المسلمين) كونت في فبراير ١٩٧٢م تنظيماً أسمته الاتحاد اليمني، برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري.. وتولى عبد الله الأصنج منصب الأمين العام، وشكل مكتبه السياسي من أحد عشر شخصاً[٧٦]، وأصدر ذلك التنظيم صحيفة خاصة به هي (صوت اليمن)، ولم يكن لذلك التنظيم أية علاقة بالاتحاد اليمني الذي تأسس في عدن في بداية عامن ١٩٥٢م، والذي انتهى دوره فور قيام ثورة ٢٦ سبتمبر، خاصة بعد استشهاد أمينه العام علي محمد الأحمدي، أول وزير للإعلام في حكومة الثورة، والذي استشهد في منطقة رداع في أكتوبر ١٩٦٢م. لقد كان الهدف من تأسيس (الاتحاد اليمني) كتنظيم أقيم بمبادرة رسمية لملء الفراغ السياسي بعد أن انفضت الحركة الوطنية من حول سلطة (٥) نوفمبر، وأصبحت تناصبها العداء الذي تطور إلى حد الاقتتال. شكل (الاتحاد اليمني) ثاني تجربة رسمية بعد الاتحاد الشعبي الثوري الذي انبثق عن مؤتمر شعبي في ٢٠ يناير ١٩٦٧م وهو التنظيم الذي أقامته حكومة المشير عبد الله السلال برئاسته، وتولى الأستاذ يحيى بهران منصب الأمين العام. وربط الاتحاد الشعبي

الثوري أهدافه بأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر، وقوى الشعب المؤمنة بالثورة من مختلف فئات الشعب وقطاعاته.

لقد كان الهدف من قيام ذلك التنظيم رص صفوف الجماهير لحماية الثورة السبتمبرية ومبادئها وتأييد الإجراءات الثورية، وحماية مكاسب الشعب، ومقاومة عوامل التفرقة والانشقاق ومحاربة العنصرية والطائفية والحزبية، وكل ما من شأنه تفتيت الوحدة الوطنية ومقاومة الرجعية، والرجعية العربية، ومحاولات تسللها والكشف عن العناصر المحلية المعادية للثورة، والانتهازية، ومحاربة الانحراف والسلبية والفساد والرشوة، واستغلال الجماهير، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض وتقدم الشعب حتى يصل إلى مجتمع الكفاية والعدل.

ومن أهداف الاتحاد الشعبي الثوري، العمل على وحدة القوى الثورية على مستوى الوطن اليمني انطلاقاً من وحدة النضال التحرري العربي، وفي مقدمتها الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة، ومساندة وتأييد نضال الشعب الفلسطيني وحركة التحرر في الجزيرة والخليج، والعمل على استرداد الأجزاء اليمنية المغتصبة، نجران وجيزان وعسير إلى اليمن الأم.

ودعا الاتحاد الشعبي الثورية إلى مشاركة أبناء اليمن في جنوب اليمن في كفاحهم المسلح بقيادة جبهة التحرير، ضد الاستعمار وعملائه حتى التحرير، واستعادة وحدة الوطن اليمني.

ورغم الأهداف الوطنية والديمقراطية لذلك التنظيم، والتي تعبر عن أهداف الحركة الوطنية وأحزابها إلا أن السعي إلى تشكيله كان تماثلاً بالتجربة المصرية، بأن يحل محل العمل الحزبي، بل إن من مهامه محاربة الحزبية. ومن ثم فقد شاركت العناصر الحزبية في إطاره مع الاحتفاظ باستمرارية العمل الحزبي المنظم بشكل سري، لقد قوبل ذلك التنظيم بالحماس الذي مهد تدريجياً لغياب العمل التنظيمي المباشر، واقتصر نشاطه على المؤتمرات وحشد الجماهير للاستماع إلى خطب القادة، وجاء انقلاب (٥) نوفمبر ١٩٦٧م، وإقصاء المشير السلال ليضع نهايته.

وحين أرادت سلطة (٥) نوفمبر تكرار التجربة بتشكيلها الاتحاد اليمني، صاحبها الفشل، وشكلت حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤م، بقيادة المقدم إبراهيم الحمدي نهاية الاتحاد اليمني الذي تلاشى مع إقصاء قيادته عن السلطة.

اتحاد الأدباء تنظيم للوحدويين

منذ مطلع عام ١٩٧٠م، كرست السلطتان في اليمن تشكيل منظمات جماهيرية في إطار سلطة كل منهما، ففي جنوب الوطن اتفقت الفصائل الثلاثة: الجبهة القومية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، وحزب الطليعة الشعبية على تشكيل التنظيمات الجماهيرية بشكل موحد، وخاصة اتحادات العمال، والشباب والصحفيين والفلاحين والطلاب والنساء، وفي شمال الوطن شكل الاتحاد العام لطلبة اليمن، واتحاد الهيئات التعاونية، وجمعية الصحفيين واتحاد المغتربين وغيرها. وفي ظل ذلك التوجه، في ظروف مشوبة بالتوتر السياسي والعسكري بين السلطتين، سعى عدد من المثقفين اليمنيين إلى خوض تجربة بعيدة عن نفوذ السلطتين، لقد كانت صيغة الأدباء والكتاب تقتضي بأن يشكلوا اتحاداً واحداً كصيغة من صيغ الوحدة اليمنية إيماناً منهم أن المنظمات الشعبية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية تلعب دوراً حاسماً في إسقاط أو تجسيد التجزئة، ومن ثم كان سعيهم رغم الصعوبات التي واجهتهم لإقامة منظمة موحدة، تشكل الطليعة للمؤسسات الثقافية والاجتماعية اليمنية، ولم يتأسس ذلك الاتحاد إلا بعد مشاورات واجتماعات تأسيسية. وفي أكتوبر ١٩٧٠م عقدوا مؤتمرهم التمهيدي، وفي ٢١ فبراير ١٩٧٤م تم لهم عقد مؤتمرهم الأول في عدن، والذي خرج بانتخاب قيادة له برئاسة الشاعر الكبير عبد الله البردوني[٣٧]، وانتخب الأستاذ عبد الله فاضل فارع سكرتيراً عاماً، والشاعر عبد الرحمن فخري سكرتيراً إدارياً، والكاتب عمر الجاوي سكرتيراً للنشر والإعلام، والشاعر عبد الله الملاحي أميناً للمال. وأصدر قراراته وبيانه المعبر عن إرادة الأدباء والكتاب اليمنيين التي تجسدت في حماية الكلمة الشريفة الملتزمة، وحماية حرية الأدباء والكتاب من مصادرة حقهم في التعبير عن قضايا الجماهير. وأدان الادباء كافة الأعمال العدوانية والتآمرية الموجهة ضد مكاسب ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وسيادة واستقلال الوطن اليمني، وأكدوا أهمية السير حثيثاً لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس لتحقيق وحدة الشعب اليمني على أسس ديمقراطية حقيقية. لقد ظل اتحاد الأدباء يعبر عن ضمير الشعب اليمني عن إيمان وصدق، وصلة بين السلطتين لتقريب وجهة النظر وتخفيف التوتر والاحتكام إلى المصلحة العليا لشعب اليمن والعمل الدؤوب لتحقيق الوحدة اليمنية.

بعد ثلاثة أشهر ونصف من تأسيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، وفي ١٣ يونيو

١٩٧٤م حسم قادة القوات المسلحة في شمال الوطن اليمني مسألة السلطة لصالحهم، وأعلنوا قيام حركة أنهت سلطة (٥) نوفمبر، وأعلنت عن قيام حركة تصحيحية وتشكيل مجلس قيادة مشكال من إثني عشر من كبار الضباط برئاسة المقدم إبراهيم الحمدي[٧٨]. ومع قيام تلك الحركة أصدر قادتها في اليوم الثاني قراراً بحل (الاتحاد اليمني)، وفي منتصف أغسطس شكل قادة حركة ١٣ يونيو لجنة لإعداد مشروع برنامج للعمل الوطني برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مكونة من ٢٩ شخصية من الشخصيات السياسية من ضمنهم سبعة مشائخ. وكان المشائخ قد عقدوا مؤتمراً في قرية (المعمر) في ١٨ يونيو، أي بعد خمسة أيام من قيام حركة ١٣ يونيو، وكما هو معروف أن المشائخ يزاولون العمل السياسي من خلال مؤتمرات يعقدونها كلما واجهوا وضعاً سياسياً يخشونه، أو يخشون منه على مصالحهم، وتكون تلك المؤتمرات مكاناً لحشد صفوفهم كما حدث في مؤتمرات خمر وعمران والطائف. لقد كان هدف قيادة (١٣) يونيو من تشكيل لجنة لإعداد مشروع برنامج للعمل الوطني السعي لإيجاد صيغة لعمل وطني يحقق التفافاً شعبياً حول الحركة التصحيحية العسكرية. لقد شكلت حركة ١٣ يونيو ثاني انقلاب عسكري في شمال الوطن اليمني بعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، وحتى لا تفتح الشهية أمام القوات المسلحة لجر البلاد إلى حركة قادمة أصدر قادة ١٣ يونيو في بداية سبتمبر ١٩٧٤م قانوناً يحظر على ضباط وجنود القوات المسلحة والأمن الانتماء إلى الأحزاب السياسية، فقد كان المقدم إبراهيم الحمدي وغيره من قادة حركة ١٣ يونيو يدركون أن للأحزاب السرية نشاطاً بين صفوف القوات المسلحة، فالمقدم الحمدي نفسه نشط في خلية عسكرية من خلال حركة القوميين العرب، هو وأخوه المقدم عبد الله الحمدي، ثم تخليا عن نشاطهما بعد أن تحولت الحركة إلى حزب هو الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وأعلن استراتيجية حرب التحرير الشعبية وإسقاط السلطة بالكفاح المسلح.

لذا أملت تجربة المقدم إبراهيم الحمدي الحزبية أهمية وجود تنظيم حزبي جماهيري يكون سنداً للحركة التصحيحية، وعمل على تقريب العديد من العناصر الحزبية إليه، وخاصة التي تركت العمل الحزبي، وفي الوقت نفسه شكل لجاناً للتصحيح المالي والإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية، والتي كانت بمثابة (بروفة) للتنظيم الذي يتصور تشكيله في المستقبل. بعد عام من قيام الحركة عقد المؤتمر الأول للجان التصحيح الذي شكل اللجنة العليا كقيادة بعد أن أصدر في أغسطس ١٩٧٤م قرار تشكيل لجنة لإعداد برنامج وطني. وفي ظل حركة ١٣ يونيو برز نشاط التيار الناصري دون تحفظ[٧٩].

بدأت حركة الناصريين من العناصر التي أعجبت بتجربة الرئيس جمال عبد الناصر، وهي التجربة التي التصقت بثورة السادس والعشرين من سبتمبر من خلال الدعم العسكري والمالي، والفني، وتواجد مئات من الخبراء والمدرسين من أبناء مصر، وكان لهؤلاء أثراً ملموساً بين أوساط الجماهير اليمنية، إضافة إلى نشاطات المراكز الثقافية التي أنشئت في اليمن، وعلى سبيل المثال لم يخل الميثاق الوطني للجبهة القومية الذي أقره مؤتمرها الأول في يونيو ١٩٦٤م من لمسات الميثاق الوطني الذي يتبناه الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر الصادر عام ١٩٦٣م، رغم أن ميثاق الجبهة القومية كان أكثر تطوراً من ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي المصري إلى حد ما.

وحين اشتد الخلاف بين الجبهة القومية والجهاز المصري المشرف على قضية الثورة في جنوب الوطن؛ وحين وجدت قيادة الجهاز المصري أن الجبهة القومية تجنح نحو الاستقلالية عن توجيهاتها، عملت على استقطاب العناصر ذات الميول الناصرية ودفعت بها لتشكيل منظمة سرية أطلقت على نفسها اتحاد القوى الاشتراكية.

وبعد الدمج القسري الذي تم في ١٣ يناير ١٩٦٦م بين منظمة التحرير والجبهة القومية لتشكلا جبهة التحرير، انصهر أعضاء ذلك التنظيم الناصري مع بقية العناصر الخارجة من عضوية الجبهة القومية ليشكلوا التنظيم الشعبي للقوى الثورية ليصبح الجناح العسكري لجبهة التحرير، ولكنه لا يخضع لقيادتها المباشرة. كما وأن تجربة الاتحاد الشعبي الثوري، وبرنامجه الذي أعلن في يناير ١٩٦٧م كتنظيم جماهيري يمني لم يكن سوى تنظيم مماثل للاتحاد الاشتراكي المصري.

وإذا كانت تلك هي خلفية الحركة الناصرية في اليمن، فقد عمل بعض الشباب على إيجاد تنظيم ناصري، وكان الدكتور محمد قائد أغبري، وعيسى محمد سيف، من مؤسسي ذلك التنظيم. ثم برزت العديد من الأسماء أمثال: عبد السلام مقبل، ومحمد العفيفي، وعبد الله عبد العالم، وسالم السقاف، وعبد الوهاب المنصور، وأحمد سالم، وعبد القدوس المخلافي، وعبد الله الرزاقي.

وبعد حركة ١٣ يونيو، طرحت وثائق الناصريين أنهم كسبوا المقدم إبراهيم الحمدي، وأنه انضم إلى عضوية التنظيم الناصري في اليمن في ١٩٧٦/٤/١٥م، بعد موافقته على المشروع الناصري عبر حوار قام به الرائد عبد الله عبد العالم ورابطة الناصريين الطلابية في القاهرة أثناء زيارة المقدم إبراهيم الحمدي لمصر.

وفي ظل حكم المقدم الحمدي، جرت جهود حثيثة في أوائل ١٩٧٧م لعقد مؤتمر شعبي عام، وحدد الناصريون ورقة عمل شكلت أهدافهم الأساسية إلى المؤتمر الشعبي الذي كان من المقرر أن ينعقد في نوفمبر من عام ١٩٧٧م. وقد حدد ملحق تلك الورقة إحدى عشرة نقطة هي:

١ ـ إعادة بناء مؤسسات الدولة، ديمقراطياً. . وعدم استثناء أية قوة وطنية مؤمنة بالثورة وملتزمة بأهدافها من المشاركة الفعلية في رسم وتنفيذ السياسة العامة للبلاد.

٢ ـ إلغاء كافة القوانين الاستثنائية، وإطلاق الحريات العامة والنقابية والديمقراطية.

٣ ـ مقاومة كافة المخططات التي تستهدف حرية الوطن واستقلاله وسيادته.

٤ ـ التجسيد الحقيقي لمبادىء العدل الاجتماعي واعتماد أسلوب التخطيط العلمي الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ ـ اعتماد صيغة التحالف بين قوى وفئات شعبنا العاملة والمنتجة، كصيغة ملائمة لواقع الشعب، تعمق الوحدة الوطنية التي تملك القدرة على إدارة وإنضاج الصراع الاجتماعي.

٦ ـ تطوير المؤتمر الشعبي العام، ليغدو صيغة سياسية لتحالف وطني وشعبي عريض يضم القوى الوطنية المؤمنة بالثورة وأهدافها، ويقوم على أساس العمل من أجل بناء سلطة الشعب.

٧ ـ فتح حوار وطني شامل حول القضايا التي تمثل اختلافاً في الرؤى ووجهات النظر، وصولاً إلى إيجاد قواسم مشتركة في الفهم بين الجميع.

٨ ـ تصحيح المناهج التعليمية وإلغاء الازدواجية في المؤسسة التعليمية والتصدي لكافة محاولات تخريب النشء وتشويه المبادىء والقيم العربية الإسلامية الأصيلة.

٩ ـ إعادة بناء القوات المسلحة وتخليصها من كل الأمراض والرواسب الاجتماعية المتخلفة وتأكيد العلاقة العضوية بين الشعب وقواته المسلحة.

١٠ ـ إعادة تحقيق الوحدة الوطنية للشعب بالطرق السلمية والديمقراطية في نطاق الوحدة العربية الشاملة، وتحقيق المشاركة الوطنية الشعبية.

١١ ـ التزام السياسة الخارجية بمبادىء الحرب ضد الاستعمار والسيطرة، والعمل من أجل السلام، والتعاون الدولي من أجل الرخاء لجميع الشعوب.

ولقد حال دون انعقاد ذلك المؤتمر، انقلاب (١١) أكتوبر ١٩٧٧م، حين اغتيل المقدم إبراهيم الحمدي، وجاء خلفه المقدم أحمد الغشمي لينهج سياسة جديدة بعيدة كل

البعد عن النهج الناصري.

مني التنظيم الناصري بنكبة حقيقية حين انهار حكم فترة ١٣ يونيو، بعد أن تهيأت الفرصة أمام الناصريين لاحتوائه بحكم حاجة قادته إلى سياج شعبي، كان الناصريون قوى محظوظة من حركة يونيو، في وقت كانت الفصائل الأخرى تسعى إلى تشكيل جبهة وطنية، لقد أحدثت فاجعة استشهاد المقدم إبراهيم اضطراباً لدى التنظيم الناصري أفقدهم القدرة على التماسك، بعد أن تمكن المقدم أحمد الغشمي الذي شكل مجلس قيادة جديداً تكون من ثلاثة أشخاص برئاسته وعضوية كل من الرائد عبد الله عبد العالم قائد قوات المظلات، ويعتبر من قادة الناصريين في القوات المسلحة، والأستاذ عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء، لقيادة الفترة الانتقالية، وإصدار إعلان جمهوري بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي مكوناً من (٩٩) عضواً[٨٠]. وفور تشكيله وفي ٢٥ فبراير ١٩٧٨م عقد اجتماعه لينتخب المجلس القاضي عبد الكريم العرشي رئيساً له. وكان من مهام المجلس انتخاب المقدم أحمد حسين الغشمي رئيساً للجمهورية في ٢٣ إبريل ١٩٧٨م، تم ذلك من خلال الترغيب والتهديد، بما يعني إلغاء مجلس القيادة وإعادة الوضع إلى النظام الرئاسي. وبعد خمسة أيام من تولي المقدم الغشمي السلطة أقدم الرائد عبد العالم على الانتقال مع فرق من المظلات إلى منطقة التربة ـ في محافظة تعز، حيث أعلن تمرده على السلطة، غير أن ذلك الإجراء قدم للمقدم الغشمي فرصة لم تكن بحسبانه للقضاء على الجيب الناصري الكامن في عقر سلطته، حيث حرك قوات عسكرية لضرب التمرد والتخلص من الرائد عبد الله عبد العالم وفرق المظلات التي انضمت إليه، ولم تنفع الوساطة التي قام بها بعض المشائخ والشخصيات أمثال الشيخ منصور شائف العريقي، والحاج الأصبحي، فحتى هؤلاء لقوا حتفهم في خضم الصراع، وما كان من الرائد عبد الله العالم إلا أن انسحب مع من تبقى معه من جنود وضباط المظلات إلى جنوب اليمن ليضيف مع عدة مئات من القبائل التي وصلت إلى عدن بعد مقتل إبراهيم الحمدي قوى جديدة معارضة لحكم الرئيس المقدم أحمد حسين الغشمي، ثم لحق بهم المقدم مجاهد الكهالي، الذي شكل تنظيماً ثم انضم إلى الجبهة الوطنية الديمقراطية.

بدأ مشروع تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية يجري في إطار الفصائل المعارضة للسلطة في شمال الوطن منذ عام ١٩٧٣م، لقد بدأت المشاورات بين قادة بعض الفصائل في ظل التوتر الساخن بين سلطتي الشطرين، وبعد عام من أول حرب أهلية اشتعلت بينهما عام ١٩٧٢م، كان مفهوم الجبهة يطرح على أساس أن تكون مهام الجبهة الوطنية الديمقراطية

النضـــال المسلح والجماهيري ضد السلطة في شمال الـوطن، وتحقيق السلطة الـوطنية الـديمقـراطية. وحين اتسعت المشاورات، وخاصة مع حزب البعث العربي الاشتراكي وبعض الشخصيات السبتمبرية كان اعتراضهم واضحاً على الكفاح المسلح، فتبدل الهدف لتكون مهام الجبهة النضال بكل الأشكال المتاحة والممكنة، ثم أن يكون الكفاح المسلح شكـلاً ثانـوياً، وفي الأمـاكن حيث يوجد القسر، أو للدفاع عن النفس. والمعروف أن السبتمـبريين لم يكـونوا يشكلون فصيلاً منظماً، فبعد أن نجح تنظيمهم، تنظيم الضباط الأحرار بتفجير ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، انشغلوا في تأسيس السلطة والدفاع عنها. لقد انتهى تنظيمهم من ذات نفسه، وكان تقديرهم كما يبدو أنهم قاموا بواجبهم الوطني وحققوا الثورة وأن الجماهير التي التفت حول الثورة قادرة على حمايتها، غير أن ذلك التقدير ترك السـاحـة للتنـظيمات الأخرى، البعث والحـركيين، والإخوان المسلمين، وتحول العمل السياسي في شمال اليمن إلى مبادرات ومؤتمرات مشيخية، مما جعل السبتمبريين مثار حقد القوى الرجعية والنيل منهم. ومع ذلك ظلت شخصيات سياسية تتمتع بالاحترام والنفوذ، وتلك الشخصيات هي التي تصدرت الحوار الجبهوي بزعامة المقدم صالح الأشول. لقد استمر الحوار الجبهوي منذ عام ١٩٧٣م، مروراً بمؤتمر عقد في البيضاء، وفي ١١ فبراير ١٩٧٦م، تم الاتفـاق على تشكيل الجبهـة الوطنية الديمقراطية في صنعاء بين عدد من الفصائل، هي الحزب الديمقراطي، وحزب الطليعة، وحزب العمل، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، والسبتمبريين، والمقاومين الثوريين، ومنظمة حزب البعث العراقي، والتي لم تستمر في تحالفها فقد انسحبت، ليبقى قوام الجبهة فصائل اليسار.

لقد ساعد على تشكيل الجبهة اتفاق الرئيسين المقدم إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي عنـد لقـائهـما في منطقة قعطبة في فبراير ١٩٧٧م، على إيقاف العمليات العسكرية ضد بعض. كما وأن الأجواء السياسية في ظل سلطة ١٣ يونيو شكلت انفراجاً سياسياً إلى حد ما للنشاط السياسي للفصائل الحزبية مما أتاح لها فرصة اللقاءات التي كانت تتم بشكل حذر.

ولقـد هيأت اللقـاءات الحوارية الجبهوية تقارباً بين وجهات نظر تلك الفصائل، والـذي تحول إلى حوار فيما بينها لتنسيق المواقف، وتحول ذلك التقارب إلى تشكيل لجنة تنسيق سميت لجنة اليسار.

لقد تبلورت مهام الجبهة الوطنية لتصبح أهدافها السياسية محددة بستة أهداف هي:

١ ـ صيانة سيادة البلاد واستقلالها الوطني، وذلك بتصفية كافة مظاهر وأشكال نفوذ قوى الاستعمار والإمبريالية، وإنهاء تدخل ونفوذ الرجعية السعودية، واستكمال السيادة الوطنية على جميع الأراضي اليمنية.

٢ ـ قيام حكم وطني وديمقراطي يحقق الديمقراطية السياسية لجماهير الشعب، وذلك بوضع دستور ديمقراطي دائم للبلاد، وانتخاب مجلس للشعب انتخاباً حراً ومباشراً يتولى السلطة التشريعية وتنبثق عنه حكومة ديمقراطية.

٣ ـ إنهاء سيطرة واستغلال كبار الإقطاعيين والمحتكرين والعملاء، وتحسين الأحوال المعيشية للشعب، والقضاء فعلياً على الغلاء وارتفاع الأسعار، ومكافحة الرشوة والفساد المالي والإداري بحقوق الشعب وممتلكاته.

٤ ـ ضمان الحريات الديمقراطية وذلك بإطلاق حرية النشاط السياسي العلني للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. وإطلاق حرية العمل النقابي للعمال والفلاحين والمهنيين والشباب والطلاب والنساء وغيرها من قطاعات الشعب لتتمكن من إقامة منظماتها الجماهيرية بصفة علنية على أسس ديمقراطية وموحدة، وضمان حرية الصحافة والفكر وحتى الإضراب والتظاهر والاجتماع، وتحرير المعتقلين الوطنيين، وإصدار عفو عام فعلي على جميع المفصولين والمسرحين والمطاردين والمنفيين من المناضلين الوطنيين والتقدميين والسماح لهم بالعودة لممارسة أعمالهم بحرية، وإيقاف الاعتقالات التعسفية الكيفية والإرهاب والقمع بشتى أشكالها، وتحريم التعذيب الجسدي والنفسي واستخدام القيود والأغلال وكافة أساليب العسف الموروثة منذ العهد الإمامي الأسود، وحماية الحريات الشخصية وصون حرمات السكن والأعراض ودور العبادة والجامعة ومعاهد الدراسة وإلغاء العقوبات الجماعية.

٥ ـ حماية منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر والوقوف ضد أية حرب، أو ما من شأنه أن يقود إلى حرب تدبرها القوى الرجعية والإمبريالية وعملاؤهم المحليون في شمال الوطن فيما بين الشطرين.

٦ ـ النضال من أجل قيام جمهورية يمنية ديمقراطية موحدة ومستقلة وغير منحازة، وذلك بطرق سلمية وديمقراطية، واعتبار اتفاقية القاهرة وبياني طرابلس والكويت المدخل العملي لتحقيق هذا الهدف العظيم لشعبنا، ومحاربة كافة الدعوات والتيارات المعادية للوحدة اليمنية.

توحيد فصائل اليسار وقيام الحزب الاشتراكي

استمرت المرحلة الانتقالية التي حددها المؤتمر التوحيدي للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية في جنوب الوطن اليمني ثلاث سنوات تم خلالها دمج التنظيمات الثلاثة: الجبهـة القومية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، وحزب الطليعة ـ في تنظيم واحد وفق النسب المتفق عليها، كما تم تأسيس المنظمات الجماهيرية بشكل مشترك، واشترك الاتحاد الشعبي وحزب الطليعة في الوزارة، فقد تولى الأستاذ عبد الله باذيب وزارة الثقافة، كما تولى أنيس حسن يحيى وزارة الاقتصـاد، وتم خلال السنوات الثلاث الإعداد للمؤتمر الأول لتـأسيس حزب طليعي من طراز جديد، ولم يقتصر الإعـداد لذلك الحزب على جنوب الوطن إذ أن لجنة اليسار التي تشكلت في شمال الوطن بين الفصائل الحزبية الخمسة: الحزب الديمقراطي الثوري، وحزب الاتحاد الشعبي، وحزب الطليعة الشعبية، وحزب العمل، والمقـاومين الثوريين، والتي لم تستطع مواصلة حوارها في شمال الوطن، ففي ظل سلطة الـرئيس المقـدم الغشمي شهـدت السـاحـة السياسية في الشـمال حالـة من الـرعب والاعتقالات، والمطاردات لا توصف، فقد أغلق المقدم الغشمي الساحة التي كان المقدم إبراهيم الحمدي قد أتاحها لتحرك القوى السياسية، ومن ثم انتقلت لجنة اليسار إلى عدن، بعـد لقاء حسم فيه العديد من القضايا عقد في المنطقة الوسطى. وهكذا واصلت تلك التنظيمات حوارها على طريق توحيدها هي الأخرى في حزب واحد، وبعد أن تم الاتفاق على التوحيد، عقدت تلك الأحزاب مؤتمراتها في عدن، وانتخب كل فصيل ممثليه إلى المؤتمر التوحيدي، على أن يشكل ممثلو كل حزب قيادة الحزب الجديد الذي عقد في ٥ مارس ١٩٧٨م في عدن وسمي (حزب الوحدة الشعبية)[٨١] في الجمهورية العربية اليمنية.

خرج مؤتمـر حزب الوحدة الشعبية ببرنامج استعرض بالتحليل النظري الأوضاع السياسية، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في شمال الوطن اليمني، وحدد طابع مهام المرحلة في تلك الأثناء عام ١٩٧٨م، كما حدد القوى المحركة للثورة والقوى المعادية لها. وفي الرؤية التالية:

«يبين تحليل الأوضاع الاقتصادية والتطورات السياسية، والبنية الطبقية للمجتمع، تداخل المهام التحررية الوطنية والمهام الاجتماعية الديمقراطية. فلا يمكن حل معضلات الاستقـلال الـوطني، والسيادة الـوطنية، دون إحـداث تغييرات اجتماعية عميقة بسبب

*الإفرازات الطبقية الواضحة، واختلاف مصالح الطبقات الرجعية الاستغلالية، وارتباطها بحلفائها خارجياً، وعن مصالح الطبقات والفئات الكادحة المرتبطة بحلفائها أيضاً على المستوى الخارجي. إن كل ذلك يدلل على أن طابع المرحلة الراهنة من الثورة هو طابع تحرر وطني ديمقراطي، ذو آفاق تقدمية. وتمتد مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية لتشمل مرحلة تاريخية ينبغي خلالها إنجاز مهام عديدة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويترابط تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في الشمال بشكل عضوي بإنجاز مهام الثورة الوطنية في الجنوب، في إطار وحدة الشطرين في دولة يمنية ديمقراطية، بآفاقها التقدمية».

وعن القوى المحركة للثورة والقوى المعادية لها يطرح البرنامج: «إن قوى الثورة الوطنية الديمقراطية هم العمال، والفلاحون، والمثقفون الوطنيون، والطلبة، والجنود، والضباط، وصف الضباط، وفئة البرجوازية الصغيرة، والوطنية. ويتوقف إنجاز مهام هذه المرحلة على تعميق تحالف هذه الطبقات والفئات في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية. ويعمل حزب الوحدة الشعبية اليمني على تعزيز وحدة تلك القوى، ورص صفوفها في النضال ضد أعدائها الطبقيين من إقطاع وشبه إقطاع، وبرجوازية كمبرادورية، وكافة العناصر الرجعية والمستغلة، وحلفائهم الرجعيين والإمبرياليين، والذين يشكلون القوى المعادية للثورة».

من هذا المنطلق حدد مهام المرحلة على النحو الآتي:

«إن المهام المطروحة أمام شعبنا وقواه الوطنية الديمقراطية، والتي يناضل حزب الوحدة الشعبية بمختلف أشكال النضال الضرورية والممكنة من أجل تحقيقها هي:

١ ـ النضال من أجل قيام سلطة ديمقراطية متحررة من النفوذ الرجعي السعودي والإمبريالي، لتحقيق طموح شعبنا في الحرية، والديمقراطية، والوحدة، بمضمونها الاجتماعي التقدمي والديمقراطي.

٢ ـ النضال من أجل دحر الغزو السعودي للأراضي اليمنية، وضد إقامة القواعد العسكرية الأجنبية، وصيانة السيادة الوطنية.

٣ ـ النضال من أجل إعادة توحيد الوطن على أسس وطنية وديمقراطية.

٤ ـ تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تأميم الاحتكارات والامتيازات الأجنبية وتصفية مواقع البرجوازية الكمبرادورية الطفيلية.

٥ ـ حل مسألة الأرض لمصلحة الفلاحين بتحقيق الإصلاح الزراعي.

٦ ـ النضال من أجل تحسين مستوى معيشة الشعب ومكافحة الغلاء والبطالة وأسباب الفقر والجهل والمرض.

٧ ـ تطهير أجهزة الدولة من العناصر المتمرسة بقمع الشعب، ومن العناصر الرجعية، والفاسدة، وبناء أجهزة حديثة تلبي مصالح الثورة وجماهير الشغيلة والكادحين اليمنيين.

٨ ـ وضع سياسة اقتصادية على أسس من البرمجة والتخطيط، واستغلال الموارد الطبيعية نحو خلق تنمية اقتصادية واجتماعية متطورة، وإيجاد قطاع عام يقود الاقتصاد الوطني.

٩ ـ إطلاق الحريات السياسية، والفكرية، والنقابية، والمدنية، للشعب وقواه الوطنية.

١٠ ـ تشجيع الرأسمال الوطني، وتوجيه نشاطه نحو المجال الإنتاجي.

١١ ـ تغيير القوانين والإجراءات الرجعية بما يتناسب مع المضمون التقدمي للثورة الوطنية الديمقراطية.

١٢ ـ تصفية الأمية وإشاعة التعليم والثقافة على أسس وطنية تقدمية.

١٣ ـ التعاون والتضامن مع قوى حركة الثورة العربية، وتوطيد العلاقات مع البلدان المتحررة، لما يخدم مصلحة الجماهير العربية الكادحة، والنضال معها من أجل الوحدة العربية على أساس ديمقراطي معادٍ للإمبريالية والرجعية والصهيونية.

١٤ ـ التعاون والتضامن مع الحركة الثورية العالمية، وفي طليعتها المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي».

وحدد البرنامج في إطار التحرك بالجبهة الوطنية الديمقراطية بأن طرح «إن حزب الوحدة الشعبية اليمني يعي جيداً أن التحقيق الكامل لمهام المرحلة الراهنة من الثورة الوطنية الديمقراطية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير ممكن ما لم يتعزز ويتوسع تحالف كافة الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة والوطنية في إطار جبهوي واسع، يعمل على تعبئة وتنظيم أوسع جماهير الشعب، ويلتزم بكافة أشكال النضال الملائمة لكل مرحلة من مراحل الصراع الوطني والطبقي. وتعتبر الجبهة الوطنية الإطار العريض التي يمكنها أن تضم ممثلي كافة الطبقات والفئات الاجتماعية الهادفة لتغيير المجتمع، وإقامة سلطة وطنية ديمقراطية، سيراً نحو تحقيق الوحدة اليمنية.

إن حزب الوحدة الشعبية يؤمن إيماناً راسخاً أن وحدة كافة الأحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية، والشخصيات السياسية الدينية الوطنية، وكافة القوى والعناصر الغيورة على مصالح الشعب واستقلال البلاد وسيادتها في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية سيلعب دوراً حاسماً في خلق انعطاف تاريخي لصالح الثورة والتقدم في بلادنا. وإن من مصلحة كل

تلك القوى أن تتحد وتعمل مشتركة في هذا الإطار الجبهوي العريض.

إن حزب الوحدة الشعبية سيبذل جهوداً مبدئيةً مثابرةً من أجل تعزيز الثقة والتحالف بين كافة أطراف الجبهة، وسيعمل بكل قواه من أجل تعزيز مكانتها لدى جماهير الشعب، وفي سبيل تحقيق الأهداف والمهام المرسومة في برنامجها السياسي».

وتواصل الإعداد المشترك لتأسيس الحزب الطليعي بين التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية) و(حزب الوحدة الشعبية)، فقد أعد التنظيم السياسي الموحد برنامج السلطة في جنوب اليمن، وفي ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م عقد المؤتمر الأول للحزب الطليعي باسم الحزب الاشتراكي اليمني[٨٢]. لقد عقد المؤتمر بشقين وفي مكان واحد (سينما بلقيس) بكريتر؛ الشق الأول معلن بمندوبيه وتقريره السياسي والمداخلات والبرنامج، وهذا الشق يخص جنوب الوطن، والشق الثاني، السري، رغم حضور مندوبيه المؤتمر، ومداخلاته وبرنامجه.

لقد تم الاتفاق قبل انعقاد المؤتمر على السيناريو الكامل لسير أعمال المؤتمر، بل لقد جرت (بروفة) مسبقة لتجنب المؤتمر أية أخطاء قد تؤدي إلى إحراج السلطة في الجنوب أمام السلطة في الشمال. وتم الاتفاق بأن يكون البرنامج المعلن هو برنامج الحزب الاشتراكي اليمني للسلطة في جنوب اليمن، كما تم الاتفاق على قوام أعضاء اللجنة المركزية، وفق النسب لكل فصيل من الفصائل الثمان، وكذا قوام المكتب السياسي على أن يتم الإعلان عن االشق الخاص بالجنوب، ويظل الشق الذي يخص شمال الوطن غير معلن، وأن تواجد الحزب الاشتراكي في شمال الوطن يتم باسم حزب الوحدة الشعبية، وفق برنامجه المعلن، ولم تكن جلسات المؤتمر العلنية والمغلقة سوى الاستماع ثم رفع البطاقات بحركة واحدة إعلاناً بالموافقة.

بذلك السيناريو تم بنجاح عقد المؤتمر التوحيدي لفصائل اليسار في ساحة الوطن اليمني في حزب طليعي واحد هو (الحزب الاشتراكي اليمني).

خلال عام ١٩٧٨م، أثناء الحوار المستمر بين فصائل اليسار من أجل التوحيد، شهدت الساحة اليمنية تطورات ساخنة في الشطرين، لقد أحدث اغتيال المقدم إبراهيم الحمدي استياءً واسعاً شمل حتى خصومه، لقد اتضح منذ الوهلة الأولى أن اغتيال الرئيس المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في ١١ أكتوبر ١٩٧٧م، وأخيه المقدم عبد الحمدي، بطريقة ملفقة وبشعة، عشية سفره إلى عدن لعقد اللقاء الثاني مع الرئيس سالم ربيع علي لمواصلة الجهود الوحدوية إنما كان الهدف منه ضرب الاتجاه الاستقلالي لسياسة

الحمدي الذي بدأ بالتخلص من مراكز القوى ذات العلاقة بالقوى الأجنبية المعادية لوحدة الوطن اليمني، واعتبر الرئيس سالم ربيع علي اغتيال الحمدي عملاً مشيناً، وأنه لا يمكن أن يمر دون عقاب، ومع ذلك أحدث اغتيال المقدم إبراهيم الحمدي ارتباكاً شديداً في السلطة. وأثناء الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٧٨م تهيأت الظروف أمام القوى الوطنية للانقضاض على السلطة بسهولة، وكان لدى الحزب الديمقراطي الثوري اليمني من خلال أعضائه في القوات المسلحة القدرة للقيام بانقلاب عسكري بقيادة عبد الكريم عبد الوارث، عضو المكتب السياسي ومسؤول الحزب في صنعاء. لقد أعد لذلك الانقلاب تماماً، إلا أنه تردد في آخر لحظة تحت مبرر أهمية موافقة بقية أعضاء المكتب السياسي والذين يتواجدون في عدن، وفي تلك الأثناء أصيب عبد الكريم عبد الوارث بمرض نقل على أثره إلى المستشفى حيث أجريت له عملية جراحية سريعة لإنقاذ حياته، وبعد يومين، ولم تكن جروح العملية قد التأمت داهمه الأمن الوطني وقبض عليه ونقل إلى سجن الأمن الوطني.

وبعد أربعة أشهر ـ هي فترة رئاسته ـ لقي المقدم الغشمي مصرعه بمكتبه في ٢٤ يونيو ١٩٧٨م أثناء استقباله لمبعوث حمل إليه رسالة من الرئيس ربيع، وما أن فتح المبعوث (الحاج تفاريش) حقيبته لإخراج الرسالة حتى تفجرت لتقضي على الاثنين، وفي اليوم نفسه تم تشكيل مجلس لرئاسة الجمهورية برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، والمقدم علي الشيبة القائد العام للقوات المسلحة، والأستاذ عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء، والمقدم علي عبد الله صالح، قائد لواء المجد والقائد العسكري لمحافظة تعز. لقد أثار ذلك خلافاً حاداً في قيادة الجبهة القومية احتدم على أثره وتحول إلى صراع مسلح أدى في النهاية إلى مصرع الرئيس سالم ربيع علي، وتولى عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للجبهة القومية رئاسة مجلس الرئاسة في الجنوب خلفاً للرئيس ربيع في ٢٦ يونيو ١٩٧٨م. وفي شمال الوطن انتخب مجلس الشورى المقدم علي عبد الله صالح رئيساً للجمورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م.

وبعد شهرين ونصف تقريباً، وبعد تولي المقدم علي عبد الله صالح رئاسة الجمهورية، وفي ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨م، أقدم الناصريون على محاولة انقلابية بقيادة المقدم محسن فلاح قائد الشرطة العسكرية، والأستاذ عبد السلام مقبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وعيسى محمد سيف أمين عام التنظيم، ومساعده محمد السقاف. غير أن تلك المحاولة كشفت في المهد. لقد أخفى الناصريون تحركهم الانقلابي عن الفصائل الأخرى بدافع الثقة بقدرتهم على الانفراد بالسلطة، وكانت النتيجة اعتقال قادة الانقلاب ومحاكمتهم خلال شهري

أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٨م، وحكمت المحكمة على ٢١ منهم بالإعدام.

لقد أدت تلك الأحداث إلى اندلاع حرب ثانية بين شطري الوطن في ٢٤ فبراير ١٩٧٩م تدخلت أثناءها جامعة الدول العربية. وفي ٣٠ مارس ١٩٧٩م عقد لقاء بين الرئيسين العقيد علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل في الكويت، تم في ذلك اللقاء الاتفاق على إنهاء صياغة الدستور خلال أربعة أشهر وعرضه على الرئيسين للتوقيع عليه ثم إنزاله للاستفتاء.

كان الرئيس علي عبد الله صالح قد ورث وضعاً يسوده التوتر والصراع المسلح، وهو الأمر الذي جعل موضع الحوار في ذلك اللقاء يتسع ليتم الاتفاق على:

١ - إحالة المشاكل التي تتفاقم في المحافظات إلى المسؤولين للتحقيق فيها مع جميع الأطراف وحلها بالطرق القانونية والشرعية.

٢ - إنهاء جميع المظاهر المسلحة في جميع المناطق.

- ٣ - إطلاق سراح السجناء.

٤ - إصدار صحيفة في صنعاء تخضع سياستها للجبهة الوطنية الديمقراطية على أن يتم إيقاف إذاعة الجبهة ونشراتها في جميع أنحاء المناطق.

وكان ذلك الاتفاق مدخلاً للحوار بين الجبهة والرئيس علي عبد الله صالح، وخاصة بعد صدور صحيفة (الأمل) التي تولى رئاسة تحريرها سعيد أحمد الجناحي، والتي بدأت بالصدور في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠م.

شهدت الجبهة الوطنية الديمقراطية بعد تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٧٨م، تطوراً كبيراً، باعتبارها الواجهة العلنية لفرع الحزب في شمال الوطن اليمني (حزب الوحدة الشعبية).

لقد تحولت العلاقات الخارجية التي ارتبطت بها أحزاب الشمال لصالح الجبهة الوطنية والديمقراطية، وهي العلاقات التي تربطها بحركة التحرر العربية والدولية والبلدان الاشتراكية، وبعض البلدان العربية، وأصبح للجبهة حضور مؤثر في المؤتمرات والندوات، وحظيت بالدعم والمساندة والتأييد. لقد أدى العداء السياسي الذي نشب بين السلطة في الشمال والتنظيم الناصري الوحدوي على أثر محاولة الناصريين الانقلابية ضد الرئيس علي عبد الله صالح في أكتوبر ١٩٧٨م إلى رفد الجبهة بقوى جديدة، فقد اتخذ الرائد عبد الله عبد العالم من سوريا مقراً له، وتحسنت علاقة الجبهة بليبيا، كما وأن نزوح المقدم مجاهد الكهالي من الشمال مع جموع من مؤيديه إلى الجنوب، وتشكيله لجبهة التصحيح الثورية التي

أصبحت عضواً في الجبهة وسّع نشاط الجبهة في المناطق شمال الشمال. لقد أتاحت تلك الأوضاع للجبهة تصعيد نشاطها، وتزايد الاهتمام بدورها من قبل سلطة الجنوب، فأغدقت عليها بالأسلحة والإمكانات، وخصص معسكر لمنظمة جيش الشعب ـ الجناح العسكري للجبهة، والذي استقبل كل العسكريين من الضباط والجنود الذين نزحوا إلى عدن هرباً من جراء قمع أجهزة السلطة الأمنية في الشمال، تلك الأجهزة التي استقطبت كثيراً من العناصر ذات الموقف العدائي من القوى الوطنية الثورية، وخاصة عناصر (الإخوان المسلمين)، وعبد الله الأصنج الذي استغل مناصبه الرسمية بعد أن أصبح وزيراً للخارجية في حكومة ٥ نوفمبر التي تشكلت في أواخر أغسطس ١٩٧١م، فمنذ الأشهر الأولى لاستقلال الجنوب مارس عملية تصعيد الخلاف ابتداء بأحداث أغسطس، وكان في مقدمة الداعين والمنفذين للتسوية السياسية مع السعودية والملكيين وعودتهم، والتحضير لحرب ١٩٧٨م بين الشطرين.

وفي أواخر عام ١٩٨٠م، كانت القوى المناوئة للنظام في جنوب الوطن قد وحدت نشاطها تحت اسم (التجمع القومي للقوى الثورية في الجنوب اليمني)، وأصبح لها موقع في عاصمة العراق بغداد التي قدمت لها العون والمساعدة، وفي تلك الأثناء، وفي أغسطس ١٩٨٠م أنهى حزب البعث العربي الاشتراكي السوري مؤتمره القومي الثالث عشر وأصبح د. عبد الحافظ نعمان عضو القيادة القومية، مسؤولاً عن حزب البعث في اليمن، الأمر الذي سهل حوار الجبهة الوطنية الديمقراطية مع حزب البعث الذي انضم إلى الجبهة، وأصبح عبد الحافظ نعمان ممثله في سكرتارية الجبهة. كل هذه العوامل جعلت من الجبهة قوة ضاربة، وتمكنت من بسط نفوذها بشكل مباشر على مناطق بكاملها، وخاصة في المناطق الوسطى.

جهود مضنية لقيام المؤتمر الشعبي العام

أمام تلك الأوضاع التي اتسمت بالتوتر الشديد وخروج الشعب اليمني من الحرب الثانية كان لابد من الحوار لتهدئة الوضع أولاً.

لقد وجد الرئيس علي عبد الله صالح نفسه أمام أوضاع متدهورة تماماً، بل منذ الأشهر الأولى لتوليه السلطة واجه حركة انقلابية تستهدفه، كما وجد نفسه يقف في ساحة

خالية من العمل السياسي، فالقوى الحزبية المنظمة والتي اصطدمت مع السلطات السابقة تعارض النظام في الشمال، بل إن المعارك المسلحة تحتدم في بعض المناطق، وثمة مناطق لم يعد للسلطة فيها إلا نفوذ صوري، والقوى السياسية المستقلة، وصف واسع مع العناصر الحزبية التي تركت العمل الحزبي مبعثرة. لم يعد في المسرح السياسي، سوى التيار السياسي الإسلامي، ولم يكن ذلك التيار سوى خليط من فئات مختلفة وملتقية في آن واحد، من مشائخ وجماعة التكفير والهجرة، وفئة من العناصر الملكية، التي عادت بعد المصالحة مع الملكيين عام ١٩٧١م، وجماعة الوهابيين المنتمية إلى المذهب الوهابي السعودي، غير أن التيار الواسع ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، وهذا التيار غير مأمون العواقب. لقد كان لعناصر من هذا التيار اتصال مباشر بالسعودية، بل إن الأموال التي تصلهم لم تعد سراً تحت مبرر محاربة الشيوعية.

ولم يتحرج الرئيس علي عبد الله صالح من الاستفادة من تجربة المقدم الحمدي، الذي كان على وشك أن يعقد المؤتمر الشعبي العام للخروج بعمل سياسي يشغل الفراغ السياسي، ويشكل قاعدة للسلطة، إلا أن البداية من حيث انتهى الحمدي كانت مسألة صعبة، وخاصة بعد قيام الناصريين بانقلاب للإطاحة به، لذلك شكل لجنة في ديسمبر ١٩٧٨م لصياغة ميثاق وطني. وبعد أن استكملت صياغة الميثاق الوطني ٢٧ مايو ١٩٨٠م تم تشكيل لجنة للحوار الوطني من (٥٠) شخصية تم اختيارها من بين كل الاتجاهات السياسية الحزبية بما في ذلك أعضاء من الجبهة الوطنية الديمقراطية برئاسة الأستاذ حسين المقدمي لبلورة مشروع الميثاق، وكخطوة على طريق انعقاد مؤتمر شعبي عام يخرج بتكوين تنظيم سياسي يقوم على قناعة ومقدرة لقوى واسعة في المجتمع تشكل ضابطاً سياسياً في إطار واحد. . واستمر الحوار لمدة سنة ونصف تقريباً.

واقتضت التفاتة الرئيس علي عبد الله صالح إلي الأجواء المتوترة بين السلطتين بأن قبل الحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، ولكن من خلال السلطة في الجنوب. وتنفيذاً لاتفاقه غير المعلن مع عبد الفتاح إسماعيل في لقاء الكويت ـ مارس ١٩٧٩م ـ صدرت صحيفة (الأمل) كصحيفة توجهها الجبهة الوطنية الديمقراطية، مقابل إغلاق إذاعة الجبهة التي كانت عاملاً مؤثراً من عوامل التوتر يعكس حملات إعلامية متبادلة بين الشطرين، مما ساعد إلى حد ما في تهدئة أجواء التوتر الإعلامي. وكان من المفروض أن يلتقي الرئيسان عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح لمواصلة الحوار في أكتوبر ١٩٧٩م، غير أن حساسية ما طرحة الرئيس عبد الفتاح إسماعيل في لقاء الكويت «من أن السلطة ليست

مشكلة، لتتوحد اليمن، الوزراء في صنعاء وزراء، والوزراء في عدن نواب في دولة الوحدة والرئيس علي عبد الله صالح، رئيساً لدولة الوحدة وصنعاء العاصمة». لقد أثار ذلك الطرح حفيظة بعض رفاق عبد الفتاح إسماعيل في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، إلى حد أن أحدهم ذهب بالقول: «سيبيعنا هذا الشمالي للسلطة في الشمال». وكان الحزب الاشتراكي في تلك الفترة يعد للمؤتمر الاستثنائي في أجواء من المشاورات في نطاق محدود حول تقييم العناصر التي سترشح لمناصب المكتب السياسي المرتقب، حينها وجد علي ناصر محمد الفرصة التي تلبي طموحه ليكون الرجل الأول في الحزب والدولة فألّب عدداً من أعضاء المكتب السياسي لإبعاد عبد الفتاح إسماعيل، بعد أن تمكنوا من إعاقة لقائه بالرئيس علي عبد الله صالح والذي كان مقرراً أن يتم في منطقة الشريجه، تحت مبرر أن معلومات أمنية أفادت أنه ـ أي عبد الفتاح إسماعيل ـ سيتعرض للاغتيال. لقد أدرك عبد الفتاح أنه أحيط بسياج من التآمر، فوجد نفسه مضطراً لتجنب الصدام ليقدم استقالته[٨٣]، واتخذ من موسكو مقراً لإقامته. وفي ١٤ أكتوبر ١٩٨٠م عقد المؤتمر الاستثنائي ليصبح علي ناصر محمد أميناً عاماً، ورئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى، . ورئيساً لمجلس الوزراء. لم يغير ذلك المؤتمر من أسس الحزب الاشتراكي اليمني، أو برنامجه، فقد عقد بنسق المؤتمر العام الأول. كان الجديد هو رسمّ السياسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات والمؤشرات الرئيسية للخطة الخمسية ما بين ١٩٨١م ـ ١٩٨٥م، أما بالنسبة لسياسة الحزب تجاه الأوضاع في الشمال فقد أكدت على أن يكون العمل المسلح على أساس الدفاع عن النفس، وتحقيق الوحدة اليمنية على مراحل، واتخاذ سياسة السير نحو الوحدة خطوة، خطوة، بدلاً من اتفاق الكويت الذي ثبت الخطوات التنفيذية لتحقيق الوحدة اليمنية بالتوقيع على الدستور ثم إنزاله للاستفتاء. وكان لقاء الرئيس علي ناصر محمد بالرئيس علي عبد الله صالح في ٤ أكتوبر ١٩٧٩م، بداية سياسة الخطوة خطوة.

ومع ذلك فقد قبل الرئيس علي عبد الله صالح الحوار مع الجبهة على أساس أن يكون غير موثق وغير معلن، جاء ذلك الحوار في وقت كانت الجبهة في أوج قوتها. وفي يناير ١٩٨٠م كان الحوار مع قيادة الجبهة قد بدأ وتم الاتفاق على نقاط سجلت كمحضر، لم يوقع عليه كوثيقة ملزمة.

ويتلخص الاتفاق في النقاط التالية:

١ ـ تعزيز وصيانة السيادة والاستقلال الوطنيين، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة ومتحررة تقوم على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل، والالتزام بمبادىء التعايش وعدم

الانحياز، والقضاء على جميع مظاهر التدخل الخارجي. . والدولة وحدها هي التي تملك حق التعامل مع الدول الخارجية وليس لأي جماعة أو منظمة أو لأي فرد القيام بأية اتصالات بدولة خارجية.

٢ ـ تحقيق وصيانة الديمقراطية، وحرية التنظيمات السياسية والنقابية والجماهيرية وتمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والمدنية، وضمان حق المشاركة في الحكم لكل المواطنين عن طريق الانتخابات والترشيح الحر المباشر لمجلس الشعب، ولمختلف المؤسسات التي تتكون على طريق الانتخابات. . . ولضمان الديمقراطية بكل أبعادها يجب أن يكفلها الدستور.

٣ ـ التخطيط والبرمجة، لتحقيق تنمية شاملة، بهدف بناء اقتصاد وطني والصناعة، وتحقيق تطور فعلي في القطاعات وخاصة في قطاعي الزراعة متحرر من التبعية ومتطور في مختلف جميع مناحي الحياة الاجتماعية والتعليمية والثقافية وغيرها.

٤ ـ العمل لتحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية.

٥ ـ تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة لكل فئات وقوى الشعب الاجتماعية والسياسية في موقف وطني متماسك يحمي السيادة والاستقلال الوطنيين، ويدافع عن الديمقراطية ويصون الحريات والحقوق السياسية والمدنية، ويضمن نجاح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويخلق المناخ السلمي الديمقراطي لتحقيق الوحدة اليمنية شعباً وأرضاً، ضمن برنامج وطني محدد وشامل.

ثانياً: الخطوات العملية

أ ـ الخطوات الفورية:

١ ـ إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وإحالة المعتقلين المنسوب إليهم ارتكاب جنايات لا يشملها العفو العام إلى النيابة العامة للتحقيق النزيه والعادل، وبحضور محامين عنهم ومعرفة كل الحقائق، واتخاذ الإجراءات القانونية، مع مراعاة كل الظروف والملابسات.

٢ ـ تطبيق العفو العام فعلياً في ما يتعلق بالحوادث والأحداث ذات الطابع السياسي التي حدثت خلال الظروف الماضية.

٣ ـ وقف الاعتقالات والملاحقات والمطاردات السياسية.

٤ ـ وقف الحملات العسكرية ضد العمل السياسي السلمي والمعتمد على الأساليب الديمقراطية.

٥ ـ وقف الهجوم الإعلامي على السلطة من أجهزة إعلام الجبهة، وإلغاء إذاعة الجبهة بمجرد أن تتوفر حرية التعبير عن الآراء والمواقف بوسائل التعبير الديمقراطي الأخرى.

٦ ـ وقف المظاهر العسكرية من جميع الأطراف في كل المناطق، والامتناع عن حمل السلاح الثقيل، والامتناع عن التحركات الجماعية المسلحة، وإيقاف تحرك المجاميع المنظمة بين جميع أطراف الحدود.

٧ ـ الامتناع عن إدخال الأسلحة أو جماعات مسلحة إلى داخل أراضي الجمهورية من أية جهة كانت.

٨ ـ الامتناع عن أخذ الأطفال إلى مدارس خارج حدود أراضي الجمهورية

ب ـ الخطوة الثانية:

١ ـ تعيين مسؤولين حريصين على الأمن والاستقرار والعدل في المحافظات والنواحي، والاعتماد على قوات الشرطة لحفظ الأمن في المناطق، وعلى الجميع أفراداً أو جماعاتٍ التعاون مع السلطات المحلية وعدم القيام بأي عمل يعرقل أداءها لواجباتها.

٢ ـ عودة المشردين إلى منطاقهم وأعمالهم ليعيشوا كمواطنين دونما مضايقة، وعودة المسرحين والمفصولين لأسباب سياسية وتوظيفهم حسب مؤهلاتهم وكفاءاتهم.

٣ ـ تكثيف مشاريع الخدمات المختلفة ومساعدة التعاونيات في المناطق التي تضررت خلال الأحداث الماضية، وتوفير الاحتياجات الضرورية لاستقرار الأسر المتضررة فيها.

٤ ـ حق العمل والتوظيف بدون اشتراط موافقة أجهزة الأمن.

٥ ـ تجميد العمل بالقوانين المقيدة للحريات، وممارسة النشاطات السياسية بالأساليب الديمقراطية المسؤولة مع مراعاة عدم الإثارة حتى تقوم السلطة التشريعية المنتخبة بالنظر في الدستور وتعديله تعديلاً يكفل الحريات دستورياً.

٦ ـ إنهاء جميع النشاطات التي لها طابع العنف والاستفزاز، والاعتماد في أسلوب المعارضة أو النشاط السياسي أو إبداء الرأي على الأساليب الديمقراطية في إطار أهداف الوحدة الوطنية. .

ج ـ الخطوة الثالثة:

١ ـ تستعين اللجنة العليا للانتخابات بعناصر وطنية تساعدها في عملها، وفي تشكيل اللجان الفرعية من عناصر وطنية تؤمن بالديمقراطية وتحترم إرادة الشعب، ومن الضروري أن تبدأ اللجنة أعمالها في أقرب وقت ممكن.

٢ ـ وضع القوات المسلحة في الأماكن التي تستدعيها ضرورة الدفاع عن البلاد وتمكينها

من مهامها في خطة التنمية.

٣ - تشكل القيادة السياسية الحكومة الانتقالية، بعد التشاور مع مختلف القوى السياسية والفئات الوطنية. ومهمة الحكومة الانتقالية خلق المناخ الديمقراطي لتحقيق أسس الوحدة الوطنية المذكورة سابقاً، وتمكين اللجنة العليا للانتخابات واللجان التابعة لها من إجراء الانتخابات العامة الحرة المباشرة لأعضاء مجلس الشعب.

٤ - يتم انتخاب مجلس الشعب بالاقتراع السري، انتخاباً حراً مباشراً، ويتولى تعديل الدستور بما يكفل جميع الحريات السياسية والمدنية ويضمن تثبيت الممارسات الديمقراطية في الحكم.

٥ - في نهاية الفصل الأول التشريعي لمجلس الشعب المنتخب وقبل إجراء الانتخابات الثانية يتم تسليم الأسلحة الثقيلة إلى الدولة. .

ورغم أن الاتفاق غير معلن إلا أن الجبهة الوطنية أعلنت عنه ونشرته تحت اسم اتفاق ٣١ يناير ١٩٨٠م، ومع ذلك استمر التوتر، وأعمال العنف وخاصة في المناطق الوسطى، في ظل استمرار الحوار عبر لجنة مشتركة، لمواصلة الحوار حول الميثاق الوطني، تمهيداً لاشتراك الجبهة الوطنية في المؤتمر الشعبي العام، فقد كان الرئيس علي عبد الله صالح حريصاً على تواجد كل القوى الوطنية المنظمة وغير المنظمة في المؤتمر الشعبي العام ليشكل إطاراً عاماً لكل القوى على أن تكون المشاركة بالصفة الشخصية.

وفي صنعاء استمرت اللجنة المشتركة برئاسة حسين المقدمي، وعضوية كل من أحمد الشجني، وأحمد العماد، والشيخ أحمد المطري، وصالح عباد الخولاني، ومحمد الشيباني، وحسن شكري، وسعيد أحمد الجناحي، ومحمد الحدي، حضر جانباً من اجتماعاتها يحيى الشامي، قرابة شهر، خرجت بملخص لملاحظات إضافية على الميثاق الوطني، والتأكيد على القضايا الآتية:

أولاً: نبذ العنف بكل صوره وأشكاله في العمل السياسي والاحتكام إلى الحوار الديمقراطي وفقاً لما تمليه مصلحة الوطن والتزاماً بممارسة العمل السياسي.

ثانياً: التأكيد على مواصلة العفو العام ورفع توصية إلى الأخ الرئيس لتبليغ المسؤولين في المحافظات والنواحي لتنفيذ ذلك عملياً بعودة المشردين إلى مناطقهم، وكفالة حق العمل لهم كسائر المواطنين باستثناء من اتهموا بارتكاب أعمال جنائية، فيحالون إلى القضاء.

ثالثاً: هذا مع الاتفاق بضرورة إخلاء كل المواقع وإخفاء المظاهر المسلحة وأي نشاط مسلح أمام الدولة من أي جهة غير رسمية، وذلك بغية تحقيق الأمن والاستقرار والسلام.

رابعاً: إطلاق بقية السجناء السياسيين والاكتفاء بالتعهدات على عدم ممارسة أي عمل سياسي غير سلمي يتنافى والمصلحة العامة أو يمس بالوحدة الوطنية..

لقد اتسم حوار صنعاء الذي انتهى في يوليو ١٩٨٢م بروح التفاهم المسؤول، وتعزيز الثقة، وتم الاتفاق على مشاركة الجبهة الوطنية من خلال أعضائها في المؤتمر الشعبي العام على أن تطرح الملاحظات المتعلقة بالميثاق في المؤتمر الشعبي العام.

وخلال الإعداد للمؤتمر، وفي مارس ١٩٨١م اكتشفت مؤامرة ضد الرئيس علي عبد الله صالح اضطلع بها عبد الله عبد المجيد الأصنج مستشار رئيس الجمهورية، وعضو المجلس الاستشاري، ووزير الخارجية السابق، فقد كان الأصنج يدير شبكة تجسس مستغلاً علاقته الرسمية والشخصية بالعناصر السياسية والعسكرية، كان من مهامها رصد تحركات الرئيس علي عبد الله صالح، وقد اعترف الأصنج أمام المحكمة وتأسف بشكل مخجل. ولم يكن اكتشاف تلك المؤامرة سوى إزاحة عائق خطير أريد به تعطيل الجهود الرامية إلى الحوار وتعزيز الاستقرار، والوحدة الوطنية التي تمثلت في المؤتمر الشعبي العام، الذي عقد في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م، كرد إيجابي على تمزق وحدة القوى الثورية في ٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٨م[٨٥].

لقد كان قوام المؤتمر الشعبي العام ألف عضو يمثلون القوى والفئات ذات الاتجاهات المختلفة، وطرح على المؤتمر الميثاق الوطني، والذي كان قد أنزل على مستوى شعبي للاستبيان، قبل المؤتمر، غير أن فئة التيار الديني السياسي كانت المهيمنة في المؤتمر، فقد كانوا غالبية في لجنة الصياغة المنبثقة عن المؤتمر، حين طرحت ملاحظات الجبهة الوطنية الديمقراطية التي أقرتها لجنة الحوار المشتركة، ورغم أن الملاحظات كانت موضوعية وتثري الميثاق إلا أن موقف غالبية أعضاء لجنة الصياغة كانت مع (أن يظل الميثاق كما هو). وشكل ذلك الموقف المتعنت غير الديمقراطي قسراً للرأي الآخر في المؤتمر. ومع ذلك أقر الميثاق في المؤتمر وانتخب الرئيس علي عبد الله صالح بالإجماع أميناً عاماً، وانتخب المؤتمرون ٧٠٪ من قوام اللجنة الدائمة وتم تعيين ٣٠٪ لاستيعاب العناصر السياسية والفنية التي تنتمي إلى تنظيمات أخرى، أو أنها لم ترشح نفسها، لاستكمال الوحدة الوطنية، وأقر المؤتمر الشعبي العام الميثاق الوطني. ورغم أن الميثاق عرض على لجنة الحوار، وطرح في استبيان شعبي، وأقره المؤتمر العام إلا أن التيار السياسي الإسلامي الذي انضم إلى عضوية المؤتمر جماعات وفرادى نجحوا في تضمينه قدراً كبيراً من أفكارهم ورؤيتهم حول تاريخ كفاح الشعب اليمني، والقضايا الديمقراطية والحريات العامة والاقتصاد، والثقافة، وضمنوا الميثاق

الوطني النصائح التي بدت وكأن ظاهرها حق، ولكن باطنها الحذلقة، والتهرب من تحديد الأسس الاقتصادية والثقافية لبناء المجتمع المتطور. لقد جعلوا القضايا الإسلامية مثار رعب لمجابهة الأفكار التقدمية مما جعل أصحابها يحجمون عن طرحها خوفاً من اتهامهم بمعاداة الدين الإسلامي والإلحاد، ولم يكن أمام حالة كهذه في ظل ظروف عام ١٩٨٢م إلا أن تتم المسايرة للتيار السياسي الإسلامي.

لقد استوعبت اللجنة الدائمة [٨٤] الشخصيات الأساسية، وأكدت أن المؤتمر تنظيم وليس حزباً، وأنه تنظيم غير منفرد بالحكم أو السلطة.

سار المؤتمر العام وفق خطة للتوسع فشكل مؤتمرات المحافظات ثم توسع إلى النواحي، كما شكل الإطار الوحيد للعمل السياسي وإن كان للتيار الإسلامي تواجد مؤثر إلا أن النفوذ الوطني ظل المؤثر على القرار بما يتمشى والسياسة العامة للسلطة، ورغم أن العديد من العناصر تركت العمل الحزبي أو نالت موقعاً قيادياً في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بحكم انتمائها الحزبي إلا أن التنظيمات الأخرى ظلت تزاول نشاطها بشكل سري أو حذر، في ظل سياسة المؤتمر الشعبي العام المهاجمة للحزبية. فقد ظلت التنظيمات الحزبية وحزب الوحدة الشعبية، والتنظيم الناصري والبعث السوري المتحالف مع الجبهة الوطنية الديمقراطية تمارس نشاطها بشكل سري، أما البعث العراقي الملتئم مع السلطة ظل يزاول نشاطه بحذر رغم أن أجهزة السلطة تغض النظر عنه. أما جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية التي تحول اسمها إلى التنظيم الناصري الوحدوي، فقد دخل جزء من أعضائها في حوار مع السلطة من خلال المؤتمر الشعبي العام، أما القسم الأكبر فقد ركز نشاطه في الخارج، وأوجد علاقة وطيدة مع مؤتمر الشعب العربي الذي تقوده ليبيا، ومع حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، وحاولت الجبهة الوطنية الديمقراطية إدخال التنظيم الناصري إليها رغم اتفاقهم على كثير من القضايا، إلا أن حوارهم مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، ومع فرع الحزب الاشتراكي في الشمال (حزب الوحدة الشعبية) شابه الحذر باستمرار خوفاً من أن تحتوي الجبهة استقلالهم، لقد ظل الناصريون حريصين على أن يكون تحالفهم مع الجبهة الوطنية الديمقراطية متميزاً، خاصة وأن الجبهة يسيطر عليها الحزب الاشتراكي اليمني عن طريق فرعه (حزب الوحدة الشعبية). لقد ظلت الجبهة الوطنية الديمقراطية، لصيقة بالسياسة الرسمية للسلطة في الجنوب، ولم يكن بقاء منظمة حزب البعث في اليمن التابعة للقيادة القومية السورية إلا تنفيذاً لعلاقة حزب البعث العربي الاشتراكي السوري وفق علاقته الوطيدة بالحزب الاشتراكي اليمني، وظلت جبهة التصحيح الثورية بقيادة

مجاهد الكهالي هي المنظمة الوحيدة المتحالفة مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي لا تحيد عن سياسة الحزب الاشتراكي اليمني، بل إن القول الذي كان يطرح باستمرار صحيحاً من «أن الجبهة الحزب، والحزب الجبهة».

ولأن الأوضاع استمرت في تفاقم بين الجبهة الوطنية الديمقراطية والسلطة في شمال الوطن اليمني، فقد ظلت سياسة الجبهة المعلنة أنها لا تزاول الكفاح المسلح وأنها ترفع السلاح دفاعاً عن النفس، إلا أن أحداث العنف كانت المشكلة المؤرقة، فأعضاء فر الحزب الاشتراكي (حزب الوحدة الشعبية) ظلوا الهمَّ الذي لا يكل لأجهزة السلطة في الشمال في تعقبهم وسجنهم ومطاردتهم، وظل العنف يولد العنف والقتل يولد القتل، ولم تكن قوائم الجبهة من المعتقلين الذين لقوا حتفهم مبالغاً فيها، كما لم تكن السلطة في الشمال غير مدركة لعشرات من الأسرى والمخطوفين الذين لقوا حتفهم أثناء أحداث العنف المسلح. فقد كان للجبهة الوطنية الديمقراطية سجون، بل إن عشرات من المخطوفين أودعوا سجن المنصورة في عدن.

وأمام تلك الوضعية، كان لابد من التخفيف من عمليات العنف التي اتخذت أشكالاً متنوعة وأصبحت ملاذاً للكثير من الذين تكونت لهم مصالح أصبح استمرارها مرتبطاً بإثارة المشاكل وتجسيمها أو تهويلها أمام السلطات، وأمام تلك الوضعية كان لابد من تفاهم قيادة الشطرين وبشكل واضح، ونتيجة لذلك فقد أفصحت السلطتان في لقاء تعز بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعلي ناصر محمد في يونيو ١٩٨٢م بأن اتفقا على قضيتين بشكل رسمي وهما:

١ - عدم التدخل من قبل أي شطر في شؤون الطرف الآخر، ونبذ العنف في العلاقة بين الشطرين وحل المشاكل سلمياً.

٢ - تنفيذ اتفاق ١٣ يونيو ١٩٨٠م والالتزام بكامل بنوده نصاً وروحاً، وتنفيذ الخطوات العملية لضمان أمن واستقرار الشطرين. وكان اتفاق يونيو ١٩٨٠م يتضمن سبع نقاط هي:

١ - التعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة.

٢ - عودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي شطر من الوطن.

٣ - عدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي مناهض أو مضاد أو معاد لثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر وللسيادة الوطنية والديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي

التي يسير على أساسها النظامان الوطنيان في الشطرين.

٤ ـ العمل على إزالة المواقع العسكرية في مناطق الأطراف في الشطرين، وعلى أن تحل محلها قوات الشرطة الاعتيادية، أو قوات رمزية عسكرية يتفق عليها الطرفان.

٥ ـ تكليف الأخوين، وزير الدفاع في الشطر الجنوبي من الوطن ورئيس هيئة الأركان العامة في الشطر الشمالي من الوطن بتحديد تمركز القوات اليمنية.

٦ ـ وضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنية.

٧ ـ يتم اللقاء الدوري بين رئيسي شطري اليمن مرة كل أربعة أشهر من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والخطوات اللاحقة.

وقد أوكل لرئيسي الأركان في الشطرين تنفيذ اتفاق النقاط السبع. ووجد الرئيسان في ٦ مايو ١٩٨٢م أنه لابد من الاتفاق على صعيد العلاقة مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وجاء ذلك الاتفاق بين السلطتين مكملاً للاتفاق الرسمي، وتضمن ذلك الاتفاق غير الموقع نقطتين هما:

أولاً: أ ـ التأكيد على مبدأ نبذ استخدام العنف والتأكيد على الحل السياسي السلمي.

ب ـ وقف إطلاق النار التام.

ج ـ إخفاء المظاهر المسلحة أمام الدولة.

د ـ يبدأ استئناف الحوار بعد مضي مدة أقلها شهر وأقصاها شهران من بدء سريان وقف إطلاق النار من أجل حل سلمي سياسي.

هـ ـ التأكيد على استمرار العفو العام الصادر بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٧٩م.

ثانياً: تعتبر قيادة الشطر الجنوبي وسيطاً مسؤولاً في تنفيذ الاتفاق.

وهكذا وضع الأمر في يد السلطتين بكل وضوح فبدأت الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات التي تمس العنف الذي هو الإشكال الرئيسي الذي ظل يؤرق حياة الاستقرار في عموم الوطن.

ومما لا شك فيه أن تأسيس تنظيم سياسي في شمال الوطن وقيام المؤتمر الشعبي العام شكل التنظيم النظير للحزب الاشتراكي اليمني، مما سهل الاتفاق على قيام التنظيم السياسي الموحد تنفيذاً للمادة (٩) من اتفاق طرابلس، بيد أن دمج التنظيمين في تنظيم واحد من الأمور الصعبة لاختلاف برنامجيهما إلا أن الاتفاق سد ثغرة في اتفاق طرابلس.

لقد مضت السلطة في صنعاء بترتيب الأوضاع السياسية والعسكرية، فعملت على

تعزيز تحالفاتها الداخلية من خلال معالجة التناقضات الداخلية، فوسع قوام مجلس الشعب التأسيسي إلى ١٥٩ عضواً، وتوسعت صلاحياته التشريعية والرقابية، وشكل في مايو ١٩٧٩م مجلس استشاري من خمسة عشر عضواً برئاسة رئيس الجمهورية ضم ممثلي مراكز القوى وعدداً من العناصر الوطنية، إضافة إلى ترتيب أوضاع القوات المسلحة، وتم إطلاق سراح المعتقلين من البعثيين والسماح لهم بمزاولة نشاطاتهم العلنية، إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين من الناصريين والتغاضي عن نشاطهم السياسي.

لقد خدمت تلك التدابير النظام في صنعاء وعززت قدرته على تطويق الجبهة الوطنية الديمقراطية وحزب الوحدة الشعبية، وخاصة حين أظهر مرونته في التعامل مع النظام في جنوب الوطن اليمني واستعداده للحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية بصورة غير معلنة.

وكان لذلك التطور أثره في دفع الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى إعلان برنامجها السلمي الذي تضمن النقاط الأساسية التالية:

١ ـ وقف التدخل السعودي في شؤون الشطر الشمالي، وصيانة الاستقلال الوطني.

٢ ـ إقامة حكومة وطنية تقوم بالإعداد لانتخابات حرة لمجلس الشعب، يتولى بدوره تشكيل حكومة ديمقراطية.

٣ ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المشردين والنازحين إلى مناطقهم وأعمالهم، ووقف أعمال القمع والمطاردات ضد المواطنين.

٤ ـ إطلاق الحريات العامة.

٥ ـ وقف الحملات العسكرية في مختلف المناطق وعودة قوات الجيش إلى ثكناتها.

٦ ـ السعي لتحقيق الوحدة اليمنية بطريقة سلمية وديمقراطية تطبيقاً لاتفاق القاهرة وطرابلس.

لم يتوقف الاقتتال بين السلطة، في شمال الوطن والجبهة الوطنية الديمقراطية إلا بعد أن عانى الطرفان من سفك الدماء، لقد سقط خلال الصراع الدامي الذي بدأ منذ حرب ١٩٧٢م، وحتى منتصف الثمانينات آلاف من شباب اليمن من جنود ومثقفين ومجندين، وتوقف تماماً عام ١٩٨٦م حين شكل الصراع الدامي في الحزب الاشتراكي معارك طاحنة كانت النهاية لمسلسل دام شمل ساحة الوطن حتى الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م حين ساد العقل الذي تمثل بحوار السلطتين من خلال لجنة الدستور التي صاغته من وحي وجهتي السلطتين وبتصور للوطن الواحد.

الصراع الدموي وأزمة الحزب الاشتراكي

الحديث عن الصراع الذي احتدم داخل الحزب الاشتراكي اليمني مسألة حساسة ومحرَجة ولكن تناوله ـ كحدث لا يمكن تجاوزه ـ انه أمر لابد منه، وكي يكون التناول جلياً من المهم استعـراض صراع التصفية في الجبهـة القومية، وصراع المحاور الحزبية داخل الحزب، والتناقض الذي أحدثته مهام الحزب بين قيادة السلطة في الجنوب وطموحه من أجل سلطة وطنية ديمقراطية في شمال اليمن، يحقق بها وحدة اليمن بقيادة الحزب. ومن الشخصيات السياسية التي استعرضت ذلك الصراع د. زياد عمرو على نحو موضوعي. فقد قال:

«جاء أول صراع (عملية تطهير) داخل الجبهة القومية بعد تأسيسها مباشرة، فقد جرى في ذلـك الوقت طرد عدد من القادة الفعليين من قيادة الجبهة. وبعد المؤتمر الثاني للجبهة عام ١٩٦٦م، جرى طرد قطحان الشعبي وفيصل الشعبي مع عدد من قادة الجبهة الآخرين، وخاصة من أولئك المقيمين في الخارج بسبب مسؤوليتهم عن دمج الجبهة القومية مع (منظمة تحرير الجنوب المحتل) لتكوين (جبهة التحرير) قبل أن تجري إعادتهم للجبهة في وقت لاحق. ولكن (عملية التطهير) التي تركت أثراً دائماً على الجبهة القومية والبلاد بشكل عام هي تلك التي صاحبت الحركة التصحيحية عام ١٩٦٩م التي أطاحت بقحطان الشعبي وواحد وعشرين عضواً آخرين من قادة الجبهة، كما أدت إلى تصفية فيصل عبد اللطيف الشعبي. لقد قامت الحركة التصحيحية هذه على خلفية سياسية إيديولوجية بين اتجاه (تقدمي) واتجاه (رجعي) وانتهت المواجهة بانتصار الاتجاه التقدمي.

وفي عام ١٩٧١م تم التخلص من محمد علي هيثم الذي كان رئيساً للوزارة في (عملية تطهير) أخرى. اتهم هيثم بخلق مراكز قوى داخل الجيش وبالاعتماد على صلاته القبلية لبناء قاعدة قوية خاصة به.

وفي عام ١٩٧٨م، وقبيل تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، جرت مواجهة عنيفة بين سالم ربيع علي رئيس الدولة وعدد من أتباعه من ناحية، وبقية قيادة الجبهة القومية من ناحية أخرى؛ جرى على أثرها إعدام سالم ربيع وطرد أتباعه من الأطر القيادية للجبهة.

وقد عزيت أسباب المواجهة إلى الخلاف في التوجهات الإيديولوجية بين اتجاهين؛ واحـد بقيادة سالم ربيع، والثـاني بقيادة عبـد الفتـاح إسماعيل، بالإضافة إلى خلافات

شخصية. اتهم سالم ربيع ـ وبعد سقوطه ـ بالفوضوية والانتهازية اليسارية، وبموقفه المتذبذب و(الطفولي اليساري) من مسألة تأسيس الحزب. فقد أراد في بداية الأمر تحويل التنظيم السياسي الموحد إلى حزب طليعي بشكل فوري، وطالب برفع شعار ديكتاتورية البروليتاريا. ومن ناحية أخرى، وبعد ما تأكد من جدية الجهود التحضيرية المبذولة لتأسيس الحزب على مدى ثلاثة أعوام عاد ونبه إلى خطورة الإعلان عن تأسيس حزب طليعي تحت ذرائع مختلفة كالقول بأن قيام حزب طليعي من شأنه عزل القادة عن الجماهير، وأنه سوف يؤثر على علاقات اليمن مع جيرانها، وأن الطبقة العاملة، قاعدة الحزب الطليعي، ضعيفة، وغير ذلك من الذرائع. واقترح سالم ربيع على إقامة حزب ديمقراطي ثوري بدلاً من الحزب الطليعي. ويبدو أن سالم ربيع علي كان أكثر تحفظاً تجاه بناء علاقة استراتيجية مع الاتحاد السوفييتي. ويقال إنه كان يريد علاقة متوازنة مع الصين التي وجد فيها مصدر إلهام إيديولوجي، كما أراد تحسين العلاقات مع الدول العربية وبعض الدول العربية المحافظة. ويشار أيضاً إلى أن سالم ربيع علي كان يعتمد على عدد من الأتباع الموثوقين متجاوزاً بذلك أجهزة الدول والحزب، ومسبباً في وقوع الفساد وسوء الإدارة. ومن الأحداث التي خلقت أجواء من التوتر هي انتفاضة الأيام السبعة في أغسطس ١٩٧٢م وحادثة طائرة الدبلوماسيين[٨٦] في ٣٠ إبريل ١٩٧٣م. ومع ذلك، ولأن القيادة جماعية كان لإعدام سالم ربيع دلالة سيئة. فقد كانت أول حادثة (تصفية جسدية) لأحد قادة الجبهة التاريخيين، وكانت بداية لاعتماد مثل هذا الأسلوب في تصفية الحسابات السياسية، كما حدث في شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦م..

وفي عام ١٩٨٠م تم إبعاد عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني إلى الاتحاد السوفييتي بعد عملية مواجهة سلمية. وكان السبب غير المعلن لإبعاده هو الحيلولة دون وقوع المزيد من الخلافات داخل صفوف الحزب. ولكن إبعاد عبد الفتاح إسماعيل لم يضع حداً للخلافات داخل الحزب مما أدى إلى السماح له بالعودة إلى البلاد. وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٨٥م جرى عقد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، وجرى تعيين عبد الفتاح إسماعيل سكرتيراً للجنة المركزية للحزب، بينما احتفظ علي ناصر محمد بمنصب الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة ورئاسة مجلس الشعب الأعلى.. وأعطى منصب رئيس الوزراء الذي كان يحتله علي ناصر محمد إلى ذلك الحين إلى حيدر أبو بكر العطاس.

ولم يفلح المؤتمر الثالث على ما يبدوم في حسم الخلاف في وجهات النظر القائمة.

فبعد مرور ثلاثة أشهر تقريباً على انعقاد المؤتمر حدث صراع عنيف بين جناحين في الحزب لم يعرف اليمن الديمقراطي له مثيلاً منذ الاستقلال، ففي شهر يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦م نشبت مواجهة مسلحة أدت إلى مقتل المئات من أبناء الشعب اليمني وتدمير أجزاء من مدينة عدن، ونجم عنها الإطاحة بعلي ناصر محمد، الذي فر من البلاد، ومصرع بقية القادة التاريخيين الرئيسيين للجبة القومية وعلى رأسهم عبد الفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، وعلي شائع هادي، ومحمود عشيش، وصالح مصلح وآخرون.

تركزت أسباب الصراع الدموي الأخير هذا على عدة موضوعات أهمها:

١ ـ العلاقة بين اليمن الديمقراطي وجيرانه من دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان.

٢ ـ السياسات الاقتصادية المستقبلية للبلاد.

٣ ـ اقتسام السلطة السياسية.

٤ ـ العلاقة مع الاتحاد السوفييتي.

٥ ـ والعلاقة مع الشطر الشمالي من اليمن.

يذكر أن الاتجاه الذي قاده عبد الفتاح إسماعيل كان يريد علاقات متحفظة ومحدودة مع السعودية وعُمان، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية اشتراكية متشددة، واقتساماً ديمقراطياً للسلطة السياسية، وعدم تركزها في قبضة رجل واحد كما كانت الحال بالنسبة لعلي ناصر محمد قبل انعقاد المؤتمر الثالث للحزب، وقيام علاقة أوثق مع الاتحاد السوفييتي، وأخيراً تبني موقف جدي وصائب تجاه مسألة الوحدة بين شطري اليمن».

لقد كانت الوحدة اليمنية أحد أبرز قضايا الخلاف، بين إمكانية تحقيقها بالحوار مع سلطة الشمال وبين من يريدها على أنقاض السلطة في شمال الوطن اليمني، ومن واقع هذه الرؤية كان علي ناصر محمد وراء اتهام عبد الفتاح إسماعيل بأنه كان السبب في فشل تحقيق الوحدة لأنه الرجل الذي أمر بوقف إطلاق النار، والتفاوض مع الشمال. لقد أمر عبد الفتاح بإيقاف حرب ٢٤ فبراير ١٩٧٩م، رغم أن قوات الجنوب كانت في موقف قوي.

ثم يأتي دور صراع المحاور داخل الحزب الاشتراكي اليمني، فقد ظلت المحاور الحزبية، والقبلية تمثل مراكز قوى تؤثر على قرارات الحزب وتغذي الطموح الفردي، في وقت لم يكن الإيمان الإيديولوجي داخل الحزب الماركسي اللينيني معبراً عن طبيعة المرحلة، وظروفها، وفي الوقت نفسه لم تلب التحولات الاقتصادية والاجتماعية واستمرار التوجه الاشتراكي للبلاد، ومن ثم كان طرح عبد الفتاح إسماعيل: «إن بناء الاشتراكية في جزء

من الوطن ضرب من النرجسية».

وأثناء التحضير للمؤتمر الاستثنائي، وكيفية تشكيل الهيئات القيادية احتدم الصراع على المواقع، ولقد أوحى علي ناصر إلى العدد من العناصر القيادية بمسألة إبعادهم من القـادة القادمة، مما أوجد أزمة ثقة بين أولئك وعبد الفتاح إسماعيل، ولأن الصراع على المواقع القيادية في الحزب القائد للسلطة، ولأن السلطة لها منطقها الخاص، فقد كانت عاملاً من عوامل توليد الصراع. ومن هذا المنحى وعد علي ناصر العناصر المترددة قبول استقالة عبد الفتاح إسماعيل بالمناصب الرفيعة، واشتط غاضباً أمام آخرين.

وهكذا وصلت اللعبة إلى نهايتها، وتم إرغام عبد الفتاح إسماعيل على الاستقالة، وساعد في ذلك الطبيعة الفكرية لدى عبد الفتاح إسماعيل ورؤيته العميقة لمصالح الحزب والثورة، فقد رفض الاستجابة لطلبات بعض قادة وحدات القوات المسلحة المؤثرة الذين عرضوا عليه الوقوف بجانبه إذا رفض الاستقالة التي لا يؤيدها عدد من أعضاء قيادة الحزب ولا كوادره. غير أن عبد الفتاح إسماعيل أقنعهم أنه سيفعل ما تراه أغلبية أعضاء المكتب السياسي، وقـد أثـار اعـتراض عدد من أعضاء المكتب السياسي، علي باذيب، وأنيس حسن يحيى، وعبد الغني عبد القادر، قلق علي ناصر محمد حين حذر بعضهم من المخاطر المترتبة عن إقصاء عبد الفتاح داخلياً وخارجياً. وكان رد فعل علي ناصر أن اشتط غضباً وحملهم المسؤولية، وكانت القناعة لدى صف من أعضاء المكتب السياسي بأن علي ناصر كان وراء ما جرى، وأنه كان مصراً على الوصول إلى مركز الرجل الأول في الحزب والدولة.

وكان لعلي ناصر ما أراد، حين قدم عبد الفتاح استقالته، ولم يسمح بعرضها أمام اللجنـة المركزية؛ بل إن العناصر التي أبدت اعتراضها في اللجنة المركزية دفعت الثمن فبعضهـا استبعد، وأخرى ثبتت مراكزها في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في ١٤ أكتوبر ١٩٨٠م بدون عبد الفتاح الذي كان قد غادر البلاد إلى موسكو في ٢٦ يوليو ١٩٨٠م، وخلال العام نفسه بدأت مرحلة تصفية العناصر المحسوبة على عبد الفتاح إسماعيل.

فقد أقصي محمد سعيد عبد الله من مركزه الحزبي، وعين سفيراً في المجر، كما واجه حسـين محمد قماطة عضو اللجنة المركزية الموت في سجنه. وقيل إنه انتحر، ومات عبد العزيز عبد الولي الذي أقصي من منصبه وأجبر على الدراسة في ألمانيا، مات مسموماً، ودخل محمود عشيش ومحمد الشطفة السجن، وأقصيت عائدة يافعي من اللجنة المركزية، وواجه العديدون من الأذى ما لا يطاق. وذهبت التلفيقات إلى أن عبد الفتاح إسماعيل يعمل على إنشاء تنظيم، وبسبب ذلك إستدعي محمد سعيد عبد الله، وما أن وصل مطار

عدن حتى اقتيد إلى السجن ونجا من الموت بأعجوبة، حين سرب خبر نشرته صحيفة (الشرق الأوسط) بأنه أعدم، وكان الهدف من تسريب الخبر التمهيد لإعدامه، غير أن صحيفة (الأمل) التي تصدر في صنعاء أحبطت مبرر الخطة بأن كذبت النبأ في اليوم نفسه.

وأثناء ذلك جاء الدور على علي أحمد ناصر عنتر، والذي كان يشغل وزير الدفاع، واتهم بأنه يعمل على خلق تكتل قبلي في القوات المسلحة، ورداً على ذلك ترك وزارة الدفاع، ومن ثم أدرك الكثيرون في قيادة الحزب مرامي علي ناصر محمد الذي أصبح الرجل الأول في الحزب والسلطة. وأصبح همه التخلص من العناصر القيادية والتاريخية القوية كي تخلو له السلطة بجانب قيادة ضعيفة. وأراد أن يعززها بإفراغ المراكز القيادية من القادة التاريخيين والعناصر القوية والمؤثرة، لقد انكشف ذلك القناع في وقت متأخر من خلال القواعد الحزبية التي استشعرت الخطورة، وظلت تطالب قيادة الحزب بتبرير استقالة عبد الفتاح، وإبعاده. كما وأن المكاشفة التي قادها فضل محسن عبد الله مع كل من اختلف مع عبد الفتاح أدت إلى معرفة أساليب الدس التي اتبعها علي ناصر، فأدى ذلك إلى لقاء صالح مصلح وعلي أحمد ناصر عنتر بعبد الفتاح في موسكو، مما دعم موقف الكوادر الحزبية التي تطالب بعودة عبد الفتاح. ولم تعد أساليب الدس تجدي بعد ذلك حتى عندما أشيع أن عبد الفتاح إسماعيل يعمل لصالح السلطة في الشمال، فقد استهدفته تلك الإشعاعة عندما قابل الرئيس علي عبد الله صالح أثناء زيارته لموسكو من منطلق كونه رئيساً سابقاً، وسياسياً يمنياً يمتلك الحق في إجراء لقاءات سياسية.

في ٧ مارس ١٩٨٥م عاد عبد الفتاح إلى عدن تحت ضغط الإرادة الحزبية في وقت كان خصوم علي ناصر يحتاجون إلى وجوده. عاد ليعين في سكرتارية اللجنة المركزية، وفي وقت كان التحضير جارياً للمؤتمر العام الثالث المزمع عقده في أكتوبر ١٩٨٥م، وخلال التحضير اشتد الصراع المتسابق لكسب الغالبية في المؤتمر، وهو الأمر الذي أدى إلى التكتل الحزبي، وكسب المؤيدين والأنصار، وبدأ الاصطفاف المتصارع المدعوم بالإمكانات بما في ذلك التسليح. وخرج المؤتمر الذي عقد تحت الإحساس المتناهي بالانفجار، إلى حد أن الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تواجد أثناء المؤتمر كما تواجد نايف حواتمة، ونديم عبد الصمد، وجورج حاوي. وكان جورج حبش قد أعيته التسوية بين الفريقين حتى أنهى المؤتمر أعماله وانتخب قيادته الجديدة. يومها قال الدكتور جورج حبش (الحكيم): «لقد نزعنا الفتيل، ولكنه قابل للانفجار عندما يشعله أي طرف أو فريق».

خرج المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني بعد أن تجنبت البلاد انفجار الصراع الذي كان متوقعاً، غير أن الصراع انتقل إلى المكتب السياسي، وكان الخلاف هذه المرة حول توزيع المسؤوليات في المكتب السياسي. لقد شعر علي ناصر محمد الأمين العام أنه لا يحظى بالغالبية في المكتب السياسي، ومن ثم فإنه لن يستطيع توزيع المسؤوليات وفق رغبته، لذلك حاول تعطيل عقد اجتماع المكتب السياسي قدر ما أمكنه ذلك، ولم تنفع معه الروح الانتقادية التي أبداها علي عنتر، أو الملاحظات والآراء حول إنهاء مظاهر خرق الشرعية الحزبية الدستورية التي قدمها إلى اجتماع المكتب السياسي في يونيو ١٩٨٥م والتي تضمنت سبع ثوابت ينبغي اتباعها لإنهاء الصراع المتصاعد، ولا الوثيقة التي قدمها إلى اجتماع المكتب السياسي في ٦ نوفمبر ١٩٨٥م، وهو الاجتماع الوحيد الذي عقد بعد المؤتمر لتوزيع المسؤوليات، ولم يصل الأعضاء إلى قرار. وتضمنت تلك الوثيقة ثلاث عشرة فقرة، تضمنت رؤية لخلق مناخ ديمقراطي أفضل في المكتب السياسي وتعزيز دوره كهيئة عليا تتحمل المسؤولية أمام الحزب والشعب.

وفي ١٣ يناير ١٩٨٦م وضع الرئيس والأمين العام علي ناصر محمد الفتيل ثم أشعله في وقت كان اصطفاف الفريقين قد اتخذ مداً استعدادياً لأية تطورات، فكان استعداد فريق علي عنتر يقوم على قاعدة الضغط، بينما كان استعداد فريق علي ناصر قائماً على أساس الحسم، وتمهيداً لذلك عقد اجتماع للقيادات العسكرية في مقر وزارة الدفاع بعد أن أبلغوا أن هناك احتمالاً لإنزال إسرائيلي على عدن، وتحت ذلك المبرر تم توزيع الأسلحة على الميليشيا وعشرات ومئات العناصر المؤيدة لعلي ناصر بما في ذلك توزيع مدافع آر. بي. جي، وخزنت الأسلحة في مقر مؤسسة الخضار، ومباني المشاريع العسكرية، ومن ذلك المنطلق وضع فريق علي ناصر سيناريو خطته التي بدأها في ١٣ يناير ١٩٨٦م حتى وقت إشعال الفتيل في الساعة العاشرة موعد اجتماع المكتب السياسي، حين حضر في الموعد المحدد علي عنتر، وصالح مصلح، وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي شائع، ويحيى الشامي، وعلي البيض، وسالم صالح، وعلي مثنى، وأحمد السلامي.

ولم يكن يعلم الحاضرون أن انفجاراً مروعاً سيحل بهم وبالبلاد، عندما دخل لتطمين الحاضرين إلى قاعة الاجتماع حارس علي ناصر، حسان، يحمل حقيبة علي ناصر، ودخل الملازم علي محمد من حرس علي ناصر الخاص يحمل ثلاجة الشاهي، ، وفي وقت عاد حسان إلى الخلف، وبدأ يطلق النار على علي عنتر، ولما أطلق عليه صالح مصلح النار باشره الملازم علي محمد بإطلاق النار من رشاشه فأصاب صالح مصلح، وعلي شائع، وعلي أسعد مثنى،

وعلي صالح ناشر، وقتل بعض هؤلاء في الحال، والبعض الآخر مات من جراء النزيف. كان كل شيء قد أعد لطمأنة جانب المعارضة، حتى سيارة علي ناصر كانت في الساحة، حيث اندلع إطلاق النار لتصفية جنود من حراسة أعضاء المكتب السياسي المغتالين، وفي الوقت نفسه أطلق جنود من حراس علي ناصر النار على قاسم الزومحي عضو اللجنة المركزية الذي جرح من جرائها، وتولى جاره محمود عشيش إسعافه. كانت بداية المباغتة الدموية لم تتوقف، فقد اشتعل الانفجار دماراً، رغم إذاعة بيان علي ناصر في الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه والذي تضمن أن محاولة انقلابية قام بها معارضوه وأنه تم إعدام زعماء الانقلاب، علي أحمد ناصر عنتر، وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي البيض، وعلي شائع هادي. لقد اتضحت الخطة التي تم الإعداد لها وتنفيذها بداية تصفية القوى المعارضة في الحزب، والمؤسسات الحكومية والميليشيا، والقوات المسلحة وخاصة العناصر القيادية، من خلال الدعوة إلى اجتماعات حزبية في المرافق تم خلالها اعتقال العناصر المؤيدة للفريق المعارض ومن يفلت منهم يتم اعتقاله في مراكز التفتيش التي أقاموها.. في اليوم الأول امتلأت المعتقلات في شرطة التواهي ومعسكر الصولبان في الشيخ عثمان ومعسكر ٢٠ يونيو في كريتر، وترك المعتقلون الذين اكتظوا بالعشرات في غرف السجون، والتي لم تتسع بعضها لمد الجسد للراحة أو النوم، تركوا دون طعام أو ماء. مات بعضهم عطشاً وجوعاً، وأعدمت العناصر التي تقرر تصفيتها جسدياً مسبقاً، ونجا البعض بأعجوبة أمثال: هيثم قاسم، قائد الدروع الذي تخلص من اجتماع وهمي في وزارة الدفاع وعاد إلى معسكر الدروع، ومن هناك تمكن من تحريك المدرعات. وراشد محمد ثابت الذي نجا من سجن التواهي بعد أن شاهد موت عدد من السجناء.

في الساعة الثالثة والنصف من اليوم نفسه ١٣ يناير أذاع راديو عدن بياناً باسم فريق الانقلاب أعلن فيه إعدام القادة الأربعة، وأن إعدامهم تم بعد محاولة انقلابية أقدموا عليها ضد الرئيس علي ناصر محمد، ولكن محاولتهم باءت بالفشل، ووصفهم باليمين الرجعي، وصححت إذاعة لندن تلك الصفة التي قالت إنها لا تنطبق على عبد الفتاح إسماعيل الشخصية التقدمية. ولقد كان لنجاة عبد الفتاح إسماعيل وعلي سالم البيض وتمكنهما من الاتصال الهاتفي برفاقهما دور محرك إذ لم تقطع الاتصالات الهاتفية لحاجة الطرفين لها، وكذا فعل الآخرون، فأدت الاتصالات دوراً في تحريك فريق المعارضة، كما وأن البيان أوجد رد فعل عسكري، بعكس توقع فريق الانقلاب، والذي اعتقد أن مجرد إذاعة بيان الإعدام سيجعل مؤيديهم أمام الأمر الواقع، وسوف يمهد حماسهم ويضعف موقفهم، في وقت

تكون الكثير من العناصر القيادية قد اعتقلت أو أعدمت كما حدث لقاسم الزومحي الذي قتل بعد أن أصيب برصاص حرس علي ناصر، بعد اقتحام اللجنة المركزية مباشرة، إذ أن منزله يقع قرب منزل علي ناصر، وبادر محمود عشيش بإسعافه برفقة عبده غالب مدير مكتبه وفي ساحة المستشفى قتل محمود عشيش وعبده غالب، وتم إنهاء المسعوف والساعفين من فريق المعارضة خصوم الرئيس علي ناصر محمد.

تلك حادثة كمثل. أما الثانية، وهي اتصال عبدالله علي عليوه نائب وزير الدفاع بالرائد أحمد حسين موسى قائد القوى الجوية في السادسة والنصف من صباح يوم ١٣ يناير، وطلب منـه الحضور إلى منزله، وهناك أبلغه أن هناك محاولة لاغتيال الرئيس علي ناصر محمد، وكلفه بالاجتماع بقيادة القوى الجوية، وفي الاجتماع تم اعتقال الرائدين بكيل هاشم وأحمد شعفل، وتم إعدامهما؛ بل ونكل بالرائد بكيل، كما تم اعتقال بقية العناصر في اليوم الثاني ١٤ يناير، وتوزيع الأسلحة على مناصري علي ناصر، وأمر نائب وزير الدفاع بضرب معسكرات صلاح الدين ومعسكرات الدبابات في بئر أحمد بالطيران ونفذت الأوامر.

تصور الرئيس علي ناصر أنه قد تخلص من أقوى العناصر من القيادة التاريخية المؤثرة، وبإمكانه إدارة النظام كما يهوى من مركز القوي المنتصر إلا أن ذلك التوقع تلاشى أمام الاستنفـار الشعبي والعسكـري، فمن قاعـدة المـدرعات في معسكري الجبلين في عدن الصغـرى تحركت المدرعات باتجاه مبنى اللجنة المركزية في التواهي لإنقاذ من تبقى من القادة، ورغم أن بعضها واجهت مقاومة خلال طريقها إلا أن عدداً منها وصل إلى اللجنة المركزية.

وفوجىء فريق الانقلاب بالطائرات المؤيدة للفريق الآخر تنقض لضرب مطار عدن من قاعدتها في مطار العند. لقد أربكت المقاومة غير المتصورة فريق علي ناصر، الأمر الذي هز معنويات مؤيديه.

لقد بدا الوضع في الأيام الثلاثة الأولى لفريق علي ناصر الذي ترك محافظة عدن مع عدد من أعضاء المكتب السياسي إلى محافظة أبين حيث تم هناك اعتقال العشرات، وظل يدير المعركة في انتظار ضعف المقاومة ليزحف على عدن. . مكللاً بالنصر إلا أن سرعة رد القوى للفريق الآخر لم تتوقف واستمرت مقاومته، فقد ضربت المدرعات الإذاعة المركزية وأسكتتهـا وتـوقفت، ولم تظل سوى الإذاعـات في المناطق، إذاعة عدن، وأبين تذيعان لصالح فريق علي ناصر فريق الانقلاب، وإذاعة لحج لصالح فريق علي أحمد ناصر عنتر- المعارضة - ومن لحج تحرك المئات من العناصر الحزبية ومؤيديهم صوب الشيخ عثمان، كما

وأن الدروع لم تتوقف رغم تدمير أعداد منها بمدافع (الآر. بي. جي)، لقد اشتركت مع فريق الانقلاب عناصر فلسطينية، ومن معسكر اللواء الخامس تحركت فرق الجبهة الوطنية الديمقراطية لصالح فريق المعارضة، وفي الشيخ عثمان، دارت معارك في الشوارع حتى تمت السيطرة عليها خلال ثلاثة أيام من ١٧ ـ ١٩ يناير، ووصلت المدرعات إلى خورمكسر حيث كان الموقع الخطير لفريق علي ناصر على فندق عدن. وفي خورمكسر كانت المعارك ضارية، لأنها المنفذ إلى مدينة عدن باتجاه أبين، وكانت السيطر متبادلة على شوارعها وأحياء منها ثلاث مرات أو أربع مرات يومياً.

وفي كريتر تمت السيطرة لفرق الانقلاب، فقد تمركزت فرق من مؤيدي علي ناصر فوق منطقة باب كريتر، كما تمت السيطرة على المباني العالية في المدينة ومعسكر ٢٠ يونيو.

غير أن الميليشيا وفرقاً من عناصر الجبهة الوطنية الديمقراطية الذين يسكنون المدينة تولت المقاومة رغم الحصار وقطع المياه والكهرباء ـ والتي أخذت قدراتها تتصاعد ـ حين حاول فريق علي ناصر تعزيز موقفهم بهجوم شنوه من ناحية خورمكسر، إلا أن ذلك الهجوم تم صده بعد خسائر فادحة في الأرواح، وفي ١٨ يناير سيطر فريق المعارضة على المدينة.

ولم تكن المعلا والتواهي هادئة؛ إذ شهدت معارك حامية الوطيس، وكان للقوى البحرية دور بارز في قصف منزل عبد الفتاح إسماعيل، والتي بدأت مباشرة بعد اقتحام اللجنة المركزية، كما قصفت مدفعية البحرية منازل علي عنتر، وعلي شائع، وسعيد صالح الواقعة على تبب الجبال المقابلة لها.

وأثناء المعارك حاول فريق علي ناصر استعادة أنفاسه بطلب إيقاف إطلاق النار والحوار، وشكلت لجنة من الطرفين مثّل علي ناصر، محمد عبد الله البطاني وسليمان ناصر، بينما مثّل فريق المعارضة محمد سعيد عبد الله (محسن)، وكانت السفارة السوفييتية مكاناً للحوار. ولم يصل الطرفان إلى نتيجة، فقد كانت المعارك محتدمة بكل الأسلحة بين الفريقين، وخاصة مع انعدام معرفة حقيقة ما يدور، فقد كان العالم مشدوهاً أمام تلك الكارثة التي أودت في البداية بحياة (١٣٦٠) كادراً قيادياً في الحزب والسلطة والمؤسسات العسكرية، واستشرى القتال فاتكاً بحياة العشرات والمئات.. وتعالت نداءات إيقاف القتال، وخاصة من قيادة شمال الوطن اليمني، غير أن أحداً من الطرفين لم يكن يستطيع التحكم بما يدور، الرئيس علي ناصر في أبين وبقية قيادة الطرف الثاني كانت تعمل بشكل انفرادي، والبركان يندلع، وخاصة بعد أن اشتعلت مخازن الوقود واندلاح البترول الخام من مخازن التواهي يتدفق في الشوارع فلا جريح يُسعَف ولا حي مطمئن لحياته، والسفير

السـوفييتي لم يجد بدأً من اللجـوء لنقـل الرعايا السوفييت مع بقية الأجانب إلى اليخت البريطاني الذي قطع رحلته واتجه إلى عدن، وتم نقل السوفييت والأجانب الذين وصلوا إلى شاطىء جيبوتي.

لقد رحل عدد كبير من الأجانب في ظل البركان المندلع، وشهدت أيام ١٩ و٢٠ و٢١ يناير معارك لا تطاق، تم السيطرة على خورمكسر والشيخ عثمان لصالح خصوم علي ناصر، وتمكن اللواء الخامس، وهو لواء أفراده من الجبهة الوطنية من الانتشار في منطقة المعلا وباتجاه التواهي وضرب سيطرته الكاملة. وفي ٢١ و٢٢ عمل على تمشيط المناطق وجمع الأسلحة من الشوارع، والمراكز التي سيطر عليها مؤيدو علي ناصر. وفي ٢٤ يناير عقدت اللجنـة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني دورة استثنائية واتخذت عدداً من الإجراءات لمعـالجة الموقف[٨٧]، وأقرت طرد علي ناصر محمد والعناصر المؤيدة له من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وكل أعضاء الحزب الذين انضموا إليه وتواجدوا في منطقة أبين حيث تم هناك ارتكاب أبشع مجزرة جماعية للمعتقلين، فقد أعدم ٣٠ ضابطاً من أعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية، وتم تصفية كل المعتقلين. وفي ٢٦ يناير ١٩٨٦م ترك علي ناصر محمد ومؤيدوه منطقة أبين إلى شمال الوطن. لقد وجدوا أن المقاومة لم تعد تجدي، ولا ثمة إمكانية في استنفار الجانب القبلي. لقد كان حجم الخسائر فظيعاً جداً. وخاصة حجم الخسائر البشرية التي خلفتها الأحداث، والتي أسفرت عن مقتل ستة عشر ألف من بينهم أكثر من ثلاثة آلاف كادر حزبي مدني وعسكري بين دكتور ومهندس وضابط قيادي. كما خسرت البلاد ما يزيد عن أربعة مليارات دولار حسب تقديرات البنك الدولي؛ أي ما يزيد عن ثمانية أضعاف الموازنة السنوية.

لقد خرج الحزب الاشتراكي اليمني مثقلاً بالجراح من جراء تلك الأحداث المؤسفة، ومع ذلك مضت اللجنة المركزية في تشكيل قيادة جديدة بزعامة علي سالم البيض الذي أصبح الأمين العام، وسالم صالح محمد مساعداً له، وتم تشكيل حكومة جديدة في نهاية يناير برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان، وتولى المهندس حيدر أبو بكر العطاس منصب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

لقد وصل الحزب الاشتراكي اليمني في ١٣ يناير ١٩٨٦م إلى حالة من الانهيار التام، بعـد أن انقسم إلى محاور مصلحية، وقبلية وشللية، بعـد أن اختـل التوازن في صفوفه القيادية. وهو الأساس الذي قام عليه الحزب عشية تأسيسه في أكتوبر ١٩٧٩م. لقد تم دمج الفصائل اليسارية بقناعة من قيادتها وهي القناعة التي تم املاؤها على القواعد، بل

إن صفوفاً واسعةً من قيادات الفصائل التي كانت تعمل في ظل العمل السياسي في شمال الوطن لم تكن تعلم بعملية الدمج، ولأن الدمج قام على أساس القناعة القيادية في ظل الفرض الفكري، واتهام أي عضو يعارض النهج الاشتراكي العلمي ووحدة الفصائل اليسارية باليمينية والتخلف، مما أوجد قناعة المسايرة لدى صفوف واسعة من القواعد الحزبية.

ولكون الثروة في السلطة.. وبما أن السلطة بدأت منذ الاستقلال حين أصبحت الجبهة القومية تنظيماً حاكماً فإن الصراع ظل يحتدم في القيادة التي كانت تشكل على أساس بروز تيارين، يجمع كل منهما رؤية متقاربة الأهداف، إضافة إلى التوازن الذي كان يصعد بعض العناصر إلى القيادة إما بفعل التوازن المناطقي والقبلي، أو العسكري، أو الشهرة النضالية أو الفصائلية، في وقت كان من المعروف أن تلك العناصر لا تعرف من الماركسية أبجديتها.

لقد كان الدمج بين الفصائل الثلاث: الجبهة القومية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، وحزب الطليعة على المنوال نفسه، الذي أصبح من ثوابت تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، بعد انضمام فصائل اليسار في شمال الوطن، وحتى مسألة إطلاق كلمة يسار على الفصائل، كانت من باب التجاوز. فلم تكن ثمة قناعة معرفية بين كثير من أعضاء قيادة تلك الفصائل وقواعدها، ولذلك فقد فرغت الكثير من العناصر القيادية لدراسة الفكر الماركسي بعد أن أصبحت في القيادة، وهي بذلك تكتسب المعرفة النظرية بقدر استيعابها للفكر، وبقدر مداركها التعليمية، وعادة ما يكون استيعاب أنصاف المتعلمين للعلوم الفلسفية قاصراً أو مشوهاً.

وبسبب ذلك نقلت معارفها النظرية إلى القرار السياسي، إما نقلاً ميكانيكياً، أو مماثلاً للتجارب التي اطلعت عليها دون إدراك لخصائص الواقع اليمني.

ولأن السلطة هي قيادة الحزب فقد كان التكالب على القيادة محور الصراع، اتفاقاً واختلافاً، وكان حل الخلافات يتم على أساس من التقاسم في المراكز القيادية والقاعدية، فلكل فصيل عدد محدد، ولأن التصعيد القيادي كان يتم على أساس من قناعة القيادة والتي تتم من وحي الولاء الشخصي فقد شغل المراكز القيادية كثير من العناصر غير الكفوءة والانتهازية.

لقد حبذت طرح هذه اللمحة من العملية التنظيمية التي كانت تتم كي يدرك القارىء الأسباب الحقيقية للصراع الدموي الذي أوقع الحزب الاشتراكي اليمني في مأزق

وصل حد الانهيار.

ومن الأسباب الرئيسة لذلك الصراع هو الازدواجية التي وقع فيها الحزب في سياسته الوطنية بين أن يتشكل على أساس حزب موحد لكل اليمن، إلا أنه مارس سياسة قيادة السلطة في جنوب الوطن على أساس بناء دولة اشتراكية، وتحقيق مجتمع اشتراكي، بينما شكل فرعاً له (حزب الوحدة الشعبية) سار بنهج حركة التحرر، بهدف النضال للسيطرة على السلطة في شمال الوطن، وتحقيق الوحدة على قاعدة الحزب الاشتراكي، وظل الفرع يمارس تلك العملية بشكل ازدواجي، يمارس قرار السلطة في الجنوب، وقرار النهج النضالي في الشمال، وكان القرار يعبر عن سياسة السلطة في الجنوب ليس إلا. ومع ذلك فقد كان الأمر يبدو وكأن نشاط أعضاء قيادة الحزب في شمال الوطن غير ذي فعالية في مجالهم، أو فيما يتعلق بالقرارات الحزبية الحاسمة.

ومن ثم ظل الحزب في كثير من الأحيان يبحث عن (شمّاعة) عند كل منزلق يضع عليها الأخطاء، رغم أن قيادته جماعية، ويتضح مثل هذا الأمر من التعميم الذي أصدرته قيادة الحزب في ٤ فبراير ١٩٨٦م.

لقد نسب التعميم الأخطاء ابتداءً من إبريل ١٩٨٠م إلى علي ناصر بطرحه: «إن علي ناصر استخدم منذ وقت مبكر أسلوب الدس وزرع الشك بين الرفاق في قيادة الحزب حين تمكن من تحقيق ما أراده حيث تمكن من إقصاء عبد الفتاح إسماعيل من الأمانة العامة ورئاسة الدولة وحل محله». والمعروف أن علي ناصر كان واحداً من بين أعضاء المكتب السياسي، الذين رفضوا أن يقدم عبد الفتاح (استقالته) إلى اللجنة المركزية، ويشرح الأسباب، وحين بحثت اللجنة المركزية نبأ استقالته وقف إلى جانبه عدد لا يتجاوز السبعة، دفعوا ثمن موقفهم فيما بعد. أمثال: قماطه، وراشد محمد ثابت، وعائدة علي سعيد، وفضل محسن.

وعموماً، نسب التعميم كل الأخطاء على الصعيد الحزبي والاقتصادي والإيديولوجي وفي المؤسسات العسكرية لعلي ناصر محمد. وقول مثل هذا لا يعني الدفاع عن علي ناصر محمد الذي كان في مقدمة العناصر التي فجرت الموقف وأقدمت على التصفية الجسدية وسببت الكارثة، إن القصد هو أن كل أعضاء القيادة منتصرين أو منهزمين يتحملون مسؤولية تلك الأحداث تاريخياً. وبقراءة تجربة الحزب الاشتراكي اليمني بعد الأحداث من يناير ١٩٨٦م وحتى نوفمبر ١٩٨٩م يوم التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة نجد أن عمق الآثار التي تركتها الأحداث في نفسية الشعب اليمني في عموم ساحة

الـوطن اليمني، وهي مجمل التفاعلات الواعية التي عبرت عنها الرؤية الناقدة كان أبرز مآخذها غياب الحريات والمسلك الاقتصادي وأسلوب مواجهة أية ظواهر خاطئة. ولعب المثقفون الوطنيون دوراً بارزاً من خلال جرأتهم وكتاباتهم في صحيفة (صوت العمال) رغم الحالة القسرية التي واجهها بعض أولئك الكتاب.

لقد وجد الحزب الاشتراكي اليمني نفسه أمام تفاعل يدعو إلى إزالة آثار الكارثة بمعالجة النهج السياسي والاقتصادي والوطني وإحداث إصلاح شامل، ومن خارج الحزب إلى داخله اتسعت تلك القناعات، مما فرض على القيادة الجديدة تبني مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، وساعدها في ذلك الموقف الإيجابي للسلطة في شمال الوطن التي استقبلت علي ناصر محمد ومؤيديه، والآلاف التي نزحت إلى الشمال إما خوفاً من أن تطالهم أية إجراءات انتقامية أو لقناعة تأييدهم لعلي ناصر. ولم يكن أمام سلطة الشمال سوى استقبالهم كمواطنين لهم حق العيش والحياة في وطنهم، ورغم أن السلطة سمحت لجماعة علي ناصر بالنشاط السياسي المعارض تحت اسم (الحزب الاشتراكي اليمني ـ القيادة الشرعية)، وإصدار صحيفة لهم باسم (كفاح الشعب) إلا أنها حرصت على عدم مزاولتهم أي نشاط عسكري، كي لا يصعد ذلك من حدة التوتر بين الشطرين ويقود إلى حرب، حيث لم تكن اليمن تطيق تحمل مآسي جديدة. وفي يونيو ١٩٨٧م عقد الحزب (كنفرنس حزبي عام) واتخذ العديد من الإجراءات لحل أزمته المستفحلة[٨٨] واعتبرت السلطة في شمال الوطن السماح بنشاط سياسي معارض لجنوب الوطن مماثلاً لسماح السلطة في الجنوب لنشاط الجبهة الوطنية الديمقراطية وحزب الوحدة الشعبية ـ فرع الحزب ـ المعارض للسلطة في الشمال مما أوجد توازناً كان الشمال يفتقده في الماضي، وأوجد ورقة ضاغطة على السلطة في الجنوب كي لا تتمادى في اتخاذ إجراءات انتقامية ضد القوى المعارضة، والتي تمثلت هذه المرة بكونها جزءاً من الحزب الاشتراكي اليمني.

وفي خضم عملية الحوار الصريح من أجل الإصلاح الشامل أعدت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني مشروعاً للإصلاح استقت أفكاره المطروحة من داخل الحزب وخارجه لمعالجة الأخطاء والاختلالات السابقة في المجال الاقتصادي، وخاصة في مجال تطوير أشكال الملكية واستهدفت إفساح المجال وتطوير مختلف الأنماط الاقتصادية: العام، والتعاوني، والمختلط، والخاص. وفي مجال تفعيل الحياة السياسية حددت رؤية البرنامج الإصلاحي إشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية بتوسيع قاعدة المشاركة في إدارة الدولة،

وضمان حرية الرأي والتعبير، وإشاعة الرأي والرأي الآخر، وحق الإضراب، وحق القوى والشخصيات الوطنية في إصدار الصحف الخاصة، وضمان استقلالية نشاط المنظمات الجماهيرية.

لقد تناول برنامج الإصلاح كافة مناحي الحياة، على الصعيد الاقتصادي وسلطة الدولة والقانون، وبناء الحزب، والعمل التربوي والثقافي والوحدة اليمنية. ووصفت الصحف العربية والأجنبية تلك المستجدات الإيجابية التي كانت بفعل أحداث ١٣ يناير بأنها (بروسترويكا يمنية) سبقت الاتحاد السوفييتي.

وفي ١٥ فبراير ١٩٩٠م، أقرت اللجنة المركزية مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، وفجأة تحول رافضو التعددية السياسية في الحزب إلى أشد الناس حماساً لها، إلا أن التوقيع على دستور الوحدة في اتفاق عدن التاريخي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، أوجد مستجداً وطنياً أكبر من عملية الإصلاح وهو المضي باليمن نحو تحقيق الوحدة اليمنية، والتي عبر عنها البرنامج من وحي اتفاق عدن، وحدد أسس الوحدة بثلاث منطلقات رئيسة:

١ ـ التمسك بأهداف ومبادىء ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، وجعل وحدتهما إطاراً للوحدة اليمنية.

٢ ـ النأي بقضية الوحدة عن المناورات السياسية.

٣ ـ تجاوز المفاهيم الإلحاقية للوحدة والتأكيد بأن الخيار الديمقراطي الشامل هو السبيل الوحيد لتحققها وضمان بقائها وازدهار الوطن في ظلها والحفاظ على سيادته.

ورغم أن برنامج الإصلاح الشامل شكل برنامجاً جديداً للحزب تجاوز برنامجه الأساسي إلا أن الظروف الذاتية أو الحالة الوطنية التي أوجدها التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة من قبل قيادة الوطن اليمني تجاوزت مشروع الإصلاح على أمل أن يتبلور كمشروع للوطن الواحد، فقد برزت مهام رئيسية أمام القيادات الوطنية والقوى الوطنية وجماهير الشعب اليمني، تمثلت في عملية تحقيق الوحدة اليمنية، التي وجد فيها الجميع مخرجاً وطنياً ابتداءً من السلطة في شطري اليمن، مروراً بمن مستهم المآسي أو الغبن، وكل من تضرر سياسياً؛ أكان تضرره نتيجة لموقفه الخاطىء أو الصائب، وجد الجميع أن الوحدة اليمنية مخرج لتجاوز كل ضرر، واستجابة لكل تضحيات وكفاح الشعب اليمني من أجل تحرره وانعتاقه، وتحقيق وحدة وطنه أرضاً وشعباً.

الفصل السابع

المسار الجاد لتحقيق الوحدة اليمنية

تشطير اليمن خارجي . . وتثبيته محلي

شهدت اليمن في العقد الثاني من القرن العشرين تقسيمها السياسي إلى شطرين، وكانت البداية حين كانت العلاقة بين الإمبراطوريتين التركية والبريطانية في وئام، حينها كانت تركيا تسيطر على مناطق شمال اليمن، في وقت كانت بريطانيا تحتل عدن، ومدت نفوذها إلى تسع من النواحي اليمنية، وربطت حكامها بمعاهدات حماية كان أولها مع السلطان محسن بن فضل عام ١٨٤٠م، والتي عقدت على قاعدة اعتراف سلطان لحج بامتلاك الإنجليز لعدن مقابل راتب قدره (٤٥٠٠) ريال سنوياً، ثم توالت تلك المعاهدات مع النواحي الأخرى حيث عقدت آخر معاهدة مع شريف بيحان (العقاب) في ٢٩ ديسمبر ١٩٠٣م، واقتضت السياسة البريطانية والتركية تحديد نفوذ كل منهما في اليمن. وفي عام ١٩٠٣م شكل الطرفان لجنة مشتركة لتحديد ما أسموه بالحدود الفاصلة بينهما، وتولى المفوضون الأتراك والبريطانيون خلال ثلاث سنوات وضع خط للحدود الدالة على نهاية وبداية نفوذ كل منهما، وفي عام ١٩٠٥م أنهت اللجنة المشتركة عملها بأن اتفقت على تتبع خط مستقيم يبدأ من أكمة (الشوب) متجهاً نحو صحراء الربع الخالي، بانفراج ٤٥ درجة يلتقي في الربع الخالي على الخط الموازي (٢٠) درجة من الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطىء الجنوبي من خليج (عجير) فاصلاً الأراضي الواقعة تحت نفوذ الأتراك من (سنجق نجد) وأرض قطر، وفقاً للمادة الثانية من الاتفاق الذي تم التصديق عليه ومبادلة وثائقه في ٣ يونيو من عام ١٩١٤م.

وهكذا يتضح جلياً أن تقسيم اليمن إلى شطرين لم يكن يمنياً بل كان تقسيماً بفعل إرادة المحتلين للوطن اليمني.

حين انهارت الإمبراطورية التركية عقب حربين طويلتين خاضتهما عام ١٩١١ مع إيطاليا وعام ١٩١٢م مع دول البلقان، ساعد ذلك على تقوية موقف المقاومة الوطنية اليمنية ضد الاحتلال التركي للبلاد. وفي عام (١٩١٠م) وافق الباب العالي ـ على اتفاق (دعان)

الذي ارتضى به الإمام يحيى بن حميد الدين، والذي نص على أن يتولى الإمام الشؤون الدينية تحت إدارة الدولة التركية وأعلن نفسه إماماً، ولقب نفسه بـ (المتوكل على الله).

وجاء اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، لتدخل الإمبراطورية التركية الحرب متحالفة مع الألمان في مواجهة بريطانيا وحلفائها، ولما منيت تركيا بالهزيمة اعترفت باستقلال بلاد العرب وتنازلت عن سيادتها إلى أبنائها، وأدى ذلك الاعتراف الجماعي والتنازل عن السيادة لكل البلدان العربية الواقعة تحت السيطرة التركية إلى الجلاء العسكري التركي عن شمال اليمن عام ١٩١٨م، مما مكن الإمام يحيى من بسط نفوذه على كل المناطق الواقعة تحت سيطرة الأتراك، وأعلن عن قيام نظامه الإمامي تحت التسمية المعروفة (المملكة المتوكلية اليمنية)، وظل جنوب اليمن تحت السيطرة البريطانية.

ولم يتوقف الكفاح الوطني للشعب اليمني فقد تواصل النضال ضد النظامين، حتى توج في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بإسقاط نظام الإمامة في الشمال وإعلان الجمهورية العربية اليمنية، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م رحل آخر جندي بريطاني عن الجنوب تحت ضربات الثوار الذين خاضوا حرب تحرير شعبية دامت أربع سنوات حتى الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، حين أعلنت الجبهة القومية قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

اتسم النضال الوطني المتواصل ضد الإمامة والاستعمار اللذين كرسا وجود نظامين في ساحة الوطن اليمني بالتحرر من قبضتهما على طريق وحدة الوطن، فقد كانت الرؤية الوحدوية مقياس الوطنية لدى التنظيمات والأحزاب السياسية التي نشأت منذ بداية الأربعينات.

ويؤكد هذا الطرح أن التنظيمات الوحدوية؛ أي التي وضعت قضية الوحدة اليمنية في برامجها وجعلت الوحدة هدفاً من أهدافها الأساسية كتب لها الاستمرار والبقاء.. على أرض الوطن، أما التنظيمات الانفصالية فقد انفضت الجماهير عنها وتلاشى تأثيرها. ولذلك كانت الوحدة اليمنية أثناء النضال التحرري قضية أساسية في الصراع بين مجمل التنظيمات والأحزاب.

لقد رفض الوحدة اليمنية عدد قليل من التنظيمات السياسية التي نشأت في جنوب الوطن اليمني، وأبرز تلك التنظيميات: الجمعية العدنية، ورابطة أبناء الجنوب العربي، والحزب الوطني، وحزب الأمة، وحزب الاستقلال، وحزب الشعب السياسي، وحزب الأحرار التقدمي، وغيرها من الأحزاب الهامشية.

أما معظم التنظيمات وأكثرها تأثيراً في مسار النضال الوطني فقد أعلنت إيمانها

بالوحدة اليمنية، وكان اتحاد النقابات العمالية في طليعتها، والجبهة الوطنية المتحدة، والاتحاد اليمني، والتنظيمان القوميان حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، إضافة إلى الاتحاد الشعبي الديمقراطي، وحزب الشعب الاشتراكي، وجبهة التحرير، وتنظيم الضباط الأحرار، والجبهة القومية.

لقد شكل النظامان الاستعماري في جنوب الوطن اليمني، والإمامي في شماله عائقاً دون التحام الشعب اليمني في عموم ساحة الوطن، لذلك كان لابد من الإطاحة بهما، وبانتصار ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، أصبح حلم الوحدة اليمنية قريب المنال.

لقد أصبحت السلطة بيد القوى الوطنية في شمال الوطن وجنوبه، إلَّا أن سلطتين أقيمتا على ساحة الشطرين سببهما الاستعمار والإمامة، اللذين أعاقا ترابط النضال للحركة الوطنية اليمنية. لقد أوكل للتنظيمات السياسية التي نشأت في الجنوب مهام تحرير جنوب اليمن، وتصدرت الأجهزة المصرية التي تواجدت في شمال الوطن لتقديم العون والمساعدة لثورة سبتمبر والإشراف على عملية النضال التحرري في الجنوب، مما جعل تلك التنظيمات أسيرة السياسة المصرية من ناحية، وانفرادها بعملية النضال التحرري ضد الاستعمار مما أوجد الشعور بالاستقلالية. ولعل من العوامل التي أرثت نظامين سياسيين، ما واجهته ثورة ٢٦ سبتمبر من عداء رجعي داخلي ومؤامرات عدوانية مسلحة من قبل الاستعمار البريطاني وعملائه من أرض اليمن نفسها، ومن الأنظمة الملكية المجاورة التي خشيت من امتداد الثورة إلى أراضيها. حقيقة فقد دفع قيام الثورة اليمنية النظام السعودي لمغادرة قناعته الرجعية المتزمتة، وأخذ يحدث تطورات حديثة مجاراة لعوامل التطور التي أحدثتها ثورة اليمن، والتي طوقت بمؤامرات من بلدان الغرب الأمبريالية بقيادة أميركا خوفاً على مصالحهم البترولية في الجزيرة العربية، ومن امتداد النفوذ التقدمي لمصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر إلى الجزيرة العربية، بينما وقفت البلدان العربية التحررية بجانب الثورة اليمنية.

كما وقفت البلدان الاشتراكية موقفاً مؤيداً داعماً للثورة اليمنية وبكل الإمكانات المتاحة.

لقد انعكس ذلك التآمر في إفراغ النظام الوطني من محتواه التقدمي، وساعد في ذلك وجود قوى متخلفة معادية للتطور الثوري شكلت المتكأ الداخلي لأعداء الثورة اليمنية.

وساعد عامل آخر في إذكاء الصراع بين أبناء اليمن؛ إنه حرمان القوى السياسية من مزاولة حقها في تنظيم نفسها علناً، فقد أحال الوضع العدائي ضد الثورة اليمنية من جهة، وضغط القيادة المصرية التي تواجدت في شمال اليمن على تماثل الوضع السياسي في اليمن

كما هو الحال في مصر، فشنت موجة عداء وتحريم للحزبية، وهو ما أحال من استمرار تنظيم الضباط الأحرار كتنظيم للثورة، فتلاشى وترك العمل السياسي للمؤتمرات الشعبية، وهي المؤتمرات التي تحتاج إلى أموال، وكانت القوى المشيخية والتقليدية هي الجهة القادرة على عقد المؤتمرات، كمؤتمر خمر، وعمران، والجند، وسبأ، والطائف، والتي شكلت ساحة عمل سياسي لتلك القوى. ونتيجة لتلك الأوضاع انكفأت التنظيمات السياسية الحزبية في مزاولة نشاطاتها بالأساليب السرية.

إضافة إلى ابتعاد السلطة في شمال الوطن عن الحركة النضالية في جنوب الوطن، وعدم قيامها بالتنسيق أو الاهتمام المباشر، فقد كانت أمور جنوب الوطن تترك إلى وزارة شؤون الوحدة؛ وهي وزارة شكلية لم تتعد مهامها حل المشاكل الفردية لأبناء جنوب اليمن.

وأضافت الخلافات العدائية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، وخاصة بين حزب البعث وحركة القوميين العرب سبباً آخر.

كل تلك العوامل كانت سبب وجود سلطتين في ساحة الوطن اليمني.. في نوفمبر ١٩٦٧. تحقق استقلال الجنوب في ظل ظروف متداخلة وخطيرة ففي ٥ نوفمبر ١٩٦٧م تغيرت السلطة في صنعاء عندما نجح انقلاب كان قد اضطلع حزب البعث العربي الاشتراكي بدور رئيسي فيه مع العناصر السياسية والعسكرية التي كانت مبعدة في القاهرة أثناء آخر حكومة للسلال. وتولى السلطة مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني وعضوية كل من الشيخ محمد علي عثمان والأستاذ أحمد محمد نعمان، وتولى الأستاذ محسن العيني رئاسة مجلس الوزراء. ومع نهاية شهر نوفمبر تصاعد نفوذ الملكيين في بسط نفوذهم على عدد من المناطق القريبة لصنعاء وضربوا طوقاً من الحصار عليه.

وفي عدن مع تقهقر حكام الإمارات وسقوط المناطق بيد الثوار، وفشل مخطط السلطات البريطانية في تفادي انهيار الوضع، بتشكيل حكومة ائتلافية، لعجزها أمام تصاعد النضال الوطني، بحيث أوجد ذلك تنافساً بين الجبهة القومية وجبهة التحرير للسيطرة على منطقة عدن وما حولها، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية بين الجبهتين، أدت إلى خسائر كبيرة وتقهقرت جبهة التحرير وفرَّت مجاميع مع أنصارها إلى شمال الوطن، الأمر الذي جعل الجبهة القومية تنفرد بالسلطة. وفي ٣٠ نوفمبر أعلن عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة قحطان الشعبي الذي شكل حكومة من أعضاء الجبهة القومية برئاسته.

لقد عكس ذلك الوضع نفسه على الوضع السياسي في شمال الوطن، رغم التحالف

الذي فرض نفسه بين حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يؤيد جبهة التحرير والحزب الديمقراطي الثوري المؤيد للجبهة القومية، في مجابهة الحصار الملكي على صنعاء المدعوم من السعودية بالسلاح والمال والعتاد، ومشاركة عشرات من المرتزقة الأجانب، فقد سيطرت قوى الأعداء على المناطق الاستراتيجية حول العاصمة صنعاء، وتمكنوا من قطع الطرقات عنها، وبفضل التحالف الوطني الذي شمل كل الوطنيين وتشكيل المقاومة الشعبية، والتلاحم الكفاحي مع وحدات القوات المسلحة ومئات قليلة من الجيش الشعبي ـ القبائل ـ والروح المعنوية التي رفدت صمود المقاومة الوطنية للحصار باستقلال جنوب الوطن الذي تحول من ساحة معادية تحت حكم الإنجليز إلى ساحة داعمة تحت حكم وطني. شكلت فترة السبعين ملحمة بطولية صنعها التحالف الوطني للقوى السياسية والحزبية والعسكرية، وتكللت باندحار قوى الأعداء، وفك الحصار عن صنعاء، والاستمرار في مطاردة الفلول الملكية وتثبيت سلطة الجمهورية. إلاَّ أن ذلك التحالف سرعان ما تعرض إلى التفكك بسبب الخلافات التي استشرت بعد النصر، وتصاعدت نتيجة لعوامل وتناقضات عديدة سياسية وحزبية وطائفية ومصلحية، ولخوف السلطة من تحول القوى الوطنية الثورية إلى مراكز قوى توجه القرار السياسي. تلك القوى التي رفضت المساومة وصممت على القتال حتى النصر، وتحققت رؤيتها وخرجت رغم التضحيات الجسيمة أكثر قوة وصلابة وتأثيراً، بينما تداعى موقف العناصر الانتهازية التي وجدت أن لا مكان لها إلاَّ بإضعاف مركز القوى الثورية.

لقد احتدمت الخلافات بعد شهر من النصر، وفجرت الخلاف دفعة من الأسلحة التي وصلت إلى ميناء الحديدة في مارس ١٩٦٨م، مما أدى أن ألغت قيادة نوفمبر المقاومة الشعبية وقامت بحملة اعتقالات، وتصاعد الصراع بين السلطة والقوى الثورية، وتداخل الصراع الذي شمل القوات المسلحة، والذي احتدم في أحداث ٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٨م.

لقد أدى الصراع إلى حالة من العنف والمعتقلات، إضافة إلى تشكل جبهة معادية لجنوب الوطن من خلال تشكيل (مجلس الثورة في جنوب اليمن) الذي ضم عبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج، وعناصر من الجيش من كبار الضباط الذين فروا من جنوب الوطن اليمني إلى شماله بعد فشل انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨م. وفتحت معسكرات للتدريب لهذه القوى في شمال الوطن، في وقت كانت القوى المعادية للنظام في جنوب الوطن من الحكام الذين فروا من الثورة إلى السعودية قد فتحت لهم معسكرات وشكلوا (جيش

الإنقاذ) وبدأت بغزو بعض المناطق في الجنوب.

كما وأن القوى التي شملتها إجراءات القسر والتعسف في شمال الوطن وجدت يد الـدعم والعون من النظام في جنوب الوطن، وبذلك بدأ التوتر العسكري الساخن بين نظامي الشطرين.

الوحدة اليمنية من التوتر إلى الحوار

لقد أدت تلك الأوضاع إلى احتدام التوتر بين النظامين في الوطن اليمني، خاصة بعد اتفاق حكومة ٥ نوفمبر مع السعودية على عودة الملكيين، والاعتراف المتبادل في ظل نهج معـادٍ للقـوى الـوطنية الثورية التي واجهت أساليب الاعتقال والمطاردات والتصفية الجسدية. وبعد أن هيمن ممثلو القوى التقليدية على السلطة وشكل مجلس للشورى برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وتم التخلص من الفريق حسن العمري الذي أقصي من كل مناصبه في سبتمبر ١٩٧١م بعد حادثته مع المصور، وتولى القاضي عبد الله الحجري منصبه كعضو في المجلس الجمهوري.

لقد عادت العلاقات مع السعودية وألمانيا الغربية وأميركا، واتجهت القوى الرجعية والغرب صوب إجهاض ثورة ١٤ أكتوبر في جنوب الوطن، بالأساليب نفسها التي حاربت بها ثورة ٢٦ سبتمبر. والجديد أن أرض الشمال فتحت كساحة لذلك التآمر.

وفي بداية أكتوبر ١٩٧٢م حاول الشيخ الملكي علي بن ناجي الغادر الذي كان من أبرز المشائخ الذين رفضوا النظام الجمهوري وقاتلوا من أجل عودة النظام الملكي في شمال الوطن وهو صاحب الزامل المشهور:

حَيْدِ الطِّيالَ اعْلَنْ ونادى لاجْبالَشْ ياليمنْ
مابانِجَمْهِرْ قطْ لو نخلصْ من الدنيا خلاصْ
لو يرجع أمس اليومِ وَلاّ الشمسْ تطلعْ من عدنْ
والأرضِ تشعلْ نارِ وامزانِ السَّما تُهطْل رصاصْ

والشيخ الغـادر لقي مصرعـه دون أن يجمهـر فعلاً عندما حشد جمعاً من المشائخ ومؤيديه واختـرق منـاطق الأطـراف باتجـاه جنوب اليمن (العبر) حيث لقي مصرعه مع

مرافقيه، وهي الحادثة التي فجرت الحرب الأولى بين الشمال والجنوب في ٢/١٠/١٩٧٢م.

ولكن سرعان ما توقفت الحرب لينتقل في الأسبوع الأخير من أكتوبر ممثلو النظامين إلى القاهرة لإدارة الحوار، فقد تشكل وفدان من كبار الشخصيات ترأس جانب نظام شمال الوطن اليمني محسن العيني رئيس الوزراء فيما ترأس جانب الجنوب علي ناصر محمد رئيس الوزراء ووزير الدفاع لمناقشة الأسباب التي أدت إلى الحرب، والاتفاق على إزالة السبب الرئيسي الذي هو التشطير، والنهج السياسي الذي حول نظام شمال الوطن بعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م باتجاه الغرب والتحالف مع القوى التي حاربت الثورة والجمهورية، في وقت كان اتجاه نظام جنوب الوطن اليمني قد حدد سياسته الثورية باتجاه التحالف مع البلدان الاشتراكية، ودعم حركة التحرر، وفتحت عدن كل المجالات أمام جبهة تحرير عُمان والخليج، وبقية حركات التحرير الوطنية بما في ذلك الثورتان الفلسطينية والإريترية.

كانت الحرب بين الشطرين نتيجة المتناقضات بين النظامين، ووجود قوى معادية لثورة ١٤ أكتوبر في شمال اليمن، ونتيجة للرفض القائم من قبل أنظمة شبه الجزيرة العربية للنظام التقدمي في جنوب الوطن، ووجود قوى معارضة للنظام في الشمال في عدن.

وأثناء ذلك تحركت الجامعة العربية لتطويق الحرب ولتسوية الخلاف والتوفيق بين الشمال والجنوب، ولهذا الغرض شكل مجلس جامعة الدول العربية لجنة توفيق من كل من الجزائر وسوريا والكويت وليبيا ومصر، واتخذت تلك اللجنة التدابير التي تهدف إلى إزالة أسباب التوتر، باستمرار إيقاف إطلاق النار، والامتناع عن القيام بتحركات وحشود عسكرية وانسحاب قوات الطرفين إلى ما وراء الأطراف، وإيقاف الحملات الإعلامية. ودعوة الطرفين للاجتماع في القاهرة لتسوية المسائل المعلقة والتي تثير النزاع بين الشطرين والاتفاق على الوحدة اليمنية.

في القاهرة وفي ٢١ أكتوبر ١٩٧٢م قدم كل طرف تصوره لقيام الوحدة، وكانت رؤية ممثلي نظام جنوب الوطن اليمني اعتبار الوحدة قضية مصيرية للشعب اليمني، وأن الوحدة لابد أن تسير في اتجاه دولة عصرية بقوانين متطورة ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وترتبط الوحدة بالعمل على إعادة توحيد أراضي اليمن كلها باستعادة عسير ونجران وجيزان وجزر الطير وحانش الكبرى والصغرى وكوريا موريا.

«ومن أجل تحقيق الوحدة اليمنية لابد من تصفية كل المعوقات أمام الوحدة، التخلف، والقبلية، والطائفية، والتأثير السلبي لبعض القوى المحيطة، وإحداث تقارب

في مختلف المجالات الاقتصادية والتعليمية والتشريعية في إطار برنامج زمني موحد يتولى تنفيذه مجلس يضم رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري في الشمال ومجلس الرئاسة في الجنوب، وتشكيل مجالس يمنية مشتركة لتوحيد مختلف السياسيات الخارجية، والاقتصادية والإعلامية والعسكرية والتشريعية والتعليمية والثقافية والصحية».

وطرح ممثلو شمال الوطن اليمني تصورهم، والذي يرى أن زوال الحكم الإمامي والاستعمار البريطاني من اليمن قد أتاح الظروف المواتية لقيام الوحدة، وأن قيامها عن طريق العودة إلى الشعب ليقرر شكل الوحدة ونمط العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على صعيد الدولة والمجتمع، أي انصهار الشطرين تماماً مع وجود جيش واحد، وسلطات واحدة، وأن يكون نظام الحكم على أساس من الديمقراطية الواسعة، التي تسمح بوجود مختلف الاتجاهات والقوى السياسية وأن يترك أمر التقييم تتولاه الجماهير وحدها. وأن يعهد بمهام التحضير للوحدة على لجان في كل المجالات.

وبعد حوار دام ثمانية أيام؛ وفي ٢٨ أكتوبر وقع الطرفان على اتفاق سمي (اتفاق القاهرة). والذي ينص على أنه في ٢٨ أكتوبر تم الاتفاق على توحيد اليمن في دولة يمنية موحدة يتم فيها تذويب الشخصية الدولية، ويكون لها علم وشعار واحد وعاصمة واحدة ورئاسة واحدة، وتوحيد كل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعلى أن يكون نظام الحكم في الدولة الموحدة نظاماً جمهورياً وطنياً وديمقراطياً. وأكد الاتفاق في المادة الثانية على أن يكون لدولة الوحدة دستور يضمن جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير ولمختلف المؤسسات والتنظيمات الوطنية والمهنية والنقابية.. وضمان كل المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وتم الاتفاق على تشكيل ثمان لجان وحدوية هي:

١ ـ اللجنة الدستورية أوكل إليها وضع مشروع الدستور.

٢ ـ لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل القنصلي.

٣ ـ لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

٤ ـ لجنة الشؤون التشريعية والقضائية.

٥ ـ لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام.

٦ ـ لجنة الشؤون العسكرية.

٧ ـ لجنة الشؤون الصحية.

٨ ـ لجنة للإدارة والمرافق العامة.

على أن تتولى كل لجنة توحيد كل الشؤون التي تخص مجالها، ووضع الأسس التي سيتم اتباعها في ظل الدولة الموحدة.

وتم الاتفاق بعد الانتهاء من وضع مشروع الدستور أن يطرح على المجلسين التشريعيين في الشطرين، ثم تتم عملية الاستفتاء عليه بقرار من رئيسي الشطرين، وفور الاستفتاء يحل المجلسان التشريعيان ثم يتم انتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة، ولمتابعة الاتفاق وأعمال اللجان حدد الاتفاق بأن يختار كل من رئيسي السلطتين ممثلاً شخصياً له يتوليا معاً الإشراف على أعمال اللجان.

لقد مثل اتفاق القاهرة الأسس التي تقوم بموجبها دولة الوحدة، غير أنه لم يحدد الفترة الزمنية لأعمال اللجان.

وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م عقدت أول قمة يمنية على مستوى رئيسي الشطرين القاضي عبد الرحمن الإرياني وسالم ربيع علي للمصادقة على اتفاق القاهرة وتسمية أعضاء اللجان المشتركة، والاتفاق على بعض الأسس والمنطلقات لأعمال اللجان وهي:

- إقامة دولة اليمن الواحدة باسم الجمهورية اليمنية
- وأن تكون صنعاء عاصمة دولة الوحدة.
- وأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.
- وتهدف دولة الوحدة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني وتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال، وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق الكفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.
- الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنمية وتحقيق كفاية الإنتاج، والملكية الخاصة غير المستغلة مصانة ولا تنتزع إلاّ وفقاً للقانون وبتعويض عادل.
- نظام الحكم في الجمهورية وطني ديمقراطي.
- ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة.

وبما أنه يوجد في جنوب الوطن تنظيم الجبهة القومية فقد دفع اتفاق طرابلس القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في شمال الوطن إلى تشكيل تنظيم سياسي رسمي سماه (الاتحاد اليمني) في ٢٦ فبراير ١٩٧٣م، وتشكل مكتبه السياسي من ١١ عضواً برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وتولى عبد الله عبد المجيد الأصنج منصب أمينه العام.

وفي ظل مزاولة لجان الوحدة أعمالها وتوقف إطلاق النار تم العمل على سحب القوات العسكرية إلى مسافة عشرة كيلومترات من الأطراف حسب الاتفاق، إلاّ أن التوتر ظل قائماً، الأمر الذي عجل بلقاء رئيسي الشطرين في الجزائر في ٣ سبتمبر ١٩٧٣م. ولكن بعد تسعة أشهر من ذلك اللقاء أقصي القاضي عبد الرحمن الإرياني عن السلطة بعد أن أجبر على تقديم الاستقالة في ١٣ يونيو ١٩٧٤م، وتولى مجلس قيادة عسكري بدلاً من مجلس الرئاسة مكون من سبعة عقداء برئاسة العقيد إبراهيم الحمدي. وتم تجميد مجلس الشورى وألغي التنظيم السياسي الرسمي (الاتحاد اليمني)، وحلت حكومة القاضي عبد الله الحجري التي تشكلت في يناير من عام ١٩٧٣م، بعد أن جدد على اتفاق الحدود مع السعودية، الأمر الذي أوجد رد فعل في القوات المسلحة مكّنها في الأخير من استلام السلطة في ١٣ يونيو ١٩٧٤م.

لقد دشنت ١٣ يونيو ١٩٧٤م مرحلة ثالثة جديدة بعد مرحلة السبتمبريين حتى نوفمبر ١٩٦٧م، ثم مرحلة حركة ٥ نوفمبر التي استمرت قرابة ٦ سنوات وسبعة أشهر تشكلت خلالها إحدى عشرة وزارة، وكانت مرحلة مضطربة ومعادية للقوى الثورية وأحزابها، وفتحت البلاد للقوى المعادية لثورة ١٤ أكتوبر ونظام جنوب اليمن، وفي ١٣ يونيو ١٩٧٤م قدم القاضي الإرياني رئيس المجلس الجمهوري استقالته إلى مجلس الشورى وأحال رئيس المجلس الشيخ عبد الله بن الأحمر الاستقالة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة التي أصدرت بياناً وصفت فيه الجو السياسي بالجو الملبد بالغيوم الكثيفة، وظهور نوع من التباين في وجهات النظر للقيادة السياسية نتج عنه:

- انهيار الأوضاع.
- فساد إداري ومالي.
- انفلات في الأجهزة والمؤسسات.

ولإنقاذ الوضع تولت القيادة العامة للقوات المسلحة السلطة، فشكلت مجلس قيادة برئاسة المقدم إبراهيم الحمدي.

ورغم تغيير السلطة إلاّ أن الحوار الوحدوي استمر فقد تم لقاء بين رئيسي الشطرين، المقدم إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي في منطقة قعطبة في ١٤ فبراير ١٩٧٧م، تناول القضايا الاقتصادية، والتنسيق بين الشطرين في مجال التجارة، والتنمية والصناعة والزراعة. واتفق الرئيسان على تشكيل مجلس مشترك يتكون من الرئيسين ومسؤولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية من الشطرين، على أن يجتمع كل ستة أشهر مرة

بالتناوب في صنعاء وعدن. كما اتفق الرئيسان على إيقاف حوار الصدامات المسلحة التي تحتدم بين آونة وأخرى، وكان من نتائج ذلك اللقاء عقد مؤتمر القمة في مارس في مدينة تعز من اليمن بشطريه، والسودان والصومال. وهو أول عمل مشترك يقوم به شطرا الوطن اليمني.

إلّا أن اللقاء الثاني بين رئيسي الشطرين لم يتم، فقد اغتيل المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في صنعاء في ليلة استعداده للسفر إلى عدن في ١١ أكتوبر ١٩٧٧م، لعقد اللقاء الثاني للمشاورات الوحدوية، من ناحية ولحضور احتفالات الذكرى الرابعة عشرة لثورة ١٤ أكتوبر. وخلفه المقدم أحمد الغشمي الذي شكّل مجلس قيادة مكون من المقدم عبد الله عبد العالم قائد قوات المظلات، والأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء. لقد أحدث اغتيال المقدم الحمدي استياءً واسعاً، واعتبر الرئيس سالم ربيع علي أن اغتياله أثناء تهيئه للسفر إلى عدن، إنما يعبر عن مهانة، وحضر الرئيس سالمين تشييع جنازة الرئيس المقدم إبراهيم الحمدي رغم المخاطر لانفلات الوضع السياسي في شمال الوطن وفاءً، ورداً على قاتليه، بعد أن كانت قيادة ١٣ يونيو أكثر تفهماً حين حجمت مراكز القوى القبلية، وبعد أن أتت بحركة تصحيحية للأوضاع المالية والإدارية، وتغاضت عن نشاط التنظيمات السياسية، وأتاحت للناصريين ممارسة النشاط الواسع شبه العلني، وأبدت الاستعداد للحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وكانت على طريق الإعداد لمؤتمر شعبي عام لملء الفراغ السياسي التنظيمي، وتشكيل تنظيم سياسي يمتلك برنامجاً، كاستجابة للمادة التاسعة من اتفاق طرابلس بين الشطرين الذي يقضي بإيجاد تنظيم سياسي موحد.

لقد أشارت أصابع الاتهام إلى المقدم أحمد الغشمي أنه وراء اغتيال إبراهيم الحمدي وأخيه المقدم عبد الله الحمدي، كما وأن المعطيات أوضحت أيضاً أن لعبد الله الأصنج يداً في عملية الاغتيال التي تمت بطريقة بشعة.

انفرد الغشمي بالسلطة فأصبح رئيساً للجمهورية بعد أن شكّل مجلساً للشعب في فبراير ١٩٧٨م برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، وفي ٢٣ إبريل من العام نفسه اختاره مجلس الشورى رئيساً للجمهورية. وخلال الشهرين وهي مدة حكم المقدم أحمد الغشمي، واجه تمرد المقدم عبد الله عبد العالم قائد المظلات، الذي قاد فصائل من قواته إلى منطقة التربة، وبعد مقاومة استمرت أياماً نزح إلى عدن. كما وأن نهج المقدم الغشمي السياسي أبعد عملية الوحدة اليمنية، وشهدت الساحة اليمنية توتراً شديداً، فقد كانت سياسته عنيفة تجاه قوى الحركة الوطنية، وشهد الشهران حملات تصفية في القوات المسلحة

واعتقالات ومطاردات لأبرز عناصر الحركة الوطنية التي كانت تهم بقيام انقلاب عسكري، إلَّا أن تهيبها فوَّت فرصة كانت سانحة، فاستعاض عنها الرئيس سالم ربيع علي باتخاذ عملية انتقامية أدت إلى مقتل المقدم الرئيس أحمد الغشمي بواسطة أحد الفدائيين الحاج (تفاريش) الذي قابله في مكتبه حاملاً حقيبة (سمسونيت)، موفداً من جنوب الوطن وحاملاً رسالة له. ولدى فتحه للحقيبة تفجرت لتضع نهاية للاثنين معاً.

وخلف الرئيس أحمد الغشمي مجلس رئاسة تشكل برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، وعضوية المقدم علي الشيبه القائد العام للقوات المسلحة والأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء، والمقدم علي عبد الله صالح قائد لواء المجد القائد العسكري لمحافظة تعز.

لقد أدى مقتل المقدم أحمد الغشمي إلى استعار التوتر والعنف بين الشطرين، كما تسبب الحادث في تفاقم الصراع في قيادة الجبهة القومية، والذي حمل تراكمات لإجراءات وتصرفات خرجت عن القرارات التي تم إقرارها في مجال التأميمات، والإصلاح الزراعي. وكان سالمين يؤمن مع مؤيديه بتثوير الجماهير الكادحة، قد قاد حملة شعبية اقتضت أن يستولي الفلاحون الفقراء والمعدمون على الأرض، والصيادون على أدوات الإنتاج وتشكيل لتعاونيات، وأدى التأميم الشامل إلى تأميم المنازل الصغيرة والعشش والأكشاك. في الأيام لسبع المجيدة في أغسطس في عام ١٩٧٢م استنهض ذلك التيار الجماهير لتخرج بمظاهرات تؤيد الإجراءات، وتطالب بتخفيض الرواتب وتحرير المرأة، وتهيئة المجال للعمال والفلاحين الفقراء والمعلمين لتعزيز سلطتهم، كما غطت ـ خلال تلك الأيام ـ الجدران البارزة في الشوارع العامة الشعارات وأقوال سالمين. وتعرض العشرات والمئات من الناس للاختطاف والاعتقال والمطاردة تحت مبرر كونهم عناصر برجوازية متضررة من الإجراءات الثورية.

لقد جاءت حادثة مقتل المقدم أحمد حسين الغشمي لتحدث انقساماً في قيادة الجبهة القومية التي وقفت أمامه، وخرجت بقرار إقصاء الرئيس سالم ربيع علي وإبعاده إلى إثيوبيا، ولكن بعد القرار دفعت جماعة سالمين، والتي سميت بالتيار المتطرف الصراع إلى صراع مسلح. حين تعرض مبنى اللجنة المركزية إلى الضرب المدفعي. وتطورت المعارك إلى ضرب القصر الجمهوري بالطيران، وسرعان ما انتهى القتال بإلقاء القبض على سالمين، وبعض العناصر القيادية، وتمت محاكمته أمام محكمة حزبية حكمت بإعدامه في ٢٦ يونيو ١٩٧٧م.

وفي منتصف عام ١٩٧٧م تولى رئاسة مجلس الرئاسة خلفاً له عبد الفتاح إسماعيل، أمين عام اللجنة المركزية، في وقت كان المقدم علي عبد الله صالح قد انتخب من قبل مجلس الشعب رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

لقد ورث الرئيس عبد الفتاح إسماعيل انقساماً جديداً في التنظيم السياسي الجبهة القومية، بقيادة جماعة أطلق عليها اليسار المتطرف، كما واجه الرئيس علي عبد الله صالح وضعاً متأزماً وقوى سياسية معارضة، جزء منها يخوض صراعاً مسلحاً ضد السلطة، وأخرى حاولت الإطاحة به، ففي بداية أكتوبر قام الناصريون بمحاولة انقلاب بقيادة المقدم محسن فلاح قائد الشرطة العسكرية، ولكن تلك المحاولة فشلت وتعرض القائمون بالانقلاب للمحاكمات تم على أثرها إعدام (٢١) شخصاً.

ورغم مرور ٩ أشهر على حادثة مقتل المقدم الغشمي و٨ أشهر على إعدام الرئيس سالمين، إلَّا أن حرباً ثالثة اندلعت بين الشطرين في الرابع والعشرين من فبراير ١٩٧٩م.

ورغم تقدم قوات الجنوب إلَّا أن الرئيس عبد الفتاح إسماعيل وافق على إيقاف الحرب على مسؤوليته، في وقت طلب شمال الوطن تدخل الجامعة العربية، التي شكلت لجنة وساطة، توصلت إلى اتفاق يقضي بانسحاب القوات المسلحة للطرفين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشطرين ووقف الحملات الإعلامية، وفتح الحدود وإعادة العلاقات الطبيعية بما في ذلك العلاقات التجارية وتنقل الأفراد.

واتجه اليمنيون هذه المرة لتكون الكويت مكاناً لحوارهم حيث عقد مؤتمر القمة ما بين ٢٨ و٣٠ مارس. ترأس الرئيس عبد الفتاح إسماعيل فريق جنوب الوطن اليمني والرئيس علي عبد الله صالح فريق الشمال.

لم يتدارس ذلك اللقاء القضايا المستجدة فحسب، فقد كان جوهر الحوار هو استعادة الوحدة اليمنية، واتفقا على الأسس التنفيذية لتحقيق الوحدة وهي:

أن تنهي اللجنة الدستورية مشروع دستور دولة الوحدة خلال أربعة أشهر، يتم بعد ذلك لقاء الرئيسين لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستورد ودعوة مجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية للدستور للموافقة عليه، ويتولى بعد ذلك الرئيسان تشكيل لجنة وزارية للإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة. على أن يتم ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

لقد كان انتقال اليمنيين من حالة حرب حقيقية إلى حالة حوار من أجل الوحدة يثير

استغراب الرأي العام الدولي، ومع كل توتر في اليمن كان الحديث عن الوحدة اليمنية همَّ الإعلام في الشطرين، إذ أن الحالة الشطرية كانت مصدر التوتر باستمرار. ومن هذا المنحى كان خطاب الرئيس عبد الفتاح إسماعيل الموجه إلى أخيه الرئيس علي عبد الله صالح بعبارته الصريحة بقوله: «لنتوحد، السلطة ليست مشكلة، ليكن الوزراء في صنعاء وزراء، والوزراء في عدن نواباً، وصنعاء العاصمة وأنت الرئيس».

وإضافة إلى الاتفاق الوحدوي اتفق الرئيسان على إيقاف إذاعة الجبهة الوطنية لأنها أحد مصادر التوتر، والاستعاضة عنها بإصدار صحيفة في صنعاء توجهها الجبهة كإجراء، وتمهيداً للحوار.

لقد أثار حديث عبد الفتاح إسماعيل حول الوحدة حفيظة بعض زملائه في قيادة تنظيم الجبهة القومية والسلطة في جنوب اليمن، واعتبر البعض أن ذلك يعني تسليم الجنوب للسلطة في الشمال، وتعرض للنقد لإيقافه للقتال في وقت كان الجنوب في حالة من القدرة علي اجتياح الشمال، مما جعله يجابه حالة من عدم التعاون في المكتب السياسي. وفي الوقت الذي كان ينوي اللقاء بالرئيس علي بعد الله صالح في منطقة (الشريجة) الواقعة على الأطراف أحيط بتصرفات أعاقت عقد ذلك اللقاء وإحباطه تحت مبرر أنه سيتعرض للاغتيال وفقاً للمصادر الأمنية، ولكي يتم إقصاء عبد الفتاح إسماعيل فقد أحيط بتكتل يعارض استمراره.

يتضح مع بداية الأسبوع الثاني من إبريل ١٩٨٠م حين كان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي قد أقر سفر الأمين العام ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى عبد الفتاح إسماعيل على رأس وفد لحضور اجتماع جبهة الصمود والتصدي الذي عقد في طرابلس في ليبيا، وكان ضمن الوفد سالم صالح محمد وزير الخارجية حينذاك، وقد وصل طرابلس لحضور الاجتماعات التمهيدية، وكان محمد صالح مطيع سكرتير العلاقات الخارجية بسكرتارية اللجنة المركزية للحزب، والذي كان من المفروض سفره مع الرئيس عبد الفتاح باعتباره عضواً في الوفد إلا أنه أشعر عبد الفتاح ليلة السفر أنه لن يستطيع السفر لظروف خاصة. غير أن عبد الفتاح رفض اعتذاره، مما جعل علي ناصر محمد رئيس الوزراء يطمئن عبد الفتاح بأنه سيقنع (مطيع) بالسفر. وفي الليلة نفسها اتصل علي ناصر بعبد الفتاح وأشعره أن مطيع اقتنع بالسفر، وفي صباح ١٣ إبريل ١٩٨٠م، وجد الرئيس عبد الفتاح مطيع عند باب الطائرة لابساً ملبسه المحلي (فوطة) بصفة مودع، ولما سأله عبد الفتاح عن سبب تراجعه عن السفر أجابه: أنا تعبان وكفاية الأخ وزير الخارجية.

يومهـا غادر عبد الفتاح إسماعيل عدن على طائرة خاصة نوع بوينغ يقودها الطيار غفوري، وعلى متنها (٦٠) من أعضاء الوفد والمرافقين بها في ذلك صحفيون. وكان خط الطائرة دمشق - طرابلس، وحين وصلت الطائرة أجواء سوريا علم عبد الفتاح أن الرئيس الأسد قد غادر دمشق، وبعد أن أكد الطيار أن البنزين في الطائرة يكفي لوصول الطائرة إلى طرابلس، أمر عبد الفتاح بمواصلة الرحلة. وقبل هبوطه في مطار طرابلس وجد أن خللاً قد أصاب عجل الطائرة حينها أعلنت حالة الطوارىء في مطار طرابلس، ولم يكن أمام طاقم الطائرة إلا أن يهبط بعد طيران تحليقي لاستهلاك البنزين، كان عبد الفتاح متماسكاً، شد من أزر مرافقيه، ثم هبطت الطائرة بعد أن استكمل العاملون في المطار استعداداتهم الإسعافية، وفرش المطار (بالرغوة). وحين ارتطمت مقدمة الطائرة بأرض المطار انفجرت عجلات الطائرة، ونجا عبد الفتاح ومرافقوه من كارثة. وما أن توقفت الطائرة حتى صعد إليها العقيد القذافي، وعلم عبد الفتاح منه أنه كان بصدد أن يبعث له طائرة خاصة كما وعده إلا أن رداً جاء من عدن ينبئه بأن لا داعي لذلك..

إن هذه الحادثة تنبىء أن الأمر ما كان إلا مدبراً. بعد أن عرف عبد الفتاح أنه لم يشعر بعرض العقيد القذافي مما جعله يقدم استقالته، وتحت مبرر أن حياته معرضة للخطر في حالة بقائه في عدن، غادرها ليعيش في منفاه في موسكو. وخلفه علي ناصر محمد، الذي واصل اللقاء بالرئيس علي عبد الله صالح في أكتوبر ١٩٧٩م في صنعاء.

لقد بدأت مرحلة جديدة في مسار الوحدة اليمنية بعد أن أقصي الرئيس عبد الفتاح إسماعيل عن السلطة، إنها مرحلة للتنسيق، وقيام مشاريع اقتصادية مشتركة، أما بالنسبة لتنقل المواطنين فقد ظل بتصريح أمني في وقت يقضي دستورا الشطرين أن الجنسية اليمنية واحدة. لقد كان التنقل بين شطري اليمن في ظل النظامين الإمامي والبريطاني يتم بشكل عادي، دون مساءلة المواطن عن بطاقته أو حتى اسمه، وأي طريق وجهته. وكان توقف السيارات لا يتم إلا حيث النقاط الجمركية، وأبرزها جمرك لحج وجمرك الراهدة، وفي ظل السلطتين الوطنيتين، أي بعد سقوط النظام الإمامي وجلاء الاستعمار البريطاني، ومنذ بداية التوتر الساخن عام ١٩٧٢م اتخذت إجراءات تحريضية على السلامة الأمنية لكل من النظامين، فأصبح المواطن لا يستطيع التنقل من شطر إلى آخر إلا بصعوبة، وبتصريح أمني خاص، وتحت المساءلة، ويقف أمام العديد من الحواجزللتفتيش والتحقيق، فقد بلغت بين عدن وصنعاء (١٩) حاجزاً أمنياً (خشبة).

تحاشت السلطتان استعمال الجوازات للتنقل بين الشطرين على أساس عدم

الاعتراف بكيانين ولكن التصريح كان يؤدي صلاحية الجواز، ولكنه يستعمل لمرة واحدة. ومع ذلك يخضع المواطن المتنقل بواسطة التصريح إلى المساءلة من قبل أجهزة الأمن. وإخراج المواطن للتصريح يحتاج إلى ضمين أو معرف، ورسالة من (مرفقه) أو (عاقل) الحارة. وعليه أن يمر من طريق بري واحد هي طريق الشريجة ـ الراهدة، أو عن طريق المطار، ويصل بعض المتنقلين أو المسافرين إلى عدن إلى غرف التحقيق لمجرد أن واحداً من رجال الأمن شك في واحد منهم، أما من يصل بجواز سفر من الخارج ويكون من الشطر الآخر، فإن الجواز يحتجز ولا يسلم له إلا عند السفر إذا لم يكلفه ذلك استجواباً أو اعتقالاً.
لقد عكس التوتر بين الشطرين حالة من الحياة المتأزمة لدى المواطنين وصل عند بعض الموظفين في جنوب الوطن بأن يرهن حقوقه أو ضمانه الاجتماعي كضمان لعودته، أو يقدم ضمانة تجارية في وضع ليس للتجار مكانة لدى التوجه الإيديولوجي، وفي شمال الوطن عليه أن يمر عن طريق تعريف (عاقل) الحارة، ويقدم ضماناً، لقد كان استخراج ترخيص السفر يحتاج إلى أسابيع من المتابعة والمراجعة والفحص الذي تقوم بها عادة الجهات الاستخبارية للتأكد من الشخص.

وكان المواطن المسافر بعد أن يستخرج الترخيص يتعرض للتفتيش الدقيق في كلا الشطرين، أكان مسافراً عن طريق البر أو الجو. وكذا كانت المسافة التي تقطعها الطائرة من عدن إلى صنعاء (٤٥) دقيقة ليصل المواطن من مطار إلى مطار في وطنه، فإن تلك الدقائق تكون قد كلفته أياماً لاستخراج الترخيص وساعات من مطار المغادرة منتظراً لدوره في التفتيش، وتسجيل الرخصة، وساعات في مطار الوصول حتى يتم تفتيشه، لقد كان ينظر للقادم من صنعاء إلى عدن وكأنه مهرب، وينظر إلى القادم من عدن إلى صنعاء كأنه مخرب.

إن تلك الوضعية أوجدت مآسي وعذاباً لأولئك الذين يضطرون للتنقل من شطر إلى آخر لقضاء غرض ما. لقد أوجدت تلك الوضعية حالة من القطيعة الكاملة بين الأسر بسبب الخوف، فظل الكثير لا يزورون أهلهم عدة سنوات. وخلال فترة منع السفر والتي استغرقت زهاء ١٨ عاماً كانت أثناءها أجهزة الأمن في شطري الوطن اليمني تتطور وتتسع مهامها، وصرفياتها السرية. إنها القوى الساهرة للبحث عن المعلومات وعن خطط بعضهم أو التحقيق مع المشكوك فيه ومطاردة وإلقاء القبض والسجن والتحقيق مع العناصر التي سولت لها نفسها التسلل عبر الأطراف (الحدود) الممتدة عبر خطوط تفصل شطري اليمن من البحر الأحمر وحتى المهرة في البحر العربي، ومن عدن حتى الربع الخالي، تلك الأطراف الشاسعة التي رسمها البريطانيون والأتراك.

كانت المعارك غير المعلنة تدور بين أجهزة الأمن في الشطرين، فقد تم ابتداع مكتب محاربة (الشيوعية) في الأمن الوطني في صنعاء، ومكتب الشماليين في أمن الدولة في عدن. ومع ذلك كانت الاستخبارات الأمريكية تدرب المرتزقة في السعودية وتمر بهم عبر الشمال حتى يصلوا إلى جنوب الوطن لتنفيذ ما يوكل إليهم للتخريب، ودرب أمن الدولة في عدن مجاميع درسوا في الخارج وعادوا إلى صنعاء للعمل في مراكز هامة في مؤسسات الحكومة. وعن مثل تلك الأحداث أورد هنا فقرة وردت في صفحة (٣١٥) في كتاب الكاتب الأميركي بوب وود وارد (الحرب السرية للسي. آي. إيه) في فصل عن شبكة تخريب أرسلت إلى جنوب الوطن اليمني. يقول الكاتب: «إن جناح العملية قد أصيب بالصدأ فقد تبين لكيسي بجلاء في أواخر مارس ١٩٨٢م أن فريقاً من (١٣) رجلاً يمنياً تحت رعاية السي. آي. إيه[٨٩]، قد أرسلوا إلى داخل دولة اليمن الجنوبية في شبه الجزيرة العربية، الخاضعة للهيمنة السوفييتية للقيام بأعمال التخريب، وألقي القبض عليها، كانت العملية المنفذة بالاشتراك مع الاستخبارات السعودية، واحدة من عمليات المساندة العسكرية التي صادقت عليها إدارة الرئيس كارتر». لقد كان مرور تلك الشبكة عن طريق شمال اليمن بكل أجهزتها بما في ذلك متفجرات، والتي كانت تهدف إلى نسف المنشآت البترولية، أي إحراق عدن، ولكن يقظة المواطنين وأمن الدولة أوقع تلك المجموعة في قبضة الأمن وقدموا للمحاكمة بعد اعترافاتهم. ويضيف الكاتب الأميركي: «إن فريقاً ثانياً من اليمنيين كانوا قد دخلوا إلى اليمن الجنوبية فتوجب سحبهم».

لقد كان تنقل المواطنين بين الشطرين يجد صعوبات لا حصر لها تمخضت عن مآس وآلام وحكايات، وكان التنقل المتصل بالتوتر والتآمر يصل إلى كلا الشطرين بكل السبل التي لا تتيح اكتشافه، فقد كانت منطقة العبر منطقة تهريب صفقات للأسلحة تصل بشكل ترانزيت عن طريق ميناء عدن. كان العذاب للمواطن الذي يسلك الطريق الشرعية، حيث الطوابير لساعات وأحياناً ليوم كامل في منطقة كرش والشريجة، ومطاري عدن وصنعاء، ولم يحقق اتفاق وزيري الداخلية للشطرين العقيد علي شائع هادي والمقدم محمد خميس اللذين التقيا لأول مرة في ١٩ نوفمبر ١٩٧٩م في صنعاء أي شيء، لقد نص الاتفاق على تسهيل انتقال المواطنين بين الشطرين ولكن ضمن ضوابط تحددها الجهات المعنية، ومنع تعكير علاقات الأخوة والتفاهم بين الشطرين والعوامل التي تسبب في الإخلال وعدم استقرار الأمن.. والقصد هنا (أعمال العنف المتبادلة) والتسليم المتبادل للمجرمين الجنائيين.

سياسة الخطوة خطوة بعد تصفية الخلافات

لقد ظلت الاتفاقات التي تعقد مثار تهدئة لحوادث مسموعة تطرأ بين الشطرين، وفق سياسة تحقيق الوحدة خطوة خطوة السائدة لكسب الوقت أمام الاعتقاد في تهيئة ظروف مناسبة للشطرين.

فبعد تولي علي ناصر محمد السلطات الثلاث، أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، ورئيس مجلس الرئاسة، ورئيس الوزراء امتلك السلطة الكاملة، وكان يحتاج إلى فترة من الهدوء لترتيب أوضاع السلطة، خاصة بعد أن نجح في إبعاد عبد الفتاح إسماعيل، أقوى شخصية قيادية تحظى بالحب والاحترام والتأييد المحلي والعالمي، وكان بحاجة إلى تقليم أظافر ذلك التأييد وتحويله بشتى السبل والأساليب، الأمر الذي يحتاج إلى وقت ليطوع الوضع كما يريد، وفي الوقت نفسه فإن الرئيس علي عبد الله صالح الشخصية الوحيدة التي وصلت إلى أعلى منصب في قيادة الشمال من موقع قيادي ثانوي غير سياسي، كان بحاجة إلى وقت يمكنه من التمرس السياسي، وكان لابد له من التصدي للمعارضة المسلحة التي تقـودها الجبهة الوطنية، وترتيب الأوضاع الداخلية مستفيداً من مرحلة ١٣ يونيو، دون تحسس رغم المحاولة الانقلابية للتنظيم الناصري الذي كان يعتبر المقدم إبراهيم الحمدي أحد أبرز قادته، وبعد اغتياله حول التنظيم الناصري اسمه إلى (جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية الثورية). فقد أعاد الرئيس علي عبد الله صالح تشكيل اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري، وهـو الأسلوب الذي تبناه الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي، كما وأنه انكب لإيجاد تماسك وطني، فشكل في مايو ١٩٨٠م لجنة للحوار الوطني مشكلة من (٥٠) شخصية[٩٠] ممثلة لكل القوى السياسية الحزبية والمستقلة بما في ذلك تيار الإسلام السياسي (الإخـوان المسلمـون)، وعضـوان من قيادة الجبهـة الـوطنية الديمقراطية، وممثلون عن البعث، والعناصر اليسارية.

وخلال النصف الأخير من عام ١٩٨٠م توالت الاجتماعات الوحدوية، فتم الاتفاق على التنسيق في المجال الإعلامي، والنقل البحري والبري، وفي مجال الموارد الطبيعية، إذ تم الاتفاق على أن يبدأ المسح في مناطق الأطراف ابتداء من إبريل ١٩٨٥م.

وفي أكتـوبر ١٩٨٠م أجريت الانتخابات العامة في شمال اليمن، فقد تم تشكيل مجلس الشعب التأسيسي[٩١] الذي تكون من (١٥٩) عضواً، وفيما بعد تم انتخاب ٧٠٪

من أعضائه وعين ٣٠٪ بقرار تعيين لرفد المجلس بالعناصر السياسية والفنية وذوي التجربة، كما وأنه تم الإعداد للمؤتمر الشعبي العام ليشكل حاوية لكل القوى السياسية في الساحة، ولما كانت الساحة وقتها مقتصرة على التيار الديني السياسي، وخاصة الإخوان المسلمين الذين شكلوا قوى لمجابهة الخطر الشيوعي، والتجنيد لمحاربتهم، وعملوا في إطار الأمن الوطني ليتنسى لهم الانتقام من العناصر الحزبية التقدمية، لم يكن أمام الرئيس علي عبد الله صالح إلا أن يشكل المؤتمر الشعبي لملء الفراغ السياسي من ناحية، واحتواء القوى السياسية والتحكم بتوجيه نشاطها من ناحية أخرى، بما يخدم الاستقرار وتهيئة أجواء الحوار. لقد استهدف ذلك العمل السياسي تثبيت السلطة السياسية في الشمال، وتعزيز الجبهة الداخلية.

مهدت تلك الأوضاع للقاء الرئيسين في تعز في ديسمبر من عام ١٩٨١م، الذي مثل تحولاً جديداً في مسار العمل الوحدوي، فقد تم في ذلك اللقاء تطوير التعاون والتنسيق على صعيد القيادة، بتشكيل مجلس يمني من الرئيسين يمارسان من خلاله متابعة تنفيذ اتفاقيات الوحدة بين الشطرين والإشراف على لجان الوحدة، والمصادقة على ما تم الاتفاق عليه، وإصدار التوجيهات لصياغة المشاريع الجديدة. وحدد ذلك الاتفاق نظم الأجهزة الحكومية التابعة للمجلس واختصاصها. فشكل سكرتارية من ثمانية أشخاص، ولجنة وزارية مشكلة من رئيسي الوزراء ووزيري الخارجية والداخلية، والتنمية والتخطيط والتربية والتعليم، ورئيسي الأركان العامة للقوات المسلحة للشطرين. وتحدد اجتماع اللجنة الوزارية كل ثلاثة أشهر مرة، بينما تحدد اجتماع المجلس اليمني كل ستة أشهر مرة.

ولتصفية الأجواء أقدم الرئيس علي عبد الله صالح على فتح الحوار بصفة شخصية مع العناصر الأساسية في قيادة الجبهة الوطنية في يناير ١٩٨٠م، وخرجت تلك اللقاءات باتفاق مبدئي حول أهم القضايا الأساسية، كإيقاف العنف، وإطلاق سراح المعتقلين. ولم يكن القصد بالمعتقلين الذين هم في سجون السلطة في الشمال، فقد كانت الجبهة الوطنية تتصرف وكأنها سلطة لديها أعداد من العناصر التي ألقت القبض عليها وأودعتهم سجن المنصورة في عدن. وشمل الاتفاق التأكيد على العفو العام، ووقف الحملات العسكرية إلى آخره من القضايا التي وردت في بيان الجبهة الذي سبق أن أشرنا إليه وسمته اتفاق (٣١ يناير ١٩٨٠م) وأعلنته من جانب واحد، فيما اعتبر الرئيس علي عبد الله صالح أن ذلك الاتفاق تم في نطاق الالتزام دون التوقيع عليه أو الإعلان عنه، وانقطع ذلك الحوار.

إلا أن النتيجة الملموسة التي نفذت هي إصدار صحيفة (الأمل) التي تولى رئاسة

تحريرهـا سعيد أحمـد الجنـاحي، وصـدرت في صنعاء ابتداء من ١٧ سبتمبر ١٩٨٠م، وبمـوجب الاتفاق على صدورها أوقفت (إذاعة الجبهة) التي كانت أحد مصادر التوتر، وصدرت (الأمل) كصحيفة وطنية وحدوية كان نهجها قائماً على تقريب وجهات النظر، ولم يكن أسلوبها كصحيفة معارضة تنتقد السلبيات في الشمال، بل لقد تطرقت إلى السلبيات في جنوب الوطن، وفي سبيل ذلك النهج الوطني التقدمي عانت متاعب وصعوبات جمة، كان صبر وصمود هيئة تحريرها هو وازع الاستمرار أمام القضية الوطنية.

وفي ظل التـوتـر لم يتـوقف الحـوار فقـد اجتمع المجلس اليمني في تعز في ٦ مايو ١٩٨٢م، ليحـدد عدم تدخـل أي من الشـطرين في شؤون الشـطر الآخر. وجاء ذلك التحـديد منـافياً لكل الاتفاقات الوحدوية، فقد تحول المسار من الحوار لتحقيق الوحدة اليمنية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية، إلا أن مثل ذلك الطرح كما يبدو كان ضرورياً لتحجيم تصعيد التوتر، وتدارس الرئيسان العلاقة مع الجبهة الوطنية تمهيداً لدخولها المؤتمر الشعبي العام، وتم في ذلك اللقاء الاتفاق والتأكيد على مبدأ نبذ العنف والتأكيد على الحل السلمي، ووقف إطلاق النار، وإخفاء المظاهر المسلحة، والتأكيد على استمرار العفو العام الذي كان الرئيس علي عبد الله صالح قد أعلنه، واعتبر الاتفاق قيادة الشطر الجنوبي وسيطاً ومسؤولاً عن تنفيذه.

لقد كان واضحاً من الاتفاق الآنف الذكر أن قبول السلطة في جنوب الوطن اليمني بأن تكـون وسيطاً مسؤولاً بين الجبهـة والسلطة في شمال الـوطن يعني أنها نابت عن قيادة الجبهـة الـوطنية التي يقودها حزب الوحدة الشعبية والذي هو أساساً فرع الحزب الاشتراكي في اتفاقها مع السلطة في الشمال، وهو الأمر الذي صعد عملية الحوار ووضع الحلول المناسبة التي بدأت بسحب وإخفاء الأسلحة الثقيلة وتشكيل لجنة للحوار في صنعاء. تبعها لقاءات الحوار في المحافظات، مما جعل البلاد تمضي على طريق الاستقرار. واشتركت الجبهة الوطنية الـديمقـراطية في المؤتمـر الشعبي العـام[٩٢] الذي انعقد في أغسطس ١٩٨٢م، وانتخب الـرئيس علي عبد الله صالح أميناً عاماً بالإجماع، كما صادق المؤتمر على (الميثاق الوطني) وانتخب قيادة له هي اللجنة الدائمة تشكلت من ٥٠ عضواً منتخباً، وتم تعيين ٢٥ عضواً إضـافـة إلى الأعضاء المنتخبين. وكذلك أخذ بالحسبان تمثيل العناصر السياسية التي لها انتماءات حزبية والتي لم ترشح نفسها في المؤتمر. وكان محمد الشيباني، واحداً منهم، وقد رشح للتعيين من قبل الجبهة الوطنية.

أنجز المجلس اليمني منذ أن تشكل في ديسمبر ١٩٨١م وحتى نهاية اجتماعه الأخير

في ديسمبر ١٩٨٥م الاتفاق حول التنسيق في مجال السياسة الخارجية، والتنسيق في مجال التعليم العالي، والإعلام، ومجال الزراعة والأسماك، والمواصلات السلكية واللاسلكية، وفي مجال المال والمصارف.

وتوقف العمل الوحدوي في ١٣ يناير ١٩٨٦م حين انفجر الصراع في الحزب الاشتراكي اليمني، بين الاصطفاف الذي تشكل داخل الحزب في البداية لمعارضة نهج الرئيس علي ناصر محمد في الحزب والمجال الاقتصادي، والذي نشأ عن تراكمات استهدفت العناصر المؤيدة لعبد الفتاح إسماعيل الأمين العام السابق والذي عاد إلى عدن بعد ضغط معلن من قبل تيار واسع من قيادة الحزب، بما في ذلك صف واسع من قيادات المحافظات، ومجموعة من العناصر في المكتب السياسي، بعضها كانت متحمسة عند إبعاده في ٢٦ إبريل ١٩٨٠م. . كانت عودته مع التحضيرات للمؤتمر العام.

ورغم انعقاد المؤتمر العام الثالث في ١١ أكتوبر ١٩٨٥م وانتخاب الرئيس علي ناصر محمد أميناً عاماً إلا أن الخوف انتابه من الإطاحة به، خاصة وأن التيار المعارض له حقق أغلبية في المكتب السياسي، وله تأثير قوي بين صفوف الحزب، مما أدى إلى الإقدام بعملية انقلابية راح ضحيتها ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي هم علي أحمد ناصر عنتر، وصالح مصلح، وعلي شائع هادي وظل مصير عبد الفتاح مجهولاً، وقيل إنه استشهد في دبابة، واحترق فيها أثناء الأحداث.

لقد أوجدت أحداث يناير مآسي حين امتد القتال بين الفريقين على مدى عشرة أيام قتل خلالها أكثر من ستة آلاف شخص من الطرفين، وخلال الأحداث وقفت السلطة في شمال الوطن موقف الحياد، ورفضت أي تدخل عسكري، واكتفت بتوجيه النداء لإيقاف القتال. وفي ٢٢ يناير حسم جانب المعارضة الموقف لصالحه بينما انسحب علي ناصر محمد مع بعض العناصر القيادية المؤيدة له إلى شمال الوطن، ولحقه العشرات من مؤيديه.

لقد سببت أحداث ١٣ يناير توقف العمل الوحدوي ونشأت في جنوب الوطن اليمني قيادة جديدة للحزب الاشتراكي اليمني حيث تولى علي سالم البيض منصب الأمين العام، وتولى حيدر أبو بكر العطاس منصب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، كما تولى الدكتور ياسين سعيد نعمان منصب رئيس مجلس الوزراء، وفي صنعاء شكل علي ناصر محمد تكتلاً مناوئاً للجنوب تحت اسم (الحزب الاشتراكي اليمني ـ القيادة الشرعية)، إلا أن ذلك التكتل رغم نشاطه السياسي والإعلامي لم تسمح له السلطة بمزاولة العمل العسكري، رغم قدرته وإمكانياته. وأدت تلك السياسة إلى استئناف العمل الوحدوي والذي تم هذه

المرة بأن تولى علي سالم البيض مسؤولية الحوار مع الرئيس علي عبد الله صالح، انطلاقاً من كونه الأمين العام، وأنه رجل السلطة الأول، كون أن الحزب الاشتراكي حزب حاكم.

وبدأ أول اجتماع بينهما في تعز في ١٧ إبريل ١٩٨٨م، وضم ذلك اللقاء ٢٥ شخصية من قيادة الشطرين.

وتأتي أهمية هذا اللقاء التاريخي أنه أول لقاء بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، تم الاتفاق على الالتزام الكامل وتنفيذ ما سبق وأن تم الاتفاق عليه قبل أحداث ١٣ يناير، واستكمال الجهود الوحدوية المشتركة.

وكلفت سكرتارية المجلس اليمني باستئناف مهامها، وإعداد برنامج زمني بمشروع دستور دولة الوحدة لإحالته إلى المؤسسة التشريعية للشطرين، وتدارس اللقاء موضوع القوات المسلحة وتغيير مواقعها المواجهة لبعضها في مناطق الأطراف، إضافة إلى تدارس المشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة الثروة البترولية، وإقامة مشروع بترولي مشترك بين منطقتي مارب وشبوة بمساحة قدرت بـ (٢٢٠٠) كم مربع، على أن تخلى المنطقة من المواقع العسكرية للشطرين.

ولأن أسس الوحدة اليمنية هي توحيد الأرض والإنسان الذي أصبح مواطناً لسلطتين على الأرض اليمنية فقد كانت حركة تنقل المواطن بين الشطرين هماً أساسياً في ذلك الاجتماع. لقد توصلت السلطتان على إيجاد نقاط مشتركة برية في الشريجة وقعطبة، وفي مطاري صنعاء وعدن على أساس أن يتم التنقل بالبطاقة الشخصية. غير أن الجهات الأمنية فرضت عملية تسجيل المعلومات التي تحتوي عليها البطاقات الشخصية إلى كشوفاتهم الخاصة، وأضافت أجهزة الأمن في جنوب الوطن أن يحمل الموظفون والعسكريون موافقة مرافقهم. وبسبب الإجراءات كانت نقاط العبور تشهد حشوداً من الطوابير البشرية المتدافعة للحصول على موافقة العبور، وتسهيلاً للتنقل اتفق وزيرا الداخلية على وضع استمارة مشتركة تقيد في مناطق العبور ويحمل المتنقل صورة عنها لتسهيل عودته.

وفي ذلك اللقاء صادق رئيسا وزراء الشطرين الأستاذ عبد العزيز عبد الغني، والدكتور ياسين سعيد نعمان، على فكرة ربط الطرقات المتاخمة لبعضها في مناطق الأطراف (قعطبة ـ الضالع)، (طور الباحة ـ المفاليس)، (مكيراس ـ البيضاء)، (بيحان ـ حريب).

لقد دب النشاط في سكرتارية المجلس اليمني، واللجنة الوزارية التي وضعت توجيهات لمتابعة كل القضايا التي تم الاتفاق عليها سابقاً. وفي ١٩ فبراير ١٩٨٨م تم

الاتفاق على إنشاء شركة يمنية مشتركة سميت (الشركة اليمنية للاستشارات النفطية)، وفي ٢١ و٢٧ مارس ١٩٨٩م، عقدت اللجنة الوزارية اجتماعاً في صنعاء استعرضت فيه كل ما تم إنجازه في مجال تنقل المواطنين، والشركات والمشروعات المشتركة، والنقل والمواصلات، والإنشاءات ومشروع الصندوق اليمني المشترك، ولقاء المحافظين، والمنظمات الجماهيرية.

وكان الجديد في العمل الوحدوي هو انتقال العمل الوحدوي إلى الجانب المهم، وهو الجانب التنظيمي أو الحزبي. لقد ظل العمل الوحدوي وحتى ٢٣ مارس ١٩٨٩م، يسير في الإطار الحكومي في الشطرين، وجاءت إضافة نقله إلى المجال التنظيمي لتؤكد ما طرحه سعيد أحمد الجناحي في الاستبيان الذي أنزله الأستاذ يحيى العرشي بشأن الوحدة اليمنية ونشر في صحيفة (صوت العمال). لقد تطرق الجناحي إلى خلفية نضال الحركة الوطنية اليمنية ممثلة بأحزابها وتنظيماتها وأهمية الاستفادة من تجارب الحركة الوطنية، وإشراك القوى السياسية في عملية الوحدة خلال لقاء التنظيمين اللذين يسيطران على السلطة في شطري الوطن اليمني وهما الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام.

وكان الاتفاق على تشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحد من الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام برئاسة كل من الدكتور عبد الكريم الإرياني عضو اللجنة الدائمة وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد. وفي الثاني من نوفمبر ١٩٨٩م، عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى، لأول مرة منذ الاتفاق على تشكيلها، وفقاً للمادة التاسعة من اتفاق طرابلس، عام ١٩٧٢م، وظلت اللجنة الوحيدة التي لم تشكل بسبب عدم وجود تنظيم مماثل في شمال الوطن اليمني.

ناقش أعضاء لجنة التنظيم السياسي الموحد وهم (١٢) عضواً (٧) يمثلون المؤتمر الشعبي العام و(٥) يمثلون الحزب الاشتراكي اليمني كيفية إيجاد صيغة مناسبة لتنظيم سياسي لدولة الوحدة. ولأنهم لم يصلوا إلى نتيجة، فقد اتفقوا على أربعة بدائل طرحت للحوار والاختيار وهي:

البديل الأول: دمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في تنظيم واحد.

البديل الثاني: احتفاظ التنظيمين المؤتمر والحزب الاشتراكي باستقلاليتهما مع إعطاء القوى الوطنية؛ القوى الأخرى، والشخصيات السياسية والاجتماعية الحرية في ممارسة نشاطهم.

البديل الثالث: أن يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني تنظيميهما ويتركان الحرية لقيام تنظيمات سياسية.

البـديل الرابع: قيام تنظيم سياسي على قاعدة جبهة وطنية عريضة، تضم المؤتمر الشعبي العـام والحزب الاشتراكي اليمني والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر على أن تحتفظ كل هذه القوى باستقلالها.

لقـد طرحت لجنـة التنـظيم السياسي المـوحـد الأفكار التي توصلت إليها للبلورة والنقاش. ومع ذلك فلم تكن الأمور بين الشطرين كما يرام، فقد كان التوتر قد تصاعد في ظل خلاف حاد نشـأ أثنـاء تنفيذ الاتفـاق. رغم أن لقـاء المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في لجنة التنظيم السياسي شكل مرحلة جديدة للعمل الوحدوي، إنه يعني إشراك الجانب الشعبي رغم كونه في إطاره التنظيمي إلا أنه حرر العمل الوحدوي من الصيغة السلطوية الرسمية إلى الصيغة الحزبية، الأمر الذي جعل مزج الحوار بالحديث عن القوى الوطنية الأخرى، وهي الأحزاب السياسية التي اضطرت إلى ممارسة نشاطها بالطرق السرية، وهو النشاط الذي تعتبره السلطتان غير شرعي، رغم أن كل سلطة في الشطرين تدعم الأحـــزاب والتنـظيمات السياسية التي تعـارض الشـطر الآخـر، وهـو ما وصف بـ (التحايل الرسمي).

البداية الحاسمة على طريق تحقيق الوحدة

ظل العمل الوحدوي بين شطري الوطن اليمني يشوبه التوتر الذي يحتدم في الخفاء، ويشكل النشاط العلني والحديث عن الوحدة في أجهزة الإعلام تعبيراً عن ذلك التوتر في كثير من الأحيان، وتثبيت هذه الحقيقة أن بداية حرب ثالثة كانت على وشك الحدوث، فقد كان الخلاف يدب بين قيادة الشطرين على إضافة كيلومتر طولاً من جانب جنوب اليمن إلى المساحة التي تم الاتفاق بأن تنشأ عليها شركة مشتركة للتنقيب عن البترول، وكان الحوار يدور بين الـطرفـين بأسلوب (حقنا وحقهم)، لقد حدث ذلك رغم كوم من الاتفاقات المشتركة التي وقعت على مستويات مختلفة بشأن توحيد الوطن اليمني.

ومن جراء تلك الواقعة انتقلت السلطتان إلى إيجاد صيغة وحدوية جديدة تقرب على الأقل من الوحدة الاندماجية، فانكبت قيادة كل شطر على صياغة مشروع للعمل الوحدوي لمرحلة الوحدة الكاملة.

وفي نوفمـبر ١٩٨٩م، بدأ الـرئيس علي عبد الله صالح يلمح بأن الاحتفال بعيد الذكرى الثانية والعشرين لاستقلال جنوب الوطن اليمني سيشهد مفاجأة في مسار الوحدة

اليمنية، فقد كان الاتفاق أن يشارك الرئيس علي عبد الله صالح في تلك الاحتفالات، وسيتم مناقشة المشروعين الوحدويين، وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩م، وصل إلى عدن مع عدد من كبار المسؤولين عن طريق البر، وهي أول زيارة يقوم بها الرئيس علي عبد الله صالح لعدن بعد أحداث ١٣ يناير المؤسفة عام ١٩٨٦م، وكان استقباله حافلاً، في وقت كان الرأي العام الشعبي يتوقع حدثاً هاماً على طريق تحقيق الوحدة اليمنية.

وأثناء المحادثات قدم كل شطر مشروعه، لقد كان مشروع الشطر الشمالي من الوطن يقضي بتوحيد المؤسسات العسكرية وتوحيد العلاقات الخارجية بحيث تذوب شخصية الشطرين، مع الحفاظ على الحكومتين، ويرى مشروع الجنوب أن يتم تشكيل مجلس شعب أعلى من الشطرين وحكومة عليا، للشطرين مع بقاء المؤسسات الحكومية.

ولم تصل القيادتان إلى نتيجة خلال محادثات يوم التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٨٩م، وفي مساء اليوم نفسه أقيم مهرجان جماهيري حضرته قيادة الشطرين، وألقى علي سالم البيض خطاباً مكتوباً تجنب فيه تناول الوحدة اليمنية، مما أثار استغراب الرأي العام، وإضافة إلى التوقع الذي لم يتم، وهو إلقاء الرئيس علي عبد الله صالح خطاباً بعد خطاب الأمين العام الذي أقفل على الفور بالسلام الوطني، الأمر الذي أدرك معه الرأي العام اليمني أن خلافاً يسود بين قيادة شطري الوطن من خلال متابعته لوقائع المهرجان، ووقائع المحادثات عبر البث التلفزيوني، فقد أتاح توجه الحزب الاشتراكي اليمني الانفتاحي ذلك نتيجة للمشروع الإصلاحي الذي أعده استجابة للأوضاع السياسية والاقتصادية كمحاولة لتصحيح مسار الحزب الذي شابته حالة من التفاعل الهادف إلى تجديد مسار العمل السياسي وإفساح المجال للقوى الوطنية خارج الحزب لمزاولة نشاطها السياسي، وإصلاح الإخلالات التي تفاقمت على المستوى الاقتصادي.

ليلتها سادت حالة من القلق بشكل عام، وفي صباح ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، عقد لقاء بين كل من الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في مكتبه، وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد أوعز إلى مرافقيه بالاستعداد للعودة إلى شمال الوطن، وكان المتوقع أن يكون لقاؤه بأخيه علي سالم البيض مجرد لقاء توديعي لا يتعدى كونه مجاملة.

وأثناء محادثاتهما المنفردة توصلا بأن يتم التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة، بدلاً عن المشروعين، وكان الرئيس علي عبد الله صالح بجانب مشروعه قد حمل تفويضاً من اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بالتوقيع على دستور دولة الوحدة في حالة موافقة قيادة

جنوب الوطن اليمني.

لقد شكل ذلك الاتفاق مخرجاً لشطري الوطن من التوتر المشوب بمخاوف احتدام الحرب بين الشطرين إلى بداية صحيحة لتحقيق الوحدة اليمنية.

وعلى الفور شكلت لجنة فنية لصياغة الاتفاق وإعداد الدستور للتوقيع عليه، وتواصل العمل مع كل دقيقة من بقية ساعات يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، حتى الساعة الحادية عشرة مساء. حين عقد في (معاشيق) وفي مبنى رقم واحد، الواقع بجانب مقر دار الضيافة مقر نزول الرئيس علي عبد الله صالح اجتماع للتوقيع على مشروع الدستور وعلى ضوئه قضى الإتفاق:

١ - إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشورى والشعب في شطري الوطن اليمني، للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

٢ - يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعتين بتنظيم عملية الاستفتاء على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة، طبقاً للدستور الجديد.

٣ - فور ذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة للإشراف على الاستفتاء فور موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور وتمنح كل الصلاحيات.

وفور حفل التوقيع على الاتفاق وبقلم واحد، والذي حضره كبار المسؤولين لشطري الوطن عقد الرئيس علي عبد الله صالح وأخوه علي سالم البيض مؤتمراً صحفياً أعلنا فيه الاتفاق. وردا على أسئلة الصحفيين، بعد موجة من عناق التهاني (تشغررت) دموع الفرحة من المآقي التي شهدت مآسي التشطير وها هي تشهد بداية تحقيق الوحدة.

ساعتها نقلت أجهزة الإعلام - التليفزيون، والإذاعة وقائع اتفاق قمة عدن لتتدفق الفرحة في قلوب ملايين ساكني ربوع الوطن اليمني التي خرجت من أول يوم لاتفاق عدن الذي استحق لقب الاتفاق التاريخي، تعبر عن فرحتها وحماسها، واستقبلت تعز عودة الرئيس علي عبد الله صالح كبطل للوحدة، ولأول مرة في تاريخ اليمن، وفي ميدان الشهداء في عرضي تعز، حيث لقي أعداد من الأبطال الوطنيين أبطال الحركة الوطنية اليمنية حتفهم بتراً بسيف الإمامة أمثال المقدم الثلايا، ها هو ذلك الميدان يشهد كتلاً بشرية متدفقة لم يشهدها سوى يوم حضور الرئيس جمال عبد الناصر مهرجاناً شعبياً أثناء زيارته لليمن في عام ١٩٦٤م.

لقد عبر مشهد ذلك المهرجان عن مشاعر الجماهير المتدفقة فرحة بالوحدة، ولأول مرة تلتحم الجماهير بالسيارة التي تقل الرئيس علي عبد الله صالح العائد من عدن بعد الاتفاق

التاريخي وكادت تحملها على الأعناق.

وتوالت مظاهر التعبير الشعبي في عموم الوطن، وخاصة بعد أن تداعت نقاط المرور بين الشطرين، وأصبح بإمكان أبناء اليمن التنقل إلى أية منطقة بشكل عادي دون حسيب أو رقيب.

لقد أدى التنقل العادي لأبناء الشعب إلى لقاء الأسر التي حرمت من لقائها ببعضها منذ وخلال سنوات الخلافات السياسية والقطيعة، ونشطت حركة التنقل بهدف نعرف المواطنين على المناطق التي لم يعرفوها في وطنهم.

وأضاف اتفاق عدن التاريخي التوقيع على تشكيل لجنة مشتركة للحدود اليمنية من تسعة من العناصر الفنية والمختصة. لقد بدأ العمل الوحدوي يسير بمنطلق اليمن الواحدة.

وفي الفترة ما بين ٢٤ و٢٦ ديسمبر ١٩٨٩م، عقد في صنعاء لقاء عمل بين القيادتين، أقر فيه تكليف مجلسي الوزراء في الشطرين لعقد اجتماعات مشتركة، ووضع برامج موحدة، لوضع تصور شامل لدمج الوزارات والمؤسسات العسكرية والمدنية، والأجهزة في الشطرين، ومتابعة استكمال لجان الوحدة واللجان الفنية لمهامها في توحيد النظم واللوائح المنظمة للنشاط في ظل دولة الوحدة، والعمل السريع لوضع الأنظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات، وإنجاز القوانين التي لم تنجز بعد، وخاصة ما يخص مهام لجنة التنظيم السياسي الموحد، والتي واصلت اجتماعاتها في الأسبوع الأول من يناير ١٩٩٠م برئاسة كل من الدكتور عبد الكريم الإرياني وسالم صالح محمد، وتوصلت اللجنة إلى صيغة للعمل السياسي في ظل دولة الوحدة وهي احتفاظ كل من الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام باستقلالهما، وأهمية التنسيق المشترك فيما بينهما، وإتاحة المجال أمام القوى السياسية الحزبية والشخصيات الاجتماعية بمزاولة نشاطها السياسي، وشكلت لجنة عمل تتولى القيام بصياغة مشروع للاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات الحزبية، والانتخابات، وميثاق وطني، وتنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات السياسية الأخرى، ووضع تصور يحدد وضع القوات المسلحة في العمل السياسي، وهو الأمر الذي اتفق فيه على إبعاد القوات المسلحة عن العمل السياسي لتضطلع مؤسساتها الوطنية بحماية السيادة والشرعية دون تحيز في ظل التعددية الحزبية. ولم تتكون تلك القناعة من فراغ، خاصة وأن الجزء الهام من تنظيم الحزب الاشتراكي اليمني يعتمد على مؤسسات القوات المسلحة بما في ذلك الميليشيا وأمن الدولة. لقد أملت التجربة اليمنية مثل هذه القناعة،

خاصة وأن الوجود الحزبي في القوات المسلحة أدى إلى استفحال الخلافات بين صفوفها، وتمثل ذلك في أحداث أغسطس عام ١٩٦٨م في شمال الوطن، وأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م في الجنوب. وكان الصراع الحزبي وراء إبعاد أعداد كبيرة من العناصر العسكرية التي تأهلت، أكان ذلك في الشمال أو الجنوب، كما وأن محاولتين انقلابيتين قام بهما الجيش في اليمن، الأولى في ٢٠ مارس ١٩٦٨م في الجنوب حين حاول احتواء السلطة والإطاحة بحكومة الاستقلال بقيادة الجبهة القومية، والثانية في الشمال حين حاولت حركة الناصريين قيادة انقلاب عسكري ضد الرئيس علي عبد الله صالح، غير أنها فشلت.

وعلى أية حال فقد جاء إخلاء القوات المسلحة من النشاط الحزبي، وجعلها مؤسسة تتمتع بكل الحقوق عدا النشاط الحزبي استجابة للمصلحة الوطنية العليا، مما يتسق مع التوجه الديمقراطي الذي يفسح المجال للتعددية الحزبية وتداول السلطة سلمياً.

وعلى طريق النشاط التنفيذي لوحدة اليمن، شهدت الفترة من ٢٠ يناير ١٩٩٠م وحتى ٢٢ مارس ١٩٩١م، اجتماعين مشتركين لمجلسي الوزراء في صنعاء وعدن تخللهما لقاء لرئيسي مجلسي الوزراء في تعز في الفترة، بداية مارس ١٩٩٠م. تم خلال اجتماعات العمل تلك استعراض القوانين واللوائح المنظمة لمجمل مجالات الحياة وإعداد القوانين التي لم تعد بعد، فقد شهدت تلك الفترة عملاً متواصلاً وبشكل يومي بين لجان الوحدة واللجان الفنية واتصالات شعبية بين المحافظات، والمنظمات الجماهيرية تم خلاله وضع اللمسات الأخيرة على القوانين واللوائح التي تم إعدادها خلال النشاط الوحدوي المتقطع منذ أن تشكلت تلك اللجان، كما تم عقد مؤتمرات توحيدية بين المنظمات الجماهيرية المتماثلة بين الشطرين، لقد سهل ذلك النشاط المتواصل والذي سار بهمة وحماس لأول مرة فاق التصور، سهّل على مجلسي وزراء الشطرين إقرار عشرات القوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات والتي تعد لدولة الوحدة دون عناء وهو السبب الذي أدى إلى إنجاز المهام بدرجة عالية.

حدد اتفاق عدن التاريخي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م بوضوح مرحلة تحقيق الوحدة بأن يحيل الرئيسان مشروع الدستور إلى مجلسي الشعب والشورى للموافقة عليه، خلال فترة ستة أشهر، وفور ذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة مشتركة تشرف على الاستفتاء الشعبي، وانتخاب السلطة التشريعية الموحدة، والتي من مهامها انتخاب مجلس الرئاسة الذي يقوم بدوره بتشكيل الحكومة والمؤسسات التنفيذية الأخرى.

وأثناء الخطوات الوحدوية المشتركة، وجدت القيادة السياسية للشطرين أن مرحلة

تحقيق الوحدة التي تضمنها الدستور تحتاج إلى تعديل يؤمن عملية تحول اليمن من شطرين وسلطتين إلى بلد واحد، وسلطة واحدة، وهي عملية لابد من أن تأخذ بعين الاعتبار الدمج الكامل للكيانين بكل مؤسساتها بما يضمن تثبيت دولة الوحدة وقيامها على أسس لا تتيح لأية ثغرة أن تمس الوحدة بعد قيامها. ولوضع خطة مأمونة لتحقيق الوحدة كان لابد من عقد لقاء تحضره قيادة الشطرين لبحث مثل تلك الخطة.

وكانت الفترة ما بين (١٩) إلى (٢٢) إبريل ١٩٩٠م موعداً لأهم اجتماع في تاريخ العمل الوحدوي عقد في صنعاء ترأسه كل من الرئيس علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وأخوه علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني.

وحضره بصفتهم الرسمية والحزبية تسعة وستون من قادة الشطرين في مقدمتهم المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس هيئة الرئاسة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني والقاضي عبد الكريم العرشي رئيس مجلس الشورى وعضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، والدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني والأستاذ عبد العزيز عبد الغني، رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، والأستاذ يحيى العرشي وزير شؤون الوحدة عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، والأستاذ راشد محمد ثابت وزير شؤون الوحدة عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وكبار المسؤولين من أعضاء الحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وكبار المسؤولين العسكريين والشخصيات المدنية

وخلال ذلك اللقاء تم الاتفاق على أسس تحقيق الوحدة التي تمثلت باتفاق إعلان دولة الوحدة، جاء فيه:

«تقوم في ٢٦ مايو ١٩٩٠م بين الشطرين (الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما، وتسمى الجمهورية اليمنية، وتحددث فترة انتقالية لمدة سنتين ونصف من تاريخ نفاذ الاتفاق، على أنْ تكون السلطة التشريعية الواحدة هي قوام أعضاء مجلسي الشعب والشورى للشطرين، ويتم انتخاب مجلس الرئاسة فور موافقة مجلسي الشورى والشعب على الدستور وإعلان الجمهورية اليمنية الجديدة على أن يتم ذلك من خلال هيئة مجلس الشعب لجنوب الوطن اليمني والمجلس الاستشاري لشماله. ويتكون مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيس مجلس الرئاسة، ويخول مجلس الرئاسة إصدار قوانين لها

قوة القانون بشأن شعار وعلم ونشيد الجمهورية، ويشكل مجلس استشاري من (٤٥) عضو ويعين (٣١) عضواً إلى البرلمان الجديد، وهي المواقع المستكملة لمجلس الشعب لجنوب الوطن يماثل العضوية المعينة لمجلس الشورى لشمال اليمن، وهي عملية أريد بها استيعاب عدد من الشخصيات الحزبية من بين القوى الوطنية الأخرى».

وتم الاتفـاق على أن يتم الاستفتـاء الشعبي العـام على الـدستـور في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م، وأن يكون الاتفاق منظماً للفترة الانتقالية، وفور مصادقة مجلسي الشعب والشورى للشـطرين على الـدسـتـور الذي سيصبح دستوراً للجمهورية اليمنية ونافذاً خلال الفترة الانتقالية، وكذا المصادقة على إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية.

ووقع على الاتفاق كل من الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني.

بعد تصديق مجلس الشعب الأعلى لجنوب الوطن ومجلس الشورى المنتخب لشمال الوطن، على دستور دولة الوحدة، وإعلان الجمهورية وتنظيم المرحلة الانتقالية، اكتسبت الوحدة اليمنية الشرعية القانونية، ولم يبق سوى الخطوات التنفيذية وهي من مهام القيادة السياسية، والتي كانت قد حددت يوم ٢٦ مايو ١٩٩٠م، يوم إعلان الوحدة اليمنية، حلم الملايين اليمنية، وأنبل هدف من أهداف ثورتيها ـ سبتمبر وأكتوبر ـ وفجأة غيرت القيادة السياسية موعد إعلان الوحدة اليمنية إلى ٢٢ مايو ١٩٩٠م كإجراء يحجم أي عمل قد يؤدي إلى إعاقة إعلان الوحدة اليمنية من قبل أعدائها، فوحدة اليمن بما تعنيه من توحيد القدرات والإمكانيات اليمنية وتوجيهها نحو بناء وتطوير الوطن اليمني لا تروق لمن يخشون اكتساب اليمن قدرات فعالة لما يمثله في جنوب الجزيرة العربية من ثقل سكاني، ومن ثم فقـد حاولت الفئـات الـرجعية داخـل المجتمـع اليمني وخـاصة عناصر التيار السياسي الإسلامي والذي يجعل من الدين ستاراً لنشاطه المعادي لأهداف الشعب اليمني إحباط تحقيق الـوحـدة، وترى تلك الفئات أن الوحدة تضر بمصالحها وستشكل كابحاً لعلاقة ارتزاقها من قبل أعداء الشعب اليمني، وتتمثل تلك الفئات بالوهابيين، وهم جماعة تدين بالمذهب الوهابي السعودي، وحفنة من خطباء المساجد، وجماعة التكفير والهجرة الذين يرفضون أي تطور عصري، ومن لف لفهم من جماعة (الإخوان المسلمين). لقد أصابت تلك الفئات حالة من السعار ضد الوحدة، فأخذت توزع أشرطة الكاسيت بعد أن سجلت عليها أحاديث وخطباً تدعو إلى رفض الوحدة، وجعلت من منابر بعض المساجد مكاناً لتحـريض الجـماهير لرفض الوحدة اليمنية تحت مبرر أن الوحدة ستتم مع الشيوعيين في

جنوب الوطن، وأن الوحدة اليمنية خطر على الشعب اليمني، وعلى الإسلام والمسلمين، وذهبت تلك التصرفات أدراج الرياح أمام الوعي الوطني للجماهير اليمنية التي أدركت زيف المنطق الرجعي الذي لا يخدم سوى مرامي القوى المعادية لوحدة اليمن.

في صباح الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م كانت قيادة الوطن اليمني والملايين من أبناء الشعب اليمني تستمع إلى صوت الرئيس علي عبد الله صالح وهو يلقي نص إعلان الجمهورية اليمنية، تلك الكلمات التي صاغت أعظم يوم في تاريخ اليمن، إنه يوم الوحدة، وتلاه خطاب الأستاذ علي سالم البيض والرئيس ياسر عرفات. لقد كان حفل إعلان الجمهورية اليمنية يتم من قاعة فلسطين كريتر ـ عدن ـ المدينة البطلة التي لقنت المستعمرين درساً في كيفية تحويل الهزيمة إلى نصر عندما احتل الثوار المدينة لأسبوعين بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م، ولم تستطع القوات البريطانية بكل جيوشها أن تنفذ إلى المدينة، وبعد خمسة أشهر رحلوا عن أرض اليمن دون رجعة تحت ضربات ثوار التحرير.

وفي اليوم نفسه كانت قيادة الوطن تقف حول سارية حيث أنزل البريطانيون علمهم قبل رحيلهم في أواخر نوفمبر ١٩٦٧م، وها هي قيادة الوطن اليمني الموحد ترفع علم الجمهورية اليمنية على السارية نفسها عندما تقدم الرئيس علي عبد الله صالح يرفع علم اليمن الموحد، على نغم الموسيقى وطلقات المدافع تحية لعلم نسجت ألوانه برموز الكفاح الوطني لشعب اليمن الذي قدم التضحيات والآلاف من أبنائه وأبطاله الوطنيين في سبيل هذه اللحظة الرائعة، ، إنها لحظة الوحدة اليمنية.

وها هي ثورة الثورتين تشع على أرض الوطن اليمني فرحة في القلوب واطمئناناً للمستقبل.

بعد رفع العلم اجتمع أعضاء هيئة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري برئاسة الشيخ سنان أبو لحوم وانتخبوا (٥) أعضاء لمجلس الرئاسة هم:

١ ـ علي عبد الله صالح.
٢ ـ علي سالم البيض.
٣ ـ القاضي عبد الكريم العرشي.
٤ ـ سالم صالح محمد.
٥ ـ عبد العزيز عبد الغني.

وفور انتخابهم أقسم أعضاء مجلس الرئاسة أول قيادة لدولة الجمهورية اليمنية، ثم عقدوا أول جلسة لهم وانتخبوا الفريق علي عبد الله صالح رئيساً للمجلس

ليسجل التاريخ اسمه أول رئيس لدولة الوحدة التي أشرقت شمسها في ذلك اليوم العظيم.
لقد أصدر الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام بعد ساعات من انتخابه رئيساً، أربعة قرارات جمهورية بشأن:

١ ـ العلم الوطني للجمهورية الذي حمل ثلاثة ألوان زاهية، وهي من الأعلى إلى أسفل: الأحمر، والأبيض، والأسود.

٢ ـ شعار الجمهورية اليمنية، والذي يتكون من نسر يرمز إلى قوة الشعب وانطلاقه في أفق التحرير باسطاً جناحيه على العلم الوطني مرتكزاً على قاعدة كتب عليها الجمهورية اليمنية، ونقش به رسم يمثل سد مارب وشجرة البن باعتبارهما من أبرز خصائص اليمن.

٣ ـ النشيد الوطني، وهو نشيد بعنوان: (رددي أيتها الدنيا نشيدي) كلمات الشاعر الكبير عبد الله عبد الوهاب نعمان، تناغمت كلمات ذلك النشيد مع روعة موسيقى تلحينه وحكت عن المجد الكفاحي للشعب اليمني وبطولة أمجاده.

٤ ـ اليوم الوطني للجمهورية، ليكون يوم الثاني والعشرين من مايو من كل عام اليوم الوطني للجمهورية اليمنية، إنه اليوم الذي جعلت منه وحدة اليمن يوماً تاريخياً مدى الزمن.

وفي الرابع والعشرين من مايو تشكلت أول حكومة لدولة الوحدة برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس وعين العميد هيثم قاسم وزيراً للدفاع، كما عين العميد عبد الله حسين البشيري رئيساً لهيئة الأركان العامة، وتم تعيين (٣١) عضواً إلى مجلس الشعب، ومجلس استشاري من ٤٥ عضواً.

وفي السادس والعشرين من مايو دعا الرئيس مجلس النواب إلى الانعقاد، وفي أول اجتماع له انتخب الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيساً له، وكلًا من يوسف الشحاري وسعيد الحكيمي نائبين للرئيس. وعلي مقبل غثيم مقرراً للمجلس، وواصل مجلس النواب مهامه لمناقشة وإقرار عشرات القوانين المنظمة لحياة المجتمع اليمني الواحد. وهكذا اكتمل تشكيل مؤسسة دولة الوحدة ـ الجمهورية اليمنية.

■ ■ ■

الفصل الثامن

الوحدة.. ووحدة الآفاق

الوحدة . . . ووحدة الآفاق

لم يكن تقسيم اليمن البلد الـواحـد، أرضـاً وشعباً بين الإمبراطوريتين البريطانية والـتركية، في بداية القـرن العشرين بمعزل عن المتغيرات الدولية، فقد تم الاتفاق على تقسيم اليمن في زمن الوئام بين تركيا وبريطانيا، وتمت (القسمة) في ظل انهزام تركيا في الحرب العالمية الأولى. ومن موقع الحلفاء المنتصرين في تلك المرحلة خضع الوطن العربي وخاصة حيث انحسر الوجود التركي إلى التقاسم الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا، وتولت بريطانيا رسم خارطـه الجـزيرة العـربية. وتقسيمهـا إلى دول وإمـارات وفق ما يتفق مع الاسـتراتيجية الغـربية وضـمان مصـالحهـا. بعد أن حقق الغرب الأوروبي بحكم الثورة الصناعية تحولات هامة لصالح البرجوازية والتحول الصناعي، وخاصة صناعة السفن، فقد أصبحت السفن تسير بالطاقة البترولية، مما سهل لأساطيل الغرب السيطرة على البحار والتجارة، ونقل المواد الخام الصناعية إلى البلدان الغربية، إضافة إلى استفادة أوروبا من المكتسبـات الحضارية للشعوب الأخرى، وتمكنها من بناء حضارتها على أنقاض حضارة الشعـوب المستعمرة وكان اكتشاف النفط كطاقة جبارة لتطوير الصناعات وإحداث ثورة صناعية أساس استراتيجية الغرب المستقبلية، وهي استراتيجية الاحتكارات البرجوازية، والتي من وحيها تم تقسيم الوطن العربي إلى دويلات ودول بما يتمشى ومصالحه، وخاصة ـ المصـالح البريطانية والفرنسية. وأثناء العقد الثاني من القرن العشرين، ظهرت إمارات ودول في الـوطن العربي عموماً. . وكانت الجزيرة العربية واحدة من المناطق التي شملها التقسيم، ابتداء باليمن والتي قسمت خلال فترتين، الأولى بين تركيا وبريطانيا والثانية تجزئة جنوبه حيث الاحتلال البريطاني إلى ٢٣ إمارة ومشيخة، وفي بقية الجزيرة العربية، ظهرت الـدولـة السعـودية، وإمـارات مسقط وعُمان والكويت، وأبو ظبي والشارقة، والبحرين وقسمت أرض الهـلال الخصيب ـ الشـام والعراق ـ إلى دول هي العراق وسوريا ولبنان والأردن، وقدمت بريطانيا أرض فلسطين إلى اليهود بالتعاون مع الصهيونية، بعد أن كانت

تراودها فكرة إنشاء دولة يهودية في منطقة ـ المهرة ـ الواقعة على شاطىء البحر العربي ـ من شواطىء اليمن ـ ثم ما لبثت أن تخلت عن تلك الفكرة. لقد ظهرت بلدان من العدم وتقمست بلدان ذات وجـود، بحكم الهيمنة الاستعمارية الغربية مع انهيار الإمبراطورية العثمانية، التي كانت قد توسعت كدولة إسلامية، وحققت انتصارات، ثم خلدت إلى الانكفاء والجمود وهو ما سبب الاتكالية وعم التخلف مما جعل منها فريسة سهلة لمخططات الغرب الاستعمارية.

ومع نهاية القـرن العشرين وحـين استنفذت دول الغـرب الاستعـمارية هيمنتها بالاستعمار المباشر، والذي واجه حركة تحررية حققت استقلال شعوبها، عادت السياسة الاستعمارية إلى فرض هيمنتها من جديد، من خلال السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية، باسم حقوق الإنسان ووحدة المصالح، وكأنها لم تسط على بلدان وشعوب بحالها احتلتها بالقـوة العسكـرية وفـرضت حكمها، وأطبقت عليها العزلة، والتأخر، ونهبت ثرواتها، وجعلت من نفسها الشرعية السيادية، وشنت مواجهة وحشية ضد القوى الوطنية المنادية برفض الاحتلال والاستقلال، بشتى السبل والأساليب التي تصل حد النفي، والاعتقال والقتل.

وهكذا ما كان لليمن أن يتوحد في ظل وجود النظام الإمامي في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب، لأن التجزئة كانت من أهم عوامل بقاء النظامين المعاديين لإرادة الشعب اليمني الوحدوية.. لقد كانت أوليات المهام الوطنية اليمنية هي إسقاط النظام الإمامي، وإنهاء الاحتلال البريطاني، لتنتقل السلطة إلى القوى الوطنية باعتبارها الطليعة التي ترتبط مصالحها بوحدة الوطن اليمني، لأن الوطنية لا تتجزأ. وما أن سادت الإرادة الـوطنية على الوطن اليمني حتى صدمت مباشرة بعامل التدخل الخارجي المعادي لثورة اليمن وتوحيده، والذي اعتمد على قوى محلية اتكأ عليها. وفي بلاد كاليمن كان للنهج التجـريبي وغياب البعـد الاسـتراتيجي ومـا نتـج عن ذلك من أخطار أدت إلى تعميق الخـلافات والتوتر في المجتمع، وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع شتى أنواع الصراع في الواقع الاجتماعي أوصل إلى حد اندلاع حرب ثالثة بين اليمنيين.

وحين كانت الحرب الثالثة على الأبواب في اليمن كانت تعني نهاية النظامين، وتحويل اليمن إلى دويلات، ومثل تلك المخاوف جعلت اليمنيين يحكتمون إلى العقل كمخرج من أزماتهم المستفحلة، إلى الوحدة اليمنية عبر حوار صريح على أساس من الخيار للقرار اليمني النابع من المصلحة العليا. وإن كان العامل الخارجي قد شكل عائقاً لتوحيد اليمن ولكن

بشكل نسبي، فقد شكّل في جانب من جوانبه دافعاً إلى حد ما في تحقيق الوحدة اليمنية، بفعل المتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي وبلدان أوربا الشرقية التي بدأت بدرء مخاطر الصراع الدولي المحتدم بين الإيديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية، وإنهاء أسلحة الدمار الشامل التي لا يمكن أن يستثني دمارها أحداً، وهو الأمر الذي قرب من الوفاق الدولي، ليتم الاستغناء عن محاور التأييد التكتيكي، والتي كانت من أسباب التنافس بين المعسكرين لتقديم المساعدات وكسب التأييد في المحفل الدولي (الأمم المتحدة).

وساعد في ذلك المتغيرات (الجورباتشوفية) التي ارتأت تحرير النظام الاشتراكي من الجانب القسري بحكم سيطرة الحزب الواحد، بإشاعة ديمقراطية التعددية السياسية. غير أن ذلك النهج أغفل وضع تصور نظام اقتصادي بما يتلاءم مع المتغيرات السياسية، مع إفساح المجال إلى تبني النظام الرأسمالي الاقتصادي، المؤمن بحرية السوق، وحرية الاستغلال وحرية هيمنة الاحتكارات. وعلى أية حال فإن النظام العالمي الجديد اتضح في المفهوم السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في كونه نظام هيمنة الأقوى، والذي يؤمن بالحرية المطلقة بما في ذلك حرية الاستغلال، ونجاح النظام الرأسمالي بأن يكون المركز الاقتصادي الموجه والوحيد في العالم، ليصبح النظام جديداً بمفهوم سياسي واقتصادي مما قد يحدث تراكمات جديدة يخرج العالم إلى نظام جديد حقيقي.

لقد كان لتلك المتغيرات أثرها في تحقيق الوحدة اليمنية بعد تخلخل مفهوم سيادة الحزب الواحد، والرأي الواحد في سلطتي كل من الشطرين. ومع ذلك انشد العالم أمام تحقيق الوحدة اليمنية. لقد ظل العالم بما في ذلك الدول العربية تتعامل مع اليمن، كدولتين، وصوتين في الجامعة العربية والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والعربية، صوت الجنوب الذي يحكمه حزب اشتراكي بإيديولوجية اشتراكية ـ على أساس الماركسية اللينينية واقتصاد موجه، وصوت الشمال الذي يحكمه تنظيم المؤتمر الشعبي العام، من منطلق معاداة ـ الشيوعية ـ والحزبية، في ظل اقتصاد حر وضوابط للتوازن.

وكان السؤال الصعب، كيف يمكن توحيد نظامين مختلفين؟

لقد اصطدم تحقيق الوحدة بمصالح فئتين سياسيتين ـ الأولى، فئات من التيار السياسي الإسلامي، الذي يخاف على مصالحه من الوحدة، فغالبية هذا التيار من ذوي الملكيات الخاصة، التي اتسعت في ظل الفوضى والتضارب العقاري، وسهولة امتلال العقارات من أراضي الدولة والمتاجرة بها. لقد أثرى البعض مستفيداً من الحروب الأهلية والصراع بين الشطرين، وآخرون من سيولة الأموال المدفوعة من الخارج لقاء هبات للتآمر

واستمرار الصراع بين الشطرين، فكان مبرر رفض الفئة الدينية السياسية المتطرفة تحت شعار الإسلام رفض الوحدة مع الملحدين والشيوعيين، والحقيقة أن تلك الفئة تخشى في الوحدة سيادة القانون والأمن والاستقرار الذي سيغلق أبواب الثراء وحرية الاستغلال والوجاهة السياسية، غير أن ذلك الموقف الرافض للوحدة تراجع أمام المد الشعبي العارم والمؤيد للوحدة قلباً وقالباً مهما كانت المتغيرات في ظل دولة اليمن الموحد، وأعلن عن تأييده للوحدة، ولكنه أعلن عن معارضته لدستورها.

والفئة الثانية وهي فئة سياسية، متشددة إيديولوجياً وهي فئة ضئيلة لم يتعدَّ وعيها المعرفي بالماركسية النقل الميكانيكي، واعتقدت تلك الفئة أنها قادرة على بناء دولة اشتراكية في جزء من اليمن بمعزل عن الجزء الآخر. ولهذه الفئة تأثير كبير كونها تعارض الوحدة من موقع صنع القرار في قيادة الحزب الاشتراكي، فقد فهمت أن الوحدة الفورية ما هي إلا التهام الشمال للجنوب بطريقة الضم، ومع ذلك لم تكن تستطيع إعلان موقفها ذاك. ولكن هذه الفئة التي ارتبطت مصالحها بالسلطة رغم إدراكها القائم على التجزئة؛ فعملياً لا يمكن بناء نظام اشتراكي في جزء من اليمن، الفقير لكل الإمكانات، ولا يمكن بناء قاعدة صناعية مادية وروحية كأساس مستقل لنصف مجتمع في نصف وطن.

وحين ارتأت هذه الفئة أن رفض تحقيق الوحدة سيؤدي إلى نهاية الحزب الاشتراكي الذي أصيب بانهيار في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م قبلت الوحدة وتحمست لها كما لو كانت من منجزاتها، ولكن حدث ذلك حين ضمنت أن الوحدة ستتم على قاعدة دمج السلطات والمؤسسات والتنسيق بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام. ومرحلة انتقالية تضمن عملية الاتفاق الوحدوي على قاعدة القوى الوطنية وإشاعة الديمقراطية وضمان استمرار حكم التنظيمين الحاكمين الحزب الاشتراكي والمؤتمر خلال المرحلة الانتقالية، لسنتين ونصف، وتناصف السلطة، لقد أدركت أمثال هذه العناصر أن رفض تحقيق الوحدة يعني حفر قبر الحزب الاشتراكي بمعاولها بعد أن تهيأت الظروف التي أجبرت الحزب الاشتراكي إلى تغيير سياسته والتسليم بالتعددية السياسية والإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، وإشراك فصائل الحركة الوطنية وجماهير الشعب في الحياة السياسية، وجاءت تلك السياسة متسقة مع مواد دستور دولة الوحدة.

لقد جاءت الوحدة استجابة لمصالح الغالبية العظمى من الطبقات والفئات العاملة والمتوسطة، والتي ارتأت أن التحولات الاقتصادية والسياسية في ظل الوحدة ستخدم مصالحها، القائمة على السياسة الاقتصادية الانتقائية من النهج الاقتصادي، الموجه،

والحر، وهو ما حدده دستور الوحدة، الجمع بين رأسمالية الدولة، إلقطاع العام، والمختلط والخاص، وهو ما يحقق التوازن الاجتماعي لليمن كبلد نامٍ.

لقـد جاء الانـدهـاش العـربي والعـالمي أمـام تحقيق الوحدة اليمنية لعدم معرفة الخصوصية اليمنية أو الديكالتيك اليمني - إن جاز التعبير - لقد حلت بريطانيا في جنوب اليمن ١٢٩ عاماً، رغم بنائها للكنائس وفتح مدرسة خاصة تحت إدارة الكنيسة - مدرسة البادري - والتي كانت تعلم كل المواد باللغة الإنجليزية، وفرضت بريطانية اللغة الإنجليزية لغة رسمية، ووجهت التعليم لتدريس التاريخ البريطاني وأوربا، وأغفلت التاريخ الوطني إلا أنها عجزت أن تكسب فئة من اليمنيين يعتنقون الدين المسيحي ليكونوا لها سنداً في عدن، لقـد (تمسّـح) ثلاثة أو أربعة فقط، آخرهم وافته المنية قبل عام من قيام الوحدة اليمنية، ولم تستطع كبح الإيمان الوطني، لقد واجهت مقاومة وطنية على مر عقود الاحتلال حتى تم إجلاؤها بالقوة عن أرض اليمن، وكما دخلت جزءاً من اليمن بالقوة خرجت منه بالقوة، لقد أثبت مثل هذا الأمر أن الأصالة اليمنية لم تكن هشة، بل إنها قائمة على عمق حضاري لا يتزعزع.

وانتشار الفكر الماركسي حقق تداعي الولاء القبلي ولكنه انتقل على شكل محاور قبلية إلى مؤسسة السلطة. وأحدث ذلك الفكر سلوكيات الإنسان الحضاري الذي يعتمد النظام والقانون ويحتكم إليه، وخاصة بعد إنهاء أساليب الثأر، ولكن الفكر الماركسي لم يخلف مجتمعاً ملحداً، فقد ظلت القيم الإنسانية متغلغلة في النفوس لكنها تلك القيم التي تحررت من الخزعبلات، والاتكالية، وعمقت الروح الحضارية والتقدمية، روح العدالة الاجتماعية والمسـاواة، واحـترام الحـريات الاجتماعية. لقد ساد ذلك بعد حملات التوعية السياسية والمشاركة الشعبية في مناقشة القوانين ومشاريع الدساتير التي صدرت، وإقامة مدارس للبدو الرحل وربط تلك الفئات بالأرض والعمل والإنتاج، إضافة إلى تعليم الفتيات إلى أعلى المراحل وربطهن بالحياة العملية.

لقـد عرف الشعب اليمني كمجتمـع يستـوعب كل ما هو جديد وحضاري فعبد اليمانيون الشمس والقمر، والإله دون تحديد، واعتنقوا الديانة اليهودية والمسيحية، وأخيراً آمنوا بالإسلام تطوعاً وبقناعة دون فرض.

وتعتبر هذه الظاهرة أكثر دلالة على أصالة الشعب اليمني في تمسكه بالقيم دون أن يفقـد إيمانـه. ولم يكن وصف النبي، عليه الصلاة والسلام لليمانيين بقوله «الإيمان يمان والحكمة يمانية»، عبثاً، بقدر ما كانت عن دراية عميقة بأصالة شعب اشتهر بكونه منبع

العروبة وباني الحضارة، وحين آمن بالإسلام ديناً، كان إيمانه نابعاً من خلفيته التاريخية العريقة.

وإذا كانت تلك الظاهرتان من خصوصيات الشعب اليمني فقد نشأت عبر تاريخه خصوصيات أخرى، كان من أهمها تأجيج مشاعره الوطنية، لذلك جنح اليمنيون إلى حب الاستقلال، ورفضوا الغزو أو الاحتلال أو الهيمنة، أكانت باسم الدين الحنيف أو عن أطماع استعمارية. لذلك، لم يستقر وضع شابه عامل من تلك العوامل المتحدية للإرادة اليمنية.

ويبدو واضحاً أن اليمن كبلد نامٍ، حديث الاستقلال لم يشذ عن كثير من البلدان المتخلفة الشبيهة به، من حيث أبعاد التخلف والتي تندرج أسبابها في الانشداد إلى القيم التقليدية والنفسية التي تكرس المشاعر الذاتية والتسلط وتشجع الفساد والفوضى، وعدم الخلق والإبداع، تتضمن «التفاوت الطبقي، والتبعية الاقتصادية، وضعف التصنيع وتبذير الموارد، وضعف الولاء السياسي، وازدواجية الاقتصاد والثقافة بين الحداثة والتقليدية».

وإذا ما نظرنا إلى الجانب الاجتماعي فسنجد أن السمات التي يتسم بها المجتمع اليمني هي «ارتفاع معدل النمو السكاني، ووجود فجوة كبيرة بين الريف والحضر، وسوء الأحوال الصحية وانتشار الأمية والتفاوت الطبقي وضعف الحراك الاجتماعي، والتفرقة بين النساء والرجال، وعدم الاستقرار والتكامل الاجتماعي، وغياب العقلانية في اتخاذ القرار السياسي».

وفي المجال الاقتصادي «تتبدى أكثر مظاهر التخلف، ذيوعاً، لعدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة، وتخلف الإنتاج، وشيوع البطالة والتبعية الاقتصادية للخارج. ومثل هذه الخصائص نشير إلى عناصر تفصيلية مثل الهوة بين الحاكمين والمحكومين، وانعدام المشاركة السياسية، والاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشريعة، وغياب الاتفاق العام حول هوية المجتمع، وضعف الولاء للدولة المجتمع».

وإذا كان المجتمع اليمني لا زال يتميز بكثير من تلك الخصائص التي تعيشها البلدان المتخلفة، وقطع شوطاً لا بأس به في مجال التنمية، فإن نهوضه وتقدمه في ظل الانتقال إلى مرحلة جديدة، وفرت له ظروف السير من البداية أساساً لبنية هياكل التنمية الاقتصادية، كما امتلك التجربة العملية لنمطين من النهج الاقتصادي والسياسي، وحكم الحزب الواحد، والتنظيم المهيمن، وأخيراً التعددية الحزبية التنافسية.

إن أولويات المهام التي استجدت في الواقع الاجتماعي ـ للجمهورية اليمنية، جاءت متسقة مع دستورها، هو التحديث، وبناء دولة مركزية، دول النظام والقانون، وسيادة الشرعية والديمقراطية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وهي المستجدات التي أحدثتها الوحدة وحظيت بتأييد واسع بين القوى الاجتماعية والسياسية من بين طبقات وفئات المجتمع اليمني المختلفة، يرتبط تحقيقها بتحقيق التحديث والتنمية السياسية، ويرى علماء الاجتماع والسياسة بأن التحديث يرتبط أساساً بالإنسان والبيئة. ويرى هؤلاء العلماء: «أن التحديث عملية يمكن بمقتضاها مواءمة المؤسسات النامية تاريخياً، مع الوظائف المتغيرة باضطراد، والتي تعكس التزايد غير المسبوق في المعرفة الإنسانية، مما يسمح للإنسان بالسيطرة على البيئة التي يعيش فيها وهو ما صحبته الثورة العلمية».

وعلى ضوء مثل هذا التعريف تتعلق التنمية السياسية بالتحديث في المجال السياسي، أي مفهوم التحديث والتنمية السياسية، وهما متمايزان ولكنهما متداخلان «ومن ثم تكون المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية التي يسعى إليها المجتمع تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية وهي المساواة، والتمايز، والقدرة. المساواة بمعنى أن تسود المجتمع قواعد ونظم تتطبق على الأفراد فيه بغض النظر عن اختلافاتهم، وأن تكون المناصب العامة قائمة على الكفاءة والقدرة على الإنجاز. ووضع السياسات العامة لاختيار الأشخاص. والتمايز، بمعنى التفحص والفصل بين الأدوار، وكذلك بين المؤسسات في المجتمع الآخذ بالتحديث. والقدرة تعني توفر قدرات معينة للنظام السياسي في مثل قدرته، ليس في إزالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، وإنما أيضاً في الاستجابة للمطالب الشعبية، بالمشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة بالمساواة، وكذلك قدرته على الإبداع والتكيف في مواجهة المتغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع».

ويطرح علماء الاجتماع والسياسية أن في سياق عملية التنمية السياسية مواجهة المجتمع (أزمات) الهوية، والشرعية والمشاركة والتغلغل، والتوزيع.

وأزمة الهوية تحدث عندما يصعب دمج المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز الانتماء التقليدي، أو الضيق، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه. وأزمة الشرعية، عندما تتعلق بعدم تقبل المحكومين للنظام السياسي، أو نخبة حاكمة باعتبارها لا تتمتع بالشرعية.

وأزمة المشاركة، تنتج عندما لا تتمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم. وعدم توفر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في

المشاركة السياسية واتخاذ القرار السياسي.

وأزمة التغلغل، دعم قدرة الحكومة في التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وسيطرتها عليه. وكذلك التغلغل إلى كافة البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وأزمة التوزيع، تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع المواد والمنافع المادية، وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضاً أعباء التنمية.

ويقول علماء الاجتماع والسياسة إن إحدى مشكلات البلدان الآخذة في النمو هي أنها تكاد تواجه أزمة التنمية السياسية كلها في وقت واحد.

ومن هذا المنطلق يتفق دارسو الأحزاب وسياسة التنمية السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وقد تشمل تلك الوظائف تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو تقديم نظام عقيدي مشترك أو إيديولوجي متماسك، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنمية السياسية، وفي النظم السياسية الحديثة يفترض أن تقوم الأحزاب بأدوارها تلك في مجتمعات تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية والقبول بشرعية النظام السياسي، والتكامل الوطني.

ومن وحي ملمح الحديث عن سمات التخلف والتنمية السياسية، وأزماتها، ووظائف الأحزاب التي تضطلع بها في النظم السياسية الحديثة، فإن الأزمة التي عاناها المجتمع اليمني في الماضي كانت بسبب نمط الحكم الذي تولى قمع الحزبية والتي لم تنته ولكنها وهنت وتمزقت، في وقت قوي نفوذ التنظيمين الحاكمين اللذين نقلا المجتمع اليمني من النظام الشطري إلى النظام الواحد، وهي العملية التي حافظت على بقائهما كحزبين حاكمين في ظل فترة انتقالية تنتهي في نوفمبر ١٩٩٢م. ولكن الأزمة وإن خفت إلا أنها ظلت قائمة، خفت بسبب ما أتاحه دستور الجمهورية اليمنية من اعتماد الحرية السياسية، وقيام تعددية سياسية حزبية وإتاحة الرأي والاختلاف، وظهور الأحزاب التي تكونت في الماضي مباشرة واستأنفت نشاطها علناً، بعد أن كانت تمارسه سراً، والتي لم تشترك بشكل أو آخر في المرحلة الانتقالية رغم تعيين ممثلين لبعضها في البرلمان.

غير أن عملية انفراد الحزبين الحاكمين بالسلطة أثناء المرحلة الانتقالية لم تكن بسبب رفضهما لمشاركة القوى الأخرى، ولكن جاء بسبب تعدد انقسامات الأحزاب الأخرى،

وارتباكها أمام الكم الهائل من التنظيمات التي أعلنت عن نفسها، قبل صدور قانون الأحزاب الذي ينظم عملية العمل الحزبي في ظل دستور الجمهورية اليمنية.

ونظرة سريعة لتجربة الأحزاب في اليمن، فقد تكوّن عدد من الأحزاب والتنظيمات أثناء الاحتلال البريطاني في جنوب الوطن، بعضها حظي بدعم الإدارة البريطانية وهي تلك التي اتسقت مواقفها مع سياستها العامة، وواجهت الأحزاب الوطنية المنادية للاستقلال عملية قمع متعددة، ونشأت حركات التحرر الوطني القومي بشكل سري في شطري الوطن، بما في ذلك التنظيم السبتمبري الذي قاد ثورة السادس والعشرين من سبتمبر في شمال الوطن اليمني عام ١٩٦٢م، وبعد مرحلة الإمامة وقيام الحكم الوطني في شمال الوطن تلاشي دور التنظيم السبتمبري وانتهاج النخبة الحاكمة في الشمال سياسة اتسمت بالقمع للأحزاب، وفي جنوب الوطن سادت سياسة حكم الحزب الواحد يلاحظ المرء أن كل الأحزاب التي تكونت في اليمن نشأت خارج المجالس التشريعية التي تشكلت في الشمال والجنوب خلال العقدين الأخيرين.

لقد ساد الإجماع الوطني على أن تكون الديمقراطية إحدى ثوابت المجتمع اليمني الجديد، في ظل الجمهورية اليمنية، لتشكل الرؤية للحاضر والمستقبل، أساسها التعددية الحزبية، والتنافس، والشرعية وتبادل السلطة سلمياً، والمشاركة في الانتخابات العامة والاستفتاء لحل أزمة الشرعية، وفصل السلطات الثلاث والحرص على استقلال السلطة القضائية كجهة للرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات وإفساح المشاركة الشعبية من خلال حرية العمل السياسي وتشكيل المنظمات الجماهيرية والتعددية الحزبية، وبذلك تكون الجمهورية اليمنية أول دولة يمنية دخلت في إطار نظم التعددية الحزبية، أو التعددية التنافسية، وهو النظام الذي ما كان يمكن أن يتحقق في ظل العهود السياسية السابقة، إلا أن الأحزاب والتنظيمات السياسية تطعن بالشرعية للنظام الانتقالي مما أدى إلى تنامي التوتر.

لقد مرت أحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية منذ أن نشأ أول حزب وطني، حزب الأحرار عام ١٩٤٤م، بتجربة قاسية رغم الانتصارات الثورية التي حققتها إلا أنها وقعت في منزلقات الخلافات التي أضعفتها وكبحت قدرتها من جهة وأهدرت ـ من جهة أخرى ـ إمكانيات وطاقات كبيرة، حين تحولت تلك الخلافات إلى صراع اتسم بالعنف والاقتتال.

لقد أدى الخلاف بين الأحزاب القومية ـ البعث، وحركة القوميين العرب إلى صراع كان من العوامل التي أدت إلى أحداث ٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٨م، وتحول الخلاف بين

الجبهة القومية وجبهة التحرير إلى الاتفاق تارة وإلى الصراع الدموي الذي أدى إلى حرب أهلية استعرت في نوفمبر ١٩٦٧م، في ظل الوجود للقوات الاستعمارية العدو المشترك. وأدى التفكير الانقلابي للناصريين أن دفعوا حياة أفضل عناصرهم في أكتوبر ١٩٧٨م، كما وأن الأحزاب اليسارية بقيادة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني كانت على وشك القيام بانقلاب عام ١٩٧٩م للسيطرة على السلطة وتحقيق الوحدة اليمنية على أساس سلطة الحزب الواحد، وبجانب ذلك يضاف منزلق القرارات الخاطئة والتي عادة ما تؤدي إلى ردود أفعال كلفت الوطن اليمني زمناً من الصراع المسلح التهم خسائر لا تقدر من الأرواح والإمكانات، وشكل غياب الديمقراطية عاملاً أساسياً للصراع داخل التنظيمات نفسها، مما أدى إلى تشكيل فصائل جديدة من جهة، أو يتحول الصراع إلى صراع دامٍ داخلي من جهة أخرى.

لذلك فإن القول إن الرؤية المستقبلية للتعددية السياسية والحزبية في ظل جمهورية يمنية موحدة، لَبِنَةٌ أهم دعامة من دعائم الوحدة الوطنية والاستقرار، كما وأن الاتفاق حول ثوابت للعمل الحزبي بأن تكون القوات المسلحة والأمن والقضاء بعيدة عن العمل الحزبي، مما يؤمن إلى حد بعيد استمرار نظام التعددية وتبادل السلطة سلمياً، ومع ذلك برز سؤال هام حول الكم الكبير من الأحزاب التي أعلنت عن نفسها. ونظرة متقصية للأحزاب الموجودة في الوطن اليمني نجدها كما يلي:

١ ـ الأحزاب والتنظيمات الوطنية وعددها (١٨).

٢ ـ الأحزاب والتنظيمات القومية وعددها (١٠).

٣ ـ الأحزاب الوطنية الديمقراطية وعددها (٢).

٤ ـ الأحزاب والتنظيمات السياسية الدينية وعددها (٨).

ويقدر عدد الأحزاب والتنظيمات حتى منتصف عام ١٩٩١م بـ (٣٨) حزباً وتنظيماً منها (١٢) حزباً وتنظيماً تكونت قبل الاتفاق الوحدوي في نوفمبر ١٩٨٩م، و(١٦) حزباً وتنظيماً جديداً تم تكوينها بعد الاتفاق و(١٠) أحزاب وتنظيمات إما انشقت عن تنظيم يماثلها أو أعادت اسم تنظيم كان ضمن حزب أو تنظيم آخر.

وتقسم الـ (٣٨) حزباً وتنظيماً إلى أنماط حددت بثلاثة:

(١٣) حزباً، و(٢٠) تنظيماً، و(٥) جبهات.

وهكذا أصبح ذلك الكم الهائل من الأحزاب سواء التي استعادت نشاطها أو تكونت حديثاً يثير الدهشة.. والتساؤل عن السبب الذي أدى إلى ذلك في بلد لا يتجاوز عدد

سكانه بين ١٢ و١٤ مليون نسمة بما في ذلك العدد الهائل من المهاجرين في الخارج.

إن مرد ظهور ذلك العدد من الأحزاب والتنظيمات هو سيطرة حزب السلطة خلال الوضع الشطري من جهة، ومن جهة أخرى حرمان عدد من الأحزاب التي تكونت خلال العقود الثلاثة الماضية، إضافة إلى حرمان قيادات وشخصيات قيادية من المشاركة في العمل السياسي كان لها دور نضالي في الماضي أقصيت عن استمرار أداء دورها بسبب الخلافات التي سادت مسار العمل السياسي الحزبي، والسبب الثاني النشاط السري وغياب الديمقراطية داخل الأحزاب والتنظيمات وعدم إشراك صفوف واسعة من أعضائها في صياغة برامجها واختيار قياداتها بفعل السرية، أو استحواذ بعض العناصر على المواقع القيادية. ونتج عن تلك الوضعية شعور بعض الشخصيات بقدرتها على تكوين أحزاب بقيادتها، رغم أن تركيبها التنظيمي والفكري لا يختلف عن التنظيمات الأم، وبرزت هذه الظاهرة بشكل صارخ بين الناصريين الذين برزوا بصفتهم الناصرية في خمسة فصائل.

واستشرت هذه الظاهرة بين أعضاء جبهة التحرير، فقد برزت ثلاثة فصائل تنافست على الزعامة من وحي الاسم. وعن الجبهة الوطنية الديمقراطية استقل تنظيم التصحيح الناصري، وكان قد انشق عن هذا التنظيم جبهة التصحيح الثوري، كما انشق عن الجبهة الوطنية الديمقراطية تنظيم باسم الجبهة الوطنية المتحدة، وتنظيم حراس الوحدة، واستقل تنظيم كان حليفاً فيها هو اتحاد القوى الإسلامية الثورية، وظل حزب البعث، حزبين - وأضيف بعث ثالث مستقل.

إن هذه الظاهرة كما يراها المراقبون تدل على أن تكون الأحزاب لا يعبر عن الواقع بقدر ما يعبر عن استمرار الخلافات داخل الصف الوطني، خاصة حين يدرك المرء أن تعريف الحزب هو «مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة ينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة». وحتى هذا التعريف تغير مع المتغيرات التي شهدتها النظم الحزبية إذ أن الإجماع حول تنظيم واحد «يعكس مصالحهم ويتيح لهم المشاركة في الحياة السياسية وانتخاب ممثليهم إلى السلطة التشريعية حيث يكون دورهم لتحقيق أهدافهم. ومن السمات التي تحدد ويحددها باحثو الفكر السياسي هي «أن الحزب هو جزء من كل، والكل يكون هنا كلاً تعددياً، رغم أن الحزب يمثل فقط جزءاً من الكل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجاً غير جزئي إزاء الكل، أن يتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل».

وإذا كان الهدف من تكوين الأحزاب هو تحديث المجتمع والتنمية السياسية، أي

تحقيق المساواة بأن يسود المجتمع القانون والنظام، وأن تتولى إدارة المجتمع عناصر أكفأ بغض النظر عن أي اعتبار آخر، والفصل بين السلطات، وأن يتمتع النظام السياسي بالقدرة على إدارة الصراع السياسي على أساس من تجنيب المجتمع الانقسامات، و«الاستجابة للمطالب الشعبية في المشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة بالمساواة وقدرته على الإبداع والتكيف في مواجهة المتغيرات التي يمر بها المجتمع». فكيف نفسر ظاهرة الكم الكبير لتلك التنظيمات والأحزاب، إذا علمنا أن التعددية التنافسية تشمل معايير متعددة يحددها الباحث جيوفاني سارفوري، في كتابه (الأحزاب والنظم الحزبية) إلى أربعة نظم هي:

نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة ـ ونظم تعددية معتدلة أو محدودة ـ ونظم الثنائية الحزبية ونظم الحزب الغالب.

ففي أي نظم يمكن أن تولج التعددية الحزبية في اليمن، فمعيار التعددية لا يكمن في كثرة الأحزاب مهما كثرت، ولكنه يتعلق بالغاية؛ أي ما ينطوي عليه نظام التعددية من إتاحة الاختلاف والتنافس.

وخصائص نظم التعددية التنافسية قسمها الباحث (سارتوري) إلى أربعة أقسام هي:

١ ـ نظام التعددية المستقطبة أو المتطرفة إذا وجد عدد من الأحزاب يدور حول خمسة أو ستة أحزاب، ولهذا النوع العديد من الخصائص أهمها:

أ ـ وجود أحزاب معارضة للنظام معارضة فعالة، ويلاحظ أن الحزب المعارض ليس هو بالضرورة الحزب الثوري، سواء بمعايير الشرعية أو الإيديولوجية، كما وأن الحزب المعارض يظل يعمل من داخل النظام ووفقاً لقواعده من خارجه.

ب ـ وجود تعدد في المعارضة، أي عدم توحد المعارضة كبديل، . . وبعبارة أخرى ففي التعددية المستقطبة يصعب على الأحزاب أن تجمع قواها، بل إن كلاً من أحزابها قد تكون أقرب إلى الحكومة من أحزاب المعارضة الأخرى.

٢ ـ إن نظم التعددية المعتدلة، هي تلك النظم التي يقع النظام الحزبي فيها بين الثنائية الحزبية ونظام التعددية المستقطبة أو المتطرفة من ناحية أخرى وهي تلك النظم التي تشمل على عدد من الأحزاب الأخرى بين ثلاثة وخمسة.

إلى أي مدى يمكن أن يسعى كل ذلك الكم من أحزاب في إثراء تجربة التعددية التنافسية التي أقدمت عليها اليمن. إن سؤالاً كهذا يبرز أمام المجتمع اليمني يوحي بما لا

يدع الشك عن مخاوف مستوحاة من الماضي حيث شكل الصراع الذي احتدم بين الفصائل الحزبية سواء ضد بعضها أو ضمنها مآسي تحمل الشعب تبعات كبيرة من جرائه.

خاصة عندما يدرك المرء أن البلدان التي عرفت نمط التعددية الحزبية وخاصة بلدان العالم الثالث لم يتجاوز عددها الخمسة أو الستة أحزاب رغم أن تعداد سكانها يتراوح ما بين الخمسين مليون وإلى مئات الملايين، وإذا ما أمعنا المعرفة في المعايير الحزبية فسنجدها ثلاثة معايير هي:

- التعددية الحزبية.
- الثنائية الحزبية.
- الحزب الغالب.

٣ ـ أما التعددية الثنائية، فهي وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية وقدرة كل منهما على النجاح للحصول على أغلبية برلمانية كافية تؤهله في الحكم بمفرده مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منهما إلى الآخر احتمالاً ممكناً.

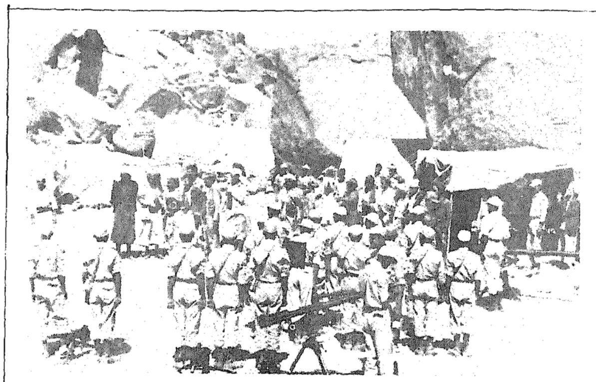
٤ ـ ومفهوم الحزب الغالب، ويعني وجود حزب رئيسي مهيمن في ظل وجود أحزاب أخرى يسمح لها بالوجود والمنافسة الثانوية والشرعية، وتشكل الأحزاب الأخرى أنداداً مستقلة متمتعة بفرص متكافئة، والمؤكد أن تكافؤ الفرص دائماً ما يكون أمراً نسبياً بسبب اختلاف الموارد بين الأحزاب الموجودة في السلطة والموجودة خارجها.

من وحي هذه المنطلقات التي تفسر أنماط التعددية الحزبية يمكن أن نقيس ما سوف يألو إليه النظام التعددي الحزبي في اليمن، خاصة عندما ندرك أن كثيراً من الأحزاب التي تكونت لم تكن سوى تكتلات لا تتعدى القشرة العليا للمجتمع، وتكون مجرد أدوات لذوي النفوذ وللنخب أو لشخصيات اجتماعية، ومن ثم وضع كهذا قد يؤدي إلى سلبية معاكسة للتحديث السياسي لانعدام التجانس أو التقارب، وتظل الزعامات سبباً في خلق التباعد. فالمسألة «لا تكون شكلية تبعد عن الجوهر أو الغاية أي ما ينطوي عليه النظام الحزبي من إتاحة فرص للاختلاف والتنافس».

نظرة إلى برامج ذلك الكم من الأحزاب والتنظيمات وإلى تناول القضايا والأهداف التي تؤمن بها نجدها متقاربة وشاملة للقضايا الوطنية والقومية والإسلامية والإنسانية، ونجد أن الفارق بين بعضها لا يتعدى اختلاف الصيغ اللغوية.

إن التحديث السياسي والاقتصادي لليمن كمجتمع دخل مرحلة جديدة لن يكون إلا بتوحيد الأحزاب ذات الاتجاه الموحد من جهة، واستنباط من خصائص اليمن، وواقعه أسلوباً لتعددية، تلتقي حول الثوابت والأسس التي تغلب المصلحة العليا والتباري وفق الاختلاف والتنافس.

■ ■ ■



معسكر الملكيين الذي في المناطق المحاذية لليمن من جهة السعودية واحد من معسكرات الملكية، التي انشأتها السعودية لتدريب المرتزقة والدفع بهم لمحاربة الثورة والجمهورية



مدفع للملكيين مدفعي ومدفع لاصلاء صنعاء بنيران مدمرة



مجموعة من قادة الملكيين اثناء حصار السبعين ويظهر في الصورة اللواء الملكي قاسم منصر



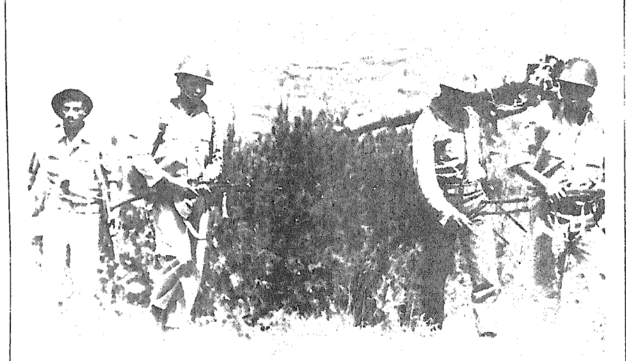
في مواقع المدفعية بالمطار الحربي الجنوبي (الآن منصة السبعين وحديقة الجندي المجهول) مجموعة من المقاتلين، وقد ظهر من الخلف جبل نقم، من اليمين في الصف الإمامي:
الثاني الملازم علي الميدمه (سلاح المدفعية)، الثالث نعمان محمد المسعودي، الرابع حمود زيد عيسى، الخامس عبد الرحمن الآنسي، السادس ويرتدي البدلة العسكرية، علي مثنى جبران قائد سلاح المدفعية في الصف الخلفي: الثالث من اليمين: الفنان المقاتل علي الآنسي



فرقة مدفعية تتصدى لهجوم الجانب الملكي



المناضل عبد السلام صبره والفريق حسن العمري رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة اثناء الحصار وبجانبه الضابط عباس محمد الشامي



جنود في طريقهم إلى موقع محصن



عبد الله بركات وزير الداخلية في فترة الحصار



عبد الرقيب عبد الوهاب/ رئيس الاركان



الجمهورية أو الموت، شعار
التف حولـه الجيش ومقـاتلو
المقاومة الشعبية

الملازم علي عبد الله صالح قاتل بدبابته تجاه منطقة الأزرقين أثناء الحصار

مقاتلون من رجال القوات المسلحة
تصميم وعزم للتصدي
لجحافل الاعداء



فرقة من الفتيان ـ في المقاومة الشعبية

اربعة من الجنود يحملون المياه إلى موقع في أعالي الجبال

فرقة من مدفعيين من فتيان المقاومة الشعبية



كانت السفارة الصينية الوحيدة (بجانب السفارة السورية) التي بقيت في صنعاء خلال فترة الحصار، في الصورة حديث إذاعي مع القائم بالاعمال الصيني



الشهيد البطل قائد اللواء العاشر خلال ملحمة السبعين طاهر الشهاري (يمين الصورة من الخلف) اثناء قيام نعمان المسعودي وعلي الآنسي، وحمود زيد عيسى بالترفيه عن الجنود، الثاني من اليمين الشهيد البطل محسن الرياشي، والأول من اليسار الأخ حمود الشبامي.



أوائل ديسمبر ١٩٦٧م صورة لمجموعة من المقاتلين اثناء حصار السبعين في إحدى زيارات التوجيه المعنوي للمقاتلين التقطت الصورة اثناء الحصار من مطار الرحبة (مطار صنعاء الدولي حالياً) وقد اعتلى معظم المقاتلين عربة مدرعة والتف بعضهم حولها كانت العربية تابعة لوحدة (الشرطة الجوية) في الصورة:

- الثاني من اليمني من الخلف: الشهيد عبد الله بُغده
- الرابع من اليمن من الخلاف: الملازم عبد الرحمن أبو طالب
- الخامس من اليمن من الخلف: الفنان الكبير المناضل علي الآنسي
- وفي وسط المجموعة فوق العربة: النقيب نعمان محمد المسعودي - يليه: الأخ حمود زيد عيسى
- والأول في المقدمة من اليسار: الملازم أول عبد الكريم البعداني



الجيش الشعبي



أربعة من نسور الجو خريجو الاتحاد السوفييتي بينهم الطيار محمد ثابت

رتل من الطائرات التي خلفها الإمام

طيار سوري على مقاتلة ـ في حالة تأهب للانطلاق إلى سماء المعركة



يناير ١٩٦٨م:
في إحدى الانتصارات التي حققها أبطال المقاومة الشعبية عادوا بمجموعة من الذخائر والمطبوعات الملكية وعرضوها على إدارة التوجية المعنوي للقوات المسلحة التي كان مبناها مجاوراً للمقر الحالي لمجلس النواب أبرز شخصية في الصورة الشهيد عبده قاسم غالب الحبيشي الذي كان آخر قائد للمقاومة الشعبية وهو الوحيد في الملابس العسكرية وعلى يمينه (الكميم) كما يبدو وآخرون من المقاومة . . وهم في قمة الروح المعنوية العالية



لجنة متابعة السلام العربية في آخر اجتماع لها



اوائل يناير ١٩٦٨م:

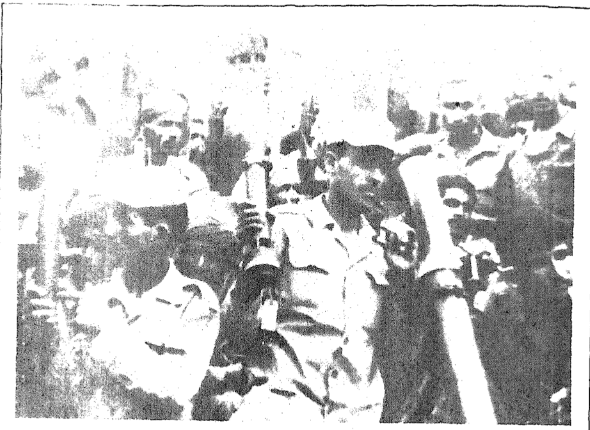
في وسط الصورة حوار بين نعمان المسعودي وحمود زيد عيسى (صالح علي) يصاحبهما المرحوم الفنان علي الآنسي بأنغام عوده وهذا اللقاء كان مع مقاتلي اللواء العاشر في أحد مواقعهم ويظهر في الصورة من الخلف ومن اليسار القائد البطل الشهيد طاهر الشهاري وهو يحتضن أحد ضباط الموقع الملازم صالح البعداني (حالياً في الشرطة العسكرية) وبينهما ضابطان من الوحدة ومن بين الجالسين من خلف نعمان المسعودي اثنان من موظفي التوجيه المعنوي:

عبد الله الخولاني، وهادي..

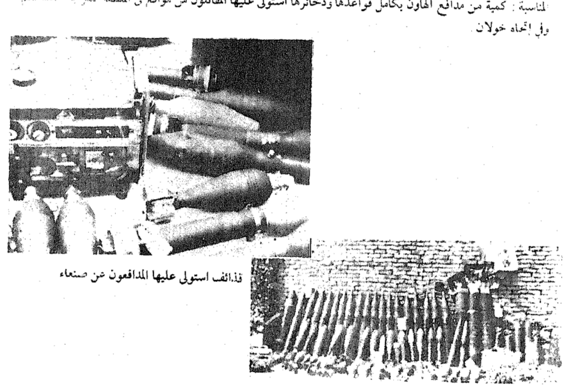


فبراير ١٩٦٨م:
على الطريق إلى مأرب، شمال شرق العاصمة صنعاء، كان هناك موقع لمقاتلين في برط في موقع عرف بـ (تبة دارس) في الصورة:
النقيب نعمان المسعودي (مدير التوجيه المعنوي) والملازم أول أحمد حسين العقيلي (نائب مدير التوجيه المعنوي) في زيارة للموقع

أوائل يناير ١٩٦٨م
في مواقع [illegible] منطقة عصر وشمال جبل عيبان نعمان المسعودي يجري لقاء إذاعيا [illegible] الثاني من [illegible] الشهيد البطل محسن [illegible] عبد الرحمن الآنسي وبجانب نعمان المسعودي الأخ
حمود زيد عيسى



تقريبا منتصف يناير ١٩٦٨م . . المكان في الصورة ميدان التحرير في العاصمة صنعاء، الزمان منتصف يناير ...
المناسبة : كمية من مدافع الهاون بكامل قواعدها وذخائرها استولى عليها المقاتلون من مواقع في المنطقة الشرقية ...
وفي اتجاه خولان .



قذائف استولى عليها المدافعون عن صنعاء



الشهيد/ سعد علي الأشول

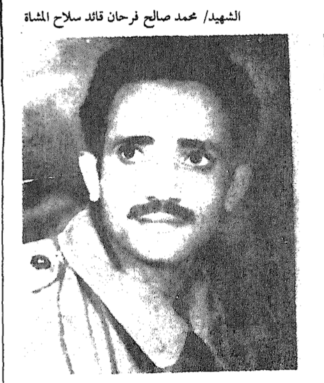


الشهيد/ هاشم عمر إسماعيل

الشهيد/ ملازم أول عبده قاسم الحبيشي



الشهيد/ محمد صالح فرحان قائد سلاح المشاة





الشهيـد البطل النقيب طيار/ علي سعيد الربيعي

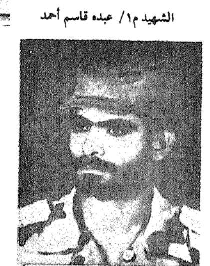


الشهيد مقدم طيار/ محمد الديلمي



الشهيد م / ١ أحمد عبد الوهاب الآنسي

الشهيد م١/ عبده قاسم أحمد

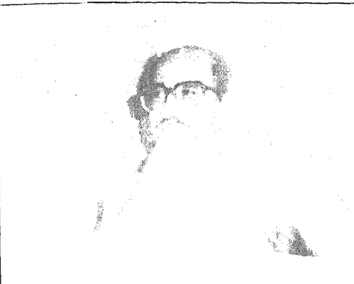


الشهيد طيار/ عبده شرف

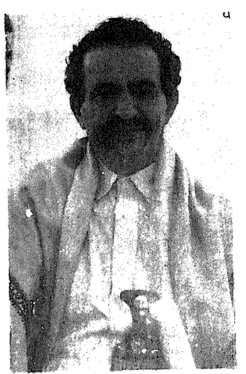




الشيخ أحمد عبد ربه العواضي برز دوره في فك طريق صنعاء ـ الحديدة



عمر الجاوي: قائد المقاومة الشعبية



محمد أبو [illegible] برز كقائد عسكري



الشيخ عبد الله بين حسين الأحمر. شارك في فك الحصار. وخشي نفوذ القوى الثورية



الشـاعـر عبـد الله البردوني أول رئيس لاتحـاد الأدباء والكتاب، والأستاذ عبد الله فاضل أول امين عام



المؤتمر الثاني للأدباء ـ صنعاء: د. عبد الكريم الإرياني يتوسط المنصة وإلى جانبه الشاعر راشد محمد ثابت، والشاعر حسن اللوزي، والشاعر الكبير البردوني، والكاتب عمر الجاوي



جانب من حفل للأدباء.. يظهر في الصورة الشاعر الحضراني المؤرخ سلطان عبده ناجي ،والشاعر محمد سعيد جراده

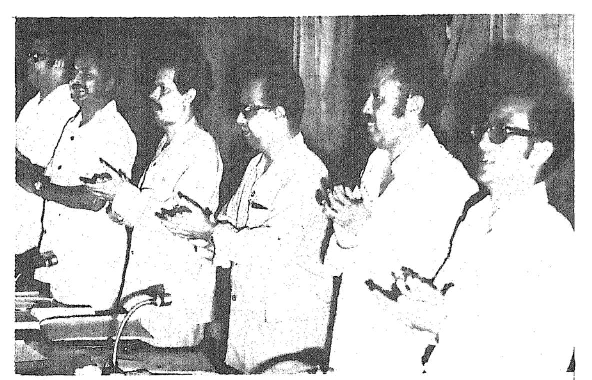
عبد الفتاح إسماعيل، ومحسن العيني: حول المبادىء لاعادة تحقيق الوحدة في القاهرة أكتوبر ١٩٧٢م



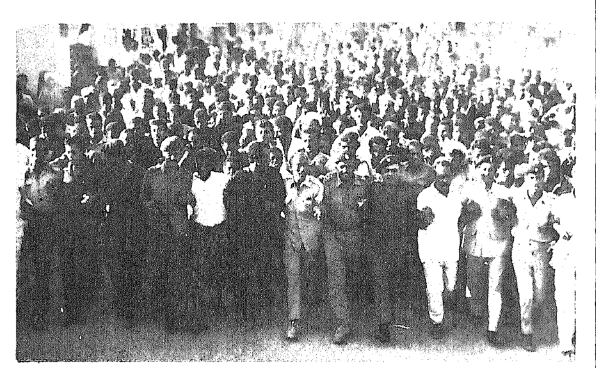
الرائد/ عبد الله الراعي، وعبد الله الحامري في مكيراس اثناء التوتر الساخن بين شطري الوطن

لجان الوحدة:
جانب من لقاء القاهرة التاريخي ويظهر في الصورة: جعفر زين، عبد الله حسن العالم، علي هادي، عبد الله حمران، محمد الرباعي، علي الأنسي، يحيى المتوكل، ومحمد الشرفي





القيـادة الموحدة، للتنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية يتوسطها عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام، سالمين، أنيس يحيى، علي باذيب وفي الجانب الآخر، عبد الله باذيب، مقبل، نصر ناصر



مظاهرة اثناء السبعة الأيام يتقدمها عوض حامد، علي عنتر، علي شائع



رئاسة مؤتمر الحزب الاشتراكي اليمني: عبد الفتاح إسماعيل، وإلى جانبه في المنصة أنيس يحيى، عبد العزيز عبد الولي، علي سالم البيض، علي ناصر، مطيع، محسن، في الخلف أحمد عبد الله عبد الإله، أبو بكر باذيب، عبد الله الخاوي

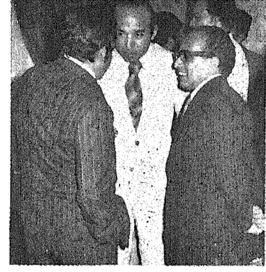


المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام ويظهر في الصورة علي عبد الله صالح (الأمين العام) وإلى جانبه عبد العزيز عبد الولي، القاضي العرشي، وحسين المقدمي، رئيس لجنة الحوار الوطني



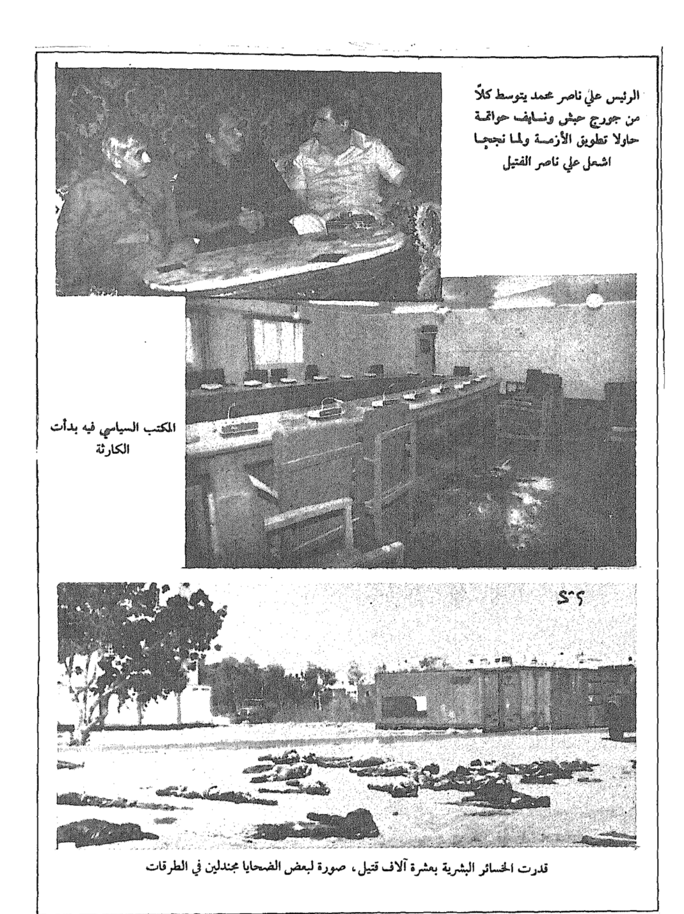
ن الرئيسين الحمدي، وسالمين





اتفاق الوحدة من الطور النظري إلى الطور التنفيذي
ابتسامات النصر . . الرئيسان : علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل بحضور أمير دولة الكويت في مؤتمر الكويت مارس ١٩٧٩م

الدكتور الإرياني : والسفير عبد الله الراعي يتبادلان التهاني مع فهمي هويدي بعد التوقيع على اتفاقية الكويت الوحدوية في الكويت .



الرئيس علي ناصر محمد يتوسط كلاً من جورج حبش ونايف حواتمة حاولا تطويق الأزمة ولما نجحا اشعل علي ناصر الفتيل

المكتب السياسي فيه بدأت الكارثة

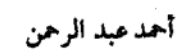
قدرت الخسائر البشرية بعشرة آلاف قتيل، صورة لبعض الضحايا مجندلين في الطرقات

عبد الله مطلق

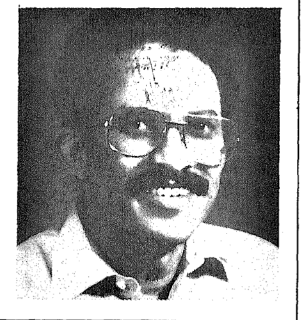


محمود عشيش

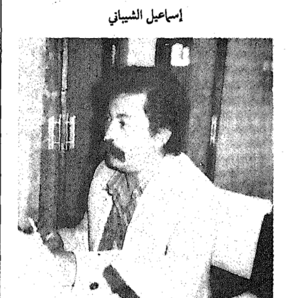
رموز من ضحايا نكبة ١٣ يناير



أحمد عبد الرحمن



إسماعيل الشيباني





منظر من معاناة ـ الأطراف المؤلمة

الـوزيـر الأستاذ/ راشد محمد ثابت حمل الدعوة إلى الوحدة متصدياً لكل المصاعب صلبٍ كصلابة ليسيزيف



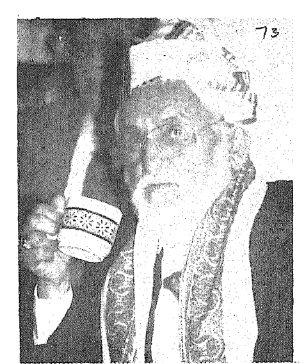


الوزير الأستاذ/ يحيى المرشي
لم تحيـده المصاعب عن تحقيق الوحدة قيد شعرة تصدى لكل تحايل من تحقيقها

التوقيع على دستور دولة الوحدة شكل بداية تنفيذ الوحدة الرئيس علي عبد الله صالح وأخوه علي سالم البيض يوقعان عل دستور دولة الوحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م يظهر في الصورة كل من سالم صالح ، د. عبد الكريم الإرياني، الشيخ سنان أبو لحوم، حيدر العطاس، د. مكي، يحيى العرشي، د. أحمد الاصبحي، د. الدالي



لقطة تذكارية بعد توقيع اتفاق صنعاء



الشـاعـر الخالد/ عبد الله عبد الوهاب (الفضول) ردد نشيد الوحدة اليمنية قبل أن تتحقق فاصبحت كلماته نشيداً وطنياً

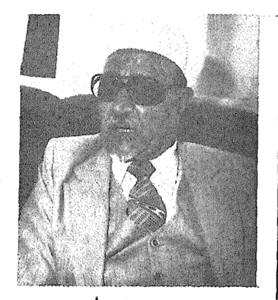
الشيخ سنان أبو لحوم أول رئيس للمجلس (الاستشاري وهيئة الرئاسة) انتخب مجلس الرئاسة





نعم للدستور قالتها مئات الآلاف من العمال والجنود والطلاب

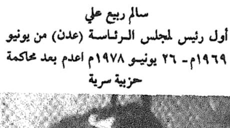
رؤساء النظام الجمهوري لشطري اليمن من ١٩٦٣م



المشير عبد الله السلال
رئيس مجلس قيادة الثورة، أول رئيس للجمهورية - ترك السلطة على اثر انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م

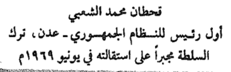


الشيخ محمد علي عثمان أول رئيس لمجلس السيادة ابان الثورة (مات إثر عملية اغتيال)



سالم ربيع علي
أول رئيس لمجلس الرئاسة (عدن) من يونيو ١٩٦٩م - ٢٦ يونيو ١٩٧٨م اعدم بعد محاكمة حزبية سرية





قحطان محمد الشعبي
أول رئيس للنظام الجمهوري - عدن، ترك السلطة مجبراً على استقالته في يونيو ١٩٦٩م





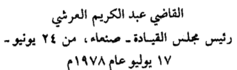
القاضي عبد الرحمن الإرياني
أول رئيس للمجلس الجمهوري ـ صنعاء من ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ـ ١٢ يونيو ١٩٧٤م ترك السلطة مستقيلاً



المقدم إبراهيم الحمدي
رئيس مجلس القيادة ـ صنعاء من يونيو ١٩٧٤م ـ أكتوبر ١٩٧٧م، ترك السلطة مغتالاً

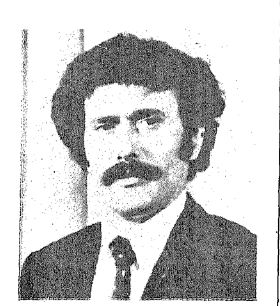
المقدم أحمد حسين الغشمي
ثاني رئيس لمجلس القيادة، رئيس الجمهورية ـ صنعاء أكتوبر ١٩٧٧م ـ يونيو ١٩٧٨م، ترك السلطة مغتالاً



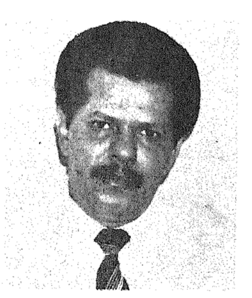


القاضي عبد الكريم العرشي
رئيس مجلس القيادة ـ صنعاء، من ٢٤ يونيو ـ ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م





المقدم علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية ـ صنعاء، من ١٧ يوليو ١٩٧٨م إلى ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ترك السلطة تمهيداً لقيام دولة الوحدة



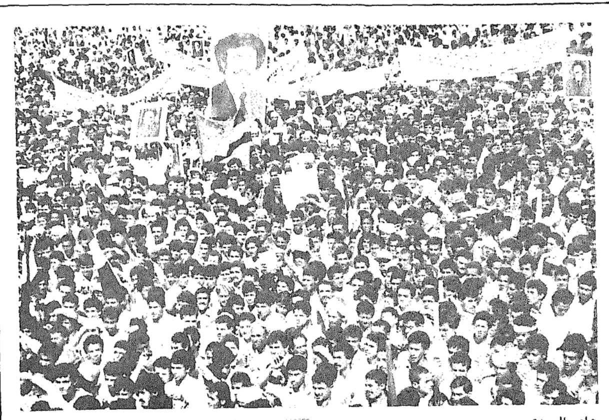
عبد الفتاح إسماعيل
رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى ـ عدن، من ٢٧ يونيو ١٩٧٨م ـ ابريل ١٩٨٠م، ترك السلطة مستقيلاً

علي ناصر محمد
رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى ـ عدن، من أبريل ١٩٨٠م ـ يناير ١٩٨٦م، ترك السلطة هارباً

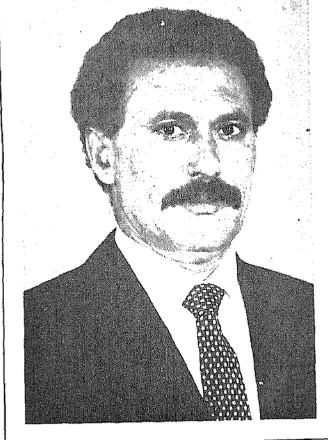


حيدر أبو بكر العطاس
رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى ـ عدن، من يناسر ١٩٨٦م ـ ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ترك السلطة تمهيداً لتحقيق دولة الوحدة

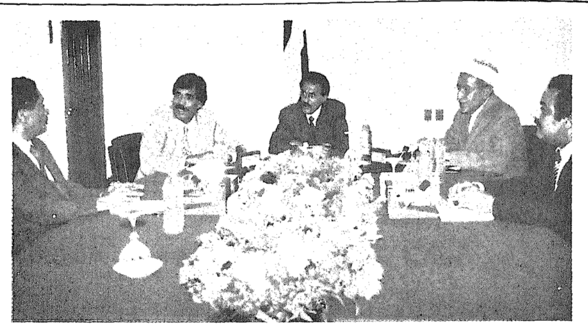




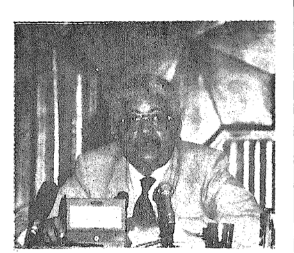
جماهير الوحدة...



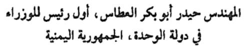
الفريق علي عبد الله صالح من رئيس لشطر في اليمن أصبح تاريخاً أول رئيس لدولة الوحدة الجمهورية اليمنية



أول مجلس للرئاسة للجمهورية اليمنية شكل برئاسة الفريق علي عبد الله صالح ، وعلي سالم البيض نائباً للرئيس وعضوية كل من : عبد العزيز عبد الغني ـ سالم صالح محمد ـ القاضي عبد الكريم العرشي



الدكتور ياسين سعيد نعمان تبوأ مكانة مرموقة كأول رئيس لمجلس النواب ، هو أول مجلس لدولة الوحدة ، الجمهورية اليمنية



المهندس حيدر أبو بكر العطاس ، أول رئيس للوزراء في دولة الوحدة ، الجمهورية اليمنية



معاهدات شطرت اليمن وعمقت الانفصال

- اتفاقية بين بريطانيا والسلطان أحمد بن عبد الكريم ١٨٢٢م.
- معاهدات الحماية البريطانية المعقودة مع رؤساء النواحي السبع ١٨٩٠م ـ ١٩٠٤م.
- الاتفاقية الانجليزية التركية الخاصة بالحدود اليمنية ١٩١٤م.
- المعاهدة اليمنية ـ الايطالية ـ ١٩٢٦م.
- معاهدة الطائف بين الامام يحيى والملك السعودي ١٩٣٤م.
- المعاهدة التي عقدت بين الامام وبريطانيا ١٩٣٤م.
- المعاهدة بين بريطانيا وحكومة الاتحاد الفيدرالي ١٩٥٩م.
- اتفاقية استقلال جنوب اليمن عام ١٩٦٧م.

اتفاق بين بريطانيا والسلطان أحمد بن عبد الكريم

في ٦ سبتمبر عام ١٨٢٢م تم التوقيع على اتفاق بين بريطانيا مثلها السِّير هوم بوفهام، والسلطان أحمد بن عبد الكريم سلطان عدن ولحج. شكل ذلك الاتفاق المنفذ لبريطانا لتطأ سلطتها أرض اليمن.

نص الاتفاق

عقدت هذه المكاتبة بناء على رغبة الماركيز ويسلي أحد أعضاء مجلس شورى الدولة المنوط به أعمال ممالك بريطانيا في الهند الشرقية بواسطة نائبه السِّير هوم بوفهام مع السلطان أحمد بن عبد الكريم سلطان لحج القائم من طرفه الأمير أحمد باصهي لربط علائق الوداد والمعاملة التجارية بين الطرفين.

اتفق النائبان وتراضيا على وضع الشروط الآتية:

١ ـ تكون المواصلة التجارية بين الشركة الهندية الشرقية المتحدة والرعايا البريطانيين، المسموح لهم بالمعاملة مع حكمدار (حاكم) الهند العام وبين رعايا السلطان أحمد بن عبد الكريم.

٢ ـ يقبل السلطان أن يجعل ميناء عدن مفتوحاً لجميع البضائع الواردة على المراكب الإنكليزية وأن يأخذ (مكساً) على البضائع والتجارة بنسبة ما هو مدون في قوائم البضاعة اثنين في المئة لا زيادة لمدة ١٠ سنوات، وليس للسلطان ولا لأحد من مأموريه أن يأخذ مكوساً أخرى بصورة رسم مرسى أو جمرك أو ميزان.

٣ ـ بعد أن تنقضي العشر السنوات المذكورة يحق للسلطان أن يزيد رسومه إلى ثلاثة في المئة وليس لورثته أو خلفائه أن يزيدوا على ذلك، وإذا حصلت منهم مخالفة لهذا الشرط ستبطل الصداقة والعلاقات التجارية مع الأمة البريطانية. وبناء على هذا الالتزام يتعهد السلطان أن لا يجعل مكساً آخر بصورة جمرك أو مرسى أو ميزان.

٤ ـ يلزم دفع المكس اثنين في المئة لمدة العشر السنوات المذكورة ثم الثلاثة في المئة بعد انتهاء المدة المعينة على الدوام على جميع البضائع الصادرة من عدن من خاصلات بلاد السلطان أو البلاد المحيطة بها.

٥ ـ إذا اشترت الشركة المحترمة المذكورة أو أحد رعايا بريطانيا بضائع من مدينة عدن أو من مينائها وكانت البضائع المذكورة مجلوبة من إفريقية أو الحبشة أو أي بلاد أخرى ليست من أملاك السلطان فليس له عليها رسوم باعتبار أن الرسوم الواجبة عليها دفعت عند نزولها إلى عدن فلذلك يقبل السلطان ألا يضرب عليها ضريبة.

٦ ـ يكون رعايا الدولة البريطانية الذين يستخدمون ميناء عدن أحراراً في معاملاتهم فلا يجبرون على أن يباشروا أشغالهم بواسطة شخص أو أشخاص أو سمسار أو ترجمان إلا باختيارهم، ولهم أن يشتغلوا بحريتهم دون أن يكونوا تحت ضغط السلطان.

٧ ـ يجوز لرعايا الدولة البريطانية أن يسلموا أموالهم لمن يختارون من غير إكراه سواء أكانوا أصحاء أو مرضى، وإذا مات شخص من رعايا بريطانيا تسلم مخلفاته بعد تسديد الديون الثابتة عليه لرعايا السلطان إلى يد والي عدن لكي ترسل إلى الحكومة العليا أو إلى أي متصرفية أخرى لانتفاع عائلة الهالك ورثته الشرعيين.

٨ ـ يجب أن يجعل سجل يقيد به أسماء رعايا الإنجليز القاطنين في عدن، وأن يعطى كل واحد منهم شهادة مقيدة في ديوان القاضي ووالي عدن لكي لا يحدث نزاع بعد الآن ـ إلا إذا ادعى شخص لنفسه الحماية البريطانية سواء أكان أوروبياً أو وطنياً ولا ينال امتياز الشرط السابع من لم يرد اسمه في السجل المذكور.

٩ ـ يجب أن تعتبر المنافع الناتجة عن الشرط السابع شاملة التجار المسافرين والضباط المعهود إليهم نظارة أحوال السفن بأنهم رعايا الدولة الإنجليزية، وكذلك بحرية جميع المراكب التي تسافر تحت الراية الإنجليزية إذا أحضروا شهادة من رئيس السفينة التي هم فيها سواء أوصوا أو مات أحدهم بدون وصية.

١٠ ـ يتعهد السلطان عن نفسه وورثائه وخلفائه أن يبذل المساعدة التي في وسعه بذلها لاسترداد الديون التي لرعايا الإنجليز عند رعاياه وإذا لم يدفع الحق المطلوب بعد ثبوت طلبه وبعد تقديم الإنجليز دعواه إلى القاضي للحصول على مساعدته وبعد مرور ثلاثة أشهر على تقدم الدعوى إلى القاضي فللقاضي التصرف بإعطاء الأمر بحجز مال المدين وبيعه لمصلحة الدائن وإذا كان المدين لرعايا الإنجليز لا مال له فيلزم القاضي أن يسجنه حتى يتم بشأنه تدبير يرضي الحكومة الإنجليزية.

١١ - إذا حصلت مخاصمة بين رعايا الإنجليز المسجلين فيلزم رفع الدعوى إلى والي عدن والمذكور سيجري الحكم بحسب نظره طبق الأصول المتبعة في بلاده وسيكون حكمه نافذاً في أي دعوى لا تتجاوز ألفي ريال، وإذا زاد المبلغ على ما ذكر يرفع الاستئناف إلى متصرفية أخرى في الهند، وإذا لم يرض أحد الفريقين بالحكم الصادر يحق للقاضي أن يسجنه بحسب طلب الوالي، والمقصد من هذا الشرط هو تأييد النظام والاتفاق بين الرعايا المسجلين من الإنجليز ورعايا السلطان.

١٢ - تفصل جميع المشاجرات بين رعايا بريطانيا ورعايا السلطان بمقتضى قوانين البلدة المقررة.

١٣ - رضي السلطان أن يعطي الدولة البريطانية أرضاً في غربي المدينة طولها( ) ذراعاً وعرضها( ) ذراعاً بعوض قدره( ) ريال لكي تستخدم الدولة البريطانية تلك الأرض، وللشركة أن تعمر فيها أي بناء أو بيت وأن تدرب البقعة عند الاقتضاء. والتزم السلطان أن يمنع أي عمارة حوالي الدرب إلى مسافة ٢٠ ذراعاً من أي جهة أخرى.

١٤ - للبريطانيين أن يدخلوا المدينة من أي باب وأن يركبوا الخيل والبغال والحمير وأي حيوان آخر يستحسنون ركوبه بدون احتكار ولا معارضة ولا إهانة.

١٥ - إذا فر شخص من عساكر الدولة أو من رعاياها من غير المسلمين والتجأ إلى القاضي أو أي أمير من طرف الحكومة وطلب اعتناق الإسلام فعلى القاضي أن يرسل إفادة رسمية إلى الوالي فلعله يطلبه بصفة رعوية بريطانية وما لم يصل طلب الوالي بعد مضي ثلاثة أيام فللقاضي أو الأمير أن يعمل بمقتضى رأيه في معاملة الشارد.

١٦ - يعطي السلطان بقعة من الأرض لتكون مقبرة عامة للرعايا البريطانيين الذين يموتون في حدود بلاده مجاناً فلا يدفعون غير نفقات الدفن.

١٧ - أي مادة بعد صدور هذه المعاهدة يقترحها أحد الطرفين ويتم عليها الاتفاق يجوز اعتبارها ملحقة بهذه المعاهدة، وسفير الدولة البريطانية مستعد أن يقبل أي رأي من السلطان ويرفعه إلى والي الولاية وأن يدخل في مقاولة يشتري أي مقدار من البن أو يستلم أي بضائع بريطانية بالأسعار التي يكون عليها التراضي.

قرئت هذه الشروط السبعة عشر وصار عليها التراضي والقبول من الطرفين، ووقع السلطان ختمه على النقل العربي الصحيح ووقع السفير البريطاني على النقل الإنجليزي في مركب الملك المسمى راني في طريق عدن في اليوم السادس من شهر سبتمبر سنة ١٨٢٢م.

معاهدات الحماية البريطانية المعقودة مع رؤساء النواحي التسع وما جاورها

إن المعـاهدات المعقودة بين الحكومة البريطانية بواسطة حكومة الهند وبين رؤساء النواحي التسع العربية وما جاورها والتي فرضت بريطانيا بموجبها الحماية على هذه المناطق تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول ـ المعاهدات المكونة من ثلاث مواد.

القسم الثاني ـ المعاهدات المكونة من أربع مواد.

القسم الثالث ـ المعاهدات المكونة من ست مواد.

وكل هذه المعاهدات متشابهة في فرض الحماية والسيطرة على المناطق المحمية.

إن الحكومة البريطانية ومحسن بن علي مانع سلطان الحواشب في المسيمير بن عبيد والراحة وبلاد الحواشب الأخرى مع ملحقاتها رغبة منهم في المحافظة على الأمن وتقوية علاقات السلام والصداقة الكائنة بينهم.

لقـد سمت الحكومة البريطانية وعينت البريجادير جنرال شارس الكسندر كنهام ـ المقيم السياسي في عدن لعقد معاهدة لذلك الغرض.

وإن البريجادير جنرال شارس الكسندر كنهام المذكور والسلطان محسن بن علي مانع الحوشبي المذكورين أعلاه قد اتفقا وعقدا المواد التالية:

المادة الأولى: إن الحكومة البريطانية استجابة لرغبة السلطان الموقع اسمه أدناه، محسن بن على مانع الحوشبي تتعهد بشمل المسمير بن عبيد والراحة وبلاد الحواشب وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وحكمه، بالرعاية الملكية الكريمة وبحماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية: إن السلطان محسن بن علي مانع الحوشبي المذكور يوافق ويعد بالأصالة عن نفسـه وبالنيابة عن أهله وورثته وخلفائه وجميع القبيلة بالامتناع عن الدخول في أية مراسلات في أية اتفاقية أو معاهدة مع أية أمة أو دولة أجنبية إلا بمعرفة وترخيص الحكومة البريطانية ويعد بالإضافة بإعطاء إنذار مباشر إلى المقيم أو أي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة أخرى للتدخل في شؤون المسيمير بن عبيد والراحة وبلاد الحواشب وملحقاتها.

المادة الثالثة: إن السلطان محسن بن علي مانع الحوشبي المذكور يرتبط مع أهله وحلفائه وكافة القبيلة إلى الأبد بأنهم (هو وهم) لن يتنازلوا أو يعطوا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يؤجروا أو يتصرفوا بأية طريقة أخرى في الأراضي الحوشلية وملحقاتها أو أي جزء منها في أي وقت إلى أية دولة أو شخص غير الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة: يجري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وضع الموقعون أدناه إمضاءاتهم وأختامهم في عدن في اليوم السادس من أغسطس سنة ١٨٩٥م.

الإمضاءات: شارس الكسندر كنهام ـ بريجادير جنرال المقيم السياسي في عدن

محسن بن علي مانع سلطان الحواشب

شهود الحال: الميجر ديبليو بي. فرس ـ المساعد الأول للمقيم السياسي.

أنا فضل بن علي محسن فضل العبدلي ـ سلطان لحج أشهد بأن محسن بن علي مانع سلطان الحواشب قد دخل في هذه المعاهدة تحت إشرافي ويمضيها بملء علمي وموافقتي.

الإمضاء: فضل بن علي محسن سلطان لحج

التصديق: الجن ـ نائب الملك وحاكم الهند العام.

لقد صدق نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في مجلسه في سملا في ٣٠ أكتوبر سنة.

دبلير. ج. كنهام

سكرتير حكومة الهند ـ قسم الشؤون الخارجية

وقد عقد هذا النوع من معاهدات الحماية مع الرؤساء التالية أسماؤهم أيضاً:

اسم القبيلة	مكان وتاريخ الإمضاء	تاريخ التصديق من نائب الملك حاكم الهند العام
سلطنة الفضلي	عدن ٤ أغسطس سنة ١٨٨٨م	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠م
مشيخة العاطفي (الصبيحة)		٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠م
مشيخة البرهمي (بلحاف)	عدن في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٩م	١٠ يونيو سنة ١٨٩٥
سلطنة الواحدي (بير علي)	عدن في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٨٩	٢٩ يوليو سنة ١٨٩٦
مشيخة العلوي	عدن في ١٥ مارس سنة ١٨٩٥	٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٥م
سلطنة يافع السفلى	عدن في ٩ يونيو سنة ١٨٩٦م	٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٥م
مشيخة عرفة	عدن في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٥م	٢٧ مارس سنة ١٩٠٢م
مشيخة حورة	عدن في أغسطس سنة ١٨٩٥م	١٣ يونيو سنة ١٩٠٢م

شريف بيحان القصاب عدن في ٧ يناير سنة ١٩٠٢م ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤م
عدن في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٣

الاتفاقية الإنجليزية ـ التركية الخاصة بالحدود اليمنية

وقد لا يخلو من فائدة إثبات آخر اتفاقية عقدت بين الحكومة التركية والبريطانية لتحديد الحدود بين المنطقة التي يدعي الإنجليز حمايتها، وحدود تركيا، التي كانت مغتصبة في اليمن.

لقد استغل الإنجليز كعادتهم، فرصة انهيار هذه الحكومة، عقب حربين طويلتين خاضتهما في سنة ١٩١١م مع إيطاليا وفي سنة ١٩١٢م مع دول البلقان فحملوها بأساليبهم على توقيع هذه الاتفاقية يوم ٩ مارس سنة ١٩١٤م ويأبى اليمانيون الاعتراف بها، لأنها أخذت بطريق الاحتيال والتدليس.

وهذا نصها:

جلالة ملك بريطانيا وأيرلندا والأراضي البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند من جهة وجلالة امبراطور العثمانيين من جهة أخرى يرغب كلاهما في إتمام وإبرام البروتوكولات (الملحق A) التي وقعها المفوضون العثمانيون والبريطانيون في سنة ١٩٠٣ و١٩٠٤م للدلالة على خط الحدود التي عينوها لفصل ولاية اليمن عن أراضي تسع مقاطعات عدن كما جرت الإشارة إليها باللون الأزرق في الخرائط الملحقة (الملحق B).

عين جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الساق وعضو في البرلمان وسكرتير دولة جلالة الملك في الأمور الخارجية. وعين جلالة إمبراطور العثمانيين سمو إبراهيم حقي باشا الصدر الأعظم السابق الحامل للأوسمة الامبراطورية العثمانية والمجيدية المرصعة.

لقد تبادل كلاهما أوراق اعتمادهما وبعد أن وجدت بأنها قانونية اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى: إن الفريقين المتعاقدين يثبتان ويبرمان البروتوكولات التي وقعها القوميسيرون العثمانيون والبريطانيون في سنة ١٩٠٣م، ١٩٠٤م والتي ترد نصوصها في الملحق (A) من هذا الاتفاق.

المادة الثانية: إثباتاً لما تعهد به في القسم الأول من البروتوكول المؤرخ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٤م يصرح إمبراطور العثمانيين بأنه لن يتنازل بأي وجه من الوجوه من الأراضي التي

تبلغ مساحتها نحو ٤٤٠ ميلاً مربعاً إنجليزياً والملاصقة لجبل نعمان ـ حصن مراد والواقعة ضمن حدود مقاطعة صبيحة القديمة، والأراضي المذكورة هي المبينة باللون الأصفر على الخريطة الملونة للمرفق (ج) للاتفاقية المذكورة.

المادة الثالثة: بما أن النقطة رقم (١) (وادي بنا) المشار إليها على الأولى من الخرائط الملحقة (الملحق B) بهذه الاتفاقية هي آخر نقطة على الشاطىء الشرقي المرسومة في تلك البقعة فقد اتفق الطرفان المتعاقدان وقررا وفقاً للبروتوكول المذكور وتحفظاً للشروط والتحديدات الواردة به بأن حدود الأراضي العثمانية تتبع خطاً مستقيماً يبتدىء من أكمة الشوب متجهاً للشمال الشرقي نحو صحراء الربع الخالي بانحراف ٤٤ درجة. وهذا الخط يلتقي في الربع الخالي على الخط الموازي درجة ٢٠ مع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطىء الجنوبي من خليج عجير فاصلاً الأراضي العثمانية من سنجق نجد وأرض قطر وفقاً للمادة الثانية من الاتفاقية الإنجليزية ـ العثمانية والخاصة بالخليج الفارسي والمناطق المجاورة له المؤرخ في ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣م والخط الأول من هذين الخطين مشار إليه باللون البنفسجي والخط التالي باللون الأزرق على الخريطة الخاصبة الملحقة بهذا الاتفاق (الملحق ج).

المادة الرابعة: يصدق على هذه الاتفاقية ومبادلة وثائق الإبرام في لندن في أقرب وقت ممكن لايزيد عن ثلاثة أشهر.

وإثباتاً لذلك فقد وقع المفاوضان هذا الاتفاق ووضعا عليهما ختميهما. تم في لندن بنسختين أصليتين في ٩ مارس سنة ١٩١٤م.

أ. غراي

أ. حقي

وتمت مبادلة وثائق التصديق في لندن في ٣ يونيو سنة ١٩١٤م.

ـ ٢ ـ

الحاضرون عن تركيا: مصطفى رمزي بك أميرالاي أركان حرب مفوض عثماني.

المستر ـ هـ فيتز موريس مفوض بريطاني.

بعد المداولة بالتفصيلات بشأن حدود صبيحة في برج أم عشار (أحرج) المشار إليها برقم ٦٤ و٦٩ على الخريطة وبعد فحص الوثائق والبراهين الأخرى المتعلقة بها يصرح المستر فيتز موريس المفوض البريطاني بأنه بالرغم من أن هذه الوثائق والبراهين وبالرغم من أن شهادة السكان الذين سئلوا في سنة ماضية في تلك تدل على أن حدود صبيحة الغربية تمتد

إلى الأكمة ومن هناك تمر في عكار وتصل إلى المكان المدعو قدام، فإن الحكومة البريطانية المدفوعة بروح المسألة والعواطف التقليدية الودية نحو الحكومة العثمانية، لم تر من الموفق أن تصر خلال عمليات التخطيط على المحافظة على حقوق شيوخ صبيحة في الأراضي التي يطلبونها والممتدة خلال عملية خط (أكمة عكار وقدام) لذلك فقد وافقت على اقتراح هؤلاء المفوضين بتخطيط الحدود على أساس خط يبتدىء من برج أم عشار (٦٤) ويمتد مسافة ٢٤ كيلومتراً في شمال شرق برج أم عشار ليصل إلى قمة جبل نعمان الواقعة على الخط الذي يفصل المياه بين البحر الأحمر وخليج عدن على شرط ألا تحاول الحكومة الامبراطورية العثمانية مطلقاً أعطاء الأراضي الواقعة بين هذا الخط الأخير والخط المنوه عنه أعلاه (أكمة ـ عكار ـ قدام) إلى دولة ثانية وعلى أثر الامبراطورية العثمانية بأن التعليمات المتعلقة بهذا الأمر قد أرسلت من قبل الباب العالي إلى المفوض العثماني وبالفعل فقد صرح الأميرالاي مصطفى رمزي بأنه تلقى في ١٩ مارس بواسطة وزارة الحربية تعليمات مستندة على إرادة جلالة السلطان تأمره بتخطيط مقاطعة صبيحة بخط ينتهي في حصن مراد وبأنه بحسب التعليمات الواردة إليه يتعهد الباب العالي بعدم أعطاء الأراضي الملاصقة لخط نعمان حسن مراد في شمال هذا الخط إلى دولة ثانية.

وبناء على ذلك فقد وضع المفاوضان وضعاً منفصلاً لشطر خط الحدود الذي سيبتدىء في برج أم عشار (٦٥) وينتهي في حصن مراد، ورسما هذا الخط على الخرائط التي وقعاها وتبادلاها. أما فيما يتعلق بقسم الحدود الواقع في الشمال الشرقي للنقطة المشار إليها برقم أعلى وادي بنا أعني بحسب الإرادة السنية الصادرة في ١٢ فبراير سنة ١٩١٣م الخط الذي يبتدىء في أكمة الشعوب ويمتد في الاتجاه الشمالي الشرقي إلى الصحراء فإن المستر فيتز المفوض البريطاني يصرح بأن شطراً من هذا الخط أي الحد بين مريس وشويب قد جرى تخطيطه سابقاً ولم يبق إلا تعيين قاعدة امتداد هذا الخط إلى الصحراء وأنه وفقاً للإرادة السنية المنوه عنها سابقاً يجب أن يتبع هذا القسم من الحدود بصورة عامة الخط المستقيم الممتد من أكمة الشوب في الشمال الشرقي إلى الصحراء ما عدا الانحرافات التي تتطلبها طبيعة الأرض، وبأن الوثائق والبراهين الأخرى التي قدمها شيوخ يافع تدل بدون جدال على أن الأماكن المدعوة ربيعتين نوى وذها بياتي هي جزء من منطقة يافع نوان العواليق وكل أقسامهم الفرعية وتوابعهم وكذلك كل موقد يافع الواقعة جنوبي وشرقي الخط الشمالي الشرقي المذكور آنفاً تخص المقاطعات التسعة. أما الأميرالاي مصطفى رمزي المفوض العثماني فيجيب بأنه بحسب التعلميات التي وردت إليه من حكومته يعترف بأن قاعدة

تخطيط النقطة رقم (١) في وادي بنا هي بوجه عام وفقاً للأوراق الصادرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٣م الخط الممتد شمالاً بدرجة ٤٥ إلى الشرق من أكمة الشوب إلى الصحراء على شرط يبقى دل جوابان في ناحية قضاء رضا ويعترف بأن عزل الربيعتين ونوى وذها بياتي تؤلف جزءاً من مقاطعة اليوافع وبأن العواليق وكل أقسامهم الفرعية وتوابعهم وجميع منطقة يافع الواقعة في جنوبي وشرقي الخط الشمالي الشرقي المذكور آنفاً تخص المقاطعات التسعة.

ويضيف المفوض العثماني ذلك أن السكان القاطنين في جوار الشيخ سعيد وغيرهم في الجبهة العثمانية من عادتهم الحصول على الماء من المنابع الواقعة في ناحية صبيحة ويأمل أن لا يوجد مانع في المستقبل من استمرارهم في الانتفاع من هذه المنابع كما في السابق.

ويصرح المستر فيتز موريس بأن حكومته لا ترى مانعاً من هذه الجهة.

لقد اتفق مفوضا الحكومتين الصديقتين على محتويات هذه الوثيقة ووقعا نسختين منها وتبادلا هاتين النسختين.

طربي شيخ سعيد

٢٠ أبريل سنة ١٩٠٥

مصطفى كولونيل مفوض عثماني

ج. هـ. فيتز موريس مفوض بريطاني

- ٣ -

يمتد خط الحدود من نقطة (٦٥) في اتجاه عام نحو الشمال ويتبع الجانب الجنوبي من الطريق الممتد في سفح جبل أم بدار في جانب وادي خمسانه (٥٢) من اليسار إلى المضيق المدعو نجد مشرق (٣٧) والمرقوم (٦٦) على الخريطة. ومن هناك يصعد إلى المرتفع الشمالي جبل طقاسو (٤٧) ويجتاز وادي الغرف (٩) إلى نقطة واقعة على بعد نصف كيلومتر غربي قرية خبال (٣٦) ومن ثم يصعد إلى قمة جبل نعمان (٦٧) ومن هذه النقطة ينعطف في اتجاه جنوب غربي ويتبع الخط الذي يفصل المياه بين البحر الأحمر وخليج عدن ماراً بنقطة برهم روس (٣٤) جبل أم نجاح (٣٩) جبل سيف برج الهائمة (ممر واقع على مسافة كيلومتر ونصف في قرية الهائمة) (٤٩) نجد أم رهاز (٥٤) جبل سن سنفه إلى أن يبلغ قمة جبل جريبة (٦٨) ثم ينحدر الخط من مرتفع الجنوب الغربي من جبل جريبة ويتجه نحو الغرب ماراً بخط مستقيم إلى قمة جبل كحبوب ومن هناك يجتاز المنطقة المقفرة في خط مستقيم إلى قمة جبل الكوة (٦٩) تاركاً بئر الحجري. في الناحية التركية من قمة جبل الكوة ويتبع خط

الحدود المرتفعات إلى أن تصل إلى أعلى نقطة في المرتفع الجنوبي الشرقي في جبل الكوة.
هذه النقطة المشار إليها برقم (٧٠) والمعينة بإشارة حدود هي واقعة على بعد ٦٠٠ ياردة تقريباً أي ما يقرب من ٥٥٠ متراً في الغرب والجنوب من التل المدعو جبل مجيبة على الخريطة. ومن هذه النقطة الأخيرة تمتد في خط مستقيم إلى الجبيل الصخري (٧١) المعين بإشارة حدود وهو الجبيل الشمالي من الجبلين الواقعين في شمال وغرب جبل سويدية ومن هناك يتوجه رأساً إلى نقطة (منمرة ٧٢ ومشار إليها بعلامة) وهي أعلى قمة في الهضبة المعروفة باسم حصن مراد (المعروفة أيضاً باسم الشيخ مراد) وتتجه صوب القمة فتصل إلى شاطىء البحر إلى النقطة المرقومة ٧٣ على الخريطة.
إمضاء الكولونيل مصطفى ـ مفوض عثماني
ج. هـ. فيتز موريس ـ مفوض بريطاني

المعاهدة اليمنية ـ الإيطالية

وقع الإمام والسنيور يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦م معاهدة صداقة وولاء كانت أول معاهدة توقعها دولة اليمن المتوكلية في عهدها الجديد مع دولة أجنبية وهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة فيكتور عما نويل الثالث ملك إيطاليا وجلالة أمير المؤمنين الإمام يحيى:
لقصد تقوية ودوام الصداقة الودية بين المملكتين ورغبة من الطرفين في تسهيل ونمو المناسبات الاقتصادية بين القطرين فصاحب الجلالة ملك إيطاليا بواسطة وكيله المفوض الكوالير يعقوب غاسباريني والي الأرتيرية وجلالة ملك اليمن الإمام يحيى أمير المؤمنين قد اتفقا وقررا ما هو آت:

المادة الأولى: تعترف حكومة جلالة ملك إيطاليا، باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الإمام يحيى الاستقلال الكامل المطلق، ومع هذا فلا تتدخل حكومة إيطاليا المشار إليها في مملكة جلالة ملك اليمن الإمام بأي أمر من الأمور التي تناقض ما في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة الثانية: تتعهد الدولتان بتسهيل التبادل في التجارة بين بلاديهما.

المادة الثالثة: حكومة جلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب أن تجلب طلباتها من إيطاليا وذلك في الأشياء والآلات الفنية التي تساعد في جلب الفائدة في نمو اقتصاد اليمن ونفعه

وكذلك في الأشخاص الفنيين.

والحكومة الإيطالية تصرح بأنها تبذل جهدها حتى يصير إرسال الأشخاص والآلات الفنية والأشياء بأنسب وجه في الأنواع والأثمان والرواتب.

المادة الرابعة: ما ذكر في المادتين ٢ و٣ لا يمنع حرية الطرفين في التجارة والمطلوبات.

المادة الخامسة: ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب ويتجر فيما تمنعه إحدى الدولتين في بلادها. ولكل من الدولتين أن تصادر ما جلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الإشعار.

المادة السادسة: لا يكون معمولاً بها إلا بعد أن تصل إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحيى مصدقة من جلالة ملك إيطاليا.

المادة السابعة: تكون هذه المعاهدة جارية ومعمولاً بها لمدة عشر سنوات من بعد تصديقها كما في المادة السادسة. وقبل انقضاء مدة هذه الماهدة بستة أشهر إذا أراد الطرفان تبديلها بغيرها أو تجديدها كانت المذاكرة بذلك.

المادة الثامنة: ولما حرر في هذه المواد فجلالة ملك اليمن الإمام يحيى وسعادة الكوالير غاسباريني بالوكالة عن جلالة ملك إيطاليا قد أمضيا على هذه المعاهدة المحررة من نسختين متطابقتين باللغة العربية والإيطالية ولعدم وجود من يعرف الترجمة عن اللغة الإيطالية معرفة تامة لدى جلالة الإمام يحيى ولأن المفاوضة التي تمت بين الطرفين بعقد الماهدة الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ولأن سعادة الكوالير غاسباريني قد تأكد تماماً أن النص العربي هو مطابق للنص الإيطالي تماماً لذلك اتفقا بأنه إذا نشأت شكوك أو خلاف في تفسير النصين فالطرفان يعتمدان النص العربي وتفسيره، بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطاً.

وحرر يوم الخميس ٢٤ صفر سنة ١٣٤٥ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦م).

معاهدة الطائف
بين الإمام يحيى والملك السعودي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة وحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين

ملك اليمن من جهة ثانية.

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

وحباً في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الإسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما.

ورغبة في أن يكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية ـ قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما: عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية حضر صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء.

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبدالله بن أحمد الوزير.

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر، الصلاحية التامة والتفويض المطلق، وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول؛ قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية:

المادة الأولى: تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة. وتنشأ بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها. ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سراً وعلناً ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القومية التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما.

المادة ٢: يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها. فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام

يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً على مملكة اليمن. ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على المملكة العربية السعودية. ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود المبينة في صلب هذه المعاهدة.

إن جلالة الإمام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من ضمانة أو حماية أو احتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة وغيرها، كما وأن جلالة الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيته باسم الوحدة اليمنية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عائض أو في نجران وبلاد يام.

المادة ٣: يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله.

المادة ٤: خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً بين البلاد التي تخضع لكل منهما:

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن نقطة وعار التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا يام من همدان بين يزيد وائلي وغيره وبين يام، فكل ما يعد عن يمين الخط الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو ميدي وحرض وبعض قبيلة الحارث والميد وجبال الظاهر وشذا والضيغة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رازح ومينا مع عرو الشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعة وسحار الشام وبباد وما يلبها ومحل مريضة من سحار الشام وعموم سحار ونقعة ووعار وعموم وائلة وكذا الفرع مع عقبة نهوقة وعموم من عدا ايام ووادعة طهران من همدان بن يزيد هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكلما هو

مبين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢هـ وكل ذلك هو في جهة اليمن فهو من المملكة اليمانية، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهم الموسم ووعلات وأكثر الحارث والخوية والجابري وأكثر العبادل وجميع فيفاء وبني ملك وبني حريص وآل تليد وقحطان وظهران وادعة وجميع وادعي ظهران مع مضيق مروان وعبقة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحصن وزور وادعة وسائر من هو في نجران ومن وائلة وكل ما هو تحت عقبة نهوقة إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق، وهؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢هـ كل ذلك هو في جهة اليمن فهو من المملكة اليمانية، وكلما هو يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية. وما ذكر من يام ونجران والحصن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية. وحيث إن الحصن وزور وادعة ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع من إخوانهم وائلة من التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به.

ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا يام من همدان بن يزيد وسائر قبائل اليمن فالمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات. وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات. وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب شرق وغرب فهو باعتبار كثر اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين. أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

المادة ٥: نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع على طول خط الحدود.

المادة ٦: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فوراً عن البلاد التي

أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند من كل ضرر.

المادة ٧: يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته من كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما دفع من جناية قتل أو جرح وبالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان. ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة ٨: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما، وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية. وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضع شروطه وكيفية طلبه وحصوله في مرفق ملحق بهذه المعاهدة، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها وبعضاً متمماً للكل فيها.

المادة ٩: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه، أو استعداد له ضد الفريق الآخر. كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي:

١ ـ إن كان السعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله.

٢ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير فإنه يلقى عليه القبض من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة. وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب، وعليها اتخاذ كافة الاجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب. وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم اسماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى، وإن أمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته.

٣ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة فإن الحكومة المطلوب منها

والتي يوجد الشخص على أراضيها تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها وعده شخصاً غير مرغوب فيه ويمنع العودة إليها في المستقبل.

المادة ١٠: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر من طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً موظفاً كان أم غير موظف، فرداً كان أم جماعة. ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده، فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أرضه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجىء وإلقاء القبض عليه وتسلميه إلى حكومة بلاده الفار منها. وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها.

المادة ١١: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والموظفين والعمال التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة ١٢: يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر رعية له إلاَّ بموافقة ذلك الفريق، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية.

المادة ١٣: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن كافة الإجرام والأعمال العدائية التي قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في البلاد أي (في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجؤوا إلى الفريق الآخر إلى عودتهم كائناً من كان وبالغاً ما بلغ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه. وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المادة، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع وما يقرر المندوبان يكون نافذاً.

المادة ١٤: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين

يعفى عنهم أو إلى ورثتهم عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق أو الأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثمارها أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها.

المادة ١٥ : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم جماعة أم هيئة أم حكومة أم الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر بمصلحة بلاده أو يكون من وارثه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها وكيانها للأخطار.

المادة ١٦ : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية والعضوية العربية أن أمتيهما أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحد شراً، وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتيهما في ظل الطمأنينة والسكون، وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه خير لبلادهما وأمتيهما غير قاصدين بهذا أي عدوان على أي أمة أخرى.

المادة ١٧ : في حال حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:

أولاً: الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً.

ثانياً: المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.

ثالثاً: الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق ومنع عنها الوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي.

المادة ١٨ : في حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما متقابلاً بما يأتي:

أولاً: اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه.

ثانياً: منع التجاء اللاجئين إلى بلاده وتسليمهم أو طردهم إذا لجؤوا إليها كما هو موضح في المادة ٩ و١٠ أعلاه.

ثالثاً: منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم.

رابعاً: منع الإمدادات والأرزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو الثائرين.

المادة ١٩ : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات

الزراعية والتجارية بينهما. وفي إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين أو بنظام خاص بصورة كافلة لمصالح الطرفين وليس في هذه المادة ما يقيد حركة أحد الفريقين المتعاقدين في أي شيء حتى عقد الاتفاق المشار إليه.

المادة ٢٠: يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء وفي أي وقت، والمفهوم إنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الفريقين في مكان واحد، فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلدين التي هي كلمة واحدة. والمفهوم إن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأي صورة كانت بأي حق له. كما إنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة.

المادة ٢١: يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ إبرام هذه المعاهدة.

المادة ٢٢: تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى بإنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل.

المادة ٢٣: تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه وكتب في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ١٣٥٣هـ.

وهذه المعاهدة صك تحكيم وهو:

بسم الله الرحمن الرحيم

عهد التحكيم بين المملكة العربية السعودية وبين مملكة اليمن

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح

والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف، والموقع عليها في السادس من شهر صفر سنة ثلاثة وخمسين بعد الثلاث مئة والألف على أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو خلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية:

المادة ١ : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع عليها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه.

المادة ٢ : يجري التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساو من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين، وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً، فإن قبل أحد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبحح وازعاً، وإن لم يمكن الاتفاق على ذلك تجري القرعة على أيهما يكون وازعاً مع العلم أن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين. تجرى المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك.

المادة ٣ : يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطرف الفريق الآخر وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين في أول المادة. وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه. ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ويكون الحكم ملزماً للفريقين ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه. ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك.

المادة ٤ : أجور محكمي كل فريق عليه وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما، وكذلك الحكم على نفقات المحاكمة الأخرى.

المادة ٥ : يعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة الطائف الموقع عليها في مثل هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاث مئة بعد الألف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة، وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من

الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وإقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاث مئة والألف.

المعاهدة التي عقدت بين الإمام وبريطانيا

بما أن لجلالة ملك اليمن حضرة الإمام من جهة، وملك بريطانيا العظمى وإرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى رغبة في الوصول إلى معاهدة تعطي أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين، قد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا المندوبين المفوضين:

عن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق.

عن جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار، وقيصر الهند وإيرلندا الشمالية، حضرة صاحب السعادة اللفتنت كولونيل برنارد راودون رايلي. س. ي. أ. وأ. ب المحترم، وعن الهند كذلك حضرة صاحب السعادة اللفتنت كولونيل راودون رايلي. س. ي. أ. و. ب المحترم اللذين بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى: يعترف جلال ملك بريطانيا وإيرلندا والممالك خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته استقلالاً مطلقاً في جميع الأمور مهما كان نوعها.

المادة الثانية: يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق بينهما من جميع الوجوه.

المادة الثالثة: يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يتراضى الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة وباتفاق كامل بدون إحداث أي منازعة أو مخالفة، وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السابقة الذكر، فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائط أي تعد من قواتهما في الحدود المذكورة وأي تدخل بين أتباعهما أو من جانبهما في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة.

المادة الرابعة: سيعقد الفريقان المتعاهدان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعـاهـدات لتنظيم الأمور الاقتصادية والتجارية على أساس المبادىء الدولية العامة مع التراضي والموافقة بينهما.

المادة الخامسة: ١ ـ رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية.

٢ ـ كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها، تتمتع في موانىء الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها، ويعامل ركاب تلك السفن في موانىء بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان من نفس الدولة الأكثر رعاية هنالك.

٣ ـ الغرض بهذه المادة يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية وراء البحار وقيصر الهند.

أ ـ لفظة (بلاد) ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمـرات جلالتـه والبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة.

ب ـ لفـظة (رعايا) ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته.

جـ ـ لفظة (سفن) ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية مسجلة في أي بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية.

المادة السادسة: هذه المعاهدة تكون أساساً لكل ما يكون الاتفاق عليه من المعاهدات المتتابعة بين الفريقين الساميين حالاً واستقبالاً في معنى تقوية الوداد والصداقة. ويتعهد الفـريقـان المتعـاهـدان السـاميان بعدم إعطاء المساعدة والمسامحة لأي حركة ضد الوداد والاتفاق القائم الصحيح بينهما.

المادة السابعة: يصادق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ويتبادل حجج التصديق في صنعاء. ويعمل بها من تاريخ تبادل حجج التصديق، وفيما بعد تبقى معمولاً بها لمدة أربعـين سنـة. وتقريراً لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما إمضاءهما على المعاهدة الحاضرة ووضعا ختومهما عليها، وقد نظمت هذه المعاهدة على نسختين باللغتين

الإنجليزية والعربية وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربي، وحررت في صنعاء اليمن في اليوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ للهجرة يقابله ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ للميلاد.

محاولة جديدة

أول ما يلاحظ في المعاهدة أنها أبقت مشلكة الحدود على حالها وأرجأتها لمدة ٤٠ سنة رجاء إيجاد حل لها خلال هذه المدة الطويلة، ولعلهم أرادوا من عقدها على هذا المنوال فتح الباب في وجه مفاوضات قد تأتي بنتائج أفضل وتساعد على التقريب بين الحكومتين، وشيء مهما كان خير من لاشيء.

وزار الأمير الحسين ـ وهو رابع أنجال الإمام ـ لندن سنة ١٩٣٩م ضمن وفد الحكومات العربية لبحث قضية فلسطين، فكان أول أمير يماني يزورها فاغتنم الإنجليز الفرصة فدارت مباحثات بينهم وبينه لإنشاء تقارب جديد بين البلدين ولحل مشكلة شبوة (وسيأتي الكلام عليها) وكانت تشغل بال الحكومتين ولكنها لم تصل إلى نتيجة.

في انتظار النتائج

أعلنت الحرب العظمى الثانية في سنة ١٩٣٩م والحالة بين البلدين على ما هي عليه فتوقف كل بحث في انتظار انتهائها وانتظار نتائجها

المعاهدة بين بريطانيا وحكومة الاتحاد الفيدرالي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا والاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب العربية.

بالنظر إلى أن حكام بيحان والسلطنة العواذلية والسلطنة الفضلية وإمارة الضالع، ومشيخة العوالق العليا وسلطنة يافع السفلى وكل منهم مرتبط بمعاهدة صداقة وسلام مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا (فيما يلي يشار إليها بعبارة «المملكة المتحدة») قد كونوا، بموافقة المملكة المتحدة، من ولايتهم اتحاداً يسمى الاتحاد الفيدرالي

لإمارات الجنوب العربية (فيما يلي يشار إليه بلفظة «الاتحاد») للدفاع المتبادل عن هذه الولايات ولتطورها في جميع الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تطوراً يؤدي إلى تحسين البلاد وأهلها.

وبالنظر إلى أن الاتحاد يرغب في التطور نهائياً إلى دولة مستقلة اقتصادياً وسياسياً في علاقات ودية مع المملكة المتحدة. وأن المملكة المتحدة تتعهد بمعاونة الاتحاد لكي يصبح نهائياً دولة مستقلة.

وبالنظر إلى أن المملكة المتحدة والاتحاد يرغبان في تقوية أواصر الصداقة التقليدية التي وجدت منذ أمد طويل بين المملكة المتحدة والولايات المكونة الآن للاتحاد.

وحيث أن المملكة المتحدة والاتحاد قد قررا عقد معاهدات لهذه الغايات فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى: أن يكون هناك سلام وصداقة دائما وتعاون كامل وخالص بين المملكة المتحدة والاتحاد.

المادة الثانية: ١ ـ أن تدير المملكة المتحدة علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها والمنظمات الدولية، وتكون لها المسؤولية الكاملة بشأن هذه العلاقات، وأن لا يدخل في أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية دولة أو حكومة أو منظمة دولية بدون معرفة المملكة المتحدة.

٢ ـ أن يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن أي تدخل أو محاولة للتدخل في شؤون الاتحاد من قبل أية دولة أو حكومة أخرى.

٣ ـ أن تستشير المملكة المتحدة الاتحاد بخصوص تدبيرها للعلاقات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، وأن لا تدخل المملكة المتحدة في أية معاهدة أو اتفاقية تنص على أي تغيير في حدود الاتحاد أو بأي تغيير في هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد.

المادة الثالثة: ١ ـ بهذه المعاهدة يشمل الاتحاد برعاية صاحب الجلالة البريطانية وحمايتها الكريمتين.

٢ ـ إن الترتيبات المفصلة والمحواة في الملحق لهذه المعاهدة بشأن التعاون المتبادل بخصوص الدفاع والأمن الداخلي ستكون سارية المفعول كجزء من هذه المعاهدة.

المادة الرابعة: ١ ـ أن تقدم المملكة المتحدة إلى الاتحاد النصح والمساعدة المالية والفنية لكي تساعد الاتحاد في تطوره الاجتماعي والإقتصادي والسياسي، وتأسيس وصيانة جيش للاتحاد وحرس وطني، وأن يقرر مقدار وشكل هذه المساعدة المالية والفنية من وقت إلى آخر

من قبل المملكة المتحدة بعد التشاور مع الاتحاد آخذة بعين الاعتبار كل العوامل المتعلقة بالموضوع.

٢ ـ أن يتقبل الاتحاد ما تقترحه المملكة المتحدة بموافقة الاتحاد من الموظفين الاستشاريين والخبراء لمساعدة الاتحاد. وأن تقدم الاتحاد جميع التسهيلات الضرورية لهؤلاء الموظفين.

المادة الخامسة: ١ ـ أن يتقبل الاتحاد وأن ينفذ من جميع الوجوه أية نصيحة تقدم من المملكة المتحدة في أية مسألة تتعلق بالحكم لصالح الاتحاد على شرط أن يكون للاتحاد الفرصة للتعبير عن رأيه للمملكة المتحدة قبل أن تقدم هذه النصيحة له.

٣ ـ أن يقدم الاتحاد إلى المملكة المتحدة ما قد تطلبه من وقت إلى آخر من نسخ عن الوثائق المتعلقة بإجراءات الهيئات التشريعية والتنفيذية للاتحاد.

المادة السادسة: ١ ـ أن لا يسمح لأية ولاية ليست ضمن الاتحاد حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة أن تنضم إلى الاتحاد بعد موافقة المملكة المتحدة على ذلك.

٢ ـ عند انضمام أية ولاية من هذا القبيل إلى الاتحاد طبقاً لشروط دستور الاتحاد وطبقاً لهذه المادة، أن تعتبر المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة منطقية على تلك الولاية كجزء من الاتحاد.

المادة السابعة: أن تظل جميع المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى التي أبرمت من قبل بين المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد سارية المفعول فيما عدا الحالات التي تتناقض فيها مع هذه المعاهدة,

المادة الثامنة: لأغراض هذه المعاهدة، أن يكون الشخص الذي يشغل وظيفة الوالي والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه وهو واسطة الاتصال بين المملكة المتحدة والاتحاد.

المادة التاسعة: أن يسري مفعول هذه المعاهدة عند التوقيع عليها، ويمكن إعادة النظر فيها أو تعديلها في أي وقت من الأوقات بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين.

ملاحق المعاهدة

الفصل الأول: أن تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التي تراها في أي وقت من الأوقات ضرورية أو مرغوباً فيها للدفاع عن الاتحاد وبعد التشاور مع الاتحاد فيما يخص الأمن الداخلي للاتحاد.

الفصل الثاني: ١ ـ أن يحتفظ الاتحاد بجيش للاتحاد، وأن يتخذ تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصيانته ليكون في مستوى الكفاية. وباعتبار الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع عن الاتحاد والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد في تهيئة الدفاع المتبادل أن يوفر الاتحاد عند طلب المملكة المتحدة، أي قسم من جيش الاتحاد قد تطلبه المملكة المتحدة للخدمة خارج الاتحاد أو الدفاع عن ذلك الجزء من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد أو عن أمنه الداخلي، وأن يكون هذا القسم من جيش الاتحاد تحت تصرف أي ضابط تختاره المملكة المتحدة من قوات المملكة المتحدة لصاحبة الجلالة البريطانية.

٢ ـ أن يكون الضابط الذي سيكون قائداً لجيش الاتحاد شخصاً معيناً من قبل الاتحاد بموافقة المملكة المتحدة.

الفصل الثالث: أن يحتفظ الاتحاد بحرس وطني لغرض حفظ الأمن الداخلي، وحيث يكون ذلك ضرورياً للمساعدة في الدفاع عن الحدود، وأن يتخذ الاتحاد تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصيانته في مستوى الكفاية. ويطلب من الوالي، أن يوفر الاتحاد أي قسم من الحرس الوطني قد يطلبه الوالي للخدمة تحت تصرفه في ذلك القسم من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد.

الفصل الرابع: اتباعاً لالتزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية المكتوبة أعلاه بتقديم المساعدة المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش للاتحاد وحرس وطني للاتحاد، أن تقدم المملكة المتحدة بقدر ما يقرر بمقتضى تلك المادة:

أ ـ الاشخاص للمساعدة في توظيف وإدارة وتدريب جيش الاتحاد والحرس الوطني.

ب ـ التسهيلات، بما في ذلك الدورات الدراسية في الخارج بتدريب أفراد جيش الاتحاد والحرس الوطني.

ج ـ التضحية والمساعدة من الخبراء في أمور العمليات العسكرية والأمور الفنية.

د ـ المساعدة في تزويد جيش الاتحاد والحرس الوطني بالمعدات.

هـ ـ استعمال التسهيلات الموجودة في مستعمرة عدن لأغراض المحطات العسكرية.

الفصل الخامس: ١ ـ أن يسمح الاتحاد لقوات صاحبة الجلالة أن تتخذ قواعد لها في الاتحاد، وأن تتحرك بحرية داخله ومنه وإليه مع معداتها ومخزوناتها، وأن تحلق طائراتها في سماء الاتحاد، وأن تقوم بأية عمليات أخرى كما تدعو الضرورة، وأن يمنح الاتحاد

التسهيلات لأي قوات تكون في الاتحاد (طبقاً لهذه المادة) وأن يتخذ أي خطوات أخرى لمساعدتها كما تدعو الضرورة.

فيما عدا الحالات المتفق عليها بين المملكة المتحدة والاتحاد في أية قضية أو طائفة من القضايا أن تمارس المحاكم والسلطات المؤسسة أو المعترف بها من قبل المملكة المتحدة لهذا الغرض السلطة القضائية الوحيدة فيما يتعلق بجميع الإجراءات القضائية ضد أفراد هذه القوات والأشخاص المذكورين في الفقرة (أ) من الفصل الرابع من هذا الملحق على أن تمارس هذه السلطة بعد استشارة الاتحاد في حالة الإجراءات التي تمس أشخاصاً أو ممتلكات أشخاص ليسوا أفراداً في هذه القوات أو ليسوا أشخاصاً مذكورين في الفقرة (أ) من الفصل الرابع من هذا الملحق.

وأن تتخذ المملكة المتحدة ما هو ضروري وعملي ـ الخطوات لضمان حفظ القانون والنظام بين هذه القوات والأشخاص.

الفصل السادس: ١ ـ أن يعين الاتحاد من وقت إلى آخر ذلك العدد من الأشخاص الذين قد يدعوهم الوالي من وقت إلى آخر كأعضاء في مجلس الدفاع الذي تؤسسه المملكة المتحدة لتقديم النصح للوالي في المسائل المتعلقة بالدفاع عن محمية عدن.

٢ ـ أن يستشير الاتحاد مجلس الدفاع في جميع الأمور المتعلقة والأمن الداخلي للاتحاد بما في ذلك إدارة وتدريب وعمليات قوات الاتحاد، وعلى الاتحاد أن يطلع مجلس الدفاع بصورة مستمرة على كل هذه الأمور.

الفصل السابع: في هذا الملحق فإن عبارة (الوالي) تعني الشخص الذي يشغل منصب الوالي والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه.

وإشهاراً على ذلك فقد وقع المذكورون أدناه على هذه المعاهدة وملحقها بوصفهم الأشخاص المفوضين من قبل الطرفين المتعاقدين.

حرر من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية بعدن في هذا اليوم الحادي عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٩م الموافق لليوم الثالث من شهر شعبان ١٣٧٨ هـ.

عن الاتحاد:

رئيس المجلس الأعلى للاتحاد:

أحمد بن عبد الله الفضلي.

أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد

صالح بن حسين العواذلي، شعفل بن علي، حسين بن أحمد الهبيلي، عبد الله بن

محسن العولقي، وعلي عاطف الكلدي.

عن المملكة المتحدة: الوالي، والقائد العام لمحمية عدن و.هـ.ت. لوس.

نص اتفاق الاستقلال

في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧م وقع الوفدان ـ وفد الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي ـ ووفد المملكة المتحدة (بريطانيا) اللورد شاكلتن على اتفاق الاستقلال الذي ينص على قيام دولة في جنوب الوطن. وفيها يلي الاتفاق ومعلومات:

١ ـ سوف يتسلم الجنوب العربي الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م والذي سيعرف بعد ذلك بيوم الاستقلال.

٢ ـ في يوم الاستقلال جميع الولايات المنتهي احتلالها سوف تعرف بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. . وسيوطد هذا اليوم بقرار رسمي من قبل التنظيم السياسي، الجبهة القومية، الجهة الممثلة لشعب وأرض الجمهورية الجديدة وسوف تقوم بتشكيل الحكومة.

٣ ـ ستقوم حكومة صاحبة الجلالة بخطواتها في الجلاء وإنهاء احتلالها مع سحب قواتها من يوم الاستقلال من جميع أراضي الجمهورية.

٤ ـ سوف تعطي حكومة صاحبة الجلالة اعترافها الكامل بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من يوم استقلالها، وستقوم علاقات دبلوماسية كاملة بين كل من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والمملكة المتحدة من يوم الاستقلال، وطبقاً لذلك فسوف تقوم الحكومتان بتعيين سفرائهما في كل من الدولتين مع تحديد كل ما يتعلق وهذه العلاقة الدبلوماسية من يوم الاستقلال وإلى أجل غير مسمى، فسوف تلتزم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بالعرف الدبلوماسي والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين طبقاً للقانون الدولي المعمول به المقر في مؤتمر فينا ـ عام ١٩٦١م.

ومن الآن وصاعداً العلاقات الدبلوماسية ستتقيد عرفاً وموضوعاً على القواعد والأسس المعمول بها والمتبادلة بين الدولتين، وذلك في حالة بروز أي تغيرات، إذا وجدت أي تغيرات بين الطرفين.

٥ ـ سوف يكون لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الحق بتقديم الطلب للانضمام إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة كعضو رسمي فيها. وحكومة صاحبة الجلالة تتقدم برغبتها في أن تكون الضامن والكفيل لطلب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في الانضمام إلى هيئة

الأمم المتحدة إذا رغبت في ذلك.

٦ ـ من الآن وصاعداً لاستقلال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.. فالمملكة المتحدة لن تكون مسؤولة عن المسؤوليات العالمية الخاصة بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وبالأخص أراضيها، حدودها.. وستتحمل الجمهورية الجديدة كامل مسؤولياتها العالمية المتعلقة بحدودها.. وحقوقها العالمية المرتبطة بها.

٧ ـ ستقوم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بتغطية كل الاتفاقيات.. والأمور والالتزامات العالمية سوف تقرر، وذلك بإصدار إعلان يحدد ذلك من قبلها.. وهذا القرار أو الإعلان يجب أن يعنون ـ أيضاً ـ إلى هيئة الأمم المتحدة وكل مصادرها، وذلك مع تقديم طلب انضمام الدولة الجديدة للمنظمة، وكذا في حالة طلب أي التزامات عالمية بالجمهورية.

٨ ـ منذ يوم الاستقلال ستقلص أية معاهدات اتفاقيات، حق ممنوح تنازلات، أو أي ترتيبات أخرى قائمة ومستمرة حتى يوم الاستقلال بين حكومة التاج.. وممثليها أو أي دول أخرى أو أي حكام أو أي مسؤولية في مختلف أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية سوف تقلص من يوم الاستقلال.

٩ ـ ستتحمل جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من يوم الاستقلال كل ما يتعلق وحقوق أراضيها، أو أي مطالب قد تطرح من قبل حكومة التاج، أو ممثليها، أو أي حكام دول، أو أي جهات مسؤولة أخرى بما يتعلق وأجزاء الجمهورية قبل يوم الاستقلال، أو أي منطقة من مناطق الجمهورية، فهذا سيكون من اختصاص الجمهورية الجديدة ومن مسؤوليتها.

١٠ ـ إن النصوص القانونية في أوامر القوة المنصوصة في أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أو في أي جزء منها.. فوراً قبل يوم الاستقلال سوف تستمر في ذلك.. وبعد الاستقلال تستمر إذا رأت الحكومة الجديدة أن ذلك لن يخالف أو يناقض نشوءها، أو الأحداث الجديدة بعد الاستقلال، أو أي نصوص قانونية قد تكون قادرة على مواكبة النظام للجمهورية الجديدة.

١١ ـ حكومة صاحبة الجلالة سوف تتخذ الخطوات المتعلقة بالفسخ لهذه القوانين قبل يوم الاستقلال، وذلك عبر المجلس التشريعي لهذه القوانين المتواجدة في الجمهورية، أو في أي جزء من أجزائها، وحتى تتأكد حكومة صاحبة الجلالة من سلامة الآثار الباقية من هذا القانون وعدم إتلافه.

١٢ ـ جميع المسؤوليات، الالتزامات، التعهدات والحقوق التي وجدت ومورست في

أراضي الجمهورية قبل الاستقلال، ستصبح تابعة للجمهورية وتحت مسؤوليتها وبدون أن يتم التعرض للجمهورية في تسييرها دفة هذه الأمور، أو في أي شك يطرأ لديها حول هذه القوانين، أو أي نقد أو فحص أو معاينة لذلك من قبل الجمهورية الجديدة. وقد تتخذ أي إجراءات في كل ما قد تراه غامضاً وغير صالح للمرحلة التي تمر فيها.

١٣ ـ حول كل ما يتعلق والمصالح المتعلقة بالأرض بالممتلكات أو أي موجودات أخرى في نطاق أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والتي كانت تابعة لحكومة صاحبة الجلالة قبل يوم الاستقلال لأغراض حكومية أو لغرض خاص فيها... هذه الأشياء مع الأراضي سوف تكون ضمن أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.. كذا أي أراضي أو حدود كانت تابعة لحكومة صاحبة الجلالة قبل يوم الاستقلال تستعملها لأغراضها العسكرية وقواتها المتواجدة، فمن يوم الاستقلال مباشرة سترتبط هذه الاراضي بالجمهورية من ضمن الحقوق والالتزامات التعهدات الأخرى، والتي لم يتم التعرض لها بذلك أو اتخاذ الجمهورية أي إجراءات ما عدا تلك الأراضي التي تم الاتفاق عليها لاستعمالها كقنصلية أو هيئة سياسية أو لأي أغراض أخرى.

١٤ ـ سيتم التشاور والمداولة بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حول كل الأمور التي قد تبرز بعد الاستقلال خاصة بأولئك الذين يحملون الجنسيات البريطانية، وهذه المداولة ستتم قبل أن تتخذ حكومة صاحبة الجلالة خطراتها بتجريد أو حرمان أي من رعاياها هنا أو من رعايا مستعمراتها الذين يحوزون على تلك النصب الخاصة (التمثيل الخاصة) والتي تثبت علاقتهم وارتباطهم بأراضي الجمهورية وكمواطنين ورعايا تابعين للمملكة المتحدة ومستعمراتها.

١٥ ـ ستقوم حكومة صاحبة الجلالة بتسليم جمهورية اليمن الجنوبية أي وثائق تقارير دراسات وخرائط تتعلق بأراضي وحدود جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وذلك بقدر استطاعة حكومة صاحبة الجلالة توفير ذلك، وسيتم التشاور بكل ما يتعلق بإيجاد السبل لتحقيق أهداف هذا الغرض من إمكانيات فنية وذلك بين الحكومتين.

ستقوم حكومة صاحبة الجلالة أيضاً بتموين جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بكل ما بحوزتها من مواد متوفرة.. لم تحز عليها الجمهورية بما يتلاءم وتوضيح كل الحقائق المتعلقة بحدود أراضي الجمهورية.

١٦ ـ نظراً لقصر وقت المحادثات فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالخدمة العامة والمعاشات فسيتم مناقشة ذلك في أقرب فرصة ممكنة بعد يوم الاستقلال.

اتفاقيات وقرارات وحدت اليمن

- اتفاقية القاهرة.. أكتوبر ١٩٧٢م.
- بيان طرابلس نوفمبر ١٩٧٢م.
- بيان القمة ـ الكويت مارس ١٩٧٩م.
- نتائج اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد.. تعز.. نوفمبر ١٩٨٩م.
- اتفاق لقاء عدن ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م.
- اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية.. وتنظيم الفترة الانتقالية صنعاء ـ أبريل ١٩٩٠م.
- محضر اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد ٥ مايو ١٩٩٠م.
- بيان مجلس الشورى صنعاء ـ ٢١ مايو ١٩٩٠م.
- محضر الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب الأعلى عدن ـ ٢١ مايو ١٩٩٠م.
- أربعة قرارات سيادية.. أصدرها الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

نص اتفاقية القاهرة:
في تاريخ ٢١ رمضان ١٣٩٢هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م

إن حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باسم شعب اليمن الواحد. وباسم الأمة العربية وانطلاقاً من واقع المسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية. وإيماناً بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، وأن هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ رغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحدود والسدود والحواجز.

ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه.

وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن، وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل، ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي.

وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة أنها قضية المصير الحتمي هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني.

وثقة بأن الوحدة اليمنية الشاملة فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل، وهي أيضاً ضرورة قومية لأنها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني، كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها.

وتجاوباً مع الجهود، الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية والمشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٣م من أجل تسوية الخلافات بين

شطري اليمن، وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله.
وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه وذلك وفقاً للأسس والمبادىء الواردة فيها بعد:

مادة ١ : تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة.
مادة ٢ : يكون للدولة الجديدة:
أ ـ علم وشعار واحد.
ب ـ عاصمة واحدة.
ج ـ رئاسة واحدة.
د ـ سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.
مادة ٣: أ ـ نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي.
ب ـ يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة، ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات.
ج ـ تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.
وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة:
مادة ٤ : كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين.
مادة ٥ : يختار كل من رئيس الدولتين ممثلاً شخصياً له ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجنة الفنية الواردة في المادة (٧).
مادة ٦ : تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناء على رغبة الدولتين.
مادة ٧ : يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما. وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة

لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بها إليها. وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

مادة ٨: تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عالٍ ومن المختصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

وتتألف هذه اللجان من:

١ ـ لجنة الشؤون الدستورية:

وتختص بوضع مشروع الدستور.

٢ ـ لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي:

وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

٣ ـ لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية:

وتختص بالشؤون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

٤ ـ لجنة الشؤون التشريعية والقضائية:

وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.

٥ ـ لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام:

وتختص بشؤون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.

٦ ـ لجنة الشؤون العسكرية:

وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.

٧ ـ لجنة الشؤون الصحية:

وتختص بالشؤون العلاجية والمستشفيات وما إلى ذلك.

٨ ـ لجنة الإدارة والمرافق العامة:

وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

مادة ٩: عند انتهاء لجنة الشؤون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مادة ١٠: أ ـ يقوم رئيسا الدولتين ـ بتفويض السلطتين التشريعيتين في القطرين بتنظيم

عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

ب ـ تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

ج ـ ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدولة العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

مادة ١١ : تحل المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

كادة ١٢ : في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور.

مادة ١٣ : يعمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره.

مادة ١٤ : تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق وعملاً بأحكام المواد السابقة يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها.

مادة ١٥ : حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك.

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
علي ناصر محمد
رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

عن الجمهورية العربية اليمنية
محسن العيني
رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

بيان طرابلس:
في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م

وفاءً لنضال الشعب اليمني وشهدائه لبناء يمن موحد مستقل وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن. وشعوراً بالمسؤولية التاريخية تجاه الأمة العربية.. وعملاً بأحكام المادة (٤) من اتفاقية الوحدة.. وتلبية للدعوة الكريمة التي وجهها الأخ/ العقيد معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن.. اجتمع الأخ/ القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية والأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في طرابلس في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م.

وشارك لقاء القمة اليمني الزعيم العربي الكبير الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية.. وقد بحث الرئيسان في اللقاء التاريخي العظيم أوضاع اليمن بصفة عامة والاقتتال الأخير على وجه الخصوص. وقد أكد الرئيسان على ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة ببيان رئيسي الوزراء في شطري اليمن نصاً وروحاً وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر وتوفير مناخ ديمقراطي كامل وذلك حرصاً على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية.

وأكد على ضرورة العمل من أجل القضاء على مخلفات نظام الإمامة والنظام الاستعماري في اليمن وحكم السلاطين الإقطاعي كطريق وحيد لحل معضلات الإنسان اليمني.

وحرصاً من الرئيسين اليمنيين على خلق الظروف الملائمة لسرعة إنجاز أعمال اللجان المشتركة اتفقا على الأسس التالية:

١ ـ يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

٢ ـ للجمهورية اليمنية علم واحد ذو الألوان الثلاثة الأحمر فالأبيض فالأسود.

٣ ـ مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

٤ ـ الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٥ ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية.

٦ ـ تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال.. وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

٧ ـ الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الإنتاج، والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنتزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

٨ ـ نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني ديمقراطي.

٩ ـ ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية.. وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية.. وعلى ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب.

١٠ ـ يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها.

إن الرئيسين يؤكدان حق الإنسان اليمني في أن يحيا على أرضه حراً كريماً يتفيأ ظلال العدالة والمساواة تحقيقاً لمضامين الدين الإسلامي التقدمية والإنسانية، ويعتبران هذه المضامين التي ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بكل أشكاله أساساً لأي تقدم حضاري في الوطن العربي.

ولقد ناقش الرئيسان الوضع العربي وأعربا عن دعمهما التام لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني ولمواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والقضية العربية.

كما أعربا عن دعمهما التام للبلدان العربية المحتلة أراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من أجل تحرير هذه الأراضي.

علاوة على ذلك فقد أكد الرئيسان على أن تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الدولة اليمنية التقدمية الواحدة سيشكل دعماً قوياً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ولنضال البلدان

العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة وسيقوي النضال العربي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية.

ولقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي وأعربا عن تأييدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة أراضيه ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.

وقد اتفق الرئيسان على محاربة النشاط الإسرائيلي المحموم في البحر الأحمر وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة لحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البلد العربي.

كما عبرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة.. وعند استعراضهما للوضع الدولي أكدا مساندتهما وتأييدهما لكفاح الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا.

وقد اتفق الرئيسان على ما يلي:

١ ـ تنفيذاً للمادة السادسة من الاتفاق المعقود بين حكومتي الشطرين تشكل لجان فنية مشتركة على النحو التالي:

١ ـ لجنة الشؤون الدستورية:

حسين الحبيشي، محمد أنعم غالب، محمد أحمد السياغي، إسماعيل الوزير، أحمد علي المطري، عبد السلام خالد، عبد الملك الطيب، عبد الله الفسيل، محمد عبد الله الخامري، الدكتور عبد الرحمن عبد الله، الدكتور محمد جعفر، عمر الجاوي، طه علي صالح، ناجي بريك، أحمد سعيد باخبير، عثمان مهدي.

٢ ـ لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي:

غالب علي جميل، أحمد الإرياني، علي محسن حميد، محمد صالح عولقي، مطلق عبد الله، سالم باجميل.

٣ ـ اللجنة الاقتصادية والمالية:

عبد الله الأصنج، عبد الكريم الإرياني، عبد الوهاب محمود، أحمد عبده سعيد، محمد الخادم الوجيه، عبد العزيز عبد الغني، علي لطف الثور، محمد سعيد عبد الرحمن، محمد عبد الوهاب جباري، عبد الله حمود الحسيني، محمود عبد الله عشيش، فرج بن غانم، نصر ناصر علي، فاروق ناصر، صالح أحمد النينو، عبد الله حسن، محمد صالح الوالي، عفيف عبد الله، عبد الرحمن البصري، صالح بادغيسان.

٤ ـ لجنة الشؤون التشريعية والقضائية:

غالب راجح، عبد الله عوض، محمد علي المطاع، محمد بن محمد الشامي، عبد القادر مكرم، محمد أحمد الجرافي، أسعد طاهر، طه علي صالح، الشيخ عبد الله محمد حاتم، علي عوض أحمد، عمر البار، حميده زكريا، علي سليمان، عبد الواسع سلام.

٥ ـ لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام:

أحمد جابر عفيف، محمد اليريمي، عبد الله عطية، محمد الربادي، عبد العزيز اليوسفي، عبد الودود سيف، علي الرزاقي، أحمد محمد هاجي، علي حمود عفيف، محمود الكتبي، أحمد عبد الله عبداللاه، سعيد النوبان، عبد الله فاضل فارع، دكتور جعفر الظفاري، سلطان عبده ناجي، فوزية محمد جعفر، راشد محمد ثابت، عبد الله الملاحي، عبد الله شرف، علي أسعد عبد الخالق.

٦ ـ لجنة الشؤون العسكرية:

علي الضبعي، حمود بيدر، محمد خميس، عبد الوهاب الشامي، علي أبو لحوم، عبد الله الحمدي، عبد الوهاب السياغي، محمد صالح مطيع، ملازم أول هادي أحمد ناصر، رائد أحمد صالح عبده، رائد أحمد سالم عبيد، رائد أحمد صالح حاجب، نقيب محمد عبد الله البطاني، ملازم أول أحمد محمد حاجب.

٧ ـ لجنة الشؤون الصحية:

محمد عبد الودود، عبد الله الجنداري، عبد الرحمن اسحاق، د. عبد العزيز الدالي، توفيق حاتي، عبد الله أحمد.

٨ ـ لجنة الإدارة والمرافق العامة:

عبد الله الكرشمي، حسين المقبلي، يحيى البشاري، أحمد الويسي، أحمد الرعيني، علي أبو الرجال، محمد الحيمي، أحمد شجاع الدين، مصطفى عبد الخالق، فارس سالم، علي حسين موسى، خالد فضل منصور، محمد صالح القطيش، محمد بن محمد عبادي، أمين صالح، محمد غالب.

اولاً: يطلب الرئيسان إلى الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية تعيين ممثل شخصي له يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين.

ثانياً: يطلب الرئيسان إلى أمين عام جامعة الدول العربية أن يعين مندوباً عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية الواردة أعلاه وأن يعين ممثلاً شخصياً له مقيماً في اليمن لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم.

ويعبر الرئيسان عن شكرهما العميق للأخ/ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الذي شارك مشكوراً في إنجاح الاجراءات الفورية لتنفيذ اتفاقية الوحدة وللأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية وللشعب الليبي الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى مشاعرهم الأخوية الصادقة تجاه الشعب العربي اليمني.

كما يعبران عن شكرهما للجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية من خلال إنهاء حالة التوتر والاقتتال التي كانت سائدة في اليمن وللجهود التي بذلها رئيسا جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية وممثلاهما الشخصيان من أجل حقن الدماء اليمنية وإنجاح اتفاقية الوحدة.

«وبالله التوفيق».

التوقيع

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	عن الجمهورية العربية اليمنية
سالم ربيع علي	القاضي عبد الرحمن الإرياني

البيان المشترك عن لقاء القمة اليمني في الكويت

في ضيافة دولة الكويت الشقيقة، وتنفيذاً لما ورد في البند السادس من قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية المنعقدة في الكويت في الفترة من الرابع إلى السادس من مارس عام ١٩٧٩م.. واستجابة للمساعي العربية الحميدة واحتفاظاً بوشائج وصلات الدم والقربى بين الأخوة والأشقاء، وحصراً على المصالح العليا للشعب اليمني والأمة العربية جمعاء.

التقى الرئيسيان اليمنيان، الأخ/ المقدم علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية والقائد العام للقوات المسلحة، والأخ/ عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التقيا في مدينة الكويت يوم الأربعاء تاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٩م إلى ٣٠ مارس ١٩٧٩م.

وقد استعرض الرئيسان، بحضور سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة

الكويت وبرعايته ومشاركته الإيجابية والمشكورة، وكذا مشاركة ممثلي لجنة المتابعة العربية من الأقطار الشقيقة، استعرضا كافة القضايا والمشاكل المطروحة للبحث في هذا اللقاء، وتجاوزاً لكل الآلام والمصاعب التي سببتها الحوادث المؤسفة الأخيرة بين الشطرين، وانطلاقاً من روح الأخوة الصادقة والأماني والآمال العريضة والمصالح الحقيقية لجماهير الشعب اليمني بكامله، وحرصاً منهما على تجسيد المصلحة الوطنية والقومية العليا للشعب اليمني متمثلة في حل مختلف المشاكل القائمة واستئصال جذورها وحلها حلاً شاملاً يمنع بقاءها وتجددها وينهي نهائياً شبح الحرب وأشكالها، ويستأصل كل دوافع وعوامل عدم الاستقرار ومن أجل السلام والتقدم لليمن ولعموم منطقتنا، من خلال تحقيق الهدف الغالي والعزيز على شعبنا اليمني وهو الوحدة اليمنية وتمسكاً بإعادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية تلبية لواقع وحدة الشعب اليمني وحقه ومصيره وإفشالاً لكل محاولات تكريس التمزق والتجزئة والانفصال، ووفاءً لتضحيات شعبنا اليمني وثمرة نضالاته الوطنية عبر التاريخ من أجل تحقيق هدفه النبيل في الوحدة، ولأن الوحدة اليمنية هي ضرورة قومية هامة خاصة في الظروف العربية الراهنة التي تمر بها قضيتنا القومية وأمتنا العربية كلها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد التآمرية والصلح الاستسلامي المنفرد، ودعماً للاتجاهات الوحدوية القومية، ومن أجل مساهمة اليمن بقواها الوطنية البشرية وموقعها الاستراتيجي السياسي والاقتصادي والعسكري في معركة المصير العربي، ودعماً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه وأرضه وإقامة دولته الوطنية المستقلة عليها، وللدعم التام والثابت للبلدان العربية الشقيقة المحتلة أراضيها من أجل تحريرها ودحر الاحتلال الصهيوني واستعادة سيادتها الوطنية العربية، وباعتبار الوحدة اليمنية تقوية للتضامن العربي المعادي للأمبريالية والصهيونية وتعزيزاً للنضال القومي العربي العادل ضد العدو المشترك المتمثل في التحالف الأمريكي - الصهيوني والخياني، وتجسيداً للدعوة التي نادى بها اليمن بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ولأنها تعتبر تعزيزاً لوحدة النضال العربي العالمي المعادي للأمبريالية والصهيونية والفاشية والعنصرية والتمييز العنصري ومن أجل خدمة أهداف الحرية والسلام في العالم، وتنفيذاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وتوصيات لجان الوحدة اليمنية وإنجازاً لها في سبيل إقامة وتجسيد نظام جمهوري وطني ديقمراطي في اليمن على أساس الاقتراع الحر المباشر لكل أفراد الشعب اليمني، وإيجاد دستور يضمن جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنبة

والنقابية واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات اتفق الرئيسان على ما يلي:

أولاً: تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر.

ثانياً: عند انتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها يعقد الرئيسان لقاءً لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه كمشروع.

ثالثاً: يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها.

رابعاً: يقر الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرارات مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

خامساً: يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من الشطرين.

إن الرئيسان يعبران عن تقديرهما الكبير وامتنانهما للحفاوة وكرم الضيافة التي قوبلا بها من قبل الكويت الشقيق أميراً وحكومة وشعباً، ويؤكدان بأن الوحدة اليمنية لن تكون إلاَّ عاملاً من عوامل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة، وهي مع وحدة الشعوب وتقدمها وازدهارها، ومع إقرار السلم في العالم، ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب من قبل الأمبريالية والصهيونية وتشجب الاعتداء مهما كان، وتدين العنصرية بكل أشكالها وهي مع سيادة الأوطان وحق الشعوب في اختيار النظام الذي ترغب في بنائه.

عبد الفتاح إسماعيل	المقدم/ علي عبد الله صالح
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني	رئيس الجمهورية العربية اليمنية
ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى	والقائد العام للقوات المسلحة
في الشطر الجنوبي	في الشطر الشمالي

الكويت في يوم الجمعة ٢ جمادى الأول ١٣٩٩هـ الموافق ٣٠ مارس ١٩٧٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

نتائج أعمال لجنة التنظيم السياسي الموحد في دورتها الأولى

عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى في مدينة تعز في الفترة من ٢١ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٩م، حيث تبودلت الكلمات التي عبرت عن الرغبة الجادة والقناعة المشتركة لقيادتي شطري الوطن في تعزيز العمل الوحدوي، ومنها قيام التنظيم السياسي حيث شارك في الاجتماع كل من:

عن الشطر الشمالي	عن الشطر الجنوبي
١ - د. عبد الكريم الإرياني	١ - سالم صالح محمد
٢ - يحيى حسين العرشي	٢ - د. سيف صائل خالد
٣ - د. أحمد الأصبحي	٣ - د. صالح محسن الحاج
٤ - علي لطف الثور	٤ - راشد محمد ثابت
٥ - إسماعيل الوزير	٥ - حسين علي حسن
٦ - أحمد علي المطري	
٧ - محمد ضيف الله	

وجرى في الاجتماع النقاش في المسائل التالية:

أولاً: البدء في إيجاد الصيغة المناسبة للتنظيم السياسي لدولة الوحدة حيث عرضت في هذا الإطار أربع بدائل:

البديل الأول: اندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في إطار واحد.

البديل الثاني: احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطهم السياسي.

البديل الثالث: يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني نفسيهما ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

البديل الرابع: قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر

الشعبي العـام والحـزب الاشتراكي اليمني والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، على أن تحتفظ كل من هذه القوى باستقلالها.

وتم الاتفاق على مواصلة مناقشة وبحث هذه البدائل في الدورة القادمة، على أن تتم بلورة هذه البدائل والمقترحات أياً كانت وسبل مناقشتها خارج إطار المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

ثانياً: أن تناقش اللجنة القضايا التالية:

أ ـ الأسس السياسية والاجتماعية للتنظيم السياسي.

ب ـ برنامج التنظيم ونظامه الداخلي.

ثالثاً: أهمية دراسة تجربتي العمل التنظيمي والسياسي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في شطري الوطن والاستفادة مما هو إيجابي في التجربتين، وتعزيز القواسم المشتركة في الوثائق السياسية للشطرين وذلك بما يخدم مهمة اللجنة.

رابعاً: البحث في صيغ وأشكال مناسبة للاطلاع على تجارب عمل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

هذا وقد تم أثناء الدورة استقبال اللجنة من قبل الأخ العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام حيث جرى نقـاش مستفيض حول مهمة اللجنة، ومسائل العمل الوحدوي الأخرى، وعمق اللقاء القواسم المشتركة وعزز الثقة للسير بالعمل الوحدوي قدماً.

تم التوقيع على هذا في تعز بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٨٩م الموافق ٤ ربيع الثاني ١٤١٠هـ.

رئيس جانب الشطر الجنوبي من الوطن
سالم صالح محمد
الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني

رئيس جانب الشطر الشمالي من الوطن
د. عبد الكريم الإرياني
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية عضو اللجنة الدائمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق لقاء قمة عدن

إيماناً من كلا جانبي شطري الوطن بالوحدة اليمنية وأهداف ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر الخالدتين ووفاء لنضال الشعب اليمني وتضحيات شهدائه لبناء يمن موحد مستقل، وتلبية للإرادة اليمنية وحرصاً منهما على الدفع بالعمل الوحدوي بين شطري الوطن الواحد إلى مراحل متقدمة، تقرب من يوم الوحدة باعتبار أن الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين، وانطلاقاً من تطلعات جماهير شعبنا اليمني في تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً، ووصولاً إلى تحقيق كامل استقرار وأمن وتطور ونماء الوطن اليمني خاصة بعد أن أسهمت منجزاتنا الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الأبعاد الوطنية والأخوية بما أفرزته من ممارسات وحدوية على النطاق الشعبي والحكومي والمؤسسات والهيئات العامة، الأمر الذي جعل المواطن اليمني أكثر ترقباً للانتقال بقضيته الوطنية إلى وضع اللمسات الأخيرة لإعلان قيام دولة الوحدة، وبناء على الاتفاقيات والبيانات الموقع عليها من قيادتي ومسؤولي الشطرين، واستمراراً في تهيئة المناخ السلمي والديمقراطي اللازمين لإنجاز الخطوات الوحدوية وصولاً لدولة الوحدة، وتأكيداً على الالتزام بسياسة الحوار والتفاهم بين الشطرين، وحماية الأمن والاستقرار ومواصلة الاتصالات واللقاءات الوحدوية بين الشطرين، فقد تم خلال الزيارة التي قام بها الأخ العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، على رأس وفد رسمي وشعبي كبير للمشاركة في احتفالات الشعب اليمني بمناسبة العيد الثاني والعشرين لاستقلال جنوب الوطن اليمني، في الفترة من ٢٩ - ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، تم خلال ذلك المصادقة وإقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠م، الموافق ٤ ربيع الأول ١٤٠٢هـ ، من قبل قيادتي الشطرين ممثلة بالأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تنفيذاً لما ورد في ثانياً من اتفاقية الكويت، وعلى أن تستكمل الاجراءات المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة وعلى وجه الخصوص المواد التاسعة والعاشرة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة من اتفاقية القاهرة، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

اولاً : أ ـ إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشورى والشعب في شطري الوطن، وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر.

ب ـ يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

ج ـ تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك في خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور. . ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

د ـ يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين للمشاركة في أعمال اللجنة.

ثانياً: أ ـ استكمال كافة الإجراءات لتنفيذ اتفاق رمضان مايو ١٩٨٨م، ومنها ما يتعلق بتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتنفيذ نتائج الدورة الأولى لعام ١٩٨٩م للجنة الوزارية المشتركة التي انعقدت في صنعاء بتاريخ ٢١ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٩م والإسراع في إنجاز أعمال اللجان الوحدوية المشتركة خلال مدة زمنية أقصاها شهران.

ب ـ التأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالإسراع في إنجاز مهمتها التي بدأتها في دورتها الأولى خلال فترة زمنية أقصاها شهران وذلك بما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دستور دولة الوحدة، وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

ثالثاً: تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق خلال الفترة الزمنية المحددة في مواده.

تم التوقيع على هذا في عدن بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م الموافق الأول من جمادى الأول ١٤١٠هـ.

علي سالم البيض	العقيد/ علي عبد الله صالح
الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني	رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة
	الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية
وتنظيم الفترة الانتقالية

والوطن اليمني يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته وإنشاء دولة الوحدة بما تشهده الساحة اليمنية من نشاطات متواصلة على كافة المستويات القيادية والحكومية والتنظيمية والشعبية والهيئات والاتحادات النقابية والجماهيرية لتنفيذ اتفاق عدن التاريخي في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م من العام الماضي.

ومواصلة للمشاورات المخلصة والجادة التي تتم بين قيادتي الوطن من أجل تعزيز الإرادة الواحدة في قيادة العمل الوحدوي، وتثبيت واجب المسؤولية لدى كافة القيادات وعلى كل المستويات، ومن أجل سلامة الخطوات والإجراءات الوحدوية في المرحلة الانتقالية، وقيام دولة الوحدة، وتقديراً من القيادة لكل ما يطرح على المستوى الوطني من نقاشات وحوارات وطنية استهدفت في مجملها خدمة قضية وحدة الوطن بشكل عام.

وانسجاماً مع ما تشهده مسيرة الوحدة من مناخ ديمقراطي.. وتعزيزاً لهذا المناخ الذي يعبر عن أهم الأهداف والمكاسب الوطنية لثورتي سبتمبر وأكتوبر الخالدتين كمرتكز أساسي قامت عليه حوارات أبناء الوطن اليمني من أجل إعادة وحدتهم، وحرصاً على توفير كامل السلطات الدستورية لدولة الوحدة فور قيامها وعدم وجود فراغ دستوري في ظلها، وتحقيقاً للشرعية الكاملة في المشاركة الشعبية والديمقراطية في الحكم.

ونظراً لضرورة أن تكون الفترة الانتقالية بعد قيام الجمهورية اليمنية محددة بمدة كافية لاستيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية والدستورية، وعدم اللجوء إلى تجاوز الدستور أو تعديله من قبل أي جهة غير مخولة حق التعديل.

وتأكيداً على نقاوة البناء الوحدوي الذي يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين.. ومنطلقاً من انتمائه القومي والإسلامي والإنساني، فقد شهدت صنعاء أول اجتماع لكامل قيادتي الوطن اليمني ممثلة في الأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام. وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.. والأخوة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة

مجلس الشعب الأعلى ورئيسي الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة والمجلس الاستشاري وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومن كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين وفقاً للقائمة المرفقة وذلك خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٧ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ١٩ ـ ٢٢ أبريل ١٩٩٠م حيث تم الاتفاق على ما يلي:

مادة ١: تقوم بتاريخ ٢٦ من مايو عام ١٩٩٠م الموافق ١ من ذي القعدة ١٤١٠هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

مادة ٢: بعد نفاذ هذا الاتفاق يكوّن مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه.

ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

مادة ٣: تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور.

وفي حالة خلو معقد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

مادة ٤: يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكوّن من (٤٥) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

مادة ٥ : يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور.

مادة ٦ : يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

مادة ٧ : يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد وذلك للبت فيما يلي :

أ ـ المصادقة على القرارات والقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة.

ب ـ منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.

ج ـ تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م.

د ـ مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.

مادة ٨ : يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب.

مادة ٩ : يعتبر هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية، وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أشير إليه في المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.

مادة ١٠ : تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقين.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ أبريل ١٩٩٠م.

علي سالم البيض
الأمين العام للجنة المركزية
للحزب الاشتراكي اليمني

العقيد/ علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اللقاء المشترك بين رئيسي مجلسي وزراء الشطرين
صنعاء ١ ـ ٤ مايو ١٩٩٠م

تواصلاً مع الاجتماع التاريخي الأول لقيادة الوطن اليمني المنعقد في عاصمة دولة الوحدة صنعاء خلال الفترة من ١٩ ـ ٢٢ إبريل ١٩٩٠م، الذي أعطى بنتائجه وقراراته على مختلف الأصعدة دفعة نوعية هامة للتعجيل بإعلان يوم الوحدة المنشود وبما ينسجم مع آمال وطموحات شعبنا اليمني في إعادة تحقيق وحدته.

واستمراراً للقاءات الوحدوية على مختلف المستويات التي دشنها اتفاق عدن التاريخي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م كعلامة انطلاق مميزة في التاريخ اليمني المعاصر.

التقى في صنعاء الأخوان عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، والدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة من ١ ـ ٤ مايو ١٩٩٠م، وتم خلال هذا اللقاء دراسة ومناقشة الترتيبات والإجراءات التنفيذية لاستكمال المهام العاجلة للفترة الانتقالية وإعلان قيام دولة الوحدة بمشاركة عدد من الإخوة المسؤولين في الوطن اليمني الواحد الواردة أسماؤهم في المرفق، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: العملة:

لما كانت العملة تعبيراً عن السيادة الوطنية فقد جرى الاتفاق الكامل على تنظيم عملة دولة الوحدة بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية وحماية مصالح المواطنين والأفراد والمؤسسات العامة والشركات، تم الاتفاق على أساس هذه القاعدة الوطنية العريضة تنظيم مستقبل العملة الوطنية.

وانطلاقاً من هذا تم الاتفاق على اعتبار الريال والدينار عملة للوطن الواحد قابلة للتداول في شطري الوطن اعتباراً من تاريخه، وتصبح العملتان وفقاً لذلك وسيلتي دفع قانونيتين في كل أنحاء الوطن اليمني بسعر تبادل يساوي (٢٦) ستة وعشرين ريالا للدينار الواحد. ويترتب على هذا الاتفاق استخدام العملتين بموجب سعر التبادل المشار إليه في كل المعاملات التجارية والبنكية ووسائط الدفع للمواطنين، ولتنظيم العمل بذلك يكلف مصرف اليمن والبنك المركزي اليمني باتخاذ الإجراءات العملية اللازمة التي من شأنها

ضمان تنفيذ ذلك.

وانسجاماً مع ذلك فقد اتخذ اللقاء قراراته بشأن السياسة النقدية لدولة الوحدة وتنظيم عملتها الوطنية.

ثانياً: الميزانية:

يكلف وزيرا المالية بمناقشة وإعداد موازنة دولة الوحدة للفترة ما بعد الإعلان حتى نهاية العام، على أن يتم الانتهاء من ذلك حتى ٢٠ مايو الجاري.

ثالثاً: النقل والاتصالات:

الموافقة على محضري الاجتماع الموقع بين وزراء المواصلات والنقل والأشغال بشأن شركتي الطيران وهيئتي الاتصالات، ويعتبر المحضران أساساً لدمج شركتي الطيران وهيئة الاتصالات.

رابعاً: الخدمة المدنية والعمل:

١ - يستكمل الوزراء مناقشة قوانين الموظفين وترتيب أوضاعهم الوظيفية وفقاً للهياكل واللوائح التنظيمية حتى ١٥ مايو ١٩٩٠م وذلك بدءاً من منصب المدير العام فأدنى. وتترك المناصب العليا للبت فيها من قبل القيادة السياسية، ويتم إعداد القوائم على أساس استيعاب كل العاملين في الأجهزة القائمة.

٢ - وضع برنامج زمني من قبل الوزراء لانتقال العاملين من عدن إلى صنعاء والعكس وفقاً لتقديراتهم على أن لا يتعدى البرنامج الزمني لاستكمال الانتقال ستة أشهر كحد أقصى يبدأ من يوم إعلان دولة الوحدة.

٣ - تم إقرار الإطار العام لنظام الرواتب والأجور المقدم من وزراء الخدمة المدنية والمالية، ويكلف وزراء الخدمة المدنية والمالية باستكمال وضع التفاصيل لهياكل الرواتب والأجور خلال فترة لا تتعدى ١٥ مايو ١٩٩٠م.

٤ - في ضوء قرارات رئيسي الوزراء في لقاء تعز بشأن منح فروع الوزارات في عدن كعاصمة اقتصادية صلاحيات أكبر للقيام بجزء من مهام الأجهزة المركزية، تنشأ مكاتب للوزارات بصلاحيات ينظمها مجلس وزراء دولة الوحدة.

٥ - يتم تنظيم الأرشيف بنقل الأرشيف الخاص بالكادر الوظيفي الذي سينتقل إلى صنعاء والعكس.. وكذا نقل الاتفاقيات والمعاهدات وكل ما يترتب عليه من التزامات على دولة الوحدة للغير، ويكلف الوزراء بتحديد ذلك وإعداده بصورة مناسبة، أما الأرشيف السري وما عداه فيحفظ ويختم بالشمع الأحمر في كافة مرافق العمل التي ستنتقل مراكزها

إلى عاصمة دولة الوحدة، ولا يجوز فتحها بعد ذلك إلا بقرار من مجلس وزراء دولة الوحدة وفقاً لحاجة الاستخدام.

خامساً: الانتقال والسكن:

قامت اللجنة المكلفة بإعداد التصورات وتقديم المقترحات الخاصة بانتقال وسكن الكوادر القيادية والإدارية من عدن إلى العاصمة صنعاء والعكس بتقديم ورقة تتضمن الأسس العامة لذلك، وسيتم دراستها والبت فيها من قبل رئيسي مجلسي الوزراء.

سادساً:

يكلف وزيرا العدل والشؤون القانونية بتحديد مشاريع القوانين التي ستقدم إلى مجلس النواب في دورته الأولى للمصادقة عليها وخاصة تلك القوانين التي سترتبط بإعلان دولة الوحدة وتقدم هذه المشاريع إلى رئيسي الوزراء في فترة لا تتعدى ١٥ مايو ١٩٩٠م.

سابعاً: قرارات الاجتماع الثاني لمجلسي الوزراء:

يكلف جميع الأخوة الوزراء والمختصين بإنجاز المهام الموكلة إليهم بقرارات الاجتماع الثاني لمجلسي الوزراء (عدن ٢٠ ـ ٢٢ مارس ١٩٩٠م في موعد أقصاه ١٥ مايو ١٩٩٠م.

حرر في مدينة صنعاء يوم الجمعة تاريخ ٩ شوال ١٤١٠هـ الموافق ٤ مايو ١٩٩٠م.

د. ياسين سعيد نعمان	**عبد العزيز عبد الغني**
عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء	**رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة العامة**

محضر اجتماع لجنة التنظيم السياسي في دورتها الأخيرة بمدينة تعز

عقدت لجنة التنظيم السياسي دورتها الأخيرة بمدينة تعز في الفترة من ٣ إلى ٥ مايو ١٩٩٠م برئاسة الأخ سالم صالح محمد وبحضور الأخوة:

١ ـ دكتور عبد الكريم الإرياني.
٢ ـ محمد حيدره مسدوس.
٣ ـ دكتور أحمد الأصبحي.
٤ ـ دكتور سيف صائل.
٥ ـ يحيى حسين العرشي.

٦ ـ دكتور صالح محسن الحاج.
٧ ـ علي لطف الثور.
٨ ـ شعفل عمر علي.
٩ ـ راشد محمد ثابت.
١٠ ـ أحمد علي المطري.
١١ ـ قاسم عبد الرب.
١٢ ـ محمد شاهر.
١٣ ـ دكتور حسين علي حسن.
١٤ ـ صالح شائف.

وقد ناقشت اللجنة القضايا المدرجة بجدول أعمالها وهي:

١ ـ مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.
٢ ـ مشروع الاتجاهات الأساسية لميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية.
٣ ـ اتفاق حول وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية.
٤ ـ مشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني ورفعه لقيادة المؤتمر والحزب لإقراره.
٥ ـ وضعية المنظمات الجماهيرية التي ليس لها نظير.
٦ ـ مشروع اتجاهات قانون الانتخابات.

وقد ناقشت اللجنة القضايا المدرجة في جدول أعمالها بروح أخوية وديمقراطية نابعة من الحرص على تجسيد الوحدة الوطنية وتوفير المناخات للعمل المشترك من أجل صيانة الوحدة ونهوض وتقدم شعبنا اليمني وبعد مداولات مستفيضة أقرت اللجنة ما يلي:

اولاً: إقرار مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.
ثانياً: إقرار اتفاق وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية.
ثالثاً: إقرار مشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.
رابعاً: وعند مناقشة موضوع المنظمات الجماهيرية التي ليس لها نظير فقد تم الاتفاق على ما يلي:

١ ـ على قيادة اتحاد الشباب تقديم تصور في موعد أقصاه منتصف يونيو القادم مشفوعاً بمشروع البرنامج والنظام الداخلي الأساسي وتغيير التسمية وبآلية العمل الإجرائي والتحضيري لإقامة اتحاد الشباب على صعيد الوطن كله وتقديم التصور إلى القيادة السياسية لتعطي توجيهاتها اللازمة.

٢ ـ توصي اللجنة الجهات المختصة في صنعاء بالتعجيل في إصدار قانون التعاونيات الزراعية وتشكيلاته حتى يتمكن اتحاد الفلاحين في الجنوب من استكمال خطوات الاندماج معه.

٣ ـ فيما يخص منظمة لجان الدفاع الشعبي فقد رأت اللجنة استمرارها مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات اللازمة في مهامها ووثائقها في ظل الجمهورية اليمنية، وحرصاً على امتداد نشاطها على الساحة اليمنية فإن اللجنة ترى تحديد الأشكال المماثلة لها في شمال الوطن مثل لجان الدفاع المدني ولجان الحارات في المدن وحرس الليل في الأحياء وإعداد نظام شامل لها ولجان الدفاع الشعبي في جنوب الوطن بحيث تصبح هيئة واحدة تبعيتها من قبل الجهات العليا في الدولة.

٤ ـ وفيما يتعلق بوحدة الحركة النسائية اليمنية توصي اللجنة بحث الجهات المعنية في صنعاء بسرعة إنشاء الاتحاد النسائي المقابل حتى يتمكن اتحاد نساء اليمن من الحوار والاندماج في فترة أقصاها شهران من التاريخ أعلاه.

٥ ـ يكلف الأخوان د. أحمد محمد الأصبحي وشعفل عمر علي بمتابعة ما ورد في (١، ٢، ٣، ٤، ٥) في رابعاً من هذه التوصيات بالاشتراك مع رؤساء المنظمات الجماهيرية المعنية.

خامساً: كما ناقشت مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات ورأت بأن يحال إلى مجلس الرئاسة ومجلس النواب في الجمهورية اليمنية.

سادساً: ترى اللجنة رفع البديلين التاليين إلى القيادة السياسية اليمنية.

١ ـ تشكيل لجنة من أعضاء لجنة التنظيم السياسي لإجراء الحوار مع القوى والشخصيات الوطنية.

٢ ـ تشكيل لجنة موسعة للحوار تشارك فيها القوى والشخصيات الوطنية برعاية المؤتمر والحزب.

وبهذا تكون لجنة التنظيم السياسي قد أنجزت المهام الموكلة إليها وفقاً للاتفاقيات

الوحدوية بين قيادة الوطن اليمني.

تم التوقيع على هذا في تعز بتاريخ ١٠ شوال ١٤١٠هـ الموافق ٥ مايو ١٩٩٠م.

سالم صالح محمد	د. عبد الكريم الإرياني
الأمين العام المساعد	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية
للحزب الاشتراكي اليمني	عضو اللجنة العامة

بيان مجلس الشورى إلى جماهير الشعب اليمني
صنعاء في ٢١ مايو ١٩٩٠م

الحمد لله القائل: ﴿الذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم﴾. صدق الله العظيم..

يا جماهير شعبنا العظيم.. ياصناع مجد اليمن وحضارتها التليدة..

إن مجلس الشورى يزف إليكم وإلى قيادة الوطن اليمني بشرى مصادقته بالأغلبية الساحقة على اتفاق القيادة السياسية للوطن الواحد اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية. ومشروع دستور الجمهورية اليمنية لسد الاحتياج الملح لوجود أسس دستورية للفترة الانتقالية كما أن الاستفتاء الشعبي على الدستور يبقى ضرورة لكي يكون هو الدستور النهائي بقوة الاستفتاء وهو الإنجاز التاريخي الذي طالما انتظرناه جميعاً ومعنا أرواح الشهداء الأبرار تطل من الأعلى ترقب اللحظة التاريخية لإعلان قيام الجمهورية اليمنية.

هذا الحدث العظيم النابع من الحكمة اليمانية والإيمان اليماني إنما هو تعبير عملي صادق عن انتهاج الديمقراطية التي أثبت التاريخ أنها أفضل السبيل التي اختارها شعبنا درباً آمناً إلى إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني، ومضى في سبيل ذلك يستكمل بنيان مؤسساته الدستورية والديمقراطية حتى جاء هذا اليوم المشهود الذي يصادق فيه مجلس الشورى بالأغلبية الساحقة على اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور الجمهورية اليمنية للفترة الانتقالية وحتى يتم الاستفتاء الشعبي على الدستور المذكور ليؤكد أن الديمقراطية هي السبيل المقدس الموصل إلى بناء المجتمع الموحد الذي يعمه الخير والرخاء، وإن الشعب بدون الديمقراطية غير قادر على تحقيق وحدته.

ياجماهير شعبنا الأبية . .

إن مجلس الشورى بمصادقته على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور الجمهورية اليمنية للفترة الانتقالية ليؤكد على القيم الدينية والوطنية والإنسانية الداعية إلى وحدة الأرض والإنسان، ويعيد الاعتبار للتاريخ الحضاري لشعبنا بعد أن تجاوز حالة التجزئة شأن الشعوب المتحضرة التي تصنع رقيّها وتقدمها بنُضالها من أجل الحرية والديمقراطية وبالتزام قواها بمبدأ التداول السلمي للسلطة والحيلولة دون استئثار السيادة في يد فرد أو جماعة بعينها والانطلاق نحو البناء والتنمية الشاملة وتحقيق العدل الاجتماعي.

فقيام الجمهورية اليمنية الذي يشكل إنجازاً سلمياً وديمقراطياً يمثل في الوقت ذاته عنواناً للتحدي الحضاري وتتويجاً لانتصارات الثورة في تحقيق مجتمع العدل والتقدم والرخاء القائم على أساس الدين الإسلامي الحنيف ومبادىء الشريعة الإسلامية.

وإذا كان شعبنا العريق يعيد لوحدته كتابة تاريخ الحضاري فإنه قد ينسج من أشعتها وهجاً ساطعاً في سماء الصحوة القومية يستنهض في الأمة عوامل توحدها ويسهم في تعزيز التضامن العربي وتعظيم دوره في التكامل الاقتصادي والثقافي العربي والانتصار لقضايا أمتنا العربية والإسلامية.

ياأبناء شعبنا اليمني المناضل . .

إن مجلس الشورى الممثل لطموحات الشعب والمعبر عن إرادته وأحلامه في الحياة الحرة الكريمة وهو يقر بالأغلبية اتفاق القيادة السياسية للوطن الواحد لإعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية وإقرار مشروع دستور الجمهورية اليمنية للفترة الانتقالية القادمة ليعتبر هذا اليوم يوماً تاريخياً من أيام العمر، ويرى أن ما تحقق اليوم على الأرض اليمنية إنما هي إرادة الله سبحانه وتعالى في أن يلتئم شمل الأسرة الواحد . . وإرادة الشعب اليمني الذي أصدر قراره بالوحدة من خلال نضاله الطويل في سبيلها حتى تحقيق هذا الحلم العظيم.

إن المجلس وهو يتوج أعماله بالإسهام في هذا الحدث العظيم ليقدر الجهود الوطنية المخلصة التي بذلتها القيادة السياسية للوطن اليمني في تحقيق رغبة الجماهير وتحويل حلم الوحدة إلى حقيقة ماثلة.

كما يبارك قيام الجمهورية اليمنية التي تعتبر ميلاداً جديداً للأمة اليمنية، ومنطلقاً لقيام كيان يمني قوي على التربة اليمنية الطاهرة، ينهي عهود التمزق والشتات، ويعد خطوة

تاريخية تحقق بها واحد من أهداف ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر وهو تحقيق الوحدة اليمنية على طريق الوحدة العربية الشاملة.

يا أبناء شعبنا اليمني المناضل..

إن اعلان الجمهورية اليمنية يتزامن مع صمود واستمرارية تصعيد الانتفاضة الشعبية البطلة لشعبنا العربي الفلسطيني في عامها الثالث ليؤكد شموخ الإرادة القومية وصحوة الشعب العربي وتلاحم جماهيره وقيادته في مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي وهو ما تغدو فيه الجمهورية اليمنية قوة وعزة وكرامة لكل العرب.

تحية لجماهير شعبنا..

وتحية لشهداء أمتنا في اليمن وفلسطين وفي كل خنادق النضال لبلوغ قيام الجمهورية اليمنية التجسيد التاريخي العظيم لأغلى أماني شعبنا اليمني واكتمال النصر ضد الاستبداد والاستعمار.

ولمثل هذا فليعمل العاملون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دورة استثنائية لمجلس الشعب الأعلى

عدن في ٢١ مايو ١٩٩٠م

عقد مجلس الشعب الأعلى اليوم دورة استثنائية برئاسة الأخ حيدر أبو بكر العطاس عضو المكتب السياسي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى كرسها للمناقشة والمصادقة على اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية ومشروع دستور الجمهورية.

وفي بداية الجلسة صادق المجلس على أعماله كما صادق على توسيع قوام هيئة الرئاسة ليصبح سبعة عشراً عضواً وفقاً للدستور حيث تم إضافة عضوي المجلس الأخوين علي سالم البيض وسالم صالح محمد إلى عضوية هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.. بعد ذلك تليت اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية:

وبعد مناقشة أعضاء المجلس لاتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ودستور الجمهورية اليمنية صادق المجلس عليهما بالإجماع وأصدر القرار التالي..

باسم الشعب . .

مجلس الشعب الأعلى . .

ممارسة لاختصاصاته الدستورية وتحديداً المادة ٧٠ من الدستور وبعد اطلاعه على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية الموقع عليه في مدينة صنعاء بتاريخ ٢٢ أبـريل ١٩٩٠م وعلى مشروع دستور الجمهـورية اليمنية الموقع عليه في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م بمدينة عدن يقرر ما يلي :

مادة ١ : المصادقة على إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية الموقع عليه في صنعـاء بتـاريخ ٢٢ أبـريل ١٩٩٠م وعلى دستور الجمهورية اليمنية المقر من قبل القيادة السياسية لشطري الوطن اليمني في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م .

مادة ٢ : استثناء من أحكام المواد ١ و٨/ من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفـترة الانتقـالية تفـوض هيئـة رئاسة مجلس الشعب الأعلى متابعة تنفيذ إجراءات قيام الجمهورية اليمنية وفقاً لنصوص الاتفاق خلال الأربعة والعشرين الساعة التالية لصدور هذا القرار .

بعد ذلك ألقى الأخ حيدر أبو بكر العطاس كلمة ختامية أوضح فيها بأن التاريخ والقدر الذي تصنعه الشعوب بإرادتها قد وضع اليوم على جبين كل عضو من أعضاء مجلس الشعب الأعلى ومعهم إخوانهم أعضاء مجلس الشورى إكليلاً من الغار .

مؤكداً بأن ذلك يعني المزيد من المسؤولية والجهود والعطاء والإخلاص لقضايا شعبنا اليمني والمصالح العليا للوطن وللأمة العربية جمعاء .

وأضاف الأخ العطاس في كلمته قائلاً : إن أمامنا جميعاً في عملنا اللاحق كمجلس للنواب في دولة الجمهورية اليمنية تحدٍ كبير واختيار يتطلب من كل الأعضاء عملاً لاجتيازه بنجـاح وذلك بشحذ الهمم وعقد العزم على قهر قوة العادات القديمة والتفكير القديم والتحول بالذات بكل ما تعنيه من تفاعل مع الموضوع والمحيط إلى الرحاب الواسعة التي ستأتي بها الوحدة إلينا وتدعونا إليها في موعد للخلود احتضن جيلنا هذا وعلى مدى قدرة كل عضو فينا وكل مواطن في قهر الذات وتحقيق التحول والعبور نحو الضفاف الجديدة يتحدد مصير الوطن ومستقبله .

كما أكد بأن تعزيز الوحدة الوطنية وتعميقها هو الشرط الضروري والأول لمواصلة الطريق ، وأن الجمهورية الديمقراطية وحرية الإنسان وإرادته في فكره واختياره ضمانة تلك الوحدة ، وأن العمل في إطار الدستور والقوانين هو صمام أمان تنظيم وحدتنا . . داعياً إلى

التخلص من كل موروث الماضي وفتح كل نوافذنا لرياح التغيير والتجديد والترحيب بكل ما هو مفيد وبما ينسجم مع واقعنا وتقاليدنا وحاضرنا ومستقبلنا.

وفي ختام الدورة الاستثنائية قام أعضاء مجلس الشعب الأعلى بالتوقيع على المصادقة النهائية على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية وعلى دستور الجمهورية اليمنية.

رئيس مجلس الرئاسة يصدر أربعة قرارات جمهورية بشأن العلم الوطني وشعار الجمهورية اليمنية وخاتمها الرسمي ونشيد الدولة الوطني واليوم الوطني للجمهورية اليمنية

قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بشأن العلم الوطني.

فيما يلي نصه:

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية وعلى دستور الجمهورية اليمنية.

وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة ١: يتألف العلم الوطني للجمهورية اليمنية من ثلاثة ألوان هي:
الأحمر والأبيض والأسود من أعلى إلى أسفل على النحو التالي:
الأحمر.
الأبيض.
الأسود.

مادة ٢: يكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طوله يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم.

مادة ٣: يرفع العلم الوطني على مباني مجلس الرئاسة والأماكن الخاصة بإقامة رئيس مجلس الرئاسة والمباني الحكومية ودور السفارات والمفوضيات والقنصليات اليمنية في الخارج وعلى السفن والطائرات التي تحمل الجنسية اليمنية.

ويجوز رفعه على المباني الخاصة في الأعياد والاحتفالات العامة والخاصة.

مادة ٤ : يجب رفع العلم على دور الحكومة في الأعياد الرسمية والمناسبات العامة وذلك من شروق الشمس إلى غروبها.

مادة ٥ : يرفع العلم إلى منتصف السارية فقط في حالات إعلان الحداد الرسمي في الجمهورية كما يطبق الحكم السابق على دور السفارات والمفوضيات اليمنية في الخارج في حالة إعلان الحداد الرسمي في البلاد الموجودة بها الهيئات المذكورة.

مادة ٦ : كل من حمل أو عرض في المحال أو الاجتماعات العامة أو وزع أو عرض للبيع العلم الوطني بالمخالفة للمواصفات المنصوص عليها في المادة (١) وكل من استعمل العلم الوطني كعلامة تجارية أو كجزء منها أو بقصد الإعلان، أو رفع علماً وطنياً ممزقاً أو في حالة غير لائقة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز (ستة أشهر) أو بغرامة لا تزيد عن خمسة آلاف ريال/ وذلك دون إخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في القوانين النافذة.

مادة ٧ : كل من أسقط أو أعدم أو أهان بأية طريقة كانت العلم الوطني للجمهورية اليمنية أو لإحدى الدول الأجنبية كراهة أو احتقاراً لسلطة الحكومة أو لتلك الدول وكان ذلك علناً أو في محل عام يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز (سنة) أو بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد مقررة قانوناً.

مادة ٨ : ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٧ شوال ١٤١٠هـ الموافق ٢٣ مايو ١٩٩٠م.

الفريق/ علي عبد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

شعار الجمهورية اليمنية وخاتمها الرسمي

قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٠م بشأن الجمهورية اليمنية وخاتمها الرسمي..

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية وعلى دستور الجمهورية اليمنية..

وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة ١: يكون للجمهورية اليمنية شعار يتكون من نسر يرمز إلى قوة الشعب وانطلاقه في أفق التحرر باسطاً جناحيه على العلم الوطني مرتكزاً على قاعدة كتب عليها الجمهورية اليمنية، كما نقش به رسم يمثل سد مارب وشجرة البن باعتبارهما من أبرز خصائص اليمن وذلك وفقاً للنموذج المرافق ويكون هذا هو الخاتم الرسمي للجمهورية اليمنية.

مادة ٢: يجب في جميع الأحوال أن يكون الشعار مطابقاً للنموذج المرافق لهذا القانون، ولا يجوز أن يطمس المظهر العام للشعار أو التفاصيل الدقيقة التي يتكون منها، كما لا يجوز أن تضاف إليه أية رسومات أو خطوطات أو زخارف.

مادة ٣: يتألف خاتم الجمهورية من شعار الجمهورية موضوعاً داخل إطار دائري الشكل وقد نقشت في جانبي الدائرة زخارف عربية الطراز وذلك وفقاً للنموذج المرافق.

مادة ٤: ينقش خاتم الجمهورية على أختام الوزارات والمصالح العامة المختلفة مع ذكر اسم الجمهورية اليمنية على جانبي الإطار الدائري أعلى اسم الوزارة أو المصلحة ذات الشأن بين جانبي الإطار الدائري.

مادة ٥: يستعمل الشعار في جميع المحررات والمكاتبات الصادرة من أجهزة الدولة المختلفة.

كما يستعمل في كل من:

- العملة اليمنية.
- المطبوعات الحكومية.
- على مقر رئيس مجلس الرئاسة.
- تلفزيون الجمهورية اليمنية.
- وسائل النقل الخاصة برئاسة الجمهورية.
- العلاقات المميزة للرتب وأغطية الرأس والخاصة بالقوات المسلحة والأمن.
- الهدايا التي تقدم باسم رئيس مجلس الرئاسة.
- واجهات السفارات اليمنية.

ولا يجوز لأي جهة أو شخص أن يستعمل الشعار لأي من الأغراض عدا ما تقدم إلا بإذن من رئيس مجلس الرئاسة.

مادة ٦: ما لم ينص أي قانون آخر على السماح باستخدام الشعار لأي من الأغراض عدا

بما تقدم إلا بإذن من رئيس مجلس الرئاسة.

أ ـ كجزء مكون لأي شعار من شعارات الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة أو أية جهة أخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الرئاسة وأن يودع نموذج من ذلك الشعار لدى رئاسة الجمهورية ولا يجوز تعديل الشعار الذي تمت الموافقة عليه إلا بموافقة رئيس مجلس الرئاسة.

ب ـ لأي غرض تجاري أو ذي طابع تجاري أو دعائي.

ج ـ للزينة.

د ـ كجزء مكون لأي نقوش أو مصوغات.

هـ ـ في أي عمل مطبوع.

مادة ٧: يجب الحجز على أي مال يكون موضوع مخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة ٨: لا يجوز لأي شخص أن يقوم عن قصد بأي فعل يكون من شأنه إظهار شعور الاحتقار ضد الشعار أو الدولة أو يستعمل بطريقة سيئة أي شيء يكون الاحتقار جزءاً منه.

مادة ٩: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في القوانين الأخرى يعاقب.

أ ـ كل من يخالف أحكام المادة (٦) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ب ـ كل من يخالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ١٠: ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية
بتاريخ ٢٧ شوال ١٤١٠هـ
الموافق ٢٢ مايو ١٩٩٠م

الفريق علي عبد الله صالح
رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

النشيد الوطني

قرار بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن نشيد الدولة الوطني للجمهورية اليمنية.. فيما يلي نصه:

رئيس مجلس الرئاسة:

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية وعلى دستور الجمهورية اليمنية وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة ١: يكون النشيد الوطني للدولة هو نشيد رددي أيتها الدنيا نشيدي/ كلمات الشاعر عبد الله عبد الوهاب نعمان ونصه كما يلي:

رددي أيتها الدنيا نشيدي	ردديه وأعيدي وأعيدي
وأذكري في فرحتي كل شهيد	وامنحيه حللاً من ضوء عيدي
يابلادي نحن أبناء وأحفاد رجالك	سوف نحمي كل ما بين يدينا من جلالك
وسيبقى خالد الضوء على كل المسالك	كل صخر في جبالك كل ذرات رمالك

كل أنداء ظلالك

إنها ملك أمانينا الكبيرة

حقنا

جاء من أمجاد ماضيك المثيرة

رددي أيتها الدنيا نشيدي	ردديه وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيد	وامنحيه حللاً من ضوء عيدي
وحدتي.. وحدتي.. يانشيداً رائعاً يملأ نفسي	أنت عهد عالق في كل ذمه
رايتي.. رايتي.. يانسيجاً حكته من كل شمس	اخلدي خافقة في كل قمه
أمتي.. أمتي.. امنحيني البأس يا مصدر بأسي	واذخريني لك يا أكرم أمه

عشت إيماني وحبي سرمديا

ومسيري فوق دربي عربيا

وسيبقى نبض قلبي يمنيا

لن ترى الدنيا على أرضي وصيّا

رددي أيتها الدنيا نشيدي	ردديه وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيد	وامنحيه حللاً من ضوء عيدي

مادة ٢ : يكون اللحن الموسيقي للنشيد الوطني هو السلام للجمهورية اليمنية وذلك وفقاً للنموذج المبين في النوتة المرافقة.

مادة ٣ : يعتبر النشيد هو النشيد الوطني في كافة المناسبات الرسمية والشعبية ويصدر مجلس الرئاسة قراراً يوضح الأحكام الخاصة به والمناسبات التي يتم فيها ترديد النشيد الوطني أو لحنه الموسيقي.

مادة ٤ : ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية

بتاريخ ٢٧ شوال ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٩٠م

الفريق علي عبد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

اليوم الوطني

قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م بشأن اليوم الوطني للجمهورية اليمنية.. فيما يلي نصه:

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية وعلى دستور الجمهورية اليمنية وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة ١ : يعتبر يوم الثاني والعشرين من شهر مايو من كل عام اليوم الوطني للجمهورية اليمنية.

مادة ٢ : يكون اليوم الوطني للجمهورية اليمنية يوم عطلة رسمية.

مادة ٣ : ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية

بتاريخ ٢٧ شوال ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٩٠م

الفريق علي عبد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

هوامش . . ومعلومات

(١) **اليمن في العصر القديم**: تشكلت ثلاث دول عظيمة في اليمن في التاريخ القديم - قبل الإسلام - وهي: (معين) و(سبأ) و(حميرة) ونشأت دول أقل شأناً مثل (قتبان) و(حضرموت) و(أوسان) و(حبا) و(سمعي) و(أربع) وقد انضمت تلك الدول إلى غيرها من الدول الثلاث.

فشملت دولة (سبأ) معظمها وجاءت على أثرها دولة «حمير» امتدت في اليمن، من عدن جنوباً حتى بلاد عسير شمالاً، وما بين الخليج العربي شرقاً والبحر الأحمر غرباً.

(٢) **اليمن في ظل الإسلام**: بعد أن لبى باذان التيجان الدعوة الإسلامية أعاده الرسول عليه الصلاة والسلام حاكماً على اليمن، وبعد وفاته قسم الرسول عليه الصلاة والسلام اليمن إلى عدة أقسام إدارية، فولى شهرين بن باذان على صنعاء وأعمالها، وأبا موسى الأشعري على الجند وأعماله، وعامر بن شهر الهمداني على همدان، وزياد بن لبيد البياضي على حضرموت، وعمر بن حزام على نجران، وخالد بن سعيد بن العاص على عسير.

(٣) **أشهر الدويلات التي نشأت في اليمن**: بنو زياد - ٨٢١ - ١٠١٢م، بنو يعفر - ٨٣٠ - ١٠٠٣م، بنو نجاح - ١٠١٣ - ١١٥٠م، بنو الصليحي - ١٠٤٥ - ١١٣٨م، بنو زريع - ١٠٧٨ - ١١٣٨م بنو حاتم - ١٠٩٩ - ١١٧٤م، بنو المهدي - ١١٥٨ - ١١٧٤م، الأيوبيون - ١١٧٤ - ١٢٢٩م، بنو رسول - ١٢٢٩ - ١٤٥٤م، بنو طاهر - ١٦٥٤ - ١٥١٧م.

(٤) **النواحي التسع**: بعد رحيل الأتراك بعد احتلالهم لليمن في الفترة الأولى، انفصلت النواحي التسع الواقعة في جنوب اليمن، بعد أن استقل الحكام المحليون، وهذه النواحي هي:

١ - سلطنة الفضلي، ٢ - مشيخة العاطفي والبرهمي (الصبيحة)، ٣ - سلطنة الواحدي (بلحاف)، ٤ - سلطنة بير أحمد، ٥ - مشيخة العلوي، ٦ - سلطنة يافع السفلى، ٧ - مشيخة عرمه، ٨ - مشيخة حوره، ٩ - بيحان النصاب.

(٥) **البعثة العسكرية العراقية**

أ - في الأسبوع الثاني من فبراير ١٩٤٠م تم تشكيل بعثة عسكرية عراقية وفدت إلى صنعاء لتعمل على التدريب العسكري في الجيش. كونت البعثة من خمسة ضباط هم:

١ - العقيد الركن إسماعيل صفوت سعيد - رئيس البعثة.

٢ - الرئيس محمد حسن المحاويلي - ضابط مشاة.

٣ ـ الرئيس جمال جميل ـ ضابط مدفعي.
٤ ـ الملازم أول عبد القادر محمد الناظمي ـ ضابط مخابرة.
٥ ـ الملازم الثاني سيف الدين سعيد ـ ضابط رشاشات.

إضافة إلى هيئة ضباط وضباط صف مكونة من ١٢ فرداً. هم:

١ ـ نائب ضابط خلف عميد، ٢ ـ رئيس عرفاء قحطان أحمد، ٣ ـ العريف عبده عنيد، ٤ ـ العريف مسير حسن، ٥ ـ العريف نزال برغش، ٦ ـ العريف صبري الريحاني، ٧ ـ نائب عريف كاظم حمود، ٨ ـ العريف سعدون حمود، ٩ ـ العريف حسن عسكر، ١٠ ـ العريف كاظم عبدالله، ١١ ـ العريف محمد فرح، ١٢ ـ العريف حسون.

وفي نوفمبر ١٩٤٢م عادت البعثة العراقية إلى أرض وطنها، وتأخر الرئيس جمال جميل في صنعاء وهو الضابط الذي شارك في ثورة ١٩٤٨م وأعدم بعد فشلها.

(٦) **من أسماء أوائل الأحرار الذين اعتقلوا قبل ثورة ١٩٤٨م:** تعرض العديد من الوطنيين الأوائل للاعتقال من قبل الإمام يحيى، فقد كان يزج بالسجن بأي شخص يشك بأنه يعارض نظامه، حتى وإن كانت المعارضة مجرد نصيحة يقولها خطيب مسجد أو أي شيخ على مسمع الآخرين، وقضى أولئك المعتقلون في السجون مدداً مختلفة تراوحت بين الشهرين إلى السنة. ومن هؤلاء الذين تم اعتقالهم في صنعاء، وتعز، وإب:

عبدالله السلال، أحمد حسين المروني، أحمد البراق، محيي الدين العنسي، أحمد الحورش، الشاعر محمد محمود الزبيري، القاضي محمد الخالدي،سلام الرازحي، محمد بن قاسم أبو طالب، الشيخ عبدالله أبو لحوم، الشيخ نعمان محمد نعمان، الشيخ عبد الولي الذهب، محمد بن علي الوزير، صالح المقالح، الشيخ الأعوج، الشيخ الشليف، محمد علي المطاع، إسماعيل الأكوع، عبد السلام صبره، يحيى احمد السياغي، محمد السياغي، جازم الحروي، حمود السياغي، عبدالله العزب، أحمد المطاع، محمد المطاع، العزي صالح السنيدار، الحاج محمد المحلوي، عبد السلام صبره، يحيى الوادعي، محمد صالح المسيمري، القاضي محمد علي الأكوع، القاضي عبد الرحمن الإرياني، محمد أحمد صبره، محمد منصور الصنعاني، عبد محمد باسلامه، حسن الدعيس، حسن البعداني، الشيخ محمد حزام خالد، عبد اللطيف بن قائد بن راجح، محسن باعلوي، الشيخ منصور البعداني، محمد البريمي، قاسم بن عبد الله دماج، قائد عبداله دماج، ناجي علي دماج، عبدالله بن يحيى الدميني، عبدالله حسن خرصان، الشيخ أحمد عبد الرقيب حسان، عبد الرحمن المجاهد، عباس بن أحمد باشا، عبد الوهاب محمد الجنيد، عبد الرحمن الحداد، الشيخ محمد أحمد نعمان، الشيخ عبد الرحمن نعمان، الشيخ علي محمد نعمان، عبد الرقيب علي محمد نعمان، الشيخ أمين نعمان، حمود إسماعيل الأكوع، أحمد المعلمي، علي الشماحي، يحيى زبارة، عبد الكريم العنسي، النقيب.

(٧) **منظمة هيئة النضال ـ صنعاء ١٩٣٥م:** تناول عبدالله عبد الوهاب الشماحي، في كتابه (اليمن لإنسان والحضارة) نشوء هيئة النضال. وهي هيئة أسسها أحمد بن أحمد المطاع عام ١٩٣٥م.

وظلت تمثل المنظمة المقاومة المنظمة ضد حكم الإمام يحيى حتى عام ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م. أي حتى تم تشكيل حزب الأحرار.

فقد بدأ المطاع نشاطه بكتابة مقالات كانت تنشر في صحيفة (الإيمان) مما مكنه من التعرف على كثير من الشباب والشخصيات ومعرفة آرائهم في صنعاء، وقام المطاع في جولة في ربوع شمال اليمن في أواخر عام ١٣٥٣هـ ١٩٣٤م تحت ذريعة عمل خارطة للبلاد فزار حجة وزبيد وتعز والمخا والحجرية. وخلال جولته تلك التقى العديد من العناصر الوطنية أمثال الشيخ محمود عبد الحميد والقاضي عبد العزيز حمزة والأستاذ قاسم غالب، وعبدالله عبد الإله الأغبري والقاضي عبد الرحمن الحداد في تعز، وأثناء زيارته لإب التقى بالشيخ حسن الدعيس والقاضي المؤرخ محمد علي الأكوع، والقاضي محمد أحمد صبره، وفي ذمار التقى القاضي عبد الرحمن محمد الحداد، والسيد عبدالله بن يحيى الديلمي، والسيد علي الديلمي، وفي ذي السفال، التقى الشيخ أحمد منصور، وفي حجة حسين الحوثي، وأحمد هاشم الوادعي، والشيخ عبدالله مناع، ومن بكيل الشيخ محمد بن حسن أبوراس، وعبدالله حسن أبوراس، والشيخ مطيع دماج ومن حاشد الشيخ حسين بن ناصر الأحمر.

ويروي الشماحي أن أحمد المطاع بعد تلك الجولة، عمل على تأسيس المنظمة عام ١٣٥٤هـ ١٩٣٥م ومن أعضائها:

عبد السلام صبره، محمد المحلوي، العزي صالح السنيدار، علي محمد السنيدار، عبدالله العزب، عبدالله الشماحي، وعلي الشماحي، ومحمد عكارس، ومحمد حسين عبد القادر، والخادم غالب.

■ أهداف هيئة النضال

١ ـ احباط مخطط الاتجاه المعاكس الداعي إلى إصلاح الجهاز الحاكم واحياء الدعوة الزيدية والإمامة الذي أبدى الإمام تجاوباً معه.

٢ ـ توعية الجماهير القبلية سيما في الشمال.

٣ ـ محاولة تسريب أعضاء المنظمة إلى جهاز الحكم وإلى قمته لمن أمكن، لضربه من داخله، وإثارة بعض عناصر الحكم الإمامي ببعضها وكشف أسرارها ودرء الأخطار عن المنظمة وتنفيذ قراراتها.

٤ ـ الاتصال بالصحافة الخارجية والشخصيات العربية لنقد سياسة الإمام يحيى والأوضاع في اليمن.

٥ ـ مقر المركز للمنظمة في صنعاء وإقامة فروع لها في أنحاء اليمن.

(٨) قيادة جمعية الإصلاح (نوفمبر ١٩٤٤م): في أوائل عام ١٩٤٤م، شكل مجموعة من الوطنيين جمعية أسموها (جمعية الإصلاح) في إب، وأوجدت قيادة الجمعية صلة بينها وبين (حزب الأحرار) في عدن، الذي تولى طباعة برنامج الجمعية، ومطبوعاتها الإدارية، وتولى قيادتها العناصر التالية:

١ ـ القاضي محمد بن علي الأكوع، رئيس الجمعية.

٢ ـ القاضي عبد الرحمن الإرياني.

٣ ـ محمد أحمد صبره.

٤ ـ عبد الكريم العنسي.

٥ ـ محمد منصور الصنعاني.
٦ ـ عبده محمد باسلامه.

(٩) هيئة الدستور: يروي أحمد محمد الشامي في كتابه (رياح التغيير في اليمن) أن هيئة شكلت في صنعاء سميت (هيئة الدستور) شكلت من ستة من الأحرار قبل ثورة ١٩٤٨م في صنعاء.. وهم:

ـ محمد أحمد الشامي، عبد الوهاب بن محمد الشامي، عبد الحميد الشوكاني، حسن بن حسن العمري، عبد القادر محمد عبد القادر، يحيى بن محمد الهجوه (الكبسي).

وأن كتلة الميثاق كانت ذات خلايا منها:

١ ـ أحمد محمد الشامي ـ ضابط اتصال الخلية

ـ حسن العمري، أحمد حسين المروني، عبد الله أحمد الوزير، حسين الكبسي، القاضي أحمد الجرافي، الرئيس جمال جميل ضابط اتصال الخلية العسكرية.

خلية عدن: أحمد محمد نعمان، محمد محمود الزبيري، الأمير إبراهيم بن يحيى، خادم الوجيه ـ ويعتبر ضابط اتصال بعدن لا يحق الاتصال إلا بواسطته.

(١٠) أسماء أبرز المتطوعين الشباب في ثورة ١٩٤٨م: ما إن تأكد أن ثورة ١٩٤٨م اندلعت حتى تطوع العشرات من الشباب الذين كانوا يعملون أو يدرسون في عدن، وتم نقلهم إلى صنعاء، حيث تدربوا سريعاً ونقلوا إلى جبل نقم. وخاضوا معارك بطولية منهم من استشهد وآخرون اعتقلوا ولم ينج إلا عدد قليل ومن أبرز هؤلاء الشباب ـ أحمد عبد الإله.

ومن هؤلاء الشباب: عبد الله محمد ثابت، قاسم صالح اليافعي، قائد محمد أغبري، عبد المجيد صالح ثابت، رشيد أحمد طاهر، عبد العزيز ناشر، علي عبد الوالي (استشهد)، هزاع عبد المجيد (استشهد)، علي حميد أحمد، محمد هائل عثمان، نعمان القمل، محمد عبد الله يوسف، محمد سعيد طاهر، عبد الودود سيف، عبد الرقيب عبد القوي اغبري، محمد عبدالله، حسن علي فارع، شمسان مقبل أحمد، قاسم عبد الرب الفلاح، عبده الخامري، أحمد العزعزي، علي الزبيري القدسي، عبد الله على الدبعي، معمر الدبعي، أحمد شمسان زيد، أحمد محمد الكبير، سلام مقبل أحمد، نعمان المجاهد، سلطان الذبحاني، عبد الرب الكحلاني، أحمد سيف الدبعي، محمد العريقي، علي بيه عبد الغني صالح، عبد المجيد صالح، (استشهد) عبد الخالق إسماعيل المرداس، منصور عبد الحق، عبد الصمد حمادي، عبد الجبار سلام، محمد عبده الصقير (استشهد)، قائد عبده سيف، محمد وأحمد قاسم، وسعيد أحمد طاهر.

(١١) ملحق الميثاق المقدس: استقر الرأي أن يتولى منصب الإمامة الإمام عبد الله الوزير وعلى ضوء ذلك كتب ملحق الميثاق الذي يتضمن التشكيلات الجديدة ـ لحكومة الدستور، أورد النص:

المادة (١): يكون الطلب بإلحاح من فضيلة الأستاذ السيد الفضيل الورتلاني المعروف عندنا جميعاً بفضائل يقدرها له الإمام والمأموم أن يضيف إلى سلسلة أعماله المشكورة قبوله لأن يكون مستشاراً عاماً للدولة من المستشارين العموميين المنصوص عليهم في المادة (٢٥) من هذا الميثاق.

المادة (٢): من تبين عنه من أفراد أسرة الإمام يحيى قبول رغبة الأمة الممثلة في هذا الميثاق والتزم

في كل ما جاء فيه فله ما لأمثاله من أبناء الأمة وعليه ما على مثله أيضاً.

المادة (٣): يكون تعيين القاضي عبد الله بن حسين العمري وزير دولة.

المادة (٤): ستعنى حكومة العهد الوطني الجديد بمكافأة الأحرار والوطنيين الذين ضحوا بأموالهم وجهودهم في سبيل خدمة الشعب اليمني الذي يقدر لهم هذه التضحيات الكريمة وبهذا يتم الملحق وهو أربع مواد والله ولي الأمر كله وبيده التوفيق.

القائمة (١) مجلس الوزراء للحكومة اليمنية:

السيد علي بن عبد الله الوزير	رئيس مجلس الوزراء
السيد حسين بن محمد الكبسي	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
الشيخ محمد نعمان	وزير الداخلية
السيد حسين بن علي عبد القادر	وزير الدفاع
السيد عبد الرحمن حسين الشامي	وزير الشؤون الاجتماعية
القاضي محمد راغب بك	مستشار عام
الشيخ عبد الوهاب نعمان	وزير الصحة
السيد علي بن حمود	وزير العدل
القاضي أحمد بن أحمد الجرافي	وزير الاقتصاد والمناجم
الحاج الخادم بن أحمد غالب	وزير المالية
السيد عبد القادر بن عبد الله	وزير الأوقاف
القاضي محمد محمود الزبيري	وزير المعارف
السيد أحمد بن أحمد المطاع	وزير التجارة والصناعة
الأستاذ أحمد محمد نعمان	وزير الزراعة
السيد حسين بن علي الويسي	وزير المواصلات
السيد علي بن إبراهيم	وزير الأشغال
الأمير علي بن يحيى	وزير دولة
القاضي عبد الله عبد الآله الأغبري	وزير دولة
الشيخ علي بن محسن	وزير دولة

القائمة (٢) مديرو الوزارات: السيد محمد بن حسين عبد القادر، السيد زيد بن علي الموشكي، الأستاذ محيي الدين العنسي، السيد أحمد بن محمد أحمد باشا، الأستاذ أحمد بن حسن الحورش، الشيخ محمد صالح المسمري، الشيخ أحمد بن قاسم العنسي، الشيخ ناشر عبد الرحمن، السيد يحيى أحمد زبارة، الحاج عبد الله حسن السنيدار، الشيخ عبد العزيز بن منصور نصر، الشيخ محمد مكي بن يحيى زكريا، الرئيس جمال جميل.

القائمة (٣) الموظفون الشوريون: الأمير إبراهيم، الشيخ حسن الدعيس القاضي عبد الرحمن الإرياني، القاضي محمد أحمد الجرافي، الأستاذ أحمد البراق، السيد العلامة أحمد الكحلاني، السيد محمد بن محمد زبارة، السيد العلامة قاسم الوجيه، السيد محمد يحيى الذاري، السيد يحيى محمد عباس، القاضي محمد بن أحمد الحجري، الشيخ عبد الله عثمان، عبد الله عبد الوهاب نعمان، القاضي أحمد بن علي العنسي، السيد عبدالله بن علي الوزير، السيد محمد أحمد المطاع، السيد أحمد محمد الشامي، السيد محمد بن محمد إسماعيل، السيد أحمد بن عبد الرحمن الشامي، القاضي حسين بن أحمد السياغي، الصفي أحمد محبوب، القاضي عبد الله الشماحي، الحاج علي محمد السنيدار، الشيخ جازم الشيخ، عبد السلام صبره، الأستاذ زيد عنان، القاضي يحيى السياغي، السيد حسين الحبشي، الحاج عزيز يعني.

القائمة (٤) كبار الموظفين غير الشوريين: القاضي عبد الله حسين العمري، السيد العلامة زيد عقبات، السيد محمد بن أحمد الوزير، السيد محمد بن حسين الوادعي، السيد حسين الحوثي، القاضي حسين بن علي الحلالي، السيد محمد بن أحمد باشا، الشيخ علي محمد نعمان، القاضي محمد عبد الله الشامي.

(١٢) المعتقلون بعقد فشل ثورة ١٩٤٨م: (أ) أسماء المناضلين الوطنيين الذين اعتقلوا بعد فشل الانتفاضة الثورية الرهيبة في صنعاء وتعز والحديدة: النقيب محمد ملهي السعيدي، النقيب أحمد المقعش، الإمام الدستوري عبد الله أحمد الوزير، الأستاذ زيد بن علي الموشكي، السيد محمّد علي الوزير، الشيخ محمد بن حسن قائد أبوراس، الشيخ حسن صالح الشائف، الشيخ عبد الله بن حسن قائد أبوراس، الأستاذ أحمد البراق، السيد أحمد أحمد المطاع، السيد محمد محمد الوزير، الشيخ الوهاب نعمان، السيد عبد الله محمد الوزير، الأستاذ محيي الدين العنسي، الأستاذ أحمد الحورش، الأستاذ محمد صالح المسمري، السيد حسين الكبسي، السيد علي عبد الله الوزير، الشيخ الخادم غالب الوجيه، الشيخ عزيز يعني المطري، الشيخ محسن علي هارون، سيف الحق إبراهيم، استشهد مسموماً، الشيخ أحمد ناصر القردعي، استشهد في السجن، الشيخ عبد الله صالح الحسيني، ولده الشيخ محمد عبد الله الحسيني، السائق محمد ريحان، الشاب محمد قائد الحسيني، الشيخ مصلح هارون، أحمد العنجبة، الحاج علي سنهوب، الشيخ زيد الذيب المطري، الشيخ علي القردعي، قتل بعد مقاومة جبارة، الشيخ محمد صالح القردعي، قتل مع ابن عمه، العقيد محمد سري الشائع، الشيخ علي طالب القردعي، استشهد في السجن، الأستاذ حيدره الزبيدي، استشهد في السجن، الرئيس جمال جميل، ملازم أحمد الحافي، استشهد مسموماً، الأستاذ محمد عبد الله الإرياني، استشهد في السجن.

من العسكريين: المشير عبد الله السلال، الفريق حسن العمري، العقيد غالب السري.

سجون صنعاء: السيد عبد القادر عبد الله، عبد الله حسن السنيدار، عبد الملك الطيب، القاضي علي البوني، القاضي علي الواسعي، سعيد الدمشقي، الشيخ علي محسن هارون، السيد عباس علي الوزير، القاضي محمد عبد الكريم الصباحي، القاضي عبد الكريم الصباحي، القاضي حسين السياغي، القاضي علي السمان، علي حمود الحسيني، عبد الوهاب شرهان، علي الأحمدي، سلام فارع عبد الوهاب

العرشي، أحمد المضواحي، الشيخ صالح محسن هارون، الاستاذ محمد عبد الكريم الصباحي، الأستاذ محمد أحمد نعمان، الأستاذ عبد الرحمن نعمان.

سجون تعز: الأستاذ هاشم طالب، عبد الله بركات، الأستاذ علي الضبه، عبد الله المقحفي، دكتور محمد علي سري.

سجن الحديدة: محمد علي الحاج المحلوي، الأستاذ أحمد هاجي، الشيخ ناصر العريقي، القاضي العلامة حسين مطهر، القاضي العلامة محمد العلفي. السيد العلامة علي لطفي، الحاج محمد هاشم، السيد محمد أحمد عبد الرحمن الشامي، السيد العلامة زيد عقبات، السيد العلامة علي عقبات، قاسم عبد الله ثابت، محمد صالح أحمد، علي محمد غالب، أحمد محمد غالب، عبد القادر نعمان، سيف محمد هزاع.

المعتقلون في سجن الرادع بصنعاء: عبد الله محمد ثابت، عبد القادر قطان، عبد القادر المردس، عبد الواحد الأغبري، سعيد أحمد طاهر - الدومي - منصور عبد الحق، عبد الولي محمد ناجي عبد الله، محمد ناجي بن نصر، عثمان لجشع، أحمد قائد قاسم، محمد أحمد صالح قردش، عبد الله عبده الرعدي، قاسم سعيد الحارثي، علي أحمد الدويح، مجاهد نعمان الأصبحي، أحمد مسعود الذبحاني، ناشر سيف الأغبري، محمد نعمان الحاج، علي أحمد مقبل، علي عبده عقلان.

الجناح المدني: الأستاذ أحمد محمد الإرياني، القاضي عبد السلام صبره، القاضي محمد أحمد صبره، الأستاذ علي العنسي، القاضي علي الآنسي.

سجون صنعاء: أحمد عبد الوهاب نعمان، القاضي محمد أحمد الشامي، أحمد عبد الإله الاغبري، عبده عبد الله الدحان، أحمد قاسم العنسي، علي عامر، ناشر عبده سيف، عبد السلام عمر، علي عبد الرزاق، أحمد نعمان قاسم اليامي، أحمد محمد حزام، محمد أحمد الكبير، أحمد عبد الله غالب، يحيى المطاع، سلطان علي غالب، قاسم سلام ثابت، إبراهيم علي الوزير، عبد الملك المطاع، الشيخ جازم محمد السنيدار.

(١٣) أسماء الأبطال الوطنيين الذين أعدمهم الإمام عام ١٩٤٨م: أورد أحمد محمد الشامي في كتابه (رياح التغيير في اليمن) أسماء رجال الأحرار الذين أعدموا بضرب السيف في حجة، وهم من العناصر التي وردت أسماؤهم في قوائم الميثاق، وهم:

الإمام عبد الله بن أحمد الوزير، السيد الأمير علي بن عبد الله الوزير، الشيخ عبد الوهان نعمان، السيد حسين الكبسي، الحاج الخادم بن أحمد غالب الوجيه، السيد أحمد بن أحمد المطاع، السيد زيد بن علي الموشكي، الأستاذ محيي الدين العنسي، الأستاذ أحمد حسن الحورش، الشيخ محمد صالح المسمري، الرئيس جمال جميل العراقي، الأمير سيف الحق إبراهيم بن الإمام يحيى، الأستاذ أحمد البراق، الحاج عزيز يعني.

وكل هؤلاء أعدموا بالسيف في مدينة حجة ما عدا الرئيس جمال العراقي فإن رأسه قطع في (صنعاء) وأما الأمير إبراهيم فقد مات فجأة في (حجة) وقيل يومها إنه قضى نحبه مسموماً.

كما أن آخرين من رجالات اليمن المهمين لم ترد اسماؤهم في قوائم الميثاق ولكنهم أعدموا ومنهم :

السيد العزي محمد الوزير، السيد محمد بن علي الوزير، السيد عبد الله بن محمد الوزير، الشيخ محسن هارون، النقيب حسن الشايف، النقيب محمد أبو راس، النقيب عبد الله حسن أبو راس، اللواء محمد سرّي الشايع.

وأما الذين أعدموا مباشرة بتهمة قتل الإمام يحيى ورفقائه هم :

عبد الله صالح الحسيني، محمد عبد الله الحسيني، محمد ريحان، علي العتمي، محمد قايد الحسيني، مصلح بن محسن هارون، أحمد حزام الفجبة، سنهوب، الذيب.

أما الشيخ علي ناصر القردعي فقد استطاع الفرار مع ابن عمه محمد صالح لكنه اغتيل في (خولان) وقتل ابن عمه في (مراد).

(١٤) أبرز الشخصيات في جالية اليمن في بريطانيا عام ١٩٤٨م: أعضاء الجالية اليمنية الذين وقعوا مع الشيخ الحكيمي على رسالته إلى الأستاذين الزبيري والنعمان المؤرخة ٣ جمادى الثانية ١٣٦٥ هـ أورد هنا أسماءهم حتى يأخذ القارىء فكرة عن أسماء المهاجرين من الأحرار وهم في المملكة المتحدة ـ بريطانيا:

محيي الدين يحيى، ضيف الله بن أحمد، إسماعيل بن علي، سلطان بن سيف، حسن بن أحمد، قاسم بن راجح، عقلان بن مرشد، سلام بن سعيد، ناصر بن أحمد، خالد بن أحمد، مصطفى بن راشد، علي بن علي حسين، أحمد أبو بكر، علي بن أحمد سعد، عبد الله محمد سعد، محمد يحيى، أحمد صالح، محمد عبده، علي بن علي محسن.

(١٥) الأوائل النشيطون من المهاجرين الأحرار في الحبشة وأرتيريا: أحمد عبد ناشر ـ أمين الصندوق، عبد القوي الخرباش، غالب سعيد صالح، أحمد العبسي، محمد مهيوب ثابت، محمد مهيوب عباس، محمد سعيد صالح، غالب سعيد صالح، الشيخ سالم عبيد باحبيشي، عثمان قائد عريقي، عبد اللطيف طاهر، محمد علي طالب، عبد القادر عبد الإله، عبده سيف محمد، شائف محمد سعيد.

■ **دور المهاجرين في السودان في دعم حركة الأحرار:** بعد تأسيس الاتحاد اليمني نشط الوطنيون في المهجر وخاصة في كارديف، ببريطانيا وأثيوبيا، والسودان، حيث كان الوطني المعروف يحيى حسين الشرفي في مقدمة أبناء اليمن في السودان، وكانت له صلة مباشرة بالأستاذ أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري، ومحسن العيني وتولى الشرفي بجانب صلاته تلك جمع التبرعات لحركة الأحرار بصورة مستمرة.

ومن المهاجرين الذين نشطوا تحت زعامة الشرفي، لينقذوا الأحرار في وقت الأزمات :

صالح أحمد السلامي، عبد الرب غيلان أحمد، عبد الله ناجي، سعد سعيد المعمري، علي هريبي، أحمد عبد الله حميد، عبد الله ناجي، ردمان أحمد محمد الأصبحي، محمد علي الأهدل، محمد نور جعفر، إبراهيم محمد، محسن عبد الله الماوري، أحمد محمد عمر سالم، سيف محمد عامر، محمد سالم باوزير، محمد حسن عبد الله، أحمد الموقري سعيد، محمد سالم، علي عثمان سالم، الحاج محمد محسن الإبي، محمد حسين الأهدل، محمد ناشر أحمد، سيف عبد الله أحمد عبد الله، علي صالح محمد مغني، أحمد محمد فارع، علي

حسين، حسين أبو بكر، الشيخ يحيى سعيد، محمد علي حريبي، عبد الرب راجح سعيد، إسماعيل عبد الله، الحاج محمد حرمح، محمد عبد الوهاب، صالح سعيد الجمالي، علي حيدر محمد، ناصر علي أحمد، علي حسين الجرادي، محمد عبد الله بن عبد الله، محمد صالح المسمري، حمود علي الماوري، أحمد عبد الرحمن الجفري، الحاج محمد مرشد، محمد علي الجفري، عبد الله علي أحمد، يحيى أحمد زبارة، علوي صالح، محمد أحمد الوشلي، محمد صالح المنصوري، عبد الرحيم عبد الرحمن، عبد الله حسن القمح، أحمد محمد الصوفي، أحمد حسن القمح، أحمد عبد الله القدسي، علي عبد الله سعيد، عبد اللطيف علي حريبي، ناصر سرحان، عبد القادر جعفر، أحمد مطهر حسين، محمود عبد الله مهدي، علي بن علي إسماعيل، علي علي مثنى، سلام فارع، عبد الله حسن عمر.

(١٦) تشكيل الاتحاد اليمني ١٩٥٠م: في ٣ مارس عام ١٩٥٠م وبعد أن وصل إلى عدن الوطني المعروف عبد القوي مدهش الخرباش قادماً من أديس أبابا. وأثناء ذلك قوبل بحفاوة من قبل أصدقائه من الأحرار في عدن. وخلق وجوده جواً من النقاش وتبادل الآراء، حتى استقر الأمر على العمل لتشكيل نادي سمي (نادي الاتحاد اليمني) ثم أصبح بعد ذلك معروفاً بـ (الاتحاد اليمني) وبعد أن استخلص الأحرار ترخيصاً من السلطات البريطانية بتأسيس النادي عقدوا اجتماعهم التأسيسي وانتخبوا قيادتهم من الشخصيات الوطنية التالية:

١ ـ عبد القادر علوان ـ رئيساً.
٢ ـ علي أحمد الأحمدي ـ أميناً عاماً.
٣ ـ محمود عشيش ـ نائباً للرئيس.
٤ ـ أحمد هاجي ـ نائباً للأمين العام.
٥ ـ عبد الرحمن عبد الرب ـ أميناً للمال.

وعضوية كل من:

السيد علوان عبد الجبار، أحمد يحيى الكحلاني، الحاج محمد علي الأسودي، عبد القادر سعيد الذبحاني، الحاج عبد الله عثمان، علي محمد عبده، ياسين أحمد قائد، صلاح أسعد، أبكر يوسف، عبد الرحمن عبد الله الحكيمي، عبد الرحمن أحمد قاسم، محمد محسن النونو.

■ **الاتحاد اليمني (عدن ١٩٥٢م):** أبرز العناصر التي عملت على تأسيس نادي (الاتحاد اليمني) في عدن في ٣ مارس ١٩٥٢م في عدن والذي أصبحت تسميته (الاتحاد اليمني) وهي المنظمة التي حملت استمرارية العمل التنظيمي لحركة الأحرار ـ بعدن.

توقف نشاط الجمعية الكبرى ـ بعد انتكاسة ثورة ١٩٤٨م.. وهذه العناصر هي:

علي الأحمدي، محمد علي الأسودي، هائل أنعم، عبد الله ناجي الأغبري، أحمد عبده ناشر، عبد القوي الخرباش، عبد الله عبد الإله.

(١٧) حكومة ليومين عام ١٩٥٥م: في الخامس من إبريل تمكن الإمام أحمد من السيطرة على الموقف، بعد أن تأكد له أن البدر يقترب من تعز على رأس ما تمكن من تجييشه من رجال الإمامة والأنصار،

وقدر عدد ما حشده ما لا يقل عن ثمانية آلاف مقاتل تم تسلحهم بأفضل الأسلحة الموجودة، إضافة إلى كون مجموعة جنود الجيش الذي يقوده المقدم أحمد الثلايا، تفشى في صفوفهم، الفوضى، والخوف بسبب استمرار وجود الإمام أحمد في القصر، وبعد اختراق جنود الجيش وخاصة حامية (القاهرة) اختل التوازن لصالحه.

كان ٥ إبريل هو اليوم الذي حقق فيه الإمام أحمد النصر على أخيه عبدالله الذي كان قد كلف أخاه العباس بتشكيل وزارة، والتي لم تتشكل فقد تمكن أنصار الإمام أحمد من اعتقال الإمام عبدالله، وشقيقه العباس، والأمير يحيى بن الحسن، والحسن بن علي، والقاضي عبد الرحمن الإرياني. وألقي القبض على المقدم الثلايا الذي كان قد هرب مع الملازم محمد قائد سيف تجاه عدن، لكنه رفض نصح الملازم محمد قائد وسار في طريق غير طريق رفيقه ووقع في الاعتقال، ومن بين الذين اعتقلوا القاضي يحيى السياغي، نعمان محمد نعمان، محمد أحمد شعلان، علي الضبه، عبد الملك الطيب، الشيخ علي المطري، الشيخ عبد الرحمن الغولي، محمد حسين عبد القادر (عالم)، حمود السياغي (عالم)، عبد الله بن يحيى - الإمام، العباس بن يحيى، القاضي عبد الله الشامي، ومن العسكرين الضباط برتبة ملازم:

محسن الصعر، حمود ناصر الجدري، حمود السمه، حسين الجناتي، أحمد الدفعي، قائد معصار.

في اليوم الأول نقل الإمام المنتصر أحمد المقدم الثلايا والقاضي عبد الرحمن الإرياني، وأعلن عفوه عن الجنود معللاً أنه غرر بهم.

وفي ميدان العرضي، أعدم المقدم الثلايا رغم أن البدر أبرق للجامعة العربية أنه قتل أثناء المقاومة، وفجأة بينما كان على وشك أمْرِ - السياف بقطع رأس القاضي عبد الرحمن الإرياني، غير الإمام رأيه وأمر بعودته إلى السجن، وترك الميدان إلى قصره.

وفي اليوم الثاني، تمّ إعدام كل من: يحيى السياغي - عالم، محسن الصعر - ملازم، حمود ناصر الجدري - ملازم.

وتوالت الإعدامات لتشمل عدداً من الضباط برتبة ملازم هم: حمود السمه، عبد الرحمن باكر، حسين الجناتي، أحمد الدفعي، قائد معصار.

ومن المدنيين: علي المطري - شيخ، عبد الرحمن الغولي - شيخ، محمد حسين عبد القادر - عالم، حمود السياغي - عالم.

وفي حجة - أعدم الأميران عبد الله، والعباس.

(١٨) **حزب الشورى (عدن ١٩٥٥م)**: هم العناصر القيادية لحزب الشورى اليمني المنفصل عن الاتحاد اليمني - في عدن عام ١٩٥٥م والذي تحول بعد ذلك إلى اتحاد القوى الشعبية:

- إبراهيم الوزير، علي عبد العزيز نصر، عباس الوزير، قاسم الوزير، عباس المطاع، محمد عبد الرحمن الرباعي، حسن محمد بلكم، أمين هاشم.

وفي القاهرة: علي الحبابي، يحيى زبارة، حسين المقدمي، أحمد الخزان، علي عصيم.

(١٩) **رابطة أبناء الجنوب**: الرابطة حركة سياسية. بدأ عدد من الطلبة من أبناء اليمن الدارسين

في مصر والسودان التفكير بعمل سياسي من منطلق توحيد الإمارات في جنوب اليمن، وتحرير البلاد، ومن العناصر الأساسية التي انسجمت تحت راية هذه الفكرة هم:

ـ محمد علي الجفري، سالم الصافي، أحمد عبده حمزة، رشيد حريري.

ثم انضم إليهم: شيخان الحبشي، حسين عبد الله الحبشي، مصطفى بازرعة، طه خليل، فيصل علي الفقيه، عبد الرزاق محمد سعد، فاروق احسان، أحمد المصري، أحمد محمد ناصر، ردمان هاشم حسن، علي غانم كليب، عبد الله أحمد الفضلي، محمد فريد العولقي، عبد الله علي الجفري، وعلي محمد سالم الشعبي.

واعلن بعض هؤلاء الشبان عن أفكارهم بعد أن تشكلت (الجمعية العدنية)، وفي حفل دعي إليه وحضره عبد الرحمن جرجرة، طلعت يعقوب الغصيني، وهو فلسطيني نفته بريطانيا مع أربعة من زملائه، بعد فشل انتفاضة عام ١٩٤٨م، وكان طلعت يعقوب ماراً بعدن في طريقه إلى مصر للعمل مستشاراً للإمام أحمد.

ألقى علي غانم كليب كلمة ترحيب بالمستشار يعقوب وأعلن عن أهمية القيام بعمل سياسي لتوحيد الإمارات والمطالبة بالاستقلال.

مما جعل (فتاة الجزيرة) تكتب عن وجود مثل تلك الحركة السياسية، وقد دفع ذلك إلى أعداد دستور الرابطة فأسموها (رابطة أبناء الجنوب) تحاشياً لتسمية حزب.

وفي إبريل ١٩٥١م طلب أولئك الشبان ترخيصاً، وكان من أبرز من وقع عليه:

محمد علي الجفري، سالم الصافي، أحمد عبده حمزة، رشيد حريري، علي غانم كليب، مصطفى عبد الكريم بازرعة، شيحان الحبشي، حسين عبد الله الحبشي، عبد الله صالح المحضار، فيصل علي الفقيه، طه خليل.

وعند التأسيس انضمت جموع وطنية إلى الرابطة التي اعتبرتها حركة سياسية وطنية. ومن العناصر التي انضمت إليها: عبد الله باذيب، عايض باسنيد، قحطان الشعبي، محمد علي الأسودي، محمد أحمد شعلان، علي محمد صالح الأحمدي، علي السلامي، طه مقبل، محمد سالم علي وغيرهم.

ومع تنامي الوعي الوحدوي، ظلت الرابطة أسيرة الفهم الجنوبي، وتطور اسمها فأصبحت (رابطة أبناء الجنوب العربي) وكانت رؤية الرابطة أن يتحرر الجنوب ويتوحد وتشكل دولة. وفي حالة تحرر الشمال من الإمامة يتم قيام اتحاد فيدرالي.

وكانت أهم العناصر في قيادة الرابطة هي: محمد علي الجفري ـ رئيس الرابطة، سالم الصافي ـ نائب الرئيس، رشيد حريري ـ الأمين العام، أحمد عبده حمزة ـ أمين عام مساعد، علي محمد علي المقطري ـ أمين المال، طه خليل ـ مدير النشاط، وعضوية كل من مصطفى عبد الكريم بازرعة وحسين الحبيشي.

هاجرت الرابطة إلى السعودية بعد أن رفضت حلّ نفسها في إطار (جبهة التحرير) عام ١٩٦٥م ومنع نشاطها في شمال الوطن، وظلت تنظيماً سياسياً خارج الوطن اليمني، يركز نضاله ضد النظام في جنوب الوطن ومتحالفاً مع أعدائه.

ومع بداية الوحدة اليمنية، وتوقيع اتفاق نوفمبر ١٩٨٩م في عدن، والسماح للعمل السياسي، انقسمت الرابطة إلى تيارين: الأول فضل البقاء في السعودية والالتزام لها، والآخر انشق ليعود إلى أرض الوطن تحت تسمية (رابطة أبناء اليمن)، وهكذا أصبحت الرابطة رابطتين.

■ **القيادة الأساسية للجمعية العدنية:** تأسست الجمعية العدنية في عدن في ٢٣ يونيو ١٩٤٩م ورفعت شعار عدن للعدنيين وتشكلت قيادتها من العناصر التالية:

محمد علي لقمان المحامي ـ رئيس الجمعية، عبد الرحمن جرجرة ـ نائب الرئيس، علي محمد علي لقمان ـ الأمين العام، محمد حسن خليفة ـ أمين المال وعضوية كل من:

حسن علي بيومي، طه محمد خليل، حمزة علي لقمان، الشيخ عبد الله المحامي، السيد علي عبيد الصافي، الكعلي.

(٢٠) قيادة الجبهة الوطنية المتحدة عام ١٩٥٥م: تشكلت قيادة الجبهة الوطنية عام ١٩٥٥م، في عدن من الشخصيات التالية:

محمد سالم علي ـ رئيس الجبهة، محمد عبد نعمان ـ الأمين العام، حسين سالم باوزير ـ نائب الأمين العام، وعضوية كل من:

عبد الله الأصنج، محمد سعيد مسواط، عبد العزيز باوزير، إدريس حنبله، عبد القادر الفروي، محمد زليخي، عبد الله باذيب، مصطفى رفعت.

(٢١) الحركة العمالية في جنوب اليمن (١٩٤٣م ـ ١٩٥٦م): في عام ١٩٤٣م صدر في عدن أول قانون لتسجيل النقابات وفض نزاعات العمل. وجاء ظهور النقابات في بداية الخمسينات مع توسيع ميناء عدن، وبناء مصافي النفط، ونشاط التنظيمات الوطنية. ومن عام ١٩٥٦م تأسس المؤتمر العمالي وقدر إحصاء عام ١٩٥٩م عدد العمال في عدن بـ ٦١ ألف عامل، وبلغ عمال الفنادق والمطاعم والخدمة المنزلية ٢١ ألف.

■ **المؤتمر العمالي (عدن ١٩٥٦م):** في عام ١٩٥٥م و١٩٥٦م حاولت السلطات البريطانية في عدن غلق النقابات بحجة أنها نقابات سياسية وليست مهنية، ولا يحق للعمال ممارسة العمل السياسي من خلال نقاباتهم المهنية. وانتبه قادة النقابات والذين كانوا في قيادة الجبهة الوطنية المتحدة إلى مخطط السلطات البريطانية والذي يهدف إلى إنهاء النقابات فقرروا تشكيل مؤتمر يضم النقابات المهنية ليتبنى القضايا العمالية فقد كان كل من:

١ ـ عبد الله عبد المجيد الأصنج ـ أمين عام نقابة الميناء، ٢ ـ عبد خليل سليمان ـ رئيس نقابة الميناء، ٣ ـ محمد سعيد مسواط ـ رئيس نقابة الجيش، ٤ ـ محمد عبده نعمان ـ رئيس نقابة المعلمين، ٥ ـ محمد أحمد زيلخي ـ مسؤول نقابة الملح، ٦ ـ عبد القادر فروي ـ مسؤول عمال لوكتوس، ٧ ـ محمد سالم علي ـ أمين عام نقابة المواصلات، ٨ ـ محمد صالح سعيد، ٩ ـ عبد الله علي مرشد، ١٠ ـ سعيد منصر، ١٢ ـ إدريس حنبله.

وفي اجتماع في منزل النقابي محمد أحمد زليخي عقدت جلسة لتشكيل المؤتمر العمالي، وتم توزيع

المناصب القيادية على الشكل الآتي:

١ ـ زين صادق ـ رئيساً، ٢ ـ عبد الله الأصنج ـ أميناً عاماً، ٣ ـ عبد خليل سليمان ـ نائباً للرئيس، ٤ ـ علي عثمان جرجرة ـ أميناً للمال.

وعضوية كل من: ١ ـ محمد سالم علي، ٢ ـ محمد أحمد زيلخي، ٣ ـ عبد القادر فروي، ٤ ـ محمد سعيد مسواط.

وحين أصبح عبد الله الأصنج، رئيساً لحزب الشعب الاشتراكي تشكلت القيادة على النحو الآتي:

١ ـ زين صادق ـ رئيساً، ٢ ـ محمد سعيد مسواط ـ أميناً عاماً. وعضوية كل من: ٣ ـ علي حسين القاضي، ٤ ـ عبد خليل سليمان، ٥ ـ ياسين عبد المجيد خان.

(٢٢) الإمارات التي تشكل منها الاتحاد الفيدرالي في جنوب اليمن ١٩٥٩م: حاولت السلطة البريطانية توحيد الإمارات في اتحاد واحد (الاتحاد الفيدرالي ـ اتحاد الجنوب العربي) بعد أن عملت على تجزئة جنوب الوطن إلى (٢٥) إمارة وسلطنة ومشيخة، وفي ١٩٥٩ تشكل الاتحاد من المناطق التالية:

١ ـ سلطنة الفضلي.

٢ ـ إمارة الضالع.

٣ ـ مشيخة العوالق العليا.

٤ ـ إمارة بيحان.

٥ ـ سلطنة يافع.

٦ ـ السلطنة العوذلية.

وكانت السلطة الاستعمارية البريطانية قد قسمت جنوب الوطن إلى (٢٥) إمارة ومشيخة أوردها وفقاً لوثائق وزارة المستعمرات البرطانية.

■ **ولاية عدن الغربية:**

١ : سلطنة لحج (السلطنة العبدلية) هي الولاية الرئيسية في محمية عدن الغربية وينعم على السلطان بالتحية بإطلاق إحدى عشرة طلقة، ويشرف بمخاطبته بصاحب السمو، وعاصمتها لحج أو الحوطة.

٢ : قبائل الصبيحة وبلاد الصبيحة هي حالياً جزء من سلطنة لحج.

٣ : السلطنة الفضلية وتشمل قرابة نصف منطقة أبين الخصبة وعاصمتها زنجبار.

٤ : مشيخة العقربي وهي ولاية صغيرة ملاصقة لمستعمرة عدن وعاصمتها بير أحمد.

٥ : سلطنة العوالق العليا وعاصمتها نصاب.

٦ : مشيخة العوالق العليا وعاصمتها الصعيد.

٧ : سلطنة العوالق السفلى وعاصمتها أحور.

٨ : إمارة بيحان وعاصمتها بيحان.

٩ : سلطنة يافع السفلى وعاصمتها جعار.

١٠ ـ ١٤ : سلطنة يافع العليا وتنقسم يافع العليا إلى عدة أقسام فرعية مستقلة يحتفظ أغلبها

بمعاهدات منفصلة مع الحكومة البريطانية.

١٥ : السلطنة العوذلية وعاصمتها لودر.

١٦ : سلطنة الحواشب المسيمير.

١٧ : مشيخة العلوي.

١٨ : إمارة الضالع وعاصمتها الضالع، وتشمل الإمارة منطقة جبل جحاف بلاد القطبيْ وردفان.

١٩ : مشيخة شعب وعاصمتها العوابل.

٢٠ : دثينة وعاصمتها مودية.

■ **ولاية محمية عدن الشرقية:**

١ : سلطنة الشحر والمكلا (السلطنة القعيطية) وهي أكبر وأوسع ولايات محمية عدن الشرقية ويحظى السلطان بالتحية بإطلاق إحدى عشرة طلقة، ويحوز اللقب السامي عند مخاطبته صاحب السمو.

٢ : سلطنة سيئون (السلطنة الكثيرية) وعاصمتها سيئون.

٣ : سلطنة قشن وسقطرى وتشمل جزيرة سقطرى وإقليم قشن الواقع في البر والذي تقطنه قبيلة المهرة، وعاصمتها حديبو الواقعة في الشاطىء الشمالي لسقطرى.

٤ : سلطنة الواحدي وهناك سلطانان للواحدي أحدهما في بلحاف.

٥ : والآخر في بير علي، ولكليهما معاهدات مع الحكومة البريطانية.

■ **تشكيلة حكومة اتحاد الجنوب العربي ١٩٥٩م:**

بعد نجاح بريطانيا في إقناع حكام الإمارات والمشيخات في جنوب اليمن تم تشكيل حكومة الاتحاد في فبراير ١٩٥٩م من العناصر التالية:

السلطان أحمد عبد الله الفضلي رئيس الحكومة وزير الدفاع، السلطان صالح بن حسن العوذلي وزير الأمن الداخلي، الأمير شعفل بن علي وزير التربية، الأمير حسين بن أحمد الهبيلي وزير الداخلية، الشيخ علي عاطف الكلدي وزير الصحة، الشيخ محمد بن فريد العولقي وزير الخارجية، الشيخ عبد الله ناصر العولقي وزير المالية.

ومن أعضاء الوزارة الشيخ عبد الله بن محسن العولقي، السلطان صالح بن حسين العوذلي.

■ **أول حكومة لعدن يناير ١٩٦٣م:**

حاولت بريطانيا فصل عدن حتى عن الاتحاد لكي تحتفظ بها مستعمرة، وقاعدة عسكرية لأطول مدة ممكنة. ولذلك سعت إلى تشكيل حكومة خاصة بها في ١٦ يناير ١٩٦٣م تشكلت من العناصر التالية:

حسن علي بيومي رئيساً للوزراء، محمد عبد الإله الدرويش وزيراً للتجارة، الحاج عبد الحميد غانم وزيراً للأوقاف، علي سالم علي وزيراً للكهرباء، علي عبيد الصافي وزيراً للمواصلات، عبدالله إبراهيم الصعيدي وزيراً للتربية، وتولى منصب وزير المالية شخصية بريطانية.

(٢٣) الاتحاد الشعبي الديمقراطي (١٩٦١م): تأسس الاتحاد الشعبي الديمقراطي في يناير عام

١٩٦١م في عدن، وشكل فرعاً له في شمال الوطن. ومن أبرز قادته ومؤسسيه الشخصيات التالية:

الأستاذ عبد الله عبد الرزاق باذيب ـ الأمين العام منذ التأسيس وحتى حل، أحمد سعيد باخبيره، عبد الله عبد المجيد السلفي، شيخ سميح، فهيم عبد القادر، علي باذيب، عبد الرحمن عبد الله إبراهيم، صالح حسن محمد، زكي بركات، أحمد إبراهيم أبكر، عبد الله أحمد بكير، محمود النجاتي، حسن عزعزي (أوسان)، حسن أحمد السلامي، عوض الحمزه محمد، عبد الرحمن خباره، أبو بكر باذيب، علوي عبد الله ملهي، عفيف عبد الله إبراهيم، سعيد راوح، قادري علوان، حامد جامع، عبد الله شرف سعيد، جميل خليفة، فاروق رفعت، فاروق علي أحمد، فريد بركات، أحمد سيف، عمر محمد حسن، طه بامطرف، عمر الحامدي، محمد يامطرف، عبد الكريم القطي، عبد العزيز بن شيبان، علي بن زقره، محمد عوض ناصر، مندوب خليفه، عبد الله عبده حيدره، سلطان زيد، سلطان أبو حديد، محمد عبد ربه السلامي، عبد الله نعمان.

(٢٤) حركة القوميين العرب: تنظيم قومي نشأ في بداية الخمسينيات كان المؤسسون من طلبة الجامعة الامريكية في بيروت. أبرزهم هاني الهندي، جورج حبش، وديع حداد، أحمد الخطيب. وقد بدأ هؤلاء تشكيل تنظيمات باسم (جماعة الثأر)، (شباب الثأر)، (هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل) التي أصدرت عام ١٩٥٠م نشرة هي أول نشرات المقاومة الفلسطينية في لبنان. ولما طغى الأعضاء على الفلسطينيين في الحركة طور الإسم إلى (الشباب القومي). وفي عام ١٩٥٥م استقر اسم (القوميين العرب). آمنت (حركة القوميين العرب) بأنّ الوحدة العَربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين، وقد ارتبطت الحركة بالزعامة الناصرية، والنهج الناصري حتى بعد هزيمة يونية سنة ١٩٦٧م.

وفي عام ١٩٦٨م قامت الحركة بنقد ذاتي شامل، تخلت على اثره عن معظم منطلقاتها الفكرية، والسياسية، وأعلنت تبنيها (الماركسية اللينينية) واستبدلت تنظيمها القديم بـ(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) و (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين). وفي لبنان شارك بعض الأعضاء السابقين في إنشاء (منظمة الاشتراكيين اللبنانيين) التي اندمجت مع (حركة لبنان الاشتراكي) ليؤلفا ما يعرف اليوم (بمنظمة العمل الشيوعي).

وفي الكويت تعتبر (الطليعة) المعروفة باتجاهها القومي العربي المعبر الصحفي عن امتداد (الحركة) وعن الديمقراطيين الكويتيين الذين يشكلون تيار المعارضة المعادي للاستعمار والمساند لحركات التحرر في العالم.

كما ساهمت (حركة القوميين العرب) في تكوين (الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي) التي تفرعت إلى (الجبهة الشعبية في البحرين) و(جبهة تحرير ظفار وعُمان).

وفي اليمن أسس فرع الحركة (الجبهة القومية) عام ١٩٦٣م وتحول فرعها إلى (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني) عام ١٩٦٨م. وفي عملية توحيد الأحزاب اليسارية توحد مع الفصائل الحزبية الأخرى (حزب الطليعية الشعبية)، (الاتحاد الشعبي الديمقراطي)، (حزب العمل)، (المقاومين الثوريين) ليشكلوا (حزب الوحدة الشعبية) عام ١٩٧٨م. وفي أكتوبر من العام نفسه تم توحيد التنظيم السياسي الموحد

(الجبهة القومية) و(حزب الوحدة الشعبية) ليشكلا (الحزب الاشتراكي اليمني).

أبرز العناصر المؤسسة للحركة في اليمن

أبرز الطلاب في القاهرة:

فيصل عبد اللطيف الشعبي، سلطان أحمد عمر، يحيى الإرياني، عبد الكريم الإرياني، عبد الحافظ قائد.

أول مرتبة مسؤولة لإقليم اليمن

فيصل عبد اللطيف، سلطان أحمد عمر، سيف الضالعي، علي السلامي.

أول مرتبة مسؤولة للجنوب اليمني (عدن)

علي السلامي، سيف الضالعي، طه مقبل، سعيد أحمد الجناحي، ثم انضم إلى المرتبة سالم زين محمد. كان كل من سلطان عمر، وفيصل عبد اللطيف الشعبي يتناوبان على تحمل مسؤولية المرتبة أثناء إجازتهما الجامعية التي يقضيانها في اليمن.

وأول مرتبة مسؤولة في شمال اليمن (تعز)

عبد الرحمن محمد سعيد (أغبري)، عوض الحامد، شمسان مقبل (دبحاني)، مالك الإرياني.

وتولى يحيى عبد الرحمن الإرياني تحمل مسؤولية (المرتبة) أثناء إجازته الجامعية، والتي كان يقضيها في تعز، وفي عام ١٩٦٠م تم رفد المرتبة بانتقال سعيد أحمد الجناحي إلى تعز.

من أوائل الأعضاء في إطار الحلقات ثم الخلايا.

عبد الله الخامري، عبد القادر سعيد أحمد طاهر، علي قزح (شاهين)، محمد عبد علي، عبد الفتاح إسماعيل، علي سيف مقبل، أحمد قاسم دماج، ناصر السقاف، النقيب علي عبد الله الكهالي، ملازم سعد الأشول، ملازم عبد الله الحيمي، حسن الجراش، محمد إسماعيل، عبد الودود محمد عمر، عبد الرحمن محمد عمر، فاروق مكاوي، عبد العزيز عبد الله سلاّم، علي الهلالي.

كانت (حركة القوميين العرب) قد شكلت نواة تنظيمها في (المناطق الوسطى) وخاصة في أبين، وتولى حسين محمد الجابري مسؤولية تأطير عناصر الحركة عام ١٩٦٠م ومنهم:

علي جازع سالم، محمد حسين ناجي، صالح عبد الله باصهيب، سعيد محمد القيرية، علي عبد الله مخشم، أحمد محمد القيرية، علي عبد الله السيد، محمد صالح مسعود، محمد صالح المسوري، محمد صالح بقربة، عبد الله سالم العسل، عبده فارع نعمان، محمد أحمد الصغير، حسين القطيش، علي عبد الإله، أحمد محمد جرباج، الأستاذ عربي عبد القادر.

(٢٥) حزب البعث العربي الاشتراكي: نشأ في مطلع الأربعينيات كحركة جماهيرية تطرح نظرية جديدة في القومية العربية، قوامها الرباط بين الكفاح ضد الاستعمار على الصعيد العربي والنضال ضد التجزئة والتخلف والواقع الطبقي القائم على الاستغلال والعمل على تحقيق الوحدة العربية.

بدأ الحزب خلال أعوام ١٩٤٠ ـ ١٩٤٧م على شكل حركة مؤلفة من طلاب الثانويات والجامعة ومن المثقفين الثوريين. وأبرز مؤسسيه هما ميشيل عفلق، وصلاح البيطار المدرّسان اللذان تفرغا للعمل

الحزبي. عقد مؤتمره التأسيسي في دمشق عام ١٩٤٧م وأصدر دستور (حزب البعث العربي). وبين عام ١٩٤٧م وعام ١٩٤٨م تم دمج (حزب البعث العربي) و(الحزب العربي الاشتراكي) الذي يرأسه أكرم الحوراني، فصار اسمه (حزب البعث العربي الاشتراكي).. أنشأ (البعث) فروعاً له في معظم الأقطار العربية، وشهد الحزب انحساراً، وأزمة مستعصية بسبب التصاق انفصال سوريا عن مصر به عام ١٩٦١م. انفجر الموقف في ١٩٦٦م على شكل انقلاب عسكري ضد قيادته القومية قاده صلاح جديد، وفي ١٩٧٠م قاد حافظ الأسد حركة تصحيحية اعتقل على أثرها صلاح جديد ومجموعة أخرى.

وفي العراق خاض (الحزب) صراعاً ضد عبد السلام عارف ١٩٦٣م ومن بعده ضد أخيه عبد الرحمن عارف، وفي ١٩٦٨م سيطر على السلطة. انقسم (البعث) بعد ذلك إلى بعث عراقي، وبعث سوري نتيجة للخلاف بين السلطتين.

وفي اليمن امتد (البعث) إليها من خلال الطلبة اليمنيين الذين درسوا في الخارج - وخاصة في سوريا والعراق ومصر، امتد تأثيره في عدن بسيطرته على (المؤتمر العمالي) وقد امتد تأثيره إلى شمال الوطن، ولكنه واجه انحساراً من جراء الحركة الانفصالية في سوريا وتردده في انتهاج الكفاح المسلح في جنوب اليمن.

في السبعينيات انعكست خلافات القيادة على فرع اليمن الذي بدأ موحداً ثم انقسم فانشق منه (حزب الطليعة الشعبية).. وشكل آخرون (حزب البعث العربي الاشتراكي) القيادة القومية - العراق - ثم أسس (حزب البعث العربي الاشتراكي) القيادة القومية سوريا فرعاً له في اليمن.

وفي عام ١٩٧٢م حل (حزب الطليعة الشعبية) فرع جنوب اليمن نفسه عندما شكل مع التنظيم السياسي (الجبهة القومية) و(الاتحاد الشعبي الديمقراطي)، تنظيماً واحداً هو التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية) والذي شكل في أكتوبر ١٩٨٧م مع (حزب الطليعة الشعبية) (الحزب الاشتراكي اليمني).

وتوحد (حزب الطليعة الشعبية) فرع شمال اليمن مع بقية الفصائل.. (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني)، و(حزب العمل) و(المقاومين الثوريين) و(الاتحاد الشعبي الديمقراطي) في حزب واحد هو (حزب الوحدة الشعبية) عام ١٩٨٧م والذي شكل مع التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية) (الحزب الاشتراكي اليمني).

■ **أبرز الشخصيات المؤسسة لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن (١٩٥٨م):** بدأت أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي تتسرب إلى اليمن من خلال الطلبة من أبناء اليمن الذين درسوا في الخارج وخاصة في دمشق وبغداد والقاهرة، وبدأ التبلور في عامي ١٩٥٧م - ١٩٥٨م وبدأ الحزب يمارس نشاطه الفعلي عام ١٩٥٩م كتنظيم. ووجه اهتمامه إلى الحركة العمالية في عدن ضمن المؤتمر العمالي بشكل أساسي، واستطاع أن يستقطب الكثير من العناصر المثقفة من بين أوساط الشباب، وبشكل أساسي عناصر قيادية في المؤتمر العمالي، وعناصر مثقفة في صنعاء وخاصة الضباط.

مطهر الإرياني، عبد العزيز المقالح (مؤسس)، عبد الله الكرشمي، علي أبو لحوم، محمد عبد الله، محسن العيني (مؤسس)، أحمد حيدر (مؤسس)، صالح الحبيشي، يحيى الشامي، علي لطف الثور،

الكستبان، عبد الجليل سلمان، قاسم سلام، عبده علي عثمان، عثمان عبد الجبار، عبد الحافظ نعمان، علي الدعيس، سلطان القرشي، علي حسين القاضي، عبد العزيز عبد الغني، سيف أحمد حيدر، زين السقاف، عبد الواحد المرادي، محمد سعيد مسواط (مؤسس)، عبد سلام سعيد (مؤسس)، عبد الرحمن شجاع، محمد شاهر هزاع باعشن، عبد الحبيب، أحمد الجرادي ـ تولى مسؤولية الأمين العام للمنظمة، محمد حسين فارع ـ تولى أمين عام المنظمة بعد الثورة السبتمبرية في عموم الوطن اليمني، عبد الوهاب الوشلي، عبد اللطيف ضيف الله.

(٢٦) (أ) **التجمعات الوطنية والقومية (١٩٥٥م ـ ١٩٦١م)**: تشكلت تجمعات وطنية اتخذت طابع العمل الجبهوي اتحدت فيه الأحزاب، والتنظيمات والجمعيات والنوادي الرياضية، لتنفيذ مهام محددة، وما أن تنتهي تلك المهمة أو تخفت ينفض ذلك التجمع:

* الجبهة الوطنية المتحدة عام ١٩٥٥م.
* المؤتمر الوطني عام ١٩٥٦م.
* الاتحاد القومي عام ١٩٥٩م.
* التجمع القومي عام ١٩٦٠م.
* تجمع الهيئات الوطنية عام ١٩٦١م.

وكان تجمع الهيئات الوطنية أكثر اتساعاً فقد ضم الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحركة القوميين العرب، ونادي الشباب الثقافي والأحزاب الصغيرة، ونادي الإصلاح ورابطة أبناء الجنوب والمؤتمر العمالي. وتشكل الاتحاد الوطني للطلاب وتشكلت سكرتارية ذلك التجمع من ممثلي التنظيمات المنظمة وهم:

علي أحمد السلامي، طه أحمد مقبل، علي باذيب، بشير محمد خان، محمد علي غالب، رشيد حريري، عائدة علي سعيد، عبد خليل سليمان، الشيخ عبد الرحمن قاسم.

■ **تجمع الهيئات الوطنية الشعبية ـ تأسس ١٩٦١م في عدن**: شكل هذا التجمع من الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حركة القوميين العرب، نادي الشباب الثقافي، الأندية الرياضية، رابطة أبناء الجنوب، الاتحاد اليمني، المؤتمر العمالي، الاتحاد الوطني للطلاب.

وشكلت قيادته كسكرتارية من:

علي أحمد السلامي، طه أحمد مقبل، بشير خان، عبد خليل سليمان، محمد علي غالب، علي باذيب، رشيد حريري، عائدة علي سعيد، الشيخ عبد الرحمن قاسم.

■ **حزب الأحرار الديمقراطي ـ عدن ـ أغسطس ـ ١٩٦١م**: بشير محمد خان ـ المؤسس والرئيس، محمد عبد الله الشعيبي ـ نائب الرئيس، عبد العزيز شعلان ـ الأمين العام، محمد هزاع عراسي ـ أمين المال، محمد صالح سعيد ـ عضو، عبده بن عبده بتان ـ عضو، محمد علي غالب ـ عضو، محمد عبد الله الحيمي ـ عضو، منصور عبد الرب ـ عضو.

(٢٧) **اللقية وعلاقته التنظيمية (١٩٥٩م)**: تحدث الكاتب محمد بن محمد الشعيبي في كتابه (شهيد

وطاغية) عن حياة الملازم عبد الله اللقية الذي قاد عملية اغتيال الإمام أحمد في ٢٨ مارس ١٩٦١م، ثم استشهد إعداماً.

تحدث عن حياة اللقية السياسية بما يلي:

في عام ١٩٥٩م وأثناء وجود الملازم اللقية في صنعاء كانت له علاقة بحركة المعارضة الوطنية ضد النظام الإمامي، كما كانت له علاقة تنظيمية، وكان مسؤولاً في إطارها عن عدد من الوطنيين وهم:

علي أبو الرجال، محمد مهدي العنفي، علي عبد المغني، وحسين عبيد (كان طالباً في المدرسة الثانوية)، عبد العزيز المقالح ومحمد الشعيبي من الوسط الثقافي، علي قاسم المؤيد وعبد الوهاب جحاف (اللذان كانا طالبين في المدرسة التحضيرية)، الصفي البهلولي، محمد حمود الصرحي (وهما طالبان في المدرسة العلمية)، محمد الجوفي، حسين الحبشي، من الوسط التجاري، حسين الصايدي من وسط الحرفيين، عبد الوهاب شرهان، عبد الوهاب جغمان وعلي ناصر طريق من الوسط الريفي، حمود العنسي، محمد الزيادي من العاملين في الصحة.

ويطرح الشعيبي أن حلقة المثقفين كانت مكونة من: عبد العزيز المقالح، محمد بن محمد الشعيبي، علي محمد الحنبصي، علي محمد بركات، علي يوسف بركات، علي يوسف المؤيد، أحمد الكراز وعبد الله الراعي.

■ **المعتقلون في حادثة اغتيال الإمام:** بعد أن تم اعتقال الملازمين عبد الله اللقية ومحسن العلفي رغم مقاومتهما، وبعد أن قاوم الملازم الهندوانة حتى بقيت لديه رصاصة واحدة، صوبها إلى قلبه.

اعتقل على أثر ذلك كل من: عبد الله الصيقل، الملازم محمد الرعيني، الملازم حسين المقدمي، الملازم حميد القهاس، محمد رفعت، محمد الأهنومي، حمزة المقدمي، عبد الواسع نعمان، عبد الله بن عبد الواسع نعمان، محمد عبد العزيز.

(٢٨) تنظيم الضباط الأحرار ـ صنعاء (١٩٦١م): أبرز العناصر لقيادة تنظيم الضباط الأحرار والعناصر المؤسسة وفق الهيكل التنظيمي الذي نشره الضباط الأحرار:

تأسس تنظيم الضباط الأحرار في ديسمبر ١٩٦١م.

■ **القيادة التأسيسية ـ صنعاء:**

ملازمون: عبد الكريم السكري، محمد الحمزي، حسين الغفاري، صالح الأشول، أحمد الرحومي، ناجي علي الأشول، صالح العريض، حسين شرف الكبسي، يحيى جحاف، عبد الله المؤيد، محمد حميد، محمد مرغم، علي الجائفي، حمود بيدر، عبد الوهاب الشامي، علي محمد الشامي، علي عبد المغني، محمد مطهر زيد، علي قاسم المؤيد، نقيب عبد اللطيف ضيف الله، نقيب عبد الله الجائفي، نقيب حسين السكري.

■ **القاعدة التأسيسية ـ فرع تعز:**

ملازمون: سعد علي الأشول، أحمد بن أحمد الكبسي، يحيى علي العقبه، علي الضبعي، محمد حاتم الخاوي، عبد الله عبد السلام صبره، أحمد علي الوشلي.

■ **القاعدة التأسيسية ـ فرع الحديدة:**

الملازمون: عبد الكريم السكري، علي بن علي الجائفي، عبد الوهاب الوشلي، حسين الغفاري.

■ **القاعدة التأسيسية ـ فرع صنعاء:**

الرئيس محمد الرعيني، والملازمون: حميد عزان، محمد مطهر، عباس المضواحي، محمد الطشي. عتيق الحدا.

■ **الخلايا التي شكلت في صنعاء:**

الخلية الأولى للضباط: مسؤولية صالح الأشول، يحيى المتوكل، أحمد العقبه، محمد الطش، حسين خيران.

الخلية الثانية: مسؤولية أحمد الرحومي، مثنى الخضيري، صالح الرحبي، حسين الرضي.

الخلية الثالثة: مسؤولية صالح العريض، عبد الله البصراوي، عباس الموشكي.

الخلية الرابعة: محمد مطهر، محمد الديلمي، أحمد الناصر، أحمد مطهر.

الخلية الخامسة: مسؤولية علي الشامي، عبده محمد قائد، عبد الكريم الحوري، محمد مفضل.

الخلية السادسة: مسؤولية عبد اللطيف ضيف الله، عبد الرحمن الترزي، علي عنقاد، محسن جياش.

الخلية السابعة: مسؤولية محمد مرغم، السيد علي علاية، يحيى الرازقي، محسن العلفي.

الخلية الثامنة:

أ ـ مسؤولية حمود بيدر، عبد الرحمن الحبشي، عبد الكريم الرازقي.

ب ـ حسين الدفعي، حسين الرماح، محمد الوسع، إسماعيل العلفي، أحمد سعيد السياني، هادي عيسى.

الخلية التاسعة: مسؤولية حسين السكري، محمد البريمي، علي النعامي، يحيى النهمي، حسين السخيمي، صالح العروس، علي الشعبي.

الخلية العاشرة:

أ ـ مسؤولية علي عبد المغني، محمد الشراعي، علي بن علي الحيمي، يحيى الحياسي.

ب ـ محمد النهمي، ناجي المسبلي، محمد حسن السراجي، محمد الوشلي.

ج ـ علي عبد الوهاب، محمد غالب الشامي، عبد الوارث عبد المغني.

الخلية الحادية عشرة: مسؤولية ناجي الأشول، حسن الشامي، مطهر السراجي، محمد العوش.

الخلية الثانية عشرة: مسؤولية عبد الله الجائفي، محسن القرعي، علي الخلقي، علي محمد الجائفي.

الاجتماع الحاسم.. والذي شكل بداية التأسيس في ديسمبر ١٩٦١م عقد في منزل الملازم عبد الله المؤيد وحضره الضباط الملازمون الآتية أسماؤهم:

عبد الكريم السكري، صالح الأشول، أحمد الرحومي، حسين الغفاري، حسين شرف الكبسي، عبد الله المؤيد، علي محمد الشامي، يحيى جحاف، صالح العريض، محمد مرغم، ناجي علي الأشول،

محمد حميد، عبد الوهاب الشامي، علي الجائفي، حمود محمد بيدر.

(٢٩) اعتقالات أثناء الثورة (١٩٦٢م): العناصر الموالية لبيت حميد الدين والتي تم اعتقالها مع بداية ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وهي:

يحيى النهاري، عبد الصمد أبو طالب، الشيخ عاطف المصلي، السيد علي زبارة، محمد زبارة، عبد الله زبارة، القاضي أحمد عامر، القاضي حسين السياغي، أحمد عبد الرحمن الشامي، محمد الوزير، حسن بن إبراهيم، والحسن بن علي.

وفلت من قبضة الثوار: عبد الله بن الحسين، محمد بن الحسين، أحمد الحسين، علي بن الحسين.

(٣٠) مجلس قيادة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م: أعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢م من الآتية أسماؤهم:

الزعيم عبد الله السلال، رئيس مجلس قيادة الثورة، العميد حمود الجائفي، المقدم عبد الله جزيلان، النقيب عبد اللطيف ضيف الله، النقيب محمد قائد سيف، النقيب محمد المأخذي، الملازم علي عبد المغني، والملازم محمد مفرح.

وتشكل مجلس قيادة الثورة للمرة الثانية في ٣١ أكتوبر ١٩٦٢م، على الشكل الآتي:

الرئيس عبد الله السلال رئيس مجلس قيادة الثورة.

وعضوية كل من: د. عبد الرحمن البيضاني، المقدم عبد الله جزيلان، الرئيس محمد قائد سيف، طيار عبد الرحيم عبد الله، الرئيس عبد اللطيف ضيف الله، القاضي عبد الرحمن الإرياني، القاضي عبد السلام صبره، العقيد حسن العمري، ملازم أول سعد الأشول، ملازم أول محمد مفرح، الشيخ عبد القوي حاميم، عبد الغني مطهر، محمد مهيوب ثابت، علي محمد سعيد، النقيب محمد الأهنومي، النقيب حسين الدفعي.

■ **أحداث ثورة ٢٦ سبتمبر السياسية في اليوم الأول والثاني:** وفي نفس اليوم من السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م أصدر مجلس قيادة الثورة قراره الأول بتشكيل مجلس رئاسة الجمهورية على النحو التالي:

أول مجلس رئاسة إبان الثورة:

الشيخ محمد علي عثمان رئيساً لمجلس رئاسة الجمهورية

وعضوية كل من:

محمد أحمد المطاع، علي محمد الأحمدي، محمد مهيوب ثابت، محمد بن محمد المنصور.

أول حكومة إبان الثورة:

وكان القرار الثاني لمجلس القيادة يقضي بتشكيل مجلس الوزراء من التالية أسماؤهم:

الزعيم عبد الله السلال	رئيساً
محسن العيني	وزيراً للخارجية
عبد الرحمن البيضاني	وزيراً للاقتصاد والثروة المعدنية

محمد محمود الزبيري	وزيراً للمعارف
عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للداخلية
حمود الجائفي	وزيراً للدفاع
عبد الغني مطهر	وزيراً للتجارة
يحيى منصور	وزيراً للزراعة
علي محمد سعيد	وزيراً للصحة
الدكتور عبد الغني علي	وزيراً للخزانة والمالية
القاضي عبد الرحمن الإرياني	وزيراً للعدل
محمد الأهنومي	وزيراً للشؤون البلدية
أحمد حسين المروني	وزيراً للأرشاد القومي
عبد الله الكرشمي	وزيراً للأشغال
حسن العمري	وزيراً للمواصلات
محمد سعيد القباطي	وزيراً لشؤون المهاجرين
عبد السلام صبره	وزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية
أمين عبد الواسع نعمان	وزيراً للدولة لشؤون التاريخ والآثار

وفور تشكيل الحكومة أعلنت عن سياستها العامة في بيان أذاعته في نفس اليوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م معلنة أن سياستها الداخلية ستقوم على أساس اقامة العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء اليمن، ورفع مستوى الشعب والقضاء على النظام الإقطاعي وإزالة القبلية وتشجيع رأس المال الحر على أن لا يتحول إلى احتكار.

وأعلنت الحكومة أن السياسة الخارجية العربية والدولية تنبني على إيجاد روابط أوثق مع جميع الدول العربية المتحررة لتحقيق الوحدة العربية ومنع التدخل الأجنبي بجميع أشكاله، وأن اليمن ستستقبل المساعدات الأجنبية غير المشروطة وستحترم ميثاق الأمم المتحدة، وستحافظ على تعزيز الصداقة مع جميع الدول العربية وعلى إنشاء علاقات طيبة مع جميع الدول العربية وعلى إنشاء علاقات طيبة مع جميع البلدان التي تخدم حرية اليمن واستقلالها.

وكان القرار الرابع لمجلس قيادة الثورة تشكيل محكمة الشعب لمحاكمة المتآمرين على الثورة وأعوان النظام الملكي. وتشكلت المحكمة برئاسة النقيب عبد اللطيف ضيف الله وعضوية علي عبد المغني، وهادي عيسى، وسكرتارية محمد سعد عكارس والمقدم محمد العناني.

(٣١) مشائخ تعاونوا مع ثوار سبتمبر ١٩٦٢م: في يوم الثورة كان علي أبو لحوم يأوي ١٦ من المشائخ في منزله، تعاون هؤلاء مع العديد من المشائخ غيرهم مع الثورة، وأمر المشير عبد الله السلال بتسليحهم:

محمد عبد الله أبو لحوم، عبد الله ثوابه، عبد الولي القيري، صالح أحمد الحمدي، حسين صالح الحميقاني، ناجي عبد الله الشائف، عبد الوهاب دويد، محمد علي الزنداني، علي عبد الله أبو لحوم، فضل عرفات، محمد أحمد الجباري، عبد الله القيري، علي محمد القيري، عبد الله أحمد العذري، حميد مرح، عبد الله محمد العذري، درهم ناجي أبو لحوم، عبد الواحد العذري، أحمد محسن النيني، محمد محسن العذري، محمد عبد الله البديح، محمد أحمد العذري، يحيى صالح دويد، فضل علي مهدي، عبل الجليل دويد أحمد صالح الشائف، علي عبد الله القوسي، أحمد صالح تيسان، شريان دويد، محمد أحمد القيري، ناجي محمد القيري، محمد أحمد الشحيفي، عبد الكريم أبو حليقة، عبد الله صالح الحميقاني، محمد أحمد المصري، محسن محمد العذري، صالح أبو سرعة، أحمد صالح دويد.

■ **عناصر أسهمت في الثورة السبتمبرية (١٩٦٢م):** العناصر التي شاركت في عملية ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م كل من موقعه في تعز وردت أسماؤهم في كتاب الضباط الأحرار:

* علي بن علي صبره، * سعيد أحمد الجناحي، * أحمد الرضي، * علي لطف الثور، * القاضي محمد بن محمد الغرباني، * عبد الله محمد ثابت، * حسن الجراش، * علي الأنسي، * عبد الله عناش، * علي سيف مقبـل، * أحمـد المقطري، * أحمد طربوش، * يحيى المهدي، * الشاعر محمد ناصر، * محمد مهدي العلفي، * عبد الله المقحفي.

* ومن الضباط الذي شاركوا بشكل عملي وفعلي أثناء التحرك منذ صباح يوم الثورة بجانب اعضاء تنظيم الضباط الأحرار:

* محمد الخاوي، * علي الضبعي، * محمد مفرح، * سعد الأشول. وأبرزهم الملازمون:

* عبـد الله الحيمي، * عز الـدين المؤذن، * يحيى غوث الـدين، * أحمـد بيدر، * محمد صالح اللوزي، * عبـد الكـريم إسحـاق، * عبد الله الصقر، * عبد الخالق القاسمي، * يحيى الشامي، * والنقيب علي عبـد الله الكهـالي، * حمود حمادي، * أحمـد محمـد العلفي، * والنقيب علي بن علي الجائفي، * أحمد الأشول، * مجمل مقاش.

كما وأن هناك صفاً واسعاً من الوطنيين منهم:

* عبد الغني مطهر، * علي محمد سعيد، * الشيخ سعيد الجهيمي، * حسن بن حسن الفاء، * علي شويط، * يحيى محمـد صالـح الجعـراني، * علي واصـل، * صالح حنكل، * حمود محمد باسلامه، * حزام عجلان، * عبد الله الحاج ردمان، محمد علي محمود، * علي حمود الحرازي، * قاسم قطيش، * محسن سريع، * لطف النهمي، * محمد صالح الهمداني، * محمد علي صلاح، * حسن البهلولي، * محمـد غالب الدميني، * علي جحيش، * عبد الله المهدي، * ضيف الله المغربي، * محمد نجاد، * حسين عايض، * يحيى علي الحاضري، * أحمد عيسى، * محمد هاشم، * ناجي البرطي، * علي محمد العرار، * أحمد الهميل، * صالح الفايق، * صالح حزام، * عبد الله اليدومي.

(٣٢) اللجنة التأسيسية للأحرار ١٩٥٨م: اللجنة التأسيسية للأحرار شكلت في تعز أوائل عام ١٩٥٨م وفق ما طرحه عبد الغني مطهر في كتابه (يوم ولد اليمن مجده).

المدنيون: عبد الغني مطهر عبده، الشيخ قاسم حسين أبو راس، الشيخ زيد معفل، الشيخ مطيع دماج، الشيخ إبراهيم حاميم، الشيخ ناشر عبد الرحمن العريقي، الشيخ علي طريق، الشيخ حسين علي ناصر مبخوت.

من الشعبة العسكرية: الملازم محمد مفرح، عبد القادر الخطري، علي حمود الحرازي، رائد أحمد الجرموزي.

من البلوكات النظامية: الشاويش حمود سلامه، الشاويش عبد الله ناجي.

من الحرس الملكي: الشاويش صالح البركي.

في مارس ١٩٥٨م أقرت اللجنة التأسيسية أعضاء الخلايا وفق ما طرح عبد الغني مطهر في كتابه (يوم ولد اليمن مجده) وهم:

قطاع المشائخ وهم: النقيب قاسم حسن أبو راس. حسين بن ناصر مبخوت (الاحمر)، مطيع دماج، زيد مهفل، إبراهيم حاميم، عبد الرحمن قاسم عريقي، ناشر عبد الرحمن العريقي، عبد القوي حاميم، أمين حسن أبوراس، محمد هاشم عبادي، حزام الشعبي، علي شويط، قاسم قطيش، محمد الجباري، علي أبو لحوم، عبد الله ذيبان، الحاج رافع، عبد الرؤوف الحاج رافع.

قطاع الجيش والأمن والحرس الملكي: الملازم محمد مفرح، الملازم شرف المروني، الملازم عبد الله الحيمي، الملازم عبد الحميد العلفي، النقيب عبد القادر الخطري، الرائد أحمد الجرموزي، الملازم عز الدين المؤذن، الرئيس علي عبد الله الكهالي، النقيب محمد الوجيه، الملازم حمود حمادي، الملازم علي الحاضري، الملازم يحيى باسعه، الشاويش عبد الله ناجي، الشاويش حمود سلامه، الشاويش حزام المطري، الشاويش صالح البركي، الشاويش حزام عجلان، العريف ناصر النزاري، العريف صالح حنكل، العريف علي واصل، الجندي أحمد الحاشدي.

العلماء: القاضي عبد الله الإرياني، القاضي عبد الرحمن الإرياني، القاضي عبد الله الشامي، القاضي فضل الإرياني، القاضي محمد الخالد.

قطاع التجار: عبد الغني مطهر العريقي، علي محمد سعيد العريقي، عبد طاهر أنعم العريقي، محمد عبده أنعم العريقي، محمد مهيوب ثابت العريقي، أحمد ناجي العديني، محمد قائد سيف، علي حسين غالب الوجيه، محمد غالب الدميني، محمد الحاج المحلوي.

القطاع المدني: المهندس علي محمد عبده، السيد عبد الله المهدي، علي عبد الملك، محمد الناظري، محمد نجاد.

من وزارة الخارجية: الأستاذ أحمد مفرح، القاضي أحمد القعطري، القاضي أحمد الرضي.

من اللاسلكي: أحمد الحيمي، علي النوبي، لطف العسولي، عبد الله التهامي.

من قطاعات أخرى: محمد ناصر العنسي، عبد الرحمن علي نعمان، أحمد عبد الوهاب نعمان، علي أحمد، علي جحيش، سعيد حسن - (إبليس).

عناصر من الجبهة القومية أبدت التعاون: سلطان أحمد عمر، عبد الرحمن محمد سعيد، سعيد أحمد الجناحي، يحيى عبد الرحمن الإرياني، مالك الإرياني، أحمد قاسم دماج، عبد القادر سعيد أحمد طاهر.

■ **القيادة التي حددها عبد الغني مطهر**: حدد عبد الغني مطهر، في كتابه (يوم أن ولد اليمن مجده) أسماء شخصيات من فئات اجتماعية مختلفة اعتبرها قيادات العمل الوطني، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. والمعروف أن عبد الغني مطهر تاجر عاد من أثيوبيا إلى أرض الوطن عام ١٩٥٧م، واستقر في تعز، وبعد الثورة السبتمبرية عين عضواً في مجلس قيادة الثورة التشكيل الثاني، وتولى عدداً من الوزارات: الاقتصاد والتجارة، والشؤون الاقتصادية، وآخر عمل تولاه محافظ تعز حتى حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م حين تعرض للسجن باعتباره من العناصر التي لها علاقة بالمصريين والمؤيدة للمشير عبد الله السلال.

وعبد الغني مطهر وطني معروف لعب دوراً كبيراً في عملية النضال ضد الحكم الإمامي، ويوصف بإخلاصه الوطني، لم يثر كغيره من التجار بعد الثورة رغم نفوذه، وفضل أن يبقـى لاجئاً سياسياً في مصر.

عاد إلى أرض الوطن عام ١٩٧٩م بدعوة من الرئيس علي عبد الله صالح، ومع ذلك فضل العودة إلى مصر والبقاء فيها.

■ **شخصيات لها دور في العمل الوطني**

عبد الغني مطهر (١٩٦٢م)

كما أورد عبد الغني مطهر في كتابه (يوم ولد اليمن مجده) أسماء شخصيات اشتركت في العمل الوطني وكان له اتصال بها في إطار محور (الأحرار) الذي يتولى قيادته. وهذه الشخصيات هي:

عبد الله الهمداني، عبد الله حميد، علي أحمد القباطي، يحيى الدفعي، عبده قحطان، أحمد عبد الله الأصبحي، العريف علي واصل، الشاويش ناصر النزاري، الشاويش حزام عجلان، الشاويش صالح حنكل، الملازم أحمد حمود، الشيخ محمد علي عثمان، الشيخ علي الوجيه، العقيد محمد عبد الواسع، القاضي فضل الإرياني، ناصر الكميم، السيد يحيى الحيفي، علي محمد سعيد، المقدم عبد الله جزيلان، الزعيم حمود الجائفي، عبد الرحمن جابر، مجاهد حسن، محمد هاشم عباد، عبد الله هاشم، أحمد منصور أبو أصبع، الشيخ يحيى البديح، الشيخ قاسم غالب، يوسف هبة الله، أحمد هائل سعيد، يوسف ثابت سعد، محمد قائد سيف، الطيار عبد الرحيم عبد الله، محمد مهيوب ثابت، أحمد محسن قائد، العقيد حسن العمري، القاضي عبد الرحمن الإرياني، الزعيم عبد الله السلال، العقيد عبد الله الضبي، القاضي عبد السلام صبره، جميل محرم، علي محمد عبده الأغبري، هاشم طالب، الشيخ عبد الله جباره، الشيخ عبد الله حسين الأحمر، جار الله القردعي، قاسم حسن أبو راس، محمد القيري، محمد السعيدي، محمد أبو لحوم، الشيخ سنان أبو لحوم، علي أحمد صالح حراب، حسين الحمامي، زيد الأضعل، أحمد الجباري، النقيب علي مانع، علي اللشعبي، لطف العسولي، عبده طاهر عريقي، ملازم محمد الإرياني، أحمد المقطري، علي واصل، ملازم علي الحاضري، الشيخ عبد اللطيف بن راجح، محمد التهامي، العقيد محمد الحيمي.

لم ينشر عبد الغني مطهر أسماء أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ولا أعضاء مجلس الرئاسة برئاسة الشيخ محمد علي عثمان والذي أعلن فور قيام الثورة، لكنه أورد أسماء شخصيات قال إنه نسق معها من أجل قيام الثورة منذ عام ١٩٦١م وهذه الشخصيات هي:

ملازم أول عبدالله عبد السلام صبره، ملازم ثاني صالح علي الأشول، ملازم أول سعد الأشول، ملازم محمد الخاوي، ملازم علي عبد المغني، ملازم أحمد الحمزي، ملازم علي الضبعي، ملازم عبد الله الحيمي، ملازم علي حمود الحرازي، الشاويش صالح، الشاويش عبد الله ناجي، الملازم علي الحاضري، القاضي عبد الرحمن الإرياني، الجندي حمود الحاشدي، علي حمود الحرازي، الضابط أحمد حمود صانع، الممرضتان سلاس، وقدسوان (وهما ممرضتان زوجتا يمنيين)، سيف عبد الرحمن.

الشخصيات المصرية

وتطرق عبد الغني مطهر إلى لقاءات كانت له مع عدد من الشخصيات المصرية هي:

محمد عبد الواحد، القائم بالأعمال في السفارة المصرية في صنعاء، وصلاح نصر، رئيس الاستخبارات، وفريد طولان وكيل الاستخبارات في القاهرة، وأنور السادات، والرئيس جمال عبد الناصر.

■ قيادة الثورة السبتمبرية عند الخطري

* حدد العقيد عبد القادر الخطري قيادة العمل الوطني السبتمبري، في كتابه (حقيقة الثورة وأسرارها) بالعناصر التالية:

اللجنة المركزية للضباط بصنعاء: * عبد اللطيف ضيف الله، * عبد الله جزيلان، * علي عبد المغني، * عبد الله الفقيه.

اعضاء اللجنة التنظيمية ـ بصنعاء: * عبد الله السلال، * حسن العمري، * القاضي عبد السلام صبره، * حمود الجائفي، * الشيخ حميد بن حسن الأحمر، * علي عبد الله المطري، * محمد عبد الواسع، * مجاهد حسن غالب.

اللجنة التنظيمية ـ بتعز: * القاضي عبد الرحمن الإرياني، * عبد الغني مطهر العريقي، * يحيى بهران، * علي حمود الحرازي، * عبد القادر الخطري.

اعضاء اللجنة التنظيمية ـ بالحديدة: * حسين المقدمي، * عبد الله الصيقل، * محمد رفعت، * محمد العلفي، * أحمد خبير.

(٢٣) أسماء رواها المشير عبد الله السلال شاركت في الإعداد لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م: تناول المشير عبد الله السلال في مذكراته المنشورة في كتاب (وثائق أولى عن الثورة اليمنية) الذي أصدره مركز الدراسات والبحوث في صنعاء عن دوره في الإعداد لثورة السادس والعشرين ١٩٦٢م. أسرد هنا ذكره للأسماء..

توثقت صلاته ببعض الضباط الذين درسوا في مصر من خلال زيارتهم له بعد أن عين في حرس ولي العهد (البدر) ومن هؤلاء الضباط:

عبد الله بركات، لطف الوشلي، لطف الزبيري.

ومن الضباط الذي كان يجتمع بهم:

علي الربيدي، حسين عينه، أحمد الجرموزي، علي الوشلي، مجاهد حسن غالب، محمد الربيدي.

بعد عودة الإمام من إيطاليا حيث كان يتعالج كانت لقاءات تتم بين عبد الله السلال، اللواء حمود الجائفي والمقدم عبد الله الضبي.

يتم خلالها تدارس الأوضاع والتعرف على ما يستجد.

اتفق العميد السلال قبل الثورة السبتمبرية مع المقدم عبد الله الضبي أن يتصل بالعقيد أحمد أبو زيد رئيس البعثة العسكرية في اليمن للتفاهم حول ما يهم القضية الوطنية اليمنية ودور مصر.

ولكن العميد عبد الله السلال نقل ليعمل مديراً لميناء الحديدة حين باشر السوفييت في إنشائه، وبعد محاولة الملازمين الثلاثة محمد عبد الله اللقية، محمد عبد الله العلفي، وحسن الهندوانة يطرح المشير السلال أن الرقابة شددت عليه، ومع ذلك التقى بكل من الملازمين علي عبد المغني وناجي الأشول اللذين زاراه إلى مقر عمله في الحديدة، وعلى أثر عودة اللواء حمود الجائفي الذي كان قد ترك البلاد إلى عدن والقاهرة خوفاً من أن تشمله الإجراءات القمعية، عين اللواء الجائفي مديراً للميناء، وتم تعيين العميد عبد الله السلال رئيس حرس ولي العهد البدر وبعد انتقاله إلى صنعاء تمكن من اللقاء بممثلين عن القوى الوطنية ومنهم: حسين السكري، يحيى النهمي، المقدم علي النعامي والسيد حسين الحبشي.

وفي رحلة العميد السلال مع البدر، إلى العديد من المناطق تعرف على الأوضاع بشكل مباشر، وكسب الملازم محسن اليوسفي بعد أن التقاه في (مارب).

ويطرح المشير السلال أن فرع التنظيم في تعز تكون من: علي محمد سعيد، عبد الغني مطهر، عبد القوي حاميم، الملازم محمد مفرح، النقيب علي الكهالي، علي حمود الحرازي وعبد القادر الخطري، الذي كان همزة الوصل بين تعز وصنعاء.

أما عن الحديدة فيطرح أن هناك مجامع من الوطنيين كانوا يتفقون على نفس مبادىء وأهداف التنظيم. وهم: عبد الله الصيقل، د. حسن مكي زكري، يوسف هبه، أحمد جابر عفيف، يوسف الشحاري، محمد الشرعبي، محمد الناظري، ومحمد شائف جار الله.

وفي صنعاء التقى العميد السلال بتنظيم الضباط الأحرار من خلال اثنين من الضباط هما: صالح الرحبي وحسين الدفعي وتم التنسيق مع الضباط الأحرار من خلال اللقاء بالملازم علي عبد المغني وكان للخلية التنظيمية التي انضم إليها السلال لقاء قام به بنفسه مع المقدم عبد الله جزيلان.

حضر العميد عبد الله السلال لقاء (بوعان) الذي حضره عبد السلام صبره، عبد الغني مطهر، العقيد عبد الله الضبي، هاشم طالب، علي محمد سعيد، الشيخ محمد علي عثمان، محمد عبد الواسع نعمان والمقدم عبد الله جزيلان. وتم الاتفاق على النضال من أجل قيام الثورة.

وفي تعز أثناء مهام كلف بها من قبل ولي العهد البدر لمقابلة الإمام أحمد لزيادة معاش الجيش، التقى العميد السلال بكل من عبد الغني مطهر، والملازمين سعد الأشول، محمد حاتم الخاوي.

وفي صنعاء واصل لقاءاته بكل من:

القاضي عبد السلام صبره، المقدم عبد الله جزيلان، والمقدم حسن العمري، وصالح الرحبي.

وبعد موت الإمام أحمد وتولي البدر إماماً أبلغ العميد السلال القاضي عبد السلام صبره والمقدم حسن العمري والضابط صالح الرحبي أن البدر أصبح يعرف أن تحركات تجري في الجيش للقيام بانقلاب.

وفي يوم الأربعاء ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢م، أبلغ الضابط صالح الرحبي السلّال أن الضباط الأحرار اختاروه قائداً للثورة، كما أبلغه القاضي عبد السلام صبره بعد اعتذار اللواء حمود الجائفي، وكذا أشعر المقدم حسين الدفعي العميد السلّال أمام الضابط هادي عيسى.

وهو لذلك ظل ليلة الثورة في منزله حتى تم نقله قبل الفجر إلى العرضي ولم يشر المشير عبد الله السلال رئيس مجلس قيادة الثورة إلى ذلك في مذكراته.

(٣٤) تشكيل مجلس الرئاسة: في أبريل ١٩٦٣م أجرى المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية تشكيل مجلس الرئاسة برئاسته وعضوية كل من السادة:

عبد الرحمن يحيى الإرياني، عبد الله المؤيد، حسن بن حسين العمري، عبد الكريم الحوري، محمد محمود الزبيري، عبد اللطيف ضيف الله، عبد السلام صبره، محمد أحمد الأهنومي، محمد قائد سيف، عبد الغني مطهر، صالح علي الأشول، محمد مطهر زيد، عبد الله الجائفي، علي قاسم المؤيد، علي محمد سعيد، أحمد بن أحمد الرحومي، حسين شرف الكبسي، أحمد علي الوشلي، محمد علي الأسود.

ومن المشائخ: مطيع دماج، عبد الله بن حسين الأحمر، أحمد سيف الشرجبي، أمين حسن أبوراس، يحيى منصور نصر، علي ناجي القوسي، محمد عبد الله مناع، جار الله القردعي، سنان أبو لحوم، هزاع البدوي، نعمان بن قايد بن راجح، عثمان محجب، أمين عبد الواسع نعمان، محمد علي الأسودي.

(٣٥) اللجنة التحضيرية لجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل ٢٤ فبراير ١٩٦٣م: في ٢٤ فبراير ١٩٦٣م تم تشكيل لجنة تحضيرية تولت الإعداد لمشروع ميثاق وطني بصيغة نداء يوجه إلى القوى الوطنية يدعو إلى تشكيل جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، حضره حوالي ألف من أبناء جنوب الوطن، يمثلون القبائل والجنود والضباط وأعضاء في (حركة القوميين العرب)، ومن (حزب الشعب الاشتراكي) والمستقلين، وتشكلت اللجنية التحضيرية من الشخصيات التالية:

قحطان الشعبي، ناصر السقاف، عبد الله المجعلي، محمد علي الصماتي، ثابت علي المنصوري، العقيد محمد أحمد الدقم، نجيب مليط، أحمد عبد الله العولقي، عيدروس حسين القاضي، علي محمد الكازمي، عبد الله محمد الصلاحي.

(٣٦) حزب الشعب الاشتراكي - عدن ١٩٦٣م: تأسس حزب الشعب الاشتراكي في ١٧ يونيو ١٩٦٢م في عدن - جنوب الوطن اليمني - تشكلت قيادته من العناصر الآتية:

* عبد الله الأصنج - رئيس المكتب السياسي، * محمد سالم علي، * محمد سالم باسندوة، * فؤاد بارحيم المحامي، * سعيد صبحي المحامي، * سلطان عبده ناجي، * أشرف خان المحامي، * ناصر

عرجي، * عبد الله عبيد، * عبد خليل سليمان، * إدريس حنبله.

(٣٧) القيادة المحلية للجبهة القومية لعدن عام ١٩٦٣م: لأهمية عدن شكلت الجبهة القومية منذ بداية الكفاح المسلح قيادة محلية أولتها مسؤولية العمل العسكري.. وتشكلت تلك القيادة من:

* فيصل عبد اللطيف الشعبي، * عبد الفتاح إسماعيل، * علي أحمد السلامي، * محمد صالح الشاعر، * علي عبد العليم.

(٣٨) الحزب الوطني الاتحادي - عدن ١٩٦١م: بعد أن ساد الانقسام في الجمعية العدنية، بين مؤيد لانفصال عدن عن الاتحاد أو الانضمام إليه، تخلى حسن البيومي في فبراير ١٩٥٨م عن فكرة الانفصال وقاد فكرة انضمام عدن إلى الاتحاد وشكل الحزب الوطني الاتحادي والذي شكلت قيادته من:

- حسن علي بيومي - رئيس المكتب، عبد الرحمن جرجرة - نائب الرئيس، وعضوية كل من: طه علي خليل، علي عبد الرحمن مكاوي، محمد البصيلي، أبو بكر محمد كعدل، سعيد محمد ميسري.

(٣٩) أعضاء المكتب السياسي صنعاء (١٩٦٤م): أجرى المشير عبدالله السلاّل تشكيل مكتب سياسي، كسلطة عليا، برئاسته وعضوية كل من:

اللواء حسن العمري، القاضي عبد الرحمن الإرياني، القاضي محمد محمود الزبيري، الشيخ محمد علي عثمان، محمد أحمد نعمان، الشيخ عبد القوي حاميم، القاضي عبد السلام صبره ومحمد مطهر.

(٤٠) حكومة اللواء الجائفي - ٣٠ مارس ١٩٦٤م: في ٣ مارس عام ١٩٦٤م، أصدر الرئيس عبدالله السلاّل قراراً جمهورياً بتشكيل وزارة موسعة برئاسة اللواء حمود الجائفي ينوبه ستة أعضاء هم:

محمد الرعيني	للشؤون الداخلية والإدارة المحلية.
القاضي عبد الرحمن الإرياني	لشؤون العدل والخارجية والأوقاف
القاضي محمد محمود الزبيري	لشؤون التربية والتعليم والإعلام
الشيخ عبد القوي حاميم	لشؤون الأشغال والمواصلات والجنوب اليمني المحتل
عبد الله جزيلان	لشؤون الاقتصاد والخزانة
عبد اللطيف ضيف الله	لشؤون الصحة والزراعة

ووزعت الحقائب الوزارية على ١٩ وزيراً هم:

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	وزيراً للخارجية
محسن السري	وزيراً للحربية
حسين محمد الدفعي	وزيراً للخزانة
عبد الغني علي	وزيراً للاقتصاد
علي سيف الخولاني	وزيراً للزراعة
الشيخ سنان أبو لحوم	وزيراً للعدل
محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للأوقاف

عبد الكريم العنسي	وزيراً للتربية والتعلم
قاسم غالب	وزيراً للأشغال
محمد الأهنومي	وزيراً للمواصلات
عبد السلام محمد صبره	وزيراً للصحة
حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للإدارة المحلية
عبدالله محمد الإرياني	وزيراً للإعلام والارشاد القومي
أحمد حسين المروني	وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل
الشيخ أحمد محمد الكباب	وزيراً لشؤون القبائل
الشيخ أحمد عبدربه العواضي	وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية
محمد قائد سيف	وزيراً للدولة
عبد الغني مطهر	وزيراً للدولة
محمد علي الأسودي	وزيراً للدولة

(٤١) مؤتمر أركويت ٢٩ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٦٤م: تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بين عبد الناصر والملك فيصل ملك السعودية، في سبتمبر (١٩٦٤م) بدأ التمهيد لعقد مؤتمر تحضيري يجمع طرفي الحرب الأهلية في اليمن - القوى الجمهورية والجانب الملكي. وعقدت لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر في أركويت في الفترة من ٢٩ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٦٤م حضرها ممثلون عن القوى الجمهورية والجانب الملكي ومراقبون مصريون وسعوديون.

وكان من أبرز ممثلي القوى الجمهورية:

القاضي محمد محمود الزبيري رئيس الوفد وعضوية كل من:

أحمد محمد نعمان، أحمد الشجني.

وعن الجانب الملكي:

القاضي أحمد محمد الشامي رئيس الجانب الملكي.. وإبراهيم الوزير.

وكان ممثلو الجانب المصري أحمد شكري، العميد محمد محمود قاسم، ومحمد عبد الواحد، وممثلا الجانب السعودي هما رشاد فرعون، والزعيم محمود عبد الهادي.

(٤٢) مؤتمر عمران (سبتمبر ١٩٦٣م): عقد مؤتمر (عمران) للسلام في ٢ سبتمبر ١٩٦٣م في منطقة (عمران) وتضمنت قراراته عبارات واضحة لثقة المؤتمرين بالرئيسين عبد الله السلّال وعبد الناصر وأبدت قرارات المؤتمر التأييد الكامل للدعم المصري للنظام الجمهوري. وبعضها كانت بمثابة نوع من المعارضة لمظاهر فقدان الديمقراطية، والفساد الحكومي، وعسكرة المحافظات، وطالب المؤتمر برفع القيادات العسكرية في المناطق التي لا تحتاج عمليات عسكرية.

ولقد كانت قرارات المؤتمر تعبيراً عن نوع من التوتر السياسي بين القوى الجمهورية. ومن أبرز

الشخصيات التي حضرت المؤتمر وقادته محمد محمود الزبيري، أحمد محمد نعمان، الشيخ مطيع دماج، القاضي عبد الرحمن الإرياني. وشكلت السكرتارية من الشخصيات التالية:

سعيد الحكيمي، علي لطف الثور، عبد الملك الطيب.

■ **أعضاء المكتب السياسي يناير ١٩٦٤م:** في يناير ١٩٦٤م أجرى المشير عبد الله السلّال تشكيل مكتب سياسي كسلطة عليا من الآتية أسماؤهم:

المشير عبد الله السلّال ـ رئيساً، وعضوية كل من اللواء حسن العمري، عبد الرحمن الإرياني، محمد محمود الزبيري، محمد علي عثمان، محمد أحمد نعمان، عبد القوي حاميم، عبد السلام صبره، محمد مطهر.

■ **مؤتمر الجند (٢٠ ـ ٢١) أكتوبر ١٩٦٥م:** شكل مؤتمر (الجند المنعقد من ٢٠ ـ ٢١ أكتوبر ١٩٦٥م في تعز، بداية ذروة التحرك الجمهوري، فقد ضمّ المؤتمر حوالي (٢٠٠) من أبناء اليمن على أساس جغرافي وفئوي، وخرج المؤتمر بقرارات أكد فيها التمسك المطلق بالوحدة الوطنية والنظام الجمهوري واستبعاد أسرة بيت حميد الدين، وانتخب المؤتمر تسعة أعضاء كلفهم بمهمة اختيار ممثلي الشعب اليمني الذين سيحضرون مؤتمر حرض، ووجه مؤتمر الجند الشكر لمصر حكومة وشعباً على تضحياتها.

ودعا المؤتمر إلى تشكيل تنظيم شعبي يتخذ من الوحدة الوطنية والجمهورية الديمقراطية شعاراً له من أجل تعبئة كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية العربية لحماية النظام الجمهوري.

ومن الشخصيات التي حضرت المؤتمر:

المشير عبد الله السلّال الذي ألقى خطاب افتتاح المؤتمر.

الاستاذ أحمد محمد نعمان، الشيخ مطيع دماج، الشيخ أمين أبو راس، الشيخ عبد الله ثوابه، الشيخ يحيى منصور، عبد الغني مطهر، علي محمد سعيد أنعم، الشيخ أمين عبد الواسع نعمان، د. حسن مكي، الشيخ عبد الله الظرافي، الشيخ عبد الله بن حسين، الشيخ علي بن ناجي القوسي، الشيخ عبد الرحمن الصبري، العميد محمد الأهنومي، العقيد عبد القادر الخطري، المهندس علي محمد عبده، الشيخ حسن الرصاص، الشيخ ناصر الطليق، الشيخ فيصل مناع، عبد الرحمن محمد سعيد، عبد القوي محمد شاهر، الشيخ سعد الجهمي، راجح طرب، سعيد أحمد الجناحي، عبد القادر سعيد، الشيخ علي عبد الله الضباب، عبد الله بن راجح بن سعد، حزام الشعبي، علي بن علي شكري، عبد الجبار قائد، والأستاذ عبد الغني علي.

(٤٣) حكومة النعمان (٢٠ أبريل ١٩٦٥م): في ٢٤ أبريل ١٩٦٥م أصدر الرئيس عبد الله السلّال قراراً جمهورياً قضى بتشكيل وزارة جديدة برئاسة الأستاذ أحمد محمد نعمان، تشكلت من ثمانية عشر وزيراً على النحو التالي:

أحمد محمد نعمان	رئيساً للوزراء
القاضي عبد الله محمد الإرياني	وزيراً للادارة المحلية
حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
منصور عبد العزيز	وزيراً للعدل

ناصر المعافا وزيراً للزراعة
أحمد عبده سعيد وزيراً للخزانة
الدكتور محمد سعيد العطار وزيراً للاقتصاد
علي قاسم المؤيد وزيراً لشؤون الرئاسة
محسن أحمد العيني وزيراً للخارجية
الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وزيراً للداخلية
العميد محمد الرعيني وزيراً للحربية
أحمد حسين المروني وزيراً للإعلام
القاضي عبد الكريم أحمد العنسي وزيراً للتربية والتعليم
المهندس عبد الله حسين الكرشمي وزيراً للأشغال
الدكتور حسن محمد مكي وزيراً للمواصلات
القاضي حسين السياغي وزيراً للأوقاف
الشيخ علي بن ناجي القوسي وزيراً للدولة
علي محمد سعيد وزيراً للدولة

(٤٤) **مؤتمر (خمر) ٥ مايو ١٩٦٥م:** عقد مؤتمر خمر في ظل أحداث سياسية ساخنة فقد اغتيل الشاعر الوطني المعروف محمد محمود الزبيري في أول أبريل ١٩٦٥م في برط حين جند نفسه كداعية للسلام، في وقت كان زميله الأستاذ أحمد محمد نعمان قد شكل مجلساً للوزراء برئاسته.

وفي ٥ مايو ١٩٦٥م عقد مؤتمر (خمر) والذي ضم عدداً من الشخصيات من فئات مختلفة وخاصة من المشائخ، وكان لمطالب الزبيري تأثير كبير على المؤتمر الذي أيد حكومة النعمان وطالب بالأسس التي يجب أن تقوم الدولة على أساسها. وهي:

١ ـ تعديل الدستور.
٢ ـ إقامة مجلس جمهوري.
٣ ـ تأليف مجلس الشورى.
٤ ـ أعلان قيام تنظيم شعبي شامل.
٥ ـ تكوين جيش وطني قوي.
٦ ـ تأليف مجلس دفاع.
٨ ـ تشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب، وهي نفس مطالب الشهيد الزبيري.

واستجابة لقرارات المؤتمر تم إعادة تشكيل مجلس جمهوري من أربعة اشخاص برئاسة المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية، وفي مايو ١٩٦٥م تم تشكيل مجلس الشورى وصدر الدستور المؤقت. وفي يوليو ١٩٦٥م أصدر المشير عبد الله السلال وثيقة العمل الوطني.

ومن أبرز الشخصيات التي حضرت المؤتمر وقادته القاضي عبد الرحمن الإرياني، الشيخ عبد الله بن الأحمر، الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ عبد الوهاب سنان.

(٤٥) مؤتمر الطائف (أغسطس ١٩٦٥م): في أوائل أغسطس ١٩٦٥م عقد في (الطائف) بالسعودية مؤتمر تحت رعاية السعودية ضم ممثلي القوة الثالثة تحت زعامة إبراهيم الوزير، والملكيين برئاسة محمد أحمد الشامي. وفي العاشر من أغسطس ١٩٦٥م توصل المؤتمرون إلى ميثاق سمي (ميثاق الطائف) والذي جسد القاسم المشترك بين أقطاب القوة الثالثة والملكيين، والسعودية وينص الجزء العملي منه:

إقامة دولة اليمن تحت اسم (الدولة اليمنية الإسلامية) وتقوم على أحكام الشريعة الإسلامية، ويسير أعمالها مؤقتاً مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة، ويتألف من سبعة إلى ثمانية أعضاء، وتمثل فيه كل الفئات اليمنية، ومجلس وزراء يتألف من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيراً وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية، ومجلس شورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء ويساعده في أداء مهمته ويتألف من ثمانين عضواً، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية.

مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقتة هي توطيد الأمن الداخلي، والإشراف على انسحاب القوات المصرية، وإيقاف المساعدات السعودية والتمهيد لإجراء استفتاء عام في اليمن ينبثق عنه تقرير النظام الأساس للحكم.

وفي ١٥ أغسطس ١٩٦٥م، أعلنت حكومة الجمهورية برئاسة حسن العمري، شجبها لمؤتمر الطائف وقالت إن من يسمون أنفسهم بالجمهوريين المنشقين كشفوا عن هويتهم تماماً بلقائهم مع بقايا الأسرة الملكية وبالتبعية للاستعمار والسعودية، واعتبرت أن عقد المؤتمر في السعودية يمثل استمرار العدوان ضد ثورة ٢٦ سيتمبر. وتدخلاً غير مبرر في شؤون اليمن الداخلية.

(٤٦) مؤتمر حرض (٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م): عقد مؤتمر حرض بين القوى الجمهورية، والجانب الملكي تنفيذاً للاتفاقية التي عقدت بين مصر والسعودية في جدة، في ١٩٦٥/٨/٢٤م وكان لمصر والسعودية تدخل واضح في اختيار أعضاء الجانبين. وفي صباح انعقاد المؤتمر في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م أعلنت لجنة السلام المصرية ـ السعودية عن أعضاء المؤتمر الذي تشكل من الشخصيات الآتية:

وفد القوى الجمهورية:

تشكل الوفد الجمهوري من ٢٥ عضواً برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني وعضوية كل من:

اللواء حمود الجائفي، الأستاذ أحمد نعمان، الشيخ عبد الله حسين الأحمر، الشيخ محمد علي عثمان، المقدم أحمد الرحومي، الدكتور حسن محمد مكي، العميد محمد الرعيني، القاضي عبد السلام صبره، العميد محمد الأهنومي، العقيد عبد الله جزيلان، القاضي محمد الحجي، القاضي محمد الأكوع، الشيخ مطيع دماج، القاضي عبد الكريم العنسي، عبد الغني مطهر، الشيخ أحمد عبد ربه العواضي، الشيخ عبد الله الدعيس، الشيخ محمد عبد الواحد دماج، الشيخ محمد علي الرويشان، الشيخ علي ناصر طريق، القاضي محمد الخالدي، الشيخ عبد الرحمن ذمران، الشيخ علي صغير الشامي، العقيد علي سيف الخولاني.

كما تشكل الوفد الملكي برئاسة أحمد محمد الشامي، وعضوية كل من:

السيد محمد عبد القدوس الوزير، أحمد محمد باشا، القاضي حسين مرفق، القاضي أحمد الحكيمي، صلاح المصري، السيد محمد النيني، السيد أحمد حسن الحوثي، الشيخ علي بن ناجي الشايف، السيد علي الفضيل، الشيخ ناجي بن علي الغادر، الشيخ حامس العوجري، السيد حسن إسماعيل المداني، الشيخ غالب الأجدع، النقيب أحمد حميد الجابري، الشيخ عبد العليم حسان، السيد عبد القادر بن محمد عبد القادر، السيد حسن بن هادي هيج، السيد عبد الله الصعدي، الشيخ هادي عيطان، السيد إبراهيم الوزير، الشيخ سنان أبو لحوم، الشيخ نعمان بن قائد راجح.

■ **المراقبون المصريون والسعوديون في المؤتمر:** عقد مؤتمر حرض بحضور مراقبين مصريين وسعوديين، مثل الجانب المصري كل من أحمد شكري سفير مصر في اليمن، ويحيى عبد القادر سفير مصر في السعودية، ومثل الجانب السعودي كل من:

رشاد فرعون مستشار الملك السعودي، والسفير السعودي وتولى الجانبان رئاسة لجنة السلام.

فشل المؤتمر ولم يتفق الجانبان، ثم انفض على أن يعقد في وقت آخر. ومع ذلك لم يعاود الانعقاد بسبب تطورات الأحداث.

(٤٧) النقابات الست: بعد أن سيطر أعضاء الجبهة القومية على (المؤتمر العمالي) شكلوا النقابات الست وهي:

* نقابة البترول، * نقابة أمانة ميناء عدن، * نقابة المعلمين، * نقابة عمال المواصلات، * نقابة البنوك، * نقابة الإنشاء والتعمير.

(٤٨) أسماء النقابات التي تشكل منها (المؤتمر العمالي) من ١٩٦٣م إلى ١٩٦٧م: * نقابة الحكومة والحكومة المحلية، * نقابة القوات المسلحة، * نقابة الصناعات المنوعة * نقابة النقل والمواصلات، * نقابة الإنشاء والتعمير، * نقابة البترول، * نقابة أمانة ميناء عدن، * نقابة المعلمين، * نقابة البنوك، * اتحاد الطيران المدني.

(٤٩) المؤتمر الثاني للجبهة القومية: انعقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية في مدينة جبلة في ظل مصاعب، ومشاكل معقدة، تمثلت في الانقسامات التي حدثت أثناء الدمج، وممارسة الجهاز المصري الضغط على الجبهة القومية باتجاه إضعافها ومن ثم تصفيتها. وتضمنت خطة (الجهاز المصري) على ما يلي:

١ ـ ممارسة شتى الضغوطات على العناصر الرافضة للدمج لإقناعها بالدمج.
٢ ـ قطع رواتب المتفرغين في تنظيم الجبهة القومية الرافضين للدمج.
٣ ـ قطع رواتب جيش التحرير الذين لم يوافقوا على الدمج القسري.
٤ ـ حجز البعض من قيادة الجبهة القومية في القاهرة.
٥ ـ خلق الانقسامات في جيش التحرير.

وقدمت الوثائق التالية إلى المؤتمر الثاني:

١ ـ التقرير العام وتقرير التجربة النضالية في المرحلة الماضية.

٢ ـ التقرير السياسي.
٣ ـ اللوائح الداخلية.
٤ ـ مشاريع ومقترحات وتوصيات.
٥ ـ تقرير بشأن المجمدين من القيادة.
٦ ـ مشاريع بقرارات وأي قضايا أخرى.
٧ ـ انتخاب القيادة الجديدة للجبهة القومية.

وقد حضر المؤتمر المندوبون التالية أسماؤهم:

ـ سيف أحمد الضالعي ـ علي أحمد ناصر عنتر ـ محمد أحمد البيشي ـ صالح مصلح قاسم ـ علي سالم البيض ـ أحمد صالح الشاعر ـ محمد صالح مطيع ـ فضل عبدالله عضو ـ نجوى مكاوي ـ عبد الرب علي (مصطفى) ـ سعيد محمد الإبي (عبد الوارث) ـ قايد علي غزالي ـ محمد سعيد مصعبين ـ ناصر صدح ـ عبد الحميد عبد العزيز الشعبي ـ محمد مرشد عباد ـ عبدالله مفتاح ـ عوض الحامد ـ سالم ربيع علي ـ علي صالح عباد ـ الحاج صالح باقيس ـ أنور خالد ـ عبد الملك إسماعيل ـ عبده علي عبد الرحمن ـ عبد الله مطلق ـ حيدرة مطلق ـ قاسم الزومحي ـ محمود محمد جعفر ـ محمد هيثم ـ أحمد محمد امفيقري ـ محمود عبد الله عشيش ـ قائد عبد الله عبد الحكيم ـ ناصر عمر فرتوت ـ محمد عباد الحسيني ـ عبد الكريم الذيباني ـ علي محضار ـ أحمد علي ـ محمد علي هيثم ـ أحمد ناصر الخادم ـ سعيد عثمان عشال ـ محمد عبد الله المجعلي ـ حيدرة ناصر ـ يسلم صالح ـ السيد عبد الله ـ أحمد فرج شاهين ـ سعيد عمر العكبري ـ سالم علي الكندي ـ محمد سالم عكوش ـ محمد الشيخ ـ عبد القادر أمين ـ سالم صالح محمد ـ عبد الرزاق شائف ـ عبد الله البار.

القضايا الداخلية في المؤتمر أوجزها عبد الحميد الشعبي الذي حضر المؤتمر ولأهميتها نوردها كما نشرها.

وتطرقت الوثائق إلى تصرفات الجهاز العربي الخاطئة المتمثلة في الآتي:

١ ـ استمرار محاربة عناصر الجبهة القومية خاصة الرافضين للدمج القسري ومحاولة تصفيتهم.
٢ ـ محاولة إلصاق التهم للبعض من عناصر الجبهة القومية بسرقة المال والسلاح.
٣ ـ تناقض تصرفات الوكيل عزت.
٤ ـ اتضاح النية لدى الجهاز العربي بتصفية عناصر الجبهة القومية الرافضين للدمج القسري عندما انعقد المجلس الوطني.

أما فيما يتعلق بالمجمدين من أعضاء القيادة فقد أشارت الوثائق إلى أن المجمدين هم:

قحطان الشعبي، فيصل عبد اللطيف الشعبي، طه أحمد مقبل، سالم زين، جعفر علي عوض، علي محمد سالم الشعبي، علي أحمد ناصر السلامي.

وأوضحت الوثائق إلى أن أسباب التجميد كانت على النحو التالي:

اولاً: قحطان محمد الشعبي هناك أربعة عوامل بارزة هي:

١ ـ تصرفاته الحادة مع الأعضاء.
٢ ـ عدم احتكامه بالقواعد لإيجاد تفاعل ثوري.
٣ ـ عدم متابعته لواجبات المجلس التنفيذي.
٤ ـ عدم المتابعة الجادة لإيجاد وضوح فكري وسياسي ونضالي.

ثانياً: فيصل عبد اللطيف الشعبي هناك عاملان بارزان هما:
١ ـ عدم إعطائه الاهتمام الكافي لتنظيم الجبهة القومية.
٢ ـ يعتبر من أكفأ العناصر في المجلس التنفيذي وكان من الممكن أن يلعب الدور الكافي لتصحيح الأوضاع لكنه لم يقم بالدور الفعال وهذا تقصير ارتكبه المذكور.

ثالثاً: طه أحمد مقبل هناك خمسة عوامل بارزة هي:
١ ـ مسلكه اليومي الدال على عدم الوضوح الثوري.
٢ ـ عدم احتكاكه بالمناضلين في جبهات القتال.
٣ ـ تقبله بتحمل مسؤولية المكتب العسكري على الرغم من قناعته بعدم القدرة على تحملها.
٤ ـ عدم إيجاده لمثقفين سياسيين في جبهات القتال وذلك لغرض تثقيف المناضلين فكرياً وسياسياً وهذه مسؤولية يتحملها بالدرجة الأولى.
٥ ـ تعاطفه مع تصرف علي أحمد ناصر السلامي الفردي في ١٣ يناير ١٩٦٦م.

رابعاً: سالم زين هناك أربعة عوامل بارزة هي:
١ ـ سلوكه اليومي الدال على عدم وجود حس ثوري لديه.
٢ ـ تصرفاته غير الأمنية مع الشباب قبل وبعد ١٣ يناير ١٩٦٦م.
٣ ـ موقفه السلبي من المجلس التنفيذي.
٤ ـ تعاطفه مع تصرف علي أحمد السلامي الفردي في ١٣ يناير ١٩٦٦م.

خامساً: جعفر علي عوض هناك عاملان بارزن هما:
١ ـ السلوك اليومي السلبي.
٢ ـ سكوته عما يجري في المجلس التنفيذي.

سادساً: علي محمد سالم الشعبي هناك أربعة عوامل بارزة هي:
١ ـ قصور في تحمله مسؤولية مكتب الأمن.
٢ ـ عدم تطويره لمكتب الأمن وعدم استفادته من التجربة التي مارسها.
٣ ـ متابعته لبعض الشباب بدون أسباب أحياناً ولأسباب غير مبررة أحياناً أخرى.
٤ ـ سكوته عما يجري في المجلس التنفيذي وعن تصرفات بعض أعضاء المجلس التنفيذي غير السليمة.

سابعاً: علي أحمد ناصر السلامي هناك أربعة عوامل بارزة هي:
١ ـ اتصالاته الفردية مع بعض الشباب متخطياً القنوات التنظيمية.

٢ ـ موقفه السلبي في المجلس التنفيذي.
٣ ـ تصرفه الفردي في ١٣ يناير ١٩٦٦م عند إعلانه الاندماج القسري.
٤ ـ تصرفاته بعد الدمج القسري ضد أعضاء الجبهة القومية الذين وقفوا ضد الاندماج القسري.

وتقدمت اللجنة التحضيرية بمقترحات بشأن المجمدين من القيادة كانت على النحو التالي:

أولاً: قحطان محمد الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي يرفع التجميد عنهما بعد شهر واحد وعلى أن يصبحا في مستوى عضوي شعبة وتعطى صلاحية للقيادة العامة لتعيينهما بعد شهر في القيادة العامة بعد انتهاء المؤتمر.

ثانياً: طه أحمد مقبل وسالم زين. يرفع التجميد عنهما بعد شهر واحد بعد انتهاء المؤتمر وعلى أن يصبحا في مستوى عضوي شعبة وفي ٢٦/١/١٩٦٧م تم فصلهما من الجبهة القومية.

ثالثاً: جعفر علي عوض وعلي محمد سالم الشعبي يرفع التجميد عنهما بعد شهر واحد بعد انتهاء المؤتمر وتنظيم الجبهة يقرر مصيرهما.

رابعاً: علي أحمد ناصر السلامي يظل مجمداً والقيادة العامة لها الصلاحيات الكاملة في تقرير مصيره.

وجرى نقاش حاد داخل المؤتمر لتلك الوثائق من قبل غالبية مندوبي المؤتمر، وكان النقد جريئاً للسلبيات التي رافقت مسيرة الثورة وتركز على ضرورة إعلان الانسحاب من جبهة التحرير إلا أن البعض من اللجنة التحضيرية عارض إعلان الانسحاب معللين معارضتهم للانسحاب بأن الجبهة القومية بعثت بمذكرة لسيادة الرئيس عبد الناصر. وكان الرد على ذلك من قبل المطالبين بإعلان انسحاب الجبهة القومية بأن سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يصغي لما جاء في المذكرة المرفوعة إليه لأسباب عدة أهمها أن جهاز المخابرات هو الذي يقف أمام ما تطرحه الجبهة القومية. وقد ثبت فعلاً فيما بعد أن رأي المطالبين بالانسحاب كان صائباً. وما جرى من نقد للسلبيات واستفسارات المندوبين نورد بعضاً منها:

١ ـ نقد للجبهة التي قدمت التقرير إلى المؤتمر كون التقرير أهمل كثيراً من الجوانب الهامة.
أ ـ عدم الإشارة إلى جيش التحرير المرتبط بالجبهة القومية.
ب ـ عدم الإشارة إلى المرأة.
ج ـ إهمال تقديم تقرير مالي للجبهة لما بعد ١٣ يناير ١٩٦٦م.

٢ ـ نقد للجبهة التي قدمت التقرير السياسي كون التقرير السياسي أشار إلى أن حركة القوميين العرب في الشمال ضد سياسة واستراتيجية الجمهورية العربية المتحدة.

٣ ـ نقد لأسلوب الخداع والمناورة والتضليل الذي تمارسه القيادة مع قواعد الجبهة القومية وحجب الرؤية الصادقة عن الأحداث التي تمر بها الثورة.

٤ ـ نقد للقيادة لعدم تكوينها نواة لجيش التحرير.
٥ ـ نقد لما يقوم به البعض في استئجار سيارات للقنص والنزهة.
٦ ـ نقد للقيادة لتماديها في عدم إرسال شباب للتدريب العسكري على مستوى عالٍ.

٧ ـ نقد للقيادة لإهمالها شباب المهرة الذين تدربوا في العراق على حمل السلاح.

٨ ـ نقد للقيادة لعدم اهتمامها ومتابعتها تنظيمات الجبهة القومية في الخارج وخصوصاً الكويت التي تشكل الثقل الرئيسي، وكذلك مجال الطلبة.

٩ ـ نقد لبعض أعضاء القيادة الذين عارضوا تنفيذ حكم الشعب العادل للعناصر التي حضرت مؤتمر لندن بالرغم أن الجبهة القومية قد أعلنت بأن كل من شارك في مؤتمر لندن سينفذ فيه حكم الإعدام.

١٠ ـ إدانة المتواطئين من أعضاء القيادة مع أعداء الشعب الذين اجتمعوا ببعض السلاطين دون علم بقية أعضاء القيادة.

١١ ـ إدانة الذين باعوا أسلحة الثورة من أعضاء القيادة.

١٢ ـ إدانة التصرفات الخاطئة من بعض أعضاء المجلس التنفيذي الذين يحاربون تنظيم الجبهة القومية وتواطؤوا مع عدة جهات لمحاربة وإنهاء تنظيم الجبهة القومية.

١٣ ـ إدانة العناصر التي استلمت نقوداً من بعض السلاطين ضماناً لسلامة السلاطين.

(٥٠) المؤتمر الثالث للجبهة القومية (٣ ديسمبر ١٩٦٦م): عقد المؤتمر الثالث للجبهة القومية في منطقة (حمر) ما بين ٢٩ نوفمبر حتى ٣ ديسمبر ١٩٦٦م حضره المندوبون التالية أسماؤهم:

١ ـ حسين الجابري، ٢ ـ أنور خالد، ٣ ـ فيصل عبد اللطيف، ٤ ـ جعفر علي، ٥ ـ فضل محسن عبد الله، ٦ ـ علي سالم البيض، ٧ ـ علي محمد سالم الشعبي، ٨ ـ محمد سعيد مصعبين، ٩ ـ علي أحمد ناصر عنتر، ١٠ ـ محمد أحمد البيشي، ١١ ـ علي شائع هادي، ١٢ ـ صالح مصلح قاسم، ١٣ ـ أحمد صالح الشاعر، ١٤ ـ محمد علي هيثم، ١٥ ـ علي شيخ عمر، ١٦ ـ عبد الله محمد هيثم، ١٧ ـ عبد القادر أمين، ١٨ ـ خالد باراس، ١٩ ـ الحاج صالح باقيس، ٢٠ ـ عوض الحامد، ٢١ ـ محمد سعيد عبد الله (محسن) ـ ٢٢ ـ عبد النبي مدرم، ٢٣ ـ علي عبد الإله، ٢٤ ـ عبود، ٢٥ ـ عوض ناصر صدقة، ٢٦ ـ أحمد خميس، ٢٧ ـ سعيد عمر العكبري، ٢٨ ـ ناصر صداح، ٢٩ ـ عوض محمد جعفر، ٣٠ ـ محمد صالح (لطفي)، ٣١ ـ عمر امعلواني، ٣٢ ـ عبد الله مفتاح، ٣٣ ـ سعيد محمد عبد الوارث الإبي، ٣٤ ـ علي مسعد حسن، ٣٥ ـ محمد أحمد عفيف، ٣٦ ـ أحمد قاسم بوبك، ٣٧ ـ قاسم الزومحي، ٣٨ ـ أحمد جودت، ٣٩ ـ حنش ثابت، ٤٠ ـ سعيد صالح سالم، ٤١ ـ سالم ربيع علي، ٤٢ ـ علي صالح عباد، ٤٣ ـ محمد صالح النينوة، ٤٤ ـ سعيد ناصر سنان، ٤٥ ـ عبد الكريم محسن، ٤٦ ـ علي المحضار، ٤٧ ـ أحمد علي خضر، ٤٨ ـ أحمد قاسم راجح، ٤٩ ـ عبد الله مطلق، ٥٠ ـ حيدرة مطلق، ٥١ ـ صالح أحمد مقبل، ٥٢ ـ صالح حسين راشد.

ومن أهم القضايا الداخلية قدم للمؤتمر تعميم إخباري يتضمن ما يلي:

١ ـ أبلغ الإخوة أعضاء القيادة العامة الموجودون في القاهرة بتفاصيل الموقف وقد كان تأكيدهم بالتزامهم بقرارات المؤتمر.

٢ ـ أرسلت برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بما ينتج عن المؤتمر وطلب مساندة الجمهورية العربية المتحدة.

٣ ـ أبلغت القاهرة رسمياً بقرار المؤتمر ووضحت الأسباب والمبررات التي أدت إلى اتخاذ قرار الانسحاب من جبهة التحرير.

٤ ـ أشعر الإخوان سالم زين وطه مقبل بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٤م بالقرار، قرار إدانتهما من المؤتمر بسبب رفضهما الحضور والمشاركة في المؤتمر وطلب منهما عدم ممارستهما لأية مسؤولية ضمن جبهة التحرير كممثلين للجبهة القومية لكن الأخوين المذكورين تصرفا بطريقة فيها تجاهل لقرار المؤتمر فواصلا عملهما ضمن جبهة التحرير وأخذا يدفعان جبهة التحرير بخط مهاجمة الخطوة. وصدر منهما بيان بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٨م من إذاعة تعز الذي يهاجم الأخ فيصل عبد اللطيف. كما قام سالم زين بتحرير طلب باسم جبهة التحرير والتوقيع عليه من قبله وقبل عبد الله علي عبيد إلى الأمن اليمني بالتحقيق مع الإخوة جعفر عوض وعلي محمد الشعبي ومحمد سعيد مصعبين. كما أنهما كانا وراء احتجازهما بعد توزيع منشورات إعلان الانسحاب في تعز.

٥ ـ أبلغ السيد الأصنج ممثل منظمة التحرير في جبهة التحرير بقرار المؤتمر.

٦ ـ أشعرت السلطات اليمنية بقرار المؤتمر والأسباب والمبررات لاتخاذ هذا الموقف، وطالبت استمرار دعم ج.ع.ي. كما وجه خطاب استنكار للحملات التي شنت وطالبت بوقفها، كما استنكر التحقيق مع إخوة من الجبهة القومية بواسطة الأمن اليمني.

٧ ـ أبلغت الجامعة العربية بالقرار برقياً.

٨ ـ أشعر السيد المكاوي بالقرار، وطلبت منه إيقاف الحملات الهجومية التي تنزل باسم جبهة التحرير.

٩ ـ صدر بيان يدعو إلى ضرورة وحدة القوى الثورية لضمان تطبيق سليم يتفق مع أهداف الشعب لقرارات الأمم المتحدة ويحفظ للجماهير مكاسب نضالها.

١٠ ـ تبقى هناك عدة ملاحظات يجب تسجيلها:

أ ـ موقف الإذاعات.

ب ـ تساؤلات الأصدقاء والأنصار.

ج ـ الرد على ما يذاع.

د ـ التوجه لشد التنظيم وكانت هذه النقطة في غاية الأهمية وفي هذه المرحلة بالذات، إن حرصاً شديداً أخذ يبذل من قبل المراتب القيادية لتمسك بالمقاييس التنظيمية والتشديد في المحاسبة وعدم التهاون والتساهل أمام أية أخطاء.. والحفاظ على السرية في العمل.

■ **قيادة الجبهة القومية بعد مؤتمر (حمر) ديسمبر ١٩٦٦م:** نتيجة للظروف التي أحاطت بالحركة الوطنية في جنوب الوطن اليمني، والعلاقة المتوترة داخل جبهة التحرير، عقدت الجبهة القومية مؤتمرها الثالث بدافع من تأييد انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير. حضره ممثلون من القطاعات العسكرية والشعبية، واستمر من ٢٩ نوفمبر حتى ٣ ديسمبر ١٩٦٦م في منطقة (حمر) وأقر المؤتمر الانسحاب.

وإضافة إلى ١٤ عضواً منتخباً في المؤتمر الثاني انتخب المؤتمر الثاني ٦ من العناصر القيادية إلى القيادة

الأولى وهم:

علي أحمد ناصر عنتر، محمد أحمد الحبيشي، عبد القادر أمين، أنور خالد محمد صالح عولقي، فيصل علي العطاس.

كما جرى تعيين قادة للمناطق على الشكل التالي:

علي عنتر وعبد الله الخامري ـ جبهة الضالع، سالم ربيع علي جبهة (ردفان)، عبد الفتاح إسماعيل ـ جبهة (عدن)، علي صالح عباد ـ مقبل ـ جبهة زنجبار، علي سالم البيض ـ جبهة حضرموت، علي ناصر وصالح مصلح ـ (الشعيب).

(٥١) قيادة المعتقلين السياسيين في سجون الاحتلال ـ في عدن ١٩٦٥م: على الرغم من الحصار الذي ضربته قوات الاحتلال البريطاني على المعتقلين السياسيين في سجون الاستعمار أثناء الاحتلال في عدن، وعلى الرغم من التعذيب القاسي، إلا أن المعتقلين كانوا يبعثون بالرسائل إلى الهيئات الدولية يكشفون فيها عن حقيقة المعاناة التي يعيشونها، ويؤكدون على عدالة نضال شعبهم، وقد شكلوا عام ١٩٦٥م قيادة لهم في السجون لتنظيم نضالهم حتى أفرج عن آخرهم في الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٦٧م أثناء محادثات الاستقلال.

وللتاريخ نورد أسماء قيادتهم وهم:

عبد العزيز عبد الله سلام، محمد علي جرجرة، أبو بكر علي شفيق، يوسف أحمد عبد الله، فاروق مكاوي، صلاح الدين عبد الرحمن، عبد الكريم سلام، طه أحمد غانم، عبد الواسع قاسم نعمان، علي صالح علي، راشد محمد ثابت، سعيد عثمان عشال، محمد عبده راجح، سليمان ناصر، أحمد عبده راجح، محمد سعيد عبسي، نور الدين قاسم، ياسين أحمد سعيد، أحمد عبده طاهر، علي عمر، عبد الرحمن فارع، محمد عوض مدرار، خالد عبد الله قاسم، محمد أحمد باشا، حسن السقاف، علي محمد ضالعي، أحمد محمد سعيد، حسن عبد الله جاد، الحاج عبد الكريم كركنده، يوسف عبد القادر، محمد عبد الله التيس.

(٥٢) شهداء برصاص الإنجليز: كان جنود الإنجليز يطلقون النار على المواطنين بعد كل عملية يقوم بها الفدائيون، ونورد هنا أسماء عدد من المواطنين الشهداء والجرحى في إحدى العمليات.

الشهداء: علي محمد سريب ـ عاطف ضالعي محمد ـ علي أحمد ميسري ـ صالح عبد الوهاب ـ إبراهيم عبيد محسن ـ محمد أحمد سعيدي ـ علي بن عبد الله ـ أحمد عبد الرب ـ قاسم صالح النقيب ـ نجيب عبد الله سيف ـ محمد عبد الله علي ـ حيدر علي شمشير ـ منصور صالح علي ـ سعيد محمد دعار.

أسماء الجرحى: محمد عبده ـ عبد الرزاق عبد الله ـ مروان عبد الملك أسعد ـ علي صالح ـ ناصرين ناصر براني ـ صائب عبده علي ـ أحمد محمد صالح ـ محمود عبده فريد صالح ـ فضل عبد الحميد ـ ناجي ناصر اليافعي ـ جميل نعمان ـ حسين حربا محمد ـ محمد أحمد مقبل ـ حسن سعيد ـ نعمه حامد عمر ـ أحمد عبد ربه ـ عبد الكريم صافي ـ علي محمد عبد القادر ـ سعيد محمد بن محمد ـ محمد حسين مرعي ـ محمد أحمد بن محمد ـ أحمد بن محمد يافعي ـ أحمد محمد حسين ـ صالح مانع أحمد ـ الحاج حسين محمد ـ محمد

أحمد ـ عبد الإله موسى ـ محمد آدن عوض ـ جامع أحمد ـ عبد الله محمد إسماعيل ـ سولي أمبرد والا ـ عبد القادر عبد الله محمد ـ علي بن أحمد محمد ـ محمد سالم ـ عبد الله مثنى ـ علي سالم يافعي ـ محمد عبد الله علي ناصر ـ محمد عبد الله حسن ـ محمد طاهر علي ـ محمد سالم قزح ـ غواس أحمد إسماعيل ـ ناصر مرشد صالح ـ عبد القادر عبد العزيز علي ـ علي قاسم خليل ـ صالح عبد الخالق سرحان ـ حسن إسماعيل خذابخش خان.

(٥٣) دور المرأة في النضال في الكفاح المسلح: لعبت المرأة دوراً كبيراً في النضال الوطني وخاصة في مرحلة الإعداد وأثناء الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني أي منذ نهاية الخمسينات وحتى رحيل المستعمر عام ١٩٦٧م. ومن أبرز الشخصيات النسائية: المناضلة دعرة التي انضمت إلى جيش التحرير كمقاتلة، وعائدة علي سعيد.

كريتر: نجوى مكاوي، آمنة عثمان يافعي، ثريا منقوش، فتحية باسنيد، زهرة هبة الله، عائدة علي سعيد يافعي، فوزية جعفر، سلوى مبارك، أنيسه الصائغ، آسيا علي عبيد، عيشة سعيد نايلة، أنيسة سليمان، سلوى سليمان، رقية العبسي، فتحية عبد الله حاتم، آسيا محمد صالح ضالعي، شفيقة عراسي، أسمهان عقلان، خولة أحمد شرف، شفيقة علي صالح، سميرة عبده عبد الله الأصبحي (تحولت إلى التنظيم الشعبي)، فوزية ثابت، فوزية مقبل، وديعة عبد الله عزعزي.

التواهي: فطوم علي أحمد (فطوم الدالي)، فطوم عبد اللطيف، شفيقة مرشد، سميرة قائد أغبري، هدى صالح، اعتدال ديريه، سعاد القاضي.

المعلا: ملكه أحمد عبد الله يافعي، سعاد عثمان يافعي، الهام عيدروس، خديجة مبارك، راقية حريري، رشيدة همداني، وغيرهن ما لا يقل عن ٦٠ فتاة.

الشيخ عثمان: صباح شرف، نادية شرف.

(٥٤) الخسائر البشرية في حرب الدفاع عن الثورة والجمهورية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧م): للأسف الشديد لا توجد إحصائيات تذكر في شتى مجالات الحياة، وفي مجال الكفاح الوطني أكان في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية أو في معارك حرب التحرير الشعبية لتحرير جنوب الوطن، لا توجد إحصائيات رسمية، وحتى القوات المصرية لم تعلن خسائرها البشرية في (حرب اليمن). ومع ذلك نورد هنا بعض التقديرات وفق مصادرها.

- **تقديرات الخسائر اليمنية في حروب الدفاع عن الثورة والجمهورية**:

(٢٥٠,٠٠٠) ربع مليون بين قتيل وجريح قدرها الجانب الملكي في مايو (١٩٦٧م).

(١٠٠,٠٠٠) مئة ألف قتيل.

(٥٠,٠٠٠) خمسون ألف جريح تقديرات السعودية في أبريل ١٩٦٧م.

وتكون هذه التقديرات مستبعدة للخسائر الجسيمة التي أزهقت خلال حرب السبعين يوماً.

- **خسائر القوات المصرية**:

(٤٠,٠٠٠) أربعون ألف شهيد، تقديرات عبد الصمد محمد عبد الصمد والذي يشير أن مصدره

إحصاءات الأمم المتحدة.

من (٥ ـ ٨) من خمسة إلى ثمانية آلاف، تقديرات (القوة الثالثة) (اتحاد القوى الشعبية) في يوليو ١٩٦٥م.

(٤,٠٠٠) أربعة آلاف شهيد تقديرات الدكتور محمد علي الشهاري.

(٥,٠٠٠) خمسة آلاف شهيد تقديرات الأستاد محمد حسنين هيكل في أكتوبر ١٩٧٢م.

(١٠,٠٠٠) عشرة آلاف شهيد تقديرات الأستاذ أحمد حروش.

(٥٥) الوفدان المتفاوضان بشأن استقلال جنوب اليمن (جنيف نوفمبر ١٩٦٧م): كان وفد الجبهة القومية المفاوض قد تشكل من سبعة من قيادة الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي وعضوية كل من:

سيف أحمد ضالعي ـ خالد محمد عبد العزيز ـ عبد الفتاح إسماعيل الجوفي ـ العقيد عبد الله صالح عولقي ـ فيصل عبد اللطيف الشعبي ـ محمد أحمد البيشي.

واشترك مع الوفد عشرة من المستشارين هم:

أحمد علي مسعد ـ سكرتيراً ـ عبد الله علي عقبه ـ مترجم ـ المقدم محمد أحمد السياري ـ المقدم حسين بن مسلم المنهلي ـ الدكتور محمد عمر الحبيشي ـ محمد أحمد عقبة ـ السيد أبو بكر سالم قطي ـ محمد سعيد مدحي ـ عادل خليفة ـ الآنسة ملكة عبداللاه أحمد.

وتشكل الوفد البريطاني برئاسة: اللورد شاكلتون او. بي. اي.

وعضوية كل من:

آر، دبليو، جه، هوير: سي، أم، جي، اس، او، دي، اف.

المستر دي، جه مكارثي.

الزعيم، ان، اس، جه، جريبون.

المستر، أي، جه، ولتن، ام، جي، ام، اس.

المستر، اي، جه، ولتن، سي، ام، جي، ام، اس.

المستر، آر، رشفورد، سي، ام، جي.

المستر، أي، كامبيل.

المستر ب هال، ام، سي، تي، دي.

المستر آر، او، مايلز.

المستر آر، جرامز.

المستر جي، سي، لورانس.

أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة القومية عشية الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م كانت مشكلة من ثلاثة أعضاء هم:

١ ـ عبد الفتاح إسماعيل، ٢ ـ قحطان الشعبي، ٣ ـ عبد الله الخامري.

■ **حكومة الظل قبل الاستقلال نوفمبر ١٩٦٧م:** من نوفمبر ١٩٦٧م أولت الجبهة القومية لعدد من

الأعضاء مسؤولية إدارة السلطة بعد أن استكملت إسقاط المناطق قبل الاستقلال، وكانت تلك المجموعة بمثابة حكومة مؤقتة. . أو حكومة الظل كما كان يطلق عليها. وتلك العناصر هي:

١ - محمد صالح عولقي، مسؤولاً عن شؤون الجيش والأمن.

٢ - علي سالم البيض، نائباً عن شؤون الجيش والأمن.

٣ - عبد القادر أمين، مسؤولاً عن شؤون الصحة والتعليم.

٤ - شعفل عمر، نائباً لشؤون الصحة والتعليم.

٥ - عبد الله الخامري، مسؤولاً عن شؤون الإعلام.

٦ - سيف الضالعي، مسؤولاً عن الشؤون الخارجية.

وكان من الطبيعي بعد تشكيل (الجبهة القومية) أن يتحول تنظيم (حركة القوميين العرب) إلى تنظيم (الجبهة القومية) فتم استجلاب السلاح، وتدريب البعض في المناطق، وآخرون تدربوا في تعز.

ومن العناصر التي انضمت إلى فرق جيش التحرير الآتية أسماؤهم:

محمد أحمد فقيره، صالح عبد الله باصهيب، الخضر عبد الله، عبد الله محمد أفضل، عوض أحمد عوض، أحمد الفقي، عبد الله حنبش، عبد الله موسى، محمد حسين أمذروي، محمد عبد ربه جحلان، منصور مدرم، جعبل محمد الشعوي، أحمد حسين العطفان، محمد صلاح، ناصر محمد خيران، عبد الرحمن السعود، سعيد سيال حسين، علوي سالم مصوعي، السيد عبد الله علوي، محمد البجيري، محمد أحمد الصغير، عبد الله محمد حفيظ، أحمد سالم عمر، أحمد صالح عبيد، عوض عبد النبي، عبد الله عمر شيخ، علي عمر الشيخ، حسين محمد الربيزي، علي أحمد هادي، محمد الخادم عوض، ناصر القادري، أحمد محمد العبيدي، الشهيد السيد صالح عيدروس، عبد الله عمر، عبد الله محمد علي، الخضر محمد المحروق، علي عبد ربه أمسود، عبد الله حسين الطيب، محمد صالح هديل، علي حفيظ القارمي، عمر حسين الحداد، صالح أحمد، معور، أحمد عمر منصور.

■ **مقاتلون وثوار في جبل فحمان قاموا بالعديد من العمليات العسكرية المكشوفة ضد الاستعمار:**

علوي أحمد امشاجري، أحمد الرهوه، عبد النبي عبد الله الجعري، سالم سعيد محمد محوري، محمد عمر امعبيدي، قائد علي عبد الرب غزالي، محمد عبد الله المجعلي، هيثم أحمد صيخه، عبد الله صالح الجعلي، محمد صالح الجعري، عمر صالح شاجري، التركي صالح فهيد، السيد ناصر السقاف، صالح أحمد العرولي، محمد ناصر الجعري، علي محمد هيثم شعوي، أحمد عوض شقفه، مسعود محمد عرولي، ناصر محمد سعيدي، حسين صالح بركاني، سالم مقبل هيثم الجعري، محمد محول محوري، علي عوض مقفع، أحمد ناصر الجعري، محمد حسن نخعي، علي محمد الصلالي، صالح محمد امحكم، أحمد حسين الجعري، علي صالح امعود، عبدربه علي حاتمي، الفقيد فضل فنان، فضل مبروك نخعي، ناصر سعيد العود، عمر القاضي حنش، حيدره عوض محوري، سالم علي محمد محوري، علي صالح امحكم، حسين امرهوه، حيدرة سالم سعيد، ناصر محمد الهني، أحمد محمد امغفيرية، أبو بكر سالم مدرق، الخضر حسين قزيع، حميد الصغير شنيني، الفقيد أحمد مسعود العرولي، سالم حسين قزيح، حيدره امساكت عرولي، علي

محمد بركاني، عوض صالح الحمزة، محمد حسين العوسجي، ناصر أحمد امساجري، صالح أحمد مفتسم، السيد عبد الله حسن منصور، قاسم حسن املوث، صالح حسين الموت، عبد الله إبراهيم، حسين المشرع، محمد إبراهيم، محمد عبد ربه امروش، أحمد حسن املوث، فضل عبد الرب الرباش، قاسم جحلان، صالح أحمد الجعري، محمد أحمد احمراء، الخضر صالح هيثم الجعري، حسن غزان سعيدي، علي محمد سبال، صالح محمد امصلاحي، أحمد صالح قيناس، محمد فضل شيخ الجعري، محمد شطيره مشاجري، علي أحمد جلجلة، عوض عمر القاضي، محمد سعود عرولي، أحمد عمر القاضي، عبد الله محمد المجعلي، مساعد بن عمر حجي، محمد حسين لقلم، وآخرون.

■ **الحرس الشعبي**: مع تساقط المناطق الريفية بيد الجبهة القومية شكلت الجبهة القومية من المقاتلين فصائل الحرس الشعبي ومنها:

الحرس الشعبي في الشيخ ودار سعد وعدن الصغرى:

محمد سعيد عبد الله، علوي حسين (فرحان)، علي شيخ عمر، صالح أحمد، صالح محمد يافعي، ناصر عبد الله، ناصر عوض، ناصر الصمي، محمد علي طالب، محمد امخام، أحمد علوي الشينه، علي عبد الله ميسري، عبد الجبار فضل، عبد النبي عبد الله، الخضر ناصر أمسودي، أحمد محمد ناصر، أحمد محمد مدرم، أحمد محمد هيثم، عبد الحق، علي جاحص، علي ناصر محمد، أحمد محمد ناصر، عبد الملك عبد العزيز، صالح محمد أحمد، الزبيدي، عوض عبد النبي، محمد عياش سلامي، أحمد نعمان، الفيدعي، ناصر خوبان، محمد سالم مدرم، طارش، علي عيسى، محمد الخضر، محمد عبد الله سعيد، صالح عبد القوي، صالح بن نخيل، صالح علي الحداد، علي أحمد عامر، صالح الوصابي، عبد الله دحدح، محمد أحمد سعيد، محمد حيدره الجعل نعمان، قاسم أحمد محمد، عبد الله محمد السعيدي، عبد الله أحمد حيدره، عمر أحمد السعيدي، محمد سعيد ناصر، أحمد مسعود، أصحاب علي باحص، محمد منصور، فاطمين عبد ربه، أحمد فضل، قاسم أحمد سعيد، محمد صالح مصيرفي، شكيب إسماعيل، عبد الغني حيدان، سالم ناصر أحمد، سالم عبد عبدله، محمد حسين عوذلي، حسين محمد اليافعي.

■ **الحرس في منطقة التواهي والمعلا**: الخضر أحمد صالح بركاني، أحمد محمد الطيري، ناصر قاسم شطيرة، عمر صالح حسني، سالم عمر صالح، صالح حسين زيزيه، عبد الكريم محمد حسن، أحمد علي سعيد، محمد علي هريش، إبراهيم سعيد، إبراهيم السقاف، طاهر محمد، عبد الرحمن محمد سعيد، محمد حسين ضالعي، محمد أحمد حازم، محمد علي الأصبحي، عمر عبد الله، سالم حسين عبد الله، أحمد أمظيف، محمد طالب عبده فارع، عمر غرامه، سالم محمد أحمد، مصطفى، سعيد فارع، علي الفاطمي، عبد الرحمن، عبد الحكيم، صالح الفاطمي، عبد القوي عبد ربه العبادي، صالح الرباطي، ثابت صالح، محمد صالح أبو مقطه، السيد محمد أبو بكر، محمد سعيد موسى، قاسم علي ناصر، حسن سعيد، سالم أبو بكر، أحمد محمد سعيد، حسن أحمد عمر، أحمد محسن، جابر، علي محمد، السقاف، عمر العلواني، أحمد نعمان علي، أحمد محمد مهروي، المدرار، عبد القادر امفقيره، عبد الله البيضاني، صالح عبد الله العولقي، محمد عمر، الهدار، سلطان، أحمد العلواني، سالم أحمد، فارع حسن، عبد الله

لمحرون، صالح حسن.

■ **قطاع فدائي وحرس شعبي في منطقة كريتر:** حسن علي الزغير، سالم معروف، سلمان أحمد، عبد الرحمن أحمد، عبد الرب ثابت، علي عبد العزيز محمد بن محمد عوذلي، صالح سالم الحمزي، عبد الله محمد سيف، الخضر عقيل، ناصر عقيل، عبد الله علي، محمد عبد الله، محمد علي الصلي، سعيد إبراهيم، عبد الله عبد الجليل، محمد عبده نجيبي، عبد الله قاسم، عبد الباقي محمود، محمد بن محمد، ناجي سالم، حسين محمد أحمد، علي محمد سالم، قاسم علي عمر، علي يحيى، سلطان عبد الجليل، محمد عاطف، عبد الله محسن، سعيد ناجي، حسين عوض عبد الله سالم، محسن أحمد سماعه، صالح عبد الله، محمد عبد الله العبادي، علي يحيى اللحجي، علي أحمد سماعه، قاسم صالح، سالم بن سالم، حسين علي، علي محمد مقلل، علي عبده قباطي، محسن محمد الطويل، صالح سعيد، بوبك يحيى، يحيى عبد الله، عبد القوي بن سالم، محمد قاسم، المنصري، عبد الله صالح، علي سالم مقبل، ناجي محمد، عبد الله علي، محمد مهيوب، علي حسين خيط، محسن عاطف، مراد علي هاشم، عبد الله مهدي، صالح محمد أحمد، محمد مهيوب، محمد صالح حسن، عبد الكريم سلام، صالح عبد الكريم، عثمان يوسف.

■ **من أبطال حرب التحرير**

العناصر القيادية للفدائيين إبان مرحلة التحرير وأبرز العناصر الفدائية

فيصل عبد اللطيف الشعبي، عبد الفتاح إسماعيل، (عمر) فضل محسن عبد الله (معروف)، محمد صالح عبد الله (مطيع)، عبد العزيز عبد الولي ناشر (قادري)، سالم ربيع علي (سالمين)، صالح عبد الله باقيس (الحاج صالح)، فضل عبد الله، عبد الله أحمد حسن (عبد السلام)، حسن علي الزغير (بدر)، مهيوب علي غالب (عبود)، عبد النبي محمد مدرم، أحمد سالم طوحل (عباس)، علوي حسين عمر (فرحان)، ناصر عبد الله الحداد، ناصر عوض أحمد السعدي، أحمد علي العلواني (حسان)، أحمد ناصر الخادم، علي عوض الحداد، عمر محمد الحداد، يوسف علي بن علي، عبد الله أحمد الخامري، محمد سعيد عبد الله حاجب (محسن)، عبد الرب علي محمد (مصطفى رضوان عبد الرحمن)، عبد الكريم سلام، (صالح عبد الكريم)، صالح عبادي عبد الكريم (عفيف)، خالد أحمد سعيد مفلحي، محمد علي باشماخ، راشد محمد ثابت، أحمد محمد سعيد، عوض محمد السعدي، صالح فهد علي، الخضر ناصر مسودي، صالح محمد السجر، علي مقبل مرشد، محمد أحمد الزواد، صالح عبد الله العنتري، سالم عبد الله سالم (ياسين)، عبد الرب بن عبد الرب، محمد ناصر جابر، محمد علي عريم (أبو خالد)، عبد الله محمد كمراني (جواد)، أبو بكر عبد الله شفيق، محمد عبد الله الطيطي، حسن عبده عبد الله، ناصر عمر فرتوت، فارس سالم أحمد، علي ثابت حسين (الحجاج)، أحمد محمد مدرم (حامد) عبد الكافي محمد عثمان، محيي الدين أحمد سعيد، عبد هزاع (عبد الرحمن)، قائد قاسم سعيد (عبد الحكيم)، محمد أحمد علي، علي فرج (شاهين)، منصور مطلا، عمر أمعبد، فاروق مكاوي، صالح سعيد (الحكومة)، عبد الله حسين مساوي (أبو هاشم)، محمد هيثم يافعي، عبد محمد باهارون (سبوله)، عثمان يوسف، عوض محمد جعفر، علي جاحص، حمود أحمد نعمان، عبده فارع النجادة، عبد الله محفوظ، عوض عبد الله الميسري،

محمد حيدره الجميل، جميل مشبق، عمر العلواني، أحمد ناصر الحماطي، صالح زيزية، محمد علي الهميش، سالم عمر صالح، صالح محمد هيثم (البدوي)، منصور أحمد هادي، صالح أحمد ملقاط، الجبل، محمد السرحان، محمد الخالق، علي سالم يافعي، صالح الفاطمي، صالح عبد الله السقاف، أحمد علوي الشيبة، (الدوح) علي محمد الدوح، علي محمد امرهوه، عبد الله أحمد عمر، السيد حسين صالح، محمد سالم باهديلة، أحمد حسين المرتني، أحمد فضل (الممثل)، علي شيخ عمر، علي صالح البيضاني، علي الشوبجي، محمد علي عوذلي، عبده علي عبد الرحمن، علي محمد الدلالي، أحمد محمد دنبع، محمد علي طالب، قاسم علي نشفة، (لطفي)، محمد أحمد سعيد، ثابت قاسم طاهر، سعيد فارع ثابت، علي محمد الفاطمي، قاسم عبد الله الجدل، عبد الجبار فضل، السيد صالح عيدروس، علي عبد الله مشدق، محمد سالم مدرم، صالح الاوصابي، عثمان علي سيف معمري، أحمد صالح العبيدي، محمد عبد الله الغويطاني، إسماعيل محمد شمسان زريقي، علي عبد النبي (كويس)، البصير، صالح عبد الله قشاش، علي سلام فواز، حسين عوض، عوض حسين يافعي، إسماعيل شيباني، إبراهيم سعيد طاهر، عبد الجليل محمد إبراهيم، شكيب محمد إسماعيل، خالد هندي، أحمد عبده الطاهر، أحمد محمد جازم، محمد ناصر سعيد، عبد العزيز سلام، محمد عوض مدرار، سالم محمد لحوس، أحمد محمد ناصر، محمد الرهوي، ناجي البرطي، عبد الله صالح هديل عوذلي (جبران)، محمد عمر العنتري (المعروف)، عبد الله محمد سيف (سرحان)، علي سالم مقبل شعبي (رضوان)، صالح ثابت (نعمان)، سالم علي محمد، علي سالم البيض، أحمد صالح حيدرة، مثنى سالم عسكر، صالح فاضل الشيخ العبيدي، الجعري، المقبلي، منصور سيف مشعل، فضل عبد الله، عزب محمد فضل، حسين عبد النبي، إبراهيم علي الزغير، عبد الله محفوظ، السيد علي (مختار).

(٥٦) حكومة انقلاب (٥) نوفمبر ١٩٦٧م: بعد أن نجح انقلاب ٥ نوفمبر تم تشكيل مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني وعضوية كل من الشيخ محمد علي عثمان، والأستاذ أحمد محمد نعمان. وفي اليوم نفسه تشكلت حكومة على النحو الآتي:

محسن أحمد العيني	رئيساً للوزراء
القاضي عبد السلام محمد صبره	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً للخارجية
المقدم أحمد الرحومي	وزيراً للداخلية
العقيد عبد الكريم السكري	وزيراً للدفاع
الدكتور محمد سعيد العطار	وزيراً للاقتصاد
أحمد عبده سعيد	وزيراً للخزانة
القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للتربية والتعليم
عبد القادر بن عبد الله	وزيراً للعدل
عبد الملك الطيب	وزيراً للإعلام

القاضي حسين السياغي	وزيرا للأوقاف
المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
علي عبد الله المطري	وزيراً للمواصلات
محمد عبد نعمان	وزيراً لشؤون جنوب اليمن المحتل
المهندس محمد عبد الله عبد الغني	وزيراً للزراعة
عبد العزيز عبد الغني صالح	وزيراً للصحة

(٥٧) مرتكزات خطة الجنادل لحصار صنعاء: اهتبل الجانب الملكي فرصة انسحاب القوات المصرية من المناطق الشمالية إلى صنعاء.. ومن اليمن ككل ليضع خطة لحصار العاصمة صنعاء.. فسرعان ما عمل على استكمال الإمكانات من تمويل مالي وعتاد عسكري التي قدمت من المملكة السعودية وإيران وأميركا. وقد شارك الخبراء الأجانب وفي مقدمتهم (الجنرال كوتدي) مع قيادة الجانب الملكي على وضع الخطة والتي نفذت بمعرفة سعودية، وتضمنت تلك الخطة التي سميت (خطة الجنادل) المرتكزات التالية:

ـ قطع كل الطرقات الرئيسية والفرعية إلى العاصمة صنعاء.

ـ احتلال الجبال الاستراتيجية المحيطة بالعاصمة صنعاء.

ـ ضرب الثكنات العسكرية والمطارات والمؤسسات الاقتصادية والخدماتية والإذاعة ومراكز الحكومة بما في ذلك المستشفيات ومحطات الكهرباء وكذا الشوارع الآهلة بالسكان.

ـ دفع كل القبائل المحيطة بصنعاء للتمرد عن طريق إغرائها بالمال والسلاح.

ـ قطع التموين عن العاصمة.

ـ خلق عمليات وهمية لتشتيت القوات المدافعة عن العاصمة.

ـ الدفع بالمرتزقة والملكيين إلى داخل العاصمة للقيام بعمليات إرباك وإثارة الرعب.

هذه هي النقاط الرئيسية في خطة أعداء الثورة، العسكرية.

■ أنواع الأسلحة التي حاز عليها الجانب الملكي من دول أجنبية أثناء حصار السبعين

١ ـ مدافع ذات مدى طويل أميركية الصنع عيار ١٠٥مم و١٥٥م.

٢ ـ مدافع أميركية الصنع عيار ٧٥مم.

٣ ـ هاونات أميركية الصنع عيار ١٢٠مم وإنجليزية الصنع عيار ٨١مم.

٤ ـ رشاشات أميركية عيار ٥٠ بوصة و٣٠ بوصة.

٥ ـ بنادق من نوع أميركي م. وان.

٦ ـ بوازيك بلانسين أميركية الصنع.

٧ ـ قنابل يدوية وهجومية أميركية وإنجليزية الصنع.

٨ ـ عبوات تي. إن. تي.
٩ ـ الغام مضادة للدروع أميركية وإنجليزية الصنع.
١٠ ـ الغام مضادة للأفراد أميركية وإنجليزية الصنع.
(٥٨) وضع القوات الجمهورية مع بداية الحصار:
أ ـ وزعت القوات الجمهورية مع بداية الحصار وفق الجدول الآتي:
١ ـ لواء الثورة يظل متمركزاً في ثلا وكوكبان، مدعم بمدفعية ميدان.
٢ ـ لواء العروبة يتمركز في خشم البكرة شمال شرق العاصمة مدعم بمدفعية الميدان.
٣ ـ سرية من لواء الوحدة مع قوات من المدفعية ومقاومة شعبية في مطار الرحبة مدعم بثلاث دبابات + طلبة من كلية الشرطة.
٤ ـ اللواء العاشر في موقع (عصر) غرب صنعاء مدعم بثلاث دبابات ومدفعية م/د.
٥ ـ الشرطة العسكرية مع مقاتلين من المقاومة الشعبية في تبة النهدين جنوب صنعاء.
٦ ـ الكلية الحربية جبل نقم شرق صنعاء مدعمة بمدفعية م/ط + دبابتان.
٧ ـ المظلات والصاعقة قضت الخطة بأن تكون قوات مهاجمة وإنجاد للمواقع التي تتعرض للهجوم أو السقوط.

وقد ظلت كذلك حتى تمكنت قواتنا من صد هجمات الملكيين واستعادة جبل عيبان وظفار حيث تمركزت قوات الصاعقة هناك. كما تمركزت قوات المظلات في نقم بعد أن خف ضغط الملكيين كبديل لطلبة الكلية العسكرية من الدفعة السادسة والسابعة والثامنة.

٨ ـ لواء النصر، جبل براش صنعاء مدعم بمدفعية هاون ورشاشات م. م وبوازيك.
٩ ـ تظل القوات المتمركزة في جبل الصمع والتي كانت من قوة رمزية من لواء النصر والمدرعات.
١٠ ـ موقع الأزرقين ويقع شمال صنعاء وتمركزت فيه المدرعات ومقاتلون من المقاومة الشعبية.
١١ ـ تبة العر شمال صنعاء، سرية من لواء النصر مع مقاتلين من المقاومة الشعبية مدعمين بدبابتين.
١٢ ـ المطار الجنوبي وتتمركز فيه قوات من المدفعية ومقاتلون من المقاومة الشعبية.
١٣ ـ الموقع الثاني والثلاثون الواقع جنوبي صنعاء في (الخص) تمركزت فيه فصيلة من لواء الوحدة مدعمة بمدفعية ميدان كما وضعت خطة نارية منسقة بين موقع وآخر أثناء التعرض لأي هجوم ملكي.
١٤ ـ نقل القوات الجوية بكاملها من مطار الرحبة إلى مطار الحديدة في حال تعرضه للقصف الملكي.
١٥ ـ سرية من الأمن المركزي، بتبة النهدين.

■ وجود القوات الجمهورية على أثر انسحاب القوات المصرية في بداية الحصار:

١ ـ فرق الصاعقة والمظلات وقوات رمزية من المدرعات والمدفعية تسيطر على طريق الحديدة ـ صنعاء. فرق من الصاعقة والمدفعية في نقيل يسلح.
٢ ـ قوات لواء الثورة تسيطر على ثلا وكوكبان.
٣ ـ قوات من المدفعية ولواء الوحدة تسيطر على قبة ريمة حميد الواقعة شرق جنوب صنعاء.

٤ ـ قوات المدفعية ولواء النصر والمدرعات كانت تتمركز في جبل الصمع شمال صنعاء.
٥ ـ أما بقية القوات فقد كانت في معسكراتها داخل العاصمة صنعاء.

■ **أنواع أسلحة القوات الجمهورية:**

كانت أنواع الأسلحة التي امتلكتها القوات الجمهورية مع بداية الحصار هي:
أ ـ دبابات تي ٣٤ + مصفحات ٦×٦ و٤×٤.
ب ـ مدفعية ميدان عيار ٨٥مم + ٧٦مم + ٥٧مم + ١٢٢مم.
ج ـ مدفعية مضادة للطيران عيار ٣٧مم و١٤,٥مم و١٢,٧مم.
د ـ رشاشات متوسطة عيار ٧,٦٢مم.
هـ ـ قواعد صاروخية كاتيوشا.
و ـ هاون ١٢٠مم + ٨٢مم + ١٦٠مم.
ز ـ بنادق شخصية مختلفة الأنواع، آلية ونصف آلية + جرمل + كنده تشيكي + شميزار.
ح ـ طائرات ميغ ١٧ وقاذفات اليوشن ٢٨ + طائرات نقل اليوشن ١٤ وطائرات نقل أن٢.

■ **عدد القوات الجمهورية مع بداية حصار صنعاء:**

قدر عدد القوات العسكرية الجمهورية مع بداية حصار صنعاء وفق ما كتبه عسكريون شاركوا في معارك الحصار وفق الجدول الآتي:
أ ـ قوات الصاعقة ويقدر عدد مقاتليها بخمس مئة مقاتل.
ب ـ قوات المظلات ويقدر عدد مقاتليها بأربع مئة وخمسين مقاتلاً.
ج ـ لواء الثورة ويقدر عدد مقاتليه بثلاث مئة مقاتل.
د ـ لواء العروبة ويقدر عدد مقاتليه بمئة وخمسين مقاتلاً.
هـ ـ لواء النصر ويقدر عدد مقاتليه بمئتي مقاتل.
و ـ سلاح المدرعات ويقدر عدد مقاتليه بمئتين وخمسين مقاتلاً.
ز ـ سلاح المدفعية ويقدر عدد مقاتليه بمئتين وخمسين مقاتلاً.
ح ـ سلاح الإشارة ويقدر عدد مقاتليه بمئة وخمسين مقاتلاً.
ط ـ لواء الوحدة ويقدر عدد مقاتليه بمئتين وخمسين مقاتلاً.
ك ـ طلبة الكلية الحربية ويقدر عددهم بمئة وخمسين مقاتلاً.
ل ـ اللواء العاشر ويقدر عدد مقاتليه بمئتين وخمسين مقاتلاً.
م ـ الشرطة العسكرية ويقدر عدد مقاتليها بمئة مقاتل.
ن ـ كلية الشرطة ويقدر عدد مقاتليها بمئة وخمسين مقاتلاً.
ص ـ صاعقة الأمن والوحدات المركزية ويقدر عدد مقاتليهما بمئتي مقاتل.
ع ـ القوات الجوية ويقدر عدد مقاتليها بمئة وخمسين مقاتلاً.

(٥٩)جبهـة الصمـود الإعلامية في حصار السبعين: لم تكن الجبهة العسكرية وحيدة في معارك

حصار العاصمة صنعاء التي دامت سبعين يوماً، فقد كانت الجبهة الإعلامية أشد سخونة وخاصة في الإذاعة، كان في مقدمة الجبهة الإعلامية في الإذاعة الأستاذ عبد الله حمران مدير الإذاعة في مقدمة العاملين من المذيعين والصحفيين في قسم الأخبار، والمهندسين والفنيين وهم:

محمد عبده نعمان، وعبد الله حمران، وأحمد الرعيني، وعبد القادر الشيباني، وعبدالله شجاع، وعبد العزيز شائف، ومحمد عبد الله البابلي، وعبد الله محمد شمسان، وأحمد محمد الجحدري، وعبدالله عمر بلفقيه، وعبد الكريم سعيد الشرجبي، ومحمد الشقبي، وإسماعيل الكبسي، ومحمد أحمد موسى، ومحمد المسوري، وعبد الله صبره، ويحيى محمد العلفي، وعبد الرحمن المترب، ولطف الكحلاني، وحسين مقبل، وعبد الله الشعبي، ومحمد سريع، وأحمد الذهباني، وعلي أحمد الحمامي، وأحمد عبد الرحمن العماري، وعبد الله هديان، وعبد الله الهمداني، وعلي الأبيض، وعلي الحاشدي، والحاج محمد الذماري، وعبد الله محمد الحجري، وصالح جار الله، وعبد الله فرحان، وحسين الشرفي، وحسين الرداعي، وصالح سلطان، ولطف محمد هاجر، ويحيى ناصر الدره، وأحمد النوبي، ويحيى محمد العلفي، وعبد الله السراجي.

(٦٠) الخريجون في مجال الطيران العسكري:

أ ـ في أغسطس ١٩٦٦م تخرج عدد من أبناء اليمن طيارين ومهندسين من الاتحاد السوفييتي ومصر وسوريا ليشكلوا النواة الأولى لسلاح الجو اليمني:

نقيب محمد شائف جار الله، مقدم محمد الديلمي، ملازم أحمد قائد سلام، ملازم محمد غالب مالك، ملازم عبد الواحد سعيد أنعم، ملازم سلطان قائد أحمد، ملازم علي سعد الربيعي، نقيب محمد ضيف الله، ملازم محمد ثابت مقبل، ملازم علي صالح الشيبه، ملازم عبد الله أحمد عمر زيد، ملازم علي سيف عبد الله، ملازم عبد الله محمد سالم معمري، ملازم عبد الحميد وهاس، ملازم محمد الحيمي.

ولحق بهم عدد من الطيارين تم تخريجهم من مصر وسوريا برتبة ملازم وهم:

عبد الله الكميم، محمود عبد الرحمن، عبد الجليل نعمان، سلطان عبد الولي، فارس سالم الحارثي، سيف الحارثي.

ب ـ وتم تخريج دفعة من المهندسين العاملين جواً (ملاحين) وأرضاً، المرتبة ملازم، إنهم الكادر الذي لا يمكن لأي سلاح جوي أن يكون فعالاً إلا بهم ومنهم:

محمد علي العريقي، محمد الحاج، عبد الغفور أسعد، عبد الواسع أبو سنة، عبد الوهاب الثوبي، عبد الرحمن علوان، سالم محمد عبد الرحمن، حسين الحميري، منصور محمد عبادي، عباس المحاقري، أمين عبد الواحد، عبد الله محمد غالب، عبده شرف محمد، سلطان الهويدي، سيف المسبحاني، عبد الرحمن حسن، أحمد بن أحمد الكوكبان، علي حميد الورقة، سالم عبد الرحمن (حرضي)، عبد الوهاب التوبة.

(٦١) تشكيلات أولى تنظيم المقاومة الشعبية:

أ ـ في ديسمبر ١٩٦٧م تبلور مفهوم قيام المقاومة الشعبية بين القوى الوطنية وخاصة الأحزاب والمنظمات

الجماهيرية وهي :

١ ـ حركة القوميين العرب.

٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي.

٣ ـ العناصر الماركسية المستقلة.

٤ ـ الاتحاد العام لعمال اليمن.

٥ ـ من العناصر ذوي النشاط الاجتماعي.

وفي السادس من ديسمبر ١٩٦٧م، تم اجتماع موسع في مبنى مجلس الشورى وتم الاتفاق على تشكيل المقاومة الشعبية. وتم تشكيل أول قيادة للمقاومة الشعبية بالانتخاب من الآتية أسماؤهم:

عمر عبد الله الجاوي، أمين النزيلي، عبد الله جباره، مالك الإرياني، سيف أحمد حيدر، يحيى الشامي، علي مهدي الشنواح، عبده علي عثمان، عبد الجليل سلام.

وفي ١٢ يناير ١٩٦٨م عقد الاجتماع الموسع الثاني في مقر المقاومة الشعبية بعد أن أصدر القائد العام للقوات المسلحة قراراً بتشكيل قيادة عسكرية لقيادة المقاومة الشعبية في ٧ ديسمبر ١٩٦٧م، وفي ذلك الاجتماع تم تشكيل قيادة جديدة للمقاومة الشعبية. وتم انتخاب القيادة من تسعة أعضاء هم:

عمر عبد الله الجاوي، سيف أحمد حيدر، مالك الإرياني، محمد دغيش، علي مهدي الشنواح، عبده سلام، محمد البشاري، علي محمد زيد، صالح أحمد السلامي.

وكانت قيادة المقاومة الشعبية قد شكلت لجنة اتصال للقاء بالمسؤولين. وقد طرح موضوع الهدف من تشكيل قيادة عسكرية للمقاومة، لتحل محل القيادة العسكرية التي كانت المقاومة قد شكلتها من الضباط الذين تطوعوا للعمل في تدريب المقاومة وهم:

النقيب محمد صالح الكميم، النقيب صالح الجرادي، ملازم أول نعمان المسعودي، الملازمون عبده قاسم، أحمد الكدادي، أحمد القربي، ناصر السعيد، محسن الجبري، عبد الجليل سلام، عبد الرحمن، يحيى بيدر، محمد علي عبد الله.

وكانت اللجنة مشكلة من:

١ ـ محمد غيش ـ عن العمال.

٢ ـ عبد الحميد حنبير ـ عن الموظفين.

٣ ـ علي محمد زيد ـ عن الطلاب.

٤ ـ صالح أحمد السلامي ـ عن التجار.

كانت قيادة المقاومة قد اعتبرت أن تشكيل القيادة العسكرية إنما يعني إلغاء دور قيادة المقاومة المدنية واتضح الأمر أن المسألة تخص العسكريين.

وبعد انتخاب القيادة الجديدة تم رفع قرارات قيادة المقاومة الشعبية إلى الجهات الرسمية الحكومية، بما في ذلك التشكيل القيادي الجديد.

ومع ذلك فقد اشترك بعض الضباط في تسليح وتدريب المقاومة من خارج القيادة العسكرية أمثال

الملازم علي هاشم، الملازم علي الواسعي، والملازم عبد الباري هاشم.

بلغ عدد مراكز المقاومة في أنحاء المناطق ٤٩ مركزاً.

بلغ عدد أعضاء المقاومة الشعبية في صنعاء ١٢ ألف عضو.

تولى الملازم عبد الباسط فضل، مسؤولية تدريب عمال وعاملات وموظفي مصنع الغزل والنسيج والذين انضموا جميعاً إلى المقاومة.

تولى عبد الصمد القليسي، مسؤولية برنامج المقاومة الشعبية في الإذاعة.

في ٢١ أكتوبر تشكلت اللجنة التأسيسية لقيام المقاومة الشعبية.

كان عدد المقاومة الشعبية في بداية تشكيلها (٢٨٠٠) عضو تم تدريبهم فور المظاهرة الشعبية التي جابت شوارع صنعاء مطالبة بتسليح الجماهير.

بلغ عدد عمال وموظفي وعاملات مصنع الغزل والنسيج الذين انضموا إلى القاومة الشعبية ٦٨٠٠ عضواً.

تشكلت المقاومة الشعبية في تعز بقيادة الملازم عبد الإله سلام ومن أعضائها، علي سيف مقبل، سعيد الجناحي وعبد القادر سعيد أحمد طاهر، الذي تولى الجانب الإعلامي وإصدار نشرة (المقاومة وكانت القوى الأساسية في المقاومة هم عمال مشروع ومؤسسة المياه وعمال الطرقات.

وفي الحديدة تولى الملازم محمد عبد السلام منصور قيادة المقاومة الشعبية.

وفي ذمار تولى قيادة المقاومة الشعبية أحمد عبد العزيز والنقيب محمد ناصر قائد.

وفي الجوف تولى قيادة المقاومة عبد الله العامري.

■ **العناصر التي لعبت الدور القيادي في المقاومة الشعبية في صنعاء:**

إضافة إلى أعضاء المقاومة الشعبية التي تشكلت قيادتها، أدت شخصيات وطنية أدواراً قيادية وداعمة للمقاومة الشعبية في صنعاء.

لقد قسمت صنعاء إلى أحياء أمنية، وتولى مسؤولية تلك الأحياء الآتية أسماؤهم:

القاضي محمد راشد عبد المولى، تولى مسؤولية حي العلفي.

محمد ردمان الزرقة، تولى مسؤولية حي باب شعوب.

عبد الله الصيقل، تولى مسؤولية حي اللقية والحمزي.

محمد علي ناجي الكميم، تولى مسؤولية حي باب اليمن.

وكانت هناك العناصر التي لعبت دوراً مؤثراً في المقاومة وبرزت أسماؤها من خلال نشاطها أكان ذلك النشاط عسكرياً أو تموينياً ومنهم العناصر التالية:

أحمد الكبسي، عبد الله حسن الإرياني، حمود زيد عيسى، عبد الله حسن العالم، عبد الكريم أبو طالب، فتح الأسودي، عبد العزيز عارف، علي الضبعة، أحمد حسن، علي لطف الثور، د. محمد سعيد العطار، أحمد عبده سعيد، محمد عبد الواسع حميد، محسن السري، حسين المرغني، محمد الحيمي، يحيى الديلمي.

■ **خطة العمل الجديدة لإعادة المقاومة الشعبية وتصحيح أوضاعها:**

عندما اندفع جميع الوطنيين من أبناء الشعب لتكوين المقاومة الشعبية في شهر يناير ١٩٦٧م كان غرضهم مساندة القوات المسلحة والأمن في الدفاع عن النظام الجمهوري والثورة، ولا زال هذا هو الهدف لجميع الشرفاء الذين انخرطوا في المقاومة الشعبية وشاركوا مشاركة فعالة مع القوات المسلحة والأمن في المواقع وفي حراسة المدن. ولكن بعض الانتهازيين الذين لهم مواقف مخزية طيلة السنوات الخمس الماضية أرادوا أن يكرروا هذه المواقف المخزية من جديد، فاختلقوا الصراعات والتكتلات داخل المقاومة وبثوا الإشاعات المغرضة، وجروا بعض أفراد المقاومة إلى مزالق خطيرة أدت إلى تجميد دور المقاومة الشعبية.

لذلك اضطرت اللجنة التأسيسية للمقاومة الشعبية - والتي ساهمت منذ اليوم الأول في تكوين المقاومة الشعبية - إلى دعوة الوطنيين الشرفاء لغرض تصحيح وضع المقاومة لتقوم بدورها - الذي انشئت من أجله. كما وأن اللجنة تؤكد عدم شرعية ما يسمى بالقيادة العامة للمقاومة الشعبية لأنها فرضت على أفراد المقاومة الشعبية فرضاً في الوقت الذي كان معظمهم يرابطون في المواقع جنباً إلى جنب مع أفراد القوات المسلحة والأمن، كما وأن أفراد المقاومة الشعبية في المدن الأخرى لم يشاركوا في انتخابها. . ولم يكتف هؤلاء الأفراد بتمزيق وحدة المقاومة الشعبية بل ظلوا يشككون بالمرابطين في المواقع من أفراد المقاومة واعتبروا طلوع المقاومة الشعبية إلى المواقع مؤامرة رجعية. ولكن إيمان أفراد المقاومة ووعيهم عرى كل هذه الادعاءات الدنيئة.

لذلك إيماناً من اللجنة التأسيسية باستمرار دور المقاومة الشعبية فهي تقدم خطة العمل الآتية:

اولاً: مهمة المقاومة الشعبية:

أ - دعم القوات المسلحة والأمن في الدفاع عن النظام الجمهوري.

ب - حراسة المدن واطفاء الحرائق والقيام بالإسعافات الضرورية.

ج - توعية المواطنين ومحو الأمية.

ثانياً: شروط الالتحاق بالمقاومة الشعبية:

أ - أن لا يقل سن الملتحق بالمقاومة الشعبية عن (١٥) سنة.

ب - أن يكون مخلصاً في الدفاع عن النظام الجمهوري والثورة.

ج - أن يكون مؤمناً بالوحدة الوطنية ووحدة التراب اليمني شمالاً وجنوباً.

د - أن يكون مستعداً للالتزام بتوجيهات قيادة المقاومة وأوامرها.

ثالثاً: القيادات:

أ - تنتخب القيادة العليا للمقاومة الشعبية من قبل جميع أفراد المقاومة الشعبية في أنحاء الجمهورية وذلك عن طريق القيادات الفرعية في المدن ومندوبي قطاعات الطلاب والعمال وقيادة الأحياء.

ب - تنتخب القيادة الفرعية في المدن من قبل جميع القطاعات سواء مباشرة أو عن طريق لجان من القطاعات المختلفة ومن مندوبين عن الأحياء في المدينة، ويشترك كل هؤلاء في انتخاب قيادة فرعية للمدينة من أوساط اللجان والمندوبين.

ج ـ ينتخب كل حي من الأحياء قيادة له مسؤولة عن عمل المقاومة في نطاق الحي وتكون متصلة بالقيادات الفرعية للمدينة.

د ـ ينتخب كل قطاع من القطاعات ـ سواء الطلابية أو العمالية ـ لجاناً تكون ـ مسؤولة عن سير المقاومة داخل القطاع ومتصلة بالقيادات الفرعية للمقاومة.

رابعاً: اللجان: تنبثق عن قيادة المقاومة الشعبية ـ بعد تشكيلها ثلاث لجان رئيسية هي:

أ ـ اللجنة العسكرية: ومهمتها التدريب العسكري وتوزيع الأسلحة وتخزينها وكذلك مسؤولة عن تحرك فرق المقاومة والعمليات الحربية التي تقوم بها المقاومة.

ب ـ اللجنة المالية: وتختص بتنظيم أموال المقاومة وحفظها لدى البنك. وكذلك بتنظيم سجلات لصرفيات وواردات المقاومة من أموال وسلاح وسلع.

ج ـ لجنة التوعية والنشر: وتختص بدور التوعية بين أفراد المقاومة الشعبية وبين المواطنين عن طريق المحاضرات وإصدار نشرة دورية باسم المقاومة الشعبية، وكذلك تكوين مكتبة لأفراد المقاومة الشعبية.

خامساً: إنشاء لجنة التحقيق:

تنشأ لجنة للتحقيق في المخالفات المالية والإدارية، وتنبثق هذه اللجنة عن القيادات العامة للمقاومة الشعبية، (اللجنة التأسيسية للمقاومة الشعبية).

■ **نهاية المقاومة الشعبية (١٩٧٣م)**: بعد أن أصدر الفريق حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة، قراراً يقضي بإلغاء المقاومة الشعبية، على أن يفتح باب الالتحاق بالقوات المسلحة لمن يرغب من أعضاء المقاومة الشعبية، أدى ذلك القرار أن أصبحت عضوية المقاومة الشعبية ملاحقة، وهو الأمر الذي جعل قيادتها تتلف قوائم الأسماء أو الاستمارات. أما الأموال المتبقية للمقاومة في صنعاء فقد قام سيف أحمد حيدر رئيس لجنة التموين بإيداعها لدى اثنين من التجار أعضاء المقاومة وهما الدلالي والبعداني، وفي عام ١٩٧٢م و١٩٧٣م، حين شكل حمود زيد عيسى مع بعض العاملين في وزارة الإعلام والاذاعة فرقة مسرحية، قدم لهم مبلغ وقدره (٣٠٠) ريال كمعونة لإنجاح ذلك العمل المسرحي، وأدى ذلك التصرف إلى شيوع أن أموالاً لا زالت بحوزة المقاومة المحظورة، وخاصة عندما طلب مجلس الشباب مبلغاً من المال لرفد نشاطه.

وأمام مطالبة سيف أحمد حيدر بلجنة المحاسبة لإنهاء أية شكوك، شكل القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري لجنة برئاسة عبد الله حسن الإرياني وعضوية محاسب، ومندوب من وزارة المالية والتي تولت عملية تصفية الحسابات بعد أن سلم المبلغ المتبقي للمجلس الأعلى لرعاية الشباب، والهلال الأحمر اليمني.

(٦٣) تشكيلة اللجنة الثلاثية:

٢٣ أغسطس ١٩٦٧م ـ ١٩٦٨م

تشكلت اللجنة الثلاثية من دول عربية بعد أن تمت الموافقة على الاتفاق الذي سعى إليه محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء وزير خارجية السودان في ١٩٦٧/٨/٢٣م، أثناء القمة العربية التي انعقدت في

الخرطوم، وأطلق على ذلك الاتفاق (اتفاقية الخرطوم) والخاصة بالمصالحة بين الجمهوريين والملكيين في شمال الوطن اليمني. وتلك الدول العربية هي العراق، المغرب والسودان، وحسب الاتفاق اختارت مصر العراق، واختارت السعودية ـ المغرب. وكان السودان الدولة الثالثة كونه البلد المستضيف. وهكذا تشكلت تلك اللجنة على النحو الآتي:

إسماعيل خير الله، وزير الخارجية العراقي بالنيابة.

أحمد بن سوده، السفير المغربي.

محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوداني.

(٦٣) الوفدان الجمهوري والملكي المبعوثان إلى بيروت: تشكل الوفد الجمهوري في أواخر ديسمبر ١٩٦٧م، المبعوث إلى بيروت للقاء باللجنة الثلاثية من العناصر الآتية:

د. حسن مكي وزير الخارجية، عبد علي عثمان وزير شؤون الوحدة، يحيى الشامي، نائب وزير التربية.

وتشكل وفد الجانب الملكي من العناصر التالية:

عبد الرحمن يحيى حميد الدين، أحمد محمد الشامي، محمد عبد القدوس الوزير.

(٦٤) أبطال ملحمة السبعين: كانت مرحلة الدفاع عن الثورة والجمهورية أصعب مراحل النضال وخاصة أثناء حصار العاصمة صنعاء، والتي تميزت بقيام تحالف جبهوي ضم كل القوى الوطنية، من المثقفين والضباط والجنود والعمال، والنساء والحرفيين والمشائخ والطلبة والتجار سواء أولئك المنضوين في أطر حزبية أو مستقلة.

كان الهدف هو الانتصار للثورة والجمهورية. وفي سبيل انتصار ذلك الهدف قدم الوطنيون كل إمكاناتهم وجهودهم، وخاضوا مع الجماهير الجمهورية أعنف المعارك البطولية على مدى شهر كانت أعنفها وأقساها معارك حصار العاصمة صنعاء، والتي دامت سبعين يوماً من بداية ديسمبر ١٩٦٧م وحتى ٨ فبراير ١٩٦٨م يوم فك الحصار واندحار أعداء الثورة والجمهورية. وخلال معارك الصمود تلك برزت أسماء وطنية بمآثرها البطولية. وللتاريخ نورد هنا الأسماء والرتب والمواقع التي كانت فيها:

فريق حسن العمري ـ قائد عام الجيش ورئيس الوزراء، عميد عبد اللطيف ضيف الله ـ القيادة، عميد حسين الدفعي ـ نائب القائد العام، عميد علي عنقاد مدير مكتب القائد العام، مقدم عبد الرقيب عبد الوهاب ـ رئيس الأركان العامة، نقيب علي محمد هاشم ـ نائب رئيس الأركان العامة، نقيب عبد الرقيب الحربي ـ نائب رئيس الأركان العامة، نقيب محمد صالح الحنبصي ـ نائب رئيس الأركان العامة، عميد علي لطف الثور ـ مستشار، مقدم ناجي علي الأشول ـ مستشار، نقيب محمد صالح فرحان ـ قائد سلاح المشاة، نقيب علي مثنى جبران ـ قائد سلاح المدفعية، نقيب حمود ناجي ـ قائد المظلات، نقيب محمد بوسلامة ـ قائد سلاح الإشارة، نقيب يحيى الكحلاني ـ قائد الشرطة العسكرية، مقدم طاهر الشهاري ـ قائد اللواء العاشر، مقدم زيد الشامي ـ لواء الحديدة، مقدم إسماعيل الغفاري ـ لواء النصر، نقيب محمد عبد المغني ـ لواء السلام، عقيد عبد الله بركات ـ وزير الداخلية، مقدم سلطان القرشي ـ مدير

الأمن الوطني، مقدم محمد شائف جار الله ـ قائد القوات الجوية، عقيد علي صالح الحوري ـ قائد القوات المتحركة، نقيب عبده محمد الجرادي ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب هايل محمد سعيد ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب عبد الرحمن الآنسي ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب شايف عبد العزيز مقبل ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب عبد الفتاح محمد محسن ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب علي مطيع العواضي ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب عبد محمد ناجي ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب أحمد الأصنج ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب يحيى صالح القاضي ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب محمد عبد علي ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب محمد يحيى الصلاحي ـ القوة المتحركة من الصاعقة، نقيب محمد علي جابر ـ القوة المتحركة من الصاعقة، جندي يوسف مهدي محمد ـ شرطة عسكرية متحركة، جندي عبد الله مهدي الصغير ـ شرطة عسكرية متحركة، جندي علي محمد أحمد ـ شرطة عسكرية متحركة، جندي لطف عبد اللطيف ـ شرطة عسكرية ـ مظلات، نقيب محمد حمود شمسان ـ سلاح المدفعية، نقيب علي عبد الله فارع ـ صاعقة، نقيب فيروز محمد ـ صاعقة، نقيب عبد الباقي ناجي ـ صاعقة، نقيب أحمد علي صالح ـ صاعقة، نقيب قائد محمد أحمد ـ صاعقة، نقيب عابد حاشد ثابت ـ صاعقة، نقيب عبد الرحمن عبد القوي ـ صاعقة، نقيب عبد الكافي نعمان ـ صاعقة، نقيب محمد غانم أحمد، نقيب عبد الجليل عبد الرحمن ـ مدفعية، نقيب سلطان نعمان ـ قائد العمليات، مقدم محمد النهمي ـ مدير العمليات، مقدم علي محمد مصباح ـ مدير شؤون الضباط، نقيب محمد بن محمد الكبسي ـ نائب مدير الضباط، نقيب محمد عبد الله العلفي ـ الداخلية في المطار، مقدم محمد أبو لحوم ـ مدرعات، نقيب أحمد عيسى ـ المطار، نقيب حسين العماري ـ إشارة، ملازم هادي صالح الملكي ـ لواء النصر، نقيب يحيى بيدر ـ مدرعات ومقاومة شعبية، مهندس محمد عمر علي ـ لواء النصر، دكتور عبد الملك المأخذي ـ المستشفى العسكري، دكتور علي إسماعيل الغشم ـ المستشفى العسكري، دكتور علي محمد هبه ـ المستشفى العسكري، دكتور يحيى علي أحمد ـ المستشفى العسكري، دكتور عبد العزيز السياغي ـ مستشفى الثورة، دكتور محمد الحاضري ـ مستشفى الثورة، ملازم عبد الحميد مكرد ـ الأمن يعمل في المحور الشمالي، شيخ أحمد عبد ربه العواضي ـ مع قبائله في المحور الشمالي جبل الطويل، عميد عبد الله دارس ـ مرتبة دارس المحور الشمالي، نقيب علي أحمد الجبري ـ مرتبة دارس المحور الشمالي، شيخ نعمان بن قايد ـ جيش شعبي مع قبائله، شيخ أحمد ناصر الذهب ـ المحور الجنوبي، شيخ أحمد علي المطري ـ المحور الغربي، نقيب أمين عبده سليمان ـ قوة متحركة، نقيب طاهر صالح عبد الله ـ قوة متحركة، رائد محمد حمود خميس ـ الأمن المحور الجنوبي، تاجر صالح أحمد السلامي ـ مقاومة شعبية، تاجر عبد ربه صالح ـ مقاومة شعبية، نقيب محمد البروي ـ المطار، ملازم محمد عبد العزيز ـ رتبة الدجاج والمطار، ملازم أحمد الهمداني، مواطن محمد الآنسي ـ مقاومة شعبية، مساعد محمد علي الغريبي ـ قوة متحركة، جندي محمد محمد علي الغربي ـ شهيد كولة همدان، مساعد أحمد مظهر ـ قوة متحركة، مقدم محمد محمد الديلمي ـ طيار، شيخ عبدالله بن حسين الأحمر ـ المحور الجنوبي مع قبائله، ملازم حاميم سيف عبد الودود القباطي ـ لواء الوحدة خشم البكرة، ط/ك ح/ ناجي صالح المسوري ـ خشم البكرة، ملازم

عبد الباري هاشم، محمد سيف العيبي ـ ينقل الأسحلة من المطار إلى القصر، طالب/ علي محمد زيد القليص ـ مقاومة شعبية الأزرقين، مساعد إبراهيم عبده هاشم ـ قوة متحركة، ط/ك ح/ محمد علي سيف علوان ـ نقم، ملازم محمد سيف القمري ـ تبة العمري، نقيب عبد الجبار نعمان ـ المظلات، نقيب عبد الله حزام نعمان ـ قوة متحركة، أستاذ أحمد جابر عفيف ـ مقاومة شعبية، رائد محمد حنيبر ـ المحور الشرقي، رائد محمد غالب الحصبة، القاضي علي نسر الآنسي ـ مرشد عام، قاضي علي الكهالي ـ مقاومة شعبية، قاضي علي مطهر الرضي ـ شؤون القبائل النهدين، أستاذ أحمد قاسم دهمش ـ في الإعلام ومقاومة شعبية، أستاذ إسماعيل الكبسي ـ إعلام ومقاومة شعبية، نقيب أحمد محمد الرفيق ـ القيادة ونقم، نقيب محمد مقبل عون ـ الدائرة المالية، مقدم محمد عبد الخالق ـ قائد سلاح المدرعات، رائد عثمان أبو ماهر ـ يعمل في المطار مدرعات، نقيب أحمد مكرد زيد ـ قوة متحركة، عميد محسن جياش ـ رئيس محكمة الجيش، ملازم أحمد علي سلامي ـ المحور الغربي، نقيب علي عبد الله السلامي ـ المحور الجنوبي، ملازم جار الله عمر ـ الشرطة بالمطار، نقيب أحمد عبد الله مسعود ـ كولة همدان، نقيب نصار علي حسين ـ كولة همدان، مقدم عبد الوهاب الشامي ـ مقاومة شعبية، مقدم عبد الله السجولي ـ مقاومة شعبية، نقيب أحمد ناصر الرماح ـ كولة همدان، عميد عبود مهدي ـ المحور الشرقي، مقدم صالح الشقيري ـ لواء النصر، قاضي عبد السلام صبره ـ قائم بأعمال الرئاسة، مذيع محمد البابلي ـ الاذاعة، ، عقيد محمد صالح الكهالي ـ نائب وزير الداخلية، الأستاذ عبد الصمد القليصي ـ عضو المقاومة الشعبية مراقب الإذاعة، ملازم عبد الرحمن الخولاني ـ المظلات، ملازم محمد سرحان ـ طالب كلية الشرطة/ المطار، مقدم محمد عبد ربه ـ مقاومة شعبية، مقدم سعيد أحمد حيدر ـ المحور الجنوبي، نقيب أحمد عثرب ـ المدفعية، ملازم أحمد الصباغ ـ ورشة صيانة الأسلحة، مساعد صالح محمد علي ـ قوة متحركة، مقدم محمد يحيى الشوكاني ـ الداخلية/ المطار، عقيد راجح أبولحوم ـ الجيش الشعبي، ملازم علي عبد الله صالح ـ همدان/ قائد دبابة، ملازم أحمد محمد ـ يعمل في المطار الجنوبي، ملازم علي محمد نعمان ـ شهيد سعوان، قائد محمد فارع/ إشارة ـ براش، محسن نصر ـ نقم، إشارة/ نقيب محمد علي راجح ـ من قوات اللواء العاشر عصر، ملازم درهم نعمان ـ قائد مدرعة، مساعد ناجي حسن زيد قائد إشارة براش، ملازم محمد أمير الدين العلفي ـ همدان، الشاعر علي مهدي الشنواح ـ مقاومة شعبية، طالب/ علي محمد زيد ـ مقاومة شعبية، مساعد غالب عزي غالب ـ مظلات، نقيب طه فوزي ـ مظلات، نقيب أحمد محمد المحبشي ـ صاعقة، نقيب عبده قاسم أحمد الحبيشي ـ شهيد دار الحمد، ملازم عبد الله محسن العميري ـ مظلات، نقيب عبد الله مقبل الصيقل ـ مقاومة شعبية، نقيب محمد علي الجبري ـ مدير الكلية الحربية، مقدم أحمد الرحومي ـ المحور الجنوبي، مقدم عبد الرحمن الحداد ـ المحور الجنوبي، مقدم حسين شرف الكبسي ـ المحور الجنوبي، مقدم محمد سيف الخامري ـ تكون في حزيز وقطعت رجله، أستاذ سيف أحمد حيدر الأصبحي ـ التموين والمقاومة، أستاذ علي لطف الثور ـ مقاومة شعبية، أستاذ فتحي عبد الرحمن الأسود ـ مقاومة شعبية، أستاذ سلطان مرشد ردمان ـ مقاومة شعبية، نقيب يحيى حسين مشرح المحفدي ـ مدرعات، نقيب محمد صالح الكميم ـ مقاومة شعبية، أستاذ مالك الإرياني ـ مقاومة شعبية، أستاذ شائف

محمد سعيد ـ محروقات ومقاومة شعبية، مقدم عبد الواحد السياغي ـ وكيل الأمن الوطني، مقدم يحيى علي أزرقي ـ مدير كلية الشرطة، نقيب عبد الخالق معوضه ـ قوة متحركة، رائد عبد الواحد العذري ـ المطار، نقيب مقبل عبد العزيز ـ كولة همدان، ملازم عبد الرحمن اليافعي ـ كولة همدان، ملازم مجاهد السهاوي ـ كولة همدان، ملازم نعمان مقبل غانم ـ كولة همدان، ملازم محمد سعيد الشيبة ـ كولة همدان، ملازم محمد حسن الضيفي ـ كولة همدان، ملازم محمد عثمان عبد الله ـ مدفعية، ملازم عبد الله محمد صالح ـ كولة همدان لواء النصر، ملازم عبد الله محمد الخضر ـ كولة همدان لواء النصر، ملازم عبد الرحمن محمد الحوثي ـ كولة همدان لواء النصر، نقيب أحمد عبد الوهاب الآنسي ـ شهيد الأزرقين، نقيب محمد الأشول ـ شهيد الأزرقين، الشيخ علي ناصر البخيتي ـ شهيد النهدين، الشيخ صالح بن ناجي الرويشان ـ شهيد همدان محمل شملان، نقيب نعمان محمد المسعودي ـ الشؤون العامة، ملازم أحمد محمد الضبيبي ـ مظلات، ملازم عبد الله حسن البقال ـ قوات متحركة مدفعية، مساعد محمد مثنى جبران ـ قوات متحركة مدفعية، نقيب ناصر الكميم ـ المطار في الداخلية، نقيب يحيى البشاري ـ مقاومة شعبية، نقيب عبد الله العماري ـ مقاومة شعبية في المطار، طالب محمد النزيلي ـ طالب بكلية الشرطة يعمل في المطار، طالب يحيى الغفري ـ طالب بكلية الشرطة يعمل في المطار، طالب محمد علي عبد الله ـ مقاومة شعبية، طالب عبد المجيد قائد ـ مقاومة شعبية، سعيد أحمد حيدر ـ المحور الجنوبي، عقيد مجاهد أبو شوارب ـ في همدان مع قبائله، عقيد عبد الكريم المقحفي ـ مطار صنعاء، نقيب محمد محمد الأكوع ـ قوة متحركة، نقيب عبد الهادي الشطبي ـ نقم، مقدم/ عبد الحميد العلفي ، رائد علي مقبل ـ المباحث، شيخ عبد الله حسين المسوري ـ بين بني الحارث، عقيد صدقي العمراني ـ التجنيد، مقدم سيف محمد سعيد ـ المحروقات، نقيب محمد علي النجار ـ قائد موقع عصر اللواء العاشر، نقيب محسن محمد غانم ـ لواء النصر، رائد حميد دهاق ـ مدرعات، نقيب زيد أحمد غيلان ـ رئيس عملية لواء النصر، نقيب عائش النصيري ـ لواء النصر، نقيب أحمد الروحاني ـ مكتب رئاسة الأركان، مساعد عبد الله هاشم الكبسي ـ مقاومة شعبية، فنان علي بن علي الآنسي ـ يردد أناشيد، فنان محمد حمود الحارثي ـ يردد أناشيد، فنان أحمد السنيدار ـ يردد أناشيد، فنان علي عبد الله السمه ـ يردد أناشيد، فنان أحمد المعطري ـ يردد أناشيد، فنان محمد البصير ـ يردد أناشيد، مقدم علي أبو لحوم ـ في الإذاعة، ط/كلية/ محمد إسماعيل نور الدين ـ بنقم، ملازم أحمد صالح الرياشي ـ قوة متحركة، ملازم علي حمود الضاوي ـ المطار الجنوبي، عقيد محمد القوسي ـ الحرس، ملازم مكرد عثمان ـ عصر، مقدم أحمد مرشد سرحان ـ براش، عقيد علي أحمد الكولي ـ قصر السلاح، نقيب علي محمد نعمان ـ قصر السلاح، ط/كلية/ أحمد علي السنيدار ـ بنقم، مساعد أحمد محمد الزبيدي ـ في المدرعات، مساعد محمد علي القادري ـ همدان، ط/كلية/ ناجي مسعد عمر ـ المطار، نقيب محمد علي البتول ـ المطار، نقيب محمد محرم ـ مدفعية المطار، نقيب محمد القربي ـ مقاومة شعبية، نقيب صالح عباد ـ قوات الصاعقة نقم، أستاذ عبد الله حمران ـ مدير عام الإذاعة، أستاذ عمر الجاوي، أحمد صالح محمد الريمي ـ النهدين، محمد الدغيش ـ المحور الغربي، نقيب عبد الله أحمد القيفي ـ قوة متحركة، نقيب محمد عبده القاضي ـ المطار، محمد بركات ـ شرطة عسكرية، عبد الله لطف الذماري ـ شرطة عسكرية

متحركة، محمد عاطف، نقيب/ الأمن في المطار، نقيب محمد عبد السلام منصور ـ ضابط وعضو المقاومة الشعبية يعمل في المطار، نقيب محمد علي حسن ـ الأمن، عميد علي محمد الشامي ـ مدير.

(٦٥) أبرز عناصر قيادة الجبهة القومية بعد مؤتمر زنجبار: وفي مؤتمر زنجبار، انتخب المؤتمر أعضاء القيادة العامة بقوام ٤١ عضواً من أبرزهم:

قطحان الشعبي، عبد الفتاح إسماعيل، فيصل عبد اللطيف الشعبي، عبد الله الخامري، علي صالح عباد (مقبل)، عبد الملك إسماعيل، علي سالم البيض، علي أحمد ناصر عنتر، عبد العزيز عبد الولي، صالح مصلح قاسم، محمد صالح مطيع، محمد سعيد عبد الله (محسن)، سالم ربيع علي، الحاج صالح باقيس، علي عبد العليم، عائدة علي سعيد يافعي، فيصل العطاس، قاسم الزومحي، عوض الحامد، عبد الله الأشطل، سلطان أحمد عمر، أحمد صالح عبده، محمد عكوش، عادل خليفة، محمد صالح عولقي، علي ناصر محمد، محمد علي هيثم، محمود عشيش، أحمد صالح الشاعر، سيف الضالعي، علي المحضار، محمد أحمد البيشي، حسين الجابري، عبد القادر أمين.

(٦٦) قيادات للحزب الديمقراطي الثوري: تشكل مؤتمر الحزب الديمقراطي الثوري اليمني من قواعد فرع حركة القوميين العرب، الذين عقدوا مؤتمراً تأسيسياً في نهاية يوليو ١٩٦٨م، في منطقة (حارات) الأعبوس، فقد استضاف المؤتمر المناضل عبد الرحمن محمد عمر، وانتخب المؤتمر لجنة مركزية تشكلت من العناصر التالية:

سلطان أحمد عمر، عبد الله الأشطل، أحمد الحربي، مالك الإرياني، جار الله عمر، عبد القادر سعيد أحمد طاهر، علي قاسم سيف، عبد الكريم حنيبر، عبد الحافظ قائد، يحيى عبد الرحمن الإرياني، عبده سلام، أحمد أمين زيدان، علي مهدي الشنواح، عبد الرحمن غالب.

وشكلت الأمانة العامة من:

سلطان أحمد عمر ـ الأمين العام، عبد القادر سعيد أحمد طاهر، عبد الحافظ قائد، أحمد الحربي، عبد الرحمن غالب.

قيادة الحزب الديمقراطي الثوري المنعقد في منطقة أبين ـ زنجبار ـ محافظة أبين في مارس ١٩٧٣م:

اللجنة المركزية:

سلطان أحمد عمر، عبد الحميد حنيبر، أحمد الحربي، جار الله عمر، محمد عبد الوهاب القدسي، أحمد أمين زيدان، عبد القادر إسماعيل، عبد الرحمن غالب، علي قاسم سيف، ناجي محسن الحلقبي، عبد الوارث عبد الكريم، إسماعيل الكبسي، محمد الشيباني، عبد الله الكميم.

الاحتياط: عبد القادر سعيد أحمد طاهر، عبد الرقيب الحربي، علي بشر.

أعضاء المكتب السياسي:

سلطان أحمد عمر ـ السكرتير الأول، عبد الحميد حنيبر ـ السكرتير الثاني، عبد الوارث عبد الكريم، أحمد الحربي، جارالله عمر.

(٦٧) قادة الاسلحة لاجتماع رئيس الأركان: اجتمع رئيس الأركان المقدم عبد الرقيب عبد

الوهاب في ٢٠ أغسطس ١٩٦٨م، بعدد من قادة الوحدات العسكرية لدراسة الوضع، ومنهم:

نقيب محمد صالح فرحان ـ قائد المشاة، نقيب علي مثنى جبران ـ قائد المدفعية، نقيب حمود ناجي ـ قائد المظلات، نقيب عبد الرقيب الحربي ـ نائب رئيس الأركان.

إضافة إلى قائدي اللواء الخامس والعاشر.

ومن الضباط الذين حضروا الاجتماع: ملازم عبد الباري هاشم، ملازم محمد أحمد سعيد، ملازم عبد اللطيف يوسف، ملازم عبد الواسع قاسم، ملازم علي سيف حاشد، ملازم راوح.

(٦٨) **الضباط المبعدون إلى الجزائر**: بعد أحداث ٢٣ ـ ٢٤ أغسطس ١٩٦٨م، ولوأد الصراع في القوات المسلحة بين الضباط الذين صمدوا أثناء الحصار والذين تقاعسوا، ثم عادوا بعد النصر يبحثون عن مواقع لهم، تم إبعاد (٢٢) ضابطاً من القوات المسلحة إلى الجزائر في شهر سبتمبر ١٩٦٨م وهم التالية أسماؤهم:

العقيد علي سيف الخولاني، العقيد حمود بيدر، المقدم محمد الخاوي، المقدم محمد عبد الخالق، المقدم حسين المسوري، المقدم طاهر الشهاري، المقدم عز الدين المؤذن، المقدم علي الضبعي، المقدم محمد الآنسي، المقدم عبد الله الراعي، الرائد سلطان القرشي، الرائد حميد العذري، النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب، النقيب حمود ناجي، النقيب يحيى الكحلاني، النقيب محمد محرم، النقيب علي أحمد الجبري، النقيب علي محمد هاشم، النقيب عبد الرقيب الحربي، النقيب عبد السلام الدميني، الملازم عبد الواسع قاسم، الملازم محمد أحمد سعيد.

(٦٩) **المجلس الجمهوري بعد المصالحة**: تشكل مجلس الرئاسة بعد المصالحة مع الجانب الملكي على الشكل الآتي:

١ ـ القاضي عبد الرحمن الإرياني ـ رئيساً.

وعضوية كل من: ١ ـ الشيخ محمد علي عثمان، ٢ ـ الفريق حسن العمري، ٣ ـ الأستاذ أحمد محمد نعمان، ٤ ـ القاضي أحمد محمد الشامي.

(٧٠) **قيادة الجبهة القومية بعد استقالة قحطان**:

أ ـ بعد استقالة الرئيس قحطان الشعبي في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، شكلت القيادة العامة، اللجنة التنفيذية الجديدة من العناصر التالية:

١ ـ عبد الفتاح إسماعيل ـ أميناً عاماً.

وعضوية كل من: ٢ ـ سالم ربيع علي، ٣ ـ محمد علي هيثم، ٤ ـ علي أحمد ناصر عنتر، ٥ ـ محمد صالح عولقي، ٦ ـ محمود عبد الله عشيش، ٧ ـ عبد الله الخامري، ٨ ـ علي صالح عباد (مقبل)، ٩ ـ علي سالم البيض.

(٧١) **مجلس الرئاسة في جنوب الوطن اليمني**: عقدت القيادة العامة للجبهة القومية دورة لمراجعة نتائج حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، التصحيحية، ما بين ٢٧ نوفمبر وحتى ٨ ديسمبر ١٩٦٩م. وفي ختام دورتها اتخذت قراراً بتقليص أعضاء مجلس الرئاسة من خمسة إلى ثلاثة، وبقي ثلاثة أشخاص في عضوية

المجلس هم:
١ ـ سالم ربيع علي ـ رئيساً.
وعضوية كل من:
٢ ـ عبد الفتاح إسماعيل.
٣ ـ علي أحمد ناصر عنتر.

(٧٢) أول مجلس وطني لحكومة ٥ نوفمبر ـ صنعاء مارس ١٩٧٩م: في مارس ١٩٦٩م تشكل مجلس وطني برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، كسلطة تشريعية ضم في عضويته العناصر التالية:

أحمد علي المطري، الرصاص بن حسين، أحمد سيف الشرجبي، أحمد عبد الجبار نعمان، إبراهيم الفاشق، محمد المغربي، أحمد عثمان جابر، أحمد سلامة، حمود سرحان، حمود حسن أبو راس، حسين الوتاري، حسن بن حسن آغا، سلام الرازحي، صالح هادي دغسان، صبار الجماعي، صادق منصور، عبد الرحمن ذمران، علي الطيري، عبد الله بن حسين الدعيس، علي محمد الكثير، أحمد المجاهد، عبد القادر بن عبد الله، علي السمان، علي القهالي، عبده محمد المخلافي، عبد الكريم السكري، عثمان عميرة، عبد الله حسين العالم، علي ناصر طريق، علي لطف الثور، عبد الرحمن القاضي، عبد الله حمران، عبد الله محمد الحيمي، عبد الرحمن السمان، محمد أحمد المحطوري، محمد الغشمي، عبد الصمد أحمد قطران، محمد أحمد الصبري، محمد الخادم الوجيه، محمد يحيى الحداد، نعمان بن قائد بن راجح، محمد محمد العزيري، يحيى المتوكل، يحيى القاضي.

(٧٣) المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية: في ٢ مارس افتتح المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي (الجبهة القومية) في قاعة اجتماعات مجلس الشعب الأعلى بمدينة الشعب بعدن واستمر حتى السادس من مارس ١٩٧٢م.

١ ـ افتتح المؤتمر عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للتنظيم والذي تلى التقرير السياسي.
٢ ـ تألفت هيئة رئاسة المؤتمر من:

عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، أحمد عبد الله عبد الإله، جاعم صالح، عبد الله البار.

٣ ـ حضر المؤتمر ممثلو قوى التحالف الوطني الديمقراطي، منظمة السلفي والبعث وممثلون عن القوى الوطنية والديمقراطية الأخرى.
٤ ـ بلغ عدد أعضاء المؤتمر والمشاركين ١٧١ عضواً يمثلون الأطر الحزبية المدنية والعسكرية.
٥ ـ أقر المؤتمر برنامج مرحلة الثورة الديمقراطية والنظام الداخلي.
٦ ـ انتخب المؤتمر لجنة مركزية مكونة من ٤٥ عضواً أساسياً ومرشحاً:

عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، صالح مصلح قاسم، عوض الحامد، عبد الله صالح البار، جاعم صالح، محمد سعيد عبد الله (محسن)، علي أحمد ناصر عنتر، عائدة علي سعيد، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، عبد الرحيم عتيق، عبد الزغير عبد

الولي، منصور الصراري، علي سالم الأعور، هادي أحمد ناصر، حسين محمد قماطه، حسن باعوم، سلطان الدوش، أحمد سالم مخبال، مهدي عبد الله سعيد، أحمد عبد الله عبد الإله، محمد حيدره مسدوس، سعيد صالح سالم، راشد محمد ثابت، عبد الله الخامري، أحمد مساعد حسين، سعيد عسكري، محمود عشيش.

المرشحون: فوزية محمد جعفر، عبد الباري هزاع، محمد هادي عوض، سالم عمر بكير، فضل محسن عبد الله، سالم صالح منصور، أحمد بن جوهر، مصطفى عبد الخالق، سالم محمد علي، حيدر العطاس، سالم جبران، محمد علي أحمد، أحمد سالم عبيد، علي شائع هادي.

المكتب السياسي: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، صالح مصلح، علي سالم البيض، محمد صالح مطيع.

الاعضاء المرشحون للمكتب السياسي: جاعم صالح، عبد العزيز عبد الولي.

وانتخب المكتب السياسي عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً وسالم ربيع علي أميناً عاماً مساعداً، كما انتخب لجنة الرقابة برئاسة عوض الحامد وعضوية عبد الله البار ومحمد صالح مطيع وحسن باعوم وسعيد عسكري وحسين قماطه.

وسكرتارية اللجنة المركزية من: علي صالح عباد، وعبد الله الخامري، وعلي سالم الأعور، وسلطان الدوش، وعائدة يافعي.

ومن بين أبرز قرارات المؤتمر إقراره:

- برنامج التنظيم السياسي الموحد لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.
- والنظام الداخلي.
- وتكليف اللجنة المركزية والمكتب السياسي باستكمال تحقيق العمل الوطني الموحد على أسس ديمقراطية.
- وتكليف اللجنة المركزية بالعمل على تحقيق وحدة أداة الثورة اليمنية وقيام الحزب الطليعي اليمني..

إلى جانب عدد آخر من القرارات الحزبية والسياسية الداخلية والخارجية.

(٧٤) المؤتمر العام السادس للجبهة القومية: انعقد المؤتمر ما بين - مارس ١٩٧٥م تحت شعار (لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية).

وأقر:

* التقرير السياسي، * النظام الداخلي، * تقرير لجنة التفتيش المالي. * تقرير لجنة الرقابة التنظيمية.

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية مكونة من ٥٣ عضواً منهم أساسي ومرشح وقد انتخبت اللجنة المركزية عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً وسالم ربيع علي، أميناً عاماً مساعداً، كما انتخب مكتباً سياسياً مكوناً من ١٢ عضواً منهم أساسيون ومرشحون وهيئة سكرتارية اللجنة المركزية ولجنة الرقابة التنظيمية ولجنة التفتيش المالي.

أعضاء المكتب السياسي الأساسيون: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، على

صالح عباد (مقبل)، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، صالح مصلح قاسم، جاعم صالح، عبد العزيز عبد الولي.

المرشحون: عبد الله صالح البار، حسن أحمد باعوم، محمد سعيد عبد الله (محسن).

أعضاء اللجنة المركزية الأساسيون: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد علي صالح عباد (مقبل)، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، صالح مصلح قاسم، عبد العزيز عبد الولي، جاعم صالح، عبد الله صالح البار، حسن أحمد باعوم، محمد سعيد عبد الله (محسن)، سالم محمد باجيل، صالح منصر، محمود مدحي، حسين قماطه، عائدة علي سعيد، عبد الله الخامري، علي سالم لعور، سالم عمر بكير، هادي أحمد ناصر، سالم صالح محمد، راشد محمد ثابت، أحمد عبد الله عبد الإله، سالم محمد جبران، أحمد عوض بن جوهر، حيدر أبو بكر العطاس، فضل محسن عبد الله، علي شائع هادي، علي أحمد ناصر عنتر، عبد الرحيم عتيق، أحمد مساعد حسين، منصور الصراري، سلطان الدوش، أحمد سالم مخبال، سعيد عسكر عبد الله، محمود عشيش، مهدي عبد الله سعيد، سعيد صالح، عبد الباقي هزاع، عوض الحامد.

الأعضاء المرشحون للجنة المركزية: أحمد علي سعيد، علي عبد الله مكبب، عبد الله حسن مساوي، حيدره عمر صالح، أحمد حميد ملهي، صالح علي بانافع، أحمد حيدره سعيد، عوض باشكيل، عيشة محسن، نور عبد الله، صالح أحمد النينو، فتحية محمد عبد الله.

كما تم انتخاب لجنة الرقابة من ثمانية أعضاء برئاسة حسن باعوم ولجنة التفتيش من تسعة أعضاء برئاسة فضل محسن عبد الله.

في المؤتمر ألقيت ولأول مرة كلمتان عن حزب الطليعة الشعبية ألقاها أنيس حسن يحيى باسم المكتب السياسي للحزب، وكلمة باسم اللجنة المركزية لاتحاد الشعب الديمقراطي ألقاها عبد الله عبد الرزاق باذيب.

وقد أصدر المؤتمر عدداً من القرارات الهامة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وعلى مستوى موقف اليمن الديمقراطي العربي والدولي ومن بين القرارات التي أصدرها المؤتمر.

- تكليف المؤتمر للجنة المركزية بمواصلة الإعداد لعملية التوحيد مع اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية وعقد المؤتمر التوحيدي.
- توسيع مجال الديمقراطية في حياة التنظيم.
- برنامج محو الأمية في صفوف الشعب.
- النضال ضد البيروقراطية والفساد.
- تطوير القوات المسلحة.
- تأسيس منظمة الفلاحين.
- تثبيت أسعار البضائع الاستهلاكية.

وغيرها من القرارات المتعلقة بالسلطة وقضايا الجماهير المعيشية.

(٧٥) المؤتمر التوحيدي

انعقد المؤتمر التوحيدي للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ما بين ١١ ـ ١٣ أكتوبر ١٩٧٥م وقد ضم المنظمات السياسية الثلاث :

* التنظيم السياسي ـ الجبهة القومية.
* حزب الطليعة الشعبية.
* اتحاد الشعب الديمقراطي.

انعقد المؤتمر تحت شعار (لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية، وبناء الحزب الطليعي).

تكونت هيئة رئاسة المؤتمر من :

* سالم ربيع علي ـ رئيساً وعضوية :

عبد الفتاح إسماعيل، علي ناصر محمد، علي صالح عباد، عبد الله باذيب، صالح مصلح، أنيس حسن يحيى، علي باذيب، نصر ناصر علي.

وشكلت لجنة طعون من التالية أسماؤهم :

حسن عون، صالح بن حسينون، سالم بكير، فتحية محمد عبد الله، صالح حسن، عبد الغني عبد القادر.

بلغ عدد أعضاء المؤتمر (٣٠١) عضو أساسي وعدد المراقبين من الجماهيرية ٢٨ عضواً و٢٨ عضواً مراقباً من حركات التحرر الوطني، وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من (٦١) عضواً أساسياً و(١٨) عضواً مرشحاً وهم :

عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، محمد صالح مطيع، صالح مصلح قاسم، علي سالم البيض، جاعم صالح، عبد العزيز عبد الولي، أنيس حسن يحيى، عبد الله عبد الرزاق باذيب، عبد الله صالح البار، محمد سعيد عبد الله (محسن)، حسن أحمد باعوم، نصر ناصر علي، علي عبد الرزاق باذيب، سالم باجميل، صالح منصر السييلي، محمود سعيد مدحي، حسين قماطه، عائدة علي سعيد، عبد الله الخامري، علي سالم لعور، سالم عمر بكير، هادي أحمد ناصر، سالم صالح محمد، راشد محمد ثابت، أحمد عبد الله عبد الإله، سالم محمد جبران، أحمد بن جوهر، حيدر أبو بكر العطاس، فضل محسن عبد الله، علي شائع هادي، علي أحمد ناصر عنتر، عبد الرحيم عتيق، أحمد مساعد حسين، منصور الصراري، سلطان الدوش، أحمد سالم مخبال، سعيد عسكرية عبد الله، محمود عبد الله عشيش، مهدي عبد الله سعيد، سعيد صالح، عبد الباقي هزاع، عوض الحامد، أحمد سعيد باخبيره، صالح حسن محمد، شيخ سميح محمد، أبو بكر عبد الرزاق باذيب، عبد الله بكير، زكي بركات، أحمد إبراهيم بكر، محمود نجاشي، سعيد سالم الخبية، أحمد خضر زعبل، ناجي سالم بريك، عبد الغني عبد القادر، نجيب محمد إبراهيم، عبد الوكيل السروري، عبد الله محمد عزيز، عبد الله صالح بافضل.

الاعضاء المرشحون: أحمد علي سعيد، علي عبد الله مكبب، عبد الله حسين مساوي، حيدره عمر صالح، صالح علي بانافع، أحمد حميد ملهي، أحمد حيدره سعيد، عوض عمر باشكيل، عيشه محسن قاسم، نور عبد الله محمد، صالح أحمد النينو، فتحية محمد عبد الله، حسن أحمد السلامي، عوض الحمزه محمد، مهدي صالح حسن، فضل محمد عبد الرب، مصطفى مسرج، حسين عاطف.

وقد انتخبت اللجنة المركزية مكتباً سياسياً مكوناً من:

الأساسيون: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، محمد صالح مطيع، صالح مصلح قاسم، علي سالم البيض، جاعم صالح، عبد العزيز عبد الولي، أنيس حسن يحيى، عبد الله عبد الرزاق باذيب.

المرشحون: عبد الله صالح البار، محمد سعيد عبد الله (محسن)، حسن أحمد باعوم، نصر ناصر علي، علي عبد الرزاق باذيب.

كما انتخبت اللجنة المركزية: عبد الفتاح إسماعيل، أميناً عاماً، سالم ربيع علي، أميناً عاماً مساعداً.

وانتخبت اللجنة المركزية لجنة الرقابة التنظيمية من: حسن باعوم، عبد الواحد محمد فارع، أحمد الخضر زعبل، عبد الوكيل السروري، محمود أحمد النجاشي، سعيد راوح، علي أحمد الحقاني، محمد ناصر سالمين، ناجي عثمان، علي عوض النجار، أحمد ناصر سالم، منيف فالت راضي، عوض علي حيدره.

(٧٦) **المكتب السياسي للاتحاد اليمني**: بعد أن أقدمت سلطة ٥ نوفمبر على تشكيل تنظيم سياسي أسمته الاتحاد اليمني كمحاولة لشغل الساحة السياسية بعد أن منعت سلطة نوفمبر العمل الحزبي الشعبي، استعاضت عنه بالعمل الحزبي الرسمي، وشكل الأتحاد اليمني في ٢٦ فبراير ١٩٧٣م، مكتباً سياسياً كقيادة له تشكل على النحو الآتي:

القاضي عبد الرحمن الإرياني، القاضي عبد الله أحمد الحجري، الشيخ محمد علي عثمان، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، العقيد محمد عبد الله الإرياني، العقيد إبراهيم الحمدي، الأستاذ أحمد محمد عثمان، الأستاذ محسن محمد العيني، الدكتور حسن محمد مكي، الأستاذ عبد الله عبد المجيد الأصنج، الشيخ سنان عبد الله أبو لحوم.

(٧٧) **اتحاد الأدباء أول منظمة وحدوية**: أدرك المثقفون اليمنيون خطورة عوامل الانقسام، والتشطير وما يترتب على استمرارها من نتائج خطيرة على شعبهم اليمني. كما أدرك الأدباء والكتاب أهمية دور المنظمات الجماهيرية والإبداعية الموحدة، فيما إذا اختارت طريقاً شعبياً يقود إلى الوحدة. . وهكذا تركز اهتمامهم في إقامة اتحادهم، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ليكون طليعة المؤسسات الثقافية والاجتماعية الموحدة.

وتمكنوا من خلال نضالهم في شطري الوطن أن يعدوا لتأسيس ذلك الاتحاد، فعقدوا عدداً من الاجتماعات التمهيدية، وفي الفترة من ٢٦ ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٧٠م عقدو مؤتمرهم التمهيدي، وشكلوا لجنة تحضيرية. وفي الفترة ما بين ٢١ ـ ٢٤ فبراير ١٩٧٤م، التقى الأدباء والكتاب من كل أنحاء ساحة اليمن ومحافظاتها رغم التشطير ليعقدوا مؤتمرهم العام الأول في عدن، ليشكلوا أول اتحاد موحد، وأقروا في ذلك

المؤتمر، دستور الاتحاد، وانتخبوا قيادتهم الموحدة. وتوثيقاً لذلك الحدث الوطني العظيم أورد هنا أسماء أعضاء المؤتمر:

قائمة أعضاء المؤتمر العام الأول
لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

محمد علي الأكوع	مؤرخ	سعيد الجناحي	كاتب
محمد عبد القادر بامطرف	مؤرخ	سالم باجميل	كاتب
عبد الله البردوني	شاعر	سلطان الصريمي	شاعر شعبي
عبد الله فاضل فارع	شاعر	سعيد سبتي	كاتب
محمد سعيد جرادة	شاعر	سالم نجيب سالم	شاعر شعبي
حسن مجلي	شاعر	صالح السعر	شاعر شعبي
سلطان ناجي	مؤرخ	صالح نصيب	شاعر شعبي
عبد الله الملاحي	شاعر	صالح باعامر	كاتب
القرشي عبد الرحيم سلام	شاعر	صالح علي صالح الفقيه	شاعر شعبي
عمر الجاوي	كاتب	عبد الرحمن فخري	شاعر
أحمد محفوظ عمر	قاص	علي عقيل	شاعر
ثريا منقوش	كاتبة	عبد الله سلام ناجي	شاعر
العزي البريمي	شاعر	عبد الرحمن الملاحي	كاتب مسرحي
العزي مصوعي	شاعر	عبد الله هادي سبيت	شاعر
إدريس أحمد حنبلة	شاعر	عبد الرحمن عبد الله إبراهيم	كاتب
إسماعيل شيباني	كاتب	عبد الله شرف	كاتب
إسماعيل الوريث	شاعر	عبد الله المحورق	شاعر شعبي
أحمد سيف ثابت	شاعر شعبي	عبد المجيد القاضي	كاتب مسرحي
أحمد عمر بامعبد	شاعر شعبي	عمر بامطرف	كاتب مسرحي
أحمد عبد القادر باكثير	شاعر	عبد الله الشماحي	شاعر ومؤرخ
الزين عبيد	شاعرة شعبية	علي بن علي صبره	شاعر ومؤرخ
جعفر السقاف	شاعر شعبي	عبد الودود سيف	شاعر وناقد
حمود نعمان	شاعر شعبي	عبد الكريم المرتضي	شاعر
حسين المحضار	شاعر شعبي	علي حمود عفيف	شاعر
راشد محمد ثابت	كاتب	عبد الرحمن القاضي	شاعر
سعيد الشيباني	شاعر	عبد الله محمد الحبشي	كاتب
عبد الله عبد القيوم	شاعر شعبي	كور سعيد	شاعر شعبي

علي صالح الدعمكي	كاتب مسرحي	مختار علي بن علي	شاعر
عمر باسحيم	شاعر شعبي	محمد حسين الجحوشي	شاعر
عمر أحمد السباعي	كاتب مسرحي	محمد عمر بحاح	قاص
علي مهدي الشنواح	شاعر	محمد عبد الجبار سلام	كاتب
عبد الله حمران	شاعر	مالك العزاني	شاعر
علي بن فرج بن حويله	شاعر	محمد اليازلي	كاتب
عبد القادر الصبان	شاعر	محسن بن يحيى الحداد	شاعر
عبد الرحمن باعمر	شاعر	مسرور مبروك	شاعر شعبي
عبد العزيز بن ثعلب	أديب	محمد عشار	شاعر
عامر سالم	شاعر شعبي	محمد بانقيل	شاعر شعبي
فريد بركات	شاعر	محمد الشاطري	شاعر
فيصل عبد الكريم	شاعر	زمبيل محمد المحروق	شاعر

البردوني رئيساً لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين: تم في الجلسة الختامية للمؤتمر العام الأول للأدباء والكتاب اليمنيين انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي من الإخوة: عبد الله البردوني، علي صبره، محمد عبد الجبار، سعيد الشيباني، عمر الجاوي، محمد عبد القادر بامطرف، عبد الله الملاحي، عبد الودود سيف، عبد الله سلام ناجي، عبد الله فاضل، عبد الرحمن القاضي، محمد سعيد جرادة، علي حمود عفيف، عبد الرحمن عبد الله، حسن مجلي، سعيد الجناحي، سلطان ناجي، عبد الرحمن فخري، صالح نسيب، العزي البريمي، القرشي عبد الرحيم سلام.

وكان المجلس التنفيذي قد عقد أول اجتماع له أثر انتهاء أعمال المؤتمر وقام بانتخاب أعضاء السكرتارية العامة من الإخوة:

عبد الله البردوني . . رئيساً، عبد الله فاضل فارع . . سكرتيراً عاماً، عبد الرحمن فخري . . سكرتيراً إدارياً، عمر الجاوي . . سكرتير النشر والإعلام، عبد الله الملاحي . . أميناً للمال.

(٧٨) مجلس قيادة حركة (١٣) يونيو: تشكل مجلس قيادة حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، من ١٢ ضابطاً في القوات المسلحة وهم التالية أسماؤهم:

المقدم إبراهيم الحمدي، رئيس مجلس القيادة، وعضوية كل من:

يحيى المتوكل، علي قناف زهره، حسين المسوري، عبد الله عبد العالم، محمد صالح الكهالي، علي أبو لحوم، عبد الله الحمدي، أحمد سريع، أحمد الغشمي، أحمد فرج.

(٧٩) لجنة لإعداد برنامج العمل الوطني: في ١٥ أغسطس ١٩٧٤م، أصدر المقدم إبراهيم الحمدي، رئيس مجلس القيادة، قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة لتتولى إعداد برنامج وطني. تم تشكيل أعضاء اللجنة على النحو التالي:

الشيخ عبد الله حسين الأحمر ـ رئيساً، النقيب سنان أبو لحوم، الدكتور حسن محمد مكي، السيد أحمد عبده سعيد، السيد محمد عبد الله الفسيل، السيد عبد القادر بن عبد الله، السيد عبد الملك الطيب، السيد عبد الله الأصنج، السيد أحمد جابر عفيف، السيد أحمد قاسم دهمش، السيد عبد الله حمود حمران، السيد محمد عبد الرحمن الرباعي، السيد عبده علي عثمان، الشيخ أحمد علي المطري، السيد عبد العزيز عبد الغني، السيد علي لطف الثور، السيد أحمد المرحومي، السيد هاشم محمد طالب، السيد عبد الله عطية، الشيخ نعمان بن قايد بن راجح، السيد إسماعيل أحمد الوزير، السيد عبد الله عوض أحمد، السيد عبد السلام خالد، السيد عبد الله عبد الوهاب الشماحي، السيد غالب علي جميل، السيد علي أحمد أبو الرجال، السيد عبد الله السنباني، السيد محمد عبد الملك المتوكل، النقيب يحيى عبد الله العذري، الشيخ علي صغير شامي، الشيخ محمد حسين الغشمي، السيد محمد مصلح عبد الرب، السيد محمد جباري، السيد محمد الربادي، السيد عبد السلام مقبل، السيد عبد الله حسين الحلالي، السيد عبد الله البركاني، السيد حسن الزبيدي.

(٨٠) **تشكيل مجلس الشعب التأسيسي**: في السادس من فبراير ١٩٧٨م، أصدر المقدم أحمد حسين الغشمي، إعلاناً دستورياً بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي تألف من (٩٩) عضواً، على النحو الآتي:

عبد الكريم العرشي، علي أحمد شرف، أحمد قائد بركات، محمد يحيى منصر، محمد الخادم الوجيه، علي عبد الله العمري، الدكتور عبد العزيز صالح المقالح، عبد السلام محمد مقبل، الدكتور محمد يحيى الشرفي، حمود عاطف، صلاح الأعجم، الدكتور محمد عبد الودود سيف، علي لطف هريش، سعيد محمد الحكيمي، محسن محمد اليوسفي، حمود محمد الصبري، عبد الواحد سنان، يوسف محمد الشحاري، علي لطف الثور، أحمد يحيى العماد، علي سيف الخولاني، يحيى راجح سعد، محمد محمد المنصور، يحيى عبد الله العذري، محمد إسماعيل الحجي، يحيى منصور بن نصر، المهندس أحمد محمد الأنسي، محمد عبد الرحمن الرباعي، عبد الرحمن مهيوب، علي القبلي نمران، أحمد حسين المروني، محمد عبد الواسع حميد، عبد الملك أحمد السنباني، عبد الله صوفان، إسماعيل أحمد الجرافي، علي محمد سعيد أنعم، غالب عبد الله راجح، محمد عبد الله بدر الدين، عبد الحميد سيف الحدي، إبراهيم بن محمد الوزير، أمين حسن أبو راس، مشلي القائفي، محمد عبد الله شرعب، أحمد صالح الرعيني، محمد لطف الصباحي، مصلح الكميم، محمد إسماعيل الربيع، سالم عبد القوي الحميقاني، نعمان بن قائد بن راجح، محمد عبد الولي، صبار الجماعي، أحمد سالم العواضي، عبد الله عبد الوهاب الشماحي، حامد أحمد خيران، عبد الله سلام الحكيمي، علي محمد الأكوع، محمد محمد المطاع، عبد الكريم السكري، علوي حسن العطاس، منصور شائف العريقي، يحيى محمد القاضي، علي محسن الزرقة، عبد الله عوض أحمد، سعيد محسن ناشر، حسن سليمان البكاري، أحمد محمد خليل، محسن أحمد الجبري، صالح علي القربي، علي عبد العزيز نصر، أحمد الصرمي، حسين علي الوتاري، أسماعيل أحمد الوزير، محمد حسن دماج، عبده علي عثمان، يحيى النعمي، عبد الله ناصر الأنسي، أحمد إسماعيل محمد، عبد اللطيف علي، المضحار عبد الله زيد، محمد علي مرجان، علي صالح الجمرة، إسماعيل الجوبي، حسين حسين خميس، عبد السلام

العنسي، أحمد محمد الأكوع، عبد الباري العربي، الدكتور عبد الله علي الحريبي، عبد الله محمد الجائفي، محمد بن محمد السبلاني، مرزوق بن معيلي، علي أحمد مسعود، محمد بن يحيى الرويشان، محمد العبادي، يحيى البشاري، عبد القادر محمد، عبد الله محسن ثوابه، محمد محمد الأعوج، عبد الله محمد العوش.

(٨١) فصائل اليسار . . وتشكيل مؤتمرهم التوحيدي

■ **لجنة الحوار بين الاحزاب (يونيو ١٩٧٨م):**

في ظل اضطراب الوضع الساسي في شمال الوطن اليمني ارتأت فصائل العمل الوطني للأحزاب التقدمية والتي تزاول نشاطها الحزبي والسياسي بشكل سري، نتيجة لحظر النشاط الحزبي ارتأت نقل ممثليها في الجنة الحوار التي شكلتها للتنسيق فيما بينها على طريق توحيدها، وكانت تلك اللجنة قد شكلت من العناصر التالية:

محمد الشيباني ـ عن الحزب الديمقراطي، يحيى الشامي ـ عن حزب الطليعة، عبد الله صالح ـ عن الاتحاد الشعبي الديمقراطي، عبد الواحد عبده ـ عن حزب العمل، أحمد علي السلامي ـ عن المقاومين الثوريين.

وفي ١٢ و١٣ سبتمبر ١٩٧٨م، تم وضع الأسس لتوحيد الاحزاب الخمسة.

وكان في تلك الفترة قد تكون في صنعاء نشاط سياسي سمي (التجمع الوطني) ضمّ العديد من الشخصيات الوطنية وممثلي التنظيمات السياسية السرية.

■ **لجنة أحزاب اليسار ـ صنعاء**

(منتصف عام ١٩٧٨م):

في منتصف عام ١٩٧٨م، شكلت لجنة للحوار والتنسيق بين أحزاب اليسار في شمال الوطن اليمني، تشكلت اللجنة من العناصر التالية:

محمد الشيباني ـ عن الحزب الديمقراطي، عبد العزيز محمد سعيد ـ عن الحزب الديمقراطي، يحيى الشامي ـ عن حزب الطليعة الشعبية، سلطان القرشي ـ عن حزب الطليعة الشعبية، عبد الله صالح ـ عن الاتحاد الشعبي الديمقراطي، سلطان أبو حديد ـ عن الاتحاد الشعبي الديمقراطي، عبد الواحد عبده (المرادي) ـ عن حزب العمل، حسين همزة ـ عن المقاومين الثوريين.

■ وتمهيداً للدمج النهائي، عقد في عدن اجتماع لوضع الأسس لتوحيد اليسار ضم ممثلين عن كل فصائل اليسار في اليمن، عن التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، عبد الفتاح إسماعيل، علي عنتر، صالح مصلح، علي باذيب، أنيس يحيى، وعن الحزب الديمقراطي سلطان الجرادي، سعيد أحمد الجناحي، سلطان أحمد عمر، وعن حزب الطليعة يحيى الشامي، عبد العزيز محمد سعيد وعن حزب العمل: عبد الواحد المرادي، عبد الباري طاهر، وعن اتحاد الشعب الديمقراطي: عبد الله صالح، سلطان أحمد زيد، وعن المقاوميين الثوريين: حسين همزة، أحمد السلامي، محمد صالح الحدي.

وتوصل ذلك الاجتماع إلى قرار توحيد اليسار على مستوى الوطن اليمني، وشكلت لجنة تنفيذية في الشمال برئاسة سلطان الجرادي، ومن أعضائها عبد العزيز محمد سعيد، محمود مجاهد نعمان، وسلطان

أبوحديد، لتتولى عملية الدمج التنظيمي.

■ آخر قيادة للجبهة الوطنية الديمقراطية شكلت من: سلطان أحمد عمر، د. عبد الحافظ نعمان (ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي)، يحيى الشامي، مجاهد الكهالي، عبد الواحد المرادي، أحمد علي السلامي، حسين همزة.

وبعد أن انتقلت اللجنة إلى عدن بعد لقاء المنطقة الوسطى تشكلت من العناصر التالية:

سلطان أحمد عمر - عن الحزب الديمقراطي، يحيى الشامي - عن حزب الطليعة الشعبية، عبد الله صالح عبده - عن الاتحاد الشعبي الديمقراطي، عبد الواحد عبده - عن حزب العمل، أحمد علي السلامي - عن المقاومين الثوريين.

■ **قيادة (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني)**
في شمال اليمن عشية التوحيد في (حزب الوحدة الشعبية)
٥ مارس ١٩٧٨م

جار الله عمر، محمد الثور، عبد الحافظ قائد، د. أحمد حسن، عبده سالم (نصر)، عبد الوارث الكميم، عبد الله الكميم، ناجي محسن، عبد الرحمن غالب، محمد الشيباني، سلطان أحمد عمر.

■ **قيادة حزب الطليعة الشعبية في شمال اليمن، عشية التوحيدة في (حزب الوحدة الشعبية) ٥ مارس ١٩٧٨م:**

يحيى الشامي، سلطان أمين القرشي، د. عبد السلام الدميني، محمد طربوش، عبد العزيز محمد سعيد، منصور أحمد محمد، عبد الجليل سلمان، حسن شكري زيوار.

■ **قيادة اتحاد الشعب الديمقراطي في شمال اليمن عشية الدمج في (حزب الوحدة الشعبية) ٥ مارس ١٩٧٨م:**

عبد الله عبده صالح، سلطان زيد، سلطان عبد العزيز أبوحديد، د. عبد الله نعمان، محمد عبد ربه السلامي.

■ **قيادة (حزب العمل) في شمال اليمن عشية الدمج في (حزب الوحدة الشعبية) ٥ مارس ١٩٧٨م:**

عبد الواحد غالب المرادي، سيف أحمد حيدر، عبد الله العلفي، عبد القادر هاشم، عبد الباري طاهر، عبد الرحمن الأهدل، محمود مجاهد نعمان.

■ **قيادة (المقاومين الثوريين) في شمال اليمن عشية الدمج في (حزب الوحدة الشعبية) ٥ مارس ١٩٧٨م:**

أحمد علي السلامي، حسين همزه، عبد اللطيف همزه، علي عباد الحضي، أحمد عباد شريف، عبد الله مجيديع، قائد قاسم العديني (عبد الحليم).

■ **قيادة حزب الوحدة الشعبية - عدن - مارس ١٩٧٩م:**

تشكل حزب الوحدة الشعبية في مارس ١٩٧٩م بعد توحيد الفصائل التالية:

الحزب الديمقراطي اليمني، حزب الطليعة الشعبية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب

العمل، منظمة المقاومين الثوريين في مارس ١٩٧٩م وتشكلت قيادته:

اللجنة المركزية والمكتب السياسي من العناصر التالية:

جار الله عمر، يحيى محمد الشامي، عبد الله صالح حيدره، حسين همزه، محمد قاسم الثور.

وهؤلاء الخمسة أعضاء المكتب السياسي.

أحمد السلامي، عبد الواحد غالب حيدر، سلطان أمين القرش، عبد العزيز محمد سعيد، محمد طربوش، حسين شكري زيوار، عبد السلام الدميني، منصور عون، عبد الرحمن غالب، عبد الله نعمان، سلطان زيد، سلطان أبو حديد، محمد عبد ربه السلامي، ناجي محسن، نصر عبده سلام، د. أحمد حسن سعيد، عبد الباري طاهر، عبد القادر هاشم، سلطان أحمد عمر، محمود المجاهد، سيف أحمد حيدر، محمد صالح الحدي، أحمد عباد شريف، عبد الله مجيديع، قائد قاسم سعيد (عبد الحكيم)، عبد الوارث عبد الكريم، يحيى منصور أبو إصبع، محمد الشيباني.

(٨٢) المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني: أنعقد المؤتمر العام الأول ما بين ١١ ـ ١٣ أكتوبر ١٩٧٨م، في عدن، وكان المؤتمر عبارة عن دمج عدد من الفصائل اليسارية وهي: التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، وحزب الوحدة الشعبية، وتشكل (التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية» من الفصائل الآتية:

١ ـ التنظيم السياسي الجبهة القومية.

٢ ـ اتحاد الشعب الديمقراطي.

٣ ـ حزب الطليعة الشعبية.

وكانت هذه التنظيمات الثلاثة قد شكلت تنظيماً واحداً سمي (التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية) في ١٣ أكتوبر ١٩٧٥م، كتنظيم سياسي موحد لقيادة السلطة في جنوب الوطن اليمني.

كما تشكل حزب الوحدة الشعبية في عشية دمج عدد من الفصائل الثلاثة في شمال اليمن في مارس ١٩٧٨م وهي:

١ ـ الحزب الديمقراطي الثوري اليمني.

٢ ـ اتحاد الشعب الديمقراطي.

٣ ـ حزب العمل.

٤ ـ حزب الطليعة الشعبية.

٥ ـ المقاومون الثوريون.

ولذلك تم الاتفاق على أن تتشكل اللجنة المركزية من عدد تم الاتفاق عليه يمثل كل فصيل سواء أكان وجوده في جنوب أو شمال اليمن قبل انعقاد المؤتمر، وهنا سوف أورد أسماء اللجنة المركزية كاملة:

عبد الفتاح إسماعيل، علي سالم البيض، علي ناصر محمد، صالح مصلح قاسم، محمد صالح مطيع، محمد سعيد عبد الله، علي عبد الرزاق باذيب، علي أحمد ناصر عنتر، أنيس حسن يحيى، سالم صالح محمد، عبد العزيز عبد الولي، علي شائع هادي، صالح منصر السييلي، سعيد سالم الخيبة، صالح

حسن محمد، منصور الصراري، أبو بكر عبد الرزاق باذيب، نجيب إبراهيم، محمود عبد الله عشيش، عبد الوكيل السروري، عايدة علي سعيد، أحمد الخضر زعبل، مهدي عبد الله سعيد، هادي أحمد ناصر، سلطان محمد الدوش، سعيد صالح سالم، عبد الله الخامري، جار الله عمر، فضل محسن، يحيى محمد الشامي، عبد الله بكير، عبد الله صالح عبده حيدره، عبد الغني عبد القادر، حسين همزه، سالم محمد جبران، د. محمد قاسم الثور، نصر ناصر علي، أحمد السلامي، أحمد سعيد باخبيره، عبد الواحد غالب (المرادي)، حسن أحمد السلامي، سلطان أمين القرشي، راشد محمد ثابت، عبد العزيز محمد سعيد، سالم عمر بكير، محمد طربوش، حيدر أبو بكر العطاس، حسن شكري زيوار، عبد العزيز الدالي، د. عبد السلام الدميني، حسين محمد قماطه، منصور عون، أحمد سالم عبيد، عبد الرحمن غالب، محمود النجاشي، د. عبد الله نعمان، أحمد عبد الله عبداللاه، سلطان زيد، أحمد حميد ملهي، سلطان أبو حديد، عبد الله محمد عزيز، محمد عبدربه السلامي، محمود سعيد مدحي، ناجي محسن، محمد علي أحمد، عبده سلام نصر، علي أحمد مثنى، د. أحمد حسن، شيخ سميح، عبد الباري طاهر، سعيد عسكري، عبد القادر هاشم، صالح أبو بكر بن حسينون، سلطان أحمد عمر، محمد حيدره سعيد، د. محمد المجاهد، سيف أحمد حيدر، قائد قاسم سعيد (عبد الحكيم) محمد صالح الحدي، عبد الوارث عبد الكريم، أحمد عباد شريف، محمد الشيباني، عبد الله مجيديع، يحيى منصور أبو إصبع.

ثانياً: أعضاء اللجنة المركزية المرشحون:

رياض عمر العكبري، قاسم عبد الله الزومحي، أحمد علي سعيد، محمد علي القيرحي، الهام فضل مبجر، فتحية محمد عبد الله، زكي بركات، عبد الحميد أحمد سعيد، عوض الحمزة محمد، سالم محمد عبد الواحد، عبد الله صالح فضل، سليمان ناصر مسعود، عبد الله سالم ربو، أحمد سعيد فتح.

اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المشكل في مؤتمر أكتوبر ١٩٧٨م ـ عدن:

عبد الفتاح إسماعيل ـ الأمين العام، علي ناصر محمد، علي عبد الرزاق باذيب، محمد صالح مطيع، صالح مصلح قاسم، أنيس حسن يحيى، عبد العزيز عبد الولي، علي سالم البيض، محمد سعيد عبد الله (محسن)، علي أحمد ناصر عنتر (مرشح)، سالم صالح محمد (مرشح)، عبد الله العلفي، جار الله عمر، د. محمد الثور، يحيى الشامي، عبد الله صالح عبده، حسين همزه.

(٨٣) نص استقالة عبد الفتاح إسماعيل كتبها بخط يده

الرفاق أعضاء اللجنة المركزية،

تحية الثورة،

أقدم استقالتي هذه لأسباب عديدة ومنها حالتي الصحية. . وعلى العموم فالأفراد مهما كان فقدانهم إلا أن الأفكار والمبادىء سوف تنتصر.

وأنا أغادر مواقع المسؤولية ثقتي بالحزب وبالثورة تتعزز أكثر فأكثر، فمهما كانت الصعوبات في طريق الحزب إلا أنه هو الخالد وهو المنتصر في المستقبل.

عبد الفتاح إسماعيل
الأمين العام للحزب
رئيس هيئة الرئاسة
٢٠/ ٤/ ١٩٨٠م

(٨٤) بيـان لجنـة التحقيق: وفي ١١ فبراير ١٩٨٦م سارت القيادة الجديدة مع جماهير الحزب والشعب أمام توابيت حوت جثمان العناصر القيادية المدنية والعسكرية. وفي مقبرة الشهداء في المنصورة واروا التراب على قبورهم، وكان التابوت الذي يتقدم الجميع دون جثمان، الوحيد لكنه حمل اسم عبد الفتاح إسماعيل، وقليلون هم أولئك الذين يعرفون أن قلماً وضعه أحد رفاق عبد الفتاح في تابوته. وفي ١٠ فبراير ١٩٨٦م أعلنت القيادة الجديدة عن استشهاد عبد الفتاح إسماعيل، بعد أن كان الجميع يتوقع وجوده حياً، وهو الأمر الذي دفع بغضب انتقامي لدى بعض العناصر المنسوبة إليه كرد فعل، بكل تأكيد لا يقبله عبد الفتاح إسماعيل.

وكان أعلان استشهاد عبد الفتاح إسماعيل بناء على تقرير لجنة شكلت برئاسة صالح منصر السييلي، والذي خرج بالقول «إن الجثة التي سبحت ولم يتم التعرف عليها هي جثة الرفيق عبد الفتاح إسماعيل خاصة وأنه لم يعرف أي دليل آخر عن خروجه من المدرعة وقت الحادث، وحدوث إصابة في رجله قبل انفجار المدرعة مما يعيق حركته وكان اثنان عند حدوث الانفجار مباشرة، ولم يقترب أحد من المدرعة منذ لحظة انفجارها خلال فترة احتراقها ولأكثر من ساعتين».

وأضاف التقرير:

واستنتاجاً إن معظم الشواهد توحي بأن الرفيق عبد الفتاح إسماعيل استشهد، هذا إذا لم يكن مباشرة أخذ من العدو. هذا ما استطعنا التوصل إليه على ضوء الفحص الدقيق للموقع، والتحري مع سائق وقائد المدرعة وشهادات شهود العيان، وقت الحادث وبعده ونرفق جزءاً من عظم يمكن فحصه حيث توجد الإمكانيات لمعرفة العمر».

كان بيان النعي الذي أصدره المكتب السياسي واللجنة المركزية صادق التعبير، عندما وصف عبد الفتاح إسماعيل (أنه كان دائماً وأبداً على خط النار الأول سواء في النضال التحرري ضد الاستعمار البريطاني وركائزه أو من أجل التقدم الاجتماعي وفي النضال من أجل توحيد فصائل اليسار في تنظيم طليعي وقيام الحزب الاشتراكي اليمني.

«لقـد كان ابن شعبنا البار، خصماً عنوداً للدوائر الإمبريالية والرجعية، وخصماً عنوداً للانتهازية اليمينية واليسارية ولكل مظاهر النزعة الفردية، وخصماً لا تلين قناته لكل أعداء الشعب اليمني.

إن أفكار ذلك القائد البارز وسيرته الكفاحية المشرقة سوف تظل على الدوام نبراساً لكل حر وشريف في وطننا وعالمنا التقدمي، وسيكون حزبنا وشعبنا خير وريث له، إن قضيته لن تموت، وإن أفكاره ستتعمق

في ضمائرنا وفي عقولنا وفي عقول وضمائر أجيالنا القادمة».

لقد ساد إحساس عام من أنه حي، وبدأت حكايات وجوده تروى بين الناس، من أنه جريح ونقل إلى موسكو، وهناك من يقول إنه نقل إلى كوبا، ووصل الأمر أن ذهب البعض من القادة إلى (العرافة).

وحقيقة، برغم أن تقرير اللجان لم يثبت بشكل قاطع مقتل عبد الفتاح إسماعيل في المدرعة إلا أنه ضاع في الزحمة، فقد انهالت على منزله منذ لحظات إطلاق النار في مقر المكتب السياسي عشرات القذائف الخارقة ومن كل الجهات، فقد نجا أطفاله وزوجته ومرافقه ناصر ناجي بأعجوبة واستمر الضرب حتى تم إحراق محتويات المنزل حتى تحولت إلى رماد، لقد كان لسبعين قذيفة بقيت آثارها بائنة للعيان دليلاً للحقد الذي صب على عبد الفتاح إسماعيل، ذلك المناضل الذي عجزت بريطانيا النيل منه رغم أنها رصدت جائزة نصف مليون دينار لمن يدل على مكانه حين كان يقود العمل الفدائي ضد الوجود البريطاني أثناء حرب تحرير جنوب الوطن اليمني، ولئن تحولت نهاية عبد الفتاح إسماعيل إلى أسطورة فهي النهاية التي لم تسدل بعد بإثباتات عن استشهاده أو وجوده حياً. وهي بلا شك نهاية أسطورية لن تكل أقلام الكتاب عن تناولها على مر الأجيال.

تشكلت لجنة التحقيق من الشخصيات التالية:

١ ـ صالح منصر السييلي، ٢ ـ محمد سعيد عبد الله (محسن)، ٣ ـ صالح عبيد أحمد، ٤ ـ د. أمين أحمد ناشر.

(٨٥) أول قيادة للمؤتمر الشعبي العام ـ صنعاء ـ أغسطس ١٩٨٣م: اختتم المؤتمر الشعبي العام أعماله في ٣٠ أغسطس ١٩٨٢م بعد أن أقر برنامجه (الميثاق الوطني)، وانتخب قيادته. فقد تم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح أميناً عاماً بالإجماع، وانتخب المؤتمر أعضاء اللجنة الدائمة على النحو التالي:

أحمد محمد الأصبحي، شرف عبد الكريم المحرابي، أحمد علي المطري، هلال عباس محمد الكبودي، أحمد عبد الله الحجري، يحيى لطف الفسيل، أحمد أحمد فرج، مقدم يحيى محمد الشامي، أحمد أحمد الرحومي، يوسف الشحاري، أحمد محمد الأكوع، د. أبو بكر القربي، أحمد يحيى العماد، أحمد صالح الرعيني، أسماء يحيى الباشا، أحمد محمد الشجني، حمدي محمد السنيدار، عبد الرحمن يحيى العماد، حمود هاشم الذارحي، عبد القوي حسين الحميقاني، حمود عاطف، عبد الرحمن محمد علي عثمان، زيد مطيع دماج، علي لطف الثور، سليمان الفرح، علي مقبل غثيم، سليمان محمد الأهدل، علي عبد الرحمن البحر، سلطان علي العراده، علي محمد العماد، صادق أمين أبو راس، عبد الله حسين الأحمر، صالح عباد الخولاني، عبد العزيز عبد الغني صالح، ضيف الله شميلة، عبد الملك منصور، عبد الله ناصر الظرافي، عزت أمين نعمان، عبد الله حسين بركات، غالب مطهر القمش، عبد الحميد سيد الحدي، محمد عبد الله صالح، عبد الستار عبد الغني الشميري، محمد شاهر حسن القرش، عبد السلام العنسي، محمد محمد الطيب، علي أحمد أبو الرجال، حسن أحمد الحداد، مقدم علي محمد صلاح، حسين عبد الله المقدمي، علي صغير شامي، د. حسن محمد مكي، علي محمد عثرب، حسين محمد الدفعي، علوي حسن العطاس، سنان عبد الله أبو لحوم، محسن اليوسفي، صالح عبد الله الجمالي، محمد أحمد الكباب، عبد

الله حسين البشيري، محمد عبد الله الجائفي، عبد الكريم عبد الله العرشي، محمد حسن دماج، دكتور عبد الكريم الإرياني، ناجي صالح الرويشان، عبد الواحد هواش، نعمان قايد بن راجح، علي محسن صالح، محمد أحمد المحطوري، مجاهد يحيى أبو شوارب، محسن سريع محسن، محمد عبد الرحمن الرباعي، محمد مشعوف الأسلمي، محمد الشيباني، محمد صالح الأحمر.

■ **تشكيل أول مجلس استشاري**: في الثامن من مايو ١٩٧٩م، شكل العقيد علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية، القائد العام للقوات المسلحة أول مجلس استشاري برئاسته.. تشكل على النحو الآتي:

العقيد علي عبد الله صالح.. رئيساً.

وعضوية كل من:

القاضي عبد الكريم العرشي، عبد العزيز عبد الغني، الشيخ عبد الله حسين الأحمر، مقدم عبد اللطيف ضيف الله، د. حسن محمد مكي، عبد الله عبد المجيد الأصنج، حسين المقدمي، عبد الله حسين الحلالي، عبد الملك الطيب، القاضي عبد الله الشماحي، قاسم علي الوزير، محمد الرباعي، محمد عبد الوهاب جباري، د. عبد العزيز المقالح، د. عبد الوهاب محمود.

(٨٦) حادثة طائرة الدبلوماسيين: وفي ٣٠ أبريل ١٩٧٣م لقي ٣١ مصرعهم في حادثة سقوط طائرة كانت تقل الكوادر الدبلوماسية أغلبها من العناصر القيادية في الجبهة القومية تم تعيينهم سفراء في الخارج، وتم تواجدهم في عدن لحضور مؤتمر للدبلوماسيين، وبعد المؤتمر خصصت لهم طائرتان (داكوتا) للتجوال للتعرف على أحوال المحافظات غير أن طائرة سقطت. ومن العناصر التي لقيت حتفها في ذلك الحادث، سيف الضالعي، محمد صالح عولقي، عبد الباري قاسم، نور الدين قاسم، فضل أحمد السلامي، محمد عبد الولي، محمد ناصر محمد، أحمد صالح الشاعر، ومحمد أحمد البيشي، وعبد الكافي محمد عثمان، وعبد الرزاق نعمان.

ودار الحديث وقتها أن سقوط تلك الطائرة كان بفعل مدبر للتخلص من العناصر التي حسبت على الرئيس قحطان، الذي ظل في سجنه حتى مات.

وجاءت حادثة الطائرة بعد أن فرغت البلاد من حملة الأيام السبع في أغسطس ١٩٧٢م، حين شهدت البلاد انتفاضات فلاحية دفع بالفلاحين للاستيلاء على الأرض بالقوة لإرهاب الملاك، والقضاء على من يقاوم على أساس أن يتم الإصلاح الزراعي من واقع ثورة الفلاحين كي تصبح ملكية الأرض مكسباً تحقق بفعل ثورة الفلاحين أنفسهم، وتم تخفيض الرواتب وتأميم الإسكان. ولم يقتصر تأميم الإسكان على الملكيات الكبيرة، فقد شمل حتى العشش والمنازل الشعبية الصغيرة، وتم تنفيذ قانون الإسكان فجأة وأصبح المنتفع كل من كان ساكناً في المنزل يوم التأميم. حتى وإن كان المالك خارج مسكنه لأي سبب من الأسباب. وفي تلك الأيام اختفت العديد من العناصر التي اتهمت بمعاداتها للنظام التقدمي أمثال الصحفي أحمد العبد، ومحمد علي مقبل، أبو جلال العبسي القائد السياسي للتنظيم الشعبي الثوري، والرائد الشوذري، وفؤاد عبد الله حاتم، وكثيرون.

وقد انتشرت موجة من الإرهاب، على طريق الثورة الثقافية الصينية، فقد امتلأت الجدران

بالعبارات والمقولات الثورية والتي تحرض الكادحين للاستيلاء على السلطة. وتشكلت الرقابة الشعبية من العناصر المتحمسة للخط (الماوي) فتولت بعض قياداتها أسوأ العناصر التي أصبحت تمارس التوجيه في مؤسسات الدولة وفي مواقع العمل والإنتاج، ولأنها عناصر قاصرة من الثقافة والوعي لم يكن سلاحها سوى الإرهاب، لقد أدى ذلك الأسلوب القائم على تمجيد الفرد، والتغني به، وهو أسلوب مورس خارج وثائق الجبهة القومية مما أدى إلى خلاف داخل قيادة الجبهة القومية وقاد إلى تفشي التصرفات بعيداً عن النظام والقانون، وتحت مبرر أمن الثورة والدولة. دون حسيب أو رقيب، وكانت كلمة (لحس) تكفي إلى أن تصطق أسنان المرء من الرعب.

وفي عام ١٩٧٨م، وقبيل تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني جرت مواجهة عنيفة بين الرئيس سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة والمجموعة التي أحاطت به من ناحية، وبقية قيادة الجبهة القومية من ناحية أخرى، على أثرها تم إعدام الرئيس سالم ربيع علي وطرد أتباعه من الحزب وسجن صف واسع من الأطر القيادية للجبهة.

(٨٧) تغييرات أحداث يناير ١٩٨٦م:

أ ـ في الرابع والعشرين من يناير ١٩٨٦م عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني دورة استثنائية أعلنت على أثرها أنها تسيطر على الموقف ونعت (٤٩) عضواً قيادياً لقوا حتفهم بسبب أحداث ١٣ يناير، ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي: علي أحمد ناصر عنتر، صالح مصلح قاسم وعلي شائع هادي، ٩ من أعضاء اللجنة المركزية، و٣٧ عضواً قيادياً من المدنيين وعسكريين.

واتخذت العديد من التدابير هي:

ب ـ تدابير اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية ـ عدن ٢٤ يناير ١٩٨٦م:

١ ـ أقرت اللجنة المركزية كامل الإجراءات التي اتخذها المكتب السياسي لمجابهة الوضع الناشىء أثر المحاولة الانقلابية الدامية.

٢ ـ كما أقرت اللجنة المركزية طرد علي ناصر محمد من الحزب وتجريده من كافة مناصبه الحزبية والرسمية وتقديمه للمحاكمة إزاء الجرائم التي اقترفها بحق شعبنا وثورتنا وطليعتها الحزب الاشتراكي اليمني.

٣ ـ أقرت اللجنة المركزية طرد التالية أسماؤهم من الحزب وتجريدهم من كافة مناصبهم الحزبية والرسمية وهم: محمد علي أحمد، أحمد مساعد حسين، محمد عبد الله البطاني، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، هادي أحمد ناصر، أنيس حسن يحيى، عبد الله علي عليوه، أحمد عبد الله حسني، عبد الله أحمد مخنف، أحمد حسين موسى، علي منصور رشيد، علوي حسين فرحان، عبد ربه منصور هادي، محمد سليمان ناصر، فاروق علي أحمد، عبد الكريم شمسان، عبد الله بكير، عوض صالح، سليمان ناصر مسعود.

٤ ـ أقرت اللجنة المركزية تخويل المكتب السياسي صلاحيتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة التنظيمية والسياسية والتي تستهدف تعزيز دور الحزب القيادي للدولة والمجتمع وتثبيت الأمن والاستقرار في الجمهورية وسد الفراغات التي نجمت عن مؤامرة ١٣ يناير الدموية على صعيد الحزب والدولة والمنظمات

الجماهيرية .

٥ ـ كلفت اللجنة المركزية الرفاق سكرتيري اللجنة المركزية المتواجدين بالإشراف على أعمال دوائر سكرتارية اللجنة المركزية .

٦ ـ تكلف اللجنة المركزية عضو المكتب السياسي عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس بتحمل رئاسة الدولة مؤقتاً .

٧ ـ تكلف اللجنة المركزية المكتب السياسي بالإعداد لدورة خاصة موسعة للّجنة المركزية في أسرع وقت ممكن .

٨ ـ تكلف اللجنة المركزية المكتب السياسي بإصدار تعميم سريع لمنظمات الحزب عن موضوعات هذه الدورة .

وفي السادس من فبراير ١٩٨٦م، وفي دورة أخرى أقرت اللجنة المركزية انتخاب ١٢ عضواً إلى اللجنة المركزية وتشكيل المكتب السياسي الجديد على النحو الآتي :

على صعيد **اللجنة المركزية**: أقرت اللجنة المركزية انتخاب التالية أسماؤهم إلى العضوية الكاملة للجنة المركزية :

مطهر مسعد مصلح ، سيف منصر ، مثنى سالم عسكر ، هيثم قاسم طاهر ، علي سعيد عبيد ، عمر علي العطاس ، محمد هيثم قاسم ، عبد الرزاق شائف ، قاسم عبد الرب صالح ، محمود حسين ثابت سبعة ، محمد أحمد سلمان ، عبد الكريم ناصر .

وعلى صعيد المكتب السياسي ، فقد اتخذت اللجنة المركزية التالية أسماؤهم :

١ ـ د. ياسين سعيد نعمان ـ عضواً أساسياً ، محمد سعيد عبد الله (محسن) ـ عضواً أساسياً ، ٣ ـ سعيد صالح سالم ـ عضواً أساسياً ، ٤ ـ فضل محسن عبد الله ـ عضواً أساسياً ، ٥ ـ صالح عبيد أحمد ـ عضواً مرشحاً ، ٦ ـ محمد حيدره مسدوس ـ عضواً مرشحاً .

كما انتخبت اللجنة المركزية علي سالم البيض ، أميناً عاماً للجنة المركزية وسالم صالح محمد أميناً عاماً مساعداً .

وانتخبت سكرتاريتها من التالية أسماؤهم :

١ ـ سالم صالح محمد ، ٢ ـ فضل محسن عبد الله ، ٣ ـ محمد سعيد عبد الله (محسن) ، ٤ ـ د. سالم عمر بكير ، ٥ ـ شعفل عمر علي .

ج ـ وفي الدورة الحادية عشرة لمجلس الشعب تم تشكيل الحكومة على النحو الآتي :

د. ياسين سعيد نعمان	رئيساً لمجلس الوزراء
صالح منصر السييلي	نائباً لرئيس الوزراء ووزير الداخلية
صالح أبو بكر بن حسينون	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للطاقة والمعادن
د. عبد العزيز الدالي	وزيراً للخارجية
سعيد صالح سالم	وزيراً لأمن الدولة

صالح عبيد أحمد	وزيراً للدفاع
محمود سعيد مدحي	وزيراً للمالية
راشد محمد ثابت	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة
محمد أحمد سلمان	وزيراً للإنشاءات والاسكان
د. فرج بن غانم	وزيراً للتخطيط
د. عبد الله محمد عثمان	وزيراً للصناعة والتجارة والتموين
صالح عبد الله مثنى	وزيراً للمواصلات
عثمان عبد الجبار راشد	وزيراً للثروة السمكية
عبد الواسع أحمد سلام	وزيراً للعدل والأوقاف
د. أحمد علي مقبل	وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي
د. محمد أحمد جرهرم	وزيراً للثقافة والإعلام
د. سالم أبو بكر باسلم	وزيراً للتربية والتعليم
د. سعيد شرف بدر	وزيراً للصحة العامة

(٨٨) كونفرنس الحزب الاشتراكي اليمني ـ عدن ٢٠ ـ ٢١ يونيو١٩٨٧م: بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، عقد الحزب الاشتراكي اليمني (كونفرنس حزبي) خرج بوثيقة تحليلية لأسباب الأحداث اتخذت مضموناً تحليلياً يميل إلى التبريرية، كما أقر فصل ٣٦ عضواً من أعضاء اللجنة المركزية هم:

عبد الله أحمد غانم، عبد الله ناصر رشيد، أحمد سالم عبيد، عبد القادر باجمال، علي صالح عباد (مقبل)، محمد عبد القوي، صالح حسن محمد، نصر ناصر علي، أحمد حيدره سعيد، محمد ناصر جابر، أحمد عوض المحروق، سعيد راوح، علي عبد الرزاق باذيب، محمد علي بامسلم، عبد الله صالح البار، سلطان الدوش، رياض العكبري، فتحية محمد عبد الله، حيدره عمر صالح، محمود النجاشي، عبده علي عبد الرحمن، عبد الله عزيز، محمد مفتاح عبد الرب، محمد عبد الجليل الصراري، حسن أحمد السلامي، حسن صالح باعوم.

كما أقر الكونفرنس تصعيد أعضاء إلى اللجنة المركزية شمل التالية أسماؤهم:

عبد القوي مثنى هادي، صالح علي زنقل، محمد عبد الله النهاري، ماجد مرشد سيف، عائدة علي سعيد، شعفل عمر علي، ملكي عبد الله حسن، د. عبد الله عثمان، أحمد عبيد بن دغر، محمد عوض السعدي، عمر محمد عبد الصمد، شائع محسن محمد، صالح شائف حسين، د. محمد أحمد جرهوم، عاشور عبود فبيح، د. صالح محسن الحاج، حنش ثابت سفيان، محمد علي القيرحي، صالح أحمد مقبل، أحمد عبد الله المجيدي، د. حسين علي حسن، أحمد ناصر الدنمي، حسان حسين علي، ياسين أحمد صالح.

وبعد الكونفرنس الحزبي العام، عقد الكونفرنس لفرع الحزب (حزب الوحدة الشعبية) تحت مبرر

أن قيادة الفرع لم تستكمل تقريرها، وهو الامر الذي يعد خرقاً تنظيمياً، مع ذلك تم تجاوزه. وأقر ذلك الاجتماع فصل العناصر من أعضاء قيادته التي تمحورت مع علي ناصر ومنهم الدكتور الثور، عبد الله صالح، سلطان أحمد عمر، حسن شكري، محمد الشيباني، وسلطان زيد، وشرف قاسم.

(٨٩) شبكة تخريب بدافع أميركي ١٩٨٠م: مع بداية عام ١٩٨٠م حاولت الولايات المتحدة الأميركية إرباك الاوضاع في جنوب اليمن، وخلق توتر بين الشطرين، فقد عهدت إلى وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. إيه) بتلك المهام، وتمكنت الاستخبارات الأميركية من استقطاب مجموعة من الخونة من أبناء اليمن وتولى خبراء أميركيون تدريب تلك المجموعة نظرياً وعملياً في شؤون المتفجرات، وفي أماكن غاية في السرية في جدة والرياض. وبعد الانتهاء من تدريبهم تم تسليحهم بمتفجرات على أشكال مختلفة منها على شكل (علب اللبن)، وكلفتهم للقيام بعمليات تفجير منشآت النفط، ومصافي عدن ومؤسسات اقتصادية ومحطات بنزين وتمكنت هذه المجموعة بشكل فردي الدخول إلى جنوب الوطن عن طريق الشمال دون علم السلطات، وقام بعض هؤلاء بالاستطلاع.

غير أن أجهزة الأمن وبمساعدة المواطنين كشفت ذلك المخطط الذي أحيط بالمتابعة، وتم إلقاء القبض على الشبكة المتآمرة وقدمت إلى المحاكمة. وفي ٦ أبريل ١٩٨٢م حكمت المحكمة بإعدام:

حسن ناصر أحمد، عبد علي أحمد، ناصر فضل ناصر، همام هادي باعوضه، أحمد حسين أحمد، سعيد خضر زعبل، علي عبد الله دهمس، صالح محسن الخضر، مهدي سعيد باعوضه، أمذيب هادي باعوضه، عباس سعيد محمد، صالح علي سالم الكازمي.

وحكم على رشاد سعيد طارش بالسجن لمدة (١٥) سنة وخفف رئيس هيئة مجلس الرئاسة على كل من: أحمد حسين أحمد، أمذيب هاديَ باعوضه، من الإعدام إلى السجن لمدة (١٥) عاماً.

(٩٠) لجنة الحوار الوطني صنعاء - مايو ١٩٨٠م: بعد أن انهت اللجنة الخاصة المشكلة من مجلس الشعب التأسيسي في ١٩٧٨/١٢/٢٥م، صياغة مشروع (الميثاق الوطني) أصدر الرئيس علي عبد الله صالح قراراً بتشكيل لجنة للحوار الوطني، مكونة من (٥٠) شخصية من الاتجاهات السياسية المختلفة برئاسة الأستاذ حسين المقدمي، وعضوية كل من:

أحمد الشجني، د. عبد الواحد الزنداني، محمد عبد الله الفسيل، سنان عبد الله أبو لحوم، أحمد يحيى العماد، علي قاسم المؤيد، محمد بن محمد المنصور، أحمد علي المطري، أحمد جابر عفيف، أحمد قاسم دماج، عبده علي عثمان، حمود عاطف، عبد الله البشيري، يحيى الشامي، أحمد سالم العواضي، صالح عباد الخولاني، عبد الجليل الماوري، إسماعيل الفضلي، د. أبو بكر السقاف، صادق أمين أبو راس، محمد علي الربادي، أحمد الخطابي، عبد الله عطيه، عبد الملك منصور، إبراهيم محمد الوزير، يحيى عبد الله الشايف، علي أحمد السياني، محمد المحطوري، عبد السلام خالد، د. أبو بكر القربي، أحمد شمسان الدالي، علي عثرب، أحمد لقمان، محمد إسماعيل النعمي، عبد الله الحزوره، محمد عبد الله الجائفي، يحيى البشاري، علي يحيى العواضي، عبد القوي الحميقاني، سلمان الفرح، حسن جار الله، أحمد هائل سعيد أنعم، عبد الحميد سيف الحدي، قائد عبده الحوري، عبد الله سلام الحكيمي، علوي حسن العطاس،

عبد الواحد هواش، محمد محمد النزيلي، علي عبدربه القاضي، محمد الشيباني.

(٩١) إضافة أعضاء جدد إلى مجلس الشعب التأسيسي ـ صنعاء ـ مايو ١٩٧٩م: في الثامن من مايو ١٩٧٩م، أصدر الرئيس علي عبد الله صالح مرسوماً بتوسيع مجلس الشعب التأسيسي وعين (٦٠) عضواً ليصبح قوام المجلس (١٠٩) أعضاء وتشكل الأعضاء الجدد على النحو الآتي:

محمد يحيى الحداد، عبد الوهاب السماوي، عبد الله محمد الصادق، قاسم المصباحي، أحمد محمد الواقدي، عبد الله حامس العوجري، شمس الدين الحجاجي، سليمان علي فرج الرازحي، علي محمد عبده، أحمد حمود بشر، مطهر الناظر، يحيى محمد الضمين، عبد الستار زيد عيون، علي ناصر طريق، أحمد صالح المشرجي، حزام مغربة، علي أحمد حبيشي، محمد مشغوف الأسلمي، على أحمد الرصاص، عبد الرحمن حميد، أحمد علي المطري، عبد الله عطيه، محمد الغشمي، محمد طالب معيمره، يحيى محسن الجعماني، عبد الله إبراهيم قاسم الديهمي، أحمد صالح نجاد، دكتور أحمد محمد مكي، زيد مطيع دماج، عبد الولي المقدشي، عباس المضواحي، ناصر ناجي القوني، دكتور عبد الكريم الإرياني، حيدر العفيف، صادق بن علي محسن باشا، القاضي علي مجاهد الحراشي، أحمد عبد الوهاب نعمان، صالح هادي درسان، عبده محمد الظرافي، السيد يحيى الضحياني، محمد هاشم جرانع، عبدربه محمد القاضي، محمد محمد أبو علي، غالب الأجدع، الخضر عبدربه السوداني، ناجي عبد العزيز الشائف، علي أحمد ناصر الذهب، محمد المحطوري، سنان أبو لحوم، محمد قاسم المتوكل، محمد عبد الله شردة، زيد مطهر، ناجي علي التاج، عبده حسن الفاشق، عبده حسين حبيش، عبد الله إبراهيم الضحوي، عبد الله عبد المجيد الأصنج، عبده أحمد عديني، محمد علي البخيتي، الأمين محمد أبو الخير.

(٩٢) نص اتفاق الجبهة الوطنية والسلطة في إطار المؤتمر الشعبي العام: تمشياً مع توجه القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس القائد العقيد علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة.

وانطلاقاً من قراره الجمهوري الخالد رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧م، بتشكيل لجنة الحوار الوطني وتحديد مسؤوليات مهامها، ذلك القرار الذي جسد حرص القيادة السياسية على تمكين كل أبناء الشعب بجميع فئاته وقطاعاته من المشاركة في صياغة وإيجاد ميثاق وطني لينير للمجتمع طريقه حاضراً ومستقبلاً، وتظلله الديمقراطية وتسوده الحرية والعدالة والمساواة والعدل والازدهار وتنتفي منه كل أسباب التناقضات والصراعات والحساسيات.

انطلاقاً من كل ذلك واستكمالاً من اللجنة لمسؤوليتها ومهامها في اللقاءات والحوارات الوطنية، لتضع الدولة والجماهير والعناصر الوطنية أمام مسؤولياتها وأمام مرحلة جديدة، أساسها الحوار والممارسة الديمقراطية وتعزز الوحدة الوطنية، ودعم الدولة المركزية العصرية وسيادة القانون، وإقامة المؤسسات الديمقراطية في إطار مصلحة الثورة والوطن واستعادة وحدة الوطن بشطريه. فقد تم إجراء اجتماع كل من الإخوة:

حسين المقدمي ـ رئيساً وعضوية كل من: أحمد الشجني، أحمد العماد، أحمد علي المطري، صالح

الخولاني، محمد الشيباني، حسن شكري، سعيد الجناحي، محمد الحدي.
وتم التوصل إلى النقاط التالية:
أولاً: نبذ العنف بكل صوره وأشكاله في العمل السياسي والاحتكام إلى الحوار الديمقراطي وفقاً لما تمليه مصلحة الوطن والتزاماً بممارسة العمل السياسي.
ثانياً: التأكيد على مواصلة العفو العام ورفع توصية إلى الأخ الرئيس لتبليغ المسؤولين في المحافظات والنواحي لتنفيذ ذلك عملياً بعودة المشردين إلى مناطقهم. وكفالة حق العمل لهم كسائر المواطنين باستثناء من اتهموا بارتكاب أعمال جنائية فيحالون إلى القضاء.
هذا مع الاتفاق بضرورة إخلاء كل المواقع وإخفاء المظاهر المسلحة وأي نشاط مسلح أمام الدولة من أي جهة غير رسمية وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام.
ثالثاً: الإفراج عن بقية السجناء السياسيين والاكتفاء بالتعهدات على عدم ممارسة العمل السياسي الذي يتنافى والمصلحة العامة أو يمس بالوحدة الوطنية.
رابعاً: وفيما يخص مشروع الميثاق واستكمال مساهمة الإخوة فيه باعتبار أن مساهمتهم التي بدأت مع بدء لجنة الحوار لم تستمر حتى النهاية فقد قدم الإخوة بعض الملاحظات والآراء وتم نقاشها في اللجنة ولأنها أتت بعد إكمال المشروع الذي سيقدم إلى المؤتمر لإقراره.. فقد اتفق على أن يتم من الجميع طرحه على المؤتمر باعتبار أنها لا تمس جوهر الميثاق.
وهي كما يلي:
١ - فيما يخص الولاء الواردة في المعيار الأول في المشروع اتفق على أن تكون هكذا:
«وأية تبعية خارجية مادية أو فكرية أو تنظيمية أو فردية تعتبر إخلالاً بالولاء الوطني وإضراراً بالمصلحة الوطنية العليا».
٢ - كلمة العودة الواردة في الفقرة رقم ثلاثة في الصفحة ١٤ تستبدل بكلمة (التمسك بكتاب الله وسنة رسوله).
٣ - واتفق على أن تستبدل العبارة الواردة في صفحة ٢٣ وهي تقييد وتنظيم الحرية بكلمة (تحديد وتنظيم الحرية).
الملاحظة الأولى: (٤)
الوحدة الوطنية أساس الوحدة اليمنية والعربية: ومن الصيغة عن الوحدة الوطنية أساس الوحدة اليمنية والعربية المقترحة من الإخوة، وبعد مناقشتها وجد أن ما احتوته الصيغة المقترحة ما هو إلا إعادة ترتيب الفقرات الموجودة في مشروع الميثاق المعدل بهذا الخصوص، وذلك بهدف إيجاد الترابط والتكامل في الصيغة وتعديل الفقرات نوردها كما يلي:
١ - نقل الفقرة الرابعة من ص ٢١ لتصبح الفقرة الأولى.
٢ - اعتبار الفقرة الأولى في الموضوع الفقرة الثانية.
٣ - نقل الفقرة الخامسة صفحة ٢١ لتصبح الفقرة الثالثة.

٤ ـ نقل الفقرة الرابعة صفحة ٢٠ لتصبح الفقرة الرابعة.
٥ ـ نقل الفقرة الثانية صفحة ٢١ لتصبح الفقرة الخامسة.
٦ ـ ومن الفقرة الثانية صفحة ٢١ وحتى النهاية يظل كما هو.

ورأت اللجنة أن إعادة الصياغة بهدف الترابط وتكامل المعنى في الصيغة لا خلاف عليه.

تم الاكتفاء على العمل على إعادة ترتيب الفقرات الواردة عن الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية الواردة في صفحات ٢٠، ٢١.

الملاحظة رقم (٥) حول الحريات السياسية:

قدم الإخوة صيغة لتعديل فقرة عن الحريات السياسية في باب الحرية العامة والديمقراطية قصدوا بها تجديد مضمون الحرية والديمقراطية في الممارسة السياسية. وبعد نقاش مستفيض حول هذه المسألة وما تضمنه الميثاق حولها رأت اللجنة أن الفقرة الرابعة في صفحة ٢٦ من مشروع الميثاق قد وفت بالغرض المطلوب وهي:

فإن حق المشاركة في النشاط العام وحق التمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية وحق الترشيح والانتخاب، حقوق يجب أن تكون مكفولة لكل مواطن. وعليه فإن حرية المعارضة يجب أن تكون مكفولة للأفراد والجماعات على حد سواء يمارسونها بالأساليب الديمقراطية جاعلين المصلحة الوطنية فوق أي اعتبار.

الملاحظة رقم (٦):

كما رأت اللجنة أنه من المستحسن النص على حريات المنظمات الجماهيرية من عمال وأصحاب مهن وفلاحين وطلبة وشباب ومثقفين ونساء، حق مشروع حيث أن هذه التنظيمات النقابية قائمة بصفة مشروعة ـ والهدف هو زيادة تأكيد شرعيتها في الميثاق لتطويرها لتتمكن من الإسهام في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفعالية. ذلك لأن التنظيمات الجماهيرية عملية مرتبطة بسياسة الدولة المركزية الحديثة للإسهام في تنفيذ برامج الدولة التنموية والاقتصادية والاجتماعية كل في مجال عمله.

اتفق على طرح هذه الفقرة في المؤتمر.

الملاحظة رقم (٧):

التربية والتعليم: ومن الملاحظ والآراء التي قدمها الإخوة حول التربية والتعليم وللأهمية فقد رأت اللجنة إدخال الفقرة المقترحة حول التربية والتعليم في الميثاق الوطني وهي الآتي:

العمل على التطوير الشامل للتعليم، وذلك على أساس تطبيق منهج تعليمي تربوي موحد.

تم الاتفاق على اقتراح إضافة هذه الفقرة في المؤتمر في مجال التربية والتعليم.

الملاحظة رقم (٨):

تم الاتفاق على إضافة هذه الفقرة وطرحها في المؤتمر فيما يخص مجال الزراعة كما يلي:

ولابد من العمل على تنمية وتطوير الثروة الحيوانية واستخدام مختلف الوسائل العملية الحديثة والعمل على تنمية الثروة السمكية واستغلالها بالاعتماد على شتى أدوات الاصطياد الحديثة وإنشاء جمعيات

للصيادين والاهتمام بهم، والعمل على إقامة الصناعات الوطنية لمتوجات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وتدعيم زراعة البن وحمايته من المنتجات الأجنبية وتصنيعه.

الملاحظة رقم (٩):

اتفق على إضافة العبارة التالية في الفقرة ٢ في خاتمة الميثاق التمسك بأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة والمضي في تطبيقها.

الملاحظة رقم (١٠):

السياسة الخارجية: رأت اللجنة إضافة الفقرة التي تخص تثبيت الموقف المبدئي من القضية الفلسطينية بإضافة الفقرة التالية: تكملة للفقرة الثانية من صفحة ٣ و٥ وتضاف دعم المقاومة الفلسطينية لتحقيق حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

تم الاتفاق على اقتراح إضافة هذه الفقرة في المؤتمر.

خاتمة مقترحة تم الاتفاق عليها:

وقد أكدت اللجنة المشتركة في اجتماعاتها نبذها للعنف بكل صوره في العمل السياسي ومعالجة أي مشاكل كانت بالحوار الأخوي والديمقراطي كما أكدت على ضرورة الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية وضمان حق النشاط السياسي والديمقراطي السلمي والمسؤول والالتزام بالميثاق المنطلق من واقع اليمن والقائم على مبدأ الولاء للوطن أولاً وأخيراً، ونبذ التبعية الخارجية أياً كان شكلها، وتعزيز وحماية حرية وسيادة واستقلال الوطن وعدم السماح بالتدخل في شؤونه الداخلية.

كما أكدت اللجنة على ضرورة تضافر وتوحيد الجهود الوطنية خلف الدولة بقيادة الأخ الرئيس القائد علي عبد الله صالح في عملية البناء لمختلف جوانب الحياة اليمنية، الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

المراجع

١ ـ كتب

١ ـ اليمن الإنسان والحضارة، تأليف عبد الله الشماحي، الناشر: عالم الكتاب.

٢ ـ ثورة ١٩٤٨، الميلاد والمسيرة . . والمؤثرات، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى عام ١٩٨٢م.

٣ ـ مذكراتي، زيد بن علي عنان، الناشر المكتبة السلفية ومطبعتها القاهرة.

٤ ـ رحلة في العربية السعيدة، تأليف نزيه مؤيد العظم، الناشر منشورات المدينة لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٥ ـ رحلتي إلى اليمن، تأليف أحمد وصفي زكريا، الناشر دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦ ـ سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨م، تأليف فاروق عثمان أباظه، الناشر شركة المطبعة العصرية ومكتباتها الكويت ١٩٨٣م.

٧ ـ رياح التغيير في اليمن، تأليف أحمد بن محمد الشامي، الناشر المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع صنعاء، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

٨ ـ حياة الأمير علي بن عبد الله الوزير كما سمعت ورأيت، تأليف أحمد محمد عبد الله الوزير، منشورات العصر الحديث، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٩ ـ الخلفية التاريخية والسياسية لثورة ١٩٤٨م، فصل من كتاب اليمن الحديث (١٩١٨ ـ ١٩٦٦م) للبرفسور البريطاني وينر، تعريب المؤرخ سلطان عبده ناجي، نشر في مجلة الحكمة العدد (١٨).

١٠ ـ الزبيري أديب اليمن الثائر، تأليف عبد الرحمن محمد العمراني، الناشر مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

١١ ـ اليمن وحضارة العرب مع دراسة جغرافية كاملة، تأليف د. عدنان ترسيسي، الناشر منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

١٢ ـ وحدة اليمن تاريخياً، تأليف سيف علي مقبل، الناشر دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

١٣ ـ اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، تأليف أمين سعيد، الناشر دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٥٩م.

١٤ ـ كيف نفهم القضية اليمنية نحو النور، تأليف محمد عبد الله الفسيل وأحمد محمد الشامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٥ ـ شهيد وطاغية، لمحة من تاريخ الملازم عبد الله اللقيه، تأليف محمد محمد الشعيبي، مطبعة الكاتب العربي ـ دمشق ١٩٨٩م.

١٦ ـ مأساة واق الواق، تأليف محمد محمود الزبيري، الناشر دار العودة، بيروت ـ دار الكلمة، صنعاء، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

١٧ ـ تاريخ العلاقات السعودية اليمنية، تأليف فتوح عبد المحسن الخترش، الناشر منشورات ذات السلاسل الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

١٨ ـ الصحافة اليمنية قبل ثورة ٢٦ سبتمبر١٩٦٢م، تأليف علوي عبد الله طاهر، الناشر منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت ١٩٨٥م.

١٩ ـ الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ـ السعودية ـ اليمن ـ عُمان، تأليف فردهوليداي، ترجمة حازم صاغية، سعيد محيو، الناشر دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

٢٠ ـ ثلاث وثائق عربية عن ثورة ١٩٤٨م، اعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، الناشر دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

٢١ ـ وثائق عن الثورة اليمنية، اعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، الناشر دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٢٢ ـ النعمان الصانع الأول لقضية الأحرار، بقلم محمد محمود الزبيري، الناشر المؤسسة اليمنية للأبحاث والدراسات.

٢٣ ـ حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، (١٣٢٢ ـ ١٣٦٧هـ ـ ١٩٠٤ ـ ١٩٤٨م) تأليف أحمد قائد الصائدي، الناشر مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، دار الآداب ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٢٤ ـ اليمن هي الأصل الجذور العربية للأسماء، تأليف فرج الله صالح ديب، الناشر مؤسسة دار الكتاب الحديث ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٢٥ ـ عدن واليمن، تأليف السير برناردرايلي، ترجمة مركز البحوث الحزبية، الناشر إدارة مطبوعات صاحبة الجلالة، ١٩٦٨م.

٢٦ ـ التوراة جاءت من جزيرة العرب، تأليف كمال الصليبي، ترجمة عفيف الرزّاز، الناشر مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م. بيروت.

٢٧ ـ هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، تأليف أحمد فضل بن علي محسن العَبْدَلي، الناشر دار العودة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى.

٢٨ ـ تاريخ اليمن القديم، تأليف محمد عبد القادر بافقيه، الناشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥م.

٢٩ ـ دراسات في التاريخ اليمني، تأليف المؤرخ اليمني سيف علي مقبل، الناشر دار الهمداني للطباعة والنشر ـ عدن.

٣٠ ـ اليمن ماضيها وحاضرها، تأليف د. أحمد فخري، الناشر منشورات المدينة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٣١ ـ العرب من معين إلى الأمويين، تأليف ضرار صالح ضرار، الناشر منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٦٨م.

٣٢ ـ بدلاً من التيه، تأليف إبراهيم بن علي الوزير، الناشر بدون، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.

٣٣ ـ اليمن من الباب الخلفي، تأليف هانز هولفريتز، تعريب خيري حمّاد، الناشر دار العودة ـ بيروت ١٩٨٥م.

٣٤ ـ البحوث المقدمة إلى الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ ـ عدن ٢٣ ـ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩م، جامعة عدن، الجزء الأول والثاني طبع بمطبعة جامعة عدن.

٣٥ ـ تاريخ البعثة العسكرية العراقية إلى اليمن للفترة من ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣م، تأليف العميد الركن المتقاعد سيف الدين سعيد الساعجي، الجزء الأول والثاني، إصدار المطابع العسكرية العراقية.

٣٦ ـ اليمن بحوث ودراسات، مجلة علمية نصف سنوية، العدد الأول السنة الأولى، يناير ـ يونيو ١٩٨٨م، تصدر عن مركز البحوث والدراسات اليمنية، جامعة عدن.

٣٧ ـ ملوك شبه الجزيرة العربية، تأليف هارولدف، يعقوب ك. س. اي، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، الناشر دار العودة ـ بيروت ١٩٨٣م.

٣٨ ـ العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن (١٠٠٦ ـ ١٠٢٩هـ ـ ١٥٩٨ ـ ١٦٢٠م)، تأليف أميره علي المداح، الناشر النصر للطباعة والتغليف ـ جدة، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٣٩ ـ مغامرات مصري في مجاهل اليمن، تأليف د. مصطفى الشكعة، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، الناشر دار العودة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٤٠ ـ الإمارات اليمنية الجنوبية ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧م، تأليف نجيب سعيد أبو عز الدين، الناشر دار الباحث ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

٤١ ـ دعوة الأحرار، تأليف الشيخ عبد الله علي الحكيمي، الناشر المختار دمشق.

٤٢ ـ الشهداء السبعة، تأليف محمد عبد القادر بامطرف، الناشر دار الحرية للطباعة مطبعة الجمهورية ـ بغداد ١٩٧٤م.

٤٣ ـ الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن والإمارات)، تأليف قحطان محمد

الشعبي، الناشر دار النصر للطباعة والنشر والإعلان ـ القاهرة.
٤٤ ـ يوم ولد اليمن مجده، ذكريات عن ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، تأليف عبد الغني مطهر، طبع بدار وبار للطباعة، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.
٤٥ ـ ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، تأليف إيليا جولوبوفسكايا، ترجمة قائد محمد طربوش، الناشر دار بن خلدون بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
٤٦ ـ الجيش والحركة الوطنية في اليمن ١٩١٩ ـ ١٩٦٩م دراسة تاريخية عسكرية سياسية، تأليف مقدم ركن ناجي علي الأشول، إصدار مطابع ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي ـ صنعاء.
٤٧ ـ اليمن، تأليف محمد أنعم غالب، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٦٦م.
٤٨ ـ كنت طبيباً في اليمن، تأليف دكتور طلعت اسكندر، الناشر وكالة روز اليوسف الصحفية ـ القاهرة.
٤٩ ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن وأبعاد الثورة، تأليف محمد سعيد العطار، الناشر المطبوعات الوطنية الجزائرية، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.
٥٠ ـ الحركة الوطنية في الجنوب اليمني ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧م، تأليف د. إبراهيم خلف العبيدي، الناشر المكتبة الوطنية ـ بغداد ١٩٨١م.
٥١ ـ التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩ ـ ١٩٦٧م، تأليف المؤرخ اليمني سلطان ناجي.
٥٢ ـ نظرة في تطور المجتمع اليمني، تأليف سلطان أحمد عمر، الناشر دار الطليعة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٠م.
٥٣ ـ تكوين اليمن الحديث والإمام يحيى (١٩٠٤ ـ ١٩٤٨م) تأليف سيد مصطفى سالم، الناشر مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، الطبعة الثانية ١٩٧١م.
٥٤ ـ اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ ١٩٣٧م حتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، تأليف د. محمد عمر الحبيشي، اصدار دار الطليعة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
٥٥ ـ أسرار ووثائق الثورة اليمنية، تأليف مجموعة من المقدمين الضباط الأحرار هم أحمد الرحومي، عبد الله محسن المؤيد، صالح الأشول، ناجي علي الأشول، محمد الخاوي، عبد الله عبد السلام صبره، الناشر دار العودة ـ بيروت ١٩٧٨م.
٥٦ ـ ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات تاريخية، إعداد وتوثيق مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، الجزء الأول ١٩٨٢م والثاني ١٩٨٧م.
٥٧ ـ التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦م إلى سنة ١٩٦٢م، تأليف اللواء عبد الله جزيلان، الناشر منشورات العصر الحديث ١٩٨٧م.
٥٨ ـ حقيقة الثورة وأسرارها، تأليف العقيد عبد القادر الخطري.
٥٩ ـ الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية، تأليف المستشرق السوفييتي فيتالي ناؤومكين، الناشر دار التقدم موسكو ١٩٨٤م.

٦٠ ـ ثورة الجنوب، تجربة النضال وقضية المستقبل، تأليف الصحفي المصري عادل رضا، الناشر دار المعارف بمصر.
٦١ ـ اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، تأليف د. محمد علي الشهاري، الناشر دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٢م.
٦٢ ـ طريق الثورة والوحدة اليمنية، تأليف د. محمد علي الشهاري، الناشر دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٧م.
٦٣ ـ النجم الأحمر فوق اليمن، تأليف د. أحمد عطيه المصري، الناشر مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.
٦٤ ـ ثورة اليمن، تأليف المؤرخ عبد الله أحمد الثور، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
٦٥ ـ نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن، تأليف عبد الله علي مرشد، الناشر دار ابن خلدون ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
٦٦ ـ وثائق يمنية، الجنوب اليمني، تأليف عبد الله أحمد الثور، الناشر مطبعة العدني الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٦٧ ـ محاولة لفهم الثورة اليمنية، تأليف الصحفي المصري عادل رضا، الناشر المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.
٦٨ ـ الاستقلال الضائع، الملف المنسي لأحداث اليمن الجنوبية، مذكرات عبده حسين سليمان الأهدل، الناشر دار الوزان للطباعة والنشر.
٦٩ ـ عدن كفاح شعب وهزيمة امبراطورية، تأليف محمد سعيد عبد الله (محسن)، الناشر دار ابن خلدون ـ بيروت، ودار الأمل اليمن، ١٩٨٨م.
٧٠ ـ تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، تأليف الدكتور فتحي عبد الفتاح، الناشر دار ابن خلدون ١٩٧٤م.
٧١ ـ شهادتي للتاريخ، مذكرات عبد القوي مكاوي، الطبعة الأولى ١٩٧٩م القاهرة.
٧٢ ـ عدن جنوب اليمن، تأليف أحمد المضواحي، الجزء الأول.
٧٣ ـ اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي، ذكريات محمد علي الشعبي ١٩٧٢م.
٧٤ ـ من الأنين إلى الثورة، تأليف الدكتور عبد العزيز المقالح، الناشر دار العودة ـ بيروت ١٩٨٨م.
٧٥ ـ الدور المصري في اليمن، تأليف أحمد يوسف أحمد، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٧٦ ـ فشل مؤامرة إحراق عدن، وثائق حول شبكة التخريب، الناشر لجنة الدولة للإعلام، الطبعة الأولى ـ دمشق ١٩٨٦م.
٧٧ ـ ١٣ يناير الدامي، من وثائق وأحداث المؤامرة الانقلابية الفاشلة، إصدار مركز البحوث الحزبية، الناشر دار الهمداني للطباعة والنشر ـ عدن ١٩٨٦م.
٧٨ ـ هكذا تفجر البركان، تأليف ناصر قنديل، الناشر الحقيقة برس ١٩٨٦م.

٧٩ ـ الصحافة النقابية في عدن ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧م، تأليف عمر الجاوي، الناشر مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع ـ عدن.

٨٠ ـ الحرب السرية للسي. آي. إيه، تأليف بوب وو دوارد (١٩٨١ ـ ١٩٨٧م) الفصل الخاص باليمن.

٨١ ـ الاسلام والعرش ـ الدين والدولة السعودية ـ كتاب الاهالي، تأليف د. أيمن الياسيني، يونيو ١٩٩٠م.

٨٢ ـ تاريخ اليمن السياسي، الجزء الأول والثاني، تأليف محمد يحيى الحداد، الطبعة الرابعة ١٩٨٦م، الناشر شركة دار التنوير للطباعة والنشر.

٨٣ ـ التاريخ العام لليمن الاجزاء الخمسة، تأليف محمد يحيى الحداد، الناشر شركة دار التنوير للطباعة والنشر.

٨٤ ـ تاريخ حضارة اليمن القديم، تأليف زيد بن علي عنان، الناشر المطبعة السلفية ـ القاهرة.

٨٥ ـ اليمن الكبرى، تأليف حسين بن علي الويسي، الناشر مطبعة النهضة العربية ـ القاهرة.

٨٦ ـ اليمن الخضراء، مهد الحضارة، تأليف محمد الأكوع الحوالي، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

٨٧ ـ المنار واليمن دراسة ونصوص، تأليف الدكتور حسين بن عبد الله العمري، الناشر دار الفكر ١٩٨٧م.

٨٨ ـ هذه اليمن، الأرض والإنسان والتاريخ، تأليف عبد الله الثور، الناشر دار العودة ١٩٧٩م.

٨٩ ـ حصار صنعاء، ريبورتاج صحفي من أرض الأحداث في حرب السبعين يوماً، تأليف عمر الجاوي، الناشر مؤسسة صوت العمال ـ عدن ١٩٧٥م.

٩٠ ـ اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م، تأليف إدجار اوبالانس، ترجمة دكتور عبد الخالق محمد لاشيد، الناشر مطبعة مدبولي، القاهرة ١٩٨٥م.

٩١ ـ الحركة الوطنية في اليمن، تأليف أحمد جابر عفيف، الناشر دار الفكر بدمشق ١٩٨٢م.

٩٢ ـ من وراء الأسوار، أضواء على طريق اليمنيين، مناقشة سياسية حول مستقبل اليمن اشترك فيها داخل سجن حجة كل من:

عبد الله السلّال، أحمد محمد نعمان، عبد الرحمن الإرياني، أحمد المروني، عبد السلام صبره، أحمد المعلمي، علي ناصر العنسي، محمد عبد الله الفسيل، محمد أحمد السياغي، محمد أحمد صبره، محمد أحمد نعمان، الناشر دار الكاتب العربي.

٩٣ ـ تاريخ العربية السعودية، تأليف فاسيلييف، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطه، الناشر دار التقدم موسكو ١٩٨٦م.

٩٤ ـ حصار صنعاء، شهادات للتاريخ ـ الكتاب الأول ـ إعداد وتوثيق مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

٩٥ ـ الاثنين الدامي في عدن، إصدار منشورات الصمود العربي ـ قبرص، ١٩٨٧م.

٩٦ ـ قضية ومـواقف، وثـائق سياسية أكتـوبـر ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧م، إصـدار جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية، منشورات الوحدوي ١٩٨٧م.

٩٧ ـ عشر سنوات من نضال اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، إصدار الاتحاد ١٩٨١م.

٩٨ ـ المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني الوثائق الكاملة أكتوبر ١٩٨٠م.

٩٩ ـ الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الموحد.

١٠٠ ـ يوميات الجمهـورية اليمنية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١م)، إصدار وكالة الأنباء اليمنية، إعداد إدارة البحوث والوثائق.

١٠١ ـ الثـورة الـوطنية الديمقراطية في اليمن، سلسلة وثائق، الجبهة القومية، قدم له عبد الفتاح إسماعيل، الناشر دار ابن خلدون ـ بيروت، الطبعة الأولى نوفمبر ١٩٧٢م.

١٠٢ ـ الأحزاب السياسية في العالم الثالث، تأليف أسامة الغزالي حرب، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ـ العدد ١٧ محرم ١٤٠٨هـ سبتمبر ١٩٨٧م.

١٠٣ ـ في سبيل جمهورية يمنية ديمقراطية موحدة، فوق جسر الدموع سنمضي، كتاب عن حياة الفقيد المناضل والقائد عبد القادر سعيد أحمد طاهر، من منشورات الحزب الديمقراطي الثوري اليمني.

٢ ـ كتيبات

١٠٤ ـ الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، تأليف أبي الأحرار محمد محمود الزبيري، تقديم الأستاذ قاسم غالب، الناشر مطبعة الشرق الأوسط.

١٠٥ ـ لكي نفهم القضية، من منشورات الاتحاد اليمني، تأليف محمد أحمد نعمان، الناشر مطبعة السلام ـ عدن.

١٠٦ ـ اليمن المنهوبة المنكوبة، إصدار الاتحاد اليمني.

١٠٧ ـ الأنّة الأولى، أبناء اليمن في مهجرهم يشرحون أسباب الهجرة، إصدار الجمعية اليمنية الكبرى.

١٠٨ ـ الإمامة وشيعها، إصدار الجمعية اليمنية الكبرى.

١٠٩ ـ معالم اليمن، أضواء على طريق اليمنيين، تأليف أبو الوليد، إصدار الاتحاد اليمني، الناشر دار الهناء للطباعة.

١١٠ ـ نحن مع الأحـرار، موضـوعات كتبها إحسان عبد القدوس، أحمد الصاوي محمد، حسين فهمي، كامل الشناوي، ناصر الدين النشاشيبي، محمد حسنين هيكل، إصدار الاتحاد اليمني.

١١١ ـ اقتصاد اليمن، تأليف د. عبد الرحمن البيضاني، اصدار الاتحاد اليمني.

١١٢ ـ لكي لا يبقى اليمن بمنين، منشورات الحزب الديمقراطي الثوري اليمني.

١١٣ ـ حركة ١٤ مايو مقدمات ونتائج، كتبه علي ناصر محمد، علي صالح عب (مقبل)، عبد العزيز عبد الولي، إصدار وزارة الإعلام ـ عدن.

١١٤ ـ أضواء حول المؤامرة الانقلابية الرجعية، إصدار وزارة الثقافة والإرشاد ـ عدن.

١١٥ ـ الحزب الطليعي وعلاقته بالطبقة العاملة اليمنية، عبد الفتاح إسماعيل، إصدار مؤسسة ٤ أكتوبر للطباعة والنشر ـ عدن.

١١٦ ـ الأتجاهات الأساسية للاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، إصدار دار الهمداني ـ عدن.

١١٧ ـ من يوميات النضال الوطني الديمقراطي في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٨٠م) إصدار الجبهة الوطنية الديمقراطية.

١١٨ ـ تاريخ اليمن القديم، جنوب الجزيرة العربية في أقدم العصور، كتبه العالمان السوفييتيان بايور ولوندن، ترجمة أسامة أحمد، الناشر دار الهمداني ـ عدن ١٩٨٤م.

١١٩ ـ القيمة التاريخية لمعارك الحصار في صنعاء، تأليف جار الله عمر، الناشر دار الأمل للطباعة والنشر ١٩٨٥م.

١٢٠ ـ البدايات والتحول، حديث علي ناصر محمد إلى مجلة (النهج)، الناشر مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

١٢١ ـ البيت والعمل الجبهوي، من منشورات البعث العربي الاشتراكي.

١٢٢ ـ الثورة والثورة المضادة في اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب مجلة (الهدف).

١٢٣ ـ وثائق ودراسات، تأليف محمد الشعيبي، الناشر مطبعة الكاتب العربي ـ دمشق ١٩٨٣م.

١٢٤ ـ مؤتمر (حرض) محاولات السلام في اليمن، تأليف محمد الشعيبي.

١٢٥ ـ كتابات مختارة ـ لعبد الله عبد الرزاق باذيب، إصدار لجنة تنسيف الكتاب اليمني، الناشر دار الفارابي ـ بيروت.

١٢٦ ـ حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، تأليف عبد الفتاح إسماعيل، الناشر دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٩م.

١٢٧ ـ عبد الناصر فصول من تاريخ الثورة اليمنية، الدكتور عبد العزيز المقالح، الناشر دار الحداثة ١٩٨٦م.

١٢٨ ـ الاتحاد اليمني آمالنا وأمانينا، تأليف أبي الأحرار محمد محمود الزبيري، إصدار المجاهد الكبير الشيخ يحيى حسين الشرفي.

٣ ـ موضوعات ودراسات وبرامج منشورة

١٢٩ ـ لماذا اختار الأحرار عدن مقراً للحركة الوطنية، موضوع للكاتب عبد الرحمن عبد الله الحكيمي، مجلة الحكمة (العدد ٩٨).

١٣٠ ـ وصول الزبيري والنعمان إلى عدن، موضوع بقلم عبد الرحمن عبد الله الحكيمي، مجلة الحكمة.

١٣١ ـ الاتحاد اليمني، بقلم عبد الرحمن عبد الله الحكيمي، مجلة الحكمة (العدد ٩٤).

١٣٢ ـ عن الحركة الوطنية، من مواقف المهاجرين الأوائل، دراسة بقلم الدكتور عبد العزيز المقالح، دراسات يمنية العدد السادس يونيو ١٩٨٤م.

١٣٣ ـ صوت اليمن، لسان حال الجمعية اليمنية الكبرى، المرحلة الأولى ـ صدرت في عدن من العدد الأول صدر في ٣١ أكتوبر ١٩٤٦م إلى العدد (٦٧) صدر في فبراير ١٩٤٨م، والمرحلة الثانية صدرت في القاهرة من العدد الأول صدر في أغسطس ١٩٥٥م إلى العدد العاشر في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥م.

١٣٤ ـ من أرشيف الحكيمي، بقلم عبد الرحمن عبد الله الحكيمي، مجلة الكاتب العدد (١٠٤)

١٣٥ ـ الميثاق الوطني المقدس، وإشاعة موت الإمام يحيى، موضوع بقلم علي محمد عبده، مجلة الحكمة العدد (٩٦).

١٣٦ ـ ظهور الجمعية اليمنية الكبرى وأثرها في الحياة الثقافية، موضوع بقلم علوي عبد الله طاهر، مجلة الحكمة العدد (١٥٠).

١٣٧ ـ مصادر دخل الأحرار ـ موضوع ـ بقلم الكاتب علي محمد عبده، مجلة الحكمة ـ العدد (١١٩).

١٣٨ ـ ظروف تأسيس الاتحاد اليمني في عدن، موضوع بقلم الكاتب علوي عبد الله طاهر، مجلة الحكمة، العدد (١٣٨).

١٣٩ ـ الذكرى الأربعون لثورة ١٩٤٨م، موضوع بقلم الكاتب عبد الرحمن عبد الله الحكيمي، مجلة الحكمة، العدد (١٤٦).

١٤٠ ـ ثورة ٤٨ والخلاف بين الأحرار يومها، دراسة بقلم الكاتب علي محمد عبده، مجلة الحكمة، العدد (٩٤).

١٤١ ـ حركة الأحرار وثورة ١٧ نوفمبر ١٩٤٨م.

١٤٢ ـ في ذكرى ثورة ٤٨ موضوع بقلم عبد الرحمن عبد الله الحكيمي مجلة الحكمة، العدد (٨١).

١٤٣ ـ رؤية جديدة في ثورة ١٩٤٨م دراسة للكاتب محمد علي الأكوع مجلة الحكمة، العدد (٨٨).

١٤٤ ـ القاضي عبد الرحمن الإرياني يتحدث عن ثورة (٤٨) حديث الصحفي والكاتب صالح عبده عبد الله الدحان، مجلة الحكمة، العدد (٤١).

١٤٥ ـ دفاعاً عن الأحرار موضوع بقلم علي محمد عبده، مجلة الحكمة.

١٤٦ ـ رأي الإرياني في إسقاط حكم الإمام، المطاولة، لا المناصرة، مجلة الحكمة، العدد (١٨).

١٤٧ ـ الإعداد لثورة ٤٨ موضوع بقلم الكاتب علي محمد عبده، مجلة الحكمة، العدد (٥٠).

١٤٨ ـ الاتحاد اليمني من المهد إلى اللحد، موضوع بقلم الكاتب علي محمد عبده، مجلة الحكمة، العدد (٧٨).

١٤٩ ـ صفحات مشرقة من تاريخ الاغتراب، موضوع للكاتب علي محمد عبده، مجلة (الوطن).

١٥٠ ـ مصرع سعيد حسن (إبليس) موضوع للكاتب علي محمد عبده، مجلة الحكمة، العدد (١٣٢).

١٥١ ـ دور الوحدة الوطنية في حصار السبعين يوماً، دراسة بقلم عبد المجيد محمد سعيد.

١٥٢ ـ صنعاء وملاحم السبعين، صحيفة الثورة، فبراير ١٩٨٩م.

١٥٣ ـ انتصار العمالقة وهزيمة الجنادل في ملحمة حصار السبعين صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (٢٣٠) ٩ فبراير ١٩٨٩م.

١٥٤ ـ في حصار السبعين يوماً، إذاعة صنعاء الصامدة، صحيفة الثورة العدد (٨٨٤٩) ٨ فبراير ١٩٨٩م.

١٥٥ ـ صمود الصحافة والإذاعة، كان لهما أثرهما البالغ في دحر الحصار، صحيفة الجمهورية العدد (٨١٦٤) ١٠ فبراير ١٩٨٩م.

١٥٦ ـ دور إذاعة صنعاء في ملحمة السبعين يوماً، صحيفة الثورة ١٤ فبراير ١٩٨٩م.

١٥٧ ـ إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة شاركت بكل ما أوتيت من إمكانات وقدمت شهيدين في ملحمة السبعين ـ صحيفة الثورة العدد (٨٨٤٩) ٨ فبراير ١٩٨٩م.

١٥٨ ـ من ذكريات (السبعين) المجيدة في تاريخ سبتمبر الثورة، صحيفة الثورة ١٠ فبراير ١٩٨٩م.

١٥٩ ـ أبطال وصانعو السبعين، دور الكلية الحربية في ملاحم السبعين، صحيفة الثورة، ١١ فبراير ١٩٨٩م.

١٦٠ ـ مجموعة أعداد من نشرة الحقيقة نشرة داخلية، إصدار الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، لعامي ٧٦ و١٩٧٧م.

١٦١ ـ (اتحاد الشعب) نشرة داخلية إصدار الاتحاد الشعبي الديمقراطي (رفاق السلفي) عام ١٩٧٣م.

١٦٢ ـ (ضمير الشعب) نشرة داخلية إصدار فرع الجبهة الوطنية الديمقراطية البيضاء عام ١٩٧٩م.

١٦٣ ـ (صوت مارب) نشرة داخلية إصدار فرع الجبهة الوطنية الديمقراطية في مارب، عام ١٩٨٠م.

١٦٤ ـ (الجماهير) نشرة داخلية إصدار حزب الوحدة الشعبية عام ١٩٨٠م.

١٦٥ ـ (المواطن) نشرة داخلية إصدار فرع الجبهة الوطنية الديمقراطية محافظة (إب) ١٩٨١م.

١٦٦ ـ (الوطن) نشرة داخلية، إصدار منظمات الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، في أوربا، لعامي ٧٦، ١٩٧٧م.

١٦٧ ـ (المقاوم) نشرة داخلية إصدار منظمة المقاومين الثوريين عام ١٩٧٨م.

١٦٨ ـ (الديمقراطي) نشرة داخلية، إصدار الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، صنعاء ١٩٧٨م.

١٦٩ ـ (الطليعة) نشرة داخلية إصدار حزب الطليعة الشعبية عام ١٩٧٧م.

١٧٠ ـ ندوة عن ملحمة السبعين أقامتها إدارة المتحف العسكري صنعاء ١٩٩١/٢/٢١م رؤوس أقلام مخطوطة لمواضيع قدمها كل من:

١ ـ عقيد ركن عز الدين المؤذن.

٢ ـ ناشر محمد عبده عثمان.

٣ ـ عقيد ركن محمد عبد الخالق، قائد سلاح المدرعات أثناء حصار السبعين.

٤ ـ عقيد ركن حسين خيران.

١٧١ ـ الطليعة، مجلة يصدرها حزب الوحدة الشعبية، العدد الأول يناير ـ مارس ١٩٨١م والعدد الثامن ١٩٨٤م.

١٧٢ ـ برنامج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أول برنامج للشباب ١٩٤١م.

١٧٣ ـ الميثاق الوطني المقدس، من إصدارات الجمعية اليمنية الكبرى.

١٧٤ ـ قانون الجمعية اليمنية الكبرى ١٩٤٦م.

١٧٥ ـ رسالة حزب الأحرار إلى الإمام يحيى ١٩ يونيو ١٩٤٤م.

١٧٦ ـ دستور الاتحاد اليمني، الناشر دار الجنوب للطباعة والنشر.

١٧٧ ـ التقرير العام للاتحاد اليمني من الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦١م إصدار الاتحاد اليمني، قدم التقرير علي محمد الأحمدي، الأمين العام للاتحاد.

١٧٨ ـ الميثاق الوطني، للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل يونيو ١٩٦٥م.

١٧٩ ـ النظام الأساسي للاتحاد العام لعمال اليمن الديمقراطية الشعبية.

١٨٠ ـ البرنامج الوزاري لحكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إصدار وزارة الثقافة والإرشاد عدن ١٩٦٨م.

١٨١ ـ برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية عام ١٩٧١م.

١٨٢ ـ التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر التوحيدي ١٣ اكتوبر ١٩٧٥م.

١٨٣ ـ قرارات وتوصيات الدورة الثانية للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني ١٩٧٤م.

١٨٤ ـ البيان السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية، والقرارات الصادرة عن المؤتمر الرابع.

١٨٥ ـ التقرير السياسي للقيادة العامة إلى المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي الجبهة القومية ١٩٧٢م.

١٨٦ ـ أهمية قرارات المؤتمر العام السادس لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

١٨٧ ـ البرنامج المطلبي، للاتحاد العام لعمال اليمن.

١٨٨ ـ البرنامج السياسي لحزب الوحدة الشعبية اليمني.

١٨٩ ـ بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي عن أعمال المؤتمر الثالث عشر ١٩٨٠م.

١٩٠ ـ البرنامج السياسي لحزب الوحدة الشعبية.

١٩١ ـ الوثائق الأسياسية للحزب الاشتراكي اليمني ـ المؤتمر الأول ١٩٧٨م.

١٩٢ ـ برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام.

١٩٣ ـ البرنامج السياسي للجبهة الوطنية الديمقراطية ١٩٧٦م.

١٩٤ ـ الاتجاهـات والقضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية للتحضير للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني فبراير ١٩٨٥م.

١٩٥ ـ مشروع للمصـالحـة الـوطنية، مفهوم التجمع القومي للقوى الوطنية لمنهاج مستقبل العمل

الوطني، في الشطر الجنوبي من الوطن.

١٩٦ ـ البيان الختامي للكونفرنس الحزبي العام، للحزب الاشتراكي اليمني يونيو ١٩٨٧م.

١٩٧ ـ البرنامج السياسي المرحلي لجبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية في الجمهورية العربية اليمنية.

١٩٨ ـ قرارات مؤتمر عمران، ٢ سبتمبر ١٩٦٧م.

١٩٩ ـ اللوائح الداخلية للجنة الدائمة لمؤتمر خمر، ٥ مايو ١٩٦٥م.

٢٠٠ ـ بيان وقرارات مؤتمر سبأ ـ نهم ـ مارس ١٩٦٧م.

٢٠١ ـ قرارات المؤتمر الشعبي العام لاتحاد القوى الثورية صنعاء، ٢٠ يناير ١٩٦٧م.

٢٠٢ ـ البيان والمطالب للجبهة الثورية، يونيو ١٩٦٨٧م.

٢٠٣ ـ النظام الأساسي للاتحاد اليمني، ١٨ فبراير ١٩٧٣م.

٢٠٤ ـ نص قرارات مؤتمر الطائف ١٢ أغسطس ١٩٦٥م.

٢٠٥ ـ نص ميثاق السلام، الطائف، أغسطس ١٩٦٥م.

٢٠٦ ـ نص رسالة العلماء إلى الرأي العام، ٢٢ فبراير ١٩٦٧م.

٢٠٧ ـ قرارات مؤتمر المقاومة الشعبية صنعاء ٤ مارس ١٩٦٨م.

٢٠٨ ـ مطالب مشائخ (بكيل) ريده، ٢٤ مارس ١٩٦٨م.

٢٠٩ ـ قرارات مؤتمر الشباب، صنعاء، ٨ مارس ١٩٦٩م.

٢١٠ ـ قرارات مؤتمر الشباب ـ المعارضة تعز ٩ مارس ١٩٦٩م.

٢١١ ـ قرارات مؤتمر القوات المسلحة صنعاء ١١ مارس ١٩٦٩م.

٢١٢ ـ قرارات مؤتمر المشائخ صنعاء ١٤ مارس ١٩٦٩م.

٢١٣ ـ قرارات مؤتمر ـ ريمة حميد ـ ١٠ مارس ١٩٧٢م.

٢١٤ ـ قرارات المؤتمر الشعبي العام تعز ٣١ يونيو ١٩٧٢م.

٢١٥ ـ النظام الأساسي للاتحاد اليمني صنعاء ٢٩ فبراير ١٩٧٣م.

٢١٦ ـ قرارات مؤتمر القبائل ـ المعمر ـ همدان، ١٨ يونيو ١٩٧٤م.

٢١٧ ـ اليسار مجلة مصرية، العدد الرابع عشر أبريل ١٩٩١م.

٢١٨ ـ البديل نشرة إخبارية العدد السادس، إصدار التنظيم الوحدوي الناصري ديسمبر ١٩٨٩م.

٢١٩ ـ عندما كان حصار صنعاء، كان الحماس أقوى من الصواريخ والقنابل ورنين الذهب، صحيفة الجمهورية ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩م.

٢٢٠ ـ تجارب الأحزاب في الشطر الشمالي من اليمن، دراسة للشاعر الأستاذ عبد الله البردوني صحيفة سبتمبر ١٨ يناير ١٩٩٠م.

٢٢١ ـ عن تجربة التنظيم الكفاحية ودروس المرحلة الثورية التي مرت بها الثورة، حوار مع د. عبد الله الخامري، صيحفة ١٤ اكتوبر ١٩٨٨م.

٢٢٢ ـ من ذاكرة الحصار النقيب علي محمد شعبان صحيفة سبتمبر ٢٦ فبراير ١٩٨٩م.

٢٢٣ ـ ملحمة السبعين ذروة الكفاح لشعبنا وقمة البطولات حوار مع العقيد يحيى المتوكل أجرى الحوار يحيى بن يحيى جعدار، صحيفة سبتمبر ٩ فبراير ١٩٨٩م.

٢٢٤ ـ ملحمة السبعين يوماً حققت النصر المبين حوار مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، حوار يحيى ناجي الحرازي صحيفة الثورة ٨ فبراير ١٩٨٩م.

٢٢٥ ـ وقفات على محطات السفر إلى الغد، الجمهورية أو الموت، بقلم عبده محمد الجندي، صحيفة سبتمبر ٩ فبراير ١٩٨٩م.

٢٢٦ ـ سلاح المدرعات، والدور النضالي في كل المواقع دفاعاً عن الثورة والجمهورية حوار مع العقيد محمد عبد الخالق، حوار عبد الولي الشامي صحيفة الثورة ٨ فبراير ١٩٨٩م.

٢٢٧ ـ سلام على عيبان، موضوع بقلم د. عبد الله المجاهد صحيفة الثورة ٨ فبراير ١٩٨٩م.

٢٢٨ ـ ملحمة السبعين، صفحة تاريخية، موضوع بقلم مقدم عبد الرحمن قاسم شجاع الدين، صحيفة الثورة ٩ فبراير ١٩٨٩م.

٢٢٩ ـ تحطيم الحصار ودولية الانتصار موضوع بقلم محمد الزبيري، الثورة ٨ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٠ ـ عن أبطال وشهداء ملحمة السبعين موضوع بقلم حسين كريش، صحيفة الثورة ٨ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣١ ـ إشاعات تمهد للحصار، موضوع بقلم أحمد الأشول صحيفة الثورة ٩ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٢ ـ ردود الأفعال الخارجية.. حقائق ومعلومات موضوع د. محمد عبد الجبار سلام، صحيفة الثورة ٨ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٣ ـ انتصار السبعين ماذا يعني؟ موضوع حسن العديني سبتمبر ٢٦ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٤ ـ تشكُّل السبعين في ثقافة السبعين، دراسة للشاعر الأستاذ عبد الله البردوني صحيفة سبتمر ٩ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٥ ـ الجمهورية أو الموت موضوع أمين الحزمي، سبتمبر ٢٦ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٦ ـ حصار صنعاء ـ الورقة الأخيرة في لعبة الأعداء ودور المرأة في دحر الحصار، موضوع بقلم المقدم عبد الإله سلام، صحيفة الجمهورية ٨ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٧ ـ الخطة الإعلامية والتوجيه تركزت على استمرار الصمود، موضوع بقلم: نعمان المسعودي صحيفة الجمهورية ٩ فبراير ١٩٨٩م.

٢٣٨ ـ الساعات الأخيرة التي سبقت عشية الاستقلال الوطني، موضوع بقلم سعيد أحمد الجناحي صوت العمال ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧م.

٢٣٩ ـ ثورة سبتمبر ومواجهة الحصار، دراسة قدمها جار الله عمر في ندوة الحصار التي أقامتها إدارة المتحف العسكري ٢٠ فبراير ١٩٩١م.

٢٤٠ ـ اليمن الشمالية الهدف الثاني بعد إيران، موضوع نشرته نيويورك تايمز في ٢٨ فبراير ١٩٧٩م.

٢٤١ ـ بيان سياسي هام حول الأوضاع في (ج.ع.ي) منظمة جيش الشعب سبتمبر ١٩٧٢م.

٢٤٢ ـ بيان سياسي هام حول نتائج المؤتمر الاستثنائي للحزب الديمقراطي الثوري اليمني ديسمبر ١٩٧٢م.
٢٤٣ ـ الوحدة بين التناقض والتماثل للكاتب عبد الواسع قاسم، مجلة قضايا العصر.
٣٤٤ ـ حول تجربة التقريب بين فصائل العمل الوطني، رؤية عبد الفتاح إسماعيل.
٢٤٥ ـ اليمن والنفط (١٩٨٦م) الفصل العاشر من كتاب تأليف روبرت دي باروز، الناشر، وستفيوبرس كولا رادو، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٦م) ترجمة بشير محمد خان.
٢٤٦ ـ تقويم الدور العسكري المصري في دعم ثورة سبتمبر ـ للواء طلعت مسلم.
٢٤٧ ـ برنامج حزب الشعب الاشتراكي (١٩٦٢م).
٢٤٨ ـ نص البيان القومي لجبهة تحرير الجنوب اليمني، أغسطس ١٩٦٣م.
٢٤٩ ـ بيان الدمج بين جبهة التحرير والجبهة القومية موقع من قبل، علي أحمد السلامي ١٧ يناير ١٩٦٦م.
٢٥٠ ـ مذكرة حول الأوضاع في الجنوب اليمني المحتل ـ صادرة عن الجبهة القومية ١٥ نوفمبر ١٩٦٧م.
٢٥١ ـ نتائج لقاء الضالع بين مسؤولي الجبهة الوطنية الديمقراطية، وممثلين عن شطري الوطن ١٦ يونيو ١٩٨٢م.
٢٥٢ ـ رأي حول حزب رابطة أبناء الجنوب إلى حزب رابطة أبناء اليمن ٦ فبراير ١٩٩٠م.
٢٥٣ ـ الملحمة الشعبية، تحقيق الشاعر علي بن علي صبره، الناشر مطابع دار القلم ـ تعز.
٢٥٤ ـ حديث صحفي للمقدم محمد قائد سيف حاوره الصحفي أحمد نعمان صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (٢٥٧).

٤ ـ دراسات وموضوعات رسائل لم تنشر

٢٥٥ ـ مذكرة هامة من رفاق السلفي، إلى الجبهة القومية أواخر يونيو ١٩٧١م، تناولت وحدة العمل الوطني الديمقراطي والأوضاع الراهنة.
٢٥٦ ـ تاريخ موجز لنضال الشيوعيين اليمنيين.
ميلاد التيار الماركسي في الحركة الوطنية، دراسة وتعميم داخلي، للاتحاد الشعبي الديمقراطي ١٩٧٥م.
٢٥٧ ـ وقفة نقدية أمام تجربة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، (دراسة) قدمت إلى مؤتمره الأخير.
٢٥٨ ـ بيان بنتائج أعمال المجلس الوطني لحزب الطليعة الشعبية في اليمن الديمقراطي (منظمة البعث ـ سابقاً) ٧ أبريل ١٩٧٤م.
٢٥٩ ـ اتفاق الوحدة بين فصائل العمل الوطني في (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) التنظيم

السياسي الجبهة القومية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية ٥ نوفمبر ١٩٧٥م.

٢٦٠ ـ بلاغ صحفي عن أعمال المجلس الوطني لحزب الطليعة الشعبية (في اليمن الديمقراطي) ٧ أبريل ١٩٧٤م.

٢٦١ ـ نتائج الحوار الوطني في الشطر الجنوبي، تعميم داخلي لأعضاء الحزب الديمقراطي الثوري اليمني ١٩٧٥/٢/٢٥م.

٢٦٢ ـ تصور عن الأوضاع في (ج.ع.ي) مقدم من الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة.

٢٦٣ ـ مذكرات الملازم أحمد علي حسين حول معارك الحصار في الأزرقين مخطوطة (١٩٧٠م).

٢٦٤ ـ حصار صنعاء والتطورات اللاحقة في اليمن حتى عام (١٩٧٠م) دراسة بقلم أحمد علي حسين.

٢٦٥ ـ مهمتنا في المرحلة الراهنة، تعميم داخلي خاص بأعضاء الاتحاد الشعبي الديمقراطي (١٩٧٠م) تناول رؤية الاتحاد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل الوطني.

٢٦٦ ـ رسالة من منظمة جنوب الوطن إلى أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني، نوفمبر ١٩٧٦م تناولت أزمة الحزب.

٢٦٧ ـ رسالة إلى قيادات الحزب الديمقراطي الثوري اليمني أو رسالة النقاط العشر، تعميم ـ سري جداً ـ أوائل ديسمبر ١٩٧٧م تناولت الوضع النقابي.

٢٦٨ ـ تعميم حول التطورات السياسية الراهنة، إلى أعضاء الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، ١٥ نوفمبر ١٩٧٧م.

٢٦٩ ـ سري جداً ـ تعميم داخلي للأعضاء والأعضاء المرشحين فقط للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية (١٠ سبتمبر ١٩٧٨م) تناول الرؤية الإيديولوجية بعد التوحيد ومهام الأعضاء على كل المستويات.

٢٧٠ ـ التقرير السياسي العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني ٢٨ نوفمبر ١٩٧٩م تناول الأوضاع الراهنة وأهمية قيام الحزب الطليعي.

٢٧١ ـ تعميم سياسي حزبي رقم ٧ لعام ١٩٨٠م إلى أعضاء حزب الوحدة الشعبية ٢٩ مارس ١٩٨٠م تناول موضوع الحوار بين الجبهة الوطنية الديمقراطية والسلطة في صنعاء في ٣١ يناير ١٩٨٠م.

٢٧٢ ـ الوحدة اليمنية على ضوء برنامج المؤتمر الاستثنائي للحزب ١٩٨٠م.

٢٧٣ ـ الجبهة القومية في الإطار العالمي، هيلين لاكنر، جامعة اكزيتر إنجلتر، فبراير ١٩٨٤م دراسة مقدمة إلى الندوة العلمية حول الثورة الوطنية الديمقراطية.

٢٧٤ ـ تعميم داخلي للحزب الاشتراكي اليمني (سري جداً) صادر عن المكتب السياسي ٢٣ أبريل ١٩٨٠م.

٢٧٥ ـ الدور القيادي للحزب الاشتراكي اليمني كقانونية أساسية للتطور باتجاه اشتراكي، د. عبد الملك محمد علي دراسة مقدمة إلى الندوة العلمية، حول الثورة الوطنية الديمقراطية فبراير ١٩٨٤م.

٢٧٦ ـ ظاهرة التحول في ضوء التجربة اليمنية دراسات للأستاذ ماهر الشريف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، قدمت إلى الندوة العلمية حول الثورة الوطنية الديمقراطية ١٩٨٤م.

٢٧٧ ـ حول أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م رسالة داخلية إلى أعضاء حزب الوحدة الشعبية مايو ١٩٨٦م.

٢٧٨ ـ الوقفة التقييمية لتجربة حزب الوحدة الشعبية، أهميتها، منطلقاتها وأهدافها نوفمبر ١٩٨٦م.

٢٧٩ ـ تقرير حول نتائج إنزال مشروع الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦م.

٢٨٠ ـ حركة ١٣ يونيو من أين وإلى أين؟ تقييم سياسي إلى أعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية.

٢٨١ ـ رسالة مقدمة من الأستاذ أحمد دهمش إلى رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة المقدم إبراهيم الحمدي أكتوبر ١٩٧٧م.

٢٨٢ ـ تجربة الحزب الاشتراكي اليمني، الدروس والعبر، دراسة بقلم د. زياد أبو عمرو مجلة الكاتب ـ بيروت سبتمبر ١٩٨٧م.

٢٨٣ ـ تعميم داخلي (سري جداً) إلى أعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية، يناير ١٩٨٩م حول انفصال اتحاد القوى الإسلامية الثوري عن اتحاد القوى الشعبية وانضمامه إلى الجبهة.

٢٨٤ ـ الخطوط العامة لمشروع الجبهة الوطنية والقومية التقدمية العريضة، مقدم من التنظيم الناصري جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية.

٢٨٥ ـ نصيحة العلماء إلى الشعب اليمني بمناسبة انتخابات مجلس الشورى، أول برنامج للإخوان المسلمين يعلن بصورة غير مباشرة يونيو ١٩٨٨م.

٢٨٦ ـ رسالة من لجنة الحوار الوطنية الديمقراطية إلى المقدم عبد الله دارس في ١٨/٧/١٩٧٩م.

٢٨٧ ـ نتائج لقاء ديسمبر ١٩٧٧م، تقرير مقدم من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي للحزب الثوري اليمن، ٩/٢/١٩٧٧م.

٢٨٨ ـ مذكرة إلى أعضاء لجنة الوساطة العربية، مقدمة من اتحاد الشبيبة الديمقراطية اليمنية، الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، حزب البعث العربي الاشتراكي اليمني، جبهة ٢٦ سبتمبر اليمنية ـ ٣ أكتوبر ١٩٧٢م.

٢٨٩ ـ نضوج ومسيرة حركة التحرير الوطني اليمني، تعميم فكري إلى أعضاء الحزب الديمقراطي الثوري اليمني.

٢٩٠ ـ مذكرة مقدمة إلى الاجتماع الاستثنائي لمجلس الجامعة العربية في الكويت ٤ مارس ١٩٧٩م من وفد (ج.ع.د.ش) برئاسة محمد صالح مطيع، عضو المكتب السياسي ووزير الخارجية.

٢٩١ ـ البحث عن الرفيق عبد الفتاح إسماعيل، (سري جداً) تقرير لجنة البحث عن عبد الفتاح إسماعيل، من قبل لجنة شكلت برئاسة صالح منصر السييلي وعضوية محمد سعيد عبد الله (محسن) وصالح عبيد أحمد، ود. أمين أحمد عبده ناشر.

٢٩٢ ـ أوضاع الطغمة في الشطر الجنوبي، عرض سياسي تناول التناقضات في الحزب الاشتراكي

اليمني، إصدار الحزب الاشتراكي اليمني القيادة الشرعية (الزمرة) ١٩٨٦م.

٢٩٣ ـ محضر اجتماع لأول وفد للمجلس الوطني للسلم والتضامن في (ج.ع.ي) إلى اجتماع لجان التضامن العربية ٢٢ نوفمبر ١٩٨٦م.

٢٩٤ ـ برنامج الوفاق الوطني للجبهة الوطنية الديمقراطية يناير ١٩٨٠م.

٢٩٥ ـ محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة النفط اليمنية والتنمية لشطري اليمن، صنعاء ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤م.

٢٩٦ ـ (الاشتراكي) النشرة المركزية لحزب الطليعة الشعبية في اليمن الديمقراطي، مايو ١٩٧٤م.

٢٩٧ ـ (الشبيبة) النشرة المركزية يصدرها اتحاد الشبيبة الديمقراطي صنعاء يونيو ١٩٨٠م.

٢٩٨ ـ نحو جبهة وحدة وطنية شعبية عريضة، مشروع مقترح، مقدم من جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية إصدار أمانة الثقافة والإعلام.

٢٩٩ ـ رسالة من محسن العيني من القاهرة إلى الشيخ يحيى حسين الشرفي في السودان يطلب منه رفده بأوضاع المهاجرين اليمنيين في السودان ١٠ أكتوبر ١٩٥٣م.

٣٠٠ ـ رسالة ـ احتوت على أوضاع المهاجرين اليمنيين في السودان، من الشيخ حسين الشرفي إلى محسن أحمد العيني، ١ نوفمبر ١٩٥٣م.

٣٠١ ـ وثائق مخطوطة لتبرعات المهاجرين في السودان لحركة الأحرار، بواسطة الشيخ الوطني يحيى حسين الشرفي، خلال الخمسينات.

٣٠٢ ـ مذكرات مخطوطة للشيخ الوطني مطيع دماج.

■ ■ ■

الفهرس

● يرحب الكـاتب بأية ملاحظات، أو إضافات قد تتبادر إلى ذهن القارىء بالاعتماد على الوقائع ومرفقة بوثائق، بهدف إثراء الطبعة القادمة. ويمكن إيصالها عن طريق الاتصال الشخصي بالكاتب.. أو عبر عنوانه البريدي رقم ٢٨٢٨ صنعاء.

٤٠٠٠-٩/ ١٩٩٢


التنضيد الضوئي والطباعة
مطبعة الكاتب العربي
دمشق - شارع خالد بن الوليد -
٢٢٢٠٣٨
٢١٩٧٣٨

هذا الكتاب

● لا شك أن تاريخ الشعوب يعرف الكثير من أولئك الأفذاذ ذوي المآثر البطولية والروح الخلاقة التي تشكل جسراً يربط بين النضال التحرري بجيل الحاضر الذي تناط به مهام التحديث والبناء، وهي مهام تحتاج إلى التضحية والعمل الدؤوب.

● تبدو الأحداث التاريخية في هذا الكتاب متداخلة ومترابطة على مستوى الوطن اليمني إذ يعتمد الكاتب أسلوب التسلسل الزمني الشيء الذي يساعده على تقصي موضوعه في الماضي والحاضر، ويسعفه في استشراف المستقبل والتنبؤ بما ينبغي أن يحدث ويضفي على الكتاب الطابع المنهجي..

● يتحدث الكتاب عن الحركة الوطنية اليمنية من خلال التنظيمات والأحزاب متخذاً من الموضوعية أساس التأمل في معاني الحقائق ودلالات الوثائق. ولعل الكثير من الأحداث كان الأستاذ سعيد الجناحي شاهداً حياً عليها، فهو ليس غريباً عنها، لكنَّه جزء منها لا ينقطع عنها، الشيء الذي أسبغ على الكثير من الأحداث من الصدق والدهشة.

● لا يبدو هذا الكتاب عملاً من أعمال التاريخ الجامد، إذ يلجأ الكاتب إلى الاستفادة من أسلوب «الرواية أو القصة التاريخية التسجيلية». يتجلى هذا الأسلوب في اعتماد اللغة القريبة من حياة الناس، اللغة السهلة الممتنعة في عملية السرد المتلاحقة التي لا تقطعها سوى الحقائق والأرقام التي تظل على الدوام تذكرك بأن هذا العمل الماثل أمامك كتاب في التاريخ يحدد الأسس ويرسي مداميك الحديث عن الحركة الوطنية على أنها كل لا يقبل التجزئة والتقسيم إلا عند الدرس والتحليل. وهو كتاب يجمع إلى الإمتاع والمؤانسة، التسجيل والتحصيل، ويقدم الحقائق في موضوعية بعيداً عن الذاتية.

الناشر